سلسلة علم المنطق

ابن رشد

تلخيص منطق أرسطو

دراسة وتحقيق

د. جيرار جهامي

المجلد الأول

القسم الأول: مقدّمة تحليليّة

القسم الثاني: تصدير عام حول تحقيق المخطوطات

القسم الثالث: فهارس الأسماء والمصطلحات

القسم الرابع: مصادر ومراجع



دار الفكر اللبناني



ابن رشد

تلخيص منطق أرسطو

سلسلة علم المنطق

ابن رشد

تلخيص منطق أرسطو

المجلّد الأوّل

القسم الأول : مقدّمة تحليليّة

القسم الثاني : تصدير عام حول تحقيق المخطوطات

القسم الثالث : فهارس الأسماء والمصطلحات

القسم الرابع : مصادر ومراجع

دراسة وتحقيق

د. جيرار جهامي

دار الفكر اللبناني

بيروت

مطابع يوسف بيضون
بيروت - هاتف: ٨٣٧٦٨٧ - ٨٣٧٥٤٩ - ٤٦٠٧٤٣

دار
الفكر اللبناني
للطباعة والنشر

كورنيش بشارة الخوري - بيروت - لبنان
هاتف: ٦٣٠٩٠٦ - ٦٣١٠٠٢ - ٦٣٠٧٥٧
ص.ب: ٤٦٩٩ أو ١٤/٥٤٩٠

الطبعة الأولى ١٩٩٢

الاهداء

الى من ارشدني على خطى الفكر العربي وتعاريجه
الى من وضعني على صراط منهجية البحث الفلسفي
الى من شملني بعاطفة ابوية خالصة في ابحاثي

الى الاب الدكتور فريد جبر

اهدي نتاج عملي هذا عربون شكر ووفاء واخلاص
علّني اعبّر عن عرفاني بالتقدير ومعروفي بالجميل.

ابن رشد
تلخيص منطق أرسطو

تصميم عام
للمجلدات السبع

المجلد الأول

الصفحة

المجلد الثاني

نص تلخيص منطق أرسطو لابن رشد:

المجلد الثالث

نص تلخيص منطق أرسطو لابن رشد:

المجلد الرابع

المجلد الخامس

المجلد السادس

المجلد السابع

ابن رُشد

تلخيص منطق أرسطو

المجلد الأول

تصدير الطبعة الثانية

أيّ جديد طرأ على الدراسات المنطقية العربية ـ الوسيطية بين الطبعتين الأولى عام ١٩٨٢ والثانية عام ١٩٩٢ لكتابنا هذا؟ هناك حقيقة لا بد من إجلائها تكراراً وهي تكمن في اهتمام الباحثين على مختلف مللهم ونحلهم بمادة المنطق. فهو ما برح بارزاً في مجال شحذ أذهان الطلاب والدارسين في حقل العلوم الإنسانية وفي ميادينه العلمية، كما في تلك الرياضية الدقيقة. لقد تلقفت الجامعات وما زالت كل جديد طارىء على «علم المنطق» بنصوصه القديمة، وعلى «المنطق الرياضي» بنظرياته الحديثة، وعلى ما بينهما من علوم تؤمّن التواصل بين مختلف موادّ الفكر الفلسفي ومنهجية المنطق العلمية المنحى. فكيف بنا نتفلسف، وبالعربية بالذات، ونحن نجهل ما لتراثنا الفكري من صولات وجولات في تكريس مقاييس الفكر المنهجي ومعاييره؟ أفهل نُنكر ما للتطرق إلى المنطق وأصوله الاستدلالية ـ البرهانية من فوائد جمّة على بلورة أصول التفكير والتذهين وعلى صعيدي النظر والعمل؟ فالمنطق الذي حافظ عليه مفكرو العرب وفقهاؤهم ومتكلموهم بات، كما شاءه المعلم الأول، تلك الآلة الذهنية التي تعلّم الفكر عن الزلل والشطط نحو ميادين السفسطة والمغالطة أولاً، ونحو تلك المرتبطة بالعلوم الطبيعية والماورائية ثانياً. الموضوع إذاً قديمه جديد، عنينا تلمّس اليقين عن طريق العقل والمنطق بنوع خاص.

هنالك أيضاً مشكلة جمع المخطوطات العربية النفيسة بغية نشرها وتحقيقها ودراستها. ونحن ما زلنا نغور في مجالاتها كعالم الآثار الذي يتسقّط الأثر تلو الآخر لاكتمال مجموعته، ومن ثمّ تحديد أطر عمله متضايفاً متكاملاً. ولقد برزت معالم

هـذه الصورة بجـلاء حين أمسينا اليـوم نُمسك بنيـاط المنطق الصـوري انطلاقـاً من الفـارابـي، مـروراً بـابن سينـا، وانتهـاءً بـابن رشـد. فبعـد ظهـور تحقيقنـا لمنـطق ابن رشـد، قـام البـاحثـان الـدكتـوران مـاجـد فخـري ورفيق العجم بتحقيق منـطق الفارابـي. والمجموعة المنطقية الفارابية(*) لها نكهتها وصبغتها الخاصة، نـظراً إلى كـون المعلم الثاني من شـرّاح أرسطو الأول بعـدما ضـاعت تعليقات الكنـدي على منطقه وغارت في مجاهل النسيان.

فإذا ما شئنا اليوم القيام بدراسة المنطق الأرسطي بين الشرّاح بشمولية ودقـة، لَجَمعنـا بينهم وفرّقنـا، لَـوَصلْنـا وفصلْنـا، درسنـا المنهجيـات وقـابلنـاهـا، حـدّدنـا المصطلحات وفهرسناها. ونكون بذلك قد ضبطنـا إلى حد بعيـد حركيـة تطور علم المنطق من خلال:

١ ــ مجموعة أرسطو المنطقية «الأورغانون» وترجماتها، وقد توافرت.

٢ ــ التقليـد المنطقي الأرسـطي الذي أخـذ يتكرّس غـداة وفاتـه، ويتنـامى ويتكامل عند المشّائين اليونانيين أمثال ثاوفرسطس وأوديموس وجالينـوس والاسكندر الأفروديسي وثامسطيوس.

٣ ــ المـذهب الأرسطي الـذي راج متـطوّراً ومتشعبّـاً بين أيـدي المشـائين الإسلاميين أمثال الفارابـي وابن سينا في الشرق، وابن رشد في الغرب.

هـذا الضبط التاريخي وفقـاً للخط التصاعـدي المذكـور، يقدّم للبـاحثين في التراث، تصنيفاً وإحياءً وتحديثاً، مادةً تُسهم في تحـديد الفـوارق بين منطق أرسـطو اليوناني وذلك الناطق بلغة الضاد، بين متـرجميه وشـرّاحه. إذ لا نُخفي اليـوم أهمية أمثال هذه الدراسات القائمة على تحليل ما للمنطق والنحو من عـلاقة، بعـدما كـان

(*) ظهـرت هذه المجمـوعة في أربعـة أجزاء تحت اسم «الجُمـع المنطقيـة» حقق منها الـدكتور رفيق العجم ثلاثة تتضمن إيساغوجي والمقولات والعبارة، وكتـاب القياس وكتـاب التحليل وكتـاب الأمكنة المغلطة وكتاب الجدل؛ بينما توقف الدكتور ماجد فخري عند كتاب البرهان. راجـع في ذلك سلسلة المكتبـة الفلسفية ــ دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦ ــ ١٩٨٧.

أرسطو بالذات قد أطلق التقليد في «كتاب العبارة»، حين بنى «القضية» قياساً على بنية الجملة وقواعدها.

وقد أشرنا في تحليلنا ـ في الفصل الرابع من مقدمتنا لمنطق ابن رشد ـ ما للمنطق الأرسطي وللسان العربي من جوامع وفوارق، إلى أن استنتجنا أن العرب كانوا مخوّلين إعطاء المنطق الصوري زخماً جديداً تلائم معطياته طبيعة لغة الضاد الساميّة الأصول. فتركيزه على أسس ومبادىء جديدة كان من المسلّمات بفعل هذه اللغة، كما أشار إلى ذلك بعض فقهائهم أمثال ابن تيمية والسيوطي.

يبقى المنطق ذاك المحور الذي تحوم حوله وتدور العلوم الفكرية كافة، لا بل وآدابها أحياناً. فكيف لا يحتاج إليه من شاء مثلاً تمييز المتقدمين من المتكلمين ومتأخريهم؟ وقد أجلى ابن خلدون هذين الخطين في فوارقهما عند إبرازه دور الفلسفة والمنطق في صلب منهجية الكلاميين ومسائل علمهم إلى حد الامتزاج. فنحن لا نميّز المنطق عند الغزالي منهج بحث رائد، من الغزالي المتكلم أو الفقيه. ثم كيف لا يظهر أثر هذا المنطق في «المستصفى» إلى جانب «الاقتصاد في الاعتقاد»، ومن خلال تعريفات الغزالي للحدّ وللبرهان ولمناهج البحث في علوم الدين؟ إنها لعمري وحدة فكرية لا تتجزأ ضابطها المنطق في مختلف فروعه.

إذا ما رُمنا الإلمام بجوانب هذه العلوم ومناهجها المتمايزة، كان لا بد إذاً من العودة إلى المنطق، وهو الأسّ السليم والمتين، لولوجها وإجلاء سواترها. وهنا تكمن أهمية توفير هذه الطبعة الثانية لتلخيص منطق أرسطو وعبر ابن رشد بالذات. فقد جمع بين كل هذه المذاهب والمدارس، هو الذي اعتبره الباحثون الشارح الأكبر لفكر أرسطو في الخواتم قبل وقوع مذهب فيلسوف أسطاجيرا فريسة التقليد وتحجّر العقول في أعصر الانحطاط الفكري.

بيروت في ١٩٩٢/٣/١

الدكتور جيرار جهامي

القسم الأول

مقدمة تحليلية عامة

القسم الأول
مقدمة تحليلية عامة

تمهيد

هذه المقدمة هي عبارة عن دراسة تحليلية قمنا بها لتساعد القارئ على تكوين فكرة شاملة عن شرح منطق ارسطو لابن رشد. فبعد مطالعتنا الطويلة للنص، وجدنا انه متشابك الألفاظ، عويص المعاني، متفرع المسائل، وذو ابعاد واسعة. لذا فقد ارتأينا وضع دليل عساه يمهد لقراءة النص بعد التعرّف على صاحبه وتثبيت معانيه المنطقية في اطرها العامة. وهذه الأطر تتضمن :

١. نبذة عن ابن رشد نفسه : حياته، سيرته ومؤلفاته.
٢. منهجيته المميزة في معالجة المنطق الارسطي شكلاً ومضمونًا.
٣. لمحة عن شرّاح ارسطو الذين استعان بهم لوضع تلخيصه في المنطق.
٤. مفهومه الخاص لهذا المنطق، وما استعمله في سبيل شرحه وتطويره من مبادئ وأسس ونظريات.

لكن هذه المقدمة تبقى ذات وجهين : انها تُقرأ مسبقًا، وقبل الاطلاع على النص، لتلقي بعض الضوء على جوانب رئيسة من المنطق الارسطي لدى ابن رشد الشارح؛ لكنها تُقرأ ايضًا بعد مطالعة النص الوافية لانها جاءت عندنا اصلاً وليدة تحليل شامل لنص التلخيص، وهذا من المسلمات. جاءت نتيجة طبيعية لتحليل وتمحيص وتدقيق مجمل نصوص منطق ارسطو، والشروحات التي اضافها ابن رشد عليها.

لذا فقد بدأنا عملنا اولاً بتحقيق النص المخطوط بعدما قرأناه وقابلنا بين المخطوطات لتثبيته، وبعدما قارناه مع ترجمات نص ارسطو لاجلاء معانيه[1]. وانتقلنا من ثمّ الى

١. راجع في ذلك تصديرنا العام حول تحقيق المخطوط، القسم الثاني من هذا المجلّد، ص ١٤٠ – ١٤١.

وضع فهرس المصطلحات المنطقية لتسهل علينا مهمة التحليل والتقميش[٢]. ثم اخذنا نحلل النص، فتناولناه فصلاً فصلاً وفكرةً فكرة للوقوف على دقائقه كافة، ولابراز نظرة ابن رشد المتطورة الى المنطق الصوري عامة والى المنطق الارسطي بخاصة. وانتهينا بعدما قطعنا هذه المراحل الى وضع هذه المقدمة التحليلية تتويجًا لدراستنا الطويلة.

عملنا اذن يقع في اجزاء واقسام وفصول، لكنه يبقى وحدة لا تتجزأ. وذلك ان تحقيق النص وفهمه وفهرست مصطلحاته وتحليل معانيه، امور متعددة درست في آن معًا ثم رتبت اجزاءً واقسامًا وفقًا لعرض منطقي.

٢. راجع في ذلك الزاوية التي خصصناها للفهارس في نهاية كل مجلّد

الفصل الأول

ابن رشد : حياته ، سيرته ومؤلفاته[1]

اولاً : حياته (٥٢٠ هـ ، ١١٢٦ م – ٥٩٥ هـ ، ١١٩٨ م)

وُلد ابن رشد في قرطبة عام ١١٢٦ م ، وكان ينتمي الى اسرة عريقة بعيدة الشهرة ، شائعة الصيت في علوم الفقه والكلام. اشتهر جده ابو الوليد لتبوئه مركز قاضي قرطبة ، ولكونه من كبار الفقهاء المالكيين. وكان ابوه ايضًا قاضيًا ، فنشأ ابن رشد بقرطبة دارسًا الفقه على المذهب المالكي ، والكلام على المدرسة الاشعرية ، والّف فيهما تصانيف عدة. اما الطب فقد اخذه عن ابي جعفر هارون ، والّف فيه بعد ان توطدت صداقته مع ابي مروان بن زهر كبير اطباء ذلك العصر.

ونعلم انه في السابعة والعشرين من عمره (١١٥٣ م) كان بمراكش يقوم بمهمة ذات طابع ثقافي لدى السلطان عبد المأمون الحاكم الأول لدولة الموحدين ، الذي كان يؤسس المعاهد يومذاك. اما الفترة الواقعة بين عامي ١١٥٣ و ١١٦٨ فانها تبقى شبه مجهولة لقلة المعلومات الواردة الينا حول حياة ابن رشد الخاصة والعامة. اما الحدث الدامغ بعدها فكان يوم قدّم ابن طفيل فيلسوفنا الى الخليفة ابي يعقوب يوسف في بلاطه في مراكش. فقد تم لقاء بين الخليفة وابن رشد الذي نال اعجاب امير المؤمنين بعد ان ابدى رأيه في حضرته وعند الحاحه حول قضية السماء : قدمها وحدوثها. وقد ذكرت الروايات بعدها (١١٦٩ م) ، وعلى لسان ابن رشد نفسه ، ما مفاده ان ابن طفيل

---

١. ابتغينا من خلال هذه الدراسة التمهيدية وضع نص تلخيص المنطق في اطاره الشامل :
– اطار حياة ابن رشد وتطوراتها والدوافع التي مهدت لبروز ابن رشد الشارح ؛
– واطار شخصيته الثقافية المتميزة بنظرته الخاصة الى ارسطو ؛
– واطار مؤلفاته ونصيب الشروحات منها ومكانة المنطق فيها.

استدعاه يومًا قائلاً له ان امير المؤمنين يشكو من غموض معاني الفلسفة الارسطية ، وصعوبة فهم الترجمات والشروحات التي قامت حولها ، متمنيًا عليه ان يجد احدًا يقوم بتفسيرها بوضوح وباجلاء غوامضها . وقد رغب ابن طفيل اليه في التجرد لتلخيص كتب ارسطو كي تصبح سهلة القراءة فتتقرب اغراضها من جميع الدارسين ، مرتئيًا ان يقوم ابن رشد بهذه المهمة لسعة اطلاعه ، ولصفاء قريحته ، ولجودة عبارته . وكان ابن طفيل يومذاك لا يستطيع التفرغ لهذه الامور ، ذاكرًا ان اعماله اضحت كثيرة في البلاط وانه اصبح متقدمًا في السن .

ومهما يكن من شأن صحة هذه الروايات[٢] ، فالمعلوم ان نجم ابن رشد بدأ يسطع يومذاك ، وان شروحاته على كتب ارسطو تواردت منذ تلك الفترة ، بما فيها نص تلخيص المنطق الارسطي الذي بين ايدينا . وقد عُيّن على اثر ذلك قاضيًا في اشبيلية عام ١١٦٩ ، حيث لم تطل اقامته الاّ سنتين ، اذ تولّى عام ١١٧١ منصب قاضي القضاة في قرطبة .

وبين عامي ١١٧١ و ١١٨١ كثرت تآليفه الفلسفية والفقهية ، وشروحاته على كتب ارسطو ، فأكبّ على المطالعة والنهل من امهات المصادر والنقول لتسهل عليه المهمة . والحق في عام ١١٨٢ بالبلاط المراكشي ليحلّ مكان ابن طفيل ، طبيبًا خاصًا للخليفة .

وفي عام ١١٨٤ ، وبعد موت ابي يعقوب يوسف ، تولّى ابنه ابو يوسف يعقوب منصب الخلافة ، فلقي ابن رشد على يديه ما كان قد لقيه ايام والده من حظوة واجلال . لكن هذه المكانة الرفيعة التي كان يتبوؤها ما لبثت ان هوت ، فخبا نجم فيلسوفنا على اثر النكبة التي اصابته حوالى عام ١١٩٤ – ١١٩٥ . فأحرقت كتبه ، وامره الخليفة بالاقامة في مدينة اليسانة على مقربة من قرطبة ، وذنبه في ذلك انه كان يقوم بدراسات فلسفية لا ترتاح اليها العامة وتحظرها خاصة الفقهاء ورجال الدين . فتخلى عنه اصدقاؤه في تلك الفترة ، وأعرض عنه تلامذته . وهذه الظاهرة – النكبة لم تكن فريدة في تلك الأزمنة ، ولم تصب ابن رشد نتيجة وشاية او اثارة حفيظة لدى الخليفة ، كما ذكرت كتب

٢. راجعها في كتاب ابن ابي اصيبعة : طبقات الاطباء ، مصر ، ١٨٨٢ ، الجزء الثاني ؛ وفي كتابي :
E. Renan, *Averroès et l'Averroïsme*, Lévy éditeur, 7e édition, Paris, 1922.
Gauthier, *Ibn Rochd (Averroès)*, P.U.F., 1948
وفي مقال ماجد فخري عن ابن رشد في دائرة المعارف للبستاني ، المجلّد الثالث ، ص ٩٣

التاريخ[٣]. ففي عصره نكب الفلاسفة الاندلسيون، فسجن ابن باجه (توفي عام ١١٣٨ م) للتكفير عن الحاده، واضطر معه معاصره الفيلسوف عبدالملك بن وهيب ان يوقف تعاليمه عند بديهيات الأمور والأوليات العقلية، وان يحصر ابحاثه في الفقه، والاّ يتعاطى المواضيع الفلسفية. ويبدو ان هذه الحملة اشتدت حين طلب الخليفة ابن زهر الاندلسي التفتيش عن كتب الفلاسفة في المكتبات العامة والخاصة واحراقها لازالة آثارها[٤]. فهذا النوع من الملاحقات كان يلاقي ارتياحًا لدى العامة الذين اتهموا بالزندقة كل من عمل بالفلسفة او بالعلوم الفلكية[٥]. ولقد كان التمحل باسم الدين سلاحًا لدى الخليفة ليكتسب بواسطته شعبية ولينال تأييد الفقهاء والمتدينين، تغطية لامور سياسية وعسكرية كان يقوم بها آنذاك. ونذكر هنا ان دولة الموحدين نشأت اصلاً على الخشونة والتقشف الديني لتثبت ولايتها. لذلك فان أمثال هذه النكبات التي كان يمنى بها المفكرون لم تكن سوى عواصف آنية ما تكاد تحصل حتى تعود فتهدأ. وهكذا كانت الحال مع ابن رشد، اذ عاد الخليفة المنصور ورضي عنه بعد ان كان ابوه هو السبب في نكبته، وهو الذي كان قد اغراه يومًا بالنظر في كتب القدماء من الفلاسفة.

عاد ابن رشد بعد ذلك الى مراكش، وعاش منزويًا الى ان وافته المنيّة عام ١١٩٨ وهو شيخ يتجاوز الثانية والسبعين من العمر.

ثانيًا : سيرته

ليس لدينا العديد من المراجع التي ترسم لنا ملامح شخصية ابن رشد[٦]، اللهم الا تلك التي تراءت لنا اثر الاطلاع على المهمات التي اوكلت اليه، والتي استللناها من آثاره العامة. وهذه الآثار ان دلت على شيء فعلى طول اناة صاحبها وعلى صبره على الشدائد. لقد كان يتحمل في سبيل العلم القسط الكبير من العناء والسهر، فيعمل دون هوادة ولا

---

٣. يروي المؤرخ عبد الوحيد المراكشي ان بعض مناوئي ابن رشد وحساده اوقعوا به حين استوقفوا الخليفة عند احدى كتاباته التي يقول فيها ان الزهرة (آلهة الحب عند اليونان) هي احدى الآلهة. راجع في ذلك مقال ماجد فخري عن ابن رشد، دائرة المعارف للبستاني، المجلد الثالث، ص ٩٤، العمود الاول.

٤. راجع: E. Renan, *Averroès et l'Averroïsme*, p. 32, 33

٥. المرجع نفسه، ص ٣٥

٦. يرى رينان ان سيرته تعود بغالبيتها الى الاسطورة والرواية لا الى الواقع. المرجع السابق، ص ٤٦

ملل. كان صاحب شخصية جمعت ثقافة واسعة وعلومًا بارزة، فعرفناه شارحًا للقدماء، مؤلفًا في الفلسفة والكلام، فقيهًا مدركًا لأمور التشريع، قاضيًا وطبيبًا وعالمًا[٧]. لكنه «كان رجلاً يحسن المساجلة ولا يحسن المنادمة، كما يقول العقاد، ولا يبالي تزييف لغة البلاط في سبيل تحقيق لغة العلم ورفع الكلفة من مجالس الباحثين فيه، ولو كانوا من الملوك والامراء. ومما يصح أن يشار اليه من لواحق هذا انه غفل عن مكانة الغزالي عند ملوك الموحدين، وهو استاذ استاذهم الأكبر، فردّ عليه دفاعًا عن الفلاسفة ولم يبال في هذا الدفاع ان ينسب اليه المغالطة[٨]».

ومن الطبيعي ان يؤخذ ابن رشد بشخصية ارسطو وبفلسفته[٩]، هو الذي واكب شرح معظم مؤلفاته منذ ان عهدت اليه هذه المهمة. وقد وقعنا في النص الذي حققناه على دليل يبرز مقدار اعجابه بارسطو حين يقول: «فما اعجب شأن هذا الرجل وما اشد مباينة فطرته للفطر الانسانية، حتى كأنه الذي ابرزته العناية الالاهية لتوقفنا معشر الناس على وجود الكمال الاقصى في النوع الانساني محسوسًا ومشارًا اليه بما هو انسان، ولذلك كان القدماء يسمونه الالاهي»[١٠]. لكن هذا الاعجاب لم يذهب به الى حدّ الوقوع في الانحراف الاعمى والتحيّز المتصلب، بل بقي موضوعي النزعة، متجرد المرامي فيما لخص وشرح من مؤلفات ارسطو. كان يدافع عنه امام نقّاده وشرّاحه، لكن دفاعه هذا كان يجيء مقرونًا ببراهين دامغة وبتحليل عميق يبرز فيه الحق من الباطل. ولا نعجب من هذه الموضوعية وهذا التجرد عنده حين ندرك انه كان قاضيًا ورجل فقه يحكم بين الناس بالعدل والمساواة، مترفعًا عن الذات وعن شهواتها.

ثالثًا: مؤلفاته

تقع مؤلفات ابن رشد في مجموعة تصانيف احتوت على موضوعات شتى، وتراوحت بين شروحات على كتب ارسطو، ومؤلفات وضعها في الفلسفة والفقه والكلام، وفي العلوم الطبيعية والرياضية، وفي الطب. وهذه الشمولية في التأليف نجدها

٧. راجع موسوعة مؤلفاته في الصفحات التالية من بحثنا هذا
٨. عباس محمود العقاد، ابن رشد، نوابغ الفكر العربي، دار المعارف، ١٩٥٣، ص ٢٦
٩. راجع: E. Renan, *Averroès et l'Averroïsme*, p. 54
١٠. راجع نص التلخيص، المجلد الرابع، كتاب القياس، ص ٢١٣، سطر ٢٠

عند معظم فلاسفة تلك العصور وعلمائها ، امثال الفارابي ، وابن سينا ، والغزالي ، وابن باجه ، وابن طفيل ، وابن تيمية . فقد شاعت يومذاك المعارف ، وهيأت البيئة الاجواء للنهل من امهات الثقافات عبر النقول والترجمات ، تحت تأثير عوامل حضارية وثقافية واجتماعية لا مجال للتوسع فيها هنا ، رغم الاضطهادات والنكبات التي توالت بين الحين والحين على رجال الفكر والعلم يومذاك . لذلك سنحاول ان نجمع هذه المؤلفات علّها تلقي ضوءاً على دور المنطق واهميته بين آثار ابن رشد . وسنصنفها حسب مواضيعها وتواريخها كما توفرت لنا .

يرى بويج ان الغرب تعرّف على ابن رشد من خلال الترجمات اللاتينية والعبرية يوم كانت النصوص العربية الاصلية تعتبر شبه مفقودة وغير متوفرة للباحثين . فرينان (Renan) لم يستعمل نصّاً عربيّاً قط يوم وضع اطروحته عن ابن رشد والرشدية عام ١٨٥٢ ، ومونك (Munk) درسه في العبرية واللاتينية ، الى جانب اطلاعه على المخطوطات العربية المحفوظة في باريس ، حتى ان المؤلفين الشرقيين درسوه بالعودة الى مؤلفات وشروحات المستشرقين حوله[١١] . ويورد بويج (Bouyges) لائحة جامعة لهذه المؤلفات نعرضها هنا مضيفين عليها في وجه التخصيص ما استخرجناه من تواريخ تضع شروحاته على المنطق في اطرها الزمنية[١٢] .

أ) في المنطق

شروحات وتفسيرات كتب ارسطو	التواريخ
تلخيص كتاب المقولات	قبل عام ١١٦٨[١٣]
تلخيص كتاب العبارة	قبل عام ١١٦٨
تلخيص كتاب انالوطيق الاول (كتاب القياس)	عام ١١٦٨
تلخيص كتاب انالوطيق الثاني (كتاب البرهان)	عام ١١٧٠

١١. راجع بويج ، في مجموعة جامعة القديس يوسف ، الجزء الثامن ، الكتاب الاول ، ص ٣

M. Bouyges, *Mélanges de l'Université Saint-Joseph*, tome VIII, fasc. I, nº 56, p. 3.

١٢. راجع التصدير العام الذي وضعناه حول تحقيق المخطوط ، ص ١٣٦

١٣. نشره الاب بويج في بيروت سنة ١٩٣٢ ، (منشورات المطبعة الكاثوليكية) .

تلخيص كتاب الجدل	بعد عام ١١٦٨
تلخيص كتاب الخطابة	عام ١١٧٤[١٤]
تلخيص كتاب الشعر	بين عامي ١١٧٤ و ١١٧٥[١٥]

ويذكر رينان هنا مجموعة من المقالات والشروحات التي اعقبت كتابة المنطق او واكبته، وهي تدور حول عرض او شرح لمسائل جزئية مستلّة من المنطق الأرسطي الصوري[١٦]. ومن اهمها نذكر مسائل:

١. في مختلف اجزاء الاورغانون.
٢. في القياس الشرطي.
٣. في بعض المقولات.
٤. في ما هو ضروري في المنطق، وفي المدخل الى عام المنطق.
٥. مجموعة مقالات تمهيدية لدراسة الفلسفة[١٧]:
- في الموضوع والمحمول
- في الحدود
- في انالوطيقى الاولى والثانية
- في القضايا
- في القضية الصادقة او الكاذبة
- في القضية الممكنة او الضرورية
- في الجدل البرهاني
- في النتيجة بالطبع
- في رأي الفارابي المتعلق بالقياس
- في ملكات النفس

١٤. نشره عبد الرحمن بدوي في مصر سنة ١٩٦٠، (منشورات مكتبة النهضة المصرية).
١٥. يورد بويج في مجموعة جامعة القديس يوسف، الجزء الثامن، الكتاب الاول، في ص ٦٠، ان لابن رشد مختصرًا لكتاب ايساغوجي لا تلخيصًا، لكننا لم نستطع الحصول على تاريخ وضع هذا المختصر ولم نورده هنا لانه لا يعدّ من كتب ارسطو في المنطق.
١٦. راجع كتاب رينان عن ابن رشد، ص ٦٨
١٧. يذكر رينان ان هذه المجموعة من المقالات وردت في مخطوط في الاسكوريال تحت رقم ٦٢٩

- في الحس والسمع
- في الكيفيات الاربع (وهذه المقالات الثلاث الاخيرة تتعلق اكثر بعلم النفس وبنظرية المعرفة منها بالمنطق).

٦. مقالة في التعريف بجهة نظر ابي نصر في كتبه الموضوعة في صناعة المنطق التي بأيدي الناس وبجهة نظر ارسطوطاليس فيها.

٧. شروحات وتفسيرات حول عرض الفارابي لكتاب الاورغانون.

٨. كتاب في ما خالف ابو نصر لارسطوطاليس في كتاب البرهان من ترتيبه ، وقوانين البراهين والحدود[١٨].

ب) في الطبيعيات

- جوامع الحس والمحسوس ، الذكر والتذكر ، النوم واليقظة ، تعبير الرؤيا (parva naturalia).
- شرح السماع الطبيعي
- تلخيص كتاب السماء والعالم
- تلخيص كتاب الكون والفساد
- مقالة في حركة الافلاك

جـ) في الفلسفة والفقه والكلام

- تفسير ما بعد الطبيعة[١٩].
- كتاب تهافت التهافت[٢٠].
- الكشف عن مناهج الأدلة[٢١].

---

١٨. هذه الدراسات والمقالات وردت في المراجع دون تأريخ يحدد زمن وضعها. والارجح ان تكون وضعت ايام كثرت شروحات ابن رشد حول كتب ارسطو. ولا سبيل للتثبت من ذلك الا بالعودة الى المخطوطات حيث دأب ابن رشد على ذكر تأريخ الانتهاء من التأليف ، وذلك على عادته في سائر شروحاته.

١٩. جورج قنواتي ، مؤلفات ابن رشد ، مهرجان ابن رشد ، الجزائر ١٩٧٨ ، ص ١٨٦

٢٠. المرجع نفسه ص ٩٣

٢١. المرجع نفسه ص ٢١٧

- كتاب فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال[٢٢].
- كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد[٢٣].

د) في الطب

له تلخيصات لمعظم كتب جالينوس الطبيب، ومقالات في المزاج وحميّات العفن، وفي نوائب الحمّى والترياق.

بعد هذا العرض لسيرة ابن رشد ولأهم آثاره، نستطيع الآن وضع النص الذي بين ايدينا في اطره الصحيحة. فابن رشد الشارح الذي عرفناه مفتونًا بأرسطو، تعرّفنا عليه ايضًا قاضيًا وعالمًا وطبيبًا، واطلعنا على حياته وتقلباتها يوم سطع نجمه ويوم خبا، يوم شجعوه على شرح تصانيف ارسطو ويوم نكب من اجلها. وفي ضوء هذه المعطيات التي تفسّر لنا مدى اهتمام ابن رشد بمؤلفات ارسطو سوف ندرس محللين:

١. كيف لخص ابن رشد منطق ارسطو، والمنهجية التي اتبعها في مهمته الشاقة هذه.
٢. على من عوّل من الشراح للوقوف على معاني المنطق.
٣. كيف ذهب في تأويل هذا المنطق، وهل بقي ضمن حدود معطياته، ام انه فتح لنا آفاقًا جديدةً لم نعهدها عند المعلم الأول.
٤. طبيعة المنطق بعده في الشرق والغرب.

هذه المسائل مجتمعة سوف نثيرها مفصّلة في فصول لاحقة، معتمدين نص تلخيص المنطق مرجعًا رئيسًا.

---

٢٢. جورج قنواتي، مؤلفات ابن رشد، ص ٢٠٥
٢٣. المرجع نفسه، ص ٢٢٣
٢٤. المرجع نفسه، ص ٢٣١

الفصل الثاني

منهجية ابن رشد في تلخيص المنطق الارسطي

نجد ابن رشد الشارح صاحب منهجية مميّزة في مجمل تفسيراته وتلخيصاته لكتب ارسطو. ولقد تفاوتت هذه الشروحات وطالت وقصرت لاسباب عدة :

- السبب الاول : تبعًا لاهمية المواضيع التي كان ارسطو نفسه قد طرحها كموضوع الماورائيات ، وموضوع المنطق ، وموضوع الطبيعيات .
- السبب الثاني : نظرة ابن رشد الى هذه المواضيع وتقديره الخاص لاهميتها . أو للصفة التي اكتسبتها عبر تاريخ الفكر.
- السبب الثالث : تعدد الترجمات والشروحات التي اضيفت على نصوص ارسطو ومصنفاته عبر الزمن.

فاذا كنا نعدّ شرحه مثلاً للماورائيات شرحًا اكبر وتفسيرًا شاملاً ، فذلك يعود للأهمية التي اكتسبها الموضوع ذاته عند ارسطو وتاليًا عند ابن رشد. تأتي اهميته عند ارسطو حين اعتبر موضوع الفلسفة الاولى يكمن في البحث عن الوجود فردًا ومطلقًا ، ولذا اضحت الماورائيات منطلقًا وتتويجًا في آنٍ معًا للطبيعيات والمنطقيات. فهذه العلوم تستمد مواضيعها وقضاياها ومبادئها من مادة الماورائيات التي توفر اسّ المواضيع والمفاهيم والمبادئ والعلل والغايات : انها الاساس ، وسائر العلوم تتفرع عنها. اما عند ابن رشد فللماورائيات مكانة مميّزة أيضًا ، وذلك :

١. نظرًا الى اهمية الموضوع بالنسبة للدين الاسلامي ، والى كثرة المسائل المشتركة المطروحة بين الفلسفة والشريعة ، كمسألة المحرك الاول ، ومسألة قدم العالم وحدوثه ، ومسألة

العقول والافلاك، ومسألة العدم والوجود والامكان[1].

٢. نظرًا الى اختلاف شرّاح ارسطو اليونان والعرب حول هذه المسائل، والتباين الحاصل من جرّاء ذلك بين مواقفهم منها.

٣. نظرًا الى كثرة المشاحنات الكلامية التي قامت بين الفرق الاسلامية من جهة، والفلاسفة العرب من جهةٍ ثانية، واختلافهم الحاد حول هذه المواضيع[2].

اما المنطق فهو موضوع مهم عالجه مفكرو العرب منذ ان وصل اليهم عبر الترجمات. وعندما تناوله ابن رشد كان لا بد له من ان يهتم به للدور الذي كان المنطق يمثله يومذاك في الكلام والجدل وفي الدفاع عن الدين. أوَلَم يعدّ المنطق اولاً وآخرًا آلة تستعمل للتمييز بين الحكم الصادق والحكم الكاذب؟ أوَلَم يعتمد عليه مفكرو الاسلام طريقة لتجزئة وتبويب القضايا ومعالجتها؟ أوَلَم يتخذه الفقهاء وعلماء الكلام مصدرًا للتأويل ولاستخراج المجهول من المعلوم[3]؟ حتى ان الغزالي نفسه حين حارب الفلاسفة استعمل لغايته هذه سلاح المنطق، واضعًا اياه خارج نطاق البحث والنقد شكلاً[4]؟.

فكيف عالج ابن رشد موضوع المنطق هذا؟ وما الطريقة التي اتّبعها في شرح الفاظه ومعانيه؟ يذكر ابن رشد في مطلع كتاب المقولات ما مفاده ان الغرض من شرحه منطق ارسطو هو «تلخيص المعاني التي تضمنتها كتبه في صناعة المنطق»، ثم يردف قائلاً: «وذلك على عادتنا في سائر كتبه»[5]. وهذه العادة التي درج عليها عامة ونوّه اليها هنا

---

١. راجع في ذلك كتاب «تفسير ما بعد الطبيعة» لابن رشد، تحقيق بويج، حيث يذكر هذه المسائل في فهرست المصطلحات:

Averroès: Tafsir ma ba'd at-tabi'at, établi par M. Bouyges, Beyrouth, Imprimerie Catholique, MCMXXXVIII, Index p. 36, principaux sujets traités.

٢. الم يضع ابن رشد كتابه «تهافت التهافت»، ردًا على الغزالي. الذي كان بدوره قد تناول بالتجريح آراء الفارابي وابن سينا في الآلهيات في كتابه «تهافت الفلاسفة»؟

٣. يقول ابراهيم مدكور في معرض بحثه لانتقال اورغانون ارسطو الى العالم العربي:

«Pour les philosophes arabes, la logique est un instrument commun à toutes les sciences et une méthode sûre pour découvrir l'inconnu à partir du connu». Ibrahim Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, 2e édition, Vrin, p. 3, Paris, 1969.

٤. الغزالي، «تهافت الفلاسفة»، تحقيق سليمان دنيا، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٦، المقدمة الرابعة، ص ٨٥

٥. راجع نص كتاب المقولات، ص.٣

تتجلى في تفسيراته لكتب ارسطو المتأرجحة بين شرح طويل وتفسير وسط واختصار اصغر. ولن نتوقف هنا عند هذا القدر لنكتفي به في شرح منهجيته، كما فعلنا في تصديرنا لتحقيق المخطوط[٦] حيث اقتصرت غايتنا على عرض اسلوبه العام في شرح منطق ارسطو. اننا في هذه المقدمة نفرد لمنهجيته فصلاً كاملاً نظرًا للاهمية التي تكتسبها هذه المنهجية في القاء الضوء على نظرة ابن رشد الى المنطق الارسطي، وعلى كيفية معالجته له شكلاً ومضمونًا؛ هذه المنهجية التي تعادل بالنسبة الينا ما اتى به من شروحات اضافية مستجدة على منطق ارسطو. أوَلَيس المنطق ذاته منهج بحث يتصدر العلوم كافة ويتصل بها، كي تختلط طرقه بابحاثها وتتشابك معطياته بمعانيها؟ أوَليست المنهجية بحدّ ذاتها وسيلة للتعبير عن الرؤى الذاتية للقضايا الفلسفية؟ أوَلَيست منهجية بحث المنطق اهم من مضمونه حين نجد اليوم مثلاً ان علومنا الرياضية تجاوزت المنطق الصوري، بينما ابقت على قوانينه ومناهج بحثه لسائر القضايا والعلوم؟

من هنا ننطلق اذن في دراستنا هذه لنتابع اسلوب ابن رشد في عرض منطق ارسطو، مفصّلين بحثنا الى قسمين نابعين من شكل النص ومضمونه. اي اننا سنحلل:

اولاً: اسلوبه في تفسير المنطق الارسطي شكلاً.

وثانيًا: منهجيته في بحث معاني هذا المنطق وقضاياه المختلفة مضمونًا.

لكننا نوضح قبل الولوج في هذا البحث ان ابن رشد يتّبع غالبًا نص ارسطو في فهمه للمنطق، حيث يبقى في منهجيته هذه شارحًا لمعاني هذا المنطق.

اولاً: اسلوبه في تفسير المنطق الارسطي شكلاً

١. اسلوبه في تقسيم الكتب وتبويبها

لابن رشد طريقة خاصة في طرحه المواضيع المنطقية المختلفة التي ترد في كل مصنّف. فالمعلوم ان ارسطو ترك نصوصه دون تقسيمات عامة او تبويبات خاصة، فقام الشرّاح من

٦. راجع التصدير العام حول تحقيق المخطوطات، ص ١٣٧

بعده يقسّم كل منهم هذه النصوص حسب ما يراه ملائمًا لفكر ارسطو او لمذهبه هو في تفسير منطق المعلم الاول. ولقد ذهب بعض المفسرين في ذلك الى حدّ دمج «كتاب الايساغوجي» لفرفوريوس مع كتب الاورغانون، فعدّوه مدخلاً الى علم المنطق[٧]. اما ابن رشد فقد اقتصر في تلخيصه على تقسيم الاورغانون الى اجزائه الاصلية بادئًا بكتاب المقولات.

أ) نراه يقسّم «كتاب المقولات» الى ثلاثة اجزاء عامة، ويضمّن كل جزء اقسامًا وفصولاً مختلفة[٨]. انه يعرض في الجزء الاول «احوال ما للموجودات من جهة دلالات الالفاظ عليها»[٩]، ويتناول في الجزء الثاني المقولات العشر نفسها فيعرض لخصائصها الذاتية ويقسّمها الى انواعها المشهورة[١٠]، ويبحث في الجزء الثالث لواحق المقولات العامة واعراضها المشتركة[١١]. واذا تناولنا هذا التقسيم في اجزائه الرئيسة الثلاث، لاحظنا ان ابن رشد اتّبع فيه التسلسل المنطقي والتدرج في البحث حين قسم الموضوع الواحد وهو المقولات الى:

١. تمهيد يشرح فيه ماهية المقولات وكم عددها.
٢. عرض للمقولات بذواتها وبخصائصها.
٣. ما هو مرتبط بالمقولات ويعدّ من لوحقها (post prédicaments)، هذه اللواحق التي عدّها بعضهم مسائل اضيفت في ما بعد الى مقولات ارسطو وهي ليست بالاصل من وضعه[١٢].

ب) اما «كتاب العبارة» فهو يقسمه الى خمسة فصول[١٣]:

- فصل اول يعرّف فيه جزئيات القضايا من اسم وكلمة وقول وروابط، ويعرض

---

٧. راجع: I. MADKOUR, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, p. 12
٨. فهرس كتاب المقولات.
٩. كتاب المقولات. ص ٥، سطر ٤
١٠. المرجع نفسه، ص ٣، سطر ١١
١١. المرجع نفسه، ص ٣، سطر ١٣
١٢. راجع تريكو في تحقيقه لكتاب المقولات لارسطو:
Aristote: Organon, I, Catégories, trad. nouvelle et notes par J. TRICOT, nouvelle édition, Lib. Vrin, Introduction, p. VIII.
١٣. فهرس كتاب العبارة.

لانواع القضايا البسيطة والمركبة، وما يلحقها من ايجاب وسلب في الاحكام.

- وفصل ثان يحدد فيه الكلي والجزئي والمتقابلات، ووحدة القضايا وتعددها، وتقابل القضايا المستقبلة الحدوث.
- وفصل ثالث يعرض لتركيب القضايا فيقسمها الى ثنائية وثلاثية.
- وفصلان رابع وخامس يتناول فيهما تقابل القضايا وتلازمها.

وهذا التقسيم ايضًا ذو نزعة منطقية تتدرج فيها القضايا: فمن بحث تمهيدي لاصولها والجزئيات التي تكوّن منها، الى بحث في انواعها ووحدتها وتعددها، الى بحث في تركيبها، الى بحث اخير في علاقة بعضها ببعض، قبل الانتقال الى القياس الجامع لقضايا عدة في شكل مقدمات ونتائج.

جـ) ويقسم «كتاب القياس» الى مقالتين[14].

- المقالة الاولى: تتناول اولاً الشيء الذي عنه الفحص في كتاب القياس والمنفعة الحاصلة عن ذلك، ثم اصول القياس ومبادئه[15]، الى الكلام عن جميع المقاييس الحملية: اشكالاً وضروبًا وقياسات مطلقة وذوات جهة. وعندما ينتهي من الكلام عنها[16] يقسّم بقية المقالة الى ثلاثة فصول.

اولها[17] يبحث فيه كيف ترتب الحدود في المقاييس، وما هو عدد حدودها ومقدماتها، وما هي نسبة بعض هذه المقدمات الى بعضها الآخر، وكيف تتبيّن المطالب في هذه الاشكال[18]. لكنه بعد ان ينهي الفصل يقول: «وهنا انقضى الفصل الاول من هذه المقالة»[19] وكأنّنا به يجمل بمعاني هذا الفصل ما تناوله منذ بداية المقالة من مواضيع.

وثانيها[20] يتناول فيه الطريقة التي يستنبط بها القياس، و «على كم من مطلوب

---

١٤. فهرس كتاب القياس.
١٥. كتاب القياس، ص ١٣٧، سطر ٦ – ١١
١٦. المرجع نفسه، ص ٢٣٠، سطر ١٦
١٧. المرجع نفسه، ص ٢٣١، سطر ١
١٨. المرجع نفسه، ص ٢٤٥، سطر ٣ – ٦
١٩. المرجع نفسه، ص ٢٤٥، سطر ٧
٢٠. المرجع نفسه، ص ٢٤٧، سطر ١

تقصد معرفته ، وبأي سبيل نأخذ مقدمات كل قياس »[٢١] ، اي انه يتناول القواعد التي يستنبط بها القياس ومقدماته.

وثالثها[٢٢] يمتد حتى آخر المقالة الاولى ، ويذكر فيه «كيف تكون لنا قدرة على رد المقاييس المستعملة في الكتب والمخاطبات» الى الاشكال الثلاثة[٢٣] ، لأن من كانت له القدرة على عمل المقاييس استطاع ان يردّ ما يقع منها في الكلام والمخاطبة الى هذه الاشكال[٢٤]. وهو يمهّد بعد الانتهاء من هذا الغرض الاخير من المقالة الاولى الى الحديث عن المقالة الثانية بقوله : «وهنا انقضت المعاني التي تضمنتها هذه المقالة الاولى. يتلوه المقالة الثانية من انالوطيقا الاول وهو كتاب القياس»[٢٥].

– اما المقالة الثانية فهو يعرض في مطلعها ، كما فعل ارسطو[٢٦] ، ما سوف تتناوله من مسائل ، ومن اهمها : كيف ان المقاييس الكلية كافة وبعض المقاييس الجزئية «يلحقها ويعرض لها ان تنتج سوى النتيجة نتائج كثيرة»[٢٧] ، وذلك بعد ان يلخص في اسطر ما جاء من مواضيع واغراض في المقالة الاولى[٢٨] . وهو يقسم بعد ذلك هذه المقالة الثانية الى فصول غير مرتبة ولا مبوبة ، وكأنها تفرعات تفصّل الموضوع الرئيس الذي عرضه في المطلع[٢٩].

د) ونجد ايضًا «كتاب البرهان» يقسم الى مقالتين[٣٠]، لكن ابن رشد يكتفي بعرض مضمونها دون اي ترتيب جديد او تبويب للفصول التي يتناولها الكتاب.

هـ) لكنه في «كتاب الجدل» يوزّع المقالات الثمانية وفقًا لترتيب خاص[٣١]. انه

---

٢١. كتاب القياس ، ص ٢٥٩ ، سطر ١
٢٢. المرجع نفسه ، ص ٢٤٧ ، سطر ٤ – ٨
٢٣. المرجع نفسه ، ص ٢٥٩ ، سطر ٤
٢٤. المرجع نفسه ، ص ٢٥٩ ، سطر ٧ – ٩
٢٥. المرجع نفسه ، ص ٢٧٥ ، سطر ٥
٢٦. راجع تريكو في تحقيقه لكتاب القياس لارسطو :
ARISTOTE, *Organon*, III: Les premiers analytiques, p. 205
٢٧. كتاب القياس ، ص ٢٧٩ ، سطر ١٥ – ١٨
٢٨. المرجع نفسه ، ص ٢٧٩ ، سطر ٦ – ١٤
٢٩. يكتفي في ذلك بذكر كلمة «فصل» عنوانًا ، راجع مثلاً ص ٣٣٧ ، ٣٤١ ، ٣٥١
٣٠. فهرس كتاب البرهان.
٣١. فهرس كتاب الجدل.

يورد هذه المقالات كما جاءت عند ارسطو، لكنه بعد عرضه غرض الكتاب[٣٢]، يقسّم هذه الصناعة كما يسمّيها الى ثلاثة اجزاء:

- فالجزء الاول يحتوي المقالة الاولى حيث يتم تعريف الاقاويل التي تلتئم المخاطبة الجدلية باجزائها.
- والجزء الثاني يحتوي المقالات الست اللاحقة حيث تعرّف المواضع التي منها تستنبط المقاييس في اثبات الشيء وابطاله.
- واما الجزء الثالث فهو يتناول المقالة الثامنة حيث يعرّف فيها كيف ينبغي ان يسأل السائل وان يجيب المجيب[٣٣]. وهو لا يخفي هنا ان هذا الترتيب منه حين يقول في مطلع الجزء الثالث، «القول في الجزء الثالث بحسب ترتيبنا»[٣٤].

ويضع ابن رشد في مطلع كل مقالة عنوانها الرئيس الذي سوف تدور حوله: فالمقالة الثانية مثلاً «في الاعراض»، والثالثة «في مطلب المقايسات»، والرابعة «في الجنس»، والخامسة «في الخاصة»، والسادسة «في الحدود»، والسابعة «في الهوهو والغير». لكنه يجمع المواضع احياناً بالشكل الذي جمعت به عند شرّاح ارسطو القدماء، كالتي من الجنس والفصول والمضاف والكيفية والاعدام والمركبات. يقول في هذا الصدد: «ونحن فسنعدد هذه المواضع على هذا الترتيب وبهذه القسمة فأن ذلك ما فعله ثامسطيوس وقبله ثاوفرسطس، وان كان في ذلك مخالفة لتعليم ارسطو في ترتيبه فأن هذا يشبه ان يكون أكثر صناعيًا واعون على الحفظ والتحصيل»[٣٥].

و) وهو اخيرًا في «كتاب المغالطة» يكتفي بايراد مرامي الكتاب بأنتقاله من غرض الى آخر[٣٦]. انه:

- بعد ان يعرض اولاً الغرض من الكتاب «وهو القول في التبكيتات السوفسطائية التي يظن بها انها تبكيتات حقيقية وانما هي مضللات»[٣٧]،

---

٣٢. كتاب الجدل، ص ٤٩٩
٣٣. المرجع نفسه، ص ٥٠٠
٣٤. المرجع نفسه، ص ٦٢٥، سطر ١
٣٥. المرجع نفسه، ص ٦٠٢، سطر ٤ – ٦
٣٦. فهرس كتاب المغالطة.
٣٧. كتاب المغالطة، ص ٦٦٩، سطر ٥

- ينتقل الى اغراض هذه المخاطبة[38] ،
- ثم الى الاغراض التي يؤمها السوفسطائيون[39] .
- وهنا يعرض للغرض الثاني : «من كم وجه وموضع تكون المباكتات السوفسطائية[40] ،
- ويفصل فيه القول في اغراض اخرى[41] ،
- ثم يعرض لحلول التبكيتات الناشئة من اغراض واسباب مختلفة[42] .

ما نلاحظه اذن من خلال هذه التقسيمات لكتب ارسطو في الاورغانون ، ان ابن رشد اتّبع فيها التقسيم المنطقي للمواضيع . فهو يطرح التمهيدات والاوليات على حدة ، كما فعل في المقولات والعبارة والجدل ، ثم ينتقل الى جوهر الموضوع فيعرضه بخصائصه ودقائقه ، وبعد ذلك يتناول متفرعاته ولواحقه . انه يجزئ الموضوع الواحد الى اقسامه الرئيسة والثانوية على سنّة المناطقة ، فينتقل من الكلّي الى الجزئي ، ومن العام الى الخاص ، ومن النظريات الى العمليات حين يرى ان غاية الكتاب تدعو الى ذلك (كما فعل في الجدل) .

لكن تقسيم كتب ارسطو هذا لا يعني ان ابن رشد فقه مواضيع المنطق مجتزأة ، لا روابط بين اقسامها ، ولا علاقة تربط بين مجمل معانيها . فاذا نحن القينا نظرة على فهرس اسماء المصنفات[43] لاحظنا ان ابن رشد يستعين بمعاني كتب ارسطو لشرح اللواحق بالسوابق ، والسوابق باللواحق عنها . انها طريقة «التمثيل» التي تقضي بنقل الحكم من جزئي الى آخر يشابهه وذلك بالتمثيل بما سبق .

- حين يعرض في «كتاب الجدل» مثلاً لمسائل تتعلق بالمقولات العشر ، نراه يحيلنا على «كتاب المقولات» نفسه . يقول في مقولة الجوهر : «وقد يظن انه قد تكون مقايسة في الجوهر ، مثل ما فحص ارسطو في «كتاب المقولات» : هل اشخاص الجوهر

---

٣٨. كتاب المغالطة ، ص ٦٧١
٣٩. المرجع نفسه ، ص ٦٧٢
٤٠. المرجع نفسه ، ص ٦٩٦ ، سطر ١٢
٤١. المرجع نفسه ، ص ٦٩٩ ، ٧٠٠
٤٢. المرجع نفسه ، ص ٧٠٤ ، وما بعد .
٤٣. فهرس الأسماء والمصطلحات ، المجلّد الأوّل ، القسم الثاني ، فهرس اسماء المصنفات

اكثر في انها جواهر او انواعها؟»[٤٤]. اما العرض فيرى ان المفسرين أدوا معناه في «كتاب الجدل» حسبما «حد في اول كتاب المقولات»[٤٥]. وحين يتطرق الى الشكوك التي تلحق مقولة المضاف يرى انه «قد تقصي فيها الكلام في كتاب المقولات» سابقًا[٤٦].

- ويستعين ايضًا في «كتاب القياس» «بكتاب العبارة» عندما يأتي على ذكر مسائل تناولها هذا الكتاب اصلاً. فيقول مثلاً عن الجهة الضرورية والممكنة انها عرّفت في الكتاب المتقدم[٤٧]، وان السور يجب ان يقرن بموضوع المقدمة لا بمحمولها كما جاء ذلك في كتاب العبارة[٤٨].
- وفي «كتاب المغالطة» يستعين «بكتاب البرهان» عندما يذكر موضوع «المخاطبة البرهانية»[٤٩]، ويذكر «بكتاب الجدل» عندما يتكلم عن «الصناعة الجدلية»[٥٠].

وهو لا يكتفي بهذا القدر من الاسناد كما ذكرنا، بل يقوم بالاسناد العكسي اذ يمهّد للاحق بذكره في السابق.

- انه يذكر مثلاً في «كتاب العبارة» ان قضية الحروف مشروحة عند ارسطو في «كتاب الشعر»[٥١]، وان الاقاويل التامة مذكورة في كتابي الخطابة والشعر، وغير التامة مثل الحدود والرسوم في «كتاب البرهان»[٥٢].
- وعندما يعرض لموضوع القضية الثنائية والثلاثية نراه يذكّر بأن «كتاب القياس» يتابع بعد «العبارة» بحث مسألة المتناقضات والشخصيات والمتضادة وما تحت المتضادة[٥٣].

---

٤٤. كتاب الجدل، ص ٥٠٥، سطر ٢٠
٤٥. المرجع نفسه، ص ٥٤٦، سطر ١٧
٤٦. المرجع نفسه، ص ٥٦١، سطر ٥ – ٦
٤٧. كتاب القياس، ص ١٤٣، سطر ٩
٤٨. المرجع نفسه، ص ٢٤٩، سطر ٩ – ١٠
٤٩. كتاب المغالطة، ص ٦٧١، سطر ١٨
٥٠. المرجع نفسه، ص ٦٧١، سطر ١٩
٥١. كتاب العبارة، ص ٦٨، سطر ٧
٥٢. المرجع نفسه، ص ٨٧، سطر ٨ – ٩
٥٣. المرجع نفسه، ص ١٠٥، سطر ٢

- ويقول عن المقدمة الصغرى انها متى كانت سالبة في الشكل الاول كانت غير نافعة في الانتاج «على ما سيبيّن في كتاب القياس»[٥٤].
- وهو يردّنا في «كتاب القياس» الى «كتاب البرهان» عندما يتكلم عن المقدمة البرهانية، والى «كتاب الجدل» عند كلامه عن المقدمة الجدلية[٥٥].
- وعندما يعرض لمسألة اكتساب المقاييس يحيلنا بالطبع الى «المواضع» منابع تكوين المقاييس في «كتاب الجدل»[٥٦]، اذ «لا بد في استنباط الحدود من العودة الى المواضع المذكورة في كتاب طوبيقى»[٥٧].

ان مجمل هذه الامثلة تقودنا الى القول ان ابن رشد كان قد اختط لنفسه تصميماً قبل الغوص في عرض منطق ارسطو وتلخيصه، اي انه كوّن فكرة مسبقة وشاملة عن معاني كتب الاورغانون ومحتوياتها كافة وافرغها في قالب متماسك الاطراف: هيأ قائمة الحضور حيث مثلت امامه جميع المعاني وانتهى الى رصفها فأتبع السابق باللاحق واللاحق بالسابق كما اوردنا. وهذه الميّزة اضفت على شروحاته صفات الشمولية في تماسك المواضيع، والترقي والتصاعد في التعليل والتفصيل، والالمام بالموضوع الواحد وعرضه من جميع جوانبه وابعاده المنطقية.

اما كيف عرض لمعاني هذه الكتب، وكيف صنّف قضاياها، فذاك مما سنفصلّه في القسم الثاني من دراستنا هذه لمنهجيته.

واذا كان هذا اسلوب ابن رشد في تقسيم الكتب وتبويبها، فاي اسلوب استعمل عند وضعه التصميم العام للمصنفات في تحليل الفصول والمعاني؟ اي ما الطريقة التي اتّبعها في تقسيم الافكار ومعالجتها؟

٢. اسلوبه في تقسيم الفصول والنصوص

ان اسلوب ابن رشد في تقسيم الفصول وشرح نصوص المنطق يختلف عن اسلوبه المتّبع في «تفسير ما بعد الطبيعة». فبينما هو يتّبع حرفية النص الارسطي في التفسير

---

٥٤. كتاب العبارة، ص ١٠٧، سطر ٢٥
٥٥. كتاب القياس، ص ١٣٩، سطر ٢
٥٦. المرجع نفسه، ص ٢٥٦، سطر ٦
٥٧. كتاب البرهان، ص ٤٧٩، سطر ٢

الاكبر، ويتناول كل فقرة فيعلّق عليها معللاً ومستطردًا[58]، نراه هنا يختط لنفسه اسلوبًا مختلفًا، فيه من الاستيعاب والتركيب والمزج القدر الاوفى.

يكتفي ابن رشد احيانًا بايراد كلمة «قال» او «قال ارسطو» في مطلع النص[59]، ثم يقرن تفسيره فلا تعود تميّز بين كلام ارسطو وشرح ابن رشد الا اذا كنت على بيّنة اصلاً من النص الارسطي[60]. وهذا ما دفعنا الى وضع ترقيم خاص للفقرات المقابلة عنده لنص ارسطو عند تريكو[61] ليسهل على القارئ المقابلة بين النصين، وليقف على ما اخفاه ابن رشد من توضيح وشرح على المنطق الارسطي. لكن الشرح عندما يطول، نرى ابن رشد يعيد الى كلٍ اعتباره حين نجده يحدد رأيه بكلمة «قلت»[62]، او «ما قصدنا بيانه»[63]، او «الذي بقي ان ننظر فيه»[64]، او «واما نحن فنقول»[65] الخ... اما عندما يتطرق الى الشروحات التي اضيفت عبر التاريخ على نص ارسطو في المنطق، فانه يعرض لها موضوعيًا وبكل تجرّد فيخصّ كلاً باسمه. يذكر مثلاً، آراء «المتكلمين» او «المفسرين» او «قدماء المفسرين»، ويعرض لها بألقاب اعطيت لهم اصلاً، مثل «المشاؤون» و «قدماء المشائين ومتأخروهم»؛ او هو اخيرًا يعرض الاسماء مباشرة «كالاسكندر» و «ثاوفرسطس» و «ثامسطيوس» و «ابو نصر»[66].

واما المسائل التي عالجها وتطلبت منه طرح اللغة وعلاقتها بمعاني المنطق والفاظه، فهو يتّبع فيها اسلوب الذكر على جهة اللسان مميزًا بين «اللسان العربي» و «اللسان

---

٥٨. راجع كتاب «تفسير ما وراء الطبيعة» لابن رشد، تحقيق بويج، حيث يقول في الجزء الاول منه:
«D'une façon générale, il suit pas à pas son maître, et s'applique à éclaircir le sens des phrases qu'il a sous les yeux». *Averroès: Tafsir ma ba'd at-tabi'at*, établi par M. Bouyges, vol. I, Notice, p. xvii.

٥٩. عد مثلاً الى الصفحات التالية ٧، ٩، ٣٦٩، ٥٦٧، ٦٦١، حيث ابرزنا قول ارسطو.

٦٠. راجع تلخيص كتاب المقولات لابن رشد، تحقيق بويج، حيث يقول في المقدمة:
«L'auteur aborde... son texte. Il ne le reproduit point séparément mais il l'expose d'une façon continue». *Averroès: Talkhic Kitab al-maqoulat*, établi par M. Bouyges, Intr., p. xi.

٦١. راجع تصديرنا العام لتحقيق نص التلخيص، ص ١٤٥؛ والواقع ان تريكو نفسه اخذ هذا الترقيم عن بكر (Becker)

٦٢. كتاب الجدل، ص ٥٤٣، سطر ٢١

٦٣. كتاب القياس، ص ١٤٥، سطر ١٠؛ ص ١٦٢، سطر ٢

٦٤. المرجع نفسه، ص ١٧٧، سطر ٩

٦٥. كتاب البرهان، ص ٣٧٧، سطر ١٧

٦٦. راجع في فهرس الاسماء، المجلّد الأول، القسم الثاني، اسماء العَلَم

اليوناني» و «سائر الالسنة» او «الالسنة المتعارفة»[٦٧]. نجده مثلاً عندما يطرح مسألة الرباط بين الموضوع والمحمول يذكر انه ليس في لسان العرب لفظ على هذا النحو بل يستبدل بلفظ «هو»، كما فعل ذلك قبله الفارابي في كتابي العبارة والحروف.

من يطّلع اذن على نص ارسطو، ثم يحلل نص التلخيص عند ابن رشد، يقف على منحى الشارح واتجاهه في تفسير المنطق الارسطي. فابن رشد الذي اتّبع المنهج التحليلي في شروحاته، استطاع ان يميّز ما لارسطو من معانٍ وما لشرّاحه من تفسيرات؛ وابن رشد الذي خلص بالمنهج التأليفي الى الخروج بالقواعد والقوانين المنطقية استطاع ان يبرز لنا معالم المنطق الصوري وخفاياه. وهذه المنهجية تسهّل لنا دون شك الوقوف على اتجاهه الفكري في المنطق. لكن هذا الاسلوب، وان جاء على شيء من التعقيد، فانه يبقى كما سنرى اسلوب الشارح الذي تشبّع من آراء المعلم الاول وعرف كيف يشيّعها ويعرضها لنا. وغرضنا هنا هو التعرّف على منهجيته هذه في الشروحات التفصيلية.

٣. المنهج التحليلي في الشرح التفصيلي

استعمل ابن رشد في تفصيله للمعاني وشرحه لالفاظ المنطق المنهج التحليلي الذي يرتكز على ما سمّاه المناطقة المسلمين «مباحث الاستدلال»[٦٨]، وهي تقوم على اسس تحليلية طبّقها ابن رشد لتقصّي معالم المنطق الارسطي وابعاده. ولقد درج شرّاح ارسطو على هذا المنهج، وبخاصة المشاؤون في الاسلام امثال الفارابي وابن سينا، عندما تناولوا المنطق الصوري وفسّروه. وها نحن نذكرها هنا لنبيّن كيف تناول ابن رشد الشارح افكار المعلم بالتفصيل.

أ) السبر والتقسيم

اتّبع مفكرو العرب وفقهاؤهم هذا المسلك في عرضهم وشرحهم لمختلف قضايا الفلسفة والكلام والشرع. استعمله الغزالي مثلاً وتكلم عنه في كتاب «معيار العلم»[٦٩]،

---

٦٧. راجع في فهرس الاسماء، المجلّد الأول، القسم الثاني، اسماء الفرق والشعوب.

٦٨. علي سامي النشار، كتاب مناهج البحث عند مفكري الاسلام، دار المعارف بمصر، ١٩٦٥، ص ١٠٣، حيث يعرض المؤلف لطبيعة هذا المنهج.

٦٩. الغزالي، كتاب منطق تهافت الفلاسفة المسمى «معيار العلم»، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف بمصر، ١٩٦١، ص ١٥٦

ثم في كتاب «الاقتصاد في الاعتقاد» عندما عرض لمناهج الادلة بقوله معرّفًا هذا المسلك: «هو ان نحصر الامر في قسمين ثم يبطل احدهما فيلزم منه ثبوت الثاني»[٧٠]. ويذكر هنا الدكتور النشّار ان «هذا المسلك عند صاحب البرهان هو ان يبحث الناظر عن معانٍ مجتمعة في الاصل ويتتبعها واحدًا واحدًا ويبيّن خروج آحادها عن صلاح التعليل به الا واحدًا يراه ويرضاه»[٧١]. وهذا ما فعله ابن رشد كلما كانت تطرح امامه مشكلة فيحللها من جميع جوانبها، متّبعًا دقائق معانيها، الى ان يخرج بحل واحد ينتقيه افضل برهان يفنّد رأي ارسطو او يثبّته؛ ثم يصل في النهاية الى الاستنتاج: «وبهذا تنحل الحيرة» فيكون قد طرح الحل النهائي بعد سبر جميع الحلول وتقسيمها[٧٢].

ب) المقابلة والحذف

ويستعمل ابن رشد لغرضه هذا طريقة «المقابلة والحذف» حيث نراه يقابل بين رأي ارسطو وآراء شرّاحه، فيحذف منها البرهان الاضعف ليحتفظ بالاجدر والافضل. فهو عندما يعرض مثلاً لمسألة وجوب كون المقدمات الكلية مأخوذة صادقة على الازمنة الثلاثة، يعرض رأي الفارابي فيها، ثم رأي ثامسطيوس، يحللها ويقابل بينهما وبين رأي ارسطو، ويتبنى اخيرًا موقف ارسطو وما اوصى به بعد حذف رأي الشارحين[٧٣].

جـ) المحاورة والجدل

ويكسب ابن رشد المقابلة بين الآراء، والنقاش الذي جرى حول مسائل المنطق الارسطي بين الشرّاح، حياة وقوة، ويعطيها زخمًا جديدًا. فيقيم حوارًا غير مباشر يمرّ عبره بين ارسطو وشرّاحه، او بينه وبين هؤلاء الشرّاح، او بين الشرّاح انفسهم، مستندًا على ما كتبوه حول منطق ارسطو. وهذه الطريقة تذكّرنا بتلك التي اتّبعها في «تهافت التهافت» حيث اقام الحوار بينه وبين الغزالي، او بينه وبين الفارابي وابن سينا. واغراضه من هذا الجدل تظهر انه كان يبتغي:

٧٠. الغزالي، كتاب الاقتصاد في الاعتقاد، مكتبة الحسين التجارية، مطبعة حجازي، التمهيد الرابع، ص ٩

٧١. علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الاسلام، ص ١١٤

٧٢. راجع كتاب القياس من تحقيقنا، من ص ١٧٩ الى ص ١٨٢، حيث يتبع ابن رشد هذه الطريقة في حل مسألة جهة النتيجة في المقاييس المختلطة من الضرورية والوجودية.

٧٣. كتاب القياس، ص ٢٠٠، سطر ٣، وما يليها.

١. انهاء الاشكالات القائمة حول مختلف مسائل المنطق. يقول مثلاً في كتاب القياس: «وبهذا تنحل الحيرة التي عرضت للناس في مذهب ارسطو في اختلاط الممكن مع الوجودي والضروري[٧٤].

٢. اثارة بعض المسائل التي بقيت حتى ايامه غامضة فلم يشبعها الشرّاح درسًا وافيًا، أو هي بقيت في الاصل ملتبسة النتيجة عند ارسطو. ويستعمل فيها هنا الطريقة الاستفهامية في البدء مثل: «وقد يسأل سائل فيقول: كيف قال ارسطو...»[٧٥]. ثم يحيي الجدل بين ارسطو وشرّاحه فيعرض لآرائهم ويفنّدها او يثبّتها، ويحلّ الاشكال اخيرًا بقوله: «فنقول نحن الآن...»[٧٦]. ويستنتج: «فهكذا ينبغي ان يفهم الامر عن ارسطو»[٧٧].

٣. عرض مختلف الآراء حول مسألة معينة لاشباعها درسًا، كما فعل في تحديده معنى القول (Discours) . فبعد ان يعرض هذا التحديد بأنه «يدل على طريق التواطؤ لا بالطبع ...» يقول: فأن قومًا يرون ان الالفاظ هكذا دلالتها... وقوم آخر يرون ان الالفاظ تدل بالطبع ...» ثم يعود لينهي الجدل القائم بقوله: «وقد يمكن ان يقال انما قال ارسطو...»[٧٨].

٤. الفصل بين رأي ارسطو وآراء شرّاحه، وبين رأي ارسطو ورأيه هو شارحًا، وبين الرأي الارجح والاوفر برهانًا والرأي القليل الرجحان والاقل دلالة. لذا يكثر عنده ذكر الاقوال على السنة اصحابها[٧٩].

د) الوقوف على البواقي

لم يكتف ابن رشد باظهار رأي ارسطو وآراء شرّاحه في مسائل المنطق، بل هو عثر على ظواهر جديدة، ووقف على مسائل كانت شبه مجهولة وهي في الاصل تتطلب

---

٧٤. كتاب القياس، ص ١٨٢، سطر ٢١

٧٥. المرجع نفسه، ص ٢٠٩، سطر ٦

٧٦. المرجع نفسه، ص ٢٠٩، سطر ٢٥

٧٧. المرجع نفسه، ص ٢١٣، سطر ١٦

٧٨. كتاب العبارة، ص ٨٧

٧٩. هذا الفصل بين الآراء والبراهين هو الذي اوحى الينا بأفراد فصل خاص في هذه المقدمة نعالج فيه آراء شراح ارسطو في المنطق من خلال ابن رشد. ص ٦٥ وما يليها.

تفسيرًا. وهذا ما فعله حين اراد ان يحدد ماهية النتيجة في المقاييس المختلطة من التي كبراها مطلقة وصغراها ممكنة. وقد استعمل لهذه الغاية دلائل ومعاني جديدة مثل «الانطواء» و «الاتصال»[٨٠].

وكان لا بدّ لابن رشد بعد تفصيله للمعاني والالفاظ المنطقية، وشرحه لابعادها عبر تاريخ الفكر، ان يعود ويجمع شتات شروحاته وآرائه وتعليلاته، وذلك لاستخلاص النتائج واستخراج القواعد والقوانين. وهذا ما فعله كلما كان ينتهي من تحليل جزئيات المسائل، متّبعًا بعد التحليل منهج التأليف او التركيب.

٤. المنهج التأليفي في النتائج والقوانين

بعد ان توصل ابن رشد الى تجاويف المعاني والى تفاصيلها ودقائقها، وبعد ان جزّأ الافكار وعلّق عليها واحدة واحدة، مضيفًا الشروحات، معلّلاً بالبراهين، متوقفًا عند الالفاظ للاستدلال على جواهرها، عاد وجمع هذه الشروحات ليضع النص بكليته في قالب جديد يخرجه من دوّامة الآراء المتناقضة. وهكذا نراه يجمع في نهاية كل فصل ما قد تبيّن لديه من براهين واثباتات، ويمهّد بواسطتها الى طرح مواضيع لاحقة. وقد عبّر عن هذا التمهيد بقوله حينًا: «فهذه هي الاشياء التي يجب ان تتقدم معرفتها»[٨١]، وقوله حينًا آخر في غرض ثان: «فقد تبيّن من هذا القول...»[٨٢]، او بقوله في غرض ثالث: «على ما سيبيّن بعد»[٨٣]. وبهذا الاسلوب توصل ابن رشد الى جعل المواضيع متماسكة والمعاني متصاعدة متوالدة، بعد ان جمع بين جزئياتها في سياق متتابع الحلقات. وكان من جهة ثانية يلخص آراء ارسطو عندما يرتأى ان في التحليل والتقسيم ان استمرّا تفصيلات غير ضرورية لايضاح المعنى، فيستلّ لهذا الغرض من جزئيات المسألة قانونًا، وكأنه يقول ان هذا القانون ينطبق على كل مسألة مماثلة. انه يضع مثلاً قانونًا في ردّ الاقيسة وانعكاسها من شكل الى آخر، ويجمل فيه انواع الردّ كافة في بعض الاشكال الى بعضها الآخر[٨٤]. ويطبق في مسألة اخرى حول المقاييس المختلطة من الضرورية

---

٨٠. كتاب القياس ص ٢٠٩، سطر ٢٥
٨١. المرجع نفسه، ص ١٤١، سطر ٧
٨٢. المرجع نفسه، ص ١٦٤، سطر ١٩
٨٣. المرجع نفسه، ص ١٧٦، سطر ١٣
٨٤. المرجع نفسه، ص ٢٧٠

والوجودية قاعدة تظهر ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى في الشكل الاول[٨٥]. وهو يجمع في مكان آخر الامثلة في الاشكال الثلاثة حول اختلاط الوجودي والاضطراري في قانون يثبت ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى في الشكل الاول، ولجهة المقدمة الصغرى في الثاني والثالث وهي المقدمة المنعكسة[٨٦].

وبهذه الطريقة توصّل ابن رشد الى مراميه شارحًا ومعلّلاً ومثبتًا او مبررًا آراء ارسطو. ومن خلال هذه الرؤى الواسعة فتح للدارس آفاقًا واسعة وجديدة. فهو وان انتحى جانب ارسطو، فقد اضفى على معاني المنطق عنده ابعادًا وتصورات جديدة افردنا لدراستها بابًا خاصًا لنبرز اتجاه ابن رشد في المنطق الصوري[٨٧].

وجماع القول ان اسلوب ابن رشد هذا، المتعدد الجوانب، المختلف المناحي والطرق، من تحليل وسبر وتقسيم ومقابلة وحذف، الى تركيب واستنتاجات وجمع قوانين، الزمه من ناحية المضمون طرح مسائل مستجدة على المنطق الارسطي الى جانب مسائلها الرئيسة. فهو وان ترك هذا المضمون كما ورد عند ارسطو اصلاً، فقد استعان بمعان ومفاهيم وقضايا جديدة لشرح المعاني وايضاحها. فنحن بعدما عرضنا لمنهجيته واسلوبه في تفسير المنطق الارسطي شكلاً، سنتناول هنا منهجيته في بحث المنطق وقضاياه لنبيّن: كيف صنّف اغراض هذا المنطق، وما هي المباحث التي تناولها لمعالجة قضاياه، وما القوانين والبراهين التي عوّل عليها في ذلك.

ثانيًا: منهجيته في بحث المنطق الارسطي وقضاياه مضمونًا

من المسلّم به اليوم القول ان كل ما كتب حول منطق ارسطو، وكل ما اضيف عليه من تحليل وتعليل، بقي يدور في فلك فيلسوف اسطاجيرا الفكري. واذا كنا هنا بصدد

٨٥. كتاب القياس، ص ١٧٩، سطر ٦
٨٦. المرجع نفسه، ص ١٨٥
٨٧. راجع في هذا الصدد، الفصل الرابع من هذه المقدمة التحليلية.

تحليل منهجية ابن رشد في بحثه مضمون المنطق الارسطي وقضاياه، فاننا لن ندّعي الخروج على هذا التقليد. لكنه من غير المسلّم به الاعتراف بأن ابن رشد هذا لم يتطرق الى تفسير المنطق الارسطي بمنهجية تميّزه احيانًا عن فكر معلمه. ازاء هذه المعطيات رأينا انه من غير الممكن معالجة هذه المنهجية بمنأى عن المذهب الارسطي قوانينًا ومباحث؛ لكننا اشرنا في المقابل الى ميزات تفرّد بها ابن رشد الشارح حين ورودها، تاركين المجال فيما بعد لمعالجة المسائل المنطقية الصرف[٨٨].

١. تصنيف كتب الاورغانون

لم يخرج ابن رشد على التقليد المتوارث عن الاقدمين في تصنيف كتب اورغانون ارسطو. فقد درج الباحثون قديمًا على عادة تصنيفها وفقًا لمنهج خاص وتسلسل منطقي اتّبعوه اصلاً في فهم هذا المنطق. ودرج المناطقة العرب على اعتبار كتاب الايساغوجي لفرفوريوس حتى مدخلاً الى علم المنطق اجمالاً، او مدخلاً الى المقولات على الأخص[٨٩]. وهكذا صنفت كتب المنطق الصوري عندهم بعد المدخل:

- انطلاقًا من المقولات التي تبحث في مختلف انواع العلاقة بين المحمول والموضوع.
- ومرورًا بالعبارة التي تعالج الاحكام والقضايا على انواعها في تلازمها وتضادها وتعاكسها،
- ثم عبورًا الى نظرية القياس صورةً وشكلاً في كتاب القياس، ومبدأ للبرهان وللعلم في كتاب البرهان،
- وانتهاءً بالجدل المرتكز على المواضع منابع المقاييس،
- والمغالطات التي تتوج الجدل. والاورغانون عامةً يضم علاوة على ذلك كتابي الخطابة والشعر حسب مناطقتهم.

لكن ابن رشد لم يبدأ نص تلخيص المنطق بالايساغوجي كما فعل ابن سينا في كتاب الشفاء مثلاً، بل عرض مباشرة للمقولات حيث يقول في مطلع النص: «ولنبدأ بأول

---

٨٨. راجع الفصل الرابع من مقدمتنا هذه.

٨٩. راجع: I. MADKOUR, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, p. 13
وراجع للغرض نفسه، فريد جبر، مقال ارسطو والارسطية عند العرب، مستل من الجزء التاسع من دائرة المعارف للبستاني. ص ٤٨٨

كتاب من كتبه في هذه الصناعة وهو كتاب المقولات»[٩٠]. ثم اتّبع التصنيف التقليدي المذكور آنفًا، ولنا على ذلك شواهد:

١. بدأ بكتاب المقولات كما تبيّن.
٢. بعد الانتهاء من تلخيص المقولات مهّد للعبارة بقوله: «انقضى تلخيص كتاب المقولات بحمد الله. يتلوه كتاب باري ارميناس اي العبارة»[٩١].
٣. وبعد ان تلا العبارة كتاب القياس مهّد في نهايته للبرهان قائلاً: «وهنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب وهو كتاب القياس بحمد الله. يتلوه تلخيص كتاب انالوطيقى الثانية وهو كتاب البرهان ان شاء الله عزّ وجلّ»[٩٢].
٤. كان يشير لدراسة مسألة او التوسع فيها الى الكتب اللاحقة، فيمهّد مثلاً في كتاب العبارة لكتاب القياس: «وارجأ الامر... الى كتاب القياس»[٩٣]، او، «على ما سيبيّن في كتاب القياس»[٩٤].

هذا يعني ان ابن رشد نظر الى منطق ارسطو وعالج مسائله وفقًا لمنهجية تقتضي على من اراد دراسة القياس بأنواعه وبشقيه الصوري والمادي، ان ينطلق من المقولة اساسًا للقضية. وبعد بحث القضية ينتقل الى القياس الجامع لثلاث قضايا، ثم يدرس القياس شكلاً ويبحث بعد ذلك تدريجًا في انواعه: فالقياس الحملي هو موضوع كتاب القياس، والقياس البرهاني موضوع كتاب البرهان، والقياس الجدلي موضوع كتاب الجدل، والقياس المغالطي او الشبهي، كما يسميه، موضوع كتاب المغالطة. لكن ابن رشد لا يذكر لنا الاسباب التي دفعته الى هذا التصنيف، خلافًا لما عوّدنا الفارابي وابن سينا في كتبهما عن المنطق الارسطي.

ولا بد لنا هنا من الاشارة الى ان هذا السياق التقليدي في تصنيف كتب الاورغانون قد تجاوزته ابحاث المناطقة المحدثين. فهؤلاء بعدما شكّوا بهذا التصنيف، قاموا بأبحاث

٩٠. كتاب المقولات، ص ٣، سطر ٥ – ٦
٩١. المرجع نفسه، ص ٧٥، سطر ١٨ – ١٩
٩٢. كتاب القياس، ص ٣٦١، سطر ١٠
٩٣. كتاب العبارة، ص ١٠٥، سطر ٢
٩٤. المرجع نفسه، ص ١٠٨، سطر ١، وص ١٢٤، سطر ٢٣

نورد نتائجها هنا على سبيل المثال لا الحصر[٩٥]، وكلها تُجمع على اعتبار التصنيف التقليدي زائفًا. منها ان كتاب الجدل يأتي مباشرةً بعد المقولات، اذ لا ذكر في كتاب الجدل لنظرية القياس او البرهان الا ما ورد في المقالة الاولى منه، ويرجح ان يكون ارسطو قد ادخل هذا المفهوم واضافه على الجدل بعد وضعه القياس وتنقيحه كتاب الجدل[٩٦]. اما كتاب العبارة فيأتي بعد هذين الكتابين تمهيدًا لنظرية القياس، لانه يعالج فيه موضوع القضايا على الصعيد المنطقي الصرف. وهو في ذلك يميّز بين انواع القضايا الثنائية والثلاثية، والبسيطة منها والمركبة، ويطرح فيما بعد للمتلازمات والمتضادات والمتناقضات، ممهدًا لنظرية القياس التي تقوم على المقدمة التي تجمع بين الموضوع والمحمول والرابط بينهما، اي بين اجزاء القضية الواحدة. وبالتالي يكون ارسطو قد اكتشف القياس متأخرًا. لذا فهو وان ذكره في بعض مؤلفاته فهذا لا يكفي للدلالة على انه وضعه ثم كتب هذه المؤلفات. ان مجمل مصنفات ارسطو هذه لم تأت ذات مستوى واحد في البحث: فبينما نجد المقولات والمواضع الجدلية أقرب الى فلسفة افلاطون منها الى فلسفة ارسطو ومنطقه، نجد نظريتي القياس والبرهان قد طبعتا بالمنطق الارسطي الصوري البحت.

ومهما يكن من شأن هذه الابحاث ونتائجها، فاننا نرى فيها وجهة نظر منطقية في تصنيف كتب الاورغانون لها ما يبررها، كما كان للاقدمين نظرتهم التقليدية التي دافعوا عنها وبرروها، تلك النظرة التي اوحت لابن رشد بتصنيفه هذا لكتب المنطق الارسطي. ولا يسعنا هنا الا ان نتّبع هذا التصنيف للمضي في بحثنا عن منهجية ابن رشد التي استعملها في شرح معاني المنطق وفهم قضاياه، وتثبيت قوانينه بعد تعليلها، والا افقدنا شروحات ابن رشد اصالتها.

---

٩٥. استللنا هذه النتائج من مصدرين: كتاب بلانشه، في تاريخ المنطق.
R. Blanché. *La logique et son histoire, d'Aristote à Russel.*
وكتاب بوشنسكي، في المنطق الصوري القديم.
Bochenski, *Ancient formal logic.*

٩٦. يرى تريكو ان مقالات الجدل من الثانية الى السابعة وضعت مباشرةً بعد المقولات، اما المقالة الاولى والثامنة فهي نقحت ووضعت بعد انالوطيقى الاولى والثانية.
Aristote: Organon, t. V: Les Topiques, Introduction, p. VII et VIII.

٢. مباحث المنطق الصوري

قلنا اذن ان ابن رشد في محاولته لفهم منطق ارسطو وشرح قضاياه ، استعان بمنهجية ارسطو نفسها . لكنه رغم ذلك اتّبع مسلكًا مميزًا احيانًا يعكس لنا فيه عبقريته ونظرته الى مسائل هذا المنطق وابعاده بلغته العربية . وسنعرض هنا لهذا المسلك علّه يمهّد لبحثنا اللاحق في اتجاه ابن رشد ومناحيه في المنطق .

أ) مبحث الالفاظ والمقولات والمعاني

رأى ابن رشد مثل ارسطو ان هنالك علاقة وثيقة بين الالفاظ والمعاني . وهذا ما دفعه في ما بعد الى التمييز بين معطيات « اللسان العربي » وخصائص « اللسان اليوناني » ، وذلك لما لاحظه من وجود علاقة تربط الفاظ كل لغة بمعانيها ، ومن اختلاف في تركيب الجملة في كل من اللغتين[٩٧] . فالالفاظ تنقسم من حيث نسبتها الى المعاني ، الى « مشتركة » و « متواطئة » و « مشتقة » . وهي على نوعين : مفردة ومركبة . والمفردة تقسم بدورها الى مقولات عشر[٩٨] . وبعد ان عدّدها[٩٩] ، تطرق في الجزء الثاني من كتاب المقولات ، حسب ترتيبه ، الى دراسة تفصيلية لهذه المقولات ، فعرضها واحدة واحدة . وعالجها مثل ارسطو مواضيع ما ورائية ذات علاقة بالجنس والنوع ، لا مفاهيم منطقية ذات علاقة بالقياس واشكاله وقوانينه . انه طرح العلاقة بين الموضوع والمحمول هنا كما هي حال العلاقة بين الجوهر والعرض ، لا بل حدّد المحمولات بأنها الجواهر العامة واشخاص العرض المشار اليها[١٠٠] ، مع اشارته الى الفوارق بين ما هو « موجود في » «être dans» وما هو « محمول على » «attribué à» ، فأضحت بذلك هذه العلاقة علاقة مطابقة لا علاقة تضمن ، اي مطابقة النوع لجنسه او مطابقة الفرع لاصله . لذلك ايضًا مال ابن رشد الى اعتماد مبدأ الاستغراق الكيفي (La compréhension) علاقةً بين المحمول والموضوع تمامًا كما فعل ارسطو[١٠١] . ولقد عرض بعدها ، في الجزء الثالث للكتاب ، للواحق

٩٧. افردنا دراسة لهذا المنحى اللغوي في الفصل الرابع تحت عنوان : منطق ارسطو واللسان العربي ، ص ٨٦
٩٨. كتاب المقولات ، ص ٧ – ٨
٩٩. المرجع نفسه . ص ١٠
١٠٠. المرجع نفسه ، ص ٥
١٠١. افردنا لهذا المنحى الماوراني عند ابن رشد دراسة خاصة ضمن الفصل الرابع ، ص ١٠٩

المقولات ولاعراضها كـ«المتقابلات» و «المتضادات» و «المتقدم والمتأخر» و «معًا» و «الحركة» و «له»، وشرحها على غرار ما فعل في شرح المقولات[١٠٢].

فالمسلك الذي اتّبعه ابن رشد في معالجة موضوع المقولات، والمفاهيم التي استعملها لغرضه هذا، لم تكتسب عنده ابعادًا منطقية جديدة مع انه كان باستطاعته التنويه الى البون الظاهر بين مفهوم ارسطو للموضوع والمحمول ولعلاقتهما في كتاب المقولات وبين مفهومه لهذه المواضيع نفسها في كتابي العبارة والقياس في ما بعد. عدا عن انه كان يجب ان يشير الى هذه الفوارق وصعوبة التعبير عنها في اللسان العربي، كما فعل شراح ارسطو العرب قبله.

ب) مبحث القضايا

يتناول فيه ابن رشد البحث عن جزئيات القضية اولاً. فيحدد «الاسم»، ويقسمه الى محصّل وغير محصّل، والى مصرّف وغير مصرّف[١٠٣]. و «الكلمة» (اي الفعل) تقسم بدورها الى مصرّفة وغير مصرّفة[١٠٤]. اما القول (le discours) فاقسامه عديدة: من تام وغير تام، الى بسيط ومركب، الى جازم وغير جازم. ثم ينتقل الى القضية نفسها فيرى انها تتألف من موضوع ومحمول و «لا بد... من كلمة، اعني فعلاً، او ما يقوم مقام الكلمة، في رباط المحمول بالموضوع». وهذه الكلمة يسميها «الرباط»[١٠٥]، لكنه يعترف بأنه «ليس في لسان العرب لفظ على هذا النحو من الرباط»[١٠٦]. وبالرغم من هذا الاعتراف نراه يميّز في ما بعد بين «القضية الثنائية» و «القضية الثلاثية» دون الاشارة الى صعوبة التمييز بينهما في اللسان العربي، وكأنه يتعامى عما كان نبّه اليه[١٠٧]. ولذا فهو يميّز ايضًا بين حرف السلب وحرف العدل[١٠٨].

---

١٠٢. كتاب المقولات، ص ٥٧ وما يليها.
١٠٣. كتاب العبارة، ص ٨٢.
١٠٤. المرجع نفسه، ص ٨٤
١٠٥. المرجع نفسه، ص ٨٨، سطر ١٢
١٠٦. المرجع نفسه، ص ٨٨، سطر ٢١
١٠٧. المرجع نفسه، ص ١٠١
١٠٨. المرجع نفسه، ص ١٠٥

والقضايا من حيث نوعيتها منها البسيطة ومنها المركبة[١٠٩] ، ومنها الموجبة ومنها السالبة[١١٠] ، اما من حيث كميتها فهي : «اما كلية ، واما جزئية اي شخصية»[١١١] واما مهملة . والقضايا هذه متقابلة ، وهو يعرض لتقابلها مستعملاً الجداول مثلما فعل ارسطو : تقابلها قضايا مطلقة[١١٢] ، وتقابلها قضايا ذوات جهة[١١٣] .

اما ما يتعلق بهذه القضايا من مسائل متفرعة فقد ارجأ امر بتّها الى كتاب القياس حيث عرض للتلازم والتقابل بشكل اوسع .

جـ) مبحث القياس

وهو الجزء الجوهري من منطق ارسطو الذي حظي بشرح مستفيض عند ابن رشد ، لكثرة مسائله ولتشعبها وتشابكها ، وللخلافات المزمنة التي قامت حول حلولها ونتائجها .

فالقياس الذي هو «قول اذا وضعت فيه أشياء اكثر من واحد ، لزم من الاضطرار عن تلك الاشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض شيء ما آخر غيرها»[١١٤] ، يكون على نوعين : منه كامل ومنه غير كامل[١١٥] . وهو يقسم الى اشكال تختلف باختلاف وضع الحد المشترك او الحد الاوسط فيها[١١٦] . والاشكال تنقسم بدورها الى ضروب ذات اقترانات عدة[١١٧] . ويتبين له بالتالي» ان الاشكال الحملية ثلاثة[١١٨] ، وان الشكل الرابع الذي يضعه جالينوس ليس بشكل طبيعي... لأنه ليس تعمله الفكرة بالطبع» كما يقول[١١٩] .

١٠٩. كتاب العبارة ، ص ٨٧
١١٠. المرجع نفسه ، ص ٨٩
١١١. المرجع نفسه ، ص ٩١ ، سطر ٤
١١٢. المرجع نفسه . ص ١٠٣
١١٣. المرجع نفسه ، ص ١٢٠
١١٤. كتاب القياس ، ص ١٣٩ ، سطر ١٦
١١٥. المرجع نفسه ، ص ١٤٠ ، سطر ١٣
١١٦. المرجع نفسه ، ص ١٥٢ ، سطر ٢ . لكن ابن رشد يتبع في وضع المقدمات في القياس التقليد الذي سار عليه مفكرو العرب . فالصغرى تأتي اولاً ، ثم تليها الكبرى ، وبعدها النتيجة . راجع في هذا الشأن مثلاً ، ص ١٥٣ ، سطر ٢
١١٧. المرجع نفسه ، ص ١٥٢ ، سطر ٢٤ ، حيث يجمع ابن رشد اقترانات الضروب بأنواعها فيجد انها تأتي على ستة وثلاثين اقتراناً .
١١٨. ان الاشكال الحملية هي الاشكال الثلاثة الاولى حيث يحمل المحمول على الموضوع دون جهة تميّز المقدمات أو النتائج ، بل يكون الحمل باطلاق (assertorique, de inesse)
١١٩. المرجع نفسه ، ص ١٥٢ ، سطر ٨ ، وص ١٧١ . سطر ١٢ وما يليه .

وينطلق ابن رشد، بعد تحديد الاصول والمبادئ التي يقوم عليها القياس، الى تفصيل الاشكال بضروبها، بادئًا بالمقاييس الحملية منها، ومنتهيًا بالقياسات ذوات الجهة. اما القوانين التي استعملها لاثبات صحة هذه القياسات المنتجة، وتثبيت كذب القياسات غير المنتجة، فسنعرضها هنا للدلالة على نهجه شارحًا مباحث القياس الارسطية، مرفقة بالمفاهيم التي استخدمها لهذا الغرض.

المقول على الكل والمقول ولا على واحد (dictum de omni et nullo).

استعمل ابن رشد هذا المفهوم الارسطي قاعدة للتمييز بين الانتاج وعدمه في القياس[120]. وهو يعني بالمقول على الكل: «اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويحمل عليه المحمول، وذلك بأن يكون المحمول موجودًا لكل الموضوع ولكل ما يتصف بالموضوع ويوجد فيه». اما المقول ولا على واحد فيعني به: «اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويسلب عنه المحمول حتى يكون المحمول مسلوبًا عن كل الموضوع وعن جميع الاشياء الموجود فيها الموضوع»[121]. فنراه يثبت مثلاً صحة الانتاج في الضروب الاربعة من الشكل الاول: فاللزوم ظاهر من معنى المقول على الكل» في الضرب الاول من هذا الشكل[122]. و «ظاهر أيضًا من معنى المقول ولا على واحد» في الضرب الثاني[123]. «وبيّن من معنى المقول على الكل» في الضرب الثالث[124]، وهكذا في الضرب الرابع من هذا الشكل[125]. فاذا كان هنالك من فارق بين الانتاج اللازم والانتاج الذي لا ضرورة فيه، فذلك يعود الى كون المقول على الكل ينطبق على الانتاج الاول ولا ينطبق على الانتاج الثاني. وهو يستعمل ايضًا مفهوم المقول هذا في بيان انتاج المقاييس الضرورية، اذ لا يميّز بين معناه في المادة المطلقة والمادة الضرورية[126]. يقول في ذلك:

١٢٠. كتاب القياس، ص ١٩٥، سطر ٤؛ وص ٢٣٨، سطر ٢٠

١٢١. المرجع نفسه، ص ١٤٠، ١٤١

١٢٢. المرجع نفسه، ص ١٥٣، سطر ٦

١٢٣. المرجع نفسه، ص ١٥٣، سطر ١٥

١٢٤. المرجع نفسه، ص ١٥٥، سطر ٨

١٢٥. المرجع نفسه، ص ١٥٥، سطر ٨

١٢٦. يعرّف ابن رشد المطلقة بقوله: «ان ها هنا اشياء كثيرة موجودة بالفعل من غير ان يكون وجودها باضطرار، وهذه المطلقة». اما الضرورية فيقول فيها انها «اشياء هي موجودة دائمًا»، المرجع نفسه، ص ١٧٥، سطر ٤ و ٧

«لا فرق بين المقول على الكل او المقول ولا على شيء، وهو الشرط الذي به يكون القياس في الشكل الاول منتجًا، في المادة المطلقة او الضرورية[١٢٧]. لكن شرط المقول على الكل لا يبقى واحدًا في جميع المقدمات الثلاث «اعني المطلقة والضرورية والممكنة» لأنه مختلف في المادة الممكنة[١٢٨] عنه في الضرورية المطلقة[١٢٩]. وهذا التفاوت في استعمال معنى المقول لم نعهده عند ارسطو اصلاً.

الانعكاس (la conversion)

استعمله ابن رشد مثل ارسطو برهانًا لتحويل المقاييس غير التامة الى التامة منها. يقول في تعريفه: «واعني بالانعكاس ان يتبدل ترتيب اجزاء» القضية فيصير محمولها موضوعًا وموضوعها محمولاً، ويبقى صدقها وكيفيتها من الايجاب والسلب محفوظًا[١٣١]. اما «قلب القضية» (eversio enunciationis). فيكون حيث يتبدل ترتيب اجزاء القضية ولا يبقى الصدق محفوظًا[١٣٢]. وعندما كان الانعكاس من مبادئ علم القياس، استهل ابن رشد بحثه في القياس، مثلما فعل ارسطو قبله، بتفصيل انعكاس المقدمات المطلقة[١٣٣]، ثم عكس القضايا ذوات الجهة[١٣٤]، وطبّق بعدها هذا المبدأ على المقاييس المطلقة وعلى المقاييس ذوات الجهة (syllogismes modaux).

- طبّقه للتثبت من صحة انتاج المقاييس في الشكلين الثاني والثالث، وذلك بعكس ضروب شكليهما الى ضروب الشكل الاول. فأن هذين الشكلين، كما يقول ارسطو، قياسان غير تامين وان انتجا[١٣٥].

---

١٢٧. كتاب القياس، ص ١٧٦، سطر ٧

١٢٨. يعرّف ابن رشد الممكنة بقوله انها: اشياء ليست بمضطرة ان تكون ولا هي موجودة بالفعل بل هي ممكنة ان توجد في المستقبل والا توجد، المرجع نفسه، ص ١٧٥، سطر ٥

١٢٩. المرجع نفسه، ص ١٧٦، سطر ١١

١٣٠. كتاب البرهان، ص ٣٨٠، سطر ١٩

١٣١. كتاب القياس، ص ١٤٤، سطر ٦

١٣٢. المرجع نفسه، ص ١٤٤، سطر ٨

١٣٣. المرجع نفسه، ص ١٤٤، سطر ١٠

١٣٤. المرجع نفسه، ص ١٤٧

١٣٥. استعمل شراح ارسطو في القرون الوسطى مجموعة قواعد تسهّل العكس بالرموز. وقد جمعها تريكو في كتابه عن المنطق الصوري. ص ٢١٦، J. Tricot, Traité de logique formelle
وهكذا يصبح الانعكاس في الشكل الثاني Camestres → Celarent; Festino → Ferio

- وطبّقه كذلك على المقاييس المختلطة من الضرورية والوجودية، اذ يصح فيها الانعكاس في الشكلين الثاني والثالث ايضًا شرط ان تراعى جهة المقدمات[١٣٦].
- وهو كذلك يصح في المقاييس التي تأتلف من المقدمات الممكنة في الشكلين الثاني والثالث. لكن ابن رشد يقحم هنا مفهوم الانعكاس غير المحفوظ الكمية والكيفية (اي قلب القضية كما أسماه)، وهذه هي حال انعكاس السالبة الكلية في الضرب الاول من الشكل الثاني[١٣٧].
- ويظل الانعكاس هكذا صالحًا لتثبيت النتائج في المقاييس التي تأتلف من الممكن والوجودي في الشكلين الثاني والثالث[١٣٨]، او من الممكن والاضطراري[١٣٩].

اما ما لا يتبيّن بالانعكاس، فيستعمل ابن رشد البيان بالافتراض وبالخلف لتثبيته.

البيان بالافتراض (l'ecthèse)

لا يعرّف ابن رشد هذا النوع من البيان مباشرةً، لكنه يستعمله كأرسطو عندما يرى ان البيان بالانعكاس غير كاف[١٤٠]. وكان اول ما استعمله في بيان صحة الكلية السالبة[١٤١]. وقد بيّن بواسطته ايضًا صحة القياس المطلق المنتج في الضرب الاول[١٤٢] والضرب الخامس[١٤٣] من الشكل الثالث. وهكذا فعل في الضرب السادس من الشكل الثالث، في المقاييس المختلطة من الوجودية والممكنة؛ فمتى كانت الكبرى الجزئية هي الوجودية، والصغرى هي الممكنة، يكون قياس يبيّن بالافتراض[١٤٤].

= وفي الشكل الثالث من: ... Darapti → Darii; Felapton → Ferio, etc...

١٣٦. راجع في كتاب القياس، الفصلين ١٠ و ١١، ص ١٨٣ و ١٨٥

١٣٧. المرجع نفسه، الفصلان ١٦ و ١٩، ص ٢١٥ و ٢٢٥

١٣٨. المرجع نفسه، الفصلان ١٧ و ٢٠، ص ٢١٩ و ٢٢٧

١٣٩. المرجع نفسه، الفصلان ١٨ و ٢١، ص ٢٢١ و ٢٢٩

١٤٠. يقول تريكو في تعريفه الافتراض:

L'ecthèse «consiste à mettre en lumière à l'aide d'un nom spécial... une partie d'une notion dont une autre notion est affirmée ou niée». Tricot, *Aristote, premiers analytiques*, p. 8, note 1.

١٤١. كتاب القياس، ص ١٤٥، سطر ٦

١٤٢. المرجع نفسه، ص ١٦٥ و ١٦٧

١٤٣. المرجع نفسه، ص ١٦٨

١٤٤. المرجع نفسه، ص ٢٢٨

البيان بالخلف او سياق الكلام الى المحال (demonstratio per absurdum)

وهذا البيان يأتي ايضًا ليتمم ما عجز عنه العكس والبيان بالافتراض. فالخلف يكون عندما «نأخذ نقيض النتيجة ونضيف اليها احدى المقدمتين، فيلزم عنهما نقيض المقدمة الثانية، وما لزم عنه الكذب فهو كذب»[١٤٥]. وقد استعمله ابن رشد مثل ارسطو في بيان صحة الضرب الرابع من الشكل الثاني[١٤٦]. وفي بيان الضربين الاول[١٤٧] والخامس[١٤٨] من الشكل الثالث كما ذكرنا آنفًا. اما في المقاييس ذوات الجهة:

- ففي المقاييس المختلطة من الضرورية والوجودية نراه يثبت صحة نتائج الضرب الاول من الشكل الاول، الذي كبراه مطلقة وصغراه ضرورية[١٤٩]، وكذلك في الضربين الثالث والرابع. وهو يستعمله ايضًا في الضروب الثاني والثالث والرابع من الشكل الثاني[١٥٠].
- وفي المقاييس المؤتلفة من الممكنة والوجودية، نراه يطبق البيان بالخلف في الشكل الاول وفي الضروب كافة[١٥١].
- وهو يستعمل البيان الخلف ايضًا في القياسات المختلطة من الضروري والممكن في الشكل الاول: في الضرب الاول حيث الكبرى ضرورية والصغرى ممكنة[١٥٢] وفي الضرب الرابع منه[١٥٣].

لكن ابن رشد، وان استعمل هذا النوع من البرهان في اثبات بعض مطالب المقاييس الحملية[١٥٤]، فانه فضل عليه البرهان المستقيم (la démonstration directecte)

---

١٤٥. كتاب القياس، ص ١٦٥، سطر ١٨
١٤٦. المرجع نفسه، ص ١٦١، سطر ٢١
١٤٧. المرجع نفسه، ص ١٦٥
١٤٨. المرجع نفسه. ص ١٦٨
١٤٩. المرجع نفسه، ص ١٧٧ و ١٧٨
١٥٠. المرجع نفسه، في الضرب الثاني ص ١٨٣؛ وفي الضربين الثالث والرابع، ص ١٨٤
١٥١. المرجع نفسه، الفصل ١٤ ص ١٩٥ وما يليها.
١٥٢. المرجع نفسه، ص ٢٠٥، سطر ١٩
١٥٣. المرجع نفسه، ص ٢٠٧، سطر ١٧
١٥٤. يقول ابن رشد فيه، ان «جميع المطالب الاربعة تبيّن بالخلف في كل الاشكال، ما خلا الموجبة الكلية فانها لا تبيّن بالشكل الاول، وتبيّن بالثاني والثالث»، كتاب القياس، ص ٣١٢، سطر ١٩

يقول في كتاب البرهان «انه يتبيّن ان البرهان المستقيم افضل بالجملة من السائق الى الخلف»[155].

البرهان بالمواد او بالحدود (termes d'attribution)

ولا يكتفي ابن رشد بأثبات صحة المقاييس بالبراهين الصورية او بالحروف، بل هو يدعمها بأمثلة مأخوذة من المواد او من الحدود التي تقابل كل حرف، كما فعل ارسطو. فبدل ا مثلاً حيوان، وبدل ب حساس، وبدل جـ انسان الخ...[156]. وهذه المواد تستعمل للدلالة على الضروب المنتجة وغير المنتجة في الاشكال، وبخاصة غير المنتجة منها. مثلاً «اذا كانت المقدمة الكلية هي الصغرى...، وكانت المقدمة الكبرى غير كلية، فانه لا يكون عن ذلك قياس وذلك ظاهر... من المواد»[157]. ولقد استعملها ايضًا في المقاييس ذوات الجهة: في اختلاط الضرورية والوجودية في الضرب الاول والثاني من الشكل الاول مثلاً[158].

هذه مجمل البراهين والقواعد التي استعان بها ابن رشد في مبحث القياس، وذلك لتثبيت صحة المقاييس او صحة نتائجها، وليميّز بين المنتج منها وغير المنتج، او بين المنتج التام في الاشكال والمنتج غير التام. لكنه استعمل، كما ذكرنا آنفًا، الى جانب هذه البراهين، مفاهيم ثانوية لم ترد عند ارسطو للاغراض ذاتها. ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تمييزه بين القياس الطبيعي والقياس الصناعي. فالقياس الطبيعي «هو الذي تأتي به الفكرة من غير رويّة[159] وهو القياس الذي «تقع عليه الفكرة بالطبع»[160]. لكن القياس الصناعي هو الذي «ليس تعتمده القوة الفكرية بالطبع ولا يؤلفه اصلاً[161] كالشكل الرابع عند جالينوس[162].

١٥٥. كتاب البرهان، ص ٤٣٩، سطر ٤
١٥٦. كتاب القياس، ص ١٥٣، سطر ٤
١٥٧. المرجع نفسه، ص ١٥٥، سطر ١٣
١٥٨. المرجع نفسه، ص ١٧٩، سطر ١
١٥٩. المرجع نفسه، ص ١٥٤، سطر ١٨
١٦٠. المرجع نفسه، ص ١٥٤، سطر ٢٠
١٦١. المرجع نفسه، ص ١٧١، سطر ١٥
١٦٢. المرجع نفسه، ص ١٧١

- تمييزه بين الجزئية بالطبع والجزئية بالوضع. فعندما تكون المقدمة الجزئية السالبة صادقة مع الموجبة الجزئية «تسمى جزئية بالطبع»[١٦٣]. اما عندما تصدق السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية «تسمى جزئية بالوضع»[١٦٤].
- تمييزه بين صورة المقدمة ومادتها، وصورة القياس ومادته، والبرهان بالذات والبرهان بالعرض، وهذه امور سنفصلها في ما بعد في منحاه الماوراني في شرح المنطق[١٦٥]،
- تفصيله الممكن على انواع: كالممكن على الإكثر، والممكن على التساوي، والممكن على الاقل[١٦٦]، وهو مفهوم استعمله ايضًا في «تهافت التهافت»[١٦٧].

والى جانب هذه المفاهيم وتلك البراهين، يضيف ابن رشد في مبحثه عن القياس، القياس الشرطي (le syllogisme hypothétique) الى القياس الحملي. ان قياس الخلف مثلاً يحتاج الى القياس الشرطي[١٦٨]، والقياس الشرطي لا يستغني عن القياس الحملي[١٦٩]. وهكذا يصبح القياس الشرطي وسيلة تضاف الى وسائل اخرى ذكرناها لارساء قواعد علم القياس. فاذا كان لا يمكن ان يكون عن مقدمات صادقة مثلاً نتيجة كاذبة فذلك يبيّن بواسطة القياس الشرطي المتصل[١٧٠]؛ وبالتالي يجب ان نميّز بين نوعي القياس: المنفصل منه والمتصل[١٧١].

وهذه البراهين التي استعملها ابن رشد اجمالاً في المقالة الاولى من كتاب القياس، عاد واستعملها بشكل مقاييس في المقالة الثانية من الكتاب نفسه. فاذا كان هنالك انعكاس بين القضايا والمقدمات، فهنالك ايضًا القياس المنعكس، والمراد به «ان تبطل بمقابل النتيجة واحدى المقدمتين المقدمة الاخرى من القياس[١٧٢]»؛ واذا تكلمنا عن

---

١٦٣. كتاب القياس، ص ١٥٧، سطر ٦
١٦٤. المرجع نفسه، ص ١٥٧، سطر ١٧
١٦٥. راجع الفصل الرابع من هذه المقدمة، المنحى الماوراني. ص ١١٢
١٦٦. كتاب القياس، الفصل الثاني عشر، ص ١٨٧
١٦٧. ابن رشد، كتاب «تهافت التهافت»، تحقيق سليمان دنيا، الطبعة الاولى، دار المعارف بمصر، ١٩٦٤، ص ١٠
١٦٨. كتاب القياس، ص ٢٤٣
١٦٩. المرجع نفسه، ص ٢٤٣، سطر ٢٤
١٧٠. المرجع نفسه، ص ٢٨٢
١٧١. المرجع نفسه، ص ٢٣٤ و ٢٣٥
١٧٢. المرجع نفسه، ص ٣٠٥، سطر ٧

الخلف برهانًا ، فهنالك قياس الخلف وهو يكون» اذا وضعنا النتيجة المقصود بيانها ، واضفنا الى ذلك مقدمة اخرى معترف بها فأنتج لنا امرًا مستحيلاً[١٧٣] .

وهكذا يتفرع البحث في القياس ، اذ ليس هو سوى صورة تختلف باختلاف مادتها. فهنالك القياس البرهاني في مبحث البرهان ، والقياس الجدلي في مبحث الجدل ، والقياس المغالطي او المرائي (le syllogisme éristique) في مبحث المغالطة. ولهذه المقاييس ايضًا انواع واجزاء اذ يطول البحث حول القياس المستقيم ، والقياس المبكت ، وقياس الفراسة ، وقياس العلامة والضمير ، في سائر شروحات المنطق.

د) مبحث البرهان

انتقل ابن رشد بعد مبحث القياس الى مبحث البرهان. فاذا كان القياس صورة المنطق فالبرهان مادته. وغرض البرهان تثبيت المعرفة العلمية. وكي نصل الى هذه المعرفة الثابتة علينا ان ننطلق من مقدمات ضرورية اي ذاتية[١٧٤] ، ومن مبادئ خاصة واولى[١٧٥] . فشروط العلم الحقيقي هي العلم بالعلّة الموجبة للوجود ، والتأكيد انها علة ، وان العلة هي اصل النتيجة[١٧٦] .

ومبحث البرهان هذا تطلب من ابن رشد ان يقوم في منهجيته وشروحاته على مبادئ عامة واساسية للوقوف على صحة البرهان مبدأً للمعرفة العلمية والكلية معًا. وهذه المبادئ هي بمثابة اسس اعتمدها ارسطو اصلاً لتثبيت صحة البرهان : مقدمات ونتائج ، عللاً ومعلولات. لذا فان ابن رشد بقي في البرهان يتبع النص الارسطي فقرة فقرة شارحًا ، فلم يأت بجديد يذكر ، على عكس ما فعل احيانًا في شرحه نص القياس كما رأينا[١٧٧] . واهم هذه المبادئ الارسطية كما وردت بالعربية عنده هي :

---

١٧٣. كتاب القياس ، ص ٣١١ ، سطر ١٧

١٧٤. كتاب البرهان ، ص ٣٨٨

١٧٥. المرجع نفسه ، ص ٣٩٦

١٧٦. المرجع نفسه ، ص ٣٧٣

١٧٧. وقعنا في اللاتينية ، عند وضعنا فهرس المصطلحات ، على تفسير كبير للبرهان ، مما يدل على ان نص البرهان الذي بين ايدينا تفسير اوسط ، وان لابن رشد أكثر من تفسير في اغراض المنطق المختلفة.

مبدأ الحمل على جميع الشيء (affirmer de la totalité du sujet) [١٧٨].

وهذا المبدأ يبعد كل خطر محدق بالبرهان، لانه يتجاوز كل حمل يمكن ان يكون بالعرض، او يكون جزئيًا. فالحمل في البرهان يكون على كل الموضوع، وبالذات واولاً، وفي جميع الزمان. ولذا فأن ابن رشد يقرنه بمفهومين: مفهوم الحمل بالذات «حيث تلازم المعلومات دائمًا عللها الفاعلة لها» [١٧٩]، ومفهوم «الحمل على الكل» الذي يقال على جميع الموضوع، وعلى الموضوع بالذات، ويكون محمولاً على الموضوع حملاً اولاً [١٨٠].

مبدأ المقدمات

والمقدمات هي التي يتقوم بها البرهان وتثبت نتائجه. ولهذا اخذ ابن رشد يعددها ويعرّفها اسسًا للعلم ومقومات للنتائج الضرورية، كما هي الحال اليوم في علم الحساب الذي يعوّل اصلاً على مبادئ اساسية في التحليل والتركيب وفي البرهان. وهذه المقدمات على انواع:

- مقدمات معروفة بالطبع (axiomes) اي ليس يمكن احد ان يتصور فيها انها على غير ما هي عليه [١٨١].
- مصادرات (postulats) و «هي التي يتسلمها المتعلم من المعلم لكن عنده علم بخلافها» [١٨٢].
- حدود (définitions) وهي التي «ليس فيها حكم بأن شيئًا موجود او غير موجود، وانما... تفهم ذات الشيء ومعناه» [١٨٣].
- أصول موضوعة (hypothèses) و «هي التي اذا تسلّمت تبعها وجود النتيجة [١٨٤].

واذا كانت هذه المقدمات والمبادئ اسسًا للبرهان العلمي الثابت والصادق والمنتج

١٧٨. راجع ما ذكرناه آنفًا عن علاقة الحمل على جميع الشيء بالمقول على الكل، ص ٤٩ من هذه المقدمة
١٧٩. كتاب البرهان، ص ٣٨٢
١٨٠. المرجع نفسه، ص ٣٨٣
١٨١. المرجع نفسه، ص ٣٩٩، سطر ٢٢
١٨٢. المرجع نفسه، ص ٣٩٩، سطر ٢٦
١٨٣. المرجع نفسه، ص ٤٠٠، سطر ٢
١٨٤. المرجع نفسه، ص ٤٠٠، سطر ٤

ضرورة، فبديهي ان تكون الماهية ايضًا واحدة ولا برهان عليها[١٨٥] : لا بالقسمة[١٨٦]، ولا بالقياس الشرطي[١٨٧]، ولا بالحدّ نفسه[١٨٨].

مبدأ العلة

وهذا المبدأ، وان عالجه ابن رشد في نهاية المقالة الثانية، كما فعل ارسطو، فهو الاصل، لأن العلم بوجود الشيء والعلم بماهيته هو العلم بالعلة او بالسبب. وذلك يكون :

- اما بأخذ السبب على طريق الصورة حدًّا اوسط،
- واما بأخذ السبب على طريق اخذ الهيولى حدًّا اوسط،
- واما بأخذ السبب على طريق اخذ المحرّك حدًّا اوسط،
- واما بأخذ السبب على طريق اخذ الغاية حدًّا اوسط[١٨٩].

وهكذا تصبح الحاجة ماسة للأخذ بالحدّ الاوسط مبدأ وعلة.

مبدأ الحدّ الاوسط

كل طلب اذن يدور حول الحدّ الاوسط. فاذا اردنا ان نعرف : هل هذا الشيء موجود لهذا، ام نعرف : لم كان هذا الشيء موجودًا لهذا[١٩٠] الخ... كان علينا ان نجد الحدّ الاوسط. فالحدّ الاوسط هنا هو مبدأ وعلة في كون هذا المحمول موجودًا لهذا الموضوع او غير موجود[١٩١]. فمن وقف على وجود الشيء[١٩٢] وقف على ان له سببًا ووقف على ماهيته[١٩٣]. وبالتالي يمسي البرهان الكلّي افضل من البرهان الجزئي اذ ان «الكلّي احق

١٨٥. كتاب البرهان، ص ٤٦٠

١٨٦. المرجع نفسه، ص ٤٦١

١٨٧. المرجع نفسه، ص ٤٦٣

١٨٨. المرجع نفسه، ص ٤٦٧

١٨٩. المرجع نفسه، ص ٤٧١

١٩٠. يميّز ابن رشد بين مطلب «هل المركب» (quod sit) ومطلب لمَ (cur sit) الاول يبحث عن مطلب هل هذا موجود لهذا؟ والثاني يطلب في الموضوع سبب وجوده للمحمول، المرجع نفسه ص ٤٥٥.

١٩١. كتاب البرهان، ص ٤٠١، سطر ٦

١٩٢. هناك مطلب الشيء على الاطلاق، ووجوده المطلوب المفرد (an sit)، المرجع نفسه ص ٤٥٥، سطر ١٥.
وقد لخص تريكو هذه المطالب في تحقيقه كتاب البرهان لارسطو راجعها في *Aristote: Les seconds analytiques, p. 16, note 3.*

١٩٣. كتاب البرهان، ص ٤٥٦. سطر ١٣

بالسببية اذ كان هو الذي يحمل عليه الشيء بذاته»[١٩٤] ؛ ويصبح العلم الفاضل هو «العلم الذي يبيّن وجود الشيء بعلّته» وهو «اوثق من العلم الذي يبيّن وجود الشيء بأمر متأخر عنه»[١٩٥]. وهنا لا بد من التذكير بأن الشكل الاول يستحيل اولى الاشكال واحقها بأن يكون شكل البرهان لأن «جميع العلوم التي تعطي سبب الشيء تأتلف براهينها في هذا الشكل»[١٩٦]. ولقد مرّ معنا سابقًا في كتاب القياس ان هذا الشكل هو غير محتاج الى الشكلين الثاني والثالث في ان تتبيّن براهينه.

وهكذا تفضي هذه المبادئ التي استعملها ابن رشد، على غرار ما فعل ارسطو، الى استنتاج الامور التالية :

١. لا يمكن ان يحصل العلم بالبرهان الا بأن تعلم مبادئه[١٩٧].
٢. من حصل له العلم بالبرهان حصل له العلم بالقياس والعكس صحيح[١٩٨].
٣. ان المبادئ تعلم بالعقل لا بالبرهان اذ «ليس يحق بالصدق من العلم الا العلم الحاصل عن المقدمات الحاصلة عن العقل»[١٩٩].

هـ) مبحث الجدل

واذا كان القياس ينطلق من مبدأ التسليم بالمقدمات تلقائيًا لتكوين الاشكال والضروب القياسية، وكان البرهان لا يبحث الا في مبادئ المقدمات وعللها ولا يهدف الا العلم الصادق، فأنه لولا صناعة الجدل لغرق هذان المبحثان في خضم المقدمات المتضاربة التي ترد عليهما من كل حدب وصوب. ولهذا السبب حظي مبحث الجدل باهتمام ابن رشد اذ انه لا يقل اهمية عن موضوعي القياس والبرهان. ولذا رأيناه يتوسع في عرضه لمواضيع الجدل، مستعينًا بما هنالك من توضيحات وتفسيرات اضافها شرّاح ارسطو على بحث المعلم الاول في هذا الموضوع.

وصناعة الجدل هذه تنطلق في دراستها من منابع سمّاها ارسطو «مواضع». ولقد

١٩٤. كتاب البرهان، ص ٤٣٥، سطر ١٨
١٩٥. المرجع نفسه، ص ٤٤١، سطر ٤
١٩٦. المرجع نفسه، ص ٤١٠، سطر ٣
١٩٧. المرجع نفسه، ص ٤٨٩، سطر ٦
١٩٨. المرجع نفسه، ص ٤٨٩، سطر ٣
١٩٩. المرجع نفسه، ص ٤٩٠، سطر ٢٣

حدّ الاسكندر وثاوفرسطس الموضع «بأنه مبدأ وانه اصل منه تؤخذ المقدمات في قياس قياس من المقاييس التي تعمل على مطالب جزئية في صناعة صناعة»[٢٠٠]. وهذه المواضع حسب الاسكندر «انما تعطي بجوهرها القوة على عمل المقاييس»، بينما «المقدمات الجزئية الكبرى في قياس قياس ليس من طبيعتها هذا الفعل»[٢٠١]. واحتياج القياس في تثبيت مقدماته وتناهيها الى المواضع، هو الذي دفع الدارسين الى وضع هذا الكتاب بعد كتاب المقولات، اي ان ارسطو كتبه ثم انتقل الى القضية والقياس، فدون جدل لا نتوصل الى تركيز مادة القياس الاولى وهي المقدمات.

ومبحث الجدل هذا اقتضى من ابن رشد اتّباع منهجية خاصة، وهي منهجية الجدل نفسه القائم على الحوار بين سائل ومجيب. فبعد ان حدد ابن رشد غرض الجدل ومنافعه[٢٠٢]، وحدد عناصر الاقاويل الجدلية[٢٠٣]، وبيّن كيف ان صناعة الجدل تقوم على القياس الجدلي وهو «القياس الذي يؤلف من مقدمات ذائعة»[٢٠٤]، ارتكز على مبادئ ارسطية رئيسة لتثبيت المواضع كي تكون منابع ثابتة ينهل منها القياس مقدماته.

مبدأ المواضع وتواردها (les lieux)

ان المواضع اصول منها تؤخذ مقدمات المقاييس كما ذكرنا. وهدف هذه المواضع هو ابطال المقدمات غير النافعة من جهة، ثم اثبات المقدمات النافعة للاستعمال في القياس من جهة ثانية. وبعد ان بيّن انها متناهية بتناهي مصادرها التي هي المقولات، انتقل ابن رشد الى معالجة المواضع بذاتها مقسّمًا اياها كما يلي:

- مواضع الاعراض وهو موضوع المقالة الثانية.
- مواضع مطلب المقايسات وهو موضوع المقالة الثالثة.
- مواضع الجنس وهو موضوع المقالة الرابعة.
- مواضع الخاصة وهو موضوع المقالة الخامسة.
- مواضع الجوهر وهو موضوع المقالة السادسة.

---

٢٠٠. كتاب الجدل، ص ٥٢٥، سطر ٥
٢٠١. المرجع نفسه، ص ٥٢٦، سطر ١٤
٢٠٢. المرجع نفسه، ص ٤٩٩ – ٥٠٢
٢٠٣. المرجع نفسه، ص ٥٠٤
٢٠٤. المرجع نفسه، ص ٥١٣، سطر ٧

– مواضع الهوهو والغير وهو موضوع المقالة السابعة[٢٠٥].

وهذه المواضع نراها تتوارد بشكل مطّرد في المقالات المخصصة لاغراضها. فمواضع الاعراض الثمانية والعشرون مثلاً تتداعى، حتى يقع الموضع الواحد منها احياناً على وجهين. وهذا التوارد والتداعي ليس سوى استنفاد واستيعاب لسائر الجزئيات المتفرعة من المقولة الام او من الطلب الاول. فعند البحث مثلاً في الحد يبحث في اجزائه[٢٠٦]، وفي اضداده[٢٠٧] وفي الزيادة في الحد[٢٠٨]؛ ثم في المواضع المأخوذة من ان الحدّ ليس بحدّ، اي المواضع المأخوذة من الجنس والفصل، ثم المأخوذة من الحدود بأسرها الخ...

مبدأ المخاطبة بين السائل والمجيب.

ان الجدل يقوم اصلاً بين سائل ومجيب. والحوار بينهما على انواع:

١. يحل المعلم مكان السائل، والتلميذ مكان المجيب. ودور المعلم هو ان يعرض الحقيقة، وعلى التلميذ ان يتقبل فقط ما يسمعه من المعلم. انها المخاطبة البرهانية «التي تكون من المبادئ الاول الخاصة بكل تعليم، وهي التي تكون بين عالم ومتعلم شأنه ان يقبل ما يلقي اليه المعلم لا ان يفكر فيما يبطل به قول المعلم»[٢٠٩].
٢. يعرض السائل والمجيب للآراء الشائعة، ويحاولان اكتشاف التناقضات فيها سعيًا لحلّها معًا. انها المخاطبة الجدلية «التي تأتلف من المقدمات المشهورة المحمودة عند الجميع او الاكثر»[٢١٠].
٣. يقوم الجدل بين من يدافع عن رأيه مستندًا على علم يثبته، ومن يجادله ويناهضه، انها المخاطبة الخطبية «التي تكون من المقدمات المظنونة التي في بادئ الرأي»[٢١١].
٤. يقع الجدل بين السوفسطائي ومحاوره، حيث نرى السوفسطائي يستنتج موهمًا الخصم

---

٢٠٥. فهرس كتاب الجدل
٢٠٦. كتاب الجدل، ص ٥٩٧، سطر ٢
٢٠٧. المرجع نفسه، ص ٥٩٨، سطر ١٩
٢٠٨. المرجع نفسه، ص ٥٩٨، سطر ١٩
٢٠٩. كتاب المغالطة، ص ٦٧١، سطر ١٣
٢١٠. المرجع نفسه، ص ٦٧١، سطر ١٤
٢١١. المرجع نفسه، ص ٦٧١، سطر ١٥

انه انطلق من مقدمات مشهورة ومعترف بها ليوقع خصمه بها ويلزمه شنعة. وعلى المحاور ان يتنبه ليدافع عن نفسه. انها المخاطبة المشاغبية «التي توهم انها مخاطبة جدلية من مقدمات محمودة من غير ان تكون كذلك في الحقيقة»[٢١٢].

وهذه الانواع من المخاطبة والجدل تقوم على مبادئ تمهّد لمارسة صناعة الجدل، اي لترتيب السؤال والجواب. وهذه المبادئ تكوّن عند ابن رشد غرض المقالة الثامنة، كما هي الحال عند ارسطو. فهنالك اذن قواعد للسؤال واخرى للجواب. اما قواعد السؤال فانها تقتضي ان يلتمس السائل الموضع الجدلي الذي منه يستنبط القياس[٢١٣]. وان يستعين في سؤاله مع المهرة بأفضل الوسائل البرهانية[٢١٤]. وينبغي ان يعلم السائل انه ليس كل سؤال مقدمة جدلية[٢١٥]، وانه يجب عدم اطالة السؤال لانه فعل رديء في السؤال نفسه. اما الجواب فيكون وفقًا لشهرة الوضع[٢١٦]، ودور المجيب يتوقف بالتالي على طبيعة السؤال[٢١٧].

مبدأ المغالطة

ويفرد ابن رشد لهذا المبدأ مبحثًا خاصًا في «كتاب المغالطة» الذي عدّه الباحثون جزءًا مكملاً لكتاب الجدل واعتبروه مقالة تاسعة من مقالات الجدل[٢١٨]؛ وذلك ان هدف الجدل ليس فقط التمرس في هذه الصناعة، بل الوقوف اولاً واخيرًا على اخطاء اولئك المشاغبين (من هنا تسمية هذا النوع من الجدل بالمخاطبة المشاغبية) ومحاولة تحديد مواطن المغالطة عندهم. انها طريقة الاتقاء من الاوهام والشنعة الذي يحاول السوفسطائي ان يوقع محاوره فيها. فالغرض من المغالطة «هو القول في التبكيتات السوفسطائية التي

---

٢١٢. كتاب المغالطة، ص ٦٧١، سطر ١٦
٢١٣. كتاب الجدل، ص ٦٢٥، سطر ٧
٢١٤. يستعين مثلاً بالقياس المستقيم لانه افضل من قياس الخلف. المرجع نفسه. ص ٦٣٧. سطر ١٨
٢١٥. المرجع نفسه، ص ٦٣٨، سطر ١٧
٢١٦. المرجع نفسه، ص ٦٤٤
٢١٧. المرجع نفسه، ص ٦٤٤
٢١٨. راجع تريكو في مقدمته لتحقيق كتاب المغالطة لارسطو حيث يقول:
«Les réfutations sophistiques sont une sorte d'appendice aux topiques dont on admet généralement... qu'elles forment le neuvième et le dernier livre». ARISTOTE, *Les réfutations sophistiques;* TRICOT, *Introduction*, p. VII.

يظن بها انها تبكيتات حقيقية وانما هي مضللات[٢١٩]. وعلى صناعة الجدل «ان تعرف اصناف المباكتات المغلطة العامة ليتحفظ منها»[٢٢٠].

ولهذه التبكيتات اجناس ومقاصد يعرضها ابن رشد مفصّلاً اسبابها حسبما جاءت عند ارسطو، تاركًا انواع التبكيتات السوفسطائية تتوارد وتتداعى كما فعل في مواضع الجدل. وقد حدد مواطن المغالطات حين عرّف القياس المشاغبي (syllogisme éristique) بأنه «الذي يوهم انه قياس جدلي من غير ان يكون كذلك بالحقيقة»[٢٢١]. والقياس السوفسطائي اجمالاً «هو الذي يشبه صاحبه بالمبرهن فيوهم انه حكيم من غير ان يكون كذلك»[٢٢٢]. ويعرض ابن رشد في فصول الكتاب الاخيرة حل هذه التبكيتات الناشئة: اما عن الاقيسة[٢٢٣]، واما عن شكل القول[٢٢٤]، او عن استعمال الالفاظ[٢٢٥]. واما عن تجاهل المطلوب[٢٢٦].

هذه هي المنهجية التي اتّبعها ابن رشد في تلخيصه لمعاني منطق ارسطو، وفي شرحه للنص شكلاً ومضمونًا. واذا كنا قد افردنا لها فصلاً في مقدمتنا التحليلية هذه، فذلك لأن غرضنا يكمن في اظهار طريقة فيلسوف المغرب في فهم منطق فيلسوف اليونان، وفي ايضاح معانيه وابراز خصائصه، والاسلوب الذي اتّبعه لعرض مشاكل المنطق الصوري جملة. واذا كان ابن رشد قد نهل في بحثه هذا من منهجية ارسطو ذاتها في بحث المنطق، فذلك لا يعني انه نقلها نقلاً اعمى دون التوقف عند صعوباتها ودون تبيان مواطن غوامضها لاجلائها. واذا كان قد بقي مخلصًا لمبادئ المنطق الارسطي، فانه اتّبع مع ذلك منهجًا انتقائيًا (éclectique) غلب على شروحاته لابراز معالم هذا المنطق وابعاده[٢٢٧].

---

٢١٩. كتاب المغالطة، ص ٦٦٩، سطر ٥
٢٢٠. المرجع نفسه، ص ٦٩٦، سطر ٦
٢٢١. المرجع نفسه، ص ٦٩٤، سطر ٣
٢٢٢. المرجع نفسه، ص ٦٩٤، سطر ٤
٢٢٣. المرجع نفسه، ص ٧١٠
٢٢٤. المرجع نفسه، ص ٧١٥
٢٢٥. المرجع نفسه، ص ٧٢١
٢٢٦. المرجع نفسه، ص ٧٢٢
٢٢٧. سنعود الى تفصيل الانتقائية عند ابن رشد في بحثنا عن اتجاهه الرئيس في شرح منطق ارسطو. راجع الفصل الرابع من هذه المقدمة، ص ١١٦

وهذه الانتقائية عنده شملت شرّاح ارسطو منذ القدم، عدا عن النقول والترجمات التي تأثر بها. لذا رأينا لزامًا علينا ان نتوقف عند هذه النقطة بالذات، اي عند شرّاح ارسطو من خلال نص ابن رشد، لعرض اهم ما اضافوه على منطق المعلم الاول، او على الاقل ما شرحوه منه او انتقدوه فيه. فاذا نحن كونّا فكرة عن هذه الشروحات استطعنا ان نحدد الاطر الفكرية التي ساعدت ابن رشد على شرح المنطق الارسطي، والتي خلقت له مناخ كتابة هذا النص الذي نحن بصدد دراسته. حتى اذا بان مفهوم ابن رشد واتجاهه الفكري في شرح المنطق الصوري، ظهر امامنا جليًّا منحاه الخاص فيه.

من اجل هذه الاسباب قسمنا الفصل التالي الى قسمين:

- قسم نتناول فيه شرّاح ارسطو عامة ومن خلال ابن رشد بخاصة،
- وقسم نعالج فيه المناحي التي اتخذها ابن رشد في بحثه المنطق الصوري.

الفصل الثالث
ابن رشد وشراح ارسطو

بين ما كتب ارسطو في الاورغانون وعرض من نظريات في المنطق الصوري، وما وصل الى ابن رشد من مؤلفات ارسطو في المنطق، بون شاسع لكثرة الشروحات والتعليقات التي اضيفت عبر تاريخ الفكر على المنطق الارسطي. وهكذا قل في سائر مؤلفات المعلم الاول المنقولة[1]. وبمعنى آخر يجب علينا اليوم التمييز بين ما كتب ارسطو والارسطية بعده، عند اليونان وعند العرب. وفي هذا الاتجاه يقول الاب الدكتور فريد جبر: «الواقع ان محاولة التوفيق بين ارسطو وما كان غريبًا عنه من آراء، بل من مؤلفات بكاملها، قد ظهرت بوادرها مع تلاميذه الاول»[2].

واذا شئنا ان نتتبع مراحل تطور الارسطية وجدنا انها تقسم عند اليونان الى فترات ومراحل: منها ما جاء من شروحات وتعليقات على يد تلامذة ارسطو امثال ثاوفرسطس واوديموس، ومنها ما اضيف على المنطق الارسطي على يد جالينوس صاحب الشكل الرابع، وفرفوريوس صاحب كتاب «الايساغوجي» او «المدخل الى المقولات»، ومنها ما وضع من شروحات مع الاسكندر الافروديسي وثامسطيوس، وذلك قبل انتقال التراث اليوناني الى العرب عبر الترجمات. اما الارسطية عند العرب فانها تبدأ مع هذه الترجمات: من مدرسة الاسكندرية الى انطاكية (+ ٧١٨)، ومن انطاكية الى حرّان (+ ٨٤٧)، واخيرًا الى مدرسة بغداد (+٨٩٢)؛ وتنتهي مع فلاسفة درسوا مؤلفات

١. يقول بيترز في كتابه عن ارسطو والعرب:

«The Arabs discovered not only Aristotle but a whole series of commentators as well»... F.E. PETERS, *Aristotle and the Arabs*, New York, New York Univ. Press; London, London Univ. Press, 1968, p. 7.

٢. فريد جبر، مقال ارسطو والارسطية عند العرب، دائرة المعارف للبستاني، الجزء التاسع، ص ٣٢٤، عمود ١

ارسطو في ضوء معطيات حضارتهم ولسانهم العربي ، ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر : ابو نصر الفارابي ، وابو علي بن سينا.

ولكن كيف وصلت هذه المؤلفات المترجمة الى العرب؟ لا شك ان مذهب ارسطو في الماورائيات والمنطقيات وصل اليهم ممزوجًا بعناصر مختلفة غريبة. وقد اعترفوا بذلك حتى قال يحيى بن عدي في مطلع تفسير كتاب الجدل : «اني لم اجد لهذا الكتاب تفسيرًا الا تفسير الاسكندر لبعض المقالة الاولى وللمقالة الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة. وتفسير امونيوس للمقالة الاولى والثانية والثالثة والرابعة. فعوّلت على ما قصدت في تفسيري هذا على ما فهمته من تفسير الاسكندر وامونيوس ، واصلحت عبارات النقلة لهذين التفسيرين»[٣]. ويذكر الفارابي في شرح كتاب العبارة ، وفي معرض حديثه عن القول الجازم ان منه حملي ومنه شرطي : «فهو (اي ارسطو) ليس ينظر في تأليف الشرطي في هذا الكتاب اصلاً. وينظر فيه في كتاب القياس نظرًا يسيرًا. وقد نظر فيه اصحاب الرواق واخروسيبس وغيره من الرواقيين نظرًا مستقصي وافرطوا فيه واستقصوا امر القياسات الشرطية وكذلك ثاوفرسطس واوذيموس بعد ارسطوطاليس»[٤].

ولهذه الاسباب كان على من يريد ان يخرج بحثًا صحيحًا في منطق ارسطو عند ابن رشد ، ان يتناول بالتحليل كل هذه الشروحات والتعليقات من منابعها الرئيسة وعلى لسان اصحابها ، ليقف بالتالي على اتجاه ابن رشد ذاته في فهم المنطق الارسطي. وتنطبق طريقة البحث هذه عبر الشرّاح على كل من اراد فهم آراء واتجاهات فيلسوف عربي تناول الفكر الارسطي من قريب او بعيد ، اذ لو عرف فلاسفة العرب ارسطو من خلال كتبه مباشرةً لكانوا بدون ريب قد كوّنوا مذهبًا غير المذهب الذي تركوه لنا[٥]. لذا فاننا نراهم يعرفون فرفوريوس وثامسطيوس والاسكندر اكثر مما يعرفون تلامذة ارسطو المقربين

٣. فريد جبر، مقال ارسطو والارسطية عند العرب ، ص ٤٥٣ ، عمود ٢

٤. راجع شرح الفارابي لكتاب ارسطوطاليس في العبارة ، نشره ولهلم كوتش اليسوعي وستانلي مارو اليسوعي ، طبعة ثانية ، دار المشرق ، ١٩٧١ ، ص ٥٣

٥. يقول ابراهيم مدكور في هذا الصدد :

«Pour bien comprendre Aristote, il fallait l'étudier à la lumière de ses commentateurs et l'expliquer par ses sources primitives. Ainsi on s'est adressé à ses disciples immédiats et aux grands fondateurs de l'école péripatéticienne... Si les philosophes musulmans avaient connu Aristote uniquement par ses écrits et par ceux des péripatéticiens, ils auraient sûrement formé une doctrine différente de celle qu'ils nous ont laissée». Ibrahim Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, p. 37-38.

اليه ، ويرون في الشروحات الاسكندرانية اجزاء متممة للمذهب الارسطي . فكيف بهذا الفكر يصل الى ابن رشد بعدما شرح مرات واضيفت عليه التعليقات المختلفة الكثيرة ؟

وستوقف في بحثنا هذا عند شرّاح ارسطو في المنطق ولكن من خلال ابن رشد . فاننا سنلمح في البدء لمذاهبهم عامة للتعريف بهم ، ثم ندرسها بخاصة نظريات ومسائل حسب ما وردت في نص تلخيص المنطق الذي بين ايدينا ، لان غايتنا لا تكمن في تحليل نظرياتهم ومذاهبهم كاملة بقدر ما هي في عرض نظرة ابن رشد اليها وكيف نقل لنا جوانب منها .

ويقسم بحثنا هذا الى مرحلتين :

- مرحلة اولى نتناول فيها شرّاح ارسطو اليونان من قدماء المشائين ومتأخريهم ، مركّزين فيها على ثاوفرسطس واوديموس وجالينوس والاسكندر الافروديسي وثامسطيوس .
- ومرحلة ثانية نتناول فيها شرّاح ارسطو العرب مركّزين على ابرز المشائين في الاسلام وهما : الفارابي وابن سينا[٦] .

اولاً : الشرّاح اليونان

١ . ثاوفرسطس (٣٧٢ – ٢٨٨ او ٢٨٧ ق . م) Théophraste

كان احد تلامذة ارسطو الذين عايشوه مدة طويلة . تسلّم ادارة «اللوقيون» مدة خمسة وثلاثين عامًا ، اي منذ عام ٣٢٢ حتى وفاته . كانت غايته تكمن في نشر تعاليم ارسطو حتى مزجت آراؤه بآراء معلمه وبات من الصعب احيانًا الفصل بينهما . له مؤلفات واسعة تشمل مختلف المواضيع ، وله في المنطق كتابان : اولهما في التحليلات وهو يتضمن عشر مقالات ، وثانيهما في الجدليات وهو من مقالتين. لكن روح المنطق عنده

٦. لقد واجهنا صعوبات جمة للحصول على مراجع في صدد شراح ارسطو القدامى ، وذلك يعود لقلّتها . لذا فقد عوّلنا على نص ابن رشد مرجعًا رئيسًا ، وعلى بعض المؤلفات في تاريخ الفكر والمنطق ، وبعض المقالات المنشورة للشراح ، مراجع ثانوية .

تختلف عن روح المنطق الارسطي ، فالقياس هو وسيلة للاستدلال ولا علاقة له بالمبادئ الماورائية .

ادخل ثاوفرسطس صيغة الشرطية في طرحه للمقدمات ، ودرس القضايا والمقاييس الشرطية الى جانب القضايا والمقاييس الحملية ، فهيأ بذلك للرواقيين امكانية تطوير المقاييس الشرطية وما تقتضيه من اصول منطقية صورية . وقد طوّر ما عُرف عند ارسطو بالضروب غير المباشرة بادخالها ضروبًا جديدةً على الشكل الاول ، هذه الضروب التي جمعها جالينوس في ما بعد وألّف منها شكلاً رابعًا[٧] .

اما ابن رشد فانه يورد من نظريات ثاوفرسطس ثلاثة يذكرها في كتابي القياس والجدل . واولى هذه القضايا ما يتعلق بالمقدمات وطبيعتها . فالمقدمات الوجودية ليست هي شيئًا «يشمل الضروري والممكن على ما يذهب اليه ثاوفرسطس وغيره»[٨] . فالوجودية هي التي ليست بضرورية «اعني التي يوجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع وذلك في اكثر الزمان»[٩] . والمقدمة المطلقة «هي التي توجب ان يوجد المحمول فيها في كل الموضوع موضوعًا موصوفًا بصفة من الصفات التي يمكن ان تفارقه»[١٠] ، «وليست المطلقة ... ما حكي عن ثاوفرسطس»[١١] .

اما القضية الثانية فهي تتعلق بجهة النتيجة في المقاييس ذوات الجهة . فلطالما تساءل شرّاح ارسطو وتناقشوا حول جهة النتيجة : اي المقدمتين تتبع . ويعرض ابن رشد لرأي المشائين اليونان في هذه المسألة قائلاً : «وثاوفرسطس واوديموس من قدماء المشائين ، وثامسطيوس من متأخريهم ومن تبعهم ، يرون ان جهة النتيجة تابعة لاخس

---

٧. يذكر بلانشه ان هذه الضروب نقلت الينا عبر الاسكندر هكذا :

1. Si A appartient à tout B et B à tout C, alors C appartient à tout A.
2. Si A appartient à nul B mais B à tout C, alors C n'appartient à aucun A.
3. Si A appartient à tout B et B à quelque C, alors C appartient à quelque A.
4. Si A appartient à tout B mais B à nul C, alors C n'appartient pas à quelque A.
5. Si A appartient à quelque B mais B à nul C, alors C n'appartient pas à quelque A.

Robert BLANCHÉ, *La logique et son histoire*, collection U.A.C., 1970, p. 86.

٨. كتاب القياس ، ص ١٤٣ ، سطر ١٨

٩. المرجع نفسه ، ص ١٤٣ ، سطر ١٠

١٠. المرجع نفسه ، ص ١٧٥ ، سطر ١٨

١١. المرجع نفسه ، ص ١٧٦ ، سطر ١

المقدمتين»[12]. وبالتالي اذا كان القياس مؤلفًا من مقدمة كبرى مطلقة وصغرى ضرورية، او من مقدمة كبرى ضرورية وصغرى مطلقة فالنتيجة «توجد ابدًا في مثال هذا التأليف تابعة للمقدمة المطلقة، فأن الوجود المطلق اخس من الوجود الضروري[13]. ويبرر هؤلاء نظريتهم هذه بواسطة مفهوم الكل والجزء:

- فمتى كانت الضرورية هي الصغرى فالذي يجري مجرى الكل هو الحد الاوسط، والذي يجري مجرى الجزء هو الطرف الاصغر. فيجب متى حمل شيء بجهة ما على الكل (وهذه الجهة هي المطلقة) ان تكون تلك الجهة بعينها تحمل على الجزء، فتكون جهة النتيجة مطلقة.
- ومتى كانت الضرورية هي الكبرى، كان الكل والجزء فيها. فالذي يجري مجرى الكل هو الطرف الاكبر، والذي يجري مجرى الجزء هو الحدّ الاوسط، فاذا حمل الجزء على الطرف الاصغر بجهة ما (وهذه الجهة هي مطلقة) فيجب ان تكون تلك الجهة بعينها هي جهة حمل الكل، اي حمل الاكبر، على الاصغر. وهكذا تبقى جهة النتيجة في هذه الحالة مطلقة ايضًا[14].

ففي كلتا الحالتين «تكون جهة الحمل في النتيجة تابعةً لجهة المقدمة المطلقة»[15]. بينما كان ارسطو يرى في هذا الصنف من الاختلاط ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى «ان كانت المقدمة الكبرى مطلقة فالنتيجة مطلقة، وان كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية»[16].

والقضية الثالثة تكمن في ما جاء في حدّ الموضع، حيث يذكر ابن رشد في الجزء الثاني من تلخيصه لكتاب الجدل «ان المقاييس التي تعمل على المطالب الجزئية في صناعة صناعة، ويعنون بذلك انها احوال وصفات عامة وقوانين يصار منها الى استنباط

١٢. كتاب القياس، ص ١٧٩، سطر ٨
١٣. المرجع نفسه، ص ١٧٩، سطر ١٠.
١٤. المرجع نفسه، ص ١٧٩، سطر ١٩ وما يليه
١٥. المرجع نفسه، ص ١٨٠، سطر ٣
١٦. المرجع نفسه، ص ١٧٩، سطر ٦

المقدمات الجزئية في قياس قياس»[١٧]. ونحن نعلم ان ارسطو لم يحدد ماهية الموضع في كتاب الجدل بل فعل ذلك في كتاب الخطابة[١٨].

٢. اوديموس Eudème

لا نعرف الشيء الكثير عن اوديموس الذي خلف ثاوفرسطس في رئاسة اللوقيون. وكثيرًا ما نجد الاسمين يقرنان ببعضها في الاشارة مثلاً الى الضروب الخمسة التي اضيفت في ما بعد الى الشكل الاول[١٩]، والى القضايا والمقاييس الشرطية التي اضيفت الى القضايا والمقاييس الحملية. وها هو اسمه مقرون باسم ثاوفرسطس في نص ابن رشد ايضًا، وبخاصة في قضية ان جهة النتيجة تابعة لاخس الجهتين. يقول ابن رشد في تلخيص كتاب القياس: «وثاوفرسطس واوديموس من قدماء المشائين... يرون ان جهة النتيجة تابعة لاخس الجهتين»[٢٠]. ويعاود القول في المسألة ذاتها: «وهذا هو الذي ظهر لاوديموس وثاوفرسطس من قدماء المشائين من ان النتيجة تكون ابدًا في المختلطة جهتها تابعة لاخس جهتي المقدمتين»[٢١].

وينتقل ابن رشد مع ذكر قدماء المشائين الى ذكر متأخريهم بالاضافة الى شرّاح ارسطو الأخر امثال جالينوس والاسكندر الافروديسي وثامسطيوس.

٣. جالينوس (١٢٩ – ١٩٩ م) Galien

كان طبيبًا وفيلسوفًا معًا، وله مؤلفات تشمل المواضيع العلمية والفلسفية كافة. وكان

١٧. كتاب الجدل، ص ٥٢٥، سطر ٦

١٨. يقول تريكو في هذا الصدد:

«Aristote a défini le lieu... non pas dans les Topiques, mais Rhét. II, 26, 1403a 18: c'est ce en quoi se rencontrent un grand nombre de raisonnements oratoires portant sur différents sujets. Cf. aussi la définition de Théophraste»... *Aristote, Organon, v. les Topiques*, traduction et notes par TRICOT, p. 51, note 1.

١٩. يقول نقولا ريشير، في معرض تحليله لهذه الضروب:

«Aristotle's pupils Theophrastes... and Eudemus... gathered up the five non-standard syllogisms of the first figure... and grouped them together, according them and explicit, systematic recognition as the fifth to ninth modes of first figure syllogisms (in the order that was to become canonical: 5, Bramatip; 6, Calemes; 7, Dimatis; 8, Fesapo; 9, Fresison). N. RESCHER, *Galen and the syllogism*, Univ. of Pittsburg Press, 1966, p. 29-30.

٢٠. كتاب القياس، ص ١٧٩، سطر ٨

٢١. المرجع نفسه، ص ٢١١، سطر ٢١

صاحب منهجية علمية تفضل المنطق على البحث في الماورائيات ، و «النزعة الوضعية لشروحات ارسطو وجدت صياغتها في مؤلفات جالينوس اللاادري المشهور الذي نقل العرب عنه شروحات لمنطقيات ارسطو كلها ولبعض طبيعياته وماورائياته »[٢٢] . ولجالينوس مؤلفات تشمل مختلف المواضيع : اما في المنطق فله كتاب من ثلاثة عشر مقالة في البرهان يعرض فيه نظرياته كافة في المنطق الصوري . هذا واننا بواسطته نتعرف الى العديد من آراء الرواقيين في المنطق والفلسفة[٢٣] .

ومن اهم نظريات جالينوس المعهودة ما سمي بالشكل الرابع . وهو مكوّن عنده من الضروب الخمسة التي اضافها ثاوفرسطس واوديموس على الشكل الاول عند ارسطو ، الذي كان قد اشار اليها في الضروب غير المباشرة . ولقد اجمع الباحثون على ان ابن رشد هو الذي رسّخ هذا الاعتبار في تاريخ المنطق ، بأن جالينوس هو صاحب الشكل الرابع الذي عدّه مختلفاً عن الاشكال الثلاثة الاولى[٢٤] .

وهاك ما يذكره ابن رشد عن هذه القضية . يقول ان « الشكل الرابع الذي يضعه جالينوس ليس بشكل طبيعي ، وهو ان يكون الحدّ الاوسط محمولاً على الطرف الاعظم وموضوعًا للاصغر ، لانه ليس تعمله فكرة بالطبع »[٢٥] . وذلك ان القياس الحملي ينحصر

---

٢٢. فريد جبر ، مقال « ارسطو والارسطية عند العرب » ، دائرة المعارف ، الجزء الرابع ، ص ٤٢٥ ، عمود ٢

٢٣. ان الرواقية هي تيار فكري شرقي النزعة ، ومن ابرز مؤسسيه خريسيبوس وزينون . اما اهم نظرياتهم في المنطق فهي تتلخص بما يلي :
- رفضهم المفاهيم الكلية وعدم قبولهم الا بالتصورات الفردية التي تخلّفها الاحاسيس في النفس .
- رفضهم فكرة الجوهر والجنس والنوع ، فما يميّز الشخص ليس مدى مشاركته جوهرًا او جنسًا اعلى ، بل ما يوصف به من كيفيات وعوارض حسية .
- ان القضية عندهم لا تعبّر عن علاقة بين مفهومين باطلاق كعلاقة المائت بالانسان ، بل تعبّر عن علاقة افعال او حوادث تجري في الزمن مثل ان هذا الانسان ماش .
- اما انواع القضية فهي تقسم الى بسيطة مثل الوقت ليل ، ومركبة وهي الشرطية المتصلة والمنفصلة . وسنعود الى تفصيل القياس الشرطي عندهم عندما نعرض لهذه الفكرة عند ابن رشد في الفصل الرابع .

٢٤. يقول تريكو في هذا الصدد :

«Les modes indirects... ont donné plus tard naissance à la quatrième figure, dite figure galénique (du nom de Galien qui l'aurait le premier, suivant Averroès, considérée comme une figure distincte). ARISTOTE, *Premiers analytiques*, p. 38, note 1.

ويرى ن. ريشير ان :

«Several passages in Averroes' middle commentary on prior analytics credit Galen with introducing a fourth figure». Nicholas RESCHER, *Galen and the syllogism*, p. 2.

٢٥. كتاب القياس ، ص ١٥٢ ، سطر ٨ ، وص ١٧١ – ١٧٢

في اشكال ثلاثة حيث يكون الحدّ الاوسط : اما موضوعًا للطرف الاكبر محمولاً على الاصغر (وهذا هو الشكل الاول)، واما محمولاً عليهما (وهذا هو الشكل الثاني)، او يكون موضوعًا لهما (وهذا هو الشكل الثالث). اما ان يؤخذ الحدّ الاوسط محمولاً على الاكبر وموضوعًا للاصغر فذلك امر مستهجن، «لأن المحمول على الاكبر محمول على الاصغر، اذا كان الاكبر محمولاً في الطلب بالطبع على الاصغر، فيكون الشيء بعينه محمولاً على نفسه وذلك مستحيل»[٢٦]. لذلك فأن ابن رشد يقرّ انه «ان عدّ هذا التأليف شكلاً رابعًا، كما يصفه جالينوس، فانما يكون صنفًا من اصناف الشكل الاول على مطلوب غير مفروض لا شكلاً رابعًا»[٢٧]. وبالتالي فهو يجزم على ان هذا الشكل «لا يوجد في كلام قياسي ولا برهاني ولا ظني»[٢٨].

ويكتفي ابن رشد بهذا القدر من مفهوم جالينوس للاشكال، ثم يذكره بشكل عابر في كتاب الجدل طبيبًا[٢٩].

٤. الاسكندر الافروديسي (١٦٠ – ٢٢٠ م) Alexandre d'Aphrodise

هو من كبار شرّاح ارسطو الذين اثّروا على مجرى تاريخ الفكر العربي. «كان الرجل من آخر عظماء المشائين، بعد نقولا الدمشقي، ولكن اصالته الارسطية لم تمنعه من ان يلتبس عليه المذهب الارسطي الصحيح، فغيّر الكثير في ما خلفه امامه من تراث فكري. وهو الذي شق الطريق بنوع خاص الى ما ذهب اليه العرب في ايامهم، من تمييز بين العقل المنفصل الثابت في النفس والعقل الفعّال المنفصل عنها، والذي يعكس فيها العلوم والنظريات من الخارج»[٣٠]. وقد تسلّم الاسكندر ادارة مدرسة اثينة من عام ١٩٨ الى ٢١١ م، حيث راح ينشر تعاليم ارسطو مشفوعة بشروحاته وتعليقاته.

جمع الباحثون في مقالات وعناوين ما وصلهم من اهم مؤلفاته اليونانية ومقالاته المترجمة، فذكر بدوي ان من اهم شروحاته في المنطق :

---

٢٦. كتاب القياس، ص ٢٣٣، سطر ١٨
٢٧. المرجع نفسه، ص ٢٣٣، سطر ٢٢
٢٨. المرجع نفسه، ص ٢٣٣، سطر ٢٤
٢٩. كتاب الجدل، ص ٦١٠، سطر ١٦؛ وص ٦١٨، سطر ١٩
٣٠. فريد جبر، ارسطو والارسطية عند العرب، ص ٤٣٥، عمود ٢

- شرح على كتاب المقولات من ٣٠٠ صفحة.
- وشرح على كتاب العبارة في اليونانية، وهو غير مترجم الى العربية.
- وشرح على التحليلات الاولى.
- وشرح على التحليلات الثانية لا يوجد في العربية.
- وشرح على المقالات الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة من كتاب الجدل، بالاضافة الى شرح جزئي على المقالة الاولى من الكتاب نفسه[٣١].

واورد من اهم رسائله المترجمة:

- رسالة في تثبيت العلة الاولى.
- مقالة في العقل على رأي ارسطوطاليس.
- مقالة في الهيولى وانها معقولة.
- مقالة في المادة والعدم والكون.
- مقالة في الاضداد وانها اوائل الاشياء على رأي ارسطو.
- مقالة في انعكاس المقدمات[٣٢].

ويعرض الاسكندر في مقالته الاخيرة هذه مضمون كتاب انالوطيقى الاول، ثم يركّز على انعكاس المقدمات. انه يقول ان الفيلسوف مضطر الى علم القياسات، لان القياس يشتمل على البرهان الذي يستعمله بمنزلة القانون والميزان. والقياس هذا مركّب من شكل ومادة. فالشكل هو تركيب ما للمقدمات التي منها يكون القياس، والمادة هي المقدمات انفسها، والاشياء التي يستدل عليها منها[٣٣]. اما ضروب هذه الاقيسة واشكالها فهي تتبدل حسب ورود مكان الحدّ الاوسط فيها. ومن ناحية المادة يكون القياس على اربعة انحاء: قياس برهاني، وقياس جدلي، وقياس ممتحن، وقياس سوفسطائي.

اما انعكاس المقدمات فله شروط: انه يحدث بالتناقض، ويصدق في المقدمة الحملية بابدال موضع الموضوع والمحمول، وفي المقدمات الوضعية (الشرطية المتصلة

---

٣١. راجع كتاب: Abdurrahman BADAWI, *La transmission de la philosophie grecque dans le monde arabe*, Librairie Vrin, 1968, p. 98.

٣٢. عبد الرحمن بدوي، «شروح على ارسطو مفقودة في اليونانية ورسائل اخرى»، دار المشرق بيروت، لبنان، ١٩٧١، من ص ١٩ الى ص ٨٠

٣٣. راجع كتاب القياس، ص ١٣٨. حيث نرى ابن رشد يتبع التقسيم ذاته للقياس

بابدال موضع المقدم والتالي. ويتم الانعكاس ايضًا متى حفظت المقدمة كيفيتها. لذا فانه ليس جميع المقدمات تنعكس، من قبل انه ليس جميعها تصدق بعضها مع بعض عند انقلاب حدودها. وبالتالي فمن المقدمات الحملية ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس. والمقدمات الحملية التي تنعكس: منها ما تنعكس على نفسها حيث تبقى فيها الكمية والكيفية على وضعها وتصدق معًا، ومنها ما ينعكس بعضها على بعض حيث تتغير الحدود والكمية وتبقى الكيفية على حالها ويصدق بعضها مع بعض. ومن المقدمات التي تنعكس على انفسها المقدمة الكلية السالبة والجزئية الموجبة. وقد يمكن ان يبيّن انعكاس السالبة بالصرف الى الامتناع[٣٤]. والمقدمات التي يقصد عكسها ان كانت صادقة فانما تنعكس على التي تأليفها طبيعي؛ اما المقدمات التي تصدق لان تأليفها خارج عن المجرى الطبيعي فليس ينبغي ان يحكم على انعكاسها.

وينتقل الاسكندر الى انعكاس القضايا ذوات الجهة قائلاً ان ارسطوطاليس رأى ان الضرورية من المقدمات قد تعكس على مثل ما تنعكس الموجبة، فالمقدمة السالبة الكلية الضرورية تنعكس على نفسها؛ اما المقدمات الكلية فانها تنعكس على الموجبة الجزئية والضرورية. والموجبات الكلية الممكنة والسوالب الكلية قد يمكن ان ينعكس بعضها على بعض ان اخذ الممكن فيها على هذه الجهة[٣٥].

اما ابن رشد فانه يعرض لآراء الاسكندر في مسائل تتعلق بمبحث القياس والمواضع، ولا يخفي اعجابه به حيث يقول عنه: «والرجل عظيم القدر جدًا»[٣٦].

في الفرق بين المقدمة الضرورية والمقدمة الموجودة بالفعل (او المطلقة)، يقول ابن رشد: «فالضرورية يوجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع في كل الزمان، واما تلك ففي اكثر الزمان. ويشبه ان يدخل في هذا الصنف من المقدمات التي يجهل من امرها انها ضرورية او غير ضرورية... وهو الذي يذهب اليه الاسكندر»[٣٧]. اما في تحديد معنى المطلقة فيرى ابن رشد «ان المطلقة هي التي توجب ان يوجد المحمول فيها في كل الموضوع

---

٣٤. يرى تريكو ان برهان الاسكندر على انعكاس السالبة الكلية افضل من برهان ارسطو، راجع:
TRICOT, *Traité de logique formelle*, p. 174.

٣٥. عبد الرحمن بدوي، «شروح على ارسطو مفقودة في اليونانية»، ص ٥٥ الى ص ٨٠

٣٦. كتاب القياس، ص ٢١٣، سطر ١٨

٣٧. المرجع نفسه. ص ١٤٣، سطر ١٢

موضوعًا موصوفًا بصفة من الصفات التي يمكن ان تفارقه ... وليست المطلقة ما يحكى عن الاسكندر »[38] . ونحن نجهل هنا رأي الاسكندر هذا لان ابن رشد يحيلنا الى مقالة مجهولة افردها هو لهذا الغرض[39]. لكنه يعود ليوضح بعض الشيء نظرة الاسكندر الى المطلقة قائلاً : « ويشبه ان يكون (ارسطو) قصد بالمطلقة ... المطلقة بحسب المعرفة والمطلقة بحسب الوجود والمعرفة ، وهي التي حددنا لا التي يذكرها الاسكندر ، فان تلك لا يأتلف منها قياس الا بالعرض اي في وقت ما مخصوص ، واذا خلطت مع الممكن فليس يأتلف منها قياس اصلاً . اعني ان تكون الصغرى ممكنة »[40] . وكأن الاسكندر يأخذ المطلقة بمعنى تلك التي توجد في الاقل من الزمان مثل ان كل متحرك انسان ، وهو « بيّن انه لا يعمل منها قياس ، وبخاصة مع الممكنة ، كما لا يعمل في الممكنة الاقلية قياس »[41] . وقد ميّز ابن رشد بالتالي بين المطلقة الحقيقية التي منها تعمل اكثر المقاييس ، والمطلقة الاقلية التي لا يأتلف منها قياس[42] .

اما « المقول على الكل فانه متى لم يكن شرطه في المقدمات الثلاث ، اي في المطلقة والضرورية والممكنة ، واحدًا ، فان ما يقوله الاسكندر من ان شرط المقول على الكل ... هو ان تكون آ محمولة باضطرار او بامكان او بالفعل على كل ما هو بالفعل ب فقط »[43] ، ليس صادقًا .

وفي تحديد القياس يقول الاسكندر على غرار ثاوفرسطس « بأنه مبدأ ، وانه اصل منه تؤخذ المقدمات في قياس من المقاييس التي تعمل على المطالب الجزئية في صناعة صناعة »[44] . وحجته في ذلك « ان المقدمات التي تؤخذ في المقاييس انفسها غير متناهية ولا منحصرة ، وما هو غير متناه ولا منحصر فليس يحصل لنا من معرفة اشخاص منها متناهية امر كلي نصير منه الى امور جزئية غير متناهية على ما شأنه ان يكون الامر في القوانين المعطاة في هذه الصناعة »[45] .

٣٨. كتاب القياس ، ص ١٧٥ ، سطر ١٨
٣٩. المرجع نفسه ، ص ١٧٦ ، سطر ٣
٤٠. المرجع نفسه ، ص ٢٠٠ ، سطر ٢٢
٤١. المرجع نفسه ، ص ١٩٩ ، سطر ٢٢
٤٢. المرجع نفسه ، ص ١٩٩
٤٣. المرجع نفسه ، ص ١٨٢ ، سطر ١٤
٤٤. كتاب الجدل ، ص ٥٢٥ ، سطر ٥
٤٥. المرجع نفسه ، ص ٥٢٦ ، سطر ٨

٥. ثامسطيوس (٣٢٠ - ٣٩٥ م) Themistius

كان من اساتذة الفلسفة في القسطنطينية، ومن الذين اسهموا في احياء نشاط مدرسة اثينة لردح من الزمن. اما شروحاته على مؤلفات ارسطو فتكاد تكون اقرب الى الجوامع منها الى التفسير. ونحن لا نجد فيها الشيء الجديد لأن ثامسطيوس عوّل فيها على شروحات اندرونيقوس الاروادي، والاسكندر الافروديسي، وفرفوريوس. لكن الباحثين يذكرون انها كانت واضحة وسهلة الاستيعاب[٤٦].

ولثامسطيوس شروحات على كتابي القياس والبرهان في مقالتيهما، وعلى الجدل. وقد نشر بدوي مقالة له يرد فيها على مقسيموس (؟) في مسألة تحليل الشكل الثاني والثالث الى الاول. وما نستشفه من هذه المقالة ان ثامسطيوس بقي ارسطي النزعة تقليدي المنحى في تفسيره للمنطق الصوري. وهاك ما يقوله شاهدًا على ذلك: «ما حضرني الشك فيه من كتاب مقسيموس العجيب الذي التمس فيه ان القياسات الحملية التي في الشكل الثاني والثالث كاملة بذاتها لا تحتاج الى برهان ولا الى تحلل الى الشكل الاول». ثم يردف قائلاً: «فنحن مثبتون اولاً ان الشكلين الثاني والثالث من الاول... اما اولاً فلأن الاتم مولد للناقص، ليس الناقص للتام... وان الشكل الاول اول بالطبع لأن وضع الاوسط انما هو في هذا الشكل فقط بالطبع»[٤٧].

اما ابن رشد فانه يعرض لبعض نظريات ثامسطيوس في القياس والجدل. ومن اهمها رأيه ان جهة النتيجة تابعة لاخس المقدمتين، على غرار ما ذكره ثاوفرسطس واوديموس[٤٨]، وقد عرضنا لهذه النقطة عند تحليلنا آراء هذين الشارحين آنفًا[٤٩]. ويتعرض ابن رشد لمفهومه للمقدمة الوجودية، فبينما يرى ثامسطيوس ان هذه المقدمة تشمل عند ارسطو الضروري والممكن، يرى ابن رشد «ان هذه المقدمة، اعني المطلقة، ليس لها وجود خارج الذهن»[٥٠]. واذا كانت المقاييس المنتجة في الشكل الاول من

---

٤٦. راجع: BADAWI, *La transmission de la pensée grecque dans le monde arabe*, p. 101
٤٧. عبد الرحمن بدوي، ارسطو عند العرب، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧، الجزء الأول، ص ٣٠٩
٤٨. كتاب القياس، ص ١٧٩
٤٩. راجع ما ذكرناه آنفًا ص٦٧ من هذه المقدمة
٥٠. كتاب القياس، ص ٢٠٠، سطر ١٧

الممكنة ثمانية اصناف، اربعة تامة واربعة غير تامة، فما يقوله ثامسطيوس، حسب ابن رشد، «في ان هذه الاربعة الغير التامة لا غناء لها اصلاً... هو قول باطل» لانه قد تبيّن الوجه الذي به تستعمل وينتفع بها في صناعة الجدل[٥١].

اما في تحديد الموضع في الجدل فيقول ثامسطيوس بأنه «المقدمة الكلية التي هي احق المقدمات بالقياس، ويقول ان المقدمة التي بهذه الصفة ربما استعملت بعينها في القياس، وربما استعمل معناها وقوتها»[٥٢]. وله ايضًا آراء مختلفة في بعض المواضع يعرضها ابن رشد، مثل ما يذكره في موضع من مواضع الاعراض المأخوذ من الكون والفساد[٥٣]. وان اسطقسات مواضع الجنس اربعة[٥٤]؛ بالاضافة الى ما له من تقسيم جديد يتبعه ابن رشد في المواضع المأخوذة من ان الحدّ ليس بحدّ، حيث يأتي تعريف الحدّ ناقصًا: اما لعدم ذكر الجنس فيه مثلاً، واما لأخذ الجنس على انه فصل[٥٥].

وهكذا بعد ان احيا المشاؤون اليونان، المتقدمون منهم والمتأخرون، تراث ارسطو، ونشروا تعاليمه ومهروها بثقافتهم، بدأ نجم مدرسة اثينة يخبو ليسطع نجم مدرسة الاسكندرية ويجذب نحوها اطراف العلم واصحاب التعلم. ولا جرم ان هؤلاء الشرّاح كانوا اقل قدرة وانتاجًا من قدرة وانتاج جهابذة الفكر اليوناني الاول، لكنهم بقوا في الواقع الصلة الوحيدة الذين اخذ العرب من خلال مؤلفاتهم «الفكر الهلنستي بوجه عام، والارسطية بوجه خاص»[٥٦].

ومن مدرسة الاسكندرية سارت النقول والترجمات عبر العواصم الاسلامية، الى ان استقرت في مدرسة بغداد، حيث انتقل مركز التعليم نهائيًا الى عاصمة العباسيين[٥٧]. هذه

٥١. كتاب القياس، ص ١٩٤، سطر ٣
٥٢. كتاب الجدل، ص ٥٢٦، سطر ١
٥٣. المرجع نفسه، ص ٥٤١، سطر ١٦
٥٤. المرجع نفسه، ص ٥٥٩، سطر ١٠
٥٥. المرجع نفسه، ص ٦٠٢ وما يليها.
٥٦. فريد جبر، مقال ارسطو والارسطية عند العرب، ص ٤٣٦، عمود ٣
٥٧. نستدل من تمييز ابن سينا بين منطق المشرقيين ومنطق المغربيين انه ربما كان لكتب ارسطو نقل آخر في بلاد فارس غير بغداد.

المدرسة التي ستولّد لنا فلاسفة امثال الفارابي ، والتي بقيت فيما بعد منهلاً للفكر العربي في القرون الوسطى.

ثانيًا : الشرّاح العرب

١. ابو نصر الفارابي (٨٧٠ – ٩٥٠ م)

كان من اقطاب الفلسفة الاول الذين تخرجوا من مدرسة بغداد ، وهو غني عن التعريف لكثرة ما اشتهر لدى الفلاسفة العرب والباحثين المعاصرين. وما يهمنا هنا هو التعرّف على مؤلفاته في المنطق التي بقيت مهملة. وهذه المؤلفات عنده على نوعين:

النوع الاول : شروحات على اورغانون ارسطو بقي معظمها مخطوطًا. ويرى الاب جبر ان «آثار الفارابي في المنطق... تشكل ما يمكن ان يوصف بالمركب الداخلي. فلقد وضع الرجل اكثر من شرح لكتب الاورغانون وذلك بالعناوين المألوفة التي ربما اخذها العرب عن الهلنستيين انفسهم ، كأن نجد للرجل ، ان رجعنا الى المصادر ، في شتى الكتب المنطقية ، شرحًا صغيرًا ، وشرحًا اوسط ، وشرحًا كبيرًا ، او تعليقات»[٥٨]. واهم هذه الكتب :

- شرح كتاب الايساغوجي لفرفوريوس (الذي عدّه العرب مدخلاً الى كتاب المقولات لارسطو)
- شرح كتاب المقولات (ما زال مخطوطًا)
- شرح كتاب العبارة (حققه ولهلم كوتش اليسوعي وستانلي مارو اليسوعي)
- شرح كتاب القياس (حققه نقولا ريشير بالانكليزية)
- شرح كتاب البرهان (وله الى جانبه كتاب شرائط البرهان تحقيق مباهات تركر ، وكتاب في البرهان)
- شرح كتاب الجدل
- شرح كتاب المغالطة (يذكر ابن رشد ان للفارابي شرحًا للكتاب)

٥٨. فريد جبر. مقال ارسطو والارسطية عند العرب ، ص ٤٤٨ ، عمود ٢

النوع الثاني : شروحات في المنطق : موضوعه ، اغراضه ، قوانينه ، علاقته بمواضيع فلسفية اخرى الخ ...

ومنها :

- مقالة في ما يحتاج اليه في صناعة المنطق.
- كتاب الالفاظ المستعملة في المنطق.
- الفصول الخمسة في المنطق.
- كتاب الحروف[٥٩].

هل كان الفارابي ارسطي النزعة في تفسيره المنطق الصوري من خلال هذه المؤلفات؟ لا شك انه نهل من الاورغانون وتأثر بمعانيه ، لكنه بالرغم من اعلان ارسطيته نراه يخرج على منطق المعلم ليتطرق الى ابحاث لا تمت اليه بصلة، او ليعرض لمسائل منطقية ويفسّرها على طريقته. فالالفاظ المستعملة في المنطق العربي تختلف معانيها عن تلك المستعملة في المنطق اليوناني ، مثل لفظة «الالف واللام» ولفظة «كل» ولفظة «كلمة» او «الرابطة» الخ ... والقضية ليست فقط حملية بل هي ايضًا شرطية كما جاء عند ثاوفرسطس والرواقيين ، وهكذا القياس فانه يكون حمليًا وشرطيًا ، والقياس الشرطي متصل ومنفصل[٦٠].

والدلائل على خروج الفارابي على منطق ارسطو وافرة في نص ابن رشد ، اذ لا نطالع فقرة له عن الفارابي الا ونراه منتقدًا اياه قائلاً ما مفاده انه ليس هكذا يجب ان يفهم رأي ارسطو[٦١]. واذا تناولنا مضمون شرحه لكتاب التحليلات الاولى من جهة ثانية ، رأيناه يعالج مسائل اهملت عند ارسطو اصلاً مثل مسألة القياس الشرطي بنوعيه.

ماذا يظهر من آراء الفارابي في بعض مسائل المنطق من خلال نص ابن رشد؟ هنالك عرض مسهب لآرائه في قضية «المقول على الكل». يرى ابن رشد ان شرط

---

٥٩. للحصول على المزيد من المعلومات حول مؤلفات الفارابي في المنطق ، راجع المقال السابق نفسه ؛ وراجع ايضًا كتابي : *Al Farabi's short commentary on Aristotle's prior analytics.* Translated by Nicholas Rescher, Univ. of Pittsburg Press, p. 13-17.
ومؤلفات الفارابي لعلي حسن محفوظ ، وزارة الاعلام ، العراق ، ١٩٧٥.

٦٠. سنعود الى تفصيل هذه المسائل عند الفارابي كما عند ابن رشد في الفصل الرابع من مقدمتنا هذه.

٦١. كتاب القياس ، ص ١٨ ، سطر ٢ ، حيث يقول ابن رشد : «فتأمل هذا فأن ابا نصر قد وهم على ارسطو فيه»

المقول على الكل في المقدمات الثلاث ، اي المطلقة والضرورية والممكنة ، ليس واحدًا كما يظن الفارابي[٦٢] . ولذلك يمسي قول ابي نصر، انه لا يوجد في القياس المؤلف من الممكن والوجودي مقول على الكل ، «لا معنى له »[٦٣] ، بينما المقدمة الممكنة الكبرى فأنه يوجد فيها في جميع المواد الشرط الذي ظن به ابو نصر انه شرط ارسطو في المقول على الكل في جميع اصناف المقدمات[٦٤] . اما عن قضية اللزوم في القياس الشرطي فيرى ابن رشد ان الفارابي قد اعتقد خطأ ان اللزوم (اي لزوم النتيجة عن مقدمتين) يدخل تحت حدّ القياس بينما هو في الواقع لا يشكل جزءًا من القياس بل هو فعل القياس اصلاً. فالمقدمتان في القياس الشرطي «ليست محتاجة الى التأليف في لزوم ما يلزم عنها لأن اللزوم هو احد المقدمات ، ولذلك لا يدخل تحت حدّ القياس كما ظن ابو نصر اذ اللزوم في القياس الحملي يتولّد عن المقدمتين وهو في القياس الشرطي احد ما يوضع »[٦٥] .

اما في مسألة الاستقراء فيمزج الفارابي بين الاستقراء المستعمل في القياس والبرهان والجدل، لذلك يحاول ابن رشد ان يحدد له معنى الاستقراء في كل من هذه المواد ليجلي الشكوك التي اثارها الفارابي حول مفهوم ارسطو للاستقراء. ويذكر هنا ان «الاستقراء المستعمل في البرهان التصديق به انما يكون من خارج وبحصول شيء لنا لا يفيده الاستقراء بالذات ، وان استوفيت فيه جميع الجزئيات »[٦٦] . بينما الاستقراء المستعمل في القياس اذا لم تستوف فيه جميع الجزئيات لا يلزم عنه شيء بالضرورة. اما الاستقراء المستعمل في الجدل فالجزئيات التي تستوفى فيه هي من المشهورة لا من الحقيقية[٦٧] .

ويعرض ابن رشد في ما بعد لبعض آراء الفارابي في المواضع الجدلية والمغالطية ، حيث يرى الفارابي مثلاً ان تعريف المواضع حسب ما جاء على لسان الاسكندر هو تعريف لارسطو اصلاً[٦٨] ؛ ويرى ان مطالب المقايسة قد تكون في مقولة الجوهر استنادًا لما

---

٦٢. كتاب القياس ، ص ١٨٢ ، سطر ١٠
٦٣. المرجع نفسه ، ص ١٩٦ ، سطر ١٢
٦٤. المرجع نفسه ، ص ١٨٢ ، سطر ٦
٦٥. المرجع نفسه ، ص ٢٣٦ ، سطر ١٦
٦٦. المرجع نفسه ، ص ٣٥٢ ، سطر ١٥
٦٧. المرجع نفسه ، ص ٣٥٢ ، سطر ٢٣
٦٨. كتاب الجدل ، ص ٥٢٦ ، سطر ١٦

جاء من شرح لماهية هذه المقولة في كتاب المقولات لارسطو[٦٩] ؛ ويرى ايضًا ان النظر مثلاً في كيفية الجواب ونقض مواضع الزام الخصم الشنعة هو من عمل صناعة متوسطة بين الجدلية والسوفسطائية[٧٠].

وقد اورد ابن رشد ذكر الفارابي عرضًا في كتاب المقولات ، حول مسألة المحمولات التي تقال في موضوع وتلك التي تقال على موضوع ، ولكن دون تحديد رأيه[٧١].

٢. ابو علي بن سينا (٩٨٠ - ١٠٣٧ م)

وهو صاحب كتاب الشفاء الشهير. قام فيه بشرح الاورغانون مصنفًا مصنفًا كما فعل ابن رشد بعده. لكنه وان عوّل على ما كتب ارسطو اصلاً ، فانه اضاف مادة اغزر وتفاصيل اعم واشمل تأثر فيها بما انتهى اليه من دراسات الشرّاح السابقين من يونانيين واسلاميين. يرى بدوي مثلاً ان كتاب البرهان السينوي لا يعدّ تفسيرًا ولا تلخيصًا فحسب ، بل ان ابن سينا اضاف في عرضه لاغراض البرهان ومسائله اشياء كثيرة من تفكيره واطلاعه الخاص[٧٢].

من هنا رأى الباحثون امثال مدكور ، ان ابن سينا قد خرج على بعض رؤى ارسطو في المنطق الصوري ، وتعرّض لمسائل مستجدة عليه كعلاقة المنطق اليوناني باللغة العربية ، والتمييز بين القياس الحملي والقياس الشرطي بفرعيه[٧٣]. وهذه مسائل سنعود الى تفصيلها عند ابن رشد في الفصل التالي. من هنا وجب الانطلاق لدراسة كتاب الاشارات والتنبيهات ، حيث يحلل ابن سينا بمنهجية تأليفية امثال هذه المسائل ممزوجة بالمنطق الارسطي. عرض مثلاً لمضمون الايساغوجي في النهج الثاني ، وللتركيب الخبري في النهج الثالث ، وللقياسات الشرطية في النهج الثامن[٧٤].

---

٦٩. كتاب الجدل ، ص ٥٤٧ ، سطر ٤

٧٠. كتاب المغالطة ، ص ٧٠٤ ، سطر ١٥

٧١. كتاب المقولات ، ص ١٨ ، سطر ١٤

٧٢. ابن سينا ، كتاب الشفاء - كتاب البرهان ، تحقيق عبد الرحمن بدوي ، بمناسبة الذكرى الالفية للشيخ الرئيس ، ١٩٦٥ ، ص ٣٦ - ٣٧

٧٣. راجع كتاب : I. Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe* حيث يخصص المؤلف معظم فصول الكتاب لدراسة المنطق عند ابن سينا من خلال كتاب الاشارات والتنبيهات .

٧٤. ابن سينا ، كتاب الاشارات والتنبيهات ، تحقيق سليمان دنيا ، دار المعارف بمصر ، القسم الاول ،

اما ابن رشد فاننا لا نجد لديه الكثير مما يقوله عن ابن سينا في المنطق، بل هو يعرض شذرًا من آرائه. ونذكر منها ما جاء عن قضية اللزوم في القياس الشرطي عند الفارابي، والفارق بينه وبين اللزوم في القياس الحملي. يعرض ابن رشد لصحة رأي ارسطو في هذه المسألة، ويخطئ فيها الفارابي وابن سينا[75]. اما في المغالطة فيعترف ابن رشد انه عوّل في تفسيره الكتاب على ما جاء في الشفاء لابن سينا لقلة المصادر التي وصلته عن الموضوع[76].

هؤلاء هم اذن شرّاح ارسطو اليونان والعرب الذين ورد ذكرهم في نص تلخيص ابن رشد للمنطق الارسطي[77]. ومجموع ما نستشفه من هذه الدراسة ان ابن رشد كان على بيّنة من مجمل نظريات الشرّاح تقريبًا قبل الولوج في شرح منطق ارسطو. فهو ان اخذ ببعضها، ورفض منتقدًا بعضها الآخر، استعملها لابراز وايضاح آراء ارسطو، ولبلورة بعض غوامضها. لكنه من الملاحظ ان اكثر ما يورد ابن رشد من اسماء هؤلاء ومن نظرياتهم، اتى في كتابي القياس والجدل. وربما عاد ذلك الى اسباب عديدة، ابرزها انه:

١. لم تصله نصوص الشرّاح كافة، او ان هذه النصوص كانت مفقودة اصلاً.
٢. لم يترك هؤلاء ربما الشيء الكثير او الجديد في سائر كتب المنطق.
٣. لم يُقحم ابن رشد نفسه في تفصيل معاني المقولات والعبارة والبرهان في التلخيص، بل اكتفى بأيراد نص ارسطو وحده وشرحه.

وهكذا قدم ابن رشد عبر شروحاته صورة شاملة عن المنطق الارسطي من ارسطو الى عصره، مرورًا بتلاميذه الاول وانتهاءً باتباعه المتأخرين من شرّاح يونان وعرب. ولولا هذه الشروحات، التي اطّلع عليها ابن رشد قبل تلخيص منطق ارسطو، لكان ربما بدّل كثيرًا من مفهومه وتعليقاته على المنطق الصوري. لذلك فاننا الآن، وفي ضوء ما درسناه

= الفهرس. ص ٥٥٩ وما يليها؛ وتوضيحًا لخصائص المنطق عند ابن سينا، راجع ايضًا غواشون في مقدمة كتابها: A. M. Goichon, *Ibn Sina: Livre des directives et remarques*, collection d'œuvres arabes de l'Unesco, 1951, p. 1-74.

٧٥. كتاب القياس، ص ٢٣٦

٧٦. كتاب المغالطة، ص ٧٢٩، سطر ١٢.

٧٧. لن ننسى هنا، الى جانب هؤلاء الشراح، ذكر دور النقلة الذين ترجموا منطق ارسطو وشرحوه وقدموه الى فلاسفة الغرب معرّبًا. واشهرهم اسحق بن حنين، ويحيى بن عدي، وابو بشر متى بن يونس وغيرهم...

في منهجيته، وما استلّه من شرّاح ارسطو، سنقوم بتحليل اتجاهه في فهم هذا المنطق، والمناحي التي صار اليها في تفسيره:

- كيف اهتم بقضية اللغة في دراسة المنطق، وفهم منطق ارسطو اليوناني بلسانه العربي، ونحو اية ابحاث جرّته هذه القضية؛
- وكيف انه اتجه نحو الماصدق في شرح المنطق بحكم لغته العربية، ومع ذلك بقي يتناول موضوع المقولات والقضايا بمفهوم الاستغراق الكيفي.
- وكيف انه عرض جامعًا للنظريات كافة في فهم المنطق الارسطي، واضحى بالتالي صاحب اتجاه انتقائي لا واضع مذهب جديد في هذا المنطق.

الفصل الرابع

ابن رشد ومنطق ارسطو

من المسلّم به القول ان ابن رشد لم يتناول المنطق الارسطي خالصًا كسائر فلاسفة العرب. وقد تبينًا هذا الامر من خلال عرضنا لتطور المنطق في الفترة الواقعة بين عصر ارسطو وعصر ابن رشد: كيف انتقل الى العرب عبر المشائين والشراح اليونان، ثم كيف تداوله فلاسفة العرب مترجمًا ومحرّفًا بلسانهم العربي. لذا قلنا ان ابن رشد كان ليعطينا غير هذا التلخيص لو لم تتوفر لديه تفسيرات الشارحين وتعليقاتهم[1].

اننا والحال هذه نتساءل: ترى ما المناحي التي ذهب اليها ابن رشد في تفسيره المنطق الصوري؟ ومن الطبيعي ان نحدد هذه المناحي: اولاً في اطار العلاقة القائمة بين المنطق واللغة؛ ثم نحللها ضمن معطيات المنطق الارسطي نفسه صوريًا وماورائيًا، ومن خلال ما اضفاه الشراح على الاصول المنطقية الارسطية كلٌ حسب مذهبه ومفهومه لها. فاذا نحن قمنا بتحديد هذه المناحي توصلنا الى تثبيت هوية المنطق عند ابن رشد. لكنه لن يغيب عن بالنا، قبل الولوج في التحليل، بعض الامور التي اصبحت اليوم بديهية لدى دارس المنطق عند العرب. منها ان ابن رشد قد تناول في تلخيصه منطق ارسطو شارحًا وناقدًا احيانًا لا عارضًا لنظرية خاصة او لمذهب حديث. انه لم يحاول قط ان يطيح بمبادئ المنطق الارسطي كما فعل بعض الفقهاء في الاسلام امثال ابن تيمية. وهو يذكر بتواضعه المعهود وموضوعيته العلمية في خاتمة كتاب المغالطة اعتراف ابن سينا انه اليوم وبعد آلاف السنين لم نجد احدًا زاد على ارسطو في صناعة المنطق، ثم يردف قائلاً بأسمه: «ونحن ايضًا فقد اجهدنا انفسنا في ذلك زمان انكبابنا على هذه الاشياء، واستقرينا جميع

---

١. راجع ما ذكرناه عن هذا الموضوع في مطلع الفصل السابق.

الاقاويل ، فلم نلف شيئًا يخرج عنها ولا يشذ الا ما يتنزل منزلة اللاحق او منزلة البسيط لمحمل او كيف قال»[2].

لذا فاننا انطلاقًا من هذه المبادئ، سوف نقوم بتحليل اتجاه ابن رشد في شرح المنطق الارسطي ، متناولين المناحي الاساسية التي انتهجها ، من المنحى اللغوي ، الى المنحى الصوري والماوراثي ، الى المنحى الوضعي ، الى المنحى الانتقائي.

اولاً : المنحى اللغوي : المنطق الارسطي واللسان العربي

يتطرق ابن رشد بصورة مستمرة وفي اكثر من نص الى المسائل التي تولّدت من جرّاء دراسة المنطق الارسطي اليوناني باللغة العربية. وفي الواقع ان هذه المشكلة تتصدر اليوم صفحات الابحاث التي تعالج شؤون اللغة وبنيويتها. فللغة علاقة مباشرة بالفكر والتراث وبالتالي بالمنطق والادب ، اذ نحن نسمي مثلاً جزءا من علم النحو التحليل المنطقي (analyse logique) ولا نفهم جزئيات الجملة ومفرداتها الا في ضوء تركيبها المنطقي. ولذا فلا غنى في المنطق عن دراسة معاني الالفاظ المستعملة فيه[3]، حتى ان ارسطو ذاته كرّس «كتاب العبارة» لهذا الغرض ، دارسًا الاسماء مفردة ومركبة[4] ، والقول (le discours)[5] ، والكلمة (le verbe)[6] ، والقضية (la proposition) بجزئياتها[7]. وقد ذهبت الابحاث الى حدّ ان بعض الفلاسفة خصّ مصنفات وفصولاً لدراسة المسائل

---

٢. كتاب المغالطة . ص ٧٢٩ ، سطر ٢٦

٣. يرى مارتينه ان مجرد تحليل مفهوم الكل والبعض مثلاً بعيدًا عن المنطق مبتور وناقص. وفي هذا يقول:
«Une description des adjectifs français tout et quelque serait incomplète si on ne mentionnait pas que quelque x sont y n'entraîne pas tous les y sont x. La valeur linguistique de ces mots aurait donc pour partie intégrante les transformations logiques qu'ils autorisent». André Martinet, *La lingusitique, guide alphabétique*, Éditions de Noël, 1969, p. 234.

٤. راجع كتاب العبارة لارسطو، تحقيق تريكو *Aristote: de l'interprétation*, p. 79, noms simples et noms composés.

٥. المرجع نفسه p. 81, le verbe

٦. المرجع نفسه p. 83, le discours

٧. المرجع نفسه p. 84, propositions simples et propositions composées.

اللغوية الصرف وتحليل علاقتها بمعاني المنطق[٨]، كما هي الحال مثلاً مع الفعل – الرابطة (la copule) او فعل الوجود (le verbe être) ، وسنعود لاحقًا الى تحليل هذه المسألة بالذات وتبيين اهميّتها لدى شراح ارسطو العرب.

وهكذا نجد انفسنا مضطرين الى التسليم بأهمية النحو في المنطق، وبعلاقة هاتين الصناعتين الوثيقة. او لم يضع المناطقة المحدثون رموزًا جديدة في المنطق للابتعاد عن متاهات اللغة؟ او لم يفرغوا هذه الرموز من محتواها الفلسفي لعدم الوقوع في الالتباس الحاصل بين معاني المنطق الرياضية وابعادها الماورائية؟ حتى انهم استقوا مبادئ هذا المنطق الجديد من منابع الرياضيات والعلوم العددية البحتة[٩]. ولذلك نرانا اليوم امام منطق صوري يستعمل الرمز منهجًا كي يصبح كالرياضيات، ويعبر عن مجموعة ثوابت (constantes) ومتغيرات (variables) هي في اصل تركيب القضايا. فاذا كانت هنالك لغة تتناول العبارات وتدل على الأشياء، فهنا لغة تتكلم عما وراء هذه الاخيرة (métalangue) ، وهي ترمز الى الاسوار وعلاقات التلازم والوصل والفصل. وهذا الذي اوحى بازدواجية التسميات للتمييز بين المنطق الصوري والصورية اليوم، فاضحت هنالك علوم خاصة تهتم بالمذاهب الصورية بحدّ ذاتها[١٠]، هذه المذاهب التي تنطلق من مسلمات واصول تساعد على بناء جداول الصدق (tableaux de vérité)،

وقد لاحت بوادر هذه المشكلة اللغوية مع المترجمين والنقلة الذين عاشوا صعوبات جمة اعترضت سبيلهم حين ارادوا نقل الفكر اليوناني الى العربية. ومن ابرز هذه الصعوبات: الفوارق بين تركيب الجملة في اللغتين، وعدم ايجاد الالفاظ والتعابير الفلسفية المناسبة في العربية لافتقار اللغة احيانًا اليها. وهذا ما ادّى الى عدم التوصل الى

---

٨. راجع في هذا الصدد مثلاً كتاب الحروف أو كتاب الالفاظ المستعملة في المنطق للفارابي.

٩. تقول ماري لويز رور في هذا الصدد:

«La conception nouvelle qui a prévalu peu à peu en logistique se veut à la fois adéquatement positive et rigoureusement scientifique, et indépendante de la philosophie». Marie-Louise Roure, *Logique et métalogique*, éditeur E, Vitte, 1957, p. 87.

١٠. تقول م. ل. رور في هذا الصدد:

«La métalogique prend pour objet d'étude les systèmes formels qui constituent la logique proprement dite, pour en déterminer les propriétés.»

المرجع نفسه، ص ٨

ضبط ابعاد المسائل بكلمات مقابلة، فلجأوا الى طريقة شرح المعاني عوضًا عن ترجمتها احيانًا[11]. وفي هذا المنحى خص جورج مونان (G. Mounin) مصنفًا للبحث في المشاكل النظرية التي تعترض الترجمة والمترجمين، ورأى ان هنالك عقبات لغوية تمنع الاداء الوفي للنص المترجم، ذلك ان لكل لغة طريقة خاصة في عرض معالم الكون وتفسيرها[12].

تنبه فلاسفة العرب الى هذه المشكلة منذ القدم فعالجوها بتبصر وحسن دراية، حتى ان الفارابي نفسه افرد لها ابحاثًا خاصة كما ذكرنا آنفًا تتناول الالفاظ والتعابير المنطقية والماورائية، عدا عما يذكره عن بعض مسائل اللغة في سائر شروحاته لاورغانون ارسطو. فالمنطق الارسطي مبني على اللغة اليونانية وقواعدها، ومنبثق عن عقلية اغريقية تحليلية تؤمن بقدرة العقل على استخراج الكليات واستعمالها اسسًا في العلم والبرهان. فلا بدّ للمنطق والحال هذه ان ينتقل الى العرب متأثرًا بعوامل بيئية جديدة وبعقلية عربية مبنية على لغة الضاد.

وقد ذكر الفارابي في كتابه احصاء العلوم ما للمنطق من علاقة بالنحو قائلاً: «وهو (اي المنطق) يشارك النحو بعض المشاركة بما يعطي من قوانين والفاظ ويفارقه في ان علم النحو انما يعطي قوانين تخص امة ما، وعلم المنطق انما يعطي قوانين مشتركة تعمّ الفاظ الامم كلها»[13]. حتى انه اضطر الى استعمال الفاظ جديدة للدلالة على بعض المصطلحات، ولذا ميّز بين المعاني التي يستعملها الجمهور والمعاني التي يستعملها اصحاب العلوم للالفاظ ذاتها. فالخوالف عنده مثلاً هي «كل حرف معجم اوكل لفظ

---

١١. راجع في ذلك نص ترجمات اسحق بن حنين ويحيى بن عدي لمنطق ارسطو الذي عدنا اليه للتمييز بين عبارته وعبارة ابن رشد، كتاب منطق ارسطو، تحقيق بدوي، دراسات اسلامية، مطبعة الكتب المصرية، ١٩٤٨

١٢. راجع كتابه:
G. Mounin, *Les problèmes théoriques de la traduction*, éditions Gallimard, 1863, p. 58-59.
حيث يقول:
«A chaque langue correspond une organisation particulière des données de l'expérience... C'est notre langue qui organise notre vision de l'univers.»

١٣. الفارابي، كتاب احصاء العلوم، تحقيق الدكتور عثمان امين، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، ١٩٤٩، ص ٦٠، ٦١؛ وقد لمح ابو حيان التوحيدي ايضًا الى ما بين المنطق والنحو من المناسبة في كتاب المقابسات، محللاً علاقة التشابه والتفاوت بينهما. ابو حيان التوحيدي، المقابسات، تحقيق حسن السندوبي، المطبعة الرحمانية بمصر، الطبعة الاولى، ١٩٢٩، ص ١٦٩ – ١٧٢

قام مقام الاسم متى لم يصرّح بالاسم ، اي هي ضمائر مثل حرف الهاء في ضربه والياء في قولنا ثوبي »[١٤] . والواصلات هي « الحروف التي نستعملها للتعريف ، مثل الف ولام التعريف »[١٥] ... وسنعود الى تفصيل تعريفات الفارابي هذه في سياق بحثنا . وهكذا نجد انفسنا امام مسائل نحوية جديدة لم يعهدها رجال النحو ، او انهم لم يتوصلوا الى الوقوف على الابعاد التي اعطاها اياها الفلاسفة .

لا بدّ اذن لمن يبتغي تثبيت معالم المنطق الصوري وابعاده عند الشراح العرب من مقابلته باللسان العربي ، والا جاء البحث سطحيًا والنتائج مبتورة . فلكم اهمل المستشرقون هذه الناحية اللغوية ، فجهلوا اسباب فشل فلاسفة العرب في بلورة الفكر اليوناني بدقائقه وشموليته احيانًا ، وهذا ما حدانا الى ان نعالج في البدء علاقة المنطق الارسطي باللسان العربي عند ابن رشد[١٦] لنتبيّن ابعاد المنطق الصوري وقضاياه عنده . فاذا كان ارسطو قد خصّ كتاب العبارة لتحليل الاسماء والاقوال والقضايا كما ذكرنا ، فان ابن رشد قد اغتنم هذه السانحة ليطالعنا بالفروقات بين تركيب بنية اللغتين ، مركزًا على تفرّد اللغة العربية ببعض الجوانب النحوية التي لم تعرض اصلاً في اللسان اليوناني ، ومشيرًا الى هذه الفروقات كلما عرضت له مشكلة من هذا النوع . واهم المسائل النحوية التي اثارها هي :

١. مسألة الكلمة الوجودية والرابطة (la Copule) [١٧] .

من المعلوم ان الفعل هو اساس وضرورة في كل جملة وقول ، فدونه لا مجال للكلام عن اللغة اذ انه هو الذي يبث الحياة في الجملة[١٨] . انه على حدّ قول سيبويه « امثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء وبنيت لما مضى ، وما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم

---

١٤. الفارابي ، كتاب الالفاظ المستعملة في المنطق ، تحقيق محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٤٤

١٥. المرجع نفسه ، ص ٤٥

١٦. يستعمل ابن رشد هذا التعبير فيميّز بين اللسان العربي واللسان اليوناني . راجع في ذلك فهرس الاسماء ، القسم الاول من المجلّد الثالث .

١٧. يقول ابن رشد في كتاب العبارة : « والكلمة ... تسمى عند نحويي العرب الفعل » ، ص ٨٤ ، سطر ٣

١٨. ابن فارس ، كتاب الصاحبي في فقه اللغة ، تحقيق مصطفى الشويمي ، نشر باشراف رجيس بلاشير وجبور عبد النور ، المكتبة اللغوية العربية ، مؤسسة بدران ، ١٩٦٤ ، ص ٨٥

ينقطع»[19]. لكن الجملة كما نعلم تقسم الى قسمين، فتكون اما اسمية واما فعلية. ومن خصائص الجملة الاسمية انها لا تستطيع ان تضع القول في الزمن الذي يحصل فيه، فلا تربط الحدث مع زمن وقوعه؛ فجملة «الانسان فان» تحفظ المعنى في المطلق لا في زمن معين. بينما نرى الجملة الفعلية تحدد زمن وقوع الحدث كما ذكرنا[20]. ترى بمَ تميزت الجملة في اللغة العربية؟

ان الجملة في العربية تتألف من مبتدأ وخبر اي من مسند ومسنَد اليه في كلتا الحالتين، ويغلب عليها طابع الخبر فتسمى خبرية، وهي تتصف بامكان صدقها وكذبها تبعًا لصيغة العبارة. اما ان الجملة تتألف من موضوع ومحمول وفعل يربط بينهما كما هي الحال عند المناطقة، فهذا شيء مستهجن ربما عند النحوي. فاننا لا نقع في اللغة العربية على ما اسماه فلاسفة العرب «الرابطة الكلامية» (Copule)، بينما هو امر بديهي في اليونانية واللاتينية وسائر اللغات الاجنبية غير الساميّة. فيعبر عنها في الاولى بلفظة «ἐστίν» وفي الثانيـة بلفظة «est». من هنا الصعوبة التي تجلت عند العرب في تفسير منطق ارسطو القائم على ابعاد هذه الرابطة وانواعها. فالمعلوم ان القضية في المنطق هي في اغلبيتها ثلاثية، فكيف بلسان عربي يعبّر عنها وهو يفتقر الى وجودها؟ وكيف به يجمع معاني هذه الرابطة التي تدل:

- حينًا على حلول محمول في موضوع (inhérence d'un attribut à un sujet)
- وحينًا على نسبة فرد الى فئة (appartenance d'un individu à une classe)
- وحينًا على تلازم محمول بمحمول آخر (implication d'un attribut par un attribut)[21]

ولن ننسى هنا ان هذه الرابطة جمعت عند ارسطو احيانًا بين محمول – جنس

19. يقول فوكو في حديثه عن دور الفعل:
«Le verbe est la condition indispensable à tout discours; et là où il n'existe pas au moins d'une façon virtuelle, il n'est pas possible de dire qu'il y a du langage.» M. Foucault, *Les mots et les choses*, éditions Gallimard, 1966, p. 108.

20. يقول ابن رشد معرّفًا الكلمة او الفعل انها: «لفظ دال على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصل بأحد الازمان الثلاثة التي هي الماضي والحاضر والمستقبل». كتاب العبارة، ص ٨٤، سطر ٣

21. راجع في هذا الصدد كتاب:
R. Blanché, *Introduction à la logique contemporaine*, collection A.C., 1957, p. 17.

وموضوع – نوع فاكتسبت صفة ماورائية ، واكتفت احياناً بوصل المحمول بالموضوع وصل الفرد بصنفه ، فاكتست صفة منطقية بحتة[٢٢].

وقد تنبه الفارابي الى هذه المسألة بالذات فأفرد لها فصلاً خاصًا في كتاب الحروف مشيرًا الى المشكلة ، والى ما يعترض اللغة العربية من مصاعب في تفسير منطق ارسطو. يقول : «وليس في العربية منذ اول وضعها لفظة تقوم مقام «هست» في الفارسية ولا مقام «استين» في اليونانية... وهذه اللفظة يحتاج اليها ضرورة في العلوم النظرية وفي صناعة المنطق»[٢٣]. ويؤيده ابن سينا بقوله في الاشارات والتنبيهات : «ويجب ان يعلم ان حق كل قضية حملية ، ان يكون لها مع معنى المحمول والموضوع ، معنى الاجتماع بينهما... وقد يحذف ذلك في لغات ، كما يحذف تارةً في لغة العرب اصلاً كقولنا زيد كاتب ، وحقه ان يقال : زيد هو كاتب»[٢٤]. حتى ان ابن رشد يرى بعدهما الرأي نفسه بقوله انه «ليس في لسان العرب لفظ على هذا النحو من الرباط وهو موجود في سائر الالسنة»[٢٥].

ولكن هل بقي العرب دون ايجاد مقابل لهذه اللفظة مع غنى لغتهم؟ في الواقع ان هذه اللفظة لما تحتوي عليه من غنى معنوي لم تستبدل بكلمة واحدة بل بطائفة من الالفاظ. فهي استبدلت تارةً بلفظة «هو» ومنها الهوية ، وطورًا بلفظة «الموجود» ، واحيانًا بلفظة «كان»[٢٦]. يقول الفارابي في هذا المعنى : «فلما انتقلت الفلسفة الى العرب واحتاجت الفلاسفة الذين يتكلمون العربية ويجعلون عبارتهم عن المعاني التي في الفلسفة

---

٢٢. حلل الباحثون وظائف «الرابطة» وطبيعتها ، راجعها في كتاب :
J. Tricot, *Traité de logique formelle*. p. 108.
وكتاب : M.-L. Roure, *Logique et métalogique*, p. 196-197
ومقال الاب جبر في *Studia Islamica*, fasc. 32, p. 170.

٢٣. الفارابي ،«كتاب الحروف» ، تحقيق محسن مهدي ، ص ١٠٠

٢٤. ابن سينا ، كتاب الاشارات والتنبيهات ، تحقيق سليمان دنيا ، ص ٢٨٥

٢٥. ابن رشد ، كتاب العبارة ، ص ٨٨ ، سطر ٢١

٢٦. يرى فضلو شحاده ان لفظة «كان» افضل ترجمة لفعل الوجود. يقول :
«In the Arabic vocabulary there is the verb *kāna*, which may correctly be translated as "to be"».
راجع تحليله للموضوع في مقال : *Arabic and "to be"* . في كتاب :
«The verb "to be" and its synonyms» edited by John W.H Verhaar, V. 9. D. Reidel Publishing Company, Dordrecht, Holland, p. 112.

وفي المنطق بلسان العرب، ولم يجدوا في لغة العرب لفظة... تقوم مقام (الرابطة)... فبعضهم رأي ان يستعمل لفظة «هو» مكان «هست» بالفارسية و «استين» باليونانية. فأن هذه اللفظة قد تستعمل كناية في مثل قولهم «هو يفعل» و «هو فعل». وجعلوا المصدر منه الهوية»[٢٧]... ثم يردف قائلاً: «ورأى آخرون ان يستعملوا مكان تلك اللفظة بدل «هو» لفظة «الوجود»[٢٨]. ويوافق ابن رشد قوله هذا حين يرى كذلك ان «اقرب الالفاظ شبهًا بها في لسان العرب هو ما يدل عليه لفظ «هو» في مثل قولنا: زيد هو حيوان او «موجود» في مثل قولنا: زيد موجود حيوانًا»[٢٩]. ولكن هل تعبّر امثال هذه الالفاظ عن غنى مضمون الكلمة الرابطة كما جاء عند اليونان؟ ولماذا ذهب ابن رشد الى حدّ الاستغناء عنها في قوله: «قد تكون المقدمة مقدمة بالفعل وان كانت الكلم الوجودية موجودة فيها بالقوة وفي الضمير، على ما جرت عليه العادة عند العرب في الثلاثية، وعلى ما عليه الامر في الثنائية، اعني انه ليست حاجة الى الكلم الوجودية، وسواء في هذا المعنى المقدمات الموجبة والسالبة»[٣٠]؟

ان لفظ «هو» مثلاً معدود من الخوالف عند الفارابي، والخوالف عنده كما يعرّفها في «كتاب الالفاظ المستعملة في المنطق» هي الضمائر كما ذكرنا سالفًا، وبالتالي فانها لا تدل على الوجود وبخاصة اذا استعملت كناية. اما لفظة الموجود فانها مشتقة من الوجد والوجدان[٣١]. وهو المعنى الذي استعمله الكندي في كتابه عن الفلسفة الاولى[٣٢]، ثم استعمله الغزالي في كتاب «احياء علوم الدين»[٣٣]: فالوجدان يستعمل بمعنى العرفان (intuition) [٣٤]. وقد احصى الفارابي معاني لفظ «الموجود» عندما يستعمل في

٢٧. الفارابي، كتاب الحروف، ص ١٠٠

٢٨. المرجع نفسه، ص ١١٢

٢٩. ابن رشد، كتاب العبارة، ص ٨٨، سطر ٢٢

٣٠. كتاب القياس، ص ١٣٩، سطر ١٣

٣١. الفارابي، كتاب الحروف، ص ١١٠

٣٢. راجع مقال الاب جبر في *Studia Islamica*, p. 171 حيث يقول:

«Dans la deuxième partie de son traité sur la philosophie première, (Kindi) définit le savoir en général, qu'il divise alors en deux catégories: sensible, et dans le second cas, il emploie le terme arabe *wujūd* et non *'ilm* ou *ma'rifa*. D'autre part il définit le savoir en général ('ilm) comme étant le fait de trouver (c.-à-d. de connaître – *wijdān*)».

٣٣. «الوجد عبارة عما يوجد في السماع... يثمر السماع حالة في القلب تسمى الوجد». فريد جبر، معجم الغزالي، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٠، ص ٢٧١، رقم ١ و ٢ في الحاشية

٣٤. راجع مقال جبر في *Studia Islamica*, p. 171.

العلوم النظرية ورأى ان الصادق والموجود مترادفان، لذلك فالموجود يقال على كل ما يقال عليه الصادق. والصادق «هو ان يكون المتصور هو بعينه خارج النفس كما تصور»[٣٥]، اوكما يقول ابن رشد في التهافت: «والصادق ليس سوى المعنى الذي يوجد في النفس على ما هو عليه خارج النفس»[٣٦]. فأين نحن من «الاستين» اليونانية كما يسميها الفارابي، ومن معانيها الماورائية وابعادها المنطقية؟ كنا نبحث عن طبيعة الرابطة التي تحدد نسبة العلاقة بين الموضوع والمحمول وعن وجودها، فاذا بنا ننفذ الى مسألة العلاقة في الاحكام بين العقل والواقع الانيّ، حتى اننا لم نعد ندري عن اي موجود نتكلم: عن الهوية ام عن الماهية؟ وهذه ايضا مشتقات نابعة من جوامد، وهذا غريب على جوهر لغة الضاد. فكيف يميّز ابن رشد مع سائر الشارحين بين القضية الثنائية والقضية الثلاثية مع اعترافه بأن المقدمة «ليست بها حاجة الى الكلم الوجودية؟ في حال تعذر ايجاد الرابطة لغويًا تمسي القضايا كافة ثنائية لأن طابع الجملة العربية كما ذكرنا اسمي[٣٧]. وهذا دليل على ان ابن رشد كسائر مفكري العرب قد تنبه الى المشكلة دون محاولة الاستفادة من واقع لغته وعبقريتها، وبالتالي تحويل المنطق الارسطي عن خطه بفتح آفاق جديدة لربما كانت ادّت الى فصل المنطق عن جذوره الماورائية. فأن فعل الوجود هذا، او الموجود المطلق، قد ادّى بالفكر الارسطي الى عدم تحرره من رواسب الماورائيات في العديد من نظرياته: اكان ذلك في المقولات والقضية، ام في القياس احيانًا. وهذا التكلف واصطناع المفردات والالفاظ في المنطق هو الذي نفّر عددًا من الفقهاء امثال ابن تيمية من المنطق والعاملين فيه، فأوجدوا منطقًا مشتقًا من منابع التراث والدين، بعد ان هدموا المنطق الارسطي[٣٨].

وهكذا عندما وجد ابن رشد مع الفارابي ان الرابطة الكلامية او «الكلمة الوجودية» غير واردة في اللسان العربي، اضطر الى اقحام بعض المفاهيم الجديدة لسدّ النقص الذي خلّفه غياب الرابطة عن القضية، وبالتالي الى تثبيت معانيها.

---

٣٥. الفارابي، كتاب الحروف، ص ٩١

٣٦. ابن رشد، كتاب تهافت التهافت، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف بمصر، ١٩٦٤، ص ١٨٨

٣٧. يقول فضلو شحاده في مقاله عن العربية وفعل الوجود: «In Arabic the nominal sentence can be formed without such a connective»

راجع كتاب: *The verb to be and its synonyms*, p. 113.

٣٨. سوف نعود الى تحليل وجهة نظر الفقهاء بالنسبة الى المنطق في خاتمة البحث.

٢. حرف السلب وحرف العدل (dictio negativa et dictio infinita)

اذا كان ابن رشد قد ابدل الرابطة بفعل الوجود او بحرف «هو» ليحل مكانها ، فأنه تعرّض للمشكلة من جديد حين اراد ان يشرح القضية ذات المعنى السالب. فاذا نحن قلنا : «الانسان يوجد عادلاً» فهذه قضية بمفهومها المنطقي موجبة ، لكننا اذا اردنا الكلام عن القضية السالبة «الانسان ليس يوجد عادلاً» ، لزمنا ان نحدد معنى حرف السلب ونميّزه عن حرف العدل ، وبخاصة ان حرف السلب يرافق الرابطة الوجودية. وبالتالي وجب ايضًا التمييز بين القضية السالبة والقضية المعدولة. والواقع ان ارسطو نفسه عانى من المشكلة حين رأى ان لا شيء يحل مكان الاسم غير المحصل ، كما يسميه ابن رشد[٣٩].

لكن الفارابي عندما ادرك مشكلة غياب الرابطة ، ظهر له انه لا يمكن والحال هذه التمييز بين العدول والسلب. اذ كيف يمكننا ان نميّز بين «الانسان لا عادل» قضية سلبية بسيطة ، وبين «الانسان لا عادل» قضية ايجابية معدولة؟ فلا مجال للتمييز بينهما الا في حال وقوع الرابطة الوجودية لأن السلب والعدل يتميّزان وفقًا لمحل حرف السلب في القضية. فأن كان هذا الحرف قبل الرابطة الوجودية كانت القضية سلبية كقولنا : «الانسان ليس يوجد عادلاً» ؛ اما اذا رافق حرف السلب المحمول سميت القضية معدولة مثل قولنا : «الانسان يوجد لا عادلاً» ، وهذا اللفظ «لا عادل» غريب عن اصالة اللغة العربية. ولذا قال الفارابي في شرحه كتاب العبارة لارسطو : «واما في (القضايا) التي فيها معنى الوجود بالقوة فلا يتبيّن فيه المعدول من المسلوب»[٤٠].

وبينما بقي الفارابي غير مميّز للسلب والعدل في حال غياب الرابطة ، نرى ابن رشد مضطرًا الى التمييز بينهما ليجاري نص ارسطو. قال : «ان حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل ولا حرف العدل يقوم مقامه ، اذ كل واحد منهما يرفع عن القضية شيئًا غير الذي يرفعه الآخر»[٤١]. لكن هذا التعريف لا ينطبق عنده على القضايا الثنائية ، «وذلك

---

٣٩. يقول ارسطو في العبارة :
«Non homme n'est pas un nom. Il n'existe, en effet, aucun terme pour désigner une telle expression, car ce n'est ni un discours, ni une négation».
راجع كتاب : *Aristote: De l'interprétation*, trad. J. Tricot, p. 80, 160-30

٤٠. الفارابي ، شرح كتاب العبارة ، تحقيق ولهلم كوتش اليسوعي وستانلي مارو اليسوعي ، ص ١٠٢

٤١. كتاب العبارة ، ص ١٠٦ ، سطر ٢١

انه ليس يتميّز فيها موضع حرف السلب من موضع حرف العدل ، اذ كان موضع حرف السلب فيها هو بعينه موضع حرف العدل »[٤٢].

وقد ربط ابن رشد طبيعة حرف السلب وحرف العدل بمشكلة السور الكلي والجزئي ، عندما ميّز بين مقياس حرف السلب وحرف العدل ومواضع استعمالهما في القضايا الثلاثية . فحرف السلب يرتب في القضية الثلاثية مع السور الكلي والجزئي ، وفي المهملات والشخصية مع الكلمة الوجودية ؛ اما حرف العدل فيرتب ابدًا مع الموضوع[٤٣] . وهكذا لا يستطيع اي الحرفين الحلول مكان الآخر كما ذكرنا ، « ذلك ان حرف السلب في ذوات الاسوار انما يرفع الحكم الكلي الذي تضمنه السور الكلي والحكم الذي تضمنه السور الجزئي »[٤٤] ؛ واما حرف العدل « فانما يرفع الموضوع الكلي او المحمول الكلي لا الحكم الكلي »[٤٥] .

وهكذا اضطر ابن رشد مجددًا الى ان يعرض لمفهوم منطقي جديد على اللغة من حيث ابعاده المنطقية وهو « الكل » ، وتمييزه عن الجزء او البعض . وهو ما يسمى بالسور .(quantificateur)

٣. مفهوم الكلي والجزئي

ان تعريف معنى الكلي والجزئي ليس جديدًا في المنطق عند العرب . فاللفظتان هما اللتان تحددان نوعية القضية ، وبالتالي كميتها . ولذا فهما مرتبطتان بمعنى السور الذي هو « لفظ كل وبعض »[٤٦] . والسور يقرن بموضوع القضية لا بمحمولها عندهم[٤٧] . والذي حثّ مناطقة العرب على الاهتمام بامثال هذه الالفاظ هو تحديد ابعاد المفاهيم المستعملة في المنطق ، اكان ذلك من حيث الاستغراق او من حيث الشمول . فهل لفظة الانسان

---

٤٢. الفارابي ، شرح كتاب العبارة ، ص ١٠١ . سطر ١٥

٤٣. المرجع نفسه ، ص ١٠٥ – ١٠٦

٤٤. المرجع نفسه ، ص ١٠٦ . سطر ٢٢

٤٥. المرجع نفسه ، ص ١٠٦ ، سطر ٢٦

٤٦. المرجع نفسه ، ص ٩١ ، سطر ١١ ؛ كذلك تعريف ابن سينا في الاشارات والتنبيهات ، ص ٢٧٧

٤٧. توسع هاميلتون في قضية السور فأصبح عنده مقترنًا بالموضوع والمحمول . راجع نظريته في كتاب :
Tricot, *Traité de logique formelle*, chap. VI, Théorie de la quantification du prédicat, p. 125 et suiv.

مثلاً تدل على المعنى المطلق؟ او هل يحتاج هذا المعنى الى دخول مفهوم الكل عليه ليعني الاطلاق؟ ام للالف واللام دور في تحديد نوعية المفهوم ام كميته؟

يقول الفارابي في كتاب الالفاظ ان لفظة «كل» تدل على «ان الحكم الواقع على المسمى هو حكم واقع على جميع اجزاء المسمى»[48] ، وبالتالي انه يأخذها بمعناها الكمي الماصدقي . وهكذا يرى ابن سينا ان الكلي هو «الذي نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه»[49] . اما ابن رشد فيرى مثل الفارابي ان الكلي هو «الذي شأنه ان يحمل على اكثر من واحد ، مثل حمل الحيوان على الانسان والفرس وسائر انواع الحيوان»[50] . والظاهر من تعريفه هذا انه بفعل لغته لا يفكر بالكلي الا من خلال مجموعة جزئيات مرصوفة ، لا بمعنى الاطلاق الذي قد يوحي به لفظ الالف واللام . «فالكلي انما يدركه العقل من قبل تكرار الشخص على الحس دفعات كثيرة حتى يجتمع من ذلك التكرار في النفس الامر الكلي»[51] . أوَليست هذه قاعدة ينطلق منها العلم التجريبي في سنّه القوانين؟ أوَلَم يدفع هذا المفهوم ابن سينا الى مراعاته في الحمل والاتصال والانفصال ما اسماه «حال الاضافة»؟ وهو مراعاة الوقت والمكان والشرط في القضية الكلية؟ «مثل انه اذا قيل كل متحرك متغير ، فليراعَ مادام متحركًا ، وكذلك ليراعَ حال الجزء والكل ، وحال القوة والفعل»[52] .

فلفظة «كل» اذن بعيدة كل البعد في اللغة العربية عن معنى الاطلاق الذي اراده ارسطو احيانًا او معنى الاستغراق الكيفي . انها لا تعني حسب ما جاء معنا من تعاريف الا المعنى الشمولي الماصدقي . وقد عرّفت في معاجم اللغة ، سيما معجم اقرب الموارد ، على انها «اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر» . من هنا نفهم تعريف ابن رشد المقول على الكل «الذي يكون فيه المحمول موجودًا لكل الموضوع ولكل ما يتصف بالموضوع ويوجد فيه»[53] . فلماذا لم يستغلّ هذا المنحى اللغوي في توجيه المنطق نحو العلوم العددية او

٤٨. الفارابي ، كتاب الالفاظ المستعملة في المنطق ، ص ٤٤
٤٩. ابن سينا ، كتاب الاشارات والتنبيهات ، ص ١٩٧
٥٠. ابن رشد ، كتاب العبارة ، ص ٩١ ، سطر ٥
٥١. ابن رشد ، كتاب البرهان ، ص ٤٤٥ ، سطر ١٢
٥٢. ابن سينا ، الاشارات والتنبيهات ، ص ٣٠٣
٥٣. ابن رشد : كتاب القياس ، ص ١٤٠ ، سطر ٢٣

التجريبية؟ اكان ذلك لحاجة عند فلاسفة العرب في البقاء اوفياء لمنطق المعلم الذي اتخذوه مثالاً اعلى؟ لم لعدم نضج فكري؟ نحن لا نقول ان المسألة كانت تتطلب مناخًا فكريًا ام ثورة على القديم، بل نرى انه كان يكفي العرب الانطلاق من عبقرية لغتهم لوضع اسس منطق يتمشى مع قواعد هذه اللغة ومدلولات الفاظها.

واذا كان «الكل» جامعًا للافراد والجزئيات، فالجزء هو منطو وداخل تحته. واذا كان الكلي يحمل على اكثر من واحد، فالجزئي «ما ليس ذلك من شأنه، اعني ان يحمل على اكثر من واحد»[٥٤]، وهو بالتالي يدعي «بالشخصي». اما البعض فهو بين الكل والجزء، اذ يجمع بعض الجزئيات من الكل، ولذا فهو يعدّ سورًا مثل الكل.

لكنه اذا كانت هنالك قضايا كلية واخرى جزئية، يدلّ فيهما لفظ «الكل» و «البعض» على المعنى الشمولي لا على المعنى المطلق، فهل لفظة «الالف واللام» اذا ادخلت على المفهوم او موضوع القضية تؤدي معنى الاطلاق؟ ام انها تبقي على المعنى الكلي فقط كما ورد شرحه؟

٤. اداة التعريف: الالف واللام

وتسمى في العربية «ال التعريف»، ومعناها حسب ما ورد في معجم اقرب الموارد «ان الف ولام التعريف الجنسية انما هي استغراقية، وهي ما تخلفها كل حقيقة او مجازًا، نحو خلق الانسان ضعيفًا، اي كل انسان». وظاهر من هذا التعريف انه يبقي على المعنى الكلي للفظ «الانسان» لا على معناه طبيعةً مجردة.

وقف مناطقة العرب من هذه اللفظة مواقف متباينة جارت المعنى اللغوي احيانًا والمعنى الارسطي احيانًا اخرى. وقد شاء الفارابي ان يجمع بين المعنيين بتعريفه اياها كما يلي: «والف ولام التعريف وما قام مقامه في الالسنة يستعمل في ... امكنة، احدها اذا ارادوا ان يدلّوا بهما على المعنى الكلي الذي اطلق بلا شريطة. والثاني نعني به احيانًا ما نعني بقولنا كل... فلا فرق بين ان نقول ان الخير هو خير وبين ان نقول كل خير فهو خير»[٥٥]؛ بينما نرى ابن سينا وابن رشد يتوقفان فقط عند معناها الكلي او العام او الجزئي

٥٤. ابن رشد، كتاب العبارة، ص ٩١، سطر ٦

٥٥. الفارابي، كتاب العبارة، ص ٦٩

لا المطلق. يقول ابن سينا: «واعلم انه وان كان في لغة العرب قد يدل بالالف واللام على العموم، فانه قد يدل به على تعيين الطبيعة، فهناك لا يكون موقع الالف واللام هو موقع الكل... وقد يدل به على جزئي جرى ذكره، او عرف حاله[٥٦]. اما ابن رشد فيحصر معناها بالكلي والجزئي ذاكرًا ان «الالف واللام وما قام مقامهما في سائر الالسنة مرة تدل على ما تدل عليه الاسوار الكلية، ومرة تدل على ما تدل عليه الاسوار الجزئية»[٥٧]. لذلك يرى انها في معناها الكلي لها قوة المتضادة، وفي معناها الجزئي لها قوة ما تحت المتضادة[٥٨]. وفي هذا التعريف دليل آخر على بعد اللغة العربية عن المعنى المطلق المجرد عن الجزئيات.

هذه نماذج عن بعض الالفاظ التي تعرّض اليها ابن رشد للنفاذ الى جوهر المعاني المنطقية اليونانية وللالمام بابعادها. وقد عرض لها سائر مناطقة العرب دون الاستفادة من واقع لغتهم كما بيّنا احيانًا. وهذا الاهتمام البالغ بالعلاقة بين اللغة العربية والمنطق اليوناني يدلّنا على اهمية لغة التعبير في المنطق والفلسفة عامة. فالمشاكل التي اعترضت سبيل شرّاح ارسطو العرب لم ترد في بال المعلم اصلاً وان كان قد توقف عند معاني الفاظه وعبارته. من هنا نشأت حالة الاضطراب اللغوي التي عاناها هؤلاء في تثبيت معاني الالفاظ هذه، وبخاصة حين ارادوا ان يوفقوا بين تعريف لغتهم لها ومعانيها عنده. فلا وجود في العربية للفظ الموجود في... والموجود لـ... او الحمل على... من هنا ادرك شارحو ارسطو العرب الصعوبة في تكييف الفاظ لغة الضاد مع الفاظ المنطق اليوناني، فميّزوا بالتالي بين اللسان العربي واللسان اليوناني.

فهل استطاع ابن رشد ان يستفيد حقًا من هذه المعاني ليثبت المنحى الصوري للمنطق الارسطي؟ ام انه ادركه ولم يركزه؟ المشكلة تبقى في كونه شارحًا وبالتالي غير متجه نحو وضع مذهب جديد في المنطق. فكل ما لدينا من مؤلفاته في هذا الميدان لا يتجاوز مقالات كتبت الى جانب هذا النص، وهي تبحث في جزئيات المسائل المنطقية مكملة ما اهمل او ما ضاق شرحه في نص التلخيص[٥٩]. مع ذلك فهنالك اشارات واضحة عنده تدل على بذور اتجاه في هذا المنحى وان لم تشكّل مذهبًا قائمًا بذاته.

٥٦. ابن سينا، كتاب الاشارات والتنبيهات، ص ٢٧٦

٥٧. ابن رشد، كتاب العبارة، ص ٩٢، سطر ٢٦

٥٨. المرجع نفسه، ص ٩٣، سطر ٢٣

٥٩. راجع ما ذكرناه عن مؤلفاته في الفصل الاول من هذا البحث.

ثانيًا : المنحى الصوري : ابن رشد والشمولية

اشارت كل الخصائص اللغوية والالفاظ التي استعملها ابن رشد في تفسير المنطق الارسطي انه كان يتجه بواقع لغته نحو الصورية والشمولية. لكننا نؤكد ما سبق وذكرناه، وقبل الولوج في البحث، ان محاولات ابن رشد وشروحاته بلسانه العربي لم تتجاوز مضامين معطيات المنطق الارسطي بمجمله. لذلك فاننا سنكتفي بعرض بوادر الاتجاه الصوري عنده، دون الادعاء انه خرج على اسس المنطق الصوري الارسطي عامة. وذلك يعود بنظرنا للاسباب التالية :

اولها : ان ابن رشد ابقى على شروحاته مشتتة دون جمعها في نظرية خاصة يعرضها او يحدد لنا من خلالها موقفه من قضية الاستغراق وصورية المنطق.

وثانيها : انه لم يفرّغ مركبات القضايا والمعادلات القياسية من رواسبها الماورائية، فانه وان استعمل الرموز والمتغيرات (variables) فقد بقي يعبّر عنها بلغته بما تشتمله هذه اللغة في مختلف الصيغ التعبيرية على معان جديدة[٦٠].

وثالثها : انه لم يضفِ ابعادًا جديدة على نظرية القياس وقوانينه سوى انه وضع الى جانب القياس الحملي القياس الشرطي (le syllogisme hypothétique) وهذا ايضًا ليس بجديد على تاريخ المنطق بل هو رواقي النزعة.

ورابعها : انه لم يتجاوز المنطق الثنائي القيم (logique bivalente) اذ ابقى على الصدق والكذب وسائل وحيدة لتقييم نتائج الاحكام وقوتها، ولو انه استعمل الممكن والضروري والمطلق في القضايا والمقاييس ذوات الجهة.

وخامسها : انه لم يبدّل من طبيعة الاسوار بل تركها كلية او جزئية، فلم يهتم بالمهملات، ولا هو اهتم باستعمال سائر الروابط ومنها الاحادية (opérateur singulaire)، والثنائية (opérateur binaire)، وروابط النسبة (opérateur relationnel).

وانطلاقًا من هذه المعطيات سوف نحلل المنحى الصوري عنده من خلال جزئيات المسائل ومختلف الشروحات علّنا نستشف منها بعض البوادر الجديدة في تفسير المنطق

٦٠. هذا العامل دفعنا الى التعقيب على هذه الدراسة بتحليل بيّنا فيه المنحى الماورائي عند ابن رشد.

الصوري ، والتي توحي بأن ابن رشد ركز بعض اهتمامه على الناحية الصورية من المنطق اكثر من تركيزه على الناحية المفهومية (compréhensive) . لكنه لن يغيب عن بالنا ان ارسطو نفسه اهتم بالناحيتين معًا ، حتى ان المؤرخين لمذهبه امثال هاملان (Hamelin) اعترفوا بأن المنطق الارسطي بقي ما ورائي النزعة في المقولات والعبارة ، وصوري النزعة في القياس.

يقسم ابن رشد دراسة المقدمة الى جهتين : جهة الكمية ، وجهة الكيفية . اما من جهة الكمية فقد رأى ان منها كلية ، ومنها جزئية ، ومنها مهملة ؛ ومن جهة الكيفية فمنها موجبة ومنها سالبة[٦١] . وهكذا يكون قد وضع الاطر العامة لانواع المقدمات شكلاً ومضمونًا قبل الولوج في بحث القياس وكأنه يضع الاصول والقوانين لكل مقدمة وقياس ، مثل ما درج عليه اليوم علماء الرياضيات بوضعهم الحدود المتعارفة والمسلمات قبل النظر في جزئيات المسائل . وبعد ان حدد معالم القياس وطبيعته ، لجأ الى تعريف «المقول على الكل» و «المقول ولا على واحد» اساسًا للانتاج . ومعه ظهر ميله نحو الشمولية والصورية.

يقول معرّفًا «المقول على الكل» : «انه اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويحمل عليه المحمول ، وذلك بأن يكون المحمول موجودًا لكل الموضوع ، ولكل ما يتصف بالموضوع ويوجد فيه حتى يكون قولنا : كل ما هو حيوان فهو جسم » ، ويردف قائلاً : «اذا اردنا به معنى المقول على الكل ليس معناه كل واحد من الحيوانات فهو جسم ، بل كل واحد من الحيوانات وكل ما يتصف بكل واحد منها فهو جسم[٦٢] . وهذه هي الشمولية بعينها التي تذكرنا بتعريف «الكل» الآنف الذكر . فالمنطق الرياضي اليوم ينطلق من هذا المبدأ بالذات حيث الصنف (classe) يتضمن العناصر كافة (éléments) التي هي من طبيعته ، ويحمل العناصر تنضوي تحت صنف معين ؛ وهذا هو معنى التضمن (inclusion) . ولهذا فأن ابن رشد يميّز بين المقول على الكل والمقدمة الكلية التي تكون ذات سور كلي دونما الحفاظ على شمولية المقول . يقول في هذا المعنى : «وهذا هو الفرق بين المقول على الكل المستعمل مبدأ في هذا الكتاب وبين المقدمة

٦١. كتاب القياس ، ص ١٣٧
٦٢. المرجع نفسه ، ص ١٤٠ ، سطر ٢٢

الكلية»[٦٣]. وقد اتجه مناطقة القرون الوسطى بعد ارسطو، حسب تريكو، الاتجاه نفسه في تعريفهم الشمولي للمقول[٦٤]. وهذا التعريف دفع ابن رشد الى الاخذ به برهانًا استعمله مرارًا للدلالة على صحة الانتاج، اكان ذلك في المقاييس المطلقة ام في المقاييس ذوات الجهة، وبخاصة الشكل الاول الذي هو اتم الاشكال. وكذلك القول عن مفهوم «المقول ولا على واحد».

ولابن رشد محاولة اخرى للخروج من دوامة الالتباس بين اللفظ ومدلوله اللغوي. انه يرى ان الافضل هو اخذ الرموز بدل المواد او الحدود (termes d'attribution) في المقاييس. يقول: «ان التمثيل بالحروف هو احرى لئلا يظن بما يبيّن من ذلك انه انما لزم من قبل المادة، اعني من قبل مادة المثال الموضوع فيه لا من قبل الامر في نفسه، مثل ان نضع بدل ا حيوانًا وبدل ب حجرًا»[٦٥]. وكأنّا بأبن رشد يمهّد هنا لآلية المنطق وذلك توخيًا للسهولة في التعبير وتوضيحًا لكل التباس لغوي معنوي، حتى انه ارتأى الاخذ بالحروف بدل الامثلة «لأنه اسهل في التعليم»[٦٦]. وهذه المحاولة لو ادرك ابن رشد معانيها وتوقف عند ابعادها، لبدّل مجرى المنطق الارسطي ومفهومه الى نوع من العلوم الرياضية التي تعمل وفقًا لرموز كالمنطق الرياضي. فالمنطق الارسطي ذاته اصبح في القرون الوسطى المتأخرة عملية آلية لجأ اليها المناطقة بطرق اختزالية ورموز تساعد الذاكرة على حفظها (termes mnémotechniques) فاستحالت الاشكال وضروبها الى مذاهب رمزية خالصة، والانعكاس كذلك[٦٧]. اما المنطق المعاصر فأنه لم يتطور الا من خلال هذه البادرة، حين جرّدت الالفاظ من مفهومها ولم تعد صالحة الا كميةً، فأضحت العلاقة بين الكميات تصبّ في قوانين وقوالب رياضية اساسها ثوابت ومتغيرات وروابط واسوار متنوعة. وهكذا زالت اليوم الالتباسات اللغوية التي يتكلم عنها

---

٦٣. كتاب القياس، ص ١٤١، سطر ٢

٦٤. راجع كتاب: J. Tricot, *Traité de logique formelle*, p. 153
حيث يقول:
«A la suite d'Aristote, les scolastiques ont envisagé le dictum en extension et ils l'ont formulé ainsi: quid quid universaliter dicitur de aliquo subjecto, dicitur de omni quod sub tali subjecto continetur».

٦٥. كتاب القياس، ص ١٤٥، سطر ٢

٦٦. كتاب القياس، ص ٢٦٩، سطر ٢

٦٧. سوف نتطرق الى طبيعة المنطق الصوري بعد ابن رشد في خاتمة بحثنا.

ابن رشد بين مدلول الامثلة الكيفي ومعناها الكمي[٦٨]. وفي هذا المعنى اضحى للمنطق لغة جديدة وقاموسًا خاصًا، لكن طبيعة هذه اللغة رياضية لا علاقة لها بلغتنا العادية.

ومع كل هذه الاعتبارات والاشارات الواضحة، ما يعتّم ابن رشد ان يعود في بيان صحة الضروب او عدم انتاجيتها الى الأخذ بمادة المثال الموضوع في الحرف الى جانب الحروف ذاتها، شارحًا منطق المعلم. وليس علينا هنا الا ان نستعرض الاشكال وضروبها كافة للاطلاع على انواع مواد الامثلة التي استعملها[٦٩].

وهكذا عاد الاضطراب اللغوي يكتنف طبيعة العلاقة بين جزئيات القضية الواحدة او بين نسبة المحمول الى الموضوع في المقدمة الواحدة. فاذا ما جمعنا هذه الصيغ المختلفة، نرى ان ابن رشد لم يميّز فيها الا نادرًا بين «الحمل على الموضوع» (affirmer de) «والمحمول الذي يُقال في موضوع» (être dans) و «المحمول الموجود للموضوع» (appartenir à)، وكلها كما ذكرنا الفاظ غريبة على جوهر اللغة العربية حيث الجملة مكونة من مبتدأ وخبر هما مَسند ومُسند اليه. فاللغة العربية التي لم تعرف الرابط الوجودي بين المحمول والموضوع كانت محوّلة ان تتجاوز الاشكالات القائمة حول دلالة هذا الرابط، الذي عنوا به حينًا وجودًا مطلقًا او فردًا، واحيانًا رابطًا صوريًا يؤمن علاقة التضمن والنسبة[٧٠]. وكما انتقى ابن رشد الاحرف للدلالة على المادة المستعملة في المقاييس، نراه يترك مكان الرابطة في المقدمة فارغًا او يستبدله بكلمة «هو»، مثل قوله: كل جـ هو ب (tout c est B)، هذه اللغة المضطربة ادّت عنده الى عدم توحيد الصيغ الصورية المختلفة، فبقيت علاقة المحمول بالموضوع متأرجحة بين حكم النسبة وحكم التضمن. لكن من الواضح ان غياب الرابطة جعله يكثر من استعمال كلمات بديلة او يترك المكان فارغًا كما ذكرنا. ولو استمر على هذه الصيغة الاخيرة لاتجه نحو المنحى الصوري حيث لا نجد في المنطق اليوم مكانًا للرابطة الا بشكل رمز احيانًا.

ومما يقرّب شرح ابن رشد ايضًا من المنحى الصوري طريقته في طرح جملة مسائل في صورة قواعد، تأتي في مطلع النص بشكل مبادئ، او ترد في نهاية الفصل بشكل

---

٦٨. لقد نبّه ابن سينا الى هذا الالتباس في الاشارات والتنبيهات حيث قال: «يلزم المنطقي ان يراعي جانب اللفظ المطلق من حيث غير مقيد بلغة قوم دون قوم الا فيما يقل». ص ١٨١

٦٩. راجع الامثلة في كتاب القياس: فصل ٤، ص ١٥١ في ضروب الشكل الاول.

٧٠. ان ابن رشد نفسه لم يميّز بين المطلقة والوجودية، فاستعمل اللفظين معًا في المعنى عينه.

استنتاجات لها فاعلية القوانين[71]. انه ادرك ان المنطق الارسطي ، المتفرع الاصول ، المتشعب المناحي والاتجاهات ، بعدما كثرت التعليقات والشروحات عليه ، امسى بحاجة الى من يجمع مبادئه ويوحّد نتائجه. فهو عندما كان ينتهي من تفصيل اشكال القياس وضروبها مثلاً ، كان يعطينا في نهاية بحثه الشروط الضرورية للتمييز بين الضروب الصالحة وتلك غير المنتجة. يقول في خاتمة البحث في الشكل الاول : «فقد تبيّن المنتج في هذا الشكل من غير المنتج ، وان المنتج منها اربعة فقط وهو الذي يكون من موجبتين كليتين ، ومن موجبة كلية كبرى وموجبة جزئية صغرى ، ومن كلية سالبة كبرى وجزئية موجبة صغرى ، ومن كلية سالبة كبرى وكلية موجبة صغرى»[72]. وقد رأى بلانشه (Blanché) ان الاسكوليين اخذوا هذه الطريقة عن ابن رشد لتثبيت المنتجة وتمييزها عن غير المنتجة[73]. وهكذا فعل ابن رشد في تحديده الانتاج في المقاييس ذوات الجهة. فالمقاييس المختلطة من الضرورية والوجودية تكون «ضعف المنتجة في كل شكل من الضرورية ، والشيء الذي به يتبيّن المنتج من غير المنتج هنالك هو الذي يتبيّن هاهنا ، اعني في المختلطة»[74].

اما بالنسبة الى جهة النتيجة فهنالك اكثر من قاعدة ومبدأ يتوصل اليه ابن رشد نظرًا لتنوع الاختلاط :

– في المقاييس المؤتلفة من الضرورية والوجودية في الشكل الاول يرى ابن رشد ان ظاهر كلام ارسطو يشير الى ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى. فأن كانت المقدمة الكبرى مطلقة فالنتيجة مطلقة ، وان كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية. وعندما كان شراح ارسطو امثال ثاوفرسطس واوديموس وثامسطيوس يرون ان جهة النتيجة تابعة لاخس المقدمتين ، اضطر ابن رشد الى دحض آرائهم بمفهوم الكل والجزء نفسه الذي اساؤوا استعماله حين اعتبروه في المقدمة الكبرى[75].

---

٧١. لقد تعرضنا الى هذه الناحية في منهجية ابن رشد بما اسميناه «المنهج التأليفي». راجع ص ٤١ من هذه المقدمة

٧٢. كتاب القياس ، ص ١٥٨ ، سطر ١٦ وما يليه

٧٣. راجع كتاب : BLANCHÉ, *La logique et son histoire*, p. 151
حيث يقول بلانشه عن هذه الطريقة : «Les scolastiques l'ont emprunté à Averroès»

٧٤. كتاب القياس ، ص ١٧٧ ، سطر ٥

٧٥. راجع تحليل هذه المسألة بين ابن رشد وشراح ارسطو في كتاب القياس ، ص ١٧٩ الى ص ١٨٢. راجع ايضًا شرحنا للمسألة في الفصل السابق من هذه المقدمة.

– وفي القياس المؤتلف في الوجودي والاضطراري في الشكل الثالث، تكون جهة النتيجة «ابدًا تابعة لجهة المقدمة التي لا تنعكس، لان تلك المقدمة هي بالقوة المقدمة الكبرى في الشكل الاول وقد تبيّن ان جهة النتيجة في الشكل الاول تابعة للمقدمة الكبرى بخلاف ما عليه الامر في الشكل الثاني»[٧٦].

وقد جمل ابن رشد الاجتهادات كافة بالنسبة الى جهة النتيجة ببرهان له صيغة القاعدة وذات صيغة صورية تذكرنا بمفهوم التضمن في المنطق الرياضي. انه يرى ان الانتاج بالجملة لا يخلو ان يوجد فيه: اما معنى الانطواء، واما معنى الاتصال. والانطواء هو تضمن المقول على الكل جهة المقدمة الصغرى وانطواؤها تحت حمل الحد الاكبر على الاصغر»؛ اما الاتصال فهو «تضمن المقول على الكل كون الحد الاوسط محمولاً بايجاب على الاصغر فقط، من غير ان يتضمن الجهة، اعني جهة المقدمة الصغرى، وانما يتضمن جنسها وهو الايجاب فقط»[٧٧]. فاذا طبقنا هذه القاعدة ظهر ان جهة النتيجة تابعة دائمًا لجهة المقدمة الكبرى في حال وجود معنى الانطواء في القياس؛ اما اذا «لم يوجد فيه معنى الانطواء دائمًا... فجهة النتيجة تابعة... لحكم الاتصال»[٧٨]. والاتصال هذا عنده على نوعين. منه تام، وهو ان تكون كلتا المقدمتين موجبتين، ومنه غير تام، وهو ان تكون الكبرى كلية سالبة والصغرى موجبة فقط»[٧٩]. فاذا كان الاتصال تامًا اضحت جهة النتيجة تابعة لاخس مقدمتي القياس، واذا كان غير تام تمسي موافقة مرة اخس جهتي المقدمتين، ومرة غير موافقة بجهتها لاحدى جهتي مقدمتي القياس[٨٠].

ان ابن رشد وان لم يبرز هذه القواعد بشكل معادلات، او يعبّر عنها بواسطة الاحرف والرموز، فأنه بقي صوري المنحى في اتجاهه الفكري وشرحه المنطق. بمعنى آخر انه استبدل طريقة المعادلات الرياضية بطرحه المبادئ الكلية، واستعاض عن الرموز بالمفاهيم الكلية. ولا يغيبنّ عن بالنا هنا ان العلوم العددية في زمنه قلّما تمثلت برموز،

٧٦. كتاب القياس، ص ١٨٥، سطر ٥
٧٧. المرجع نفسه، ص ٢٠٩ – ٢١٠
٧٨. المرجع نفسه، ص ٢١٣، سطر ٨ – ١٢
٧٩. المرجع نفسه، ص ٢١٠، سطر ٤
٨٠. المرجع نفسه، ص ٢١٣، سطر ١٢

حتى ان الخوارزمي نفسه استعمل اللغة العادية في صياغة المسائل الجبرية وطرق حلّها. وفي هذا الاطار بالذات استعان ابن رشد بالقياس الشرطي، مع انه لم يشر الى قوانينه بمعادلات او رموز كما هي الحال اليوم[٨١].

ولعل ابن رشد، كسائر فلاسفة العرب، استعمل القياس الشرطي الى جانب القياس الحملي لان الاستدلال فيه لا يقوم على انواع واجناس، وانما بواسطة الافراد. وعندما كانت الرابطة غائبة او ضمنية في القضية والمقدمة، ومعنى الكل يظل مرتبطًا بالجزء لا بالاطلاق، لاقت صيغة الشرطية عند العرب رواجًا انسجامًا مع لغتهم وعقليتهم المنطلقة من الواقع والفرد لفهم المطلق والكل. وقد ذكرنا آنفًا ان القضية الشرطية والقياس الشرطي صيغتان ارسيت قواعدهما للمرة الاولى مع تلامذة ارسطو امثال ثاوفرسطس واوديموس، ثم تطورت نظريةً مع الرواقيين. فارسطو الذي اشار اليها تلميحًا[٨٢] لم يفصّلها بل ربما اهملها لعلاقتها البارزة بالظواهر الزمنية والعلائق الفردية، حين كان قياسه الحملي يعبّر عن علائق عامّة ومطلقة. وقد ذكر الفارابي في شرحه لكتاب العبارة ان ارسطو «ليس ينظر في تأليف الشرطي في هذا الكتاب (العبارة) اصلاً وينظر فيه في كتاب القياس يسيرًا. وقد نظر فيه اصحاب الرواق واخروسيبس وغيره من الرواقيين نظرًا مستقصي... وكذلك ثاوفرسطس واوديموس بعد ارسطوطاليس»[٨٣]. وهذا يشير، حسب فهمي جدعان، الى ان العرب نهلوا من منابع الرواقيين في تفصيلهم للقضية والقياس الشرطيين[٨٤].

---

٨١. يورد بلانشه اشكال القياس الشرطي الخمسة وهي على الوجه التالي:

1. Si le premier le second, or le premier, donc le second.
2. Si le premier le second, or pas le second, donc pas le premier.
3. Pas à la fois le premier et le second, or le premier, donc pas le second.
4. Ou le premier ou le second, or le premier, donc pas le second.
5. Ou le premier ou le second, or pas le second, donc le premier.

ويعبّر عنها بلغة رمزية وفقًا لما يترجمها المنطق الرياضي اليوم. راجع في ذلك كتابه:
R. BLANCHÉ, *La logique et son histoire*, p. 116.

٨٢. راجع كتاب: *Aristote: Analytiques*, Iers . p. 122, 41a, 39; p. 154, 45b-15 حيث يتكلم عن القياس الشرطي ويقابله بقياس الخلف. لكن تريكو يصرّ على ان ارسطو اغفل القياس الشرطي، فهو وان استعمله عنى به قياسًا يرتكز على بعض المسلمات غير المبرهن عليها. وهذا اجدر ان يسمى القياس الحاصل عن افتراض. TRICOT, *Traité de logique formelle*, p. 227-228.

٨٣. الفارابي، شرح كتاب العبارة، ص ٥٣

٨٤. يقول فهمي جدعان بعد تحليل قام به حول هذه المسألة:

في القياس الشرطي نستبدل اذن علاقة التضمن او الرفع بعلاقة التلازم. ولهذا استعمل الرواقيون روابط اللزوم والاتصال (la conjonction) والانفصال او الاستثناء (la disjonction) للتعبير عن العلاقة بين ما اسموه المقدم (l'antécédent) والتالي (le conséquent) [٨٥].

وقد عرض ابن رشد للقياس الشرطي اول مرة في بيانه اجزاء قياس الخلف الذي يحتاج بنظره الى القياس الشرطي والقياس الحملي اضطرارًا: «فالمحال... يبيّن بقياس حملي، والمطلوب يبيّن بقياس شرطي»[٨٦]. والقياس الشرطي بدوره لا غنى له عن القياس، وذلك ان «المستثنى... يحتاج الى ان يبيّن بقياس حملي» في كلتا الحالتين، في الانفصال والاتصال[٨٧]. ويستعمل ابن رشد في تحليل مقومات هذا القياس مفهوم «المتلازمات» و «حروف الشرط» و «المتعاندات». ففي حال القياس المتصل يرى انه يتركب من متلازمات اذ ان «الشيء الذي يلزم عنه الشيء يسمى المقدم، واللازم التالي»[٨٨]. اما المتعاندات (alternatives) فهي تدل على الاستثناء والفصل. اما حروف الشرط فهي في المتصل «ان... فـ...»، وفي المنفصل «اما»[٨٩].

وهذا جدول يبيّن لنا طبيعة القياس الشرطي واصنافه واقسامه حسب ما اورده ابن رشد. فالقياس الشرطي صنفان:

١. القياس المتصل وهو على نوعين:

احدهما يستثنى فيه المقدم بعينه فينتج التالي بعينه،

مثل قولنا: ان كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود

«Il semble que l'étude des propositions et des syllogismes conditionnels chez les logiciens musulmans soit due principalement aux stoïciens». =

راجع كتاب: Fehmi Jadaane, *L'influence du stoïcisme sur la pensée musulmane*, collection «Recherches» (41), Imprimerie Catholique, Beyrouth, 1968, p. 118.

٨٥. هذه الروابط اضحت اليوم اسس جداول الصدق (Tableaux de vérité)، راجع في ذلك قواعد التشارط في كتاب: Joseph Dopp, *Notions de logique formelle*, Publication Université de Louvain, 1967, p. 34-38.

٨٦. كتاب القياس، ص ٢٣٤، سطر ٢١

٨٧. المرجع نفسه، ص ٢٣٥، سطر ٣

٨٨. المرجع نفسه، ص ٢٣٥، سطر ١٦

٨٩. المرجع نفسه، ص ٢٣٥

لكن الشمس طالعة
فالنهار موجود

والثاني يستثنى فيه مقابل التالي فينتج مقابل المقدم ،
مثل قولنا : ان كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود
لكن النهار غير موجود
فالشمس ليست بطالعة.

٢. القياس المنفصل وهو على اربعة انواع :

اولها يستثنى فيه المقدم بعينه فينتج مقابل التالي ،
مثل قولنا : هذا الوقت اما ليل واما نهار
لكنه ليل
فليس نهارًا.

وثانيها يستثنى فيه التالي بعينه فينتج مقابل المقدم ،
مثل قولنا : هذا الوقت اما ليل واما نهار
لكنه نهار
فليس بليل.

وثالثها يستثنى فيه مقابل المقدم فينتج التالي ،
مثال قولنا : هذا الوقت اما ليل واما نهار
لكنه ليس بليل
فهو نهار.

ورابعها يستثنى فيه مقابل التالي فينتج المقدم ،
مثل قولنا : هذا الوقت اما ليل واما نهار
لكنه ليس بنهار
فهو ليل[٩٠].

وهكذا فالمطلوب في امثال هذه الاقيسة يبيّن بجهة الشرط[٩١] ، اما المقدمات فيها

٩٠. كتاب القياس ، ص ٢٣٥
٩١. المرجع نفسه ، ص ٢٣٥ ، سطر ١٥

«فانها ليست محتاجة الى التأليف في لزوم ما يلزم عنها لان اللزوم هو احد المقدمات»[٩٢]. فاللزوم في القياس الشرطي هو احد ما يوضع[٩٣].

هذه النماذج مجتمعة مضافة الى ما أُخذ عن ارسطو من براهين وادلة وصيغ، تثبت لنا ان ابن رشد سار في اتجاه المنحى الصوري. لكن بذور هذا الاتجاه لم تعط ثمارها المرجوة فبقيت محاولات مشتتة، تضاف الى ابحاث من سبقه من مناطقة العرب امثال الفارابي وابن سينا. فبالرغم من ان اللغة العربية وطرق تحليل المنطق الارسطي تحوّل ابن رشد التحوّل نهائيًا في طريق الاتجاه الصوري او التجريبي، رأيناه مثل سائر مشائي العرب يبقى مخلصًا لتعاليم ارسطو، يورد افكاره بدقة فيشرحها وينظمها بقوالب جديدة. استعمل تركيب الجملة العربية للتعبير عن القضية، واذ به يميّز من جديد بين الثلاثية والثنائية لأن ارسطو فعل ذلك. والحال ان الجملة العربية تفتقر كما ذكرنا الى صيغة الرابطة، حتى يلتبس عليك الامر في ايجاد صيغة الاسناد؛ هذا الالتباس الذي دفع بالفارابي وابن سينا وابن رشد الى التفتيش عن مرادفات لغوية، فاستعيض عن فعل الوجود بلفظة «هو» او «كان» او «يوجد». ولو ان ابن رشد بقي يستنير بلغته لما وقع في اشكالات لغوية حين رجع يفتش عن صيغ مختلفة تربط المحمول بالموضوع دون التمييز بينها.

وحال ابن رشد هذه هي حال الفلسفة العربية منذ ولادتها، يوم راح الكندي يفتش عن الفاظ تسد عجز اللغة في التعبير عن مصطلحات الفلسفة اليونانية، فاشتق الهوية من «هو» والماهية من «ما هو»، واستعمل «الايس» «والليس» للدلالة على لفظي «الوجود» و «العدم»، وهذه امور غريبة عن لغة الضاد التي تمنع الاشتقاق عن الجوامد. واضطر الفارابي الى ان يضع قاموسًا خاصًا في الفاظ المنطق لتثبيت معانيه وتسهيل استعمالها في التفسير والنقل، وذلك للتقرّب من معاني الفلسفة الارسطية. ولم تكن حال مصطلحات الماورائيات افضل.

ومجمل القول ان ابن رشد الشارح لم يتجرأ على تجاوز معطيات منطق المعلم الاول، بل اكتفى بالتفسير والمقابلة بين الآراء والمذاهب، وذلك عبر صيغ تقليدية وخاصة

---

٩٢. كتاب القياس، ص ٢٣٦، سطر ١٦
٩٣. المرجع نفسه، ص ٢٣٦، سطر ١٨

احيانًا. وهنا تكمن الصعوبة في تحديد منحى خاصًا عنده. ولهذا نضطر الى تحليل المنحى الماورائي في تفسيره للمنطق الارسطي، كما اضطر دارسو المنطق سابقًا الى بحث هذا الاتجاه عند ارسطو نفسه، الى جانب الاتجاه الصوري.

ثالثًا: المنحى الماورائي: ابن رشد والاستغراق الكيفي

ان موضوع المنطق الصوري ليس صوريًا خالصًا بكل ما للكلمة من معنى. فهنالك صلة وثيقة قائمة بين المنطق والفلسفة، اذ ان العلم الحقيقي هو اصلاً العلم الكلي والعلم بالماهية. فنحن عندما نتحدث في المنطق عن اختيار مسلمات معينة كالاصول الموضوعة و «المصادرات»، نعبّر عن موقف ماورائي ننطلق منه لتثبيت البرهان وحتى العلوم[٩٤]. واذا بحثنا في القوانين التي انتجت انواع المقاييس، والادلّة التي ادت الى اثبات صحتها، وجدنا انها هي نفسها التي استعملت في الماورائيات امثال قانون الذاتية (principe d'identité)، وقانون عدم التناقض (principe de non contradiction) وقانون الثالث المرفوع (principe du tiers-exclu)، وقانون السببية (principe de causalité). فمنطق ارسطو الذي يعكس عبر المقولات والعبارة ترتيب الكائنات وقسمتها الى اجناس وانواع وجواهر واعراض، ليس سوى عالم الماورائيات حيث تتسلسل الموجودات من الاخس الى الاشرف، ومن الكثرة الى الوحدة.

من هذا المنطلق رأينا خلفاء ارسطو وشرّاحه ينقسمون حول نزعتي المفهومية والشمولية عنده، حتى قال عنه هاملان (Hamelin) موفقًا انه استغراقي الاتجاه في القضية،

٩٤. يرى ثابت فندي في بحثه عن «اصول المنطق الرياضي» ان مجرد الحديث عن اختيار مسلمات معينة لتأسيس نظرية منطقية دون مسلمات اخرى، هو تعبير عن موقف ميتافيزيقي نبدأ منه. فانه لا يمكننا اقامة منطق صوري، حتى في شكله الرياضي، الا على اساس من النظريات الميتافيزية. راجع ثابت فندي، اصول المنطق الرياضي، الطبعة الاولى، ١٩٧٢، دار النهضة العربية، بيروت، ص ٦٤ – ٦٥؛
بينما ترى ماري لويز رور ما مفاده انه بينما كانت المبادئ الاولى عند ارسطو وفي المنطق التقليدي تعبر اولاً عن ضرورة انتولوجية، وهي تبرر ضروريتها بذلك، لم تحافظ هذه المبادئ الا على ضرورتها الشرطية في المنطق المعاصر.
راجع كتاب: M.-L. ROURE, *Logique et métalogique*, p. 100

شمولي في القياس[٩٥]. وقد دامت هذه الانقسامات طوال القرون الوسطى، حتى استقر المنطق الصوري على صوريته في النهاية، الى ان حلّ المنطق التجريبي مكانه.

وكان لا بد لابن رشد من ان يتأثر بهذه الانقسامات حتى نراه يجسدها بعدم تركيزه على هذه النزعة او تلك بشكل نهائي وقاطع، بل هو يحمل النزعتين معًا في شروحاته. وهذا ما يحدونا الى ان نتوقف عند بعض نصوصه لنتبيّن منحاه الماوراني بوضوح. وانما نعني بالمنحى الماوراني عنده ليس مزجه بين الاستغراق الكيفي والشمولية فحسب، انما استعماله مبادئ ومقولات هي في الاصل ماورائية وليست منطقية.

ان ابن رشد الذي بقي مخلصًا لتعاليم ارسطو يطالعنا في كتاب المقولات بطائفة من المعاني والتعابير التي ماعتم يستعملها في سائر ابحاثه الفلسفية والالهية. ومن هذه نقع على مفهوم الجوهر وما يتفرع عنه من جواهر اول وثوان، والجوهر العام، والعرض، والجنس والنوع، وهي اصلاً مفاهيم استعملها شارحًا نص ماوراء الطبيعة لارسطو. وهو في ذلك يتبع حرفية نص ارسطو، غير آبه حتى الى كون لغته غريبة عن كل هذه الالفاظ، كالتمييز بين «القول على موضوع» و «القول في موضوع» للمفارقة بين معنى العرض والجوهر. فالجملة العربية الخبرية لا تعرف هذه التعقيدات، وان عرفتها فانها لا تعطيها جميع ابعادها الماورائية، كما هي الحال في فلسفة ارسطو ومنطقه.

لذا فان ابن رشد استعان بمقولات ماوراء الطبيعة محددًا الموضوع بالجوهر الحاصل للاعراض (substrat)، والمحمول بأنه شخص العرض المشار اليه الذي يُقال على موضوع كالسواد والبياض، والعرض العام بالذي يحمل على موضوع وهو في موضوع مثل حمل العلم على النفس، وهو بالتالي جزء جوهر»[٩٦]. وبعد هذه التعريفات يستمر ابن رشد باستعمال هذه المقولات والالفاظ في شروحاته كافة، حتى في القياس والبرهان، وكأنّنا به قد عوّل على نصوص التراجمة في تفسيره منطق ارسطو، دون التوقف عند ميّزات الالفاظ وابعادها، محاولاً فقط ايجاد تعابير استعملها السلف لتكون متناسقة

٩٥. يعقد تريكو فصلاً خاصًا لهذا الموضوع، حيث يلخص فيه مفهوم الاستغراق والماصدق وموقف الباحثين منه، وبينهم هاملان (Hamelin) وغوبلو (Goblot)
راجع كتاب: Tricot, *Traité de logique formelle*, p. 79-87

٩٦. راجع كتاب المقولات لابن رشد، ص ٨، وراجع ما يقابل هذه التعريفات عند ارسطو في كتابه المقولات *Ar. Catégories*, p. 3, 20...; p. 7, 15a...

مع تعابير ارسطو. كان تقليديًا لا مبدعًا، فلم يحاول ابعاد المنطق عن مبادئه الماورائية المطلقة.

فالعلاقة التي ارادها مثل ارسطو، في كتاب القياس، صورية منطقية، تعبّر عن النسبة والتضمن بين المحمول والموضوع، اخذها في القضية بحذافيرها عن ارسطو مكسبًا اياها صفاتها الماورائية. فالموضوع في القضية هو النوع والمحمول هو الجنس، والتعريف يجمع بين جنس ونوع وفصل[٩٧]. والغاية من التعريف اصلاً هو التوصل الى الماهية، والبرهان يقوم اساسًا عليها. من هنا، وانطلاقًا من هذه المقولات، يمسي الربط بين كتابي المقولات والجدل في الفاظها صادقًا عند ابن رشد ايضًا، اذ انه يستعمل الالفاظ نفسها في الجدل، بايعادها الماورائية لا بمعانيها المنطقية. فالمطلوبات الجدلية اربعة اصناف كما فهمها ارسطو، حدود، وخواص، واجناس، واعراض[٩٨]. فاذا كانت مقولات ارسطو نابعة من مفاهيم ماورائية فذلك يصدق على مقولات ابن رشد. واذا صدق الحكم في كون ارسطو استغراقيًا في مبحثه للقضية ولعلاقة الموضوع بالمحمول فيها، كان ذلك صادقًا على مفهوم ابن رشد للقضية. واذا كان صحيحًا ان ارسطو عوّل على مبادئ ماورائية ومسلّمات اولية في تركيزه البرهان والعلم البرهاني، فان ابن رشد لم يغيّر في ذلك شيئًا او يبدّل، همه في ذلك همّ الشارح الوفي للنص الذي يفسّره.

فان كان ابن رشد قد تناول علاقة موضوع القضية بمحمولها، فانه لم يتناولها علاقة الصنف بفئته، بل علاقة النوع بجنسه. واذا كان قد قبل بمبدأ الانعكاس في القضايا والمقدمات، فلأن الانعكاس يحافظ على الكيفية وعلى الصدق، والا لاستحال الانعكاس قلبًا للقضية، وهذا ما اهمله ابن رشد بعد تعريفه اياه[٩٨]. وهو، وان اشار الى ان التمثيل بالحروف افضل من استعمال مادة القياس كما ذكرنا، فهو قد عاد الى استعمال الحدود المنتجة وغير المنتجة في المواد. وابن رشد يقرّ مع ارسطو في البرهان من ناحية ثانية، اننا لا نستطيع ان نقدم البراهين العقلية على صحة المبادئ الاولى والمقدمات، كالاصول الموضوعة والمقدمات المعروفة بالطبع، والمصادرات. «فالمبادئ الخاصية ليس

---

٩٧. يقول بلانشه في عرضه لصيغة العلاقة بين الموضوع والمحمول في القضية: «La réduction de toute proposition à la forme attributive s'accorde à une philosophie de la substance».
راجع كتابه: BLANCHÉ, *La logique et son histoire*, p. 63

٩٨. كتاب القياس، ص ١٤٤، سطر ٨

لها مبادئ خاصة بل ان كانت فعامة. ولذلك ما وجب ان يكون برهان جميع المبادئ لصناعة الحكمة العامة، اعني الفلسفة الاولى التي موضوعها الموجود بما هو موجود»[99].

ولا يكتفي ابن رشد بهذا القدر من التبعية في منحاه الماورائي، بل هو يعيد الى اذهاننا تلك المصطلحات الماورائية التي استعملها في تهافت التهافت بعدما استنفد ابعادها في تفسيره ماوراء الطبيعة. ولنا على ذلك امثلة نسوقها، وكلها تظهر ان ابن رشد استعان في شرح المنطق الصوري نفسه بمقولات لا تمت اليه بصلة، وكأنّا به يضع المنطق في اطر فلسفية عامة، او يكسبه شمولية تذهب الى ابعد من حدود معانيه الصورية.

انه يستعمل مفاهيم امثال: القوة والفعل، والمادة والصورة، والذات والعرض، وكلها تذكرنا بعالم الالهيات بابعاده الماورائية. وهو يذهب الى حدّ استعمال التعريفات نفسها في شرحها. فالموجود قسمان: اما بالقوة واما بالفعل. والضروري يقال على ما بالفعل، والممكن على ما بالقوة[100]. وهذه المطابقة بين ما هو ضروري وممكن من جهة، والموجود من جهة ثانية، هو موضوع ماورائي وان عولج في جهات القضايا عند ارسطو بالذات. واذا اخذنا هذه الموجودات على الجملة وجدنا منها ما يوجد بالفعل دون القوة، وبعضها بالفعل تارة وبالقوة طورًا، اما بعضها فبالقوة فقط[101]. لكن الموجودات التي هي بالفعل اقدم من تلك التي هي بالفعل تارة وبالقوة تارة[102]. اما المقدمة فهي تنقسم من جهة الصورة الى الاقسام النافعة في معرفة القياس باطلاق، ومن جهة المادة الى برهانية وجدلية[103]. وهذه المقدمة تكون بالفعل ان كانت الكلمة الوجودية، او الرابطة، موجودة فيها بالقوة[104]. والكلمة الوجودية بدورها هي في نسبتها الى المحمول تذكرنا بنسبة الصورة الى المادة[105]. وللقياس ايضًا نصيب من هذه المفاهيم، اذ ان لزوم النتيجة عن المقدمات هو لزوم بالذات لا بالعرض[106].

99. كتاب البرهان، ص ٢٩٧، سطر ١٣
100. كتاب العبارة، ص ١١٧، سطر ١٤
101. المرجع نفسه، ص ١٢٤، سطر ٨ – ١٠
102. المرجع نفسه، ص ١٢٤، سطر ٢٥
103. المرجع نفسه، ص ١٣٨، سطر ١٢ – ١٣
104. المرجع نفسه، ص ١٣٩، سطر ١١
105. كتاب العبارة، ص ١١٩، سطر ٧
106. كتاب القياس، ص ١٣٩، سطر ١٦. واذا ما قارنا تعريف القياس هذا مع تعريف ارسطو له، لم نقع عند

لابن رشد اذن منحى ماورائي في فهم المنطق الارسطي لا جدل فيه ، اكان ذلك في شرح المعاني ام في انتقاء الالفاظ . لكنه في كلتا الحالتين : اكان صوري الاتجاه ام ماورائي المنحى ، نراه يستعمل الفاظًا منطقية قريبة من المفاهيم العملية والوضعية . وهذه الالفاظ توحي بأنه لم يفهم المنطق فقط علمًا مجردًا او نظريًا محضًا ، ولا علمًا يجمل معطيات العقل مع معطيات الواقع فقط ، بل علمًا عمليًا له من ناحيته التطبيقية النصيب الاوفر. وبمعنى آخر نتساءل : هل يعتبر ابن رشد المنطق الارسطي اداة عملية تطبيقية ، بعد ان كان اداة تعبير عن مقولات الفكر وقوانينه؟ من هنا ننطلق لتوضيح هذه النقطة بالذات ، رغبةً في التوصل الى معرفة ماهية هذا المنطق في اغراضه العملية .

رابعًا : المنحى العملي والوضعي

من ابرز المسائل التي اثيرت حول ماهية المنطق عامة هي مسألة طبيعته : هل هو يقتصر على كونه آلة تساعد الفكر على التمييز بين الخطأ والصواب في الاحكام؟ ام ان له اغراضًا عملية مادية مثل سائر العلوم الوضعية؟ ام انه يستطيع الجمع بين الغرضين معًا؟

في الواقع لم يكن المنطق الارسطي سوى آلة (organon, outil) تعصم الفكر عن الزلل وتساعد على التمحيص في العلوم كافة مدخلاً اليها . ولذا فأن ارسطو لم يعدّه حتى بين العلوم النظرية كالحساب والفيزياء[١٠٧] . بينما نرى الفارابي يعتبر المنطق بين سائر العلوم : آلة وعلمًا قائمًا بذاته[١٠٨] . ويوافق ابن سينا الفارابي فيرى ان المنطق آلة قانونية تعصم الانسان عن الضلال في التفكير[١٠٩] ، وهو «علم يتعلم فيه ضروب الانتقالات من

= ارسطو على مفهوم الذات او العرض في التعريف اذ يقول :
«J'appelle syllogisme parfait celui qui n'a besoin de rien autre chose que ce qui est posé dans les prémisses, pour que la nécessité de la conclusion soit évidente».
ARISTOTE, *Premiers analytiques*, p. 5, 24b-23.

١٠٧. راجع كتاب : *Aristote: La métaphysique*, trad. J. TRICOT, livre E, p. 325, 1025b

١٠٨. راجع تعريفه للمنطق ولطبيعته في كتابي احصاء العلوم ، ص ١١ ، والألفاظ المستعملة في المنطق ، ص ١٠٧ – ١٠٨

١٠٩. ابن سينا ، كتاب الاشارات والتنبيهات ، ص ١٦٧

امور حاصلة في ذهن الانسان الى امور مستحصلة »[110]. وغايته عملية ايضًا اذ انه يبحث في البرهان والجدل والخطابة والشعر. اما الغزالي فقد عدّه ميزانًا ومعيارًا للعلوم[111].

وقد جمع الباحثون اليوم اغراض المنطق بما يلي:

- انه آلة او صناعة، اي انه لا يقصد لذاته وانما يمكن ان نستفيد منه عمليًا (pragmatique).
- انه علم نظري ذو قواعد واصول فكرية.
- انه فن للفهم والافهام ذو منحى تعليمي[112].

اين تقع نظرة ابن رشد الى المنطق من هذه الرؤى؟ اننا لا نقع عند ابن رشد على نص صريح يثبت لنا نظرته الى طبيعة المنطق اجمالاً. لكننا نستشف ذلك من خلال التعابير التي استعملها للدلالة على فوائد المنطق وعلى مختلف تطبيقاته العملية. فالمنطق بالنسبة اليه، كما بالنسبة الى مناطقة العرب، هو صناعة[113]، كما ان الجدل صناعة «ليس تقصد تبيّن شيء مخصوص بعينه ولا لها موضوع». فابن رشد لم يتناول قط المنطق واقسامه ومواضيعه قوانين وبراهين فكرية فحسب، بل تداول اغراضه عارضًا لمنافعها في العمليات ايضًا.

انه يقرن الفحص عن موضوع القياس بالمنفعة الحاصلة عنه. فاذا كان الفحص عن القياس من اجل الفحص عن البرهان، «فالمنفعة الحاصلة منه هو حصول العلم البرهاني في جميع الموجودات على اتم ما في طباعها ان يحصل للانسان»[114]. وهذا ما يدفعه فيما بعد للتمييز بين صورة المقدمة ومادتها. فهي تقسم من حيث صورتها على جهة الكيفية والكمية، اما من حيث مادتها فمنها برهانية ومنها جدلية، «الى غير ذلك من الاقسام التي

---

١١٠. ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ص ١٧٧

١١١. الغزالي، كتاب مقاصد الفلاسفة، تحقيق سليمان دنيا، ص ٣٦

١١٢. راجع مجموعة هذه التعريفات في المصنفات التالية:

أ) ثابت فندي، أصول المنطق الرياضي، ص ٣٧

ب) علي سامي النشار، المنطق الصوري، ص ١٥ – ٢٢

ج) Tricot, *Traité de logique formelle*, p. 15-16-9.

١١٣. كتاب المقولات، ص ٣، سطر ٤؛ ص ٥، سطر ٥

١١٤. كتاب القياس، ص ١٣٧، سطر ١٢ – ١٤

يلحقها من جهة المواد المستعملة في الصنائع المنطقية»[115]. ولذا فانه يحدد ان الغلط يعرض ايضًا في الصنائع من قبل صورة القياس ومن قبل مادته[116]. وهو اذا اتبع مثلاً تقسيم ثاوفرسطس وثامسطيوس في المواضع المأخوذة عن الحدّ، وترك جانبًا تقسيم ارسطو، فذلك لان «هذا يشبه ان يكون اكثر صناعيًا واعون على الحفظ والتحصيل»[117].

وفي هذا الاتجاه بالذات كان ابن رشد ينظر الى مسائل المنطق الصوري نظرة عملية حسّية قريبة من الواقع. وهذا ما كان يحوّله ايضًا بفعل لغته وتعابيره المستعملة، الاتجاه بالمنطق الارسطي نحو الوضعيات او نحو الحسّيات المقرونة بالنتائج الملموسة. فهو عندما فحص غرض كتاب القياس قال انه ينبغي الابتداء بعرض الشيء الذي عنه الفحص في القياس ثم الانتهاء «بالمنفعة الحاصلة» عنه[118]. وهو عندما يبحث عن طبيعة الرابطة بين المحمول والموضوع في القضية، يسميها «الكلمة الوجودية» وكأنه لم يفقه من طبيعتها سوى معناها الوجودي الواقع تحت الحواس نابذًا بذلك المعنى الماورائي المشير الى الكائن المطلق. وهذا ما سبق ونبّهنا اليه من انه كان يستطيع بواسطة امثال هذه المعاني والالفاظ ان يشذب المنطق من خلفياته الماورائية. اما المقدمة المطلقة فهي ايضًا الموجودة بالفعل او الوجودية[119]، وبالتالي يمسي المطلق عنده ايضًا من طبيعة الممكن[120]. والممكن اصلاً يظل مرتبطًا بالواقع، فهو أقلي واكثري وعلى التساوي[121]. ولذا فهو يرى انه يجب ان يبقى تأليف القياس مطابقًا للموجود، «اعني ان تكون فيه المحمولات في الذهن على ما هي عليه بالطبع خارج الذهن، وهو الذي يعرف بالحمل على المجرى الطبيعي»[122].

---

١١٥. كتاب القياس، ص ١٣٨، سطر ١٣

١١٦. كتاب البرهان، ص ٤٠٤، سطر ١٣

١١٧. كتاب الجدل، ص ٦٠٣، سطر ٥

١١٨. يترجم تريكو فقرة هذا النص عند ارسطو بما يلي: «Il faut d'abord établir quel est le sujet de notre enquête et de quelle discipline elle relève».

ويعلق قائلاً: «La logique d'Aristote apparaît donc comme une méthodologie, une propédeutique à la science de la nature».

راجع في هذا الشأن كتاب ARISTOTE, *Premiers analytiques*, p. 1, note 1

١١٩. كتاب القياس، ص ١٧٥، سطر ١٦

١٢٠. المرجع نفسه، ص ١٤٧، سطر ٩

١٢١. المرجع نفسه، ص ١٨٨ – ١٨٩

١٢٢. المرجع نفسه، ص ٣٥٧، سطر ١٨

هذا ويميّز ابن رشد بين القياس الطبيعي والقياس الصناعي، وهو تمييز غريب عن فكر المعلم الاول. فالقياس الطبيعي (syllogismus naturalis) «هو الذي تأتي به الفكرة من غير رويّة[123]، بينما يكون القياس صناعيًا (syllogismus secundum intentionem secundam) متى لم تقع عليه الفكرة بالطبع، ويعني به هنا الشكل الرابع، او شكل جالينوس[124].

هذه الامثلة التي سقناها ليست وحدها التي تشير الى ان ابن رشد فهم المنطق الارسطي في ضوء الواقع الآنّي. فاستعماله القياس الشرطي في فهم القياس الحملي دليل سبق وسقناه للدلالة على ان ابن رشد كان بعيدًا عن المطلق ومعانيه. فالقياس الشرطي الذي ينبع من الجمع بين مقدم وتالي فرديين، اراده الرواقيون اصلاً صورة حية عن الواقع كما يتمثل للعقل، لا عن الواقع كما يبنيه العقل. اضف الى ذلك الفاظه اللغوية التي تثبت منحاه الوضعي والعلمي في فهم المنطق الارسطي كما جاء معنا.

ازاء هذا التعشب في المناحي التي ذهب اليها ابن رشد في تفسيره منطق ارسطو نتساءل: ترى اين تصبّ هذه المناحي كافة؟ ونقف حائرين امام الجواب وكأننا نسأل انفسنا: اين هو مذهب ابن رشد في المنطق؟ في الواقع ليس ابن رشد الشارح في النص الذي بين ايدينا صاحب مذهب في المنطق، ومن المستبعد ان يكون صاحب اتجاه واحد في شروحاته، والا لانعكست وحدانية منحاه واتجاهه الفكري مذهبًا ولو بصورة غير مباشرة. لذا فاننا سنكتفي بجمع شتى مناحيه في المنطق بما نسميه: المنحى الانتقائي، شأنه في ذلك شأن شراح ارسطو المتأخرين.

خامسًا: المنحى الانتقائي: ابن رشد والانتقائية (L'éclectisme)

كان للغة العربية اهميتها القصوى في توجيه شروحات ابن رشد، مع كونه لم يستغلها في عملية التفسير لطرح رؤى جديدة في المنطق كما جاء في مجمل بحثنا. ولذا فقد اكتسبت الناحية اللغوية اهمية فريدة في تحليلنا شرح ابن رشد لمنطق ارسطو؛ هذه اللغة

١٢٣. كتاب القياس، ص ١٥٤، سطر ١٨
١٢٤. المرجع نفسه، ص ١٥٢ وص ١٧١

التي استحالت مضطربة عنده كتعدد مناحيه. ولذا نتساءل: كيف استطاع ابن رشد ان يوفق بين لغته واتجاهاته الفكرية المتعددة المصادر، المتنوعة المذاهب والحضارات؟ فكيف وفق بين المنطق الصوري وابعاد معانيه الماورائية؟ وكيف اضحى المنطق عنده نظري المعالم، عملي المرامي؟ وكلّ من هذه الرؤى مذهب واتجاه قائم بذاته؟

ان الجواب يحمل في طياته نظرة ابن رشد الى المنطق ومنحاه الانتقائي. فاذا نحن وجدنا عنده ميلاً الى اعتبار اللغة من اسس فهم المنطق وتثبيت قضاياه الاساسية، وجدنا عنده ميلاً آخر نحو الصورية، وثالثًا نحو غرس المنطق في جذوره الماورائية. فتتجلى بالتالي في شروحاته النزعتان: نزعة المفهومية ونزعة الماصدقية، والنزعة النظرية والعملية معًا. وهذه هي الانتقائية التي نعنيها[١٢٥]، والتي عناها النشار حين قال ان المنهج التوفيقي «كان ميزة الاسلاميين في بحثهم لشتى نواحي المعرفة الانسانية فجاء مزاجًا غريبًا من عناصر شتى»[١٢٦].

لذا فنحن نقول ان ابن رشد لم يفلح في نصه هذا بتوجيه المنطق الارسطي نحو احد هذه المناحي او تركيزه باتجاه واحد، بل هو قد عكس لنا مختلف التيارات الارسطية واللاارسطية فيه. وادلتنا على ذلك كثيرة. منها انه تناول منطق ارسطو بواقعه والمّ بأبعاده كافة، غير مركز على واحد منها، بل آخذًا بجميع نواحيها: النظرية والعملية، الماورائية والصورية، اللغوية والجدلية... ثم انه اخذ بآراء معظم شراح ارسطو من ثاوفرسطس الى ثامسطيوس عند اليونان، ومن الفارابي الى ابن سينا عند العرب؛ فهو مع انتقاده شروحات معظمهم وتعليقاتهم على اختلافها، تأثر بطرق ابحاثهم وتعابيرهم ونظرياتهم. ولم يكتف ابن رشد بهذا القدر من المزج، بل انه ادخل احيانًا مبادئ واصولاً غريبة على آراء المعلم الاول.

---

١٢٥. يحدد لالند الانتقائية (éclectisme) بما يلي:

«Ce terme désigne soit une méthode, soit une école. En tant que méthode (elle est):
A. Réunion de thèses conciliables empruntées à différents systèmes de philosophie...
B. Conciliation, par la découverte d'un point de vue supérieur, de thèses philosophiques présentées d'abord comme opposées par les auteurs qui les soutenaient... L'éclectisme créateur des hommes de génie, des Platon, des Aristote, des Leibniz... consiste à recueillir toutes les grandes idées suscitées par le progrès des âges, et à les fondre pour les unir, au creuset d'une idée nouvelle».

راجع التعريف في: LALANDE, *Vocabulaire dela philosophie*, P.U.F., 2e édition, 1976, p. 258

١٢٦. علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الاسلام، ص ١٧

هذا الانعكاس لمجمل هذه المفاهيم والنظريات والمناحي ، وهذا الاخذ الانتقائي بمعظم المنهجيات ، وعدم التوقف عند الواحد منها لجعله اساسًا في فهم المنطق ، يدفعنا الى القول بأن ابن رشد كان انتقائي المنحى ، صاحب بوادر واتجاهات مختلفة في المنطق لا صاحب مذهب او صاحب اتجاه معين وثابت . وغرضه في ذلك واضح : البقاء بوفاء الى جانب افكار المعلم ، حتى استحال اسمه مقرونًا في الغرب باسم ارسطو حيث قرأ النصان جنبًا الى جنب للفهم والشرح . كان ابن رشد يرى من الواجب عليه ان يشرح الاورغانون كما شرح غيره من كتب المعلم «المدرسية» .

الخاتمة

هذه هي قصة فيلسوف قرطبة الشارح مع المنطق الارسطي من خلال نص تلخيص المنطق الذي بين ايدينا. حللنا منهجية بحثه وكيفية طرحه قضايا المنطق الصوري ومسائله الشائكة، لنحيط بالمناحي التي ذهب اليها في رسم ابعاده. وتقتضينا امانة البحث وموضوعية الاستنتاج ان نتوقف في خاتمة مقدمتنا التحليلية هذه عند بعض المبادئ الاساسية التي تواجه دارس تاريخ المنطق عند العرب.

انه مهما قيل ويقال عن المنطق الارسطي لدى فلاسفة العرب ومفكريهم وحتى متكلميهم، فمن الواضح ان العرب لم يكونوا فيه اصحاب مذهب كما هي حال ارسطو في منطقه. كانوا انتقائيين، برزت عندهم بذور اتجاهات صورية وتجريبية، ولكنها لم تجمع في قوالب واتجاهات كما ورد معنا في تحليل المنطق الارسطي لدى ابن رشد الشارح. وهذا ما نستشفه من اقاويلهم الصريحة حين اجمعوا على ان احدًا لم يستطع ولن يستطيع تجاوز تعاليم ارسطو، او بناء مذهب على انقاض مدرسته الفلسفية. فالرجل حي في ضمائرهم، واعجابهم به لا يفوقه اعجاب. ولن ننسى هنا ان هؤلاء الفلاسفة كانوا يعيشون فترة قلق فكري لقوة تداخل التيارات الفلسفية في تياراتهم الفقهية والكلامية، عدا عن كونهم قد ضلوا السبيل مرارًا في التمييز بين ارسطو والارسطية عند اليونان. واذا ما القينا نظرة على آثارهم نجد انهم لم يكونوا قد وضعوا نصب اعينهم يومًا هدف الابداع قدر ما ابتغوا كثرة الانتاج، من شرح وتأليف مصنفات الى جانب الشروحات، تكون بمثابة المكمل لها او المتوج لمناحيها. وربما يعود ذلك ايضًا لوفرة النصوص الفلسفية القديمة التي اضحت بمتناول ايديهم بين يوم وآخر. كانوا يودون الفهم والشرح والتلخيص فينتهي العمر قبل الانتقال الى التحصيل والابتكار. الم نسمع ابن رشد يردد مرارًا انه سوف يتطرق لمسألة معينة او يتوسع فيها «اذا فسّح الله في العمر واطاله».

نحن هنا اذن امام شراح لا امام اصحاب مذاهب، امام فلاسفة خنق التراث القديم ملكتهم في الابداع، وكبّلت الشريعة السنتهم في الافصاح عن الخواطر والآراء الصريحة. فكيف الخروج اذن من المأزق؟ اونلقي بكل كتاباتهم جانبًا كما فعل بعض مفكري الغرب، ونكتفي بالقول بأن فلاسفة العرب ما فتأوا يرددون اقوال معلميهم اليونان؟ ام نبحث عن بواكير عبقرية مابرحت تظهر في ذلك النص او ذاك المؤلف؟

في الواقع نحن نفضل اليوم دراسة الفكر العربي وفقًا لأصول جديدة. لا جرم ان الانطلاقة يجب ان تبقى مستلهمة المصدر الام في حضارة اليونان وفكرهم، وفي تراث الاقدمين ورؤاهم، وهذه حقيقة كل حضارة تنمو تحت ظل حضارة سبقتها. فلا الحضارة اللاتينية الغربية ابتكرت فلسفة ومنطقًا من عدم كما سيجيء معنا، ولا النهضة في اوروبا نبتت دون جذور. لكننا نستطيع طرح المسألة من زاوية اخرى، الا وهي: كيف توصل العرب الى تفسير الفكر اليوناني وثمرات المنطق بلسانهم العربي وعبقرية تراثهم الفكري؟ وهل توصلوا بالفعل الى تحقيق هذا الغرض؟ ان لا، فما الاسباب التي حالت دون بلوغهم تجاويف الفكر اليوناني احيانًا؟ هل هذا عن عجز في اللغة العربية؟ ام هي محاولة منهم في تكييف لغتهم للتقرب من ابعاد الفلسفة اليونانية؟ وهل كانوا في ذلك مقلدين ام مبتكرين؟ بمعنى آخر: هل كانت لغتهم وعقليتهم تخوّلهم تجاوز المذاهب اليونانية ام لا؟؟

لقد وردت معنا عند ابن رشد وغيره من شرّاح ارسطو العرب محاولات للتفلّت من اطر المنطق الارسطي ومعطياته، واذا بنا نفاجأ حين نراه يعود بعد ذلك الى نقل النص وشرحه بحرفيته، والتعليق عليه بعلاّته. وكأنّا به يتناسى ما قد نبّه اليه. وهذا الواقع، وهذا التردد، يؤدي بنا الى القول ان فلاسفة العرب كيّفوا لغتهم وعقليتهم قدر المستطاع لشرح افكار ارسطو بوفاء واخلاص. كان باستطاعتهم تجاوز معطيات منطق ارسطو بعد شرحه، لوضع اسس منطق صوري خالص. فتوافقهم كان اكثر واعمق مع مذاهب الرواقيين: من غياب الرابطة في لغتهم في القضية، الى تعلق مفرداتهم بالواقع من ناحية وبالجزئيات من ناحية ثانية، الى استعمالهم صيغة الشرطية في طرح المقدمات، الى ابرازهم القياس الشرطي الى جانب القياس الحملي. فلمَ لم يفعلوا ذلك؟

نحن لا ندعي انه كان لزامًا عليهم ان يضعوا مذاهب جديدة في المنطق يوم كانت

العلوم محدودة الافق والمجالات التطبيقية ، بل نقول انه انطلاقًا من لغتهم التي كانت تفرض عليهم واقعًا فكريًا معينًا ، بعيدًا كل البعد عن مقولات الفكر اليونانِ ، كانوا محوّلين اعطاء المنطق زخمًا جديدًا يلائم معطيات هذه اللغة ، وتركيزه بالتالي علَى اسس جديدة[1] .

مهما يكن من شأن تصوراتنا هذه ، فهنالك حقائق لا نستطيع التغاضي عنها . لا ريب ان ابن رشد الشارح ، مثل سائر مفكري الاسلام ، فهم ارسطو فهما دقيقًا وشرحه بوضوح ، وبالتالي نقله الى الغرب مبسّطًا فسهّل قراءة نصوصه، حتى بات بعض دراسي المنطق يقرأون نص التلخيص دون الرجوع الى ارسطو ذاته .

ومن ناحية ثانية كانت عنده قدرة جدلية في الدفاع عن آراء المعلم من خلال قبوله او ردّه على نظريات شرّاحه كافة . فهو عدا عن تمييزه بين ما لارسطو وما ليس هو له ، كان يملك بناصية تاريخ المنطق من ارسطو الى عصره ، حتى امسى نص التلخيص هذا ، كما ذكرنا في الفصل الثاني من هذه المقدمة ، مرآة حية تعكس لنا صورة المنطق الارسطي من القرن الثالث قبل الميلاد الى القرن الثاني عشر بعد الميلاد .

وهكذا حفظ ابن رشد وامثاله من الشرّاح اورغانون ارسطو من الضياع ، لا بل نقّحوه احيانًا من الشوائب ، وسدوا نقائصه ، واجلوا غوامضه ، ثم نقلوه الى الخَلَف. ولكن ترى هل استطاع ابن رشد وامثاله ان يؤثروا على مسيرة المنطق الارسطي كما فعلوا في الماورائيات ؟ ام ان المنطق اختط لنفسه سبلاً حديثة بعد ابن رشد؟ اوَ كان ذلك في الشرق العربي ام في الغرب اللاتيني؟

اولاً : في الشرق العربي

ذكرنا آنفًا ان تأثر الفقهاء والمتكلمين بمنطق ارسطو ومنهجيته وقوانينه ، لم يقل شأنًا عن تأثر الفلاسفة والمناطقة العرب به[2] . حتى ان ابن تيمية يذكر ان اول من خلط منطق ارسطو باصول المسلمين الشرعية والفكرية كان الغزالي . والمعروف ان الغزالي قد اعترف

١. هذا ما فعله الفقهاء امثال ابن تيمية والسيوطي.
٢. راجع مطلع الفصل الثاني من هذه المقدمة .

بتفوق ارسطو هذا على ادلة الفقهاء الذين ناهضوا المنطق وعابوا فساده[3]. وهو يُفرد له مصنفات عدة، مثل كتاب معيار العلم، والقسطاس المستقيم، ومحك النظر في المنطق، عدا بحثه مواضيع المنطق وطبيعته في المقالة الاولى من مقاصد الفلاسفة. نراه في معيار العلم مثلاً يوضح ان الباعث على تحريره الكتاب هو «تفهيم طرق الفكر والنظر»[4]. وامكان تفهم كتاب تهافت الفلاسفة[5]. ولذا فهو يوضح فيه مضمون علم المنطق، ويبيّن ان النظر في الفقهيات لا يختلف كثيرًا عن النظر في العقليات من حيث الصورة، بل ان كان خلاف فهو يقع من حيث المادة فقط. وهكذا تصبح قوانين المنطق موازين وصورًا للمعارف الدينية. فالكليات الضرورية والمقدمات اليقينية لا تستلّ من الواقع او من العقل، بل نجدها في التعليم الديني كما هو في القرآن وفي عقيدة اهل السنّة. والامر واضح في كتاب القسطاس المستقيم حيث تستحيل قوانين الاقيسة نماذج عن البرهان الصحيح، لان مادته تؤخذ من القرآن لا من الاستقراء[6].

وهكذا يكون الغزالي قد احتفظ بالمنطق الصوري دون المنطق المادي، فالالهيات تحل مكان الكليات والمقدمات الضرورية، كالحدود والاصول الموضوعة والمصادرات. وبالتالي يكون الغزالي قد انكر ان يكون المنطق سبيل الوصول الى المعرفة اليقينية.

ما الذي حصل بعد الغزالي؟ من الطبيعي ان كثيرًا من الفقهاء راحوا يدخلون المنطق الارسطي في صميم المسائل الكلامية والاصولية، فبدا ذلك جليًا من خلال مناقشاتهم وكتاباتهم. لكن هذا المزج بين العلوم الشرعية والفقهية والمنطق الارسطي لم يرق لبعض اهل العقيدة والسنّة، حتى عبّر عن ذلك ابن تيمية (٦٦١ ــ ٧٢٨هـ) بقوله «ان العقلاء والفضلاء من المسلمين وغيرهم يعيبون ذلك ويطعنون فيه»[7]. فالضربة القاضية التي قوضت معالم المنطق الارسطي في الاسلام اتت على يد ابن تيمية هذا الذي لطالما انتقد الغزالي وعاب عليه دمج العلوم الدينية بقواعد المنطق اليوناني.

---

٣. علي سامي النشار، كتاب مناهج البحث عند مفكري الاسلام، ص ٨٠ وما يليها.
٤. الغزالي، كتاب معيار العلم، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف بمصر، ١٩٦١، ص ٥٩
٥. المرجع نفسه، ص ٦٠
٦. فريد جبر، مقال «مشكلة المعرفة بين ارسطو والغزالي»، مجلة المشرق، عدد كانون الثاني – شباط سنة ١٩٦٠، ص ٩٠
٧. علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الاسلام، ص ١٨٠

فبعد ان كان ابن رشد قد ردّ الى منطق ارسطو الاعتبار والثقة، مقتفيًا بذلك آثار الفارابي وابن سينا، راح ابن تيمية ينتقد المنطق وبخاصة في كتابه «نقض المنطق» و «الرد على المنطقيين». وهو يبيّن في هذين المصنفين سبب فشل من عمل بالمنطق، وضرر المنطق الارسطي على العموم، وفساد القياس والحد. فالمنطق هو الذي ادخل الخلاف اصلاً بين اهل الكلام والفقه. ومع ذلك فقد فشل المشاؤون في الاسلام انفسهم عندما قبلوا الفلسفة اليونانية واقتبسوها بحرفيتها ثم حاولوا مزجها بفكر المسلمين. واسباب هذا الفشل عديدة، تعود الى الفارق بين الحضارة والتراث وعقلية اليونانيين وما يقابلها عند العرب؛ ثم الفارق بين اللغتين «مثل تسميتهم للفعل بالكلمة». وقد جاء معنا فعل التشابك هذا في اللغة، وكم اشتق الفلاسفة واستخدموا من مصطلحات غريبة اصلاً على لغة الضاد. فأهم ما يميز اللغة العربية، حسب ابن تيمية، انها لغة فطرية لا تحتاج الى اصطلاحات جديدة. لذلك رأينا المنطق الارسطي يجعل الفيلسوف محبوس اللسان، ضعيف العبارة والتصورات[8]؛ وبالتالي لا حاجة للعقلاء الى هذا المنطق لان طلب العلم ليس موقوفًا عليه.

من هذا المنطلق رأى الباحثون في فلسفة ابن تيمية جانبًا هدميًا وجانبًا انشائيًا. فالجانب الهدمي تناول فيه نقد مباحث المنطق الارسطي: نقد الحد والقضايا والاستدلالات (القياس)، وبالمقابل جانب انشائي لهذه المباحث على اسس جديدة نابعة من معطيات السنّة والشريعة والكلام. وبعدها اختط ابن تيمية لنفسه طريق الرواقيين للتوصل الى المعرفة، اذ يقول ان وجود النفس العالمة المدركة للاشياء المحسوسة هو السبيل الوحيد لتحصيل المعرفة. وهو على سنّة التجريبيين، يعتمد منهجهم القائم على التجربة الحسيّة والبرهان لدعم المعرفة وتركيزها.

وقد سار الفقهاء بعد ابن تيمية في اتجاهه النقدي للمنطق، امثال ابن القيم الجوزية والسيوطي. وان اختلفت احكام هؤلاء وانتقاداتهم، فانه من الواضح ان ابن رشد كان ربما من اواخر الذين حافظوا بقوة وثبات على تراث ارسطو، فاوصلوه الى الغرب بزخمه الفكري وغناه الفلسفي.

---

٨. ابن تيمية، كتاب الرد على المنطقيين، نشره عبد الصمد شريف الدين الكتبي، المطبعة القيمة، ١٩٤٩، ص ٢٨

ثانيًا : في الغرب اللاتيني

كما ان بوادر نقد المنطق الارسطي ظهرت قبل ابن رشد في المشرق العربي ، هكذا فانها لاحت في الغرب على ايدي الرواقيين الذين لم يؤمنوا بفكرة الكلي بل احتكموا الى الجزئيات والمحسوسات سبيلاً للمعرفة. انهم رفضوا ما بني عليه المنطق الارسطي من قواعد ومقدمات كلية ومسلمات في البرهان ، وحاولوا تأليف منهج استقرائي. من هنا كان اهتمامهم بالقياس الشرطي ، ونبذهم القياس الحملي او المطلق. وهم بذلك قد مهدوا الى جعل المنطق رمزي المنحى ، والفصل بينه وبين البعد الماورائي[٩]. وان مناطقة العرب ومتكلميهم الذين تأثروا بالمدرسة الرواقية ، كانوا لا بدّ يميلون نحو معطياتهم الفكرية بفعل لغتهم وبواقع عقليتهم وتراثهم الفكري.

والسؤال الذي طرحناه هو انه هل كان لابن رشد ، كما للرواقيين ، اثر على مسيرة المنطق الارسطي في الغرب؟ ام ان مؤلفاته بقيت غريبة على مفكري القرون الوسطى؟ يرى رينان انه بينما كانت معظم آثار ابن رشد قد دخلت الغرب اللاتيني باكرًا عبر الترجمات ، فان شروحاته على الاورغانون وتلخيصاته بقيت مع كتاب تهافت التهافت مجهولة لدى الفلاسفة المسيحيين الوسيطيين[١٠]. ولذا نرى رينان يعقد فصلاً طويلاً من كتابه عن ابن رشد للدلالة على اثر فيلسوف قرطبة على الغربيين في الالهيات والماورائيات ، بينما هو لا يتطرق الى ناحية المنطق بتاتًا. وهذا ما يبرر عدم وقوعنا على اشارات تبرز ان مناطقة الغرب اللاتيني تناولوا منطق ارسطو عبر شارحه الاكبر في وقت مبكر. وقد اشار بلانشه إلى ان اشهر المخطوطات لم تطبع وتنشر محققة الا في اواخر القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر في باريس واكسفورد وبولونيا والبندقية[١١]. ومع ذلك فاننا ما زلنا نعتقد ان الاطر التي عمل من خلالها مناطقة الغرب اللاتيني ،

---

٩. يقول لوكاز يفيتش مقابلاً بين منطق ارسطو ومنطق الرواقيين :
«Aristotelian logic is formal without being formalistic, whereas the logic of the stoïcs is both formal and formalistic».
راجع كتاب: J. LUKASIEWICZ, *Aristotle's syllogistic*, 2nd edition, 1957

١٠. راجع : RENAN, *Averroès et l'Averroïsme*, p. 215-216

١١. راجع : BLANCHÉ, *La logique et son histoire*, p. 131

والتعابير والصيغ التي استعملوها لفهم وشرح المنطق الصوري ، ما فتئت متأثرة بابن رشد الشارح[١٢] .

وقد قسم بوشنسكي هذه الحقبة ، في مجال عرضه لتاريخ المنطق الصوري ، الى ثلاثة مراحل :

- مرحلة انتقالية في القرن الثاني عشر، تجلى فيها منطق بيير ابيلار (١٠٧٩ - ١١٤٢ م) (Pierre Abélard) ، وسميت بـ الفن القديم «ars vetus» .
- مرحلة التجديد في القرن الثالث عشر برز فيها البرت الاكبر (١١٩٣ - ١٢٨٠ م) (Albert le Grand) ، وسميت بـ الفن الجديد «ars nova» .
- مرحلة النضج في القرنين الرابع عشر والخامس عشر حيث نوقشت المسائل المنطقية القديمة في ضوء معطيات جديدة ومثمرة ، على يد اوكام (+ ١٣٤٩ او ١٣٥٠ م) (Occam) والبرت السكسوني (١٣١٦ - ١٣٩٠ م) (Albert de Saxe) وبول البندقي (+١٤٢٩) (Paul de Venise) . وسميت بـمنطق المحدثين «logica modernorum» [١٣] .

واذا جملنا معطيات المراحل الثلاث كافة ، نجد انها طبعت بالخصائص المنطقية التالية :

١. تنوعت مرامي المنطق الصوري ولكنها صبّت جميعًا في خط واحد وهو فصله عن كل ما لا يمتّ الى غرضه الرياضي بصلة.
٢. تحوّلت قوانين المقاييس وقواعده الى رموز يستدلّ منها على الاسوار ، وعلى الضروب في الاشكال[١٤] . وهذه الدساتير الصورية كان هدفها تحويل المنطق الى تعليم آلي ، وافراغه من محتواه اللغوي او الماورائي ، مساعدة على الحفظ والتطبيق.

---

١٢. يستدرك بلانشه هنا قائلاً : «L'influence arabe sur les scolastiques occidentaux est surtout celle d'Averroès, dont les commentaires sur l'œuvre d'Aristote sont, peu de temps après sa mort en Espagne en 1198, introduite à Paris et à Oxford.», p. 114.

١٣. راجع كتاب: BOCHENSKI, *A history of formal logic*, translated by Ivo THOMAS, 1970, p. 149.

١٤. يضرب بلانشه امثلة على هذه الرموز : Asserit A – Negat E. verum generaliter ambo
Asserit I – Negat O. sed particulariter ambo.

اما الاشكال والضروب فهي تمثل ايضًا برموز : Barbara – celarent –darii- ferio...(1re figure)

راجع كتابه : BLANCHÉ, *La logique et son histoire*, p. 148

٣. جمعت مجمل البراهين بقواعد ، كمثل التمييز بين الضروب المنتجة وغير المنتجة في الاشكال . وهذا يذكرنا بمنهجية ابن رشد التأليفية عندما كان في مطلع كل فصل او في نهايته يطرح قاعدة يعرّف من خلالها اصول التمييز في الاشكال[١٥] .

٤. زادت اعداد الضروب ، وادخل الشكل الرابع احيانًا (شكل جالينوس) على الاشكال الثلاثة ليتممها .

٥. تفرّعت ضروب المقاييس ذوات الجهة بحمل السلب او الايجاب اما على الجهة ، واما على السور ، واما على الاثنين معًا[١٦] .

٦. ادخلت صيغة التشارط في الاقيسة ، وبخاصة بين المقدم والتالي (اذا ... فـ ...) .

٧. اعيد اعتبار الحدود الفردية (termes singuliers) في المقاييس ، فلم يعد القياس يدور حول مقدمات كلية فقط ، بل حول مقدمات فردية ، مثل : سقراط ابيض ، سقراط انسان ، اذن الانسان ابيض .

وهكذا تقلب المنطق الصوري بانتقاله من ارسطو الى شراحه اليونان ، ومن ثم الى شراحه العرب واللاتينيين ، بين مناحٍ مختلفة ، حتى انتهى نفوذه بمجيء المنطق التجريبي في القرن السادس عشر والسابع عشر . وعندما تطورت العلوم العددية من جديد اطل علينا المنطق الرياضي اليوم منطق الكم والنسبة والتضمن لا منطق الكيف والمسلّمات الماورائية .

نصل الى خاتمة مقدمتنا ، راجين ان نكون قد مهدنا للمطالع قراءة نص تلخيص ابن رشد لمنطق ارسطو ، واعطيناه فكرة عن طبيعة هذا المنطق لدى شارح يتكلم لغة الضاد . ونحن لم نشأ بذلك ان نحمّل النص اكثر من معانيه ، ولم نرم تداول فكرة لم ترد اصلاً في عقل صاحبها . دعتنا امانة البحث ودقة التحليل الى اظهار مقولات ابن رشد الفكرية ومناحيه في تفسير المنطق الصوري ليس الا . لقد ابتغينا منذ خط السطر الاول من هذه المقدمة تمهيدًا يساعد على الاحاطة بالجو الفكري والمنهجية والاتجاهات التي اخذ بها فيلسوف قرطبة لتفسير منطق المعلم الاول ، فعسانا نكون قد حققنا الهدف .

١٥. يرى بلانشه ان الاسكولیين اخذوا هذه الطريقة عن ابن رشد . راجع :
Blanché, *La logique et son histoire*, p. 151

١٦. راجع: **Tricot**, *Traité de logique formelle*, p. 139-140

تصميم المقدمة التحليلية

الصفحة

المخطوطات

صورة عن نسخة مخطوط فلورنسا

Bibliothèque Mediceo-Laurentienne de Florence

صورة عن نسخة مخطوط ليـ

[illegible]

الفصل في الاسم

[illegible]

صورة عن نسخة مخطوط مشهد

ممكنة كان هاهنا قياس كما ان قال الشيخ يكون ممكنة ضرورية وذلك حتى بانعكاس الصغرى فان

كانت هي الممكنة عادت من الشكل الاول الى ما صغراه ممكنة كبراه مطلقة وقد بين

ان هذا ينتج ممكنة فان كانت احديهما ممكنة والاخرى سالبة فان انها اعني مطلقة اعني

الكبرى او الصغرى وكانت السالبة هي الكبرى فان الشيخ يقول تكون ممكنة وان كانت السالبة هي الممكنة

فان الشيخ ممكنة حقيقة وان كانت السالبة هي المطلقة فان الشيخ يقول سالبة ممكنة بالسالبة

الا انها تنتج مع عكس سالبة ضرورية وسالبة ممكنة فان كانت السالبة هي الصغرى وكانت

ممكنة فلا ينتجها بالعكس فانه لا يكون قياس الا اذا انعكست السالبة الممكنة

الا انه هاهنا لا تعود الى ما هو قياس لذلك ممكنه سالبة صغراه موجبة

فاما اذا كان احدى المقدمتين في الاخرى ضرورية وكان هاهنا قياس لكان الكبرى السالبة

هي الكبرى الضرورية الموجبة الصغرى فانه يشكل بها الى الشكل الاول بانعكاس

الضرورية الموجبة على ما بين ومنه يكون النتيجة كما كانت المقدمتان الكبرى فان كانت

الموجبة الكلية صغرى والسالبة ضرورية وكانت الصغرى هي المطلقة الموجبة الكبرى السالبة

الضرورية الممكنة فانه يكون قياس وهاهنا يمكن ان يكون نظام الكلام فيمكن كانت ضرورة

وبعض ت ليس هو ا بالامكان فالحق ان بعض ج ممكن ان لا يكون الا انه ان لم يكن هو

[illegible] هو العادة بهذا ان كل ج هو ا بالضرورة لان هذه هي المقالة

في الجهة والكمية وكان هاهنا ان كل ت فهو ج بالاطلاق فانه ينتج في الشكل الاول

ان كل ت هو ا بالضرورة وكان هاهنا ان بعض ت ليس هو ا بالامكان هذا خلف

فاما ان كانت الكبرى هي الضرورية الوجودية والصغرى هي الممكنة فانه يكون قياس من الاعتبار

فان كانت الصغرى هي السالبة وكانت مطلقة فانه لا يكون قياس لان صغرى الشكل الاول

ان لا يكون صغراه سالبة وان كانت ممكنة فانه يكون قياس اذا اعتمد الى الموجبة على

ما سلف واذا كانت كلتا المقدمتين ممكنتين او وجوديتين فانه لا يكون قياس

وكل ذلك هو الذي المسمى في الافهام بالكلام وهذا الحق [illegible]

[illegible] بالمطلق الممكن في الاضطرارين في الشكل الثالث

القسم الثاني

تصدير عام حول تحقيق المخطوطات

توطئة

ان الصعوبات التي تواجه الباحث في تاريخ المنطق وتطوره ، وانتقاله من بلاد اليونان الى الشرق العربي ثم الى الغرب اللاتيني ، تعود بخاصة الى كون منابع هذه الدراسات ما برحت حتى اليوم مهملة ومنسيّة او محققة جزئيًا . والواقع ان مرحلة طويلة من تاريخ الفكر ، وهي الفكر الوسيطي ، بقيت مطويّة حتى كادت ان تتجاوزها مصنفات تاريخ الفكر والمنطق لصعوبة الاطلاع عليها نصوصًا محققة[1] . لذا لم يصلنا من منطق ارسطو عند العرب الا اليسير اليسير ، وما زال السواد الأعظم من مؤلفات المنطق عند العرب مخطوطًا .

من هذا المنطلق يأتي تحقيقنا لنص تلخيص منطق ارسطو لابن رشد . انه يأتي ضمن سلسلة اعمال نادرة وجليلة قام بها بعض المستشرقين الباحثين لاحياء هذا التراث الدفين ، امثال «م. بويج» الذي حقق الكتاب الاول من الاورغانون وهو «كتاب المقولات» تفسير ابن رشد[2] ، وحقق «تفسير ما وراء الطبيعة» لشارح ارسطو الاندلسي[3] . ولعلنا

١. يقول بلانشه في كتابه عن المنطق وتاريخه من ارسطو الى راسل : «La logique médiévale nous est encore mal connue... D'abord pour une raison tout extérieure et en quelque sorte matérialiste: la difficulté d'accéder à la connaissance des textes. Antérieurs à l'imprimerie, les traités médiévaux n'existaient que sous la forme de manuscrits».
Blanché, *La logique et son histoire d'Aristote jusqu'à Russel*, coll. U.A.C., 1970, p. 131.

٢. *Averroès: Talkhic Kitab al-maqoulat (paraphrase du livre des catégories)*, Imprimerie Catholique, MCMXXXII.

٣. تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد : *Tafsir ma ba'd at-tabi'at*, ibid., MCMXXXVIII
تحقيق بويج

نكمل اليوم هذه الخطوة في تحقيقنا لمجمل نص التلخيص[4] متوخين توفير مادة غزيرة لمؤرخي المنطق ودارسيه.

هذا النص الذي نضعه بين ايدي القرّاء ظل حتى الامس القريب مجهولاً محتوى وافكارًا، فلم يذكره الباحثون وجامعو مراجع المخطوطات سوى تحت باب النصوص والمخطوطات غير المحققة[5]. ولكم كان المستشرقون يتمنون الحصول عليه بنسخته العربية الاصيلة لدراسته[6]، حتى ان «رينان» دارس ابن رشد يذكر ان نصوص فيلسوف الاندلس بقيت لدى الباحثين مجهولة بالعربية ولم تصل الى الغرب الا من خلال الترجمات العبرية واللاتينية الغامضة.

١. وصف عام للمخطوطات

ما وجدناه في جوامع مراجع المخطوطات عن نص التلخيص غير كافٍ وموفٍّ غرض هذا الوصف للمخطوطات في كل دقائقها. لذا فقد اعتمدنا هذه الجوامع مصادر رئيسة، واضفنا الى عرضها اوصافًا لمسناها عن قرب من خلال مطالعتنا ودراستنا التفصيلية لهذه المخطوطات. وهذا القول ان طبقناه على مخطوطي فلورنسا وليد فانه لا ينطبق على مخطوط مشهد. ومردّ ذلك الى انّا، بعد مراجعتنا الجوامع المختصة بمخطوطات مشهد من مكتبة رضوى كافة[7] وبالمخطوطات عامة[8]، لم نجد فقرة واحدة تشير اليه من قريب او بعيد. وهذا النقص كان حافزًا لنا بأن نقوم بدراسة ذاتية ووصف وافٍ لهذا المخطوط.

---

٤. توقفنا في تحقيقنا للنص عند «كتاب السفسطة»، واهملنا كتابي الخطابة والشعر محددين موضوع دراستنا المنطق بحدّ ذاته، مع الاشارة هنا ان بدوي حقق تلخيص الخطابة لابن رشد، ومحمود قاسم حقق كتاب الشعر

٥. راجع مقال الاب فريد جبر: «ارسطو والارسطية عند العرب»، دائرة المعارف، الجزء التاسع، ص ٤٤٧ الى ٤٥٧ حيث يذكر اسماء مخطوطات تفسير المنطق الارسطي لابن رشد غير المحققة.

٦. يقول رينان عن هذا المخطوط النادر:
«Qu'il serait désirable d'en avoir une copie intégrale.»,
Archives des missions scientifiques et littéraires, édition 1850, p. 388.

٧. فهرست كخانه استانه قدس، رضوى من اعمال اكتائي، اجزاء من ١ الى ٣، مشهد ١٣٥٤ هـ، الرابع ١٣٢٥ – ١٣٦٦ هـ، الخامس ١٣٢٩ – ١٣٧٠ هـ.

٨. امثال جوامع بروكلمن وسزكن

وقبل ان نتطرق الى هذا الوصف نتقدم بكلمة شكر وعرفان الى الاب الدكتور فريد جبر الذي خصّنا بعاطفة سامية يوم وفّر لنا هذه المخطوطات عام ١٩٧١ بعد جولة قام بها في بلاد فارس واهدانا اياها مصوّرة، فكان له الفضل الاكبر في توجيه دراستنا هذه. واننا من ناحيتنا لم نوفّق الى الحصول على اكثر منها.

أ) مخطوط فلورنسا (= ف)[٩]

عدد وريقاته ٢٠٨. يبدأ النص في الصفحة الثانية (ب) اذ ان الصفحة الاولى تحمل اسم مكتبة فلورنسا[١٠]، والصفحة الثانية (أ) تحمل عبارات ورد فيها اسم الناسخ على الارجح ومحتويات المخطوط بأحرف غير واضحة المعالم[١١]. وفي اوسط هذه الصفحة يظهر طابع اشراف توسكانا[١٢] الذي لم نجد فيه تأريخًا يعود الى زمن نسخه.

اما عن القياسات فنجد ان قياس الصفحة المزدوجة: ١٩,٧ سم طول × ٢٨,٦ سم عرض، وقياس الصفحة المفردة المكتوب عليها: ١٦,٧ سم طول × ١١,٢ سم عرض. هذه القياسات تنطبق عندنا على الصفحات المصوّرة كما وصلتنا. وعدد الاسطر في الصفحة الواحدة الفرد هو ٣٥ سطرًا اجمالاً.

كتب المخطوط بخط مغربي، لكن النقاط فيه غير واضحة اذ اننا قلّما وجدناها في اماكنها بين الحروف او عليها وبخاصة في الباء والتاء والشين. هذا ولم نجد للهمزة اثرًا الا ما وضع منها عرضًا.

اما اسماء الكتب وعناوين الفصول العامة فقد جاءت بخط عريض واضح. وهنالك

---

٩. وصفه بويج في تلخيص كتاب المقولات لابن رشد تحت عنوان: *Le codice orientale*, Laurenziana CLXXX de la Bibliothèque Mediceo, Laurentienne de Florence.

١٠. Biblioteca Medicea Laurenziana, *Orient* 54.

١١. قرأنا منها ما يلي من التمليك: «صار ملك لابي الحسن علي ابو الحجاج يوسف ابا محمد عبدالله المرحوم ابي الحجاج يوسف ابو العباس احمد ابو يحيى (؟) الراجين لرحمة الله تعلى ورظوانه عفا الله عنهم وعن جميع الناس الطالبين لمرضات الله». ثم وجدنا مقطعًا آخر تحته مباشرةً اقل وضوحًا جاء فيه عن محتويات المخطوط ما يلي: «فيه من الكتب كتاب المقولات ثم كتاب باري ارميناس ثم كتاب القياس ثم كتاب البرهان ثم كتاب الجدل ثم كتاب السفسطة ثم كتاب الشعر (؟) لارسطوطاليس تلخيص الفقيه الافضل (؟) ابو الوليد حفظه الله عنده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلّم»

١٢. يصف بويج هذا الطابع في كتابه تلخيص المقولات لابن رشد في ص ١٥ من المقدمة. ونجد الطابع نفسه في آخر صفحة من المخطوط

في بعض الصفحات وعلى هوامشها كلمات وعبارات اتت مرادفة او مصححة لما جاء في عرض الصفحة ، نذكر منها على سبيل المثال : ص ٧ (أ) و (ب) ، ص ٨ (ب) ، ص ١١ (أ) ، ص ١٣ (أ) ، ص ١٤ (أ) ، ص ١٨ (أ) ، ص ٢٣ (أ) ، ص ٢٤ (أ) ، ص ٣١ (أ) ، ص ٤٠ (ب) ، ص ١١٥ (أ) ، ص ١٣١ (أ) ، ص ١٣٥ (أ) .

اما عن محتوياته فنجد انه يتضمن كتب ارسطو الملخصة في المنطق كافة[١٣] مرقمة حسب المخطوط على الوجه التالي :

- كتاب المقولات : ص ٢ (وهي اصلاً ص ١ - أ)
- كتاب باري ارميناس اي العبارة : ص ١٢ (أ)
- كتاب انالوطيقى وهو كتاب القياس : ص ٢٢ (أ)
- [كتاب] البرهان : ص ٦٥ (أ»)
- [كتاب الجدل] : ص ٨٨ (أ)
- كتاب السفسطة : ص ١٢٥ (أ)
- [كتاب] الخطابة : ص ١٤٠ (أ)
- كتاب الشعر : ص ١٩٩ (ب)

ينتهي المخطوط هنا بطابع اشراف توسكانا وامضاء عريض للناسخ مع ابيات شعر غير واضحة .

ب) مخطوط جامعة ليد (= ل)[١٤]

يقع في ٢٢٨ ورقة . يبدأ النص في الصفحة الاولى (ب) ، اذ ان الصفحة الاولى (أ) تحمل كتابة باليونانية يتخللها اسم ابن رشد وعلى هامشها عبارة : تلخيص المنطق ،

---

١٣. وجدنا وصفاً لمحتويات المخطوط في : M Bouyges, *Mélanges de l'Université Saint-Joseph*, t VIII, fasc. 1, nº 56, p. 10-11,5

١٤. في المجموعة السابقة نفسها. ص ١١ ، ٦ يذكر بويج مرجعاً آخر وصف مخطوط ليد وقد عدنا اليه هو:
P. de Jong et M. J. de Goeje, *Catalogus codicum orientalum Bibliothecae Academiae lugduno*, Batavae, Auctoribus, Volumen quartum MDCCCLXVI
ووجدنا ان المخطوط اتى تحت رقم : ,Code 1691 (olim 2073)
في الفصل الجامع لـ : *Codices nuper acquisiti*, p. 323

وهي تحمل خاتم المكتبة[١٥]. وقد وردت قبلها صفحة غير مرقمة تحمل كتابة بالعبرية ومنها هذه الاسماء العبرية: قلوبيموس... يهوذا... نتان، وتحمل هي الاخرى خاتم مكتبة ليد.

اما عن القياسات فنجد ان قياس الصفحة المزدوجة: ١٩,٦ سم طول × ٢٨,٥ سم عرض وقياس الصفحة المفردة المكتوب عليها: ١٧,٥ سم طول × ١١ سم عرض. هذه القياسات تنطبق عندنا على الصفحات المصوّرة كما وردتنا. وعدد الاسطر في الصفحة الواحدة الفرد هو ٣١ سطرًا اجمالاً. في هذا المخطوط ايضًا لم نجد تأريخًا يدلنا على زمن نسخ المخطوط.

كتب المخطوط بخط مغربي، لكن النقاط غير مثبتة على الحروف، وهكذا الهمزة التي قلّما وردت، كما في المخطوط (ف).

اما اسماء الكتب والمقاطع العامة، وعناوين الفصول، فانها اتت بخط عريض واضح. وهنالك كما في المخطوط (ف) بعض الكلمات المصححة او المرادفة، وبعض الاضافات باليونانية وردت على الهوامش. وما يلفت النظر منها الصفحات الاولى: ص ١ (ب)، ص ٢ (أ) حيث نجد شروحات طويلة بالعربية على كل جوانب الصفحة، وبعض الكلمات باليونانية؛ اما في باقي الصفحات فقد جاء على الهوامش بعض الشروحات او المفردات والعبارات التوضيحية، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: ص ١٥ (أ)، ص ٦ (ب)، ص ١٩ (أ)، ص ٢٥ (أ)، ص ٢٦ (ب)، ص ٣١ (أ)، ص ٤٠ (أ)، ص ٥٥ (أ)، ص ٦٦ (ب)، ص ٨٥ (أ)، ص ٩٣ (ب)، ص ١٠١ (أ)، ص ١٠٢ (أ)، ص.١٠٧ (أ)، ص ١٣٠ (أ)، ص ١٧٣ (أ) وهي شبيهة بالصفحة الاولى.

يشتمل هذا المخطوط على كتب ارسطو الملخصة في المنطق كافة، وهي مرقمة حسب صفحات المخطوط على الوجه التالي:

- كتاب المقولات: ص ١ (ب)
- كتاب العبارة: ص ١٢ (أ)
- [كتاب القياس]: ص ٢٣ (أ)

١٥. كتبت عليه هذه الرموز: Acad. Lugd. Bat. Bibt

- كتاب البرهان : ص ٧٦ (أ)
- [كتاب الجدل] : ص ١٠٢ (ب)[١٦]
- كتاب السفسطة : ص ١٤٢ (ب)
- كتاب الخطابة : ص ١٥٨ (أ)[١٧]
- كتاب الشعر : ص ٢١٠ (أ)

ينتهي المخطوط بكلمة : عدد اوراقه ر ل؟

جـ) مخطوط مشهد (= م)[١٨]

عدد وريقاته ١٤٧ . نجد عدة كتابات على الصفحة الاولى (أ). ورد في مطلع الصفحة عبارة : تلخيص كتاب قاطيغورياس ارسطاطاليس. ثم خاتم مكتبة رضوى نقش عليها هذه الكلمات :

استاني قدس رضوي - كتابخانه على ملكه - شماوه ٣٩٨٠ - تاريخ ٢٧ فروز دنياه / ١٣٣١ . ثم نجد في اسفل الصفحة كلامًا فارسيًا متقطعًا.

اما عن قياسات الصفحات فقد اتى قياس الصفحة المزدوجة : ١٩,٥ سم طول × ٢٥ سم عرض وقياس الصفحة المفردة المكتوب عليها : ١٨,٥ سم طول × ٧,٥ سم عرض. هذه القياسات اخذناها عن الصفحات المصوّرة كما وردتنا. وعدد الاسطر في الصفحة الواحدة الفرد هو ٢٣ اجمالاً.

كتب المخطوط بخط فارسي كثير الغموض احيانًا اذ انه يخلو اجمالاً من النقاط والهمزات والضوابط. ورد فيه الكثير من الكلمات التي كانت تستعمل في الكتابة قديمًا

١٦. هذه الصفحة من المخطوط لم تتوفر لنا لاسباب مجهولة، وقد ذكرنا الصفحات الناقصة في باب «الفروقات بين المخطوطات». واذا استطعنا هنا ترقيمها ذلك انها تأتي مباشرةً بعد ص ١٠٢ (أ) حيث ينتهي كتاب البرهان

١٧. تحمل هذه الصفحة رقم ١٦٨ وهو لا يتناسب مع رقم الصفحة السابقة وهو ١٥٧ . لذا رأينا من الاصح وضع الرقم ١٥٨

١٨. عدنا الى مرجع مشهد: المكتبة الرضوية، وتصفحنا اجزاءه كافة كما ذكرنا ص (١٣٠) ولم نجد اية اشارة عن هذا المخطوط. كذلك عدنا الى جوامع بروكلمن وسزكن ولم نوفق ايضًا. والارجح ان هذا المخطوط هو حديث ولم يدرج بعد في سلم المخطوطات، ودليلنا الوحيد على هذا التأريخ الذي وضعه ناسخه في نهايته بعد ذكر اسمه : «في يوم السبت الخامس عشر من شهر ربيع الاول من شهور سنة اثني وتسعين والف». لذا تقدمنا هنا بوصف ذاتي للمخطوط.

مثل: الحيوه = الحياة، مع بعض الكلمات الموجزة مثل: يخ = يخلو، هف = هذا خلف.

اما اسماء الكتب وعناوين الفصول العامة فقد وردت واضحة بخط عريض. وما يتميّز به هذا المخطوط:

١) ليس هنالك ترقيمًا للصفحات كما في المخطوطين (ف) و (ل)
٢) كثرة الشروحات والاضافات والتصحيحات والاشكال الهندسية التي وردت احيانًا على هوامش الصفحات او فوق الاسطر.
٣) كثرة العناوين الثانوية التي اتت على الهوامش لتدل على مقاطع واقسام الفصول. ونورد هنا مراجع بعضٍ منها: ص ٢ (ب)، ص ٤ (أ)، ص ١٥ (أ)، ص ١٩ (أ)، ص ٢٠ (أ) و (ب)، ص ٢٣ (أ)، ص ٢٦ (ب)، ص ٢٧ (ب)، ص ٣٢ (أ)، ص ٣٣ (أ)، ص ٥١ (ب) مع خاتم المكتبة، ص ٦٤ (أ)، ص ٦٥ (أ)، ص ٧٥ (أ)، ص ٩٦ (ب)، ص ١٠١ (ب) حيث يظهر خاتم المكتبة في آخر الصفحة، وكذلك في ص ١٠٢ (ب). وتقلّ هذه الاضافات في الصفحات الاخيرة اجمالاً.

يشتمل هذا المخطوط على اربع من كتب تلخيص ارسطو وهي: كتاب المقولات، كتاب العبارة، كتاب القياس، كتاب البرهان. وقد اتت حسب ترقيمنا في الصفحات التالية:

- كتاب قاطيغورياس: ص ١ (ب)
- [كتاب العبارة]: ص ١٨ (ب)
- كتاب انالوطيقى الاولى وهو كتاب القياس: ص ٣٦ (أ)
- [كتاب البرهان]: ص ١١٠ (ب)

ينتهي المخطوط كما ذكرنا بتأريخ يوضح زمن الانتهاء من نسخ المخطوط في العام الف واثنين وتسعين هـ.

٢. تاريخ تأليف التلخيص

ليس هنالك من دراسات شافية وضعت لتحدد لنا تاريخ كتابة تلخيص اورغانون ارسطو لابن رشد. لكننا نقع في المخطوط على تواريخ مختلفة تساعدنا على رسم الاطر الزمنية العامة للتلخيص.

أ) وجدنا في المخطوط (ف) تأريخين في موضعين مختلفين. يقع الاول منهما في نهاية المقالة السابعة من «كتاب الجدل» حيث اورد ابن رشد هذا التاريخ: «وهنا انقضى القول في الجزء الثاني من هذا الكتاب في التاسع عشر من رجب الفرد من سنة ثلاث وستين وخمس ماية والحمد لله على ذلك كثيرًا»[١٩]. ويقع الثاني في نهاية المقالة الثالثة من «كتاب الخطابة» حيث يقول: «وكان للفراغ من تلخيص بقية هذه المقالة يوم الجمعة من الخامس من المحرم عام واحد وسبعين وخمس ماية»[٢٠].

ب) اما في مخطوط (ل) فقد ورد تأريخ واحد في نهاية المقالة الثالثة من «كتاب الخطابة» حيث جاء: «وكان الفراغ من تلخيص هذه المقالة يوم الجمعة الثالث من شعبن من عام سبعين وخمس ماية»[٢١].

جـ) لم نقع في المخطوط (م) على اي تأريخ سوى الذي ذكرناه عن تاريخ نسخ المخطوط في الصفحة السابقة.

ماذا نستخلص من هذه الاشارات التأريخية؟ وما علاقتها بأطر حياته العامة العائدة الى هذه الفترات؟

١) انتهى ابن رشد من تلخيص كتابي المقولات والعبارة قبل عام ٥٦٣ هـ / ١١٦٨ م وهو في الثالثة والاربعين[٢٢].

٢) انتهى من وضع تلخيص كتاب الجدل بعيد عام ٥٦٣ هـ/١١٦٨ م[٢٣] بعد ان نال

---

١٩. راجع المخطوط (ف) ص ١١٦ (أ)، يقابلها ص ٥٧٧ من تحقيقنا للنص.

٢٠. راجع المخطوط (ف) ص ١٩٩ (ب)

٢١. راجع المخطوط (ل) ص ٢١٠ (أ).

٢٢. راجع بويج: *Averroès: Talkhic Kitab al-maquoulat*, p. XIII

٢٣. يورد رينان في كتابه: *Averroès et l'Averroïsme*, 7e édition 1922, p. 61
وفي معرض تأريخه لمؤلفات ابن رشد، انه انتهى من تلخيص البرهان عام ١١٧٠ م

اعجاب الخليفة ابي يعقوب يوسف في اشبيلية وقبل ان يعيّن قاضيًا[٢٤].

٣) انتهى من وضع تلخيص كتاب الخطابة حوالي نهاية عام ٥٧٠ هـ/١١٧٤ م، مطلع عام ٥٧١ هـ/١١٧٥ م[٢٥] حين كثرت اسفاره وتنقلاته بين الاندلس والمغرب ومراكش.

٤) انتهى من كتابة مجمل التلخيص بعيد عام ٥٧١ هـ/١١٧٥ م، تلك الفترة التي كثرت فيها تآليفه وشروحاته على كتب ارسطو.

٣. طريقة ابن رشد الشارح لمنطق ارسطو

نحن اذن امام ابن رشد الشارح في هذه المخطوطات. وقد تفاوتت شروحات فيلسوف المغرب تعليلاً وتفسيرًا وانتقادًا حسب اهمية المواضيع التي كان يعالجها، وحسب الدراسات والابحاث التي كانت بمتناوله تعالج المواضيع نفسها. لذا قسّم دارسو ابن رشد هذه الشروحات الى ثلاثة انواع[٢٦]:

١) التفسير والشرح الكبير حيث كان يتناول النص فقرة فقرة وعبارة عبارة ويعلّق عليها مبديًا رأيه ومستطردًا احيانًا، عارضًا آراء من سبقوه من الشراح اليونان القدماء والعرب المحدثين، مثبتًا اكثر الاحيان رأي المعلم الاول. ونجد هذا النوع من التفسير في كتاب «تفسير ما وراء الطبيعة» وفي كتاب «شرح السماء والعالم».

٢) شرح متوسط او تلخيص (compendium ou paraphrase) حيث يتناول اهم الافكار ويشرحها مستفيضًا بعض الاحيان كما في التفسير او مكتفيًا بعرض

٢٤. راجع حياة ابن رشد في مقدمتنا التحليلية، ص ١٩ - ٢٠

٢٥. ان التناقض بين تأريخ المخطوطين (ف) و (ل) جعلنا نتأرجح في تثبيت هذا التأريخ.

٢٦. رينان: RENAN, *Averroès et l'Averroïsme*, p. 59-60

وغوتييه Léon GAUTHIER, *Ibn Rochd, Averroès*, P.U.F., 1948, p. 16

وبيترز F.E. PETERS, *Aristotle and the Arabs*, New York, New York Univ. Press; London, Univ. of London Press, L.T.D., 1968, p. 92-93.

مسهب كما فعل في تلخيص السماع الطبيعي او في تلخيص كتاب النفس. وهو يبدأ الكلام في هذا النوع من الشرح ، وفي كل فقرة ، بعرضه الفكرة الرئيسة وبكلمة: «قال ... » ، «dixit...» ، ثم يأخذ بالشرح والتعليق فيختلط النصان ولا تعود تدرك ما لارسطو مما لابن رشد. وهو يضيف بعض الشروحات القديمة على النص معلقًا عليها احيانًا.

٣) شرح صغير (summa, épitome) حيث يكتفي بعرض موجز لمضمون كتاب ارسطو موضحًا بعض الجوانب لا معللاً ولا مفسرًا. وقد اتبع هذه الطريقة في عرضه لبعض المواضيع الثانوية او الجزئية التي يسميها «مقالات»[٢٧].

فالى اي نوع من التفسير ترى نردّ نص التلخيص هذا ، وتحت اي شرح نرتّبه؟ انه من العسير بشيء ان نجمل نصوص شروحات المنطق هذه ونقول انها تنتمي الى هذا النوع او ذاك من الشرح. فبينما نجد ابن رشد مستفيضًا في شرحه احيانًا كما فعل في «كتاب القياس» اجمالاً وفي بعض فصول «كتاب الجدل» ، نجده موضحًا آراء ارسطو في «كتاب العبارة» وفي «كتاب البرهان» ، ومضيفًا بعض التقسيمات والايضاحات الجديدة في «كتاب المقولات». لكن هذه الشروحات المختلفة ، وان لم تأت بحجم تلك التي نجدها في «تفسير ما وراء الطبيعة» ، فان ابن رشد عرف كيف يتحرر فيها من نص ارسطو ويجلي غوامضه في ضوء عبقريته وتراثه الفكري ، وهو في كل ذلك يدرس المنطق الارسطي بلسانه العربي[٢٨]. هذا التباين اذن في الشروحات يدفعنا الى ان نعدّ شرحه لمنطق ارسطو في هذا المخطوط متوسطًا (paraphrase) [٢٩] وادلتنا على ذلك مستمدة من مصدرين:

١) ما يقوله هو نفسه في مطلع المخطوط: «الغرض في هذا القول تلخيص المعاني التي تضمنتها كتب ارسطو في صناعة المنطق وتحصيلها بحسب طاقتنا وذلك على عادتنا في

٢٧. هذه المقالات يسميها رينان: *Dissertation* . وقد وجدنا ابن رشد ايضًا يستعمل هذه الكلمة ، راجع ص ١٧٦ ، سطر ٣ من النص المحقق: «... مقالة افردناها لذلك».

٢٨. راجع «المقدمة التحليلية» (الفصل الرابع – ص ٨٦) حيث ركزنا على هذه الظاهرة الفريدة عند العرب في دراستنا المنطق الارسطي وعلاقته باللسان العربي.

٢٩. افردنا لاسلوبه في الشرح ولمنهجيته في بحث المنطق الارسطي بابًا خاصًا في «المقدمة التحليلية» (الفصل الثاني).

سائر كتبه»[٣٠]، وعند الانتهاء من كل كتاب[٣١].

٢) اذا جمعنا الاوصاف التي اعطاها الباحثون والمستشرقون وجامعو المخطوطات لهذا النص وجدنا انها تتفق في غالبيتها على تصنيفه بين التلخيصات وما سمّيناه بالشروحات الوسطى[٣٢].

٤. ابن رشد ونقول ارسطو الى العربية

هل عرف ابن رشد اورغانون ارسطو باليونانية فدرسه بلغته الاصيلة؟ او تعرّف عليه من خلال ترجماته العربية؟ بعد مطالعتنا نص التلخيص وقفنا على فقرات تشير بوضوح الى ان ابن رشد قرأ نص ارسطو مترجمًا. ونستلّ هنا من هذه الفقرات نص شهادته حيث يعرض الصعوبات التي واجهها في الفحص عن اقاويل ارسطو في المنطق:

١) يقول في آخر كتاب السفسطة: «فان هذا الكتاب معتاص جدًا اما من قبل الترجمة واما من قبل ان ارسطو قصد ذلك فيه ولم نجد لاحد من المفسرين شرحًا لا على اللفظ ولا على المعنى الا ما في كتاب الشفاء لابي علي بن سينا شيئًا من ذلك»[٣٣].

٢) ويقول في نهاية تلخيص كتاب الخطابة: «وعسى الله ان يمنّ بالتفرغ التام للفحص عن نص اقاويله في هذه الاشياء وبخاصة فيما لم يصل الينا من شرح لمن يرتضى من المفسرين»[٣٤].

٣) ويذكر في آخر كتاب الشعر «ان هذا الكتاب لم يترجم على التمام»[٣٥].

---

٣٠. النص المحقق، ص ٣، سطر ٤

٣١. النص المحقق، ص ٧٥، سطر ١٨ - ١٩، ص ١٣٢، سطر ٤، ص ٣٦١، سطر ١٠، ص ٤٩١، سطر ٤، ص ٧٣٠، سطر ١٧

٣٢. راجع بويج في مجموعة جامعة القديس يوسف، الجزء الثامن، الكتاب الاول، ص ٦، ثم ص ١٠ - ١١ وبويج في تلخيص كتاب المقولات لابن رشد ص ١٢ من المقدمة.
ومقال الاب فريد جبر «ارسطو والارسطية عند العرب» دائرة المعارف، الجزء التاسع، ص ٤٤٧ - ٤٥٧

٣٣. راجع المخطوط (ف) ص ١٣٩ (ب)، والمخطوط (ل) ص ١٥٧ (ب)، تقابلها ص ٧٢٩ من تحقيقنا للنص.

٣٤. راجع المخطوط (ف) ص ١٩٩ (ب)، والمخطوط (ل) ص ٢١٠ (أ)، تقابلها ص ٣٣٢ من تحقيق بدوي لنص الخطابة.

٣٥. راجع المخطوط (ف) ص ٢٠٨ (ب)، والمخطوط (ل) ص ٢٢٨ (أ).

وهذه الاشارات الواضحة تفيد ان ابن رشد قد عوّل على الترجمات والتفسيرات لتلخيص منطق ارسطو العويص الفهم ، اذ كان على ما يبدو جليًا انه جاهل اللغة اليونانية[٣٦]. لكن السؤال الذي يتبادر الى الذهن هنا هو التالي : ما هي الترجمات التي عوّل عليها في تلخيص منطق ارسطو؟ والى اي منها يشير في هذه النصوص؟

من المسلّم به ان النقول والترجمات التي تكاثرت ايام العباسيين اعطتنا العديد من ترجمات كتب ارسطو في الطبيعيات والالهيات والمنطقيات والاخلاقيات والسياسيات. واذا شئنا اليوم احصاء هذه النقول وتصنيفها حسب مترجميها فما علينا سوى الرجوع الى مصنفات امثال «الفهرست» لابن النديم و «تاريخ الحكماء» للقفطي لنقف على اسماء اولئك الذين اهتموا بمؤلفات ارسطو ونقلوها الى العربية[٣٧]. والواقع اننا لم نقم ببحث خاص في هذا المضمار لمعرفة ايّ من النقول وقف عليها ابن رشد وعوّل في التلخيص ، فالمهمة عسيرة وطويلة وهي تقع خارج نطاق عملنا وبحثنا هنا[٣٨]. ثم ان ابن رشد ذاته لم يشر الى هذا الامر في نصّه كما عرضنا. وفي اعتقادنا ان عدم الاشارة هذا لم يقع سهوًا عنده حين نعرف انه كان لا يعتمد نصًا واحدًا لقراءة كتب ارسطو ولتفسيرها ، بل كان يطّلع قبيل شرحه وتلخيصه على العديد من التعليقات والتفسيرات المسندة ابتداءً من

---

٣٦. يرى مونك ان ابن رشد لم يكن على بيّنة من اليونانية ولا من السريانية لذا فانه لم يقم بترجمة جديدة قبل التفسير ، ولا هو صحح الاخطاء التي واجهها في شروحاته والتي عدها من الغوامض. راجع :
S. MUNK, *Mélanges de philosophie juive et arabe*, Paris, Librairie Vrin, 1955, p. 431
ويذكر رينان ان احدًا من العلماء المسلمين وبخاصة عرب اسبانية لم يكن يعلم اليونانية.
راجع : RENAN, *Averroès et l'Averroïsme*, p. 49

٣٧. يذكر الاب الدكتور فريد جبر هذه المراجع كافة في دراسته لحركة النقل الارسطي في مقاله عن ارسطو والارسطية عند العرب ، ص ٤٤٠ – ٤٤٦. ويعترف كذلك بصعوبة ومشقة الغوص في امثال هذه الابحاث التي ما زالت في طور الاستكشاف.

٣٨. هنالك مراجع عديدة بحثت في هذا الامر ومن اهمها اطلعنا على مقدمة كتاب الدكتور خليل الجر «في ترجمة مقولات ارسطو الى السريانية والعربية» حيث يشير الى هذا الامر:
K. GEORR, *Les Catégories d'Aristote dans leurs versions syro-arabes*, Beyrouth, 1948, p. 5-32
ووقفنا على مؤلفات ارسطو المترجمة في المنطق كافة لبدوي في كتابه حول انتقال الفلسفة اليونانية الى العالم العربي.
A. BADAOUI, *La transmission de la philos. grecque au monde arabe*, Vrin, 1968, p. 75-78
وكذلك لفالتزر في كتابه اليونانية في العربية
R. WALZER, *Greek into Arabic*, Oriental Studies, Oxford, 1963, p. 60-113

ثاوفرسطس وانتهاءً بابن سينا. لكننا مع ذلك نوضح اننا اثناء قراءتنا نص ابن رشد قمنا بمقابلة مع ترجمة منطق ارسطو من تحقيق بدوي[٣٩] وقارنا بين النصين عن قرب، فخرجنا بالاستنتاجات التالية:

١) هنالك بون شاسع بين النصين من حيث التراكيب والتعابير والمفردات المستعملة. فجمل اسحق بن حنين ويحيى بن عدي وابي بشر متى بن يونس الغير الثابتة والغير المركزة الالفاظ تقابلها جملة متينة السبك وذات معان اوضح عند ابن رشد. وليس هذا بمستهجن حين نعلم ان هؤلاء التراجمة لاقوا صعوبات عدة اقلّها عدم اتقانهم او قلة المامهم باللغة المترجم منها، او اعتمادهم على نصوص منقولة من اليونانية الى السريانية لنقلها من جديد الى العربية؛ بينما اطّلع ابن رشد على هذه الترجمات اولاً وفهمها في ضوء شروحات عدة اضيفت على النصوص الاصلية وتركت له حرية المقابلة والتصرّف في آنٍ معًا.

٢) هنالك تطور في الالفاظ المستعملة. فبينما نجد المترجمين يستعملون بعض الكلمات المعرّبة طبقًا الى لفظها في اليونانية[٤٠]، نجد ابن رشد يبتعد عن هذه الطريقة مفضلاً التعبير عن المنطق الارسطي بلسانه العربي الصرف.

٣) لكن ما يلفت النظر ايضًا هو الشبه بين بعض فقرات نص التلخيص والفاظه وبين بعض مقاطع نص ارسطو المترجم والفاظه. وهذا ما حدانا الى القيام بجمع هذه الفقرات والعبارات والالفاظ لنثبت ان ابن رشد وان لم يعتمد هذا النص المترجم اساسًا وحيدًا فقد اعتمده بين مجمل مراجعه ومنابع دراسته. ونعاود القول هنا انه من العسير على الباحث التثبت من هذه القضايا التي تتصل بتاريخ انتقال المذاهب عبر النقول اكثر من اتصالها بالفكر مباشرة.

انّا نجد في كتاب المقولات مثلاً تشابهًا بين ترجمة اسحق بن حنين ونص ابن رشد الذي يستعمل عبارات والفاظًا مماثلة لتلك التي جاءت في النص المترجم. يستعمل مثلاً

---

٣٩. منطق ارسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي، الجزء الاول والثاني والثالث، دراسات اسلامية، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨.

٤٠. نذكر على سبيل المثال: السلوجسموس ص ١٠٤؛ المقدمة الافودقطيقية، ص ١٠٥؛ الاباغوجي، ص ٢٩٧؛ الانسطاسيس، ص ٢٩٩؛ اسفس، ص ٣٩٤؛ قليونا، ص ٣٩٤. المرجع السابق.

لفظة «الاسماء المتفقة والمتواطئة والمشتقة»[41] ، ولفظة «معًا»[42] ولفظة «له»[43]. وهناك تشابه في بعض الشروحات والعبارات التي اتت مماثلة لتلك المترجمة[44]. واذا اخذنا كتاب العبارة وجدنا ابن رشد يستعمل لفظة «الاسم» و «الكلمة» و «القول» و «الرباط» بالمعاني نفسها التي استعملها فيها اسحق[45]. واذا بحثنا في كتاب القياس وجدنا ايضًا ان ابن رشد يستعمل الفاظ تذارى «كالمحمول على كل الشيء» او «ليس بمحمول على شيء منه»[46] «والبيان بالدور»[47] وانعكاس القياس[48] والقياس بالخلف[49] و «وضع المطلوب الاول»[50] الخ... وهذه الالفاظ التي اكتسبت صفات جديدة وتطورت مع المفسرين عاد ابن رشد واستعملها مع تطويرها والاستفاضة بشرحها.

٥. مراجعنا الاساسية في تحقيق النص

أ) المخطوط الرئيس الذي اعتمدنا :

لقد اعتمدنا المخطوط (ف) مرجعًا رئيسًا لتحقيق النص وذلك لاسباب عدة :

١) وصلنا كاملاً اذ توفرت لدينا صفحاته المصوّرة كافة.

٢) هو من المخطوطات الاساسية التي اكتسبت اهمية قصوى عند الباحثين ومحققي

---

٤١. راجع نص بدوي ، ص ٣ ، سطر ٣ ، ٨ ، ١٢ ونصنا المحقق ص ٧ ، سطر ٤ ، ١١ ، ١٦

٤٢. راجع بدوي . ص ٥ . سطر ٧ ونصنا المحقق ص ٧١ . سطر ٣

٤٣. راجع بدوي ، ص ٥٣ ، سطر ١٤ ونصنا المحقق ص ٧٥ ، سطر ٣ . لقد قام بويج في مقدمة تلخيص كتاب المقولات لابن رشد بدراسة هذه اللفظة للغرض نفسه فوجد انها استعملت قبل القرن التاسع الميلادي ، اذ انها استبدلت فيا بعد بلفظة «جدة». وهكذا استنتج انه من الارجح ان يكون ابن رشد قد عوّل على نقل اسحق بن حنين (راجع مقدمة الكتاب ، ص ٢٨).

٤٤. راجع نص بدوي ، ص ٥ ، سطر ٩ ، ونصنا المحقق ص ٩ ، سطر ١٩ ، وهكذا في ص ٧ ، سطر ٢ – ٤ ، تقابلها ص ٢٩ سطر ٣ – ٧

٤٥. راجع نص بدوي ، ص ٥٩ ، سطر ٢ ، ونصنا المحقق ص ٨٢ ، سطر ٥ ، وهكذا في ص ٦٣ ، سطر ٢ ، تقابلها ص ٧٦ ، سطر ٩ ، وص ٦٤ ، سطر ٣ ، تقابلها ص ٨٧ ، سطر ٢٠

٤٦. راجع نص بدوي ، ص ١٠٤ ، سطر ٣ ، تقابلها في نصنا ص ١٣٧ ، سطر ١٠

٤٧. راجع نص بدوي ، ص ٢٤٨ ، سطر ٢ ، تقابلها في نصنا ص ٢٩٧ ، سطر ٣

٤٨. راجع نص بدوي ، ص ٢٥٤ ، سطر ١٥ ، تقابلها في نصنا ص ٣٠٥ ، سطر ٦

٤٩. راجع نص بدوي ، ص ٢٦٢ ، سطر ١١ ، تقابلها في نصنا ص ٣١١ ، سطر ١٧

٥٠. راجع نص بدوي ، ص ٢٧٧ ، سطر ١١ ، تقابلها في نصنا ٣٢٨ ، سطر ٣

المخطوطات امثال بدوي[٥١] وبويج[٥٢] اللذان انتقياه من المخطوطات الرئيسة.
٣) تقسيماته واضحة وان عسرت قراءته احيانًا.
٤) قلّما عرضت فيه اخطاء نحوية او معنوية تتناول جوهر الفكرة.
٥) كتابته حديثة واقرب الينا اليوم.

لكن هذا لا يعني ان مخطوط ليد يقل اهمية عنه. فقد اعتمدنا مخطوط ليد عندما قابلنا بين الاثنين ووجدنا الاصح فيه فآثرناه[٥٣]، وبخاصة حين توافرت معانيه ومفرداته واكسبت النص وضوحًا. ولم يكن بوسعنا اعتماد المخطوط (م) اساسًا لانه لا يحتوي على كتب ارسطو الملخصة كافة، وهو عسير القراءة اجمالاً للاسباب التي ذكرنا في وصفنا اياه. ومع ذلك فقد اخذنا بما جاء فيه احيانًا ونخص بالذكر عناوين الفصول الجزئية والفريدة، والملاحظات والايضاحات الهامشية التي جاءت لتجلي المعنى وتشرح بعض المفردات.

ب) المراجع الاخرى:

الى جانب المخطوطات، وعند تحقيق النص، عدنا الى مرجعين اساسيين وهما: ترجمة ارسطو الى العربية، تحقيق بدوي[٥٤]، ونص ارسطو بالفرنسية تحقيق تريكو[٥٥] وذلك تحقيقًا للاهداف التالية:

١) تثبيت النص في معانيه وانتقاء النص الافضل من المخطوطات. وعندما كانت معاني المنطق عويصة، رأينا لزامًا علينا قبل تثبيت النص نهائيًا توضيح فكرة ارسطو في اذهاننا من خلال نصه المترجم.
٢) التثبت مما هو لارسطو ومما ليس ملكًا له، لاننا قمنا بدراسة دارت حول تطور فكر

---

٥١. ابن رشد، كتاب الخطابة، تحقيق بدوي (المقدمة ص بج)، دراسات اسلامية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠

٥٢. ابن رشد، كتاب المقولات، تحقيق بويج، (المقدمة ص ١٤ – ١٦) ومجموعة القديس يوسف، الجزء الثامن، الكتاب الاول، ص ١٠ – ١١

٥٣. لازمة الفروقات بين المخطوطات، في كل مجلّد تبين ذلك

٥٤. منطق ارسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق.

٥٥. اورغانون ارسطو تحقيق جـ. تريكو *L'Organon d'Aristote*, J. TRICOT, Vrin, 1966

ارسطو عند شراحه اليونان ومن ثم عند شراحه العرب ، اي التفصيل بين ارسطو والارسطية عند العرب ، والتركيز اخيرًا على ابن رشد وموقفه من منطق ارسطو[٥٦] .

٣) المقابلة بين ترجمة ارسطو الى العربية وموقف ابن رشد من منطق ارسطو المترجم ، لاننا كما ذكرنا في الفقرة السابقة ان هنالك تطورًا فكريًا ولفظيًا بين نص ارسطو المترجم وتلخيص ابن رشد لهذا النص.

٤) تسهيلاً لقراءة النصين بشكل متواز والمقابلة بينهما ، وضعنا على هامش نصنا المحقق ترقيمًا للفقرات المتقابلة بين نصي ارسطو وابن رشد حسب ما جاء في نسخة تريكو عند تحقيقه لنص ارسطو. وهذا الترقيم ان لم يأت دقيقًا احيانًا ، الا انه يدلنا بلا شك على مدى تقرب ابن رشد من نص ارسطو او الابتعاد عنه تلخيصًا وتعليقًا .

وقد القينا فيما بعد نظرة سريعة على ترجمة تلخيص ابن رشد لمنطق ارسطو في اللاتينية[٥٧] للتحقق من بعض العبارات والمفردات وبخاصة لوضع فهرست الاصطلاحات المنطقية العربية – الفرنسية – اللاتينية[٥٨] .

٦. طريقتنا في تحقيق النص

أ) ترتيبه ونقله

رأينا لزامًا علينا ان نرتب النص قبل نقله ، اي ان نقدم النص معتمدين تبويبًا علميًا ، مقسمين الفصل الى فقرات ، والفقرة الى جمل ، ليظهر النص للعيان واضح المعالم ويسهل النظر في معانيه لكثرة الابعاد المنطقية التي جاءت فيه . فلو كنا تركنا النص على شكله الاولي لعسر على الدارس الاحاطة بمعانيه كافة ، ولاضطر الى التوقف مرارًا للفصل بين هذه الفكرة وتلك ، ولاصابه النفور مثلما اصابنا اول الامر.

ب) ضبط النص

وردت نصوص المخطوطات الثلاث ، كما ذكرنا آنفًا ، وهي مليئة بفوضى التنقيط

---

٥٦. هذه القضايا عالجناها في مقدمتنا التحليلية .

٥٧. راجع مجموعة كتب ارسطو مع تعليقات ابن رشد، *Aristotelis opera cum Averrois commentariis,* verritis apud, Junctas, 1562-1574, Frankfurt am main, 1962.

٥٨. راجع المجلد الأول ، فهرست الاسماء والمصطلحات في جزئه الأخير.

وغياب الضوابط. فكم عانينا من كتابة الهمزة ومن ضبط النقاط على الحروف متوقفين حائرين، معيدين قراءة النص مرات للتثبت من المعنى قبل تثبيت اللفظ[٥٩]. والله يعلم ان وفقنا اخيرًا في انتقاء ما ارتأيناه الافضل، معوّلين في حكمنا على مراجع اللغة والنحو. ولهذه الاسباب لم نتوقف توقفًا اعمى امام نص مخطوط معيّن لنسخه دون ايثار آخر عليه. لذلك سيجد القارئ في لازمة الفروقات بين المخطوطات كيف فضلنا احيانًا المخطوط (ل) على (ف) و (م)، او المخطوط (م) على (ف) و (ل)، لكننا لم نقم باضافة اي تصويب من جهتنا بل آثرنا ترك المخطوطات على اصالتها منعًا للالتباس.

جـ) تقسيم الفصول وترقيمها

بعد عملية الترتيب والضبط هذه رقمنا الفصول متبعين في هذا الترقيم التبويب المعنوي قبل اي شيء آخر. وغايتنا في ذلك تجنب الابهام الذي ربما وقع فيه القارئ لكثرة ما جاء في النص من مواضيع متسلسلة ومتشابكة.

ثم رقمنا الاسطر في كل صفحة تسهيلاً للبحث ولوضع الفهارس وللتثبت من الفروقات. لكننا لم نعدّ رقم الفصل سطرًا لعدم ورود اي معنى او لفظة فيه.

د) عناوين الفصول

اما العناوين فقد اتت وفقًا لنماذج ثلاث:

١) عنوان لا اشارة تميّزه وخاصته انه ورد في المخطوطات الثلاث.

٢) عنوان وضعناه بالخط العريض ونعني به انه استلّ من المخطوط (م) الذي امتاز كما ذكرنا بكثرة العناوين التي وردت على الهامش والتي تتناول جزئيات المسائل الطويلة.

٣) عنوان ربطناه بالرمز التالي [....] وهو من وضعنا وزيادة من عندنا. وهذا العنوان مستل من صلب النص، الغاية من اضافته التمهيد لوضع فهارس الكتب، بعد القطع بين الفصول.

هـ) الفروقات بين المخطوطات

لقد افردنا لهذه الفروقات بابًا خاصًا ليضعها القارئ نصب عينيه ويقابل اذا ما شاء

---

٥٩. نذكر هنا على سبيل المثال لفظ: يبيّن ونبيّن وتبيّن، ولفظ: ينبغي وتنبغي، ولفظ: غنًا وغناء.

بينها ، وليتبيّن خصائص كل مخطوط لفظًا ومعنى وتركيبًا . ولهذا السبب ايضًا لم نشأ اضافة اي تصويب كما ذكرنا لما قد ورد من اخطاء في المخطوطات ، وبخاصة عندما التقت جميعها عندها .

و) مقابلة نص ابن رشد مع نص ارسطو

تطلبت المقابلة بين نصي ابن رشد وارسطو مشقةً وسعيًا طويلاً لصعوبة المقارنة احيانًا . فقد جاء في تصنيفنا لهذا النوع من الشرح انه من الاوسط او ما سمي بالتلخيص . وخاصته ان ابن رشد بعد ان يذكر مطلع قول ارسطو يمزج بين فكرة ارسطو وفكرته او بين رأي الشراح ورأي ارسطو ، حتى يختلط الامر على الباحث ولا يعود يميّز بين الاصل والفرع . لذا فقد وضعنا على الهامش رقمًا يقابل ترقيم نص ارسطو الاصلي ، وذلك تسهيلاً للباحث وبخاصة للمستشرق الذي دأب على هذه الطريقة في قراءة الشروحات العربية على النصوص اليونانية . في كل صفحة اذن نجد ترقيمًا عامًا بالاجنبية للفصل جعلناه بين خطين – ... – ، وترقيمًا خاصًا بكل مقطع حسب ما جاء في نص تريكو . واذا وقعت بعض الفروقات بين النصين فذلك يعود للاسباب التالية :

١) شروحات ابن رشد تطول احيانًا او تقصر فلا نجد مقابلاً لها في فصل ارسطو[٦٠]
٢) تقسيمات النص عند ابن رشد تختلف مرارًا عن تقسيمات تريكو لنص ارسطو[٦١]
٣) اعتماد ابن رشد احيانًا تقسيمات خاصة[٦٢] او تقسيمات شراح ارسطو[٦٣] .

٧. الفهارس

كان لا بد بعد تحقيق النص من وضع فهارس للمصطلحات المنطقية . وذلك يعود :

---

٦٠. راجع مثلاً ص ١٣٩ – ١٤٠ من النص ، أو ص ١٥٢ ، والفصل ٤٢ من كتاب القياس الذي يقابله الفصل ٤٥ في كتاب تريكو.

٦١. راجع تقسيمات معاني المقولات وخصائصها مثلاً ، في كتاب المقولات ، كيف يجزئها ابن رشد مقولة مقولة.

٦٢. راجع تقسيم ابن رشد لكتابي المقولات والعبارة ، وراجع فهرس هذين الكتابين ، فتجد انك امام تقسيم جديد اذ انه ليس في نص ارسطو تقسيمات اصلاً ولا عناوين . وقد افردنا لقضية تقسيم مصنفات ارسطو لابن رشد بابًا خاصًا في المقدمة التحليلية – الفصل الثاني – في دراسة منهجيته.

٦٣. راجع مثلاً تقسيم الفصول الاخيرة من المقالة السادسة من كتاب الجدل حيث يتبع ابن رشد تقسيم المواضع حسب ما ورد عند ثامسطيوس وثاوفرسطس ، تلخيص كتاب الجدل ، ص ٦٠٣

١) لاهميتها عند دراسي المنطق.
٢) للبحث في كيفية تطور المنطق ومفرداته من اليونان الى العرب.
٣) للمقابلة بين هذه المصطلحات وتلك التي استعملت عند المترجمين الاول وعند مفكري العرب فيما بعد.
٤) للنظر في تطور هذه المصطلحات من خلال النص الواحد وترداداها بميّزات ومعان متجددة.
٥) للمساعدة على توفير الالفاظ المنطقية لقراء المنطق ودارسيه في اللسان العربي.

وقد اجتزأنا هذه الفهارس اقسامًا:

أ) فهرس الاسماء:

١) اسماء الله؛ ٢) اسماء العلم؛ ٣) اسماء الشعوب والفرق؛ ٤) اسماء المصنفات.

ب) فهرس المصطلحات المنطقية العربية.

ج) فهرس لابرز المصطلحات المنطقية العربية – الفرنسية – اللاتينية. واهمية هذا الفهرس تعود الى كون هذا التلخيص قد وصل الغرب في اللغة اللاتينية قبل ان يعرف بلغته العربية الاصيلة مخطوطًا.

خاتمة

هذا ما حاولناه جاهدين في تحقيقنا نص التلخيص هذا. وغايتنا من التحقيق جلية وهي تقريب هذا النص من متناول روّاد الفكر الفلسفي الذين عسر عليهم حتى اليوم الاطّلاع عليه والتعرّف على ابن رشد الشارح لمنطق ارسطو. فقد تداولت الكتب والابحاث في تاريخ الفكر وانتقاله من ارسطو الى العرب مؤلفات ابن رشد الشارح في الطبيعيات والالهيات، ولكن احدًا منها لم يشر الى قراءته تلخيص المنطق وتفسيره لابن رشد وبخاصة في لغته الاصيلة.

حسبنا ان نكون قد ادينا هذه الرسالة وقمنا بهذه المهمة.

تصميم التصدير العام
حول تحقيق المخطوطات

صفحة

القسم الثالث
فهارس الاسماء والمصطلحات

١. فهرس الاسماء
٢. فهرس المصطلحات المنطقية
٣. فهرس المصطلحات المنطقية العربية – الفرنسية – اللاتينية

القسم الثالث

لوازم وفهارس

١. فهرس الاسماء

ملاحظات عامة

١. وضعنا هذا الفهرس الى جانب فهرس المصطلحات المنطقية نظرًا الى تكاملها، وتسهيلاً للبحث في اطر المنطق الارسطي عند ابن رشد.

٢. أرفقنا كل اسم باشارة الى الكتاب والصفحة والسطر المقابل له في المرجع الاساس واستعملنا لمراجع الكتب الرموز التالية :
- كتاب المقولات (= م)
- كتاب العبارة (= ع)
- كتاب القياس (= ق)
- كتاب البرهان (= ب)
- كتاب الجدل (= ج)
- كتاب المغالطة (السفسطة) (= س)

٣. جملنا الاسماء الرئيسة مع ما يتفرّع عنها ، ولم نذكر مراجع الفروع على حدة إلاّ عند الضرورة.

٤. ارفقنا الاسماء بارقام خاصة.

تصميم المضمون

أ – فهرس اسماء الله

ب – فهرس اسماء العلم

ج – فهرس اسماء الشعوب والفرق

د – فهرس اسماء المصنفات

أ – فهرس اسماء الله

ب – فهرس اسماء العلم

ج – فهرس اسماء الشعوب والفرق

د – فهرس اسماء المصنفات

١٣. كتاب المقولات ، هذا الكتاب
م ، ٣ ، ٦/م ، ٥٥ ، ١٤/م ، ٧٥ ، ١٨/جـ ، ٥٠٥ ، ٢٠/جـ ، ٥٤٧ ، ١ ، ٥/جـ ، ٥٦١ ، ٦.

١٤. كتاب ما بعد الطبيعة
جـ ، ٥٠٢ ، ٢١/جـ ، ٥٠٧ ، ٦

١٥. كتاب النفس
ع ، ٨١ ، ١٥

٢. فهرس المصطلحات المنطقية

ملاحظات عامة

١. رتبنا المصطلحات وفقًا للتسلسل الابجدي ، دون ذكر الجذور

٢. هنالك مصطلحات رئيسة ذات تفرعات عدة ، وضعنا المصطلح الرئيس في البداية ، ثم قسمنا فروعه حسب التسلسل الابجدي. مثل مصطلح القياس : القياس البرهاني ، القياس الجدلي ، القياس الحملي...

٣. وضعنا ترقيمًا خاصًا للكلمات مع كل حرف ، وأشرنا بالاعداد الى المصطلحات الرئيسة ، وبالاحرف الى تفرعاتها. مثل :

٤. البرهان

أ) البرهان البسيط والمركب

ب) برهان الخلف

ج) البرهان المطلق الخ...

٤. وردت تعابير منطقية مزدوجة رتبناها وفقًا لحرف الكلمة الاولى منها. مثل عبارة «الاقل والاكثر» التي وضعناها تحت حرف «القاف» وعبارة «الكون والفساد» تحت حرف «الكاف»...

٥. أرفقنا كل جملة باشارة الى الكتاب والصفحة والسطر المقابل لها في المرجع الاساس. مثل جـ (كتاب الجدل) ، ٥٠٠ (الصفحة خمسمائة) ، ١٠ (السطر العاشر) ، واستعملنا رموز الكتب نفسها التي استعملت في فهرس الاسماء :

- كتاب المقولات (= م)
- كتاب العبارة (= ع)
- كتاب القياس (= ق)
- كتاب البرهان (= ب)
- كتاب الجدل (= ج)
- كتاب المغالطة او السفسطة (= س)

تصميم المضمون

- أ -

- ب -

-خ-

- د -

- ذ -

- ر -

- ز -

-س-

-ش-

-ص-

-ض-

-ط-

-ك-

-ل-

-م-

-ي-

- أ -

١. الواحد

- اسم الواحد يقال اولاً على ثلاثة معان وكل واحد من هذه الثلاثة ينقسم الى اقسام كثيرة... احد المعاني الثلاثة الواحد بالعدد وهذا ينقسم ستة اقسام : الواحد بالاسم... واما واحد بالحد... واما واحد بالخاصة... واما واحد بالاسم والحد... واما واحد بالاسم والخاصة ، واما واحد بالحد والخاصة والقسم الثاني من الأقسام الاول الواحد بالمحمول وهذا ينقسم الى ثلاثة اقسام : اما واحد في الجنس... واما واحد في النوع... واما واحد في الوصف. و ... القسم الثالث من الاقسام الاول... هو الواحد بالتناسب. ج ، ٥٠٧ ، ٨ - ١٩
- كل معنى من معاني الواحد يقابله غير ما ج ، ٥٠٨ ، ١
- الواحد بالعدد... داخل في باب الحد وما يعدّ معه ج ، ٥٠٨ ، ٣
- الواحد يقال على وجوه... واولاها باسم الواحد الواحد بعينه ج ، ٦٢١ ، ٧

٢. الاصل الموضوع

- البرهان الذي... لم يكن سبيل الى برهانه... ولا كان معروفًا بنفسه... يسمى اصلاً موضوعًا ب ، ٣٧٥ ، ٨ - ٩
- المقدمات المعروفة بالطبع تخالف المصادرة والاصل الموضوع ب ، ٣٩٩ ، ٢١
- الاصل الموضوع... هي المقدمة التي يتسلمها المتعلم من المعلم ب ، ٣٩٩ ، ٢٤

الاصول الموضوعة

- الامور التي تجري... مجرى الاصول الموضوعة والحدود م، ٣، ٩ – ١٠
- الاصول الموضوعة... ليست هي جزء مقدمة بل الاصول الموضوعة هي التي اذا تسلمت تبعها وجود النتيجة ب، ٤٠٠، ٣ – ٤
- الاصول الموضوعة قد تكون كلية وجزئية ب، ٤٠٠، ٩ – ١٠
- (راجع المصادرة، الطبع)

٣. الالف واللام

- الالف واللام... مرة تدل على ما تدل عليه الاسوار الكلية ومرة تدل على ما تدل عليه الاسوار الجزئية ع، ٩٢، ٢٧
- الالف واللام... تدل على ما يدل عليه السور الكلي ع، ١٣١، ١١
(راجع السور)

٤. امر، امور

- يشتمل (كتاب المقولات) على الامور التي تجري... مجرى الاصول الموضوعة والحدود م، ٣، ٨ – ١٠
- قياس الجواهر الاول الى سائر الامور هو قياس انواع الجواهر واجناسها الى ما عداها من سائر كليات المقولات م، ٢٠، ١٨ – ٢٠
- يظهر... في الامور التي لا تفعل ان فيها اشياء هي بطبعها معدّة لأن يكون عنها الشيء ومقابله على السواء ع، ٩٨، ٤
- الامور التي تحدث بالرويّة والفكر وكذلك الحادثة عن الطبيعة بعضها بالاتفاق والبخت وبعضها ليس بالاتفاق ب، ٤٧٢؛ ٢٠
- (الامور) التي لا تحدث بالاتفاق... هي الانواع... والتي تحدث بالاتفاق... هي الاشياء التي سببها الصناعة او الطبيعة ب، ٤٧٢، ٢٤؛ ٤٧٣، ١
- واجب علينا عندما نقصد تحديد امرها... ان يتصفح في الاشخاص التي هي غير مختلفة ذلك المعنى الذي يقصد تحديده ب، ٤٨١، ٢١–٢٣
- الامور التي من خارج اما شهادة شاهد وذلك اما واحد مقبول، واما الاكثر، واما الجميع، واما معنى ج، ٥٢٩، ٧
- متى كان امران فزيدا على شيء واحد بعينه فكانت الجملة آثر مع احدهما منها مع الآخر فهو آثر من الآخر ج، ٥٥٦، ٨

- الامر الاعظم هو الذي يصير به شيء واحد اعظم — ج، ٥٥٦، ١٤
- متى كان امران احدهما يؤثر من اجل نفسه والآخر يؤثر من اجل الظن فالمؤثر من اجل نفسه آثر — ج، ٥٥٦، ١٧
- الامور التي بها قوام الشيء هي واحدة بأعيانها اذ كان بها كون الشيء المحدود واحدا — ج، ٦٠١، ١

(راجع الاصل الموضوع، البخت، الجواهر الاول)

٥. اما

- اذا تأملت البراهين التي تخرج مخرج الشرط في العلوم... وجدت «اما» الاتصال فيها بيّنًا بوسط و «اما» الاستثناء — ق، ٢٣٦، ١ – ٢

٦. اوائل

- لا فرق بين قولنا اوائل وبين قولنا مبادئ من قبل انهما اسمان مترادفان... يدلان على معنى واحد — ب، ٣٧٤، ٢٠ – ٢١

– ب –

١. البخت

- الشيء الذي يسمى اتفاقًا وبختًا... هو الشيء الذي لم تقصده الصناعة ولا الطبيعة — ب، ٤٧٣، ٣ – ٥
- البخت والاتفاق... ليس ما يحدثه هو لمكان غاية من الغايات ولا لشيء من الاشياء — ب، ٤٧٣، ٦ – ٧

(راجع اتفاق)

٢. مبادئ

- اذا اختلفت المقاييس فمبادئها مختلفة — ب، ٤٤٧، ١٣
- المبادئ التي توجد لاجناس مختلفة بالطبع غير مطابق بعضها لبعض — ب، ٤٤٧، ١٥

- المبادئ تقال على ضربين احدهما العامة وهي التي تتبين بها مطالب كثيرة في صنائع شتى... والضرب الثاني المبادئ الخاصة وهذه ليس يوجد فيها شركة بوجه من الوجوه لاكثر من صناعة واحدة — ب، ٤٤٩، ٦ – ١٠
- المبادئ العامة... منها يكون البرهان في صناعة صناعة... والمبادئ الخاصة... فيها يكون البرهان نفسه — ب، ٤٤٩، ١٠–١٢
- المبادئ... لا تعلم بالبرهان ولكنها تعلم بالعقل — ب، ٤٩٠، ٢٥

٣. الأبدال

- الابدال في صناعة الشعر اشرف من التشبه — ج، ٥١٤، ١١
- موضع الأبدال انما يفيد بالذات التمثيل — س، ٦٨٨، ١٥

٤. البرهان

- البرهان... هو قياس يقيني يفيد علم الشيء على ما هو عليه في الوجود بالعلة التي هو بها موجود اذا كانت تلك العلة من الامور المعروفة لنا بالطبع — ب، ٣٧٣، ١٤
- البرهان... لا يخلو ان يكون من المقدمات الذاتية او العرضية — ب، ٣٨٨، ٩
- البرهان... من شرطه ان تكون مقدماته مع انها صادقة ضرورية ايضًا — ب، ٣٨٩، ٢، ١٠
- ليس يقوم برهان على الشيء الجزئي الذي يفسد ولا يعود — ب، ٣٩٢، ١١
- ليس يمكن ان ينقل البرهان من صناعة الى صناعة متى كان المطلوب في الصناعتين واحدًا بعينه — ب، ٣٩٥، ١٠ } ب، ٤٣٢، ١١
- لا سبيل الى ان يقام البرهان على امر من الامور إلاّ من مبادئه المناسبة التي تخصه — ب، ٣٩٦، ٢
- البرهان... يكون من الاشياء الذاتية الخاصة — ب، ٣٩٦، ١٦
- البراهين المحققة انما تكون من المبادئ المتقدمة بالطبع — ب، ٣٩٧، ١٠
- البرهان يكون من المبادئ المناسبة الخاصة وهي الاسباب القريبة للشيء — ب، ٣٩٧، ١٧
- كل برهان فإن التتامه وقوامه من ثلاثة اشياء: احدها الامور الموضوعة في تلك الصناعة والثاني المقدمات الواجب قبولها والثالث المحمولات المطلوب في تلك الصناعة وجودها لتلك الموضوعات — ب، ٣٩٨، ٣ – ٥

د) البرهان المستقيم

هـ) البرهان الكلي والجزئي

و) برهان لمَ وبرهان الوجود

ز) البرهان الموجب والسالب

ح) **مبدأ، مبادئ البرهان**

- مبدأ البرهان هو مقدمة غير ذات وسط ... وهي التي ليس يوجد مقدمة اخرى اقوم منها في المعرفة ولا في الوجود — ب، ٣٧٤، ٢٢ – ٢٣
- مبدأ البرهان... ينقسم اولاً قسمين... احدهما ما لم يكن سبيل الى برهانه... وهذا يسمى اصلاً موضوعًا؛ والقسم الثاني ما كان معروفًا بنفسه عند المتعلم وهذا هو الذي يسمى العلوم المتعارفة — ب، ٣٧٥، ٧ – ١٠
- مبادئ البرهان اما كلها واما بعضها اعرف من النتيجة — ب، ٣٧٦، ١٠
- مبادئ البرهان معلومة بالفعل — ب، ٣٧٨، ٤ – ٥
- البرهان الذي مبادئه اقدم وافضل... هو افضل واقدم — ب، ٤٣٨، ١٩
- مبادئ البراهين قد تبيّن من قبل الحد وليس تبيّن من قبل البرهان — ب، ٤٥٨، ١٣
- لو احتاجت مبادئ البرهان الى برهان لما كان يوجد برهان اصلاً — ب، ٤٥٨، ١٤
- مبادئ البرهان اكثر في باب التصديق من العلم الحاصل بالبرهان — ب، ٤٩٠، ٢٤

ط) **المطالب البرهانية**

- المطالب البرهانية يجب ان تكون ذاتية — ب، ٣٩١، ٢

ي) **العلم بالبرهان**

- لا سبيل... الى حصول العلم بالبرهان عن الحس — ب، ٤٤٥، ٢
- العلم بالبرهان... يكون على الامر الكلي وبالامر الكلي — ب، ٤٤٥، ٣
- ليس يمكن ان يعلم كل شيء بالبرهان وبالحد من جهة واحدة — ب، ٤٥٨، ٨
- ليس كل شيء يمكن ان يعرف بالبرهان يمكن ان يعرف بالحد من جهة واحدة — ب، ٤٥٨، ١٧
- العلم بالبرهان لا يمكن ان يحصل إلاّ بأن تعلم مبادئه التي هي مقدمات الغير ذوات اوساط — ب، ٤٨٩، ٦

ك) **مقدمات البرهان**

- يجب ان تكون مقدمات البرهان ضرورية اي غير مستحيلة ولا متغيرة — ب، ٣٨٠، ١٠
- البرهان يجب ان يكون من مقدمات ضرورية اذ كان المعلوم بالبرهان من شرطه الا يكون بخلاف ما علم ولا في وقت ما — ب، ٣٨٨، ٤
- لا يكتفى في البراهين ان تكون مقدماتها صادقة وغير ذوات اوساط... بل وان تكون مع ذلك خاصة بالموضوع الذي ينظر فيه — ب، ٣٩٦، ٣

- اذا كان تبكيت فقد يجب ان يكون قياس واما اذا كان قياس فليس يجب ان يكون تبكيت — ق، ٣٣٩، ٩
- التبكيت الذي يكون نحو ترتيب الجنس غير التبكيت نحو الجنس نفسه — ج، ٦٠٣، ١١
- التبكيت الذي يكون من قبل بعد الجنس او قربه او ترتيبه غير التبكيت الذي يكون من قبل الجنس المطلق — ج، ٦٠٣، ٢٣
- التبكيت والتغليط منه ما يكون من قبل الالفاظ من خارج ومنه ما يكون من قبل المعاني — س، ٦٧٢، ١١
- كان التبكيت الحقيقي قياسًا منتجًا لنقيض النتيجة او القضية المعترف بها — س، ٦٨٠، ٤
- اعني بالتبكيتات السوفسطائية ليس كل تبكيت يظن به انه تبكيت وليس هو بالحقيقة مناقضة ولا تبكيتا بل التبكيتات العامة الغير المناسبة التي لا تخص صناعة من الصنائع البرهانية وهي التبكيتات التي يظن بها انها من لم يرتض بتلك الصناعة — س، ٦٨٤، ١٣
- التبكيت الصحيح هو قياس منتج لنقيض الامر الذي يعترف بوجوده — س، ٦٨٥، ١٦
- التبكيت... يكون صادقًا اذا كان فيه ثلاثة شروط : احدها ان يكون صحيح الشكل والثاني ان يكون صادق المقدمات والثالث ان يكون النقيض المنتج نقيضًا بالحقيقة للشيء المعترَف به — س، ٦٨٥، ١٧
- التبكيتات العارضة في صناعة غير متناهية — س، ٦٨٩، ٢
- معرفة التبكيتات الجزئية... الخاصة بصناعة ليس لصناعة واحدة بل لصنائع كثيرة — س، ٦٨٩، ٧ – ٨
- التبكيتات العامة... معرفتها لصناعة عامة — س، ٦٨٩، ١٠

أ) المباكتة السوفسطائية

- المباكتة السوفسطائية اثنان : منها مباكتة يظن بها انها صادقة وهي كاذبة ومنها ما يظن بها انها من تلك الصناعة وليست من تلك الصناعة سواء كانت صادقة او كاذبة — س، ٦٨٥، ٤
- المباكتة السوفسطائية انما هي اما قياس يظن به انه قياس وليس بقياس او نقيض يظن به انه نقيض وليس بنقيض — س، ٦٩١، ١٢

–ت–

١. التالي

- اذا وُجد المقدم وُجد التالي... واذا ارتفع التالي ارتفع المقدم ق ، ٢٨٣ ، ١٤

(راجع المقدم والتالي)

–ث–

١. آثر ، مؤثر

- المؤثر من اجل نفسه آثر من المؤثر من اجل غيره ج ، ٥٤٩ ، ١
- المؤثر... بذاته آثر من المؤثر بالعرض ج ، ٥٤٩، ٢ – ٣
- ما كان بالطبع مؤثر فهو آثر مما ليس بالطبع ج ، ٥٤٩ ، ٦
- ما كان مؤثرًا على الاطلاق آثر مما هو مؤثر عند انسان ما او في وقت ما او حال ما او مكان ما ج ، ٥٤٩ ، ٧
- الذي يسوق الى الامر الآثر آثر ج ، ٥٤٩ ، ١٥
- الذي يتبعه خير اكثر هو آثر والذي يتبعه شر اقل... هو آثر ج ، ٥٥٠ ، ١٢
- المؤثر... يقال على ثلاثة معان ، على النافع واللذيذ والجميل ج ، ٥٥٧ ، ١

٢. الثلاثي

- القضايا... منها ثلاثية وهي التي محمولها اسم ع ، ١٠١ ، ٥ – ٦
- سميت التي محمولها اسم ثلاثية لانها مؤلفة من موضوع وكلمة رابطة ومحمول ع ، ١٠١ ، ٧
- القضايا الثلاثية... ضعف القضايا الثنائية ع ، ١٠٢ ، ١١

(راجع القضية)

٣. الثنائي

- القضايا... منها ثنائية وهي التي محمولها كلمة... ع ، ١٠١ ، ٥
- سميت التي محمولها كلمة ثنائية لانها مؤلفة من محمول وموضوع فقط ع ، ١٠١ ، ٧

(راجع القضية)

-ج-

١. الجدل

- هذه الصناعة (الجدل) هي بالجملة الصناعة التي نقدر بها اذا لنا سائلين ان نعمل من مقدمات مشهورة قياسًا على إبطال كل وضع يتضمن المجيب حفظه وعلى حفظ كل وضع كلي يروم السائل إبطاله اذا كنا مجيبين وذلك بحسب ما يمكن في وضع وضع — ج ، ٤٩٩ ، ١٠
- اسم الجدل عند الجمهور... يدل على مخاطبة بين اثنين يقصد كل واحد منهما غلَبَة صاحبه بأي نوع اتفق من الأقاويل — ج ، ٥٠٠ ، ٤

أ) الجدليون

- الجدليون... شأنهم ان يثبتوا اثباتًا كليًا — ج ، ٥٣٠ ، ١١

ب) المطلوب الجدلي ، المطلوبات الجدلية

- المطلوبات الجدلية ستة اصناف — ج ، ٥٠٣ ، ١٢
- المطلوب الجدلي... هو ما لم يكن معلومًا صدقه بنفسه بحسب المشهور بل يلحقه شك ما في المشهور — ج ، ٥١١ ، ٢

ج) الاقاويل الجدلية

- الاقاويل الجدلية... أقيسة تحدث عن المقدمات المشهورة — ج ، ٥٠٣ ، ٥
- الاقاويل الجدلية... صنفان قياس واستقراء — ج ، ٥١٣ ، ٣ - ٥
- المقدمات التي تلتئم منها الاقاويل الجدلية اما مقدمات مشهورة ليس يحتاج ان تبين بغيرها واما مقدمات تبين بالاستقراء — ج ، ٦٤٦ ، ١٠

د) الاوضاع الجدلية

- الأوضاع الجدلية... كلية — ج ، ٥٣٠ ، ١١

(راجع المقدمة المشهورة ، استقراء)

٢. جرى ، مجرى

- يشتمل (الكتاب) على الامور التي تجري... مجرى الاصول الموضوعة — م ، ٣ ، ٩ - ١٠

- (شخص الجوهر المشار اليه) ليس يحمل على شيء على المجرى الطبيعي — م ، ٩ ، ١ – ٢
- يجب الا تكون الارادة سببًا لحدوث شيء بل تكون جميع الاشياء تجري مجراها بالطبع — ع ، ٩٧ ، ٢٣ – ٢٤

٣. الجزئي

- (المعنى) الجزئي ... يحمل على اكثر من واحد — ع ، ٩١ ، ٦
- الكلي اشرف من الجزئي من اجل انه هو السبب القريب في وقوع العلم لنا — ب ، ٤٤٥ ، ١٤
- من ابطل الكلي فقد ابطل الجزئي ومن اثبت الكلي فقد اثبت الجزئي — ج ، ٥٥٨ ، ١٥
- يدل على ان الجزئي احرى بالوجود من الكلي ان الذين يثبتون وجوده انما يثبتون بوجوده في الجزئي — ب ، ٤٣٤ ، ١٩
- الذي يعلم الكلي فعنده علم الجزئي من قبل الكلي بالقوة القريبة واما الذي يعلم الجزئي فليس عنده من قبله علم الكلي لا بالقوة القريبة ولا بالقوة البعيدة — ب ، ٤٣٦ ، ٧

أ) الجزئية

- الجزئية التي في الشكل الاول يمكن فيها ان تبين على الطريق الخلف بالكلية التي في الشكل الثاني — ق ، ١٧٣ ، ٩

ب) الجزئية الموجبة والسالبة

- الجزئية الموجبة هي اما اوجب فيها المحمول لبعض الموضوع — ق ، ١٣٨ ، ٦
- الجزئية السالبة هي اما سلب المحمول عن بعض الموضوع... واما سلب الكلية عن الموضوع — ق ، ١٣٨ ، ٧ – ٨
- السالبة الجزئية لها عبارتان : احداهما رفع البعض والثانية رفع الكل الموجود فيها — ق ، ١٣٨ ، ٩
- الجزئية السالبة ... جزئية بالطبع اعني في المادة التي تصدق معها الموجبة الجزئية لا في الموضع الذي تصدق معها السالبة الكلية وهي التي تسمى جزئية بالوضع — ق ، ١٥٧ ، ١٧ – ١٩

(راجع الموجبة والسالبة ، المقدمة ، المقدمة الجزئية ، الكلي ، الكلي والجزئي)

٤. الجسم

– (الكم) المتصل خمسة : الخط والبسيط والجسم وما يشتمل على الاجسام ويطيف بها وهو الزمان والمكان — م، ٢٩، ٦
– الخط والبسيط والجسم والزمان والمكان... من المتصل — م، ٢٩، ١٧
– الكم الذي هو متقوّم من اجزاء لها وضع بعضها عند بعض فهو الخط والسطح والجسم والمكان — م، ٣٠، ٩ – ١٠
(راجع الكم)

٥. مجموع

– ليس واجبًا ان يكون ما يصدق مفردًا يصدق مجموعًا — ع، ١١٣، ٢
– ليس يلزم ان تكون جميع المحمولات التي تصدق فرادى تصدق مجموعة — ع، ١١٣، ٤
– الاشياء التي تصدق مجموعة في الحمل على شيء ما اذا قيّد بعضها ببعض فمنها ما تصدق اذا افردت ومنها ما ليس يصدق — ع، ١١٤، ١٢

٦. الجنس

– الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتبًا تحت بعض... فان فصولها مختلفة في النوع — م، ٩، ١٩ – ٢٠
– الاجناس التي بعضها داخل تحت بعض... ليس يمتنع ان يظن انه قد تكون فصولها من نوع واحد — م، ١٠، ٣
– الاجناس... تحمل على الانواع والاشخاص — م، ٢٢، ٦
– الاشياء التي اجناسها مختلفة فاجناس مبادئها يجب ان تكون مختلفة — ب، ٤٤٩، ٥
– ان كان الجنس بتواطؤ كان الحد الاوسط بتواطؤ — ب، ٤٨٧، ٩
– كل ما هو داخل تحت جنس فاضل على انه موجود في ذلك الجنس وداخل تحته... هو افضل مما ليس هو جزءًا من ذلك الجنس — ج، ٥٤٨، ٢٠–٢١
– ان كان المتقدم في هذا الجنس في الفضل افضل من المتقدم في جنس آخر فان الجنس افضل من الجنس — ج، ٥٥٣، ١٠
– متى كانت فضيلة الجنس آثر من فضيلة جنس آخر فان الجنس آثر من الجنس — ج، ٥٥٦، ٣

- البحث عن الجنس بالجملة هو نافع في هذه الصناعة (الجدل) وفي صناعة البرهان — ج، ٥٥٩، ٨
- إبطال الجنس اسهل من إثباته — ج، ٥٦٠، ٤
- ان كان الموضوع جنسًا لا يحمل على ما وضع انه نوع له من طريق ما هو فليس بجنس — ج، ٥٦٠، ١٩
- ما وُضع جنسًا... ان كان ينطبق عليه حد العرض فليس بجنس — ج، ٥٦٠، ٢٣
- متى وُضع جنسان لشيء واحد... يلزم ان يكون احدهما حاصرا للآخر — ج، ٥٦٢، ١٨
- وضع الفصل على انه جنس... ليس بجنس — ج، ٥٦٣، ٢١
- الجنس يحمل من طريق ما هو لا من طريق اي شيء هو — ج، ٥٦٣، ٢٤
- ان أخذ الجنس على انه فصل فليس بفصل — ج، ٥٦٤، ١٢
- ان كان الاقل في الظن انه جنس فالاكثر في الظن جنس — ج، ٥٧٦، ٢٣
- الجنس يحمل على اكثر مما يحمل عليه الفصل — ج، ٥٧٧، ٢

أ) الجنس والنوع

- حال الاجناس عند الانواع هي حال جميع الاشياء عند الجواهر الاول — م، ١٩، ١٥ - ١٦
- النوع والجنس... وضعا ليفرزا الشيء في جوهره عن غيره إلاّ ان الجنس اكثر حصرًا من النوع — م، ٢٣، ٦ - ٧
- الجنس... غير موجود في النوع الذي من جنس آخر — ق، ٢٨٨، ٣
- كل واحد من الاجناس والانواع الموجودة في مقولة مقولة متناهية بتناهي اجناس مقولة الجوهر وانواعها الموضوعة لتلك — ب، ٤٢٩، ١٣
- مسيرنا الى حدود الاجناس من حدود الانواع هو شيء يجري مجرى الطبع — ب، ٤٧٨، ٢٢
- الاجناس مركبة والانواع بسيطة — ب، ٤٧٨، ٢٣
- الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو — ج، ٥٠٥، ٥
- الجنس يحمل على النوع حملاً يوافق اسمه وحدّه ولا حمل الخاصة والحد — ج، ٥٣١، ١٤
- كل ما يوجد للنوع يوجد للجنس — ج، ٥٣٤، ١٣
- كل ما يسلب عن الجنس يسلب عن النوع — ج، ٥٣٤، ١٨

- ما وضع جنسًا ونوعًا ... ان لم نلفها في مقولة واحدة ابطلنا ان يكون جنسًا — ج ، ٥٦١ ، ١
- الجنس اذا كان في مقولة غير المقولة التي فيها النوع لم يكن محمولاً عليه من طريق ما هو — ج ، ٥٦١ ، ٤
- ان كان حد النوع يصدق على الجنس كما يصدق حد الجنس على النوع فما وضع جنسًا فليس بجنس — ج ، ٥٦١ ، ١١
- الجنس يجب ان يحمل على اكثر من النوع — ج ، ٥٦١ ، ١٢
- ان كان ما وضع نوعًا لجنس ما ليس هو واحدًا من الانواع التي ينقسم اليها ذلك الجنس لا القريبة ولا البعيدة ولا هو مشارك لها فما وضع جنسًا ليس بجنس — ج ، ٥٦١ ، ١٥
- ان كان النوع يقال على اكثر مما يقال عليه الجنس فليس بجنس — ج ، ٥٦١ ، ٢٣
- ما وضع انه جنس لصنف ما ... ان الفيناه ليس جنسًا لواحد من الاشياء التي لا تختلف بالنوع ... لم يكن ما وضع جنسًا جنسًا فان الفيناه جنسًا لواحد منها كان واحدًا للجميع — ج ، ٥٦٢ ، ٤ – ٥
- الجنس واحد بعينه لجميع الاشياء الواحدة بالنوع وان كان لبعضها فهو لكلها لانه انما هو جنس للبعض من جهة ما هو جنس للكل — ج ، ٥٦٢ ، ١٠
- ان نتأمل الجنس الاعلى للذي وضع انه جنس فان لم يكن محمولا على النوع من طريق ما هو فليس ما وضع انه جنس جنسًا وان كان محمولاً عليه من طريق ما هو فان الذي وضع انه جنس هو جنس — ج ، ٥٦٣ ، ٥
- حد الجنس ... ان لم يكن يطابق ما وضع نوعًا تحته او الاشياء المرتبة تحت النوع فليس بجنس — ج ، ٥٦٣ ، ١٦ – ١٧
- حد الجنس ... يجب ان يطابق نوعه — ج ، ٥٦٣ ، ١٧ – ١٨
- كل ما يحمل عليه الجنس من طريق ما هو اما ان يكون شخصًا واما نوعًا — ج ، ٥٦٤ ، ١
- الجنس يقال ابدا على اكثر مما يقال عليه النوع او الفصل او انه يحمل على الفصل من طريق ما هو — ج ، ٥٦٤ ، ١٥
- ان لم يكن واحدًا من فصول الجنس الموضوع يحمل على النوع فان الجنس لا يحمل عليه — ج ، ٥٦٤ ، ١٧
- الجنس الذي وضع تحت الجنس يطابقه فصل من فصول الجنس — ج ، ٥٦٤ ، ٢٠

- ان كان النوع مضافًا فينبغي ان يكون جنسه من المضاف — ج ، ٥٦٩ ، ٢٣
- النوع والجنس... يلزم ان يكونا من مقولة واحدة — ج ، ٥٦٩ ، ٢٣ – ٢٤
- الجنس اذا كان من المضاف بذاته فنوعه ايضًا من المضاف — ج ، ٥٧٠ ، ١
- ان كان النوع يقال بالقياس الى شيء ما بعينه فينبغي ان يقال الجنس بالقياس الى ذلك الشيء والاّ فليس بجنس — ج ، ٥٧٠ ، ٢
- اذا كان النوع ينسب الى شيء ما على طريق الاضافة بحرف من حروف النسب فينبغي ان يكون الجنس ينسب اليه بذلك الحرف من النسبة — ج ، ٥٧٠ ، ٨

- الذي يوجد فيه النوع يوجد الجنس والاّ فليس بجنس — ج ، ٥٧٣ ، ٤
- النوع ان كان يوجد في موضوع ما على ان بينهما نسبة ذاتية فالجنس ضرورة يوجد فيه — ج ، ٥٧٣ ، ٨
- ان كان الجنس ليس يحمل على النوع باطلاق بل انما يحمل عليه بتقييد واشتراط فليس بجنس — ج ، ٥٧٣ ، ١٣
- ان كان النوع مما شأنه ان يوجد في اكثر من جنس واحد فوضع في جنس واحد فليس بجنس — ج ، ٥٧٤ ، ٣

- الجنس يصدق على الانواع من طريق ما هي — ج ، ٥٧٤ ، ١٥
- الجنس يحمل على اكثر مما يحمل عليه النوع — ج ، ٥٧٥ ، ٨
- ان كان الجنس الموصوف يقال في موضوع لا على موضوع والنوع على موضوع فليس بجنس — ج ، ٥٧٥ ، ١١
- لما كانت الاجناس موجودة للانواع في نفس جوهرها فمن الضرورة ان يكون معنى الافضل والاخس لازم في كليهما على مثال واحد — ج ، ٥٧٥ ، ٢٠
- ان كان الذي يظن به انه جنس اكثر او على التساوي ليس بجنس فما وضع جنسًا ليس بجنس — ج ، ٥٧٦ ، ١٥
- الجنس يلزم ان يكون محمولاً على كل النوع وان ما حمل على البعض ليس بجنس — ج ، ٥٧٧ ، ١٨
- الجنس يجب ان يفضل في الحمل على النوع وان ما لم يفضل في الحمل على النوع فليس بجنس — ج ، ٥٧٧ ، ٢١
- الجنس يجب ان يكون بجمولاً على النوع من طريق ما هو وان ما ليس بمحمول بهذه الجهة فليس بجنس — ج ، ٥٧٨ ، ٧

- ان كان الجنس والنوع من شأنهما ان يوجدا في موضوع واحد فالذي يوجد فيه النوع فيه يوجد الجنس — ج، ٥٧٩، ٥
- متى قسمنا الجنس بنوعين متقابلين وقسمناه ايضًا بلاحقين متقابلين ولواحق متقابلة ولم يكن احد قسمين تلك اللواحق خاصة لاحد قسمي تلك الانواع فليس اللاحق الآخر بخاصة للنوع الآخر — ج، ٥٩١، ١١
- ألّفت الحدود من اجناس وفصول فان الفصل والجنس امران متقدمان على النوع المحدود وبهما قوامه — ج، ٦٠٠، ٢١
- ان كان الجنس يحمل على الفصل فليس هو فصلاً لان الجنس انما يحمل على الذي تحمل عليه الفصول وهو النوع — ج، ٦٠٥، ٧
- الجنس انما يحمل على الانواع — ج، ٦٠٥، ١٣
- ان كان الجنس المضاف ينبغي ان يوفى في حده الجنس المقابل له فان النوع الذي تحت ذلك الجنس المضاف يقال بالقياس الى نوع ما مما تحت الجنس المضاف اليه — ج، ٦٠٨، ٤
- ان كان الجنس واحدًا ولم تكن له فصول واحدة باعيانها فليس بواحد — ج، ٦٢٢، ١٣

(راجع الفصل، النوع)

٧. الجهة

- الجهة هي اللفظة التي تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع — ع، ١١٧، ٦
- اجناس الفاظ الجهات جهتين: احداهما الضروري... والثانية الممكن — ع، ١١٧، ٧ – ١٠
- الفاظ الجهات جهتين لانه انما قصد بها ان تكون دلالتها مطابقة للموجود — ع، ١١٧، ١٣
- جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى — ق، ١٧٩، ٦
- متى حمل شيء حملا على الكل بجهة فيجب ان يحمل على الجزء بتلك الجهة بعينها — ق، ١٧٩، ١٢
- متى حمل... الجزء على شيء ما حملا بجهة ما فيجب ان يحمل الكل على ذلك الشيء بتلك الجهة بعينها — ق، ١٧٩، ١٣

(راجع القضية، النتيجة)

٨. الجهل

- الجهل (صنفان) جهل على طريق السلب والعدم وهو الجهل الذي ليس معه اعتقاد شيء من الاشياء وجهل على طريق الملكة والحال وهو الاعتقاد الكاذب — ب، ٤١٤، ٦ - ٧
- الجهل الذي على طريق الملكة... يعرض بجهتين احداهما بقياس والجهة الثانية بغير قياس بل بتوهم مجرد فقط — ب، ٤١٤، ٤ - ٥
- الجهل... صنفان... الجهل الذي على طريق العدم و... الجهل الذي على طريق الغلط — ج، ٦١٢، ٥

٩. الايجاب والسلب

- الايجاب والسلب ليس يلحق الموجودات المفردة التي يدل عليها بالفاظ مفردة وانما يلحق المركبة من جهة ما يدل عليها بالفاظ مركبة — م، ٥، ١٣-١٥ / م، ١١، ٤ - ٥
- ليس الشيء الذي يوجب او يسلب قول بل هو معنى يدل عليه لفظ مفرد — م، ٦٣، ٣ - ٤
- الشيء الذي يوجب او يسلب... متقابل كتقابل الموجبة والسالبة — م، ٦٣، ٤ - ٥
- التي تتقابل على جهة السلب والايجاب ليست واحدة من اصناف المتقابلات الثلاث — م، ٦٥، ١١ - ١٢
- الايجاب... حمل شيء على شيء والسلب انتزاع شيء من شيء — ع، ٨٩، ٢
- الايجاب... انه الحكم باثبات شيء لشيء، والسلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء — ع، ٨٩، ٧
- يمكن في كل ما اوجبه موجب ان يسلبه سالب وفي كل ما يسلبه سالب ان يوجبه موجب — ع، ٨٩، ١٤
- ... لكل ايجاب سلب يقابله ولكل سلب ايجاب يقابله — ع، ٨٩، ١٤
- السلب والايجاب موجودان في النفس لا خارج النفس — ع، ٨٩، ١٥
- النظر في الايجاب والسلب هو من حيث هما في النفس — ع، ٨٩، ١٥
- السلب والايجاب انما يكونان متقابلين بالحقيقة متى كان المعنى المحمول فيهما واحدًا من جميع الجهات وكذلك المعنى الموضوع — ع، ٨٩، ١٩
- المتقابلة بالايجاب والسلب التي موضوعها معنى من المعاني الشخصية تسمى الشخصية — ع، ٩١، ١٢

أ) الموجبة والسالبة

- الموجبة قول موجب والسالبة قول سالب — م، ٦٣، ٣
- الموجبة والسالبة يخصصها... انه يجب ان يكون احدهما صادقًا والآخر كاذبًا — م، ٦٥، ١٢ – ١٣
- الموجبة والسالبة... احدهما يكون ابدًا صادقًا والآخر كاذبًا — م، ٦٦، ٧ – ٨
- ليس يوجد للاشياء الموجبة من حيث هي خارج النفس سلب يقابلها ولا للاشياء المسلوبة من حيث هي خارج النفس ايجاب يقابلها — ع، ٨٩، ١٧

(راجع الاسم المحصل والاسم غير المحصل، التقابل والمتقابلات)

١٠. الجوهر

- (من الموجودات) ما ليس يحمل على موضوع اصلاً... ولا هو في موضوع... وهذا هو شخص الجوهر المشار اليه — م، ٨، ٢٢
- الجوهر بالجملة سواء كان عامًا او شخصًا هو الذي ليس في موضوع اصلاً — م، ٩، ٣
- ينفصل كلي الجوهر من شخصه بأن كلية يقال على موضوع وشخصه لا يقال على موضوع — م، ٩، ٦
- الجوهر على طريق المثال هو مثل انسان وفرس — م، ١٠، ١٧
- الجواهر صنفان: اول وثوان — م، ١٥، ٤ / م، ١٧، ٤
- الانواع من الجواهر الثواني اولى بأن تسمى جوهرًا من الاجناس — م، ١٩، ٥
- النوع احق باسم الجوهرية من الاجناس — م، ١٩، ١٢
- الجواهر الاول... باسم الجوهر... احق من الجواهر الثواني والاعراض — م، ١٩، ١٣ – ١٤
- الذي يعم كل جوهر شخصًا كان او كليًا انه ليس يوجد في موضوع — م، ٢١، ٤
- مما يخص مقولة الجوهر انه لا مضاد لها... لكن هذه الخاصة قد يشاركها فيها غيرها من المقولات — م، ٢٣، ١١ – ١٢
- مما يخص الجوهر انه لا يقبل الاقل والاكثر — م، ٢٣، ١٨
- اشخاص الجواهر اولى بالجوهرية من كلياتها — م، ٢٣، ٢٠

- اولى الخواص بالجواهر هو ان الواحد منها بالعدد هو بعينه القابل للمتضادات — م، ٢٤، ٥
- اما في الجواهر فان الواحد بعينه يوجد قابلاً للمتضادات — م، ٢٤، ٩
- من خواص الكم ... ألا يقبل الاقل والاكثر كالحال في الجوهر — م، ٢٧، ١٦ – ١٧
- ليس من الجوهر شيء يعد من المضاف — م، ٣٦، ١٦
- الاشياء الموجودة منها ما لا يحمل على الشيء البتة إلاّ بالعرض وعلى غير المجرى الطبيعي ويحمل عليها غيرها وهي اشخاص الجواهر المحسوسة — ق، ٢٤٧، ٩
- الذي بالذات ... هو المقول على اشخاص الجوهر — ب، ٣٨١، ١٢ – ١٥
- ... ما ليس هو موجود في شيء ولا هو مقول على شيء ... قيل في رسم الجوهر — ب، ٣٨١، ٢٦
- الجواهر ... يحمل عليها احد امرين ... اما اشياء تعرف ماهياتها واما اشياء هي واحد في المقولات التسع — ب، ٤٢٩، ١٢ – ١٣
- فصل الجوهر جوهر — ج، ٦٠٧، ٣

أ) الجواهر الأول

- الجواهر صنفان: اول وثوان — م، ١٥، ٤ / م، ١٧، ٤
- كل ما سوى الجواهر الأول فانه مضطر في وجوده الى الجواهر الاول — م، ١٥، ١٠
- الجواهر الاول ... هي اشخاص الجوهر — م، ١٥، ١٣
- الجواهر الاول ... اولى (بأن تكون جوهرًا) من النوع — م، ١٥، ١٣
- الجواهر الثواني التي في مرتبة واحدة ليس بعضها اولى بأن يكون جوهرًا من بعض وكذلك الاول — م، ٩، ١٥
- اما الجوهر الموصوف بأنه اول ... فهو شخص الجوهر ... اعني الذي لا يقال على موضوع ولا هو في موضوع — م، ١٧، ٥
- كل ما سوى الجواهر الاول التي هي الاشخاص الاول فاما ان تكون مما يقال على موضوع واما ان تكون مما يقال في موضوع — م، ١٨، ١٧
- لو لم توجد الجواهر الاول لم يكن سبيل الى وجود شيء من الجواهر الثواني ولا من الاعراض — م، ١٩، ١
- الجواهر الاول ... باسم الجوهر وباسم الموجود احق من الجواهر الثواني والاعراض — م، ١٩، ١٣ – ١٤

(راجع الضد، الكم)

— ح —

١. الاستحالة

- انواع الحركة ستة الكون ومقابله الفساد والنمو ومقابله النقص والاستحالة والتغيّر في المكان — م، ٧٣، ٣
- الاستحالة موجودة في جميع اجناس الكيفيات الاربع ... او في اكثرها — م، ٧٣، ٧ – ٨
- حركة الاستحالة غير واحدة من سائر الحركات — م، ٧٣، ١٠
- ... كل ما ينمى فقد استحال — م، ٧٣، ١٩
- الاستحالة غير سائر الحركات — م، ٧٤، ٢
- الاستحالة ... ليس يسهل ان يوجد لها ضد لا من جهة السكون ولا من جهة الحركة — م، ٧٤، ٩ – ١٠

(راجع الحركة)

٢. حد، الحد

- الحد يدل به ... على الشيء الذي تنحل اليه المقدمة مما هو جزء ضروري في كونها مقدمة — ق، ١٣٩، ٧ – ٨
- الحد المشترك له من الطرفين اوضاع اربعة : احدها ان يكون موضوعًا للطرفين او محمولاً عليهما او موضوعًا للأكبر ومحمولاً على الاصغر او عكس ذلك — ق، ١٥٢، ٢
- الحد ... ليس يتضمن بذاته ان الشيء موجود او غير موجود ... من جهة ما هو حد — ب، ٣٧٥، ١٧ – ١٨
- نسبة اجزاء الحد الى المحدود نسبة ضرورية — ب، ٣٨٢، ١٢
- الحدّ جزء مقدمة والحدود تفهم ذات الشيء ومعناه — ب، ٤٠٠، ٣
- الحد لا يكون إلاّ كليًا — ب، ٤٠٠، ١٠
- ماهية الشيء... هو الحد — ب، ٤٥٨، ٣
- ليس يمكن ان يعلم كل شيء بالبرهان وبالحد من جهة واحدة — ب، ٤٥٨، ٨
- ليس كل ما عليه برهان فله حد ولا كل ما له حد فله برهان — ب، ٤٥٨، ٩ / ب، ٤٥٨، ١٦
- الحدّ لا يعرّف شيئًا سالبًا وانما يعرف الذوات — ب، ٤٥٨، ١١
- الحد هو كلي — ب، ٤٥٨، ١٢

أ) الحد الاوسط

- الحد الاوسط ... هو الحد المشترك للحدين اللذين هما طرف المطلوب — ق، ٢٦١، ١٠ – ١١
- لا بد في كل قياس من حد اوسط — ق، ٢٦١، ١١
- ان ألفينا الحد الاوسط محمولاً على الاصغر وموضوعًا للاكبر او محمولاً على الاصغر ومسلوبًا على الاكبر فانه يكون الشكل الاول — ق، ٢٦١، ١٢
- ان كان الحد الاوسط محمولاً في احدهما (الطرفين) مسلوبًا عن الآخر على جهة الحمل لا على جهة الوضع فانه يكون الشكل الثاني
- وان كان الحد الاوسط موضوعًا للطرفين اما على طريق الايجاب او لاحدهما على طريق الايجاب وللثاني على طريق السلب فانه يكون الشكل الثالث... قد تبرهن انه ليس ها هنا نسبة رابعة للحد الاوسط الى الطرفين — ق، ٢٦١، ١٣ – ١٨
- اذا لم يكن هنالك حد اوسط فليس هنالك قياس — ق، ٢٦١، ٢٣
- العلامة التي تدل على وجود الشيء تحمل على ثلاث جهات على مثال ما تحمل الحدود الوسط في الاشكال الثلاثة — ق، ٣٥٨، ٢٠
- الحد الاوسط الذي يكون من السبب الكلي الاعلى هو البرهان الذي عنده ينتهي الفحص عن اسباب ذلك الشيء ويكف التسوق الطبيعي — ب، ٤٣٦، ٩
- الحد الاوسط... هو علة في كون... المحمول موجودًا (للموضوع) او غير موجود — ب، ٤٥٦، ٦ – ٧
- ان كان الحد الاوسط هو ماهية الشيء... انه ليس يعطي ماهية الشيء — ب، ٤٦٧، ٤ – ٥
- اذا كان الحد الاوسط شيئًا خارجًا عن ماهية الشيء فقد يمكن ان يعطي ماهية الشيء ووجوده معًا — ب، ٤٦٧، ٥
- اذا كان الحد الاوسط هو علة الطرف الاكبر فقد يمكث ان يبين به ماهية الطرف الاكبر ووجوده معًا او الماهية فقط اذا كان الوجود معلومًا — ب، ٤٦٧، ٨
- اذا كان الاوسط سببًا متقدمًا على الشيء وخارجًا عنه فقد يمكن ان يصار منه الى معرفة ماهيته ووجوده معًا او الى الماهية فقط ان كان الوجود معلومًا — ب، ٤٦٧، ١٢

مضافًا اليه الفصل... والثالث ان يكون الحد مساويًا للمحدود... والرابع ان يكون قد اتى بهذه الثلاثة الاشياء في الحد إلاّ انه مع ذلك لم يحد ولا اتى بمعنى ما هو الشيء والخامس ان يكون اتى بالحد إلاّ انه لم يأتِ به جيدًا ولا حسنًا بل ما اتى به ناقصًا عن الكمال — ج، ٥٩٦، ٤ – ١٥

- ان كان المحدود له ضد فينبغي ان يكون حد ضده بينًا من حده والاّ فقد وضع الحد وضعًا غامضًا — ج، ٥٩٨، ٩
- البراهين المطلقة هي حدود بالقوة... ولذلك الفت الحدود من اجناس وفصول — ج، ٦٠٠، ٢٠
- لو كانت الحدود تأتلف من الاشياء المعروفة عندنا فقط وهي الامور المتأخرة لامكن ان يكون للشيء حدود كثيرة — ج، ٦٠١، ٢

ج) الحدود الموضوعة

- الحدود الموضوعة... ينبغي ان تؤخذ بالجهة التي بها تؤخذ مفردة — ق، ٢٦٥، ١٣ – ١٤

د) الحدود الموجبة

- الحدود الموجبة للشيء ليست تكون ابدًا مفردة ولا مطلقة بل قد تكون مركبة كما تكون مقيدة... وكذلك الحدود المحمولة على جهة السلب — ق، ٢٦٥، ١٩ – ٢١

(راجع البرهان، الشكل، القياس)

٣. حرف، حروف

- الحروف التي تكتب هي دالة اولاً على... الالفاظ — ع، ٨١، ٩
- التمثيل بالحروف هو احرى لئلا يظن بما يبين... انه انما لزم من قبل المادة، اعني من قبل مادة المثال الموضوع فيه لا من قبل الامر في نفسه — ق، ١٤٤، ٢٤ / ق، ١٤٥، ٢
- الحروف... اسهل في التعليم — ق، ٢٦٩، ٢

أ) حرف السلب

- ليس يقوم حرف السلب مقام حرف العدل — ع، ١٠٥، ٢٢ / ع، ١٠٦، ٢١
- حرف السلب اذا قرن بموضوعه صدق او كذب — ع، ١٠٦، ٧

- قد يظن ان المحسوس اقدم من الحس لان المحسوس اذا فقد فقد معه الحس فاما الحس فليس يفقد معه المحسوس — م، ٤١، ٧
- لا سبيل الى حصول العلم بالبرهان عن الحس وذلك ان الحس انما يدرك الاشخاص المحدودة الوجود بالزمان والمكان — ب، ٤٤٥، ٢
- الحس لا يدرك الكلي — ب، ٤٤٥، ١٠
- ليس المعنى الذي ندرك بالحس والمعنى الذي ندركه بالبرهان معنى واحدًا — ب، ٤٤٥، ١٨
- الحس مبدأ للامر الكلي — ب، ٤٤٥، ٢٠
- من فقد حاسة ما فقد جنسًا من العلم — ب، ٤٤٦، ٥
- في كل حيوان قوة الحس — ب، ٤٩٠، ٣
- نسبة الحس الى المحسوس شبيهة بنسبة العلم الى المعلوم — ج، ٥١٠، ٧
- الحس بالمتضادات واحد — ج، ٦٣٠، ٩

٦. الحشو

- الحشو... هو ان يدخل في اثناء المقدمات النافعة في النتيجة مقدمات غير نافعة — ج، ٦٣٠، ٢٠

٧. المحصل ، المحصّلة

- المحصل... هو الاسم الدال على الملكات... واما غير المحصل فهو الاسم الذي يركب من اسم الملكة وحرف لا — ع، ٨٣، ١١ – ١٣
- المحصلة هي التي تدل على المعنى الذي يدل عليه الاسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى — ع، ٨٤، ١٩
- الغير المحصلة هي التي تدل على ما يدل عليه الاسم الغير المحصل وعلى زمان ذلك المعنى — ع، ٨٤، ٢٠ – ٢١

(راجع الاسم ، الكلمة)

٨. الحق

- ليس يمكن ان يكون حق ضدًا لحق — ع، ١٣١، ٢١
- الحق... شاهد لنفسه — ق، ٢٥٩، ١٥

٩. التحقيق

- الجوهر الموصوف بانه اول... هو المقول جوهرًا بالتحقيق — م، ١٧، ٥

١٠. الحكم

- القول الذي يصدق او يكذب... يسمى الحكم — ع، ٨٩، ١
- الحكم البسيط يشبه الايجاب منه حمل شيء على شيء والسلب انتزاع شيء من شيء — ع، ٨٩، ٢
- الحكم البسيط... لفظ يدل على ان الشيء موجود او غير موجود — ع، ٨٩، ٣
- متى حكمنا بايجاب او سلب لشيء... يكون ذلك الحكم اما المعنى من المعاني الشخصية واما المعنى من المعاني الكلية — ع، ٩١، ٨ – ١٠
- الحكم الكلي... تضمنه السور الكلي... والحكم الجزئي... تضمنه السور الجزئي — ع، ١٠٦، ٢٣ – ٢٤
- الحكم... هو بأي جزء اتفق من المتقابلين بالايجاب والسلب — ب، ٣٧٥، ٢ – ٣
- ليس يمكن ان يحصل لنا الحكم الصادق من قبل الظن الكاذب — ب، ٤٥٠، ١٢
- الرأي الذي ليس هو لانسان مشهور ولا عليه قياس فهو الذي يسمى... التحكم — ج، ٥١١، ٢١
- نقلة الحكم من شيء الى شيء لا تخلو من ثلاثة اوجه: احدها نقلة الحكم من الكلي الى الجزئي... والثاني نقلة الحكم من اكثر الجزئيات او جميعها الى الكلي... والثالث النقلة من جزئي الى جزئي يشبّه به — ج، ٥١٣، ١٥ ؛ ج، ٥١٤، ٤

(راجع الحرف)

١١. الحكمة المرائية

- الحكمة المرائية... هو الذي يعنى باسم السفسطة والسوفسطائيين في لسان اليونانيين — س، ٦٧٠، ٢٢

١٢. حمل، الحمل

- اللفظ الذي يدل على ارتباط المحمول بالموضوع ربما دلّ على ارتباطه في الزمان الماضي والمستقبل او الحال... وربما دلّ على ارتباط غير مقيّد بزمان وهذا هو الحمل الضروري — ع، ٨٨، ١٧ – ٢٠

- متى لم يكن حمل... المعاني على الموضوع حملا بالعرض ولا كان احدهما منطويًا من الآخر ومنحصرًا فيه... فان المجموع من تلك المعاني يكون معنى واحدًا — ع، ١١٣، ٢٦؛ ع، ١١٤، ٤
- شرط الحمل المطلق الصادق في كل مادة... هو ان يكون على اشياء موجودة بالفعل لا بالقوة — ق، ١٩٧، ٨ – ٩
- متى احتجنا ان نبيّن ان شيئًا موجود في شيء... يجب ان نأخذ في بيان ذلك على جهة الحمل ان شيئًا موجود لشيء ومحمول على شيء — ق، ٢٣٢، ١ – ٣
- (الحمل الذي بالذات... يقال على وجوه اربعة: احدها على المحمولات التي تؤخذ في حدود موضوعاتها اما على انها حدود تامة لها او اجزاء حدود والثاني... المحمولات التي تؤخذ موضوعاتها في حدودها على انها اجزاء حد والمعنى الثالث... هو المقول على اشخاص الجوهر والمعنى الرابع... هو المعلولات اللازمة دائمًا لعللها الفاعلة لها — ب، ٣٨١، ١٢؛ ٣٨٢، ٣
- الحمل الحقيقي... هو حمل العرض على الجوهر — ب، ٤٢٩، ٤
- كل حمل حقيقي... هو متناه من الجهتين جميعًا اعني المحمول والموضوع — ب، ٤٢٩، ٢٠

أ) الحمل على الكل

- الحمل على الكل... هو المحمول الذي جمع ثلاثة شروط: احدها المحمول الذي يقال على جميع الموضوع... والثاني ان يكون محمولاً على الموضوع بالذات والثالث ان يكون محمولاً عليه حملاً او لا — ب، ٣٨٣، ٢ – ٥
- الحمل الذي على الكل يكفي فيه ان يقال انه المحمول على كل الموضوع وبذاته من قبل انه لا فرق بين قولنا ان هذا الشيء المحمول موجود لهذا الموضوع بذاته وموجود له او لا — ب، ٣٨٣، ١١
- ان أخذ الموضوع اخص من الحد الاوسط والحد الاوسط اخص من الاكبر لم يكن الحمل على طريق الكل — ب، ٤٨٧، ١٨

ب) المحمول، المحمولات

- ان المحمول متى حمل على الموضوع حملاً يعرّف جوهره وحمل

على ذلك المحمول محمول آخر يعرّف جوهره فان ذلك المحمول الآخر يعرّف ايضًا جوهر ذلك الموضوع الاول — م، ٥، ٧

– المحمول يعطي اسم الموضوع — م، ١٨، ١٢

– المحمول الذي يدل على ارتباطه بالموضوع اما ان يكون مما يقال في موضوع... واما ان يكون يقال على موضوع — ع، ٨٤، ١٢

– السالب انما يسلب المعنى المحمول بعينه الذي اوجبه الموجب عن الشيء الموضوع بعينه الذي اوجبه الموجب — ع، ٩٣، ١٦

– اذا تبدل ترتيب اسم المحمول... في القضايا الثلاثية... فان القضية تبقى واحدة بعينها — ع، ١٠٩، ١٢ – ١٨

– ان كانت المحمولات الكثيرة ليس المجتمع منها واحدًا فليس الايجاب لها ايجابًا واحدًا ولا السلب سلبًا واحدًا — ع، ١١١، ٣

– جميع المعاني التي يدل عليها لفظ المحمول صادقة على جميع المعاني التي يدل عليها لفظ الموضوع — ع، ١١١، ٢٢

– المحمولات الكثيرة التي تحمل على موضوع واحد توجد باربعة احوال : اما محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت وكان المجتمع منها محمولاً واحدًا واما محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت إلاّ ان المجتمع منها ليس يكون محمولاً واحدًا الاّ بالعرض واما محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت كان الكلام هذرًا وفضلاً واما محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت كذبت — ع، ١١٢، ١٩ – ٢٥

– ليس يلزم ان تكون جميع المحمولات التي تصدق فرادي تصدق مجموعة من غير ان يكون الكلام هذرًا وفضلاً — ع، ١١٣، ٤

– متى عرّيت المحمولات المفردة... من الحمل الذي بالعرض ومن ان يكون احدهما منحصرًا في الآخر فالقضية تكون واحدة — ع، ١١٤، ٨ – ١٠

– المحمول موجود للموضوع — ق، ٢٠٠، ٢١

– القياس... تكون فيه المحمولات في الذهن على ما هي عليه بالطبع خارج الذهن وهذا الذي يعرف بالحمل على المجرى الطبيعي — ق، ٣٥٧، ١٨ – ٢٠

– ان الشيء محمول على جميع الشيء... نعني به... متى لم يكن المحمول موجود لبعض الموضوع ولبعضه ليس بموجود ومتى لم يكن

له ايضًا موجودًا في وقت ما وفي وقت آخر غير موجود بل ان يكون لجميع الموضوع وفي جميع الزمان ب ، ٣٨٠ ، ١٩ ؛ ٣٨١ ، ٣

- المحمولات الذاتية ... صنفان احدهما المحمول الذي يؤخذ في حد الموضوع والصنف الثاني المحمول الذي يؤخذ في حده الموضوع ب ، ٣٨٨ ، ٢ – ٤
- يكون المحمول مسلوبًا عن الموضوع سلبًا غير اول متى اتفق ان كان المحمول او الموضوع داخلاً تحت طبيعة ما كلية والجزء الآخر مسلوبًا عنها او كانا كلاهما داخلين تحت طبيعة كلية إلاّ ان الطبيعتين متباينتين ب ، ٤١١ ، ٥
- ان كانت المحمولات اما متناهية واما غير متناهية فان الموضوعات تكون بتلك الصفة ب ، ٤٢٤ ، ٢٦
- متى وجدنا لمحمول ما موضوعًا اخيرًا فقد وجدنا لموضوع ما اول محمولاً اخيرًا وبالعكس ب ، ٤٢٥ ، ٢
- المحمولات التي تكون في القياسات العامة لا تخلو ان تكون اغراضًا للموضوعات التي هي بالحقيقة موضوعات وهي الجواهر او حدود او اجزاء حدود ب ، ٤٢٨ ، ٥
- اذا كان وجود المحمول والموضوع في شيء ما مختلف بالزمان لم يصدق ان المحمول موجود للموضوع ج ، ٥٣٥ ، ٢٤
- المحمول اما ان يوجد للموضوع من الاضطرار واما ان يوجد له على الاكثر واما ان يوجد له بالاتفاق او على اي الامرين اتفق على السواء ج ، ٥٣٧ ، ١٤
- ان كثيرًا من المحمولات انما يصدق حملها بشريطة مثل ان تكون بالطبع او مقتناة او بالقوة او اولا ج ، ٥٨٧ ، ٢٠

(راجع الكلمة ، الموضوع)

١٣. التحوص

- الرأي الذي ليس هو لانسان مشهور ولا عليه قياس فهو الذي يسمى ... التحوص ج ، ٥١١ ، ٢١

-خ-

١. خبر، مخبر

- خاصة الكلمة انها تكون ابدًا خبرًا لا مخبرًا عنه ع، ٨٤، ٥

٢. الخاص، الخاصة

- اذا وجد العام ليس يلزم ان يوجد الخاص كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام ع، ١٠٤، ٢
- الخاصة هي ما لم تدل على ماهية الشيء وهي موجودة لكل الشيء وحده ومنعكسة عليه في الحمل ج، ٥٠٤، ٢١
- المشهور من امر الخاصة انه ليس يمكن ان توجد لغير ذي الخاصة ج، ٥٠٤، ٢٣
- قد يسمى خاصة ما يوجد في بعض النوع لاكنه لا يوجد في غيره ج، ٥٠٥، ٢
- ان كان (الجنس) مساويًا كان خاصة ج، ٥٥٩، ١٦
- الخاصة بالجملة ثلاثة انواع: اما خاصة بذاتها ودائمًا... واما خاصة تقال بالقياس الى موجود آخر... واما خاصة تقال بالقياس الى وقت ما ج، ٥٨٠، ٤ - ١٠
- ان كانت الخاصة اعرف من الشيء الذي وضعت له خاصة فقد أجيد في وضعها، وان لم تكن اعرف فلم يجد في وضعها ولا احسن ج، ٥٨١، ١٦
- الخاصة تحتاج في ان يعرف من امرها شيئين: احدهما ان تكون في نفسها اعرف وجودًا من ذي الخاصة والثاني ان تكون اعرف وجودًا لذي الخاصة من ذي الخاصة ج، ٥٨١، ٢١
- الخاصة ينبغي ان تكون واحدة ج، ٥٨٣، ١٥
- الخاصة اذا اخذت على جهة العدم والملكة... الملكة اعرف من العدم ج، ٥٨٤، ٨
- ما ليس بخاصة يقال على وجهين: احدهما ان يكون قد عدم معنى ما يقال عليه خاصة بأي وجه قبلته الخاصة والثاني ان يكون عدم ما يقال عليه خاصة بالتقديم ج، ٥٨٤، ١٤
- الخاصة ليس من شأنها ان توجد لشيئين اثنين ج، ٥٨٧، ٤

- ... ان كان ضد الخاصة غير موجود خاصة لضد الشيء الذي وضعت له الخاصة فما وضع خاصة فليس بخاصة — ج ، ٥٨٩ ، ١٤
- ان كان مضايف الخاصة ليس بخاصة لمضايف ذي الخاصة فان الخاصة ليست بخاصة — ج ، ٥٨٩ ، ٢٠
- ان كان مضايف الخاصة خاصة لمضايف ذي الخاصة فان الخاصة خاصة — ج ، ٥٩٠ ، ٢
- ... ان كانت الخاصة التي تقال بالملكة ليست خاصة لما يقال بالملكة... فما يقال بالعدم ليست خاصة لما يقال بالعدم... وان كان ما يقال بالعدم ليس خاصة للعدم فان ما يقال بالملكة لا يكون خاصة لما يقال بالملكة — ج ، ٥٩٠ ، ٦ – ٩

أ) **الاخص**

- ينبغي ان نتوصل الى تحديد الاعم من تحديد الاخص اذ كان الاخص اعرف عند الحس — ج ، ٤٨٢ ، ١٣

ب) **الخواص**

- غير ممتنع ان يكون للشيء خواص كثيرة — ج ، ٥٨٣ ، ١٥

(راجع العام)

٣. الخط

- (الكم) المتصل خمسة : الخط والبسيط والجسم وما يشتمل على الاجسام ويطيف بها وهو الزمان والمكان — م ، ٢٩ ، ٦
- الخط والبسيط والجسم والزمان والمكان فمن المتصل — م ، ٢٩ ، ١٧
- اجزاء الخط موجودة معًا وكل واحد منها في جهة محدودة ويتصل بجزء محدود وهو الجزء الذي يليه — م ، ٣٠ ، ١٣

(راجع الكم)

٤. المخاطبة ، المخاطبات

- اجناس المخاطبات الصناعية... اربعة... المخاطبة البرهانية والمخاطبة الجدلية والمخاطبة الخطبية والمخاطبة السفسطائية — س ، ٦٧١ ، ٨ – ١٠

- المخاطبة البرهانية هي التي تكون من المبادئ الاول الخاصة بكل تعليم وهي التي تكون بين عالم ومتعلم — س ، ٦٧١ ، ١١
- المخاطبة الجدلية هي التي تأتلف من المقدمات المشهورة المحمودة عند الجميع او الاكثر — س ، ٦٧١ ، ١٤
- المخاطبة الخطبية هي التي تكون من المقدمات المظنونة التي في بادئ الرأي — س ، ٦٧١ ، ١٥
- المخاطبة المشاغبية هي المخاطبة التي توهم انها مخاطبة جدلية من مقدمات محمودة من غير ان تكون كذلك في الحقيقة — س ، ٦٧١ ، ١٦

٥. الخلف

- ... الخلف... ان نأخذ نقيض النتيجة ونضيف اليها احدى المقدمتين فيلزم عنها نقيض المقدمة وما لزم عنه الكذب فهو كذب — ق ، ١٦٥ ، ١٨
- كل قياس يقبل الانعكاس يقبل بيان نتيجته على طريق الخلف — ق ، ٣١٢ ، ١٧
- جميع المطالب الاربعة تبين بالخلف في كل الاشكال ما خلا الموجبة الكلية فانها لا تبيّن بالشكل الاول وتبيّن بالثاني والثالث — ق ، ٣١٢ ، ١٩
- جميع المطالب تبيّن بالخلف في الشكل الاول ما عدا الموجب الكلي — ق ، ٣١٥ ، ١
- جميع المطالب تبيّن بالخلف في الشكل الثاني — ق ، ٣١٦ ، ٥
- ما تبيّن بالخلف في الشكل الثاني فان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك في جميع المطالب — ق ، ٣٢٢ ، ٢٢
- البرهان المستقيم افضل بالجملة من السائق الى الخلف — ب ، ٤٣٩ ، ٤

(راجع البرهان ، القياس)

– د –

١. الدور ، البيان الدائر ، البيان بالدور

- البيان بالدور... هو ان تؤخذ نتيجة وعكس احدى مقدمتيه (القياس) فيبيّن بها المقدمة الثانية — ق ، ٢٩٧ ، ٣

- البيان بالدور: في الشكل الاول... يكون في الشكل الاول ويكون بشيء يشبه الشكل الثالث... و... في الشكل الثاني... يكون ايضًا بالشكل الثاني نفسه ويكون بالاول ويكون بالبيان الذي يشبه الشكل الثالث وكذلك البيان الذي بالدور في الشكل الثالث يكون بالاول والثالث والاصل الذي يشبه الثالث — ق، ٣٠٤، ١٦ – ٢٦
- العكس... ضد البيان بالدور — ق، ٣٠٥، ٦ – ٨
- الحدود الثلاثة... في البيان الدائر... تكون منعكسة بعضها على بعض — ق، ٣٣٠، ١٦
- البيان بالدور... يمكن في المقدمات المنعكسة — ب، ٣٧٩، ٥
- من شرط البيان الدائر ان تنعكس المقدمتان فاذا لم تنعكس المقدمتان لم يتفق البيان الدائر على التمام — ب، ٣٧٩، ١٠
- البيان الدائر يحتاج الى اربعة شروط: ان تكون كل واحدة من المقدمتين منعكسة، وان تكون النتيجة منعكسة وان يكون التأليف في الشكل الاول، وان يكون ذلك بجهتين — ب، ٣٧٩، ١٥

(راجع العكس، الشكل، القياس)

٢. الدليل

- ان ها هنا نوعًا من البرهان يسمى برهانًا بالاضافة الينا وهو الذي يسمى الدليل لا بالاضافة الى الأمر في نفسه — ب، ٣٧٨، ١٨

– ذ –

١. الذات، الذاتية

- كل ذاتية ضرورية وكل ضرورية ذاتية — ب، ٣٨٨، ٨
- الحد بالحقيقة... هو الذي يكون مفهمًا للذات الموجودة بعلتها — ب، ٤٦٩، ٥
- ما يقال بذاته... ليس من المضاف — ج، ٦٢٨، ٢٠
- ما بذاته لا يقال بالقياس الى شيء آخر — ج، ٦٢٨، ٢٥

(راجع الحمل)

٢. الذكاء

- الذكاء... هو الوقوع على الحد الاوسط اي التنبه له في زمان يسير ب ، ٤٥٢ ، ٢

٣. الذهن

- يوجد في الذهن اعتقاد شيء ما واعتقاد ضده ، او اعتقاد شيء ما واعتقاد سلبه ع ، ١٢٧ ، ١٤
- القوى الذهنية التي بها نصدّق... منها ما يصدق تارة ويكذب تارة بمنزلة قوى الظن والفكر ومنها ما يصدق دائمًا بمنزلة العلم الحاصل عن البرهان والعقل الذي هو المقدمات الاول ب ، ٤٩٠ ، ٢١ – ٢٣

– ر –

١. رابط ، رباط

- اذا كانت (الكلم) روابط فانه لا يفهم منها معنى مستقل بذاته ع ، ٨٥ ، ٢٦
- الكلم الروابط ... تسمى الوجودية ع ، ٨٦ ، ٤
- القول المركب يكون واحدًا برباط يربطه ويكون كثيرًا اذا لم يكن له رباط يربطه ع ، ٨٧ ، ٢٠
- الشرطية هي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي... اما الحملية فهي بالرباط الذي هو الحد الاوسط ع ، ٨٨ ، ٣ – ٦
- الاشياء التي تزاد في المقدمة لموضع الرباط ... هي الكلم الوجودية ق ، ١٣٩ ، ٩

(راجع الكلمة ، الوجود)

٢. رسم ، رسوم

- الحدود والرسوم التي يضعها المهندسون للاشكال متقدمة في مرتبة التعليم لما يريدون ان يبرهنوا عليه م ، ٦٩ ، ١١
- الانسان حيوان والانسان ذو رجلين فان المجتمع هو رسم للانسان ع ، ١١١ ، ١

٣. ركب ، تركيب ، مركب

- لا سبيل الى فهم التركيب دون فهم الاشياء المركبة — ع ، ٨٦ ، ١
- الالفاظ تدل بالطبع من غير ان يكون لنا اختيار فيها اصلاً ، لا اختيار تركيب وضعي ولا اختيار تركيب طبيعي — ع ، ٨٦ ، ٢١
- ما يوجد للمركب انما يوجد له من قبل وجوده للبسيط — ب ، ٤٧٨ ، ٢٤
- قد يخطئ الذين يأتون بالتركيب اذا لم يأخذوا في الحد اي تركيب هو المخصوص بذلك الشيء المحدود — ج ، ٦١٥ ، ٧
- التركيب ليس يصح ان يكون جنسًا لواحد من المركبات — ج ، ٦١٥ ، ١٥

-ز-

١. الزمان

- الكم المتصل خمسة : الخط والبسيط والجسم وما يشتمل على الاجسام ويطيف بها وهو الزمان والمكان — م ، ٢٩ ، ٦
- بالآن يتصل جزءا الزمان الذي هو الماضي والمستقبل — م ، ٣٠ ، ٣
- اجزاء الزمان... ليس لها ثبات ولا يلحق المتأخر منها المتقدم — م ، ٣٠ ، ٢١ – ٢٢
- لا يقال... في زمان انه زمان اكثر من زمان آخر — م ، ٣٣ ، ٩
- ليس للزمان الحاضر صيغة خاصة في لسان العرب وانما الصيغة التي توجد له في كلام العرب صيغة مشتركة بين الحاضر والمستقبل — ع ، ٨٥ ، ١٢
- الزمان الحاضر هو الذي يأخذه الذهن موجودًا بالفعل ومشارًا اليه... ولذلك قيل اسم الزمان على هذا باطلاق — ع ، ٨٥ ، ١٦ – ١٨
- يمكن ان يحكم بالقول... اما حكمًا مطلقًا واما في احد الازمنة الثلاثة التي هي الحاضر والماضي والمستقبل — ع ، ٨٩ ، ١٠ – ١٤
- الامور الموجودة في الزمان الحاضر والموجودة فيما مضى... واجب ضرورة ان يكون اقتسامها الصدق والكذب على ان احدهما في نفسه هو الصادق والآخر هو الكاذب — ع ، ٩٥ ، ٣ – ٥
- ما كان اطول زمانًا واكثر ثباتًا فهو آثر مما كان اقصر زمانًا واقل ثباتًا — ج ، ٥٤٩ ، ٣

(راجع الحكم ، الاسم ، الكلمة)

– س –

١. السائل والمجيب

أ) السؤال

ب) السؤال والجواب

ج) المسئلة ، المسائل

(راجع القول الجازم)

٢. السبب

- الاسباب اربعة احدها السبب الذي على طريق الصورة والثاني السبب على طريق الهيولى وهو الذي يؤخذ من اجل الصورة والثالث السبب الذي على طريق المحرك القريب والفاعل والرابع السبب الذي على طريق الغاية ب، ٤٧١، ٤ – ٧
- السبب الذي على طريق الغاية... متأخر بالزمان في الوجود عن النتيجة ب، ٤٧٢، ٤

(راجع العلة)

٣. السطح

- بالسطح تتصل اجزاء الجسم م، ٣٠، ٣
- الكم الذي هو متقوم من اجزاء لها وضع بعضها عند بعض فهو الخط والسطح والجسم والمكان م، ٣٠، ٩

(راجع الكم)

٤. السلب

- الارتفاع في السلب... هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات ع، ١٢٩، ١٩
- السلب إذا أضيف الى الجنس لم يحدث نوعًا ما إلاّ ان يكون السلب قوته قوة العدم ج، ٦٠٤، ١٣

أ) السالب (الجزئي – الكلي)

- السالب الكلي... يتبين في شكلين: في الاول وفي الثاني ق، ٢٤٤، ٦
- السالب الجزئي ينتج في الاشكال كلها ق، ٢٤٤، ١٠
- السالب الجزئي اسهلها (القضايا) اثباتًا اذ كان يثبت باكثرها طرقًا ق، ٢٤٤، ١٤
- السالب الكلي يثبت في شكلين ويبطل في شكلين ق، ٢٤٤، ١٦
- اعسرها ابطالاً السالب الجزئي
- السالب الكلي يتبين بطرق اكثر من التي يتبين بها الموجب الكلي ق، ٢٤٤، ٢٥
- ان اردنا ان ننتج سالبًا كليًا فان ذلك يتفق باحد وجهين: اما بأن ننظر في لواحق موضوع المطلوب وفيما لا يمكن ان يكون موضوعًا لمحمول المطلوب... والوجه الثاني ان ننظر في لواحق الحد المحمول... ق، ٢٥١، ٤ – ١٢

ب) السالبة (البسيطة – المعدولة)

٥. الاسم ، الاسماء

- الاسماء التي تقال حقيقة في موضع ومجازًا في آخر ... قد يعرض فيها مغالطة — س، ٧٠٩، ١٢
- صدق دلالة الاسم في موضع الحقيقة وارتفاع الاشتراك عنه يوهم صدقه في موضع الاستعارة وارتفاع الاشتراك عنه — س، ٧٠٩، ١٣

أ) الاسماء البسيطة والاسماء المركبة

- الفرق بين الاسماء البسيطة والاسماء المركبة ... ان الجزء من الاسم البسيط ... ليس يدل على شيء اصلاً لا بالذات ولا بالعرض. واما الجزء من الاسم المركب فليس يدل اذا افرد إلاّ بالعرض — ع، ٨٣، ١ – ٥

ب) الاسم المحصل وغير المحصل

- الاسم منه محصل ومنه غير محصل — ع، ٨٣، ١١
- ... اما المحصل فهو الاسم الدال على الملكات ... واما غير المحصل فهو الاسم الذي يركب من اسم الملكة وحرف لا — ع، ٨٣، ١١ – ١٣
- هذا الصنف من الاسماء ... سمي اسمًا غير محصل لانه لا يستحق ان يسمى اسمًا باطلاق اذ كان لا يدل على ملكة — ع، ٨٣، ١٤ – ١٥

ج) الاسم المشترك

- اذا قسمنا الاسم المشترك الى معانيه ... عادت لنا المقدمة الواحدة مقدمات كثيرة — ج، ٥٢١، ١ – ٢
- لمعرفة الاسم المشترك... ثلاث منافع : المنفعة الاولى الايضاح والبيان... والمنفعة الثانية ألا يكون السائل والمجيب يتخاطبان في معنيين متباينين وهما يتخاطبان في معنى واحد ... والمنفعة الثالثة ألا يغلط السامع ولا القائل في القياس — ج، ٥٢١، ٦ – ١٩

د) الاسماء المشتقة

- المشتقة اسماؤها ... هي التي سميت باسم معنى موجود فيها ، غير ان اسماءها مخالفة لاسم المعنى في التصريف لتضمنها لموضوع ذلك المعنى مع المعنى — م، ٧، ١٦ – ١٧
- الاشياء المتصفة بالكيفية هي التي يدل عليها باسماء مشتقة من المثل الاول الدالة على تلك الكيفية — م، ٤٦، ١

هـ) الاسم المصرف وغير المصرف ، الاسماء المصرفة وغير المصرفة

- الاسم... اذا نصب او خفّض او غيّر تغييرًا آخر... لم يقل فيه انه اسم باطلاق بل اسمًا مصرّفًا — ع ، ٨٣ ، ١٨ – ١٩
- الاسماء... منها مصرّفة ومنها غير مصرّفة — ع ، ٨٣ ، ١٩
- الاسماء المصرّفة... تسمى المائلة ايضًا — ع ، ٨٣ ، ٢١ – ٢٢
- الاسم الغير المصرّف... هو المسمى المستقيم — ع ، ٨٣ ، ٢٣ – ٢٤

و) الاسماء المستعارة

- الاسماء المستعارة... منها ما هي مأخوذة من معان شبيهة بالاشياء التي استعيرت لها ، ومنها ما هي مأخوذة من اشياء غير شبيهة إلاّ شبهًا بعيدًا — ج ، ٥٩٨ ، ٥

ز) الاسماء المتواطئة

- الاشياء التي اسماؤها متواطئة... هي التي الاسم لها ايضًا واحد بعينه ومشترك — م ، ٧ ، ١١
- جميع الجواهر الثواني والفصول هي من المتواطئ اسماؤها — م ، ١٦ ، ٥

ح) الاسماء المتفقة

- الاشياء التي اسماؤها متفقة اي مشتركة هي الاشياء التي ليس يوجد لها شيء واحد عام ومشترك إلاّ الاسم فقط — م ، ٧ ، ٤

(راجع الجواهر الثواني ، الحد ، الشيء ، الكلمة ، الكيفية)

٦. الاسهاب

- الاسهاب يكون بأن يعبر عن الشيء الواحد بالفاظ مترادفة وان يعبر عنه بدل اللفظ المفرد بقول مركب او باقوال حتى تصير المقدمة الواحدة في صور مقدمات كثيرة — ج ، ٦٣٠ ، ١٨

٧. السور

- اعني بالسور لفظ كل وبعض — ع ، ٩١ ، ١٠
- السور متى قرن بالمحمول كان اما كذبًا واما فضلاً — ع ، ٩٢ ، ١١
- الكمية... هو السور — ع ، ١٠٥ ، ٥

- السور الكلي المقرون بالقضية ليس يدل على ان المعنى الموضوع كلي — ع ، ١٠٧ ، ١
- السور ابدًا يجب ان يقرن بموضوع المقدمة المستنبطة لا بمحمولها — ق ، ٢٤٩ ، ٩

٨. التساوي واللاتساوي ، المساوي وغير المساوي

- خاصة الكم الحقيقية... هي التساوي واللاتساوي — م ، ٢٧ ، ١٨ – ١٩
- الكيف لا يقال فيه مساو ولا غير مساو — م ، ٣٣ ، ١٥
- ... المساوي وغير المساوي كل واحد منهما من المضاف — م ، ٣٨ ، ٥
- الممكنة... ممكنة على التساوي وهي التي لا يكون فيها وجود الشيء احرى من عدمه ولا عدمه احرى من وجوده — ع ، ٩٨ ، ١٢ – ١٤

(راجع الكم ، الكيف ، الامكان)

– ش –

١. الشبيه ، التشابه

- الشبيه... هو شبيه لشيء — م ، ٣٧ ، ١٠
- قد يكون شبيه اقل من شبيه واكثر — م ، ٣٨ ، ٥
- القوة على اخذ التشابه... يكون بالرياضة في اخذ التشابه بين الاشياء المتباينة — ج ، ٥٢٠ ، ٨
- الرياضة في اخذ التشابه والتفصيل هي التي يوقف بها على المعاني الذاتية في القياسات البرهانية — ج ، ٥٢٢ ، ٢٢
- الشبيه على ضربين : اما شبيه في عرض... واما شبيه على جهة المناسبة — ج ، ٥٤٢ ، ٢ – ٣

أ) الشبيه وغير الشبيه

الشبيه وغير الشبيه من المضاف — م ، ٣٨ ، ٤ – ٥
- الشبيه وغير الشبيه هي الخاصة التي تخص (الكيفية) — م ، ٤٦ ، ٨

(راجع الكيف)

٢. الشخص

- ... الشخص بالجملة سواء كان عرضًا او جوهرًا هو الذي لا يقال على موضوع — م، ٩، ٦
- الشخص احق باسم الجوهر من النوع — م، ١٥، ١٥
- المعاني صنفان: اما كلية واما جزئية اي شخصية — ع، ٩١، ٤
- الشخصية... تقتسم الصدق والكذب دائمًا — ع، ٩٢، ١٤
- المتقابلات... اعني المتناقضة والشخصية ليس يجب ان يكون احدهما صادقًا والآخر كاذبًا — ع، ٩٤، ١٣ – ١٥
- ما يقتسم من... المتقابلات الصدق والكذب دائمًا في جميع المواد هي الشخصية والمتناقضة — ع، ٩٥، ٢ – ٣ / ع، ٩٩، ٢٠ – ٢١
- ... الاشخاص كائنة وفاسدة — ب، ٤٣٥، ٩

(راجع الجوهر، القضية، النوع)

٣. الشاذ

- الرأي الذي ليس هو لانسان مشهور ولا عليه قياس... هو الذي يسمى الشاذ — ج، ٥١١، ٢١ – ٢٢

٤. الشكل، الاشكال

- لنسمّ ترتيب الحد الاوسط من الطرفين الشكل — ق، ١٥١، ٢٠
- الاشكال الحملية ثلاثة و... الشكل الرابع... ليس بشكل طبيعي — ق، ١٥٢، ٨
- كل قياس انما يكون بواحد من الاشكال الثلاثة و... هذه الاشكال الثلاثة انما تكون من الامور المحمولة على الطرفين والمحمولة للطرفين — ق، ٢٥٤، ٢٣ – ٢٥
- الاشكال هي اسطقسات جميع المقاييس — ق، ٢٥٩، ١٣
- كل شكل... فيه مقدمة موجبة ومقدمة كلية — ب، ٤١٠، ١١

أ) الشكل الاول

- اذا رتب الحد الاوسط من الطرفين بأن يكون محمولاً على الاصغر والاكبر محمولاً عليه فهو من البيّن بنفسه هذا الترتيب قياسي وانه

يوجد لنا بالطبع وارسطو يسمي هذا الترتيب الشكل الاول — ق، ١٥٢، ١٢ – ١٦

- الذي من كليتين سالبتين في هذا الشكل (الاول) ليس ينتج اصلاً شيئًا من الاشياء — ق، ١٥٤، ١٥ – ١٧
- ان الصنفين الكليين من الشكل الاول... اكمل الاشكال كلها — ق، ١٧٣، ٥ – ٦
- الذي من كليتين... في الشكل الاول يكون صنفين احدهما ان تكون الكبرى هي الضرورية والصغرى الوجودية والصنف الثاني عكس هذا — ق، ١٧٧، ٤ – ٥
- اذا كانت المقدمة الكبرى في الشكل الاول ضرورية فان النتيجة تكون ضرورية وان لم تكن ضرورية لم تكن النتيجة ضرورية — ق، ١٧٧، ١٢ / ق، ١٧٨، ٣
- جميع المقاييس التي في هذه الاشكال (الوجودية) ترتقي الى الشكل الاول الذي فيها — ق، ٢٣١، ٤ – ٥
- جميع اجناس المقاييس انما يتم بالشكل الاول — ق، ٢٣٧، ٥
- النتيجة الجزئية قد تبيّن من مقدمتين احداهما جزئية وذلك في الشكل الاول والثاني — ق، ٢٣٨، ١٣
- الموجب الكلي... لا يتبيّن إلاّ في الشكل الاول وذلك صنف واحد منه — ق، ٢٤٤، ٥
- السالب الكلي... يتبيّن في شكلين في الاول وفي الثاني — ق، ٢٤٤، ٦
- الموجب الجزئي... يتبيّن... انه ينتج في الشكل الاول والثالث — ق، ٢٤٤، ٨
- السالب الجزئي... ينتج في الاشكال كلها اما في الاول فني صنف واحد منه — ق، ٢٤٤، ١٠
- ... ان الفينا الحد الاوسط محمولاً على الاصغر وموضوعًا للاكبر او محمولاً على الاصغر مسلوبًا عن الاكبر فانه يكون الشكل الاول — ق، ٢٦١، ١٢
- متى كانت المقدمة الصغرى في الشكل الاول معدولة فليس ينبغي ان يظن به انه غير منتج — ق، ٢٧٤، ٢٦
- الفكرة لا تقع بالطبع على شعور الانتاج في الشكل الثاني كوقوعها على ذلك في الشكل الاول — ق، ٢٨١، ١٥
- اولى الاشكال واحقها ان يكون شكل البرهان هو الشكل الاول — ب، ٤١٠، ٢، ١٧
- العلم بسبب الشيء... يأتلف في الشكل الاول — ب، ٤١٠، ٤ – ٥
- الحدود لا تنتج إلاّ في هذا الشكل (الاول) — ب، ٤١٠، ٦
- الشكل الاول هو غير محتاج الى الشكلين الآخرين — ب، ٤١٠، ٨

ج) الشكل الثالث

- ... اذا كان الحد الاوسط موضوعًا لطرفي المطلوب والطرفان محمولان عليه فانه يسمى هذا الشكل الشكل الثالث — ق، ١٦٥، ٢
- ... وليس يكون ايضًا في هذا الشكل قياس كامل — ق، ١٦٥، ١٠ / ق، ١٧٠، ٩
- جميع اصناف الشكل الثالث (ترجع) الى الجزئية التي في الشكل الاول — ق، ١٧٣، ٨
- جميع اصناف الشكل الثالث انما تنتج جزئية — ق، ١٧٣، ٩
- الشكل الثالث ... جهة النتيجة تكون فيه ابدًا تابعة لجهة المقدمة التي لا تنعكس — ق، ١٨٥، ٤
- ان كان الحد الاوسط موضوعًا للطرفين اما على طريق الايجاب او لاحدهما على طريق الايجاب وللثاني على طريق السلب فانه يكون الشكل الثالث — ق، ٢٦١، ١٥
- الشكل الثالث ... لا يمكن في الاصناف الموجبة منه ان يكون القياس يأتلف من المتقابلات لان المتقابلتين احداهما موجبة والاخرى سالبة — ق، ٣٢٥، ١٣
- الشكل الثالث وان كان قد ينتج موجبة فهو لا ينتج كلية — ب، ٤١٠، ٧

د) الشكل الرابع

- الشكل الرابع ... ليس بشكل طبيعي وهو ان يكون الحد الاوسط محمولاً على الطرف الاعظم موضوعًا للاصغر — ق، ١٥٢، ٨ – ١٠
- الشكل الرابع ... ليس بقياس تقع عليه الفكرة بالطبع — ق، ١٧٢، ٦
- ليس يوجد شكل رابع — ق، ٢٣٣، ١٢
- (الشكل الرابع) ليس تقع عليه فكرة بالطبع ولا يوجد في كلام قياسي ولا برهاني ولا ظني — ق، ٢٣٣، ٢٤ – ٢٥

(راجع الحد الاوسط، القياس، النتيجة)

٥. المشهور

- الشبيه بالمشهور مشهور — ج، ٥١٠، ٥
- نقيض ضد المشهور مشهور — ج، ٥١٠، ١٠

- ضد المشهور قد يكون مشهورًا اذا كان مضادًا له في المحمول والموضوع ج، ٥١٠، ١٢
- ليس عندنا قانون يمكن ان نميز به المشهور من غير المشهور ج، ٥١٥، ١٢

٦. الشيء

- الشيء الذي ليس يعقل بذاته وانما يعقل بالقياس الى غيره ليس يمكن ان يكون له مضاد م، ٣٢، ٤
- ليس يبعد ان يكون الشيء الواحد معدودًا في مقولتين وجنسين لكن بجهتين لا بجهة واحدة م، ٥٣، ٦
- ان الشيء ربما كان معقولاً من غير ان يتصف بالصدق والكذب ع، ٨١، ١٦
- ربما كان المعقول من الشيء يتصف بالصدق والكذب ع، ٨٢، ١
- لا سبيل الى فهم التركيب دون فهم الاشياء المركبة ع، ٨٦، ١
- ... واجب في كل شيء ان يكون اما موجودًا واما غير موجود... ع، ٩٥، ١٦
- يظهر... في الامور التي لا تفعل ان فيها اشياء هي بطبعها معدّة لان يكوّن عنها الشيء ومقابله على السواء ع، ٩٨، ٤ – ٥
- ليس جميع الاشياء ضرورية ع، ٩٨، ١١
- الاشياء صنفان: اما ضرورية واما ممكنة ع، ٩٨، ١٢
- الاشياء التي تصدق مجموعة في الحمل على شيء ما اذا قيد بعضها ببعض فنها ما تصدق اذا افردت ومنها ما ليس يصدق ع، ١١٤، ١٢
- الاشياء التي تقول ان فيها قوى فاعلة توجد على ضربين: اما قوى مقرونة بنطق وهي التي يعبر عنها بالاستطاعة واما قوى ليست مقرونة بنطق ع، ١٢٣، ١٩ – ٢٢
- الشيء لا يوجد في بيان نفسه ق، ١٣٩، ٢٣
- كل ما يبين ان الشيء موجود او غير موجود فاما ان يبيّنه على جهة الحمل واما ان يبيّنه على جهة الاشتراط واما ان يبيّنه بقياس مركب من هذين وهو الذي يدعى بقياس الخلف ق، ٢٣١، ١٠ – ١٢
- متى احتجنا ان نبين ان شيئًا موجود في شيء... يجب ان نأخذ في بيان ذلك على جهة الحمل ان شيئًا موجود لشيء ومحمول على شيء ق، ٢٣٢، ١ – ٤
- (اخذ) الشيء في بيان نفسه... مستحيل ق، ٢٣٢، ٤ – ٥

- الاشياء الموجودة : منها ما لا يحمل على شيء البتة إلاّ بالعرض وعلى غير المجرى الطبيعي ويحمل عليها غيرها ... ومنها ما يحمل عليها شيء وتحمل هي على شيء ... زمنها ... تحمل على شيء ولا يحمل عليها شيء اصلاً وذلك على المجرى الطبيعي — ق ، ٢٤٧ ، ٩ – ١٨
- ما لحق الشيء ... هو لاحق لما يحيط به ذلك الشيء — ق ، ٢٤٩ ، ١٩ – ٢٠
- متى وجدنا شيئًا قد لزم عن شيء ... ليس ينبغي ان نتوهمه قياسًا تامًا إلاّ اذا وجدنا فيه المقدمتين معًا — ق ، ٢٦١ ، ٨
- اذا لم يكن شيء نسبته الى آخر كنسبة الكل الى الجزء فانه لا يكون عن ذلك قياس — ق ، ٢٦٨ ، ٢٦
- الشيء المجهول ... لا يمكن ان يبيّن إلاّ بغيره — ق ، ٣٢٨ ، ٢٠
- الاشياء المعلومة صنفان : اما معلومة بانفسها وهي المقدمات الاول واما معلومة بغيرها وهي التي تعلم بالمقدمات الاول — ق ، ٣٢٨ ، ٢١
- الشيء المستفاد بالتعلم ... مجهول من جهة ما هو جزئي ومعلوم من جهة الامر الكلي المحيط به — ب ، ٣٧١ ، ١١ – ١٢
- لو كان الشيء المجهول عندنا مجهولاً من جميع الجهات لما امكننا ان نتعلمه — ب ، ٣٧١ ، ١٢
- الشيء المعلوم بالبرهان ... يقع لنا التصديق اليقيني به من قبل القياس البرهاني — ب ، ٣٧٥ ، ٢١
- الشيء الذي من اجله وجد شيء ما بصفة ما هو احق بوجود تلك الصفة له من الشيء الذي وجدت له تلك الصفة من قبله — ب ، ٣٧٦ ، ٣
- يجب في الشيء المعلوم مع انه موجود على الصفة التي علم ان يكون غير ممكن ان يوجد بخلاف ما هو عليه موجود ولا في وقت من الاوقات وذلك هو ان يكون ضروريًا ودائمًا — ب ، ٣٨٠ ، ٤
- متى سلب شيء عن شيء من قبل سلب سبب ذلك الشيء القريب عنه فواجب ان يكون ذلك الشيء هو السبب القريب في وجود ذلك الشيء — ب ، ٤٠٨ ، ٤
- الوجود للشيء انما هو مع الهيولى — ب ، ٤٠٩ ، ١٤
- يجب اذ كان شيء مسلوبًا عن شيء ما ان يسلب كل واحد منهما عما دخل تحت الآخر حتى يكون سلبه عما تحته بوساطة عن نفسه — ب ، ٤١٢ ، ١٤
- اي شيء وجد لطبيعة واحدة من الطبائع التي في صنف واحد...

- اذا حملت اشياء اكثر من واحد على الشيء من طريق ما هو فاما ان تكون قوتها قوة الجنس ان لم يكن لها اسم واحد او تكون جنسًا ان كان لها اسم واحد ب، ٤٧٨، ٤
- ان لم يكن للشيء الواحد اكثر من علة واحدة وكان الشيء لا يمكن ان يوجد دون علته فقد يبيّن كل واحد منهما بصاحبه ب، ٤٨٥، ٩
- ان كان للشيء الواحد اكثر من علة واحدة... ليس يلزم ان يبين وجود العلة من قبل وجود المعلول ب، ٤٨٥، ١٤
- المنبئ عن ذات الشيء الواحد يجب ان يكون واحدًا ب، ٤٨٦، ٥
- ليس ها هنا شيء يدرك به ما هو اكثر تحقيقًا من البرهان إلاّ العقل ب، ٤٩٠، ٢٦
- الذي يثبت ان الشيء حد للشيء فقد اثبت انه هو هو بعينه ج، ٥٠٤، ١٧
- الشيء ان حكم به على امر فان حكم ضده ضد حكمه ج، ٥١٠، ٢٣
- متى اردنا ان نبين ان شيئًا ما موجود لامر ما او منفي عنه نقلنا ذلك البيان الى شبيه ذلك الشيء علمًا منا ان الذي يلزم في شبيه ذلك الشيء يلزم في ذلك الشيء بعينه ج، ٥٢٢، ١٦
- (كانت) لواحق الشيء: اما إعراضًا واما خواصًا ج، ٥٢٩، ٥
- اذا وصف الشيء بوصف... لم يحتج فيه الى زيادة وتقييد فهو الموصوف بذلك الشيء على الاطلاق ج، ٥٤٥، ١٦
- متى كان شيئان فاعلان فان الذي غايته افضل فهو آثر ج، ٥٤٩، ٢٠
- كل واحد من الاشياء مما له وقت يخصه اذا وجد في وقته آثر منه اذا وجد في غير وقته ج، ٥٥١، ٩
- الشيء الذي هو اكثر شبهًا بالشيء الافضل هو افضل ج، ٥٥٢، ٨
- ما كان افضل من شيء آثر على الاطلاق فان المتقدم في الفضل في ذلك الجنس افضل من الذي في الجنس الآخر المفضول ج، ٥٥٣، ٧
- الاشياء التي توجد من جهة الافضل آثر من الاشياء التي توجد من جهة الضرورة ج، ٥٥٤، ٣
- نعني بالشيء الذي يوجد من جهة الافضل ما كان ليس ضروريًا في وجود الشيء المتصف به وانما وجوده له على جهة التمام والكمال ج، ٥٥٤، ٤
- نعني بالضروري الشيء الذي لا يمكن ان يوجد الشيء خلوًا منه ج، ٥٥٤، ٦
- ما كان من الاشياء التي تحت نوع وله الفضيلة التي تخص ذلك النوع هو آثر مما ليس له تلك الفضيلة ج، ٥٥٥، ٦

- اذا كان شيئان احدهما اجود من شيء واحد بعينه والآخر اقل جودة فالاجود آثر ج، ٥٥٥، ١٨
- قد يحمل الشيء على الشيء من طريق ما هو من غير ان يكون جنسًا لكن يكون اسمًا يبدل مكان اسم او قولاً يبدل مكان اسم ج، ٥٦٠، ٥
- ان كان شيء واحد ينسب الى شيئين نسبة واحدة وكان احدهما اشرف من الآخر فوضع الاشرف في الاخس لا في الافضل فانه ليس بجنس ج، ٥٧٦، ٣
- اذا كان الشيء الواحد توجد له خواص كثيرة فمتى وضع الشيء نفسه خاصة فقد وضع خاصة واحدة لاشياء كثيرة وذلك محال ج، ٥٨٥، ١٩
- متى كان شيئان في موضوعين مختلفين وكان يحمل عليهما امر واحد عام لهما ثم كان ذلك الشيء العام خاصة لاحد الشيئين اذا اشترط وجوده في موضوع ذلك الشيء فانه خاصة لذلك الآخر اذا اشترط وجوده في موضوعه ايضًا ج، ٥٩١، ١٥
- ان كان شيئان خاصيين لشيئين على مثال واحد ثم لم يكن احدهما خاصة لاحدهما لم يكن الآخر خاصة وان كان احدهما خاصة كان الآخر خاصة ج، ٥٩٤، ٢٣
- اذا كان شيئان خاصيان لشيء واحد على مثال واحد ثم لم تكن احداهما خاصة لم تكن الاخرى خاصة ج، ٥٩٥، ٣
- ... ان كان شيء واحد ينسب لشيئين نسبة واحدة ولم تكن لاحدهما خاصة فليس للآخر خاصة ج، ٥٩٥، ١٢
- الاشياء التي الكمال فيها انما هو في الفعل فينبغي ان يوضع الفعل في حدها ج، ٦٠٩، ١٥
- كثير من الاشياء الكمال لها ليس هو في انها قد كانت لكن في الكون نفسه ج، ٦٠٩، ١٦
- ان كان شيئان كل واحد منهما مع شيء واحد واحد بعينه فكلاهما واحد بعينه ج، ٦٢٢، ٥
- ان كانت اشياء يلزمها شيء واحد بعينه او تلزم شيئًا واحدًا بعينه فهي واحدة وان لم تلزم فليست بواحدة ج، ٦٢٢، ٨
- ان كان شيئان اذا زيد كل واحد منهما على شيء واحد فلم يجعل الجملة شيئًا واحدًا فانهما ليسا بواحد وكذلك ان نقص من كل

واحد منها شيء واحد بعينه فجعل الباقي مختلفًا فليس بواحد — ج ، ٦٢٢ ، ١٩
– ان تبيّن في شيء انه واحد بالعدد تبيّن انه واحد بالنوع والجنس — ج ، ٦٢٣ ، ١٣
– كل شيء اما ان يصدق عليه الموجبة والسالبة — ج ، ٦٣٩ ، ١١
– الشيء والموجود انما يقالان... على الجوهر المشار اليه الواحد بالعدد — س ، ٦٨٣ ، ١٢ – ١٣
– الاشياء التي تلجئ المخاطب الى الهذر في حدودها... ليست هي من المضافات وانما هي من ذوات الكيفيات — س ، ٧٠٠ ، ٥ – ٦
– تبيين الشيء مع الفكرة اسهل من تبيينه على البديهة — س ، ٧١١ ، ٥
(راجع الاسم ، الحكم ، الحمل ، الموجود)

– ص –

١. التصحيف

– ما يعرض عند تغيّر النقط او اهماله... هو الذي يسمى التصحيف — س ، ٦٧٤ ، ١٣

٢. المصادرة ، المصادرات

– وضع المطلوب الاول نفسه في القياس... هو الذي يسمى مصادرة — ق ، ٣٢٨ ، ١ – ٢
– هذا النوع من القول الذي يسمى مصادرة هو ان يروم انسان ان يبيّن شيئًا مجهولاً بذلك الشيء نفسه — ق ، ٣٢٨ ، ١٩
– ... متى رام انسان ان يبيّن شيئًا مما يعلم بغير نفسه فهو الذي يسمى... مصادرة — ق ، ٣٢٨ ، ٢٢
– الفرق بين المصادرة والبيان الدائر ان الحدود الثلاثة يجب في البيان الدائر ان تكون منعكسة بعضها على بعض... واما ها هنا فليس يشترط العكس إلاّ في... حدين من حدود القياس — ق ، ٣٣٠ ، ١٦ – ١٨
– البيان المسمى مصادرة... هو ان يبيّن الشيء المجهول الوجود بنفسه من جهة ما يعرض للشيء الواحد ان يظن به شيئان — ق ، ٣٣٠ ، ١٩ – ٢٠
– البيان على جهة المصادرة (صنفان) اما مصادرة حقيقية... واما مصادرة بحسب الظن الجميل المشهور — ق ، ٣٣١ ، ١٧

- المصادرة... هي التي يتسلمها المتعلم من المعلم لكن عنده علم بخلافها — ب، ٣٩٩، ٢٦
- المصادرات... قد تكون كلية وجزئية — ب، ٤٠٠، ١٠
- ليس يعرض من المصادرة على الحد في البرهان ما يعرض من المصادرة على الحد في استنباط الحد — ب، ٤٦٤، ٤
- المقدمات التي تعرف بالمصادرات... هي التي شأنها ان تبيّن في صناعة اخرى غير الصناعة التي توضع فيها — ج، ٥٠٢، ١٣ - ١٤
- ان نأخذ في حد الشيء الشيء نفسه... هو الذي يعرف بالمصادرة — ج، ٦٠١، ٢٠
- المصادرة... تكون على المطلوب نفسه على خمسة انواع: اولها واوضحها متى استعمل بدل المحمول او الموضوع في المطلوب اسمًا مرادفًا او يضع بدل الاسم قول يقوم مقام الاسم... والنوع الثاني ان يضع بدل الشيء الجزئي الكلي المحيط به... والنوع الثالث ان تضع بدل الشيء المقصود بيانه بيان جزئيه... والنوع الرابع ان يضع بدل الجملة اجزاءها... والنوع الخامس ان يبيّن الشيء بلازمه — ج، ٦٥٥، ٨ - ١٧
- انواع المصادرة على مقابل المطلوب خمسة عشر — ج، ٦٥٦، ٢
- الفرق بين ان يصادر على مقابل المطلوب وبين ان يصادر على المطلوب نفسه انه اذا صادر على المطلوب نفسه كان الخطأ في ذلك يظهر لنا عند تأمل النتيجة وذلك انّا نجدها بعينها هي احدى مقدمتي القياس واما اذا صادر على مقابل المطلوب فالخطأ انما يظهر لنا في احدى المقدمتين التي لزم عنها الكذب وهي التي اضيفت الي نقيض المطلوب نفسه... — ج، ٦٥٦، ٤ - ٨

(راجع البيان الدائر)

٣. الصدق والكذب

- المعاني المفردة ليس يدخلها الصدق والكذب... فعند التركيب يحدث الامران جميعًا اعني الايجاب والسلب والصدق والكذب — م، ١١، ٧ - ١٠
- القول والظن... ليس... يقبلان الصدق والكذب — م، ٢٤، ١٩
- الصدق والكذب في القول والظن اضافة ما... — م، ٢٥، ٢

- الاشياء التي تتقابل على طريق العدم والملكة ... يكون احدها صادقًا ابدًا والآخر كاذبًا — م، ٦٦، ٣ – ٤
- الصدق والكذب انما يلحق المعاني المعقولة والالفاظ الدالة عليها متى ركب بعضها الى بعض او فصل بعضها من بعض — ع، ٨٢، ٣
- القول الجازم هو الذي يتصف بالصدق والكذب — ع، ٨٧، ١٠
- الصدق قد ينتج عن الكذب — ج، ٦٥٤، ١٨

أ) الصادق

- الصادق هو غير الضروري — ق، ٢٠٢، ٢٥

ب) التصديق

- كل تصديق بقول فانه انما يكون اما من قبل القياس واما من قبل الاستقراء والتمثيل — ب، ٣٦٩، ١٠
- علم بأن الشيء موجود او غير موجود ... هو الشيء الذي يسمى التصديق — ب، ٣٦٩، ١٨

٤. التصاريف

- التصاريف ... انها الالفاظ التي تغيّر عن الالفاظ التي هي مثل اول تغييرًا يدل على جهة وجود المحمول للموضوع — ج، ٥٤١، ٩

أ) المصرّف، وغير المصرّف

- الفرق بين المصرّف وغير المصرّف ... انه اذا أضيف الى الاسماء المصرفة ... كان او يكون او هو الآن ... لم يصدق ولم يكذب — ع، ٨٣، ٢٠ – ٢٣
(راجع الاسم، الكلمة)

٥. الصغرى

- ان الصغرى متى كانت سالبة في الشكل الاول لم ينتفع بها في الانتاج — ع، ١٠٧، ٢٥
- نسمي المقدمة التي فيها الطرف الاصغر الصغرى — ق، ١٥١، ١٩
- اذا كانت وسائط المقدمة الصغرى كثيرة لم يسمّ البيان المستعمل في ذلك استقراء ... ولا اذا كانت المقدمة الصغرى معلومة بنفسها — ق، ٣٥٦، ٤ – ٦
(راجع الشكل، المقدمة)

٦. صناعة ، الصناعة ، الصنائع

- صناعة المنطق — م ، ٣ ، ٤
- الصناعة التي تنظر في الجنس العالي تبين من ذلك الشيء سببه والصناعة التي هي دونها تبين من ذلك الشيء وجوده — ب ، ٣٩٧ ، ١
- صناعة الجدل ليس تقصد تبيين شيء مخصوص بعينه ولا لها موضوع — ب ، ٤٠٢ ، ١٤
- ليس يمكن ان يتكلم صاحب صناعة مع من ليس هو من اهل تلك الصناعة فانه لو فعل الانسان ذلك لوقع له حيرة في الصناعة — ب ، ٤٠٣ ، ١٣
- الصنائع ... قد يعرض فيها الغلط من قبل صورة القياس ومن قبل مادته وبخاصة من قبل اشتراك الاسم الواقع في الحد الاوسط — ب ، ٤٠٤ ، ١٣
- الصنائع مختلفة بالاجناس الاول اختلافًا ليس يترقى به الى جنس عال يعمها حتى ينقسم بها ذلك الجنس انقسام الجنس العالي الى انواعه الداخلة تحته — ب ، ٤٤٩ ، ٣
- ... ان الصناعة والطبيعة كليهما انما يفعلان لمكان شيء من الاشياء وهو الخير الذي تؤمه الصناعة والطبيعة — ب ، ٤٧٣ ، ٥

٧. الصوت

- الاصوات التي ينغم بها كثير من الحيوان مؤلفة من المقاطع التي تؤلف منها الالفاظ التي ينطق بها الانسان او من مقاطع مؤلفة من حروف تقاربها في المخرج وهي دالة على معان في انفسها عند الحيوان — ع ، ٨٣ ، ٨

(راجع اللفظ)

٨. صورة

- قولنا انسان... يدل على ملكة وصورة موجودة — ع ، ١٠٩ ، ٢ – ٣
- الصورة الطبيعية لا يمكن ان تكون إلاّ في هيولى — ب ، ٤٧٢ ، ١٩

أ) تصوّر ، تصوّرات

- علم بماذا يدل عليه اسم الشيء... يسمى تصوّرًا — ب ، ٣٧٠ ، ١
- التصورات المفردة اعني العريّة من اسبابها — ب ، ٤٤٥ ، ١٦

(راجع الكيفية)

– ض –

١. الضد ، التضاد

- قد يوجد التضاد في الكيف — م ، ٤٦ ، ٣
- قد يضاد واحد لواحد وقد يضاد واحد لاثنين — م ، ٥٩ ، ١٩
- ان التضاد الموجود في الاعتقاد... يشبه التضاد الموجود خارج النفس في المواد — ع ، ١٢٨ ، ٦ – ٧
- التضاد الذي يوجد في الاعتقاد من قبل الايجاب والسلب... ليس ذلك موجودًا فيه من قبل غيره بل من قبل ذاته ومن قبل حالة موجودة فيه في الذهن — ع ، ١٢٨ ، ١٧ – ١٩
- ... الذي التضاد فيه من قبل ذاته احرى بأن يكون مضادًا من الذي التضاد فيه من قبل غيره — ع ، ١٢٨ ، ١٩ – ٢٠
- ليس حدوث الضد في الموضوع يقتضي بجوهره رفع ضده المقابل له وانما هو شيء يعرض عن حدوثه في الموضوع — ع ، ١٢٩ ، ١٥
- الاضداد ليس يمكن ان تنتج إلاّ عن مقدمات هي اضداد والا امكن ان يوجد الضدان لشيء واحد — ب ، ٤٤٧ ، ١٠
- الاضداد ينبغي ان تكون حدودها اضدادًا — ب ، ٤٦٣ ، ١٧
- ان كان احد الضدين مجهولاً فالآخر مجهول وان كان معلومًا فالآخر معلوم — ب ، ٤٦٣ ، ١٩
- ان الضدين لا يجتمعان في موضوع واحد — ج ، ٥١٠ ، ٢١
- ان ما كان ضده يتجنب اكثر من الضد الآخر فهو آثر — ج ، ٥٥٧ ، ٨
- ما كان اقل مخالطة للضد فهو آثر — ج ، ٥٥٨ ، ٧
- ان الضدين لا محالة اما ان يكونا تحت جنس واحد بعينه واما ان يكونا تحت جنسين متضادين ، واما ان يكونا جنسين لاشياء متضادة — ج ، ٥٦٦ ، ١٥
- الضد ليس يجب ان يكون خاصة للنوع الواحد في الجنس — ج ، ٥٨٦ ، ١٥

أ) المضادة ، المتضادة ، ما تحت المتضادة

- ان المتضادين هما اللذان الوجود لكل منهما من صاحبه في غاية البعد — م ، ٣٢ ، ٥
- قد توجد المضادة في المضاف — م ، ٣٥ ، ٥

- ليس يلزم المضادين متى وجد احدهما ان يكون الآخر موجودًا — م، ٦٠، ١
- كل متضادين اما ان يكونا في جنس واحد واما ان يكونا في جنسين متضادين واما ان يكونا انفسهما جنسين متضادين لا داخلين تحت جنس — م، ٦٠، ٤
- المتضادان... ليس تقال ماهية احدهما بالقياس الى الثاني بل انما يقال ان ماهية احدهما تضاد ماهية الثاني — م، ٦١، ١٠
- ما كان من المتضادات ليس يخلو الموضوع المتصف بهما من احدهما فهما المتضادان اللذان ليس بينهما متوسط — م، ٦١، ١٥
- لا تخلو المتضادات التي بينهما وسط من احد امرين اما ان يوجد احدهما للموضوع محصلاً... واما انه قد يخلو الموضع من كليهما — م، ٦٤، ٦ – ٨
- (المتقابلة) التي يقرن بكل واحدة منها سور كلي... تسمى المتضادة — ع، ٩١، ١٩
- التي يقرن بكل واحد منها سور جزئي... تسمى ما تحت المتضادة — ع، ٩٢، ١ – ٢
- المتضادة تقتسم الصدق والكذب في الضروري والممتنع — ع، ٩٢، ١٩
- ما تحت المتضادة... تقتسمان... في الضرورية والممتنعة — ع، ٩٢، ٢١
- الشيئان اللذان يتضادان خارج النفس بمضادتين اقل تضادًا في الاعتقاد من الشيئين اللذان يتضادان بمضادة واحدة... فان هذين القولين متضادان بالمحمول والموضوع خارج النفس — ع، ١٢٨، ٩ – ١٢
- المتضادة... ليس يمكن فيهما ان تصدق معًا في شيء واحد بعينه ولا يمكن فيهما ان تكذبا معًا في المادة الضرورية اذ كان لا يتعرى الموضوع منهما — ع، ١٣٢، ١ – ٣
- المضاد لما هو على الاكثر اقلي — ج، ٥٣٧، ٢٠
- الامور المتضادة نظائرها ايضًا متضادة — ج، ٥٤١، ١٤

(راجع الجوهر، الكم، الكيف)

٢. الضرورة، الضروري، الضرورية

- الضرورية... منها ضرورية باطلاق... ومنها ضرورية لا باطلاق — ع، ٩٨، ١٨ – ٢٠
- المواد الثلاث... هو الممكن والضروري والممتنع — ع، ١٠٢، ٨
- اجناس الفاظ الجهات... الضروري وما يتبعه على جهة اللزوم ويعد معه وهو الواجب والممتنع — ع، ١١٧، ٨ – ٩

- الضروري : اما ضروري الوجود واما ضروري العدم وهو الممتنع — ع ، ١١٧ ، ٩
- الضروري يقال على ما بالفعل — ع ، ١١٧ ، ١٤ / ق ، ١٧٦ ، ٣
- الاصناف المنتجة من المطلقة وغير المنتجة على عدد المنتجة وغير المنتجة من الضرورية — ق ، ١٧٥ ، ١٥
- الضرورية هي التي يوجد فيها (المحمول) في كل الموضوع — ق ، ١٧٥ ، ١٩
- (يعني) بالضروري جميع اصناف ما يقال عليه الضروري ، اعني الضروري المطلق والضروري بالاضافة الى وقت ما... — ق ، ١٨٧ ، ٧
- الضرورية لا يخطر... بالبال (امكان عدمها في الاقل من الزمان المستقبل) لان الذهن يشعر فيها بالنسبة الذاتية التي بين المحمول والموضوع — ق، ١٩٩ ، ١٩ – ٢٠
- الضروري... هو الذاتي — ق ، ٢٠٢ ، ٢٣٠
- الضروري هو الشيء الذي هو على حالة ما وغير ممكن ان يكون بخلاف تلك الحال — ب ، ٤٥٠ ، ٣
- الضرورة تقال على ضربين : احدهما الضرورة الطبيعية التي هي من قبل صورة الموجود... والضرب الثاني الذي من قبل الهيولى — ب، ٤٧٢ ، ١٦ – ١٧
- نعني بالضروري الشيء الذي لا يمكن ان يوجد الشيء خلوًا منه (راجع الضد ، الممكن) — ج ، ٥٥٤ ، ٣

٣. الضمير

- كل تصديق... يكون بالقياس وما يجانس القياس... هو المسمى ضميرًا — ق ، ٣٥١ ، ٦
- الضمير والعلامة... ليس هما شيئًا واحدًا لان الضمير يكون من المقدمات المحمودة — ق ، ٣٥٨ ، ١٥
- الضمير في صناعة الخطابة اشرف من المثال — ج ، ٥١٤ ، ١٠

٤. الاضافة

- الاشياء ذوات الوضع في باب المضاف... اسماؤها مشتقة من مقولة الاضافة — م ، ٥٥ ، ١٠ – ١١

أ) المضاف، المضافان، المضافات

- المضاف يقال بالقياس الى شيء آخر — ج ، ٦٢٨ ، ٢١

(راجع القليل والكثير ، الكبير والصغير ، الكم)

١. الطبع (بالطبع)

- من خواص المضافين انهما يوجدان معًا بالطبع — م ، ٣٥ ، ١٦
- المتقدم بالطبع ... هو الذي اذا وجد المتأخر وجد هو واذا ارتفع هو ارتفع المتأخر — م ، ٦٩ ، ٥
- القول انما يدل على طريق التواطؤ لا بالطبع — ع ، ٨٦ ، ١٨
- الالفاظ تدل بالطبع من غير ان يكون لنا اختيار فيها اصلاً — ع ، ٨٦ ، ٢١
- الشكل الرابع ... ليس تعلمه فكرة بالطبع — ق ، ١٥٢ ، ٨ – ١٠ / ق ، ١٧٢ ، ٦
- الفكرة الانسانية تقع عليه (على الشكل الثاني) بالطبع لا بطريق صناعي — ق ، ٢٣٣ ، ٢٤
- ق ، ١٥٩ ، ٧ ١
- كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع — ق ، ١٧٢ ، ١١
- الفكرة لا تقع بالطبع على شعور الانتاج في الشكل الثاني كوقوعها على ذلك في الشكل الاول — ق ، ٢٨١ ، ١٥
- ما كان بالطبع آثر مما ليس هو بالطبع — ج ، ٥٥٨ ، ٥

٢. الطبيعة

- الطبيعة تقصد بفعلها غاية — ب ، ٤٧٢ ، ١٥
- ... ان الصناعة والطبيعة كليهما انما يفعلان لمكان شيء من الاشياء وهو الخير الذي تؤمه الصناعة والطبيعة — ب ، ٤٧٣ ، ٥

٣. الطرف

- ان الاطراف اذا كانت متناهية ... الاوساط يجب ضرورة ان تكون متناهية — ب ، ٤٢٦ ، ٢

٤. مطلوب ، مطالب

- القياس الذي ينتج غير المطلوب ... ليس تعتمده القوة الفكرية بالطبع ولا تؤلفه اصلاً — ق ، ١٧١ ، ١٤
- كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع — ق ، ١٧٢ ، ١١
- ليس يبيّن كل مطلوب في كل شكل — ق ، ٢٦١ ، ٢٤
- ما كان من المطلوبات يتبيّن بأكثر من شكل واحد فانما يعرف الشكل الذي به يبيّن بوضع الحد الاوسط فيه من الطرفين وكل ما كان انما تبيّن في شكل مخصوص فقد يعرف الشكل الذي يبيّن به من المطلوب نفسه كما نعرفه من وضع الحد الاوسط ... — ق ، ٢٦٢ ، ١
- ما كان من المطالب يبيّن في اكثر من شكل واحد ... قد يمكن ان يحل القول الذي استعمل في بيان ذلك المطلوب الى اكثر من شكل واحد — ق ، ٢٦٩ ، ٢١
- جميع المطالب تبيّن بالخلف في الشكل الثاني — ق ، ٣١٦ ، ٥
- كل مطلوب يبيّن بقياس مستقيم ... قد يمكن ان يبيّن بتلك المقدمات باعيانها بقياس الخلف — ق ، ٣١٩ ، ١٢ – ١٣
- المطلوب والمقدمة والنتيجة هي اشياء واحدة بالموضوع وانما تختلف بالجهة — ب ، ٤٠٣ ، ٢
- يمكن ان يبرهن المطلوب الواحد بعينه في الصناعة الواحدة بعينها ببراهين كثيرة — ب ، ٤٤٣ ، ٢
- المطلوبات عددها بالجملة اربع اثنان مركبان واثنان بسيطان — { ب ، ٤٥٥ ، ٧ / ب ، ٤٥٧ ، ١٧ }
- يجب في جميع المطالب ان ننظر في الحد الاوسط — { ب ، ٤٥٧ ، ٤ / ب ، ٤٥٧ ، ١٧ }
- مطلوب ما هو ولمَ هو يظهر من امره ان قوتها قوة مطلب واحد — ب ، ٤٥٧ ، ١١
- اذا لم تنحصر المطالب لم تنحصر المواضع — ج ، ٥٠٣ ، ١٦
- كل مطلوب ينقسم الى محمول وموضوع — ج ، ٥٢٨ ، ٢٥
- كل واحد من المطالب الاربعة اعني مطلب الحد ومطلب الجنس ومطلب الخاصة ومطلب العرض ... قد يبطل ابطالاً كليًا وجزئيًا ما عدا للعرض فانه انما يبطل ابطالاً كليًا — ج ، ٥٣٠ ، ١٣ – ١٥

(راجع شكل ، قياس)

٥. اطلاق

- الحركة على الاطلاق... يضادها السكون على الاطلاق — م، ٧٤، ٣
- الضرورية... منها ضرورية باطلاق... ومنها ضرورية لا باطلاق — ع، ٩٨، ١٨ – ٢٠

أ) المطلق، المطلقة

- المطلقة هي من طبيعة الممكن — ق، ١٤٧، ٩
- ان... اشياء كثيرة موجودة بالفعل من غير ان يكون وجودها باضطرار... هي المطلقة — ق، ١٧٥، ٤ – ٥
- الاصناف المنتجة من المطلقة وغير المنتجة على عدد المنتجة وغير المنتجة من الضرورية — ق، ١٧٥، ١٥
- المطلقة تقال على ما كان موجودًا بالفعل من غير ان يشترط في ذلك وجود ضرورة اعني في جميع الزمان — ق، ١٧٥، ١٦
- المطلقة هي التي توجب ان يوجد المحمول فيها في كل الموضوع موضوعًا موصوفًا بصفة من الصفات التي يمكن ان تفارقه — ق، ١٧٥، ١٧
- المطلقة والممكنة ليست بضرورية — ق، ١٩٣، ٢٣
- المطلقة الحقيقية... هي التي يصح فيها الحمل الكلي المطلق اعني التي يشاهد بالحس وجود المحمول فيها لجميع الموضوع في جميع الزمان او في اكثره — ق، ١٩٩، ١٥–١٦
- ان هذه (المطلقة) يخطر بالبال إمكان عدمها في الاقل من الزمان المستقبل — ق، ١٩٩، ١٨
- المطلقة التي توجد في الاقل من الزمان... بيّن انه لا يعمل منها قياس — ق، ١٩٩، ٢١–٢٢
- المطلقة... ليس لها وجود خارج الذهن — ق، ٢٠٠، ١٧
- المطلقة... هي التي لا تختص بزمان دون زمان — ق، ٢٠١، ١٤
- المطلق ممكن الوجود — ق، ٢٠٧، ٢
- المطلق من طبيعة الممكن — ق، ٢١١، ٨

(راجع الممكن، الوجود) — ق، ٢٢١، ١٥

٦. الاستطاعة

- قوى (فاعلة) مقرونة بنطق... هي التي يعبر عنها بالاستطاعة — ع، ١٢٣، ٢١

٧. الانطواء

- اعني بالانطواء تضمن المقول على الكل جهة المقدمة الصغرى وانطواءها تحت حمل الحد الاكبر على الاصغر ق ، ٢٠٩ ، ٢٦

– ظ –

١. الظن

- الظن الصادق... يكون اولاً وبالذات للامور الممكنة ب ، ٤٥٠ ، ٤
- الظن منه صادق ومنه كاذب ب ، ٤٥٠ ، ٩
- الظن... هو ان يعتقد في الشيء انه كذا او ليس كذا ب ، ٤٥٠ ، ١٦–١٧
- كل ما يقع به لانسان ما علم فقد يمكن ان يقع به لآخر ظن ق ، ٤٥١ ، ١
- الظن الصادق والكاذب قد يكونان في شيء واحد واحدهما مخالف للآخر بالماهية ب ، ٤٥١ ، ١١
- ... الظن الصادق والعلم يكونان واحدًا بمعنى واحد من المعاني التي يقال عليها اسم الواحد ولا يكونان واحدًا بمعنى آخر وذلك انهما قد يكونان واحدًا بالموضوع ولا يكونان واحدًا من جهة الاعتقاد ب ، ٤٥١ ، ١٣
- لا يمكن ان يكون لانسان واحد في شيء واحد علم وظن معًا ب ، ٤٥١ ، ٢٠
- الظن منه صادق وهو الظن الممكن الاكثري ومنه كاذب وهو الظن الممكن الاقلي والصادق افضل من الكاذب ج ، ٦٥١ ، ١٦
- قد يكون ظن افضل من ظن ج ، ٦٥١ ، ١٨

(راجع العلم ، القول والظن)

– ع –

١. الاعجام

- الاعجام... مثل ان يتغيّر اعراب اللفظ فيتغير مفهومه او يغير من المد الى القصر او من التشديد الى التخفيف او من الوصل الى الوقف او يهمل اعرابه او يبدل لفظه واعجامه س ، ٦٧٤ ، ٧ – ٩

٢. العدم

- العدم هو رفع الشيء عما شأنه ان يوجد فيه في الوقت الذي شأنه ان يوجد فيه — ع، ١٠٤، ١٠
- ليس يصدق على المعدوم انه موجود باطلاق — ع، ١١٥، ٦
- العدم اشد مقابلة للوجود من الضد للضد — ع، ١٢٩، ١٠

أ) العدم والملكة

- الاشياء ذوات العدم والملكة ليست هي العدم نفسه والملكة — م، ٥٩، ١٠
- الاشياء ذوات العدم والملكة... تتقابل... كما يتقابل العدم والملكة — م، ٥٩، ١٠ – ١١
- العدم والملكة... يوجدان في شيء واحد بعينه — م، ٦٢، ١٢
- تقابل العدم والملكة ليس على نحو تقابل المضاف — م، ٦٢، ٩
- الملكة هي التي تتغيّر الى العدم وليس يمكن ان يتغيّر العدم الى الملكة — م، ٦٥، ٤

(راجع الوجود، التقابل والمتقابلات)

٣. العرض، العرض العام، الاعراض

- منها (الموجودات) ما يحمل على موضوع وهو ايضًا في موضوع... وهذا هو العرض العام — م، ٨، ١٥ – ١٨
- العرض بالجملة سواء كان عامًا او شخصًا هو الذي يقال في موضوع — م، ٩، ٤
- ينفصل شخص العرض من كليه بأن الكلي يقال على موضوع والشخص لا يقال على موضوع — م، ٩، ٧
- التي تُقال في موضوع وهي الاعراض ففي الاكثر لا تعطي الموضوع لا اسمه ولا حده — م، ١٨، ٨
- لو لم توجد الجواهر الاول لم يكن سبيل الى وجود شيء من الجواهر الثواني ولا من الاعراض — م، ١٩، ١
- الاعراض موجودات في موضوع — م، ٢١، ١٩
- ما كان من... العوارض ثابتًا عسير الزوال... يسمى كيفية انفعالية — م، ٤٩، ١١ – ١٢

- الاشياء التي توجب لمحمول المطلوب والتي توجب لموضوعه ... هي الحدود والاجناس والفصول والخواص والاعراض اللاحقة للشيء ق، ٢٤٨، ١٢–١٣
- ما يقال في موضوع ... ليس يقال فيه انه موجود بذاته بل بغيره وهذه هي الاعراض ب، ٣٨٢، ١ – ٢
- كل عرض يحمل فهو ضرورة اما محمول على الجوهر من جهة انه كيف او كم وبالجملة واحد من المقولات التسع ب، ٤٢٩، ٧
- العرض هو ما لم يوجد واحدًا من هذه الثلاثة لا حدًا ولا خاصة ولا جنسًا وهو موجود في الشيء ج، ٥٠٥، ١٢
- مسائل الاحرى والاخلق ... داخلة في باب العرض ج، ٥٠٥، ١٧–١٨
- العرض ... قد يوجد جزئيًا في الموضوع ج، ٥٣٠، ١٦–١٧
- العرض هو الذي يقبل الاقل والاكثر ج، ٥٤٦، ١٧؛
- العرض هو المقول في موضوع لا على موضوع ٥٤٧، ١
- ان كان (الجنس) مفارقًا كان عرضًا ج، ٥٥٩، ١٢
- ان لم يكن (الجنس) من طريق ما هو كان عرضًا ج، ٥٦٠، ١
- العرض والشيء الذي من قبله يوجدان في شيء واحد بعينه فان لم يكونا في شيء واحد فليس بعرض ج، ٥٧٣، ١٠
- الخاصة ... التي تقال بالقياس قوتها قوة العرض ج، ٥٨١، ٣ – ٤

(راجع الجوهر، الخاصة، الموجود)

٤. الاعرف

- الاعرف عند الطبيعة هي الامور البسيطة التي منها ائتلفت المركبات ب، ٣٧٤، ١٥
- الاعرف يقال على ضربين : اما اعرف على الاطلاق، واما اعرف عندنا ج، ٦٠٠، ١٠
- الاعرف على الاطلاق كثيرًا ما يكون غير الاعرف عندنا بمنزلة ما عليه الامر في المركبات والاسطقسات التي تتركب منه ج، ٦٠٠، ١١

أ) المعرفة

- المعرفة تقال على اربعة ضروب : اما معرفة عامة، واما خاصة، واما بالقوة، واما بالفعل ق، ٣٤٣، ١٨

٥. العقد ، الاعتقاد

- وجود الانسان متقدم للاعتقاد الصادق فيه انه موجود — م ، ٧٠ ، ٤
- يوجد في الذهن اعتقاد شيء ما واعتقاد ضده او اعتقاد شيء ما واعتقاد سلبه — ع ، ١٢٧ ، ١٤
- ... ما كان مضادته في الاعتقاد من قبل المواد فهو احرى ألا يكون هو المضاد باطلاق في الاعتقاد — ع ، ١٢٨ ، ١٥
- الاعتقاد الذي يقابل الوجود بالحقيقة هو الاعتقاد الذي يكون في الشيء الذي منه يكون الكون وهو السلب — ع ، ١٢٩ ، ٦
- الاعتقاد الذي يكون في الاشياء التي فيها الاستحالة وهو التغيير الذي يكون من الاضداد... هو اقل ضدية في الاعتقاد — ع ، ١٢٩ ، ٨ – ١٠
- العقد الذي يكون بالسلب يقتضي رفع الاعتقاد والموجب بذاته — ع ، ١٢٩ ، ١١
- اعتقاد ضد المحمول في الشيء الذي اعتقد فيه وجود المحمول... ليست تقتضي ماهيته رفع الايجاب — ع ، ١٢٩ ، ١٣
- اعتقاد النقيض هو الاعتقاد المضاد للايجاب باطلاق — ع ، ١٢٩ ، ٢٥
- اعتقاد السلب هو اعم مضادة للايجاب من اعتقاد الضد — ع ، ١٣٠ ، ٣
- ... الاعتقاد العام الذي هو في كل موضوع وبذاته مضاد هو اشد مضادة من الاعتقاد الذي هو في موضع دون موضع — ع ، ١٣٠ ، ٦
- لا اعتقاد حق (ضد) لاعتقاد حق — ع ، ١٣١ ، ٢١
- الاعتقادات المتضادة... هي في المتقابلات بالايجاب والسلب — ع ، ١٣١ ، ٢٣

٦. عقل ، العقل ، المعقول

- الشيء الذي ليس يعقل بذاته وانما يعقل بالقياس الى غيره ليس يمكن ان يكون له مضاد — م ، ٣٢ ، ٤
- ربما كان المعقول من الشيء يتصف بالصدق والكذب — ع ، ٨٢ ، ١
- اعني بالعقل القوة التي تدرك بها المقدمات الاول الضرورية — ب ، ٤٥٠ ، ١٠

(راجع مبادئ)

٧. العكس ، الانعكاس

- اعني بالانعكاس ان يتبدّل ترتيب اجزاء القضية فيصير محمولها موضوعًا وموضوعها محمولاً — ق ، ١٤٤ ، ٦

– العكس... يراد به... ان تبطل بمقابل النتيجة واحدى المقدمتين المقدمة الاخرى من القياس وكأنه ضد البيان بالدور — ق ، ٣٠٥ ، ٦ – ٨

٨. العلة ، العلل ، المعلول

– المعلولات اللازمة دائمًا لعللها الفاعلة لها... ان هذه تقال ان معلولاتها لازمة منها بالذات — ب ، ٣٨٢ ، ٨
– متى كانت العلة هي السبب القريب في وجود الشيء فان سلبها هو السبب القريب في سلب ذلك الشيء — ب ، ٤٠٨ ، ٨
– حال العلل التي على طريق الغاية من معلولاتها بالعكس من خال العلل التي على طريق الفاعل وذلك ان العلل التي على طريق الفاعل هي الامور المتقدمة على المعلولات في الوجود بالزمان — ب ، ٤٧١ ، ١٩
– علل الاشياء الموجودة مع الاشياء هي في الاشياء الكائنة في الزمان الماضي والكائنة في المستقبل واحدة بعينها... وهذه العلل هي موجودة مع الامور الموجودة وكائنة مع الاشياء الكائنة — ب ، ٤٧٤ ، ٥ – ٨
– متى وجد المعلول وجدت العلة ان كان في الزمان الماضي ففي الماضي وان كان في المستقبل ففي المستقبل — ب ، ٤٧٤ ، ١٣
– العلل التي ليس توجد مع معلولاتها وهي الفاعل والهيولى فليست هذه حالها مع معلولاتها اعني ان كانت موجودة فمعلولاتها موجودة وان كانت مزمعة ان توجد فمعلولاتها مزمعة ان توجد — ب ، ٤٧٤ ، ١٤
– ليس بين العلة المتقدمة بالزمان والمعلول المتأخر اعني القريب وسط — ب ، ٤٧٥ ، ١٤
– اذا بيّن المعلول بالعلة كان ذلك برهانًا يعطي السبب والوجود واذا بيّن العلّة بالمعلول كان ذلك برهانًا يعطي الوجود فقط — ب ، ٤٨٥ ، ١١

(راجع السبب)

٩. علم ، يعلم

– الذي ليس يعلم الشيء انه ضروري بأمر ضروري فليس يعلم انه امر ضروري بعلته — ب ، ٣٨٩ ، ١٤
– من ليس يعلم الشيء بعلته فليس عنده علم به إلاّ بطريق العرض — ب ، ٣٨٩ ، ١٦
– جميع ما يعلمه الانسان ليس يخلو من ان يكون علمه له اما بالاستقراء واما بالبرهان — ب ، ٤٢٢ ، ٣

- الذي يعلم ان كذا هو كذا من قبل انه مشار اليه فهو انما يعلمه بطريق العرض لا من جهة ما هو — ب ، ٤٣٥ ، ٢
- كل ما يقع به لانسان ما علم فقد يمكن ان يقع به لآخر ظن — ب ، ٤٥١ ، ١
- كل ما لم يعلم من قبل سببه... لم يعلم وجوده بالحقيقة — ب ، ٤٧٠ ، ٤

أ) العلم ، العلم والظن

- العلم (داخل) تحت جنس الكيفية — م ، ١٠ ، ١
- العلم من المضاف — م ، ٣٧ ، ٧
- العلم... يقع بالشيء في اكثر الاشياء بعد تقدّم وجوده واما مع وجوده فاقل ذلك — م ، ٤٠ ، ٢٣ – ٢٤
- العلم الذي يجب ان يتقدم على كل ما شأنه ان يدرك بفكر وقياس على ضربين : اما علم بأن الشيء موجود او غير موجود وهو الشيء الذي يسمى التصديق واما علم بماذا يدل عليه اسم الشيء وهو الذي يسمى تصوّرًا — ب ، ٣٦٩ ، ١٧
- العلم بوجود الشيء غير العلم بماذا يدل عليه اسمه فقد يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم وجوده — ب ، ٣٧٠ ، ٨
- من شرط العلم المحقق ان تكون النتيجة ضرورية — ب ، ٣٨٠ ، ٩
- ... العلم بالامر الكلي افضل من العلم بالجزئي — ب ، ٤٣٥ ، ٦ / ب ، ٤٣٦ ، ١٥
- الذي يعلم الكلي فعنده علم الجزئي من قبل الكلي بالقوة القريبة — ب ، ٤٣٦ ، ٧ / ب ، ٤٣٦ ، ١٨
- الذي يعلم الجزئي... ليس عنده من قبله علم الكلي إلاّ بالقوة القريبة ولا البعيدة — ب ، ٤٣٦ ، ٧ – ٨
- العلم الذي يبيّن وجود الشيء بعلته اوثق من العلم الذي يبيّن وجود الشيء بامر متأخر عنه — ب ، ٤٤١ ، ٤
- العلم الذي يكون موضوعه اشد تبريًّا من المادة... هو اوثق علمًا — ب ، ٤٤١ ، ٦
- العلم الذي مبادئ موضوعاته ابسط براهينه اوثق من العلم الذي مبادئ موضوعاته مركبة من ذلك المعنى الابسط ومعنى زائد اليه — ب ، ٤٤١ ، ٩
- العلم يخالف الظن الصادق — ب ، ٤٥٠ ، ٢
- العلم يكون في الامر الكلي الضروري وبحدود وسط ضرورية — ب ، ٤٥٠ ، ٢
- العلم هو ان يعتقد في الشيء الموجود انه لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه — ب ، ٤٥٠ ، ٦

- ليس يلزم من كون الظن والعلم قد يكونان لشيء واحد ان يكونا شيئًا واحدًا — ب ، ٤٥١ ، ١٠
- اذا كان العلم والظن... يمكن ان يكونا واحدًا من جهة الموضوع لا الاعتقاد فظاهر انه لا يمكن ان يكون لانسان واحد في شيء واحد علم وظن معًا — ب ، ٤٥١ ، ١٩
- العلم الحاصل عن الاستقراء ليس هو علمًا حاصلاً عن قياس ولا هو من نوع العلم الحاصل عن القياس — ب ، ٤٦٢ ، ١١
- العلم بالمتضادات واحد والعلم بالمضاف واحد — ج ، ٥١٦ ، ٣
- خاصة العلم انه ظن لا يتغيّر التصديق به من القياس اذ هو واحد ثابت لا يزول — ج ، ٥٨٣ ، ٦
- العلم هو ظن لا يتغيّر والعالم انسان لا يتغيّر علمه — ج ، ٥٨٧ ، ٧

ب) العلم البرهاني (بالبرهان)

- العلم البرهاني خاصته لا تقبل التغيّر ولا الفساد ولا يحضر ببال المعتقد له إمكان مقابله ما دام المعتقد له صحيح العقل موجودًا — ب ، ٣٧٦ ، ١٤
- العلم بالبرهان... يكون على الامر الكلي وبالامر الكلي — ب ، ٤٤٥ ، ٣ – ٤
- العلم بالبرهان لا يمكن ان يحصل إلاّ بأن تعلم مبادئه التي هي المقدمات الغير ذوات اوساط — ب ، ٤٨٩ ، ٦

ج) العلم الحقيقي

- العلم الحقيقي في الغاية... يكون لنا في الشيء متى علمناه بعلته — ب ، ٣٧٤ ، ٨

د) العلم بالذات

- العلم الذي يكون للشيء بذاته وبنفسه افضل من الذي يكون للشيء من قبل غيره — ب ، ٤٣٤ ، ٩

هـ) العلم بالسبب

- العلم بسبب الشيء انما هو العلم المحقق الذي يكون على طريق الايجاب — ب ، ٤٣٠ ، ٤
- العلم بالسبب... يحصل من جهة الامر الكلي — ب ، ٤٤٥ ، ٩

و) العلم بما هو

- العلم بما هو وبلمَ هو قد يكونان لشيء واحد بعينه — ب ، ٤٥٧ ، ١٩

ز) **العلم بلمَ**

- العلم بلمَ هو موجود في العلم الذي موضوعه مجرد من الهيولى او اقرب الى التجريد — ب ، ٤٠٩ ، ٩

ح) **العلوم**

- ما كان معروفًا بنفسه عند المتعلم... يسمى العلوم المتعارفة — ب ، ٣٧٥ ، ٩
- من يفقد حسًا من الحواس... يفقد علمًا من العلوم — ب ، ٤٢٢ ، ٢ / ب ، ٤٤٦ ، ٥
- العلوم يفضل بعضها بعضًا في باب استقصاء المعرفة واليقين بالشيء حتى يكون علم اوثق من علم — ب ، ٤٤١ ، ٢
- العلوم المختلفة هي التي مبادئها الاول مختلفة وموضوعاتها مختلفة — ب ، ٤٤٢ ، ٢

ط) **التعليم ، التعاليم**

- السؤال على طريق التعليم... قد يكون بالاسم المشترك لان على المعلم اصلاح السؤال بتفصيل ما يدل ذلك الاسم المشترك عليه — ع ، ١١٢ ، ٧ – ٨
- كل تعليم وكل تعلّم فكري... يكون بمعرفة متقدمة للمتعلم والاّ لم يمكنه ان يتعلم شيئًا — ب ، ٣٦٩ ، ٦
- الامور التي تنظر فيها التعاليم هي عند الذهن كحال الاشياء المشار اليها عند الحس — ب ، ٤٠٤ ، ١٧

ي) **المعلوم**

- المعلوم يظهر انه متقدم بالطبع على العلم وذلك انه اذا ارتفع المعلوم ارتفع العلم وليس اذا ارتفع العلم ارتفع المعلوم — م ، ٤١ ، ١

(راجع البرهان ، الحس ، التصديق ، التصور ، الظن)

١٠. **العلامة**

- الضمير والعلامة ليس هما شيئًا واحدًا — ق ، ٣٥٨ ، ١٥
- العلامة التي تدل على وجود الشيء تحمل على ثلاث جهات... اما ان تكون محمولة على الاصغر موضوعة للاكبر فتأتلف العلامة في الشكل الاول واما ان تكون محمولة عليهما فتأتلف في الشكل الثاني واما ان تكون موضوعة للطرفين فتأتلف في الشكل الثالث — ق، ٣٥٨، ٢٠؛ ٣٥٩، ٢
- العلامة التي تأتلف في الشكل الاول... هي اصدق العلامات واحمدها وهي التي تخص باسم الدليل — ق، ٣٥٩، ٢٠-٢١

١١. العام

- العام بالجملة سواء كان جوهرًا او عرضًا هو الذي يقال على موضوع — م ، ٩ ، ٥

أ) الاعم والاخص ، العام والخاص

- اذا وجد العام ليس يلزم ان يوجد الخاص كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام — ع ، ١٠٤ ، ٢
- يلزم الاعم الاخص — ع ، ١٢٤ ، ١٩
- العام متقدم... بالطبع على الخاص — ع ، ١٣٠ ، ٨
- اذا وجد الخاص وجد العام وليس ينعكس ذلك — ع ، ١٣٠ ، ٨
- ينبغي ان نتوصل الى تحديد الاعم من تحديد الاخص اذ كان الاخص اعرف عند الحس — ب ، ٤٨٢ ، ١٣

١٢. المعاندة

- المعاندة... هو الاتيان بمقدمة تضاد المقدمة التي يقصد ابطالها بالعناد — ق ، ٣٥٦ ، ٩

١٣. المعنى ، المعاني

- المعاني المدلول عليها بالالفاظ منها مفردة يدل عليها بالفاظ مفردة... ومنها مركبة يدل عليها بالفاظ مركبة — م ، ٨ ، ٢ – ٣
- المعاني المفردة ليس يدخلها الصدق والكذب... فعند التركيب يحدث... الايجاب والسلب و... الصدق والكذب — م ، ١١ ، ٢٢
- ليس الشيء الذي يوجب او يسلب قول بل هو معنى يدل عليه لفظ مفرد واما قوة دلالته دلالة المفرد — م ، ٦٣ ، ٣
- المعاني التي في النفس... هي واحدة بعينها للجميع — ع ، ٨١ ، ١٢
- الصدق والكذب... يلحق المعاني المعقولة والالفاظ الدالة عليها — ع ، ٨٢ ، ٢ – ٣
- المعاني المفردة... لا تصدق ولا تكذب — ع ، ٨٢ ، ٦
- المعاني صنفان اما كلية واما جزئية اي شخصية — ع ، ٩١ ، ٤
- متى لم يكن حمل... المعاني على الموضوع حملاً بالعرض ولا كان احدهما منطويًا في الآخر ومنحصرًا فيه... فان المجموع من تلك

المعاني يكون معنى واحدًا فاما متى كان حملها بالعرض... فانه ليس المجموع منها واحدًا — ع ، ١١٣ ، ٢٦

- ليس المعنى الذي ندركه بالحس والمعنى الذي ندركه بالبرهان معنى واحدًا — ب ، ٤٤٥ ، ١٨
- المعاني التي من خارج اما ان تكون متشابهة واما متقابلة واما مركبة منها — ج ، ٥٢٩ ، ٩

(راجع اللفظ)

١٤. العيّ

- العيّ منه ما هو عيّ بالحقيقة وهو الكلام المستحيل المفهوم ومنه ما هو عيّ في الظن — س ، ٧٠١ ، ٢

—غ—

١. الغير

- الواحد والغير اسم مشترك يقال على انحاء كثيرة — ج ، ٥٠٧ ، ٤
- الغير يقال على عدتها (انحاء ما يقال عليه لواحد) وذلك ان كل معنى من معاني الواحد يقابله غير ما — ج ، ٥٠٨ ، ١

(راجع الواحد)

٢. الغلط

- التوهم والغلط الذي يكون بغير قياس فليس تكون له اسباب متفننة — ب ، ٤١٤ ، ٩
- الغلط الذي يكون بقياس... ان له اسبابًا كثيرة وذلك ان هذا الغلط يكون فيما ليس له وسط وفي كل واحد من هذين في الايجاب والسلب — ب ، ٤١٤ ، ١١–١٢
- الغلط الموجب الكلي... لا يكون إلاّ في الشكل الاول — ب ، ٤١٤ ، ١٤ ؛ ب ، ٤١٥ ، ١٤–١٥
- الغلط الذي هو سالب كلي... يعرض في الشكل الاول والشكل الثاني — ب ، ٤١٥ ، ١٥ ؛ ب ، ٤١٨ ، ٧

-ف-

- مما يخص... الفصول ان جميع ما يحمل عنها فانما يحمل على نحو حمل الاشياء المتواطئة اسماؤها م ، ٢٢ ، ٣
- تحمل حدود الفصول على الاشخاص والانواع كما تحمل الاسماء م ، ٢٢ ، ١١
- القول على اخذ الفصول... ذلك يحصل بالرياضة في اخذ فصول الاشياء الشديدة التشابه ج ، ٥١٩ ، ١٥
- الفصل هو الذي يتميّز به النوع في جوهره عن النوع المقاسم له في الجنس ج ، ٥٢٢ ، ٨
- ان وضع الفصل على انه جنس فليس بجنس ج ، ٥٦٣ ، ٢١
- ان لم يكن واحدًا من فصول الجنس الموضوع يحمل على النوع فان الجنس لا يحمل عليه ج ، ٥٦٤ ، ١٧
- الفصل والجنس امران متقدمان على النوع المحدود وبهما قوامه ج ، ٦٠٠ ، ٢١
- الفصل اما ان يحمل على اكثر مما يحمل على النوع واما ان يكون مساويًا له ج ، ٦٠٥ ، ١٥
- الفصل ينبغي ان يكون بعد الجنس وقبل النوع ج ، ٦٠٦ ، ٩

(راجع الحد ، الجنس ، الجزهر ، النوع)

٦. الافضل

- الافضل ما كان في العلم الافضل ج ، ٥٤٨ ، ١٢
- ما كان موجودًا في الشيء الافضل فهو الافضل ج ، ٥٤٨ ، ١٣
- ما يخص الافضل افضل ج ، ٥٤٨ ، ١٤
- ما كان من الامور التي هي افضل واقدم فهو افضل ج ، ٥٤٨ ، ١٤

٧. الفعل

- الفعل... لفظ دال على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصل ع ، ٨٤ ، ٣ باحد الازمان الثلاثة التي هي الماضي او الحاضر او المستقبل ع ، ٨٨ ، ١٠
- كل قول جازم... لا بد فيه من كلمة اعني فعلاً

أ) بالفعل

- نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل ع ، ١٢٤ ، ٨

ب) يفعل وينفعل

- قد يقبل يفعل وينفعل التضاد والاكثر والاقل — م، ٥٥، ٣
(راجع الكلمة)

ج) الفاعل والقابل

- يظهر في الامور التي لا تفعل ان فيها اشياء هي بطبعها معدّة لان يكون عنها الشيء ومقابله على السواء... وذلك من جهة الفاعل والقابل معًا — ع، ٩٨، ٤-٦
- ليس كل ما يقال انه ممكن ان يفعل كذا او يقبل ففيه قوة على الا يفعل وعلى ان يفعل — ع، ١٢٣، ١٨

د) المنفعل

- يوجد في القوى المنفعلة الغير ناطقة ما يقبل المتقابلين على السواء — ع، ١٢٤، ٥
(راجع الكلمة)

٨. الفكرة

- الفكرة لا تقع بالطبع على شعور الانتاج في الشكل الثاني كوقوعها على ذلك في الشكل الاول — ق، ٢٨١، ١٥

٩. الفلسفة الاولى

- الفلسفة الاولى... موضوعها الموجود بما هو موجود — ب، ٣٩٧، ١٥

-ق-

١. المتقابلان، المتقابلات

- المتقابلات اربعة اصناف: المضافان والمتضادان والعدم والملكة والموجبة والسالبة — م، ٦١، ٣
- المتقابلة على طريق العدم والملكة ليس يجب دائمًا ان يوجد احدهما في القابل وانما يجب ذلك في الوقت الذي من شأن القابل ان يقبل احدهما — م، ٦٤، ١٠

- المتقابلات على جهة العدم والملكة ليست واحدة من اصناف المتقابلات على جهة المضادة — م، ٦٤، ٢١
- ثلاثة احوال ينبغي ان تشترط في المتقابلات... احدهما ان يكون المحمول والموضوع فيهما واحدًا من جميع الجهات لا ان يكون في احدهما مأخوذ بجهة وفي الآخر بغير تلك الجهة والثاني ان يكون الايجاب فيهما واحدًا والسلب واحدًا والثالث ان يجعل المقابل للايجاب الواحد سلبًا واحدًا — ع، ٩٤، ١٧ – ٢١
- ان المتقابلين اللذين يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد... يقتسمان الصدق والكذب في اصناف الامور الضروريات على التحصيل في نفسه — ع، ٩٩، ٣ – ٥
- التي لا تتلازم... هي المتقابلات على جهة التضاد وعلى جهة التناقض — ع، ١٠٥، ٦ – ٧
- ان... المتقابلتين اللتين تحدث في... التي موضوعها اسم غير محصل غير المتقابلتين اللتين تحدثان في الصنف من القضايا التي موضوعها اسم محصل — ع، ١٠٥، ١٦ – ١٨
- المتقابلان ليس يمكن فيهما ان يجتمعا على الصدق في شيء واحد — ع، ١١٨، ١٩
- ان كثيرًا من المتقابلات قد يمكن فيها... ان تصدق معًا... — ع، ١٣١، ٢٤
- المتقابلات ثلاثة ازواج: احدها قولنا كل ولا واحد وهي المتقابلات على طريق التضاد والاثنان متقابلان على طريق التناقض احداهما ان تكون الموجبة هي الكلية والسالبة الجزئية والثانية عكس هذا — ق، ٣٢٥، ٢٤
- المتقابلات الاربعة اعني الموجبة والسالبة والضدين والمضافين والعدم والملكة — ج، ٥٣٩، ٢١
- المتقابلات... يلزم فيها الارتفاع الوجود او الوجود الارتفاع — ج، ٥٤٠، ٣
- المتقابلات ثلاثة: الموجبة والسالبة والاضداد والعدم والملكة — ج، ٦٥٥، ١٩

٢. تقدم، المتقدم

- ان شيئًا يتقدم شيئًا على اربعة انحاء: اولها واشهرها المتقدم بالزمان... والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي اذا وجد المتأخر وجد هو واذا ارتفع هو ارتفع المتأخر... والثالث المتقدم بالمرتبة كما

يقال في العلوم والصنائع... والرابع المتقدم بالشرف والكمال فان الاشرف بالطبع يعتقد فيه انه متقدم على الاقل شرفًا — م، ٦٩، ٣–١٦

أ) **المتقدم والمتأخر**

- المتقدم بأنه سبب للشيء... هو الذي يكافئه في لزوم الوجود، اعني انه متى وجد المتقدم الذي هو سببه وجد المتأخر ومتى وجد المتأخر وجد المتقدم — م، ٧٠، ٢–٤

ب) **المقدم والتالي**

- الشيء الذي يلزم عنه الشيء يسمى المقدم واللازم التالي — ق، ٢٣٥، ٣

(راجع القياس الشرطي)

٣. المقدمة، المقدمتان، المقدمات

- كل مقدمتين... اتفقتا في الكمية وهو السور، واختلفتا في الكيفية وهو السلب والايجاب والعدل وعدم العدل، فهي متلازمة — ع، ١٠٥، ٤–٦
- المقدمة... هي قول موجب شيئًا لشيء او سالب شيئًا عن شيئًا عن شيء — ق، ١٣٧، ١٧
- المقدمة لها انقسام من جهة الكيفية وانقسام من جهة الكمية اما من جهة الكمية فنها كلية ومنها جزئية ومنها مهملة واما من جهة الكيفية فمن قبل ان كل واحدة من هذه اما موجبة واما سالبة — ب، ٣٧٤، ٢٤–٢٦ — ق، ١٣٧، ١٨
- اقسام المقدمة من جهة الصورة اعني الاقسام النافعة في معرفة القياس باطلاق — ق، ١٣٨، ١٢
- انقسام المادة من جهة المادة... منها برهانية ومنها جدلية، الى غير ذلك من الاقسام التي يلحقها من جهة المواد المستعملة في الصنائع المنطقية — ق، ١٣٨، ١٣
- الشيء الذي تنحل اليه المقدمة... هو المحمول والموضوع اللذان هما جزءا المقدمة الضروريان في وجودها لا الاشياء التي تزاد في المقدمة لموضع الرباط وهي الكلم الوجودية — ق، ١٣٩، ٧–١٠
- قد تكون المقدمة مقدمة بالفعل وان كانت الكلم الوجودية موجودة فيها بالقوة وفي الضمير — ق، ١٣٩، ١١

- لو كانت مقدمات العلوم واحدة باعيانها ... كان يجب ان تكون محصورة العدد متناهية — ب ، ٤٤٨ ، ٢٠
- المقدمات التي تعرف بالمصادرات ... هي التي شأنها ان تتبيّن في صناعة اخرى غير الصناعة التي توضع فيها — ج ، ٥٠٢ ، ١٢
- المقدمات والمسائل واحدة بالموضوع اثنتان بالجهة — ج ، ٥٠٣ ، ٨
- كل مقدمة ... المجهول فيها لا يخلو ان يكون اما حدًا واما جنسًا واما فصلاً واما خاصة واما رسمًا واما عرضًا — ج ، ٥٠٣ ، ١٠
- المقدمات الكاذبة اما دائمًا واما في الاكثر هي خاصة بهذه الصناعة (السفسطة) ، كما ان الصادقة في الاكثر خاصة بالجدل ، والصادقة دائمًا خاصة بالبرهان ، والكاذبة والصادقة على التساوي خاصة بالخطابة — س ، ٦٨٧ ، ١٩
- لا يكون عن المقدمات الكاذبة إلاّ نتيجة كاذبة — س ، ٧٠٦ ، ٥

أ) المقدمة والنتيجة

- يجب ضرورة متى وجدت المقدمات ان توجد النتيجة — ق ، ١٩٧ ، ١٩
- متى كانت احدى مقدمات القياس او كلتاهما كاذبة ممكنة ، فليس تكون النتيجة كاذبة مستحيلة بل كاذبة ممكنة — ق ، ١٩٨ ، ١٥
- متى كانت المقدمات ضرورية كانت النتيجة ضرورية — ب ، ٣٩٠ ، ٨
- المطلوب والمقدمة والنتيجة هي اشياء واحدة بالموضوع وانما تختلف بالجهة — ب ، ٤٠٣ ، ٢

ب) المقدمة البرهانية

- المقدمة البرهانية هي احد جزئي النقيض وهو الصادق — ق ، ١٣٨ ، ١٦
- المقدمة البرهانية ... هي التي تكون من المعلومات الاول بالطبع — ق ، ١٣٨ ، ٢٥

ج) المقدمة الجدلية

- المقدمة الجدلية ... قد تكون كل واحد من جزئي النقيض اذ كانت انما تؤخذ متسلمة من المجيب — ق ، ١٣٨ ، ١٦-١٧
- (المقدمة) الجدلية (تكون) اما للقياس فمن المشهورات واما للسائل ضمن المتسلمات المشهورة — ق . ١٣٨ ، ٢٦
- المقدمة الجدلية ... هي المقدمة التي يتسلم بالسؤال اي جزء من

النقيض اتفق ان يسلمه المجيب ، كان ذلك الذي يسلمه هو الصادق او غير الصادق — ب ، ٣٧٤ ، ٢٦

– مقدمات المقاييس الجدلية في غالب الامر ليست كاذبة بالكل ولا صادقة بالكل — ج ، ٥٠١ ، ٢٠

– المقدمة الجدلية هي قول مشهور يتسلم بالسؤال ليجعل جزء قياس — ج ، ٥٠٩ ، ١٤

– المقدمات المستعملة في هذه الصناعة (الجدل)... صنفان : اما مقدمات ضرورية وهي التي يحدث عنها القياس حدوث اوليًا وتلزم عنه النتيجة لزومًا ضروريًا ، واما مقدمات اذا قرنت بهذه المقدمات الضرورية في هذه الصناعة كانت ابلغ في الغرض المقصود بها وانفذ فعلاً — ج ، ٦٢٦ ، ١

د) المقدمة الخاصة (الخاصية)

– المقدمات الخاصة المناسبة هي محصورة في الجنس ضرورة غير مشتركة لجنسين متباينين — ب ، ٣٩٤ ، ٦

– المقدمات التي تستعمل في الصنائع : منها خاصية وهي المناسبة الذاتية التي ليس يمكن ان تستعمل في اكثر من جنس واحد... ومنها عامة لاكثر من جنس واحد — ب ، ٣٩٩ ، ٣

– مقدمات البراهين ينبغي ان تكون خاصية ومناسبة — ب ، ٣٩٩ ، ١٣

هـ) المقدمة ذات الوسط ، المقدمة غير ذات الوسط

– المقدمات ذات الاوساط... الغلط فيها العارض عن القياس الكاذب المقدمات لا يخلو ان يكون ايضًا اما سالبًا كليًا واما موجبًا كليًا — ب ، ٤١٨ ، ٢ – ٣

– يجب ان تكون المقدمات المستعملة في البراهين صنفين : صنف ليس لها اوساط وهي التي من شأنها ان تتبين بغيرها ، وصنف لها اوساط وهي التي شأنها ان تتبيّن بغيرها — ب ، ٤٣٢ ، ١٢

– المقدمات الغير ذوات اوساط هي التي تتنزّل من البرهان منزلة الاسطقسات وذلك اما كلها واما الكبرى منها — ب ، ٤٣٢ ، ١٦

– المقدمة الغير ذات وسط هي المقدمة الواحدة باطلاق البسيطة ، واما المقدمة التي لها وسط فهي مركبة — ب ، ٤٣٢ ، ١٧

و) المقدمة الذاتية

- المقدمات الضرورية هي الذاتية المحمولة على الكل — ب ، ٣٨٨ ، ٦
- مقدمات البراهين ينبغي ان تكون ضرورية و... يجب ان تكون ذاتية — ب ، ٣٨٨ ، ١٤-١٥ / ب ، ٣٩١ ، ١ - ٢
- المقدمات الذاتية ضربان : احدهما ان تكون المحمولات هي التي منها تتقوم طبيعة الموضوعات... والضرب الثاني المحمولات المأخوذة موضوعاتها في حدودها على انها جزء من حدودها — ب ، ٤٣٠ ، ١١-١٤

ز) المقدمة المعدولة

- المقدمة المعدولة تتميّز من السالبة بأن حرف العدل هو جزء من المقدمة... وليس حرف السلب جزءا من المقدمة — ق ، ٢٧٥ ، ٢ - ٣

ح) المقدمة العامة (العامية)

- المقدمات العامية انما تستعمل في علم علم مقرونة بالمقدمات الخاصية بذلك العلم — ب ، ٤٤٨ ، ٨
- المقدمات العامة للمقدمات الجزئية فمتناهية وتحتها جزئيات غير متناهية — ج ، ٥٢٦ ، ١١

ط) المقدمة المشهورة

- المقدمات التجريبية التي تصحح بالتجربة في الصنائع النظرية والعملية مشهورة — ج ، ٥١٠ ، ٣
- القدرة على احضار المقدمات... ذلك يكون بتحفظ انواع المقدمات المشهورة واستخراجها من سائر المقدمات — ج ، ٥١٥ ، ٢
- انواع المقدمات المشهورة مشهورة ايضًا — ج ، ٥١٥ ، ٢٢
- المقدمات المشهورة... كلية فان الجزئية متبدلة ومتغيرة وغير محفوظة الشهرة — ج ، ٥٣٠ ، ١٢-١٣
- المقدمات التي تلتئم منها الاقاويل الجدلية : اما مقدمات مشهورة ليس تحتاج ان تبيّن بغيرها ، واما مقدمات تبيّن بالاستقراء — ج ، ٦٤٦ ، ١٠

ي) المقدمة القياسية

- المقدمة القياسية التي هي كالجنس للمقدمة البرهانية والجدلية... هي قول موجب شيئًا لشيء او سالب شيئًا عن شيء — ق ، ١٣٨ ، ٢٣

ك) المقدمة الكلية

- واجب ان تكون المقدمة المنطوية تحت المقدمة الكلية موجبة ق، ٢٣٨، ٨
- المقدمات الكلية لا طريق لنا الى العلم بها إلاّ بالاستقراء، وذلك ان المقدمة الكلية المأخوذة في الذهن مجردة من المواد ب، ٤٢٢، ٥

(راجع البرهان، الرباط، الشكل، المصادرة، الانعكاس، القياس، الكلمة الوجودية، النتيجة)

٤. الاستقراء

- الاستقراء المستعمل في البرهان التصديق به انما يكون من خارج وبحصول شيء لنا لا يفيده الاستقراء بالذات ق، ٣٥٢، ١٥
- ... واجب ان يكون الاستقراء مستعملاً فيها (صناعة الجدل) بجهة يلزم عنها الشيء الذي يقصد بيانه ضرورة ثم ينفصل من الاستقراء المستعمل في البرهان اما بالذي قلناه من الحمل الذاتي واما بأن يكون الاستقراء المستعمل في الجدل استوفيت فيه جميع الجزئيات ق، ٣٥٢، ٢٠
- الاستقراء... تبيّن به ابدًا ما ليس شأنه ان يبيّن بحد اوسط ولا هو ايضًا ظاهر بنفسه ق، ٣٥٣، ٥ – ٦
- ما هو ظاهر بنفسه فاستعمال الاستقراء فيه فضل ق، ٣٥٣، ٧
- ... الاستقراء... يشارك القياس في انه يكون بثلاثة حدود ق، ٣٥٣، ٨
- الاستقراء... تبيّن فيه وجود الطرف الاكبر في الحد الاوسط بوجوده في الطرف الاصغر ق، ٣٥٣، ١٠
- الاستقراء اقدم في المعرفة ق، ٣٥٣، ١٤
- الاستقراء... مصيّر من جزئيات اعرف الى كلي اخفى ق، ٣٥٤، ١١
- الاستقراء من جميع الجزئيات الداخلة تحت الحد الاوسط يبيّن ان الحد الاكبر موجود للاوسط ق، ٣٥٤، ١٥
- البيان الذي يكون بالاستقراء... ينتفع به في ان يؤخذ جزء قياس اذا جعلت المقدمة التي تبيّن بالاستقراء مقدمة صغرى في القياس من الشكل الاول ق، ٣٥٤، ١٩
- خفاء ما يبيّن بالاستقراء واجب ان يكون دون خفاء ما يبيّن

بالقياس وإلاّ كانت قوة القياس والاستقراء واحدة وانما يعرض ان يكون خفاء المقدمة التي تبيّن بالاستقراء مساوية للتي تبيّن بالقياس ق ، ٣٥٥ ، ٥ - ٧

- متى لم تكن الاوساط محدودة فان امثال هذه المقدمات ليس تبيّن بالاستقراء وانما تبيّن بالقياس ق ، ٣٥٥ ، ٢٧
- اذا كانت وسائط المقدمة الصغرى كثيرة لم يسم البيان المستعمل في ذلك استقراء ق ، ٣٥٦ ، ٤
- الاستقراء... هو بيان الامر الكلي من جميع جزئياته ب ، ٤٦٥ ، ٦
- الاستقراء... يتبيّن به ان شيئًا موجود لشيء اعني قولاً حمليًا ب ، ٤٦٥ ، ٧
- الاستقراء... هو نقلة الحكم بشيء ما على جزئيات كلي ما الى الحكم بذلك الشيء على ذلك الكلي ج ، ٥١٣ ، ١٤-١٥
- الاستقراء يستعمل في هذه الصناعة (الجدل) على وجهين احدهما في تصحيح المقدمة الكلية في القياس وهو الاكثر وربما استعمل اقل ذلك في تصحيح المطلوب نفسه ج ، ٥١٤ ، ٥
- الاستقراء اظهر اقناعًا من القياس اذ كان يستند الى المحسوس ولذلك كان استعماله انفع مع الجمهور وهو اسهل معاندة ج ، ٥١٤ ، ١١
- بمعرفة التشابه بين الاشياء المستقرأة يصح الاستقراء ج ، ٥٢٢ ، ١٣
- الاستقراء انما يؤتى به لبيان المقدمة الكلية ج ، ٦٣٥ ، ١٣

(راجع العلم ، القياس ، الكلي والجزئي)

٥ القسمة ، المنقسم

- القسمة... قياس ضعيف لا قياس حقيقي ق ، ٢٥٦ ، ١٢
- الذي يقيس بطريق القسمة يضع فيها ما ينبغي ان يبرهن بالقياس وينتج فيها ابدًا شيئًا خارجًا عن المقدمات غير منطو فيها وذلك بخلاف ما عليه الامر في القياس ق، ٢٥٦ ، ١٢-١٤
- القسمة ليست قياسًا بوجه من الوجوه لا في مطلوب مطلق... ولا في مطلوب هل الشيء عرض او جنس او خاصة او حدّ ق ، ٢٥٧ ، ١٢
- لا... طريق القسمة نافع في ان يقاس منه ب ، ٤٦١ ، ٢
- القسمة... الذي يجتمع منها هو والاشياء التي توضع فيها على وتيرة واحدة ب ، ٤٦١ ، ٥
- طريق القسمة وان كان ليس بقياس فهو نافع جدًا في القياس

وذلك ان بها يمكننا ان نقف على جميع الاشياء التي يمكن ان توجد للشيء بطريق القياس او لا توجد — ب ، ٤٦١ ، ١٣
- الحدّ قد يمكن استنباطه بطريق القسمة — ب ، ٤٦٢ ، ٢٢
- طريق القسمة انما ينفع في الحدود الغير مجهولة الوجود للمحدود — ب ، ٤٧٩ ، ٧
- فرق كبير في القسمة بين ان يجعل الفصل الاول في مرتبة والفصل الاخير في مرتبة — ب ، ٤٧٩ ، ١٠
- المنقسم بقسمين متساويين يحمل على الكم المتصل والمنفصل — ج ، ٥٨٥ ، ١٢

(راجع الحد ، القياس)

٦. القضية ، القضايا

- القضية التي يكون محمولها او موضوعها او كلاهما اسمًا مشتركًا ليست واحدة بل قضايا كثيرة عدتها على عدة المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك — ع ، ٩٤ ، ١١
- القضايا التي محمولها او موضوعها اسم مشترك ، لما كانت قضايا كثيرة ، لم يكن ينبغي ان يكون السؤال الجدلي عنها سؤالاً واحدًا ولا الجواب جوابًا واحدًا — ع ، ١١١ ، ١٧ – ١٨
- القضايا منها ذوات جهات ومنها ما هي غير ذوات جهات — ع ، ١١٧ ، ٥
- اذا تبدّل الترتيب (ترتيب اجزاء القضية) ولم يبقَ الصدق محفوظًا فهو الذي يسمى... «قلب القضية» — ق ، ١٤٤ ، ٨ – ٩

أ) القضية الثنائية والثلاثية

- القضايا منها ثنائية وهي التي محمولها كلمة ومنها ثلاثية وهي التي محمولها اسم — ع ، ١٠١ ، ٥
- كل قضية ثنائية هي مؤلفة : اما من اسم محصّل وكلمة محصّلة... واما من اسم غير محصّل وكلمة غير محصّلة... واما من اسم محصّل وكلمة غير محصّلة... واما من اسم غير محصّل وكلمة محصّلة — ع ، ١٠١ ، ٩ – ١٣
- كل واحدة من القضايا الثنائية اما ان تكون الكلمة منها دالة على الزمان الحاضر واما ان تكون دالة على الزمان المستقبل واما ان تكون دالة على الزمان الماضي — ع ، ١٠٢ ، ٤

- القضايا الثلاثية... ضعف القضايا الثنائية ومقابلاتها ضعف مقابلاتها — ع، ١٠٢، ١١

ب) **القضية السالبة والموجبة**

- القضية السالبة والموجبة... يخصها انهما لا يجتمعان في شيء واحد ولا يخلو من احدهما شيء من الاشياء — ق، ٢٧٢، ١٥-١٧

ج) **القضية المعدولة والبسيطة**

- حال القضايا المعدولة مع البسيطة في التلازم كحال القضايا العدمية مع البسيطة في التلازم ايضًا... — ع، ١٠٢، ٢٤
- القضايا التي موضوعها اسم غير محصل توجد حال البسيطة منها والمعدولات متلازمة كحال البسيطة مع المعدولة في القضايا التي موضوعها اسم محصل — ع، ١٠٩، ٦
- القضية المعدولة تفارق السلب اما حينًا فبانها توجد هي ومقابلتها معًا في شيء واحد واما حينًا فبانه قد يخلو الموضوع من كل واحد منهما — ق، ٢٧٢، ١٤
- اذا كانت القضايا المعدولة موجبات فلها سوالب واذا قيست القضايا البسيطة والمعدولة والموجبات منها والسوالب ظهر لبعضها الى بعض نسبتان نسبة نسبة تقابل نسبة لزوم — ق، ٢٧٢، ٢١

٧. الاقل والاكثر

- الجوهر... لا يقبل الاقل والاكثر — م، ٢٣، ١٨
- من خواص الكم... ألا يقبل الاقل والاكثر — م، ٢٧، ١٦
- بعض المضاف يقبل الاقل والاكثر — م، ٣٥، ٦
- قد يكون شبيه اقل من شبيه واكثر — م، ٣٨، ٥
- ليس ضعف اقل ولا اكثر من ضعف ولا مساو اكثر من مساو — م، ٣٨، ٦
- الكيف قد يقبل الاقل والاكثر — م، ٤٦، ٦
- المثلث والمربع وسائر الاشكال... ليس يقبلان الاكثر والاقل — م، ٥٢، ٦
- ... ليس كل الكيفية يقبل الاكثر والاقل — م، ٥٢، ١١
- قد يقبل يفعل وينفعل... الاكثر والاقل — م، ٥٥، ٣

- (اشياء) ممكنة على الاكثر وهي التي يكون فيها احد المتقابلين احرى من الثاني بالوجود — ع، ٩٨، ١٥
- الاقل والاكثر انما يوجدان للعرض — ج، ٥٠٥، ١٨
- ان كان ما يقال بالاكثر ليس بخاصة لما يقال بالاكثر... فان ما يقال على الاقل ليس بخاصة لما يقال على الاقل — ج، ٥٩٣، ٥ – ٧
- ان كان ما يقال بالاكثر خاصة لما يقال بالاكثر فان ما يقال بالاقل خاصة لما يقال بالاقل — ج، ٥٩٣، ١١

أ) القليل والكثير

- ليس القليل والكثير... من الكم بل هما من المضاف — م، ٣١، ١٥ – ١٦
- ليس... القليل والكثير من المضاد — م، ٣٢ – ١٩

(راجع الجوهر، العرض، المضاف، الكم)

٨. القوة

- جميع... القوى عندما تحصّل الشيء الذي هي قوية عليه هي على مثال واحد اعني قوة العلم للمعلوم وقوة العقل للمبادئ — ب، ٤٩١، ١ – ٣
- كل ملكة وقوة لا يخلو ان تكون ملكة لاكثر من فعل واحد او لفعل واحد فقط — ج، ٦٠٨، ١١

أ) قوة طبيعية ولا قوة طبيعية

- الجنس الثاني من اجناس هذه المقولة (الكيفية)... يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية — م، ٤٥، ٩ – ١٠
- اعني بلا قوة طبيعية ان يفعل بعسر وينفعل بسهولة وبقوة طبيعية ان يفعل بسهولة شيئًا ولا ينفعل إلاّ بعسر — م، ٤٨، ٩
- الاسماء الموضوعة عندهم (اليونانيين) للاشياء الداخلة فيما يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية لم تكن مشتقة من شيء — م، ٥١، ٤

ب) القوة والفعل

- القول الجازم... لا بد فيه من كلمة او ما يقوم مقام الكلمة تدل على ارتباط المحمول بالموضوع وذلك بالفعل... واما بالقوة — ع، ٨٨، ١١ – ١٤
- الموجود قسمان اما بالقوة واما بالفعل. والضروري يقال على ما بالفعل والممكن يقال على ما بالقوة — ع، ١١٧، ١٤

- الاشياء التي هي بالفعل اقدم من الاشياء التي هي بالفعل تارة وبالقوة تارة — ع ، ١٢٤ ، ٢٦
- بعض الموجودات توجد بالفعل دون القوة... وبعضها بالفعل تارة وبالقوة تارة... وبعض الاشياء مع القوة فقط — ع ، ١٢٥ ، ١ - ٣
- قد تكون المقدمة مقدمة بالفعل وان كانت الكلم الوجودية موجودة فيها بالقوة وفي الضمير — ق ، ١٣٩ ، ١١

(راجع المقدمة ، القول)

٩. قال ، تقال ، يقال

- التي تقال على موضوع... هي الجواهر الثواني — م ، ١٨ ، ٥
- التي تقال في موضوع... هي الاعراض — م ، ١٨ ، ٨
- كل ما سوى الجواهر الاول... اما ان تكون مما يقال على موضوع واما ان تكون مما يقال في موضوع — م ، ١٨ ، ١٧

أ) القول

- القول... ظاهر من امره انه كم لانه يقدّر بجزء فيه وهو اقل ما يمكن ان ينطق به — م ، ٣٩ ، ١٣
- اجزاء القول ليس لها ثبات ولا يلحق المتأخر منها المتقدم — م ، ٣٠ ، ٢١
- الموجبة قول موجب والسالبة قول سالب — م ، ٦٣ ، ٣
- سبب الصدق والكذب في القول... هو وجود شيء موصوفًا باحد المتقابلين خارج النفس — م ، ٧٠ ، ٧ - ٨
- القول هو لفظ دال الواحد من اجزائه الاول على انه جزء مفرد يدل على انفراده على جهة الفهم والتصوّر لا على جهة الايجاب والسلب — ع ، ٨٦ ، ٩
- القول انما يدل على طريق التواطؤ لا بالطبع ولا على طريق ان لكل معنى مركب لفظًا يدل عليه بالطبع من غير ان توجد تلك الدلالة في لفظ آخر غيره — ع ، ٨٦ ، ١٨
- قد يقال في القول انه واحد اذا كان حد الشيء واحد — ع ، ٨٧ ، ١٤
- كل قول : اما ان يكون واحدًا او كثيرًا فان كان واحدًا فاما ان يكون واحدًا من قبل ان الموضوع فيه والمحمول يدلان على معنى

واحد واما ان يكون واحدًا من قبل الرباط الذي يربطها وهي الاقاويل التي يوجد فيها اكثر من موضوع واحد ومحمول واحد ... وان كان القول كثيرًا فاما ان يكون كثيرًا من قبل ان المحمول فيه او الموضوع او كليهما يدلان على معان كثيرة واما من قبل انه ليس لها رباط يربطها ع، ٨٧، ٢١؛ ٨٨، ٩

– القول ... يصدق او يكذب ع، ٨٩، ١

– يمكن ان يحكم بالقول من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس انه غير موجود وعلى ما ليس هو موجودًا خارج النفس انه موجود وعلى ما هو موجود انه موجود وعلى ما ليس بموجود انه ليس بموجود ع، ٨٩، ١٠

– يقال في القول انه ضد للقول او مقابل له من جهة تقابل الاعتقادات التي في النفس ع، ١٢٧، ١٥

– اي قول لا يوجد فيه شيء واحد مكرر مرتين ... ذلك القول ليس بقياس لانه اذا لم يوجد فيه حدّ واحد مكرر مرتين فليس فيه حد اوسط واذا لم يكن هنالك حد اوسط فليس هنالك قياس ق، ٢٦١، ٢١–٢٣

ب) **القول والظن**

– القول والظن ... ليس انما يقبلان الصدق والكذب بأن يتغيرا في انفسها لكن بأن يتغيّر الشيء الذي تعلق به الظن خارج الذهن في نفسه م، ٢٤، ١٩ – ٢٠

– الصدق والكذب في القول والظن اضافة ما ونسبة تابعة لتغيّر الشيء الذي فيه الظن والقول لا حدوث شيء بذاته م، ٢٥، ٣

ج) **القول البسيط والمركب**

– (القول) البسيط هو ما ركب من محمول واحد وموضوع واحد لا من محمول اكثر من واحد وموضوع اكثر من واحد ع، ٨٧، ١١

– و(القول) المركب هو المركب من قولين بسيطين ع، ٨٧، ١٣

– ... القول البسيط يكون واحدًا متى كان الموضوع فيه دالاً على معنى واحد وكذلك المحمول ع، ٨٧، ١٨

– القول المركب يكون واحدًا برباط يربطه ويكون كثيرًا اذا لم يكن له رباط يربطه ع، ٨٧، ٢٠

د) القول الجازم

- القول منه تام ومنه غير تام والتام منه الجازم ومنه غير الجازم مثل الامر والنهي — ع ، ٨٧ ، ٥
- القول الجازم هو الذي يتصف بالصدق والكذب وهو صنفان بسيط ومركب — ع ، ٨٧ ، ١٠
- يكون القول الجازم... كثيرًا متى كان المحمول فيه يدل فيه على معان كثيرة والموضوع او كلاهما — ع ، ٨٧ ، ١٩
- كل قول جازم... لا بد فيه من كلمة اعني فعلاً او ما يقوم مقام الكلمة في رباط المحمول بالموضوع — ع ، ٨٨ ، ١٠
- القول الجازم الذي الموضوع فيه اسم والمحمول اسم لا بد فيه من كلمة او ما يقوم مقام الكلمة تدل على ارتباط المحمول بالموضوع — ع ، ٨٨ ، ١١
- القول الجازم هو الذي يصدق او يكذب — ق ، ١٤٠ ، ٧
- القول الجازم اذا وضع على جهة التسلّم وليكون جزء قياس سمي مقدمة واذا فحص عنه على جهة اثبات احد النقيضين فيه او ابطاله سمي مسئلة — ج ، ٥٠٣ ، ٨

هـ) القول الصادق والكاذب

- القول الذي يصدق او يكذب يسمى الجازم ويسمى الحكم — ع ، ٨٩ ، ١
- طبيعة الموجود تابعة للقول الصادق والقول الصادق تابع لها — ع ، ٩٥ ، ٢٠
- القول الصادق (في صناعة الجدل)... ثلاثة اضرب : الاول هو احمدها ان يكون مؤلفًا من مقدمات في نهاية الشهرة وقد سلمها المجيب ويكون شكله شكلاً منتجًا واولاً للمقصود انتاجه والضرب الثاني ان يكون مؤلفًا من مقدمات متوسطة في الشهرة والحمد قد سلمها المجيب وتكون منتجة للمطلوب اولاً وبالذات والضرب الثالث ان يكون القول مؤلفًا من مقدمات بعضها تسلمها من المجيب وبعضها اتى بها من عند نفسه إلاّ ان التي اتى بها من عند نفسه هي في النهاية من الحمد — ج ، ٦٥٣ ، ٢ – ٩
- الاقاويل الكاذبة (في صناعة الجدل)... اربعة اصناف : الصنف الاول ان يكون القول منتجًا في الظن من غير ان يكون كذلك في الحقيقة... والنصف الثاني ان يكون منتجًا إلاّ انه لغير

المطلوب... والصنف الثالث ان يكون منتجًا للمطلوب بالذات واولا إلاّ ان مقدماته ليست على الشريطة التي توجبها الصناعة... والصنف الرابع ان يكون منتجًا للمطلوب بالذات واولا لكن تكون مقدماته كاذبة وذلك اما كلها واما بعضها — ج ، ٦٥٣ ، ١٠ ؛ ٦٥٤ ، ٢

و) **المقول على الكل ، المقول ولا على واحد**

- المقول على الكل او المقول ولا على واحد... فيعني به اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع إلاّ ويحمل عليه المحمول وذلك بأن يكون المحمول موجودًا لكل الموضوع ولكل ما يتصف الموضوع ويوجد فيه... وكذلك المقول ولا على واحد انما يعني به اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع إلاّ ويسلب عنه المحمول حتى يكون المحمول مسلوبًا عن كل الموضوع وعن جميع الاشياء الموجود فيها الموضوع اعني الاشياء التي يتصف بها الموضوع — ق ، ١٤٠ ، ٢٢ ؛ ١٤١ ، ٦
- متى كانت المقدمتان كليتين وكانت الكبرى سالبة والصغرى موجبة فهو ظاهر... من معنى المقول ولا على واحد انه ينتج سالبة كلية — ق ، ١٥٣ ، ١٤–١٥
- لا فرق بين المقول على الكل او المقول ولا على شيء وهو الشرط الذي به يكون القياس في الشكل الاول منتجًا في المادة المطلقة او الضرورية — ق ، ١٧٦ ، ٧
- شرط المقول على الكل المستعمل في المادة الممكنة... مخالف لشرط المقول على الكل المستعمل في هاتين المادتين (المطلقة والضرورية) — ق . ١٧٦ . ١١
- ليس... شرط المقول على الكل في جميع المقدمات الثلاث اعني المطلقة والضرورية والممكنة هو واحد — ق ، ١٨٢ ، ١٠–١١ ؛ ق . ١٩٥ . ١٨
- ليس يمكن ان يوجد المقول على الكل في المقدمة الكبرى الوجودية الحقيقية عامًا في الازمنة الثلاثة إلاّ في بعض المواد... واذا وجد الامر بهذه الصفة فالتأليف من ذلك يكون منتجًا بحسب المقول على الكل — ق . ٢٠٠ ، ٥ – ٨
- اذا اخذت الحدود محمولة بعضها على بعض فينبغي ان نتحفظ فيها بالمقول على الكل — ق ، ٢٦٧ ، ١٩

ز) **المقولة ، المقولات**

... الالفاظ المفردة التي تدل على معان مفردة هي ضرورة دالة على واحد من عشرة اشياء اما على جوهر واما على كم واما على كيف واما على اضافة واما على اين واما على متى واما على وضع واما على له واما على يفعل واما على ينفعل — م ، ١٠ ، ١٣

- كما ان سائر الامور كلها اما محمولة على الجواهر الاول او موجودة فيها... كذلك سائر كليات المقولات كلها هي موجودة في الجواهر الثواني... — م ، ٢٠ ، ٢٠ – ٢٢
- مقولة الاضافة... لاحقة لجميع المقولات — ج ، ٥٧٤ ، ٧

(راجع الحكم ، المحمول ، الشكل ، الظن ، المقدمة ، القياس ، الموضوع)

١٠. المستقيم

- الاسم الغير المصرّف... هو المسمى المستقيم — ع ، ٨٣ ، ٢٣ – ٢٤
- كل ما تبيّن قياس حملي... يسمى المستقيم — ق ، ٣١٢ ، ٥
- اللزوم الغير المقلوب وهو الذي يسمى المستقيم هو ان يلزم المقابل مقابله — ج ، ٥٤٠ ، ٦

١١. القياس

- القياس انما الفحص عنه من اجل الفحص عن البرهان — ق ، ١٣٧ ، ١٢
- القياس هو قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد لزم من الاضطرار عن تلك الاشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض شيء ما آخر غيرها — ق ، ١٣٩ ، ١٦–١٧ / ج ، ٥١٣ ، ٥ / س ، ٦٦٩ ، ١٧
- لا يكون قياس من مقدمة واحدة — ق ، ١٣٩ ، ٢١
- يكون القياس تامًا وهو ألا ينقصه شيء يكون به قياسًا — ق ، ١٤٠ ، ٢
- القياس منه كامل ومنه... غير كامل. والكامل هو الذي لا يحتاج في ظهور ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شيء آخر غيره مما يبيّن به انتاجه وغير الكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يلزم عنه

- ... لا بد في القياس المنتج من ان يكون الطرف الاصغر منطويًا تحت الاوسط انطواء الجزئي في الكلي حتى تكون نسبة احدهما الى الآخر هي نسبة الجزء الى الكل — ق، ٢٣٨، ٥
- كل قياس... واجب ان تكون فيه مقدمة كلية وموجبة — ق ٢٣٨، ١٢
- المقاييس التي تنتج نتيجة واحدة... هي المُنتجة بما تتضمن من معنى المقول على الكل — ق، ٢٣٨، ٢٠-٢١
- لا يكون قياس عن اقل من مقدمتين — ق، ٢٣٩، ١٩
- ... كل قياس لا يكون باكثر من مقدمتين وثلاثة حدود و... لا يكون باقل — ق، ٢٤١، ١٦-١٧
- لا يكون قياس إلاّ في الاشكال الثلاثة ومن هذه في المنتجة منها — ق، ٢٥٢، ١٨-١٩ / ق، ٢٥٤، ٢٣
- يكون قياس اذا اخذ شيء واحد مكررًا مرتين — ق، ٢٥٢، ٢٦
- كل قياس انما يكون بواحد من الاشكال المتقدمة (الثلاثة) — ق، ٢٥٩، ١١
- متى وجدنا شيئًا قد لزم عن شيء فليس ينبغي ان نتوهمه قياسًا تامًا إلاّ اذا وجدنا فيه المقدمتين معًا — ق، ٢٦١، ٨ / ق، ٢٦١، ١١، ٢٣
- لا بد في كل قياس من حد اوسط — ق، ٢٦٤، ٥ / ق، ٢٦٤، ١٠-١١
- ليس يجب ان تطلب للحدود الموجودة في القياس اذا حمل بعضها على بعض... نسبة واحدة من الحمل
- اذا لم يكن شيء نسبته الى آخر كنسبة الكل الى الجزء وآخر نسبته الى هذا كنسبة الكل الى الجزء فانه لا يكون عن ذلك قياس — ق، ٢٦٨، ٢٦
- ليس يمكن ان نحل القياس الذي يبيّن على جهة الشرط — ق، ٢٦٩، ٦
- يوقع خدعة في القياس ان يظن بالقضية المعدولة انها والسالبة قضية واحدة بعينها — ق، ٢٧١، ١٣
- المقاييس منها ما ينتج نتائج كلية ومنها ما ينتج نتائج جزئية — ق، ٢٧٩، ١٥
- المقاييس التي تنتج كلية قد يلحقها ويعرض لها ان تنتج سوى النتيجة الاولى نتائج كثيرة — ق، ٢٧٩، ١٦
- المقاييس التي تنتج نتائج جزئية فان التي ينتج منها الموجبة الجزئية قد يعرض لها ان تنتج مع النتيجة الاولى نتائج كثيرة واما التي تنتج سالبة جزئية فليس تنتج غير النتيجة الاولى — ق، ٢٧٩، ١٧

د) القياس الجدلي

- القياس الذي يكون من المقدمات المشهورة وهو القياس الجدلي ليس يشترط في مقدماته إلاّ ان تكون مشهورة فقط — ب، ٤٢٣، ٦
- القياس الجدلي هو القياس الذي يؤلف من مقدمات ذائعة — ج، ٥١٣، ٧
- القياس الجدلي انما يكون بين سائل ومجيب والقياس البرهاني انما يكون بين المرء ونفسه — ج، ٦٢٥، ١٠

هـ) القياس الحملي

- كل قياس حملي مؤلف على مطلوب محدود فانه يكون احد هذه الثلاثة الاصناف من المقاييس الحملية اعني الشكل الاول والثاني والثالث — ق، ٢٣٣، ١٠
- اللزوم في القياس الحملي يتولد عن المقدمتين وهو في القياس الشرطي احد ما يوضع — ق، ٢٣٦، ١٨
- متى كان قياس حملي فبالضرورة ان تكون الحدود فيه مرتبة احد... الانحاء الثلاثة — ق، ٢٣٨، ٢٢–٢٣
- القياس الحملي يأتلف من المقدمتين الحق لا غير — ق، ٢٥٤، ١٣

و) قياس الخلف (السائق الى المحال)

- القياس الذي يؤدي الى الاستحالة يكون مؤلفاً من احدى مقدمتي القياس ومن نقيض النتيجة في الجهة والسلب فيكون مختلطاً من مقدمة ضرورية ومطلقة او ممكنة — ق، ١٧٦، ٢٠
- قياس الخلف انما يكون بسياقة الكلام فيه الى المحال بقياس حملي ومن ان المطلوب فيه الاول انما يلزم ويبين بقياس شرطي — ق، ٢٣٤، ٩
- اقيسة الخلف... تكون... بالاشياء التي تنسب الى كل واحد من الحدين — ق، ٢٥٣، ١٨–١٩
- ان كلا القياسين اعني الجزمي والسائق الى المحال انما يكتسبان بأخذ لواحق الطرفين او بموضوعاتها وبأخذ شيء واحد يكرر فيهما — ق، ٢٥٤، ٩
- القياس السائق الى المحال يأتلف من مقدمتين احداهما المقدمة الحق والاخرى كذب فينتج نقيض المقدمة الحق الثانية — ق، ٢٥٤، ١١
- قياس الخلف ليس يحل منه إلاّ القياس الحملي الذي يسوق الى المحال لا القياس الشرطي لانه قد تبين انه مركب من النوعين من القياس — ق، ٢٦٩، ١٨

– قياس الخلف... يكون اذا وضعنا نقيض النتيجة المقصود بيانها واضفنا الى ذلك مقدمة اخرى معترفًا بها فانتج لنا امرًا مستحيلاً وهذا النوع من القياس قد تبيّن انه مركب من شرطي وحملي وهو السائق الى المحال وهذا القياس يقع في قياس الخلف في الاشكال الثلاثة كلها — ق، ٣١١، ١٧–٢٠

– قياس الخلف شبيه بعكس القياس لان كليهما يبطل بهما وانما الفرق بينهما ان القياس المنعكس يكون من اخذ النقيض فيه والمقدمة المضافة اليه بعد وجود القياس حتى يكون النقيض نتيجة ذلك القياس والمقدمة المضافة هي احدى مقدمتي ذلك القياس واما القياس الذي على طريق الخلف فانما نأخذ نقيض المقصود بيانه لا نقيض نتيجة قياس ونضيف اليه مقدمة صادقة لا مقدمة قياس مفروض — ق، ٣١١، ٢٠

– عكس القياس انما يتأتى به ابطال الشيء الكاذب بأن يتسلّم نقيض المحال الذي هو الصادق وفي قياس الخلف انما تتبين النتيجة بوضع المحال نفسه — ق، ٣١٢، ٣

– تبيّن من قياس الخلف امران... احدهما انه انما يكون دائمًا منتفعًا به في كل مادة بأخذ النقيض لا بأخذ الضد والثاني ان جميع المطالب تتأتى به في الشكل الثاني والثالث — ق، ٣١٧، ٨ – ١٠

– قياس الخلف ينتج من الاعرف عندنا لا من الاعرف بالطبع — ب، ٤٤٠، ٦

– قياس الخلف... كان مركبًا من حملي وشرطي — ب، ٤٤٠، ١٠

– القياس السائق الى الخلف فعل ما تفعله الفكرة بالطبع وانما تفعله بالصناعة — ب، ٤٤٠، ١١

– القياس السائق الى المحال وهو قياس الخلف... هذا القياس لما كان يرفع بعض المقدمات الموضوعة فيه بما ينتج من الكذب والاستحالة يعرض فيه كثيرًا ان يدخل المقدمة التي يقصد المغالط إبطالها في جملة المقدمات الكاذبة التي يعرض عنها الكذب — س، ٦٧٨، ١٢–١٥

ز) **القياس الشرطي**

– (المقاييس) الشرطية هي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي... واما الحملية فهي واحدة بالرباط الذي هو الحد الاوسط — ع، ٨٨، ٣ – ٦

- القياس الشرطي... لا يستغني عن القياس الحملي — ق، ٢٣٤، ٢٤
- القياس الشرطي جنسان اولان احدهما القياس المتصل وهو الذي يتركب من المتلازمات ويرتبط بحروف الشرط التي تعطي الاتصال... والجنس الثاني الشرطي المنفصل وهو يتركب من المتعاندة التامة العناد وتقرن به حروف الشرط التي تدل على الانفصال — ق، ٢٣٤، ٢٥؛ ٢٣٥، ٨
- القياس الشرطي... يتبين فيه المستثنى بقياس حملي — ق، ٢٦٩، ١٦-١٧

ح) القياس الصناعي

- المقاييس الصناعية... غير محاكية للوجود وتكاد ان تكون غير متناهية — ق، ١٧٣، ١

ط) القياس المغالطي

- القياس المغالطي منه مرائي ومشاغبي ومنه سفسطائي — س، ٦٩٤، ٤
- المشاغبي هو القياس الذي يوهم انه قياس جدلي من غير ان يكون كذلك بالحقيقة... — س، ٦٩٤، ٤

ي) قياس الفراسة

- قياس الفراسة... يكون وجوده ممكنًا عند من يسلّم ان عوارض النفس الطبيعية مثل الغضب والشجاعة تتأثر عنها النفس والبدن في اصل الخلقة — ق، ٣٥٩، ٢٢

ك) القياس الاقتراني

- المقاييس التي نسميها الاقترانية... هي المؤتلفة من مقدمتين شرطيتين تشتركان بحد اوسط وهي مقاييس حملية في الحقيقة اخرجت مخرج الشرط — ق، ٢٣٧، ٢ - ٤

ل) القياس المستقيم

- كل ما تبيّن بقياس حملي وهو الذي يسمى المستقيم يمكن ان يبين بتلك المقدمات بعينها بقياس الخلف وحينئذ يكون قياس الخلف اشبه شيء بالقياس المنعكس... — ق، ٣١٢، ٥
- القياس المستقيم اذا ردّ الى الخلف تكون الحدود والمقدمات فيها واحدًا بعينه — ق، ٣١٢، ٨

- في قياس الخلف متى اردنا ان ننتج محالاً يلزم عن كذبه صدق مقابله الذي هو المطلوب فينبغي ان نأخذ النقيض لا الضد — ق ٣١٩، ٣ـ٩
- الفرق بين القياس المستقيم وقياس الخلف اذا انتجا مطلوبًا واحدًا بعينه من مقدمات واحدة بعينها ان القياس الذي بالخلف نضع اولاً ما نريد بطلانه وهو نقيض ما نروم بيانه ليسوق القول الى كذب معترف به واما القياس المستقيم فانه يبتدئ من مقدمات معترف بها الا ان القياس المستقيم يكون من المقدمتين اللتين يكون عنهما القياس واما الذي بالخلف فاحدى مقدمتيه فقط هي من مقدمتي القياس المستقيم والثانية نقيض النتيجة المشكوك فيها... — ق ٣٢٤، ١٥
- رد القياس المستقيم الى الخلف هو بعينه القياس الذي يسمى المنعكس — ق ، ٣٢٣ ، ٢٦
- القياس المستقيم ليس يضع احد فيه ما يروم إبطاله وانما يعرض ذلك في قياس الخلف — ق ، ٣٣٢ ، ١٦
- القياس المستقيم ينتج الاخفى بالطبع من الاعرف بالطبع — ب ، ٤٤٠ ، ٥
- القياس المستقيم هو الذي يكون بالطبع وبغير طريق صناعي — ب ، ٤٤٠ ، ١٠

م) **القياس المنطقي**

- كل قياس منطقي... الحمل فيه ينتهي الى مقدمات غير ذوات اوساط من قبل ان الطرفين فيه يجب ان يكونا محدودين — ب ، ٤٢٩ ، ٢١-٢٣
- لا يمكن ان يوجد قياس منطقي من مقدمات غير متناهية واعني بالمنطقي القياس الذي مقدماته كلية وصادقة إلاّ انها غير مناسبة — ب ، ٤٣٠ ، ٤
- في كلا القياسين المنطقي والبرهاني يجب ان تكون مقدمات غير ذوات اوساط معلومة بانفسها لا بغيرها — ب ، ٤٣١ ، ٨

(راجع البرهان ، الحد الاوسط ، الخلف ، الشكل ، الصغرى ، المقدمة ، المستقيم ، الكبرى ، النتيجة)

ـ ك ـ

١. **الكبرى**

- نسمي المقدمة... التي فيها الطرف الاكبر الكبرى — ق ، ١٥١ ، ١٩

أ) الكبير والصغير

- ليس... الكبير والصغير من الكم بل هما من المضاف — م، ٣١، ١٥
- الكبير والصغير ليسا بضدين — م، ٣٢، ٣

٢. الكل

- لفظ الانسان يدل على معنى كلي وان لم يقرن به لفظة «كل» — ع، ١٠٧، ٥
- الكل الذي اجزاؤه متشابهة... ان اسم الكل مواطئ للجزء — ج، ٦١٤، ٦

أ) الكل والجزء

- اذا حمل شيء على الكل فهو يحمل على الجزء ضرورة بالجهة التي بها حمل على الكل — ق، ١٧٧، ١٩
- ان الجزء منطو في الكل وداخل تحته — ق، ١٧٨، ٢
- متى حمل... الجزء على شيء ما حملا بجهة ما فيجب ان يحمل الكل على ذلك الشيء بتلك الجهة بعينها — ق، ١٧٩، ١٣-١٥
- متى حمل شيء بجهة ما على الكل... تكون تلك الجهة بعينها تحمل على الجزء — ق، ١٧٩، ٢١-٢٢
- متى اعتبرنا الجزء والكل في المقدمة الكبرى ولم نعتبره في الصغرى لم يكن قياس إلاّ بالعرض — ق، ١٨٠، ١٥
- اذا لم يكن شيء نسبته الى آخر كنسبة الكل الى الجزء وآخر نسبته الى هذا كنسبة الكل الى الجزء فانه لا يكون عن ذلك قياس — ق، ٢٦٨، ٢٦

ب) الكلي

- ينفصل كلي الجوهر من شخصه بأن كليه يقال على موضوع وشخصه لا يقال على موضوع وينفصل شخص العرض من كليه بأن الكلي يقال على موضوع والشخص لا يقال على موضوع — م، ٩، ٦
- اعني بالكلي (المعنى) الذي من شأنه ان يحمل على اكثر من واحد — ع، ٩١، ٤
- الموجب الكلي... لا يتبين إلاّ في الشكل الاول وذلك في صنف واحد منه — ق، ٢٤٤، ٥
- السالب الكلي... يتبين في شكلين في الاول وفي الثاني ويبيّن في الاول في صنف واحد وفي الثاني في صنفين اثنين — ق، ٢٤٤، ٦

- ... إبطال الكلي اسهل من إثباته اذ كان يبطل بثبوت نقيضه وهو الجزئي ويثبوت مضاده وهو الكلي — ق ، ٢٤٤ ، ١٥
- ليس يجب اذا كان اسم الكلي يدل على معنى واحد مفرد ان يظن به لذلك انه شيء موجود مفارق للاشخاص — ب ، ٤٣٥ ، ٩
- الكلي هو احق بالسببية اذ كان هو الذي يحمل عليه الشيء بذاته وكان هو الذي عنده يقف السؤال بلم على انه السبب الحقيقي — ب ، ٤٣٥ ، ١٨
- الامر الكلي هو في كل شخص وفي كل زمان — ب ، ٤٤٥ ، ٤
- الكلي... يدركه العقل من قبل تكرار الشخص على الحس دفعات كثيرة حتى يجتمع من ذلك التكرار في النفس الامر الكلي — ب ، ٤٤٥ ، ١٢

ج) **الكلي والجزئي**

- الكليات... محيطة بالجزئيات وحاصرة لها — ب ، ٤٣٦ ، ٢
- الذي يعلم الكلي... عنده علم الجزئي من قبل الكلي بالقوة القريبة واما الذي يعلم الجزئي فليس عنده من قبله علم الكلي لا بالقوة القريبة ولا البعيدة — ب ، ٤٣٦ ، ٧ – ٨
- الكلي اكثر في باب العلم من الجزئي من قبل ان الذي عنده العلم بالامر الكلي فعنده العلم بالامر الجزئي بالقوة والذي عنده العلم بالامر الجزئي فليس عنده العلم بالكلي اصلاً... اعني لا بالقوة ولا بالفعل — ب ، ٤٣٦، ١٨–٢٠
- الكلي اشرف من الجزئي من اجل انه هو السبب القريب في وقوع العلم لنا وهو ايضًا افضل من التصورات المفردة اعني العريّة من اسبابها — ب ، ٤٤٥ ، ١٥
- من ابطل الكلي فقد ابطل الجزئي ومن اثبت الكلي فقد اثبت الجزئي — ج، ٥٥٨ ، ١٥

د) **الكلية**

- الكلية الموجبة هي ما اوجب فيها المحمول لكل الموضوع... والسالبة الكلية هي ما سلب فيها المحمول عن كل الموضوع — ق ، ١٣٨ ، ٣ – ٤
- الكلية ليس يمكن ان تنتج في الثالث — ب ، ٤١٠ ، ١٤
- متى كانت الكلية هي الموجبة وكانت ذات وسط احتاجت في ان تبيّن بوسط الى الشكل الاول ضرورة — ب ، ٤١٠ ، ١٤

(راجع الجزئي ، الشكل ، المقدمة)

٣. الكلمة

- الاسم والكلمة يشبهان المعاني المفردة التي لا تصدق ولا تكذب وهي التي تؤخذ من غير تركيب ولا تفصيل — ع ، ٨٢ ، ٦
- الكلمة التي تسمى... الفعل هي لفظ دال على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصل باحد الازمان الثلاثة التي هي الماضي والحاضر والمستقبل وليس واحد من اجزائه يدل ايضًا على انفراده وذلك بالذات — ع ، ٨٤ ، ٣
- ... خاصة الكلمة انها تكون ابدًا خبرًا لا مخبرًا عنه ومحمولاً لا موضوعًا ولذلك تدل ابدًا على معنى شأنه ان يحمل على غيره وذلك اما بان تكون بصيغتها تدل على المعنى المحمول وعلى ارتباط المحمول بالموضوع وذلك حيث تكون خبرًا بنفسها... واما ان تكون بصيغتها تدل على ارتباط المحمول بالموضوع اذا كان المحمول اسمًا من الاسماء — ع ، ٨٤ ، ٥ – ١٠
- الكلمة تشبه الاسم وتشاركه في انها اذا قيلت مفردة فهم منها معنى مستقل بذاته كما يفهم ذلك من الاسم اذا قيل مفرد بذاته — ع ، ٨٥ ، ٢٢
تكون الكلم صنفين: صنف يفهم بذاته وهي الكلم التي تكون بنفسها خبرًا وصنف لا يفهم بذاته وهي الكلم الروابط التي تسمى الوجودية — ع ، ٨٦ ، ٣
- كلمة اعني فعلاً — ع ، ٨٨ ، ١٠
- دلالة جميع الكلام المركب مساوية بالقوة لدلالة الاسماء — ب ، ٤٦٦ ، ١٤

أ) الكلمة الثنائية

- سميت التي محمولها كلمة ثنائية لانها مؤلفة من محمول وموضوع فقط — ع، ١٠١، ٦

ب) الكلمة المحصلة وغير المحصلة

- ... الكلمة... منها محصلة ومنها غير محصلة. والمحصلة هي التي تدل على المعنى الذي يدل عليه الاسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى، والغير المحصلة هي التي تدل على ما يدل عليه الاسم الغير المحصل وعلى زمان ذلك المعنى — ع ، ٨٤ ، ١٢ – ١٥
- الكلمة الغير المحصلة هي نوع من انواع الكلمة اذ كانت داخلة

تحت الحد المتقدم للكلمة باطلاق وموجود لها الخاصة المتقدمة للكلمة وهو انها ابدًا انما تدل على ما شأنه ان يحمل على غيره اما حمل الشيء على الموضوع او في الموضوع ع ، ٨٥ ، ٣

- سمي هذا الصنف كلمة غير محصلة لانها مشتقة من اسم غير محصل ع ، ٨٥ ، ٦
- الكلمة الغير المحصلة لم تجر العادة باستعمالها في ... القضايا... الثنائية وذلك انه ليس يتميز فيها موضع حرف السلب من موضع حرف العدل ع ، ١٠١ ، ١٤ – ١٦
- التقابل الذي بين... الكلمة المحصلة والغير المحصلة ليس هو من جنس مقابلة الايجاب للسلب ع ، ١٠٨ ، ١٦ – ١٧

ج) **الكلمة المصرفة وغير المصرفة**

- الكلمة منها المصرفة ومنها غير المصرفة وهي التي يقال اسم الكلمة عليها باطلاق ع ، ٨٥ ، ٩
- الكلمة غير المصرفة هي التي تدل في لسان كثير من الامم على الزمان الحاضر والمصرفة هي التي تدل على الزمان الذي يوجد كأنه دائر حول الزمان الحاضر وهو الزمان الماضي والمستقبل ع ، ٨٥ ، ١٠

د) **الكلمة الوجودية (الرابطة)**

- اذا تبدل ترتيب... الكلمة الرابطة في القضايا الثلاثية او... الكلمة في الثنائية... فان القضية تبقى واحدة بعينها محفوظة الصدق ان كانت صادقة او الكذب ان كانت كاذبة ع ، ١٠٩ ، ١٣ – ١٩
- الصورة... هي الكلمة الوجودية ع ، ١١٨ ، ٢٦
- الكلمة الوجودية لما كانت في القضايا التي ليست بذات جهة تدل على كيفية حال المحمول مع الموضوع صارت الكلمة الوجودية نسبتها الى المحمول في هذه القضايا نسبة الصورة الى المادة ع ، ١١٩ ، ٣
- الرباط... هي الكلم الوجودية ق ، ١٣٩ ، ٩

(راجع الرباط ، القضية ، الوجودية)

٤. الكم

- فصول الكم العظمى... الانفصال والاتصال والوضع وعدم الوضع م ، ٢٧ ، ٤

ب) الكون والفساد

٦. الكيف

أ) الكيفية ، الكيفيات

ب) الكيفيات الانفعالية

– ل –

١. لا ، حرف لا

- غير المحصل... هو الاسم الذي يركب من اسم الملكة وحرف لا — ع ، ٨٣ ، ١٢-١٣
- ليس قولنا «لا انسان» يدل في الالسنة التي تستعمل فيها امثال هذه الاسماء على ما يدل عليه قولنا ليس بانسان — ع ، ١٠٨ ، ١٧
- يدل قولنا «لا انسان» على عدم الانسانية وقولنا «لا صح» على عدم الصحة — ع ، ١٠٨ ، ٢١
- قولنا «لا انسان»... ليس هو صادقًا ولا كاذبًا — ع ، ١٠٩ ، ١
- قولنا «لا انسان» لا يدل على صدق او كذب اذ كان ليس يدل على وجود محصل وانما يدل على وجود غير محصل — ع ، ١٠٩ ، ٣

٢. له

- له يدل على المتنعل والمتسلح — م ، ٥٥ ، ١٥
- له تقال على انحاء شتى احدها على طريق الملكة والحال... والثاني على طريق الكم... والثالث على ما يشتمل على البدن... والرابع على نسبة الجزء الى الكل... والخامس... نسبة الشيء الى الوعاء الذي هو فيه... والسادس على طريق الملك — م ، ٧٥ ، ٣ – ١٣

٣. لزم ، اللازم

- ليس كل ما يلزم عن شيء باضطرار فهو لازم لزومًا قياسيًا بل ما لزم باضطرار عن مقدمتين نسبة احداهما الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء فهو قياس — ق ، ٢٦٠ ، ١٦
- قوة عكس اللازم قوة عكس المقدمة — ق ، ٣٠١ ، ٣

أ) اللزوم

- اللزوم في المتقابلات ضد اللزوم في المتلازمات — ج ، ٥٤٠ ، ١
- اللزوم في هذه المتقابلات (الاربعة) يكون على ضربين : لزوم مقلوب وذلك اذا قويس امران متقابلان الى امر واحد او امر

واحد الى امرين متقابلين... واللزوم الغير المقلوب وهو الذي يسمى المستقيم هو ان يلزم المقابل مقابله — ج، ٥٤٠، ٤ – ٧

ب) المتلازم، المتلازمات

– ... القانون العام في تعرّف... المتلازمات ان كل مقدمتين... اتفقتا في الكمية وهو السور واختلفتا في الكيفية وهو السلب والايجاب والعدل وعدم العدل فهي متلازمة اعني ان الاعم منها يلزم الاخص — ع،، ١٠٥، ٤ – ٦
– قولنا يمكن ان يوجد والا يوجد... ليست متناقضات بل متلازمات — ع، ١١٩، ١١ – ١٢
– المتلازمات... يلزم فيها الوجود الوجود او الارتفاع الارتفاع — ج، ٥٤٠، ٢

٤. اللفظ، الالفاظ

– الالفاظ التي ينطق بها هي دالة اولاً على المعاني التي في النفس والحروف التي تكتب هي دالة اولاً على هذه الالفاظ — ع، ٨١، ٨
– الالفاظ التي يعبّر بها عن المعاني ليست واحدة بعينها عند جميع الامم — ع، ٨١، ١٠
– الالفاظ تشبه المعاني المعقولة في انه كما ان الشيء ربما كان معقولاً من غير ان يتصف بالصدق والكذب كذلك اللفظ ربما كان مفهومًا من غير ان يتصف بصدق ولا كذب — ع، ٨١، ١٦
– الالفاظ التي ينطق بها الناس ليست دالة بالطبع — ع، ٨٣، ٦
– الالفاظ تدل بالطبع من غير ان يكون لنا اختيار فيها اصلاً لا اختيار تركيب وضعي ولا اختيار تركيب طبيعي — ع، ٨٦، ٢١
– اللفظ الذي يدل على ارتباط المحمول بالموضوع ربما دل على ارتباطه في الزمان الماضي او المستقبل والحال... وربما دل على ارتباط غير مقيد بزمان — ع، ٨٨، ١٧
– الالفاظ... تدل على المعاني القائمة بالنفس — ع، ١٢٧، ١٣
– لا لفظ مناقض للفظ — ع، ١٣١، ٢٢
– الالفاظ ليس يمكن ان تجعل مساوية للمعاني متعددة بتعددها اذ كانت المعاني تكاد ان تكون غير متناهية والالفاظ متناهية — س، ٦٧٠، ١٠

– اللفظ انما يغلط اذا لم يطابق المعنى واذا لم يطابق المعنى فظاهر انه قد دل على معنى اكثر من واحد س ، ٦٧٤ ، ١٩

– اللفظ الواحد بعينه نجده مرة تكون دلالته بحسب ضمير المتكلم عند السامع ومرة تكون دلالته عند ضمير المتكلم هي بعينها دلالته عند السامع س ، ٦٩٠ ، ٣

أ) الالفاظ المفردة والالفاظ المركبة

– الايجاب والسلب ليس يلحق الموجودات المفردة التي يدل عليها بالفاظ مفردة وانما يلحق المركبة من جهة ما يدل عليها بالفاظ مركبة م ، ٥ ، ١٣

– المعاني المدلول عليها بالالفاظ منها مفردة يدل عليها بالفاظ مفردة... ومنها مركبة يدل عليها بالفاظ مركبة م ، ٨ ، ١ – ٢

– الالفاظ المفردة التي تدل على معان مفردة هي ضرورة دالة على واحد من عشرة اشياء : اما على جوهر واما على كم واما على كيف واما على اضافة واما على وضع واما على له واما على ان يفعل واما على ان ينفعل م ، ١٠ ، ١٣

(راجع الحرف ، المعنى)

٥. لمَ هو

– نطلب في المطلوب المركب لمَ هو وفي المفرد ما هو ب ، ٤٥٦ ، ١٢

– مطلب ما هو ولمَ هو يظهر من امره ان قوتهما قوة مطلب واحد وان العلم بهما هو علم بشيء واحد في كثير من المواضع ب ، ٤٥٧ ، ١١

– العلم بما هو وبلمَ هو قد يكونان لشيء واحد بعينه ب ، ٤٥٧ ، ١٩

(راجع ما هو)

–م–

١. ما (المشددة)

– ما المشددة... تدل على الذات الخاصية بالشيء ق ، ٢٦٦ ، ١٩

٢. ما هو

- الجواب بالنوع عند السؤال بما هو اكمل تعريفًا للشخص المشار اليه واشد ملائمة له من الجواب بجنسه — م، ١٩، ٨
- صارت انواع الجواهر الاول واجناسها يقال لها جواهر ثوان من بين سائر الاشياء التي تحمل عليها من جهة انه متى اجيب بواحد منها في جواب ما هو الجوهر الاول كان معرفًا له وان كان الجواب بالنوع اشد تعريفًا — م، ٢٠، ٩
- تطلب في المطلوب المركب لمَ هو وفي المفرد ما هو — ب، ٤٥٦، ١٢
- ... مطلب ما هو ولمَ هو يظهر من امره ان قوتهما قوة مطلب واحد وان العلم بهما هو علم بشيء واحد في كثير من المواضع — ب، ٤٥٧، ١١
- العلم بما هو وبلمَ هو قد يكونان لشيء واحد بعينه — ب، ٤٥٧، ١٩

٣. متى

- «متى» مثل قولنا فلان في ذلك الزمان — م، ٥٥، ١٦

٤. المثال

- اعطاء المثال ضروري في التعليم — ق، ٢٦٩، ٢
- كل تصديق اما ان يكون بالقياس وما يجانس القياس هو المسمى ضمير واما بالاستقراء وما يجانس الاستقراء وهو المسمى تمثيلاً — ق، ٣٥١، ٦
- المثال... هو ان نبيّن وجود الطرف الاكبر في الاصغر بأن نبيّن وجود الاكبر في الاوسط بوجود الاكبر في الشبيه بالاصغر — ق، ٣٥٣، ١٧
- المثال هو البيان الذي يكون المصيّر فيه من جزئي اعرف الى جزئي اخفى لان المتشابهين ليس احدهما تحت الآخر — ق، ٣٥٤، ١٠
- المثال... ليس من جميع الجزئيات يبيّن وجود الطرف الاكبر في الواسطة — ق، ٣٥٤، ١٦
- النقلة من جزئي الى جزئي يشبه به... هو الذي يعرف بالمثال — ج، ٥١٤، ٤
- الضمير في صناعة الخطابة اشرف من المثال — ج، ٥١٤، ١٠
- ... ان لم يكن المثال الاول خاصة للمثال الاول لم يكن المشتق خاصة للمشتق — ج، ٥٩٢، ٢

٥. المادة

– المواد الثلاث ... هو الممكن والضروري والممتنع ع، ١٠٢، ٨ – ٩
– المادة هي سبب ما بالعرض المغلّط في العلوم ب، ٤٤١، ٧

أ) المادة والصورة

– الكلمة الوجودية نسبتها الى المحمول في هذه القضايا (التي ليست بذات جهة) نسبة الصورة الى المادة ع، ١١٩، ٤، ٧

٦. معا

– «معا» تقال على وجوه اعرفها والمقول فيها باطلاق هما الشيئان اللذان يكون تكونهما في زمان واحد فانهما لما لم يكن احدهما متقدما للثاني بالزمان قيل انهما معًا بالزمان والثاني ما يقال فيهما انهما معًا بالطبع م، ٧١، ٣
– ... التي تقال انها «معًا» بالطبع ... صنفان : احدهما الشيئان اللذان يتكافآن في لزوم الوجود احدهما عن الثاني من غير ان يكون احدهما سببًا للثاني والثاني الانواع التي هي قسيمة اي كل واحد منهما قسيم لصاحبه م، ٧١، ١٨ – ٢٠
– ... التي يقال انها «معًا» باطلاق هي التي تكونهما في زمان واحد م، ٧١، ٢٠

٧. المكان

– المكان ... لما كانت اجزاء الجسم تشغله وكانت تتصل بحد مشترك فواجب ان تكون اجزاء المكان تتصل بحد مشترك ايضًا واذا كان ذلك كذلك فهو من الكم المتصل م، ٣٠، ٥ – ٧
– اجزاء المكان موجودة على مثال ما هي عليه اجزاء الجسم الذي يشغل المكان سواء كان المكان هو الخلاء او السطح المحيط بالجسم من خارج م، ٣٠، ١٦

٨. الممكن

– المواد الثلاث ... هو الممكن والضروري والممتنع ع، ١٠٢، ٨ – ٩
– الممكن هو ما ليس بضروري الوجود ولذلك قد يمكن فيه ان يوجد والا يوجد ع، ١١٨، ١٧

- السالب من الممتنع يلزم الموجب من الممكن والموجب عن الممتنع يلزم السالب من الممكن — ع، ١٢٠، ٢١
- لم يلزم عن سالبة الممكن موجبة الواجب — ع، ١٢١، ٥
- ما هو ممكن ان يوجد فهو ممكن ان يوجد والا يوجد وما هو ممكن ان يوجد والا يوجد فليس هو واجبًا ان يوجد ولا واجب ألا يوجد — ع، ١٢٢، ٢٢
- ... الممكن... يقال على اكثر من معنى واحد — ع، ١٢٣، ١٧
- ليس كل ما يقال انه ممكن ان يفعل كذا او يقبل ففيه قوة الا يفعل وعلى ان يفعل — ع، ١٢٣، ١٨
- ليس كل ممكن فهو ممكن لان يقبل الاشياء المتقابلة ولا ايضًا الممكن مما يقال بتواطؤ حتى يكون نوعًا واحدًا بل اسم الممكن مما يقال باشتراك الاسم وذلك انا قد نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل — ع، ١٢٤، ٦
- ممكن بمعنى ان من شأنه ان يوجد في المستقبل وهذا الامكان انما يوجد في الاشياء المتحركة وحدها فاسدة كانت او غير فاسدة — ع، ١٢٤، ١١
- الممكن هو الذي اذا انزل بالفعل لم يلزم عن انزاله محال — ق، ١٤٧، ١٠
- الممكن مضاد للضروري — ق، ١٤٧، ١٦ / ق، ١٨٨، ٢٣
- الممكن بالجملة هو الذي ليس بالضروري ومتى وضع موجودًا لم يعرض من ذلك محال ويعني بالممكن... ما يشتمل الشيء الموجود بالفعل والمعدوم — ق، ١٨٧، ٥ – ٧
- جنس الممكن هو المعدوم والفصل الذي يخصه هو اذا وضع موجودًا لم يلزم عنه محال — ق، ١٨٨، ١١
- الممكن في وقت ما هو ممكن هو الذي يجوز ان يخرج الى الفعل وغير الممكن الذي لا يجوز ان يخرج الى الفعل — ق، ١٩٨، ٣
- ان الممكنتين قضيتان موجبتان — ق، ٢٧٢، ٣
- الممكن آثر مما ليس بممكن — ج، ٥٤٩، ١٨
- الممكن... الذي يمكن ان يوجد والا يوجد — ج، ٦١٦، ٨
- الممكن يدل على الزمان المستقبل — ج، ٦١٦، ٨

أ) الممكن، الممكنة على الاقل، على التساوي، على الاكثر

- المكنة ثلاثة اصناف: اما ممكنة على التساوي وهي التي لا يكون فيها وجود الشيء احرى من عدمه ولا عدمه احرى من وجوده واما ممكنة على الاكثر وهي يكون فيها احد المتقابلين احرى من الثاني بالوجود ويكون حدوث الثاني على الاقل وفي هذا الجنس يوجد النوعان جميعاً من الممكن اعني الذي على الاكثر والذي على الاقل ع، ٩٨، ١٢-١٧
- ما كان من الممكن على الاكثر لا على التساوي فان احد المتقابلين فيه احرى بالصدق من الثاني اذ كان وجوده احرى من لا وجوده ع، ٩٩، ١١
- في الممكن الذي على التساوي... ليس احد المتقابلين فيه احرى بالصدق من الآخر ع، ٩٩، ١٦
- في المكنة الاكثرية... احد المتقابلين فيه احرى بالصدق من الآخر ع، ٩٩، ١٨
- في الممكن على الاقل... كذب احد المتقابلين فيها احرى بالكذب من الثاني ع، ٩٩، ١٩
- الممكن يقال على ثلاثة اضرب احدها الممكن على الاكثر... والثاني الممكن على الاقل وهو الذي يقابل الممكن على الاكثر... وللثالث الممكن على التساوي وهو الذي يمكن ان يكون والا يكون على التساوي ق، ١٨٩، ٦-١٢
- الممكن الذي على الاقل وعلى التساوي... ليس تستعمله صناعة البرهان وقد تستعمله صنائع كثيرة مثل الخطابة فانها قد تستعمل الممكن على التساوي واما الزجر والتكهن فانها قد تستعمل الذي على الاقل ق، ١٨٩، ٢٠

ب) الممكنة

- الامور الموجودة في الزمان المستقبل... هي الاشياء الممكنة ع، ٩٥، ١٠
- تأتي مواضع في المادة الممكنة يكون فيها حرف العدل قوته قوة حرف السلب في اقتسام الصدق والكذب في جميع المواد وتأتي مواضع ليس يلزم ذلك فيها ع، ١٠٧، ١٣
- السالبة الممكنة البسيطة تلزمها الممتنعة الموجبة البسيطة ع، ١٢١، ١٠

٩. الملكة

أ) الملكة والحال

١٠. الممتنع

—ن—

١. النتيجة، النتائج

٢. النحو

٣. النسبة

٤. النطق ، الناطق

- النطق وحدّه الذي هو مدرك بفكر ورويّة يحملان على الانسان من طريق ما هو — م، ٢١، ١٦
- النطق... يوجد في موضوع اعني في الانسان على انه جزء منه — م، ٢١، ٢٠
- قوى مقرونة بنطق... يعبر عنها بالاستطاعة — ع، ١٢٣، ٢١
- قوى ليست مقرونة بنطق مثل تسخين النار وتبريد الثلج — ع، ١٢٣، ٢٢

٥. النفس

- اذا حمل (العلم) على النفس... قيل في النفس علم — م، ٨، ٢٠ – ٢١
- يقال في عوارض النفس كيفيات انفعالية — م، ٤٩، ٢٠
- المعاني التي في النفس... هي واحدة بعينها للجميع — ع، ٨١، ١٢
- يمكن ان يحكم بالقول من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس انه غير موجود وعلى ما ليس هو موجودًا خارج النفس انه موجود — ع، ٨٩، ١٠
- السلب والايجاب موجودان في النفس لا خارج النفس — ع، ٨٩، ١٦ / ع، ٨٩، ١٩
- ان قال انسان في شيء ما انه ابيض وان كان صادقا فواجب ان يكون خارج النفس ابيض — ع، ٩٥، ٢١
- جهة اقتسام السلب والايجاب للصدق والكذب (مطابق) لما عليه الموجود خارج النفس — ع، ٩٩، ٢
- الالفاظ... تدل على المعاني القائمة بالنفس — ع، ١٢٧، ١٣

(راجع الايجاب والسلب، المعنى، الكيفيات الانفعالية)

٦. النقض، التناقض

- التي لا تتلازم... هي المتقابلات على جهة التضاد وعلى جهة التناقض — ع، ١٠٥، ٦
- النقض الذاتي للاشياء التي هي من نوع واحد... هو نقض عند تلك المسئلة بعينها لا نقض لذلك النوع من المغالطة — س، ٧١٤، ٢١–٢٢

أ) النقيض

- .... ان النقيضين لا يمكن فيهما ان يصدقا معًا — ع، ١٢٢، ١٨
- النقيض... هو المقابل الذي ليس بينه وسط — ب، ٣٧٥، ٣

ب) المتناقضة ، المتناقضات

٧. النوع ، الانواع

- النوع اما ان يكون مساويًا للفصل او يكون الفصل اعم منه — ج ، ٥٦٤ ، ١٢
- ان كان الذي يظن به انه نوع اكثر او مساو ليس بنوع فالموضوع نوعًا ليس بنوع — ج ، ٥٧٦ ، ٢٠.

(راجع الجوهر ، الجنس والنوع ، الفصل)

٨. النهاية

- وجود ما لا نهاية له غير ممكن ان يخرج الى الفعل — ب ، ٤٣٠ ، ١
- النهاية والمبدأ... ليس يمكن ان يتصل احدهما بالآخر من قبل ان كل واحد منهما غير منقسم إلاّ لو ائتلف الخط من نقط — ب ، ٤٧٥ ، ٦ – ٧

– هـ –

١. المهملة ، المهملات

- ... المتقابلات التي موضوعها معنى كلي مأخوذ بغير سور اي ليس يحمل على ذلك المعنى الكلي ولا على بعضه بل يكون الحمل مطلقًا تسمى المهملة — ع ، ٩١ ، ١٣
- المهملات... قد يمكن فيها ان تصدق معًا في المادة الممكنة وقد يمكن فيها ان يكون حكمها حكم المتضادة — ع ، ٩٢ ، ٢٥
- المهملات... ليس كونها غير ذوات اسوار مما لا يوجب ان تكون المعاني الموضوعة فيها كلية اذ كانت دلالة الالفاظ عليها دلالة كلية — ع ، ١٠٧ ، ٣ – ٥
- ان كثيرًا من المتقابلات قد يمكن فيها... ان تصدقا معًا وهي المهملات — ع ، ١٣١ ، ٢٤
- المهملة هي التي لا يقرن بها سور اصلاً لا كلي ولا جزئي — ق ، ١٣٨ ، ١٠
- المهملة قوتها قوة الجزئية — ق ، ١٥٥ ، ١٠ ؛ ق ، ١٧١ ، ٣ ؛ ق ، ٢٤٩ ، ٦

٢. هل

- هل هذا المحمول موجود لهذا الموضوع... هو مطلب هل المركب — ب ، ٤٥٦ ، ٥ – ٦

الموجبة فليس هنالك نتيجة سالبة وذا وجدت المقدمة الموجبة
فليس يلزم ان توجد نتيجة سالبة ب ، ٤٣٨ ، ٢٠
- متى كانت الموجبة خاصة لشيء ما فانه لا تكون السالبة خاصة له ج ، ٥٩٠ ، ١٦
- الموجبة ليست خاصة للسالبة ج ، ٥٩١ ، ٧
(راجع الضروري ، الممكن ، الممتنع)

٢. يوجد

- قولنا انسان وبياض... متى لم يقترن به يوجد او ليس يوجد
فليس هو يعد لا صادقًا ولا كاذبًا بل انما يدل على الشيء المشار ع ، ٨٢ ، ٧ - ٩
اليه من غير ان يتصف ذلك الشيء بصدق ولا كذب ع ، ٧٠ ، ٤ - ٥
- ما هو ممكن ان يوجد فهو ممكن ان يوجد وألا يوجد وما هو ممكن
ان يوجد والا يوجد فليس هو واجبًا ان يوجد ع . ١٢٢ ، ٢٢

أ) الوجود

- الوجود المطلق اخس من الوجود الضروري ق ، ١٧٩ ، ١١
- الوجود اقدم من العدم وافضل ب ، ٤٣٨ ، ١٨

ب) الوجودي ، الوجودية

- الكلم الروابط... تسمى الوجودية ع ، ٨٦ ، ٤
- اللفظة الوجودية... هي الرابطة ع ، ١١٧ ، ١٧
- الوجودية هي الصادقة... فقط ق ، ٢٠٢ ، ٢٥

ج) الموجود ، الموجودات

- الموجودات منها ما يحمل على موضوع وليست في موضوع... وهذا
هو الجوهر العام... ومنها ما هو في موضوع... وهذا هو شخص
العرض المشار اليه... ومنها ما يحمل على موضوع وهو ايضًا في
موضوع... وهذا هو العرض العام... ومنها ما ليس يحمل على
موضوع اصلاً... ولا هو في موضوع... وهذا هو شخص الجوهر
المشار اليه م ، ٨ ، ٧ ؛ ٩ ، ١
- الجواهر الاول... باسم الموجود احق من الجواهر الثواني
والاعراض م ، ١٩ ، ١٣

- الموجودات التي المعاني التي في النفس امثلة لها ودالة عليها هي واحدة وموجودة بالطبع للجميع — ع ، ٨١ ، ١٢
- اقرب الالفاظ شبهًا (باللفظ الذي يدل على ارتباط المحمول بالموضوع) هو ما يدل عليه لفظ هو... او موجود — ع ، ٨٨ ، ٢٢
- طبيعة الوجود تابعة للقول الصادق والقول الصادق تابع لها — ع ، ٩٥ ، ٢٠
- تكون جهة اقتسام السلب والايجاب للصدق والكذب مطابقًا لما عليه الموجود خارج النفس — ع ، ٩٩ ، ٢
- لفظة غير الموجود اذا حملت على الشيء من اجل غيره صدقت على الشيء الموجود وليس تصدق عليه اذا حملت عليه من اجله — ع ، ١١٥ ، ٣
- الموجود قسمان : اما بالقوة واما بالفعل — ع ، ١١٧ ، ١٤
- بعض الموجودات توجد بالفعل دون القوة مثل الموجود الاول وبعضها بالفعل تارة وبالقوة تارة وهي الاشياء الكائنة الفاسدة وبعض الاشياء مع القوة فقط من غير ان تفارقها مثل الحركة — ع ، ١٢٥ ، ١
- الضد موجود ما — ع ، ١٢٩ ، ١٠
- ما ليس موجودًا بامكان ولا بالضرورة فهو مسلوب بالضرورة — ق ، ١٤٧ ، ١٨
- من وضع ما شأنه ان يوجد اضطراريًا اكثريًا فمن البين انه قد قال فيما هو موجود دائمًا انه ليس موجودًا دائمًا وبالعكس من وضع فيما هو موجود على الاكثر انه من الاضطرار فقد قال فيما ليس بموجود دائمًا انه موجود دائمًا وكذلك من جعل ما شأنه ان يوجد على اي الامرين اتفق على السواء من الاضطرار او من الاكثر — ج ، ٥٣٧ ، ١٥
- الموجودات بعضها افضل في الوجود من بعض — ج ، ٦٥١ ، ١٩
- ما ليس بموجود خارج الذهن فهو موجود في الوهم لا باطلاق — ج ، ٦٧٦ ، ٦
- الشيء والموجود انما يقالان اكثر ذلك على الجوهر المشار اليه الواحد بالعدد — س ، ٦٨٣ ، ١٢

(راجع الجوهر ، الرابط ، الكلمة ، اللفظ ، الممكن)

٣. الوسط ، الاوساط

- الاطراف اذا كانت متناهية... الاوساط يجب ضرورة ان تكون متناهية — ب ، ٤٢٦ ، ٢
- الوسط يقع في المقدمات ذوات الاوساط اما في الموجبات ففي

الطرفين وذلك اذا كانت نتائج الكلية الموجبة انما تنتج في الشكل الاول فقط واما الوسط في المقدمات السالبة فقد يقع بين الطرفين وذلك اذا كان السالب الكلي المنتج في الشكل الاول لان المقدمة الصغرى تكون فيه موجبة فهي توجب ضرورة كون الحد الاوسط موجودًا بين الطرفين ب ، ٤٣٣ ، ٥

- ... ان لم يكن الوسط علة ذاتية فقد يمكن ان يكون للشيء اكثر من علة واحدة وان يوجد المعلول ولا توجد العلة

أ) المتوسط ، الوسائط

المتوسطات في بعض الامور لها اسماء مثل الادكن والاصغر وفي بعضها ليس لها اسماء فيعبر عن الاوساط بسلب للطرفين م ، ٦٢ ، ٨

- اعني بالوسائط المقدمات التي بين المطلوب الاول وبين المقدمات الاول التي ائتلفت منها الاقيسة البسائط التي اليها ينحل القياس المركب وهي المعروفة بنفسها ق ، ٢٤٢ ، ٤
- اذا كانت وسائط المقدمة الصغرى كثيرة لم يسمّ البيان المستعمل في ذلك استقراء ق ، ٣٥٦ ، ٤

(راجع الحد الاوسط ، الطرف)

٤. الاتصال

- ... اعني بالاتصال تضمن المقول على الكل كون الحد الاوسط محمولاً بايجاب على الاصغر فقط من غير ان يتضمن الجهة اعني الجهة المقدمة الصغرى وانما يتضمن جنسها وهو الايجاب فقط ق ، ٢١٠ ، ١
- الاتصال منه تام وهو ان تكون كلتا المقدمتين موجبتين ومن غير تام وهو ان تكون الكبرى كلية سالبة والصغرى موجبة فقط ق ، ٢١٠ ، ٤

(راجع الانطواء)

٥. الوضع

- الاضطجاع والقيام والجلوس هي من الوضع والوضع من المضاف بجهة ما م ، ٣٧ ، ١٠

- الاشياء ذوات الوضع ... انها الاشياء التي اسماؤها مشتقة من مقولة الاضافة مثل المضطجع والمتكئ — م، ٥٥، ١٠ – ١١
- الوضع ... ينقسم قسمين ... منه ما يوضع فيه وضعًا ايهما اتفق من جزئي النقيض اما الموجب واما السالب وهذا هو الذي يخص باسم الوضع ... ومنه ما هو حد بمنزلة الوحدة التي يضعها العددي اذ يقول انها شيء غير منقسم بالكلية غير ذات وضع — ب، ٣٧٥، ١٢–١٥

أ) وضع المطلوب

- البيان المسمى مصادرة ووضع المطلوب ... هو ان يبيّن الشيء المجهول الوجود بنفسه من جهة ما يعرض للشيء الواحد ان يظن به شيئان وذلك اما محمول المطلوب والحد الاوسط واما موضوعه والحد الاوسط — ق، ٢٣٠، ١٩–٢١

ب) الموضع ، المواضع

- اذا لم تنحصر المطالب لم تنحصر المواضع — ج، ٥٠٣، ١٦
- مواضع الهو هو والغير معدودة مع مواضع الحد — ج، ٥٠٤، ١٨
- الموضع ... مبدأ و ... اصل منه تؤخذ المقدمات في قياس قياس من المقاييس التي تعمل على المطالب الجزئية في صناعة صناعة — ج، ٥٢٥، ٥ – ٧
- المواضع هي اسطقسات القياسات — ج، ٥٢٥، ١٥
- الموضع هو الذي يعطي مقدمات المقاييس واشكالها — ج، ٥٢٥، ١٧
- الموضع هو المقدمة الكلية التي هي احق المقدمات بالقياس — ج، ٥٢٦، ١
- المواضع انما تعطي بجوهرها القوة على عمل المقاييس — ج، ٥٢٦، ١٤
- اسم الموضع عند الجمهور ... يدل به على حالة ما او امر ما في كل قول وقعت فيه بأن به مخاطبة بسبب تلك الحال او ذلك الامر يتأتى اثبات ذلك القول او ابطاله — ج، ٥٢٦، ٢٠–٢١
- المواضع المأخوذة من جوهر الشيء اما ان تكون مأخوذة من حد المحمول او الموضوع او من جزء حدهما ... واما ان تكون اجزاء المحمول نفسها او الموضوع — ج، ٥٢٨، ٢٥؛ ٥٢٩، ١
- وجب ضرورة ان تكون المواضع المأخوذة من جوهر الشيء اما مواضع الحد او الجنس او الفصل او مواضع التقسيم — ج، ٥٢٩، ٢

ج) الموضوع

- الموجودات منها ما يحمل على موضوع وليست في موضوع وهذا هو الجوهر العام... م، ٨، ٧
- الذي يخص الجواهر الثواني ان تقال على موضوع لا في موضوع م، ٢١، ٩
- كل ما يقال على المحمول المقول على موضوع فهو مقول ايضًا على ذلك الموضوع م، ٢٢، ١٠
- كل متضادين فمن شأنهما ان يكونا في موضوع واحد م، ٦٧، ٧
- المحمول... اما ان يكون مما يقال في موضوع... واما ان يكون مما يقال على موضوع ع، ٨٤، ١٢ – ١٣
- اذا تبدل ترتيب اسم المحمول او الموضوع او الكلمة الرابطة في القضايا الثلاثية او اسم الموضوع والمحمول... فان القضية تبقى واحدة بعينها محفوظة الصدق ان كانت صادقة او الكذب ان كانت كاذبة ع، ١٠٩، ١٣ – ١٩
- ان كانت موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد فليس ذلك ايجابًا واحدًا ولا سلبًا واحدًا ع، ١١١، ٤
- ليس حدوث الضد في الموضوع يقتضي بجوهره رفع ضده المقابل له ع، ١٢٩، ١٥
- لا... الموضوع للحدود او اجزاء الحدود يمكن ان يكون له موضوع ب، ٤٢٨، ١٠
- الموضوع اما ان يكون جنسًا او نوعًا فان كان جنسًا فلا بد ان يكون له نوع اخير والنوع الاخير ينتهي حمله الى الاشخاص وان كان نوعًا فانما يحمل على الشخص فقط والشخص ليس يحمل على شيء وعلى المجرى الطبيعي ب، ٤٢٨، ١٢
- الشيء الذي له العلة... هو الموضوع ب، ٤٨٧، ١٨
- ... ان اخذ الموضوع اخص من الحد الاوسط والحد الاوسط اخص من الاكبر لم يكن الحمل على طريق الكل ب، ٤٨٧، ١٨
- ان كان وجود المحمول والموضوع في شيء ما مختلفًا بالزمان لم يصدق ان المحمول موجود للموضوع ج، ٥٣٥، ٢٤
- ان كان الموضوع جنسًا لا يحمل على ما وضع انه نوع له من طريق ما هو فليس بجنس ج، ٥٦٠، ١٩

(راجع المحمول ، الرابط ، المصادرة ، المقدمة ، القضية ، القياس)

٦. التواطؤ

- ... ليس كل ممكن فهو ممكن لان يقبل الاشياء المتقابلة ولا ايضًا الممكن مما يقال بتواطؤ حتى يكون نوعًا واحدًا بل اسم الممكن مما يقال باشتراك الاسم — ع ، ١٢٤ ، ٦ – ٨

(راجع الاسم)

٧. الاتفاق

- ما يحدث بالاتفاق... انه كونه ليس واجب ضرورة كما ان ما كونه او لا كونه واجب ضرورة فليس يحدث عن الاتفاق — ع ، ٩٦ ، ٢٦ ؛ ٩٧ ، ٢ — ع ، ٨١ ، ٢
- ما يحدث بالاتفاق ليس هو من الاشياء التي توجد بالضرورة ولا من الاشياء التي توجد على الاكثر — ب ، ٤٤٤ ، ٣
- الشيء الذي يسمى اتفاقًا وبختًا متى حدث عند الصناعة او عن الطبيعة فهو الشيء الذي لم تقصده الصناعة ولا الطبيعة — ب ، ٤٧٣ ، ٣
- البخت والاتفاق... ليس ما يحدثه هو لمكان غاية من الغايات ولا لشيء من الاشياء ولذلك كان حدوثه اقليًا — ب ، ٤٧٣ ، ٦

(راجع البخت)

٨. التوهم

- التوهم والغلط الذي يكون بغير قياس فليس تكون له اسباب متفننة وهو بسيط غير مركب كما ان سببه بسيط — ب ، ٤١٤ ، ٩

٣. فهرس المصطلحات المنطقية العربية - الفرنسية - اللاتينية

ملاحظات عامة

١. قابلنا في هذا الفهرس بين مصطلحات ابن رشد في العربية وما يقابلها في الفرنسية في نص تريكو، وفي اللاتينية في مجموعة ترجمة تفسيرات ابن رشد لاورغانون ارسطو:

Aristoteles opera cum Averrois commentariis.

٢. اوردنا المصطلحات حسب الترتيب الابجدي العربي، واضفنا اليها احيانًا مصطلحات متفرعة عنها. لكنّا لم نحل على الصفحات المقابلة لكل مصطلح نظرًا لتعدّد مرادفاته اللاتينية، فوحّدنا بين معظم هذه المرادفات بعد انتقائنا اشملها معنًى.

٣. توقفنا عند اهم المصطلحات المنطقية التي وردت في فهرس المصطلحات العربية.

٤. يتميّز النص اللاتيني بالخصائص التالية:

أ) لقد ارفق نص ابن رشد بنص ارسطو لتسهيل المقابلة بين الفقرة الاصل وتفسيرها

ب) توزع عدة تراجمة مهمة نقل النص من العربية الى اللاتينية، حتى تجد اكثر من ترجمة للكتاب الواحد. ولقد انتقينا افضلها مصطلحات ترادف العربية.

ج) ورد اسم المترجم مرفقًا في النص على الوجه التالي:

Praedicamenta — traduction Jacob Mantino — vol. 1, part 1, p. 23
De interpretatione-traduction Jacob Mantino — vol. 1, part 1, p. 68
Priorum resolutoriorum libri — traduction Fransisco Burana — vol. 1, part 1, p. 1
liber Domonstrationis — traduction Fransisco Burana, Jacob Mantino, Abramo de Balmès — vol. 1, part 2a, p. 1
Topicorum libri — traduction Jacob Mantino, Abramo de Balmès — vol. 1, part 2b, u. 3, p. 1
Elenchorum libri — traduction Abramo de Balmès — vol. 1, part 2b, u. 3, p. 139

المصطلح العربي	المصطلح الفرنسي	المصطلح اللاتيني
— أ —		
الواحد	L'identique	Idem
الاصل الموضوع	La thèse, l'hypothèse	Positio
اين	Le lieu	Ubi, locus
— ب —		
البرهان	La démonstration	Demonstratio
البرهان بالخلف	La réduction à l'impossible, à l'absurde	Reductio ad impossible
البرهان المستقيم	La démonstration directe	Demonstratio categorica, (recta)
البرهان الكلي	La démonstration universelle	Demontratio universalis Demonstratio universaliter, (fecta)
البرهان الجزئي	La démonstration partielle	Demonstratio particularis Demonstratio secundum partem (facta)
برهان اللّم (لمَ)	Connaissance (démontration) de la cause	Demonstratio propter quid, Demonstratio causae
برهان الان (الوجود)	Connaissance (démonstration) du fait	Demonstratio quid
البرهان الموجب	La démonstration affirmative	Demonstratio praedicativa, affirmativa
البرهان السالب	La démonstration négative	Demonstratio privativa
مبدأ البرهان	Principe de la démonstration	Principium demonstrationem
العلم البرهاني	La science démonstrative	Scientia demonstrativa
التبكيت السوفسطائي	La réfutation sophistique	Sophistica redargutio

المصطلح العربي	المصطلح الفرنسي	المصطلح اللاتيني
ـ ج ـ		
الجدل (الصناعة الجدلية)	La dialectique	Ars dialecta
		Ars topica
الجدلي	Le dialecticien	Dialecticus
المطلوب الجدلي	Le problème dialectique	Problema dialectica
الجزء	La partie	Pars
الجزئي	Le particulier	Particularis
الجنس	Le genre	Genus
الجهة	Le mode	Modus
الجهل	L'ignorance	Ignorantia, ignoratio
الايجاب والسلب	Affirmation et négation	Affirmatio et negatio
الجوهر	La substance	Substantia, quid est
الجوهر الاول	La substance première	Substantia prima
الجوهر الثاني	La substance seconde	Substantia secunda
ـ ح ـ		
الاستحالة	L'altération	Alteratio
الحد	La définition	Definitio
	Le terme	Terminus
الحد الاوسط	Le moyen terme	Medius terminus, Terminus medius, Ratio media
حرف السلب	....	Dictio negativa
حرف العدل	....	Dictio infinita
الحركة	Le mouvement	Motus
الحس	Le sens	Sensus
الحمل بالذات	Attribuer par soi	Praedicatio quid per se
		Dictum de per se
الحمل على	Attribué à	Praedicatur

المصطلح العربي	المصطلح الفرنسي	المصطلح اللاتيني
الحمل على جميع الشيء	Affirmé de la totalité du sujet	Quid dicimus de omni Praedicatio do omni demonstratione
الحمل على الكل	Affirmer (attribuer) universellement	Dictum de universali
المحمول	Prédicat	Praedicatum
الالفاظ المحمولة	Les prédicables	Praedicata
—خ—		
الخاصة	Le propre	Proprium
—د—		
الدور (البيان بالدور)	La démonstration circulaire	Circularis monstratio
—ر—		
الرابط	La copule	Copula
التركيب	La composition	Compositio
—س—		
السؤال	L'interrogation	Interrogatio
الاسم	Le nom	Nomen
الاسم المحصل	Le nom simple	Nomen simplex
الاسم غير المحصل	Le nom composé	Nomen compositum
الاسم المشترك	Homonyme	Homonymia, homonymus
الاسم المشتق	Paronyme	Denominativa, Denominativum
الاسم غير المصرّف	(Cas d'un nom)	Casus nominis
الاسم المتواطئ	Synonyme	Synonymia, synonymum
السور	Le quantificateur	Nota quantitativa, Signum indicans quantitatem, (Quod Arabes murum vocant)

المصطلح العربي	المصطلح الفرنسي	المصطلح اللاتيني
المساوي وغير المساوي	L'égal et l'inégal	Aequale et inaequale
-ش-		
التشابه	La ressemblance	Similitudo
الشبيه وغير الشبيه	Le semblable et le dissemblable	Simile et dissimile, Simul et dissimul
الشخص	L'homme individuel	Individium
الشكل	La figure	Figura
الشكل الاول	La première figure	Prima figura
الشكل الثاني	La seconde figure	Secunda figura
الشكل الثالث	La troisième figure	Tertia figura
الشكل الرابع	La quatrième figure	Quarta figura
الشيء	Le fait	Quod
-ص-		
المصادرة	Le postulat	Petitio
الصدق والكذب	Le vrai et le faux	Verum et falsum
التصاريف	Les inflexions	In casibus (casus)
الصغرى (المقدمة)	La mineure	Minor (ultimus)
صناعة	Art	Ars
-ض-		
التضاد (التقابل)	La contrariété (l'opposition)	Contrarietas (oppositio)
في المتضادة	Des contraires, des opposés	De contrarii (de oppositi)
الضرب	Le mode	Modus
الضروري	Le nécessaire	Necessarium
الاضافة	La relation	Relatio, ad aliquid
في الاضافة	De la relation	De relatione
المضافات	Les corrélatifs	Correlata

المصطلح العربي	المصطلح الفرنسي	المصطلح اللاتيني
- ط -		
الطرف	Extrême	Extremitas
مطلب	Recherche	Quaestie
المطلوب (وضع المطلوب الاول في القياس)	La pétition de principe	Petitio Principii
- ظ -		
الظن ، الاعتقاد	L'opinion	Opinio
- ع -		
الاستعجام	Solécisme	Solaecismus
العدم والملكة	La privation et la possession	Privatio et habitus
العرض	L'accident	Accidens
المعرفة	La connaissance	Cognitio
	La science	Scientia
العكس	La conversion	Conversio
العلة والمعلول	La cause et l'effet	Causa et effectus
العلة الحقيقية	La cause véritable	Causa vera
العلة القريبة	La cause prochaine	Causa proxima
العلم البرهاني	La science démonstrative	Sciantia demonstrativa
العلم بالذات (مطلب هل المركب)	Connaître: — Le fait	Cognoscere: — Quod
العلم بالسبب	— Le pourquoi	— Propter quid
العلم بما هو	— Ce que la chose est	— Quid est
العلم بلِمَ	— Si la chose existe	— Si est
التعليم	L'enseignement	Doctrina, disciplina
العلامة	Le signe	Signum

المصطلح العربي	المصطلح الفرنسي	المصطلح اللاتيني
العام والخاص	L'universel et le particulier	Universale et particulare (singulare)
المعاندة	L'objection	Instantia
-غ-		
الغير	L'autre	Alter
التغليط من المعاني	La réfutation dans le discours	Refutatio in dictione
التغليط (من قبل الالفاظ من خارج)	La réfutation indépendante du discours	Refutatio extra dictione
الغلط ، الخطأ	L'erreur, la faute	Error, fallacia
-ف-		
الافتراض	La supposition	Suppositio
الفصل	La différence spécifique	Differantia
يفعل وينفعل	L'action et la passion	Agere et pati
-ق-		
المتقدم والمتأخر	L'antérieur et le postérieur	Prius et posterius
المقدم والتالي	L'antécédent et le conséquent	Antecedens et consequens
المقدمة	La prémisse	Praemissa
المقدمة البرهانية	La prémisse démonstrative	Praemissa demonstrativa
المقدمة الجدلية	La prémisse dialectique	Praemissa dialectica
المقدمة ذات الوسط	La prémisse médiate	Praemissa in individuis
المقدمة غير ذات الوسط	La prémisse immédiate	Praemissa immediata
المقدمة الذاتية	La prémisse par soi	Praemissa per se
المقدمة المعروفة	L'axiome	Axioma, suppositio
المقدمة الكلية	Prémisse (proposition) universelle	Universalis propositio

المصطلح العربي	المصطلح الفرنسي	المصطلح اللاتيني
الاستقراء	L'induction	Inductio
القسمة	La division	Divisio
القضية	La proposition	Propositio
القضية الثنائية (البسيطة)	Proposition simple	Propositio simplex, Propositio de secundo adjacente, Propositio de praedicato privativo
القضية الثلاثية (المركبة)	Proposition composée	Propositio de tertio adjacente
القضية السالبة والموجبة	La proposition négative et affirmative	Propositio negativo et affirmativo
القضية المعدولة	La proposition indéfinie	Propositio indefinita
القضية المطلقة	La proposition pure	Propositio in existens
(الموجودة بالفعل)	(assertorique)	(propositio in actu existens)
الاقل والاكثر	Le moins et le plus	Minus et plus
قلب القضية	L'inversion	Eversio enunciationis
قوة ولا قوة	Aptitude et inaptitude	Potentia et impotentia
القوة والفعل	La puissance et l'acte	Potentia et actum
القول	Le discours	Oratio
المقول على الكل	Affirmé universellement	Praedicatum de omni
المقول ولا على واحد	Nié universellement	Praedicatum de nullo
المقولة	La catégorie	Praedicamentum
القياس	Le syllogisme	Syllogismus
القياس البرهاني	Le syllogisme démontratif (scientifique)	Syllogismus scientialis
القياس البسيط والقياس المركب	Le syllogisme simple et le syllogisme composé	Syllogismus simplex et syllogismus compositus
القياس التام والناقص	Le syllogisme parfait et imparfait	Syllogismus perfectus et imperfectus
القياس الجدلي	Le syllogisme dialectique	Syllogismus dialecticus
القياس الحملي (الوجودي)	Le syllogisme catégorique	Syllogismus categoricus (in actu existens)

المصطلح اللاتيني	المصطلح الفرنسي	المصطلح العربي
Syllogismus deductione absurdum (per impossibile)	Le syllogisme se prouvant par l'absurde	القياس بالخلف
Syllogismus suppositione, Syllogismus conditionalis	Le syllogisme hypothétique	القياس الشرطي
Syllogismus secundum, Intentionem secundam		القياس الصناعي
Syllogismus naturalis	....	القياس الطبيعي
Syllogismus contensiosus, Syllogismus litigiosus	Le syllogisme éristique	القياس المغالطي (المشاغبي)
Syllogismus anatomicus (naturam cognōscēre)	Le syllogisme dans lequel on juge d'après les apparences corporelles	قياس الفراسة
Ostentiva demonstratio	Le syllogisme à preuve directe	القياس المستقيم
Differentia	La différence	المقايسة
		—ك—
Major (prima)	La majeure	الكبرى (المقدمة)
Omnis	Le tout	الكل
Universalis	L'universel	الكلي
Verbum	Le verbe	الكلمة
Copula	La copule	الكلمة الوجودية (الرابطة)
Quantum	La quantité	الكم ، الكمية
De quanto	De la quantité	في الكم
Quantum Discretum et continuum	La quantité discontinue et continue	الكم المنفصل والمتصل
Generatio et corruptio	Génération et corruption	الكون والفساد
Quale, Qualitas	La qualité	الكيف ، الكيفية
De qualitate	De la qualité	في الكيف
De qualitatibus passibilibus	Des qualités affectives	في الكيفيات الانفعالية

المصطلح العربي	المصطلح الفرنسي	المصطلح اللاتيني
—ل—		
له	La possession (l'avoir)	Habere
اللازم	Le sujet en question	In proposito
التلازم ، اللزوم	La consécution	Consecutio
اللفظ	L'expression	Expressio
—م—		
المثال	L'exemple	Exemplum
معا	Le simultané	Simul
الممكن	Le possible, le contingent	Possibilis, contingens
الممكن الاكثري	Ce qui arrive le plus souvent et manque de nécessité	Possibile ut in plus
الممكن على التساوي	Ce qui peut être à la fois ainsi et non ainsi	Possibile secundum aequalitatum
الممكن الاقلي	Ce qui arrive le moins souvent	Possibile in minus
متى	Le temps	Quando (tempus)
—ن—		
النتيجة	La conclusion	Conclusio
التناقض	La contradiction	Contradictio
النوع	L'espèce	Species
—هـ—		
هو	Est	Est
الهو هو	L'identité	Idem
الهوية	L'existence	Existentia, quod est
الماهية	L'essence	Essentia, quid est

المصطلح العربي	المصطلح الفرنسي	المصطلح اللاتيني
-و-		
الوجود ، الموجود	Exister	Esse, existens in
الوضع	La position	Situs, dispositio
الموضع	Le lieu	Locus
الموضوع	Le sujet	Subjectum
الاتفاق	Le hasard	Fortuna

القسم الرابع

المصـادر والمراجـع

اولاً : مصادر ومراجع المقدمة التحليلية ووصف المخطوطات

١. المصادر والمراجع العربية

- **كتاب الرد على المنطقيين**، ابن تيمية، نشره عبد الصمد شريف الدين الكتبي، المطبعة القيمة، ١٩٤٩.
- **كتاب نقض المنطق**، ابن تيمية، حققه محمد عبد الرزاق حمزة، مطبعة السنّة المحمدية، ١٩٥١.
- **كتاب تهافت التهافت**، ابن رشد، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤.
- **كتاب الشفاء**، ابن سينا، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، بمناسبة الذكرى الالفية للشيخ الرئيس، القاهرة، ١٩٦٥.
- **كتاب الاشارات والتنبيهات**، ابن سينا، تحقيق سليمان دنيا، القسم الاول، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠
- **شروح على ارسطو مفقودة في اليونانية ورسائل اخرى**، بدوي، عبد الرحمن، دار المشرق، بيروت، ١٩٧١.
- **ارسطو عند العرب – دراسة ونصوص غير منشورة**، بدوي، عبد الرحمن، الجزء الاول، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧.
- **المنطق الصوري والرياضي**، بدوي، عبد الرحمن، مكتبة المطبعة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٦٣.
- **دائرة المعارف**، البستاني، فؤاد افرام، مقال ابن رشد للدكتور ماجد فخري، الجزء الثالث ؛

مقال ارسطو للاب الدكتور جيروم غيث ، الجزء التاسع ؛ مقال ارسطو والارسطية عند العرب للاب الدكتور فريد جبر ، الجزء التاسع .

- **ابن رشد** ، العقاد ، عباس محمود ، سلسلة نوابغ الفكر العربي ، دار المعارف ، بيروت ، ١٩٥٣ .
- **معيار العلم** ، الغزالي ، تحقيق سليمان دنيا ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦١ .
- **القسطاس المستقيم** ، الغزالي ، قدم له وذيّله واعاد تحقيقه فيكتور شلحت ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٥٩ .
- **مقاصد الفلاسفة** ، الغزالي ، تحقيق سليمان دنيا ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، مصر ، ١٩٦٠ .
- **المنطق الصوري** ، فاخوري ، عادل ، دار العلم للملايين ، ١٩٧٤ .
- **كتاب الحروف** ، الفارابي ، حقّقه محسن مهدي ، دار المشرق (المطبعة الكاثوليكية) ، بيروت ، ١٩٧٠ .
- **كتاب الالفاظ المستعملة في المنطق** ، الفارابي ، حقّقه محسن مهدي ، دار المشرق (المطبعة الكاثوليكية) ، بيروت ، ١٩٦٨ .
- **كتاب العبارة** ، الفارابي ، نشره ولهلم اليسوعي وستانلي اليسوعي ، دار المشرق (المطبعة الكاثوليكية) ، بيروت ، ١٩٧٠ .
- **كتاب احصاء العلوم** ، الفارابي ، حقّقه عثمان امين ، دار الفكر العربي ، الطبعة الثانية ، ١٩٤٩ .
- **اصول المنطق الرياضي** ، الفندي ، محمد ثابت ، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٧٢ .
- **فلسفة الرياضة** ، الفندي ، محمد ثابت ، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٦٩ .
- **مناهج البحث عند مفكري الاسلام** ، النشار ، علي سامي ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٥ .
- **المنطق والمناهج منذ ارسطو حتى عصورنا الحاضرة** ، النشار ، علي سامي ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، مصر ، ١٩٦٦ .

٢. المصادر والمراجع الاجنبية

أ) المصادر والمراجع في الافرنسية

La transmission de la philosophie grecque dans le monde arabe, BADAWI, A., J. Vrin, Paris, 1968.

- *Problèmes de linguistique générale*, BENVENISTE, Emile, Bibliothèque des sciences humaines, Édition Gallimard, 1966.

- *La logique et son histoire, d'Aristote à Russel,* BLANCHÉ, Robert, Collection U, Armand Colin, 1970.
- *Introduction à la logique contemporaine,* BLANCHÉ, Robert, Armand Colin, 1957.
- *Études de philosophie ancienne et de philosophie moderne,* BROCHARD, V., J. Vrin, Paris, 1966.
- *Notion de logique formelle,* DOPP, Joseph, Édition Nauwelaerts, 2e Édition, 1967.
- *Les mots et les choses,* FOUCAULT, Michel, Bibliothèque des sciences humaines, Édition Gallimard, 1966.
- *Ibn Rochd (Averroès),* GAUTHIER, Léon, P.U.F., 1948.
- *Traité de logique,* GOBLOT, Edmond, Librairie A.C., 9e Édition, 1952.
- *Le système d'Aristote,* HAMELIN, J. Vrin, 3e Édition, Paris, 1976.
- *L'influence du stoïcisme sur la pensée musulmane,* JADAANE, Fehmi, Collection Recherche, Dar el Machrek (Imp. Catholique,), 1968.
- *L'organon d'Aristote dans le monde arabe,* MADKOUR, Ibrahim, J. Vrin, 2e Édition, Paris, 1969.
- *La linguistique, guide alphabétique,* MARTINET, André, Édition Denoël, 1959.
- *Les problèmes de la traduction,* MOUNIN, G., Édition Gallimard, 1963.
- *Mélanges de philosophie juive et arabe,* MUNK, S., J. Vrin, Paris, 1953.
- *Averroès et l'Averroïsme,* RENAN, E., Levy Éditeurs, 7e Édition, Paris, 1922.
- *Histoire de la philosophie* (t. 1), RIVAUD, Albert, P.U.F., 1960.
- *Logique et Métalogique,* ROURE, Marie-Louise, Édition Emmanuel Vill, 1957.
- *Traité de logique formelle,* TRICOT, J., J. Vrin, Paris, 1966.
- *La place de la logique dans la pensée aristotélicienne,* WEIL, Eric, Revue de métaphysique et de morale, 56e année, nº 3, juillet-septembre, 1951.

ب) المصادر والمراجع في الانكليزية

- *A History of formal logic,* BOCHENSKI. I.M., Translated by Thomas Ivo Chelsea publishing company, New York, 1970.
- *Medieval logic,* BOEHNER, P Manchester university press, 1956.

- *The developpement of logic*, W. and M. KNEALE, Oxford-Clarendon press, 1962.
- *Aristotle's logic*, LUKASIEWICZ, J., Oxford-Clarendon press, 2e Édition, 1968.
- *Galen and the syllogism*, RESCHER, Nicholas, University of Pittsburg press, 1966.
- *The verb to be and its synonyms*, Edited by John VERHAAR, O. Reidel publishing company, Dordrecht-Holland, V.G.
- *Greek into arabic*, WALZER, Richard, Bruno-Cassiver, Oxford, 1963.

ثانيًا : مصادر ومراجع تحقيق النص والفهارس

١. المصادر والمراجع العربية

المخطوطات

أ) مخطوط فلورنسا

Le codice orientale Laurenziano CLXXX, 54 de la Bibliothèque Mediceo-Laurentienne de Florence

ب) مخطوط ليد Academia lugduno — Batava, Bibliotheca — code 1691 (olim 2073)

ج) مخطوط مشهد، مكتبة رضوى، شماوه ٣٩٨٠، تاريخ ٢٧ فروز دنياه/١٣٣١.

المصنفات

١. تلخيص كتاب المقولات، ابن رشد، تحقيق م. بويج، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٣٢.
٢. تفسير ما بعد الطبيعة، ابن رشد، تحقيق م. بويج، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٣٨.
٣. تلخيص الخطابة، ابن رشد، تحقيق عبد الرحمن بدوي، دراسات اسلامية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠.
٤. منطق ارسطو (في ثلاثة اجزاء)، تحقيق بدوي، عبد الرحمن، دراسات اسلامية، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨.

٢. المصادر والمراجع الاجنبية

1. *L'Organon, Les catégories de l'interprétation, Les premiers analytiques, les seconds analytiques, Les topiques, La sophistique,* ARISTOTE Traduction, notes par TRICOT, J., J. Vrin, 1966.
2. Aristoteles opera cum Averrois commontariis — verritis apud Junctas 1562 — 1574 Minerva, G.M.B.H., Frankfurt Am Main, 1962.
3. Les catégories d'Aristote dans leurs versions syro-arabe, GEORR, Khalil, Institut français de Damas, Beyrouth, 1948.

سلسلة علم المنطق

ابن رُشد

نصّ تلخيص مَنطق أرسُطو

دراسة وتحقيق
د. جيرار جهامي

المجلد الثاني و الثالث

كِتَاب
قاطيغورياس وباري أرمينياس
أو
كتاب
المقُولات والعِبارة



دار الفكر اللبناني

سلسلة علم المنطق

ابن رشد

نصّ تلخيص منطق أرسطو

المجلّد الثاني

كتاب قاطيغورياس
أو
كتاب المقولات

دراسة وتحقيق
د. جيرار جهامي

دار الفكر اللبناني
بيروت

دار
الفكر اللبناني

للطباعة والنشر

كورنيش المزرعة - تجاه غلوب بنك
هاتف: ٣١١٥٧٨ - ٨٦٣٣٩٢
ص.ب: ٤٦٩٩ أو ١٤/٥٤٩٠
تلكس: DAFKLB 23648 LE - بيروت، لبنان

الطبعة الأولى ١٩٩٢

مطابع يوسف بيضون
بيروت - هاتف: ٨٣٧٦٨٧ - ٨٣٧٥٤٩ - ٤٦٠٧٤٣

تَلخيصُ كِتَابْ قاطيغوُريَاسْ
أو
كتاب المقولاتْ

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وسلّم تسليمًا[١]

قال الفقيه الاجلّ العالم المحصّل ابو الوليد بن رشد رضي الله عنه[٢] : الغرض في هذا القول تلخيص المعاني التي تضمنتها كتب ارسطو في صناعة المنطق وتحصيلها بحسب طاقتنا وذلك على عادتنا في سائر كتبه. ولنبدأ[٣] بأوّل كتاب[٤] من كتبه في هذه الصناعة وهو «كتاب المقولات».

فنقول : ان هذا الكتاب بالجملة ينقسم الى ثلاثة[٥] اجزاء :

الجزء الأوّل : بمنزلة الصدر لما يريد ان يقوله في هذا الكتاب وذلك انه يشتمل على الأمور التي تجري مما يريد ان يقوله في هذا الكتاب مجرى[٦] الاصول الموضوعة والحدود.

والجزء الثاني : يذكر فيه المقولات العشر[٧] مقولة[٨] مقولة ويرسم كل واحدة[٩] منها برسمها الخاص بها ويقسمها الى أنواعها المشهورة. ويعطي خواصها المشهورة.

والجزء الثالث : يعرّف فيه اللواحق العامة والأعراض المشتركة التي تلحق جميع المقولات وأكثرها بما هي مقولات.

الجزء الأوّل

هذا الجزء فيه فصول خمسة[1]

الأوّل : يخبر فيه بأحوال ما للموجودات من جهة دلالات الألفاظ عليها .

الثاني : يخبر فيه ما هو الجوهر و[2] العرض بحسب نظر هذه الصناعة فيه اعني كلي الجوهر وشخصه وكلي العرض وشخصه .

الثالث : يعرّف فيه ان المحمول متى حمل على الموضوع حملاً يعرّف جوهره وحمل على ذلك المحمول محمول آخر يعرّف جوهره فان ذلك المحمول الآخر يعرّف أيضًا جوهر ذلك[3] الموضوع الأول .

الرابع : يخبر فيه أي الأجناس يمكن ان تشترك في الفصول القاسمة وأيّها لا يمكن ذلك فيها .

الخامس : يأتي فيه بقسمة الموجودات المفردة الى المقولات العشر على جهة المقال ويعرّف فيه ان الايجاب والسلب ليس يلحق الموجودات المفردة التي يدلّ عليها بالفاظ مفردة وانما يلحق المركّبة من جهة ما يدلّ عليها بالفاظ مركّبة .

— ١ — 1 -

[القول في الأشياء التي اسماؤها مشتركة ومتواطئة ومشتقة]

الفصل الأوّل[١]

القول في اسماء المشتركة

قال: ان الأشياء التي اسماؤها[٢] متفقة أي مشتركة هي الأشياء التي ليس يوجد لها شيء واحد عام ومشترك الا الاسم فقط. فأمّا حدّ كل واحد منها المفهم جوهره بحسب ما يدلّ عليه ذلك الاسم المشترك فمخالف لحدّ الآخر و[٤] خاص بمحدوده. و[٤] مثال ذلك اسم[٥] الحيوان المقول على الانسان المصور و[٦] الانسان الناطق، فان حدّيهما مختلفان، وليس يلفى[٧] لهما شيء عام ومشترك الا الاسم فقط وهو قولنا فيهما جميعًا حيوان.

القول في اسماء المتواطئة

وامّا الأشياء التي اسماؤها متواطئة فهي التي الاسم لها أيضًا واحد بعينه ومشترك. والحدّ المعطي جوهرها بحسب دلالة الاسم واحد ايضًا بعينه. و[٨] مثال ذلك اسم الحيوان المقول على الانسان وعلى الفرس، فان اسم الحيوان عام لهما ويدلّ منهما على جوهر واحد وهو قولنا: جسم متغذّ حسّاس الذي هو حدّ الحيوان.

[القول في اسماء المشتقة]

وامّا المشتقة اسماؤها[٩] فهي التي سميت بأسم معنى موجود فيها[١٠]، غير ان اسماءها مخالفة لاسم المعنى في التصريف لتضمنها لموضوع[١١] ذلك المعنى مع المعنى[١٢]، مثل تسمية الشجاع من اسم الشجاعة، والفصيح من اسم الفصاحة.

[الالفاظ المفردة والألفاظ المركبة] - 2 -

والمعاني المدلول عليها بالألفاظ : منها مفردة يدلّ عليها بالفاظ مفردة مثل انسان وفرس، ومنها مركبة يدل عليها بالفاظ مركبة مثل قولنا: الانسان حيوان والفرس يجري.

— ٢ — - 2 -

الثاني[1]

القول في تقسيم المحمولات

قال : والموجودات منها ما يحمل على موضوع وليست في موضوع، أي منها ما 20
يعرّف من جميع ما يحمل عليه جوهره وماهيته[2] ، ولا يعرّف من موضوع اصلاً شيئًا خارجًا عن جوهره، وهذا هو الجوهر العام، مثل الحيوان والانسان فانهما اذا حملا على شيء عرّفا منه جوهره وذاته لا شيئًا خارجًا عن ذاته.

ومنها ما هو موضوع ، اي ليس جزءًا[3] ولا يمكن ان يكون قوامه من غير الموضوع، وليس يحمل على موضوع البتة، اي من طريق ما هو، وهذا هو شخص العرض المشار اليه، مثل هذا السواد المشار اليه، وهذا البياض المشار اليه الموجود في 25
الجسم المشار اليه ، اذ كل لون في جسم.

ومنها ما يحمل على موضوع وهو أيضًا في موضوع، أي يحمل على شيئين يعرّف من احدهما ماهيته[4] ولا يعرّف من الآخر ماهيته[5]، من جهة انه جزء جوهر من الذي يعرّف ماهيته[6] وليس بجزء جوهر من الذي لا يعرّف ماهيته[7]، بل قوامه بالموضوع. وهذا هو العرض العام، مثل حملنا العلم على النفس وعلى الكتابة[8]، فانّا نقول ان 1b
الكتابة علم والعلم في النفس، فاذا حملناه على الكتابة عرّف جوهرها اذ كان جنسًا لها يليق ان يعطي في جواب ما هي الكتابة، واذا حمل على النفس فقيل: في النفس علم[9] عرّف[10] شيئًا خارجًا عن ذاتها.

ومنها ما ليس يحمل على موضوع اصلاً، اي حملاً يعرّف جوهره، ولا هو في موضوع، أي ليس[11] يحمل على موضوع يعرّف منه شيئًا خارجًا عن جوهره. وهذا

هو شخص الجوهر المشار اليه، مثل زيد وعمرو، فانه ليس يحمل على شيء على المجرى الطبيعي لا حملاً معرّفًا جوهر الموضوع، ولا حملاً غير معرّف له.

فالجوهر بالجملة سواء[١٢] كان عامًا أو شخصًا هو الذي ليس في موضوع اصلاً. والعرض بالجملة سواء كان عامًا أو شخصًا هو الذي يقال في موضوع. والعام بالجملة سواء كان جوهرًا أو عرضًا هو الذي يقال على موضوع[١٣]. والشخص بالجملة سواء كان عرضًا أو جوهرًا هو الذي لا[١٤] يقال على موضوع، ثم ينفصل كلي الجوهر من شخصه بأن كليه[١٥] يقال على موضوع وشخصه لا يقال على موضوع، وينفصل شخص العرض من كليه بأن الكلي يقال على موضوع والشخص لا يقال على موضوع.

- 3 - —٣—

[في محمول المحمول – في الاجناس والأنواع]

الثالث[١]

قال: ومتى حمل شيء على موضوع حملاً يعرّف جوهره، وحمل[٢] على ذلك المحمول محمول آخر يعرّف أيضًا جوهره، فانه ايضًا يعرّف[٣] جوهر ذلك الموضوع الذي عرّفه المحمول الأول. مثال ذلك ان الانسان اذا حمل على زيد أو[٤] عمرو وعرّف حوهرهما، واذا حمل على الانسان محمول ثان يعرّف جوهره[٥] مثل الحيوان، لزم ضرورة ان يعرّف هو جوهر زيد وعمرو الذي يعرّفها الانسان.

الرابع[٦]

القول في ان اجناس المختلفة فصولها مختلفة والأجناس المتفقة فصولها متفقة

قال: والأجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتبًا تحت بعض، اي ليس بعضها داخلاً تحت بعض، فان فصولها مختلفة في النوع. مثال ذلك ان الفصول التي بها ينقسم الحيوان، مثل المشاء والطائر والسابح، غير الفصول التي ينقسم بها العلم، اذ

كان الحيوان داخلاً تحت جنس الجوهر، والعلم داخلاً تحت جنس الكيفية، والكيفية والجوهر جنسان عاليان ليس بعضهما[7] داخلاً تحت بعض.

وأمّا الأجناس التي[8] بعضها داخل[9] تحت بعض فليس يمتنع ان يظن انه قد تكون فصولها من نوع واحد. مثال ذلك ان الحيوان قد ينقسم بالمائي[10] والبرّي، وينقسم بهما المتغذّى، والحيوان مرتّب تحت المتغذّى، والسبب في ذلك ان الفصول التي ينقسم بها الجنس الأعلى هي محمولة ولا بد على الاجناس التي تحت الجنس الأعلى، لأنه يحمل على كل واحد من تلك الأجناس التي تحته. فاذا كانت تلك الفصول التي انقسم بها الجنس الأعلى غير مقوّمة للاجناس التي تحته، انقسمت بها تلك الاجناس كما ينقسم الجنس الأعلى، لأنها اذا حملت ولم تكن مقومة كانت مقسمة[11].

- 4 -

— ٤ —

[القول في المقولات العشرة]

الخامس[1]

قال: والألفاظ المفردة التي تدلّ على معانٍ مفردة[2] هي ضرورة دالة على واحد من عشرة اشياء: امّا على جوهر، وأمّا على كم، وامّا على كيف، وامّا على اضافة، وامّا على اين، وامّا على متى، وامّا على وضع، وامّا على له، وامّا على يفعل، وامّا على ينفعل.

فالجوهر على طريق المثال هو مثل انسان وفرس.

والكم مثل قولك: ذراعان[3] وثلاثة[4] اذرع.

والكيف مثل قولك: ابيض وكاتب.

والاضافة مثل الضعف والنصف. 2a

واين مثل قولك: زيد في البيت.

ومتى مثل قولك: عام اول وأمس.

والوضع مثل متكئ وجالس.

وله مثل قولك : منتعل° ومتسلّح .

ويفعل كقولك : يحرق ويقطع .

وينفعل كقولك : ينحرق وينقطع .

وكل واحدة من هذه العشر[٦] اذا أُخذت مفردة لم[٧] يدلّ عليها بايجاب ولا بسلب[٨]، فاذا ركبت بعضها الى بعض حينئذٍ[٩] تحدث الموجبة والسالبة، كقولنا : هذا كم، هذا ليس بكم[١٠]. واذا حدثت الموجبة والسالبة دخلها الصدق والكذب، فان المعاني المفردة ليس يدخلها الصدق والكذب، مثل قولنا[١١] : انسان على حدة، وأبيض على حدة، الا اذا ركّبت فقيل : انسان ابيض، فانه قد يمكن ان يكون هذا القول صادقًا وقد يمكن ان يكون كاذبًا ؛ فعند التركيب يحدث الأمران جميعًا، اعني الايجاب والسلب والصدق والكذب.

الجزء الثاني

ابتداء القول في مقولات العشرة

وهذا الجزء[١] ينقسم الى ستة أقسام: القسم[٢]

الأول : يذكر فيه مقولة الجوهر.
الثاني : مقولة الكم.
الثالث : مقولة المضاف.
الرابع : مقولة الكيف.
الخامس : مقولة ان يفعل وان ينفعل.
السادس : مقولة الوضع ومتى واين وله.

القسم الأوّل[١]

[في الجوهر]

وهذا القسم فيه اربعة عشر فصلاً:

الأول: يعرّف فيه ان الجواهر[٢] صنفان أول وثوان ويخبر عن كل واحد منهما.

الثاني: يعرّف فيه[٣] ما هي الجواهر الثواني.

الثالث: يعرّف فيه ان الجواهر الثواني وهي التي تقال على موضوع يخصها انه يحمل اسمها وحدّها على موضوعها وانه ليس يوجد ذلك في التي تقال في موضوع وهي الاعراض.

الرابع: يعرّف فيه ان كل ما سوى[٤] الجواهر الأول فانه مضطر في وجوده الى الجواهر الأول.

الخامس: يعرّف فيه ان النوع من الجواهر الثواني اولى بأن يكون جوهرًا من الجنس والجواهر الأول وهي[٥] اشخاص الجوهر[٦] اولى بذلك من النوع وان العلة في ذلك متشابهة اعني في ان كان الشخص احق باسم الجوهر من النوع والنوع من الجنس.

السادس: يعرّف فيه ان الجواهر الثواني التي في مرتبة واحدة ليس بعضها اولى بأن يكون جوهرًا من بعض وكذلك الأول.

السابع: يعرّف فيه بالجهة[٧] التي بها استحقت الأنواع الموجودة في هذه المقولة دون المحمولة في موضوع وهي الاعراض والجهة التي بها استحقت الاشخاص ان تسمّى جواهر اول.

الثامن: يرسم فيه الجوهر على الاطلاق سواء كان شخصًا أو كليًا ويأتي فيه بالخواص المفرّقة بين الجواهر الثواني وبين العرض باطلاق[٩].

التاسع : يعرّف فيه ان هذه الخواص التي تفارق بها الجواهر الثواني الاعراض تشاركها فيها الفصول.

العاشر : يعرّف فيه ان جميع الجواهر الثواني والفصول هي من المتواطئة اسماؤها[١٠].

الحادي عشر : يزيل فيه الشبهة التي توهم التباس الجواهر الثواني بالأول وانها من نوع واحد.

الثاني عشر: يعرّف فيه ان من خواص هذه المقولة انه لا مضاد لها وانها خاصة قد[١١] يشاركها فيها غيرها من المقولات.

الثالث عشر: يعرّف فيه ان من خواص هذه المقولة انها لا تقبل الأقل والأكثر وان سائر المقولات تقبلها[١٢].

الرابع عشر: يعرّف فيه ان اولى[١٣] الخواص بمقولة الجوهر انها القابلة للمتضادات ويحتج لذلك ويحل شبهة تعرض في ذلك.

— ٥ — - 5

الفصل الأوّل[١]

القول في الجوهر[٢]

القول في الجواهر وقسمتها الى الأول والثواني

قال: والجواهر[٣] صنفان: اول وثوان.

فأمّا الجوهر الموصوف[٤] بأنه اول وهو المقول جوهرًا بالتحقيق والتقديم فهو شخص الجوهر الذي تقدم رسمه، اعني الذي لا يقال على موضوع ولا هو في موضوع، مثل هذا الانسان المشار اليه والفرس المشار اليه.

الثاني[٥]

وأمّا التي يقال فيها انها جواهر ثوانٍ فهي الأنواع التي توجد فيها الأشخاص على جهة شبيهة بوجود الجزء في الكل، وأجناس هذه الأنواع أيضًا. مثال ذلك ان زيدًا المشار اليه هو في نوعه، أي في الانسان، والانسان في جنسه الذي هو الحيوان، فزيد المشار اليه هو الجوهر الأول، والانسان المحمول عليه والحيوان هما الجواهر الثواني.

الثالث[6]

القول في الفرق بين المحمولات التي تحمل لموضوعاتها باسمها وحدّها وما لا تحمل اصلاً يعني تحمل على ما تحمل باسمها ولا تحمل بحدّها وتحمل منها اقسام ثلثة.

وبيّن مما قيل في صدر هذا الكتاب ان التي تقال على موضوع وهي الجواهر الثواني فقد يجب ضرورة ان يحمل اسمها وحدّها على ذلك الموضوع. مثال ذلك ان اسم الانسان يصدق على زيد المشار اليه وكذلك حدّه، فانّا نقول في زيد انه انسان، ونقول فيه انه حيوان ناطق الذي هو حدّ الانسان. فاما التي تقال في موضوع، وهي الأعراض فني الأكثر[7] لا تعطي الموضوع لا اسمه ولا حدّه. مثل قولنا زيد ابيض، اذا دللنا بقولنا ابيض على الكيفية التي في زيد، وهي الدلالة الغالبة، فان الأبيض ليس باسم زيد ولا حدّ له. فاما اذا دللنا بالاسم المشتق على موضوع الكيفية على جهة التعريف له فانه قد يكون اسمًا له، وحينئذٍ نقول ان المحمول يعطي اسم الموضوع. فأمّا الحدّ فلا يمكن في حال من الأحوال، فانه لا يمكن ان يكون حدّ البياض حدّ زيد.

هذا هو حقيقة تفسير هذا الفصل، وليس كما ظن ابو نصر مما اظنه حكاه عن المفسرين[8].

الرابع[9]

وكل ما سوى[10] الجواهر الأول، التي هي الأشخاص الأول[11] : فأمّا ان تكون مما يقال على موضوع، وأما ان تكون مما يقال في موضوع، وذلك ظاهر بالتصفح والاستقراء، اعني حاجتها الى الموضوع. مثال[12] ذلك ان الحي انما يصدق حمله على الانسان من اجل صدقه على انسان ما مشار اليه، فانه لو لم يصدق على احد[13] من اشخاص الناس لما صدق في حمله على الانسان الذي هو النوع؛ وكذلك اللون انما يصدق حمله على الجسم من اجل وجوده في جسم ما مشار اليه. فيجب اذن[14] ان يكون ما سوى[15] الجواهر الأول: اما ان يكون يقال عليها، أو فيها، أي

على الجواهر الأول أو فيها. واذا كان ذلك كذلك فلو لم توجد الجواهر الأول لم يكن سبيل الى وجود شيء من الجواهر الثواني ولا من الاعراض.

الخامس[١٦]

[الأنواع احق باسم الجوهر من الأجناس]

والأنواع من الجواهر الثواني اولى بأن تسمى جوهرًا من الأجناس لأنها اقرب الى الجواهر الأول من الاجناس، وذلك انه متى أجيب بكل واحد منهما في جواب ما هو[١٧] الشخص الذي هو الجوهر الأول كان جوابًا ملائمًا من جهة السؤال بما هو، الاّ ان الجواب بالنوع عند السؤال بما هو اكمل تعريفًا للشخص المشار اليه وأشدّ ملائمة له من الجواب بجنسه. مثال ذلك انه ان اجاب مجيب عند السؤال[١٨] ما هو سقراط بانه انسان، كان اكمل تعريفًا لسقراط من ان يجيب فيه بانه حيوان، لأن الانسانية لسقراط اخصّ من الحيوانيّة. وكذلك حال الاعم مع الأخص. فهذا احد ما يظهر فيه ان النوع[١٩] احق باسم الجوهرية من الأجناس.

ودليل آخر أيضًا، وذلك انه لما كانت الجواهر الأول انما صارت باسم الجوهر[٢٠] وباسم الموجود احق من الجواهر الثواني والأعراض لكون سائر الاشياء امّا محمولة عليها أو فيها، وكانت حال الاجناس عند الأنواع هي حال جميع الأشياء عند الجواهر الأول، اعني ان الجواهر الأول موضوعة لسائر الأمور كما[٢١] الأنواع موضوعة للاجناس، فان الأجناس تحمل على الأنواع كما تحمل سائر الأمور على الجواهر[٢٢] وليس ينعكس الأمر فتحمل الأنواع على الأجناس؛ كما ليس ينعكس الأمر في سائر الأشياء في الحمل مع الجواهر الأول، اعني انه لا يحمل الجوهر[٢٣] عليها؛ فلما كان الأمر كذلك[٢٤] وجب ضرورة ان تكون الأنواع احق باسم الجوهر من الأجناس.

السادس[٢٥]

القول في عدم اولوية اشخاص الجوهر بعضها من بعض

وأمّا انواع الجواهر التي ليست اجناسًا فليس بعضها احق باسم الجوهر من بعض اذ كان ليس جوابك في زيد انه انسان اشد تعريفًا من جوابك في هذا الفرس المشار اليه انه فرس.

وكذلك الجواهر الأول ليس بعضها احق باسم الجوهرية من بعض، فانه ليس هذا الانسان المشار اليه احق باسم الجوهرية من هذا الفرس المشار اليه.

السابع[٢٦]

وانما صارت انواع الجواهر الأول وأجناسها يقال لها جواهر ثوانٍ من بين سائر الأشياء التي تحمل عليها من جهة انه متى اجيب بواحد منها في جواب ما هو الجوهر الأول كان معرّفًا له وان كان الجواب بالنوع أشدّ تعريفًا؛ وأما متى أُجيب في ذلك بما عدا هذه كان جوابًا غير لائق ولا مناسب للسؤال. مثال ذلك انه ان اجاب انسان في جواب ما هو زيد انه انسان كان اشد تعريفًا من انه حي، وان كان كلاهما معرّفًا لماهيته[٢٧]، فأمّا ان اجاب انه ابيض أو انه ذو ذراعين فقد أجاب بشيء غريب عنه وشيء خارج عن طبيعته. فبالواجب قيل لهذه جواهر ثوانٍ دون غيرها من سائر المقولات.

فهذا احد ما يظهر منه لم خصّت انواع الجواهر[٢٨] الأول وأجناسها باسم الجوهر دون سائر الأشياء المحمولة عليها. وقد يظهر بهذه الجهة أيضًا، وذلك ان قياس الجواهر الأول الى سائر الأمور هو قياس انواع الجواهر واجناسها الى ما عداها من سائر كليات المقولات. وذلك انه كما ان سائر الأمور كلها اما محمولة على الجواهر الأول أو موجودة فيها على ما قلنا، كذلك سائر كليات المقولات كلها هي موجودة في الجواهر الثواني، اعني ان كلياتها موجودة في كلياتها، كما ان اشخاصها موجودة في اشخاص الجواهر الأول[٢٩]. مثال ذلك ان النمو موجود[٣٠] في الانسان، وذا الذراعين في[٣١] الجسم[٣٢].

الثامن[٣٣]

القول في رفع الشبهة التي مثل ان الفصول تقال في موضوع اي تحمل بحمل في وبيان معنى حمل في وحمل على

والذي يعمّ كل جوهر شخصًا كان أو كليًا انه ليس يوجد في موضوع، وذلك ان الجواهر صنفان اول وثوان. فاما الأول كما[٣٤] قيل فليس في موضوع ولا على موضوع، وأما الثواني فهي على موضوع وليس في موضوع. فاذن[٣٥] الذي يعمّ الصنفين[٣٦] انهما ليسا في موضوع.

التاسع[٣٧]

وقد كنا قلنا ان الذي يخصّ الجواهر الثواني ان تقال على موضوع لا في موضوع ولذلك قد يحمل اسمها وحدّها على الموضوع من جهة ما هي مقولة على موضوع؛ وان التي في موضوع قد يتفق في بعضها ان يقال اسمها على الموضوع، فأمّا حدّها فلا. الا ان هذا الذي يوجد من ذلك للجواهر الثواني ليس خاصًا بها، فان الفصل ايضًا هو مما يقال على موضوع وليس في موضوع. مثال ذلك الناطق فانه يقال على الانسان لا فيه اذ كان ليس موجودًا فيه على جهة ما يوجد البياض في الجسم. ولذلك قد يوجد للفصل ايضًا ان يصدق اسمه وحدّه على الموضوع كما يوجد ذلك للجواهر الثواني، فان النطق[٣٨] وحدّه، الذي هو مدرك بفكر ورويّة، يحملان على الانسان من طريق ما هو. وليس لقائل ان يغلّطنا فيقول ان النطق وبالجملة الفصول موجودات في موضوع، وهي الاشياء التي هي فصول لها مثل وجود النطق في الانسان، كما ان الاعراض موجودات في موضوع مثل وجود البياض في الجسم، فان النطق انما يوجد في موضوع، اعني في الانسان على انه جزء منه، وليس الأمر كذلك في البياض مع الجسم. ولذلك ليس ينبغي ان يفهم من قولنا في رسم الاعراض انها التي تقال في موضوع انها فيه كجزء منه، بل على ان الموضوع موجود دونها.

العاشر[٣٩]

القول في خاصة الجواهر الثواني والفصول

ومما يخصّ الجواهر الثواني والفصول ان جميع ما يحمل منها فانما يحمل على نحو حمل الأشياء المتواطئة اسماؤها، وذلك ان كل شيء يحمل منها فاما ان يحمل على الأشخاص، واما على الأنواع، اذ كان ليس تحمل الجواهر الأول على شيء البتة. 35
فاما النوع فيحمل على الشخص مثل الانسان على زيد، واما الأجناس فتحمل على الأنواع والأشخاص، والجواهر الأول فقد يجب ان تحمل عليها حدود انواعها 3b
واجناسها كما تحمل عليها اسماؤها؛ اما انواعها فذلك ظاهر فيها[٤٠]، واما اجناسها فمن ما[٤١] تقدم. وذلك ان الجنس يقال على النوع، والنوع على الجوهر الأول الذي هو الشخص. وقد قيل ان كل ما يقال على المحمول المقول على موضوع فهو مقول أيضًا على ذلك الموضوع، وهذه حال الجنس مع النوع والشخص. وكذلك تحمل حدود 5
الفصول على الأشخاص والأنواع كما تحمل الاسماء. واذا كان هذا هكذا، وكان قد قيل ان الأشياء التي اسماؤها متواطئة هي التي الاسم لها والحدّ عام وواحد بعينه، فواجب ان يكون مما يخص الفصول والأشياء التي في هذه المقولة، ان حملها على جميع ما تحمل عليه هو على طريق حمل الأشياء المتواطئة اسماؤها، لا على طريق المشتقة[٤٢] اسماؤها[٤٣].

الحادي عشر[٤٤]

القول في بيان دلالة اسماء الجواهر الأول والثواني على مدلولاتها ورفع الوهم الذي مثل انهما يدلان على الشخص الواحد بالعدد ببيان الفرق بين مدلولاتهما

وقد يظن ان كل جوهر فانه انما يدلّ على الجوهر المشار اليه وهو الشخص. فأمّا 10
الجواهر الأول فالأمر فيها بيّن[٤٥] انها انما تدلّ على الأشخاص المشار اليها، لأن ما يستدل من اسمائها عليها هو شيء واحد بالعدد. واما الجواهر الثواني فقد توهم الاسماء الدالة عليها لاشتباهها باسماء الاشخاص او لاستعمالها مواضع اسماء اشخاص، 15

انها تدل على المشار اليه وليس الأمر كذلك، بل انما تدل على اي مشار اتفق اذ كان الموضوع لذلك الاسم ليس واحدًا بعينه، كالاسم الدال بشكله على الجوهر الأول. وذلك ان زيدًا وعمرًا انما يدل به[٤٦] على مشار اليه فقط، واما الانسان والحيوان وبالجملة النوع والجنس فانما يدل به على كثيرين، وهي مع ذلك تميّز اولئك[٤٧] الكثيرين من غيرهم لا تمييزًا[٤٨] يكون علاقة فقط بمنزلة ما يميّز الأبيض
الشيء المتصف به، بل تمييزًا[٤٩] في جوهر الشيء. والنوع والجنس انما وضعا ليفرزا 20
الشيء في جوهره عن غيره، الا ان الجنس اكثر حصرًا من النوع، وذلك ان اسم الحيوان يحصر ما يدل عليه اسم الانسان[٥٠] اذ[٥١] كان الحيوان جنس الانسان.

الثاني عشر[٥٢]

القول في بيان خواص الجوهر

ومما يخصّ مقولة الجوهر[٥٣] انه لا مضاد لها[٥٤]، فانه ليس يوجد للانسان ولا
للحيوان مضاد؛ لكن[٥٥] هذه الخاصة قد يشاركها[٥٦] فيها غيرها من المقولات. مثال 25-30
ذلك في الكم فانه ليس يوجد لذي الذراعين ولا للعشرة ولا لشيء مما يجري هذا المجرى[٥٧] مضاد، الا ان تقول[٥٨] ان القليل في الكم ضد الكثير، والكبير ضد الصغير؛ لكن[٥٩] انواع الكم المنفصل بيّن من امرها انها غير متضادة[٦٠] مثل الخمسة والثلاثة[٦١] والأربعة.

الثالث عشر[٦٢]

ومما يخصّ الجوهر انه لا يقبل الأقل والأكثر. ولست اعني انه ليس يكون 35
جوهر احق باسم الجوهر من جوهر، فان ذلك شيء قد وضعناه[٦٣] حين قلنا ان اشخاص الجواهر اولى بالجوهرية من كلياتها، بل انما اعني انه لا يحمل النوع منها ولا الجنس على شخص اكثر من حمله على شخص، ولا يحمل عليه في وقت اكثر منه
في وقت[٦٤]، فان زيدًا ليس اكثر حيوانًا من عمرو، ولا زيد[٦٥] اليوم اكثر حيوانًا من 4a

غد، واما هذا الشيء الأبيض فقد يكون اشدّ بياضًا من هذا الشيء الأبيض، وقد 5
يكون اليوم أشد بياضًا منه امس.

الرابع عشر[٦٦]

القول في خاصة المساوية للجوهر

وقد يظن ان اولى[٦٧] الخواص بالجواهر هو ان الواحد منها بالعدد هو[٦٨] بعينه 10
القابل للمتضادات. وذلك بيّن من قبل الاستقراء، فانه ليس يمكن ان يوجد شيء
مشار اليه بالعدد مما عدا الجوهر هو قابل للمتضادات، فانه لا اللون الواحد بالعدد 15
يوجد قابلاً للأبيض والأسود، ولا الفعل الواحد بعينه يقبل الحمد[٦٩] والذم،
وكذلك يجري الأمر في سائر المقولات مما ليس بجوهر. فاما[٧٠] في الجوهر فان الواحد
بعينه يوجد قابلاً للمتضادات، مثال ذلك ان زيدًا المشار اليه يكون حينًا صالحًا
وحينًا طالحًا، وحينًا حارًا وحينًا باردًا.

القول في رفع الشبهة التي تقبل التضاد كما تقبل الجواهر

وقد يلحق في هذا الأستقراء شك من قبل القول والظن، وذلك انه قد يظن 20
انهما يقبلان الاضداد. وذلك ان القول أو الظن بأن زيدًا قائم اذا كان زيد قائمًا
هو صدق، واذا كان قاعدًا هو[٧١] كذب فقد يوجد القول الواحد بعينه يقبل الصدق 25
والكذب وهما اضداد؛ وهذا ان سلّم انه قبول[٧٢] للاضداد فبين القبولين[٧٣] اختلاف،
وذلك ان القابل للاضداد في الجواهر[٧٤] انما يقبلها بأن يتغيّر هو نفسه فيخلع احد 30-35
الضدين ويقبل الآخر. وأما القول والظن فليس انما يقبلان الصدق والكذب بأن
يتغيرا في أنفسهما لكن[٧٥] بأن يتغيّر الشيء الذي تعلق به الظن خارج الذهن في
نفسه. مثال ذلك ان الظن بأن زيدًا جالس انما يقبل الصدق اذا جلس زيد، 4b
والكذب اذا قام زيد. فتكون خاصة الجوهر ان سلّمنا ان هذا قبول للمتضادات انه
الذي يقبل المتضادات بأن يتغيّر في نفسه، والأولى ان نقول ان هذا ليس هو قبولاً 5-10
للاضداد؛ وذلك ان القول والظن اذا اتصفا بالصدق حينًا والكذب حينًا فليس

يتصفان بذلك على ان الصدق شيء حدث فيهما بذاته في وقت والكذب في وقت آخر كما يحدث البياض في زيد[٧٦] في وقت بذاته والسواد في وقت، وانما الصدق والكذب في القول والظن[٧٧] اضافة ما ونسبة تابعة لتغيّر الشيء الذي فيه الظن والقول لا حدوث شيء بذاته. واذا كان ذلك كذلك فقد وجب ان تكون خاصة الجوهر ان الواحد بالعدد منه قابل للمتضادات.

فهذا مبلغ ما قاله في الجوهر.

القسم الثاني[١]

القول في الكم

وما يقوله في هذه المقولة ينحصر في فصول سبعة:

الأوّل : يعرّف فيه فصول الكم العظمى وانها الانفصال والاتصال[٢] والوضع وعدم الوضع.

الثاني : يعرّف فيه أي اجناس الكم المشهورة هي داخلة تحت الانفصال وايّها داخلة تحت الاتصال.

الثالث : يعرّف اي هذه الاجناس هو أيضًا داخل تحت الوضع وأيّها ليس بداخل تحته.

الرابع : يعرّف[٣] ان السبعة التي عددت من اجناس الكم هي الاجناس المشهورة الموجودة كمًّا بذاتها وان سائر ما يظن به انه كم فذلك أمر لا حق له من جهة وجوده في هذه الأجناس[٤] مثل الحركة والخفة والثقل[٥].

الخامس: يعرّف فيه ان من خواص الكم ايضًا انه ليس ضد ويحلّ الشكوك التي يظن من اجلها انه[٦] توجد فيه الاضداد.

السادس: يعرّف فيه ان من خواص الكم أيضًا الاّ[٧] يقبل الأقل والأكثر كالحال في الجوهر.

السابع : يعرّف فيه ان خاصة الكم الحقيقية التي لا يشركه[٨] فيها غيره هي التساوي واللاتساوي[٩].

- 6 -

— ٦ —

[الكم المنفصل والكم المتصل]

الفصل الأول[١]

20 **قال**: واما الكم فنه منفصل ومنه متصل، ومنه ما اجزاؤه[٢] لها وضع بعضها عند بعض ومنه ما ليس لها وضع.

الثاني[٣]

25 والمنفصل اثنان: العدد والقول. والمتصل خمسة: الخط والبسيط والجسم وما يشتمل على الأجسام ويطيف بها وهو الزمان والمكان.

وانما كان العدد من الكم المنفصل لأن الكم المنفصل هو الذي ليس يمكن فيه ان نأخذ[٤] له حدًّا مشتركًا تتصل عنده أجزاؤه[٥] بعضها ببعض. مثال ذلك ان العشرة 30 ليس يتصل جزؤها[٦] الذي هو الخمسة بالخمسة الثانية التي هي جزؤها[٧] الآخر بحدّ[٨] مشترك ولا الثلاثة[٩] التي فيها بالسبعة لكن[١٠] جميع اجزائها[١١] منفصلة بعضها عن بعض.

وأمّا القول فظاهر[١٢] من امره انه كم لأنه يقدّر بجزء فيه، وهو أقلّ ما يمكن ان 35 ينطق به، وذلك اما مقطع ممدود مثل لآ واما مقصور مثل لَ وهو أيضًا من المنفصل اذ ليس يوجد لاجزائه حدّ مشترك يصل بعضها ببعض، وذلك ان المقاطع منفصلة بعضها عن بعض.

5a وأمّا الخط والبسيط والجسم والزمان والمكان فن المتصل[١٣] لأن كل واحد منها[١٤] يمكن ان يوجد له حدّ مشترك أو حدود مشتركة[١٥] يصل بعض اجزائه ببعض. وهذا

الحدّ اما في الخط فهو[16] النقطة، وأما في البسيط فالخط، واما في الجسم فالبسيط، وأما في الزمان فالآن، وذلك ان بالنقطة[17] تتصل اجزاء الخط، وبالخط تتصل اجزاء البسيط[18] وبالسطح تتصل اجزاء الجسم، وبالآن يتصل جزءا[19] الزمان الذي هو الماضي والمستقبل.

وأمّا المكان فلما كانت اجزاء الجسم تشغله وكانت تتصل بحد مشترك، فواجب ان تكون اجزاء المكان تتصل بحدّ مشترك أيضًا. واذا كان ذلك كذلك فهو من الكم المتصل.

الثالث[20]

وأمّا الكم الذي هو متقوّم من اجزاء لها وضع بعضها عند بعض فهو الخط والسطح والجسم والمكان. ومعنى ان يكون للاجزاء بعضها وضع عند بعض ان تكون[21] جميع اجزائه موجودة معًا لأنها اذا لم تكن معًا لم يكن لجزء منها وضع بعضها عند بعض، وان يكون ايّ جزء منها اخذته وجدته في جهة محدودة من ذلك الكم اما فوق واما اسفل، ويتصل[22] بجزء محدود منه. مثال ذلك ان[23] اجزاء الخط[24] موجودة معًا[25]، وكل واحد منها في جهة محدودة ويتصل بجزء محدود وهو الجزء الذي يليه. وكذلك الحال في اجزاء السطح واجزاء الجسم وأجزاء المكان، لأن اجزاء المكان موجودة على مثال ما هي عليه اجزاء الجسم الذي يشغل المكان، سواء كان المكان هو الخلاء أو السطح المحيط بالجسم من خارج على ما يراه ارسطو.

وأما العدد فليس نجد في اجزائه واحدًا من هذه الأحوال الثلاثة[26] فضلاً عن ان تجتمع فيه[27]، اعني ان تكون معًا وان يكون كل واحد منها في جهة محدودة ويتصل[28] بجزء محدود. وكذلك الحال في الزمان والقول، اعني انه ليس توجد اجزاؤهما معًا اذ كانت اجزاء الزمان واجزاء القول ليس لها ثبات[29] ولا يلحق المتأخر منها المتقدم، بل انما يوجد لاجزاء العدد واجزاء الزمان ترتيب ما، فان[30] بعض[31] الزمان متقدم وبعضه متأخر، وكذلك في العدد فان الاثنين قبل الثلاثة[32]، فاما ان فيه وضعًا فلا.

الرابع[٣٣]

وهذه الأجناس الأول من أجناس الكم هي التي هي بالحقيقة وأولا كم وما عداها مما تلحقه الكمية فانما يقال فيه انه كم بالعرض وثانيًا، اعني بوساطة واحد من 5b
هذه التي قلنا انها كم بالحقيقة. مثال ذلك انّا نقول في هذا البياض المشار اليه انه
كبير من أجل انه في بسيط كبير، وكذلك انما نقول في العمل انه طويل من اجل 5
انه يكون في زمان طويل. وذلك يظهر من انه لو سأل احدكم هذا العمل لكان الجواب في ذلك انه عمل سنة ولو سأل كم هذا الأبيض لقيل ثلاثة[٣٤] اذرع أو اربعة، فيكون العمل انما حدّ وقدّر بالزمان والأبيض انما قدّر بمبلغ السطح الذي هو
ثلاثة[٣٥] اذرع أو اربعة ولو كانت كمًّا بذاتها لقدّرت بانفسها. 10

الخامس[٣٦]

القول في خواص الكم

ومن خواص الكم انه لا مضاد له اصلاً، و[٣٧] سواء كان متصلاً أو منفصلاً فان الخمسة والثلاثة[٣٨] ليس لها ضد، وكذلك الخط والسطح. وليس لقائل ان يقول ان الكثير والقليل من الكم والمنفصل وهما ضدان، وكذلك الكبير والصغير من
الكم المتصل وهما ضدان، لأمرين اثنين: احدهما انه ليس القليل والكثير ولا الكبير 15
والصغير من الكم بل هما من المضاف؛ وذلك ان الكم موجود بذاته والكبير والصغير والقليل والكثير[٣٩] انما يقالان بالقياس[٤٠]. ولذلك امكن في الشيء الواحد بعينه ان يكون كبيرًا وصغيرًا وقليلاً وكثيرًا، كبيرًا بالاضافة الى شيء وصغيرًا بالاضافة الى شيء، حتى انّا قد[٤١] نقول في الجبل انه صغير وفي السمكة انها كبيرة مع صغر
السمكة وعظم الجبل، فلو كان الشيء صغيرًا أو[٤٢] كبيرًا بنفسه وعلى انها صفة قائمة 20-30
فيه بذاتها مثل البياض الذي يقوم بالجسم، لما وصف الجبل في حال من الأحوال بالصغر والسمكة بالكبر.

فهذا احد ما يظهر منه ان الكم ليس له ضد، اعني من جهة ان هذين من مقولة غير مقولة الكم.

القول في ان الصغير والكبير ليسا من المتضادات وانهما يجتمعان في موضوع واحد من جهتين ولا من جهة واحدة

وقد يظهر[٤٣] ان الكبير والصغير ليسا بضدين، سواء[٤٤] وضعناهما من مقولة 35
الكم أو لم نضعها[٤٥]. وذلك ان الشيء الذي ليس يعقل بذاته وانما يعقل بالقياس
الى غيره ليس يمكن ان يكون له مضاد؛ وذلك ان المتضادين هما اللذان الوجود
لكل واحد منهما من صاحبه في غاية البعد. والذي يقال بالقياس الى غيره ليس[٤٦]
يوجد له شيء هو منه في غاية البعد اذ كان يقال بالقياس الى اشياء غير متناهية.
ودليل ثالث ايضًا وذلك انه لو كان الكبير ضد الصغير لوجد الشيء الواحد بعينه
قابلاً للمتضادات معًا، فان الشيء الواحد بعينه قد يوصف بأنه كبير وصغير[٤٧]
لكن[٤٨] بالاضافة الى شيئين اثنين. فلو[٤٩] وصف بذلك[٥٠] على طريق التضاد، اعني 6a
بذاته وعلى جهة ما يوصف الجسم بأنه ابيض واسود، لوجد الضدان معًا في موضوع
واحد فكان يمكن ان يكون الشيء ابيض وأسود معًا وذلك محال[٥١]. ولذلك ليس
يمكن في الضدين ان يجتمعا معًا في موضوع واحد من جهة[٥٢] ولا من جهتين كما 5
يمكن ذلك في سائر المتقابلات.

وأيضًا لو كان الكبير ضد الصغير[٥٣] لكان الشيء[٥٤] يضاد نفسه لأن الشيء
يوصف بأنه كبير وصغير[٥٥] معًا؛ واذا[٥٦] وضعنا انهما اضداد لزم ان تكون هاتان
الصفتان صفتين قائمتين بذات الشيء الواحد بعينه، فيكون الشيء الواحد بعينه كبيرًا
وصغيرًا معًا فيجب ان يكون الشيء يضاد نفسه وذلك في غاية الاستحالة. فقد تبيّن
من هذا انه ليس الكبير و[٥٧] الصغير ولا القليل ولا[٥٨] الكثير من المضاد[٥٩]، و[٦٠]
سواء سلّمنا انها كم أو لم نسلّم ذلك. 10

قال: وأكثر ما يظن ان التضاد يلحق الكم في الجنس منه الذي هو المكان
لأن المكان الأعلى الذي هو مقعّر الفلك[٦١] يظن انه مضاد للمكان الأسفل الذي
هو وسط العالم، اعني مكان الأرض الذي هو مقعّر الماء ومقعّر بعض الهواء. وانما 15
ذهبوا الى ان هذين المكانين متضادان لما كان كل واحد منهما في غاية البعد عن
صاحبه حتى لا يوجد بعد[٦٢] ابعد منه. ولظهور هذا المعنى فيهما[٦٣] اجتلبوا[٦٤] الحد
لسائر المتضادات من هذا الاسم فقالوا في حدّهما انهما اللذان البعد بينهما في الوجود

غاية البعد وهما في جنس واحد الا انهم[٦٥] يعنون ها هنا[٦٦] البعد في الوجود لا البعد في المسافة.

قلت: ويشبه ان يكون التضاد ها هنا[٦٧] انما لحق الكم بما هو اين لا بما هو كم ولا أيضًا بما هو مضاف اعني فوق وأسفل[٦٨] بل ذلك شيء عرض للمضاف كما عرض للكم ولذلك ليس ينبغي من هذا ان يعتقد انه يلحق المضاف تضاد.

السادس[٦٩]

قال: ومن خواص الكم انه ليس يقبل الأقل ولا الأكثر، فانه ليس هذا الكم 20
المشار اليه ذا ذراعين اكثر من هذا الآخر الذي هو أيضًا ذو ذراعين ولا ثلاثة[٧٠]
اكثر من ثلاثة[٧١]. ولا يقال ايضًا في زمان ما انه زمان اكثر[٧٢] من زمان آخر. الا ان
هاتين الخاصيتين[٧٣] يشارك الكم فيهما الجوهر اعني في انه ليس له ضد وفي انه لا 25
يقبل الأقل والأكثر.

السابع[٧٤]

القول في خاصة مساوية للكم

والشيء الذي هو اخص الخواص بالكم هو المساوي وغير المساوي، فان ما عدا
الكم لا يوصف بهذا. مثال ذلك ان الكيف لا يقال فيه[٧٥] مساوٍ ولا[٧٦] غير مساوٍ
بل يقال[٧٧] شبيه و[٧٨] غير شبيه؛ وذلك انّا نقول ان هذا البياض شبيه بهذا البياض 30-35
أو غير شبيه، ولا نقول مساوٍ أو غير مساوٍ الا بالعرض. فيكون على هذا اخص
الخواص بالكم انه[٧٩] مساوٍ أو[٨٠] غير مساوٍ.

القسم الثالث[1]

[2]في مقولة الاضافة

والذي يتكلم فيه في هذه المقولة منحصر في فصول ثمانية :

الأوّل : في رسم الأشياء المضافة وتعديدها على جهة التمثيل.

الثاني : في انه قد توجد المضادة[3] في المضاف.

الثالث : في ان بعض المضاف يقبل الأقل والأكثر.

الرابع : في ان من خواص المضافين ان كل واحد منهما يرجع[4] بالتكافؤ[5] اذا اخذا باسميهما الدالين عليهما من حيث هما مضافان ان كان لهما اسم[6] أو اخترع لهما اسم متى لم يكن لهما اسم.

الخامس : في ان المضافين اذا اخذا باسميهما الدالين عليهما من حيث هما مضافان ومتكافئتان فان الصفة التي بها صار كل واحد منهما مضافًا لصاحبه تتميّز من سائر الصفات الموجودة في المضافين بأنه[7] متى ارتفعت سائر الصفات وبقيت تلك الصفة لم ترتفع بالنسبة التي بين المضافين ومتى ارتفعت تلك الصفة ارتفعت النسبة وأما اذا اخذا لا من حيث هما متكافئتان لم يلزم اذا ارتفعت سائر الأشياء التي في المضافين وبقيت تلك الصفة التي ينسب بها الى قرينه ان تبقى النسبة.

السادس : في ان من خواص المضافين انهما يوجدان معًا بالطبع ومتى ارتفع احدهما ان يرتفع الآخر ويحلّ ما يعرض في ذلك من شك.

السابع : في تقرير ما يمكن ان يشك فيه من أمر الجواهر هل يوجد فيها شيء من المضاف وحل ذلك الشك بتعقب الرسم المتقدم للمضاف واصلاحه باشتراط الشيء الذي يتناول المضافين بالحقيقة اذ كان انما

رسمه أولاً بحسب بادئ الرأي والمشهور قصدًا منه للاسهل في التعلم فان نقل المتعلم من المشهور للأمر[٨] اليقيني اسهل من ان يهجم به أولاً على الأمر اليقيني وقيل انه رسم افلاطون[٩].

الثامن : في انه متى اشترط في رسم المضافين الشرط الذي به يكون رسمًا خاصًا بهما ومعرّفًا[١٠] لجوهريهما[١١] وجد ان من خواصهما انه متى عرف احدهما عرف الآخر ضرورة وان بذلك يتبيّن[١٢] انه ليس من الجوهر شيء يعدّ من المضاف ويعرف مع هذا صعوبة حل هذه الشكوك في هذا[١٣] الوضع[١٤] مع سهولة التشكيك فيها في هذا الموضع والسبب في ذلك ان نظره ها هنا[١٥] فيها انما هو بحسب المشهور[١٦].

— 7 —   — ٧ —

[القول في الاضافة]

الاول[١]

القول في رسم المضافين على المشهور

قال: والاشياء[٢] المضافة هي التي تقال ماهياتها[٣] وذواتها بالقياس الى شيء آخر، اما بذاتها[٤] مثل القليل والكثير[٥]، واما بحرف من حروف النسبة مثل الى وما اشبه. مثال ذلك ان الأكبر ماهيته[٦] انما تقال بالقياس الى غيره، فانه انما هو أكبر من شيء، 6b وكذلك الضعف هو ضعف لشيء. والملكة والحال والحس والعلم من المضاف، فان جميع هذه ماهياتها[٧] تقال بالقياس الى شيء آخر بحرف من حروف النسبة[٨]، وذلك ان الملكة هي ملكة لشيء، والعلم لمعلوم، والحس لمحسوس وكذلك الكبير والصغير فانهما انما يقالان بالاضافة؛ وكذلك الشبيه فانه انما هو شبيه لشيء. والاضطجاع والقيام والجلوس هي من الوضع، والوضع من المضاف بجهة ما؛ فامّا يضطجع ويقوم ويجلس فليست هي من الوضع بل من الاشياء المشتق لها الاسم من الوضع يعني التي[٩] في[١٠] مقولة الوضع[١١] وهي في الحقيقة من مقولة ان يفعل وان ينفعل[١٢].

الثاني[١٣]

وقد يلحق الأمور المضافة ان تكون متضادة. و[١٤] مثال ذلك[١٥] الفضيلة والرذيلة من المضاف وكلاهما متضادان، وكذلك العلم والجهل كل واحد منهما من المضاف

وهما متضادان؛ الا انه ليس يوجد هذا لكل الأشياء المضافة فان الضعف ليس له ضد ولا لثلاثة[١٦] الاضعاف[١٧] ضد.

الثالث[١٨]

وكذلك قد يقبل بعض المضافات[١٩] الأقل والأكثر، فان الشبيه وغير الشبيه والمساوي وغير المساوي كل واحد منهما من المضاف؛ وقد يكون شبيه اقل من شبيه وأكثر[٢٠] وكذلك غير المساوي. وبعضها ليس يقبل ذلك فانه ليس ضعف اقل ولا أكثر من ضعف ولا مساوٍ أكثر من مساوٍ[٢١].

الرابع[٢٢]

القول في خواص المضافين

ومن خواص المضافين ان كل واحد منهما يرجع على صاحبه في النسبة بالتكافؤ. مثال ذلك العبد وهو عبد للمولى والمولى مولى للعبد والضعف ضعف للنصف والنصف نصف للضعف وكذلك في سائرها. وسواء كان اسم المضافين متغايرين مثل الضعف والنصف، أو كان احدهما مشتقًا من الثاني[٢٣] مثل العلم والمعلوم والحس والمحسوس، فان كل واحد من هذه يقال بالقياس الى قرينه. وقد يظهر ان هذه الخاصة غير موجودة لكثير من الأشياء المضافة متى[٢٤] لم يضف الشيء الى قرينه اضافة معادلة، اي لا يؤخذ كل واحد منهما مضافًا الى صاحبه من طريق ما هو مضاف[٢٥] بل تكون اضافة احدهما الى الآخر من طريق ما هو مضاف[٢٦] والآخر بالعرض، أو يكون كل واحد منهما قد اخذ[٢٧] لا من طريق ما هو مضاف[٢٨]. مثال ذلك ان اضيف الجناح الى ذي الريش فقيل الجناح جناح لذي 7a
الريش[٢٩] لم يصدق رجوع[٣٠] هذا بالتكافؤ وهو ان الجناح جناح لذي الريش[٣١] فانه ليس نسبة الجناح الى ذي الريش من طريق ما هو ذو ريش اذ كان قد يوجد ما له جناح وليس له ريش، فنسبة الجناح ليست له من جهة ما هو ذو ريش ونسبة[٣٢]

ذي الريش[٣٣] الى الجناح هي له من جهة ما هو ذو ريش ولذلك لم تكن هذه الاضافة معادلة.

فاذا غيّر هذا واخذت النسبة معادلة فقيل ذو الجناح هو ذو جناح بالجناح رجع هذا[٣٤] بالتكافؤ وهو ان الجناح جناح لذي الجناح، أو نقول: ذو الريش هو ذو جناح بريش، والجناح بالريش هو جناح لذي الريش. ولذلك اذا لم تكن الاضافة المعادلة لها اسم يدل عليها من حيث هي معادلة، وذلك اما لكلى[٣٥] المضافين أو لاحدهما، فقد يضطر المضيف ان يضع لكليهما اسما أو لاحدهما من حيث يستعملها مضافين. مثال ذلك ان السكان ان اضيف الى الزورق لم تكن اضافته معادلة لأنه ليس من جهة ان الزورق زورق اضيف اليه السكان اذ كان قد توجد زوارق لا سكان لها، كما ان السكان انما اضيف الى الزورق من جهة ما هو سكان ولذلك لا يرجع بالتكافؤ، فيقال ان الزورق زورق للسكان كما يقال ان السكان سكان للزورق. ولكن[٣٦] اذا أُريد في مثل هذا ان تكون الاضافة معادلة من الطرفين ومأخوذة بحال واحدة منهما، فينبغي ان يقال السكان سكان للزورق ذي السكان وحينئذٍ يصدق ان الزورق ذا السكان زورق بالسكان، فانه كما ان السكان انما هو سكان بالزورق كذلك الزورق الذي من شأنه ان يكون له سكان هو زورق بالسكان. ومثال ذلك أيضًا انه اذا أُضيف الرأس الى ذي الرأس كانت اضافة معادلة، ومتى أُضيف الى الحي لم تكن معادلة، فان الحي ليس له رأس من طريق ما هو حي اذ كان يوجد من الحيوان ما لا رأس له. فهذا هو الطريق الذي ينبغي للمضيف أن يسلكها فيما ليس له اسم من المضاف، أعني ان يضع لها[٣٧] اسمًا يدلّ على المضافين من حيث تكون اضافتهما معادلة مثل ما قلنا في الجناح والسكان.

واذا كان هذا هكذا فكل المضافات اذا أُخذت على التعادل، أي من طريق ما هي مضافات لا من طريق ما هي تحت مقولة أخرى، وجدت لها هذه الخاصة دائمًا وهو ان كل واحد منهما يرجع على[٣٨] صاحبه بالتكافؤ. وأما اذا أُضيف احدهما الى الآخر، وأُخذ كل واحد منهما جزافًا[٣٩] أو بأي صفة اتفقت من الصفات الموجودة في المضافين اللازمة للاضافة، ولم يؤخذا بالصفة التي هما بها مضافان ومنسوب كل واحد منهما الى الآخر، فليس يرجعان بالتكافؤ وان كان لها اسماء موضوعة من حيث هما مضافان فضلاً عمّا ليس لهما اسماء تدل عليهما من حيث

هما مضافان. مثال ذلك ان العبد ان لم يضف الى المولى، الذي هو اسم الاضافة، لكن[٤٠] اضيف الى الانسان أو الى ذي الرجلين وما اشبه ذلك من الأشياء الموجودة فيه، لم يرجع بالتكافؤ لأن الانسان ليس هو انسان بما له عبد وانما هو مولى بما له عبد، فان اخذ المولى بدل الانسان رجعا بالتكافؤ.

الخامس[٤١]

ويخصّ هذه الصفة التي من قبلها لحقت النسبة المضافين[٤٢] انه اذا رفعنا سائر 30
الصفات العارضة للمضافين التي بها تكون الاضافة غير معادلة، لم ترتفع النسبة بين
المضافين وان رفعنا تلك الصفة ارتفعت النسبة. مثال ذلك ان العبد اذا قيل
بالاضافة الى المولى ورفعنا من المولى سائر الصفات التي يمكن ان ينسب العبد اليها، 35
مثل انه انسان أو ذو رجلين أو غير ذلك، ولم يرفع منه المولى، فان نسبة العبد اليه
لا ترتفع؛ ومتى اضفنا العبد الى الانسان أو الى ذي الرجلين ورفعنا انه مولى 7b-5
ارتفعت هذه النسبة، فانه لا يكون عبد ليس له مولى. فاذن النسبة المعادلة هي
للصفة التي ترتفع النسبة بارتفاعها ولا ترتفع بارتفاع غيرها. وهذا الذي ذكره هو
كالقانون لتميّز[٤٣] الصفة التي تكون لها النسبة المعادلة.

قال: ووجود هذه النسبة التي بها تكون الاضافة معادلة متى كان للمضافين اسم 10
يدلّ عليهما من حيث لهما هذه النسبة هو سهل. وأما متى لم يكن لهما اسم فقد
يصعب ذلك، لكن[٤٤] حينئذٍ ينبغي[٤٥] ان تستنبط تلك الصفة بهذا القانون ويخترع
للمضافين اسم يدل عليهما من حيث توجد لهما تلك النسبة.

السادس[٤٦]

قال: وقد يظن ان من خواص المضافين انهما يوجدان معًا بالطبع وذلك ظاهر 15-20
في أكثرها، فأن الضعف والنصف موجودان معًا لأنه متى وُجد احدهما وُجد الآخر
ومتى ارتفع احدهما ارتفع الآخر. الاّ انه قد يلحق في ذلك شك من قبل بعض
الأشياء المضافة، فانه قد يظن ان المعلوم اقدم من العلم لأن العلم انما يقع بالشيء في
أكثر الأشياء بعد تقدّم وجوده، وأمّا مع وجوده فأقل ذلك؛ وان كان ذلك كذلك 25

فلا معلوم واحد البتة يكون وجوده والعلم به معًا بالطبع. وأيضًا فان المعلوم يظهر انه متقدّم بالطبع على العلم، وذلك انه اذا ارتفع المعلوم ارتفع العلم، وليس اذا ارتفع العلم ارتفع المعلوم. وهذا هو رسم المتقدّم بالطبع على ما سيقال بعد. ومثال ذلك تربيع الدائرة الذي فحص عنه من تقدّم من المهندسين فلم يلفوه[٤٧] بعد، فانه ان كان معلومًا فعلمه لم يوجد بعد، وان كان غير معلوم فليس يمكن ان يوجد علمه بعد. وأيضًا فان الانسان اذا ارتفع ارتفع العلم، وقد يوجد المعلوم والانسان غير موجود. وهذا الشك بعينه يلحق بالحس والمحسوس، فانه قد يظن ان المحسوس اقدم من الحس لأن المحسوس اذا فُقد فقد معه الحس، فأما[٤٨] الحس فليس يفقد معه المحسوس وانما يلزم اذا فقد المحسوس ان يفقد الحس من جهة ان المحسوس والحس لا يوجدان الاّ في جسم[٤٩] فاذا ارتفع المحسوس ارتفع الجسم، واذا ارتفع الجسم ارتفع الحاس والحس؛ فاما[٥٠] الحس فليس بارتفاعه يرتفع المحسوس لأنه قد يمكن ان يفقده[٥١] الحيوان ويكون الجسم المحسوس موجودًا مثل الجسم الحار والبارد. وأيضًا فان الحس يوجد مع وجود الحي، فأما المحسوس فموجود قبل وجوده، فان الماء والنار وسائر الاسطقسات منها قوام الحيوان وهي موجودة من[٥٢] قبل ان يوجد الحيوان. فلهذا كله قد يظن ان[٥٣] المحسوس اقدم من وجود الحس. والمفسرون يحلّون هذا الشك بأنه اذا اخذ الحس والمحسوس والعلم والمعلوم، اما بالقوة واما بالفعل، وجدا معًا وصدقت فيهما تلك الخاصة؛ وانما يلحق هذا الشك اذا اخذ احدهما بالقوة والآخر بالفعل، ولكن[٥٤] لما كان الوجود الذي بالقوة غير مشهور ارجأ[٥٥] حل هذا الشك الى موضع آخر، لأنه انما يتكلّم هنا[٥٦] في هذه الأشياء من جهة الشهرة.

السابع[٥٧]

قال: ومما فيه موضع شك هل في الجواهر شيء مضاف من جهة ما هو جوهر؟ وهذا الشك انما يعرض في بعض الجواهر الثواني، فاما[٥٨] في الأول فليس يعرض. وذلك انه[٥٩] يظهر انه ليس يقال في شيء منها انه من المضاف لا الكل ولا الجزء، فانه ليس يقال في هذا الانسان المشار اليه انه انسان لشيء ما، وكذلك الحال في

اجزاء المشار اليه، فانه ليس يقال في يد ما مشار اليها انها يد انسان ما أو فرس ما، لكن[٦٠] يقال يد انسان أو فرس. وبالجملة انما يضاف الى النوع لا الى الشخص. وكذلك يظهر الأمر في أكثر الجواهر الثواني، فانه ليس يقال ان الانسان انسان لشيء ولا الثور ثور لشيء بما هو ثور، اعني جوهرًا؛ بل ان كان فمن جهة ما هو ملك لمالك. وأما في بعضها فقد يلحق في ذلك هذا الشك، وذلك ان الرأس يقال فيه انه رأس لشيء واليد يد لشيء وكذلك ما اشبه هذا؛ والرأس واليد[٦١] انما يدلأن[٦٢] على الجوهر فيكون على هذا قد يظن ان كثيرًا من الجواهر داخلة في المضاف.

القول في تحديد المضافين على التحقيق

قال: الآ انه ان قد وفى[٦٣] تحديد الأشياء التي من المضاف حين قلنا ان المضافات هي الأشياء التي ماهياتها[٦٤] تقال بالقياس الى غيرها، فقد يصعب حلّ هذا الشك أو يكون حلّه ممتنعًا، وذلك انه قد ظهر من أمر هذه الجواهر ان ماهياتها[٦٥] تقال بالقياس[٦٦]. وان كان الرسم الحقيقي للأشياء التي من المضاف[٦٧] انهما الشيئان اللذان ماهية[٦٨] كل واحد منهما تقال بالقياس الى صاحبه من حيث الوجود لتلك الماهية[٦٩] انها مضافة الى قرينتها بأي نوع اتفق من انواع الاضافة، فحلّ الشك مما[٧٠] يسهل. فان التحديد الأول يلحق كل ما حدّ في بادئ الرأي مضافًا، واما هذا التحديد فانما يلحق ما هو مضاف بالحقيقة لا في بادئ الرأي[٧١]. وانما فيما احسب ان الرأس ان كان يدلّ على الجوهر فانما هو مضاف الى الانسان، لا من قبل الاضافة الحقيقية بل من قبل الاضافة العرضية، اعني التي ليست في جوهر الشيء المضاف وهي التي تضمنها الرسم الأول اعني العرضي. وأما الذي[٧٢] الاضافة في جوهر كل واحد منهما فهي مثل القليل والكثير فان كل واحد منهما في جوهر صاحبه، وهي التي تضمنها الرسم الثاني اعني الحقيقي.

الثامن[٧٣]

قال: وبيّن من هذا الحدّ الحقيقي للمضافين ان من خاصتها انه متى عرف

الانسان احدهما على التحصيل عرف الآخر ضرورة. فان الانسان متى علم ان هذا
الشيء من المضاف، وكانت ماهية[٧٤] احد المضافين انما الوجود لها في النسبة[٧٥] الى
المضاف الثاني، فبيّن انه اذا عرف ماهية[٧٦] احد المضافين فقد عرف ماهية[٧٧] 8b
الآخر، والاّ كانت معرفته بماهية[٧٨] احد المضافين لا على ما هي عليه بل ظنًّا أو
غلطًا. وذلك أيضًا بيّن من قبل الاستقراء. مثال ذلك ان من علم ان هذا ضعف 5-10
على التحصيل فقد علم الشيء الذي هو له ضعف على التحصيل، وكذلك من
عرف ان هذا احسن فقد عرف الشيء الذي هو احسن منه، الاّ ان تكون المعرفة
توهمًا لا يقينًا، فانه ان لم يعرف الشيء الذي به قيل فيه انه احسن فقد[٧٩] يمكن ان
لا[٨٠] يكون شيء دونه في الحسن، فيكون قوله فيه انه احسن كذبًا. ومن هذا يظهر
ان الرأس واليد ليست[٨١] من المضاف الحقيقي، فانه قد تعرّف ماهية[٨٢] كل واحدة[٨٣] 15
منهما من حيث هما في الجوهر على التحصيل من غير ان يعرف الشيء الذي هو له
رأس، ولا الشيء الذي هو له يد.

قال: الا ان بالجملة الحكم بالحقيقة على ما هو من المضاف من سائر المقولات 20
وما ليس من المضاف هو مما يصعب ما لم يتدبّر مرارًا كثيرة، فأمّا التشكك[٨٤] فيها
فليس فيه صعوبة.

القسم الرابع[١]

القول في الكيفية[٢]

وما يقوله[٣] في هذا الباب منحصر في احد عشر فصلاً :

الأوّل : يحدّد فيه هذه المقولة ويعرّف انها تنقسم الى اجناس اول.

الثاني : يعرّف فيه الجنس المسمى من هذه الأجناس باسم الملكة والحال ويعرّف ما منها يختص باسم الملكة وهو الّذي يقال عليه الكيف في المشهور وما منها يختص باسم الحال وانه ان قيل عليهما[٤] كيف فلكونهما[٥] من طبيعة واحدة.

الثالث : يعرّف الجنس الثاني من اجناس هذه المقولة وهو الذي يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية.

الرابع : يعرّف فيه الجنس الثالث من أجناس هذه المقولة وهي الكيفية الانفعالية والانفعالات ويعرّف لمَ سميت كيفية انفعالية ويُعطي الفرق بين التي تسمّى منها انفعالية والتي تسمّى انفعالات وان اسم الكيف في المشهور انما ينطلق[٦] على الانفعالية للمعنى الذي من قبله ينطلق على الملكة اكثر ذلك من انطلاقه على الحال.

الخامس : يعرّف فيه الجنس الرابع من أجناس هذه المقولة وهي الكيفية الموجودة في الكم بما هو كم.

السادس : يتشكّك فيه في المتخلخل والمتكاثف والخشن والأملس هل هما داخلان تحت هذه المقولة ام تحت مقولة الوضع.

السابع : يعرّف فيه ان الأشياء المتصفة بالكيفية هي التي يدلّ عليها باسماء مشتقة من المثل الأول الدالّة على تلك الكيفية.

الثامن : يعرّف فيه انه قد يوجد التضاد في الكيف لكن[٧] في بعضها وانه اذا كان احد المتضادين في الكيف لزم ان يكون الضد الآخر في الكيف.

التاسع : يعرّف فيه ان الكيف قد يقبل الأقل والأكثر وان ذلك ليس في كله.

العاشر : يعرّف فيه ان الشبيه وغير الشبيه هي الخاصة التي تخصّ هذه المقولة.

الحادي عشر: يتشكّك فيه في اشياء كثيرة ذُكرت في هذا الباب وذُكرت أيضًا في الاضافة ويُعطي من أين يعرض ذلك لها وان ذلك لها بجهتين.

- 8 - — ٨ —

[القول في تحديد الكيفية وأنواعها]

الفصل الأوّل[1]

قال: واسمي الكيفية الهيئات التي بها يُسئل في الأشخاص كيف هي. وهذه الكيفيات تقال على اجناس اول مختلفة.

الثاني[2]

فأحدها[3] الجنس من الكيفية التي تسمّى ملكة وحالاً. والملكة منها تخالف الحال في ان الملكة تقال من هذا الجنس على ما هو أبقى وأطول زمانًا، والحال على ما هو وشيك الزوال. ومثال ذلك العلوم والفضائل، فان العلم بالشيء اذا حصل صناعة كان[4] من الأشياء الثابتة العسيرة الزوال، وذلك ما لم يطرأ على الانسان تغيير[5] فادح من مرض أو غير ذلك من الاشتغال بالأمور الطارئة التي تكون سببًا مع طول الزمان لذهول الانسان عن العلم ونسيانه. فاما الحال فانها تقال من هذا الجنس على الأشياء السريعة الحركة السهلة التغيّر مثل الصحة والمرض والحرارة والبرودة التي هي اسباب الصحة[6] والمرض؛ فان الصحيح يعود بسرعة مريضًا والمريض صحيحًا ما لم تتمكن هذه فيعسر زوالها. فانه اذا كان الأمر كذلك كان للانسان ان يسميها ملكة.

قال: ومن البيّن ان اسم الملكة انما يدلّ به في اللسان اليوناني على الأشياء التي هي اطول زمانًا في الثبوت وأعسر حركة. فانهم لا يقولون فيمن كان غير متمسّك بالعلم تمسكًا يعتد به ان له ملكة، على ان من كان بهذه الصفة فله حال في العلم اما

شريفة وأما خسيسة. والملكات هي أيضًا بجهة من الجهات حالات وليست الحالات ملكات؛ وأيضًا فان الملكات انما هي أولاً حالات ثم تصير بالآخرة[٧] ملكات. وهذا الجنس كما قيل هو الهيئات الموجودة في النفس وفي المتنفس من جهة ما هو متنفس.

الثالث[٨]

قال: وجنس ثانٍ من الكيفية وهو الذي به تقول في الشيء ان له قوة طبيعية أو لا قوة له طبيعية[٩] مثل قولنا مصحح[١٠] وممراض، وذلك انه ليس يقال في الشيء انه مصحح[١١] أو ممراض أو ما[١٢] اشبه ذلك من قبل ان له حالاً ما في النفس أو في المتنفس بما هو متنفس بل من قبل ما له قوة طبيعية أو لا قوة طبيعية، أعني[١٣] بلا قوة طبيعية ان يفعل بعسر وينفعل بسهولة وبقوة طبيعية ان يفعل شيئًا[١٤] بسهولة ولا ينفعل الاّ بعسر[١٥]. مثال ذلك انه يقال مصحح من قبل ان له قوة على ان لا ينفعل عن الأمراض[١٦] والآفات، ونقول[١٧] محاضر[١٨] ومصارع من جهة ان له قوة يفعل بها بسهولة وينفعل بعسر، ونقول[١٩] ممراض من قبل ان لا قوة له طبيعية على ان لا ينفعل عن الأمراض. وكذلك الأمر في الصلب واللين فانه يقال صلب من جهة ان له قوة على ان لا ينفعل بسهولة، ويُقال لين من قبل انه[٢٠] لا قوة له على ان لا ينفعل بسهولة.

الرابع[٢١]

قال: وجنس ثالث من الكيفية وهي التي يقال لها كيفيات انفعالية وانفعالات، وأنواع ذلك الطعوم مثل الحلاوة والمرارة، والألوان مثل السواد والبياض، والملموسات مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، فان[٢٢] هذه كلها ظاهر من أمرها انها كيفيات اذ كان كل ما اتصف بشيء من هذه يُسئل عنه بحرف «كيف». مثال ذلك انّا نقول: كيف هذا العسل في حلاوته؟ وكيف هذا الثوب في بياضه؟ فيجاب بأنه شديد الحلاوة والبياض أو غير شديدهما. وانما قيل في امثال هذه كيفيات انفعاليات[٢٣] لا من قبل انها حدثت في الأشياء المتصفة بها عن انفعال بل من قبل

9b انها تحدث في حواسنا انفعالاً. مثال ذلك ان الحلاوة في العسل والمرارة في الصبر انما قيل فيهما[٢٤] كيفيات انفعالية لا من قبل انفعال[٢٥] حدث في العسل عن الحلاوة ولا عن انفعال[٢٦] في الصبر حدث عنه[٢٧] المرارة[٢٨]، بل من قبل انهما يحدّثان انفعالاً في اللسان؛ وكذلك الأمر في الحرارة والبرودة مع حسن اللمس. واما النوع الثالث الذي هو الألوان فليس يقال فيها كيفيات انفعالية بهذه الجهة اذ كانت الألوان لا تحدث انفعالاً في البصر، وانما يقال في هذه كيفية انفعالية من قبل ان وجودها في الشيء المتصف بها انما حدث عن انفعال. وذلك انه لما كان من البيّن ان حمرة الخجل وصفرة الفزع[٢٩] انما يحدثان عن انفعال نال الدم والروح، وجب من ذلك[٣٠] ان نعتقد[٣١] ان من فطر من اول امره وبالطبع محمّرًا أو مصفرًا، ان السبب في ذلك ان مزاجه في أول الخلقة قد انفعل هذا النحو من الانفعال الذي تتبعه[٣٢] الحمرة في الخجل والصفرة في الفزع. وما كان من هذه العوارض ثابتًا عسير الزوال فهو الذي يسمّى «كيفية انفعالية» وهو الذي يُسئل عنه بحرف «كيف» في المعتاد، وما كان سريع الحركة من هذه فليس يسمّى انفعاليًا ولا جرت العادة ان يُسئل عنه بحرف «كيف»، وذلك يجب ان يخص هذا الجنس باسم الانفعال فقط لا باسم الكيفية[٣٣] الانفعالية. ومثال ذلك ان الصفرة والحمرة اذا كانت لنا بالطبع والجبلة قيل فينا بها في الشخص كيف هو، وان كانت الحمرة عرضت من خجل والصفرة من فزع[٣٤] ولم يقل في الشخص بها كيف هو، وذلك انه ليس يقال في من[٣٥] هذه حاله محمرٌ ولا مصفرٌ[٣٦] وانما يقال احمر وأصفر فقط. وبالجملة انفعل فقط، فيجب ان يسمّى[٣٧] مثل هذا انفعالاً فقط وان كانت انما تختلف بطول البقاء وقصره. وعلى هذا المثال يقال في عوارض النفس كيفيات انفعالية لما كان منها بالطبع وثابتًا، وانفعالات لما كان عارضًا ولم يكن للانسان بالطبع والمزاج. مثال[٣٨] 10a ذلك تيه العقل والغضب، فانه من كان له هذان الأمران بالطبع قيل فيه انه غضوب وانه تائه العقل، ولذلك تسمّى هذه كيفيات انفعالية؛ ومن عرض له الغضب عن أمر محرج طرأ[٣٩] عليه لم يقل فيه غضوب ولا تائه العقل وانما يقال فيه انه غضب وتاه عقله. فيجب ان يقال في امثال هذه انفعالاً لا انفعاليًا، وذلك ان صيغة[٤٠] هذه اللفظة تليق ابدًا بالشيء الثابت.

الخامس[٤١]

قال : وجنس رابع وهو الشكل والخلقة الموجودان في واحد واحد من الأشياء والاستقامة والانحناء وما يشبه هذا. فانه يقال في الشيء اذا اتصف بواحد من هذه كيف هو، وذلك انه قد يقال في الشيء انه مثلّث أو مربّع[٤٢] في جواب كيف هو، وانه مستقيم و[٤٣] منحن وكذلك الخلقة.

السادس[٤٤]

فأمّا المتخلخل والمتكاثف والخشن والأملس فقد يظن ان هذين داخلان تحت هذا الجنس، الا ان الأشبه ان يعتقد في هذين الجنسين انهما خارجان عن هذا[٤٥] الجنس ؛ وذلك انه[٤٦] يظهر ان كل واحد منهما هو أحرى ان يكون داخلاً في مقولة الوضع منه في هذه المقولة. وذلك ان المتخلخل والمتكاثف انما يدلان على وضع ما للاجزاء، فانه انما يقال كثيف لما اجزاؤه متقاربة بعضها من بعض، ومتخلخل لما اجزاؤه متباعدة بعضها عن بعض؛ وكذلك الأملس انما يقال فيما اجزاؤه مستوية في سطحه ليس يفضل بعضها على[٤٧] بعض، ويقال خشن فيما اجزاؤه غير مستوية بل يفضل بعضها على[٤٨] بعض.

قال : ولعله قد يظهر ان ها هنا[٤٩] كيفيات أُخر لكن[٥٠] هذه التي عددناها[٥١] ها هنا[٥٢] من هذا الجنس مبلغ عددها هو هذا العدد. يريد ان تلك الكيفيات هي الكيفيات التي يسأل[٥٣] عنها بحرف «كيف» في الأنواع وهي الأشياء التي هي صور نوعية أو تابعة للصور النوعية. وهذه الكيفيات هي التي يُسئل عنها[٥٤] في الأشخاص وهي الاحوال اللاحقة للصور من قبل الهيولى والأشياء الهيولانية، وذلك بيّن من الفرق بين هذين النوعين من الكيفية.

السابع[٥٥]

قال : وذوات الكيفيات هي المدلول عليها بالاسماء الدالة على الكيفيات انفسها وهي المثل الأول، وذلك على طريق الاشتقاق في اكثرها بحسب اللسان اليوناني،

مثل الأبيض المشتق من اسم البياض والبليغ المشتق من البلاغة والعادل المشتق من
اسم العدالة. واما الشاذ منها فانه ليس يوجد في اللسان اليوناني للكيفيات[٥٦] المأخوذة
مجردة من الموضوع اسماء فيشتق منها اسماء لتلك الكيفيات من حيث هي في موضوع.
مثال ذلك ان الأسماء الموضوعة عندهم للأشياء الداخلة فيما يقال بقوة طبيعية ولا 35
قوة طبيعية لم تكن مشتقة من شيء مثل المحاضر[٥٧] والملاكز، فان الاسماء الدالة على 10b
هذه المعاني عندهم لم تكن مشتقة لا من الحضر[٥٨] ولا من اللكز كما هي[٥٩] في كلام
العرب. وليس يبعد ان يوجد في اللسان العربي افعال ليس لها مصادر، وربما اتفق 5-10
في اللسان اليوناني ان يكون للكيفية من حيث هي مجردة عن الموضوع اسم ويكون
اسم تلك الكيفية من حيث هي في موضوع مشتق من اسم آخر. مثال ذلك انهم
كانوا[٦٠] يقولون من الفضيلة مجتهد لا فاضل.

[القول في خواص الكيف]

الثامن[٦١]

قال: وقد يوجد في الكيف تضاد، مثال ذلك العدل ضد الجور والبياض ضد
السواد؛ وكذلك يوجد أيضًا في الأشياء ذوات الكيفية، مثال ذلك ان العادل ضد 15
للجائر[٦٢] والأبيض ضد للأسود[٦٣]، ولكن[٦٤] ليس يوجد التضاد في جميع الكيفيات
ولا في جميع ذوات الكيفيات فانه ليس للأشقر ولا للأصفر ضد وبالجملة
للكيفيات[٦٥] المتوسطة. وأيضًا فمتى كان احد المتضادين كيفا فان الضد الثاني يكون
كيفا وذلك ظاهر بالاستقراء. مثال ذلك ان العادل لما كان ضد الجائر، وكان 20
العادل في الكيفية، كان الجائر في الكيفية اذ لا يصحّ ان نقول ان الجائر في الكم
ولا في المضاف ولا في مقولة أخرى. وكذلك يظهر الأمر في سائر التضاد الموجود في 25
الكيف.

التاسع[٦٦]

قال: وقد يقبل الكيف[٦٧] الأقل والأكثر، فانه يكون عادل اكثر من عادل

وأبيض اشد من ابيض اذ موضوعات هذه الأشياء تقبل الأقل والأكثر لكن[٦٨] ليس 30
هذا في جميعها بل في بعضها. ومما يشك فيه[٦٩] اذا اخذت هذه الكيفيات مجردة
عن[٧٠] موضوعاتها هل تقبل الأكثر والأقل[٧١]، فان قومًا يمارون في هذا[٧٢] ويرون انه[٧٣] 35
ليست تكون عدالة اكثر من عدالة ولا صحة اكثر من صحة. وانما الذي يمكن ان
يكون عادل اكثر من عادل وصحيح اكثر من صحيح وكذلك في سائر هذا 11a
الجنس الذي هو الحال. واما المثلث والمربع وسائر الأشكال فليس يقبلان الأكثر 5
والأقل[٧٤]، فانه ليس مثلث اكثر من مثلث ولا مربّع بأكثر[٧٥] من مربّع فان ما
دخل تحت حدّ المثلّث فهو مثلّث على حد سواء، وكذلك ما دخل تحت حد المربّع
وقبله فهو مربّع على شرع سواء؛ وما لم يدخل تحت حدّ الشيء فليس يقال بالمقايسة 10
اليه، فانه ليس لأحد ان يقول المربّع اكثر دائرة من المستطيل. وبالجملة انما تصحّ
المقايسة في الأشياء الداخلة تحت حدّ واحد. واذا كان هذا هكذا، فليس كل
الكيفية يقبل الأكثر والأقل[٧٦]، ولا شيء من هذه التي ذكرنا بخاصية حقيقية
للكيفية.

العاشر[٧٧]

وأمّا خاصتها[٧٨] الحقيقية التي لا تقال على غيرها فهي الشبيه وغير الشبيه. 15

الحادي عشر[٧٩]

قال: وليس ينبغي ان يتشكك على هذا القول فيقال انه قد[٨٠] قصد ها هنا[٨١] 20
الى تعديد الكيفيات فعدّدت اشياء كثيرة من المضاف مثل الملكة والحال الذي عدّد
في الجنس الأول من هذه المقولة[٨٢] هو داخل في المضاف. فان الملكة انما هي ملكة
للشيء، وكذلك الحال، فانه انما يمكن ان تعدّ هذه من المضاف باجناسها لا
بأنواعها. فان العلم وهو جنس للنحو[٨٣] والفقه يقال بالاضافة الى المعلوم، وأما النحو 25
فليس يقال بالاضافة الى شيء وكذلك الفقه، الا ان يقال بالاضافة من طريق
جنسه، اعني ان النحو هو علم للمعلوم الذي هو علم اواخر الكلم. واذا كانت هذه الأنواع 30

ليست من المضاف وانما هي من الكيفية، وهي انما صارت انواع[٨٤] كيفية من قبل جنسها، فهو بيّن ان جنسها هو من الكيف. وذلك ان النحو والفقه انما صار كل واحد منهما موجودًا من حيث العلم كيفية، لكن[٨٥] عرض لجنسها الذي هو العلم ان كان له اسم من حيث هو مضاف ولم يكن له اسم من حيث هو كيفية بضد ما عرض للأنواع التي تحته، اعني ان لها اسماء من حيث هي كيفيات مثل النحو والفقه وليس لها اسمًا من حيث هي مضافة. وليس يبعد ان يكون الشيء الواحد معدودًا في مقولتين وجنسين لكن[٨٦] بجهتين لا بجهة واحدة، فان ذلك هو المستحيل.

هذا هو معنى ما تأول هذا الموضع عليه ابو نصر، وظاهر كلام ارسطو انها ليست من المضاف الا بجنسها، اذ ليس يفهم من النحو والموسيقى اضافة خاصة بها الا من قبل جنسها. ولذلك ما يقول ارسطو في هذه الأشياء انها ليست من المضافة بذاتها وانها انما صارت من المضاف من قبل ان أُضيف اليها ما هو مضاف بذاته، فهي مضافة بالعرض؛ ولا يبعد ان يكون شيء واحد تحت جنسين احدهما بالذات والآخر بالعرض، وانما الذي يبعد كما يقول ارسطو ان يكون شيء واحد هو موجودًا في جنسين مختلفين بالذات[٨٧].

- 9 - — ٩ —

القسم الخامس[١]

القول في يفعل وينفعل

11b **قال** : وقد يقبل يفعل وينفعل التضاد والأكثر والأقل، فان يسخن[٢] مضاد لأن يبرد[٣]، ويبرد مضاد ليسخن، ويلتذّ مضاد لأن يتأذّى[٤]، فيكون هذا الجنس يقبل التضاد ويقبل الأقل والأكثر، فان قولنا في الشيء يسخن قد يكون اكثر وأقل، فان الشيء قد يسخن اكثر وأقل وكذلك قد يتأذّى أكثر وأقل.

قال : فهذا مبلغ ما نقوله في هذه المقولة في هذا الموضع.

القسم السادس[٥]

القول في مقولة الوضع[٦]

قال : وقد ذكرت الأشياء ذوات الوضع في باب[٧] المضاف وقيل انها الأشياء التي اسماؤها[٨] مشتقة من مقولة الاضافة[٩]، مثل المضطجع والمتكئ، فان الاضطجاع والاتكاء من مقولة المضاف والمضطجع والمتكئ هو[١٠] من هذه المقولة.

قال : واما سائر المقولات التي عددناها وهي مقولة «متى»، ومقولة «اين»، ومقولة «له»، فليس يقال[١١] فيها ها هنا[١٢] شيء اكثر مما تمثلنا[١٣] به في هذا الكتاب في اوله اذ كانت واضحة. مثل قولنا ان «له» يدل على المتنعل والمتسلّح، و «أين»[١٤] مثل قولنا: فلان في السوق، و «متى» مثل قولنا: فلان في ذلك الزمان[١٥]، وسائر ما تمثلنا[١٦] به فيها. فان هذا القول في هذه الأجناس كاف بحسب المقصود ها هنا[١٧].

الجزء الثالث

وهذا الجزء ينقسم الى خمسة اقسام :

القسم الأول[١]

القول في المتقابلات

وما يتكلم فيه في هذا الباب ينحصر في احد عشر فصلاً :

الأوّل : يعدّد فيه اصناف المتقابلات ويعرّف واحدًا واحدًا منها على طريق المثال.

الثاني : يعطي الفرق بين المتقابلة على جهة المضاف والمتقابلة على طريق المضادة.

الثالث : يعرّف فيه ان الأشياء المتضادة[٢] نوعان.

الرابع يعرّف فيه طبيعة الأشياء التي تتقابل على جهة العدم والملكة ويعرّف فيه ان الأشياء ذوات العدم والملكة ليست هي العدم نفسه والملكة وان هذه تتقابل ايضًا كما يتقابل العدم والملكة.

الخامس: يعرّف فيه ان الأشياء الموجبة والمسلوبة ليست هي القضية الموجبة والسالبة وان هذه ايضًا تتقابل كما تتقابل الموجبة والسالبة.

السادس: يعرّف فيه الفرق بين الملكة والعدم[٣] والمضافين.

السابع : يعرّف فيه الفرق بين العدم والملكة والضدين.

الثامن : يعرّف فيه الفرق بين الموجبة والسالبة والثلاثة الباقية اعني العدم والملكة والمضافين والمضادين[٤] ويحلّ في ذلك شكًّا يعرض في المتضادات في الفرق الذي اعطي في ذلك.

التاسع : يعرّف فيه انه قد يضاد واحد لواحد وقد يضاد واحد لاثنين.

العاشر : يعرّف فيه انه ليس يلزم في المضادين[٥] متى وجد احدهما ان يكون الآخر موجودًا وهي الخاصية[٦] التي وُجدت في المضاف.

الحادي عشر : يعرّف فيه ان كل متضادين اما ان يكونا[٧] في جنس واحد واما ان يكونا في جنسين متضادين واما ان يكونا انفسهما جنسين متضادين لا داخلين تحت جنس.

- 10 - — ١٠ —

[القول في المتقابلات]

الأول[١]

15-20 **قال**: و[٢] المتقابلات اربعة اصناف: المضافان، والمتضادان، والعدم، والملكة، والموجبة والسالبة. فمثال المضاف الضعف والنصف، ومثال المتضادين الخير والشر، ومثال العدم والملكة العمى والبصر، ومثال الموجبة والسالبة قولك: «زيد جالس»، «زيد[٣] ليس بجالس».

الثاني[٤]

والفرق بين المضافين والمتضادين ان احد المضافين اي اتفق منهما تقال ماهيته[٥]
25-30 بالقياس الى صاحبه: اما بذاته، وأما بأيّ حرف اتفق من حروف النسب، مثل الضعف الذي يقال بالقياس الى النصف. واما المتضادان فليس تقال ماهية[٦] احدهما بالقياس الى الثاني، بل انما يقال ان ماهية[٧] احدهما تضاد ماهية[٨] الثاني؛ فانه ليس
35 يقال ان الخير خير للشر بل مضاد له، ولا الأبيض ابيض للأسود بل مضاد له. فهذان[٩] الصنفان من المتقابلات مختلفان ضرورة[١٠].

الثالث[١١]

12a وما كان من المتضادات ليس يخلو[١٢] الموضوع المتصف بهما من احدهما، فهما المتضادان اللذان ليس بينهما متوسط، مثل الصحة والمرض الذي لا يخلو

جسم المتنفس من احدهما، ومثل الزوج والفرد الذي لا يخلو عدد من ان يتصف 5
باحدهما؛ فان امثال هذه من المتضادات هي التي ليس بينهما متوسط. وأما ما ليس
واجبًا ان يوجد احد المتضادين في الموضوع لهما فهي المتضادات التي بينهما متوسط.
مثال ذلك السواد والبياض الموجودان في الجسم، فانه لما كان ليس واجبًا ان يكون 10-15
كل جسم ملون اما ابيض واما اسود بل قد يخلو الجسم من كليهما اذ كان بينهما
متوسطات وهي الأصفر والأدكن وسائر الألوان التي بين الأبيض والأسود؛ وكذلك
المحمود والمذموم ليس واجبًا ان يكون كل شيء اما محمودًا واما مذمومًا، وجدت
بينهما ايضًا متوسطات وهو ما ليس بمحمود ولا مذموم. فان المتوسطات في بعض 20-25
الأمور لها[13] اسماء مثل الأدكن والأصفر، وفي بعضها ليس لها اسماء فيعبّر عن
الأوساط بسلب الطرفين مثل قولنا: لا جيد ولا رديء، ولا عدل ولا جور.

الرابع[14]

فأمّا العدم والملكة فانما يوجدان في شيء واحد بعينه، مثال ذلك البصر
والعمى[15] انما يوجدان في العين. وهذا الجنس من العدم بالجملة هو ان يفقد
الموضوع الملكة التي[16] شأنها ان تكون فيه في الوقت التي[17] شأنها ان تكون فيه من 30
غير ان يمكن وجودها له في المستقبل. فانه انما يقال ادرد لمن لم تكن له اسنان في
الوقت الذي من شأنه أن تكون[18] له اسنان، وأعمى لمن لم يكن له بصر في الوقت
الذي من شأنه ان يكون له بصر، ولذلك لا يقال فيما يولد من الحيوان لا باسنان
ولا ببصر[19] مثل اجراء الكلب انه ادرد وأعمى.

قال: وليس الذي يعدم الملكة وتوجد فيه الملكة هو العدم والملكة. مثال ذلك 35
ان البصر ملكة والعمى عدمها وليس ذو البصر هو البصر ولا ذو العمى هو العمى.
ولو كان الموضوع للبصر والبصر شيئًا واحدًا، والموضوع للعمى والعمى شيئًا واحدًا، 40
لصدق ان يحمل البصر على البصر[20] والعمى على العمى، فيقال الأعمى عمى
والمبصر[21] بصر. ولكن[22] كما ان العدم والملكة متقابلان كذلك المتصف بهما ايضًا 12b
متقابلان. فانه ان كان العمى يقابل البصر فالأعمى يقابل المبصر[23]، وذلك ان[24]
جهة التقابل فيهما واحدة. 5

الخامس[٢٥]

قال: وكذلك ليس الشيء الذي يسلب ويوجب هو الموجبة والسالبة، فان الموجبة قول موجب والسالبة[٢٦] قول سالب، وليس الشيء الذي يوجب أو يسلب قول بل هو معنى يدل عليه لفظ مفرد أو ما قوة دلالته دلالة[٢٧] المفرد. والشيء الذي يوجب ويسلب هو أيضًا متقابل[٢٨] كتقابل الموجبة والسالبة؛ مثال ذلك انه كما يقابل[٢٩] قولنا: «زيد جالس»، «زيد ليس بجالس»، كذلك يقابل الجلوس لغير[٣٠] الجلوس.

السادس[٣١]

[٣٢]و[٣٣] يظهر ان تقابل العدم والملكة ليس على نحو تقابل المضاف من ان الأشياء التي تتقابل على طريق الملكة والعدم ليس تقال ماهية[٣٤] احدهما بالقياس الى الثاني كما تقال ماهية[٣٥] الأشياء التي تتقابل على طريق الاضافة؛ فانه ليس يقال ان البصر بصر للعمى ولا العمى عمى للبصر، فيقال عمى البصر. وفرق آخر أيضًا وذلك ان كل مضافين كما قيل يرجع كل واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ، والأشياء التي تقابل على جهة العدم والملكة ليس يرجع كل[٣٦] واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ؛ وذلك انه ليس البصر بصر للعمى ولا العمى عمى للبصر الذي هو الملكة.

السابع[٣٧]

القول في الفرق بين المفهومات المتقابلة على طريق العدم والملكة والمتضادات. بيان المتضادات التي بينهما وسط والتي ليس بينهما وسط وان التي بينهما وسط قد يكون لازمًا للموضوع وبالطبع له فلا يفارق الموضوع اصلاً.

ويظهر أيضًا ان المتقابلة على طريق العدم والملكة ليست هي المتقابلة على طريق التضاد من هذه الأشياء. وذلك ان كل متقابلين على طريق التضاد فاما ان يكونا من

المتضادين اللذين ليس بينهما متوسط، وهذا الصنف من المتضادات يخصه انه لا 30-40
يخلو الموضوع المنعوت بهما من احدهما كما قيل، مثل الصحة والمرض الذي[٣٨] لا
يخلو من احدهما بدن الحيوان، واما ان يكونا من المتضادات التي بينهما متوسط[٣٩]
ويخصّ هذا الصنف من المتضادات انه قد يخلو الموضوع من كليهما ما لم يكن
احدهما موجودًا له بالطبع، مثل الحرارة الموجودة في النار والبرودة[٤٠] في الثلج فان
النار لا تخلو عن الحرارة ولا الثلج عن البرودة. واذا كان ذلك كذلك فلا تخلو
المتضادات التي بينهما[٤١] وسط من احد أمرين: اما ان يوجد احدهما للموضوع 13a
محصّلاً اي لا يفارقه اصلاً، وأما انه قد يخلو الموضوع من كليهما. فاما العدم
والملكة فليس يوجد فيهما شيء من هذه الخواص التي وُجدت لاصناف
المتضادات؛ وذلك ان[٤٢] المتقابلة على طريق العدم والملكة ليس يجب دائمًا ان
يوجد احدهما في القابل، وانما يجب ذلك في الوقت الذي من شأن القابل ان يقبل
احدهما. مثال ذلك ان الذي[٤٣] من شأنه أن يبصر قد يخلو من كليهما، مثل الجرو 5-10
فانه ليس يقال فيه انه اعمى ولا بصير. والمتضادات التي ليس بينهما وسط فليس
يخلو الموضوع من احدهما ولا في وقت من الأوقات. فاذن ليس العدم والملكة من
المتضادات التي ليس بينهما وسط، ولا هما أيضًا من المتضادات التي بينهما وسط،
وذلك انه يجب ان يكون احد المتقابلين على طريق الملكة والعدم في موضوعهما في
الوقت الذي من شأنه ان توجد له الملكة. وليس يوجد هذا في الصنف من
المتوسطات التي ليس احد الضدين فيها موجود للموضوع دائمًا اذ كان يخلو
الموضوع من كليهما. ولا أيضًا يمكن ان نقول في العدم والملكة انهما من التي بينهما
متوسط[٤٤] واحدهما موجود للموضوع دائمًا فانه ليس يوجد في العدم والملكة ما
احدهما دائمًا للموضوع. واذا كان كذلك فقد تبيّن ان المتقابلات على جهة العدم 15
والملكة ليست واحدة من اصناف المتقابلات[٤٥] على جهة المضادة[٤٦].

وقد يفارق أيضًا هذا الصنف من العدم الذي رسمناه قبل المتقابلات على جهة
التضاد، فان المتضادين يمكن ان يقع من كل واحد منهما تغيّر[٤٧] الى صاحبه ما لم
يكن احدهما للموضوع بالطبع ودائمًا مثل الحرارة للنار. وذلك ان الأبيض قد يصير 20
اسود والأسود قد يصير أبيض، والمرء الصالح قد يمكن ان يكون طالحًا والطالح قد
يمكن ان يكون[٤٨] صالحًا وذلك اذا نقل، كما يقول ارسطو، الى معاشرة من هو على

25-30 مذاهب فاضلة وسيرة جميلة، فان معاشرة الفضلاء قد تأْخذ بالمرء في طريق الفضيلة
ولو اخذا يسيرًا، واذا اخذ في الحركة الى الفضيلة فكلما طال به[49] الزمان سهلت عليه
الحركة، فهو: اما ان يصل من الفضيلة الى حدّ كبير[50]، واما ان يصل منها الى التمام
ان لم يعقه الزمان. واما هذا الصنف من العدم والملكة فالملكة هي التي تتغيّر الى
35 العدم وليس يمكن ان يتغيّر العدم الى الملكة، اذ قد قلنا في تحديده من غير ان
يمكن وجوده له في المستقبل، فان الأعمى لا يمكن ان يعود بصيرًا ولا الأصلع
ذات جمّة.

الثامن[51]

القول في بيان خاصة المتقابلة على جهة الايجاب والسلب[52] والفرق بينها وبين المتضادين والملكة والعدم

13b **قال**: ومن البيّن ان التي تتقابل على جهة السلب والايجاب[53] ليست واحدة من
اصناف المتقابلات الثلاث[54]، فان الموجبة والسالبة يخصهما[55] من بين سائرها انه
يجب ضرورة ان يكون احدهما صادقًا والآخر كاذبًا وليس يلزم هذا في واحد
5 منها[56]. مثال ذلك في المتضادات الصحة والمرض[57] وليس يقال في واحد منهما انه
صادق ولا كاذب؛ وكذلك الحال في المتقابلات على طريق المضاف مثل الضعف
10 والنصف، والتي على طريق الملكة والعدم مثل العمى والبصر. وبالجملة لما كانت هذه
الثلاث[58] انما يدل عليها بالفاظ مفردة أو ما قوة دلالتها قوة اللفظ المفرد، لم يتصف
شيء منها بالصدق ولا الكذب[59]؛ فان قولنا حيوان ليس يصدق ولا يكذب حتى
نركبه مع ثانٍ فنقول: «الانسان حيوان» أو «ليس بحيوان».

وقد يظن بالمتقابلات على جهة التضاد والعدم والملكة انها تشارك الموجبة والسالبة
15 اذا قيلت على غيرها، اعني اذا دل عليها بلفظ مركّب تركيبًا خبريًا، مثل قولنا في
المتضادات: «سقراط مريض» «سقراط صحيح»، فان هذين قولان متضادان،
ومثل قولنا: «زيد اعمى» «زيد بصير». لكن[60] الفرق بين هذين القولين وبين
الموجبة والسالبة ان الأشياء التي تتقابل بهذه الجهة على طريق المتضادة[61] ليس يكون
احدهما ابدًا صادقًا أو كاذبًا الاّ متى كان الموضوع المتصف بأحدهما موجودًا. مثال

ذلك ان قولنا : «سقراط مريض» «سقراط صحيح» انما يكون احد هذين القولين صادقًا والآخر كاذبًا متى كان سقراط موجودًا، واما متى لم يكن موجودًا كان القولان جميعًا كاذبين. والأشياء التي تتقابل على طريق العدم والملكة مثل قولنا : «زيد اعمى»[٦٢] «زيد بصير» انما يكون احدهما صادقًا ابدًا والآخر كاذبًا بشرطين : احدهما ان يكون زيد موجودًا، ويكون في الوقت الذي من شأنه ان يوجد له البصر؛ فان زيدًا ان لم يكن موجودًا كذب فيه انه اعمى وانه[٦٣] بصير، وكذلك يكذب عليه الأمران في الوقت الذي يوجد في الرحم. فأما الموجبة والسالبة فان احدهما يكون ابدًا صادقًا والآخر كاذبًا، كان الموضوع موجودًا او لم يكن ؛ فان قولنا: «سقراط مريض» «سقراط ليس بمريض» احدهما صادق ضرورة والآخر كاذب، كان سقراط موجودًا أو معدومًا.

فبهذه الخاصة تفارق المتقابلة على طريق الايجاب والسلب سائر القضايا المركبة من المتقابلات الأُخر.

11

— ١١ —

[القول في المتضادات]

التاسع[١]

قال : والشر ضرورة مضاد للخير وذلك بيّن باستقراء جزئيات الشر والخير[٢]، فان الصحة تضاد المرض، والجور يضاد العدل، والجبن يضاد الشجاعة، وكذلك 14a في سائرها. فأما المضاد للشر فربما كان شيئين[٣] : احدهما الخير والآخر الشر، فان الجبن وهو شر يضاد التهور وهو شر، والشجاعة وهي خير تضاد الأمرين جميعًا. وهذه هي حال الخيرات المتوسطة بين الأطراف التي هي شر، الا ان هذا انما يوجد في هذا الجنس في اليسير من الأمور، واما في الأكثر فان الخير هو المضاد[٤] للشر.

العاشر[٥]

قال : ومما يلزم[٦] المتضادين انه ليس واجبًا ضرورة متى كان احدهما موجودًا ان يكون الآخر موجودًا . وذلك انه ان[٧] كان الحيوان كلّه صحيحًا فان المرض ليس يكون موجودًا، وان كانت الأشياء كلها بيضاء فان السواد يكون غير موجود، وأيضًا متى كان سقراط مريضًا فليس يلزم ان يكون افلاطون صحيحًا ولا يمكن ان يكون سقراط صحيحًا ومريضًا[٨] معًا.

قال : وكل متضادين فمن شأنهما ان يكونا في موضوع واحد، مثل الصحة والمرض الموجودين في جسم[٩] الحي، والبياض والسواد الموجودين في الجسم على الاطلاق، والعدل والجور الموجودين في نفس الانسان.

الحادي عشر[١٠]

وكل متضادين فاما ان يكونا في جنس واحد بعينه مثل الأبيض والأسود اللذين جنسهما القريب اللون، واما ان يكونا في جنسين متضادين مثل العدل والجور، فان جنس العدل الفضيلة وجنس الجور الرذيلة وهما متضادان، وأما ان يكونا هما بأنفسها جنسين متضادين[١١] ليس فوقهما جنس مثل الخير والشر[١٢]، **يريد** انه اذا كان احدهما في مقولة والآخر في مقولة أخرى، لأنهما متى كانا في مقولة واحدة كانت المقولة جنسًا لهما.

12 — ١٢ —

القسم الثاني[1]

القول في المتقدم والمتأخر

قال: ويقال ان شيئًا يتقدّم شيئًا على اربعة انحاء:

اولها وأشهرها المتقدم بالزمان بمنزلة ما نقول ان هذا اسنّ من غيره وأعتق من غيره.

والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي اذا وجد المتأخر وُجد هو واذا ارتفع هو ارتفع المتأخّر وليس بمكافئ له في الوجود، أعني انه اذا وجد المتقدم وجد المتأخّر بل متى ارتفع المتقدم ارتفع المتأخر وليس متى ارتفع المتأخر يرتفع[2] المتقدم، مثل تقدم الواحد على الاثنين فانه متى وجد الاثنان وجد الواحد واذا كان الواحد موجودًا فليس يجب وجود الاثنين. وكل ما كان يوجد بوجود شيء آخر ولا يوجد ذلك الشيء الآخر بوجوده فمعروف انه يقال فيه انه متقدم عليه.

والثالث المتقدم بالمرتبة كما يقال في العلوم والصنائع. فان الحدود والرسوم التي يضعها
14b المهندسون للأشكال متقدمة في مرتبة التعليم لما يريدون ان يبرهنوا عليه، وفي الكتابة معرفة حروف المعجم متقدمة لتعلّم الكتابة، وكذلك صدور الأقاويل في الخطب متقدمة للغرض المقصود في الخطبة.

والرابع المتقدّم بالشرف والكمال فان الشرف بالطبع يعتقد فيه انه متقدّم على الأقل شرفًا، ولذلك تجد[3] هذا الاعتقاد مشتركًا للجميع، مع ان هذا الوجه من التقدم شديد المباينة للوجوه التي تقدّمت، وذلك ان هذا النحو من التقدم اشرف من سائر انحاء التقدم.

قال: ويكاد ان يكون مبلغ الوجوه التي يقال عليها المتقدم بحسب بادئ الرأي 10-15
هي هذه الأربعة، لكن[4] ها هنا[5] نحو آخر من انحاء التقدم وهو المتقدّم بأنه سبب للشيء وهو الذي يكافئه في لزوم الوجود، اعني انه متى وجد المتقدم الذي هو سببه[6] وجد المتأخر، ومتى وجد المتأخر وجد المتقدم. مثال ذلك ان وجود الانسان متقدم للاعتقاد الصادق فيه انه موجود، ومتى وجد الانسان وجد فيه هذا الاعتقاد، ومتى وجد هذا الاعتقاد وجد الانسان، والانسان هو السبب في وجود هذا الاعتقاد لا الاعتقاد في وجود الانسان. وذلك ان سبب الصدق والكذب في القول انما 20
هو وجود الشيء موصوفًا بأحد المتقابلين خارج النفس.

واذا كان هذا نحو آخر من التقدم[7] فالمتقدم يقال على خمسة أوجه.

– ١٣ – 13

القسم الثالث[1]

القول في معنى «معًا»

و[2] «معًا» تقال على وجوه اعرفها والمقول فيها باطلاق[3] هما الشيئان اللذان يكون 25
تكونهما في زمان واحد، فانهما لما لم يكن احدهما متقدمًا للثاني بالزمان قيل انهما معًا
بالزمان. والثاني ما يقال فيهما انهما معًا بالطبع، وهذا على ضربين: احدهما الشيئان
اللذان يتكافآن[4] في لزوم الوجود، أي متى وجد احدهما وجد الثاني من غير ان
يكون احدهما سببًا لوجود صاحبه؛ مثل الضعف والنصف فانه متى وجد الضعف
وجد النصف ومتى وجد النصف وجد الضعف، وليس واحد منهما سببًا للآخر. 30
والضرب الثاني الأنواع القسيمة لجنس واحد، اعني التي ينقسم بها الجنس قسمة
اولى[5]، مثل الطائر والسابح والمشاء، فان هذه انواع قسيمة للحيوان الذي هو
جنسها، وليس واحد منهما[6] متقدمًا على صاحبه ولا متأخرًا، ولذلك قد يقال في
امثال هذه انها معًا بالطبع. وقد يمكن في كل واحد من هذه الأنواع القسيمة ان 15a
تقسم ايضًا الى أنواع أخر فتكون ايضًا تلك معًا بالطبع، مثل قسمتنا[7] المشاء الى ما
له رجلان[8] والى ما له اربعة ارجل، والى ما له ارجل كثيرة والى ما لا رجل له.
فاما اجناس هذه الأنواع فهي متقدمة عليها التقدم الذي بالطبع وذلك انها لا 5
تكافئها في الوجود، فانه متى وجد السابح وجد الحي، واذا كان الحي موجودًا
فليس يلزم ان يكون السابح موجودًا.

فالتي تقال انها معًا بالطبع هما كما قلنا صنفان: احدهما الشيئان اللذان يتكافآن[9]
في لزوم الوجود احدهما عن الثاني من غير ان يكون احدهما[10] سببًا للثاني، والثاني 10
الأنواع التي هي قسيمة اي كل واحد منهما[11] قسيم لصاحبه. والتي يقال انها معًا
باطلاق هي التي تكوّنهما[12] في زمان واحد.

— 14 —

— ١٤ —

القسم الرابع[١]

القول في الحركة

وانواع الحركة ستة : الكون ومقابله الفساد، والنمو ومقابله النقص ، والاستحالة، والتغيّر في المكان وهو المسمى[٢] في لساننا نقلة. وجميع هذه الأنواع الستة ظاهر من امرها[٣] مخالفة بعضها لبعض ما عدا الاستحالة فانه ليس يظن احد ان التكون[٤] فساد ولا النمو نقص ولا النقلة واحدة[٥] من هذه. فاما الاستحالة فقد يظن بها انها وسائر الحركات التي عددنا[٦] شيء واحد، وانما الاستحالة موجودة في جميع اجناس الكيفيات الأربع التي عددنا[٧] أو في اكثرها وليس يشركها شيء من سائر الحركات ولا يلزمها، فان المتحرك بأحد الكيفيات ليس يجب فيه ان ينمى ولا ان ينقص وكذلك في سائرها فيجب ان تكون حركة الاستحالة غير واحدة من سائر الحركات، فانها لو كانت هي واحدى الحركات شيئًا واحدًا أو كانت تلزمها احدى الحركات لقد كان يجب ان يكون ما استحال فقد نمى[٨] أو نقص أو تغيّر بضرب آخر من ضروب[٩] التغيّر وليس الأمر هكذا. وكان يلزم أيضًا عكس هذا وهو ان يكون[١٠] ما نمى أو تحرّك حركة أخرى فقد استحال وليس الأمر كذلك، فان المربع اذا اضيف اليه في صناعة الهندسة الشيء الذي به يحدث السطح المسمى[١١] علمًا فقد تزيد[١٢] الا انه لم يحدث فيه استحالة وكذلك في سائر ما يجري هذا المجرى، فيجب من ذلك ان تكون هذه الحركات التي عددت ها هنا[١٣] مخالفة بعضها لبعض. وهذه الحجة[١٤] التي استعملها ها هنا[١٥] هي مقنعة، فان اسم النمو ليس يقال على هذا المعنى الا باستعارة وعلى الحقيقة، فكل ما[١٦] ينمى فقد استحال وكذلك كل ما[١٧] يتكوّن. وانما الذي ليس يلزم ان يستحيل فهو المتحرك في المكان. لكن[١٨] هذا كلّه غير بيّن

في هذا الموضع ، فلذلك عدل للاقناع في ذلك اذ لم يكن قصده ان يبيّن شيئًا الا ان الاستحالة غير سائر الحركات.

15b **قال**: والحركة على الاطلاق التي هي الجنس يضادها السكون على الاطلاق الذي هو الجنس أيضًا للأشياء الساكنة، والحركات الجزئية يضادها السكون الجزئي. والحركات الجزئية مثل التغيّر في المكان يضاده[١٩] السكون في المكان، ومثل ان التكون يضاده[٢٠] الفساد والنمو يضاده النقص ، وكذلك يشبه ان تكون الحركة في المكان يضادها الحركة في المكان من جهة تضاد الموضع الذي اليه تكون الحركة. مثال ذلك ان الحركة الى فوق مضادة للحركة الى أسفل اذ كان الفوق يضاد الأسفل. فأما الحركة الباقية من الحركات التي عددناها وهي الاستحالة فليس يسهل ان يوجد لها ضد لا من جهة السكون ولا من جهة الحركة، وقد يشبه ان يعتقد انها[٢١] ليس لها ضد الا ان يجعل جاعل في هذه أيضًا السكون المقابل لها هو السكون في الكيف والحركة المقابلة لها الحركة التي تكون في الكيفية المضادة للكيفية التي فيها تلك الحركة، كما جعل المقابل للحركة في المكان السكون في المكان أو التحرّك الى ضد ذلك المكان الذي كانت اليه الحركة الأخرى. مثال ذلك ان التغيّر الى السواد يضاده التغيّر الى البياض والسكون ايضًا في البياض.

— 15 —

- ١٥ -

القسم الخامس[١]

في «له»[٢]

و«له» تقال على انحاء شتى :

احدها[٣] على طريق الملكة والحال، فانّا نقول ان لنا علمًا وان لنا فضيلة.

والثاني على طريق الكم، فانه يقال ان له مقدارًا طوله كذا وكذا.

والثالث على ما يشتمل على البدن: اما على كله مثل الثوب والطيلسان، وأما على جزء منه مثل الخاتم في الاصبع والنعل في الرجل. وهذا المعنى الثالث هو المخصوص بمقولة «له» عند المفسرين.

والرابع على نسبة الجزء الى الكل، مثل قولنا له يد وله رجل.

والخامس جرت عادة اليونانيين باستعماله وهو نسبة الشيء الى الوعاء الذي هو فيه، مثل الحنطة في الكيل والشراب في الدّن، فانهم كانت جرت عادتهم ان يقولوا[٤] : الدّن له شراب والكيل له حنطة.

والسادس على طريق الملك، مثل قولنا : له حال، وله زوجة، وله بيت.

قال : الا ان هذا المعنى من معاني «له» هو ابعد هذه الوجوه التي يقال عليها «له»، فان قولنا: له امرأة ليس يدلّ به على شيء اكثر من المقارنة.

قال : ولعلّه قد يظهر لقولنا «له» معنى آخر غير هذه التي عددناها، الا ان المعاني المشهورة من ذلك هي هذه التي عددناها، وهي بحسب هذه الجهة مستوفاة.

انقضى تلخيص «كتاب المقولات» بحمد الله.

يتلوه «كتاب باري ارميناس» أي «العبارة»[٥].

فهرس كتاب المقولات

كتـاب المقـولات
لازمة الفروقات بين المخطوطات

ملاحظات عامة

١. استعملنا الحروف التالية للدلالة على اسم المخطوط حسب بلد المنشأ :

ف : مخطوط فلورنسا (كامل)

ل : مخطوط ليد (كامل)

م : مخطوط مشهد (ينتهي عند التحليلات الثانية)

٢. استعملنا الحروف التالية للدلالة على الزائد والناقص :

ز : كلمة او جملة زائدة

ن : كلمة او جملة ناقصة

٣. ارفقنا الكلمات المبهمة او المقدّرة بعلامة استفهام (؟). اما الجمل والكلمات غير المقروءة فقد أشرنا اليها حيث وردت.

٤. وردت في المخطوط (م) كلمات مختصرة ذكرناها كاملة ولم نشر اليها، امثال : ح : حينئذ، يخ : يخلو، المط : المطلوب، هف : هذا خلف، فكك : فكذلك، مح . محال.

٥. اعتنقنا الكتابة الرائجة لبعض الكلمات امثال : الثلاثة بدل الثلثة، ها هنا بدل ههنا، لكن بدل لاكن، لكننا أشرنا اليها في الفروقات وتركناها حسب ما وردت عندما كانت تتردد متماثلة في المخطوطات الثلاثة.

٦. هناك نقص في بعض صفحات المخطوطين (ل) و(م) أشرنا اليه في مواضعه.

٧. ان الضوابط هي من وضعنا لتوضيح المعاني. وهكذا كتابة الهمزة التي جاءت احيانًا بشكل فتحتين (ً)، او استبدلت بحرف الياء، مثل : طاير، متواطية؛ او حذفت، مثل : بجز، يسل... اما احرف المد في المخطوط (م) فقد وردت كثيرًا واسقطناها في الفروقات، مثل خفاء، هؤلآء...

(٢)
تلخيص منطق ارسطو لابن رشد

٨. اخذنا بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت على الهوامش لتوضيح معاني النص ، لكننا لم ندونها حرفيًا إلاّ عند الضرورة. اما الكلمات المصححة والمشروحة على الهوامش فقد أوردناها في الفروقات مع الاشارة انها مصححة على الهامش ، او انها وردت على الهامش.

٩. أوردنا بعض الجداول المرفقة او المذكورة على الهوامش والتي ساعدتنا على ايضاح النص.

كتاب المقولات

ص ٣

١ – ل : صلى الله على سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وسلم تسليمًا ؛ م : وبه نعي وعليه توكلي ومعتمدي. ٢ – ل و م : جملة «قال الفقيه الاجل... عنه» (ن) ؛ م : جملة «كتاب قاطيغورياس للفيلسوف الاعظم ارسطاطاليس» (ز). ٣ – م : ولنبدأ. ٤ – ف : كتب. ٥ – ف و م : ثلثة. ٦ – ل : مجرا. ٧ – م : العشرة. ٨ – ل : المقولات. ٩ – ل و م : واحد.

ص ٥

١ – ل و م : خمسة فصول. ٢ – م : ما هو (ز). ٣ – م : الشيء (ز).

فصل ١/ص ٧ – ٨

١ – ف : الجزء الاول ؛ ل : ا. ٢ – م : اسماءها. ٣ – م : و (ن). ٤ – ل : و (ن). ٥ – ف : اسم (ن). ٦م : على (ز). ٧ – م : يبقى. ٨ – م : و (ن). ٩ – م : اسماءها. ١٠ – ل و م : موجود فيها (ن). ١١ – م : موضوع. ١٢ – ل : «لتضمنها لموضوع ذلك المعنى مع المعنى» (ن).

فصل ٢/ص ٨ – ٩

١ – ل : ب ؛ م : الفصل الثاني. ٢ – م : ومهيته. ٣ – ل : جزأ، ٤، ٥، ٦، ٧ – م : مهيته. ٨ – م : على الكتابة والنفس. ٩ – ل و م : عالمة. ١٠ – ل و م : منها (ز). ١١ – ل : وليس. ١٢ – ف و ل : سوا ؛ م : سواء. ١٣ – ف و ل : جملة «والعرض بالجملة... يقال على موضوع» (ن). ١٤ – ل : ليس. ١٥ – ل : كلية.

فصل ٣/ص ٩ – ١٠

١ – ل : جـ ؛ م : الفصل الثالث. ٢ – ل و م : لم حمل. ٣ – م : يعرّف ايضًا. ٤ – م : و. ٥ – م : جزء جوهره (وردت على الهامش). ٦ – ل : د ؛ م : الفصل الرابع. ٧ – م : بعضها. ٨ – م : اللتي. ٩ – ف : داخلا. ١٠ – ل : بالماءى. ١١ – ل و م : جملة «والسبب في ذلك... مقسمة» من سطر ٥ الى ١٠ (ن).

فصل ٤/ص ١٠ – ١١

١ – ل : هـ ؛ م : والفصل الخامس. ٢ – ل و م : والمعاني المفردة التي يدل عليها بالفاظ مفردة. ٣ – م : ذو ذراعين. ٤ – م : او ثلثة. ٥ – م : متنعل. ٦ – ل و م : العشرة. ٧ – ل و م : فليس. ٨ – ف : سلب. ٩ – م : فح (فحينئذ). ١٠ – ف : جملة «كقولنا... بكم» (ن). ١١ – م : قولك.

ص ١٣

١ – م : القسم ؛ ل : منه (ز). ٢ – م : القسم (ن).

ص ١٥ – ١٦

١ – ل : الفصل الاول. ٢ – ف و م : الجوهر. ٣ – ف و ل : فيه (ن). ٤ – ل : سوا. ٥ – م : اعني. ٦ – م : الجوهر. ٧ – م : الجهة. ٨ – م : ثوان. ٩ – م : بالاطلاق. ١٠ – م : اسماءها. ١١ – ف و ل : ليس. ١٢ – م : تقبلها. ١٣ – ف : اول.

فصل ٥/ص ١٧ – ٢٥

١ – ل : ا. ٢ – ف و ل و م : عنوان عام للفصل. ٣ – م : الجوهر. ٤ – م : الموصوفة. ٥ – ل : ب ؛ م : الفصل الثاني. ٦ – ل : ج ؛ م : الفصل الثالث. ٧ – م : اكثرها. ٨ – ل و م : جملة «لا يعطى ... المفسرين» من سطر ٩ الى ١٥ ، وردت هكذا : «لا يحمل على الموضوع المشار اليه لا اسمها ولا حدّها مثل البياض فانه لا يحمل على الجسم فيقال الجسم بياض ولا حدّه ايضًا فيقال ان الجسم لون يفرّق البصر. وقد يتفق في بعض المواضع ان يحمل الاسم دون ان يحمل الحدّ مثل قولنا في اللسان العربي : درهم ضرب الامير فان حدّ الضرب لا يحمل على الدرهم. واما اذا دل عليها بالاسماء المشتقة فانه قد يصدق على الموضوع اسمها وحدّها لاكن الحدّ ليس يحمل على الموضوع حملاً معرّفًا لجوهره كما تحمل حدود الجواهر على الجواهر. مثال

ذلك ان الابيض هو في موضوع اي في الجسم والجسم قد يوصف به ويحمل عليه فيقال انه ابيض فاما حدّ الابيض فليس يحمل اصلاً على الجسم من جهة ما هو معرّف لجوهره». ٩ – ل : د؛ م : الفصل الرابع. ١٠ – ف و ل : سوا. ١١ – ل و م : الاول (ن). ١٢ – م : وبيان. ١٣ – ل و م : واحد. ١٤ – ل : اذا. ١٥ – ف و ل : سوا. ١٦ – ل : هـ؛ م : الفصل الخامس. ١٧ – م : هذا (ز). ١٨ – م : سؤال. ١٩ – ل و م : الانواع. ٢٠ – م : الجوهرية. ٢١ – م : ان (ز). ٢٢ – م : الاول (ز). ٢٣ – م : الجواهر. ٢٤ – م : فلما كان الامر كذلك (ن). ٢٥ – ل : و؛ م : الفصل السادس. ٢٦ – ل : ز؛ م : الفصل السابع. ٢٧ – م : لمهيته. ٢٨ – م : جواهر. ٢٩ – م : جملة «في اشخاص الجواهر الاول» وردت هكذا : «في اشخاصها». ٣٠ – م : موجودة. ٣١ – م : هذا (ز). ٣٢ – م : الحسم. ٣٣ – ل : ع؛ م : الفصل الثامن. ٣٤ – م : فكما. ٣٥ – ل : فاذا. ٣٦ – م : وجميعا (ز). ٣٧ – ل : ط؛ م : الفصل التاسع. ٣٨ – ل و م : الناطق. ٣٩ – ل : ي؛ م : الفصل العاشر. ٤٠ – ل : فظاهر ذلك فيها. ٤١ – م : فلما. ٤٢ – م : المتفقة. ٤٣ – ف : جملة «لا على طريق المشتقة اسماءها» (ن). ٤٤ – ل : يا؛ م : الفصل الحادي عشر. ٤٥ – م : من (ز). ٤٦ – ف : به (ن). ٤٧ – ل : اولائك. ٤٨ – م : تميزا. ٤٩ – م : تميزا. ٥٠ – م : وغيره (ز). ٥١ – م : اذا. ٥٢ – ل : يب؛ م : الفصل الثاني عشر. ٥٣ – ف : الجواهر. ٥٤ – م : له. ٥٥ – ف و ل : لاكن. ٥٦ – ل : شاركها. ٥٧ – ل : المجرا. ٥٨ – ل : نقول؛ م : يقول – قائل (ز). ٥٩ – ل : لاكن. ٦٠ – م : مضادة. ٦١ – م : والثلثة. ٦٢ – ل : يج؛ م : الفصل الثالث عشر. ٦٣ – م : سالفا (ز). ٦٤ – م : آخر (ز). ٦٥ – م : زيدا. ٦٦ – ل : يد؛ م : الفصل الرابع عشر. ٦٧ – ف : اول. ٦٨ – م : جملة «الواحد منها بالعدد هو» وردت هكذا : «الواحد بالعدد منها وهو». ٦٩ – م : المدح. ٧٠ – م : واما. ٧١ – م : فهو. ٧٢ – ل : قابل. ٧٣ – ف : القولين. ٧٤ – ل : الجوهر. ٧٥ – ل : لاكن. ٧٦ – م : جسم. ٧٧ – ف و ل : والظن (ن).

ص ٢٧

١ – ل و م : من الجزء الثاني (ز). ٢ – م : الاتصال والانفصال. ٣ – ل و م : فيه (ز). ٤ – ل : من جهة وجود هذه الاجناس له. ٥ – م : والثقل والخفة. ٦ – م : انها. ٧ – ل : ان لا؛ م : انه لا. ٨ – م : يشترك. ٩ – ف و ل : ولا تساوي.

فصل ٦/ص ٢٩ – ٣٣

١ – ل : ا. ٢ – م : اجزاءه. ٣ – ل : ب ؛ م : الفصل الثاني. ٤ – م : «يأخذ» وردت على الهامش «يؤخذ». ٥ – ف : جزاه ؛ م : اجزاء – احدهما بالآخر (ز). ٦ – ف و م : جزءها. ٧ – ف و م : لاكن. ٨ – ف : بجزء. ٩ – م : الثلثة. ١٠ – ل و ف : لاكن. ١١ – م : اجزاءها. ١٢ – ل و م : ايضًا (ز). ١٣ – م : المتصلة. ١٤ – م : منها. ١٥ – ل : او حدود مشتركة (ن). ١٦ – م : هو (ن). ١٧ – ل : بالنقط. ١٨ – ل : «السطح» وردت على الهامش «البسيط». ١٩ – م : اجزاء. ٢٠ – ل : جـ ؛ م : الفصل الثالث. ٢١ – ف : يكون. ٢٢ – ل و م : متصل. ٢٣ – م : جميع (ز). ٢٤ – ف : اشارة الى كلمة غير مرئية ؛ م : اذا كانت (ز). ٢٥ – م : فلها وضع بعضها عن بعض (ز). ٢٦ – م : الثلثة. ٢٧ – ل : جملة «فضلاً عن ان تجتمع فيه» (ن). ٢٨ – ل و م : ومتصل. ٢٩ – ل و م : ثبوت. ٣٠ – م : بأن. ٣١ – م : اجزاء (ز). ٣١ – م : الثلثة. ٣٣ – ل : د ؛ م : الفصل الرابع. ٣٤ – م : الثلثة. ٣٥ – م : ثلثة. ٣٦ – ل : هـ ؛ م : الفصل الخامس. ٣٧ – م : و (ن). ٣٨ – م : والثلثة. ٣٩ – م : والقليل والكثير والكبير والصغير. ٤٠ – م : الى شيء (ز). ٤١ – ل و م : قد (ن). ٤٢ – م : و. ٤٣ – م : ايضًا (ز). ٤٤ – ف و ل : وسواء. ٤٥ – ف : نضعها. ٤٦ – م : فليس. ٤٧ – م : صغير وكبير. ٤٨ – ف و ل : لاكن. ٤٩ – م : ولو. ٥٠ – م : ذلك. ٥١ – ف : جملة «ولذلك ليس... المتقابلات» من سطر ١٢ الى ١٤ (ن). ٥٢ – ل : من جهة (ن). ٥٣ – م : الصغير ضد الكبير. ٥٤ – م : الواحد (ز). ٥٥ – م : صغير وكبير. ٥٦ – ل و م : فاذا. ٥٧ – م : لا (ن). ٥٨ – م : لا (ن). ٥٩ – م : المتضادات. ٦٠ – م : و (ن). ٦١ – م : الاعلى (ز). ٦٢ – م : بعدا. ٦٣ – ل : فيها ؛ م : فيه. ٦٤ – م : «اجتلبوا» وردت على الهامش «اختلفوا». ٦٥ – ف : انهما. ٦٦ – م : ههنا. ٦٧ – م : ههنا. ٦٨ – م : وسفل. ٦٩ – ل : و ؛ م : الفصل السادس. ٧٠ – م : ثلثة. ٧١ – م : ثلثة. ٧٢ – ل : اكبر ؛ م : ؟ ٧٣ – ل : الخاصتين. ٧٤ – ل : ز ؛ م : الفصل السابع. ٧٥ – م : انه (ز). ٧٦ – م : او. ٧٧ – م : انه (ز). ٧٨ – م : او. ٧٩ – ل و م : اما (ز). ٨٠ – ل و م : واما.

ص ٣٥ – ٣٦

١ – م : من الجزء الثاني (ز). ٢ – م : القول (ز). ٣ – م : يوجد التضاد. ٤ – م : الى صاحبه (ز). ٥ – ل : على الآخر (ز). ٦ – ف : اسما. ٧ – ل :

فانه؛ م: وانه. ٨ - ل و م: الى الامر. ٩ - ل و م: جملة «وقيل انه رسم افلاطون» (ن). ١٠ - ل: ومفها. ١١ - ل: لجوهرهما. ١٢ - ل: يبيّن. ١٣ - م: هذه. ١٤ - م: المواضع. ١٥ - م: ههنا. ١٦ - م: من المقولة (ز).

فصل ٧/ص ٣٧ - ٤٣

١ - ل: ا؛ م: الفصل الاول. ٢ - ل: والاسماء. ٣ - م: مهياتها. ٤ - م: بذواتها. ٥ - ل و م: مثل القليل والكثير (ن). ٦ - م: مهيته. ٧ - م: مهياتها. ٨ - ل و م: جملة «بحرف من حروف النسبة» (ن). ٩ - ل: الذي. ١٠ - م: من. ١١ - م: جملة «بل من الاشياء... الوضع»، وردت على الهامش. ١٢ - ف: جملة «وهي في الحقيقة... وان ينفعل» (ن)؛ ل: هذه الجملة وردت هكذا على الهامش: «وهي بالحقيقة من مقولة يفعل وينفعل». ١٣ - ل: ب؛ م: الفصل الثاني. ١٤ - م: و (ن). ١٥ - م: ان (ز). ١٦ - م: لثلثة. ١٧ - م: اضعاف. ١٨ - ل: ج؛ م: الفصل الثالث. ١٩ - ل و م: المضاف. ٢٠ - ل و م: اكثر من شبيه واقل. ٢١ - ل: جملة «ولا مساو اكثر من مساو» (ن). ٢٢ - ل: د؛ م: الفصل الرابع. ٢٣ - م: الآخر. ٢٤ - م: أُضيفت و (ز). ٢٥، ٢٦ - ل و م: مضاف (ن). ٢٧ - ل و م: قد اخذ (ن). ٢٨ - ل و م: مضاف (ن). ٢٩ - ل: جملة «فقيل الجناح جناح لذي الريش» وردت هكذا: «فقيل ذو الريش له جناح»؛ م: «فقيل ذو الريش له جناح والجناح لذي الريش. ٣٠ - م: رجوعها. ٣١ - ف: جملة «وهو ان الجناح جناح لذي الريش» (ن). ٣٢ - ل: ولا نسبة. ٣٣ - ل: ذو الريش. ٣٤ - ف: هذا (ن). ٣٥ - م: لكلا. ٣٦ - ل: ولاكن. ٣٧ - م: لها. ٣٨ - م: الى. ٣٩ - م: جزء ما. ٤٠ - ل: لاكن. ٤١ - ل: هـ؛ م: الفصل الخامس. ٤٢ - م: للمضافين. ٤٣ - ل: ليتميّز. ٤٤ - ل: لاكن. ٤٥ - م: للمضيف (ز). ٤٦ - ل: و؛ م: الفصل السادس. ٤٧ - م: «يلفوه» وردت «يبلغوه» على الهامش. ٤٨ - م: واما. ٤٩ - م: الجسم. ٥٠ - م: واما. ٥١ - ل و م: يفقد. ٥٢ - م: من (ن). ٥٣ - م: وجود (ز). ٥٤ - ل: لاكن. ٥٥ - م: ارسطو (ز). ٥٦ - م: ههنا. ٥٧ - ل: ز؛ م: الفصل السابع. ٥٨ - م: واما. ٥٩ - م: انه (ن). ٦٠ - ل: لاكن. ٦١ - ف: واليد والراس. ٦٢ - ف: تدل؛ ل: يدل. ٦٣ - ل: وفا. ٦٤ - م: مهياتها. ٦٥ - م: مهياتها. ٦٦ - م: الى غيرها (ز). ٦٧ - م: المضافة. ٦٨ - م: مهية. ٦٩ - م: المهية. ٧٠ - م: «مما» وردت على الهامش «انما». ٧١ - م: جملة

«فان التحديد... في بادئ الرأي» من السطر ١٦ الى ١٧ ، وردت هكذا : «فان التحديد الاول يلحق كل ما هو اضافة وشيء لا اضافة محضة وهو الذي ربما عدّ في بادئ الرأي مضافًا وانما الاضافة احد ما تقوّمت به ذاته . واما هذا التحديد فانما يلحق ما هو مضاف بالحقيقة لا في بادئ الرأي». ٧٢ – م : التي. ٧٣ – ل : ح ؛ م : الفصل الثامن. ٧٤ – م : مهية. ٧٥ – م : بالنسبة. ٧٦ – م : مهية. ٧٧ – م : مهية. ٧٨ – م : بمهية. ٧٩ – ل : وقد. ٨٠ – ل : إلاّ. ٨١ – م : ليستا. ٨٢ – م : مهية. ٨٣ – ل و م : واحد. ٨٤ – م : التشكيك.

ص ٤٥ – ٤٦

١ – م : من الجزء الثاني (ز). ٢ – م : الكيف. ٣ – ف : يقول. ٤ – ل : عليها. ٥ – ل : فلكونها. ٦ – م : يطلق. ٧ – ف و ل : لاكن.

فصل ٤٧/٨ – ٥٣

١ – ل : ا. ٢ – ل : ب ؛ م : الفصل الثاني. ٣ – ل : قال (ز). ٤ – ل و م : يظن به انه. ٥ – ل و م : تغيّر. ٦ – ل : للصحة. ٧ – ف : بآخرة ؛ م : بآخر. ٨ – ل : ج ؛ م : الفصل الثالث. ٩ – ل : جملة «لا قوة طبيعية» وردت هكذا : «لا قوة طبيعية له». ١٠ – م : مصحاح. ١١ – م : مصحاح. ١٢ – ل و م : وما. ١٣ – م : واعني. ١٤ – ل و م : شيئا (ن). ١٥ – ف : وردت جملة : «او ممراض او ما اشبه ذلك من قبل ان له حالاً ما في النفس» مشطوبة. ١٦ – م : جملة «مثال ذلك... الامراض» من السطر ١١ الى ١٢ ، غير واضحة على صفح المخطوط. ١٧ – م : ويقال. ١٨ – م : «مصارح» وردت على الهامش «محاضر». ١٩ – م : ويقال. ٢٠ – م : ان. ٢١ – ل : د ؛ م : الفصل الرابع. ٢٢ – م : وان. ٢٣ – م : انفعالية. ٢٤ – ف : فيها. ٢٥ – ل و م : ان انفعالا. ٢٦ – ل : عن انفعال (ن) ؛ م : من قبل انفعال. ٢٧ – ل : عن. ٢٨ – جملة «ولا عن انفعال... المرارة» وردت هكذا : ل : «ولا في الصبر عن المرارة ؛ م : «ولا من قبل انفعال في الصبر حدث عنه المرارة». ٢٩ – ل : الوجل. ٣٠ – ل : لذلك يجب ؛ م : من ذلك (ن). ٣١ – ل و م : ان يعتقد. ٣٢ – م : يتبعه. ٣٣ – م : جملة «عنه بحرف... الكيفية» ، من سطر ١٤ الى ١٥ ، غير واضحة على صفحة المخطوط. ٣٤ – ل : وجل. ٣٥ – ل و م : فيمن. ٣٦ – م : محمّرة ولا مصفّرة. ٣٧ – ل : يسما. ٣٨ – م : مثل. ٣٩ – م : طرء. ٤٠ – : صيغة (ن). ٤١ – ل : هـ ؛ م : الفصل الخامس. ٤٢ – م : او مخص (ز). ٤٣ – م : او. ٤٤ – ل : و ؛ م :

الفصل السادس. ٤٥ – م: ذلك. ٤٦ – م: قد (ز). ٤٧ – م: عن. ٤٨ – م: عن. ٤٩ – م: ههنا. ٥٠ – ل: لاكن. ٥١ – ل: عددنا. ٥٢ – م: ههنا. ٥٣ – ل و م: يسئل. ٥٤ – ف: بها. ٥٥ – ل: ز؛ م: الفصل السابع. ٥٦ – م: الكيفيات. ٥٧ – م: المحاصر. ٥٨ – م: الحصر. ٥٩ – م: هي (ن). ٦٠ – م: كانوا (ن). ٦١ – ل: ح؛ م: الفصل الثامن. ٦٢ – ل و م: الجائر. ٦٣ – ل و م: الاسود. ٦٤ – ل و م: ولاكن. ٦٥ – ل و م: الكيفيات. ٦٦ – ل: ط؛ م: الفصل التاسع. ٦٧ – م: الكيف (ن). ٦٨ – ل: لاكن. ٦٩ – م: انه (ز). ٧٠ – ل: من. ٧١ – ل و م: الاقل والاكثر. ٧٢ – م: ذلك. ٧٣ – ل: انها. ٧٤ – ل و م: الاقل والاكثر. ٧٥ – ل و م: اكثر. ٧٦ – م: الاقل والاكثر. ٧٧ – ل: ي؛ م: الفصل العاشر. ٧٨ – ل و م: خاصيتها. ٧٩ – ل: يا؛ م: الفصل الحادي عشر. ٨٠ – ل و م: قد (ن). ٨١ – م: ههنا. ٨٢ – ل و م: و (ن). ٨٣ – ل و م: النحو. ٨٤ – ل و م: انواعًا. ٨٥ – ل: لاكن. ٨٦ – ف و ل: لاكن. ٨٧ – ل و م: المقطع «هذا هو معنى... بالذات» من سطر ٨ الى ١٤ (ن).

فصل ٩/ص ٥٥

١ – م: من الجزء الثاني (ز). ٢ – م: يسخّن. ٣ – ل: ليبرد؛ م: ليبرّد. ٤ – ل: يتأذا. ٥ – م: من الجزء الثاني (ز). ٦ – ف و ل: الموضوع. ٧ – ل: مقولة (ز). ٨ – م: اسماءها. ٩ – ل و م: المضاف. ١٠ – م: وهو. ١١ – م: نقول. ١٢ – م: ههنا. ١٣ – م: مثلنا. ١٤ – ل: والاين. ١٥ – ف و ل: جملة «ومتى... الزمان» (ن). ١٦ – ل و م: تمثل. ١٧ – م: ههنا.

ص ٥٧ – ٦٠

١ – ف و ل: وهذا الجزء ينقسم الى خمسة اقسام. القسم الاول (ن)؛ م: من الجزء الثالث (ز). ٢ – م: المضادة. ٣ – م: والعدم والملكة. ٤ – ل: الضدين؛ م: المتضادين. ٥ – ل و م: المتضادين. ٦ – ل: الخاصة. ٧ – ل: يكون.

فصل ١٠/ص ٦١ – ٦٢

١ – ل: ا؛ م: الفصل الاول. ٢ – م: و (ن). ٣ – م: وزيد. ٤ – ل: ب؛ م: الفصل الثاني. ٥ – م: مهيته. ٦ – م: مهيته. ٧ – م: مهيته. ٨ – م: مهيته. ٩ – م: فان هذان. ١٠ – م: بالضرورة. ١١ – ل: ج؛ م: الفصل

الثالث. ١٢ - ل: يخلوا. ١٣ - ل: لها. ١٤ - ل: د؛ م: الفصل الرابع. ١٥ - ل: العمى والبصر. ١٦ - م: من (ز). ١٧ - ل وم: الذي. ١٨ - ف: يكون. ١٩ - ل وم: بصر. ٢٠ - ل: البصير. ٢١ - ل: البصير. ٢٢ - ل: ولاكن. ٢٣ - ل: البصير. ٢٤ - م: لأن. ٢٥ - ل: هـ؛ م: الفصل الخامس. ٢٦ - ل: والسالب. ٢٧ - ل: قوة. ٢٨ - ل وم: يتقابل. ٢٩ - ل: يتقابل. ٣٠ - م: بغير. ٣١ - ل: و؛ م: الفصل السادس. ٣٢ - م: قال (ز). ٣٣ - م: قد (ز). ٣٤ - م: مهية. ٣٥ - م: مهية. ٣٦ - ل وم: كل (ن). ٣٧ - ل: ز؛ م: الفصل السابع. ٣٨ - ل وم: التي. ٣٩ - ل وم: وسط. ٤٠ - ل وم: الموجودة (ز). ٤١ - ف: بينها. ٤٢ - م: لأن. ٤٣ - م: ليس (ز). ٤٤ - ل وم: وسط. ٤٥ - ل وم: المتقابلة. ٤٦ - م: التضاد. ٤٧ - م: تغيّرا. ٤٨ - ل وم: يعود. ٤٩ - م: عليه. ٥٠ - م: يسير. ٥١ - ل: ح؛ م: الفصل الثامن. ٥٢ - م: «والسلب» غير ظاهرة على الهامش. ٥٣ - ل وم: الايجاب والسلب. ٥٤ - م: الثلث. ٥٥ - ل وم: يخصها. ٥٦ - ل وم: منها. ٥٧ - م: و(ن). ٥٨ - م: الثلث. ٥٩ - ل وم: بالكذب. ٦٠ - ف ول: لاكن. ٦١ - ل: المضادة. ٦٢ - م: و(ز). ٦٣ - م: او.

فصل ١١/ص ٦٦ - ٦٧

١ - ل: ط؛ م: الفصل التاسع. ٢ - ل وم: الخير والشر. ٣ - ل وم: شيئان. ٤ - م: مضاد. ٥ - ل: ي؛ م: الفصل العاشر. ٦ - ل: يخص. ٧ - م: اذا. ٨ - ل وم: مريضًا وصحيحًا. ٩ - م: الجسم. ١٠ - ل: يا؛ م: الفصل الحادي عشر. ١١ - ل وم: جنسان متضادان. ١٢ - م: الخيّر والشرير.

فصل ١٢/ص ٦٩ - ٧٠

١ - م: من الجزء الثالث (ز). ٢ - م: ارتفع. ٣ - ل: نجد. ٤ - ل: لاكن. ٥ - م: ههنا. ٦ - ل وم: سبب. ٧ - ل: المتقدم.

فصل ١٣/٧١ - ٧٢

١ - م: من الجزء الثالث (ز). ٢ - م: و(ن). ٣ - م: بالاطلاق. ٤ - ل: يتكافان؛ م: يتكافئتان. ٥ - م: الاولى. ٦ - ل وم: منها. ٧ - ل وم: قسمة.

٨ – م : رجلين. ٩ – ل : يتكافان. ١٠ – ل و م : واحد منهما. ١١ – ل و م : منها. ١٢ – ف و م : تكوّنهما.

فصل ١٤/ص ٧٣ – ٧٤

١ – م : من الجزء الثالث (ز). ٢ – ل : المسما. ٣ – م : انها (ز). ٤ – ل و م : الكون. ٥ – ل : واحد. ٦ – ل و م : عددناها. ٧ – ل و م : عددناها. ٨ – ف : نما. ٩ – ل : ضروب (ن). ١٠ – ل : ان يكون (ن). ١١ – ل : المسما. ١٢ – م : يزيد. ١٣ – م : ههنا. ١٤ – ل : بالحجة. ١٥ – م : ههنا. ١٦ – ل و م : فكلما. ٧ – ل : كلما. ١٨ – ف و ل : لاكن. ١٩ – م : يضادها. ٢٠ – م : يضاد. ٢١ – ل و م : انه.

فصل ١٥/ص ٧٥

١ – م : من الجزء الثالث (ز). ٢ – م : القول في مقولة له. ٣ – ل : احدهما. ٤ – م : يقول. ٥ – ل : جملة «انقضى... العبارة» وردت هكذا : «انقضاء تلخيص كتاب المقولات ولواهب العقل الحمد بلا نهاية كما هو اهله وصلّى الله على السيد النبي الكريم وآله وسلّم تسليما ؛ م : «انقضى تلخيص كتاب المقولات والجهر لواهب العقل ويتلوه انشاء الله تعالى تلخيص كتاب باريرميناس اي العبارة رب وفقني لاتمامه وادراك غوامضه وسر حلوه وحامضه».

كتاب المقولات
فهرس المصطلحات المنطقية

فهرس المصطلحات المنطقية

لـوازم وفهـارس

فهرس المصطلحات المنطقية

لـوازم وفهـارس

فهرس المصطلحات المنطقية

فهرس المصطلحات المنطقية

● ● ●

سلسلة علم المنطق

ابن رشد

نصّ تلخيص منطق أرسطو

المجلّد الثالث

كتاب باري أرميناس
أو
كتاب العبارة

دراسة وتحقيق
د. جيرار جهامي

دار الفكر اللبناني
بيروت

دار
الفكر اللبناني

للطباعة والنشر

كورنيش المزرعة - تجاه غلوب بنك
هاتف: ٣١١٥٧٨ - ٨٦٣٣٩٢
ص.ب: ٤٦٩٩ أو ١٤/٥٤٩٠
تلكس: DAFKLB 23648 LE - بيروت، لبنان

الطبعة الأولى ١٩٩٢

تَلخيصُ كتَابُ العبَارَة
أو
كتَابُ باري أرميناس

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على محمد وآله[١]

الفصل الأول[٢]

— ١ — — 1 —

[الأقوال والأفكار والأشياء — الصدق والكذب]

قال: وينبغي ان نقول أولاً ما هو الاسم، وما هي الكلمة، ثم نقول بعد ذلك 16a ما هو الايجاب والسلب، وبالجملة ما هو الحكم والقول الذي هو جنس الايجاب والسلب.

فنقول: ان الألفاظ التي ينطق بها هي دالة اولاً على المعاني التي في النفس، والحروف التي تكتب هي[٣] دالة أولاً على هذه الألفاظ؛ وكما ان الحروف المكتوبة، اعني الخط ليس هو واحدًا بعينه لجميع الأمم، كذلك الألفاظ التي يعبّر بها عن المعاني ليست[٤] واحدة بعينها عند جميع الأمم، ولذلك كانت دلالة هذين بتواطؤ لا بالطبع. وأما المعاني التي في النفس فهي واحدة بعينها للجميع، كما ان الموجودات التي المعاني التي في النفس امثلة لها ودالة عليها، هي واحدة وموجودة بالطبع للجميع؛ ولكن[٥] القول في جهة دلالة المعاني التي في النفس على الموجودات[٦] خارج النفس هو من[٧] غير هذا العلم، وقد تكلم فيه[٨] في «كتاب النفس»[٩].

[١٠]والألفاظ تشبه المعاني المعقولة في انه كما ان الشيء ربما كان معقولاً من غير ان يتصف بالصدق والكذب، كذلك اللفظ ربما كان مفهومًا من غير ان يتصف

بصدق ولا كذب ؛ وكما انه ربما كان المعقول من الشيء يتصف بالصدق والكذب، كذلك اللفظ قد يكون ما يفهم منه يتصف بالصدق والكذب. والصدق والكذب انما يلحق[١١] المعاني المعقولة والألفاظ الدالة عليها متى ركّب بعضها الى بعض أو فصل بعضها من[١٢] بعض، وأما متى اخذت مفردة[١٣] فانه ليس تدل على صدق ولا كذب.

والاسم والكلمة يشبهان المعاني المفردة التي لا تصدق ولا تكذب، وهي التي تؤخذ من غير تركيب ولا تفصيل. مثال ذلك قولنا: انسان وبياض، فانه متى لم 15
يقترن به «يوجد» أو «ليس يوجد» فليس هو يعدّ لا صادقًا ولا كاذبًا، بل انما يدل على الشيء المشار اليه من غير ان يتصف ذلك الشيء بصدق ولا كذب ؛ ولذلك كان قولنا: «عنزايل» و«عنقاء مغرب» ليس يتصف بصدق ولا كذب ما لم يقترن[١٤] بذلك قولنا: «يوجد» أو «ليس يوجد»، أما مطلقًا واما في زمان، فنقول: «عنزايل موجود»[١٥] «عنزايل غير موجود»[١٦] أو «عنزايل يوجد» أو « لا يوجد».

— ٢ — 2

القول في الاسم

القول في تحديد الاسم وتقسيمه
الى المحصّل وغير المحصّل والمصرّفة وغير المصرّفة

و[١] الاسم هو لفظ دالّ بتواطؤ[٢] على معنى مجرّد من الزمان من غير ان يدلّ 20
واحد من اجزائه اذا افرد على جزء من ذلك المعنى، سواء كان الاسم المفرد بسيطًا مثل «زيد» أو «عمرو»، أو مركبًا مثل «عبدالملك» الذي هو اسم لرجل ؛ وذلك ان «عبدالملك» الذي هو اسم لرجل اذا افرد عنه «عبد» أو «الملك»، لم يدلّ على جزء من المعنى الذي دلّ عليه مجموعها كما يدلّ عليه في قولنا «عبدالملك» اذا
اردنا انه عبدالملك[٣]، فان «عبدا» يدلّ ها هنا على جزء من المعنى الذي دلّ عليه 25

قولنا «عبدالملك»، وكذلك «الملك» يدل على جزء من المعنى. والفرق بين الاسماء البسيطة والاسماء المركبة، مثل «عبدقيس» و «بعل بك»[٥]، ان الجزء من الاسم البسيط، وهو المقطع الواحد من المقاطع التي ركّب منها الاسم، ليس يدلّ على شيء اصلاً لا بالذات ولا بالعرض، مثل الزاي[٦] من زيد؛ وأما الجزء من الاسم المركّب فليس يدلّ اذا افرد الا بالعرض، مثل ان يتفق لمن اسمه عبدالملك ان يكون عبدالملك[٧]، وانما زيد في حد الاسم بتواطؤ[٨] من قبل ان الالفاظ[٩] التي ينطق بها الناس ليست دالة بالطبع مثل كثير من الأصوات[١٠] التي تنطق بها الحيوانات وهي الأصوات[١١] التي لا تكتب. فان الاصوات[١٢] التي ينغم بها كثير من الحيوان[١٣] مؤلفة من المقاطع التي تؤلف منها الالفاظ[١٤] التي ينطق بها الانسان، أو من مقاطع مؤلفة من حروف تقاربها في المخرج، وهي دالة معان في انفسها[١٥] عند الحيوان.

والاسم منه محصّل ومنه[١٦] غير محصّل. فأمّا المحصّل فهو الاسم الدال على 30
الملكات مثل «انسان» و «فرس». وأما غير المحصّل فهو الاسم الذي يركّب من اسم الملكة وحرف «لا» في الألسنة التي يستعمل فيها هذا النوع من الاسم، مثل قولنا: «لا انسان» و «لا حيوان». وهذا الصنف من الأسماء انما سمي اسمًا غير محصّل لأنه لا يستحق ان يسمّى اسمًا باطلاق اذ كان لا يدلّ على ملكة، ولا هو أيضًا قول سالب، لأن دلالته دلالة الاسم المفرد وان كان مركبًا، ولذلك قد يلحقه السلب كما يلحق الاسم المحصّل.

والاسم أيضًا اذا نصب أو خفّض أو غيّر تغييرًا[١٧] آخر مما اشبه ذلك لم يقل 16b
فيه انه اسم باطلاق بل اسمًا مصرّفًا[١٨]. فتكون الاسماء ايضًا منها[١٩] مصرّفة ومنها غير مصرّفة. والحدّ الذي حدّ به الاسم يشملها جميعًا اذ ان الفرق بين المصرّف وغير المصرّف، وهو المرفوع في كلام العرب، انه اذا أضيف الى الأسماء المصرّفة، وهي التي تسمّى «المائلة» أيضًا،[٢٠] كان أو يكون أو هو الآن، فقيل: «زيدًا كان» بالنصب، أو «زيد يكون» بالخفض، لم يصدق ولم يكذب. والاسم الغير المصرّف[٢١]، وهو المسمى «المستقيم»[٢٢]، اذا أضيف اليه واحد من هذه، كان صادقًا أو كاذبًا، مثل قولنا: «زيد كان» أو «زيد وجد» بالرفع. فهذا هو ما ذكره من[٢٣]
حدّ الاسم وأصنافه. 5

- 3 -

— ٣ —

القول في الكلمة

القول في تحديد الكلمة

والكلمة[١] التي تسمّى عند نحويي[٢] العرب الفعل هي[٣] لفظ دالّ على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصّل بأحد الأزمان[٤] الثلاثة[٥] التي هي الماضي أو[٦] الحاضر أو[٧] المستقبل، وليس واحد من اجزائه يدل أيضًا على انفراده، وذلك بالذات. وخاصة الكلمة انها تكون ابدًا خبرًا لا مخبرًا عنه[٨] ومحمولاً لا موضوعًا، ولذلك تدل أبدًا على معنى شأنه ان يحمل على غيره، وذلك: اما بأن[٩] تكون بصيغتها تدل على المعنى المحمول بالموضوع، وذلك حيث تكون خبرًا بنفسها، مثل قولك[١٠] : «زيد يصح» «زيد يمشي»؛ وأما ان تكون بصيغتها تدل على ارتباط المحمول بالموضوع اذا كان المحمول اسمًا من الأسماء مثل قولك: «زيد يوجد حيوانًا».

بيان معنى حمل في وحمل على

والمحمول الذي يدل على ارتباطه بالموضوع: اما ان يكون مما يقال في موضوع، وذلك اذا كان عرضًا في الموضوع، واما ان يكون مما يقال على موضوع[١١] اذا كان المحمول[١٢] جزءًا من الموضوع[١٣]. وما زيد في حدّ الكلمة من انها تدلّ، مع دلالتها على المعنى، على زمان ذلك المعنى، هو الفصل الذي به تفارق الكلمة الاسم، وذلك ان قولنا «يصح»، وهو كلمة، يدلّ على ما يدلّ عليه قولنا[١٤] : «صحة»، وهو اسم، وعلى الزمان من[١٥] الحاضر أو المستقبل الذي فيه توجد الصحة.

تقسيم الكلمة الى المحصّل وغير المحصّل

والكلمة أيضًا منها محصّلة ومنها غير محصّلة. والمحصّلة هي التي تدل على المعنى الذي يدلّ عليه الاسم المحصّل وعلى زمان ذلك المعنى. والغير المحصّلة[١٦] هي التي تدلّ على ما يدلّ عليه الاسم الغير المحصّل[١٧]، وعلى زمان ذلك المعنى، وذلك هو عدم ما

يدلّ عليه الاسم المحصّل، اعني العدم الذي حدّ في «كتاب المقولات»، مثل قولنا: لا «صحّ» فانه يدلّ على ما يدلّ عليه قولنا: «لا صحّة» وعلى زمان ذلك المعنى.

15 والكلمة الغير المحصّلة[١٨] هي نوع من أنواع الكلمة اذ كانت داخلة تحت الحدّ المتقدّم للكلمة باطلاق، وموجود لها الخاصة المتقدمة للكلمة، وهو انها ابدًا انما تدلّ على ما[١٩] شأنه ان يحمل على غيره، اما حمل الشيء على الموضوع أو في الموضوع. وانما سمي هذا الصنف كلمة غير محصّلة لأنها مشتقة من اسم غير محصّل. وهذا النوع من الكلم غير موجود في لسان العرب، كما كان الاسم غير[٢٠] المحصّل غير موجود.

القول في الكلمة المصرّفة وغير المصرّفة

والكلمة منها[٢١] المصرّفة ومنها غير[٢٢] المصرّفة، و[٢٣] هي التي يقال اسم الكلمة عليها باطلاق. والكلمة غير المصرّفة[٢٤] هي التي تدلّ في لسان كثير من الأمم على الزمان الحاضر، والمصرّفة[٢٥] هي التي تدلّ على الزمان الذي يوجد كأنه دائر حول الزمان الحاضر وهو الزمان الماضي والمستقبل. وليس للزمان الحاضر صيغة خاصة في لسان العرب، وانما الصيغة التي توجد له في كلام العرب مشتركة بين الحاضر والمستقبل، مثل قولنا: «يصحّ ويمشي». ولذلك قال نحويو العرب[٢٦] انهم اذا ارادوا ان يخلصوها للاستقبال ادخلوا عليها «السين» أو «سوف» فقالوا: «سيصح» أو «سيمشي». والزمان الحاضر هو[٢٧] الذي يأخذه الذهن موجودًا بالفعل ومشارًا اليه مثل قولنا: «هذه الساعة» و «هذا الوقت»، ولذلك قيل اسم الزمان على هذا باطلاق اذ كان هو الأعرف عند الجمهور، وكان بالاضافة اليه يفهم الزمان الماضي والمستقبل، فان الماضي هو المتقدم لهذا الزمان[٢٨]، والمستقبل هو[٢٩] المتأخر عنه. واما هل ما نتخيله[٣٠] من الزمان الحاضر هو موجود على نحو ما يتخيلوه[٣١] أو ليس بموجود، فذلك ليس مما يحتاج اليه في هذا الموضع.

20-25 والكلمة تشبه الاسم وتشاركه في انها اذا قيلت مفردة فهم منها معنى[٣٢] مستقل[٣٣] بذاته[٣٤]، كما يفهم ذلك من الاسم اذا قيل مفردًا بذاته؛ ولذلك اذا سمعها السامع قنع بها، الاّ انه لا يفهم من المعنى المدرك منها ان الشيء بعد موجود[٣٥] أو غير موجود، مثل قولنا: كان أو يكون هذا، اذا كانت[٣٦] هذه الكلم اخبارًا بذاتها. واما اذا كانت روابط فانه لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه[٣٧] كالحرف[٣٨]، لأنها انما

تدل حينئذٍ على تركيب المحمول مع الموضوع، ولا سبيل الى فهم التركيب دون فهم الأشياء المركبة وذلك يكون عند التصريح بها، مثل قولنا: «زيد يوجد عالمًا» أو «ليس يوجد عالمًا». فتكون الكلم صنفين[٣٩]: صنف يفهم بذاته، وهي الكلم التي تكون بنفسها[٤٠] خبرًا، وصنف لا يفهم بذاته، وهي الكلم الروابط التي تسمى «الوجودية».

فهذا ما قاله في حدّ الاسم والفعل ومعرفة اصنافها[٤١] الضرورية ها هنا[٤٢] وهي[٤٣] التي تختلف القضايا باختلافها. وأما الحروف فهو يذكرها[٤٤] في «كتاب الشعر».

- 4 -

— ٤ —

الكلام في القول

والقول هو لفظ دالّ[١] الواحد من اجزائه الأول على انه جزء مفرد يدل على انفراده على جهة الفهم والتصور لا على جهة الايجاب والسلب[٢]، مثل قولنا: «الانسان حيوان»، فان لفظ «الانسان» الذي هو جزء اول من هذا القول يدل على
30 شيء مفرد[٣] لا على جهة ان ذلك الشيء موجود أو غير موجود[٤]؛ وكذلك لفظ «الحيوان» الذي هو الجزء الثاني من هذا القول. وهذا الذي أخذ في حدّ القول أن الواحد من اجزائه الأول يدلّ[٥] على معنى مفرد هو الفصل الذي به يفارق القول الاسم، فان الاسم البسيط ليس يدلّ الجزء منه، وهو المقطع، على شيء اصلاً، والاسم المركّب ايضًا ليس يدلّ الجزء منه على شيء الا بالعرض، مثل ان يعرض لانسان[٦] اسمه عبدالملك ان يكون عبدًا لملك[٧].

17a والقول انما يدلّ على طريق التواطؤ[٨] لا بالطبع ولا على طريق ان لكل معنى مركّب لفظًا مركبًا يدلّ عليه بالطبع[٩] من غير ان توجد تلك الدلالة في لفظ آخر غيره، كما لا يوجد فعل الآلة في غير الآلة. فان قومًا يرون ان الألفاظ هكذا دلالتها، وقوم آخر[١٠] يرون ان الألفاظ تدلّ بالطبع من غير ان يكون لنا اختيار فيها اصلاً: لا اختيار تركيب وضعي، ولا اختيار تركيب طبيعي؛ وهو رأي من يرى ان

ها هنا[١١] تراكيب[١٢] للألفاظ تدلّ بالطبع على معنى معنى[١٣]. وقد يمكن ان يقال انما قال ارسطو في حدّ الاسم لفظ يدل بتواطؤ لهذا المعنى، وقد يمكن ان يكون اراد «بلفظ» صوتًا ان قيل ان اللفظ الذي يشترك فيه الانسان والحيوان هو باشتراك الاسم، وهذا هو الصحيح[١٤].

والقول منه تام ومنه غير تام. والتام منه الجازم ومنه غير الجازم مثل الأمر والنهي. والقصد ها هنا[١٥] انما هو التكلم في القول الجازم، واما ما عداه[١٦] من الأقاويل التامة فهو يتكلّم فيها في «كتاب الخطابة» و «الشعر»، كما ان اصناف الأقاويل الغير التامة[١٧]، وهي الحدود والرسوم، سيتكلم[١٨] فيها في «كتاب البرهان».

5 — ٥ —

[القضايا البسيطة والقضايا المركبة]

والقول الجازم هو الذي يتصف بالصدق والكذب، وهو صنفان: بسيط ومركّب. والبسيط هو ما ركّب[١] من محمول واحد وموضوع واحد لا من محمول[٢] اكثر من واحد وموضوع[٣] اكثر من واحد. وهذا نوعان: النوع الأول المتقدم الايجاب، والثاني المتأخّر السلب. والمركّب هو المركّب من قولين بسيطين[٤]. وقد يقال في القول انه واحد اذا كان حدّ لشيء واحد، مثل قولنا في الانسان «حيوان ناطق»، الا ان هذا من معنى القول الواحد خارج عمّا قصدنا له في هذا الكتاب[٥].

بيان كثرة القول ووحدته وان للقضية ثلثة اجزاء

والقول البسيط يكون واحدًا متى كان الموضوع فيه دالاً على معنى واحد وكذلك المحمول، ويكون القول الجازم أيضًا كثيرًا[٦] متى كان المحمول فيه يدلّ[٧] على معانٍ كثيرة أو الموضوع أو كلاهما. والقول المركّب يكون واحدًا برباط يربطه، ويكون كثيرًا اذا لم يكن له رباط يربطه. فلذلك[٨] كل قول: اما ان يكون واحدًا، أو كثيرًا؛ فان كان واحدًا: فأما ان يكون واحدًا من قبل ان الموضوع فيه والمحمول

يدلان على معنى واحد، واما ان يكون واحدًا من قبل الرباط الذي يربطها، وهي الأقاويل التي يوجد فيها اكثر من موضوع واحد ومحمول واحد، مثل المقاييس[٩] الشرطية والحملية. فان الشرطية هي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي، مثل قولنا: «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، فان الفاء هي التي صيّرت هذين القولين البسيطين، وهو قولنا: «الشمس طالعة» و «النهار موجود»، قولاً واحدًا. واما الحملية فهي واحدة بالرباط الذي هو الحدّ الأوسط، مثل قولنا: «الانسان حيوان» و «الحيوان جسم» على ما سيأتي بعد. وان كان القول كثيرًا: فاما ان يكون كثيرًا من قبل ان المحمول فيه أو الموضوع أو كليهما يدلاّن على معان كثيرة، وأما من قبل انه ليس لها رباط يربطها.

وكل قول جازم فلا بدّ فيه من كلمة[١٠]، اعني فعلاً[١١]، أو ما يقوم مقام الكلمة في رباط المحمول بالموضوع[١٢]. وذلك ان القول الجازم الذي الموضوع فيه اسم والمحمول اسم لا بدّ فيه من كلمة أو ما يقوم مقام الكلمة تدلّ على ارتباط المحمول بالموضوع[١٣]، وذلك: اما بالفعل مصرحًا به[١٤] كما يوجد الأمر فيما عدا لسان العرب، وأما بالقوة ومضمرًا[١٥] كما يوجد الأمر في الاكثر في لسان العرب. فانه لما كان ها هنا ثلاثة[١٦] معان: موضوع ومحمول ونسبة تربط بين المحمول والموضوع، وجب[١٧] ها هنا ثلاثة[١٨] الفاظ: لفظ يدلّ على الموضوع، ولفظ يدل على المحمول، ولفظ يدلّ على النسبة. واللفظ الذي يدلّ على ارتباط المحمول بالموضوع ربما دلّ على ارتباطه في الزمان الماضي أو المستقبل أو الحال كقولك: «زيد يوجد الآن عالمًا» أو «زيد وجد عالمًا» أو «زيد سيوجد عالمًا»، وربما دلّ على ارتباط غير مقيّد بزمان، وهذا هو الحمل الضروري، وذلك مثل قول القائل: «المثلث موجود زواياه مساوية لقائمتين». وليس في لسان العرب لفظ على هذا النحو من الرباط وهو موجود في سائر الألسنة، وأقرب الألفاظ شبهًا بها في لسان العرب هو ما يدلّ عليه[١٩] لفظ «هو» في مثل قولنا: «زيد هو حيوان»، أو «موجود» في مثل قولنا: «زيد موجود حيوانًا».

تقسيم القول الى الجازم وغير الجازم وبيان قول[٢٠] البسيط وغير البسيط

والاسم والكلمة ليس بصدق ولا كذب[٢١]، وأما القول فانه الذي يصدق أو

يكذب. والقول الذي يصدق أو يكذب يسمّى «الجازم» ويسمّى «الحكم». والحكم البسيط يشبه الايجاب منه حمل شيء على شيء، والسلب انتزاع شيء من شيء. والمؤلف من هذا هو القول المركّب. وقد يرسم أيضًا الحكم البسيط بانه لفظ يدلّ على ان الشيء موجود أو غير موجود، وذلك: اما في الزمان[٢٢] الماضي، واما[٢٣] في المستقبل، واما[٢٤] في الحاضر، واما باطلاق.

— ٦ — (- 6 -)

[في الايجاب والسلب وتقابلهما]

وأما الايجاب فانه الحكم باثبات شيء لشيء، والسلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء.

قول في ان لكل ايجاب سلب يقابله

ولما كان قد يمكن ان يحكم بالقول من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس انه غير موجود، وعلى ما ليس هو موجودًا خارج النفس[١] انه موجود، وعلى ما هو موجود انه موجود، وعلى ما ليس بموجود انه ليس بموجود، وذلك: اما حكمًا مطلقًا، واما في احد الأزمنة الثلاثة[٢] التي هي الحاضر أو الماضي أو المستقبل[٣]. فقد يمكن في كل ما اوجبه موجب ان يسلبه سالب، وفي كل ما يسلبه سالب ان يوجبه موجب. واذا كان ذلك كذلك فلكل ايجاب سلب يقابله ولكل سلب ايجاب يقابله، وذلك من حيث السلب والايجاب موجودان في النفس لا خارج النفس؛ فانه ليس يوجد للأشياء الموجبة من حيث هي خارج النفس سلب يقابلها، ولا للأشياء المسلوبة من حيث هي خارج النفس ايجاب يقابلها، لكن[٤] النظر في الايجاب والسلب هو من حيث هما في النفس. والسلب والايجاب انما يكونان متقابلين بالحقيقة متى كان المعنى[٥] المحمول فيهما واحد من جميع الجهات، وكذلك[٦] المعنى الموضوع؛ واما متى لم يكن واحدًا اما من قبل اشتراك الاسم، أو من قبل سائر الأشياء التي حفظ منها في «كتاب السفسطة»، فليس[٧] بايجاب ولا سلب متقابلين.

الفصل الثاني[1]

— ٧ — - 7

القول في تحديد الكلي والجزئي وبيان السور الكلي والجزئي وتحصيل اقسام المتقابلات الستة

والمعاني صنفان : اما كلية، واما جزئية اي شخصية. وأعني بالكلي الذي من
شأنه ان يحمل على اكثر من واحد، مثل حمل الحيوان على الانسان والفرس وسائر 40
انواع الحيوان، وبالجزئي[2] ما ليس ذلك من شأنه[3]، اعني ان يحمل على اكثر من 17b
واحد[4]، مثل زيد وعمرو المشار اليه. واذا كان الأمر كذلك فواجب ضرورة متى
حكمنا بايجاب أو بسلب[5] لشيء ان يكون ذلك الحكم : اما المعنى من المعاني
الشخصية، وأما المعنى من المعاني الكلية. ثم اذا كان المعنى من المعاني الكلية فلا
بد من ان يكون: اما مأخوذًا بغير سور، أو مأخوذًا بسور، اعني بالسور لفظ[6]
«كل» و «بعض»؛ ثم اذا[7] كان مأخوذًا بسور فلا يخلو[8] ان يكون مأخوذًا بسور 5-10
كلّي أو جزئي. فالمتقابلة بالايجاب والسلب التي موضوعها معنى من المعاني الشخصية
تسمّى «الشخصية»، مثل قولنا : «زيد منطلق»، «زيد ليس بمنطلق». والمتقابلات
التي موضوعها معنى كلّي مأخوذ بغير سور، اي ليس يحمل على[9] ذلك المعنى الكلي
ولا على بعضه بل يكون الحمل مطلقًا[10]، تسمّى المهملة[11]، مثل قولنا : «الانسان
ابيض»، «الانسان ليس بأبيض». والمتقابلة التي موضوعها معنى كلّي مأخوذ مع
سور هي ثلاثة[12] : [13] اما ان يكون كل واحد من المتقابلين يقرن به سور كلي، واما
ان يكون كل واحد منهما يقرن به سور جزئي، واما ان يكون[14] يقرن باحدهما سور
جزئي وبالآخر كلي[15]. اما التي يقرن بكل واحدة منهما سور كلّي فتسمّى 15-20

«المتضادة»، مثل قولنا : «كل انسان ابيض»، «ولا انسان واحد ابيض»؛ واما التي يقرن باحدهما سور كلّي وبالآخر سور جزئي فتسمى «المتناقضة». وهذه[١٦] صنفان : [١٧] اما ان يكون الكلي مقرونًا بالايجاب والجزئي مقرونًا بالسلب[١٨]، مثل قولنا : «كل انسان ابيض»، «ليس كل انسان ابيض»، أو «بعض الناس ليس بأبيض»، فان السالب[١٩] الجزئي يعبّر عنه بهاتين العبارتين؛ واما ان يكون عكس هذا، اعني ان يقرن السور الكلي بالسلب والجزئي بالايجاب، مثل قول القائل : «انسان ما ابيض»، «ولا انسان واحد ابيض». واما التي يقرن بكل واحد منهما سور جزئي فتسمّى «ما تحت المتضادة»، مثل قولنا : «انسان ما ابيض»، «انسان ما ليس بأبيض». فتكون اصناف المتقابلات بالايجاب والسلب ستة : شخصية ومهملة ومتناقضة، وهذه[٢٠] صنفان : متضادة وما تحت المتضادة. وليس للقضايا قسمة من جهة اقتران السور بالمحمول ما عدا هذه الأقسام[٢١] لأن السور متى قرن بالمحمول كان : اما كذبًا وأما فضلاً؛ اما الكذب فني مثل قولنا : «كل انسان»، «كل حيوان»، واما الفضل فمثل[٢٢] قولنا : «كل انسان هو بعض الحيوان» أو «كل انسان هو كل ضحاك»[٢٣].

واذا تقرّرت اصناف القضايا **فنقول** : اما الشخصية فانها تقتسم الصدق 25-40
والكذب دائمًا، اعني انه متى كذبت[٢٤] احداهما[٢٥] صدقت الأخرى، ومتى صدقت احداهما[٢٦] كذبت[٢٧] الأخرى، وليس يمكن ان يجتمعا معًا لا على صدق ولا على كذب، مثل قولك : «زيد خرج»، «زيد لم يخرج»، وذلك بيّن بنفسه عند التأمل[٢٨]. وكذلك المتناقضات تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد[٢٩]. واما المتضادة فتقتسم الصدق والكذب في الضروري والممتنع، وتكذبان معًا في الممكنة، وليس يمكن فيهما ان يصدقا معًا بل متى صدقت احداهما[٣٠] كذبت[٣١] الأخرى. واما ما تحت المتضادة فتقتسمان الصدق والكذب ايضًا في الضرورية والممتنعة، وتصدقان معًا في الممكنة، ومتى كذبت احداهما[٣٢] صدقت الأخرى ضرورة. مثال كذب المتضادتين[٣٣] معًا في الممكنة قولنا : «كل انسان ابيض»، «ولا انسان واحد ابيض»؛ ومثال صدق ما تحت المتضادتين[٣٤] قولنا : «انسان ما ابيض»، «انسان ما ليس بأبيض». وأما المهملات فقد يمكن فيها[٣٥] ان تصدق[٣٦] معًا في المادة[٣٧] الممكنة، وقد[٣٨] يمكن فيها ان يكون حكمها حكم المتضادة. والسبب في ذلك ان الألف واللام وما قام مقامهما في سائر الألسنة مرة تدلّ على ما تدلّ عليه الاسوار

الكلية، ومرة تدلّ على ما تدلّ عليه الأسوار الجزئية؛ فاذا دلّت على ما تدلّ عليه الأسوار الكلية كانت قوتها قوة المتضادة، ومتى دلّت على ما تدلّ عليه الأسوار الجزئية كانت قوتها قوة ما تحت المتضادة، وذلك انه قد يمكن ان يصدق[٣٩] معًا قولنا[٤٠]: «الانسان ابيض»، «الانسان ليس بأبيض»، متى كان ما يدلّ عليه الألف واللام هو ما يدلّ عليه البعض، وقد يمكن ان يكونا معًا كاذبين متى كان ما يدل عليه الألف واللام هو ما يدلّ عليه السور الكلّي[٤١].

18a-10 وانما يمكن ان توجد اصناف هذه المتقابلات بالأحوال التي وصفت: من اقتسام بعضها الصدق والكذب دائمًا، وصدق بعضها معًا، وكذب بعضها معًا متى تحفّظ فيها، بأن يؤخذ للايجاب الواحد منها سلب واحد، وللسلب الواحد ايجاب واحد، مع سائر الشروط[٤٢] التي قيلت، لا متى اخذ للايجاب الواحد اكثر من سالب[٤٣] واحد. مثل ان يؤخذ للموجب الكلي سالب كلي وسالب جزئي، مثل ان يؤخذ[٤٤] مقابل قولنا: «كل انسان ابيض»، «ولا[٤٥] انسان واحد ابيض»، و«ليس كل انسان ابيض»؛ أو يؤخذ للسالب الكلي موجب جزئي وموجب كلي، مثل ان يؤخذ[٤٦] مقابل قولنا: «ولا انسان واحد أبيض»، «انسان ما ابيض»، «كل انسان ابيض». وانما كان ذلك كذلك لأن السلب الواحد انما يكون سلبًا لايجاب واحد، وكذلك الايجاب انما هو ايجاب لسلب واحد. والدليل على ذلك ان السالب انما يسلب المعنى المحمول بعينه الذي اوجبه الموجب عن الشيء الموضوع بعينه الذي اوجبه الموجب، سواء كان ذلك الموضوع من المعاني الشخصية أو من المعاني الكلية[٤٧]. قرن به سور كلّي أو سور جزئي. فانه ان كان المحمول في الايجاب غير المحمول في السلب أو الموضوع فيه غير الموضوع في السلب، كان لذلك الايجاب سلب آخر ولذلك السلب ايجاب آخر.

- 8 — — ٨ —

[وحدة القضايا وتعددها – القضايا المشتركة وتقابلها]

والايجاب أو السلب يكون واحدًا متى كان ما يدلّ عليه لفظ المحمول والموضوع فيهما معنى[١] واحدًا، سواء كان الموضوع معنًى جزئيًا أو كليًّا، قرن بالمعنى الكلي

سور كلّي[٢] أو لم يقرن به. مثل قولنا: «كل انسان ابيض»، «ليس كل انسان ابيض»، «الانسان ابيض»، «الانسان ليس بأبيض»، اذا وضعنا ان الانسان والأبيض يدلان على معنى واحد. فاما اذا كان لفظ الموضوع فيهما أو المحمول ليس يدلّ على معنى واحد، فليس الايجاب واحدًا ولا السلب واحدًا. مثال ذلك ان وضع واضع للانسان والفرس اسمًا واحدًا وهو ثوب مثلاً، فقال: «الثوب ابيض»، «الثوب ليس بأبيض»، لم يكن هذا الايجاب ايجابًا واحدًا، ولا هذا السلب سلبًا واحدًا، وذلك ان قولنا حينئذٍ: «الثوب ابيض» يدلّ على ايجابين لأنه يدلّ على ما يدل عليه قولنا: «الانسان ابيض» و «الفرس ابيض»، وهما قضيتان لا واحدة؛ وكذلك قولنا: «الثوب ليس بأبيض» يدل على سلبين وهو قولنا: «الفرس ليس بأبيض» و «الانسان ليس بأبيض». وانما كان ذلك كذلك لمكان اللفظ المشترك الذي هو قولنا «الثوب»[٣]. وكذلك القضية التي يكون محمولها أو موضوعها أو كلاهما اسمًا مشتركًا ليست واحدة بل قضايا كثيرة، عدتها على عدة[٤] المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك. واذا كان ذلك كذلك فالمتقابلات التي تكون من امثال هذه القضايا المشتركة الاسماء، اعني المتناقضة والشخصية، ليس يجب ان يكون احدهما صادقًا والآخر كاذبًا. وسيقال فيما يستأنف متى تكون القضايا، التي موضوعها أو محمولها معان كثيرة، قضية واحدة، ومتى لا تكون.

فها هنا[٥] اذن ثلاثة[٦] احوال ينبغي ان تشترط في المتقابلات وحينئذٍ تؤخذ[٧] في[٨] التقابل على ما وصفنا[٩]: احدها[١٠] ان يكون المحمول والموضوع فيهما واحدًا من جميع الجهات لا ان يكون في احدهما مأخوذًا[١١] بجهة وفي الآخر بغير تلك الجهة؛ والثاني ان يكون الايجاب فيهما واحدًا والسلب واحدًا؛ والثالث ان يجعل المقابل[١٢] للايجاب[١٣] الواحد سلبًا واحدًا.

فقد تبيّن من هذا متى تكون المتقابلة[١٤] متقابلة[١٥]، وكم اصناف المتقابلات، وكيف احوالها في التقابل.

- ٩ -   - 9 -

[تقابل المستقبلات الممكنة الحدوث]

ونقول[١] : ان ما يقتسم من هذه المتقابلات الصدق والكذب دائمًا في[٢] جميع
لمواد هي الشخصية والمتناقضة. اما في الأمور الموجودة في الزمان الحاضر والموجودة 30
فيما مضى[٣] فواجب ضرورة ان يكون اقتسامها الصدق والكذب على ان احدهما في
نفسه هو الصادق والآخر هو الكاذب، سواء عرفنا نحن الصادق من الكاذب أو لم
نعرفه ؛ وذلك ان كون زيد موجودًا الآن أو غير موجود من البيّن بنفسه ان احد
هذين القولين ضرورة هو صادق والآخر كاذب، سواء تحصّل لنا الصادق من
الكاذب او لم يتحصّل لنا اذ هو محصّل الوجود في نفسه. وكذلك الأمر في[٤]
الأشياء السالفة وفي الأمور الضرورية التي ليس يشترط في وجودها زمان.

وأما الأمور الموجودة في الزمان[٥] المستقبل، وهي الأشياء الممكنة، فليس
اقتسامها للصدق[٦] والكذب على التحصيل في نفسه[٧]، وذلك ان الأمر في هذه
المتقابلات في هذه المادة لا يخلو من اقسام، اما ان تكون مقتسمة للصدق
والكذب أو لا تكون. ثم ان كانت مقتسمة للصدق والكذب فاما ان يكون ذلك
على التحصيل أو على غير التحصيل ؛ وان كانت غير مقتسمة للصدق والكذب فاما
ان تكون[٨] صادقتين[٩] معًا أو كاذبتين[١٠] معًا أو يوجد فيها[١١] الأمران. فان كان كل
ايجاب وسلب يقتسم الصدق والكذب على التحصيل في نفسه فواجب في كل شيء
ان يكون اما موجودًا واما غير موجود. فيجب على هذا متى قال انسان في شيء من 35
الأشياء المستقبلة انه سيكون، وقال آخر[١٢] انه لا يكون، ان يكون احد هذين
القولين هو الصادق والآخر هو الكاذب، وذلك انه لا يمكن ان يوجد الأمران
معًا، اعني الكون ولا كون[١٣]. وانما كانت طبيعة الموجود تابعة للقول الصادق والقول
الصادق تابع لها، لأنه ان قال انسان في شيء ما انه ابيض وكان صادقًا، فواجب
ان يكون خارج النفس ابيض، وان كان كاذبًا فواجب ان يكون خارج النفس[١٤] 18b
غير ابيض ؛ وان قلنا انه غير ابيض، وكان صادقًا، فواجب ان يكون خارج النفس
غير ابيض، وان كان كاذبًا فواجب ان يكون خارج النفس ابيض. وكذلك عكس

هذا، وهو انه ان كان الشيء خارج النفس ابيض فواجب ان يكون القول الصادق فيه انه ابيض والكاذب انه ليس بأبيض، وان كان خارج النفس غير ابيض فالقول الصادق فيه هو انه ليس بأبيض والكاذب انه ابيض. فان كان الايجاب والسلب المتقابلان يقتسمان الصدق والكذب في الأمور المستقبلة على ان احدهما محصّل الوجود في نفسه، فالأمور المستقبلة ضرورية في وجودها.

وليس يكون[١٥] ها هنا[١٦] شيء يوجد بالاتفاق وعن غير سبب محصّل، ولا يوجد شيء يقال فيه انه[١٧] ممكن ان يكون والاّ[١٨] يكون، بل يكون كون الشيء أو لا كونه ضرورة[١٩]، وذلك واجب لكون الصدق والكذب في احد المتقابلين محصّلاً في نفسه. وذلك انه ليس يجوز ان يخرج منهما[٢٠] الى الوجود غير الصادق، من ايجاب كان أو[٢١] سلب، لأنه لو جاز ذلك لما كان الصدق في احد المتقابلين محصّل الوجود في نفسه؛ واذا لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين محصّل الوجود في نفسه، كان امكان كون[٢٢] الشيء ولا كونه على مثل واحد. كما انه اذا كان امكان كون الشيء أو لا كونه على مثال واحد، لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين المقولين عليه محصّل الوجود في نفسه، ولا كان الشيء بالايجاب اولى[٢٣] منه بالسلب ولا بالسلب منه اولى[٢٤] بالايجاب، ولا يصير كذلك من اجل ان موجبًا اوجبه أو سالبًا سلبه.

ويجب على هذا ان صار شيء من الأشياء ابيض في وقت من الأوقات ان يكون القول فيه، من قبل ان يصير ابيض انه سيصير ابيض، قولاً صادقًا وضروريًا. وكذلك يكون القول في كل شيء قبل ان يتكون بأنه سيكون قولاً صادقًا كما كان فيه في حين تكوّنه، حتى يكون صدق القول بانه موجود في الموجود الحاضر كصدق القول بأنه سيوجد في المستقبل. فاذا كان ذلك كذلك فليس يمكن في الشيء الممكن الذي هو غير موجود الآن، ويقال فيه انه سيوجد، الاّ[٢٥] يوجد؛ وما كان لا يمكن الاّ[٢٦] يوجد فمن المحال الا يوجد، والشيء من المحال الاّ[٢٧] يوجد، فواجب ان يوجد، وما هو واجب فهو ضروري الوجود، فجميع الأشياء اذن ضرورية الوجود. واذا كان ذلك كذلك فليس ها هنا[٢٨] شيء يحدث بالاتفاق[٢٩]، ولا شيء هو معدّ ان[٣٠] يكون والاّ[٣١] يكون؛ وذلك ان ما يحدث بالاتفاق هو بهذه الصفة،

اعني ان كونه ليس واجب ضرورة، كما ان ما كونه او لا كونه واجب ضرورة، فليس يحدث عن الاتفاق[٣٢].

وأيضًا[٣٣] فانه ليس يجوز ان نقول ان السلب والايجاب يجتمعان في الأمور المستقبلة حتى يكونا صادقين معًا، ولا يرتفعان عنها[٣٤] حتى يكونا كاذبين معًا، مثل ان يكون قولنا في الشيء انه يمكن ان يكون ويمكن الا[٣٥] يكون صادقين معًا أو كاذبين معًا فانهما ان كانا كاذبين جميعًا لزم عنه الأ[٣٦] يكون المتناقضان يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد، وذلك شيء قد تبيّن خلافه ؛ وكذلك يلزم[٣٧] ان كانا صادقين معًا. وأيضًا فانه يلزم ان كانا صادقين معًا ان يكون الشيء موجودًا معدومًا معًا وذلك محال، مع انه ترتفع أيضًا طبيعة الممكن ؛ وان كانا كاذبين يكون الشيء لا موجودًا ولا معدومًا.

فهذا ما يلزم من المحال ان فرضنا المتقابلات التي تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد تقتسمها[٣٨] على التحصيل في الأمور المستقبلة او لا تقتسمها[٣٩] بأن يصدقا معًا أو يكذبا معًا. وهو ظاهر انه يلزم شناعات كثيرة لرفعنا طبيعة الممكن وانزالنا ان الأمور المستقبلة كلها ضرورية. اولها انها تبطل الرويّة والاستعداد لرفع شر[٤٠] يتوقّع أو التأهب لخير يحصل[٤١]، فيكون ما يراه الانسان من انه ان فعل ما يجب كان ما يجب وان لم يفعل ما يجب لم يكن ما يجب امرًا باطلاً واعتقادًا فاسدًا[٤٢]. حتى انه يلزم هذا من الشنعة انه لو[٤٣] روّى[٤٤] انسان ما في حادث ما، وقطع على انه يحدث في[٤٥] عشرة آلاف سنة مثلاً، وأخذ في اعداد الاسباب الموجبة لحدوثه وكونه في هذه المدة الطويلة لو عمّرها انسان ؛ وروّى آخر في هذه المدة بعينها في منع حدوثه ونظر في[٤٦] اعداد الأسباب التي تمنع حدوثه[٤٧]، لكان فعل كل واحد منهما[٤٨] باطلاً وعبثًا وروّيته ساقطة لا معنى لها ؛ وذلك ان الصادق منهما في نفسه يجب ضرورة ان يكون هو الموجود، سواء روّى[٤٩] احدهما في ابطاله والآخر في وجوده أو لم يروّ واحد[٥٠] منهما في ذلك. فانه يجب على هذا الأ[٥١] تكون الارادة سببًا لحدوث شيء من الأشياء، بل تكون جميع الأشياء تجري مجراها[٥٢] بالطبع وعلى ما لها من احد المتناقضين. وان لم يروّ مروّ في ايجاد شيء من ذلك أو منع وجوده، 19a
ويكون حكم من روّى[٥٣] في الشيء عشرة آلاف سنة مثل[٥٤] حكم من روّى[٥٥] فيه

زمانًا يسيرًا أي زمان كان، بل يكون حكمه حكم من لم يروّ فيه اصلاً. وهذه الأشياء كلها في غاية الشناعة وخلاف ما فطرنا عليه، وذلك انّا نرى[٥٦] ان ها هنا[٥٧] 5 اشياء مبدأ[٥٨] حدوثها الرويّة واخذ الاهبّة لها.

وقد يظهر أيضًا في الأمور التي لا تفعل[٥٩] ان فيها اشياء هي بطبعها معدّة لأن يكون عنها[٦٠] الشيء ومقابله على السواء، اعني انها[٦١] ممكنة ان يكون عنها الشيء أو لا يكون على السواء، وذلك من جهة الفاعل والقابل معًا[٦٢]. ومثال ذلك ان الثوب 10 قد يمكن فيه ان يتمزّق[٦٣] قبل ان يسبق اليه البلى، وقد يمكن فيه الاّ[٦٤] يتمزّق بل يبلى، وذلك ان امكان هذين المعنيين في الثوب هو على السواء من جهة الفاعل والقابل[٦٥]. وكذلك يجري الأمر في جميع الأمور المتكوّنة في هذه المادة التي فيها هذا 15-20 النوع من الامكان والقوة.

واذا كان هذا هكذا فظاهر انه ليس جميع الأشياء ضرورية، بل يظهر ان الاشياء صنفان: اما ضرورية، واما ممكنة، وان[٦٦] الممكنة ثلاثة[٦٧] اصناف:

اما ممكنة على التساوي، وهي التي لا يكون فيها وجود الشيء احرى[٦٨] من عدمه ولا عدمه احرى[٦٩] من وجوده؛

واما ممكنة على الأكثر، وهي التي يكون فيها احد المتقابلين احرى[٧٠] من الثاني بالوجود، ويكون حدوث الثاني على الأقل. و[٧١] في هذا الجنس يوجد النوعان جميعًا من الممكن، اعني الذي على الأكثر والذي على الأقل.

وأما الضرورية: 25-35

فمنها ضرورية باطلاق، وهي الأشياء التي وجودها دائمًا أو عدمها دائمًا؛

ومنها ضرورية لا باطلاق، وهي الاشياء التي وجودها ضروري في الوقت الذي هي فيه موجودة، أو اشياء عدمها ضروري في الوقت الذي هي فيه معدومة. وهذه ضربان:

امّا اشياء محمولاتها ضرورية الوجود لموضوعاتها ما دامت موضوعاتها موجودة، مثل وجود النطق لانسان ما[٧٢] اذا وجد ذلك الانسان، أو اشياء معدومة ما دامت موضوعاتها[٧٣] غير موجودة؛

واما اشياء موجودة ما دامت هي موجودة، مثل وجود الانسان ما دام موجودًا.

واذا كانت هذه هي أقسام طبيعة الوجود، وكان واجبًا ان تكون جهة اقتسام السلب والايجاب للصدق والكذب مطابقًا لما عليه الموجود خارج النفس، فظاهر ان المتقابلين اللذين يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد انهما يقتسمان الصدق والكذب في اصناف الأمور الضروريات على التحصيل في نفسه، اعني على ان الصادق منهما والكاذب محصّل في نفسه خارج النفس، وان لم تتحصّل[٧٤] لنا معرفته وجهلنا كيف الأمر فيه في الأمور المستقبلة[٧٥]. واما في المادة[٧٦] الممكنة في الأمور المستقبلة[٧٧] فانهما أيضًا يقتسمان الصدق والكذب، وذلك انه واجب ان يوجد احد المتناقضين فيما يستقبل لكن[٧٨] لا على التحصيل في انفسهما بل على انهما في طبيعتهما من عدم التحصيل مثل ما هما عندنا. ولذلك لا يمكن ان يحصل في هذا الجنس معرفة اذ كان الأمر في نفسه مجهولاً؛ لاكن ما كان من الممكن على الأكثر لا على التساوي فان احد المتقابلين فيه احرى[٧٩] بالصدق من الثاني اذ كان وجوده احرى من لا وجوده. وفي هذا الجنس يمكن ان تحصل المعرفة بحدوث الحادث منهما قبل حدوثه، اعني بحدوث ما شأنه ان يحدث على الأكثر، فيعم كل متقابلين من شأنهما ان يقتسما[٨٠] الصدق والكذب دائمًا انهما يقتسمان الصدق والكذب في الأمور المستقبلة في المادة الممكنة لا على التحصيل. لكن[٨١] اما في 19b
الممكن الذي على التساوي فليس احد المتقابلين فيه احرى[٨٢] بالصدق من الآخر؛ وأما في الممكنة الأكثرية فأحد المتقابلين فيه احرى بالصدق من الآخر[٨٣]؛ وأما في الممكن على الأقل فان كذب احد المتقابلين فيهما احرى[٨٤] بالكذب من الثاني[٨٥].

فقد تبيّن من هذا كيف اقتسام المتقابلين الصدق والكذب في جميع الأمور وذلك فيما شأنه ان يقتسم الصدق والكذب دائمًا وهي المتناقضات والشخصيات.

الفصل الثالث

— ١٠ — - 10

الفرق بين القضية الثلاثية والثنائية وبيان العدول والتحصيل وتقسيمها الى المتقابلات وتحصيل المتلازمات وبيان الأقسام المحتملة

ولما كانت القضايا منها ثنائية ، وهي التي محمولها كلمة، ومنها ثلاثية[١]، وهي التي محمولها اسم ؛ وانما سمّيت التي محمولها كلمة «ثنائية» لأنها مؤلفة من محمول وموضوع فقط ، وسمّيت التي محمولها اسم «ثلاثيّة»[٢] لأنها مؤلفة من موضوع وكلمة رابطة ومحمول ؛ وكان الاسم والكلمة التي تؤلف منها القضايا : اما ان يكونا محصّلين أو غير محصّلين، فظاهر ان كل قضية ثنائية هي مؤلفة : 5-15

امّا من اسم محصّل وكلمة محصّلة مثل قولنا : «الانسان يوجد» ،
وأمّا من اسم غير محصّل وكلمة غير محصّلة مثل قولنا : «لا انسان[٣] لا يوجد» ،
وأمّا من اسم محصّل وكلمة غير محصّلة مثل قولنا : «الانسان لا يوجد» ،
وأمّا من اسم غير محصّل وكلمة محصّلة مثل قولنا : «لا انسان[٤] يوجد» ،

لكن[٥] الكلمة الغير المحصّلة[٦] لم تجر العادة باستعمالها في امثال هذه القضايا، اعني الثنائية، وذلك انه ليس يتميّز فيها موضع حرف السلب من موضع حرف العدل، اذ كان موضع حرف السلب فيها هو بعينه موضع حرف العدل. فلذلك ليس توجد في الألسنة التي تستعمل فيها المعدولة قضية ثنائية تكون الكلمة فيها معدولة. ولذلك يسقط من اصناف هذه القضايا الأربع[٧] صنفان: الصنف الذي اسم

المحمول والموضوع فيه غير محصّل، والصنف الذي اسم لمحمول فيه غير محصّل، ويبقى صنفان، فتكون المتقابلات التي فيها اثنين والمقدمات اربعًا[٨]، فاذا ضربنا هذين الزوجين من المتقابلات في الستة الأزواج[٩] من المتقابلات التي تقدمت[١٠] تكون المتقابلة في القضايا الثنائية اثني عشرة والقضايا اربع وعشرون[١١]. ولأن كل واحدة من القضايا الثنائية: اما ان تكون الكلمة فيها دالة على الزمان الحاضر، واما ان تكون دالة على الزمان المستقبل، واما ان تكون دالة على الزمان الماضي؛ فاذا ضربنا هذه الثلاثة[١٢] في الأربع وعشرين[١٣] قضية تكون القضايا الموجودة في هذا الجنس اثنين[١٤] وسبعين قضية، وستا وثلاثين[١٥] مقابلة، فان ضربناها في المواد الثلاث[١٦] الذي هو الممكن والضروري والممتنع، كانت القضايا المجتمعة من هذه مأتي قضية وست عشرة[١٧] قضية.

وأما القضايا الثلاثية[١٨] فانها ضعف القضايا[١٩] الثنائية ومقابلاتها ضعف مقابلاتها، وذلك انه[٢٠] تتأتى فيها الأصناف الأربعة من المتقابلات، اعني: 20-30

الصنف الذي يكون فيه اسم الموضوع واسم المحمول محصّلاً وهي التي تعرف بالبسيطة[٢١]، مثل قولنا: «الانسان يوجد عدلاً»، «الانسان ليس يوجد عدلاً»؛

والصنف الذي يكون فيه اسماؤها غير محصّلين، مثل قولنا: «لا انسان يوجد لا عدلاً»، «لا انسان ليس يوجد لا عدلاً»؛

والصنفان الباقيان، اعني الذي يكون احدهما محصّلاً والآخر غير محصّل، وذلك اما المحمول واما الموضوع[٢٢] ومقابلاتها.

والقضايا الثلاثية[٢٣] التي موضوعها اسم محصّل، ومحمولها: اما اسم محصّل واما اسم غير محصّل، اذا وضعت مع مقابلاتها في شكل ذي اربعة اضلاع، ووضعت المتقابلات[٢٤] على الضلعين اللذين في عرض الصفح، والغير المتقابلة[٢٥] على الضلعين اللذين في طول الصفح، على ان تكون الموجبة من البسيطة مع السالبة من المعدولة على ضلع واحد، والسالبة من البسيطة مع الموجبة من المعدولة على ضلع واحد ايضًا، وجدت حال القضايا المعدولة مع البسيطة في التلازم كحال القضايا العدمية مع البسيطة في التلازم ايضًا، وليس توجد حال العدميات من المعدولة كحال المعدولة من البسيطة وذلك في جميع اصناف المتقابلات الستة[٢٦]. وأعني بالقضايا

العدمية ها هنا[٢٧] القضايا التي يدل اسم محمولها: اما على العدم الذي تقدم رسمه، مثل قولنا: «الانسان جاهل»، واما على اخسّ الضدين مثل قولنا: «الانسان جائر».

فلننظر[٢٨] من ذلك اولاً في المهملات، ولنضعها في شكل ذي اربعة اضلاع على ما شرطنا، ونضع أيضًا العدميات تحت المعدولة على مثل وضعنا المعدولة مع البسيطة، وذلك بأن نضيف الى الشكل ذي الأربعة الاضلاع[٢٩] شكلاً آخر يشارك الشكل الأول في احد اضلاعه. مثال ذلك: انّا نضع شكل **ا ب جـ د**، ونضع الشكل المتصل[٣٠] به شكل **جـ د هـ ز**[٣١] ونضع:

على ضلع[٣٢] **ا ب** الموجبة البسيطة ومقابلتها وهي «الانسان يوجد عادلاً»، «الانسان ليس يوجد عادلاً»،

وعلى ضلع **جـ د** السالبة المعدولة ومقابلتها وهي «الانسان ليس يوجد لا عادلاً»، «الانسان يوجد لا عادلاً».

وعلى ضلع **هـ ز** السالبة العدمية ومقابلتها وهي «الانسان ليس يوجد جائرًا»، «الانسان يوجد جائرًا».

فاذا تؤملت[٣٣] هذه القضايا على هذا الوضع:

الانسان يوجد عادلاً	**ا**	**ب**	الانسان ليس يوجد عادلاً
الانسان ليس يوجد لا عادلاً	**جـ**	**د**	الانسان يوجد لا عادلاً
الانسان ليس يوجد جائرًا	**هـ**	**ز**	الانسان يوجد جائرًا[٣٤]

وجدت التي على الاضلاع منها في عرض الصفح لا تتلازم لانها متقابلة، وقد عرفت[٣٥] فيما تقدم حالها في التقابل. واذا تؤملت[٣٦] التي على الضلع منها في طول الصفح وجدت السالبة المعدولة تلزم في الصدق عن[٣٧] الموجبة البسيطة وليس ينعكس الأمر فيها، وذلك انه اذا صدق قولنا: «الانسان يوجد عادلاً»، صدق قولنا: «الانسان ليس يوجد لا عادلاً»، وليس يلزم اذا صدق قولنا: «الانسان ليس يوجد لا عادلاً» ان يصدق قولنا: «الانسان يوجد عادلاً»، لأن قولنا: «الانسان ليس يوجد لا عادلاً» يصدق على الانسان العادل وعلى الانسان الذي لا يتصف لا[٣٨] بالعدل ولا بالجور وهو الصغير، وعلى الانسان الذي ليس بمدني. فاذن

السالبة المعدولة اعم صدقًا من الموجبة البسيطة لانها تصدق على ثلاثة[٣٩] والموجبة البسيطة على واحد. واذا وجد العام ليس يلزم ان يوجد الخاص كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام. مثال ذلك الحيوان والانسان. فانه اذا وجد الانسان وجد الحيوان وليس يلزم اذا وجد الحيوان ان يوجد الانسان.

واما السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة فانها توجد في الصدق بعكس هذا، اعني ان[٤٠] السالبة البسيطة تلزم عن الموجبة المعدولة وليس ينعكس. وذلك ان السالبة البسيطة اعم صدقًا من الموجبة المعدولة اذ كان قولنا: «الانسان ليس يوجد عادلاً» يصدق على الانسان الجائر وعلى الانسان الذي ليس بجائر ولا عادل، وهو الغير المدني[٤١]، وعلى الطفل؛ وقولنا: «الانسان يوجد لا عادلاً» انما يصدق على الجائر فقط، لأن قولنا: «لا عادل» يدل على العدم، والعدم هو[٤٢] رفع الشيء عما شأنه ان يوجد فيه في الوقت الذي شأنه ان يوجد فيه[٤٣] على ما حدّ قبل. فالموجبة المعدولة تصدق على واحد، والسالبة البسيطة على ثلاثة[٤٤]. واما اذا نظر تلازمها[٤٥] في الكذب فيوجد الأمر بعكس هذا، اعني الموجبة البسيطة تلزم عن السالبة المعدولة، وذلك ان السالبة المعدولة اخصّ كذبًا من الموجبة البسيطة، لأن قولنا: «الانسان يوجد عادلاً»[٤٦] يكذب على الجائر وعلى الانسان الذي ليس بعادل ولا جائر، وقولنا: «الانسان ليس يوجد لا عادلاً» انما يكذب على الجائر فقط. وكذلك تلفى[٤٧] الحال في تلازم السالبة[٤٨] البسيطة مع الموجبة المعدولة في الكذب بعكس تلازمها[٤٩] في الصدق، اعني ان[٥٠] اللازم فيها يعود ملزومًا عنه. واذا تؤملت[٥١] العدمية مع البسيطة في هذا التلازم وجد[٥٢] حالها في الصدق والكذب كحال المعدولة مع البسائط[٥٣].

وأما التي[٥٤] على القطر منها، وهو قطر ا د، فهي متضادة من جهة المواد، وستعرف حالها فيما يستقبل[٥٥]. واذا وضعت سائر اصناف المتقابلات هذا الوضع وجدت حالها في التلازم حالاً واحدة[٥٦]، اعني المتناقضات والشخصيات والمتضادة وما تحت المتضادة.

وأما حال ما كان منها على الاقطار في صنف صنف فيختلف، وذلك ان منها ما

يمكن ان يصدقا معًا، ومنها ما يمكن ان يكذبا معًا. وارسطو لم يذكر من هذه الا التي ذكرنا فقط وأرجأ الأمر فيها الى «كتاب القياس».

القول في القانون التي يعرّف بها المتلازمات

والقانون العام في تعرّف هذه المتلازمات ان كل مقدمتين من هذه اتفقتا في 35
الكمية، وهو السور، واختلفتا في الكيفية، وهو السلب والايجاب والعدل وعدم
العدل[٥٧]، فهي متلازمة، اعني ان الاعم منها يلزم الأخص. وأما التي لا تتلازم
فهي المتقابلات على جهة التضاد وعلى جهة التناقض كما قيل.

والقضايا الثلاثية[٥٨] اذا اخذ موضوعها باسم غير محصّل، ومحمولها مرة باسم
محصّل ومرة باسم غير محصّل، حدث في هذا الجنس بسائط ومعدولات موجبات
وسوالب غير التي سلفت. فتكون البسائط ما كان محمولها اسمًا محصّلاً، كما كان
ذلك في الصنف الأول من البسائط والمعدولات التي محمولها اسم غير محصّل،
وذلك ان اعتبار القضية في كونها بسيطة أو معدولة هو من جهة المحمول لا من جهة
الموضوع. فتكون البسيطة الموجبة في هذا الجنس مثل قولنا: «لا انسان يوجد
عادلاً»، وسالبتها: «لا انسان ليس يوجد عادلاً»، وتكون معدولتها[٥٩] الموجبة
قولنا: «لا انسان يوجد لا عادلاً»، وسالبتها: «لا انسان ليس يوجد لا عدلاً»، 20a
وهو بيّن ان هاتين المتقابلتين اللتين تحدث في هذا الجنس من الثلاثية، اعني التي
موضوعها اسم غير محصّل، غير المتقابلتين اللتين تحدثان[٦٠] في الصنف[٦١] من القضايا
التي موضوعها اسم محصّل، فان موضوع هذه هو عدم موضوع تلك. وقد لخصت
اصناف العدم الذي يدل عليها الاسم الغير المحصّل[٦٢] في غير هذا الموضوع.

القول في الفرق بين مقياس حرف السلب وحرف العدل وتعيين موضع استعمالها في القضايا الثلثية المعدولة الموضوع

وهذا الصنف من القضايا اذا عمل منها سوالب فليس يقوم حرف السلب مقام 5-20
حرف العدل فيها ولا يجري احدهما عن صاحبه، بل ينبغي ان يرتب حرف السلب
فيها: أما في ذوات الأسوار فمع السور كالحال في الصنف الأول من القضايا
الثلاثية، وأما في المهملات والشخصية فمع الكلمة الوجودية. واما حرف العدل

فيرتب فيها ابدًا مع الموضوع حتى يتكون : اما في القضايا البسيطة السالبة من هذا الجنس فيؤتى فيه حرف السلب مرتين، وذلك مع السور في القضايا المسوّرة ومع الموضوع ومع الكلمة الوجودية[٦٣]، ومع الموضوع في المهملات والشخصيات ؛ واما في المعدولة فثلاث[٦٤] مرات : مرة مع السور أو الكلمة الوجودية، وثانية مع الموضوع، وثالثة مع المحمول. وليس يجري احد حرفي السلب فيها[٦٥] عن الآخر، اعني ليس يقوم حرف العدل مكان السلب في الحقيقة وان كان كلاهما سلبًا، لكن حرف العدل اذا قرن بموضوعه ليس يصدق ولا يكذب، وحرف السلب اذا قرن بموضوعه صدق أو كذب[٦٦]. مثال ذلك ان سلب قولنا : «كل لا انسان يوجد عادلاً»، قولنا : «ليس كل لا انسان يوجد عادلاً»، لا قولنا : «ليس كل انسان يوجد[٦٧] عادلاً»؛ وسلب قولنا : «كل لا انسان يوجد لا عادلاً». قولنا : «ليس كل انسان يوجد لا عادلاً»، وذلك بأن نأتي بحرف السلب في ثلاثة[٦٨] مواضع لا بأن نأتي به في موضعين، مثل[٦٩] ان نقول : «ليس كل انسان يوجد لا عادلاً». وكذلك الحال في الثنائية التي[٧٠] في هذا الجنس، اعني في البسيطة منها، فانه قد قلنا انه لا يوجد منها معدولة بحسب دلالات الألسنة المتعارفة؛ فان حرف السلب في هذه أيضًا ينبغي ان يرتّب فيها مرتين: مرة مع الموضوع ومرة مع السور في ذات السور[٧١]. أو مع الكلمة نفسها في الشخصية والمهملات، ولا يكتفى باحدهما ايضًا دون الثاني. مثال ذلك انه كما ان سلب قولنا : «كل انسان يمشي»، وهي التي موضوعها اسم محصّل، هو قولنا : «ليس كل انسان يمشي»[٧٢]، كذلك[٧٣] سلب قولنا : «كل لا انسان يمشي»، قولنا : «ليس كل لا انسان يمشي»، لا قولنا: «ليس كل انسان يمشي»، ولا : «ليس كل انسان لا يمشي».

فان حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل ولا حرف العدل يقوم مقامه، اذ كل واحد منهما يرفع عن القضية شيئًا غير الذي يرفعه الآخر ؛ وذلك ان حرف السلب في ذوات الأسوار انما يرفع الحكم الكلي الذي تضمنه السور الكلي أو الحكم الجزئي الذي تضمنه السور الجزئي.

القول في بيان معنى السور الكلي وحرف العدل

وأما حرف العدل فانما يرفع الموضوع الكلي أو المحمول الكلي لا الحكم الكلي.

وذلك ان السور الكلي المقرون بالقضية ليس يدل على ان المعنى الموضوع كلي، فيكون رفعه رفعًا للمعنى الكلي الموضوع، بل انما يدل على ان الحكم على المعنى الكلي كلي. وذلك بيّن في المهملات، فانه ليس كونها غير ذوات اسوار مما لا يوجب ان تكون المعاني الموضوعة فيها كلية اذ كانت دلالة الألفاظ عليها دلالة كلية، مثل قولنا: «الانسان عادل»، «الانسان ليس بعادل»، فان لفظ «الانسان» يدلّ على معنى كلي وان لم يقرن به لفظة «كل». ولو كانت لفظة «كل» هي التي تدل على ان المعنى كلي، لكانت لفظة «الانسان» لا تدل على معنى كلي الا اذا قرن[٧٤] بها[٧٥] «كل». ولذلك ما يجب ان يقرن حرف السلب في القضايا المسوّرة، التي موضوعاتها اسماء غير محصّلة، متلازمة كانت أو متعاندة، مع السور، ويعاد حرف السلب ثانية مع الموضوع، فان كانت معدولة اعيد ثالثة مع المحمول، وان كانت غير معدولة اكتني باعادته مع الموضوع.

القول في القضايا التي قوة حرف العدل فيها قوة حرف السلب

وقد تأتي مواضع في المادة الممكنة يكون فيها حرف العدل قوته قوة حرف السلب في اقتسام الصدق والكذب[٧٦] في جميع المواد، وتأتي مواضع ليس يلزم ذلك فيها. فأمّا الموضع الذي قوة حرف العدل فيه قوة حرف السلب فهي القضايا الشخصية اذا اخذت موضوعاتها موجودة في الوقت الذي من شأنها ان تتصف بالملكة أو العدم المقابل لها. مثال ذلك اذاً[٧٧] سأل[٧٨] سائل عن[٧٩] سقراط هل هو[٨٠] عدل أو ليس 25-30
بعدل؟ فكان الجواب الصادق فيه انه ليس بعدل، فأجاب السائل، مكان قوله[٨١] انه ليس بعدل، انه لا عدل، فان قوة قولنا ها هنا[٨٢]: «لا عدل» هو قوة قولنا: «ليس بعدل»، اذ كان قولنا: «سقراط عدل» أو «لا عدل» اذا اتفق ان وجد[٨٣] فيه الشرطان المتقدمان يقتسمان الصدق والكذب على مثل ما يقتسمه قولنا: «سقراط عدل» أو «ليس بعدل». وقد يمكن في هذا الموضع كما يقول المفسرون، اذا قصد السائل ان يتسلم[٨٤] من المجيب مقدمة موجبة فأجابه بالسالبة، ان يأخذ بدل السالبة معدولتها فينتفع بها اذا وضعها من القياس في الموضع الذي انما فيه بالموجبة لا بالسالبة مثل الصغرى من الشكل الأول، فان الصغرى متى كانت سالبة في الشكل الأول لم ينتفع بها في الانتاج

على ما سيبّين في «كتاب القياس». وقد ينتفع السائل بهذه الوصية ايضًا اذا أراد ان ينتج على السالب شيئًا مناقضًا، لكن[٨٥] ما فسرنا نحن به الموضع هو اليق بغرض هذا الكتاب.

القول في القضايا التي لم يكن فيها حرف العدل قوته قوة حرف العدل

وأما الموضع الذي لا تكون فيه قوة حرف العدل، اذا قرن مع الكلمة[٨٦]، قوة حرف السلب في اقتسام الصدق والكذب، فهي القضايا الكلية في هذه المادة. مثل ان يسأل[٨٧] سائل: «هل كل انسان حكيم» أو «ليس كل انسان حكيمًا»؟ فيجيب[٨٨] المجيب بدل قوله: «ليس كل انسان حكيمًا»، «كل انسان لا حكيم»؛ وذلك ان الذي يقابل قولنا «كل انسان حكيم»، مقابلة يقتسمان الصدق والكذب دائمًا بها، هو قولنا: «ليس كل انسان حكيمًا»، لا قولنا: «كل انسان لا حكيم»، اذ كان قولنا: «حكيم» و «لا حكيم» قوته قوة المتضادتين[٨٩] وهو قولنا: «كل انسان حكيم»، «ولا انسان واحد حكيم»، والمتضادان قد[٩٠] يكذبان معًا في هذه المادة كما تبيّن قبل.

القول في ان تقابل الاسم المحصّل وغير المحصّل ليس تقابل الايجاب والسلب وفي ان الاسم الغير المحصّل كله وليست تقتضيه كما زعم بعض المتأخرين وعنهم سلب البسيط؟

والتقابل الذي بين الاسم المحصّل والاسم غير المحصّل[٩١] والكلمة المحصّلة والغير المحصّلة[٩٢] ليس هو[٩٣] من جنس مقابلة الايجاب للسلب[٩٤]. فانه ليس قولنا: «لا انسان» يدل في الألسنة التي تستعمل فيها امثال هذه الاسماء على ما يدل عليه 35-40 قولنا: «ليس بانسان»، فان قولنا: «ليس بانسان» يدل على موضوع سلب عنه الانسانية وان لم يصرّح به في هذا القول، فهو لذلك قول مركب، وكذلك يدل عليه قولنا: «ليس بصحيح». وأما قولنا: «لا انسان» و[٩٥] «لا صحّ»، فانه لا يدل دلالة السلب اذا قيل من غير ان يقرن باسم ولا كلمة مصرح بها، بل انما يدل قولنا: «لا انسان» على عدم الانسانية، وقولنا: «لا صحّ» على عدم الصحة، وهو المعنى المفرد الذي يدل عليه قولنا: «مرض»، ويظهر انه ليس دلالتها دلالة السلب

من ان السلب يصدق أو يكذب. واما قولنا: «لا انسان» فليس هو لا صادقًا ولا كاذبًا، وذلك انه اذا كان قولنا: «انسان» ليس بصادق ولا كاذب ما لم يقرن به خبر مع انه يدل على ملكة وصورة موجودة، فاحرى ان يكون قولنا: «لا انسان» لا يدلّ على صدق أو كذب اذ كان ليس يدل على وجود محصّل وانما يدل على وجود غير محصّل.

والقضايا التي موضوعها اسم غير محصّل توجد حال البسيطة منها والمعدولات متلازمة كحال البسيطة مع المعدولة في القضايا التي موضوعها اسم محصّل، وذلك ان قولنا: «كل لا انسان يوجد لا عادلاً»، وهي المعدولة الموجبة[٩٦] في هذا الجنس، تدل على ما يدل عليه قولنا: «ليس يوجد شيء مما هو لا انسان عادلاً»، وهي السالبة البسيطة. وليس بين هذا الصنف من القضايا، اعني التي موضوعها اسم غير محصّل، وبين الصنف من القضايا التي موضوعها اسم محصّل، تلازم ولا تقابل.

القول في القضايا التي لا تتكثر اذا بدلت بالتقدم والتأخر

20b واذا تبدّل ترتيب[٩٧] اسم المحمول أو الموضوع أو الكلمة الرابطة في القضايا الثلاثية، أو اسم الموضوع أو[٩٨] المحمول، اعني الكلمة في[٩٩] الثنائية، اعني[١٠٠] مثل ان يقدم منها ما شأنه ان يؤتى[١٠١] به اخيرًا، أو[١٠٢] يؤتى[١٠٣] أولاً بما شأنه منها أن يؤتى[١٠٤] به ثانيًا، أو يؤتى[١٠٥] متأخرًا بما شأنه منها ان يؤتى[١٠٦] به[١٠٧] متقدمًا، وبالجملة ان يغيّر ترتيبها ويبقى المحمول فيها محمولاً والموضوع موضوعًا، فان القضية تبقى واحدة بعينها محفوظة[١٠٨] الصدق ان كانت صادقة، أو الكذب ان كانت كاذبة. ومثال ذلك قولنا: «يوجد الانسان عدلاً»، «يوجد عدلاً الانسان»، فان هذه القضية هي[١٠٩] واحدة بعينها، وكذلك قولنا: «زيد قام» و «وقام زيد». فانه لو لم تكن القضايا التي لا تختلف الا في ترتيب اجزائها من التقدم والتأخر قضية واحدة، للزم ان يكون لقضية واحدة اكثر من سالب واحد، وقد تبيّن انه ليس للموجب الواحد الا سالب واحد. وذلك انه ان لم يكن قولنا: «يوجد الانسان عدلاً»، وقولنا: «يوجد عدلاً الانسان»، قضية واحدة بل قضيتين مختلفتي المعنى، وكان سلب قولنا: «يوجد الانسان عدلاً» قولنا: «ليس يوجد الانسان عدلاً»،

وسلب قولنا: «يوجد عدلاً الانسان»، «ليس يوجد عدلاً الانسان»، وكان قولنا ايضًا: «ليس يوجد عدلاً الانسان» بيّن انه سلب لقولنا: «يوجِد الانسان عدلاً»، للزم[١١٠] ان يوجد لقولنا: «يوجد الانسان عدلاً» سلبان: احدهما قولنا: «ليس يوجد الانسان[١١١] عدلاً»، والآخر «ليس يوجد عدلاً الانسان»، وهو[١١٢] سلب القضية التي وصفنا انها مغايرة في المعنى لقولنا: «يوجد الانسان عدلاً» وهو قولنا: «يوجد عدلاً الانسان»، فانه اعرف ان هذين السلبين هو سلب واحد من ان هاتين الموجبتين موجبة واحدة[١١٣].

فقد بان ان[١١٤] الاسماء والكلم، التي هي اجزاء القضايا، متى غيّر ترتيبها في القول عن العادة الجارية في ذلك اللسان، اعني عن الترتيب الذي هو الأفصح، وبقي المحمول محمولاً والموضوع موضوعًا، انها تبقى تلك القضية بعينها.

- 11 - — ١١ —

[القضايا المركبة]

القول في تكثّر القضية بتكثّر احد اجزائها سواء كان التكثّر لفظًا أو معنى

واذا أوجب اسم واحد لاسماء كثيرة، أو اوجبت[١] اسماء كثيرة لاسم واحد، أو سلب اسم واحد عن اسماء كثيرة، أو سلبت[٢] اسماء كثيرة عن اسم واحد، فليس يكون[٣] ذلك الايجاب ايجابًا واحدًا ولا ذلك السلب سلبًا واحدًا. كما انه اذا اوجب اسم واحد لاسم واحد أو[٤] سلب عنه، لا يكون ايجابًا واحدًا ولا سلبًا واحدًا ما لم يكن المعنى الذي يدلّ ذلك اللفظ الواحد عليه واحدًا، على ما قيل فيما سلف، الا ان تكون تلك الأسماء الكثيرة تدلّ على معنى واحد. وذلك اما بأن تكون تلك الاسماء الكثيرة مترادفة، وهي التي يدلّ كل واحد منها على معنى واحد، ويكون ما تدلّ عليه الاسماء الكثيرة اجزاء حد أو رسم لشيء واحد، مثل قولنا: «الانسان حيوان» و «الانسان ناطق»، فان المجتمع من هذين المحمولين هو حدّ للانسان[٥]، وذلك ان الانسان حيوان ناطق، وكذلك ان كان ايضًا رسمًا له[٦] مثل قولنا: «ان[٧]

الانسان حيوان»[٨]، و[٩] «الانسان ذو رجلين» فان المجتمع [١٠] هو رسم للانسان[١١]، وهو انه حيوان ذو رجلين، ولفظ «الانسان» يدلّ دلالة مجملة على ما يدلّ عليه كل واحد من هذين القولين مفصلاً. فاما ان كانت المحمولات الكثيرة ليس المجتمع منها واحدًا، فليس الايجاب لها ايجابًا واحدًا ولا السلب لها سلبًا واحدًا. وكذلك ان كانت موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد فليس ذلك ايجابًا واحدًا ولا سلبًا واحدًا. و[١٢] مثال ذلك حملنا على الانسان انه ابيض وانه يمشي، فان هذين اذا حملا مجموعين[١٣] على الانسان فقيل: «الانسان ابيض يمشي» لم يدلّ على معنى واحد الا بالعرض. والحال في هذه كالحال في المحمول الذي هو لفظ مشترك يدلّ على اكثر من معنى واحد اذا حمل على موضوع واحد، أو[١٤] كالموضوع الذي هو لفظ مشترك اذا حمل عليه محمول واحد[١٥] يدلّ على معنى واحد؛ اعني انه كما ان القضية التي المحمول لها لفظ مشترك ليست قضية واحدة، ولا القضية التي فيها الموضوع بهذه الصفة قضية واحدة. وكذلك الحال في القضية التي يوجب فيها معان كثيرة باسماء متباينة[١٦] لموضوع واحد، والتي يوجب فيها محمول واحد لموضوعات كثيرة يدل عليها باسماء متباينة[١٧] اذ لم يكن المجتمع من تلك المحمولات أو الموضوعات الكثيرة معنى[١٨] واحدًا.

القول في الفرق بين السؤالين من اللفظ المشترك بطريق الجدل والتعليم

والقضايا التي محمولها أو موضوعها اسم مشترك، لما كانت قضايا كثيرة، لم يكن ينبغي ان يكون السؤال الجدلي عنها سؤالاً واحدًا ولا الجواب الجدلي جوابًا واحدًا. وان كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك الموضوع يصدق عليها المحمول الواحد، أو كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك المحمول تصدق على الموضوع الواحد، او كانت المعاني كثيرة، هي المحمول[١٩]، أو كان لفظ [٢٠] المحمول والموضوع يدل كل[٢١] منهما على معانٍ كثيرة، الاّ ان جميع المعاني التي يدلّ عليها لفظ المحمول صادقة[٢٢] على جميع المعاني التي يدل عليها لفظ الموضوع على ما تبيّن [٢٣] في «كتاب الجدل». فان المجيب على طريق الجدل ليس عليه ان يصلح على السائل سؤاله بأن يفهمه تلك المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم المشترك، اذ كان المجيب والسائل في مرتبة واحدة من معرفة الشيء الذي فيه يتناظران[٢٤]؛ وانما قصد

السائل على طريق الجدل ان يتسلم من المجيب احد جزئي النقيض الذي يريد ان يضعه مقدمة يبطل بها وضع المجيب. فمتى سأل السائل[٢٥] المجيب في الجدل بالمقدمة المشتركة اللفظ، فسلّم له المجيب احد جزئي النقيض، فوضع السائل من احد تلك المعاني مقدمة يروم ان ينتج منها ما قصد ابطاله على المجيب، كان للمجيب حينئذ ان يقول: لم اسلّم هذا المعنى، وانما الذي سلّمت معنى كذا وكذا، فلا ينتفع السائل حينئذٍ بتسلّم المجيب له احد جزئي النقيض.

وأمّا السؤال على طريق التعليم فقد يكون بالاسم المشترك لأن على المعلم اصلاح[٢٦] السؤال بتفصيل ما يدل ذلك الاسم المشترك عليه[٢٧]، ولذلك لم يكن[٢٨] هذا السؤال سؤالاً جدليًا لأن هذا النوع من السؤال قد يقتضي تفصيل ما يدل عليه الاسم المشترك. مثل ان يسأل[٢٩] سائل: ما هو العين؟ فان المجيب[٣٠] له[٣١] يقول انه يدل على معانٍ شتّى: على الجارحة، وعلى عين الماء، وعلى[٣٢] عين الشمس وغير ذلك. وأما السؤال الجدلي فلما كان انما يسأل[٣٣] السائل فيه بجزئي النقيض ليسلّم له احدهما، مثل ان يسأل[٣٤]: هل كذا كذا أو ليس بكذا؟ فقد ينبغي ان يكون السؤال محدودًا ليكون الجواب الذي يقع عليه محدودًا، وذلك انما يكون اذا كان السؤال[٣٥] بالاسم المتواطئ.

القول في اقسام المحمولات الكثيرة التي تحمل على موضوع واحد وبيان انها متى كانت واحدة أو جمعت ومتى كانت متكثرة واذا جمعت متى صدقت ومتى كذبت ومتى كانت هذرًا ومتى كانت بالعرض

ولما كانت المحمولات الكثيرة التي تحمل على موضوع واحد توجد بأربعة احوال:

امّا محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت، وكان[٣٦] المجتمع منها محمولاً واحدًا، وهو الذي قلنا ان المجتمع منها يكون قضية واحدة؛

وأمّا محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت، الا ان المجتمع منها ليس يكون[٣٧] محمولاً واحدًا الا بالعرض؛

وأمّا محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت كان الكلام هذرًا وفضلاً؛

وأمّا محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت كذبت؛

فقد ينبغي ان نعطي القانون الذي به تبيّن[٣٨] هذه المحمولات بعضها من بعض، بعد ان نبيّن انه ليس واجبًا ان يكون ما يصدق مفردًا يصدق مجموعًا، من غير ان ينطوي في ذلك كذب ولا[٣٩] فضل.

فنقول: انه ليس يلزم ان تكون جميع المحمولات التي تصدق فرادى تصدق مجموعة من غير ان يكون الكلام هذرًا وفضلاً، وذلك بيّن من قبل المواد. وما يلحق هذا الموضع ان سلمناه من الشناعة: اما من قبل المواد فانه قد[٤٠] يصدق على زيد انه طبيب ويصدق عليه[٤١] انه بصير اي حاذق، وليس يلزم ان يصدق عليه الامران جميعًا حتى نقول فيه[٤٢] انه طبيب بصير. واما الشناعة التي تلحق من قال ان كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعًا من غير ان يلحق القول هذر، فاحدهما انه ان كان قولنا في زيد انه انسان حقًّا، وانه ابيض حقًّا، فيجب ان يكون باجماعها[٤٣] حقًّا، اعني ان يكون زيد انسان ابيض. وان كان حملنا عليه ايضًا انه انسان ابيض وانه ابيض، على انهما محمولان مفردان، فقد يجب ان يصدق عليه انه انسان ابيض ابيض. وكذلك اذا اخذنا هذا القول بمنزلة محمول واحد مفرد، وأخذنا القول الأول بمنزلة محمول مفرد، صدق عليه انه انسان ابيض انسان ابيض ابيض، من غير ان يكون في الكلام هذر ولا فضل وان مرّ الأمر الى غير نهاية وذلك شنيع. وأيضًا فانه اذا حملت عليه مفردات كثيرة لزم ان تصدق عليه جميع التراكيب التي تعرض عن تلك المفردات، اعني اذا ركب بعضها الى بعض، وهي غير متناهية، فيصدق على 21a الموضوع الواحد اشياء غير متناهية. مثل انه صدق عليه انه انسان وانه ابيض وانه يمشي، فيجب ان يصدق عليه انه انسان ابيض يمشي، وانه انسان انسان ابيض يمشي، وانه انسان انسان انسان[٤٤] ابيض يمشي، وكذلك انه ابيض ويمشي يمشي، فتكون المحمولات الصادقة عليه غير متناهية. فقد تبيّن من هذا انه ليس كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعًا على ما كان[٤٥] يرى كثير[٤٦] من القدماء.

واذ قد تبيّن هذا فلننظر متى يكون من المعاني الكثيرة التي تحمل على معنى واحد، أو من المعنى الواحد الذي يحمل على معانٍ كثيرة، قضية واحدة، وذلك بأن يكون المجتمع من تلك المعاني الكثيرة معنى واحدًا وصادقًا ومتى لا يكون.

فنقول: انه متى لم يكن حمل تلك المعاني على الموضوع حملاً بالعرض، ولا

كان[٤٧] احدهما منطويًا في الآخر ومنحصرًا فيه، اعني ان يكون الشرط منحصرًا في ذي الشرط[٤٨] وأحرى بذلك ان يكون الشرط هو بعينه ذو الشرط، مثل ان نقول ان زيدًا[٤٩] الأبيض[٥٠] ابيض، ما لم يكن ذلك على جهة التأكيد، فان المجموع من تلك المعاني يكون معنى واحدًا. فأما متى كان حملها بالعرض مثل قولنا في زيد انه ابيض وانه يمشي، فانه ليس المجموع منها[٥١] واحدًا. وكذلك متى كان الثاني محصورًا في الأول، لأن الكلام حينئذٍ يكون فضلاً، مثل قولنا[٥٢] في زيد انه انسان حي على جهة تقييد الانسان بالحي، فان لفظ الانسان قد انطوى فيه الحي ولذلك كان تقييدنا اياه بالحي[٥٣] هذرًا بخلاف تقييد الجنس بالفصل. فمتى عرّيت المحمولات المفردة من هاتين الصفتين اعني من الحمل الذي[٥٤] بالعرض، ومن ان يكون احدهما منحصرًا في الآخر، فالقضية تكون واحدة، مثل قولنا في الانسان انه حيوان وانه ذو رجلين.

وأما الأشياء التي تصدق مجموعة في الحمل على شيء ما اذا قيّد بعضها ببعض، فمنها ما تصدق اذا افردت ومنها ما ليس يصدق. والصادقة منها هي التي يجتمع فيها شيئان: احدهما الاّ[٥٥] ينحصر في الشيء المشترط في القول شيء هو مقابل للشيء[٥٦] الذي اشترط فيه وقيّد به، وذلك بأي نحو من انحاء التقابل الأربعة[٥٧] كان ظهور ذلك المقابل[٥٨] له بحسب ما يدل عليه اسمه، مثل قولنا: «حيوان ميت»، فان الميت ضد الحيوان من جهة دلالة هذا الاسم عليه، اعني اسم الحيوان؛ اذ كان ظهور ذلك لا من جهة دلالة الاسم بل من جهة دلالة الحدّ والرسم، مثل قولنا: «انسان ميت»، فان الانسان انما يظهر انه مقابل للميت من جهة حدّه الذي يقال فيه انه حيوان ناطق. فمتى انحصر التقابل في امثال هذه المقيّدات كذبت اذا افردت، فانه يصدق على الميت انه انسان ميت وليس يصدق عليه انه انسان. والشرط الثاني ان لا يكون حمل[٥٩] المقيّد على الموضوع بالعرض، أي من أجل غيره، بل بالذات[٦٠] من أجل ذاته، فانه اذا كان محمولاً بالعرض على هذه الجهة كذب اذا افرد؛ مثل قولنا: «امرءالقيس موجود شاعرًا» أو «موجود متوهمًا»، فانه اذا افرد هذا فقيل: «امرء القيس موجود» كان كذبًا اذ هو الآن معدوم. والسبب في ذلك ان لفظ[٦١] قولنا[٦٢] «موجود» هو محمول على امرئ القيس[٦٣] من جهة[٦٤]

انه متوهم أو شاعر لا حملاً أولاً من أجل ذاته اي باطلاق؛ وقولنا فيه انه موجود. من جهة ما هو في الذهن متوهمًا هو قول[٦٥] صادق. ولذلك امكن فيها اذا اخذت بهذه الجهة لفظة «الموجود» ان تصدق على المعدوم، كما ان لفظة «غير الموجود» اذا حملت على الشيء من أجل غيره صدقت على الشيء الموجود، وليس تصدق عليه اذا حملت عليه من أجله، مثل قولنا في زيد المشار اليه انه غير موجود حائكًا، فانه ليس يصدق عليه انه غير موجود باطلاق[٦٦] كما[٦٧] ليس يصدق على المعدوم انه موجود باطلاق[٦٨]. فاذن متى لم ينحصر في الشرط أو القيد مقابل للشيء[٦٩] المقيّد متى دلّ على الشيء المقيّد بحدّه أو اسمه، ولا كان[٧٠] محمولاً من اجل غيره، فانه واجب متى افردت امثال هذه في الحمل ان تصدق فرادى كما صدقت مجموعة.

الفصل الرابع

— ١٢ — - 12 -

[تقابل القضايا ذوات الجهة]

القول في بيان الجهة وتقسيمها وقضايا ذوات الجهة وبيان المتقابلات فيها والمتلازمات منها

ولما كانت القضايا: منها ذوات جهات[١]، ومنها ما هي غير ذوات جهات[٢]، والجهة هي اللفظة التي تدلّ على كيفية وجود المحمول للموضوع مثل قولنا: «الانسان واجب ان يكون حيوانًا» أو «ممكن ان يكون فيلسوفًا»؛ وكانت اجناس الفاظ الجهات جهتين[٣]: احداهما[٤] الضروري وما يتبعه على جهة اللزوم ويعدّ معه وهو الواجب والممتنع الذي هو أيضًا احد قسميه، اذ كان الضروري: اما ضروري الوجود، واما ضروري العدم وهو الممتنع، و[٥] الثانية الممكن وما يتبعه على جهة اللزوم ويعدّ معه مثل قولنا محتمل، فقد ينبغي ان ننظر في المتقابلات في هذا الجنس أيّ هي، وفي المتلازمة ايضًا منها[٦] وذلك في المعدولة منها أيضًا[٧] والبسيطة. وانما صارت الفاظ الجهات جهتين لأنه انما قصد بها ان تكون دلالتها مطابقة للموجود. والموجود قسمان: اما بالقوة واما بالفعل، والضروري يقال على ما بالفعل، والممكن يقال على ما بالقوة. فلينظر في المتقابلة منها أولاً ثم في المتلازمة.

فنقول: انه قد[٨] يظهر في بادئ الرأي ان حرف السلب ينبغي ان يوضع في امثال هذه القضايا مع اللفظة[٩] الوجودية التي هي الرابطة، لا مع المحمول، كالحال في القضايا[١٠] غير ذوات الجهات؛ وذلك ان سلب قولنا: «الانسان يوجد عدلاً» 21b

هو قولنا : «الانسان ليس يوجد عدلاً»، لا قولنا : «الانسان يوجد لا عدلاً». وذلك انه لما كان الايجاب والسلب يقتسمان الصدق والكذب على جميع الأشياء، فان وضعنا ان سالب[١١] قولنا[١٢] : «يوجد الانسان عدلاً»، قولنا : «يوجد الانسان[١٣] لا عدلاً»، وجب مثلاً في هذين القولين ان يقتسما[١٤] الصدق والكذب على جميع الأشياء حتى يجب ان كان قولنا في الخشبة مثلاً انها توجد انسان[١٥] عدلاً كاذبًا، ان يكون[١٦] الصادق عليها انها توجد انسان[١٧] لا عدلاً؛ لكن لما كان قولنا : «عدلاً» ولا «عدلاً» يقتسمان الصدق والكذب على الانسان فقط، فقد يجب ضرورة ان كان الصادق ان الخشبة توجد لا عدلاً ان يصدق عليها ان الخشبة انسان لا عدلاً، وذلك في غاية الاستحالة[١٨].

القول في تحصيل موضع حرف السلب
في القضايا الموجهة والمتقابلات منها والمتلازمات

واذا كان حرف السلب انما يوضع في القضايا الثلاثية أو الثنائية مع الكلمة الوجودية[١٩] فقد يظن ان الحال في القضايا ذوات الجهات هي هذه الحال، فيكون على هذا سلب قولنا في الشيء انه يمكن ان يوجد، قولنا[٢٠] انه يمكن الاّ[٢١] يوجد. غير انه قد يظهر[٢٢] انه يصدق على الشيء[٢٣] بعينه ان يقال فيه انه يمكن ان يوجد ويمكن الاّ[٢٤] يوجد. و[٢٥] مثال ذلك ان ما هو ممكن[٢٦] ان ينقطع فهو ممكن الاّ[٢٧] ينقطع، وما هو ممكن ان يمشي فهو ممكن الاّ[٢٨] يمشي، وذلك ان[٢٩] الممكن هو ما ليس بضروري الوجود، ولذلك قد يمكن فيه ان يوجد والاّ[٣٠] يوجد؛ ولما كان المتقابلان ليس يمكن فيهما ان يجتمعا على الصدق في شيء واحد، فبيّن[٣١] انه ليس سلب قولنا : «يمكن ان يوجد» قولنا : «يمكن الاّ[٣٢] يوجد». فاذ[٣٣] قد تبيّن ان حرف السلب في هذه القضايا، اعني ذوات الجهات، لا ينبغي ان يوضع لا مع المحمول ولا مع الكلمة الوجودية، فقد يجب ان يوضع مع الجهة، فيكون سلب قولنا في الشيء انه «يمكن ان يوجد»، قولنا انه «ليس يمكن ان يوجد»، وهكذا الأمر في جميع الجهات التي عددناها وذلك واجب. فانه كما ان في القضايا التي ليست بذات جهة انما كنا[٣٤] نقرن حرف السلب بالشيء الذي ينزل[٣٥] في الحمل منزلة الصورة وهي الكلمة الوجودية، لا بالشيء الذي ينزل[٣٦] منزلة المادة وهو المحمول،

كذلك ها هنا[٣٧] انما يوضع حرف السلب في الشيء الذي ينزل[٣٨] من الكلمة
الوجودية منزلة الكلمة الوجودية في غير ذوات الجهات من المحمول، وهي الجهة.
وذلك ان الكلمة الوجودية لما كانت في القضايا التي ليست بذات جهة تدل على
كيفية حال المحمول مع الموضوع، صارت الكلمة الوجودية نسبتها الى المحمول في هذه 30-35
القضايا نسبة الصورة الى المادة. ولما كانت هذه النسبة بعينها هي نسبة الجهة الى
الكلمة الوجودية، وذلك انها[٣٩] تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع، كانت
نسبتها أيضًا الى الكلمة الوجودية نسبة الصورة الى المادة. واذا كانت النسبتان
واحدة، وكان حرف السلب هنالك يوضع مع الكلمة الوجودية[٤٠]، فواجب ان
يوضع ها هنا[٤١] مع الجهة.

وبالجملة فهو ظاهر بنفسه ان سلب قولنا: «يمكن ان يوجد»، قولنا: «ليس
يمكن ان يوجد»، اذ كان هذان يقتسمان الصدق والكذب دائمًا. وأما قولنا:
«يمكن ان يوجد» و «الاّ[٤٢] يوجد» فليست متناقضات بل متلازمات. وكذلك
سلب قولنا: «يمكن ان لا يوجد»، وهي المعدولة الممكنة، هو قولنا: «ليس يمكن
الاّ[٤٣] يوجد». وسلب قولنا: «واجب ان يوجد» قولنا: «ليس واجبًا ان يوجد»، 22a
وسلب قولنا: «واجب الاّ[٤٤] يوجد»، وهي المعدولة الواجبة، قولنا: «ليس واجبًا 5
ان لا يوجد». وكذلك سلب قولنا: «ممتنع ان يوجد»، قولنا: «ليس ممتنعًا ان
يوجد»، وسلب قولنا: «ممتنع الاّ[٤٥] يوجد»، قولنا: «لا يمتنع[٤٦] الاّ[٤٧] يوجد».
فهذه هي القضايا المتقابلات[٤٨] في هذا الجنس. 10

– ١٣ – 13 —

[تلازم القضايا ذوات الجهة]

وأمّا المتلازمة فعلى ما أقوله:

أما الموجبة الممكنة البسيطة وهي قولنا: «ممكن[١] ان يوجد»، فانه يلزمها اثنان[٢]: 15
السالبة الممتنعة مثل قولنا: «ليس يمتنع[٣] ان يوجد»، وسالبة الواجب وهي قولنا:
«ليس واجبًا ان يوجد».

وأما الموجبة الممكنة المعدولة مثل قولنا: «ممكن[٤] الآ[٥] يوجد»، فانه يلزمها بحسب الأشهر والأعرف[٦] اثنان[٧]: احداهما[٨] سالبة الواجب[٩] المعدولة وهو[١٠] قولنا: «ليس واجبًا الآ[١١] يوجد» والثانية سالبة[١٢] الممتنع المعدولة وهي قولنا: «ليس ممتنعًا الآ[١٣] يوجد».

وأما سالبة الممكن[١٤] البسيطة وهي قولنا: «ليس يمكن ان يوجد» فانه يلزمها
اثنان[١٥] أيضًا: احدهما[١٦] موجبة[١٧] الواجب معدولة وهو قولنا: «واجب الآ[١٨] 20
يوجد». والثانية موجبة[١٩] الممتنع البسيطة وهو[٢٠] قولنا: «ممتنع ان يوجد».

وأما سالبة[٢١] الممكن المعدولة مثل قولنا: «ليس يمكن ان لا يوجد» فانه يلزمها اثنان[٢٢]: احدهما[٢٣] موجبة[٢٤] الواجب البسيطة وهي قولنا: «واجب ان يوجد»، والثانية موجبة[٢٥] الممتنع المعدولة وهي قولنا: «ممتنع الآ[٢٦] يوجد».

فلنضع المتقابلات منها في عرض الصفح والمتلازمات بعضها تحت بعض فيأتي ذلك على هذا الرسم:

ممكن ان يوجد	ليس يمكن[٢٧] ان يوجد	2: 30
ليس واجبًا ان يوجد	واجب الآ[٢٨] يوجد	
ليس ممتنعًا ان يوجد	ممتنع ان يوجد	
ممكن الآ يوجد	ليس ممكنًا[٢٩] الآ يوجد	
ليس واجبًا الآ يوجد	واجب ان يوجد	
ليس ممتنعًا الآ يوجد	ممتنع الآ يوجد	

فاذا تأملنا هذا اللزوم المشهور وتعقبناه[٣٠]، وجدنا قولنا «ممتنع» وقولنا «ليس
بممتنع» يلزمان قولنا «ممكن» و «ليس بممكن»، اعني ان النقيض منها يلزم النقيض
أي الموجب فيها يلزم السالب[٣١]، الا ان ذلك على القلب، اعني ان السالب من 5
الممتنع يلزم الموجب من الممكن، والموجب من الممتنع يلزم السالب من الممكن.

فأما القضايا الواجبة فان اللازمة منها للممكنة ليس هو النقيض بل الضد[٣٢]، اعني ضد الموجبة الواجبة التي تناقض السالبة الواجبة وهي قولنا: «واجب الآ[٣٣] يوجد»[٣٤]. وذلك انه ليس سلب هذه المقدمة التي هي[٣٥] قولنا: «واجب الآ[٣٦] يوجد» اللازم عن قولنا: «ليس ممكنًا ان يوجد» قولنا: «ليس واجبًا ان يوجد»، الذي هو

22b لازم عن قولنا: «ممكن ان يوجد» على ما وضع[٣٧]، وذلك انهما قد يمكن ان يصدقا على شيء واحد بعينه. فان ما هو «واجب ان لا يوجد» يصدق عليه «ليس واجبًا ان يوجد»، بل قولنا «واجب الاّ[٣٨] يوجد» ضد قولنا: «واجب ان يوجد» الذي هو نقيض قولنا: «ليس واجبًا[٣٩] ان يوجد». واذا كان هذا هكذا فلم يلزم ها هنا النقيض للنقيض وانما يلزم النقيض ضد النقيض، اعني انه لم يلزم عن سالبة الممكن موجبة الواجب التي هي نقيض سالبة الواجب الذي وضعناها لازمة لموجبة الممكن، 5 وانما لزم عن سالبة الممكن ضد الواجبة وهي قولنا: «واجب الاّ يوجد»[٤٠]. والسبب في ان لزم الممكنة السالبة البسيطة الواجبة[٤١] المعدولة، ولزم سالبة[٤٢] الممكن المعدولة موجبة[٤٣] الواجب البسيطة، ان الممتنع هو ضد الواجب الوجود[٤٤]، وان كانت قوتهما في الضرورية[٤٥] قوة واحدة. فلما كانت السالبة الممكنة البسيطة تلزمها الممتنعة الموجبة البسيطة[٤٦]، و[٤٧] كانت الممتنعة الموجبة البسيطة[٤٨] ضد الموجبة الواجبة[٤٩] البسيطة، لزم ضرورة ان يتبعها ضد الموجبة الواجبة[٥٠] البسيطة، وهي الموجبة الواجبة[٥١] المعدولة؛ ولما كانت السالبة الممكنة المعدولة تلزمها الممتنعة المعدولة[٥٢]، وكانت الممتنعة المعدولة[٥٣] ضد الواجبة المعدولة[٥٤]، وجب ان يلزمها من الواجب ضد الواجبة المعدولة[٥٥] وهي الواجبة البسيطة[٥٦]. لكن[٥٧] اذا تعقّب هذا فقد يظن ان الحال فيما يلزم الممكن من الواجب كالحال فيما يلزمه من الممتنع، اعني ان النقيض منها يلزم النقيض، لكن[٥٨] على غير الجهة الأولى التي تبيّن وهيها[٥٩]. فيكون اللازم عن قولنا: «يمكن ان يوجد»، قولنا: «ليس واجبًا الاّ[٦٠] يوجد»، الذي هو نقيض قولنا: «واجب الاّ[٦١] يوجد» اللازم عن قولنا: «ليس يمكن ان يوجد»، لا قولنا: «ليس واجبًا ان يوجد»؛ ويكون اللازم عن قولنا: «ممكن الاّ[٦٢] يوجد» من الواجب[٦٣] قولنا: «ليس واجبًا ان يوجد» لا قولنا: «ليس واجبًا الاّ[٦٤] يوجد» كما فرضناه في الوضع الأول.

10-15 فأما كيف يظهر ان اللازم عن قولنا: «ممكن ان يوجد» قولنا: «ليس بواجب[٦٥] الاّ[٦٦] يوجد»، لا قولنا: «ليس بواجب ان يوجد»، فانه يترتّب على بيان ان قولنا: «ممكن ان يوجد» هو لازم عن قولنا: «واجب ان يوجد». فأما كيف يتبيّن هذا فما[٦٧] اقوله. وذلك ان قولنا: «واجب ان يوجد»: اما ان يصدق عليه قولنا[٦٨]: «ممكن ان يوجد» أو قولنا: «ليس ممكنًا[٦٩] ان يوجد»، لأن قولنا: «ممكن ان

يوجد» و «ليس ممكنًا ان يوجد» متناقضان، والمتناقضان يقتسمان الصدق والكذب على جميع الأشياء، فان لم يصدق عليه قولنا: «ممكن ان يوجد»، فسيصدق عليه قولنا: «ليس بممكن ان يوجد»؛ لكن[٧٠] ان صدق عليه قولنا: «ليس بممكن ان يوجد»، صدق عليه قولنا: «ممتنع ان يوجد» اذ كان هذا يلزم قولنا: «ليس يمكن[٧١] ان يوجد»، واذا صدق عليه قولنا: «ممتنع ان يوجد»، لزم عن ذلك ان يكون ما هو واجب ان يوجد ممتنع[٧٢] ان يوجد، وذلك خلف لا يمكن. فاذًا الصادق على قولنا: «واجب ان يوجد»، قولنا: «ممكن ان يوجد»، لأنه اذا كذب احد[٧٣] النقيضين صدق الآخر. واذا تقرّر ان قولنا: «ممكن ان يوجد» يلزم قولنا: «واجب ان يوجد»، فأقول ان اللازم عن قولنا: «ممكن ان يوجد» من مقدمات الواجب، هي السالبة المعدولة التي هي قولنا: «ليس واجبًا الاّ[٧٤] يوجد». برهان ذلك انه لا يخلو ان يكون اللازم عن ذلك، اعني عن الممكنة البسيطة الموجبة، سالبة الواجب البسيطة، أو موجبة الواجب[٧٥] البسيطة، أو موجبة الواجب[٧٦] المعدولة، أو سالبة الواجب المعدولة. فان كانت سالبة الواجب البسيطة على ما عرضنا، وهي قولنا: «ليس بواجب ان يوجد»، وقد كانت الممكنة البسيطة الموجبة لازمة عن الواجبة[٧٧] البسيطة، لزم ان يلزم عن الواجبة[٧٨] البسيطة نقيضها وهي السالبة البسيطة، لأنه يأتي القول هكذا: «ما كان واجبًا ان يوجد فممكن ان يوجد»، و«ما هو ممكن ان يوجد فليس واجبًا ان يوجد»، فاذن: «ما كان واجبًا ان يوجد فليس[٧٩] واجبًا ان يوجد»، هذا خلف لا يمكن، فان النقيضين لا يمكن فيهما ان يصدقا معًا. واذا لم يلزم عنها السالبة الواجبة[٨٠] البسيطة فلم يبق ان يلزم عنها الاّ موجبة الواجب البسيطة أو المعدولة، أو سالبة الموجب[٨١] المعدولة، لكن[٨٢] موجبة الواجب البسيطة أو المعدولة ليس تصدق واحدة منها مع الموجبة الممكنة، وذلك ان ما هو ممكن ان يوجد فهو ممكن ان يوجد والاّ[٨٣] يوجد، وما هو ممكن ان يوجد[٨٤] والاّ[٨٥] يوجد فليس هو واجب[٨٦] ان يوجد ولا واجب الاّ[٨٧] يوجد، وذلك بيّن بنفسه. فاذا كان واجبًا ان يلزم واحد من قضايا[٨٨] الواجب الأربعة الممكنة البسيطة، وقد تبيّن ان الثلاثة منها ليس يلزمها، فلم يبق ان تكون اللازمة لها الاّ قولنا: «ليس بواجب الاّ[٨٩] يوجد»، وهي سالبة الواجب المعدولة، وذلك واجب أيضًا لأنه لا يعرض عنه المحال العارض فيما تقدم من وضعنا ان غير

20-25

الممكن يلزم الواجب، فانه قد يلزم قولنا : «واجب ان يوجد» قولنا : «ليس واجبًا الاّ[٩٠] يوجد» اذ كانا[٩١] يصدقان معًا على شيء واحد. لكن[٩٢] قد يعرض شك فيما بيّنا ان قولنا : «ممكن ان يوجد» يلزم عن قولنا : «واجب ان يوجد»، وذلك انه ان لم يكن يلزمه فنقيضه يلزمه[٩٣]، ونقيضه اما ان يكون قولنا : «ليس ممكنًا ان يوجد»، وأما قولنا : «يمكن الاّ[٩٤] يوجد» ؛ لكن[٩٥] ان لزمه[٩٦] قولنا : «ليس ممكنًا ان يوجد» لزم المحال المتقدم الذي فرغنا من[٩٧] ذكره، وان لزمه قولنا : «ممكن الاّ[٩٨] يوجد» لزم ان يكون ما هو واجب ان يوجد يمكن الاّ[٩٩] يوجد، وذلك خلف لا يمكن.

فهذا القول يجب عنه ان يكون اللازم عن قولنا : «واجب ان يوجد»، قولنا[١٠٠] : «ممكن[١٠١] ان يوجد». لكن[١٠٢] اذا فرضنا ان اللازم عنه قولنا : «ممكن ان يوجد» كان الشيء الذي يمكن فيه ان يوجد يمكن فيه الاّ[١٠٣] يوجد، فقد[١٠٤] يلزم ان يكون ما هو واجب ان يوجد يمكن ان يوجد و[١٠٥] الاّ[١٠٦] يوجد، وذلك خلف لا يمكن. واذا كان القول الأول يوجب ان يكون اللازم عن قولنا : «واجب ان يوجد» قولنا : «ممكن ان يوجد»، والثاني يبطل ان يكون الممكن يتبع الواجب ويلزمه، فبيّن انه يجب ان يكون ما اثبت القول الأول من طبيعة الممكن انه لازم عن الواجب غير ما نفاه الثاني.

فالممكن[١٠٧] اذن يقال على اكثر من معنى واحد وذلك ايضًا بيّن بالاستقراء. 35
فانه يظهر انه ليس كل ما يقال انه ممكن ان يفعل كذا أو[١٠٨] يقبل ففيه قوة على الاّ يفعل وعلى ان يفعل[١٠٩]، وذلك ان الأشياء التي تقول ان فيها قوى فاعلة توجد على ضربين :

اما قوى مقرونة بنطق، وهي التي يعبّر عنها بالاستطاعة ؛

وأما قوى ليست مقرونة بنطق، مثل تسخين النار وتبريد الثلج.

فأما القوى المقرونة بالنطق فان فيها قوة على ان تفعل الاضداد، اعني ان تفعل 23a
والا[١١٠] تفعل، و[١١١] مثال ذلك المشي فان في الانسان قوة على ان يمشي والاّ[١١٢] يمشي على السواء ؛

وأمّا القوى[١١٣] التي ليست مقرونة بنطق فان ما[١١٤] فيها هو[١١٥] قوة على احد الاضداد فقط، ومثال ذلك النار فانها انما فيها قوة على ان تسخن فقط لا على الا [١١٦] تسخن الاّ بالعرض، وذلك: اما عندما لا تجد موضوعًا يقبل السخونة، وأما عندما يعوقها عائق عن الفعل الذي لها بالطبع في ذلك الموضوع[١١٧]. وقد يوجد في القوى المنفعلة الغير الناطقة[١١٨] ما يقبل المتقابلين على السواء.

واذا كان هذا هكذا فليس كل ممكن فهو ممكن لأن يقبل الأشياء المتقابلة، ولا أيضًا الممكن مما يقال بتواطؤ[١١٩] حتى يكون نوعًا واحدًا، بل اسم الممكن مما يقال باشتراك الاسم. وذلك انّا قد نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل؛ وقولنا فيه انه ممكن انما هو بمعنى ان هذه الحالة الموجودة له بالفعل قد كانت ممكنة له والاّ لم يكن ليقبلها، وهذا قد يقال وان لم يتقدّم الامكان فيه الفعل بالزمان ان وجد شيء بهذه الصفة. ومنه ما يقال فيه انه ممكن بمعنى ان من شأنه ان يوجد في المستقبل، وهذا الامكان انما يوجد في الأشياء المتحركة وحدها، فاسدة كانت أو غير فاسدة؛ الاّ انه ما كان منه في الأشياء الغير الفاسدة[١٢٠] فحدوثه واجب مثل طلوع الشمس غدا، وما كان منه في الأشياء الفاسدة فليس كونه واجبًا. واما الصنف الثاني من الممكن فهو يوجد في الأشياء الغير المتحركة[١٢١]، وهذا الصنف من الممكن هو الذي يلزم الواجب، وأما الصنف الأول فليس يلزم الواجب، وذلك ما كان منه في الأشياء الفاسدة. لكن[١٢٢] قد يشبه ان يقال ان الممكن اذ[١٢٣] كان اعم من الواجب، وذلك انه يقع على الواجب وغير الواجب، فقد يجب ان يكون[١٢٤] لازمًا عنه على جهة ما يلزم الأعم الأخص، اعني على جهة ما يلزم الحيوان الانسان.

قال: واذا قد تبيّنت انحاء الممكن، فقد يجب ان نضع الأول الذي تقع اليه المقايسة في هذا اللزوم[١٢٥] قولنا: «واجب ان يوجد»، «ليس واجبًا ان يوجد» اذ كان هو المبدأ[١٢٦] لهذه كلها، ثم نتأمل ما يلزم ذلك من تلك القضايا الباقية.

قال: وهذا شيء قد فعل في «كتاب القياس» فليرجى[١٢٧] الأمر الى ذلك الموضع. وانما كان الواجب هو المبدأ[١٢٨] لهذه[١٢٩] لأن الأشياء الواجبة هي الأزلية الموجودة بالفعل على ما تبيّن في العلوم الفكرية[١٣٠]. ولما كانت الأشياء الأزلية اقدم وجب ان تكون الأشياء التي هي بالفعل اقدم من الأشياء التي هي بالفعل تارة

وبالقوة تارة. ولذلك بعض الموجودات توجد بالفعل دون القوة مثل الموجود الأول، وبعضها بالفعل تارة وبالقوة تارة وهي الأشياء الكائنة الفاسدة، وبعض الأشياء مع القوة فقط من غير ان تفارقها مثل الحركة. وبالجملة وجود الغير المتناهي[١٣١] من جهة ما هو غير متناه على ما يبيّن أيضًا في العلم الطبيعي.

فهذه جملة ما تكلم به في القضايا[١٣٢] ذوات الجهات.

الفصل الخامس[١]

- 14 - — ١٤ —

[تضاد القضايا][٢]

قال : ولما كانت الأقاويل المتقابلة : اما متقابلة بالايجاب والسلب، واما متقابلة بأن موادها متضادة، وهي الأقاويل التي محمولاتها متضادة، وكانت توجد في التي محمولاتها متضادة ما يشبه الأصناف الخمسة من المتقابلة التي من جهة الايجاب والسلب الذي[٣] تقدم القول فيها، فقد يجب ان ينظر ها هنا[٤] أيّ هذه الأقاويل اشد تضادًا وأبعد تباينًا في الاعتقاد، هل المتضادة على طريق الايجاب والسلب، أو
30-35 المتضادة على طريق اعتقاد الضد؟ مثال ذلك ان قولنا : «كل انسان عدل» يقابله قولان : احدهما : «ولا انسان واحد عدل»، وهو المقابل على جهة السلب، والثاني قولنا: «كل انسان جائر»، وهو المقابل على جهة الضدية. فأي هذين هو أشد مضادة لقولنا: «كل انسان عدل»: هل قولنا : «ولا انسان واحد عدل»؟ أو قولنا : «كل انسان جائر»؟

فنقول : انه اذا كانت الألفاظ انما تدل على المعاني القائمة بالنفس، وكان قد يوجد[٥] في الذهن اعتقاد شيء ما واعتقاد ضده، واعتقاد شيء ما واعتقاد سلبه، فبيّن انه انما يقال في القول انه ضد للقول أو مقابل له من جهة تقابل الاعتقادات التي في النفس، اما باعتقاد الضد أو باعتقاد السلب. واذا كان الأمر كذلك فقد ينبغي ان ننظر اي اعتقاد هو الذي في الغاية من التضاد والمباينة[٦] للاعتقاد الصادق أو الكاذب، هل اعتقاد ضده؟ أو اعتقاد سلبه؟

ومثال ذلك اذا اعتقدنا في شيء ما انه خير، وكان ذلك عقدًا صادقًا مثل 40 اعتقادنا في الحياة[٧] انها[٨] خير، فيكون اذن ها هنا[٩] عقدان[١٠] كاذبان مقابلان[١١] له احدهما انها شر والآخر انها ليست بخير. فأي من هذين الاعتقادين الكاذبين في 23b الحياة هو الذي هو[١٢] في غاية المضادة[١٣] في الذهن للاعتقاد الصادق الذي هو قولنا الحياة[١٤] خير: هل اعتقادنا انها شر؟ أو اعتقادنا انها ليست بخير؟

فنقول: ان التضاد الموجود في الاعتقاد، اعني الذي في غاية التباين فيه، يشبه التضاد الموجود خارج النفس في المواد، فهل يجب ان يكون ما كان من الأشياء اكثر تضادًا خارج النفس هو أشد تضادًا في الاعتقاد ام لا[١٥]؟

فنقول: انه لما كان الشيئان اللذان يتضادان خارج النفس بمضادتين اقل تضادًا في الاعتقاد من الشيئين اللذين يتضادان بمضادة[١٦] واحدة، أو[١٧] كانا مع ذلك غير متضادين في الاعتقاد بل اكثر ذلك هما متلازمان، مثل اعتقادنا ان الحياة[١٨] خير والموت شر، فان هذين القولين متضادان[١٩] بالمحمول والموضوع خارج النفس. فبيّن 5-10 انه ليس سبب التضاد الموجود في الاعتقاد هو التضاد الموجود خارج النفس، اذ لو كان سببه لكان ما هو اكثر مضادة خارج النفس احرى[٢٠] ان يكون مضادًا[٢١] في الاعتقاد. واذا كان ذلك كذلك[٢٢] فما كان مضادته[٢٣] في الاعتقاد من قبل المواد فهو أحرى الا[٢٤] يكون هو المضاد[٢٥] باطلاق[٢٦] في الاعتقاد.

وأما التضاد[٢٧] الذي يوجد في الاعتقاد من قبل الايجاب والسلب فليس ذلك موجودًا فيه من قبل غيره، بل من قبل[٢٨] ذاته ومن قبل حالة موجودة فيه في الذهن؛ فالذي[٢٩] التضاد فيه من قبل ذاته احرى بأن[٣٠] يكون مضادًا من الذي التضاد فيه من قبل غيره. وأيضًا فانه[٣١] اذا كان عندنا اعتقاد ما في شيء انه خير، وكان عقدًا صادقًا، فانه ليس كل اعتقاد كاذب كان عندنا في ذلك الشيء هو الاعتقاد المضاد لهذا الاعتقاد الصادق، مثل ان يكون عندنا فيه انه شيء آخر مما ليس هو موجودًا[٣٢] له، وانه ليس بشيء[٣٣] آخر مما هو موجود له، فان الاعتقادات هي بغير نهاية. وانما الاعتقاد الذي يضاد ذلك الاعتقاد فيه اعتقاد واحد وهو الاعتقاد الذي نرى انه يقتسم الصدق والكذب دائمًا مع الاعتقاد الأول، وهذان هما الاعتقادان اللذان يفرضان جزئي[٣٤] نقيض[٣٥] في المطلوب، ثم تقع بعد ذلك

فيهما الشبهة والحيرة : أيّ منهما هو الصادق ، وأيّ منهما هو الكاذب؟ وأما الاعتقادان اللذان يمكن ان يكذبا معًا على الموضوع الواحد بعينه أو يصدقا معًا ، فليس يمكن ان تقع بينهما الشبهة والحيرة ، ولا يجعلان جزئي[٣٦] نقيض[٣٧] في المطلوب ، على ان الحق في احدهما محصّل الوجود في نفسه وان لم يكن عندنا محصّلاً .

15-30 وأيضًا فبيّن ان الاعتقاد الذي يقابل الوجود بالحقيقة هو الاعتقاد الذي يكون في الشيء الذي منه يكون الكون وهو السلب . وذلك ان الكون انما يكون من غير موجود الى موجود ، والفساد من وجود الى غير موجود . وأما الاعتقاد الذي يكون في الأشياء التي فيها الاستحالة ، وهو التغيير[٣٨] الذي يكون من الاضداد ، فهو اقل ضدية في الاعتقاد ، اذ كان العدم اشد مقابلة للموجود من الضد للضد ، لأن الضد موجود ما ، ولذلك ليس يكون التكوّن من موجود الاّ بالعرض . وأيضًا فان العقد الذي يكون بالسلب يقتضي رفع الاعتقاد الموجب بذاته اذ كانت ماهية[٣٩] السلب انما تقتضي ارتفاع الايجاب الذي هو محاكٍ[٤٠] للشيء الموجود . واما اعتقاد ضد المحمول في الشيء الذي اعتقد فيه وجود المحمول ، فليست تقتضي ماهيته[٤١] رفع الايجاب ، اذ كان ليس حدوث الضد في الموضوع يقتضي بجوهره رفع ضده المقابل له ، وانما هو شيء يعرض عن حدوثه في الموضوع ، اعني ان يرتفع الضد بحلول الضد الآخر فيه . مثال ذلك ان ارتفاع الحرارة عن الماء بحلول البرودة فيه منسوب الى البرودة بالقصد الثاني أو[٤٢] بالعرض ، وذلك ان الارتفاع ها هنا[٤٣] انما هو حادث عن وجود بالعرض[٤٤] ، والارتفاع في السلب انما هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات . والذي[٤٥] يلزم عنه[٤٦] ارتفاع الايجاب بالذات هو[٤٧] احرى بالضدية الموجودة في الاعتقاد من الذي عنه يكون الارتفاع بالعرض أو[٤٨] بالقصد الثاني وهو اتم مضادة وأشد . فان كان الضدان هما المختلفان اللذان في غاية الاختلاف ، وكانت المضادة[٤٩] التي في الذهن للشيء الموجب من قبل[٥٠] النقيض اشد من المضادة التي تكون له من قبل اعتقاد ضده[٥١] الموجود خارج النفس ، فمن البيّن ان اعتقاد النقيض هو الاعتقاد المضاد للايجاب باطلاق[٥٢] .

وأيضًا فان الاعتقاد في الشيء الذي هو خير انه شر هو اعتقاد يلزمه اعتقاد

آخر وهو انه ليس بخير. وأما الاعتقاد فيما هو خير انه ليس بخير فليس يلزمه اعتقاد آخر، اعني[٥٣] انه شر، ولو كان ذلك كذلك لما وجد اعتقاد مضاد[٥٤] في[٥٥] الأشياء التي ليس لها ضد. فاذن اعتقاد السلب هو اعم[٥٦] مضادة للايجاب من اعتقاد الضد وهو[٥٧] المضاد بذاته، اذ كان يوجد للأشياء التي لها ضد و[٥٨] التي ليس لها ضد؛ فانه يجب ان يكون الاعتقاد الذي هو ضد بالطبع للايجاب هو الاعتقاد الموجود مضادًا في كل موضع لا في موضع دون موضع. فالاعتقاد العام الذي هو في كل موضع وبذاته مضاد[٥٩] هو أشد مضادة من الاعتقاد الذي هو في موضع دون موضع، اذ كان العام متقدمًا بالطبع على الخاص، ولذلك اذا وجد الخاص وجد العام وليس ينعكس ذلك، اعني اذا وجد العام ان يوجد[٦٠] الخاص. فان[٦١] كان المضاد في الاعتقاد لما ليس له ضد هو السلب، فواجب ان يكون المضاد في كل موضع هو السلب، اعني الذي في الغاية.

وأيضًا فان العقد فيما هو خير انه خير، والعقد فيما ليس بخير انه ليس بخير، هما اعتقادان صادقان؛ والعقد فيما ليس بخير انه خير، أو فيما هو بخير[٦٢] انه ليس بخير، هما اعتقادان كاذبان، فأي عقد ليت شعري هو المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير انه ليس بخير الذي هو عقد صادق؟ فانه[٦٣] لا يخلو ذلك من ثلاثة[٦٤] احوال:

احدها ان يكون المضاد له اعتقاد ضده، وهو العقد فيما ليس بخير انه شر،

والثاني ان يكون المضاد سلب الضد، وهو الاعتقاد فيما ليس بخير انه ليس بشر[٦٥]،

والثالث ان يكون المضاد للاعتقاد فيما ليس بخير انه خير.

فأما[٦٦] اعتقاد ضده فليس بضد له في الاعتقاد، وذلك انه قد يمكن ان يصدقا معًا، فان[٦٧] كثيرًا من الأشياء مما ليست[٦٨] بخير هي شر.

وأما اعتقاد سلب ضده فليس ايضًا باعتقاد مضاد له اذ كان قد يصدقان معًا على شيء واحد، فان الحظ يصدق فيه انه ليس بخير ولا شر، وبالجملة ما ليس شأنه ان يتصف بواحد من هذين الضدين.

24a وإذا كان ذلك كذلك فالاعتقاد المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير انه ليس بخير هو اعتقادنا فيما ليس بخير انه خير. وإذا كان الاعتقاد الذي في غاية المضادة لاعتقادنا فيما ليس بخير انه ليس بخير هو اعتقادنا فيه انه خير، فاذن المضادة[٦٩] التي[٧٠] في الغاية من التباين لاعتقادنا فيما هو خير انه خير هو اعتقادنا فيه انه ليس بخير لا اعتقادنا فيه انه شرّ، لأنه ان كان الايجاب هو المضاد الذي في الغاية للسلب فواجب ان يكون منه في غاية البعد. واذ كان ذلك كذلك، و[٧١] كان الضد انما له ضد واحد، فالمضاد للايجاب الذي في الغاية هو السلب.

القول في بيان الف واللام بمعنى السور الكلي

24b **قال**: ولا فرق في هذه المثالات التي استعملنا ها هنا[٧٢]، من القضايا المتضادة[٧٣] من جهة السلب والايجاب، بين ان يلفظ بالموضوع فيها معرّفًا بالألف واللام، أو يلفظ به مسوّرًا بالسور الكلي، فان الألف واللام قد قلنا انها قد تدل على ما يدل عليه السور الكلي. فلا فرق على هذا المفهوم ان نقول ان ضد العقد فيما هو خير انه ليس بخير، أو نقول ان ضد العقد في كل ما[٧٤] هو خير انه ولا واحد منه خير، وذلك ان الايجاب والسلب الذي هو الاعتقاد[٧٥] المضاد انما يوجد في النفس للمعنى الكلي. فان كان[٧٦] ما يخرج باللفظ دليلاً[٧٧] على ما في النفس من الاعتقادين المضادين، فمن البيّن ان ضد الايجاب في اللفظ انما هو السلب في اللفظ لذلك المعنى الكلي بعينه الذي دلّ عليه الايجاب اذا دلّ على ذلك المعنى الكلي في الايجاب والسلب باللفظ الكلي وهو السور. ومثال ذلك ان ضد قولنا: «كل انسان خير»، قولنا: «ولا انسان واحد خير»، ونقيضه: «ليس كل انسان خير».

وهو بيّن ان الاعتقادات التي قيل فيها ها هنا[٧٨] انها متضادة انه ليس يمكن ان تكون الاعتقادات الصادقة، اذ كان ليس يمكن ان يكون حق[٧٩] ضدا لحق، و[٨٠] لا اعتقاد حق لاعتقاد حق، ولا لفظ مناقض للفظ، اذ كان كلاهما يدلان على معنى هو في نفسه حق، بل الاعتقادات المتضادة انما هي في المتقابلات بالايجاب والسلب، ومن تلك في[٨١] المتناقضة وفي[٨٢] المتضادة في المادة الضرورية. وذلك ان كثيرًا من المتقابلات قد يمكن فيها كما قيل ان تصدقا معًا، وهي المهملات وما تحت

المتضادين ؛ وأما المتضادة[٨٣] فليس يمكن فيها[٨٤] ان تصدقا معًا في شيء واحد بعينه، ولا يمكن فيها[٨٥] ان تكذبا معًا في المادة الضرورية اذ كان لا يتعرّى الموضوع منهما[٨٦].

وهنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب
بانقضاء المعاني التي تضمنها هذا الكتاب
والحمد لله على ذلك كثيرًا[٨٧].

فهرس كتاب العبارة

كتـاب العبـارة
لازمة الفروقات بين المخطوطات

ملاحظات عامة

١. استعملنا الحروف التالية للدلالة على اسم المخطوط حسب بلد المنشأ:

ف: مخطوط فلورنسا (كامل)

ل: مخطوط ليد (كامل)

م: مخطوط مشهد (ينتهي عند التحليلات الثانية)

٢. استعملنا الحروف التالية للدلالة على الزائد والناقص:

ز: كلمة او جملة زائدة

ن: كلمة او جملة ناقصة

٣. ارفقنا الكلمات المبهمة او المقدّرة بعلامة استفهام (؟). اما الجمل والكلمات غير المقروءة فقد أشرنا اليها حيث وردت.

٤. وردت في المخطوط (م) كلمات مختصرة ذكرناها كاملة ولم نشر اليها، امثال:
ح: حينئذ، يخ: يخلو، المط: المطلوب، هف: هذا خلف، فكك: فكذلك، مح: محال.

٥. اعتنقنا الكتابة الرائجة لبعض الكلمات امثال: الثلاثة بدل الثلثة، ها هنا بدل ههنا، لكن بدل لاكن، لكننا أشرنا اليها في الفروقات وتركناها حسب ما وردت عندما كانت تتردد متماثلة في المخطوطات الثلاثة.

٦. هناك نقص في بعض صفحات المخطوطين (ل) و(م) أشرنا اليه في مواضعه.

٧. ان الضوابط هي من وضعنا لتوضيح المعاني. وهكذا كتابة الهمزة التي جاءت احيانًا بشكل فتحتين (ً)، او استبدلت بحرف الياء، مثل: طاير، متواطية؛ او حذفت، مثل: يجز، يسل... اما احرف المد في المخطوط (م) فقد وردت كثيرًا واسقطناها في الفروقات، مثل خفاء، هؤلآء...

(٢)
تلخيص منطق ارسطو لابن رشد

٨. اخذنا بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت على الهوامش لتوضيح معاني النص ، لكننا لم ندونها حرفيًا إلاّ عند الضرورة. اما الكلمات المصححة والمشروحة على الهوامش فقد أوردناها في الفروقات مع الاشارة انها مصححة على الهامش ، او انها وردت على الهامش.

٩. أوردنا بعض الجداول المرفقة او المذكورة على الهوامش والتي ساعدتنا على ايضاح النص.

كتاب العبارة

فصل ١/ص ٨١ – ٨٢

١ – ل : صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلّم تسليمًا ؛ م : صلى الله على محمد وآله (ن). ٢ – ل : كتاب العبارة – الفصل الاول ؛ م : الفصل الاول (ن). ٣ – ل و م : هي (ن). ٤ – ل و م : (ز). ٥ – ل : ولاكن. ٦ – م : التي (ز). ٧ – م : في. ٨ – م : عليه. ٩ – م : ورد هنا عنوان « الفصل الاول » الذي لم يشر اليه في مطلع النص. ١٠ – م : الفصل الاول (ز). ١١ – م : يلحقان. ١٢ – م : عن. ١٣ – م : منفردة. ١٤ – ل و م : يقرن. ١٥ – م : موجودة. ١٦ – م : غير موجودة.

فصل ٢/ص ٨٢ – ٨٣

١ – م : و (ن). ٢ – م : بتواطئ. ٣ – م : للملك. ٤ – م : ههنا يدل. ٥ – م : بعلبك. ٦ – م : الزاء. ٧ – م : للملك. ٨ – م : بتواطئ. ٩ – ف : الاصوات. ١٠ – ل : الالفاظ. ١١ – ل : الالفاظ. ١٢ – ل : الالفاظ. ١٣ – م : الحيوانات. ١٤ – ف : الاصوات. ٥ – ل و م : اعني (ز). ١٦ – ف : منه (ن). ١٧ – م : تغيّرا. ١٨ – ل و م : اسم مصرّف. ١٩ – م : منها ايضًا. ٢٠ – م : مثل (ز). ٢١ – ف و ل : الغير مصرّف. ٢٢ – م : بالمستقيم. ٢٣ – م : في.

فصل ٣/ص ٨٤ – ٨٦

١ – ل : وهي ؛ م : هي (ز). ٢ – ل و م : نحويي (ن). ٣ – م : وهي. ٤ – م : الازمنة. ٥ – م : الثلثة. ٦ – م : و. ٧ – م : و. ٨ – م : عنها. ٩ – ل و م : ان. ١٠ – م : قولك. ١١ – م : وذلك (ز). ١٢ – ل : الموضوع. ١٣ – ل : المحمول. ١٤ – ف : قولنا (ن). ١٥ – ل و م : من (ن). ١٦ – ف و ل : الغير محصّلة. ١٧ – ف و ل : الغير محصل. ١٨ – ف و ل : الغير

محصلة. ١٩ – م: من (ز). ٢٠ – م: الغير. ٢١ – ل: الكلم (ز)؛ م: الكلمة (ز). ٢٢ – م: الغير. ٢٣ – م: المصرّفة (ز). ٢٤ – ل: الغير مصرّفة؛ م: الغير المصرّفة. ٢٥ – م: وللمصرّفة صيغة خاصة في لسان العرب وانما الصيغة التي توجد له في كلام العرب (ز). ٢٦ – ل و م: نحويوهم. ٢٧ – ل و م: الزمان (ز). ٢٨ – م: «عليه» بدل «لهذا الزمان». ٢٩ – م: هو (ن). ٣٠ – ل: تتخيّله؛ م: الجمهور (ز). ٣١ – ل و م: تتخيّله. ٣٢ – ل: معنا. ٣٣ – م: يستقل. ٣٤ – م: لذاته. ٣٥ – ل و م: موجودًا. ٣٦ – م: كان. ٣٧ – ل: في نفسه. ٣٨ – ل و م: كالحال في الحرف. ٣٩ – ل و م: صنفان. ٤٠ – ل: بذاتها. ٤١ – م: اصنافها. ٤٢ – م: ههنا. ٤٣ – م: المسائل (ز). ٤٤ – م: فيذكرها.

فصل ٤/ص ٨٦ – ٨٧

١ – م: «يقال على معنى» بدل «دال». ٢ – ل: جملة «والقول... والسلب» من سطر ٩ الى ١٠ وردت مختلفة في المخطوطات الثلاث ولذلك انتقينا الافضل من مجموعها. ف: والقول هو لفظ دال الواحد من اجزائه الاول على انه جزء مفرد يدل على انفراده من جهة انه لفظ؟ باقي الجملة غير ظاهر على هامش الصفحة؛ ل: والقول هو لفظ دال الواحد من اجزائه الاول اي البسيطة قد يدل على انفراده على جهة الفهم والتصور لا على جهة الايجاب والسلب؛ م: والقول هو لفظ يقال على معنى الواحد من اجزائه الاول اي البسيطة على انفراده على جهة الفهم والتصور لا على جهة الايجاب والسلب على معنى مفرد. ٣ – م: «على جهة التصور» بدل «مفرد». ٤ – ل: جملة لا على جهة... غير موجود» (ن). ٥ – م: على انفراده (ز). ٦ – م: انسان. ٧ – م: للملك. ٨ – م: التواطئ. ٩ – ل: ويدل عليه بالطبع؛ م: يحاكيه بالطبع ويدل عليه. ١٠ – ل و م: آخرون. ١١ – م: ههنا. ١٢ – م: تركيبا. ١٣ – م: «معين» محذوفة. ١٤ – ل و م: جملة: «وقد يمكن... الصحيح» من سطر ٢ الى ٣ (ن). ١٥ – م: ههنا. ١٦ – م: ما عداها. ١٧ – م: ف و ل: الغير تامة. ١٨ – ل و م: يتكلم.

فصل ٥/ص ٨٧ – ٨٩

١ – ل و م: المركب. ٢ – م: موضوع. ٣ – م: ومحمول. ٤ – ف و ل: جملة «والمركب... بسيطين» (ن). ٥ – ل و م: جملة «وقد يقال... في هذا الكتاب» من سطر ٥ الى ٧ (ن). ٦ – ل: جملة «ويكون... كثيرًا» وردت هكذا: «ويكون

كثيرًا» ؛ م : «ويكون القول الجازم كثيرًا». ٧ – ل : فيه (ز). ٨ – م : ولذلك. ٩ – م : المقائيس. ١٠ – ل : جملة «وكل قول... كلمة» وردت هكذا : «وكل قول جازم فهو مركب من اسم وكلمة» ؛ م : «وكل قول جازم فلا بد فيه من اسم وكلمة». ١١ – م : اعني فعلاً (ن). ١٢ – م : جملة «في رباط المحمول بالموضوع» وردت هكذا : «ورباط فيه يدل على ارتباط المحمول بالموضوع». ١٣ – ل و م : جملة «وذلك ان القول... بالموضوع» من سطر ١١ الى ١٣ (ن). ١٤ – ل : اما بفعل مصرحًا به ؛ م : اما بالفعل ومصرح به. ١٥ – م : ومضمر. ١٦ – م : ههنا ثلثة. ١٧ – م : ضرورة (ز). ١٨ – م : ههنا ثلثة. ١٩ – م : ما يدل عليه (ن). ٢٠ – م : الكلمة غير واضحة على المخطوط وهي من تقديرنا هنا. ٢١ – ل و ل : ليس تصدق ولا تكذب. ٢٢ – م : الزمان (ن). ٢٣ – م : او. ٢٤ – م : او.

فصل ٦/ص ٨٩

١ – ل : خارج النفس (ن). ٢ – م : الثلثة. ٣ – م : او المستقبل او الماضي. ٤ – ف و ل : لاكن. ٥ – ل : المعنى (ن). ٦ – م : وكذا. ٧ – ل و م : فليسا.

فصل ٧/ص ٩١ – ٩٣

١ – ل : فصل ثان. ٢ – م : وبالجزئية. ٣ – م : ما ليس من شأنه ذلك. ٤ – ل و م : جملة «اعني... واحد» (ن). ٥ – ف : سلب. ٦ – م : لفظة. ٧ – م : انه ان. ٨ – م : من (ز). ٩ – م : كل (ز). ١٠ – ل : جملة «اي... مطلقًا» (ن). ١١ – م : مهملة. ١٢ – م : ثلثة. ١٣ – م : لانه (ز). ١٤ – م : يكون (ن). ١٥ – ل : باحدهما سور كلي وبالآخر سور جزئي ؛ م : باحدهما سور جزئي وبالآخر سور كلي. ١٦ – م : وهذا. ١٧ – م : لانه (ز). ١٨ – م : بالسلب مقرونًا. ١٩ – م : السلب. ٢٠ – م : وهذا. ٢١ – ل : ما عدا هذه الاقسام (ن) ؛ م : «بالمحمول» ووردت على الهامش «بالموضوع». ٢٢ – م : مثل. ٢٣ – ل : جملة «او... ضحاك» (ن). ٢٤ – م : تقرأ كذب. ٢٥ – م : احدهما. ٢٦ – م : احدهما. ٢٧ – م : كذب. ٢٨ – ل و م : التصفح. ٢٩ – ف : جملة «اما المتضادة... حكم المتضادة» من سطر ١٨ الى ٢٦ وردت هكذا : «واما المتضادة فلا يمكن ان يصدقا معًا واما ما تحت المتضادة فيمكن فيهما الصدق معًا واما المهملات فقد يمكن فيها ان يكون حكمها حكم المتضادة». ٣٠ – م : احدهما. ٣١ – م : كذب. ٣٢ – م : احدهما. ٣٣ – م : المتضادين. ٣٤ – م : المتضادين. ٣٥ – م : فيهما. ٣٦ – م : يصدقا. ٣٧ – م : مادة.

٣٨ - م: فقد. ٣٩ - ل و م: يصدقا. ٤٠ - م: كقولنا. ٤١ - م: «كقولنا الانسان حيوان الانسان ليس بحيوان» (ز) فوق السطر. ٤٢ - ل و م: الشرائط. ٤٣ - م: سلب. ٤٤ - ل: نأخذ. ٤٥ - م: لا. ٤٦ - ل: نأخذ. ٤٧ - ل و م: من المعاني الكلية او من المعاني الشخصية.

فصل ٨/ص ٩٣ - ٩٤

١ - ل: معنا. ٢ - ل: كلي (ن). ٣ - ل و م: ثوب. ٤ - م: عدد. ٥ - م: فههنا. ٦ - م: ثلثة. ٧ - ل: توجد؛ م: يوجد. ٨ - م: فيها. ٩ - م: وصفناه. ١٠ - م: احدهما. ١١ - ل و م: في احدهما (ز). ١٢ - م: مقابل. ١٣ - م: الايجاب. ١٤ - م: المقابلة. ١٥ - م: مقابلة.

فصل ٩/ص ٩٥ - ٩٩

١ - م: فنقول. ٢ - م: و. ٣ - ف: مضا. ٤ - م: سائر (ز). ٥ - م: زمان. ٦ - ل و م: الصدق. ٧ - م: في انفسها. ٨ - ل و م: يكونا. ٩ - ل و م: صادقين. ١٠ - ل و م: كاذبين. ١١ - ل و م: فيها. ١٢ - م: الآخر. ١٣ - م: واللاكون. ١٤ - ل: خارج النفس (ن). ١٥ - م: ليس يمكن. ١٦ - م: ههنا. ١٧ - ل: انه (ن). ١٨ - م: وان لا. ١٩ - م: ضرورية. ٢٠ - م: منها. ٢١ - ل و م: من (ز). ٢٢ - م: كون (ن). ٢٣ - ف: اولا. ٢٤ - ل: اولا منه؛ م: اولى منه. ٢٥ - ل و م: ان لا. ٢٦ - ل و م: ان لا. ٢٧ - ل و م: ان لا. ٢٨ - م: ههنا. ٢٩ - ل و م: باتفاق. ٣٠ - م: لأن. ٣١ - ل و م: وان لا. ٣٢ - م: دائمًا (ز). ٣٣ - م: وايضًا (ن). ٣٤ - ف: عنها. ٣٥ - ل و م: ان لا. ٣٦ - م: ان لا. ٣٧ - ل: يلزمه. ٣٨ - م: تقتسمها. ٣٩ - م: تقتسمها. ٤٠ - ف: شيء. ٤١ - م: يتحصّل. ٤٢ - ف: امر باطل واعتقاد فاسد. ٤٣ - ل و م: ان. ٤٤ - ل: روّا. ٤٥ - ف: وقطع على انه يحدث في (ن). ٢٦ - ل: جميع هذا الزمان في (ز). ٤٧ - م: ونظر في إعداد الاسباب التي تمنع حدوثه (ن). ٤٨ - ل: منها. ٤٩ - ل: روّا. ٥٠ - م: احد. ٥١ - م: ان لا. ٥٢ - ل و م: بجاريها. ٥٣ - ل: روّا. ٥٤ - ل: مثل (ن)؛ م: شبه. ٥٥ - ل: روّا. ٥٦ - ل: نرا. ٥٧ - م: ههنا. ٥٨ - ف: مبدء؛ م: مبد (؟). ٥٩ - ل و م: التي تفعل. ٦٠ - م: منها. ٦١ - م: «فانه» بدل «اعني انها». ٦٢ - ف: وذلك من جهة الفاعل والقابل معًا (ن). ٦٣ - م: من (ز).

٦٤ – ل و م : ان لا . ٦٥ – ف : من جهة الفاعل والقابل (ن) . ٦٦ – ل : فان . ٦٧ – م : ثلثة . ٦٨ – ل : احرا . ٦٩ – ل : احرا . ٧٠ – ل : احرا . ٧١ – م : هي (ز) . ٧٢ – ف : ما (ن) . ٧٣ – م : موضوعها بها (؟) . ٧٤ – ل : تحصل . ٧٥ – ل و م : في الامور المستقبلة (ن) . ٧٦ – م : مادة . ٧٧ – ف : في الامور المستقبلة (ن) . ٧٨ – ف و ل : لاكن . ٧٩ – ل : احرا . ٨٠ – ف : يقتسم ؛ م : يقتسمان . ٨١ – ف : لاكن . ٨٢ – ل : احرا . ٨٣ – م : الثاني . ٨٤ – ل : احرا . ٨٥ – م : جملة «واما في الممكن... الثاني» من سطر ١٨ الى ١٩ (ن) .

فصل ١٠/ص ١٠١ – ١١٠

١ – م : ثلثية . ٢ – م : ثلثية . ٣ – م : اللانسان . ٤ – م : اللانسان . ٥ – ل : لاكن . ٦ – ف و ل : الغير محصلة . ٧ – ل و م : الاربعة . ٨ – ل و م : اربع . ٩ – ل و م : ستة ازواج . ١٠ – ل و م : «المتقدمة» ، بدل «التي تقدمت» . ١١ – ل و م : اربعًا وعشرين . ١٢ – ل : الثلاث ؛ م : الثلث . ١٣ – ل و م : في الاربع والعشرين . ١٤ – ل : اثنتين . ١٥ – م : وستًا وثلثين . ١٦ – م : الثلث . ١٧ – م : وستة عشر . ١٨ – م : الثلثية . ١٩ – م : قضايا . ٢٠ – م : لانه . ٢١ – م : بالبسيط . ٢٢ – ل و م : اما الموضوع واما المحمول . ٢٣ – م : الثلثية . ٢٤ – ل : المتقابلة منها ؛ م : المقابلة منها . ٢٥ – ف : والغير متقابلة ؛ م : والغير المقابلة . ٢٦ – ل و م : الست . ٢٧ – م : ههنا . ٢٨ – م : اشارة على هامش الصفح الى هذا الجدول الذي ورد بشكل آخر في ف و ل ص ١٠٣ سطر ١٥ .

الانسان يوجد عادلا	الانسان ليس يوجد عادلا
موجبة بسيطة	سالبة بسيطة
سالبة معدولة	موجبة معدولة
الانسان ليس يوجد لا عادلا	الانسان يوجد لا عادلا
سالبة عدمية	موجبة عدمية
الانسان ليس يوجد جائرا	الانسان يوجد جائرا

٢٩ - م: اربعة اضلاع. ٣٠ - ف: المتصل (ن). ٣١ - ف: جـهـدز. ٣٢ - ف: ضلع (ن)؛ ل: ضلعه. ٣٣ - م: تأملت. ٣٤ - م: أشرنا الى ان الجدول ورد بشكل آخر في هذا المخطوط. ٣٥ - م: عرف. ٣٦ - ف و م: تأملت. ٣٧ - ف: عن (ن). ٣٨ - م: لا (ن). ٣٩ - م: ثلثة. ٤٠ - م: ان (ن). ٤١ - ف و ل: الغير مدني. ٤٢ - م: صور (ن). ٤٣ - م: فيه (ن). ٤٤ - م: ثلثة. ٤٥ - م: تلازمها. ٤٦ - م: انما (ز). ٤٧ - م: تلفى (ن). ٤٨ - م: سالبة. ٤٩ - م: تلازمها. ٥٠ - م: ان (ن). ٥١ - م: تأملت. ٥٢ - م: وجدت. ٥٣ - ل و م: البسيطة. ٥٤ - م: الذي. ٥٥ - م: في المستقبل. ٥٦ - م: واحدا. ٥٧ - ل و م: والعدل وعدم العدل (ن). ٥٨ - م: الثلثية. ٥٩ - م: معدولتها. ٦٠ - ل و م: تحدث. ٦١ - م: صنف. ٦٢ - ف و ل: الغير محصل. ٦٣ - م: اشارة على هامش الصفح الى هذا الجدول:

الله بصير يوجد عالما موجبة بسيطة	الله بصير ليس يوجد عالما سالبة بسيطة
الله بصير ليس يوجد عالما سالبة معدولة	الله بصير يوجد لا عالما موجبة معدولة
الله بصير ليس يوجد جائرا سالبة عدمية	الله بصير يوجد جائرا موجبة عدمية

٦٤ - م: فثلث. ٦٥ - م: فيها (ن). ٦٦ - ل و م: جملة «اعني ليس يقوم... صدق او كذب» من سطر ٥ الى ٨ (ن). ٦٧ - ف: يوجد (ن). ٦٨ - م: ثلثة. ٦٩ - ل: مثال. ٧٠ - م: التي (ن). ٧١ - ل: في ذوات السور؛ م: في ذوات الاسوار. ٧٢ - م: جملة «وهي التي... يمشي» (ن). ٧٣ - م: فكلك (فكذلك). ٧٤ - م: قرنت. ٧٥ - م: لفظة (ز). ٧٦ - ف: والكذب (ن). ٧٧ - ل: «انه ان» بدل «اذا». ٧٨ - م: سئل. ٧٩ - ل و م: هل.

٨٠ - ل و م : هل هو (ن). ٨١ - ل : قولنا. ٨٢ - م : ههنا. ٨٣ - م : يوجد. ٨٤ - م : سلم ، ووردت فوق السطر «لاحد مسلمه» (ز). ٨٥ - ل : لاكن. ٨٦ - ف : الملكة ؛ ل : الملكة وردت على الهامش «كلمة».
٨٧ - ف و ل : يسئل. ٨٨ - ل و م : فاجاب. ٨٩ - ل و م : المتضادين.
٩٠ - ل و م : قد (ن). ٩١ - م : الغير المحصل. ٩٢ - ف : والغير محصّلة.
٩٣ - م : ليست. ٩٤ - ل و م : والسلب. ٩٥ - م : و (ن). ٩٦ - ل و م : الموجبة المعدولة. ٩٧ - م : ترتيب. ٩٨ - م : و. ٩٩ - م : القضايا (ز).
١٠٠ - ل و م : اعني (ن). ١٠١ - ل : يؤتا. ١٠٢ - ل و م : «اعني ان» بدل «او». ١٠٣ - ل : يؤتا. ١٠٤ - ل : يؤتا. ١٠٥ - ل : يؤتا. ١٠٦ - ل : يؤتا.
١٠٧ - م : به (ن). ١٠٨ - م : محفوظ. ١٠٩ - م : هي (ن).
١١٠ - ل و م : لزم. ١١١ - م : انسان. ١١٢ - م : وهي. ١١٣ - ف : جملة «من ان هاتين الموجبتين موجبة واحدة» (ن) ؛ ل : جملة «فانه اعرف... واحدة» من سطر ٦ الى ٧ (ن). ١١٤ - م : من.

فصل ١١/ص ١١٠ - ١١٥

١ - م : اوجبت (ن). ٢ - م : سلب. ٣ - م : يكون (ن). ٤ - ل : و.
٥ - ل و م : الانسان. ٦ - م : ربما له ايضًا. ٧ - ل : ان (ن). ٨ - م : ان الانسان حيوان (ن). ٩ - م : و (ن). ١٠ - م : منها (ز). ١١ - م : الانسان.
١٢ - م : و (ن). ١٣ - م : مجموعًا. ١٤ - م : و. ١٥ - م : ليس (ز).
١٦ - م : متبائنة. ١٧ - م : متبائنة. ١٨ - ف و ل : معنا. ١٩ - ف : جملة «او كانت المعاني الكثيرة في المحمول» (ن). ٢٠ - م : كانت لفظة. ٢١ - ل و م : واحد (ز). ٢٢ - م : صادق. ٢٣ - ل : يتبيّن. ٢٤ - م : يتناظران فيه.
٢٥ - ف : السائل (ن). ٢٦ - ل و م : ان يصلح. ٢٧ - ل و م : ما يدل عليه ذلك الاسم المشترك. ٢٨ - م : لا يكون. ٢٩ - ل : يسئل. ٣٠ - م : للمجيب.
٣١ - م : ان. ٣٢ - ل و م : على (ن). ٣٣ - ل و م : يسئل. ٣٤ - ف و ل : يسئل. ٣٥ - ل و م : اذا كان السؤال (ن). ٣٦ - م : وكانت. ٣٧ - م : «ليست» بدل «ليس يكون». ٣٨ - ل و م : تتبيّن. ٣٩ - م : او. ٤٠ - م : قد (ن). ٤١ - م : عليه (ن). ٤٢ - م : فيه (ن). ٤٣ - م : بمجموعها.
٤٤ - م : ابيض. ٤٥ - م : كان (ن). ٤٦ - م : كثيرا. ٤٧ - م : يكون.
٤٨ - ل و م : المشترط فيه. ٤٩ - ل و م : الانسان (ز). ٥٠ - ل و م : ابيض.
٥١ - م : منها. ٥٢ - م : ان نقول. ٥٣ - م : وبالحي. ٥٤ - م : هو (ز).

٥٥ – م : ان لا . ٥٦ – م : الشيء . ٥٧ – م : الاربع . ٥٨ – م : اي (ز) . ٥٩ – م : الحمل . ٦٠ – م : اي (ز) . ٦١ – م : لفظة . ٦٢ – م : قولنا (ن) . ٦٣ – ل و م : امرء القيس . ٦٤ – م : جهة وردت على الهامش : «اجل» . ٦٥ – م : هو قول (ن) . ٦٦ – م : بالاطلاق . ٦٧ – م : انه (ز) . ٦٨ – م : بالاطلاق . ٦٩ – م : الشيء . ٧٠ – ل و م : هنالك (ز) .

فصل ١٢/ص ١١٧ – ١١٨

١ – م : الجهات . ٢ – م : الجهات . ٣ – م : جهتان . ٤ – م : احدهما . ٥ – م : و (ن) . ٦ – ل و م : منها ايضًا . ٧ – م : ايضًا (ن) . ٨ – م : قد (ن) . ٩ – م : لفظة . ١٠ – م : التي (ز) . ١١ – م : السالب . ١٢ – م : لقولنا . ١٣ – م : الانسان يوجد . ١٤ – م : يقتسمان . ١٥ – م : انسان (ن) . ١٦ – م : فيكون . ١٧ – م : انسان (ن) . ١٨ – ف : جملة «لكن لما كان قولنا ... الاستحالة» من سطر ٦ الى ٩ (ن) . ١٩ – ف : الوجودية (ن) . ٢٠ – ل : قولنا (ن) . ٢١ – ل و م : ان لا . ٢٢ – م : ظهر . ٢٣ – م : الواحد (ز) . ٢٤ – ل و م : ان لا . ٢٥ – م : و (ن) . ٢٦ – م : ما يمكن . ٢٧ – ل و م : ان لا . ٢٨ – م : ان لا . ٢٩ – م : لأن . ٣٠ – م : ان لا . ٣١ – م : تبيّن . ٣٢ – م : ان لا . ٣٣ – م : واذ . ٣٤ – م : كنا (ن) . ٣٥ – ل و م : يتنزل . ٣٦ – ل و م : يتنزل . ٣٧ – م : ههنا . ٣٨ – ل و م : يتنزل . ٣٩ – ل و م : قد (ز) . ٤٠ – ف و ل : الوجودية . ٤١ – م : ههنا . ٤٢ – م : ان لا . ٤٣ – م : ان لا . ٤٤ – م : ان لا . ٤٥ – م : ان لا . ٤٦ – م : ليس بممتنع . ٤٧ – ل و م : ان لا . ٤٨ – ل و م : المتقابلة .

فصل ١٣/ص ١١٩ – ١٢٥

١ – ل و م : يمكن . ٢ – ل و م : اثنتان . ٣ – ل و م : ممتنعا . ٤ – ل و م : يمكن . ٥ – ل و م : ان لا . ٦ – م : الاعرف والاشهر . ٧ – ل و م : اثنتان . ٨ – م : احدهما . ٩ – م : الواجبة . ١٠ – م : وهي . ١١ – م : ان لا . ١٢ – م : السالبة . ١٣ – ل و م : ان لا . ١٤ – م : الممكنة . ١٥ – ل : اثنتان ؛ م : اثنتين . ١٦ – ل : احداهما ؛ م : احدهما . ١٧ – م : الموجبة . ١٨ – م : ان لا . ١٩ – م : الموجبة . ٢٠ – م : وهي . ٢١ – م : السالبة . ٢٢ – ل و م : اثنتان . ٢٣ – ل : احداهما ؛ م : احدهما . ٢٤ – م : الموجبة . ٢٥ – م : الموجبة . ٢٦ – م : ان لا . ٢٧ – ل : ليس ممكنا . ٢٨ – ل و م : ان لا : وهكذا وردت

« الآ » في بقية الصفحة في هذين المخطوطين. ٢٩ – م : يمكن. ٣٠ – م : فتعقبناه.
٣١ – م : الممكن (ز). ٣٢ – م : « على ما وضع في الصفح » (ز) فوق السطر.
٣٣ – م : ان لا. ٣٤ – ل : جملة « وهي قولنا واجب الآ يوجد » (ن).
٣٥ – ف : « التي هي » بدل « هو » ؛ ل : هذه المقدمة التي هي (ن). ٣٦ – م : ان لا. ٣٧ – ل : على ما وضع (ن). ٣٨ – م : ان لا. ٣٩ – ف : واجب.
٤٠ – ل و م : جملة « واذا كان هذا هكذا... واجب ألا يوجد » من سطر ٤ الى ٧ (ن). ٤١ – ل و م : موجبة الواجب. ٤٢ – م : السالبة. ٤٣ – م : الموجبة.
٤٤ – م : الوجود (ن). ٤٥ – ل و م : الضرورة. ٤٦ – ف : الموجبة البسيطة (ن). ٤٧ – م : و (ن). ٤٨ – ف : الموجبة البسيطة (ن). ٤٩ – م : الواجب.
٥٠ – م : الواجب. ٥١ – م : الواجب. ٥٢ – ل و م : الموجبة (ز).
٥٣ – ل و م : الموجبة (ز). ٥٤ – ل و م : الموجبة (ز). ٥٥ – ل و م : الموجبة (ز). ٥٦ – ل و م : الموجبة (ز). ٥٧ – ل : لاكن. ٥٨ – ف و ل : لاكن.
٥٩ – م : وصفها. ٦٠ – م : ان لا. ٦١ – م : ان لا. ٦٢ – م : ان لا.
٦٣ – م : ان يكون (ز). ٦٤ – م : ان لا. ٦٥ – م : واجبا. ٦٦ – م : ان لا.
٦٧ – ل و م : فيما. ٦٨ – م : قولنا (ن). ٦٩ – ف : ممكن ؛ م : يمكن.
٧٠ – ف و ل : لاكن. ٧١ – م : بممكن. ٧٢ – م : ممتنعا. ٧٣ – م : احدى.
٧٤ – م : ان لا. ٧٥ – ل : الواجبة. ٧٦ – ل : الواجبة. ٧٧ – م : الموجبة الواجب. ٧٨ – م : الواجب. ٧٩ – م : ليس. ٨٠ – م : الواجب.
٨١ – ل و م : الواجب. ٨٢ – ل : لاكن. ٨٣ – م : وان لا. ٨٤ – م : اشارة على هامش الصفح الى هذا الجدول :

واجب ان يوجد	ليس واجب ان يوجد
ليس يمكن ان لا يوجد	ممكن ان لا يوجد
ممتنع ان لا يوجد	ليس بممتنع ان لا يوجد
واجب ان لا يوجد	ليس واجب ان لا يوجد
ليس ممكن ان يوجد	ممكن ان يوجد
ممتنع ان يوجد	ليس ممتنع ان يوجد

٨٥ – م : وان لا. ٨٦ – ل و م : واجبا. ٨٧ – ل و م : ان لا. ٨٨ – م : القضايا. ٨٩ – م : ان لا. ٩٠ – م : ان لا. ٩١ – ل : كان. ٩٢ – ف و ل : لاكن. ٩٣ – م : فيلزم نقيضه. ٩٤ – م : ان لا. ٩٥ – ف و ل : لاكن. ٩٦ – م : يلزم. ٩٧ – م : عن. ٩٨ – م : ان لا. ٩٩ – ل و م : ان لا. ١٠٠ – ف : قولنا (ن). ١٠١ – ل و م : يمكن. ١٠٢ – ف و ل : لاكن. ١٠٣ – ل و م : ان لا. ١٠٤ – م : وقد. ١٠٥ – م : جملة «يمكن ان يوجد و» (ن). ١٠٦ – م : ان لا. ١٠٧ – م : والممكن. ١٠٨ – م : و. ١٠٩ – م : على ان لا يفعل وان لا يقبل. ١١٠ – م : وان لا. ١١١ – م : و (ن). ١١٢ – م : وان لا. ١١٣ – م : القوة. ١١٤ – ل و م : ما (ن). ١١٥ – ل و م : هو (ن). ١١٦ – ل و م : ان لا. ١١٧ – ل : الموضع. ١١٨ – ف : الغير ناطقة. ١١٩ – م : متواطؤ. ١٢٠ – ف : الغير فاسدة. ١٢١ – ف : الغير متحركة. ١٢٢ – ف و ل : لاكن. ١٢٣ – م : اذا. ١٢٤ – م : يكون (ن). ١٢٥ – م : وهو (ز). ١٢٦ – م : المبدء. ١٢٧ – ل : فارجأ ؛ م : وارجئ. ١٢٨ – م : المبدء. ١٢٩ – م : كلها (ز). ١٣٠ – ل و م : النظرية. ١٣١ – ف : الغير متناه ؛ م : غير المتناهي. ١٣٢ – م : قضايا.

فصل ١٤/١٢٧ – ١٣٢

١ – ل : فصل. ٢ – م : ورد على هامش الصفح عنوان غير واضح : «القول ان الايجاب والسلب ان تضادا... من المتضادان»؟ ٣ – ل و م : التي. ٤ – م : ههنا. ٥ – م : ذلك (ز). ٦ – ل و م : والتباين. ٧ – م : الحيوه. ٨ – م : انه. ٩ – م : ههنا. ١٠ – م : اعتقادان. ١١ – م : متقابلان. ١٢ – م : هو (ن). ١٣ – م : التضاد. ١٤ – م : الحيوه. ١٥ – ف : ام لا (ن). ١٦ – م : مضادة. ١٧ – ف : و. ١٨ – م : الحيوه. ١٩ – ف : متضادين. ٢٠ – ل : احرا. ٢١ – م : مضادة. ٢٢ – ل : واذا كان ذلك كذلك (ن). ٢٣ – م : مضادة. ٢٤ – م : ان لا. ٢٥ – م : المضادة. ٢٦ – م : بالاطلاق. ٢٧ – م : المضاد. ٢٨ – م : قبل (ن). ٢٩ – ل و م : والذي. ٣٠ – ل : من ان. ٣١ – م : فانه (ن). ٣٢ – ف : موجود. ٣٣ – م : لشيء. ٣٤ – ف : جزئ. ٣٥ – م : النقيض. ٣٦ – ف : جزءى. ٣٧ – م : النقيض. ٣٨ – ل و م : التغيّر. ٣٩ – م : مهية. ٤٠ – ل : محاك ؛ م ؛ محاكي. ٤١ – م : مهيته. ٤٢ – م : و. ٤٣ – م : ههنا. ٤٤ – ف و ل : بالعرض (ن). ٤٥ – ل : فالذي. ٤٦ – ل و م : منه. ٤٧ – م : وهو. ٤٨ – م : و. ٤٩ – م : المتضادة.

٥٠ – م: قبيل. ٥١ – م: ضد. ٥٢ – م: بالاطلاق. ٥٣ – م: نعني. ٥٤ – م: يتضاد. ٥٥ – م: شيء من (ز). ٥٦ – م: اشد. ٥٧ – م: فانه هو. ٥٨ – م: التي لها ضد و (ن). ٥٩ – م: مضادة. ٦٠ – م: وجد. ٦١ – م: فاذا. ٦٢ – م: جملة «ليس بخير انه خير او فيما هو خير» وردت هكذا: «هو شر انه ليس بشر وما هو خير». ٦٣ – م: وانه. ٦٤ – م: ثلثة. ٦٥ – ف: بخير. ٦٦ – م: واما. ٦٧ – م: وان. ٦٨ – م: ليس. ٦٩ – ل وم: المضاد. ٧٠ – ل وم: الذي. ٧١ – م: و (ن). ٧٢ – م: ههنا. ٧٣ – م: المضادة. ٧٤ – م: «فيما» بدل «في كل ما». ٧٥ – م: اعتقاد. ٧٦ – م: كان (ن). ٧٧ – م: دليل. ٧٨ – م: ههنا. ٧٩ – م: الحق. ٨٠ – ل: و (ن). ٨١ – م: في (ن). ٨٢ – م: وفي (ن). ٨٣ – م: المتضادين. ٨٤ – ف وم: منها. ٨٥ – م: منها. ٨٦ – ف وم: منها. ٨٧ – ل: جملة «وهنا انقضى... كثيرًا» من سطر ٤ الى ٦ وردت هكذا: «وهنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب بانقضاء المعاني التي تضمنها هذا الكتاب. والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد نبيه الكريم وعلى آله وسلم تسليما. يتلوه تلخيص كتاب انالوطيقي الاول وهو كتاب القياس ان شاء الله تعالى وهو المعين لا رب سواه»؛ م: «وههنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب بانقضاء المعاني التي تضمنها هذا الكتاب. ويتلوه كتاب انالوطيقا وصلى الله على محمد وآله».

كتـاب العبـارة
فهرس المصطلحات المنطقية

فهرس المصطلحات المنطقية

(٢٤)
تلخيص منطق أرسطو لابن رشد

المصطلح	الصفحة	السطر
يوجد	٧٠	٤ ـ ٥
	٨٢	٧ ـ ٩
	١٢٢	٢٢
الوجودي، الوجودية	٨٦	٤
	١١٧	١٧
الموجود، الموجودات	٨١	١٢
	٨٨	٢٢
	٩٥	٢٠
	٩٩	٢
	١١٥	٣
	١١٧	٤
	١٢٥	١
	١٢٩	١٠
الموضوع	٨٤	١٢ ـ ١٣
	١٠٩	١٣ ـ ١٩
	١١١	٤
	١٢٩	١٥
التواطؤ	١٢٤	٦ ـ ٨
الاتفاق	٨١	٢
	٩٦	٢٦

● ● ●

سلسلة علم المنطق

ابن رُشد

نصّ تلخيص مَنطق أرسُطو

دراسة وتحقيق

د. جيرار جهامي

المجلّد الرّابع

كِتَاب أنالوطيقى الأول أو كتَاب القياس



دار الفكر اللبناني

سلسلة علم المنطق

ابن رشد

نصّ تلخيص منطق أرسطو

المجلّد الرّابع

كتاب أنالوطيقى الأول

أو

كتاب القياس

دراسة وتحقيق

د. جيرار جهامي

دار الفكر اللبناني

بيروت



دار
الفكر اللبناني
للطباعة والنشر

كورنيش بشارة الخوري - بيروت - لبنان
هاتف: ٦٣٠٩٠٦ - ٦٣١٠٠٢ - ٦٣٠٧٥٧
ص.ب: ٤٦٩٩ أو ١٤/٥٤٩٠

الطبعة الأولى ١٩٩٢

مطابع يوسف بيضون
بيروت - هاتف: ٨٣٧٦٣٧ - ٨٣٧٥٤٩ - ٨٣٧٥٤٩ - ٤٦٠٧٤٣

تلخيص كتاب أنالوطيقى الأول

أو

كتاب القياس

بسم الله الرحمن الرحيم[١]

تلخيص كتاب انالوطيق وهو كتاب القياس[٢]

المقالة الأولى[٣]

1 —

— ١ —

[المقدمة – الحد القياسي – القياس وأنواعه. المقول على الكل والمقول ولا على واحد]

قال: ينبغي[٤] ان نبتدئ اولاً فنخبر بالشيء[٥] الذي عنه الفحص في هذا 24a-10
الكتاب، وبالمنفعة[٦] الحاصلة عن الشيء المفحوص عنه، ثم بعد ذلك نخبر بالأشياء[٧] التي تتنزل[٨] من[٩] هذا الكتاب بمنزلة الاصول والمبادئ لسائر ما يتكلم فيه وهي[١٠] ان نعرف[١١] ما هي المقدمة، وما هو الحد، وما هو القياس، وأي القياسات كامل وايّها
غير كامل. وما المحمول على كل الشيء أو ليس بمحمول على كل الشيء[١٢] او لا[١٣] 15
على شيء منه.

فنقول: اما الشيء الذي عنه الفحص في هذا الكتاب فهو البرهان لأن القياس انما الفحص عنه من اجل الفحص عن البرهان. وأما المنفعة الحاصلة منه فهو حصول العلم[١٤] البرهاني في جميع الموجودات على اتم ما في طباعها ان يحصل للانسان.

القول في تحديد المقدمة وتقسيمها

فأما[١٥] المقدمة فهي قول موجب شيئًا لشيء أو سالب شيئًا عن شيء. و[١٦] المقدمة لها انقسام من جهة الكيفية وانقسام من جهة الكمية:

امّا من جهة الكمية فمنها كلية ومنها جزئية ومنها مهملة ؛
وأما من جهة الكيفية فمن قبل ان كل واحدة من هذه[١٧] اما موجبة واما سالبة :

فالكلية الموجبة[١٨] هي ما أوجب فيها المحمول لكل الموضوع ، مثل قولنا . «كل انسان حيوان» ؛ والسالبة الكلية هي ما سلب فيها المحمول عن كل الموضوع ، مثل قولنا : «ولا انسان واحد حجر»[١٩] .

والجزئية الموجبة هي ما أوجب فيها المحمول لبعض الموضوع ، مثل قولنا : «بعض الحيوان انسان» ؛ والجزئية السالبة هي : اما سلب المحمول عن بعض الموضوع ، مثل قولنا : «بعض الحيوان ليس بانسان» ، واما سلب الكلية عن الموضوع ، مثل قولنا : «ليس كل حيوان انساناً» . فان السالبة الجزئية لها عبارتان : احداهما[٢٠] رفع البعض ، والثانية رفع الكل الموجود فيها[٢١] . والمهملة هي التي لا[٢٢] يقرن بها سور اصلاً لا كلي ولا جزئي ، مثل قولنا : «العلم بالاضداد واحد» و «اللذة ليست بخير» 20

فهذه هي اقسام المقدمة من جهة الصورة، اعني الاقسام النافعة في معرفة القياس باطلاق. واما انقسام المقدمة من جهة المادة فمنها برهانية ومنها جدلية، الى غير ذلك من الأقسام التي يلحقها من جهة المواد المستعملة[٢٣] في الصنائع المنطقية، على ما سنبيّن بعد من هذه الصناعة. والمقدمة البرهانية والجدلية يفترقان بأشياء احدها[٢٤] ان المقدمة البرهانية هي احد جزئي[٢٥] النقيض وهو الصادق ؛ واما المقدمة الجدلية فقد تكون كل واحد[٢٦] من جزئي[٢٧] النقيض اذ كانت انما تؤخذ متسلمة من المجيب، والمجيب فقد يجيب بكل واحد من جزئي[٢٨] النقيض اذ كان السائل يفوّض اليه في هذه الصناعة عند السؤال ان يجيب بأي جزئي[٢٩] النقيض احب . وليس الفرق الذي بين المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية مما له تأثير[٣٠] في وجود القياس 25-30
عنها، بل ليس بينهما[٣١] في ذلك فرق اصلاً ؛ فان المبرهن والجدلي قد يقيس كل واحد من هؤلاء[٣٢] قياساً صحيحاً اذا اخذ شيئاً محمولاً على شيء أو غير محمول عليه، اعني اذا وضع مقدمة من المقدمات، فتكون المقدمة القياسية التي هي كالجنس للمقدمة البرهانية والجدلية[٣٣]، وهي التي ينظر فيها في هذا الكتاب، هي[٣٤] قول موجب شيئاً لشيء أو[٣٥] سالب شيئاً[٣٦] عن شيء. وأما المقدمة البرهانية فهي التي تكون من المعلومات الأول بالطبع ؛ واما الجدلية : اما للقايس فمن المشهورات، 24b-10

وأما للسائل فمن المتسلمات[٣٧] المشهورة. والفصول التي تنفصل بها[٣٨] هذه المقدمات بعضها من بعض هي مستوفاة[٣٩] في «كتاب البرهان» و «كتاب الجدل»، والنظر فيها من هذه الجهة هو هنالك، وكذلك فصول سائر المقدمات هي مستوفاة[٤٠] في الصنائع الخاصة بها، مثل المقدمات السوفسطائية والخطبية والشعرية[٤١]. وأما ها هنا[٤٢] فيكفي من معرفة فصول المقدمات هذا القدر الذي ذكر.

القول في تحديد الحدّ القياسي

وأما الحدّ فانه يدل به في هذا الكتاب على الشيء الذي تنحل اليه المقدمة مما هو جزء ضروري في كونها مقدمة، وهو المحمول والموضوع اللذان هما جزءا[٤٣] المقدمة الضروريان في وجودها، لا الاشياء التي تزاد في المقدمة لموضع الرباط وهي الكلم الوجودية، فان تلك ليست تنحل اليها المقدمة على انها اجزاء ضرورية فيها، اذ كانت قد تكون المقدمة مقدمة بالفعل وان كانت[٤٤] الكلم الوجودية موجودة فيها بالقوة وفي الضمير، على ما جرت عليه العادة عند العرب في الثلاثية، وعلى ما عليه الأمر في الثنائية، اعني من[٤٥] انه ليست بها حاجة الى الكلم[٤٦] الوجودية، وسواء في هذا المعنى المقدمات الموجبة والسالبة.

القول في تحديد القياس

فأما[٤٧] القياس **فهو** قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد، لزم من الاضطرار عن تلك الأشياء الموضوعة، بذاتها لا بالعرض، شيء ما آخر غيرها. «فالقول» ها هنا[٤٨] هو جنس القياس وأريد به القول الجازم، وسائر ما أخذ في الحدّ هي فصول تميّز القول القياسي بالحقيقة من غير القياسي. فقوله[٤٩]: «اذا وضعت فيه» يريد به اذا تسلمت واصطلح عليها، وقوله: «أشياء اكثر من واحد» يريد بها المقدمات؛ وانما قال «اكثر من واحد» لأنه سيبيّن بعد انه لا يكون قياس من مقدمة واحدة. وقوله: «شيء ما آخر» يعني به النتيجة، وذلك انه واجب ان تكون النتيجة غير المقدمات فان الشيء لا يوجد في بيان نفسه. وقوله: «لزم من الاضطرار» انما اشترط فيه من[٥٠] الاضطرار من قبل ان اللزوم منه ضروري ومنه غير ضروري، وبهذا الشرط ينفصل القياس من الأقاويل التي يلزم عنها الشيء لزومًا غير

ضروري وهي الاستقراء والمثال والمقاييس[٥١] التي تنتج السلب مرة والايجاب اخرى. وقوله: «بذاتها» أراد به ان يكون القياس تامًّا وهو الا[٥٢] ينقصه شيء يكون به قياسًا. وقوله: «لا بالعرض» تحفظًا من الاشكال التي قد تنتج في بعض المواد على ما سيبيّن بعد، مثل الانتاج من موجبتين في الشكل الثاني اذا كانت المحمولات مساوية للموضوعات في الحمل. وبعض ما اخذ في هذا الحدّ هو بيّن بنفسه، اعني وجوده للقياس[٥٣]، وبعضه سيبيّن[٥٤] وجوده، وذلك ان كون القياس قولاً جازمًا هو بيّن بنفسه اذ كان القول الجازم هو الذي يصدق أو يكذب. وكذلك ما قيل فيه من ان يكون اللازم عنه شيئًا[٥٥] غير المقدمات وان يكون اللزوم ضروريًا هو بيّن بنفسه. وكذلك يكون[٥٦] اللزوم بذاته لا بالعرض هو أيضًا أمر بيّن بنفسه، اعني ان القياس يجب ان يكون بهذه الصفة. والذي بقي ان يبيّن هو ان الواجب ان يوضع فيه اكثر من مقدمة واحدة، وذلك سيبيّن[٥٧] فيما بعد اذا تبيّن ان كل قياس فانما يأتلف من مقدمتين لا أكثر ولا أقل.

والقياس منه كامل ومنه، كما قلنا، غير كامل. والكامل هو الذي لا يحتاج في ظهور ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شيء آخر غيره مما يبيّن به انتاجه. وغير الكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شيء آخر وأشياء 25
اخر[٥٨] مما هو لازم عن المقدمات التي وضعت فيه. وذلك ان القياس بالجملة يجب ان يكون تامًّا، وهو الاّ[٥٩] ينقصه شيء يكون به قياسًا؛ ثم هذا[٦٠] ينقسم قسمين: فمنه[٦١] ما ينقصه شيء يبيّن به انه[٦٢] قياس، وهو الذي يخص ها هنا[٦٣] باسم غير الكامل، ومنه ما لا ينقصه شيء يبيّن به انه قياس وهو الكامل.

القول في المقول على الكل والمقول ولا على الواحد والفرق بينهما في المقدمة الكلية

وأما «المقول على الكل» أو[٦٤] «المقول ولا على واحد» فيعني به اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويحمل عليه المحمول، وذلك بأن يكون المحمول موجودًا لكل الموضوع ولكل ما يتصف بالموضوع ويوجد فيه حتى يكون قولنا: «كل ما هو حيوان فهو جسم»، اذا اردنا به معنى «المقول على الكل»، ليس معناه كل واحد

من الحيوانات فهو جسم، بل كل واحد من الحيوانات وكل ما يتصف بكل واحد منها فهو جسم. وهذا هو الفرق بين المقول على الكل المستعمل مبدأ[٦٥] في هذا الكتاب وبين المقدمة الكلية. وكذلك «المقول ولا على واحد» انما يعني به اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويسلب عنه المحمول حتى يكون المحمول مسلوبًا عن كل الموضوع وعن جميع الأشياء الموجود فيها الموضوع، اعني الأشياء التي يتصف بها[٦٦] الموضوع.

فهذه هي الأشياء التي يجب ان تتقدم[٦٧] معرفتها قبل النظر في اصناف المقاييس[٦٨]، أي صنف كان.

- 2 —

—٢—

[عكس القضايا المطلقة]

القول في تقسيم المقدمة الى الوجودية والاضطرارية والممكنة

25a وكل مقدمة فاما ان تكون مطلقة، اي موجودة بالفعل، واما اضطرارية، وأما ممكنة، ولذلك تنقسم اجزاء المقاييس بانقسام جهات المقدمات. وكل واحدة من هذه : اما موجبة، وأما[1] سالبة، واما كلية، واما جزئية، واما مهملة. ولذلك تتنوع المقاييس الموجودة من قبل هذه الجهات، اعني ان[2] منها ما يكون من مقدمات ضرورية ووجودية وممكنة، كما تتنوع من جهة اختلاف المقدمات في الكمية والكيفية؛ وأعني بالكمية اختلافها من قبل الأسوار، وبالكيفية اختلافها من قبل الايجاب والسلب. والجهة الضرورية والممكنة قد عرّفتها من الكتاب المتقدم. وأما الوجودية فيشبه ان يكون اريد[3] بها ها هنا[4] الموجودة بالفعل التي[5] ليست بضرورية، اعني التي يوجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع، وذلك في أكثر الزمان. وهذا هو الفرق بين الضرورية وبين[6] الموجودة بالفعل، اعني ان الضرورية يوجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع في كل الزمان، وأما تلك ففي اكثر الزمان. ويشبه ان يدخل في هذا الصنف من المقدمات التي يجهل[7] من امرها انها ضرورية أو غير ضرورية، لا الموجودة[8] بالفعل، ما دام الموضوع موجودًا أو ما دام المحمول موجودًا، وهو الذي يذهب اليه الاسكندر، لأن هذه شخصية، وان وجد منها كلية ففي الأقل من الزمان وبالعرض. وقد حذّر ارسطو من استعمال امثال هذه المقدمات الوجودية فيما يأتي بعد، وان كان قد يستعملها ارسطو لأمور دعته الى ذلك[9]. ولا هي أيضًا شيء يشمل الضروري والممكن، على ما يذهب اليه ثاوفرسطس وغيره، الاّ ان يريد المعلومة الوجود المجهولة كونها ضرورية أو ممكنة ، فان المقصود ها هنا[10] هو قسمة

المقدمة الى اقسام الوجود أو الى اقسام المعارف الأول الموجودة لنا بالطبع في المقدمات وسيبيّن هذا من قولنا بعد.

القول في العكس وتقسيم المقدمات الموجبة الى ما ينعكس وما لا ينعكس وتحديد العكس وبيان المقدمات المعكوسة

وهذه المقدمات الثلاث[11]، اعني المطلقة والضرورية والممكنة، منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس. وأعني «بالانعكاس» ان يتبدّل ترتيب اجزاء القضية فيصير محمولها موضوعًا وموضوعها محمولاً، ويبقى صدقها وكيفيتها من[12] الايجاب والسلب ايضًا محفوظًا؛ فاما اذا تبدّل الترتيب، ولم يبق الصدق محفوظًا، فهو الذي يسمى في هذه الصناعة[13] : «قلب القضية»[14].

القول في انعكاس المقدمات المطلقة

فأما المقدمات المطلقة الكلية فان السالبة تنعكس محفوظة الكمية. مثال ذلك: «ان كان ولا شيء من اللذة خير» صادقًا، فقولنا: «ولا شيء من الخير لذة» صادق ايضًا. وأما الموجبة الكلية فانها تنعكس ايضًا لكنها[15] لا تنعكس محفوظة الكمية، اعني كلية، كالحال في السالبة، بل تنعكس جزئية؛ وذلك انه ان كان قولنا: «ان[16] كل لذة خير» صادقًا، فقولنا: «بعض الخير لذة» صادق.

وأما المقدمات الجزئية المطلقة فان الموجبة منها تنعكس جزئية، وذلك انه ان كان قولنا: «بعض اللذة خير» صادقًا، فواجب ان يكون قولنا: «بعض الخير لذة» صادقًا ايضًا. **وأما** السالبة منها فليس تنعكس دائمًا في كل مادة من هذا الصنف. وهو الشيء[17] الذي يشترط في المقدمات المنعكسة؛ وذلك انه ان كان صادقًا قولنا: «بعض الحيوان ليس بانسان»، فليس بصادق عكس هذا وهو قولنا: «بعض الانسان ليس بحيوان». فالاستقراء كافٍ في بيان ما لا ينعكس منها مثل السالبة الجزئية، وأما بيان ما ينعكس منها فقد يحتاج الى قول.

فليكن اولاً مثل السالبة الكلية قولنا: ا ولا في[18] شيء من ب على ان يكون ا مثالاً للمحمول و ب مثالاً للموضوع، فان التمثيل بالحروف هو احرى لئلا[19] يظن بما

يبيّن من ذلك انه انما لزم من قبل المادة، اعني من قبل مادة[٢٠] المثال الموضوع فيه لا من قبل الأمر في نفسه، مثل ان نضع بدل ا «حيوانًا» وبدل ب «حجرًا». فأقول انه اذا كان قولنا : ولا شيء من ا ب صادقًا، فانه يجب ضرورة ان يكون : ولا شيء من ب ا صادقًا ؛ لأنه ان لم يكن قولنا : ولا شيء من ب ا صادقًا، فنقيضه هو الصادق، على ما تبيّن في الكتاب المتقدم، وهو قولنا : بعض ب ا. فلنفرض ذلك البعض شيئًا محسوسًا، وهو جـ مثلاً، فتكون جـ التي هي بعض ب موجودة بالحس في ا، فهي بعض ا، فيكون بعض ا موجودًا[٢١] بالحس في ب، وقد كنا فرضنا انه: ولا شيء من ا هو ب صادقًا، وذلك خلف لا يمكن. فاذن قولنا : بعض ب ا كاذب، واذا كذب هذا صدق قولنا : ولا شيء من ب[٢٢] ا، وهو الذي قصدنا بيانه.

وأما الموجبة الكلية المطلقة فانها تنعكس، كما قلنا، جزئية. وذلك انه ان كان كل ب ا صادقًا، فأقول انه يجب ضرورة، وفي كل مادة، ان يكون بعض ا ب صادقًا. برهان ذلك انه ان لم يكن قولنا: بعض ا ب صادقًا، فنقيضه هو الصادق وهو قولنا : ولا شيء من ا هو ب. واذا كان هذا صادقًا فعكسه أيضًا صادق على ما تبيّن قبل من ان السالبة الكلية تنعكس[٢٣]، وهو قولنا : ولا شيء من ب ا، وقد كنا فرضنا ان كل ب ا، هذا خلف لا يمكن. فاذن قولنا : ولا شيء من ا هو ب[٢٤] كاذب، واذا كذب هذا صدق نقيضه وهو قولنا : بعض ب ا[٢٥].

وأما الموجبة الجزئية فأقول أيضًا انها تنعكس جزئية، وذلك انه لما كان بعض ب ا صادقًا، فبعض ا ب صادق ضرورة، لأنه لم يكن صادقًا فنقيضه هو الصادق وهو: ولا شيء من ا[٢٦] ب، واذا صدق هذا فعكسه ايضًا صادق وهو قولنا : ولا شيء من ب ا، وقد كنا فرضنا بعض ب ا، هذا خلف لا يمكن. فاذن قولنا : ولا شيء من ا ب كاذب ضرورة، فنقيضه هو الصادق وهو قولنا: بعض ا ب.

وأما الجزئية السالبة فانها لا تنعكس دائمًا. ومثال ذلك ان جعلنا في موضع ب «حيًا» وفي موضع ا «انسانًا»، فصدق قولنا : «ليس كل حي انسانًا»، لم يصدر عكسه وهو قولنا : «ليس كل انسان حيًا»، وهذا كافٍ في الابطال كما قلنا.

فهذه هي المقدمات المنعكسة وغير المنعكسة في المادة المطلقة.

— 3 —

—٣—

[عكس القضايا ذوات الجهة]

القول في انعكاس المقدمات الاضطرارية

وأما المقدمات الاضطرارية فان الكلية السالبة منها تنعكس كلية ايضًا، والكلية الموجبة جزئية، وكذلك الجزئية الموجبة كالحال في المطلقة. وبيان ذلك انه ان كان: ولا شيء من **ب** ا باضطرار صادقًا، فأقول انه يلزم ان يكون: ولا شيء من ا **ب** 30 باضطرار صادقًا ايضًا. برهان ذلك انه ان لم يكن صادقًا قولنا: ولا شيء من ا **ب** باضطرار، فنقيضه اذن صادق[1] وهي[2]: اما الموجبة الجزئية التي في المادة الممكنة، التي هي مضادة للمادة الضرورية، وأما الجزئية الموجبة الضرورية، اذ كان ليس ها هنا[3] غير هاتين المادتين؛ فان المطلقة[4] هي من طبيعة الممكن، والمحال الذي يعرض عن فرضها هو واحد بعينه، اذ كان الممكن هو الذي اذا انزل بالفعل لم يلزم عن انزاله محال. لكن[5] ان انزلناها الجزئية الضرورية، تبيّن بالبيان المتقدم في السالبة المطلقة لزوم المحال عن هذا الفرض؛ وان انزلناها الجزئية الممكنة مثل ان نفرض بعض ا **ب** بامكان، فهو ظاهر انّا ان انزلنا ان بعض ا **ب** بالفعل انه ليس يعرض عن ذلك محال، لكن[6] ان انزلنا ان بعض ا **ب** بالفعل، فبعض **ب** ا بالفعل، لأن الجزئية المطلقة قد تبيّن انعكاسها، وقد كنا وضعنا انه: ولا شيء من **ب** ا بالضرورة، هذا خلف لا يمكن. فان الموجود من طبيعة الممكن، والممكن مضاد للضروري، واذا كذبت الموجبة الجزئية الضرورية والممكنة، فواجب ان تصدق السالبة الضرورية الكلية، لأن ما ليس موجودًا بامكان ولا بالضرورة فهو مسلوب بالضرورة.

وأما الموجبة الكلية الضرورية فانها تنعكس ايضًا جزئية ضرورية، لأنه ان كان كل **ب** ا باضطرار صادقًا، فأقول انه يجب ان يكون بعض ا **ب** باضطرار

صادقًا[٧] لأنه ان كان[٨] بعض ا ب بامكان لا باضطرار، وجب ان يكون بعض ب ا بامكان، وذلك ببيان الفرض المتقدم المستعمل في الوجودية. وذلك انّا[٩] اذا فرضنا بعض ب، الذي هو موجود في ا بامكان، شيئًا محسوسًا، كان ذلك الشيء بعض ا وبعض ب فيكون اذن بعض ب ا بامكان، وقد كنا وضعنا كل ب ا باضطرار، و [١٠] هذا خلف لا يمكن. فاذن واجب[١١] ان يكون الصادق مع قولنا: كل ب ا باضطرار، ان بعض ا ب باضطرار.

وأما الموجبة الجزئية الاضطرارية فانها تنعكس ايضًا جزئية ضرورية، لأنه ان كانت[١٢] بعض ب ا باضطرار، فواجب ان يكون شيء من ا باضطرار هو ب، والا لم يكن شيء من ب باضطرار هو ا. 35

فهذه هي المقدمات المنعكسة في المطلقة والاضطرارية، وهذا البيان الذي نسقناه[١٣] هو البيان الذي اعتمده ارسطو فيها، وبه تنحل الشكوك التي شككها[١٤] القدماء في هذا الباب عليه[١٥].

القول في انعكاس المقدمات الممكنة

وأما المقدمات الممكنة، اعني التي يقال عليها اسم الممكن بالحقيقة، وهي التي يمكن ان توجد والاّ[١٦] توجد في الزمان المستقبل، فان الحال في انعكاس الموجبات منها كالحال في انعكاس الموجبات المطلقة والضرورية؛ اعني ان الكلية الممكنة 40 والجزئية تنعكسان جزئية، وذلك بيّن ان كان كل ا ب بامكان، أو بعض ا ب بامكان، فأقول ان ب ا بامكان، لأنه ان لم يكن بامكان بل باضطرار، فبعض 25b ا ب باضطرار على ما تقدم، وقد كان وضع ان كل ا ب بامكان، هذا خلف لا يمكن.

وأما المقدمات السوالب[١٧] التي في هذه المادة فانعكاسها على ضدّ الانعكاس في تلك. وذلك ان الكلية السالبة في هذه المادة لا تنعكس كلية والجزئية تنعكس على 5-20 ما سيبيّن ذلك عند القول في المقاييس[١٨] التي تأتلف من المقدمات الممكنة. والسبب ذلك ان السوالب في هذه المادة ليست سوالب بالحقيقة، على ما تبيّن في الكتاب المتقدم، وانما قوتها قوة الموجبات، وذلك ان الجهة فيها نظير الكلمة الوجودية في

القضايا التي ليس فيها جهة. وكما ان القضية التي لا يقرن حرف السلب فيها بالكلمة الوجودية وانما يقرن بالمحمول هي موجبة، مثل قولنا: «زيد يوجد لا خير» أو «يوجد لا ابيض»، كذلك هذه القضايا لما كان حرف السلب لا يقرن فيها بالجهة وانما يقرن بالمحمول، مثل قولنا: «هذا ممكن الاّ[١٩] يكون في شيء من هذا» و «ممكن الاّ[٢٠] يكون في بعض هذا» وسنبيّن[٢١] هذا فيما بعد بيانًا أكثر.

— 4 —

– ٤ –

[تأليف القياس والحدود – القول في الشكل الأول]

القول في تأليف القياس

وإذ قد تبيّنت هذه الأشياء، فلنقل من أي شيء يأتلف القياس الذي حدّ قبل، وبماذا[١] يأتلف، وكيف جهة ائتلافه، ومتى يأتلف ائتلافًا يلزم عنه شيء آخر غيره بالضرورة. ثم من بعد ذلك ينبغي ان نتكلم في البرهان لأن القياس اعم من البرهان، اذ كان كل برهان قياسًا وليس كل قياس برهانًا، وذلك اذا كان شكله[٢] منتجًا ولم تكن مقدماته صادقة.

القول في بيان حدود القياس انها كم كان وبيان مقدماته وانها كم كان

فنقول: ان القياس المطلوب في هذا الكتاب انما هو القياس الذي يؤلف على مطلوب محدود مثل قولنا: هل كل جـ هو ا، ام ليس شيء من جـ ا؟ وهو بيّن انّا اذا اخذنا شيئًا منسوبًا لـجـ و ا، اللذين هما طرفا المطلوب، وهو مثلاً **ب**، انه يأتلف من ذلك مقدمتان من ثلاثة[٣] حدود، متباينتان بحدّين ومشتركتان في حدّ واحد، وانه اذا اخذنا شيئًا مشتركًا لطرفي المطلوب بهذه الصفة، انه يمكن ان يبيّن به المطلوب، اعني ان جـ هي ا وان جـ ليست هي ا أو ليس فيها ا. مثال ذلك ان نقول: جـ هي **ب** و **ب** هي ا، فيلزم ان تكون ا في جـ؛ أو نقول: جـ هي **ب** و **ب** ليست هي ا، فيلزم الا[٤] تكون ا في جـ. فلنسمّ[٥] موضوع المطلوب في المقدمة الواحدة، الذي هو[٦] جـ، الطرف الأصغر، ومحمول المطلوب في المقدمة الثانية، الذي هو[٧] ا، الطرف الأكبر، والحدّ المشترك بينهما، الذي هو **ب**، الحدّ الأوسط؛ ونسمي[٨] المقدمة التي فيها الطرف الأصغر الصغرى، والتي فيها الطرف الأكبر الكبرى، ولنسمّ[٩] ترتيب الحدّ الأوسط من الطرفين الشكل.

القول في تقسيم القياس الى اشكال

ولما كان الحدّ المشترك له من الطرفين أوضاع اربعة : احدها ان يكون موضوعًا للطرفين، أو محمولاً عليهما، أو موضوعًا للأكبر ومحمولاً على الأصغر، أو عكس ذلك، فلننظر في أي ترتيب منها يصح ان تكون الاشكال الطبيعية للقوة الفكرية، اعني التي يقع عليها الناس بالطبع لا بقوة[١٠] صناعية، فان هذا هو القياس الذي تروم[١١] اعطاءه[١٢] هذه الصناعة، اعني الذي تروم[١٣] حصر اجناسه وتمييز[١٤] الاصناف المنتجة في جنس جنس منها من غير المنتجة. ومن هذا الفحص يتبيّن لك ان الاشكال الحملية ثلاثة[١٥] وان الشكل الرابع، الذي يضعه جالينوس، ليس بشكل طبيعي، وهو ان يكون الحدّ الأوسط محمولاً على الطرف الأعظم، موضوعًا للأصغر، لأنه ليس تعمله[١٦] فكرة بالطبع، اعني انه لا[١٧] يوجد في كلام الناس، ولو وجد لكان من جنس الشكل الأول ولم[١٨] يكن رابعًا[١٩].

القول في[٢٠] الشكل الأول

فنقول : اما اذا رتّب الحدّ الأوسط من الطرفين بأن يكون محمولاً على الاصغر، 35
والأكبر محمولاً عليه مثل ما[٢١] نقول : كل جـ هو ب وكل ب هو ا، فهو من البيّن بنفسه ان هذا الترتيب قياسي وانه يوجد لنا بالطبع، وارسطو يسمي هذا الترتيب : «الشكل الأول».

ولما كانت كل مقدمتين: اما ان تكون كلاهما كلية أو جزئية أو مهملة، أو تكون احداهما[٢٢] كلية والأخرى جزئية، أو احداهما[٢٣] كلية والأخرى مهملة، أو احداهما[٢٤] مهملة والأخرى جزئية ؛ وكل واحدة من هذه الأصناف الثلاثة[٢٥] تنقسم قسمين: اما ان تكون الكلية الكبرى والجزئية الصغرى أو بالعكس، وكذلك الكلية مع المهملة والجزئية مع المهملة ؛ وكل واحد من هذه الاصناف التسعة من التركيب: اما ان تكون موجبتين معًا أو تكون احداهما[٢٦] موجبة والثانية سالبة؛ وهذان[٢٧] ضربان : احدهما ان تكون الصغرى هي السالبة والكبرى هي الموجبة، والضرب الثاني عكس هذا[٢٨]، فهو بيّن انه اذا ضربت[٢٩] هذه الأربعة في تلك التسعة حدث عنها ستة وثلاثون[٣٠] اقترانًا، وارسطو يبيّن المنتج منها من غير المنتج على ما اقوله.

الضرب الأول

اما متى كانت المقدمتان كليتين موجبتين فانه ينتج موجبة كلية ضرورية. مثال ذلك من الحروف انه متى وضعنا[٣١] : كل جـ هو ب، وكل ب هو ا ، فأقول انه ينتج[٣٢] عن ذلك ان كل جـ هو ا، وذلك بالضرورة ودائمًا. ومثال ذلك من المواد انّا متى وضعنا ان كل انسان حيوان، وكل حيوان حساس، فانه يلزم عن ذلك ان يكون كل انسان حساسًا[٣٣] ؛ واللزوم ها هنا[٣٤] ظاهر من معنى «المقول على الكل» الذي رسمناه في اول هذا الكتاب . وذلك ان معنى قولنا: كل ب هو ا أو[٣٥] كل حيوان حساس، وهي المقدمة الكبرى في هذا التأليف، انما هو ان كل ما هو ب ويوصف بـب بايجاب فهو ا ، فاذا اضفنا الى هذا الوضع ان جـ يوصف بـب ، لزم ضرورة ان يوصف جـ با؛ وكذلك قولنا: كل حيوان حساس انما يريد به : كل ما يوصف بانه حيوان فهو ظاهر انه يجب ان يوصف بالحساس. فهذا هو احد الضروب المنتجة في هذا الشكل.

الضرب الثاني

وكذلك متى كانت المقدمتان كليتين، وكانت الكبرى سالبة والصغرى موجبة، فهو ظاهر أيضًا من معنى «المقول ولا على واحد» انه ينتج سالبة كلية. مثال ذلك 40
قولنا : كل جـ فهو ب ، ولا شيء من ب هو ا ، فيجب عن ذلك : ولا شيء من 26a
جـ ا ، لأن معنى قولنا : ولا شيء من ب ا، أي ولا شيء مما يوصف بـب بايجاب هو ا ، و جـ يوصف بـب بايجاب، فيجب الا[٣٦] يوصف بشيء من ا.

وأما متى كانت المقدمتان الكليتان سالبتين معًا، أو كانت الكبرى موجبة والصغرى سالبة، فانه لا يكون عن ذلك قياس منتج لا كلي ولا جزئي، وذلك ظاهر من انه ينتج في المواد مرة موجبًا صادقًا، ومرة سالبًا صادقًا، ومن انه ايضًا
ليس فيه «معنى المقول على الكل» اذ كان شرط ما يقال على الكل انما هو ان 5
تكون ا مسلوبة عن كل ما يوصف بـب وصف ايجاب. ولما كانت جـ توصف بـب وصف سلب، لم يجب منه ان توصف با وصف سلب، سواء كانت الكبرى موجبة

أو سالبة. وأما هذين الضربين ينتجان في المواد مرة موجبة صادقة، ومرة سالبة صادقة، فذلك ظاهر متى جعلنا حدود المقدمتين الكليتين اللتين الكبرى منهما موجبة والصغرى سالبة، مرة: الحي والانسان والفرس، على ان الحي هو الحد الأكبر، والأوسط الانسان، والاصغر الفرس؛ ومرة: الحي والانسان والحجر. فاذا[٣٧] قلنا: ولا فرس واحد انسان، وكل انسان حي، انتج موجبًا كليًا، وهي[٣٨] ان: كل فرس حي؛ واذا قلنا: ولا حجر واحد انسان، وكل انسان حي، انتج سالبًا كليًا، وهي قولنا: ولا حجر واحد حي. واذا كان هذا التركيب مرة ينتج السالب ومرة ينتج الموجب، فليس يلزم عنه شيء آخر من الاضطرار ودائمًا على ما اخذ في حدّ القياس، واذا كان ذلك كذلك فليس بقياس. وكذلك الحدود التي تنتج الموجب في 10 المقدمتين السالبتين الكليتين هي: النطق والفرس والانسان، والتي تنتج السالب هي: النطق والفرس والحمار. وذلك انه: ولا انسان واحد فرس، ولا فرس واحد ناطق، ينتج: كل انسان ناطق؛ وأيضًا: ولا حمار واحد فرس، ولا فرس واحد ناطق، ينتج: ولا حمار واحد ناطق. فاذن هذا التأليف مرة ينتج الموجب ومرة السالب، فليس بتأليف قياسي.

فهذه حال[٣٩] المقاييس[٤٠] التي تأتلف من مقدمتين كليتين في هذا الشكل، اعني ان اثنين منها منتج[٤١] واثنين[٤٢] غير منتج. الاّ انه ينبغي ان نعلم ان الذي من كليتين سالبتين 15-20 في هذا الشكل ليس ينتج اصلاً شيئًا من الأشياء، لا بقياس صناعي ولا بقياس طبيعي، وهو[٤٣] الذي[٤٤] تأتي به الفكرة من غير رويّة. وأما التي الصغرى فيه سالبة فقد يظن به انه ينتج سالبة جزئية اذا عكسنا المقدمات، لكن[٤٥] هذا النوع من الانتاج ليس هو عن قياس تقع عليه الفكرة بالطبع، وانما كان[٤٦] يكون منتجًا لو كان هذا النوع من الشكل الأول[٤٧] قياسًا طبيعيًا، والمقصود ها هنا[٤٨] كما قلنا انما هو احصاء المقاييس التي تقع عليها[٤٩] افكار الناس بالطبع.

الضرب الثالث

وأما متى كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والأخرى جزئية، فانه متى كانت الكلية هي الكبرى، موجبة كانت أو سالبة، وكانت الجزئية هي الصغرى

وكانت موجبة، فانه يكون عن ذلك قياس منتج كامل. مثال ذلك انه متى وضعنا ان بعض **جـ** هو **ب**، وكل **ب** هو **ا**، فانه يجب ان يكون بعض **جـ** هو **ا**؛ وذلك بيّن من معنى «المقول على الكل» لأن معنى قولنا: كل **ب** هو **ا**، كما قلناه غير ما[٥٠] مرة، هو كل ما يوصف بـ**ب** وصف ايجاب فهو **ا**، وبعض **جـ** وضع موصوفًا بـ**ب**، فواجب ان يكون ذلك البعض موصوفًا بكل **ا**.

الضرب الرابع

وكذلك متى وضعنا ان بعض **جـ** هو **ب**، ولا شيء من **ب** **ا**، فانه يجب عن ذلك ان بعض **جـ** ليس **ا**. وذلك ايضًا بيّن من معنى «المقول على الكل» السالب، وعلى هذا النحو يلزم الأمر متى جعل عوض الجزئية في هذين الصنفين مهملة، لأن المهملة قوتها قوة الجزئية، اذ كانت المهملة لا تنفك من ان تكون جزئية، وذلك هو الدائم الضروري الوجود فيها[٥١]، وأما كونها دالة على المعنى الكلي فليس بلازم لها ولذلك جعلوا قوتها قوة الجزئية.

وأما اذا كانت المقدمة الكلية هي الصغرى، موجبة كانت أو سالبة، وكانت المقدمة الكبرى غير كلية، اما مهملة وأما جزئية، سالبة كانت أو موجبة، فانه لا يكون عن ذلك قياس. وذلك ظاهر من انه ليس يوجد فيها معنى «المقول على الكل»، وظاهر ايضًا[٥٢] من[٥٣] المواد، اعني انها توجد[٥٤] تنتج في المواد مرة موجبًا ومرة سالبًا. ومثال ذلك متى وضعنا ان كل **جـ** هو **ب**، و **ا** موجودة في بعض **ب** أو غير موجودة في بعض **ب**، فانه ليس يلزم عنه ان تكون **ا** مسلوبة عن بعض **جـ** أو موجودة في بعض **جـ**[٥٥]، وذلك انه نقص ها هنا[٥٦] من شرط «المقول على الكل» الكلية الموجودة فيه، اذ كان معنى «المقول على الكل» ان تكون **ا** محمولة بايجاب أو بسلب على كل ما يوصف بـ**ب** بايجاب فقط، و **ا** ها هنا[٥٧] انما هي مقولة على بعض **ب** لا على كلها. ومثال الحدود التي تنتج الموجب الصادق، في التي الصغرى منها كلية موجبة[٥٨] والكبرى جزئية موجبة، الخير والقنية[٥٩] والحكمة. وذلك ان: كل حكمة قنية، وبعض القنية خير، والنتيجة: فكل[٦٠] حكمة خير؛ والتي[٦١] تنتج السالب: الخير والقنية والجهل الذي على طريق الملكة اعني المكتسب،

وذلك: ان كل جهل قنية، وبعض القنية خير، ولا جهل واحد خير. وهذا هو
أيضًا غير منتج بالطريق الطبيعي. وكذلك متى وضعنا انه ولا شيء من **جـ** هو **ب**،
وبعض **ب ا** أو بعض **ب** ليس هو **ا**، فانه لا ينتج نتيجة محفوظة الكيفية؛ وذلك
بيّن ايضًا من معنى «المقول على الكل» ومن المواد. فمثال حدود المقدمات التي تنتج
الموجب، مما الكبرى فيه موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية، الأبيض والفرس
والققنس؛ وذلك انه: ولا ققنس واحد فرس، وبعض الفرس ابيض، ينتج: كل 35
ققنس ابيض؛ والحدود التي تنتج سالبة صادقة: الأبيض والفرس والغراب، وذلك
انه: ولا غراب واحد فرس، وبعض الفرس ابيض، ينتج: ولا غراب واحد
ابيض، وهو سالب صادق. واذا تبيّن في امثال هذه المقاييس[٦٢] انها تنتج الموجب
الكلي مرة والسالب الكلي مرة[٦٣]، فبيّن انه ليس ينتج سالبًا جزئيًا ولا موجبًا جزئيًا؛
وذلك ان[٦٤] من جهة انها قد تنتج الموجب الكلي فليس يمكن فيها ان تنتج دائمًا
سالبًا جزئيًا، ومن جهة انها تنتج السالب الكلي فليس يمكن فيها ان تنتج دائمًا لا
موجبًا كليًا ولا جزئيًا. وهذه ليست مقاييس بالاضافة الى ما ينتج بطريق طبيعي.
وكذلك يلفى الأمر ان اخذ ها هنا[٦٥] بدل الجزئية مهملة اذ كانت قوتها واحدة.

وكذلك ايضًا متى كانت المقدمة الكبرى كلية موجبة كانت أو سالبة، وكانت 26b
المقدمة الصغرى جزئية سالبة، فانه لا يكون أيضًا قياس ينتج المطلوب بطريق
طبيعي، لأن الطرف الأصغر لما كان ليس يوجد فيه الحدّ الأوسط، أعني ليس هو 5
محمولاً عليه بايجاب على الشريطة[٦٦] المفروضة في «المقول على الكل»، امكن ان
يوجد الطرف الأكبر فيه والاّ[٦٧] يوجد في شيء منه. و [٦٨] مثال ذلك انّا اذا وضعنا
ان بعض **جـ** غير موجودة لشيء من **ب**، وكل **ب ا**، فانه يمكن ان ينتج ان **ا**
موجودة مرة لبعض **جـ** ومرة غير موجودة. ومثال حدود ذلك من المواد: الحي
والانسان والأبيض؛ وذلك ان: بعض الأبيض ليس بانسان، وكل انسان حي، فان
كان قولنا: بعض الأبيض ليس بانسان، وهي السالبة الجزئية تصدق مع السالبة
الكلية، وهي قولنا: ولا واحد من الأبيض انسان، كان القياس مؤتلفًا من مقدمتين
صغراهما[٦٩] سالبة كلية وكبراهما[٧٠] موجبة كلية. وقد تبيّن ان هذا غير منتج من جهة
الحدود التي تنتج المتضادين. وان كانت لا تصدق مع قولنا: بعض الأبيض ليس
بانسان السالبة الكلية، فيكون بعض الأبيض ضرورة هو انسان وبعضه ليس بانسان.

فاذن لا يوجد في هذا الوضع[٧١] حدود تنتج المتضادين، اعني السالب والموجب[٧٢] اذ كان يجب ان يكون بعض جـ هو ا، لأنه اذا صدق مع قولنا: بعض الأبيض ليس بانسان قولنا ان بعض الأبيض انسان، كان اللازم عن هذا التأليف تأليفًا منتجًا، وهو الذي يكون[٧٣] من موجبة[٧٤] صغرى جزئية وكبرى كلية، وقد تبيّن انه ينتج ولا بد[٧٥] موجبة جزئية . فلذلك لا يصح ان يوجد[٧٦] في مثل هذه المادة سالب كلي لأنه نقيض للموجب الجزئي، لكن[٧٧] يبيّن في مثل هذه المادة، اعني اذا كانت المقدمة الجزئية السالبة صادقة مع الموجبة الجزئية، وهي التي تسمى جزئية بالطبع، ان هذا التأليف غير منتج. فانه يمكن ان نجد في ذلك البعض، الذي سلب عنه الانسان، ما يصدق عليه الحيوان وما يكذب عليه، وذلك ان بعض الأبيض الذي ليس بانسان، اذا فرضنا انه الثلج مثلاً، صدق قولنا : ولا ثلج واحد حيوان، واذا فرضناه الققنس مثلاً. صدق قولنا[٧٨] : ان كل ققنس حيوان. فمن هذه الجهة قد يظهر لنا ان هذا التأليف مرة ينتج موجبًا كليًا صادقًا، ومرة سالبًا كليًّا صادقًا وهما المتضادان. وقد يمكن ايضًا ان يقال ان هذا الشكل غير منتج من جهة انه انما يطلب ها هنا[٧٩] المنتج دائمًا لا بحسب مادة من المواد.

القول في بيان الجزئية بالطبع والجزئية بالوضع

ولما كان هذا التأليف ، ان سلمنا انه ينتج موجبة جزئية، فانما ينتجها في الموضع الذي تكون الجزئية السالبة فيه جزئية بالطبع ، اعني في المادة التي تصدق معها الموجبة الجزئية، لا في الموضع الذي تصدق معها السالبة الكلية، وهي التي تسمى جزئية بالوضع ، وكان المطلوب من التأليفات انما هو[٨٠] المنتج بالذات، وهو المنتج في كل مادة، لم يعدّ هذا التأليف في التأليفات المنتجة، كما لا يعدّ الذي من موجبتين في الشكل الثاني منتجًا وان كان قد ينتج في بعض المواد، لأن المواد التي يتأتى فيها الانتاج من التي لا يتأتى فيها الانتاج قد[٨١] تكون[٨٢] مجهولة.

وكذلك فبيّن أيضًا ان التأليف الذي تكون المقدمة الكبرى فيه سالبة كلية 10-20
والصغرى سالبة جزئية، انه غير منتج بمثل هذا البيان بعينه. وحدود ذلك من المواد: غير النامي والانسان والأبيض. وذلك ان : بعض الأبيض ليس بانسان، ولا انسان واحد غير نام ، فان اخذنا من ذلك البعض الثلج وقفنس، انتج لنا ان الثلج

غير نام، وان ققنس الذي هو الطائر نام، فنجد هذا التأليف ينتج المتقابلين[٨٣] معًا.

واذا كانت المقدمتان المأخوذتان في هذا الشكل كلتاهما جزئية أو مهملة، أو احداهما[٨٤] مهملة والثانية جزئية، فانه لا يكون من ذلك قياس، موجبتان كانتا معًا أو سالبتان معًا[٨٥]، أو احداهما[٨٦] موجبة والأخرى سالبة؛ وذلك بيّن من انه ليس يوجد فيها معنى «المقول على الكل» اذ كان ذلك يقتضي شرطين: احدهما ان تكون الكبرى كلية كيف ما كانت في كيفيتها، اعني موجبة أو سالبة، والثانية[٨٧] ان تكون الصغرى موجبة ولا بد كيف ما كانت في كميتها، اعني كلية أو جزئية. وقد تبيّن انه غير منتج من الحدود التي تنتج المتضادات في جميع هذه التأليفات والحدود العامة لها. اما فيما ينتج الموجب الكلي: فالحي والأبيض والانسان، اعني ان يكون الحي هو الطرف الاعظم، والأبيض الأوسط، والانسان الاصغر؛ وذلك انك[٨٨] تجد في هذه الحدود جميع اصناف تلك التأليفات، وكلها تنتج موجبًا. وذلك: ان بعض الانسان ابيض، وبعض الأبيض حي، وبعض الانسان ليس بأبيض، وبعض الأبيض ليس بحي. وكلها يلزم عنها ان[٨٩] الانسان حي. واما الحدود العامة لها التي ينتج فيها السالب الكلي فالحي والأبيض والحجر، اعني ان يكون الحي هو الأكبر، والأبيض الأوسط، والأصغر الحجر.

فقد تبيّن المنتج في هذا الشكل من غير المنتج، وان المنتج منها اربعة فقط، وهو الذي يكون من موجبتين كليتين، ومن موجبة كلية كبرى وموجبة جزئية صغرى، ومن كلية سالبة كبرى وجزئية موجبة صغرى، ومن كلية سالبة كبرى وكلية موجبة صغرى؛ وانه ينتج اصناف القضايا، اعني انه ينتج موجبة كلية، وموجبة جزئية، وسالبة كلية، وسالبة جزئية؛ وان[٩٠] المقاييس[٩١] المنتجة في هذا الشكل كاملة، ولذلك سمي بالشكل الأول. وما ظن القدماء من ان الثلاثة[٩٢] الاصناف التي في هذا الشكل قد[٩٣] تنتج نتيجتين، اعني ان الصنف الذي[٩٤] ينتج السالبة الكلية قد ينتج عكسها، وكذلك الذي ينتج الموجبة الجزئية والذي[٩٥] ينتج الموجبة الكلية، اعني انهما ينتجان ايضًا عكسيهما[٩٦] وهي موجبة جزئية، فذلك جهل بغرض ارسطو ها هنا[٩٧]، وذلك ان ارسطو انما قصد أن يعدّد ها هنا[٩٨] اصناف النتائج الموجودة بالذات وأولاً للمقاييس الطبيعية، لا الموجودة بالقصد الثاني وعلى غير مجرى الطبع[٩٩] القياسي.

— ٥ — — 5 —

القول في الشكل الثاني

وأما متى حمل الحدّ الأوسط على الطرفين جميعًا ، اعني على موضوع المطلوب وعلى محموله، وذلك اما بأن يكون محمولاً عليهما بايجاب أو سلب، أو محمولاً على احدهما بايجاب وعلى الثاني بسلب، كان الحمل في كليهما كليًا أو جزئيًا، أو في احدهما كليًا وفي الآخر جزئيًا أو مهملاً، فانه بيّن ان مثل هذا التأليف هو تأليف قياسي، وان الفكرة الانسانية تقع عليه بالطبع لا بطريق صناعي. مثال ذلك انه قد يقول القائل : هذا السقط ليس بحي، فيقال له : ولمَ ذلك؟ فيقول : لأن الحي يستهل صارخًا. فانه من البيّن ان هذا القول قد حذف منه قائله المقدمة الصغرى لبيانها، وهي ان هذا الطفل لم يستهل صارخًا، وهذا هو اخذ المستهل صارخًا الذي هو الحدّ الأوسط محمولاً على الطرفين. فلنسمّ[١] مثل هذا التأليف «الشكل الثاني»، ولنسمّ[٢] الحدّ المحمول عليهما ايضًا[٣] الأوسط ، وموضوع المطلوب الأصغر ، ومحمول المطلوب الأكبر، والمقدمة التي موضوعها موضوع المطلوب المقدمة الصغرى[٤]، والتي موضوعها محمول المطلوب المقدمة الكبرى. ولنفرض الأول في القول هو الطرف الأصغر، ثم يليه الأوسط ، ثم يليه الأعظم، ليتميّز لنا الطرف الأكبر من الأصغر، لأنهما في هذا الشكل لا يتميّزان الا بالاضافة الى المطلوب.

27a وهذا الشكل ليس يوجد فيه قياس كامل، وتوجد فيه قياسات منتجة، اذا كانت المقدمات كلية وغير كلية. فأما اذا كانت كلية فان القياس انما يوجد فيه اذا كان الأوسط محمولاً على احد الطرفين، ايهما كان بايجاب، وكان محمولاً على الآخر بسلب ؛ وأما اذا كان محمولاً عليهما بايجاب فلن يكون فيه قياس منتج.

الضرب الاول

فلنضع أولاً مقدمتين كليتين، احداهما[5] سالبة والأخرى موجبة، ولتكن الكبرى 5 هي السالبة والصغرى هي الموجبة، فأقول انها تنتج سالبة كلية. مثال ذلك : كل جـ هو **ب** ، ولا شيء من ا هو **ب**، فأقول انه يلزم عن ذلك: ولا شيء من جـ هو ا لأنه اذا عكسنا السالبة الكلية، وهي قولنا : ولا شيء من ا هو **ب**، فقلنا[6] : ولا شيء من **ب** هو ا ، وقد كان معنا ان كل جـ هو **ب** ، انتجنا في الصنف الثاني من الشكل الأول، على ما تبيّن، انه: ولا شيء من جـ ا.

الضرب الثاني

ولنضع السالبة أيضًا[7] هي الصغرى، والموجبة هي الكبرى، فأقول ان هذا 10-15 التأليف ينتج أيضًا سالبة كلية. مثال ذلك قولنا : ولا شيء من جـ هو **ب** ، وكل ا هو **ب** ، فهذا ينتج انه : ولا شيء من جـ هو ا. برهان ذلك انّا نعكس المقدمة السالبة فيكون معنا ولا شيء من **ب** هو جـ ، وقد كان معنا ان كل ا هو **ب** ، فينتج لنا في الصنف الثاني من الشكل الأول انه : ولا شيء من ا هو جـ ، ثم نعكس هذه النتيجة فيكون معنا : ولا شيء من جـ هو ا ؛ وهذه النتيجة بعينها كانت نتيجة القياس الأول من هذا الشكل.

وأما اذا كانت المقدمتان الكليتان موجبتين أو سالبتين معًا، فانه لا يكون عن ذلك قياس منتج. ومثال ذلك انه اذا وضعنا كل جـ هو[8] **ب** ، وكل ا هو[9] **ب** ، فأقول انه ليس يلزم عن ذلك ان يكون كل جـ هو ا، ولا بعض جـ هو ا ، وذلك بيّن من المواد التي تنتج المتضادات. فمثال الحدود التي تنتج الموجب من المواد : الانسان والجوهر والحي، على ان نأخذ الجوهر هو الحدّ الأوسط، وذلك ان : كل انسان جوهر، وكل حي جوهر، وهذا ينتج في هذه المادة ان كل انسان حي. 20 ومثال الحدود التي تنتج السالب من المواد : الحجر والجوهر والحي ؛ وذلك ان : كل حجر جوهر، وكل حي جوهر، ولا حجر واحد حي . وكذلك متى وضعنا انه : و[10] لا شيء من جـ هو ب، ولا شيء من ا هو ب، فانه يوجد هذا التأليف أيضًا

في المواد ينتج المتضادين معًا. ومثال الحدود التي تنتج الموجب: الانسان والخط والحي. وذلك انه ولا انسان واحد خط، ولا حي واحد خط، وكل انسان حي. ومثال الحدود التي تنتج السالب الكلي: الحجر والخط والحي. وذلك انه: ولا حجر واحد خط، ولا حي واحد خط، ينتج ولا حجر واحد حي. فيوجد هذان التأليفان مرة ينتجان الموجب، ومرة ينتجان السالب فليسا بقياس.

فقد[11] تبيّن من هذا القول، اذا كانت المقدمتان كليتين[12] متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون، وان القياسات المنتجة في هذا الشكل ليست بكاملة اذ كانت انما[13] تبيّن[14] انها منتجة بغيرها لا بنفسها.

الضرب الثالث

فأما[15] اذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والأخرى جزئية، فانه اذا كانت الكبرى كلية والصغرى جزئية، وكانت احداهما[16] مخالفة للأخرى في الكيفية، اعني ان كانت احداهما[17] سالبة كانت الأخرى موجبة، فانه يكون من ذلك قياسات منتجة. فلتكن أولاً الكبرى سالبة كلية والصغرى موجبة جزئية. ومثال ذلك ان يكون بعض جـ هو ب، ولا شيء من ا هو[18] ب، فأقول انه من الاضطرار ان يكون بعض جـ ليس هو ا، لأنه ينعكس ولا شيء من ا هو[19] ب، فيكون[20] معنا: بعض جـ هو ب، ولا شيء من ب ا، فيرجع هذا الى الشكل الأول، وقد تبيّن انه يلزم في هذا الشكل ان يكون بعض جـ ليس فيه شيء من ا.

الضرب الرابع

ولتكن أيضًا المقدمة الكبرى الكلية الموجبة والصغرى السالبة الجزئية. مثال ذلك ان يكون بعض جـ ليس ب، وكل ا هو ب، فأقول انه يلزم عنه جزئية سالبة وهي ان بعض جـ ليس هو[21] ا. برهان ذلك انه ان لم يكن قولنا ان بعض جـ ليس هو ا صادقًا، فليكن الصادق نقيضه وهو ان كل جـ هو[22] ا، ونضيف اليها المقدمة
27b الثانية التي وضعنا وهي قولنا: وكل ا ب، فيلزم عنه في الشكل الأول ان يكون كل جـ هو ب، وقد وضعنا ان بعض جـ ليس ب، هذا خلف لا يمكن. وما لزم عنه

الكذب فهو كذب، والكذب انما لزم عن وضعنا ان كل جـ ا، فقولنا: كل جـ ا كذب، فنقيضه اذن صادق وهو قولنا: بعض جـ ليس ا، وذلك ما اردنا بيانه[٢٣].

وأما اذا كانت المقدمة الكبرى في هذا الشكل هي الجزئية والصغرى هي الكلية، وكانت احداهما[٢٤] مخالفة في الكيفية للثانية، فانه لا يكون ايضًا عن ذلك[٢٥] قياس. فلتكن اولاً الكبرى جزئية سالبة والصغرى موجبة كلية. مثال ذلك ان يكون كل جـ هو ب، وبعض ا ليس هو ب. وبيان ذلك انها توجد تنتج في المواد المختلفة المتضادين معًا. فالحدود التي تنتج الموجب: الغراب والحي والجوهر، والغراب هو الأصغر، والحي هو الأوسط؛ فان كل غراب حي، وبعض الجوهر ليس بحي، فينتج[٢٦]: كل غراب جوهر، وهو موجب صادق. وأما الحدود التي تنتج السالب فهي: الغراب والحي والأبيض؛ وذلك ان كل غراب حي، وبعض الأبيض ليس بحي، فينتج: ولا غراب واحد ابيض، وذلك صادق[٢٧]. وكذلك أيضًا لا يكون قياس اذا كانت الكبرى موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية. ومثال ذلك من الحروف: و[٢٨] لا شيء من جـ هو ب، وبعض ا هو ب[٢٩]. والحدود التي تنتج الموجب في هذا التأليف هي: الحجر والحي والجوهر، والحجر هو الأصغر، والحي هو الأوسط؛ وذلك انه ولا حجر واحد حي، وبعض الجوهر حي، تكون النتيجة: كل حجر جوهر. والحدود التي تنتج السالب هي: العلم والحي والجوهر، والعلم هو الأصغر بحسب ترتيبنا، والحي هو الأوسط؛ وذلك ان العلم ليس بحياة[٣٠] وبعض الجواهر حية، والنتيجة: العلم ليس بجوهر.

فقد تبيّن[٣١]، اذا كانت المقدمة الكلية في هذا الشكل مخالفة للجزئية في كيفيتها، متى يكون قياس ومتى لا يكون[٣٢].

وأما اذا كانت الكلية والجزئية متوافقتين[٣٣] في الكيفية، اعني اما سالبتين معًا أو[٣٤] موجبتين معًا، فلا يكون منهما[٣٥] قياس البتة. فلتكن أولاً سالبتين، ولتكن الكلية هي المقدمة الكبرى والجزئية الصغرى. و [٣٦] مثال ذلك ان تكون ب ليست في كل جـ، ولا شيء من ا هو ب. وبرهان ذلك ان قولنا: ب ليست في كل جـ

هو غير محدود، فقد تصدق معه السالبة الكلية، وقد تصدق معه الموجبة الجزئية. فاذا صدقت معه السالبة الكلية لم يكن منتجًا على ما تبيّن، ووجدت حدود تنتج الحدود الموجبة، واذا صدقت معها الموجبة الجزئية، لم توجد حدود تنتج موجبة كلية. وذلك انه لو وجدت حدود تنتج ان كل جـ هو ا، وقد كان معنا: ولا شيء من ا هو ب، لقد كان يجب ان يكون: ولا شيء من جـ هو ب، فتكون الجزئية السالبة سالبة بالوضع لا بالطبع، وقد كنا فرضناها سالبة بالطبع، وهي التي يصدق معها: بعض جـ هو ب، هذا خلف لا يمكن. لكن[٣٧] بيّن ان هذا التأليف غير منتج من قبل ان تلك السالبة الجزئية غير محدودة، اعني انها مرة تكون جزئية بالطبع ومرة بالوضع، فتكون مرة تنتج ومرة لا تنتج؛ وما كان مرة ينتج ومرة لا ينتج، لم[٣٨] يعدّ قياسًا، اذ القياس هو الذي ينتج نتيجة واحدة دائمًا وباضطرار. وقد يمكن ان يستعمل في هذا البيان المتقدم الذي استعمل في نظير هذا من الشكل الأول، بأن يؤخذ من ذلك البعض شيء يصدق عليه محمول المطلوب، وشيء يكذب عليه. مثال ذلك ان نقول: بعض الأبيض ليس بحي، ولا حجر واحد حي؛ ثم نأخذ من بعض الأبيض ما يكذب عليه الحجر، وهو الثياب البيض مثلاً[٣٩]، وما يصدق عليه الحجر وهو الرخام. ولكن[٤٠] هذا البيان قوته[٤١] قوة النقل الى السالبة الصغرى الكلية، ولذلك ما يظن ان ارسطو اضرب ها هنا[٤٢] عنه.

ولتكونا أيضًا[٤٣] موجبتين، وتكون الكلية هي الكبرى والجزئية الصغرى، مثل ان يكون: بعض جـ ب، وكل ا ب، فانه أيضًا لا يكون[٤٤] عن ذلك قياس. وذلك انه ان صدقت مع الموجبة الجزئية الموجبة الكلية، كان ذلك غير منتج على ما تبيّن، ووجدت حدود تنتج[٤٥] الموجب فيها والسالب؛ وان صدقت معها السالبة الجزئية لم توجد هناك حدود تنتج الموجب الكلي للسبب الذي قلناه في الذي يكون من سالبتين، لكن[٤٦] بيّن انه غير منتج بذلك الوجه بعينه الذي تبيّن به ذلك.

وأما ان كانتا جميعًا سالبتين، وكانت المقدمة الكلية هي الصغرى[٤٧] والكبرى[٤٨] هي الجزئية[٤٩]، مثل ان يكون: ولا شيء من جـ ب، وبعض ا ليس[٥٠] ب، فانه لا يكون عن ذلك قياس. والحدود التي تنتج الموجب الكلي فيه هي: الغراب والأبيض والحي، والغراب هو الأصغر، والأبيض هو الأوسط، والحدّ الأكبر هو

الحيّ؛ والتي تنتج السالب: الغراب والأبيض والحجر، والغراب هو الأصغر، والأبيض[٥١] الأوسط، والحجر الأكبر.

وكذلك لا يكون قياس وان كانتا موجبتين معًا، وتكون المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى، لأنه ينتج المتضادين. فمثال الحدود التي تنتج الموجب: الققنس والأبيض والحي، والققنس هو الأصغر، والأبيض الأوسط[٥٢]؛ وذلك ان كل ققنس ابيض، وبعض الحي ابيض، والنتيجة: كل ققنس حي؛ والتي تنتج السالب الكلي: الثلج والأبيض والحي؛ وذلك ان كل ثلج ابيض، وبعض الحي ابيض، والنتيجة: ولا ثلج واحد حي.

فقد تبيّن انه اذا كانت المقدمتان متشابهتين[٥٣] في الكيفية ومختلفتين[٥٤] في الكمية، 35 انه لا يكون في هذا الشكل قياس.

واما اذا كانت كلتاهما جزئية او مهملة، او احداهما[٥٥] جزئية والثانية مهملة، فانه لا يكون ايضًا منهما[٥٦] قياس، كانتا موجبتين معًا او سالبتين معًا، او احداهما[٥٧] موجبة والثانية سالبة، لأن[٥٨] جميعها تنتج في المواد المختلفة الموجبة تارة والسالبة تارة. والحدود العامة التي تنتج[٥٩] الموجب في جميعها هي: الانسان والابيض والحي، والانسان[٦٠] هو الاصغر، والابيض الأوسط، والحي الاكبر، ولن يخفى عليك[٦١] تأليفها، وكلها تنتج ان الانسان حي. والحدود العامة لجميعها التي تنتج السالب: غير النامي والابيض الحي، والاصغر هو[٦٢] غير النامي، والأوسط الأبيض، وكلها تنتج ان غير النامي ليس بحي.

فقد تبيّن من هذا القول انه اذا وجد في هذا الشكل قياس منتج، **فمن** 28a
الاضطرار ان تكون المقدمات على ما وضعنا، اعني ان تكون الكبرى كلية، والثانية مخالفة لها في الكيفية؛ وانه اذا وجدت المقدمات بهذه الصفة، من الاضطرار ان يكون في هذا الشكل قياس. وتبيّن[٦٣] مع هذا ان كل قياس يكون في هذا الشكل 5
فهو غير كامل، اذ كان انما يبيّن فيه انه قياس اذا زيد فيه اشياء اخر: اما من الأمور اللاحقة باضطرار لمقدماتها، مثل انعكاسها ورجوعها الى الشكل الأول؛ وأما باستعمال بيان الخلف في ذلك. وهو بيّن انه لا يكون في هذا الشكل نتيجة موجبة، وانما تكون سالبة كلية أو جزئية.

— 6 —   -٦-

القول في[1] الشكل الثالث

واذا كان الحدّ الأوسط موضوعًا لطرفي المطلوب، والطرفان محمولان عليه، فانه يسمّى هذا الشكل: «الشكل الثالث»، مثل ان تكون ا و جـ محمولتين[2] على ب. وهو بيّن ان هذا الشكل أيضًا شكل طبيعي، وذلك انه قد يقول القائل ان: جـ هي ا لكون ب هي جـ و [3] هي ا؛ ومن المواد: الجسم محدث لأن الحائط جسم ولأن الحائط محدث. والمقدمة التي فيها موضوع المطلوب تسمى الصغرى، وهو الذي يسمّى الحدّ الأصغر، والتي فيها محمول المطلوب، الذي هو الطرف الأكبر، تسمى الكبرى[4]. وليكن مثال الطرف الأصغر جـ، والأوسط ب، والأكبر ا. ويكون ترتيبها في القول[5] بأن نبدأ[6] اولاً بالحدّ الأوسط، ثم يليه الأصغر، ثم يليه الأكبر. وليس يكون أيضًا في هذا الشكل قياس كامل، وقد يمكن ان يكون فيه قياس اذا كانت مقدمتاه كليتين، أو احداهما[7] كلية والأخرى جزئية، وقد يمكن الاّ[8] يكون فيهما قياس.

الضرب الأول

فلتكن أولاً المقدمتان كليتين ولتكن موجبتين. مثال ذلك قولنا: كل ب هو جـ، وكل ب هو ا، فأقول انه ينتج بعض جـ هو ا، لأنه تنعكس الصغرى[9] الكلية وهي قولنا: كل ب هو جـ جزئية، فيصير بعض جـ هو ب، ومعنا ان كل ب هو ا، فينتج في الشكل الأول ان بعض جـ هو ا على ما تبيّن هنالك، وقد تبيّن هذا بالخلف وبالافتراض. اما بالخلف فبأن نأخذ نقيض النتيجة ونضيف اليها[10] احدى[11] المقدمتين، فيلزم عنهما نقيض المقدمة الثانية، وما لزم عنه الكذب فهو

كذب ؛ وأما بالافتراض فبأن نفرض بعض ب هو ز ، ولأن جـ في كل ب ، و ز هو جزء من ب ، فـ ز ضرورة جزء من جـ ؛ ولأن ا في كل ب ، و ز جزء من ب ، فـ ز ضرورة جزء من ا ، وقد كانت جزءًا من جـ ، فبعض جـ هو ا. 25

الضرب الثاني

وكذلك متى كانت المقدمة الكبرى[١٢] سالبة والصغرى موجبة، فانه يكون أيضًا قياس. مثال ذلك قولنا : كل ب هو جـ ، ولا شيء من ب هو ا ، فأقول انه ينتج : بعض جـ ليس هو ا ، أعني سالبة جزئية، لأنه اذا عكسنا الموجبة الكلية جزئية، ائتلف القول هكذا : بعض جـ هو ب، ولا شيء من ب ا ، فبعض جـ ليس هو ا ، وذلك في الشكل الأول.

وأما اذا كانت الكلية السالبة هي الصغرى والكلية الموجبة هي الكبرى، مثل 30 قولنا : ولا شيء من ب هو جـ ، وكل ب هو ا ، فانه لا يكون في ذلك قياس ينتج المطلوب لأنه ينتج المتضادين عند استعماله في المواد. فمثال الحدود التي تنتج الموجب : الفرس والانسان والحي، والأصغر هو الفرس، والأوسط هو الانسان ؛ وذلك انه : ولا انسان واحد فرس، وكل انسان حي، ينتج : و[١٣] كل فرس حي، وهو موجب صادق. والحدود التي تنتج السالب : غير النامي والانسان الحي ؛ فالانسان ليس بغير نام ، والانسان حي، و[١٤] ينتج ان غير الناس ليس بحي.

وأما اذا كانت المقدمتان الكليتان سالبتين، فانه لا يكون قياس اصلاً. فالحدود التي ينتج فيها[١٥] الموجب : الفرس وغير النامي والحي، والفرس هو الأصغر، وغير 35 النامي الأوسط ؛ وذلك ان غير النامي ليس بفرس، وغير النامي ليس بانسان، والفرس[١٦] ليس بانسان.

فقد تبيّن متى يكون قياس هذا الشكل اذا كانت المقدمتان كليتين، ومتى لا يكون، وذلك انه اذا كانتا موجبتين كان قياس ينتج موجبًا جزئيًا، وكذلك متى 28b كانت الكبرى هي السالبة والصغرى هي الموجبة، كان قياس[١٧] ينتج سالبًا جزئيًا ؛ وأما اذا كانتا[١٨] سالبتين، أو كانت الصغرى الكلية هي السالبة والكبرى هي الموجبة، فانه لا يكون قياس[١٩].

الضرب الثالث

وأما اذا كانت احداهما[٢٠] كلية والأخرى جزئية، ايهما اتفق، وكانتا موجبتين، فانه يكون قياس[٢١] ينتج[٢٢] جزئية. مثال ذلك انه اذا وضعنا ان : كل ب هو جـ ، وبعض ب هو ا ، فأقول ان بعض جـ هو ا ، أعني[٢٣] اذا كانت الصغرى هي الكلية والكبرى الجزئية وذلك انه ينعكس بعض ب هو ا ، فيكون معنا : بعض ا هو ب، وكل ب هو جـ ، فينتج[٢٤] في الشكل الأول ان[٢٥] بعض ا هو جـ ؛ ثم نعكس هذه النتيجة فينتج المطلوب، وهو ان بعض جـ هو ا ، وهذا ينتج بعكسين.

الضرب الرابع

وكذلك أيضًا ان كانت الجزئية هي الصغرى والكلية هي الكبرى، فانه يكون قياس منتج. ومثال ذلك ان نضع ان بعض ب هو جـ ، وكل ب هو ا ، فأقول انه ينتج ان بعض جـ هو ا. وذلك انه تنعكس هذه الجزئية فيكون معنا : بعض جـ هو ب ، وكل ب هو ا ،فينتج في الشكل الأول ان بعض جـ هو ا ، وقد تبيّن هذا بالافتراض ؛ وذلك انّا اذا فرضنا بعض ب مثلاً هو ز ، كان[٢٦] كل ز هي جـ ، وكل ز هي ا، ورجع الى الذي من كليتين موجبتين في هذا الشكل، اعني انه[٢٧] ينتج : بعض جـ هي ا. وقد يبيّن بسياقة الكلام الى المحال، وهو الذي يسمى بالخلف ؛ وذلك بأن نأخذ نقيض النتيجة فنضيف اليها احدى المقدمتين، فيلزم ان تكذب[٢٨] الثانية. مثال ذلك ان نأخذ : و[٢٩] لا شيء من جـ هو ا ، الذي هو نقيض النتيجة، ونضيف اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا : بعض ب هي جـ ، فينتج لنا في الشكل الأول ان بعض ب ليست[٣٠] ا ، وهو نقيض المقدمة الكبرى التي وضعنا، وهو ان كل ب هو ا ، فقد ساق الكلام بوضع نقيض تلك النتيجة فيه الى المحال. فذلك النقيض اذن محال، فالنتيجة صادقة.

الضرب الخامس

فأما اذا كانت احداهما[٣١] موجبة والثانية سالبة، وكانت المقدمة السالبة هي

الكبرى والموجبة هي الصغرى، فقد يكون قياس. مثال ذلك انّا نفرض أولاً ان السالبة الكبرى هي الجزئية، والموجبة الصغرى هي الكلية، مثل ان يكون: كل ب هو جـ، وبعض ب ليس ا، فأقول انه ينتج ان بعض جـ ليس[٣٢] هوا، وذلك بسياقة الكلام الى المحال؛ وذلك ان لم يكن صادقًا قولنا: بعض جـ ليس[٣٣] ا، فليكن الصادق نقيضه وهو كل جـ هو ا، فاذا اضفنا الى هذه المقدمة الصغرى وهي ان كل ب جـ، انتج لنا ان كل ب هو[٣٤] ا، وذلك محال لأنه نقيض المقدمة الكبرى، لأنّا قد كنا وضعنا ان بعض ب ليس ا، فنقيضه هو الصادق وهو ان بعض جـ ليس ا. وقد يبيّن ذلك بالفرض اذا فرض ب شيئًا محسوسًا، وليكن مثلاً 20-25
ز، فيكون معنا: ولا شيء من ز هو ا، وكل ز هو جـ، لأن ز[٣٥] جزء من[٣٦] ب، فيعود الى الصنف المنتج من هذا الشكل، اعني الذي من كليتين: الكبرى سالبة والصغرى موجبة، وينتج بعض جـ ليس ا. وهذا الصنف ليس يتبيّن بالانعكاس.

الضرب السادس

وكذلك اذا كانت السالبة الكبرى هي الكلية والموجبة الصغرى هي الجزئية، فانه 30
يكون أيضًا قياس منتج. و[٣٧] مثال ذلك: بعض ب هو جـ، ولا شيء من ب هو
ا، فينتج: بعض جـ ليس هو ا. وذلك انّا[٣٨] اذا عكسنا الموجبة الصغرى منه رجع 35
الى الشكل الأول.

وأما ان كانت المقدمة الكبرى هي الموجبة والصغرى هي السالبة، فانه لا يكون في ذلك قياس على المطلوب. وهذا صنفان، كما في الاول[٣٩]، احدهما ان تكون الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية، والصنف الثاني عكس هذا.

فلنضع أولاً الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية. مثال ذلك قولنا: بعض ب ليس هو جـ، وكل ب هو ا. فأقول ان هذا غير منتج، وذلك انه ينتج في المواد المختلفة المتضادين معًا. فمثال المواد التي ينتج فيها الموجب الانسان والحي والنامي. والانسان هو الأصغر، والحي هو[٤٠] الأوسط. والنامي هو الأكبر[٤١]؛ وذلك ان بعض الحي ليس بانسان، وكل حي نام، و[٤٢] كل انسان نام. وأما الحدود التي تنتج السالب فليس توجد، اذ كان قد يصدق مع السالبة الجزئية

الموجبة الجزئية ، فيكون بعض **ب** هو **جـ** ، وكل **ب** هو ا ، فبعض **جـ** اذن[٤٣] هو ا . فاذن[٤٤] ليس يصدق و[٤٥] لا شيء من **جـ** هو ا . لكن[٤٦] هذا الصنف يعدّ في غير المنتج من قبل انه انما ينتج في بعض المواد ، وهي المادة التي تصدق فيها مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية .

وكذلك اذا كانت الصغرى هي الكلية والكبرى هي الجزئية. مثال ذلك ان يكون[٤٧] : و[٤٨] لا شيء من **ب** هو **جـ** ، وبعض **ب** هو ا ، فأقول انه غير منتج. فالحدود التي تنتج الموجب : المائي والانسان والحي ؛ وذلك انه : ولا مائي واحد انسان، وبعض المائي حي، وكل[٤٩] انسان حي، وهي النتيجة. والحدود التي تنتج السالبة[٥٠] : المائي والعلم والحي ؛ وذلك انه : ولا مائي واحد له علم، وبعض المائي[٥١] له حياة[٥٢] فلا علم واحد حياة[٥٣] .

وكذلك أيضًا لا يكون قياس اذا كانتا[٥٤] سالبتين[٥٥] معًا، اعني الكلية والجزئية. ومثال الحدود التي تنتج السالب، اذا كانت الصغرى هي الكلية. النامي والعلم 29a والحي، والنامي هو الأوسط، والعلم هو الأصغر، والحي الأعظم؛ وذلك ان النمو ليس بعلم، وبعض النمو ليس بحياة[٥٦]، والعلم ليس بحياة[٥٧]. وهي النتيجة: ومثال الحدود التي تنتج الموجب : المائي والانسان والحي ؛ وذلك ان المائي ليس بانسان، وبعض المائي ليس بحيوان ، وكل[٥٨] انسان حيوان، وهي النتيجة. والحدود التي تنتج السالب، اذا كانت المقدمة الكبرى هي الكلية، البياض والثلج والغراب؛ وذلك ان بعض الأبيض ليس بثلج، ولا ابيض واحد غراب، والنتيجة: لا ثلج واحد غراب . وأما الحدود التي تنتج الموجب فيه فليس يوجد للعلة التي تقدمت، اعني لأنه قد يصدق فيه مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية ؛ وذلك انه ان كان[٥٩] كل **جـ** هو ا، وقد كان معنا بعض **ب** هو **جـ**، انتج لنا ان بعض **ب** هو ا، وقد وضعنا في مقدمات هذا القياس: ولا شيء من **ب** ا، هذا خلف لا يمكن.

فاذن[٦٠] لا يمكن في هذا الصنف ان ينتج موجبًا اصلاً. لكن[٦١] يعلم انه ليس بقياس لأنه ليس ينتج نتيجة واحدة دائمًا، وذلك انه لا يدري الموضع الذي يصدق فيه مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية، من الموضع الذي يصدق فيه معها[٦٢] السالبة الكلية.

وأما اذا كانت المقدمتان في هذا القياس جزئيتين أو مهملتين، أو احداهما[٦٣]

جزئية والأخرى مهملة، موجبتين كانتا معًا أو سالبتين معًا، أو احداهما[٦٤] موجبة والأخرى سالبة، فانه لن يكون في ذلك قياس. والحدود التي تنتج الموجب، العامة لهذه الضروب كلها، البياض والانسان والحي؛ والتي تنتج السالب: الأبيض وغير النامي والحي، والأبيض هو الحدّ الأوسط فيهما، والحي هو[٦٥] الأكبر.

شرط انتاج الشكل الثالث

فقد تبيّن من هذا القول: متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون، وانه اذا كانت الصغرى في هذا القياس[٦٦] موجبة، وكانت فيه مقدمة كلية، اما الصغرى وأما غيرها، انه يكون قياس منتج، وانه اذا كان قياس منتج فمن الاضطرار ان تكون المقدمات بهذه الصفة. وتبيّن أيضًا ان القياسات في هذا الشكل غير كاملة، وان منها ما تبيّن بالانعكاس والافتراض والخلف، ومنها ما تبيّن بالافتراض والخلف، وانه ليس يوجد في هذا الشكل نتيجة كلية، لا سالبة ولا موجبة.

—٧— 7 —

[الضروب غير المباشرة في الأشكال الثلاثة – رد الاقيسة]

وانه يعمّ الاشكال كلها انه لا ينتج فيها من سالبتين، ولا من جزئيتين، ولا من مهملتين، ولا من مهملة وجزئية اذ كانت المهملات قوتها قوة الجزئيات. وتبيّن انه اذا كان في كل واحد من اصناف المقاييس مقدمتان، احداهما[1] كلية سالبة والأخرى موجبة، انه قد يكون قياس منتج دائمًا، اعني انه ينتج مطلوبًا مفروضًا وغير مفروض. اما المطلوب المفروض فتى كانت السالبة الكلية هي الكبرى في الشكل الأول، وأما[2] غير المفروض فتى كانت الصغرى هي الكلية السالبة. وكذلك الحال في الشكل الذي تكون فيه الصغرى كلية والكبرى جزئية، وفي الشكل الثالث الذي تكون الصغرى فيه سالبة؛ وذلك انه اذا كان : ولا شيء من جـ هو ب، وكل ب هو ا ، فانه اذا[3] عكست هاتان المقدمتان[4] فقيل : بعض ا هو ب، ولا شيء من ب هو جـ، فانه ينتج : بعض ا ليس[5] هو جـ.

القول في ان الشكل الرابع ليس بقياس طبيعي

لكن[6] لم تعدّ امثال هذه المقاييس[7] في المقاييس المقصورة ها هنا[9]، اذ كان المطلوب ها هنا[10] انما هو القياس الذي تقع عليه الفكرة بالطبع بالاضافة الى المطلوب المحدود. فأما القياس الذي ينتج غير المطلوب فليس تعتمده القوة الفكرية بالطبع ولا تؤلفه اصلاً. لأنه مثلاً اذا طلبنا : هل ا في جـ؟ فقلنا : ا في جـ لأن ا في ب ، وب في جـ ، كان ذلك قياسًا طبيعيًا موجودًا في كلام الناس كثيرًا، وهذا هو الشكل الأول؛ وكذلك اذا قلنا : ا في جـ لأن ب في جـ وفي ا ، فهو بيّن ان هذا التأليف موجود لنا بالطبع ، وهذا هو الشكل الثاني، وهو موجود

كثيرًا في كلام الناس بالطبع ؛ وكذلك اذا قلنا : ا في جـ لأن ا و جـ في ب ، هذا ايضًا قياس موجود لنا بالطبع ، وهذا هو الشكل الثالث.

وأما ان نقول ان : ا في جـ لأن جـ في ب و ب في ا ، **فهو** شيء لا يعقله بالطبع احد ، لأن الذي يلزم منه هو غير المطلوب وهو ان جـ في ا ، فكان هذا بمنزلة من قال : ا في جـ لأن ا في ب و ب في جـ ، وهذا شيء لا تفعله الفكرة بالطبع. ومن هنا يبيّن ان الشكل الرابع الذي يذكره جالينوس ليس بقياس تقع عليه الفكرة بالطبع . وذلك انه اذا طلبنا : هل جـ فيها ا؟ فقلنا : جـ فيها ا لأن ب في ا و جـ في ب ، فنحن بين احد امرين : اما ان نلحظ اللازم عن هذا التأليف ونطرح ذلك المطلوب بالجملة ، وهو ان ا في جـ ، وذلك خلاف ما طلبنا ؛ واما ان يكون ، عندما نأتي بهذا التأليف ، يبقى المطلوب في اذهاننا على ما كان عليه عند الطلب ، وهو ان يكون الموضوع فيه موضوعًا والمحمول محمولاً وذلك ان كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع ، والمحمول فيه محمول بالطبع ؛ فاذا بقي الموضوع موضوعًا عندنا في المطلوب والمحمول محمولاً ، وذلك موجود في اذهاننا بهذه الصفة ما دام المطلوب مطلوبًا ، ثم اتينا بحدّ اوسط يكون محمولاً على محمول المطلوب وموضوعًا لموضوع المطلوب ، على ما يرى جالينوس ان هذا شكل[11] رابع بالاضافة الى المطلوب. والا فما ها هنا[12] شكل رابع وانما ها هنا[13] شكل اول : اما على المطلوب. وأما على عكسه. لكن[14] لننزل ها هنا[15] ان هذا الشكل الرابع انما نتصوره على هذه الجهة. اعني بالاضافة الى المطلوب المحدود الذي الموضوع فيه موضوع بالطبع والمحمول محمول بالطبع . فانه ليس يتصور شكل رابع الا على هذا الوجه. فمتى طلبنا وجود شيء في شيء ، وأخذنا حدًّا اوسط فحملناه مرة على محمول المطلوب ومرة حملنا عليه موضوع المطلوب ، عاد المطلوب موضوعًا والموضوع مطلوبًا فانعكس الطلب والقياس وانتج العكس[16] ، وذلك[17] في غاية الاستكراه. فهذا هو السبب في ان[18] لم تؤلفه فكرة بالطبع على مطلوب محدود حتى يكون ها هنا[19] قياس ينتج المطلوب المحدود بعكسين كما يراه[20] جالينوس في الشكل الرابع على ما يقال[21]. والفرق بين هذا العكس والعكس الذي يستعمل[22] ارسطو في رد كثير من اصناف الشكل الثاني والثالث الى[23] الأول ، ان ذلك العكس هو في تبيّن[24] الانتاج في مقاييس[25] طبيعية ، وهذا عكس في تبيّن[26] الانتاج في قياس صناعي لا طبيعي. وانما لم يلتفت ارسطو الى

المقاييس الصناعية لانها غير محاكية للوجود، وتكاد ان تكون غير متناهية. ولذلك ظنّ قوم انه توجد نتائج كثيرة في كل واحد من الأشكال غير النتائج التي ذكرها ارسطو، وذلك اما جزئياتها واما عكوسها، وتلك ان جعلت مطلوبات ثم انتجت بتوسط النتائج الأول. فذلك انتاج بطريق غير طبيعي بل صناعي.

وارسطو يبيّن ان الصنفين الكليين من الشكل الأول. اعني اللذين ينتجان نتيجة 30-35
كلية، اكمل الأشكال كلها، لأن[٢٧] جميع اصناف المقاييس[٢٨] المنتجة التي في
الشكل الثاني ترجع الكلية منها الى الكلية في هذا الشكل، وترجع الجزئية التي فيه 29b
الى الجزئية؛ وجميع اصناف الشكل[٢٩] الثالث الى الجزئية التي في الشكل الأول
وذلك ان[٣٠] جميع أصناف الشكل الثالث إنما تنتج جزئية. والجزئية التي في الشكل 5-25
الأول يمكن فيها ان تبيّن عن طريق الخلف بالكلية التي في الشكل الثاني، التي تبيّن
بالكلية[٣١] التي في الشكل الأول. فيكون هذا الصنفان من الشكل الأول اكمل من
جميع اصناف المقاييس[٣٢] المنتجة، اذ كلها يمكن ان تبيّن بهذين الصنفين.

وأما كيف تبيّن[٣٤] الجزئية التي في الشكل الأول على طريق الخلف. بالكلية التي في الشكل الثاني، فعلى ما أقول. وذلك انه ان كانت **ا** موجودة في كل **ب**. و **ب** في بعض **جـ**، فأقول ان **ا** موجودة في بعض **جـ**، فان لم يكن ذلك فنقيضه[٣٥] هو الصادق، وهو[٣٦] انه ولا شيء[٣٧] من **ا** في **جـ**. وقد كان معنا ان **ا** موجودة في كل **ب**، فينتج في الشكل الثاني ان **ب** غير موجودة في شيء من **جـ**، وقد كنا فرضناها في بعض **جـ**، هذا خلف لا يمكن. وبمثل هذا يبيّن انتاج السالب الجزئي في الشكل الأول بالكلي السالب من الشكل الثاني على طريق الخلف.

فقد تبيّن من هذا القول اصناف القياسات المطلقة التي توجب اثبات شيء[٣٨] وابطاله.

— 8 — —٨—

القول في القياسات الاضطرارية

ابتداء القول في المختلفات

قال: ولأن المقدمات المطلقة والاضطرارية والممكنة تخالف بعضها بعضًا في 30
الجهة وفي المادة التي تدل عليها الجهة، وذلك ان ها هنا[١] اشياء كثيرة موجودة بالفعل من غير ان يكون وجودها باضطرار، وهذه هي المطلقة، وأشياء ليست بمضطرة ان تكون ولا هي موجودة بالفعل بل هي ممكنة ان توجد في المستقبل والاّ[٢] توجد، وهذه هي الممكنة. وأشياء هي موجودة دائمًا، وهذه هي المضطرة، فهو بيّن انه يجب ان تكون المقاييس المؤلفة من[٣] صنف صنف من هذه مختلفة من قبل اختلاف مقدماتها. فيكون القياس الاضطراري مؤلفًا من مقدمات[٤] اضطرارية، والقياس المطلق من مقدمات[٥] مطلقة، والممكن من مقدمات[٦] ممكنة. 35

فأما المقاييس[٧] التي تأتلف من المقدمات الاضطرارية فقريبة من المقاييس التي تأتلف من المقدمات المطلقة. وذلك ان الأشياء التي تشترط في المنتجة من المطلقة هي بعينها تشترط في المنتجة من الضرورية، والأشياء التي هي سبب عدم الانتاج في غير المنتج منها هي بعينها سبب عدم الانتاج في الضرورية، اذ كان لا فرق بينهما الا زيادة الاضطرار فقط. ولذلك كانت الاصناف المنتجة من المطلقة وغير المنتجة، على عدد[٨] المنتجة وغير المنتجة من الضرورية؛ وانما الفرق بينهما في ان المطلقة تقال على ما كان موجودًا بالفعل من غير ان يشترط في ذلك وجود ضرورة، اعني في جميع الزمان. وذلك ان المطلقة هي التي توجب ان يوجد المحمول فيها في كل الموضوع موضوعًا[٩] موصوفًا بصفة من الصفات التي يمكن ان تفارقه؛ والضرورية هي 30a
التي يوجد فيها في كل الموضوع، من جهة ما الموضوع موصوفًا بصفة لا تفارقه. فمثال

المطلقة الأول قولنا : كل ماش متحرّك، ومثال الضرورية : كل انسان ناطق. وليست المطلقة ما يحكى عن الاسكندر ، ولا ما حكي عن ثافرسطس، وقد بيّنا ذلك في مقالة افردناها لذلك[١٠]، وان الضرورية تقال على ما كان موجودًا بالفعل ومشترطًا فيه هذه الزيادة.

الفرق بين «المقول على الكل» المستعمل في المادة الضرورية والممكنة

وجهة البيان فيما يأتلف من المنتج في الشكل الأول من الاضطرارية، هو بعينه جهة البيان فيما يأتلف من المطلقة. وذلك انه لا فرق بين «المقول على الكل» أو[١١] «المقول ولا على شيء»، وهو الشرط الذي به يكون القياس في الشكل[١٢] الأول منتجًا[١٣] في المادة المطلقة أو[١٤] الضرورية؛ وذلك ان معنى «المقول على الكل» فيهما انما هو ان تكون مقولة بايجاب أو سلب على كل ما هو بالفعل ب[١٥]، سواء كان ما هو بالفعل موجودًا بزيادة شرط الضرورة أو بغير زيادة ذلك. واما شرط «المقول على الكل» المستعمل في المادة الممكنة فمخالف لشرط «المقول على الكل» المستعمل في هاتين المادتين، وهذا هو[١٦] ظاهر كلام ارسطو وهو الحق في نفسه على ما سيبيّن بعد.

5-10 وكذلك جهة البيان فيما يأتلف من المنتج في الشكل الثاني والثالث من المقدمات الاضطرارية، هي بعينها جهة البيان فيما يأتلف من ذلك في الشكل الثاني والثالث من المقدمات المطلقة. وذلك فيما كان منها يتبيّن برجوعه الى الشكل الأول بعكس احدى مقدمتيه؛ وذلك ان وجود العكس في المقدمات المطلقة والضرورية هو واحد، وكذلك ما كان منها يتبيّن بالفرض. وأمّا ما كان تبيّن منها[١٧] بالخلف. وهي متى كانت المقدمة الكلية موجبة والجزئية سالبة، فليس الأمر فيه واحدًا؛ وذلك ان القياس الذي يؤدّي الى الاستحالة يكون مؤلفًا من احدى مقدمتي القياس ومن نقيض النتيجة في الجهة والسلب، فيكون مختلطًا من مقدمة ضرورية ومطلقة أو ممكنة، ولم يبيّن[١٨] بعد جهة النتيجة اللازمة عن هذا التأليف. ولكن[١٩] الذي تبيّن بالخلف هناك، يبيّن ها هنا[٢٠] بالافتراض بأن نفرض البعض المسلوب عنه شيئًا مشارًا اليه[٢١]، ويكون المحمول مسلوبًا عن جميعه، فيرجع الى الصنف الذي يكون في ذلك الشكل من كليتين، احداهما[٢٢] موجبة والثانية سالبة.

— 9 — —٩—

القول في المقاييس[1] المختلطة من الضرورية والوجودية [في الشكل الأول]

والمقاييس[2] المنتجة في هذه المختلطة هي بعينها المقاييس[3] المنتجة في غير المختلطة، الا انها ضعفها، وذلك ان الصنف الواحد بعينه يكون صنفين. مثال ذلك ان الذي من كليتين مثلاً في الشكل الأول يكون صنفين: احدهما ان تكون الكبرى هي الضرورية والصغرى الوجودية، والصنف الثاني عكس هذا. فتكون المقاييس المنتجة في كل شكل ها هنا[4] ضعف المنتجة في كل شكل من الضرورية[5]، والشيء الذي به يتبيّن المنتج من غير المنتج هناك هو الذي به يتبيّن ها هنا[6]، اعني في المختلطة. وانما الذي بقي[7] ان ننظر فيه ها هنا[8] من امر هذه[9] المختلطة هو جهة نتائجها، اعني لأي جهة تكون تابعة من جهتي المقدمتين.

القول في اختلاط الضرورية مع الممكنة أو المطلقة في الضرب الأول والثاني من الشكل الأول

15-20 وارسطوطاليس[10] يقول: انه اذا كانت المقدمة الكبرى في الشكل الأول ضرورية فان النتيجة تكون ضرورية، وان لم تكن ضرورية لم تكن النتيجة ضرورية. فليكن كل ما هو جـ فهو ب بالفعل، وكل ما هو ب فهو ا بالضرورة أو ليس ا بالضرورة، فأقول: ان هذين[11] الصنفين من الشكل الأول ينتج[12] احدهما ان ا بالضرورة في كل جـ[13] والآخر ولا شيء من جـ بالضرورة هو ا.

برهان ذلك ان جـ هي جزء من ب، اذ كان من شرط الشكل الأول ان تكون الصغرى فيه موجبة، ومن شرط هذا الاختلاط ان تكون جـ جزءاً[14] من ب بالفعل، و ب كلا لـجـ بالفعل لا بالامكان، كالحال في المقاييس الممكنة. واذا

حمل شيء على الكل فهو يحمل على الجزء ضرورة[١٥] بالجهة التي بها حمل على الكل، وذلك بيّن بنفسه، فان الجزء منطو في الكل وداخل تحته.

وأما ان كانت الكبرى ليست ضرورية[١٦]، لكن[١٧] كانت[١٨] الضرورية الصغرى، فانه ليس تكون النتيجة ضرورية. مثال ذلك قولنا: كل **جـ فهو ب** باضطرار، وكل **ب فهو ا** بالفعل، أو لا شيء من **اب**[١٩] بالفعل، فأقول انه ليس ينتج في هذا التأليف ان كل **جـ** فهو[٢٠] ا باضطرار أو ليس ا باضطرار.

برهان ذلك انه ان كان ذلك ممكنًا فلنضع ان كل **جـ** هو ا باضطرار، وقد[٢١] فرضنا ان كل **جـ** هو **ب** باضطرار، فينتج لنا في الشكل الأول و[٢٢] الثالث ان 25 بعض **ب** هو ا باضطرار، وقد وضعنا ان كل **ب** هو ا لا باضطرار[٢٣]، وهذا خلف لا يمكن. وبمثل هذا تبيّن[٢٤] اذا وضعنا المقدمة الكبرى سالبة[٢٥] ليست بضرورية، وقد تبيّن ايضًا ذلك من ان **جـ** هي جزء من **ب**، فاذا كانت المحمولة على كل ما هو جزء لـ**ب**، التي هي الكل بغير ضرورة، فهي محمولة[٢٦] على **جـ** بغير ضرورة اذ كانت جزءًا من **ب**. وهو ايضًا بيّن من الحدود ان النتيجة ليست ضرورية. مثال ذلك ان نضع عوض ا متحركًا، وعوض **ب** حيًا، وعوض **جـ** انسانًا، فنقول: كل 30 انسان حي باضطرار، وكل حي متحرك لا بالضرورة، فتكون النتيجة: كل انسان متحرك لا بالضرورة. الا ان الحدود انما تعطي انها ليست تنتج ضرورية دائمًا، لا انها ليست تنتج ضرورية اصلاً، كما يعطي ذلك قياس الخلف ومعنى «المقول على الكل».

القول في تأليف الاضطرارية مع الممكنة والمطلقة في الضرب الثالث والرابع من الشكل الأول

وأما[٢٧] المقاييس الجزئية في هذا الشكل، اعني التي تنتج نتائج جزئية، فانه اذا كانت المقدمة الكلية اضطرارية، وهي الكبرى، فالنتيجة اضطرارية؛ وان كانت 35-40 الجزئية، وهي الصغرى، اضطرارية، والكبرى ليست باضطرارية، فليست[٢٨] النتيجة اضطرارية، موجبة كانت الكبرى أو سالبة. والبرهان على ذلك هو البرهان على 30b المقاييس[٢٩] الكلية، اعني «من جهة المقول على الكل» ومن جهة الخلف ومن جهة

المواد. وذلك[٣٠] اذا وضعنا بدل ا متحركًا، وبدل ب حيا، وبدل جـ ابيض[٣١]، فيأتلف القياس هكذا: بعض الأبيض حي بالضرورة وكل حي متحرك لا بالضرورة، فينتج بعض الأبيض متحرك لا بالضرورة.

القول في ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى لا لأخس الجهتين كما يرى بعضهم

فارسطو[٣٢] بيّن من امره انه يرى في هذا الصنف ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى: ان كانت المقدمة الكبرى مطلقة فالنتيجة مطلقة، وان كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية. وثاوفرسطس[٣٣] واوديموس[٣٤] من قدماء المشائين، وتامسطيوس[٣٥] من متأخريهم ومن تبعهم، يرون ان جهة النتيجة تابعة[٣٦] لاخسّ الجهتين، اعني انها توجد ابدًا في مثال[٣٧] هذا التأليف تابعة للمقدمة المطلقة، فان الوجود المطلق اخس من الوجود الضروري. ومن اقوى ما يتمسكون به في ذلك انهم يرون ان كل شيء كان فيه شيء يجري مجرى الجزء والكل؛ فانه متى حمل شيء حملاً ما على الكل بجهة[٣٨] فيجب ان يحمل على الجزء بتلك الجهة بعينها. ومتى حمل ايضًا الجزء على شيء ما حملاً بجهة ما فيجب ان يحمل الكل على ذلك الشيء بتلك الجهة بعينها[٣٩]. ولما كان كل قياس فيه شيء يجري مجرى الكل ومجرى الجزء، فمتى كانت احدى المقدمتين مطلقة والأخرى ضرورية، فلا يخلو ذلك من ان تكون الضرورية هي الصغرى والمطلقة[٤٠] الكبرى، أو الضرورية هي الكبرى[٤١] والمطلقة هي الصغرى.

قالوا: فان كانت الضرورية هي الصغرى، ففيها شيء يجري مجرى[٤٢] الكل وفيها شيء يجري مجرى الجزء. اما الذي يجري مجرى الكل فالحدّ الأوسط، وأما الذي يجري مجرى الجزء فالحدّ الاصغر؛ فيجب متى حمل شيء بجهة ما على الكل، الذي هو الحدّ الأوسط، ان تكون تلك الجهة بعينها تحمل على الجزء الذي هو الطرف الاصغر. ومتى كانت الضرورية هي المقدمة الكبرى، كان الكل والجزء موجودًا فيها ايضًا. و[٤٣] اما الذي يجري مجرى الكل فالطرف الأكبر، وأما الذي يجري مجرى الجزء فالحدّ الأوسط؛ فيجب متى حمل الجزء، الذي هو الحدّ الأوسط، على

الطرف الأصغر بجهة ما، ان تكون تلك الجهة بعينها هي جهة حمل الكل، الذي هو الطرف الأكبر، عليه.

قالوا: فكيف ما كان يجب ان تكون جهة الحمل في[٤٤] النتيجة تابعة لجهة المقدمة المطلقة. وهذا القول الاختلال فيه بيّن[٤٥]، وذلك ان اعتبار الكل والجزء في القياس، من جهة ما هو قياس، منتج في الشكل الأول[٤٦] بحسب «المقول على الكل»، انما هو في المقدمة الصغرى، ولذلك اشترط فيها ان تكون موجبة، واشترط في الكبرى ان تكون كلية ولم يشترط فيها ان تكون موجبة. واذا كان ذلك كذلك فلا اعتبار بالكل والجزء الموجود في المقدمة الكبرى ان وجد، سواء كان ضروريًا أو لم يكن، بل الواجب اعتبار الكل والجزء في الموضع الذي هو شرط في وجود القياس، وهو الكل والجزء الموجود في المقدمة الصغرى. واذا كان ذلك كذلك فتكون جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة[٤٧] الكبرى، على ما يراه ارسطو. ولو سلّمنا لهم ان الجزء والكل[٤٨] يُعتبر في كل واحدة من المقدمتين، لم يكن لنا ان نجعل في موضع الاعتبار بالجزء والكل الذي يكون في المقدمة الصغرى، وفي موضع الاعتبار بالجزء والكل الموجود في الكبرى، حتى يتحكم على القياس هذا التحكم. وأيضًا فمتى اعتبرنا الجزء والكل في المقدمة الكبرى، ولم نعتبره في الصغرى، لم يكن قياس الا بالعرض، لأنه ليس يجب ان يكون الطرف الأصغر منطويًا في الحمل تحت المقدمة الكبرى، وذلك بيّن بنفسه.

وأما ما يحتجون به أيضًا من انه يجب ان تكون جهة النتيجة تابعة لاخسّ جهتي المقدمة، كالحال في الايجاب والسلب، اعني انه متى كانت احدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة، ان النتيجة تتبع السالبة التي هي اخسّ، فان هذا قياس شبهي؛ وذلك ان النتيجة ليس تتبع المقدمة السالبة دون الموجبة، من جهة ان السالبة اخسّ من الموجبة، بل من جهة ما هي سالبة؛ والمطلقة وان كانت اخسّ فهي[٤٩] موجبة لا سالبة، واختلال هذا القول ظاهر بنفسه.

وأما ما يحتجون به أيضًا من انه قد يوجد في بعض المواد ما ينتج المطلق، وهو مؤلف من مطلقة صغرى وضرورية كبرى، مثال ذلك قولنا: كل انسان يمشي اي بالفعل، وكل ماشٍ متحرك باضطرار، فكل انسان متحرك لا باضطرار، فان وجه

التغليط في ذلك ان الماشي ليس هو متحركًا باضطرار من جهة ما هو انسان، وانما هو من جهة ما هو ماشٍ. فاذا اشترط هذا الشرط المأخوذ في المقدمة الكبرى في النتيجة كانت ضرورية، وهو ان كل انسان متحرك باضطرار من جهة ما هو ماش.

القول في المقول على الكل المستعمل في ذوات الجهات وبيان شروط استعمالها

وليس ينبغي ان يجاب في هذا بأن يقال: انما عرض في هذا التأليف ان تكون النتيجة مطلقة والكبرى ضرورية، من اجل ان هذه المقدمة الضرورية ليس يوجد فيها شرط «المقول على الكل» الذي استعمله ارسطو على العموم في هذا الكتاب، وهو ان تكون ا محمولة بالضرورة على كل ما يوصف بـ ب بايجاب، سواء[٥٠] كان موصوفًا بـ ب بالفعل أو بالضرورة أو بامكان[٥١] فانه لا فائدة في هذا الاشتراط اذا لم يكن صادقًا في جميع المواد، وانما ينبغي ان يشترط الشيء الصادق في جميع المواد. ونحن اذا استقرينا المواد ظهر لنا ان قولنا: كل ما هو ب هو ا بالضرورة أو هو ا باطلاق[٥٢]، ان في بعض المواد معناه كل ما هو ب بالفعل فهو ا باضطرار، مثل قولنا: كل ماشٍ متحرّك باضطرار، وفي بعض المواد معناه كل ما هو ب بالقوة أو بالفعل فهو ا باضطرار، مثل قولنا: كل متحرك جسم، وكذلك الأمر في القضية المطلقة. واذا كان الأمر هكذا، فاذن «المقول على الكل» الصادق في كل مادة، في المقدمة الضرورية والمطلقة، هو ان تكون ا موجودة بالضرورة أو باطلاق[٥٣] على كل ما هو بالفعل ب[٥٤]، اذ كان في بعض المواد يصدق على كل ما هو بالقوة والفعل[٥٥] ب، وفي بعضها على ما هو بالفعل فقط، لأن ا اذا صدقت على كل ما هو بالقوة[٥٦] ب، فهي تصدق على ما هو[٥٧] بالفعل. وليس ينعكس هذا، اعني انه ليس اذا صدقت على كل ما هو بالفعل ب فهي تصدق على كل ما هو بالقوة ب. ولهذا ما يجب ان يكون شرط «المقول على الكل» في الضرورية والمطلقة ان يكون الطرف الأكبر محمولاً على كل ما هو الحدّ الأوسط بالفعل، اعني على كل ما يحمل عليه الحدّ الأوسط بالفعل لا بالامكان. ولذلك متى كانت المقدمة الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية أو مطلقة، لم يكن القياس منتجًا بحسب «المقول على الكل» في كل مادة، على ما صرّح به ارسطو بعد، لأنه انما يكون منتجًا بحسب «المقول على

الكل» في بعض المواد، وهي التي يصدق فيها ان ا باطلاق[٥٨] أو بالضرورة على كل ما هو ب بالفعل أو بالقوة. وما يكون من قبل المواد فغير معتبر ها هنا[٥٩]. فتأمل هذا فان ابا نصر قد وهم على ارسطو فيه.

القول في ان الكبرى الممكنة تنتج ممكنة في كل ضرب من الأشكال وان الحكم في اختلاط الضروري مع المطلقة للمقدمة الكبرى في الشكل الأول

وأما المقدمة الممكنة الكبرى فانه يوجد فيها في جميع المواد الشرط الذي ظن به[٦٠] ابو نصر انه شرط ارسطو في «المقول على الكل»[٦١] في جميع اصناف المقدمات ؛ وذلك ان قولنا : كل ما هو ب فهو ا بامكان[٦٢] يصدق على ما كان بالقوة أو بالفعل ب. ولذلك متى كانت الكبرى ممكنة كانت النتيجة ممكنة، في اي ضرب كان من الاختلاط، على ما سيبيّن بعد. فليس اذن شرط «المقول على الكل» في جميع المقدمات الثلاث[٦٣]، اعني المطلقة والضرورية والممكنة، هو واحد، على ما ظن ابو نصر، من ان يكون المحمول باطلاق[٦٤] أو بالضرورة أو بامكان [٦٥] على كل ما هو ب[٦٦]، بأي واحد كان من هذه الاصناف الثلاثة[٦٧]، اعني بامكان[٦٨] أو باضطرار[٦٩] أو بالفعل ؛ ولا هو أيضًا ما ذكره عن الاسكندر من ان شرط «المقول على الكل»، المستعمل في هذا الكتاب، هو ان تكون ا محمولة باضطرار[٧٠] أو بامكان[٧١] أو بالفعل على كل ما هو بالفعل ب فقط ؛ فانه لو كان الأمر هكذا لم تنتج التي من الممكنتين[٧٢] بحسب «المقول على الكل»، وهذا واضح فتدبره. والاستقراء شاهد لمذهب ارسطو، فانه لا فائدة في شرط لا يطابق المواد، على ما ذهب اليه ابو نصر، ولا في شرط لا يعم جميع اصناف[٧٣] المقدمات، على ما ذهب اليه الاسكندر.

وبهذا تنحل الحيرة التي عرضت للناس في مذهب ارسطو، في اختلاط الممكن مع الوجودي والضروري، على ما سيبيّن من قولنا اذا وصلنا الى ذلك الموضع ان شاء الله[٧٤]. فقد تبيّن ان الحكم في اختلاط الضرورية مع المطلقة للمقدمة الكبرى في الشكل الأول.

— 10 — -١٠-

القول في[1] اختلاط المطلقة والضرورية في الشكل الثاني

وأما الشكل الثاني فانه متى كانت المقدمة السالبة فيه هي الضرورية، فان النتيجة ضرورية. وان كانت الموجبة اضطرارية فليست النتيجة اضطرارية.

القول في اختلاط المطلقة والضرورية في الضرب الأول من الشكل الثاني

فلتكن اولاً السالبة الكلية الكبرى اضطرارية، والموجبة الكلية الصغرى مطلقة. 10
مثال ذلك قولنا: كل جـ هو بالفعل ب، ولا شيء من ا هو ب بالضرورة؛ فلأن السالبة تنعكس[2]، يرجع[3] هذا الضرب الى الصنف من الشكل الأول الذي[4] كبراه سالبة ضرورية وصغراه مطلقة، فالنتيجة لا محالة ضرورية على ما تبيّن. وكذلك يعرض هذا بعينه ان صيّرت السالبة الكلية الاضطرارية صغرى[5] والمطلقة كبرى، لأنه
ينعكس قولنا: ولا شيء من جـ هو ب، فيصير معنا: ولا شيء من ب هو جـ 15
بالضرورة، وكل ا هو ب باطلاق، فينتج في الشكل الأول: ولا شيء من ا هو جـ بالضرورة على ما تبيّن قبل، فاذا انعكست هذه النتيجة حصل المطلوب.

القول في اختلاط المطلقة والضرورية في الضرب الثاني من الشكل الثاني

فان كانت المقدمة الموجبة هي الاضطرارية، وكانت السالبة هي المطلقة، انتجت مطلقة، لأن السالبة المطلقة هي التي تكون اذا انعكست كبرى[6] في الشكل الأول، وقد تبيّن انه اذا كانت الكبرى في الشكل الأول غير ضرورية، ان النتيجة تكون غير ضرورية بل مطلقة. وقد تبيّن بطريق الخلف ان النتيجة ليست ضرورية[7]
بل مطلقة متى كانت الموجبة هي الضرورية. وذلك انه ان وضع ان نتيجة هذا 20-30

القياس هي : ولا شيء من جـ هو ا بالضرورة ، وقد كان معنا في مقدمات هذا القياس ان كل جـ هو ب بالضرورة، فاذا عكسنا الموجبة الكلية كان معنا : بعض ب هو جـ ، ولا شيء من جـ هو ا بالضرورة، فالنتيجة على ما تبيّن في الشكل الأول ان بعض ب هو جـ، ولا شيء من جـ ليس هو ا بالضرورة ؛ وقد كان معنا ان ا ليس هو ب باطلاق[٨] فاذن عكسها صادق ايضًا وهو ان ب ليس هو ا باطلاق[٩] ؛ واذا كانت ب ليست هي ا باطلاق[١٠]، فقد يمكن ان يكون كل ب هو ا باطلاق[١١]، لأن المطلق من طبيعة الممكن، وقد كانت النتيجة ان بعض ب ليست ا بالضرورة، هذا خلف لا يمكن. وبهذا البيان بعينه تبيّن ذلك متى كانت الاضطرارية الموجبة هي الكبرى والسالبة المطلقة الصغرى، وهو الذي ينتج بعكسين. وكذلك تبيّن أيضًا من الحدود ان النتيجة من هذين الصنفين ليست اضطرارية. فليكن بدل ا ابيض، وبدل ب حي، وبدل جـ انسان، فيأتلف القياس هكذا: كل انسان بالضرورة حي، ولا ابيض واحد بالفعل حي، فينتج : ولا انسان واحد 35 ابيض، وذلك ليس بضروري لأنه قد يمكن الانسان ان يكون ابيض والا[١٢] يكون.

القول في اختلاط المطلقة والضرورية في الضرب الثالث والرابع من الشكل الثاني

وكذلك توجد جهة النتيجة في القياسين الجزئيين من هذا الشكل تابعة لجهة 31a المقدمة السالبة، وبيان ذلك بهذا الطريق بعينها، اعني بالعكس وبالخلف في الموضع 5-15 الذي استعمل فيه الخلف[١٣] في القياسين الكليين من هذا الشكل وبتلك الحدود بأعيانها.

- 11 —

—١١—

القول في[1] تأليف الوجودي والاضطراري[2] في الشكل الثالث

القول في القانون التي جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة المنعكسة في الشكل الثاني وغير المنعكسة في الشكل الثالث

وأما الشكل الثالث فان جهة النتيجة تكون فيه ابدًا تابعة لجهة المقدمة التي لا تنعكس، لأن تلك المقدمة هي بالقوة المقدمة الكبرى في الشكل الأول. وقد[3] تبيّن ان جهة النتيجة في الشكل الأول تابعة للمقدمة الكبرى بخلاف ما عليه الأمر في الشكل الثاني، اعني ان جهة النتيجة فيه تابعة لجهة المقدمة المنعكسة. اذ كانت المنعكسة في هذا الشكل هي الكبرى في الشكل الأول بالقوة[4]. وذلك ان الصغرى في الشكل الثاني هي بعينها كما هي في الشكل الأول، والكبرى هي التي تنعكس فيه، والكبرى في الشكل الثالث هي بعينها كما هي في الشكل الأول، والصغرى هي التي تنعكس فيه. وهذا القانون مطرد فيما تبيّن منها انتاجه بالعكس وما تبيّن بالافتراض، فان الاصناف التي تتبيّن بالافتراض ايضًا قوتها قوة الاصناف التي تتبيّن بالعكس.

القول في اختلاط المطلقة والضرورية في الضرب الأول من الشكل الثالث

25-30 **فاذا** صحّت لنا هذه الجملة، فانه متى كانت المقدمتان في هذا الشكل، كما يقول ارسطو، كلية وموجبة، فأيهما كانت ضرورية فان النتيجة[5] تكون ضرورية، و[6] ذلك بتعمد عكسنا المطلقة الكلية جزئية، فيصير في الشكل الأول ما كبراه كلية ضرورية وصغراه مطلقة جزئية، ينتج[7] نتيجة جزئية ضرورية[8] على ما تبيّن. فان كانت التي عكسنا هي الصغرى من هذا الشكل، وذلك اذا كانت الضرورية هي

الكبرى منه، فالأمر في ذلك بيّن، اعني انه ينتج من غير عكسنا للنتيجة. وان عكسنا الكبرى لكونها مطلقة، فكانت الكلية الضرورية في هذا الشكل هي الصغرى، تبيّن ذلك بعكسين: عكس المقدمة وعكس النتيجة على ما تبيّن.

القول في اختلاط المطلقة والضرورية في الضرب الثاني من الشكل الثالث

وان كانت احدى الكليتين موجبة والأخرى سالبة، فجهة النتيجة تابعة ضرورة 35-40
لجهة السالبة، لأن العكس انما يكون في الموجبة، فتصير السالبة كبرى في الشكل الأول؛ فان كانت ضرورية كانت النتيجة ضرورية على ما تبيّن، وان كانت مطلقة فمطلقة.

القول في اختلاط المطلقة والضرورية
في الضرب الثالث والرابع من الشكل الثالث

وان كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل، اعني في المنتج منها، كلية 31b
والأخرى جزئية، وكانتا موجبتين، فان النتيجة تابعة للكلية منهما لانها التي لا 10-30
تنعكس في هذا الشكل، لأنها[9] ان انعكست كان القياس من جزئيتين، وقد تبيّن انه غير منتج، واذا لم تنعكس فهي التي تكون كبرى في الشكل الأول.

القول في اختلاط المطلقة والضرورية
في الضرب الخامس والسادس من الشكل الثالث

وان كانت احداهما[10] موجبة والأخرى سالبة، فان جهة النتيجة تابعة[11] لجهة 35
السالبة. لأن السالبة: ان كانت في هذا الشكل هي الكلية فهي الكبرى في الشكل الأول، اذ كانت الصغرى لا يمكن ان تكون في الشكل الأول سالبة، وان كانت الجزئية فقوتها، عند البيان بالافتراض، قوة السالبة الكلية على ما تبيّن من الافتراض.

— 13 — ‎-١٢-

القول في المقايس التي تأتلف من المقدمات الممكنة

32a-15 **قال**: وينبغي الآن ان يقال متى يكون القياس من مقدمات[١] ممكنة، وكيف يكون، وبماذا يكون.

القول في تحديد الممكن

والممكن بالجملة هو الذي ليس بالضروري[٢]، ومتى وضع موجودًا لم يعرض من ذلك محال. ويعنى بالممكن الذي[٣] ها هنا[٤] ما يشتمل[٥] الشيء الموجود بالفعل 20 والمعدوم، وبالضروري جميع اصناف ما يقال عليه الضروري، اعني الضروري المطلق والضروري بالاضافة الى وقت ما: اما في الماضي، وأما في الحاضر، وأما في المستقبل، الموجب من كل هذه والسالب[٦]، لا ما يقال عليه الضروري باشتراك الاسم، وهو الممكن الذي قصدنا حدّه ها هنا[٧]. فأما ان هذا هو[٨] حدّ الممكن، فذلك يظهر من انه ليس يمكن ان تصدق المتناقضتان معًا، لأن القول بأن الشيء لا يمكن ان يكون، ومحال ان يكون، وباضطرار الا[٩] يكون، يناقضه قولنا: يمكن 25 ان يكون، وليس بمحال[١٠] ان يكون، ولا باضطرار الا[١١] يكون؛ وذلك ان هذه[١٢] يلزم بعضها بعضًا، اعني انه يلزم قولنا: لا يمكن ان يكون، قولنا: محال ان يكون، وقولنا: باضطرار الا[١٣] يكون؛ كما يلزم قولنا: ممكن ان يكون، ليس بمحال ان يكون، ولا ضروري الا[١٤] يكون. واذا كان ذلك كذلك[١٥]، وكان كل واحد من الأشياء واجبًا اما ان تصدق عليه السالبة أو الموجبة، فاذن قولنا: ممكن ان يكون، 30-40 واجب ان يصدق عليه قولنا: ليس بالضرورة لا[١٦] يكون، اذ كان يكذب عليه

قولنا : بالضرورة لا[١٧] يكون. ولذلك ينعكس هذا حتى نقول : كل ممكن[١٨] بضروري ان يكون والاّ يكون[١٩]، وما ليس بضروري ان يكون والاّ يكون[٢٠] فهو ممكن. ولذلك يشبه ان يكون جنس هذا الحدّ ما يدلّ عليه لفظ[٢١] «الذي» وهو الشيء الذي يشمل الموجود والمعدوم كما قلنا، وفصله قولنا : «ليس بضروري، اذ كان نفي الدائم الوجود والدائم العدم[٢٢]، ويكون ما زيد فيه من انه اذا وضع موجودًا لم يلزم عنه محال خاصة من خواص الممكن لا فصلاً من فصوله. وهذا هو مذهب ابي نصر في هذا الحدّ. ويحتمل ان يكون هذا القول هو الفصل الأخير في الحدّ، ويكون المفهوم من قوله[٢٣] : «ليس بضروري» أي[٢٤] ليس وجوده في المستقبل بالضرورة مثل كسوف القمر، ولأن قولنا : «ليس وجوده بالضرورة» يصدق على الممتنع، زيد فيه، و[٢٥] متى انزل موجودًا لم يعرض عنه محال. فيكون على هذا جنس الممكن هو المعدوم، والفصل الذي يخصه هو اذا وضع موجودًا لم يلزم عنه[٢٦] محال. وهذا هو مذهب جلّ المفسرين من المشائين.

القول في بيان خاصة الممكن

ومما يخص المقدمات الممكنة ان الموجبة منها تلزم السالبة، والسالبة تلزم الموجبة، اعني السالبة الممكنة لا سالبة الممكن، وهي التي توجب الامكان وتسلب الوجود لا التي تسلب الامكان، لأن تلك هي المناقضة للممكنة على ما تبيّن في «باري ارميناس»[٢٧]. وذلك انه يلزم قولنا : ممكن ان يكون، قولنا : ممكن الاّ[٢٨] يكون، اذ كانت هذه هي طبيعة الممكن، اعني انه يتهيأ[٢٩] ان يوجد الشيء والاّ[٣٠] يوجد. وهذا اللزوم موجود في جميع اصناف المتقابلة الموجودة في هذه المادة، وذلك انه يلزم قولنا : يمكن[٣١] ان يكون في كل الشيء[٣٢] ممكن[٣٣] الاّ[٣٤] يكون في شيء منه، وقولنا : يمكن[٣٥] ان يكون في كله[٣٦]، قولنا : يمكن[٣٧] الاّ يكون في بعضه وعكس هذين.

والبرهان على ذلك هو ان الممكن هو ما ليس بضروري الوجود، وما ليس بضروري الوجود فيمكن الاّ[٣٨] يوجد، فاذن ما يمكن ان يوجد يمكن الاّ[٣٩] يوجد،

وما يمكن الآ[٤٠] يوجد يمكن ان يوجد اذ كان ليس بضروري الآ[٤١] يوجد. وهذه المقدمات التي تعدّ ها هنا[٤٢] سوالب هي في الحقيقة موجبات معدولة[٤٣]، على ما تبيّن
في «باري ارميناس»[٤٤]، اذ كان حرف «لا» لا يقرن فيها بالجهة وانما بالكلمة 32b
الوجودية[٤٥] وذلك مثل ما يقرن بالموضوع في القضايا التي ليست بذات جهة.

القول في تقسيم معنى الممكن

والممكن يقال على ثلاثة[٤٦] اضرب:

احدها: الممكن على الأكثر، مثل ان يشيب الانسان في سن الشيخوخة وينمى 5-10
في سن الشباب؛

والثاني: الممكن على[٤٧] الأقل وهو الذي يقابل الممكن على الأكثر، مثل الآ[٤٨] يشيب الانسان في سن الاكتهال ولا ينمى في سن الشباب؛

والثالث: الممكن على التساوي وهو الذي يمكن ان يكون والآ[٤٩] يكون على التساوي، مثل تمزق هذا الثوب أو[٥٠] لا تمزقه.

فأما الممكن الذي على التساوي فانه تلزم[٥١] الموجبة منه السالبة، والسالبة منه 15-20
الموجبة على التساوي؛

وأما الذي على الأكثر فانه تلزم[٥٢] الموجبة منه السالبة. والسالبة[٥٣] الموجبة على الأقل.

وأما الذي على الأقل فانه تلزم[٥٤] الموجبة منه السالبة والسالبة منه الموجبة على الأكثر، وذلك انه ان كان يمكن ان يشيب الانسان على الأكثر في سن الاكتهال، فيمكن الآ[٥٥] يشيب على الأقل.

والممكن الذي على الأقل وعلى التساوي فليس تستعمله صناعة البرهان، وقد تستعمله[٥٦] صنائع كثيرة مثل الخطابة فانها[٥٧] قد تستعمل الممكن على التساوي؛ واما الزجر والتكهّن فانها[٥٨] قد تستعمل الذي[٥٩] على الأقل.

والغرض ها هنا[٦٠] انما هو القول في تعريف متى يكون قياس ومتى لا يكون من 25... المقدمات الممكنة باطلاق[٦١]، اي من جهة ما هي ممكنة، سواء كانت في الأكثر أو في الذي على التساوي أو في الأقل، اذ كان هذا الكتاب انما ينظر فيه صورة القياس لا في مادته.

واذ قد تقرّر هذا، **فلنقل** في المقاييس التي تأتلف من المقدمات الممكنة في الشكل الأول[٦٢].

- 14 — **—١٣—**

القول في المقاييس التي تأتلف من المقدمات الممكنة في الشكل الأول

ولنبدأ[1] من هذه أولاً بالصرفة ثم بالمختلطة **فنقول**: ان عدد المقاييس[2] الكاملة المنتجة في هذه المادة هي باعيانها عدد المقاييس المنتجة في المادة المطلقة والضرورية.

القول في تأليف الممكنتين في الضرب الأول والثاني من الشكل الأول

وذلك انه ان كان ما هو جـ فهو ب بامكان[3] وكل ما هو ب فهو ا بامكان[4]،
40 فواجب ان يكون كل جـ هو ا بامكان[5]. وذلك بيّن ايضًا من معنى «المقول على الكل» أو «المسلوب عن الكل»، وذلك ان معنى قولنا: كل ب ا بامكان[6]، أي كل ما يوصف بـب بامكان[7] أو بالفعل، أي كل ما هو ب بالفعل أو بالقوة فانه ا بامكان، أي[8] بأن[9] ا محمولة عليه بامكان. فاذا وضعنا ان جـ موصوفة بـب بامكان، فيجب ان تكون جـ هي ا بامكان.

33a **وكذلك** ان كانت المقدمة الكبرى كلية سالبة، والصغرى موجبة كلية، مثل قولنا: كل جـ هو ب بامكان، ولا شيء من ب هو ا بامكان، فانه يجب ايضًا، من جهة ان جـ جزء بامكان لـب، ان تكون ا مسلوبة عن كل جـ بامكان.

القول في انتاج القياسات المؤلفة من سالبة صغرى الممكنة أو السالبتين الممكنتين وشروطها وانها ينتفع بها في الجدل

5-10 **وأما** اذا كانت الموجبة، من المقدمتين الكليتين، الكبرى، والسالبة الصغرى، فانه لا يكون قياس اذ كان لا يوجد فيها شرط «المقول على الكل»، وهو ان يكون

الطرف الاصغر متصفًا بالأوسط، اعني متصفًا بالأوسط[١٠] وصف ايجاب على ما
قيل. وأما من جهة لزوم المقدمة الموجبة في هذه المادة عن السالبة، فقد يكون قياس
الا انه غير تام اذ كان تبيّن بشيء[١١] زائد على معنى[١٢] «المقول على الكل» وهو
اللزوم[١٣] الذي يسميه ارسطو في هذه المادة عكسًا. وذلك انه اذا وضعنا بدل المقدمة
السالبة اللازم عنها، وهي الموجبة، كان واجبًا ان يكون من ذلك الصنف الأول في
هذا الشكل، وهو الذي يكون من موجبتين كليتين. وأكثر ما ينتفع بمثل هذا
القياس اذا كانت السالبة الكلية اقلية، فانها تنعكس الى الاكثرية وهي المستعملة
اكثر ذلك.

وكذلك اذا كانت المقدمتان الكليتان في هذا الشكل سالبتين، فلن يكون قياس 15-20
تام اذ كان ليس يوجد فيها معنى «المقول على الكل». وقد يكون قياس غير تام اذا
عكسنا السالبتين الى الموجبتين اللازمة لها، أو عكسنا السالبة الصغرى الى الموجبة
اللازمة لها. وأكثر ما ينتفع بهذا العكس اذا كانت السوالب اقلية، فان امثال هذه
المقاييس هي نافعة في الجدل، وهي حيلة جيدة في تلك الصناعة؛ وذلك ان
السائل قد يقصد ان يتسلّم مقدمات موجبة اكثرية لينتج منها موجبة اكثرية،
فيخاف ان هو صرّح بالسؤال عن المقدمات التي تنتج له تلك النتيجة الأ[١٤] يسلّمها
له المجيب، فيسئل عن سوالبها[١٥] الأقلية، فلا يشعر المجيب بما يلزم عن ذلك
فيسلّمها.

القول في تأليف الممكنتين
في الضرب الثالث والرابع من الشكل الأول

وأما اذا كانت احدى المقدمتين في هذه المادة كلية، والثانية جزئية، وكانت
الكلية هي الكبرى والصغرى هي الجزئية، فانه اذا كانت الصغرى موجبة يكون 25
قياس تام، كانت الكلية الكبرى سالبة او موجبة. وذلك بيّن من معنى «المقول على
الكل». وأما اذا كانت الصغرى سالبة فانه لا يكون قياس تام لكن[١٦] يكون غير
تام، اذا عكست الصغرى الى الموجبة اللازمة عنها.

وأما اذا كانت المقدمة الكبرى جزئية والصغرى كلية، فانه لا يكون قياس بتة[١٧] 30-35

لا تام ولا غير تام، موجبتين كانتا معًا أو سالبتين، أو احداهما[١٨] موجبة والأخرى سالبة، وذلك انه[١٩] لا يوجد فيها معنى «المقول على الكل» لا بانعكاس[٢٠] ولا من نفس المقدمات. وذلك انه اذا قلنا : كل جـ هو ب، وبعض ب هو ا، لم يمنع ان تكون جـ داخلة تحت البعض الذي تفضل به ب على ا، أعني الذي يسلب ا سلبًا ضروريًا، فلا يلزم لذلك ان يكون كل جـ هو ا بامكان، ولا الا[٢١] يكون في شيء منها بامكان، لأنه اذا لم يكن كل جـ ا بامكان. فليس يصدق كل جـ ليس هو ا بامكان؛ وكذلك اذا لم يصدق ايضًا ان يكون بعض جـ ا بامكان، فلن[٢٢] يصدق 40 أيضًا ان بعض جـ ليس هو ا بامكان. وقد تبيّن في جميع هذه الاصناف انها غير 33b منتجة، جزئيتين كانتا معًا، أو الكبرى جزئية والصغرى كلية، من الحدود، لأنها تنتج الموجب تارة والسالب تارة. اعني السالب الضروري والموجب الضروري. 5-15 فالحدود التي تنتج الموجب[٢٣] مثل : الانسان والأبيض والحي، وذلك ان بعض الناس[٢٤] ابيض بامكان[٢٥]، وبعض الأبيض حي بامكان[٢٦]، وبعض الناس وهي النتيجة، حي بالضرورة. والتي تنتج السالب : الثوب والأبيض والحي، وذلك ان بعض الثياب ابيض بامكان[٢٧]، وبعض الأبيض حي بامكان[٢٨]. ولا ثوب واحد حي بالضرورة[٢٩]، وهي النتيجة. وكذلك يعرض متى اخذنا الصغرى كلية، مثل ان نقول : كل انسان ممكن ان يكون ابيض، وبعض الابيض ممكن ان يكون حيًا. فكل انسان حي؛ وكل ثوب ممكن ان يكون ابيض. وبعض الأبيض حي بامكان[٣٠]، ولا ثوب واحد حي، وهي النتيجة. وكون الحدود المأخوذة في هذا التأليف تنتج مرة ضرورية موجبة ومرة سالبة ضرورية. يدل[٣١] ان هذا التأليف ليس بقياس اصلاً لنتيجة من النتائج، من أي مادة كانت، اعني مطلقة فرضت أو ضرورية أو ممكنة؛ وذلك ان بانتاجه السالب الضروري تارة، والموجب الضروري تارة، يدل على انه ليس تنتج[٣٢] نتيجة واحدة ضرورية، وبكونه[٣٣] ينتج الضروري[٣٤]، يدل على انه ليس ينتج لا نتيجة مطلقة ولا ممكنة. لأن المطلقة والممكنة ليست بضرورية.

فتكون المقاييس المنتجة في هذا الشكل في هذه المادة ثمانية اصناف، اذا لم 20 تعدّ المهملة غير الجزئية، اربعة تامة، وهي التي تنتج في المواد الاخر، وأربعة غير

تامة[٣٥]، وهي الخاصة بهذه المادة. وما يقوله تامسطيوس في ان هذه الأربعة الغير التامة[٣٦] لا غناء[٣٧] لها اصلاً، لأنه ان كانت السوالب التي وضعت أولاً اكثرية انعكست الى الاقلية، وتلك لا تستعمل في صناعة اصلاً، وان كانت اقلية فتلك مقدمات غير مسؤول[٣٨] عنها في صناعة من الصنائع التي تضع المقدمات بالسؤال، ولا موضوعه ايضًا ابتداءً في الصنائع التي لا تستعمل السؤال، فهو قول باطل، لانّا قد بيّنا الوجه الذي به تستعمل وينتفع بها في صناعة الجدل هذا ان سلّمنا ان المقدمات الاقلية لا تستعملها صناعة، فانه يشبه ان يكون الذي يفحص عن هذه الطبيعة قد يحتاج الى استعمالها، وذلك هو صاحب العلم الالهي[٣٩].

— 15 — -١٤-

القول في[١] تأليف الممكن والوجودي في الشكل الأول

ونقول انه اذا كانت احدى المقدمتين مطلقة والثانية ممكنة، فان كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة والصغرى هي المطلقة، فان اصناف المقايس[٢] التي توجد في هذا التركيب تكون تامة، اي بيّنة الانتاج بحسب «المقول على الكل»؛ وهي اربعة اصناف، اعني التي تنتج الموجب الكلي، والسالب الكلي، والجزئي السالب، والجزئي الموجب، وتكون نتائجها ممكنة حقيقية[٣].

واما اذا كانت الكبرى هي المطلقة[٤] والصغرى هي الممكنة، فان المقاييس المنتجة في هذا النوع من الاختلاط تكون في هذا الشكل غير تامة، وتكون النتيجة الموجبة منها ممكنة، كانت كلية أو جزئية، والسالبة اما ممكنة واما ضرورية، جزئية كانت أو كلية.

القول في تأليف الممكن والوجودي في الضرب الأول من الشكل الأول

فلتكن اولاً الكبرى هي الممكنة، والصغرى هي المطلقة، ولتكونا كليتين، فأقول انها تنتج نتيجة ممكنة. مثال ذلك ان يكون كل جـ هو ب بالفعل، وكل ما هو ب فهو ا بامكان[٥]، فهذا ينتج ان كل جـ هو ا بامكان[٦]؛ وذلك ان معنى[٧] قولنا: كل ما هو ب فهو ا بامكان[٨]، ان كل ما هو ب بالقوة أو بالفعل فهو ا بامكان[٩].

القول في الفرق بين شرط المقول على الكل المستعمل في المقدمة الممكنة والمقدمة الضرورية والمطلقة الكبرى

وذلك ان هذا هو شرط «المقول على الكل» المأخوذ في المقدمة الكبرى الممكنة،

بخلاف شرط «المقول على الكل» المأخوذ في الكبرى[١٠] الوجودية أو الاضطرارية. وذلك انه متى قلنا ان كل ب هو ا بالفعل أو بالضرورة، فهو بيّن ان في كثير من المواد انما تصدق هذه المقدمات على ما هو بالفعل فقط، مثل قولنا: كل انسان يمشي، وكل انسان ناطق، فان هاتين المقدمتين انما تصدقان على ما هو انسان بالفعل لا على ما هو انسان بالقوة، وفي كثير منها يصدق على الأمرين جميعًا، اعني على كل ما بالقوة وما هو بالفعل، وبخاصة الضرورية، مثل قولنا: كل متحرك جسم، فانه يصدق على المتحرك بالفعل والمتحرك بالقوة. فاذا كان الامر كذلك، فالعام في كل مادة في هاتين المقدمتين، اعني الضرورية والمطلقة، انما هو ان يكون المحمول موجودًا لما هو بالفعل الحدّ الأوسط، اعني ان تكون ا موجودة بالضرورة أو بالفعل لكل ما هو ب بالفعل.

فاذن ليس[١١] في هذا التأليف «مقول على الكل»، لأن المقول على الكل[١٢] هو[١٣] الذي يوجد دائمًا في كل مادة من التأليف الواحد بعينه؛ فقول ابي نصر انه قد يوجد في هذا التأليف «مقول على الكل» لا معنى له[١٤]. ولذلك ما يقول ارسطو في هذا الاختلاط، انه متى كانت الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة، ان القياسات تكون غير تامة، لأن الصغرى اذا كانت ممكنة والكبرى مطلقة أو ضرورية لم يتضمنها شرط «المقول على الكل» العام في كل مادة، فوجب ان يتجنب ما ينتج بحسب بعض المواد كما يتجنب[١٥] انتاج الموجبتين في الشكل الثاني، وان كانت قد تنتج في بعض المواد.

وأما المقدمة الممكنة[١٦] فالأمر فيها بخلاف ذلك، اعني انه في كل مادة يصدق فيها ان ا مقولة بامكان على كل ما هو ب بالقوة أو بالفعل، وذلك ان قولنا: كل ما هو انسان فهو ممكن ان يمشي يصدق على كل[١٧] ما هو انسان بالقوة وانسان بالفعل، وكذلك الأمر في سائر المواد. وهذا امر ظاهر بنفسه من استقراء المواد، ولا ادري كيف خفي هذا على المفسّرين، والأمر في ذلك في غاية البيان. واذ قد[١٨] تقرّر هذا فنقول: انه متى كان معنى[١٩] قولنا: ان كل ما هو ب[٢٠] هو ا بامكان، أي ان كل ما هو ب بالفعل أو بالقوة ان ا محمولة عليه بامكان، ثم وضعنا ان جـ هو ب بالفعل، فظاهر ان ا تكون مقولة على جـ بامكان.

القول في اختلاط الممكن والوجودي في الضرب الثاني من الشكل الأول

وكذلك يبيّن الأمر متى كانت الكلية الممكنة سالبة والصغرى المطلقة موجبة كلية، ان النتيجة تكون سالبة ممكنة من معنى «المقول على الكل» بعينه المشترط في المقدمة الكبرى السالبة الممكنة . وذلك ان معنى قولنا : انه ولا شيء من **ب** هو **ا** بامكان اي ولا شيء من ما[٢١] هو ب ، بالقوة كان أو بالفعل، هو ا بامكان، ثم نضع ان **جـ** هي **ب** بالفعل، فيجب ان يكون **جـ** ليس شيئًا من ا بامكان. 40

وأما اذا كانت الكبرى هي المطلقة والصغرى هي الممكنة فانه لا يكون قياس 34a
تام، لأن شرط الحمل المطلق الصادق في كل مادة كما قلنا هو ان يكون على اشياء موجودة بالفعل لا بالقوة. فمتى وضعنا ان كل **ب** هو ا بالفعل، أي كل ما هو **ب** بالفعل فهو ا بالفعل، واضفنا الى ذلك ان **جـ** هو **ب** بالامكان، فبيّن ان **جـ** ليست داخلة تحت شرط «المقول على الكل»، وان هذا النوع من المقاييس[٢٢] غير بيّن الانتاج بنفسه، اعني من[٢٣] المقدمات انفسها، بل من شيء آخر، ولكن[٢٤] هو مأخوذ من المقدمات الموضوعة فيه، وهذا هو شرط القياسات الغير الكاملة[٢٥].

فلذلك[٢٦] ما قال ارسطو في اصناف المقاييس[٢٧] التي تكون الكبرى فيها في هـذا الاختلاط مطلقة ، والصغرى ممكنة، انها مقاييس[٢٨] غير تامة، ورام بيانها بالخلف .
وهو يوطئ لبيان انتاج هذه المقاييس[٢٩] الغير التامة[٣٠] ان الكذب المحال ليس يلزم 5-20
عن الكذب الممكن . وهو أيضًا يوطئ اولاً لبيان هذا المعنى انه متى كان شيئان يلزم وجود احدهما عن الآخر[٣١]، أي الثاني عن الأول[٣٢]، مثل لزوم النتيجة عن القياس، اعني انه يجب ضرورة متى وجدت المقدمات ان توجد النتيجة، فانه يلزم في ذلك[٣٣] الشيئين اذا وجد الأول منهما بالضرورة، الذي هو متبوع، فان الثاني يوجد، الذي هو تابع بالضرورة؛ واذا وجد الأول بامكان، فان اللازم يوجد ايضًا بامكان، اعني بالامكان العام، وهو الذي يقابل الممتنع . مثال ذلك انه اذا فرضنا انه متى كانت ا موجودة فان **ب** تكون موجودة بالذات عن وجود ا، وتوهمنا بدل ا مثلاً القياس المنتج، وبدل **ب** النتيجة، فأقول انه متى كان وجود ا ضروريًا كان وجود **ب** ضروريًا، ومتى كان وجود ا ممكنًا كان وجود **ب** ممكنًا. فلتكن ا اولاً ممكنة، فأقول ان **ب** اللازم وجودها عن وجود ا تكون ممكنة.

برهان ذلك انه ان كانت ب غير ممكنة، وأعني ها هنا[٣٤] بغير ممكنة رفع جميع المعاني التي يدل عليها اسم الممكن، وهو السالب[٣٥] الذي يصدق على الممتنع وكان الممكن في وقت ما هو ممكن، هو الذي يجوز ان يخرج الى الفعل، وغير الممكن الذي لا يجوز ان يخرج الى الفعل. فان ا اذا فرضناها ممكنة وب غير ممكنة، فانه قد يمكن ان توجد ا وتخرج الى الفعل من غير ان توجد ب؛ وقد كنا وضعنا انه اذا وجدت ا وجدت ب، فيجب ان تكون ب موجودة وغير موجودة معًا، هذا خلف لا يمكن. فاذن واجب متى كانت ا ممكنة ان تكون ب ممكنة، اعني اي نوع اتفق مما يقال عليه اسم الممكن. واذا تقرّر هذا فأقول انه ليس يلزم عن الكذب 25-30 الممكن كذب مستحيل[٣٦]. ومثال ذلك[٣٧] اذا فرضنا[٣٨] وجود ا كاذبًا[٣٩] ممكنًا، وهو الممكن الذي يتزل موجودًا في الوقت الذي هو[٤٠] غير موجود، فأقول ان وجود[٤١] ب يكون كاذبًا ممكنًا لا كاذبًا ممتنعًا، وهو الدائم الكذب. ومثال ذلك ان تكون مقدمات القياس أو احداهما[٤٢] كاذبة ممكنة، فانه ليس يمكن ان تكون النتيجة كاذبة مستحيلة؛ وذلك ان ا اذا كانت كاذبة فهي في وقت كذبها ممكنة حقيقية، وقد كنا فرضنا ان ا اذا كانت ممكنة حقيقية[٤٣] ان ب تكون ممكنة، والممكن ليس بكاذب مستحيل، فتكون ب ممكنة غير ممكنة معًا، وذلك خلف لا يمكن. فاذن متى كانت احدى مقدمات[٤٤] القياس أو كلتاهما كاذبة ممكنة، فليس[٤٥] تكون النتيجة كاذبة مستحيلة بل كاذبة ممكنة.

فاذا تقرّر هذا فلنضع مقدمتين كليتين، كبراهما[٤٦] موجبة مطلقة وصغراهما[٤٧] موجبة ممكنة، مثل ان تكون كل جـ هي[٤٨] ب بامكان، وكل ب هي ا بالفعل، 35-40 فأقول ان هذا التأليف ينتج دائمًا ان جـ ممكنة[٤٩] ان تكون ا.

برهان ذلك انه ان لم تكن جـ ممكنة ان تكون ا، فليكن نقيضها وهي[٥٠] قولنا: ليس يمكن[٥١] ان يكون كل جـ ا، ومعنا ان كل جـ ممكنة ان تكون ب. فاذا انزلنا هذه المقدمة[٥٢] موجودة بالفعل، وهي ان كل جـ هي ب بالفعل، كانت كذبًا غير محال؛ فاذا اضفناها الى اللازم عن قولنا: ليس يمكن ان يكون كل جـ ا، انتج[٥٣] لنا في الشكل الثالث ان بعض ب[٥٤] بالضرورة ليست في ا، لأن قولنا: ليس يمكن ان يكون كل جـ ا، يصدق معه قولنا: بعض جـ ليس ا بالضرورة. فيكون معنا في

الشكل الثالث مقدمتان : احداهما[٥٥] وجودية موجبة، والثانية سالبة ضرورية جزئية،
فهي تنتج ضرورة سالبة ضرورية جزئية على ما تقدم وهو: بعض ب ليس ا
بالضرورة؛ لكن[٥٦] قد كان موضوعًا لنا ان كل ب هو ا بالفعل، وهو نقيض
النتيجة، هذا خلف لا يمكن. فالكذب المحال انما لزم ضرورة عن المقدمة التي 34b-5
اضفناها الى المقدمة الكاذبة الممكنة وهي قولنا : ليس يمكن ان يكون كل جـ هو[٥٧]
ا باضطرار، اذ كان الكاذب الممكن لا يلزم عنه[٥٨] كاذب مستحيل على ما تبيّن،
وما لزم عنه محال فهو محال. واذا كذب قولنا : بعض جـ ليس ا باضطرار، اللازم
عن قولنا : ليس يمكن ان يكون كل جـ ا، فقولنا : انه[٥٩] ليس يمكن ان يكون كل
جـ ا كاذب؛ واذا[٦٠] كان هذا كاذبًا فنقيضه هو الصادق وهو قولنا : كل جـ ممكنة
ان تكون ا. فقد تبيّن من هذا ان نتيجة هذا القياس هي ممكنة.

القول في بيان المطلقة الحقيقية والفرق بينها وبين الضرورية وانه لا يتألف قياس من المطلقة الأقلية

وانما يعرض لهذا التأليف ان يكون منتجًا بهذه الجهة، اعني الاّ[٦١] ينتج مرة
الايجاب الضروري ومرة السلب الضروري، كالحال في المقاييس الغير المنتجة[٦٢] متى
اخذت المطلقة الحقيقية وهي التي يصحّ فيها الحمل الكلي المطلق، اعني التي[٦٣]
يشاهد بالحس وجود المحمول فيها لجميع الموضوع في جميع الزمان أو في اكثره. 10
وهذه هي المقدمات التي تنشأ عن الاستقراء الذي يستوفي فيه جميع الجزئيات، مثل
ان كل غراب اسود وكل ثلج ابيض. والفرق بينها وبين الضرورية ان هذه[٦٤] يخطر
بالبال امكان عدمها في الأقل من الزمان المستقبل، والضرورية لا يخطر ذلك فيها
بالبال لأن الذهن يشعر[٦٥] فيها بالنسبة الذاتية التي بين المحمول والموضوع. ومن هذه
المطلقة، كما يقول[٦٦] ارسطو، تعمل اكثر المقاييس[٦٧]. واما المطلقة التي توجد في
الأقل من الزمان، مثل ان كل متحرك انسان، فهو بيّن انه لا يعمل منها قياس، 15
وبخاصة مع الممكنة، كما لا يعمل في الممكنة الاقلية قياس. وهذه المطلقة، اعني
التي لا يصحّ فيها[٦٨] الحمل الكلي الا في زمان معيّن[٦٩]، متى اخذت[٧٠] الكبرى
والصغرى ممكنة، فانها توجد مرة تنتج الموجب ومرة تنتج السالب. والسبب في ذلك
ان هذه المطلقة انما تصدق الكلية فيها في الزمان الحاضر، والمقدمة الصغرى من جهة

ما هي ممكنة ليست بمنطوية تحت الكبرى، اذ كان الممكن هو الموجود في الزمان المستقبل.

فهذا هو عندي معنى ايصاء ارسطو ان تكون المقدمات الكلية المأخوذة[٧١] صادقة على الأزمنة الثلاثة[٧٢]، لا ما يظنه ابو نصر من ان هذه الوصية هي في معنى «المقول على الكل»، فانه[٧٣] ليس يمكن ان يوجد «المقول على الكل» في المقدمة الكبرى الوجودية الحقيقية عامًا، في الأزمنة الثلاثة[٧٤]، الا في بعض المواد، وهي التي يصدق فيها ان ا موجودة بالفعل لكل ما هو ب بالقوة أو بالفعل. واذا وجد الأمر بهذه الصفة، فالتأليف من ذلك يكون منتجًا[٧٥] بحسب «المقول على الكل». فان كان[٧٦] ارسطو وصى الاّ تستعمل المقدمات المطلقة الا في هذه المادة[٧٧]، فما باله قد قال انها غير منتجة بحسب «المقول على الكل»، اعني المطلقة اذا اختلطت مع الممكنة، وبيّن انتاجها بالخلف؟ وما باله قد قال فيها انها تنتج الموجب مرة والسالب اخرى[٧٨]؟ فاذن[٧٩] واجب[٨٠] ان تكون هذه المطلقة هي غير المطلقة التي بيّن انها تنتج بطريق الخلف، ويكون السبب عن اعراضه[٨١] عن المنتج منها بحسب «المقول على الكل» العام، صدقه في بعض المواد لا في كلها.

وليس هذه الوصية ايضًا مما يفهم منها ان المقدمة الوجودية عنده هي التي تشمل الضروري والممكن، كما فهم ذلك عنه[٨٢] تامسطيوس؛ فان هذه المقدمة، اعني المطلقة التي بهذه الصفة، ليس لها وجود خارج الذهن. والقصد ها هنا[٨٣] انما هو احصاء جهات المقدمات المطابقة لاصناف الوجود او للمعارف للاول. فاما ان كان قصد ارسطو بالجهات احصاء فصول المقدمات من جهة الوجود والمعرفة، فليس ينتفع بالمطلقة على رأي ثاوفرسطس[٨٤] وتامسطيوس[٨٥]؛ وان كان اراد احصاءها[٨٦] من جهة المعارف الاول التي لنا بالطبع فقد ينتفع بها، فانّا[٨٧] كثيرًا ما نعلم ان المحمول موجود للموضوع، ونجهل هل هو موجود بامكان او باضطرار. ويشبه ان يكون قصد بالمطلقة الامرين جميعًا، اعني المطلقة بحسب المعرفة والمطلقة بحسب الوجود والمعرفة، وهي التي حددنا[٨٨] لا التي يذكرها الاسكندر، فان تلك لا يأتلف منها قياس الا بالعرض اي في وقت ما[٨٩] مخصوص، واذا خلطت[٩٠] مع الممكن فليس يأتلف منها قياس اصلاً، اعني ان تكون الصغرى ممكنة.

فعلى هذا التأويل[٩١] تنحل[٩٢] الشكوك الواردة على كلام هذا الرجل ، مع انه التأويل الحق اللائق بمذهبه في هذه الصناعة . وارسطو يبيّن من الحدود المأخوذة من المواد انه اذا اخذت في مثل هذا[٩٣] الاختلاط المطلقة الموجودة في زمان معيّن[٩٤] بالفعل انه لا يكون قياس منتج[٩٥] اصلاً لانه ينتج جنسًا سالبًا ضروريًا وجنسًا موجبًا ضروريًا . والحدود التي تنتج السالب هي : الانسان والمتحرك والفرس[٩٦] ، والاصغر هو الانسان ، والاوسط هو المتحرك ، والاكبر هو الفرس ؛ وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون متحركًا ، وكل متحرك قد يكون في وقت ما فرسًا اذا لم يوجد شيء متحرك[٩٧] الا فرس ، والنتيجة سالبة ضرورية وهي : ولا انسان واحد فرس . والحدود التي تنتج الموجب : الانسان والمتحرك والحي . فان كل انسان يمكن ان يكون متحركًا ، وكل متحرك في وقت ما قد يكون حيًا اذا توهمنا انه لا يتحرك[٩٨] في ذلك الوقت شيء الا الحيوان ، والنتيجة موجبة ضرورية وهو[٩٩] ان كل انسان حي .

القول في ان القياس المنتج مع اختلاف الجهة غير كامل ايضًا

واذا كان الامر هكذا فلتكن المطلقة المأخوذة ها هنا[١٠٠] هي التي لا تختص بزمان دون زمان[١٠١] ، ولتكن المقدمة الكلية الكبرى سالبة مطلقة ، والصغرى الكلية موجبة ممكنة ، فاقول انه ينتج[١٠٢] سالبة مطلقة[١٠٣] باشتراك الاسم ، اعني التي تقال على الممكنة واضرورية . ومعنى قولنا في امثال هذه المقاييس[١٠٤] انها منتجة ، اي ليس[١٠٥] تنتج الموجب مرة والسالب مرة بل انما تنتج اما[١٠٦] الموجب فقط واما السالب فقط[١٠٧] ؛ لكن[١٠٨] السالب والموجب فيها هو مقول على اكثر من معنى واحد . فهذا هو احد الأسباب التي من اجله قيل فيها انها غير تامة . مثال ذلك قولنا : كل جـ فهو[١٠٩] ب بامكان ، ولا شيء من ب هو ا باطلاق ، 20-25
فاقول انه[١١٠] ينتج هذا انه ولا شيء من جـ هو ا بامكان ؛ فمرة تكون النتيجة : ولا شيء من جـ هو ا بالضرورة ، ومرة تكون : ولا شيء من جـ هو ا بامكان .

برهان ذلك انه ان لم يكن الصادق قولنا انه يمكن ان يكون ولا شيء من جـ هو ا ، فليكن نقيضه هو الصادق وهو انه ليس يمكن ولا شيء من جـ هو ا ؛ واذا لم يمكن ان يكون ولا شيء من جـ هو ا ، فبعض جـ هو ا بالضرورة ، وذلك بيّن اللزوم

بنفسه . فاذا كان معنا ان بعض جـ هو ا بالضرورة ، وان كل جـ هو ب بالفعل ، وذلك بنقل المقدمة الممكنة في هذا الشكل الى الوجودية ، كان معنا قياس في الشكل الثالث من مقدمتين موجبتين : احداهما[١١١] جزئية ضرورية كبرى ، والثانية كلية مطلقة صغرى ، وقد تبيّن ان هذا قد ينتج جزئية ضرورية بالافتراض وذلك انه يرجع من موجبتين كليتين في الشكل الثالث ، كبراهما[١١٢] ضرورية وهي ان بعض ب هي ا باضطرار وقد كان موضوعًا لنا في القياس انه ولا شيء من ب ا ، هذا خلف لا يمكن . والخلف لم يلزم عن الكذب الممكن ، وانما لزم عن وضعنا ان بعض جـ ا بالضرورة . لكن[١١٣] اذا كذب هذا فنقيضه هو الصادق وهو قولنا : ليس بالضرورة بعض[١١٤] جـ هو[١١٥] ا ، وهذا يصدق معه ان يكون جـ ليس ا بامكان وليس ا[١١٦] بالضرورة . فلذلك تكون نتيجة هذا القياس مرة سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة .

وقد يبيّن هذا المعنى من الحدود . فليكن بدل جـ انسان وبدل ب مفكر ،
وبدل ا غراب ، فيأتلف هكذا[١١٧] : كل انسان يمكن ان يكون مفكرًا ، ولا مفكر
واحد غراب ، ينتج : ولا انسان واحد غراب ، وهي سالبة ضرورية . وليكن جـ 35-40
ايضًا انسانًا ، وب عالمًا ، وا متحركًا ، فيأتلف القياس هكذا : كل انسان يمكن ان
يكون عالمًا ، ولا عالم واحد متحرك بعلمه ، فتكون النتيجة : كل انسان يمكن
الاّ[١١٨] يكون متحركًا بعلمه[١١٩] ، وهي سالبة ممكنة . وينبغي اذا اريد ان يحصل من 35a
هذا يقين ، او ما يقارب اليقين ، ان يستقرأ[١٢٠] الامر في هذا التأليف في اكثر من
مادة واحدة ، فانه سيوجد الامر فيه هكذا ، اعني انه ينتج مرة سالبة ضرورية ومرة
سالبة ممكنة[١٢١] .

وقد شك ابو نصر في هذا المثال لما اعتقد ان الوجودية هي التي يوجد المحمول فيها لكل الموضوع في زمان مشار اليه ، مثل ما حكاه وقال : ان قولك : ولا مفكر واحد هو ضروري لا وجودي الا ان يريد بالتفكر التخيل . وهذا كله لعدم التفاته الى الفرق بين المطلقة والضرورية عند ارسطو لان الضروري عند ارسطو هو الذاتي ، وليس امتناع الفكرة من الغراب من الواجب الضروري عند جميع الناس مثل سلب الانسان عن الغراب . والوجودية هي الصادقة عنده فقط ، والصادق ايضًا هو غير الضروري عنده . وبالجملة اذا اخذ الفكر بالفعل ، كانت المقدمة ضرورية بالعرض ، مطلقة بالذات[١٢٢] .

فان كانت الصغرى في هذا الشكل سالبة ممكنة فانه لا يكون قياس تام، اذ
كان من شرط الانتاج في هذا الشكل ان تكون الصغرى موجبة. لكن[١٢٣] اذا
عكست السالبة الممكنة الى موجبة ممكنة كان القياس الذي تقدم. وكذلك يعرض
متى كانت المقدمتان في هذا الاختلاط سالبتين، وكانت الصغرى هي الممكنة، 10-20
اعني انه لا ينتج شيئًا حتى تعكس الممكنة الى موجبة. فان كانت الصغرى في هذا
الشكل سالبة[١٢٤] مطلقة، فانه لن يكون قياس منتج، كانت الكبرى سالبة ممكنة او
موجبة ممكنة. والحدود التي تنتج الموجب الضروري هي: الثلج والحي والابيض،
وذلك انه ولا ثلج واحد حي، وكل حي يمكن ان يكون ابيض، والنتيجة: كل
ثلج ابيض[١٢٥]، وهي موجبة ضرورية. والحدود التي تنتج السالب هي: القار والحي
والابيض؛ وذلك ان كل قار ليس بحي، وكل حي يمكن ان يكون ابيض،
والنتيجة: ولا قار واحد يمكن ان يكون ابيض، وهي سالبة ضرورية.

فقد تبيّن اذا كانت المقدمتان كليتين في هذا الاختلاط متى يكون قياس منتج 25
ومتى لا يكون؛ واذا كان فما منه تام وما منه غير تام. وتبيّن ما يكون بيّن الانتاج
من غير التام[١٢٦] بقياس الخلف، وما يكون[١٢٧] بيّنًا بالانعكاس.

القول في اختلاط الممكنة والوجودية
في الضرب الثالث والرابع من الشكل الاول

فاما اذا كانت احدى المقدمتين من هذا الاختلاط كلية والاخرى جزئية، 30
وكانت المقدمة الكبرى ممكنة كلية، سالبة كانت او موجبة، والصغرى الجزئية موجبة،
فانه يكون قياس تام على نحو ما كان الامر اذا كانت المقدمتان كليتين، وكانت
الكبرى ممكنة والصغرى مطلقة؛ وتكون[١٢٨] جهة النتيجة هي جهة تلك النتيجة
بعينها، اعني ممكنة، الاّ ان هذه جزئية وتلك كلية. وذلك بيّن من معنى «المقول
على الكل» كما ان الامر في تلك. فان كانت[١٢٩] المقدمة الكبرى كلية مطلقة غير 35-40
ممكنة، وكانت المقدمة الصغرى جزئية ممكنة، كانت المقدمتان موجبتين، او
احداهما[١٣٠] موجبة والاخرى سالبة، فانه يكون عن ذلك قياسات منتجة غير تامة:
فنها ما يبيّن بالخلف، وهي نظير ما بان[١٣١] بالخلف في هذا الاختلاط الذي فيه

المقدمتان كليتان ، ومنها ما يبيّن بالعكس ، وهي متى كانت الصغرى الجزئية سالبة 35b ممكنة كالحال فيها اذا كانت سالبة كلية .

واما اذا كانت الصغرى سالبة مطلقة ، فانه لن يكون قياس . والحدود التي تنتج الموجب هي : الثلج والحي الابيض ، وذلك ان بعض الثلج ليس بحي ، وكل حي 10 يمكن ان يكون ابيض ، والنتيجة : بعض الثلج ابيض ؛ والتي تنتج السالب فالقار والحي والابيض ، وذلك ان بعض القار ليس بحي ، وكل حي يمكن ان يكون ابيض ، والنتيجة : بعض القار ليس بابيض ، وهي سالبة ضرورية جزئية .

القول في اختلاط المطلقة والممكنة في المهملات ومراعات المعنى الذي ينبغي ان يؤخذ عامة للجزئية والمهملة

واذا اخذت هذه الحدود مهملة ، قامت مقام الجزئية ولم توهم ما توهم الجزئية 15-20 في مثل قولنا : بعض الثلج ليس بحي . وان بعض الثلج حي[١٣٢] ، وهذا شيء ينبغي ان يعتمد في الحدود التي تؤخذ عامة للجزئية والمهملة . فان كانت المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى ، سالبة كانت او موجبة ، ممكنة او مطلقة ، فانه ليس يكون من ذلك قياس . وكذلك اذا كانت المقدمتان جزئيتين او مهملتين ، فانه لا يكون قياس ، كانت الكبرى المطلقة والصغرى الممكنة او بالعكس . والبرهان على ذلك هو البرهان المتقدم على هذه الاصناف في المواد الغير المختلطة[١٣٣] . والحدود التي تنتج الموجبة الضرورية في هذه ، اذا كانت الكبرى جزئية ، الانسان والابيض والحي ، والاصغر هو الانسان ، والابيض الاوسط ، والحي الاكبر. واما التي تنتج السالب[١٣٤] فالثوب والابيض والحي[١٣٥] .

فقد تبيّن من هذا ما المنتج في هذا النوع من الاختلاط في هذا الشكل ، اعني الاول ، وما غير المنتج ، وما كان من المنتج تامًا وما لم يكن تامًا .

— 16 —

-١٥-

القول في تأليف الضروري الممكن في الشكل الاول

واذا كانت احدى مقدمتي القياس ممكنة والثانية اضطرارية ، فان انواع المقاييس المنتجة تكون على عدد المقاييس المنتجة في المختلطة من الممكن والوجودي[1] ، التامة منها وغير التامة . والتامة[2] تكون ها هنا[3] اذا كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة ، كما كانت هنالك ؛ وغير التامة اذا كانت الكبرى هي الضرورية والصغرى هي الممكنة. واما النتائج ها هنا[4] فتكون ، اذا كانت المقدمتان موجبتين ، ممكنة ، تامة كانت المقاييس او غير تامة ، كلية كانت النتائج او جزئية ؛ واما ان كانت[5] احدى المقدمتين موجبة والاخرى سالبة ، وكانت الموجبة اضطرارية والسالبة ممكنة ، فانه تكون النتيجة ممكنة . فان كانت المقدمة السالبة اضطرارية ، تكون النتيجة مرة سالبة ممكنة ومرة سالبة مطلقة ؛ كما انه اذا كانت السالبة في اختلاط الممكن والوجودي[6] وجودية ، كانت النتيجة مرة سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة . وهذا كله سواء كانت المقدمتان كليتين او احداهما[7] كلية .والاخرى جزئية ، اعني اذا كانت الكلية هي الكبرى والجزئية[8] الصغرى ، فانه اذا كانت الجزئية هي الكبرى لم يكن منتجًا اصلاً . ولم يقـل ان ها هنا[9] قياسًا[10] ينتج سالبة ضرورية لان ذلك جزئي وفي بعض المواد ، وان كان يوجد قياس ينتج سالبة الاضطرار، فان سالبة الاضطرار غير السالبة[11] الاضطرارية ؛ كما انه لم يقل ان ها هنا[12] قياسًا ينتج موجبة ضرورية ، فان ذلك ايضًا جزئي وفي بعض المواد ، كالحال في انتاج الشكل الثاني موجبة .

القول في اختلاط الضرورية والممكنة في الضرب الاول من الشكل الاول

فلتكن المقدمتان موجبتين كليتين ، ولتكن الكبرى هي الضرورية والصغرى هي الممكنة ، فاقول انه ينتج نتيجة ممكنة لا ضرورية ، وان القياس في ذلك يكون غير

تام. مثال ذلك قولنا : كل جـ هو ب بامكان ، وكل ب هو ا بالضرورة ، فاقول انه
ينتج[١٣] : كل جـ هي ا بامكان ، وانه قياس غير تام ، لان شرط «المقول على الكل» 40
في المقدمة الضرورية ان[١٤] تكون ا محمولة على ما هو ب بالفعل لا بالقوة. فاما ما به
يتبيّن[١٥] ان النتيجة ممكنة فبقياس الخلف ، على النحو الذي بان في نظير هذا من 36a
الاختلاط الآخر ؛ وذلك بأن نأخذ نقيض النتيجة ، وهي سالبة ضرورية ، لان غير
الممكن يصدق على السالبة الضرورية ، ونضيف اليها المقدمة الممكنة من القياس ، 5
وهي الصغرى ، بعد ان ننقلها الى الوجود ، فيلزم عنه نقيض المقدمة الكبرى ، وهي السالبة الضرورية ، لان الكبرى كانت موجبة ضرورية.

القول في اختلاط الممكنة والاضطرارية
في الضرب الثاني من الشكل الاول

فاما اذا كانت الكبرى هي الممكنة والصغرى الضرورية ، فانه يكون في ذلك قياس تام ، وذلك بيّن من معنى «المقول على الكل» ، على ما تقدم ، وتكون النتيجة ممكنة. فان كانت احدى المقدمتين الكليتين موجبة والاخرى سالبة ، وكانت السالبة اضطرارية وكبرى ، والصغرى[١٦] ممكنة ، فانه يكون قياس منتج غير تام ينتج نتيجتين : احداهما[١٧] سالبة مطلقة ، والثانية سالبة ممكنة ، ولم يقل انه ينتج سالبة ضرورية ، اذ[١٨] ذلك انما يمكن اذا كان الطرف الاصغر داخلاً[١٩] بالقوة تحت الأوسط ، وذلك لا يصدق الا في بعض المواد ، ولكن[٢٠] يبيّن ايضًا بقياس الخلف انه ينتج نتيجة مطلقة سالبة وممكنة. فليكن معنا ان كل جـ هو ب بامكان ، وانه ولا شيء من ب هو ا بالضرورة ، فاقول انه ينتج : ولا شيء من جـ هو ا بالفعل او بامكان[٢١].

10-15
برهان ذلك انه ان لم تكن هذه النتيجة صادقة ، فليكن نقيضها هو الصادق ، وهو ان بعض جـ هي[٢٢] ا باضطرار ، وذلك ان هذه هي المناقضة للنتيجة في الكيفية والكمية والجهة. ولنضف اليها المقدمة السالبة الكلية الضرورية من القياس وهو ان ب ليس ا بالضرورة ، فينتج في الشكل الثاني ان ب غير ممكنة ان تكون في بعض جـ ، وقد كان موضوعًا لنا ان كل جـ هو ب بامكان ، هذا خلف لا يمكن. واذا كذبت

الموجبة الضرورية صدق نقيضها وهي السالبة المطلقة ؛ فاذا صدقت السالبة الوجودية امكن ان تصدق معها السالبة الممكنة ، اذ المطلق ممكن الوجود.

فان كانت المقدمة الكبرى سالبة ممكنة ، والصغرى موجبة اضطرارية ، فانه يكون 20-25
قياس تام وتكون النتيجة ممكنة على ما تبيّن من معنى «المقول على الكل». وارسطو
يقول انه ليس يمكن ان يتبيّن بقياس الخلف انه ينتج مطلقة. فان كانت المقدمة
السالبة صغرى وكانت ممكنة ، فانه لا يكون قياس تام ، لكن[٢٣] يكون قياس غير
تام بعكس السالبة الممكنة الى الموجبة ، على ما تقدم. فان كانت الصغرى السالبة
اضطرارية ، لم يكن قياس ؛ ولا اذا كانتا جميعًا سالبتين وكانت الصغرى
الاضطرارية. والحدود التي تنتج الموجب : الثلج والحي والابيض ؛ وذلك انه : ولا 30
ثلج واحد حي ، والحي ابيض بامكان ، والنتيجة موجبة ضرورية وهي ان كل ثلج
ابيض. والحدود التي تنتج السالب : القار[٢٤] والحي والابيض ، وذلك ان النتيجة :
ولا قار واحد ابيض ، وهي سالبة. وكذلك اذا اخذنا سالبتين ، وذلك ان القار ليس
بحي ، والحي ليس بابيض ، والقار ليس بأبيض ؛ وايضًا فان الثلج ليس بحي ،
والحي ليس بابيض بامكان ، والثلج ابيض.

القول في اختلاط الضرورية والممكنة
في الضرب الرابع من الشكل الاول

واما اذا كانت احدى المقدمتين جزئية ، وكانت الكبرى ضرورية[٢٥] سالبة ، فان 35
النتيجة تكون سالبة مطلقة وسالبة ممكنة ، كما كانت الحال اذا كانتا[٢٦] كليتين
والكبرى[٢٧] سالبة ، وتبيّن ذلك بالخلف ، كما بان ذلك في الكليتين.

القول في ذلك الاختلاط ايضًا
في الضرب الثالث من الشكل الاول

واما اذا كانت الصغرى جزئية موجبة وضرورية ، وكانت الكبرى سالبة ممكنة ، 40
فان النتيجة تكون ممكنة جزئية ، وذلك بيّن من معنى «المقول على الكل». واما اذا
كانتا موجبتين ، وكانت الكبرى كلية وضرورية ، فان النتيجة تكون ممكنة. والبرهان 36b
على ذلك هو البرهان الذي تقدم اذا كانتا معًا كليتين.

فان كانت المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى، وكانت الجزئية اضطرارية والكلية ممكنة، موجبة كانت او سالبة، فانه لا يكون قياس. والحدود التي تنتج الموجب: الانسان والابيض والحي؛ وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون ابيض، وبعض الابيض ليس بحي، والانسان حي بالضرورة. والانسان يمكن الأ[٢٨] يكون ايضًا ابيض، وبعض الابيض حي، فالانسان[٢٩] حي بالضرورة. واما الحدود التي تنتج السالب فالثوب والابيض والحي؛ وذلك ان الثوب يمكن ان يكون ابيض، وبعض الابيض ليس بحي، والثوب ليس بحي؛ وايضًا فان الثوب يمكن الأ[٣٠] يكون ابيض، وبعض الابيض حي، والثوب لا يمكن ان يكون حيًّا. سواء كانت الصغرى سالبة او موجبة، اذا كانت كلية وممكنة، فانها غير منتجة. وكذلك اذا كانت الصغرى كلية و[٣١] اضطرارية، سالبة كانت او موجبة، والكبرى ممكنة جزئية، فانه لا ينتج اصلاً. والحدود التي تنتج الموجب اذا كانت سالبة: الغراب والابيض والحي؛ وذلك ان الغراب ليس بابيض بالضرورة، وبعض الابيض حي بامكان، والغراب[٣٢] حي بالضرورة، وهي النتيجة. واما الحدود التي تنتج السالب فالقار والحي والابيض؛ وذلك ان القار ليس بابيض، وبعض الابيض حي، والقار ليس بحي. واما الحدود التي تنتج الموجب اذا كانت الصغرى كلية موجبة واضطرارية فهي القفنس والابيض والحي؛ وذلك ان كل قفنس ابيض بالضرورة، وبعض الابيض حي، والنتيجة: و[٣٣]كل قفنس حي، وهي ضرورية؛ والتي تنتج السالب فالثلج والابيض والحي، وذلك ان الثلج ابيض، وبعض الابيض حي، والثلج ليس بحي بالضرورة، وهي النتيجة. وكذلك لا يكون في هذا الصنف ايضًا قياس[٣٤] اذا كانت المقدمتان مهملتين او جزئيتين[٣٥] او احداهما[٣٦] مهملة والاخرى جزئية، كانت الكبرى هي الممكنة والصغرى هي الضرورية او بالعكس. والحدود العامة لهذه الاصناف كلها: اما التي تنتج الموجب فالانسان والابيض والحي، واما التي تنتج السالب فالغير المتنفس[٣٧] والابيض والحي، وتركيبها قريب على من تأملها.

فقد تبيّن من هذا القول ان اصناف المقاييس[٣٨] المركبة في هذا الشكل من اختلاط الممكن والمطلق هي مساوية لاصناف المقاييس[٣٩] المركبة من الممكن والضروري، المنتج منها للمنتج وغير المنتج لغير المنتج، والمنتج التام للمنتج التام

والمنتج غير التام[٤٠] لغير التام. والطريق الذي يبيّن به[٤١] غير التام هو فيهما واحد بعينه[٤٢]. وتبيّن ان النتائج منها في الموجبات ممكنة، وكذلك في السوالب اذا كانت المقدمات الكبرى[٤٣] منها هي الممكنة؛ واما اذا كانت الضرورية او الوجودية فانها تكون: اما في المختلطة من الممكنة والوجودية فسالبة ضرورية او ممكنة، واما في المختلطة من الممكنة والضرورية فسالبة مطلقة او سالبة ممكنة.

[٤٤] وقد يسئل سائل فيقول: كيف قال ارسطو في المقاييس المختلطة التي كبراها سالبة مطلقة وصغراها موجبة ممكنة، وهي السالبة الغير تامة في هذا الاختلاط، انها تنتج نتيجتين: احداهما سالبة ممكنة، والثانية سالبة ضرورية، او انها تنتج مع السالبة الممكنة السالبة الضرورية، وسكت عن النتيجة المطلقة، وقد ينتجها؛ وبرهان الخلف الذي استعمل ارسطو في بيان انه ينتج سالبة ضرورية وممكنة يقتضي انه قد ينتج المطلقة، وبالجملة سالبة ممكنة باشتراك الاسم، اعني للممكن المقول على الثلاث جهات؟ وكيف قال في المقاييس التي كبراها سالبة ضرورية وصغراها موجبة ممكنة، وهي الغير تامة في هذا الاختلاط، انها تنتج ايضًا نتيجتين: احداهما سالبة مطلقة، والاخرى سالبة ممكنة؟ وقال انه ليس يوجد في هذا الصنف برهان على انه ينتج السالب الضروري وتبيّن من امره انه قد ينتج الضروري؛ وبرهان الخلف الذي استعمل في بيان انتاجه السالب الممكن والسالب المطلق يدل على امكان ذلك؟ وهل في هذا كله فرق بين الموجبات والسوالب في هذا الاختلاط الذي سماه غير تام، وهو الذي لا تكون الكبرى فيه ممكنة؟

فان الذي فهم عنه من ذلك المفسّرون الذين وصلتنا اقوالهم، هو ان التأليفات الموجبة في هذين النوعين من الاختلاط بخلاف السوالب، فان الموجبات منها تنتج ممكنات حقيقية. وهذا الذي قاله المفسّرون هو الذي يقتضيه ظاهر الفاظه. اوليس في ذلك فرق بين الموجبات والسوالب، بل كلى الصنفين ينتج نتائج ممكنة باشتراك الاسم على ظاهر ما يقتضيه برهان الخلف المستعمل في ذلك، وعلى ظاهر ما يذهب اليه ابو نصر في تفسيره هذا الموضع؟

فنقول نحن الآن ان الانتاج بالجملة: اما ان يكون سبب الانطواء، واما ان يكون سبب الاتصال. واعني بالانطواء: تضمن «المقول على الكل» جهة المقدمة

الصغرى وانطواءها تحت حمل الحدّ الاكبر على الاصغر ؛ واعني بالاتصال : تضمن «المقول على الكل» كون الحدّ الاوسط محمولاً بايجاب على الاصغر فقط ، من غير ان يتضمن الجهة ، اعني جهة المقدمة الصغرى ، وانما يتضمن جنسها وهو الايجاب فقط . والاتصال منه تام وهو ان تكون كلتا المقدمتين موجبتين ، ومنه غير تام وهو ان تكون الكبرى كلية سالبة والصغرى موجبة فقط .

فارسطو لما نظر في هذه المختلطات، وجد منها ما ينتج بحسب الانطواء دائمًا وفي كل مادة، اعني ان المقدمة الكبرى فيه تتضمن جهة النتيجة، فحكم في هذه حكمًا جزمًا ان جهة النتيجة تابعة للمقدمة الكبرى ، وذلك في اختلاط الوجودي مع الضروري ، وفي اختلاط الممكن مع الضروري والوجودي في الصنف التام منها ، اعني اذا كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة فان الانطواء موجود في هذه التأليفات على ما تبيّن من قولنا . ولما نظر في الصنف في اختلاط الممكن مع الضروري والوجودي ، الذي تكون المقدمات الصغر فيها ممكنة ، وجد الانطواء فيها جزئيًا ، اعني في بعض المواد ، فرفض الانتاج الذي يكون في هذا الاختلاط من قبل الانطواء وعاد الى تبيين الانتاج الذي يكون في هذه من قبل الاتصال اذ كان هو الدائم ، ومعنى دوامه انه اذا رفعت نتيجته عن القياس لم يكن بعد قياسًا ولزم عنه الخلف . وفعل ذلك في الصنفين من الاتصال جميعًا ، اعني التام وهو الصنف الموجب ، والناقص وهو الصنف السالب ، وعرّف ما يلزم كل واحد منهما من النتائج من جهة الاتصال وما لا يلزمه ، وان الموجب في ذلك بخلاف السالب. فابتدأ يعرّف في الموجب الذي يأتلف من مقدمة كبرى مطلقة وصغرى ممكنة ، ان النتيجة بحسب الاتصال يجب ان تكون ممكنة حقيقية ، وانه ليس يمكن غير ذلك اذ الانتاج لهذا الضرب انما هو من جهة الاتصال ، وذلك بأن يبيّن انه متى وضعت نتيجة هذا القياس سالبة ضرورية كلية انه يعرض عن ذلك محال ، واذا كذبت السالبة الكلية الضرورية ، امكن ان تصدق الموجبة الممكنة الكلية والموجبة المطلقة والضرورية ؛ لاكن اطّرح المطلقة لانها لا تكون بحسب الانطواء وسقطت الضرورية لان الاتصال تام، وليس في المقدمتين جهة ضرورية ، فينبغي ان تكون ممكنة حقيقية .

وليس ينبغي ان يفهم هذا الموضع عامًا على ما يقتضيه ظاهر برهانه ، من انه لما اخذ نقيض النتيجة الممكنة ، وهي غير الممكنة ، فلزم عنها الضروري السالب ، بيّن كذب السالب ؛ فلما بيّن كذب السالب ، كذب الذي لزم عنه السالب الضروري ، وهو غير الممكن ، واذا كذب غير الممكن صدق الممكن العام ، فتكون النتيجة على هذا ممكنة باشتراك الاسم ، فان هذا الفهم محال. وذلك انه اذا كانت ا محمولة على كل ب باطلاق ، وب محمولة على كل جـ بامكان ، فاقول انه ليس يمكن ان تحمل ا على جـ باضطرار. لانه ان كان في هذا الحمل انطواء فا موجودة لجـ من الاضطرار وباطلاق معًا وذلك خلف ، فان المطلق من طبيعة الممكن على ما تبيّن. وان لم يوجد فيها غير معنى الاتصال ، فظاهر ايضًا ان ا موجودة لجـ بامكان ، لانه اذا كانت الف موجودة لكل ب بالفعل ، وب موجودة لكل جـ بامكان ، فان ا بالضرورة تكون موجودة لجـ بامكان لا باضطرار ، فانها وجدت لجـ بتوسط وجود ب لها ، وب وجدت لها بامكان ، فا موجودة لها ضرورة بامكان ؛ وذلك انه لو وجدت ا بالضرورة لجـ من جهة مشاركتها لب ، لوجب في ب ان تكون موجودة بالضرورة لجـ ، وقد كانت فرضت بامكان.

وكذلك يبيّن ايضًا انها لا تنتج من قبل الاتصال مطلقة لان النتيجة تكون ابدًا في الانتاج الذي بحسب الاتصال التام تابعة لاخس المقدمتين. لانه لما كانت النسبة التي بين الحدّ الاوسط والاصغر هي نسبة الكل الى الجزء ، فظاهر متى حمل شيء على الكل حملاً مخالفًا لجهة حمل الكل على الجزء انه ان كان ذلك الحمل انقص جهة من حمل الكل على الجزء ، انه يحمل على الجزء بالجهة التي حمل على الكل ؛ فان كان حمل الكل على الجزء انقص جهة من حمل ذلك الشيء على الكل ، ان ذلك الشيء يحمل على الجزء حمل الكل على الجزء. وهذا هو الذي ظهر لاوديمش وثاوفرسطس من قدماء المشائين ، من ان النتيجة تكون ابدًا في المختلطة جهتها تابعة لاخس جهتي المقدمتين ، وما قالوه صحيح في الانتاج الذي يكون بحسب الاتصال ، اعني التام ، لا بحسب الانطواء وهو الذي ذهب على القوم.

فقد تبيّن من هذا ان هذا الاختلاط ليس ينتج اصلاً نتيجة ضرورية ولا مطلقة

من جهة الاتصال الذي قصد ارسطو بيانه ، اذ كان ذلك جزئيًا وفي بعض المواد ، فكأنه بضرب من العرض ، اذ كان ذلك انما يكون من قبل الانطواء ، والانطواء امر عارض لهذا التأليف. وبمثل هذا بيّن في الاختلاط الذي يكون من كبرى ضرورية موجبة وصغرى ممكنة موجبة ، ان النتيجة تكون ايضًا من قبل الاتصال ممكنة حقيقية ، اعني بذلك النوع من برهان الخلف ، واطّرح الضرورية لانها بالعرض لهذا التأليف ؛ واما المطلقة فليس يمكن ان توجد فيه اذ كان ليس توجد في احدى جهتي المقدمتين والاتصال تام. فاذاً ما فهمه مفسروا المشائين من ان النتائج في هذه المختلطات الموجبات ممكنة حقيقية هو الصحيح.

واما الاقيسة السالبة في هذا النوع من الاختلاط ، وهو الذي اتصالها غير تام ، من قبل ان الكبرى فيه سالبة ، والسلب هو انفصال الاتصال ، فان ارسطو ايضًا نظر في جهات نتائجها من قبل الاتصال لا من قبل الانطواء ، اذ كان عارضًا في هذا النوع من الاختلاط ايضًا فبيّن ، في الاختلاط الذي يكون من كبرى سالبة مطلقة وصغرى موجبة ممكنة ، ان جهة النتيجة في هذا الضرب من الاختلاط مرة تكون ممكنة حقيقية ، اعني سالبة ، ومرة تكون سالبة ضرورية . وذلك بأن بيّن انه متى وضعت نتيجة هذا الشكل موجبة جزئية ضرورية ، انه يعرض عن ذلك محال ؛ واذا كذبت الموجبة الجزئية الضرورية ، امكن ان تصدق السالبة الكلية الضرورية ، وامكن ان تصدق السالبة الممكنة والسالبة المطلقة ، وهذا شيء عرض لهذا التأليف من قبل نقصان الاتصال ، اعني انه ينتج جهة ليست هي جهة واحدة من المقدمتين المأخوذة فيه . وذلك ان ليس يمنع ان يوجد شيء واحد مسلوب عن شيئين : احدهما باضطرار ، والآخر باطلاق ، واحد الشيئين موجود للآخر بامكان اذا لم يوجد فيها الانطواء. مثل ان تكون ا غير موجودة لجـ باضطرار ولب باطلاق ، وب لجـ بامكان ، وسكت ها هنا عن السالبة المطلقة لانها انما تلزم عن الانطواء. واما الاختلاط الذي يكون من سالبة كبرى ضرورية وموجبة ممكنة ، فانه قال فيه ايضًا بحسب الاتصال انه ينتج سالبة مطلقة وسالبة ممكنة بأن بيّن انه متى وضعت في هذا الشكل موجبة جزئية ضرورية لزم عنها محال ؛ وبيّن انه متى كذبت الموجبة الجزئية الضرورية انه يمكن ان تصدق السالبة المطلقة ، والسالبة الممكنة ، والسالبة الضرورية ، الا انه اطّرح السالبة الضرورية اذ كانت انما تنتج بحسب الانطواء وهو

جزئي . ولذلك قال انه ليس يوجد قياس يبيّن به ان هذا التأليف ينتج سالبًا ضروريًا يرتد دائمًا ، كما يبيّن وجود السالب الممكن دائمًا من هذا الاختلاط . وليس الامر في هذا البيان الذي استعمله ارسطو على ما يظن ، انه اذا كذبت الموجبة الجزئية الاضطرارية صدقت السالبة الممكنة ، فان ذلك غير صادق . وقد بيّن ذلك ارسطو عندما فحص عن عكس السالبة الممكنة ، فيخص المنتج من قبل الاتصال الناقص انه ينتج نتيجتين : احداهما بحسب اخس المقدمتين ، والاخرى برّانية ، اعني ذات جهة غير موافقة لاحدى جهتي المقدمتين المأخوذة في القياس .

وتحصيل جهات هذه النتائج على مذهب ارسطو ان التأليف لا يخلو ان يوجد فيه معنى الانطواء دائمًا او لا يوجد فيه معنى الانطواء دائمًا . فان وجد فيه معنى الانطواء دائمًا فجهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى ، وذلك دائمًا ؛ وان لم يوجد فيه معنى الانطواء دائمًا وانما وجد فيه معنى الاتصال فجهة النتيجة تابعة عنده لحكم الاتصال لا لحكم الانطواء : فان كان الاتصال تامًا فجهة النتيجة موافقة لاخس جهتي مقدمتي القياس ، وان كان ناقصًا فجهة النتيجة مرة تكون موافقة لاخس جهتي المقدمتين ، ومرة تكون برّانية اعني غير موافقة بجهتها لاحدى جهتي مقدمتي القياس .

فهكذا ينبغي ان يفهم الامر عن ارسطو في هذه النتائج . واحسب ان هذا المقصد من التفسير هو شيء ذهب على جميع المفسّرين ، اللهم الا الاسكندر ، فانه لم تصل الينا اقواله في هذه الاشياء ، والرجل عظيم القدر جدًا . واما تامسطيوس فانّا نجده قد ذهب عليه هذا الامر ، كما ذهب على قدماء المشائين . وكذلك يشبه ان يكون هذا المعنى ذهب على ابي نصر ، وذلك بيّن من شرحه لهذا الموضع . فما اعجب شأن هذا الرجل ، وما اشد مباينة فطرته للفطر الانسانية ، حتى كأنه الذي ابرزته العناية اللالاهية لتوقفنا معشر الناس على وجود الكمال الاقصى في النوع الانساني محسوسًا ومشارًا اليه بما هو انسان ، ولذلك كان القدماء يسمونه « اللالاهي » .

ونحن في تلخيصنا هذا المواضع قديمًا اجرينا العبارة فيها على ما يعطيه مفهوم قوله في بادئ الرأي ، وهو الذي فهمه المفسرون ، لنجد بذلك سبيلاً الى حل

الشكوك الواردة فيه ، الى ان ظهر لنا فيها هذا القول ، فمن احبّ ان يحوّل العبارة فيها الى ما لا يتطرق اليه شك فليفعل . وان امهل الله في العمر فسنشرح هذا الموضع من كلامه على اللفظ ، فان هذا الموضع الى هذه الغاية فيما احسب لم يشرح شرحًا تامًّا .

— 17 —

-١٦-

القول في تأليف الممكن في الشكل الثاني

واذا كانت كلتا المقدمتين ممكنة في الشكل الثاني ، فانه لن يكون قياس منتج ، موجبتين كانتا ام سالبتين ، ام احداهما[1] موجبة والثانية سالبة ، كليتين كانتا او جزئيتين معًا ، او احداهما[2] كلية والاخرى جزئية . واما اذا كانت احداهما[3] مطلقة
30 والاخرى ممكنة ، فانه ان كانت الموجبة هي المطلقة والسالبة هي الممكنة ، فانه لا يكون قياس منتج . واما اذا كانت السالبة المطلقة[4] وكانت كلية ، فانه يكون قياس منتج . ومثل هذا يعرض اذا كانت احدى المقدمتين ايضًا ضرورية والاخرى ممكنة . والممكن ها هنا[5] ينبغي ان يفهم في نتائج هذه المقاييس[6] على نحو ما فهم فيما تقدم .

القول في ان السالبة الكلية لا تنعكس كنفسها اي ممكنة

35-40 وينبغي ان نبيّن ها هنا[7] اولاً ان الكلية السالبة الممكنة لا تنعكس محفوظة الكمية والكيفية ، كما تنعكس السالبة الضرورية والسالبة المطلقة . فلنضع اولاً ان كل جـ يمكن الاّ[8] يكون شيئًا من ا ، فاقول انه ليس يلزم عن هذا ان تكون كل ا ممكنة الاّ[9] تكون شيئًا من جـ .

برهان ذلك انه ان امكن ذلك فستصدق معها الموجبة الممكنة الكلية وهي قولنا : كل ا يمكن ان يكون جـ ، لان الموجبات الممكنة ترجع على سوالبها الكلية للكلية والجزئية للجزئية . وذلك ان قولنا : كل جـ يمكن الاّ[10] يكون شيئًا من ا
37a تصدق معها الموجبة المضادة لها وهي قولنا : كل جـ يمكن ان يكون ا ؛ فاذن يصدق مع قولنا : كل جـ يمكن ان يكون ا ، قولنا : كل ا يمكن ان ان يكون جـ ،

فالموجبة الممكنة الكلية تنعكس كلية ، وقد تبيّن انها لا تنعكس ، هذا خلف لا يمكن. وايضًا فان كونها لا تنعكس دائمًا يظهر من المواد ، وذلك انه اذا كان كل جـ يمكن الاّ[١١] يكون شيئًا من ا ، فقد يمكن ان يكون بعض ا ليس هو جـ بالضرورة. مثال[١٢] ذلك ان كل انسان يمكن الاّ[١٣] يكون ابيض ، وبعض الابيض ليس هو 5 انسان بالضرورة مثل الثلج وققنس[١٤] ؛ واذا امكن ان يكون بعض ا بالضرورة ليس هو جـ ، فليس يصدق مع ذلك ان كل ا يمكن الاّ[١٥] يكون جـ ، لان بعضه واجب وضروري الا[١٦] يكون[١٧] .

قال : وقد يظن ان السالبة الممكنة قد يبيّن انعكاسها بطريق الخلف. ومثال ذلك ان يقول قائل ان قول القائل : كل ا يمكن الاّ[١٨] يكون شيئًا من **ب** ينعكس صادقًا ، وهو ان كل **ب** يمكن الا[١٩] يكون شيئًا من ا.

برهان ذلك انه ان لم يكن صادقًا قولنا : كل **ب** يمكن الا[٢٠] يكون ا ، فنقيضه 10-25 اذن هو الصادق وهو : كل **ب** غير ممكن الاّ[٢١] يكون ا . ولما كان قولنا : كل **ب** غير ممكن الاّ[٢٢] يكون ا يلزمه ان بعض **ب** بالضرورة ا ، وكان هذا قد تبيّن انه ينعكس اذ كانت جزئية ضرورية ، فبعض ا **ب** بالضرورة ؛ وقد كنا فرضنا ان كل ا يمكن الاّ[٢٣] يكون **ب** ، هذا خلف لا يمكن. لكن[٢٤] في هذا[٢٥] القول مغالطة ، وذلك انه ليس اللازم عن قولنا : كل **ب** غير ممكن الاّ[٢٦] يكون في شيء من ا ، فقولنا : ان بعض **ب** بالضرورة ا ، بل وقد يلزمه ان بعض **ب** بالضرورة ليست ا ، لانه يناقض قولنا : كل **ب** يمكن الاّ[٢٧] يكون ا ، قولنا : بعض **ب** بالضرورة ليست ا ، كما يناقض قولنا : بعض **ب** بالضرورة ا ، قولنا : كل **ب** يمكن ان يكون ا . ولما كان قولنا ان كل **ب** ممكن[٢٨] ان يكون ا ، يلزمه ان كل **ب** ممكن الاّ[٢٩] يكون ا ، وكان قولنا : كل **ب** ممكن ان يكون ا يناقضه قولنا : بعض **ب** بالضرورة ا ؛ وقولنا كل **ب** يمكن الاّ يكون ا[٣٠] ، يناقضه قولنا : بعض **ب** بالضرورة ليست ا ، فاذن قولنا : كل **ب** ممكن ان يكون ا ، يناقضه قولنا : بعض **ب** بالضرورة ا ، وبعض **ب** بالضرورة ليست ا. وكذلك يناقض هاتين الجزئيتين المقدمة السالبة الممكنة وهي قولنا : كل **ب** يمكن الاّ[٣١] يكون ا والذي يناقض هذا يلزم[٣٢] نقيضه ، فاذن قولنا : كل **ب** يمكن الاّ[٣٣] يكون يناقضه شيئان : احداهما بعض **ب** بالضرورة ليست ا ،

والثاني[٣٤] بعض ب بالضرورة هو ا. فقولنا في قياس الخلف: كل ب غير ممكن الاّ[٣٥] يكون ا قد يلزمه مرة ان بعض ب بالضرورة ا، ومرة ان بعض ب بالضرورة ليست ا. فان كان اللازم هو السالبة الجزئية الضرورية لم يفض القول الى محال لانه ليس تنعكس السالبة الضرورية، بل قد يكون كل ا يمكن الاّ[٣٦] يكون ب، وبعض ب ليس بالضرورة ا. مثل قولنا: كل انسان يمكن ان يكون ابيض، وبعض الابيض ليس هو انسانًا بالضرورة، مثل الثلج وققنس[٣٧].

30 فاذ قد تبيّن ان السوالب الممكنة لا تنعكس، فلنضع مقدمتين كليتين ممكنتين، احداهما[٣٨] موجبة والاخرى سالبة في الشكل الثاني، مثل قولنا: كل جـ هو ب بامكان، وكل ا يمكن الاّ[٣٩] يكون ب. فاقول ان هذا التأليف لا ينتج شيئًا لانه لا يمكن ان تنعكس السالبة الممكنة، كما امكن ذلك في المادة المطلقة 35-40 والضرورية. ولا بقياس الخلف يبيّن ايضًا انه يكون قياس، لانه ان اخذنا نقيض النتيجة الممكنة الحقيقية، لم يعرض عن ذلك محال اذا كانتا متلازمتين، اعني الموجبة الممكنة والممكنة السالبة. وكذلك ان اخذنا النقيض جزئية ضرورية موجبة او سالبة.

وبالجملة ان كان عن هذا التأليف قياس فانه انما ينتج بالذات نتيجة ممكنة، اذ كانت المقدمتان ممكنتين[٤٠]، لا نتيجة مطلقة ولا ضرورية، اذ كان ليس في هذا القياس مقدمة بهذه الصفة. فان كان ينتج نتيجة ممكنة: فاما ان تكون سالبة 37b ممكنة، واما[٤١] موجبة ممكنة. لكن[٤٢] تبيّن من الحدود انها تنتج مرة سالبة ضرورية، ومرة موجبة ضرورية؛ وبكل واحدة من هاتين النتيجتين يبطل ان تنتج سالبة ممكنة او موجبة ممكنة، وذلك ان السالبة الضرورية تناقض الممكنة الموجبة والسالبة الممكنة، 5 وكذلك الموجبة الضرورية تناقض كليهما. فالحدود التي تنتج في هذه المادة سالبة: الانسان والابيض والفرس، والابيض هو الحدّ الاوسط، والانسان الاصغر. ويأتلف القياس هكذا: كل انسان يمكن ان يكون ابيض، وكل فرس يمكن الاّ[٤٣] يكون ابيض، والنتيجة: ولا انسان واحد فرس، وهي سالبة ضرورية. واذا كانت ا[٤٤] مسلوبة عن جـ باضطرار، لم يصدق ان كل ا[٤٥] ممكنة[٤٦] ان تكون في جـ، ولا كل 10 ا ممكنة الاّ[٤٧] تكون في جـ، لانها تنعكس على الموجبة.

فمن ها هنا[٤٨] يبيّن ان هذا التأليف ليس بمنتج نتيجة ممكنة ، لا سالبة ولا موجبة . — وقد تبيّن ذلك ايضًا من انه ينتج في بعض المواد موجبة ضرورية ، وذلك اذا اخذنا بدل الفرس الحي ، وذلك انه ينتج كل انسان حي وهي موجبة ضرورية ، وليس يمكن ان يصدق معها لا الموجبة الممكنة ولا السالبة الممكنة ؛ وذلك ان مناقضتها للسالبة الممكنة بيّن بنفسه ، ومناقضتها للموجبة الممكنة[٤٩] من اجل لزومها للسالبة الممكنة . وكذلك تبيّن[٥٠] انه لا يكون قياس في هذا الشكل وان غيّر مكان السالبة ، اعني ان جعلت صغرى بعد ان كانت كبرى او بالعكس . وكذلك تبيّن[٥١] انه لا يكون قياس وان اخذت كلتا المقدمتين موجبتين او سالبتين ، والبرهان على ذلك بهذه الحدود باعيانها ولن يعسر ذلك على من تأملها .

— 18 —

—١٧—

القول في[1] تأليف الوجودي والممكن في الشكل الثاني

واذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل مطلقة والاخرى ممكنة، وكانت السالبة هي الممكنة، فانه لا يكون عن ذلك قياس اصلاً[2]، كلية كانت كلتا 20-25 المقدمتين ام[3] جزئية. والبرهان على ذلك هو البرهان الذي استعمل[4] اذا كانتا معًا ممكنتين وبتلك الحدود بعينها[5]، اعني انها توجد مرة تنتج سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية.

القول في اختلاط الممكن والوجودي في الضرب الاول والثاني من الشكل الثاني

فان كانت المقدمة السالبة هي المطلقة والموجبة هي الممكنة، وكانتا معًا كليتين، فانه يكون قياس، وذلك ان السالبة المطلقة تنعكس فيكون الشكل الاول على ما تقدم، و[6]سواء كانت السالبة هي الكبرى او الصغرى؛ لكن[7] اذا كانت الصغرى تبيّن ذلك بعكسين: عكس المقدمة وعكس النتيجة على ما سلف. فان كانت 30 كلتاهما، اعني[8] الكليتين[9] سالبتين، وكانت احداهما[10] ممكنة والاخرى مطلقة، فانه يكون قياس غير تام اذا انعكست السالبة الممكنة الى الموجبة التي تلزمها، لانه يكون 35 مؤتلفًا من مقدمتين مطلقة سالبة وممكنة موجبة. وان كانت كلتا المقدمتين موجبتين فانه لن يكون قياس، وذلك بيّن من انها تنتج مرة موجبة ومرة سالبة. واما الحدود التي تنتج الموجبة[11] فهي: الانسان والصحة والحي؛ وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون صحيحًا، وكل حي هو صحيح، وكل انسان حي باضطرار، وهي النتيجة؛ واما التي تنتج السالب فالانسان والصحة والفرس، وذلك ان كل انسان يمكن ان

يكون صحيحًا ، وكل فرس هو صحيح ، والنتيجة ولا انسان واحد فرس ، وهي سالبة ضرورية .

القول في اختلاط الممكن والوجودي
في الضرب الثالث والرابع من الشكل الثاني

واذا كانت احدى المقدمتين كلية والاخرى جزئية ، فانه يعرض في ذلك مثل ما عرض فيها اذا كانت كليتين معًا ، اعني ان شرط المنتج فيها هو شرط المنتج في تلك ، وغير المنتج فيها هو غير المنتج في هذه . وذلك انه متى كانت الموجبة هي المطلقة ، الكلية كانت او الجزئية ، فانه لن يكون في ذلك قياس ، وذلك بيّن كما 38a
تبيّن ذلك اذا كانتا كليتين وبتلك الحدود بأعيانها . واما اذا كانت الكلية هي المطلقة وكانت سالبة ، فانه يكون قياس بالعكس الى الشكل الاول . وان كانت كلتاها سالبتين ، وكانت احداهما[١٢] مطلقة ، فانه يكون ايضًا قياس[١٣] غير تام اذا انعكست السالبة الممكنة الى الموجبة الممكنة على ما[١٤] تبيّن . فان كانت السالبة المطلقة جزئية فانه لا يكون قياس ، موجبة كانت المقدمة الاخرى ام سالبة . وكذلك لا يكون قياس اذا كانت[١٥] كلتا المقدمتين مهملتين او جزئيتين ، او احداهما[١٦] مهملة والثانية جزئية ، موجبتين كانتا معًا ام سالبتين ؛ والبرهان على ذلك هو البرهان المتقدم وبحدود واحدة باعيانها .

— 19 —

—١٨—

القول في[١] تأليف الممكن والاضطراري في الشكل الثاني

ا

القول في اختلاط الممكن والاضطراري
في الضرب الاول والثاني من الشكل الثاني

واذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل ممكنة والثانية اضطرارية وكانتا كليتين
معًا ، وكانت السالبة هي الضرورية ، فانه يكون قياس بعكس السالبة الى الشكل 15-25
الاول الذي كبراه سالبة ضرورية[٢] وصغراه موجبة ممكنة. وقد تبيّن ان هذا ينتج
سالبة مطلقة وممكنة سالبة ، و[٣]سواء كانت السالبة الضرورية هي الكبرى او الصغرى.
فاما اذا كانت الموجبة هي الضرورية فانه لا يكون قياس. وبيان ذلك من الحدود ان 30-40
يفرض الطرف الاصغر انسانًا ، والاوسط ابيض ، والاكبر ققنس ؛ وذلك ان كل انسان
يمكن الآ[٤] يكون ابيض ، وكل ققنس فهو ابيض بالضرورة ، والنتيجة انه ولا انسان واحد
ققنس ، وهي سالبة ضرورية ، وما ينتج سالبة ضرورية فليس يمكن ان ينتج دائمًا ممكنة
لا موجبة ولا سالبة. وهو بيّن ايضًا انه لا ينتج نتيجة سالبة ضرورية دائمة لان
الضرورية انما تكون عن مقدمتين ضروريتين ، او عن قياس تكون الضرورية فيه سالبة
والموجبة وجودية لا ممكنة على ما تبيّن. وكذلك تبيّن ايضًا انه لا ينتج مطلقة لان
المطلقة من طبيعة الممكن. وقد يظهر ايضًا من الحدود انه لا ينتج سالبة ضرورية ،
فانه مرة تنتج سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية. فالحدود التي تنتج سالبة ضرورية
هي التي تقدمت ، واما التي تنتج موجبة ضرورية فهو اليقظان والمتحرك والحي ؛ 38b
وذلك ان كل يقظان متحرك بالضرورة ، وكل حي ممكن الآ[٥] يكون متحركًا ، وكل
يقظان حي بالضرورة. فاذن لا يكون في هذا التأليف قياس منتج اصلاً ، و[٦]سواء 5
كانت الموجبة الضرورية هي الصغرى[٧] او الكبرى.

فان كانت المقدمتان متشابهتين في الكيفية ، فانهما ان كانتا سالبتين فانه يكون قياس ، اذا انعكست السالبة الممكنة الى الموجبة التي تلزمها ، لانه يكون تأليفًا من مقدمتين : الموجبة ممكنة والسالبة ضرورية ، وقد تبيّن ان هذا منتج و[٨]سواء كانت السالبة هي الصغرى او الكبرى.

فان كانت المقدمتان الكليتان موجبتين فانه لن يكون قياس ، لانه بيّن[٩] ان النتيجة ليس يمكن ان تكون سالبة لا مطلقة ولا اضطرارية ، لانه لم يؤخذ في القياس مقدمة سالبة لا اضطرارية ولا مطلقة ، ولا ايضا سالبة ممكنة ولا موجبة اضطرارية ، لانه تبيّن من الحدود انها تنتج سالبة ضرورية ، وما ينتج سالبة ضرورية فليس يمكن ان ينتج دائمًا لا موجبة ضرورية ولا ممكنة ولا مطلقة ، وكذلك[١٠] لا يمكن ان ينتج سالبة ممكنة. فاما الحدود التي تنتج السالب الضروري فالانسان والابيض والققنس ؛ فان كل انسان يمكن ان يكون ابيض ، وكل ققنس ابيض ، والنتيجة : ولا انسان واحد ققنس.

فهذه هي الضروب المنتجة في هذا الشكل في هذا الضرب من الاختلاط ، وغير المنتجة اذا كانت المقدمتان كليتين.

القول في اختلاط الممكنة والضرورية
في الضرب الثالث والرابع من الشكل الثاني

فان كانت احداهما كلية والاخرى جزئية ، فانه ان كانت المقدمة السالبة هي كلية واضطرارية فانه يكون قياس ينتج اما سالبة ممكنة واما سالبة مطلقة ، لان السالبة الاضطرارية تنعكس فترجع الى الشكل الاول الذي يأتلف من موجبة ممكنة صغرى ، وسالبة كبرى ضرورية ؛ واما اذا كانت الموجبة هي الاضطرارية فانه لا يكون قياس البتة. والبرهان على ذلك هو البرهان بعينه اذا كانتا كليتين ، وبتلك الحدود باعيانها التي سلفت.

وكذلك لا يكون قياس اذا كانتا كلتاهما موجبتين ، والبيان في ذلك هو البيان الذي تقدم اذا كانتا كليتين. فان كانت كلتا المقدمتين ، اعني الكلية والجزئية سالبتين ، وكانت احداهما كلية اضطرارية ، فانه يكون في ذلك قياس غير تام ؛ وذلك

انه اذا انعكست الممكنة السالبة الى الموجبة فانه يكون قياس، كما يكون اذا كانتا كليتين على ما تقدم.

وكذلك لا يكون قياس اذا كانت المقدمتان مهملتين او جزئيتين، والبرهان على ذلك هو البرهان الذي استعمل فيما تقدم وبتلك الحدود باعيانها.

فقد تبين انه متى وضعت المقدمة السالبة الكلية[١٣] اضطرارية انه يكون ضرورة قياس ينتج اما سالبة مطلقة واما سالبة ممكنة، وانه متى وضعت الموجبة اضطرارية انه لا يكون قياس. وهو بيّن ان بترتيب واحد للحدود في المقاييس[١٤] المطلقة والضرورية يكون قياس او لا يكون، وهو بيّن ان هذه المقاييس[١٥] كلها[١٦] غير تامة. 39a

— 20 — -١٩-

القول في[1] تأليف الممكن في الشكل الثالث

القول في تأليف الممكن
في ضرب الاول والثاني من الشكل الثالث

واذا كانت المقدمتان في هذا الشكل ممكنتين كليتين فانه يكون قياس وتكون 5-20
النتيجة جزئية ممكنة، على نحو ما تكون في المطلقة الصرف[2] والضرورية الصرف، اعني بتلك الشروط باعيانها، والبرهان على ذلك هو البرهان على تلك. ويخص هذه المادة انه متى كانتا سالبتين فانه يكون من جميعها قياس غير تام، اذا انعكست احدى السالبتين الى الموجبة اللازمة لها، لانه يعود من ممكنتين احداهما[4] موجبة والثانية سالبة.

القول في تأليف الممكن
في ضروب الاربعة الباقية المنتجة من الشكل الثالث

فان كانت احداهما[5] كلية والاخرى جزئية، فان المقاييس[6] المنتجة منها
وغير المنتجة تكون كما كانت في المادة المطلقة والضرورية، وبتلك الشروط باعيانها. 30-35
ويخص هذا انه اذا كانتا معًا سالبتين كان قياس بالانعكاس، اعني بانعكاس
السالبة الى الموجبة اللازمة لها، لانه لا يكون قياس من سالبتين في شيء من 39b
التأليفات لا البسيطة ولا المركبة[7].

واما اذا اخذت المقدمتان مهملتين او جزئيتين فانه لا يكون ايضًا قياس، لانه
ينتج مرة موجبة ضرورية ومرة سالبة ضرورية. اما الحدود التي تنتج الموجبة فانسان 5

وابيض وحي[٨]، وذلك ان بعض الابيض يمكن[٩] ان يكون انسانًا ، والابيض يمكن[١٠] أن يكون حيًا ، والانسان بالضرورة حي ؛ والتي تنتج السالبة : الانسان والابيض والفرس ، وذلك ان الابيض يمكن ان يكون انسانًا ، والابيض يمكن ان يكون فرسًا ، والنتيجة : ولا انسان واحد فرس . وبهذه[١١] الحدود باعيانها يتبيّن[١٢] ذلك[١٣] اذا كانتا سالبتين ، او احداهما[١٤] موجبة والاخرى سالبة ، لانها يمكن ان تؤلف هذا التأليف .

— 21 — -٢٠-

القول في[1] تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثالث

القول في تأليف الممكن والوجودي
في الضرب الاول من الشكل الثالث

واذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل مطلقة والثانية ممكنة، وكلاهما موجبتان كليتان، فان النتيجة تكون ممكنة جزئية. وذلك يتبيّن[2] بانعكاس الصغرى، 10-20
فان كانت هي الممكنة عادت من الشكل الاول الى ما صغراه ممكنة و[3] كبراه مطلقة، وقد تبيّن فيما سلف ان نتيجته ممكنة[4]. فان كانت الصغرى هي المطلقة عادت الى ما صغراه في الشكل الاول مطلقة وكبراه ممكنة، وقد تبيّن ان هذا ايضًا ينتج ممكنة[5].

القول في اختلاط الممكن والوجودي
في الضرب الثاني من ذلك الشكل

فان كانت احداهما[6] موجبة والاخرى سالبة و[7] كان ايّهما اتفق مطلقة، اعني الكبرى والصغرى، وكانت السالبة هي الكبرى، فان النتيجة تكون ممكنة. فان كانت السالبة هي الممكنة كانت النتيجة ممكنة حقيقية، وان كانت السالبة هي المطلقة كانت النتيجة سالبة ممكنة باشتراك الاسم، اعني انه ينتج نتيجتين: سالبة ضرورية وسالبة ممكنة. فان كانت السالبة هي الصغرى وكانت ممكنة، او كانت[8] جميعًا سالبتين، فانه لا يكون قياس، الا اذا انعكست الممكنة السالبة[9] الى الممكنة
اللازمة عنها لانه يعود الى ما هو من موجبتين، او الى ما كبراه سالبة وصغراه 25
موجبة.

القول في اختلاط الممكنة والمطلقة
في الضرب الثالث والرابع والسادس منه ايضًا

واما اذا كانت احدى المقدمتين كلية والاخرى جزئية ، وكان كلاهما موجبتين ،
او كانت الكلية هي السالبة الكبرى والجزئية الموجبة[10] ، فانه يكون قياس برجوعها
الى الشكل الاول بانعكاس الجزئية الموجبة على ما تبيّن ، ونتيجته تكون على نحو ما 30
كانت نتيجة المقدمتين الكليتين.

القول في اختلاط الممكن والوجودي
في الضرب الخامس من الشكل الثالث

فان كانت الموجبة هي الكلية والسالبة[11] الجزئية ، وكانت الصغرى هي المطلقة
الموجبة والكبرى السالبة الجزئية الممكنة ، فانه يكون قياس ، وبيان ذلك يكون
بقياس الخلف. فليكن كل **ب** فهو **جـ** ، وبعض **ب** ليس هو ا بامكان ، فاقول ان
بعض **جـ** ممكن الاّ [12] يكون ا ؛ لانه ان لم يكن هذا صادقًا فنقيضه هو الصادق
وهو ان كل **جـ** هو ا بالضرورة لان هذه هي المناقضة في الجهة والكمية ، وقد كان
معنا[13] ان كل **ب** فهو **جـ** باطلاق. فاذن ينتج في الشكل الاول ان كل **ب** هو ا 35
بالضرورة ، وقد كان معنا ان بعض **ب** ليس هو ا بامكان[14] ، هذا خلف لا يمكن.

واما[15] ان كانت الكبرى الجزئية هي الوجودية والصغرى هي الممكنة ، فانه يكون
قياس يبيّن بالافتراض. فان كانت الصغرى هي السالبة وكانت مطلقة ، فانه لا
يكون قياس لان خاصة الشكل الثالث الاّ[16] تكون صغراه سالبة ؛ وان كانت ممكنة
فانه يكون قياس اذا انعكست الى الموجبة على ما سلف.

واذا كانت كلتا المقدمتين مهملتين او جزئيتين ، فانه لا يكون قياس. وبرهان 40a
ذلك هو البرهان المستعمل في الاصناف الكلية في هذا الباب ، اعني في الممكن
الصرف وبتلك الحدود باعيانها.

— 22 —

-٢١-

القول في[1] تأليف الممكن والاضطراري في الشكل الثالث

القول في اختلاط الممكن والاضطراري في ضرب الاول من الشكل الثالث

واذا كانت كلتا المقدمتين كليتين ، وكانت احداهما[2] اضطرارية والاخرى ممكنة ،
وكانتا معًا موجبتين ، فامه يكون عن ذلك قياس ينتج نتيجة ممكنة ، وذلك بيّن 5-15
بالانعكاس الى الشكل الاول .

الضرب الثاني في ذلك الاختلاط منه ايضًا

فان كانت احداهما[3] موجبة والاخرى سالبة ، وكانت الموجبة هي الضرورية وهي
الصغرى ، فان النتيجة تكون سالبة ممكنة ، وذلك بانعكاس الموجبة ورجوع التأليف 20-30
في الشكل الاول الى ما كبراه سالبة ممكنة وصغراه جزئية[4] ضرورية . فان كانت
السالبة هي الاضطرارية[5] الكبرى ، فان النتيجة تكون سالبة ممكنة وسالبة مطلقة[6]
برجوعها بالعكس الى ما كبراه في الشكل الاول سالبة ضرورية وصغراه موجبة
ممكنة . فان كانت الصغرى سالبة ممكنة والكبرى موجبة ضرورية ، فانه لا يكون
قياس الا بعكس السالبة الممكنة الى الموجبة الممكنة ؛ وان كانت الصغرى سالبة
ضرورية فانه لا يكون قياس . فالحدود التي تنتج الموجب هي الانسان والنائم 35
والفرس ؛ وذلك انه ولا انسان واحد فرس ، وكل انسان يمكن ان يكون نائمًا ،
والنتيجة : فكل فرس يمكن ان يكون نائمًا[7] . والحدود التي تنتج السالب : الانسان
اليقظان والنائم والفرس[8] ؛ وذلك انه لا فرس واحد انسان يقظان ، وكل فرس يمكن ان
يكون نائمًا ، والنتيجة : ولا انسان واحد يقظان هو نائم[9] .

الضرب الثالث والرابع

فان كانت احدى المقدمتين كلية والثانية جزئية ، وكانت كلتاهما موجبتين ، فانه يكون 40
قياس بالرجوع الى الشكل الاول ، وتكون النتيجة ممكنة كحالها في الاصناف التي 40b
يرجع اليها من الشكل الاول .

الضرب الخامس والسادس

فان كانت احدى المقدمتين سالبة والاخرى موجبة ، وكانت السالبة هي الكبرى ، فانه ان كانت اضطرارية فان النتيجة تكون مطلقة او ممكنة لانها ترجع بالعكس الى الصنف الثاني[10] من الشكل الاول الذي ينتج هاتين النتيجتين : ان كانت كلية وان كانت جزئية فبالافتراض والخلف ، وان كانت السالبة هي الممكنة فانه تكون النتيجة ممكنة حقيقية كحالها في الصنف من القياس الذي ترجع اليه في الشكل الاول . فاما ان كانت السالبة هي الصغرى ، فانه ان كانت ممكنة كان قياس[11] بعكسها الى الموجبة الممكنة ، وان كانت هي الضرورية لم يكن قياس ، وذلك بيّن على نحو ما تبيّن اذا كانتا كليتين وبتلك الحدود باعيانها .

فقد تبيّن متى يكون في هذا الضرب قياس وكيف يكون ، واي نتيجة تنتج اي قياس ، وايّها تامة و[12]غير تامة ، كالحال في الاصناف التي تكون في هذا الشكل .

وهنا[13] انقضى القول في جميع القايبس[14] الحملية .

الفصل الاول[1]

23 -٢٢-

[تطبيق الكلية على الاشكال الثلاثة – الرد الى المقاييس الكلية في الشكل الاول]

قال: ويتبيّن بنحو ما قيل في الاشكال الوجودية ان جميع المقاييس التي في هذه الاشكال ايضًا ترتقي الى الشكل الاول الذي فيها. فاما ان جميع اجناس[2] المقاييس الموجودة على الاطلاق ترجع كلها بأسرها الى الشكل الاول فذلك يبيّن اذا تبيّن ان جميع اجناس المقاييس الحملية هي هذه الثلاثة[3] فقط. وان[4] ما عداها من المقاييس[5] التي ليست بحملية فكلها مضطرة الى الحملية.

فنقول: ان كل قياس بالجملة فهو انما يبيّن[6] اما ان[7] الشيء موجود[8] واما انه[9] غير موجود، وكل واحد من هذين اما ان يكون[10] كليًّا واما جزئيًّا؛ وكل ما يبيّن ان الشيء موجود اوغيرموجود[11]: فاما ان يبيّنه على جهة الحمل. واما ان يبيّنه على جهة الاشتراط، واما ان يبيّنه بقياس مركب من هذين وهو الذي يدعى بقياس الخلف.

القول في ان كل قياس حملي يؤلف من مقدمتين وثلثة حدود لا اقل ولا اكثر

والغرض الآن انما هو التكلم في المقاييس الحملية وشروط المنتج منها من غير المنتج على الاطلاق، فانه اذا تبيّنت هذه تبيّنت المقاييس المضطرة الى هذه في الانتاج[12] وهو قياس الخلف والقياس الذي يكون بشريطة[13].

30-40 **فنقول**: انه متى احتجنا ان نبيّن ان شيئًا موجود في شيء، مثل ان نحتاج ان نبيّن ان ا محمولة علي ب ، اما على جهة السلب واما على جهة الايجاب، فهو من الظاهر انه يجب ان نأخذ في بيان ذلك على جهة الحمل ان شيئًا موجود[١٤] لشيء ومحمول على شيء. فان اخذنا في ذلك ان ا محمولة على ب،فمن البيّن انّا قد اخذنا الشيء في بيان نفسه وذلك مستحيل وغير مفيد علمًا زائدًا في المطلوب. وكذلك ايضًا ان اخذنا في ذلك قضية مباينة[١٥] بالمحمول والموضوع للمطلوب، فهو بيّن ايضًا انه ليس يلزم عنه شيء في المطلوب لا ايجاب ولا سلب، مثل قولنا[١٦] ان ا محمولة على ب لان ج محمولة على د. واذا امتنع هذان الوجهان، فلم يبق الا ان يكون القول المأخوذ في بيان ان ا موجودة في ب[١٧] : اما قول مشارك له في احد الطرفين، او مشارك لهما معًا. ثم ان كان مشاركًا لاحد الطرفين فلا يخلو: ان يكون محموله هو محمول المطلوب بعينه وموضوعه غيره، او يكون موضوعه موضوع المطلوب ومحموله غيره، او يكون محمول المطلوب هو موضوعه، او موضوع المطلوب هو محموله، فانه لا يخلو القول المشارك لاحد الطرفين من هذه الاقسام. ثم لا يخلو ايضًا هذا المشارك[١٨] : اما ان يوجد حكمًا واحدًا بنفسه من غير ان يشاركه حكم آخر، او[١٩] قضية اخرى، واما ان يوجد مشاركًا لقضية اخرى وذلك من غير ان يتصل بالمطلوب. فان اخذ المشارك لاحد طرفي المطلوب الذي هو ا وب قضية واحدة فقط، مثل ان نأخذ ان[٢٠]ا مشاركة[٢١] لـجـ يحمل احدهما على صاحبه، فهو بيّن انه
41a ليس يلزم عن ذلك ان تكون ا مشاركة لـب، اي محمولة بايجاب او بسلب[٢٢] على ب، ما لم يشارك جـ ب، وان اخذنا ا مشاركة لـجـ وجـ مشاركة لـد يحمل بعضها على بعض، فهو بيّن ايضًا انه يكون عن ذلك قياس، الا انه يكون قياس على المطلوب الذي طلب، اعني[٢٣] على[٢٤] وجود ا في ب او سلبها عنه. ولو اخذنا الامور المشاركة لاحد الطرفين الى غير نهاية من غير ان يشارك الطرف الآخر[٢٥]، مثل ان نأخذ ان ا مشاركة للـجـ، والـجـ[٢٦] للـد، والـد للـه، فانه ليس يلزم عن ذلك ان تكون ا مشاركة لـب، اما بحمل ايجاب او سلب[٢٧]، ما لم يكن المشارك للالف مشاركًا للـب. فان القياس غير المحدود[٢٨] انما يكون عن مقدمات غير محدودة، اعني ان[٢٩] القياس يكون على غير مطلوب محدود.

5-10 **واما القياس المحدود**، اعني الذي يكون على مطلوب محدود، فانه يجب ان

يأتلف من مقدمات محدودة مشاركة لطرفي المطلوب. ولذلك ما يجب ان يكون اقل القياس المحدود انما يأتلف من مقدمتين تشتركان بحدّ اوسط وتختلفان بطرفي المطلوب، والا لم يمكن ان يبيّن ان شيئًا محمول على شيء من اجل حمل شيء على شيء، مثل ان تكون ا مشاركة للجـ، والجـ مشاركة للب، فحينئذٍ يجب ان تكون ا مشاركة للب.

فقد تبيّن من هذا ان كل قياس فانه يكون من[٣٠] مقدمتين وثلاثة[٣١] حدود: حدّ اصغر واوسط واكبر.

القول في انحصار قياس الحملي
في الاشكال الثلثة وان الشكل الرابع ليس بشكل طبيعي

واما ان كل قياس حملي مؤلف على مطلوب محدود فانه يكون احد هذه الثلاثة[٣٢] الاصناف من المقاييس[٣٣] الحملية، اعني الشكل الاول والثاني والثالث، وانه ليس يوجد شكل رابع. فهو ظاهر من ان[٣٤] الحدّ الاوسط الذي يؤخذ مشاركًا للطرفين، مثل ان نأخذ الجـ مشاركة للب والالف اللذين هما طرفا المطلوب، لا يخلو من ثلاثة[٣٥] احوال:

اما ان يكون موضوعًا للطرف الاكبر محمولاً للاصغر، مثل ان تكون ا مقولة على جـ و جـ مقولة على ب، وهذا هو الشكل الاول؛ اويكون محمولاً عليهما جميعًا، وهذا هو الشكل الثاني؛ او يكون موضوعًا لهما، وهذا هو الشكل الثالث.

واما ان يؤخذ[٣٦] محمولاً على الاكبر موضوعًا للاصغر فليس يمكن لان المحمول على الاكبر محمول على الاصغر، اذ كان الاكبر محمولاً في الطلب بالطبع على الاصغر، فيكون الشيء بعينه محمولاً على نفسه وذلك مستحيل. هذا اذا اعتبر الحدّ الاوسط بحسب المطلوب المفروض[٣٧]؛ واما اذا اعتبر بحسب المشاركة فانه ينتج غير المطلوب الذي هو عكسه، فهو بهذه الجهة ان عدّ هذا التأليف شكلاً رابعًا، كما يصفه «جالينوس»، فانما يكون صنفًا من اصناف الشكل الاول على مطلوب غير مفروض لا شكلاً رابعًا[٣٨]، ولذلك ليس تقع عليه فكرة بالطبع، ولا يوجد في كلام قياسي ولا[٣٩] برهاني ولا ظني.

فقد تبيّن من هذا القول ان كل قياس حملي فانه انما يكون ضرورة احد هذه
الاصناف الثلاثة[٤٠]، وان كان المطلوب الواحد بعينه يتبيّن باوساط كثيرة، مثل ان
يبيّن ان الالف موجودة في الب بوجود ا في الجـ والجـ في الد والد في الهـ
والهـ في الب[٤١]؛ فهو قياس مركب من واحد من هذه الاشكال الثلاثة او من 20
اثنين منها او ثلاثة[٤٢].

القول في بيان اجزاء قياس الخلف واحتياجه ال القياس الشرطي والى القياس الحملي اضطرارًا

واما ان قياس الخلف ايضًا[٤٣] مركب من واحد من هذه الاشكال الثلاثة[٤٤] ومن
القياس الشرطي، فذلك يبيّن من ان قياس الخلف انما يكون بسياقة الكلام فيه الى 25-30
المحال بقياس حملي ومن ان المطلوب فيه الاول[٤٥] انما يلزم ويبيّن بقياس شرطي.
مثل ان نقول ان القطر اما ان يكون مشاركًا لضلع المربع او مباينًا له[٤٦]، ثم نبيّن
المستثنى[٤٧] من هذا القياس الشرطي وهو انه لا يكون مشاركًا بقياس حملي يؤدي الى
المحال، وذلك بأن نقول: لانه ان كان مشاركًا كانت نسبة مربع احدهما الى الآخر
نسبة عدد مربع الى عدد مربع، فيلزم عن ذلك ان تكون نسبة مربع الضلع الى
مربع القطر نسبة عدد مربع الى عدد مربع، وقد تبيّن في العاشر[٤٨] من كتاب
الاسطقسات[٤٩] ان نسبة المربعين احدهما الى الآخر ليست كنسبة[٥٠] عدد مربع الى
عدد مربع وهي نسبة الاثنين الى الواحد، هذا خلف لا يمكن؛ فاذا تبيّن انه غير
مشارك استثنيناه من القياس الشرطي الذي استعلمناه اولاً، وهو قولنا: القطر اما 35
مباين واما مشارك، فقلنا: لكنه[٥١] غير مشارك، فهو ضرورة مباين. وهذا هو
القياس الشرطي المنفصل الذي يأتلف من المتعاندات التامة العناد، الذي متى
استثنينا[٥٢] احدهما انتج مقابل[٥٣] الثاني على ما قيل في المقاييس الشرطية. فالمحال، كما
قلنا في هذا القياس، يبيّن بقياس حملي، والمطلوب يبيّن بقياس شرطي. 40

القول في بيان احتياج قياسات الشرطية الى الحملية اضطرارًا

واما القياس الشرطي فانه تبيّن ايضًا من امره انه[٥٤] لا يستغني عن القياس
الحملي، وذلك ان القياس الشرطي جنسان اولان:

احدهما «القياس المتصل» وهو الذي يتركب من المتلازمات ويرتبط بحروف الشرط التي تعطي الاتصال، مثل قولنا : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. والشيء الذي يلزم عنه الشيء يسمى المقدم، واللازم التالي. وهو صنفان : احدهما يستثنى فيه المقدم بعينه فينتج التالي بعينه، مثل قولنا : لكن الشمس طالعة فالنهار موجود؛ والثاني يستثنى فيه مقابل التالي فينتج مقابل المقدم، مثل قولنا : لكن[٥٥] النهار غير موجود فالشمس ليست بطالعة.

والجنس الثاني «الشرطي المنفصل»، وهو يتركب من المتعاندة التامة العناد وتقرن به حروف الشرط التي تدل على الانفصال، مثل قولنا : هذا الوقت اما ليل واما نهار. وهذه اربعة اصناف وذلك انه : يستثنى فيه المقدم بعينه فينتج مقابل التالي، و[٥٦]يستثنى فيه التالي بعينه فينتج مقابل المقدم، و[٥٧]يستثنى فيه مقابل المقدم فينتج التالي، و[٥٨]يستثنى فيه مقابل التالي فينتج المقدم؛ وذلك انّا قد نقول : لكنه[٥٩] ليس بليل فهو نهار، او[٦٠] لكنه[٦١] ليس بنهار[٦٢] فهو ليل، او لكنه[٦٣] ليل فليس نهارًا، او لكنه[٦٤] نهار فليس بليل.

واذا[٦٥] كانت اجناس القياسات الشرطية[٦٦] الاول هي هذان[٦٧] الجنسان، فكلاهما اذا تؤمل الامر فيهما[٦٨] ظهر ان المطلوب فيهما[٦٩] هو الذي تبيّن فيهما[٧٠] بجهة الشرط، واما المستثنى فانه يحتاج الى ان يبيّن بقياس حملي في الشرطي المنفصل والمتصل اذا كان التعاند والاتصال فيها بيّنا بنفسه. وذلك انه اذا كان الاتصال فيها بيّنا بنفسه والمستثنى بيّنا بنفسه، كان اللازم بيّنا بنفسه، وذلك ظاهر جدًّا في الشرطي المنفصل . فانه اذا كان التعاند بيّنا بنفسه والمستثنى بيّنا بنفسه فالمطلوب بيّن بنفسه[٧١]؛ لانه ان كان بيّنا ان العالم لا يخلو ان يكون اما محدثًا واما قديمًا، وكان[٧٢] بيّنا بنفسه انه ليس بقديم، فكونه محدثًا بيّن بنفسه ضرورة. ويشبه ان يكون الامر كذلك في الشرطي المتصل، فانه اذا كان وجود الحركة بيّنا بنفسه، ووجودها عن الطبيعة بيّنا بنفسه من غير وسط، فوجود الطبيعة بيّن؛ وكذلك ان كانت افعال النفس بيّنة الوجود بنفسها، وبيّنة الوجود عن النفس[٧٣]. فالنفس بيّنة الوجود بنفسها؛ وكذلك ان كانت الحركة معلومة الوجود، ومعلوم بنفسه وجودها عن محرك، فالمحرك معلوم الوجود بنفسه، وان كان عدم الحركة في شيء ما بيّن الوجود بنفسه فعدم المحرك هنالك بيّن الوجود بنفسه.

وبالجملة فانت اذا تأملت البراهين التي تخرج مخرج الشرط[٧٤] في العلوم، وذلك في المطلوب بالطبع، وجدت «اما» الاتصال فيها بيّنا بوسط و«اما» الاستثناء، وهذا انما يلزم في المقاييس الشرطية التي ليست هي حملية بالقوة وهي الشرطية الحقيقية؛ واما التي هي[٧٥] بالقوة حملية فتلك حملية اخرجت مخرج الشرط، ولذلك امكن في هذه ان يبيّن بها المطلوب بذاتها ومفردة بزيادة مقدمة. وهذا النوع من الشرطيات هو الذي يشارك المقدم التالي بحدّ واحد، وقد تقصّينا[٧٦] ذلك في قول افردناه لذلك[٧٧].

واما اذا كان الامران في القياس الشرطي معلومين بانفسهما فانه لا يستعمل اصلاً في بيان شيء مجهول[٧٨] بالطبع، وان كانت قد تستعمل في بيان ما هو اقل خفاء من المجهول بالطبع مثل استعمال الاستقراء وما اشبهه.

وليس لقائل ان يقول انه كما[٧٩] قد تكون المقدمتان في القياس الحملي معلومتين بانفسهما والنتيجة مجهولة، كذلك قد يتفق ان يكون الامر في القياس الشرطي، اعني ان تكون المقدمتان معلومتين بانفسهما اعني[٨٠] الشرطية والمستثناة، وتكون النتيجة مجهولة. فانه انما اتفق ان كانت المقدمتان في القياس الحملي معلومتين والنتيجة مجهولة لان المقدمتين لم تأتلفا[٨١] بعد في الذهن التأليف الذي يلزم عنه النتيجة. واما المقدمتان في القياس الشرطي فانها ليست محتاجة الى التأليف في لزوم ما يلزم عنها لان اللزوم هو احد المقدمات، ولذلك لا يدخل تحت حدّ القياس كما ظن ابو نصر اذ اللزوم في القياس الحملي يتولّد عن المقدمتين وهو في القياس الشرطي احد ما يوضع. فما قاله ابو نصر من انه يدخل تحت حدّ القياس لكونه من مقدمتين احداهما المقدم والثاني اللزوم ليس بصحيح لان اللزوم ليس هو جزءًا من القياس وانما هو تابع؛ ولو كان القياس الشرطي قياسًا لكان يوجد قياس من مقدمة واحدة لان اللزوم هو فعل القياس[٨٢].

فهكذا[٨٣] ينبغي ان يفهم هذا الموضع عن[٨٤] ارسطو، لا على ما يقوله في ذلك ابو نصر، ولا على ما يتشكك في ذلك[٨٥] عليه ابن سينا. وبالجملة فبالاستقراء[٨٦] الذي ارشدنا اليه يظهر ما يقوله ارسطو في هذا الامر ظهورًا بيّنًا، لانه قد تبيّن من قولنا ان كثيرًا من الاشياء المعلومة بانفسها، مثل وجود النفس وغيرها، انما علمناها

بهذا النحو من البيان، ومحال ان يكون طريق واحد بعينه يستعمل في الوقوف على المعلوم بنفسه والمجهول بالطبع. وكذلك المقاييس التي نسميها «الاقترانية» وهي المؤتلفة من مقدمتين شرطيتين تشتركان بحدّ اوسط وهي مقاييس حملية في الحقيقة اخرجت مخرج الشرط، وقد بيّنا ذلك في غير هذا الموضع[٨٧].

فقد تبيّن ان جميع اجناس المقاييس انما يتم[٨٨] بالشكل الاول، وانها تنحلّ الى 41b الكلية منها على ما سلف، وذلك ان ما عدا الحملية[٨٩] تتم بالحملية والحملية تتم بالشكل الاول، والجزئية التي في الشكل الاول بالمقاييس الكلية التي فيه على ما 5 تبيّن.

—٢٣—   — 24 —

[وضع الكيفية والكمية في المقدمات]

القول في شروط الاشكال الحملية الثلثة

وبيّن انه واجب ان يكون في كل قياس منتج مقدمة موجبة كيف كانت في كميتها، ومقدمة كلية كيف ما كانت في كيفيتها. وذلك انه اذا لم يكن هنالك مقدمة كلية: فاما الاّ[١] يكون هنالك قياس، واما ان يكون على غير المطلوب، واما ان تكون المقدمة نفسها هي المطلوب. مثال ذلك ان كان المطلوب: هل اللذة 10-20 بالموسيقى خير؟ فان ما يمكن ان يوجد في بيان هذا المطلوب لا يخلو من ان يكون المطلوب نفسه او غيره؛ ثم ان كان غيره فانه لا يخلو من ثلاثة[٢] احوال:

اما ان تكون المقدمة المأخوذة في ذلك مهملة وهي ان اللذة خير،

او تكون جزئية وهي ان بعض اللذات خير،

او تكون كلية وهي ان كل لذة خير.

فان اخذت المقدمة مهملة، وهو ان اللذة خير، لم يأمن[٣] ان تكون هذه المهملة تصدق من اللذات على غير اللذة[٤] الموسيقية فلا يتضمن المطلوب وهو ان اللذة الموسيقية خير. وكذلك ان صرّحنا ايضًا[٥] فيها بالسور الجزئي فقلنا: بعض اللذات[٦]

خير. ولذلك ان انتجت امثال هذه دائمًا فغير المطلوب ، مثل ان يكون قولنا : بعض اللذات[٧] خير صادقًا على لذة العلم ، وكذلك المهملة ينتج عن ذلك ان لذة العلم خير الا انه[٨] ليس هي المطلوب. واما ان اخذ المطلوب نفسه فهو بيّن انه ليس يكون قياس.

فلا بدّ في القياس المنتج من ان يكون الطرف الاصغر منطويًا تحت الاوسط انطواء الجزئي في الكلي[٩] حتى تكون نسبة احدهما الى الآخر[١٠] هي نسبة الجزء الى الكل ، وذلك بالفعل في الشكل الاول ، وبالقوة في الشكل الثاني والثالث. ومن هنا تبيّن انه واجب ان تكون المقدمة المنطوية تحت المقدمة الكلية موجبة ، لانها ان كانت سالبة لم تنطو تحتها ولا وجدت فيها هذه النسبة. ولذلك كان معنى «المقول على الكل» الذي يتضمن هذه النسبة موجودًا بالفعل في الشكل الاول وفي الثاني والثالث بالقوة.

فقد[١١] تبيّن من هذا القول ان كل قياس فواجب ان تكون فيه مقدمة كلية وموجبة ، وان النتيجة الكلية انما تبيّن عن مقدمات كلية ، وان النتيجة الجزئية قد تبيّن عن مقدمتين احداهما[١٢] جزئية ، وذلك في الشكل الاول والثاني ، وقد تبيّن عن مقدمتين كليتين وذلك في الشكل الثالث. واذا كان ذلك كذلك فالنتيجة الكلية لا تبيّن ضرورة الا عن مقدمتين كليتين. واما النتائج الجزئية فقد تبيّن عن الصنفين جميعًا ، اعني عن الكليتين وعن الكلية والجزئية. وهو بيّن ايضًا انه واجب ان تكون كلتا المقدمتين او احداهما[١٣] شبيهة في جهتها وكيفيتها بالنتيجة ، اعني انه[١٤] ان كانت النتيجة ضرورية او ممكنة او مطلقة فانه اما ان تكون كلتا المقدمتين بتلك الجهة او احداهما[١٥] ، وذلك في المقاييس التي تنتج نتيجة واحدة وهي المنتجة بما تتضمن من معنى «المقول على الكل». وهو بيّن ايضًا مما قيل متى يكون قياس منتج ومتى يكون غير منتج ، والمنتج ايضًا متى يكون ناقصًا ومتى يكون تامًا ، وانه متى كان[١٦] قياس حملي فبالضرورة ان تكون الحدود فيه مرتبة احد[١٧] تلك الانحاء الثلاثة[١٨] التي وصفنا.

25 —

— ٢٤ —

[تعيين عدد الحدود والمقدمات والنتائج]

القول في ان القياس الحملي ائتلف من مقدمتين وثلثة حدود لا اكثر من ذلك ولا اقل

وهو بيّن ايضًا ان كل نتيجة فانها تكون بثلاثة[1] حدود لا اقل من ذلك ولا اكثر ان لم تكن النتيجة الواحدة بعينها تتبيّن بمقاييس كثيرة. وذلك يكون على ضربين:

احدهما ان تكون النتيجة الواحدة بعينها تتبيّن بمقاييس كثيرة كل واحد منها كاف في انتاج النتيجة اعني مفردًا وبذاته. ولتعلم[2] ان ذلك ممكن بنحوين، احدهما[3] مثل
40 ان تبيّن نتيجة هـ مثلاً بمقدمتي ا ب على حدة وبمقدمتي جـ د على حدة، او بمقدمتي ا ب[4] على حدة وبمقدمتي ا ك على حدة او ب ل على حدة[5].

42a والضرب الثاني ان تكون المقدمتان المنتجتان للنتيجة المفروضة نتائج عن مقدمات اخر اما كلاهما واما احداهما[6]. مثال ذلك ان تكون نتيجة هـ منتجة بمقدمتي ا وب، وتكون مقدمة ا منتجة بمقدمتي د هـ[7]، ومقدمة ب منتجة بمقدمتي و ز، او تكون مقدمة ا منتجة بمقدمتي د هـ[9] وتكون مقدمة ب مبيّنة بالاستقراء او بيّنة بنفسها من اول الامر. فعلى الجهة الاولى تكون المقاييس كثيرة والنتيجة واحدة، وعلى هذه الجهة تكون المقاييس كثيرة والنتائج كثيرة لانها في هذا المثال ثلاثة[10] وهي: هـ التي هي النتيجة الاخيرة، وا وب اللذان هما مقدمتا نتيجة هـ و[11] نتيجتا مقدمتي د هـ و ز و[12]. فاما[13] متى لم تكن مقاييس كثيرة لنتيجة واحدة وانما هو
5 قياس واحد، فانه لا يمكن ان تكون نتيجة واحدة عن اكثر من حدود ثلاثة[14] لانه تبيّن ها هنا[15] انه لا يكون قياس عن اقل من مقدمتين. فلننزل[16] انه يكون عن قياس واحد نتيجة واحدة من اربع مقدمات وستة حدود، مثل ان ننزل ان هـ مثلاً منتجة[17] عن مقدمتي اب ومقدمتي جـ د، و[18] لأنه قد تبيّن ان كان مزمعًا ان يكون عن
10 مقدمتي اب قياس ان تكون نسبة احداهما[19] الى الاخرى نسبة الجزء الى الكل، فان كانت نسبة احداهما[20] الى الاخرى نسبة الجزء الى الكل فانه يكون عنهما ضرورة نتيجة. فان كانت عنهما نتيجة، فلا تخلو من ثلاثة[21] احوال: اما ان يكون عنهما نتيجة هـ

المفروضة ، واما ان تكون النتيجة احدى مقدمتي جـ د ، واما ان تكون النتيجة[٢٢] شيئًا آخر غير هذين .

ثم في كل[٢٣] واحد من هذه الاقوال الثلاثة[٢٤] لمقدمتي ا ب لا تخلو ايضًا مقدمتا جـ د من ان تكون نسبة احداهما[٢٥] الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء[٢٦] او لا تكون ؛ فان كانت فتحدث عنهما ضرورة نتيجة ، ثم هذه النتيجة ايضًا لا تخلو من تلك الاحوال الثلاثة[٢٧] : اما ان تكون نتيجة[٢٨] هـ المطلوبة[٢٩] ، واما ان تكون النتيجة احدى مقدمتي ا ب ، واما ان تكون النتيجة شيئًا آخر غير هذين .

فان كانت النتيجة الحادثة عن مقدمتي ا ب هي نتيجة هـ المطلوبة ، 15-20 وكانت عن مقدمتي جـ د نتيجة ما بأن تكون نسبة احداهما[٣٠] الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء ، فانه ان كانت تلك النتيجة هي نتيجة هـ[٣١] او هي احدى مقدمتي ا ب ، فانه تكون قياسات كثيرة على نتيجة واحدة وذلك شيء غير ممتنع . وان كانت نتيجة مقدمتي جـ د غير نتيجة هـ وغير احدى مقدمتي ا ب ، فانه تكون مقاييس كثيرة على مطالب كثيرة غير متصل بعضها ببعض . واما ان لم تكن نسبة مقدمتي جـ د احداهما[٣٢] الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء فانه ليس يكون لها غناء[٣٣] في نتيجة هـ الا ان تؤخذ على جهة الاستقراء لتصحيح[٣٤] مقدمتي القياس ، او لستر النتيجة واخفائها ، او لغير ذلك من الاشياء التي تؤخذ له[٣٥] المقدمات التي ليست ضرورية في الانتاج ، على ما تبيّن في «الثامنة من الجدل» . فهذا ما يلزم متى فرضنا ان نتيجة مقدمتي ا ب هي هـ .

واما ان كانت نتيجة مقدمتي ا ب غير الهـ[٣٦] ، وغير احدى مقدمتي جـ د ، 25 فانه ايضًا لا يخلو[٣٧] ان تكون نتيجة مقدمتي جـ د : اما نتيجة هـ ، واما احدى مقدمتي ا ب ، واما اشياء اخر[٣٨] غير هذين ، واما ان تكون مقدمتا جـ د غير منتجة اصلاً . فان كانت نتيجة مقدمتي ا ب غير الهـ[٣٩] وغير احدى مقدمتي جـ د ، وكانت نتيجة مقدمتي جـ د غير الـهـ[٤٠] وغير احدى مقدمتي اب ، فانه ليس يكون قياس على مطلوب واحد فضلاً على[٤١] المطلوب بعينه وتكون مقاييس كثيرة[٤٢] .

وان كانت نتيجة مقدمتي جـ د هي[٤٣] الهـ[٤٤] فانه ايضًا تكون[٤٥] مقاييس كثيرة على مطالب كثيرة . وان كانت مقدمتي جـ د احدى مقدمتي ا ب فانه تكون ايضًا مقاييس كثيرة على مطلوب واحد الا انه غير المطلوب . وان كانت مقدمتا جـ د غير

منتجة فانه لا يكون لها غنا في نتيجة مقدمتي ا ب مع ان نتيجة مقدمتي ا ب هي غير المطلوب. واما ان كانت نتيجة مقدمتي ا ب احدى مقدمتي جـ د فان مقدمتي جـ د لا تخلو ايضًا من تلك الثلاثة[٤٦] احوال[٤٧]: اما ان تكون نتيجة لهـ، واما لاحدى مقدمتي ا ب، واما لشيء آخر غيرها. فان كانت نتيجتها هـ فانه تكون مقاييس كثيرة على المطلوب الواحد وقد تبيّن ان ذلك غير ممتنع، وان كانت نتيجتهما احدى مقدمتي ا ب فانه يكون البيان دورًا ولا يكون هنالك[٤٨] قياس على المطلوب. وان كانت نتيجتهما، اعني مقدمتي جـ د، غير الهـ[٤٩] وغير احدى مقدمتي ا ب، فانه تكون ايضًا مقاييس كثيرة على مطلوب واحد الا انه غير المطلوب[٥٠]. واما ان كانت مقدمتا جـ د غير منتجة اصلاً فانه ليس يكون لها غنا[٥١] في الانتاج ويكون باطلاً، ويكون هنالك قياس واحد لكن[٥٢] على غير المطلوب.

30-35 فقد تبيّن ان جميع الوجوه التي يمكن ان يتصور بها ان مطلوبًا واحدًا يبيّن عن قياس واحد مركب من اكثر من مقدمتين مستحيل. وبهذا بعينه تبيّن انه لا يمكن ان يبيّن مطلب[٥٣] واحد بقياس واحد هو مركب من اكثر من ثلاثة[٥٤] حدود، وذلك ما قصدنا بيانه.

واذ[٥٥] تبيّن ان كل قياس بسيط فانه لا يكون من اكثر من ثلاثة[٥٦] حدود، وكانت الثلاثة[٥٧] حدود[٥٨] هي مقدمتان فقط، فكل قياس لا يكون باكثر من مقدمتين وثلاثة[٥٩] حدود، وقد كان تبيّن انه لا يكون بأقل. فكل قياس بسيط فلا يكون باكثر من ثلاثة[٦٠] حدود ولا باقل. 40

القول في القياس الموصول وبيان خاصته

42b واذا تبيّن هذا فهو بيّن ايضًا ان كل قياس بسيط، او مركب من مقاييس بسيطة، تام التركيب غير ناقص منه مقدمة من المقدمات الضرورية في النتيجة الاخيرة، فهو مؤلف من مقدمات ازواج وحدود افراد لان الحدود اكثر من المقدمات بواحد، وان اي قياس كان بهذه الصفة ولم تكن مقدماته ازواجًا فانه غير منتج، الا ان يكون اخذ[٦١] فيه مقدمة ليست ضرورية في الانتاج او حذف منه بعض 5 المقدمات الضرورية. وخاصة هذا القياس ان تكون النتائج فيه نصف المقدمات

لان عن كل مقدمتين نتيجة. والقياس المركب الذي بهذه الصفة يسمى «الموصول» وهو الذي يصرح فيه كما قلنا بجميع المقدمات الضرورية في انتاج[٦٢] المطلوب ويصرح فيه بالمقدمات[٦٣] الوسط مرتين: مرة من حيث هي نتائج، ومرة من حيث هي مقدمات. واعني بالوسائط المقدمات التي بين المطلوب الاول وبين المقدمات الاول[٦٤] التي ائتلفت منها الاقيسة البسائط التي اليها ينحل[٦٥] القياس المركب وهي المعروفة بنفسها. مثل ان نبيّن ان **ا** موجودة في **ب** بمقدمتي[٦٦] **جـ د**، ونبيّن كل واحدة من هاتين المقدمتين بمقدمتين ايضًا. مثال ذلك ان نبيّن مقدمة **جـ** بمقدمتي **هـ ز**، ومقدمة **د** بمقدمتي **حـ ك**، وتكون مقدمات **هـ ز حـ ك** الاربعة بيّنة بنفسها. فتكون جميع مقدمات هذا القياس، ما خلا[٦٧] هذه الاربع: مرة هي نتائج، ومرة هي مقدمات، اعني نتائج بالاضافة الى ما تحتها، مقدمات بالاضافة الى ما فوقها.

القول في القياس المفصول وبيان خاصته

واما القياس المركب الذي يسمى «المفصول»، وهو الذي انما يصرّح فيه: اما بجميع المقدمات فقط دون النتائج اللازمة عنها، واما ببعض المقدمات. فانه من جهة انه ليس يصرح فيه بجميع المقدمات تكون خاصته ان الحدود التي فيه تزيد ابدًا على المقدمات بواحد؛ الا انه ليس تكون المقدمات ابدًا ازواجًا والحدود افرادًا 10-15 كما كانت في القياس المركب الموصول، بل خاصة هذا انه متى كانت المقدمات ازواجًا كانت الحدود افرادًا ومتى كانت المقدمات افرادًا كانت الحدود ازواجًا، لان هذه هي خاصة الاعداد التي يزيد احدهما على الآخر بواحد. فمتى كانت المقدمات افرادًا والحدود ازواجًا وزيد هنالك فرد آخر، انعكس الامر فصارت المقدمات ازواجًا والحدود افرادًا. ولما كان يلحق هذا القياس ان المقدمات فيه يتصل بعضها ببعض اذ ليس تحول بينها[٦٨] النتائج التي يصرح بها[٦٩] في القياس الموصول بل تحذف ها هنا[٧٠] حذفًا، وجب ان تحذف[٧١] فيه مع كل ثلاثة[٧٢] حدود نتيجة، فمنها ما لها غنا[٧٣] في انتاج المطلوب، ومنها ما ليس لها غنا[٧٤] وهي النتائج المسماة[٧٥] «فوائد».

واذ كان هذا هكذا كانت النتائج الحادثة في هذا القياس اكثر كثيرًا من الحدود والمقدمات، اعني متى كانت الحدود اكثر من اربعة، ومتى زيد حدّ واحد، تزيد نتائج اقل من الحدود التي زيد عليها الحدّ بواحد، لانه لا يجتمع من الحدّ المزيد

ومن الحدّ الذي يليه نتيجة ، و[٧٦]انما يجتمع منه ومن الحدّ الثالث ثم منه ومن الرابع وهكذا الى آخر الحدود. وسواء كان الحدّ المزيد في الطرف الاسفل وهو ان يكون موضوعًا للموضوع الاول ، او في الطرف الاعلى وهو ان يكون محمولاً على المحمول الاخير، او كان ايضًا مزيدًا في الوسط ؛ وذلك انه اذا كان في الوسط عمل[٧٧] ايضًا مع الحدود التي فوقه والتي تحته نتائج ما خلا[٧٨] الحدّين اللذين يليانه اللذين احدهما من فوق والآخر من اسفل. مثال ذلك انه اذا كانت معه[٧٩] حدود اربعة ، وهي حدود **ا ب جـ د** ، فانه يكون غن هذه الحدود ثلاث[٨٠] نتائج : نتيجة لحدود **ا ب جـ**[٨١] ، ونتيجة لحدود **ا جـ د**، ونتيجة لحدود **ب جـ د**[٨٢] ، فان زيد عليها حدّ واحد وهو مثلاً **هـ** ، حدثت ثلاث[٨٣] نتائج : نتيجة لحدود **هـ د جـ** ، ونتيجة لحدود **هـ جـ ب** ، ونتيجة ايضًا لحدود **هـ د ا**[٨٤] فتكون اكثر من الحدود[٨٥] ، وتكون النتائج الحادثة عن الحدّ المزيد اقل من الحدود التي اضيف اليها الحدّ المزيد بواحد.

فبهذه[٨٦] السبارات[٨٧] يمكن ان يوقف[٨٨] على معرفة نوعي القياس المركب الموصول والمفصول[٨٩]. فانه اذا لم تلف[٩٠] فيه[٩١] هذه الخواص، ولم تكن هنالك مقدمات زيدت[٩٢] لغرض من الاغراض التي تزاد فيه[٩٣] المقدمات التي ليس لها غناء[٩٤] في انتاج المطلوب ، فهو بيّن ان القول ليس بقياس مركب اصلاً لا موصولاً ولا مفصولاً[٩٥] ، وما وجدت فيه خواص الموصول فهو موصول ، وما وجدت فيه خواص المفصول فهو مفصول.

فصل[١]

— 26 —

-٢٥-

انواع القضايا التي تثبت او تبطل في كل شكل

القول في ان اي المطلوبات
عليه الاستدلال اصعب وايّها اسهل

ولان ضروب النتائج التي تكون عن المقاييس عندنا معلومة، وفي كم من شكل تكون النتيجة الواحدة بعينها ، وفي كم من صنف في ذلك الشكل ، يكون قد ظهر

لنا من ذلك اي ضرب من ضروب النتائج والمطلوبات يكون وجود القياس عليه اصعب ، واي ضرب من ضروب النتائج يكون وجود القياس عليه اسهل . لانه من البيّن ان الضرب الذي يتبيّن[٢] عن مقاييس اكثر اشكالاً واكثر اصنافًا من اصناف الشكل الواحد بعينه ، اسهل من التي تتبيّن عن مقاييس اقل اشكالاً واقل اصنافًا .

فاما الموجب الكلي فقد تبيّن انه لا يتبيّن الا[٣] في الشكل الاول وذلك في صنف واحد منه[٤] ؛ واما السالب الكلي فقد تبيّن ايضًا انه يتبيّن في شكلين : في الاول وفي الثاني ، ويتبيّن في الاول[٥] في[٦] صنف واحد فقط ، وفي الثاني في صنفين اثنين. واما الموجب الجزئي فقد تبيّن ايضًا انه ينتج في الشكل الاول والثالث : اما في الشكل الاول ففي صنف واحد منه ، واما في الثالث ففي ثلاثة[٧] اصناف منه ؛ وكذلك تبيّن ان السالب الجزئي ينتج في الاشكال كلها : اما في الاول ففي صنف واحد ، واما في الثاني ففي صنفين ، واما في الثالث ففي ثلاثة[٨] اصناف .

43a واذا كان[٩] هذا كله كما وصفنا فان اعسرها اثباتًا هو الموجب الكلي اذ كان يثبت بطريق واحد ، وانه اسهلها كلها ابطالاً اذ كان يبطل باثبات السالب الجزئي ، والسالب الجزئي اسهلها اثباتًا اذ كان يثبت باكثرها طرقًا ، وايضًا فانه يثبت بالسالب الكلي . وبالجملة فابطال الكلي اسهل من اثباته اذ كان يبطل بثبوت نقيضه وهو الجزئي ، وبثبوت مضاده وهو الكلي . والسالب الكلي يثبت في شكلين ويبطل في شكلين ، الا ان ابطاله اسهل من اثباته وذلك انه يبطل باثبات الجزئي الموجب والكلي الموجب ويثبت بجهة واحدة وهو انتاجه نفسه .

واما المطلوبات الجزئية فاثباتها اسهل من ابطالها ، وذلك انها تثبت من جهتها انفسها . وهي تتبيّن باشكال كثيرة وفي اصناف كثيرة ومن جهة اثبات الكلي الذي يشتمل عليها ، وتبطل من جهة الكلي المناقض لها فقط . ولذلك كان اعسرها ابطالاً هو[١٠] السالب الجزئي اذ كان انما يبطل باعسرها اثباتًا وهو الموجب الكلي .

وبالجملة فاثبات الموجب اعسر من اثبات السالب ، وذلك ان[١١] السالب الجزئي يتبيّن[١٢] بطرق[١٣] اكثر من الطرق[١٤] التي يتبيّن[١٥] بها الموجب الجزئي[١٦] . وكذلك[١٧] السالب الكلي يتبيّن بطرق[١٨] اكثر من الاي يتبيّن بها الموجب الكلي[١٩] ، ولان اثبات السلب هو ابطال الوجود . فعلى هذه الجهة قد يصح ان يقال ان الابطال اسهل من

الاثبات ، واما اذا اخذ الاثبات والابطال للكلي والجزئي ، كان ابطال الكلي اسهل من اثباته والجزئي بالعكس.

فقد تبيّن مما قيل كيف يكون ترتيب الحدود في المقاييس ، ومن كم من حدود ، ومن كم من مقدمة تكون[٢٠] ، وكيف ينبغي ان[٢١] تكون نسبة المقدمات بعضها الى بعض ، واي مطلوب يتبيّن[٢٢] في اي شكل ، وما يتبيّن منها في اشكال قليلة وما يبيّن منها في اشكال كثيرة.

وهنا[٢٣] انقضى الفصل الاول من هذه المقالة[٢٤] .

الفصل الثاني

— 27 — -٢٦-

[قواعد عامة لاكتساب الاقيسة الحملية]

القول في القوانين التي يستنبط بها القياس ومقدماته

قال: وقد ينبغي[١] ان نعلم كيف يستنبط القياس، على كم مطلوب تقصد معرفته، وبأي سبيل نأخذ مقدمات كل قياس. فانه ليس ينبغي[٢] لنا ان نكون عالمين بالقياس فقط، بل وان تكون عندنا قوانين نقدر بها على ان نكون بها[٣] عاملين للقياس[٤]؛ وذلك يتم بمعرفة صنفين من القوانين: احدهما معرفة القوانين التي بها يستنبط القياس، والثاني معرفة القوانين التي بها تستخرج مقدمات القياس.

فنقول: ان الاشياء الموجودة:

منها ما لا يحمل على شيء البتة الا بالعرض وعلى غير المجرى الطبيعي، ويحمل عليها غيرها، وهي اشخاص الجواهر المحسوسة مثل زيد وعمرو وخالد، فانّا قد نقول ان زيدًا هذا هو انسان وهو حيوان فنحمل عليه غيره ولا نحمله على غيره الا بالعرض، مثل ان نقول ان[٥] هذا الابيض هو زيد.

ومنها ما يحمل عليها شيء وتحمل هي[٦] على شيء، وهذه هي مثل حملنا الانواع على الاشخاص وحمل الاجناس على الانواع، مثال ذلك حمل الحيوان على الانسان، وحمل الانسان على زيد وعمرو. وهذان[٧] الصنفان بيّن وجودهما بنفسه.

ومنها صنف ثالث وهي الاشياء التي تحمل على شيء ولا يحمل عليها شيء اصلاً وذلك على المجرى الطبيعي. وسنبيّن وجود هذا الصنف من المحمولات في «كتاب

البرهان» ، فان هنالك يبيّن ان الاشياء المحمولة بعضها على بعض تنتهي بالجملة الى محمول آخر يحمل عليه محمول اصلاً.

واذا تقرر هذا ، وكان بيّنًا على اكثر الفحص والطلب انما هو في الاشياء المتوسطة بين هذين الطرفين ، اعني التي تحمل على شيء ويحمل عليها شيء ، فهو بيّن ان كل مطلوب يكون في هذا الجنس ان المحمول فيه والموضوع يلحقه انه يحمل كل واحد منهما على شيء ويحمل عليه شيء.

القول في القوانين التي نحصّل بها مقدمات القياس

43b واذا تقرر هذا ايضًا فالسبيل التي بها نصل في الجملة الى مقدمات كل مطلوب يكون داخلاً في هذا الجنس من الموجودات ، اعني المتوسطة ، تكون[٨] : بأن نقسم اولاً المطلوب[٩] الى حدّيه اللذين[١٠] هما المحمول والموضوع[١١] اذ كل مطلوب ينقسم الى هذين الحدّين ؛ ثم ننظر في الاشياء التي توجد لكل واحد من هذين الحدّين ، اعني الاشياء التي توجب لمحمول المطلوب والتي توجب لموضوعه ، وتلك هي الحدود والاجناس والفصول والخواص والاعراض اللاحقة للشيء ؛ وفي الاشياء ايضًا التي يوجد لها كل واحد من جزئي المطلوب ، اعني الاشياء التي يوجب لها موضوع المطلوب والاشياء التي يوجب لها محموله ؛ وفي الاشياء ايضًا التي تسلب عن كل واحد من هذين الحدين ، وهي باعيانها الاشياء التي يسلب عنها كل واحد من هذين الحدين اذ كانت السوالب قد تبيّن انها تنعكس.

وينبغي عندما نفعل هذا ان نميّز ايّ من هذه المحمولات هي حدود لاحد الحدّين[١٢] او لكليهما ، وايّ هي اجناس ، وايّ هي خواص ، وايّ هي اعراض لاحقة. وكذلك ينبغي ان نميّز ايضًا ايّ من هذه هو[١٣] حدّ بالحقيقة[١٤] ، او جنس ، او خاصة ، او عرض ، وايّ منها هو حدّ بحسب الرأي المشهور ، او جنس ، او خاصة ، او عرض[١٥] ، لنستعمل من ذلك اللائق بصناعة صناعة. فما كان من ذلك بالحقيقة استعمل في صناعة البرهان ، وما كان من ذلك بحسب الرأي المشهور استعمل في صناعة الجدل. وبالجملة فكلما اكثرنا من اكتساب انواع المقدمات كان اسرع لوجود المطلوب.

وينبغي الآ[١٦] يؤخذ من اللواحق الا اللواحق العامة لكلى الحدين وهي المحمولة على كل واحد منهما، لا اللواحق الخاصة وهي الجزئية، اعني المحمولة على بعضها. مثال ذلك انه ان كان المطلوب: هل الانسان كذا؟ فانه ليس ينبغي ان نختار ما هو لاحق لانسان[١٧] ما، بل ما هو لاحق لكل انسان، لانه لا يكون قياس الا من المقدمات الكلية كما تبيّن.

وكذلك لا ينبغي ان تؤخذ المقدمات مهملة لان المهملة قوتها قوة الجزئية على ما تبيّن، وليس يبيّن من امرها هل هي كلية ام ليست بكلية.

وكذلك ينبغي ان نختار من الاشياء التي يلحقها كل واحد من الحدّين الاشياء الكلية. مثال ذلك ان نختار ما يلحقه الانسان كله لا بعضه، والسور ابدًا يجب ان يقرن بموضوع المقدمة المستنبطة لا بمحمولها، لأنه اذا قرن بمحمولها كان اما مستحيلاً واما غير نافع في القياس، على ما تبيّن في الكتاب المتقدم[١٨].

واذا كان احد الحدّين في المطلوب الذي نلتمس اخذ لاحقه محاطًا بأمر كلي، فلا فرق في هذا الموضع بين ان نلتمس لاحقه في نفسه او لاحق ذلك الكلي المحيط به. مثال ذلك اذا التمسنا لواحق الانسان[١٩] مثل الحي، وقد علمنا ان الحي محيط بالانسان، لم يكن في هذا الموضع فرق بين ان نجد[٢٠] لاحقًا من لواحق الانسان او لاحقًا من لواحق الحي، لان كل ما لحق المحيط بالانسان فقد يلحق الانسان.

وكذلك ايضًا متى التمسنا لاحق احد الحدّين، وكان الحدّ الذي التمس لاحقه محيطًا بموضوعات ما، فليس ينبغي ايضًا ها هنا[٢١] ان نشتغل بتصحيح ان ما هو لاحق لذلك الحدّ فهو لاحق لموضوعه، اذ كان معلومًا ان ما لحق الشيء فهو لاحق لما يحيط به ذلك الشيء، وانما ينبغي ان نصحح ذلك الحدّ الذي اخذ لاحقه محيط بذلك الموضوع. مثال ذلك انه اذا كان الحي لاحقًا للانسان ومحيطًا به فهو بيّن انه لاحق لكل ما يحيط به الانسان، وانما الذي ينبغي ان نصحح ان هذا الشيء يحيط به الانسان او ليس يحيط به.

وينبغي ان نختار من هذه اللواحق اللواحق المناسبة للمطلوب. فان كان المطلوب في الممكن الاكثرى[٢٢] اخذنا من اللواحق الممكنة الاكثرية[٢٣] لان قياس المطالب التي

تكون في الممكنة الاكثرية انما تكون من مقدمات اكثرية ، كما ان قياس المطالب التي تكون في المادة الضرورية انما تكون من مقدمات ضرورية .

فهذه هي القوانين التي بها نلتمس[٢٤] اكتساب المقدمات في كل قياس نقصد عمله .

28 — **— ٢٧ —**

[قواعد خاصة لاكتساب الحدّ الاوسط في الاقيسة الحملية]

القول في القوانين التي بها نحصّل القياس ونصححه

واما القوانين التي يلتمس بها[١] القياس نفسه ، اعني صورته ، فهي على[٢] ما اقوله[٣] . وذلك ان كل مطلوب يلتمس القياس عليه[٤] : فاما ان يكون موجبًا كليًا ، او سالبًا كليًا ، او موجبًا جزئيًا ، او سالبًا جزئيًا .

فان كان المطلوب موجبًا كليًا واردنا انتاجه ، فانه ينبغي ان ننظر في موضوعات محموله ومحمولات موضوعه ، فان الفينا[٥] بعض موضوعات المحمول فيه هي[٦] باعيانها بعض محمولات موضوعة فبالضرورة ما يكون المحمول منه في كل الموضوع . وذلك بيّن من ان هذا الوضع بعينه هو وضع الشكل الاول اذ كان الموجب الكلي انما ينتج في هذا الشكل . ومثال ذلك ان يكون مطلوبنا : هل جزء من اجزاء العالم محدث ؟ فنجد العالم موصوفًا[٧] بالمؤلف[٨] ونجد المؤلف[٩] موضوعًا للمحدث ، فيأتلف القياس هكذا : كل جزء من اجزاء العالم مؤلف ، وكل مؤلف محدث ، فكل جزء من اجزاءالعالم محدث .

فان اردنا ان ننتج موجبة جزئية[١٠] من مقدمات كلية فان ذلك يمكننا بأن نأخذ موضوعات الحدين معًا ، فان الفينا[١١] شيئًا واحدًا بعينه موضوعًا لكليهما فبالضرورة ما 44a
يجب ان يكون المحمول منه موجودًا لبعض الموضوع ، وذلك بيّن من وضع الشكل الثالث . مثال ان يكون مطلوبنا : هل حركة ما ازلية ؟ فنجد شيئًا واحدًا موضوعًا لهذين الحدين وهو الجرم السماوي ، فيأتلف القياس هكذا : الجرم السماوي

متحرك ، والجرم السماوي ازلي ، ينتج : بعض المتحرك ازلي . وقد يتفق ذلك في الشكل الاول متى الفينا[١٢] احد موضوعات المحمول هو بعينه احد المحمولات على بعض موضوع المطلوب .

فان اردنا ان ننتج سالبًا كليًا فان ذلك يتفق بأحد وجهين[١٣] : اما بأن[١٤] ننظر في لواحق موضوع المطلوب وفيما لا يمكن ان يكون موضوعًا لمحمول المطلوب ، فان الفينا[١٥] لاحق موضوع المطلوب هو بعينه الموضوع الذي لا يمكن ان يوضع للمحمول انتج لنا ذلك في الشكل الاول ان محمول المطلوب ليس يمكن ان يوجد في شيء من موضوع المطلوب . مثال ذلك ان يكون مطلوبنا : هل النفس غير مائتة ؟ فنجد 5 المتحرك من تلقائه لاحقًا من لواحق موضوع هذا المطلوب وهو بعينه الموضوع الذي لا يمكن ان يوجد منه محمول هذا المطلوب ، فيأتلف القياس هكذا : كل نفس متحركة من ذاتها ، ولا شيء متحرك من ذاته مائت ، ينتج[١٦] عن ذلك ان كل نفس غير مائتة . والوجه الثاني ان ننظر في لواحق الحدّ المحمول فان الفينا[١٧] فيها ما هو مسلوب عن الموضوع انتج لنا عن ذلك في الشكل الثاني ان المحمول مسلوب عن جميع الموضوع . مثال ذلك ان يكون مطلوبنا : هل الخلاء احد الموجودات الطبيعية ؟ فنجد الموجود[١٨] المحسوس موجبًا للموجودات الطبيعية ومسلوبًا عن الخلاء ، فيأتلف القياس هكذا : الخلاء ليس بمحسوس ، والموجودات الطبيعية محسوسة ، النتيجة : فالخلاء ليس واحدًا من الموجودات الطبيعية .

فان اردنا ان ننتج سالبة جزئية فان ذلك يتفق على وجوه ثلاثة[١٩] اذ قد تبيّن ان هذا المطلوب ينتج في الاشكال الثلاثة[٢٠] : احدها ان ننظر في لواحق الموضوع وفيما لا يمكن ان يكون في المحمول ، فان كان بعض اللواحق هو بعينه ما لا يمكن في 10-35 المحمول[٢١] فانه ينتج في الشكل الثاني ان المحمول ليس في بعض الموضوع . مثال ذلك ان يكون مطلوبنا : هل بعض الانفس غير مائتة ؟ فنجد بعض الانفس يلحقها ان يكون فعلها جوهرها والمائت ليس فعله جوهره ، فيأتلف القياس في الشكل[٢٢] الثاني هكذا : بعض الانفس فعله جوهره ، وكل مائت ليس فعله جوهره ، فيرجع الى الشكل الاول بعكس السالبة[٢٣] فينتج فيه ان بعض الانفس غير مائتة . وقد تبيّن ذلك في الشكل الثالث بأن نأخذ موضوعات موضوع المطلوب والاشياء[٢٤] التي يسلب

عنها المحمول ، فان وجدنا من هذه شيئًا هو واحد بعينه انتج لنا في الشكل الثالث ان المحمول مسلوب عن بعض الموضوع. وقد يتفق هذا في الشكل الاول بأن نجد لواحق الموضوع هي بعينها ما لا يمكن ان يوجد فيها المحمول الا انه ينتج هذا المطلوب بمقدمات كلية في الشكل الثالث فقط ، وقد كانت الوصية ها هنا[٢٥] ان نتخير المقدمات الكلية

وينبغي ان نختار من اللواحق للطرفين والموضوعات لها ما هو اكثر عمومًا واكثر 40
كلية ، لانه اذا وجد القياس من امثال هذه المقدمات فقد وجد القياس لما هو اقل 44b
عمومًا منها اذ هو منطو فيها ؛ واذا لم يوجد القياس مما هو اكثر عمومًا فقد يمكن ان
يوجد مما هو اقل عمومًا وقد يمكن الاّ[٢٦] يوجد. مثال ذلك انه اذا وجدنا القياس
على الانسان مركب من الاضداد من جهة انه متغذ فقد وجدنا القياس على ذلك
من جهة انه حساس ، اذ كان الحساس اخص من المتغذي ومنطويًا فيه ، ومتى
وجدنا الاضداد في المتغذي فقد وجدناها في الحساس ، ومتى وجدنا المتغذي في
الحساس فقد وجدنا المتغذي في الانسان. فاذن متى وجدنا الاضداد في الانسان
بتوسط المتغذي فقد وجدناها فيه بتوسط الحساس ؛ وان لم نجد القياس على ذلك
من[٢٧] انه متغذ فقد يمكن ان نجد القياس على ذلك من جهة انه حساس وقد يمكن 5
الاّ[٢٨] نجد.

وهو بيّن ان هذا النظر ليس يتجاوز ان يكون بمقدمتين وثلاثة[٢٩] حدود على ما
تبيّن من امر القياس ، وانه لا يكون قياس الا في الاشكال الثلاثة[٣٠] التي ذكرت
ومن هذه في المنتجة منها. ولذلك[٣١] ما ينبغي ان يتجنب في اكتساب المقدمات
واخذ اللواحق والموضوعات ما يأتلف منه شكل غير منتج. مثل انه ليس ينبغي ان 10-35
نأخذ اللاحق للطرفين اذا كانا امرًا واحدًا بعينه لانه لا يكون من ذلك موجبتان في
الشكل الثاني ، وقد تبيّن انه غير منتج. وكذلك لا ينبغي ان نأخذ ما هو مسلوب
عن الطرفين لانه قد تبيّن انه لا ينتج من سالبتين. وكذلك اذا كان موضوع محمول[٣٢]
المطلوب وما يسلب[٣٣] عن موضوع المطلوب شيئًا واحدًا فليس ينبغي ان نأخذه[٣٤] لانه
تكون المقدمة الصغرى سالبة في الشكل الاول ، وقد تبيّن ان ذلك غير منتج. وهو
بيّن انه انما يكون قياس اذا اخذ شيء واحد مكررًا[٣٥] مرتين ، اعني اذا نسب الى

الحدين نسبة حمل او وضع وهو الحدّ الاوسط ، وانه ان[٣٦] كان الحدّ الاوسط شيئين[٣٧] انه لا يكون[٣٨] قياس يوجب احد الطرفين موجود[٣٩] للآخر او مسلوب[٤٠] عنه[٤١].

القول في رفع الشبهة التي مثل ان القياس يمكن ان يؤلف من اربعة حدود اذا كان واحد من الحدود المأخوذة والقياس اضدادًا.

واما ما يظن انه قد يكون قياس اذا اخذ شيئان للطرفين مختلفان كالاضداد ، 40
وبالجملة ما لا يمكن ان يجتمعا في شيء واحد ، فان ذلك راجع الى ان قوة ذلك 45a
قوة اخذ شيء واحد موجب لاحدهما ومسلوب عن الآخر ولولا ذلك لم يكن منتجًا.
مثال ذلك ان يبيّن مبيّن ان اللذة ليست بغاية انسانية من قبل ان اللذة شر والغاية 5-10
الانسانية خير، فانه انما ينتج من هذا ان اللذة ليست بغاية انسانية من جهة انه ينتج اولاً ان اللذة ليست بخير من جهة انها شر، فاذا اضاف الى هذه النتيجة ان الغاية الانسانية خير انتج له ان اللذة ليست بغاية انسانية. 15

فاذن امثال هذه المقاييس هي اقيسة مركبة من اكثر من شكل واحد ، لا انها
قياس رابع بسيط . فمن اعتقد في مثل هذا انه قياس واحد فهو بمنزلة من اعتقد فيما 20
هو مركب انه بسيط ، ومن اعتقد ذلك لم يعرف ما هو القياس البسيط ، ومن لم يعرف ما هو القياس البسيط لم يعرف القياس باطلاق[٤٢].

— 29 —

— ٢٨ —

[كيفية اكتساب الحدّ الأوسط في المقاييس التي ترفع الى المحال وفي المقاييس الشرطية والمقاييس ذات الجهة]

واقيسة الخلف انما تكون بهذا النحو من النظر، اعني بالاشياء التي تنسب الى كل واحد من الحدين ، وهي ثلاثة[١] كما قلنا : اما اشياء توضع له ، واما اشياء تحمل عليه ، واما اشياء تسلب عنه اما على جهة الحمل واما على جهة الوضع ، اذ كان
ذلك غير مختلف في السلب على ما قيل. وذلك ظاهر من ان كل مطلوب يبيّن 25-40
بقياس حملي يمكن ان يبيّن بتلك الحدود باعيانها بقياس الخلف؛ وكذلك كل

مطلوب يبيّن بقياس الخلف فيمكن[٢] ان يبيّن بتلك الحدود باعيانها بقياس حملي. مثال ذلك انه اذا كان عندنا ان ب موجودة في كل ا ، وغير موجودة في شيء من هـ ، واردنا ان نبيّن بهاتين المقدمتين ان ا غير موجودة في شيء من هـ بطريق الخلف قلنا : ان ا غير موجودة لشيء من هـ ، والا فلتكن ا موجودة لبعض هـ ، وقد كان معنا ان ب موجودة في كل ا ، فينتج لنا ان ب موجودة في بعض هـ ، وقد كانت غير موجودة في شيء من هـ ، هذا خلف لا يمكن. وان اردنا ان ننتج ذلك على 45b طريق الحمل قلنا : ان ا غير موجودة في شيء من هـ لان ب[٣] غير موجودة في شيء من هـ وموجودة في كل ا.

وكذلك يبيّن الامر في جميع المطالب ، وذلك ان كلا[٤] القياسين ، اعني الجزمي 5 والسائق الى المحال ، انما يكتسبان بأخذ لواحق الطرفين او بموضوعاتهما[٥] وبأخذ شيء واحد يكرر[٦] فيهما. وانما الفرق بينهما ان القياس السائق الى المحال يأتلف من مقدمتين : احداهما[٧] المقدمة الحق والاخرى كذب[٨] فينتج نقيض المقدمة الحق 10 الثانية ؛ والقياس الحملي يأتلف من المقدمتين الحق لا غير ، فلا بدّ في كل قياس منهما من الاعتراف بمقدمتين ، وذلك يكون بالطرق التي وصفنا ، فان اكتفي بهما كان القياس حمليًّا ، وان اخذ نقيض المطلوب واضيف اليه احدهما كان قياس خلف. وسيبيّن[٩] ذلك اكثر اذا تبيّنت[١٠] انواع المقاييس[١١] الحملية الواقعة في قياس 15-35 الخلف.

وكذلك المقاييس الشرطية مضطرة الى هذا النحو من النظر اذ قد تبيّن انه لا يبيّن مطلوب بالطبع بقياس شرطي دون ان يقترن به[١٢] قياس حملي. وهو الذي يبيّن به اما صحة المستثنى واما صحة الاتصال. فهذا النحو من النظر يبيّن كل مطلوب كان في مادة ضرورية او في مادة ممكنة.

وهو بيّن انه ليس فقط بهذه[١٣] السبيل يمكن ان يستخرج كل قياس ، بل وانه ليس يمكن ان يستخرج قياس بغير هذه[١٤] السبيل ، لانه قد تبيّن ان كل قياس انما يكون بواحد من الاشكال الثلاثة[١٥] ، وان هذه الاشكال الثلاثة[١٦] انما تكون من الامور المحمولة على[١٧] الطرفين والموضوعة[١٨] للطرفين[١٩]. فاذن ليس يمكن ان يوجد 40 قياس الا من النظر[٢٠] في هذه الاشياء ، اعني اللاحقة والموضوعة. فان كان ايضًا

46a بيّنا[٢١] ان كل قياس انما يكون من النظر في هذه الاشياء فهو بيّن من ذلك ان كل
قياس انما يكون بواحد من الاشكال الثلاثة[٢٢] وفي مقدمتين وثلاثة[٢٣] حدود.

— 30 — **— ٢٩ —**

[كيفية اكتساب الحدّ الاوسط في الفلسفة وسائر العلوم والصناعات]

وهذا الطريق في اكتساب المقدمات والمقاييس على المطلوبات هو عام في
جميع الصنائع وفي كل تعليم كان حقيقيًا[١] او مشهورًا ، لانه توجد[٢] اللواحق
والموضوعات في الحقيقي حقيقية[٣] وفي المشهور مشهورة[٤]. وبيّن ان هذا الطريق نافع
5-10 لنا معرفته في اكتساب المقدمات في جميع المطالب ، والا كنا جُدُرًا متى لم تكن
عندنا هذه الطريق ان نقصد[٥] في استنباط اي مطلوب اتفق الى اي شيء اتفق من
المقدمات والى مقدمات[٦] واحدة بعينها في المطلوبات الموجبة والمطلوبات السالبة؛
وليس هذا فقط بل وكان يمكن ان يعرض لنا ان نروم استنباط جميع انواع المطالب
الاربعة ، اعني الايجاب الكلي والسلب[٧] الكلي والموجب الجزئي والسالب الجزئي ، بطريق
15 واحد من مقدمات واحدة باعيانها. واما متى كان عندنا هذا الطريق كان قصدنا في
مطلوب مطلوب من اشياء محدودة معروفة قليلة العدد.

القول في بيان المقدمات المناسبة المستعملة في كل علم وكل مطلوب

وينبغي اذا استعملنا هذا الطريق ان نختار في كل مطلوب المقدمات الخاصة
بالجنس الذي فيه ذلك المطلوب المناسبة له. مثل انه ان كان المطلوب عمليًا ان نختار
المقدمات المناسبة للامور الارادية ، وان كان علميًا أخذنا[٨] الاشياء المناسبة للامور
النظرية الخاصة بذلك الجنس الذي تنظر فيه تلك الصناعة النظرية ، ولذلك ما
يحتاج في معرفة المقدمات الاوائل في كل جنس ، اعني الخاصة به ، المناسبة له الى
التجربة. مثال ذلك انه[٩] يحتاج في معرفة علم النجوم ، اعني علم الهيئة ، الى التجربة
20-25 الموقفة على حركات النجوم؛ ولذلك لما علمت[١٠] بالتجربة والرصد حركات

الكواكب المتحيرة امكن ان توجد البراهين على معرفة افلاكها. وكذلك الامر في كل صناعة وفي كل علم الحاجة فيه الى التجربة ضرورية. فانه اذا اكتسبنا بالتجربة جميع الأوائل والمقدمات الموجودة في ذلك الجنس، امكننا بسهولة ان نجد البراهين على جميع الاشياء المطلوبة في ذلك الجنس، وان نعرف ما يمكن ان يبرهن في ذلك الجنس مما لا يمكن.

فقد قلنا على العموم كيف ينبغي ان نكتسب المقاييس والمقدمات؛ واما القول على الاستقصاء والخصوص بجنس جنس من اجناس المطالب فسيقال[11] فيه[12] في 30
«كتاب الجدل».

– ٣٠ –

[القول في ان القسمة ليست قياسًا] — 31

قال: واما طريق القسمة فانه جزء صغير من هذا النحو من النظر لانه قد يعين في اكتساب المقدمات التي تكون من الفصول اللاحقة. والسبب في انه جزء صغير كون القسمة[1] كأنها قياس ضعيف لا قياس حقيقي، لان الذي يقيس بطريق القسمة يضع فيها ما ينبغي ان يبرهن بالقياس وينتج فيها ابدًا شيئًا خارجًا عن المقدمات غير منطوٍ فيها، وذلك بخلاف ما عليه الامر في القياس.

قال: والقدماء لما كانوا يظنون بطريق القسمة انه قياس تبرهن به حدود 35
الاشياء، كان غلطهم في طريق القسمة في موضعين: احدهما في ظنهم ان الحدّ يبرهن[2]، والثاني في ظنهم ان طريق القسمة قياس. فاذن لم يعلموا ما يمكن ان يبرهن مما لا يمكن ان يبرهن، ولا علموا ان ما تبيّن بالقياس فانما تبيّن بهذه المقاييس التي ذكرناها.

وانما كانت القسمة ليست قياسًا في الحقيقة لان الحدّ الاوسط في القياس يكون[3] 40
ابدًا اخص من الطرف الاول، والطرف الاول الذي هو محمول المطلوب اعم منه؛ 46b
وفي القسمة الامر بالعكس، اعني ان[4] الحدّ الاوسط اعم من[5] الطرف الاعظم الذي هو محمول المطلوب. مثال ذلك اذا كان عندنا مجهولاً[6] ان الانسان مائت او

غير مائت ، وكان معلومًا عندنا بمقدمتين[٧] : احداهما[٨] ان الانسان[٩] حيوان ، والمقدمة الثانية ان الحيوان اما مائت او[١٠] غير مائت[١١] ، واردنا[١٢] ان نبيّن من هاتين المقدمتين ان الانسان اما حيوان واما غير مائت ، اعني احد هذين المتقابلين ، ليحصل لنا من ذلك حدّه[١٣] وهو انه حيوان مائت او غير مائت ، فألّفنا القول هكذا : الانسان حيوان ، والحيوان اما مائت او[١٤] غير مائت[١٥] ، فالذي يلزم عن هاتين المقدمتين هو 10-20
ان الانسان اما مائت او[١٦] غير مائت[١٧] ، لا انه احدهما على التحصيل الذي كان مطلوبًا لنا الا[١٨] ان كان بيّنًا بنفسه او معلومًا بقياس من الاقيسة المذكورة . فاذن الحدّ الاوسط في هذا القياس ، الذي هو الحيوان ، اعم من المطلوب الذي هو المائت او غير المائت . وكذلك ان كان معلومًا عندنا ان الانسان حيوان مائت ، وان المائت منه ذو رجلين ومنه ذو ارجل كثيرة ، واردنا ان نعرف ايّ هو الانسان من هذين ، لم نستفد ذلك من طريق القسمة بوجه من الوجوه .

فاذن القسمة ليست قياسًا بوجه من الوجوه[١٩] لا في مطلوب مطلق مثل ان 25-35
الشيء موجود او غير موجود ، ولا في مطلوب مفيد[٢٠] هل الشيء عرض او جنس او خاصة او حدّ ، ولكنها[٢١] نافعة في القياس .

فقد قيل من اي شيء تكتسب المقاييس ، والى اي شيء ينبغي ان نقصد في كل نوع من انواع المطالب .

الفصل الثالث

— 32 — — ٣١ —

[قواعد لاختيار المقدمات والحدود والحد الأوسط والشكل لرد المقاييس الى الاشكال]

قال : وقد بقي علينا بعد ذلك ان نقول كيف تكون لنا قدرة على رد المقاييس[١] المستعملة في الكتب والمخاطبات الى هذه الأشكال وتحليلها اليها اذ كانت ليست 47a تستعمل في الكتب والمخاطبات على الطريق الذي ذكرناه ، لان هذا هو الامر الثالث الذي بقي علينا ان ننظر فيه من امر المقاييس. لانه اذا عرفنا انواع المقاييس ، وكانت لنا قدرة على عملها وقدرة على ان نردّ جميع ما يقع منها في الكلام والمخاطبة[٢] الى الاشكال التي ذكرناها ، فقد تمّ لنا غرضنا الاول من مقدمة القياس ، مع انه يعرض لنا عندما نتكلم في حل المقاييس[٣] الى الاشكال التي ذكرنا[٤] ان نزداد يقيناً بما قبل من ان كل قياس انما يكون بواحد من الاشكال المتقدمة . لانه اذا وجدنا جميع المقاييس المستعملة في الكتب والمخاطبات ترجع الى هذه الاشكال حصل لنا بضرب من الاستقراء ان هذه الاشكال هي اسطقسات جميع المقاييس ، وهذا هو شأن الشيء الذي يقوم عليه البرهان ، اعني ان يوجد حقًّا من كل وجه يتأمل منه ومتفقًا من كل جهة من جهاته ، فان الحق كما يقول ارسطو شاهد لنفسه ومتفق من كل جهة ، يعني انه تشهد منه جهة لجهة .

فأول ما ينبغي ان يفعله من يريد حل المقاييس[٥] الى هذه الاشكال ان يروم وجود المقدمتين في ذلك القول القياسي ، فان المقدمتين هي اعظم اجزاء القياس ، وقسمة الشيء الى اعظم اجزائه اسهل من قسمته الى اصغر اجزائه . ثم من بعد ذلك فينبغي[٦] ان يعلم ايّمَا هي[٧] المقدمة الكبرى وايّ هي[٨] الصغرى ، وذلك بيّن من طرفي

المطلوب ، وهل صرّح[٩] بهما معًا في ذلك الكلام القياسي ام انما صرّح بالواحدة[١٠]
منهما ؛ وان كان صرّح بواحدة وسكت عن واحدة فايّ هي المسكوت عنها المحذوفة : 15-20
هل الكبرى او الصغرى؟ فانه[١١] كثيرًا ما يعرض في الكلام المتلو والمقرو ان يصرّحوا
بالكبرى ويحذفوا الصغرى ، او يصرّحوا بالصغرى ويحذفوا الكبرى ، وكثيرًا ايضًا ما[١٢]
يضعون في القياس مقدمات ليست نافعة لا في اثبات النتيجة ولا في[١٣] ابطالها ،
وذلك اما للايضاح واما للاقناع واما لغير ذلك من الوجوه التي عددت في الثامنة[١٤]
من الجدل. فينبغي لذلك ان نفحص هل اخذ في ذلك القول القياسي مقدمة زائدة
او نقص منه[١٥] مقدمة ضرورية لنرفض الزائد ونضع الناقص حتى نجد المقدمتين اللتين
منهما ائتلف القياس ، لانه متى لم نجد المقدمتين لم يمكن ان نردّ القول القياسي[١٦] الى
احد الاشكال المتقدمة.

القول في استخلاص مقدمتي القياس من المقدمات الزائدة واستخراج المقدمات الناقصة وان ما لزم بالاضطرار عن مقدمتين نسبة احدهما الى الأخرى نسبة الكل الى الجزء فهو قياس وما يلزم ليس كذلك ليس بقياس

ومن الكلام القياسي ما تسهل معرفة ما فيه من الزيادة والنقصان ، ومنه ما
يعسر ، ومنه ما يظن انه قياس ما من جهة انه يلزم عنه شيء باضطرار وليس
بقياس ، اذ ليس كل ما يلزم[١٧] عن [١٨] شيء باضطرار فهو لازم لزومًا قياسيًا بل ما
لزم باضطرار عن مقدمتين نسبة احداهما[١٩] الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء فهو
قياس . فمثال ما هو ناقص ويعسر[٢٠] معرفة ما نقص منه[٢١] قول من قدم لانتاج ان
اجزاء الجوهر جوهر ، ان ببطلان غير الجوهر ليس يبطل الجوهر وببطلان اجزاء الجوهر
يبطل الجوهر ، فان هذه النتيجة هي[٢٢] لازمة عن هذا القول ، لاكن[٢٣] تنقصه[٢٤] 25-30
المقدمة الكبرى وهي[٢٥] ان ما يبطل الجوهر ببطلانه فهو جوهر ؛ وهذه المقدمة هي
لازمة عن المقدمة التي صرّح بها في هذا القول وهو ان ما ليس بجوهر فليس يبطل
الجوهر ببطلانه . وذلك انه اذا صحّت لنا هذه المقدمة صحّ لنا عكس نقيضها وهو
ان ما يبطل الجوهر ببطلانه فهو جوهر ، فاذا اضفنا الى هذه الصغرى وهو[٢٦] ان اجزاء
الجوهر يبطل ببطلانها[٢٧] الجوهر ، انتج لنا في الشكل الاول ان اجزاء الجوهر جوهر . وقد
يمكن ان يحل[٢٨] هذا القول الى غير الشكل ، مثل ان يقال : اجزاء الجوهر ببطلانها[٢٩]

يبطل الجوهر ، وما هو غير جوهر فلا يبطل ببطلانه الجوهر ، فينتج في الشكل الثاني ان اجزاء الجوهر ليست غير جوهر ، ثم يضاف الى هذا : وما ليس هو غير جوهر فهو جوهر ، فينتج ان اجزاء الجوهر جوهر . ومثال ما نقص منه بعض المقدمات ومعرفة ذلك سهل قولنا : ان كان الانسان موجودًا فالحي موجود ، وان كان الحي موجودًا فالجوهر موجود ، فان[٣٠] كان الانسان موجودًا فالجوهر موجود ؛ وذلك انه نقص من هذا : و[٣١] كل انسان حي ، وكل حي جوهر . وسبب الغلط في هذا هو ان يظن بما لزم باضطرار انه لازم لزومًا قياسيًا .

فاذن متى وجدنا شيئًا قد لزم عن شيء فليس ينبغي ان نتوهمه قياسًا تامًا الا اذا وجدنا فيه المقدمتين معًا ؛ فاذا وجدنا فيه مقدمتي القياس بهذا الفعل[٣٢] فينبغي ان نقسم المقدمتين ايضًا الى الثلاثة حدود[٣٣] ونميز الحدّ الاوسط الذي هو الحدّ المشترك للحدين اللذين هما طرفا[٣٤] المطلوب ، فانه لا بد في كل قياس من حدّ اوسط .

47b فان الفينا[٣٥] الحدّ الاوسط محمولاً على الاصغر وموضوعًا للاكبر ، او محمولاً على الاصغر مسلوبًا[٣٦] عن[٣٧] الاكبر ، فانه يكون الشكل الاول ؛ فان كان الحد الاوسط محمولاً في احدهما مسلوبًا عن الآخر على جهة الحمل لا على جهة الوضع ، فانه يكون الشكل الثاني ؛ وان كان الحدّ الاوسط موضوعًا للطرفين اما على طريق الايجاب ، او لاحدهما على طريق الايجاب وللثاني على طريق السلب ، فانه يكون الشكل الثالث ؛ لانه قد نبرهن انه ليس ها هنا[٣٨] نسبة رابعة[٣٩] للحدّ الاوسط الى الطرفين والطرفان على المجرى الطبيعي في الحمل . وسواء كانت المقدمتان كلية ، او كانت احداهما[٤٠] كلية والثانية جزئية ، ما لم تقع الجزئية كبرى في الشكل الاول والثاني ، فان الحدّ الاوسط وضعه في ذلك[٤١] واحد .

واذا كان هذا هكذا فهو بيّن ان اي قول لم يوجد فيه شيء واحد مكرر مرتين ، ان ذلك القول ليس بقياس ، لانه اذا لم يوجد فيه حدّ واحد مكرر مرتين[٤٢] فليس فيه حدّ اوسط ، واذا لم يكن هنالك حدّ اوسط فليس هنالك قياس . ولانه قد تبيّن انه ليس يبيّن كل مطلوب في كل شكل ، وان منها ما يبيّن في شكل واحد ، وهو الكلي الموجب ، ومنها ما يبيّن في شكلين وهو السالب الكلي والموجب الجزئي ، ومنها ما يبيّن في الثلاثة[٤٣] الاشكال وهو السالب الجزئي ، فهو بيّن انه ليس ينبغي ان

نلتمس المطلوب في اي شكل اتفق لكن[٤٤] في الشكل الخاص به. فكل ما كان من المطلوبات[٤٥] يتبيّن[٤٦] باكثر من شكل واحد، فانما يعرف الشكل الذي به يبيّن[٤٧] بوضع الحدّ الاوسط فيه من الطرفين؛ وكل ما كان انما تبيّن[٤٨] في شكل مخصوص فقد يعرف الشكل الذي يبيّن به من المطلوب نفسه، كما نعرفه عن وضع الحدّ الاوسط؛ وما كان منها يتبيّن[٤٩] في شكلين فانّا[٥٠] نلتمس فيه ان نجد وضع الحدّ الاوسط فيه الوضع الذي يكون في ذلك الشكلين فقط.

فهذه هي التي منها يمكن ان نقف على شكل[٥١] القياس الذي به انتج المطلوب في القول القياسي المكتوب او المتلو.

— ٣٢ —

[وضع الكم في المقدمات]

القول في الاشياء التي تعرض للاقوال ونظن انها قياس وليست بقياس

وقد يعرض لنا مرارًا كثيرة الغلط والخدعة بأن نظن عند تحليل القول فيما ليس بقياس انه قياس وعكس ذلك لاسباب شتى: احدها اذا ظننا ان المقدمات كلية وليست في الحقيقة كلية، وذلك يعرض اذا اخذت مهملة فان شكل القياس يغلّطنا في ذلك. مثال ذلك ان نأخذ ان الانسان حيوان، وان الحيوان غير كائن ولا فاسد، فيظن انه يلزم عن ذلك ان الانسان غير كائن ولا فاسد، وذلك كذب؛ والمقدمة الصغرى صادقة بالكل وهو ان الانسان حيوان، واما الكبرى فانما هي صادقة بالجزء لا بالكل، وذلك انه ليس كل حيوان هو غير كائن ولا فاسد، وانما يصدق ذلك على الحيوان الكلي المعقول لا على كل واحد من اشخاص الحيوان.

- ٣٣ - — 34 —

[وضع الحدود المجردة والحدود العينية في المقدمات]

القول في الاشياء التي تعرض للاقيسة ويظن بها انها ليست بقياس وحل الشبهة التي مثل ان الاشكال الثلثة غير منتجة

وقد يعرض الكذب والخدعة من قبل فساد نسبة الحدود بعضها الى بعض في 40
الوضع حتى يظن فيما هو قياس انه ليس بقياس ، وذلك بأن[1] تؤخذ على الجهة التي 48a
هي بها غير صادقة . مثال ذلك ان يقول قائل[2] ان كل انسان قابل للمرض ، 5
والمرض ليس يمكن ان يقبل الصحة ، فالانسان ليس يمكن ان يقبل الصحة ،
وذلك كذب . وسبب ذلك ان الحدود في هذه المقدمات لم تؤخذ في الحمل على ما
ينبغي ، وذلك انه[3] اخذ بدل موضوع الصحة والمرض الصحة والمرض نفسه ، اعني 10-20
انه اخذ بدل قولنا «صحيح» ، صحة ، وبدل قولنا «مريض» ، «مرض» ؛ ولذلك
اذا غيّرنا ذلك فقلنا : الانسان يمكن ان يكون مريضًا ، والمريض يمكن ان يصحّ ،
انتج لنا امرًا صادقًا وهو ان الانسان يمكن ان يصحّ . فمتى لم يتحفظ بهذا في امثال
هذه المقدمات فلن يكون قياس . فانه اذا اخذت[4] الاحوال والملكات بدل القابل
للملكات ، فليس يظن انه ليس قياسًا[5] في الشكل الاول فقط بل[6] ولا في الثلاثة[7]
الاشكال ؛ لانه قد يقول قائل : الانسان يمكن ان يقبل الصحة ، والمرض ليس
يمكن ان يقبل الصحة ، وهذا تأليف في الشكل الثاني غير منتج اذ كان ينتج كذبًا
وهو ان الانسان ليس يمكن ان يقبل المرض . وكذلك يمكن الّا[8] يوجد لهذا التأليف
نتيجة في الشكل الثالث ، وذلك ان المرض والصحة والعلم والجهل يوجدان في شيء
واحد وليس يوجد[9] احدهما في الثاني ، وهذا تأليف الشكل الثالث .

فلذلك يظن لهذه العلة ان الاشكال الثلاثة[10] غير منتجة . والسبب في ذلك انه
اخذ بدل الموضوع للملكات والاحوال الاحوال نفسها والملكات . ولذلك[11] كان 25
واجبًا في امثال هذه المقدمات ان نأخذ[12] القابل للحال مع الحال ، وحينئذ نصيّره
حدًّا موضوعًا او محمولاً .

— ٣٤ — 35 —

[وضع الحدود المفردة والحدود المركبة في المقدمات]

والحدود التي ينحل اليها القياس، وبخاصة الحد الاوسط، فليس ينبغي ان نطلبها ابدًا من حيث يدلّ عليها اسم مفرد لان كثيرًا ما يدلّ عليها يقول مركب، 30-35
وبخاصة اذا كان ذلك الحد ليس له اسم مفرد. ولذلك قد يعسر ان تردّ امثال هذه الاقاويل الى الاشكال المتقدمة، ويغلط في ذلك فيظن انه قد يكون قياس من غير حد اوسط. مثال ذلك قولنا: انما صار المثلث زواياه مساوية لقائمتين لان الخارجية منه مساوية للداخلتين[1]. فلذلك ما ينبغي الاّ[2] نطلب الحدّ الاوسط في كل قياس قولاً ولا لفظًا مفردًا، بل احيانًا يكون قولاً واحيانًا يكون لفظًا مفردًا.

— ٣٥ — 36 —

[وضع الحدود المختلف نحويًا في المقدمات]

وايضًا ليس يجب ان نطلب للحدود[1] الموجودة في القياس، اذا حمل بعضها
على بعض اما على جهة السلب واما على جهة الايجاب، نسبة واحدة من الحمل. 40
مثل انه اذا اخذنا ان الطرف الاكبر موجود في الاوسط، والاوسط في الأخير، فانه
ليس ينبغي ان يفهم من ذلك في كل موضع ان الاول صفة للاوسط، والاوسط صفة 48b
للاخير، وان الاول في الاخير ايضًا صفة. وكذلك متى سلبنا حدًّا عن حدّ، فليس ينبغي ان يفهم[2] منه سلبه على انه صفة وموصوف، بل انما ينبغي ان يفهم[3] من ذلك واحدًا من انحاء النسب التي بها نوجب شيئًا[4] لشيء، او نسلب شيئًا[5] عن شيء، او
اكثر من نحو[6] واحد منها ان كان يوجد منها اكثر من نحو[7] واحد من انحاء النسب. 5
مثال ذلك ان يصدق قولنا: للاضداد علم واحد، وقولنا: الاضداد علمها واحد، وليس يصدق قولنا: الاضداد علم واحد.

وقد يتفق ان يكون الطرف الاول صفة للاوسط، ولا يكون الاوسط صفة 10

للثالث. مثال ذلك قولنا : الحكمة علم، والحكمة للفاضل، والنتيجة ان العلم
للفاضل. وقد يكون عكس هذا، اعني ان يكون الحدّ الاوسط صفة للاخير، 15-25
والاول غير صفة للاوسط. مثل انه ان وضعنا[8] في كل ضد علمًا، والخير ضد،
فان النتيجة تكون ان في الخير علمًا. وقد يتفق الا يكون الاول صفة للاوسط، ولا
الاوسط للاخير، ويكون الاول صفة للاخير وهي النتيجة[9]. مثال ذلك ان في الخير
علمًا، والعلم له جنس، والخير جنس.

وعلى هذا ينبغي ان يفهم الامر في السلب، فانه ليس متى سلب شيء عن
شيء يدل على ان هذا هو غير هذا، بل[10] احيانًا على ان هذا ليس لهذا اوليس في
هذا، وما اشبه ذلك من ضروب النسب. مثال ذلك ان يصدق قولنا : ليس للحركة 30-35
حركة، ولا يصدق قولنا : الحركة ليست هي حركة؛ وكذلك نقول ان الكون ليس له
كون، ولا نقول : الكون ليس هو كونًا، فاذا اضفنا الى هذا ان اللذة كون، انتج انه
ليس للذة كون لا ان اللذة ليست كونًا.

قال[11] : بالجملة[12] وبالقول الكلي اما الحدود الموضوعة فينبغي ان تؤخذ بالجهة 40
التي بها[13] تؤخذ مفردة، يريد بالرفع، لانه بهذه الجهة يستدل على المقدمات منها؛ 49a
واما المقدمات فينبغي ان تؤخذ على النحو الذي تكون به[14] صادقة، سواء كانت
مرفوعة او غير مرفوعة، فغير المرفوعة[15] مثل قولنا : العشرة ضعف للخمسة[16] والثوب 5
من كتان[17].

— 37 — **-٣٦-**

[وضع انواع الحمل المختلفة في المقدمات]

والحدود الموجبة للشيء ليست تكون ابدًا مفردة ولا مطلقة، بل قد تكون
مركبة[1] كما تكون مقيدة. فينبغي ان يؤخذ كل[2] على النحو الذي هو به صادق من
تركيب او افراد او اطلاق او تقييد. وكذلك الحدود المحمولة على جهة السلب. 10

— ٣٧ — — 38 —

[وضع الحدود التي تكرر في المقدمات]

فأما[١] الحدود التي تكرر في المقدمات في بعض المواضع ثلاث[٢] مرات، فينبغي ان تكرر الثالثة[٣] مع الحدّ الاكبر لا مع الحدّ الاوسط. مثال ذلك قولنا: الانسان 15-20 محسوس، والمحسوس يتلف من جهة ما هو محسوس، فالانسان يتلف من جهة ما هو محسوس؛ فانه ان كررنا قولنا: «من جهة ما هو محسوس» مع الحدّ الاوسط فقلنا: الانسان محسوس من جهة ما هو محسوس، كان ذلك[٤] كذبًا؛ وكذلك قولنا: العدل خير، والخير يعلم من جهة انه خير، فالعدل يعلم من جهة انه خير، فان وضعناه مع الحد الاوسط فقلنا: العدل خير من جهة انه خير، كان كذبًا وغير مفهوم. وانما يحتاج الى هذا التكرير لان به تكون المقدمة صادقة، لانه متى قلنا ان 25-35 الانسان يتلف ولم يشترط من جهة ما هو محسوس، كان كذبًا.

القول في بيان معنى «ما» المشدودة ومعنى ادات التعريف والفرق بين الحدود المستعملة بحرف التعريف والمستعملة بدونها[٥]

قال: وليس وضع الحدود في مقدمات القياس التي نتيجته مطلقة مثل وضعها في القياس الذي نتيجته مقيدة ومشترط[٦] فيها شرط ما. مثال ذلك انه اذا بيّن مبيّن ان الخير معلوم، او انه معلوم ما[٧] بوساطة[٨] انه موجود، فينبغي ان نبيّن انه معلوم ما[٩] بأن نأخذ في بيان ذلك انه موجود ما لا موجود على الاطلاق؛ وان كان قصده ان يبيّن انه معلوم على الاطلاق اخذ في بيان ذلك انه موجود على الاطلاق[١٠]، وذلك انه متى قلنا: الخير موجود ما، وذلك الموجود معلوم، كانت النتيجة ان الخير معلوم ما، اي يخصه[١١]. وذلك ان «ما» المشددة انما تدل على الذات الخاصيّة بالشيء؛ ومتى قلنا ان الخير موجود، والموجود معلوم، فانما ينتج لنا ان الخير معلوم من جهة انه موجود لا من جهة ما يخصّه. 49b

— 39 —

— ٣٨ —

[استبدال الاقوال المتكافئة المعنى في المقدمات]

وينبغي ان تبدل الاسماء في الحدود[١] اذا كانت غير واضحة بأسماء اوضح منها. وكذلك يبدل القول المركب بالقول المركب الذي هو اوضح منه اذا كان يدل عليها بقول مركب؛ واذا كان الحدّ الذي يدل عليه بقول مركب له[٢] اسم، فينبغي ان نأخذ[٣] اسمه مكان ذلك القول لأنه اسهل واخص. مثال ذلك انه اذا كان لا فرق[٤] بين قولنا ان المتوهم ليس جنسه المظنون، وبين قولنا: ان المتوهم ليس هو مظنونًا[٥]، فينبغي ان نستعمل في القياس قولنا: المتوهم ليس هو مظنونًا[٦] بدل قولنا: المتوهم ليس جنسه المظنون.

— 40 —

— ٣٩ —

[استعمال اداة التعريف في المقدمات]

وبالجملة فينبغي ان نتحفظ بأن تكون العبارة في المقدمات على النحو الذي يكون في النتيجة، اعني الا[١] يزاد في النتيجة حرف ليس يؤخذ في المقدمات، ولا ينقص منها حرف قد اخذ في المقدمات. وذلك انه ان[٢] كانت النتيجة ان اللذة هي الخير[٣] فينبغي ان يؤخذ[٤] الخير في المقدمات التي تنتج هذه النتيجة معرّفًا بالالف واللام؛ وان كانت النتيجة ان اللذة هي خير بغير تعريف، فينبغي ان يؤخذ الخير في المقدمات على هذا النحو لان بونا كثيرًا بين قولنا: اللذة خير، وقولنا: اللذة هي الخير، وذلك ان القول الاول يدل على ان اللذة من الخير، والقول الثاني يدل على ان اللذة وحدها هي الخير.

— 41 —

— ٤٠ —

[وضع عبارة «المقول على الكل» في المقدمات]

واذا اخذت الحدود محمولة بعضها على بعض، فينبغي ان نتحفظ[١] فيها «بالمقول

على الكل» وذلك انه فرق كبير بين ان نقول في المقدمة الكبرى ان الذي يوجد فيه 15-20
الباء يوجد الالف في كله[٢] او[٣] بين ان نقول ان الالف توجد في كل ما توجد فيه
الباء. فانه اذا اضفنا الى قولنا : ان[٤] الالف توجد في كل ما[٥] فيه الباء ، ان الباء[٦]
موجودة في كل الجيم ، انتج لنا بالضرورة ان الالف[٧] موجودة في كل الجيم. واما
متى اضفنا الى قولنا ان الذي توجد فيه الباء توجد الالف في كله ، ان[٨] الباء توجد
في كل الجيم ، لم يلزم عن ذلك ان تكون الالف موجودة في كل الجيم ، اذ كان
الشرط انما هو ان الشيء الذي توجد فيه الباء توجد الالف في كله ، فقد يكون
ذلك الشيء بعض ما توجد فيه الباء لا كله ، فليس يلزم عن ذلك ان تكون الالف
موجودة في كل الجيم اذ قد يمكن ان تكون الجيم من البعض الذي يتصف بالباء ولا
توجد فيه الالف. وكذلك متى كانت الكبرى سالبة ، اعني انه فرق كبير بين ان 25-30
نقول ان ا مسلوبة عن كل الشيء الذي توجد فيه الباء ، وبين ان نقول[٩] ان ا [١٠]
مسلوبة عن كل ما فيه الباء. فهو بيّن انه اذا اخذ في الحدود ان الف[١١] مقولة على
كل الشيء الذي تقال عليه الباء ، وان الباء مقولة على كل الجيم ، انه ليس يلزم ان
تكون الف[١٢] مقولة على كل الجيم ، وان اخذ ان الالف مقولة على كل ما تقال عليه
الباء لزم ان تكون الالف مقولة على كل الجيم.

القول في حلّ المقاييس
بأخذ معنى «المقول على الكل» في المقدمات

قال : وليس ينبغي ان نتوهم انّا نحيل[١٣] في قولنا ان الالف هي الباء[١٤] ،
والباء[١٥] هي الجيم ، اي نأتي في ذلك بقول مستحيل ؛ فانّا لسنا نستعمل هذه
الحروف على انها الشيء المشار اليه المطلوب بيانه وانما نأخذها بدل المواد ، كما يأخذ
المهندس الخط الذي يرسمه بدل الخط الذي يقصد البرهان عليه ، ولذلك قد يضع 35
المهندس ان هذا الخط طول مقدار قدم ، وان هذا[١٦] الخط طول لا عرض له
وليس كذلك في الحس. ولذلك و[١٧]ان كانت الالف المكتوبة ليست هي الباء ولا
الباء هي الالف ، فلسنا نريد بقولنا انه متى لم تكن ا مقولة على كل ما هو ب ،
وكانت الجيم موضوعة للباء ، انه ليس يلزم ان تكون الالف[١٨] مقولة على كل الجيم.
الا انه اذا لم يكن شيء نسبته الى آخر كنسبة الكل الى الجزء ، وآخر نسبته الى هذا 50a

كنسبة الكل الى الجزء، فانه لا يكون عن ذلك قياس؛ لكن[١٩] أخذنا بدل الامثلة الداخلة تحت هذا القول الحروف[٢٠] لانه اسهل في التعليم، اذ كان اعطاء المثال ضروريًا في التعليم[٢١].

— ٤١ — — 44 —

[بيان حلّ القياس الشرطي وقياس الخلف]

قال: فبهذا النحو من النظر يمكننا ان نحل المقاييس[١]، وليس ينبغي ان نطلب على هذا النحو حلّ القياس الشرطي، لانه ليس[٢] يمكن ان نحلّ القياس الذي يبيّن على جهة الشرط لان ذلك انما يكون على جهة الوضع والاصطلاح بين المتكلمين.
مثل انه ان وضع واضع على جهة الاصطلاح انه متى[٣] كانت توجد قوة واحدة غير 20-25
قابلة للاضداد فانه ليس يكون للاضداد علم واحد، ثم تبيّن انه توجد[٤] قوة واحدة غير قابلة للاضداد، فيلزم عنه الاّ[٥] يكون للاضداد علم واحد. فالذي يمكن ان يحلّ من هذا القول ليس هو ما وضع على جهة الشرط، وهو قولنا انه[٦] ليس للاضداد علم واحد، لكن[٧] الذي يمكن ان يحلّ هو الشيء الذي يبيّن على جهة القياس الحملي وهو قولنا انه توجد قوة واحدة قابلة للاضداد، لانه قد كان على ذلك قياس وهو قولنا[٨]: المرض والصحة اضداد[٩]، والمرض والصحة ليست قوتها واحدة، فيجب عن ذلك في الشكل الثالث ان[١٠] ليس كل الاضداد قوتها[١١] واحدة، لانه لو وجد ذلك لوجد[١٢] الشيء صحيحًا مريضًا[١٣] معًا. وانما كان ذلك لان القياس الشرطي انما يتبيّن[١٤] فيه المستثنى[١٥] بقياس حملي.

وكذلك قياس الخلف ليس يحلّ منه الا القياس الحملي الذي يسوق الى المحال، 30
لا القياس[١٦] الشرطي، لانه قد تبيّن انه مركب من النوعين من القياس.

— ٤٢ — — 45 —

[رد الاقيسة من شكل الى آخر]

وهو ايضًا بيّن ان ما كان من المطالب يبيّن في اكثر من شكل واحد، انه قد 50b-5

يمكن ان يحلّ القول الذي استعمل في بيان ذلك[1] المطلوب الى اكثر من شكل واحد.

القول في القانون الذي يردّ بعض المقاييس من بعض الاشكال الى شكل آخر وحلّها في ذلك الشكل

والقانون في ذلك ان ما كان من اصناف القياسات التي في الشكل الثاني والثالث 10-40 الشكل[2] الاول في بيان[3] بعض انواع المطالب، مثل مشاركة الصنف الاول والثاني من الشكل الثاني للصنف الثاني من الشكل الاول في انتاج السالب الكلي، ومثل مشاركة الاصناف التي تنتج الجزئي السالب في الشكل الثاني، والثالث الذي ينتج السالب الجزئي في الشكل الاول؛ فما كان من هذه الاصناف في الشكل الثاني والثالث مما يبيّن انتاجه بالعكس، سواء كان بعكسين او بعكس واحد، فقد يمكن ما يكون منه في الشكل الثاني والثالث ان يردّ الى الاول، وما كان من ذلك في الاول فقد يمكن ان يردّ الى الثاني والثالث. واما ما يبيّن انتاجه من هذه الاصناف في الشكل الثاني او الثالث بطريق الخلف او الافتراض، فانه لا يمكن رجوع ذلك 51a-20 القول الى الشكل الاول، مثل الضرب[4] الرابع من الشكل الثاني الذي ينتج السالب الجزئي، فليس يمكن رجوعه الى الصنف من الشكل الاول الذي ينتج السالب الجزئي.

ولذلك ما نرى ان ما كان من سالب كلي فيمكن فيه ان يحل القول المنتج له الى الشكل الثاني والى الشكل الاول. واما السالب الجزئي الذي ينتج في الشكل الثاني وفي الثالث[5] فليس يرجع منه شيء الى الشكل الاول، ولا ما كان في الشكل الاول منه يرجع الى هذين الا في التي لا يبيّن انتاجها بالافتراض[6]؛ واما التي[7] يبيّن انتاجها بالافتراض في الشكلين فلا يمكن ذلك فيها.

واما رجوع ما كان في الشكل الثاني الى الثالث، اعني من التي تنتج السالب، 25 ورجوع ما كان من ذلك في الثالث الى الثاني، فانما يمكن ذلك في الاصناف التي يمكن فيها عكس المقدمتين معًا؛ وذلك يكون متى كانت المقدمة السالبة كلية، اعني ان كل واحد منهما[8] يرجع الى صاحبه لان السالبة الكلية تنعكس والموجبة الجزئية تنعكس.

30 واما متى كانت السالبة في الشكل الثاني جزئية ، فان الجزئية السالبة[9] لا تنعكس والكلية ايضًا ان انعكست تكون جزئية .

35 وكذلك التي في الشكل الثالث اذا كانت السالبة هي الكلية ، امكن رجوع مقدماتها الى الشكل الاول لان السالبة الكلية تنعكس والموجبة تنعكس جزئية ، كانت كلية او جزئية . وان كانت السالبة هي الجزئية فان القياس لا ينحل الى الشكل الثاني لان السالبة الجزئية لا تنعكس .

51b فقد تبيّن[10] من هذا القول اي اصناف القياسات التي تشترك في مطلوب واحد من الاجناس الثلاثة[11] من اجناس القياس[12] يمكن فيها ان ينحل بعضها الى بعض وايّها لا يمكن ذلك فيها[13] .

— 46 —

— ٤٣ —

[الحدود المحصلة والحدود غير المحصلة في القياسات]

القول في الفرق بين مواضع السالبة والمعدولة ورفع الاشتباه بينهما في مواضع التي يمكن الاشتباه ببيان تقابلها وتلازمها .

5-10 وقد يوقع خدعة في القياس ان يظن بالقضية المعدولة انها والسالبة قضية واحدة بعينها ، وذلك انه يعرض من[1] ذلك احد امرين : اما ان يظن بالمنتج انه غير منتج ، وذلك اذا وقعت القضية المعدولة في الموضع الذي اذا وقعت فيه السالبة يمنع القياس ان يكون قياسًا ، وظن بالمعدولة انها سالبة ، فانه يظن فيما هو قياس انه ليس بقياس ، واما ان يظن بالنتيجة المعدولة انها سالبة وهي في الحقيقة معدولة ، وذلك اذا وقعت المقدمة المعدولة التي ظن بها انها سالبة في موضع لا يمنع القياس ان يكون منتجًا .

والذي يرفع هذه الخدعة ان يعلم ان قولنا في الشيء انه «لا ابيض» وانه «ليس بابيض» ليس يدلان على معنى واحد ، وانه ليس سالبة قولنا : «زيد ابيض» قولنا :
15-25 «زيد لا ابيض» ، بل قولنا : «زيد[2] ليس بابيض» ؛ وذلك ان نسبة قولنا : «زيد ابيض» الى قولنا : «زيد لا ابيض» ، هي نسبة قولنا : «زيد يمكن ان يمشي» الى

قولنا : «زيد يمكن الا[٣] يمشي». ونسبة قولنا : «زيد يوجد ابيض» الى قولنا : «زيد ليس يوجد ابيض» ، هي نسبة قولنا : «زيد يمكن ان يمشي» الى قولنا : «زيد ليس يمكن ان يمشي»[٤]. فكما ان الممكنتين قضيتان موجبتان[٥] على ما تبيّن في الكتاب المتقدم ، كذلك قولنا : «زيد ابيض» ، «زيد لا ابيض» ؛ فان كان قولنا : «زيد لا ابيض» بمنزلة قولنا : «زيد ليس بابيض» ، فيجب ان يكون كل شيء اما ابيض واما ليس بابيض[٦]. وهو[٧] بيّن ان الاشياء المعدومة وكثيرة[٨] من الاشياء الموجودة لا يصدق عليها انها بيض[٩] ولا انها لا بيض[١٠] ، واما انها بيض او ليست ببيض فيصدق على جميع الاشياء. وايضًا لو كان قولنا : «زيد هو[١١] قادر الاّ[١٢] يمشي» بمنزلة قولنا : «زيد[١٣] ليس هو قادر ان يمشي» ، لكان الايجاب والسلب يجتمعان[١٤] في شيء واحد بعينه ؛ لانه كما ان[١٥] قولنا في زيد انه قادر ان يمشي والاّ[١٦] يمشي يصدقان معًا ، كذلك كان يجب ان يكون قولنا فيه انه قادر وانه ليس بقادر ، اعني لو كان معنى السلب في ذلك هو معنى العدل ، وبيّن ان قولنا قادر وليس بقادر لا يجتمعان معًا في شيء واحد بعينه.

فالقضية المعدولة تفارق السلب : اما حينًا فبأنها توجد هي ومقابلتها معًا في شيء 30-35 واحد ، واما حينًا فبأنه قد يخلو الموضوع من كل واحد منهما. واما القضية السالبة والموجبة فيخصهما انهما لا يجتمعان في شيء واحد ، ولا يخلو من احدهما شيء من الأشياء. ولذلك كان قولنا في سقراط انه عادل وانه[١٧] لا عادل كاذبين[١٨] معًا اذا كان سقراط ميتًا ، وقولنا[١٩] انه عادل او ليس بعادل يقتسمان الصدق والكذب ، اعني انه ليس يخلو سقراط من ان يوصف بواحد منهما كان ميتًا او حيًا. وكذلك قولنا في زيد انه يقدر ان يمشي ويقدر الا يمشي المتقابلان صادقان[٢٠] معًا فيه ، وقولنا فيه[٢١] انه يقدر ان يمشي وليس يقدر ان يمشي ، احدهما صادق والآخر كاذب. واذا كانت القضايا المعدولة موجبات فلها سوالب ، واذا قيست القضايا البسيطة والمعدولة ، الموجبات فيها والسوالب ، ظهر لبعضها الى بعض نسبتان : نسبة تقابل ونسبة لزوم

فلنفرض بدل الموجبة البسيطة ، وهي قولنا : «زيد خيّر» ، حرف ا ، وبدل سالبتها[٢٢] وهي قولنا : «زيد ليس بخيّر» ، حرف البا[٢٣] ، وبدل الموجبة المعدولة ، وهي قولنا :

«زيد لا خيّر» ، حرف الدال[٢٤] ، ويدل سالبتها ، وهي قولنا : «زيد ليس هو لا
خيّر» حرف الجيم[٢٥] . ولنضع تحت الالف[٢٦] جـ وتحت البا[٢٧] د[٢٨] . فكل شيء اما ان
يوجد فيه ا واما ب ، وليس يمكن ان يجتمعا في شيء واحد اذ كان احداهما[٢٩] 40
موجبة والثانية سالبة ، وكذلك حال جـ مع د اذ كانت احداهما[٣٠] ايضًا موجبة
والاخرى سالبة . وهو بيّن ايضًا ان كل ما يوجد فيه د فبالضرورة يوجد في كله 52a
ب ، لانه ان كان قولنا في زيد انه «لا خيّر» صدقا فواجب ان يكون قولنا فيه انه
«ليس بخيّر» ايضًا صدقا ، لانه واجب ان يصدق عليه قولنا انه خيّر وانه ليس
بخيّر . واذا كذب عليه انه خيّر فواجب ان يصدق عليه ليس بخيّر . فلأن كل ما
يوجد فيه د يوجد فيه ب ، فـب لاحقة لـد وموجودة[٣١] حيث وجدت . وليس
ينعكس هذا حتى تكون د موجودة في كل ما توجد فيه ب ، لانه اذا كان زيد 5-35
معدومًا صدق عليه انه ليس بخيّر ولم يصدق عليه انه لا خيّر . فهذه[٣٢] حال د مع
ب في اللزوم . واما حال ا مع جـ فبعكس هذا ، اعني ان جـ لاحقة للالف
وموجودة حيث وجدت ، وليس ينعكس ذلك[٣٣] حتى تكون ا لاحقة لـجـ
وموجودة حيث وجدت ، لان ما يصدق عليه قولنا انه خيّر[٣٤] يصدق عليه انه ليس
لا خيّر ، لانه اما ان يصدق عليه قولنا انه ليس لا خيّر او انه لا خيّر ، وليس
ينعكس هذا حتى يكون ما يصدق عليه قولنا انه ليس لا خيّر يصدق عليه قولنا انه
خيّر ؛ فان زيدًا المعدوم يصدق عليه قولنا : ليس لا خيّر اذ كان لا بد ان يصدق
عليه قولنا[٣٥] انه لا خيّر وانه ليس لا خيّر ، لان هذين القولين احدهما موجب والآخر
سالب وليس يخلو من احدهما شيء ولا يجتمعان في شيء واحد[٣٦] . واذا كان هذا هكذا
فبيّن انه ليس يمكن في د وهي السالبة المعدولة وفي جـ وهي الموجبة المعدولة ان يجتمعا في 40
شيء واحد ، لأن ما يصدق عليه ا يصدق عليه جـ وما صدق عليه جيم كذب عليه د ، 52b
اذ احداهما موجبة والأخرى سالبة . واما جيم وهي السالبة المعدولة ، وب وهي السالبة
البسيطة ، فقد يجتمعان في شيء واحد لأنه ليس يلزم وجود د فيما توجد فيه ب وانما 5-10
الأمر بالعكس ، اعني ان ب توجد فيما توجد فيه د .

وقد يمكن ان نغلط في هذا الترتيب حتى نظن ان ا متى كانت موجودة ، اعني
الموجبة البسيطة ، ان السالبة المعدولة موجودة ، وانه متى كانت السالبة المعدولة 15-30
موجودة ان الموجبة البسيطة موجودة ؛ وكذلك الامر في السالبة البسيطة مع المعدولة .

وذلك انما يعرض متى غلطنا فظننا ان المعدولة سالبة ، مثل ان يظن فيما هو خير انه مقابل ما هو لا خير على جهة الايجاب والسلب لا على جهة العدل. وذلك انه متى اخذنا ا وب موجبة وسالبة ، واخذنا ايضًا ا ود المعدولة موجبة وسالبة ، عرض ضرورة ان يكون متى وجدت ا وجدت جـ ومتى وجدت جـ وجدت ا ، وكذلك متى وجدت ب وجدت د ومتى وجدت د وجدت ب ، وذلك خلاف الترتيب الذي تبيّن. فأما كيف يعرض ذلك فلانه اذا وضعنا ا وب يقتسمان الصدق والكذب على جميع الموجودات ، ووضعنا ان ا ود ، وهي المعدولة ، هي بهذه الصفة ، لزم ضرورة متى وجدنا ب ان توجد د ، ومتى وجدنا د ان توجد ب ، لان ا وب وا ود لما كانا يقتسمان الصدق والكذب على جميع الموجودات لزم متى كذبت ا ان تصدق ب ود لان ا وب متقابلان على جهة الايجاب والسلب ، وكذلك ا و د. فاذن متى وجدت ب وجدت د ، ومتى وجدت د وجدت ب ، وكذلك يلزم في ا مع جـ.

وهذا اللزوم المظنون من هذه الاربعة الحدود التي هي ا و جـ و ب و د ليس هو في الوجود فقط ، بل في الوجود والارتفاع ، اعني انهما متلازمان في الوجود والارتفاع ، وذلك خلاف ما تبيّن. والسبب في هذا الغلط ان ظن بالمعدولة انها سالبة تقتسم الصدق والكذب ، واذا تقرر ان الموجبة البسيطة ليست كالموجبة المعدولة[٣٧]. مثال ذلك انه ليس سلب[٣٨] قولنا : «كل انسان ابيض» ، قولنا[٣٩] : «كل انسان لا ابيض» ، بل قولنا : «ليس كل انسان ابيض» ، وكانت[٤٠] العلة في ذلك هي العلة التي ذكرنا. وذلك ان قولنا : «كل انسان ابيض» و «كل انسان لا ابيض» يكذبان معًا وليس يوجد احدهما بالضرورة في اي شيء كان من الاشياء ، كالحال في قولنا : «كل انسان ابيض» ، «ليس كل انسان بابيض»[٤١].

فاذن القياس الذي ينتج به قولنا : «كل انسان لا ابيض» هو غير القياس الذي ينتج به انه «ولا انسان واحد ابيض». وذلك ان قولنا : «كل انسان لا ابيض» هي موجبة ، وقد تبيّن انها[٤٢] لا تنتج الا في الشكل الاول ، وقولنا : «ولا انسان واحد ابيض» هي سالبة كلية وهي تنتج في الاول والثاني[٤٣] ، وذلك في صنف واحد من الاول وفي صنفين من الثاني ، فهي تنتج في ثلاثة[٤٤] اصناف من المقاييس[٤٥]. وكذلك متى كانت المقدمة الصغرى في الشكل الاول معدولة ، فليس ينبغي ان يظن

به انه غير منتج كحالها اذا كانت سالبة ، ولا متى كانت المقدمتان معدولتين كحالها اذا كانتا[٤٦] سالبتين. والمقدمة المعدولة تتميز من السالبة بأن حرف العدل هو جزء من المقدمة ، ولذلك يدخل ايضًا عليه[٤٧] حرف السلب ، وليس حرف السلب جزءا[٤٨] من المقدمة ؛ ولذلك محمول الموجبة وموضوعها هو بعينه محمول السالبة وموضوعها.

وهنا انقضت المعاني التي تضمنتها هذه المقالة الاولى[٤٩]

يتلوه المقالة الثانية من انالوطيقا الاول

وهو «كتاب القياس»

والحمد لله وحده ، وهو المعين لا رب غيره[٥٠].

المقالة الثانية

من

كتاب انالوطيقى الاول

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على محمد وآله[١]

المقالة الثانية
من انالوطيق الاول وهو «كتاب القياس»[٢]

— ١ — — 1 —

[تعدد النتائج في الاقيسة]

قال: واذ قد بيّنا في كم شكل تكون الأقاويل القياسية، وباي صنف من اصناف المقدمات تكون، وهي المقدمات التي فيها معنى المقول على الكل، وبكم مقدمة يكون، وانهما اثنتان، ومتى يكون منهما قياس ومتى لا يكون وذلك اذا لم يلف بينهما[٣] حد مشترك؛ وقلنا في كيفية شكل شكل من الاشكال الثلاثة[٤] الذي[٥] هو 40 ترتيب الحدّ الاوسط بين الطرفين، وقلنا مع ذلك اي شكل من الاشكال نلتمسه في مطلوب مطلوب[٦] من المطالب الاربعة، اعني الموجب الكلي والسالب الكلي والموجب الجزئي والسالب الجزئي. واخبرنا بعد ذلك عن كيفية البحث عن المطلوب على 53a الاطلاق، وفي اي صناعة كانت، وبأي سبيل نأخذ مقدمات القياس ونعلمها، وكيف نحلّ كل قول قياسي الى القياس الذي تركب منه.

فنقول الآن انه لما كانت المقاييس منها ما ينتج نتائج كلية، ومنها ما ينتج نتائج جزئية، فان المقاييس التي تنتج نتائج كلية قد يلحقها ويعرض لها ان تنتج سوى[٧] النتيجة الاولى نتائج كثيرة، واما[٨] المقاييس التي تنتج نتائج جزئية فان التي ينتج منها 5-10 الموجبة الجزئية قد يعرض لها إن تنتج مع النتيجة الاولى نتائج كثيرة، واما التي تنتج

سالبة جزئية فليس تنتج غير النتيجة الاولى ؛ والسبب في ذلك ان النتائج الكلية والجزئية الموجبة تنعكس ، والسالبة الجزئية ليس تنعكس . والقياس الذي ينتج نتيجة كلية موجبة يعرض له ان ينتج الجزئية المنطوية تحت تلك الكلية ، والجزئية التي تنعكس اليها الكلية الموجبة[9] ؛ والذي ينتج سالبة كلية[10] يعرض له ان ينتج عكسها والسالبة الجزئية المنطوية تحتها ؛ والذي ينتج الموجبة الجزئية يعرض له ان ينتج عكسها[11] ، واما الذي ينتج السالبة الجزئية فليس يعرض له ان ينتج غيرها اذ كانت غير منعكسة ولا محيطة بغيرها .

فمن هذه الجهة يعرض للقياس الواحد بعينه ان ينتج اكثر من نتيجة واحدة ، 15-20 الا ان الذي ينتج بالذات واولاً هي واحدة ، وسائر ما ينتجه انما ينتجه من جهة انه يلحق المنتجة[12] الاولى وبوساطتها فكأنها نتائج بالعرض . ولذلك لم يعدد[13] امثال هذه في نتائج المقاييس في المقالة الأولى ، وغلط[14] في ذلك قدماء المفسرين فعددوها[15] . وقد يمكن ان يظن انه قد يكون عن القياس الواحد بعينه نتيجة اكثر من واحدة على جهة اخرى ، الا ان ذلك في الظن لا في الحقيقة .

وذلك اما في الشكل الاول فانه يعرض ذلك على وجهين : **احدهما** متى بيّنا ان محمولاً ما يوجد لموضوع ما ، وكان ظاهرًا عندنا ان شيئًا ما موضوع لموضوع المطلوب ، فقد يظن انه اذا تبيّن ان محمول المطلوب موجود في موضوعه ، انه قد تبيّن مع ذلك انه موجود في موضوع الموضوع[16] . مثال ذلك ان يكون المطلوب : هل العالم محدث؟ فانه اذا تبيّن لنا ان العالم محدث ، تبيّن لنا ان السماء محدثة وذلك انه ظاهر بنفسه ان السماء جزء من اجزاء العالم . فهذا احد ما يظن به انه قد يكون عن قياس واحد بهذه الجهة اكثر من نتيجة واحدة ، وليس ذلك حقيقيًا ، فان قولنا[17] السماء محدثة في هذا المثال انما انتج بمقدمتين : احداهما[18] ان السماء جزء من اجزاء العالم ، والثانية ان جميع اجزاء العالم محدث ، فيلزم عن ان السماء محدثة . **والوجه الآخر** انه[19] متى بيّنا ان شيئًا ما موجود لموضوع بمقدمتين ، وكان ظاهرًا بنفسه ان الحدّ الاوسط في المقدمتين منطو تحته موضوع آخر مع موضوع المطلوب ، فقد يظن انه ينتج عن ذلك نتائج اكثر من واحدة : احداها[20] النتيجة المطلوبة ، والاخرى التي موضوعها منطو تحته الحدّ الاوسط مع موضوع[21] المطلوب . مثال ذلك

ان يبيّن ان العالم محدث بمقدمتين : احداهما[٢٢] ان العالم مؤلف ، والثانية ان المؤلف محدث ؛ فانه قد يظن انه ينتج لنا من هاتين المقدمتين نتيجتان : احداهما[٢٣] ان العالم محدث ، والثانية ان الجسم محدث ، لانه ظاهر بنفسه ان الجسم منطو تحت المؤلف على مثل انطواء العالم تحته . واكثر ما يعرض هذا اذا كانت الكبرى بيّنة عن قياس . وهما في الحقيقة قياسان يشتركان في[٢٤] المقدمة الكبرى ويفترقان في الصغرى ؛ وهذا بعينه يعرض في الشكل الاول الذي[٢٥] ينتج السوالب الكلية . كما يعرض في الذي[٢٦] ينتج الموجبة الكلية . واما الذي[٢٧] ينتج الجزئية[٢٨] فليس يعرض فيه[٢٩] الصنف من النتائج الذي[٣٠] يكون من قبل انطواء موضوعها تحت موضوع النتيجة لكون النتيجة جزئية ، ويعرض فيه الصنف الثاني لكون المقدمة الكبرى كلية في جميع اصناف المقاييس في هذا الشكل ، الكلية والجزئية .

واما الشكل الثاني فانه يعرض في الاصناف الكلية منه ان يظن به انه ينتج[٣١] 25-35 نتيجة وما هو منطو تحت موضوع النتيجة لغرب ذلك في بادئ الراي ، وفي الحقيقة انما هي نتيجة قياس في الشكل الاول ، اعني وجود الطرف الاعظم لموضوع موضوعه ، وليس يظن فيه انه ينتج مع نتيجة ما هو موضوع للحدّ الاوسط لان ذلك ان انتج فانما ينتج بترتيب الشكل الثاني ، والفكرة لا تقع بالطبع على شعور الانتاج في الشكل الثاني كوقوعها على ذلك في الشكل الاول . فلذلك[٣٢] يظهر ان وجود الطرف الاعظم لما هو موضوع للحدّ الاوسط في الشكل الثاني هو بقياس ثان ، وليس يظن به انه ينتج بالقياس الاول بخلاف ما هو موضوع لموضوع النتيجة . مثال ذلك قولنا : الجسم السماوي ليس بمحدث ، والجسم المركب محدث . فانه يلزم عن هذا القياس ان الجسم السماوي ليس بمركب ، وان فلك[٣٣] الكواكب الثابتة غير مركب اذ كان انطواؤه[٣٤] تحت الجسم[٣٥] السماوي ظاهرًا[٣٦] بنفسه . واما ان يظن انه يلزم عن هذا القياس وجود الطرف الاعظم لما هو موضوع للحدّ الاوسط[٣٧] فيه . مثل ان يكون بينًا بنفسه ان الاسطقسات ليست بمحدثة ، فانه ليس يلزم عن ذلك ان الاسطقسات ليست بمركبة الا بقياس هو غير القياس الذي لزم به ان الجسم السماوي ليس بمركب ، وذلك في الحقيقة وفي بادئ الراي .

وكذلك الحال في الشكل الثالث ، اعني انه ليس[٣٨] يظن به انه ينتج مع نتيجة 40

53b الا[٣٩] وجود الطرف الاكبر لما هو موضوع للطرف الاصغر فقط[٤٠] لا لما[٤١] هو موضوع للحد الاوسط ، ولذلك ليس يظن بالمقاييس الجزئية منها انها تنتج[٤٢] غير نتيجتها اذ موضوع المطلوب فيه جزئي .

فصل

— ٢ — — 2 —

في انه قد يمكن ان يكون من المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة ومتى يكون ذلك وكيف[1] [في الشكل الاول]

والمقدمتان اللتان يكون منهما قياس قد تكونان[2] معًا صادقتين وقد تكونان[3] معًا كاذبتين ، وقد تكون احداهما[4] صادقة والاخرى كاذبة ؛ والكاذبة ربما كانت كاذبة بالكل ، وهي التي يصدق ضدها ، وربما كانت كاذبة بالجزء. واما النتيجة فتكون اما صادقة باضطرار واما كاذبة. فاما[5] المقدمتان الصادقتان او المقدمات الصادقة فليس يمكن ان يكون عنها[6] نتيجة كاذبة[7] ؛ واما المقدمات الكاذبة فقد يمكن ان يكون عنها نتيجة صادقة[8] ، لكن[9] ليس يعرض ذلك من قبل المقدمات بل ذلك لعلة اخرى[10] ستبيّن بعد.

فاما انه لا يمكن ان يكون عن مقدمات صادقة نتيجة كاذبة ، فذلك يبيّن على هذا الوجه. لنأخذ[11] بدل المقدْمتين الصادقتين ا ، ونأخذ[12] بدل النتيجة **ب** ، وهو بيّن من حدّ القياس انه اذا وضعت ا موجودة ان **ب** تكون موجودة[13] ، لان ا تكون بمنزلة المقدم في القياس الشرطي المتصل ، و**ب** بمنزلة التالي ؛ وهو بيّن انه اذا وجد المقدم وجد التالي ، وانه اذا ارتفع التالي ارتفع المقدم ، والا لزم ان يوجد المقدم دون وجود التالي وقد فرض انه اذا وجد المقدم وجد التالي[14] ، فيلزم ان يكون التالي موجودًا وغير موجود معًا ، هذا خلف لا يمكن. فاذن ان[15] كانت ا[16] صادقة فباضطرار ان تكون **ب** صادقة ، لانه ان كانت غير صادقة عرض ان تكون **ب** غير موجودة وا موجودة[17] وقد تبيّن استحالة ذلك. وا ليس ينبغي ان يتوهم هنا

شيئًا واحدًا. وانما اخذت بدل المقدمتين الصادقتين[١٨] التي نسبة احداهما[١٩] الى
الاخرى كنسبة الكل الى الجزء؛ وذلك انه اذا كان قولنا : ا مقولة على كل ب 20
صادقًا، وب مقولة على كل جـ صادقًا ايضًا، فباضطرار ان يكون قولنا ا مقولة على
كل جـ صادقًا ايضًا[٢٠] والا عرض ان يكون الصادق غير صادق. ولما كان ليس يلزم
عن ارتفاع المقدم ارتفاع التالي، لم يلزم اذا كانت ا كاذبة ان تكون ب، التي هي
النتيجة، كاذبة، لأن لزوم النتيجة عن القياس ليس لزومًا متكافئًا اعني منعكسًا.
وهذا البرهان بعينه هو[٢١] عام للقياس الذي ينتج السالب او الموجب، اعني انه لا
يمكن ان يكون[٢٢] فيه من مقدمات صادقة نتيجة كاذبة. 25

القول في المقدمات الكاذبة التي تنتج صادقة في الشكل الاول وغيرها

واما اذا كانت المقدمات في القياس كذبًا فقد يمكن ان يكون عنهما نتيجة صادقة، الا انه ليس يعرض ذلك من ايهما اتفق ان تكون الكاذبة، ولا بأي نوع اتفق من نوعي الكذب، اعني الكلي والجزئي. ولكن[٢٣] متى اخذت الكبرى وحدها كاذبة بالكلية، فانه ليس يكون عن القياس الذي هذا شأنه نتيجة صادقة اصلاً. واما متى اخذت كاذبة بالجزء، او اخذت كلتا المقدمتين كاذبة، او اخذت الصغرى كاذبة فقط، فقد يمكن ان يكون عنهما نتيجة صادقة.

فلتكن اولاً المقدمتان كاذبتين بالكلية، فاقول انه[٢٤] يظهر من المواد انها تنتج
نتيجة صادقة. وذلك انه ليس يمنع مانع من ان تكون مثلاً ، التي هي الطرف 30
الاعظم، محمولة حمل صدق على جـ التي هي الطرف الاصغر، وتكون ا غير
موجودة لـ ب، وب ايضًا، التي هي الحدّ الاوسط، غير موجودة لـ جـ الذي هو
الطرف الاصغر[٢٥]. فاذا اخذ ان ا محمولة على كل ب، وب محمولة[٢٦] على كل
جـ، كانت المقدمتان كاذبتين وكانت النتيجة صادقة، وهي ان ا محمولة على كل
جـ. مثال ذلك قولنا : كل انسان حجر، وكل حجر حيوان، فكل انسان حيوان.
فهاتان مقدمتان[٢٧] كاذبتان بالكلية ونتيجة صادقة. ومثال هذا بعينه يعرض[٢٨] في[٢٩] 35-40
القياس الكلي الذي ينتج السالب في الشكل الاول، لانه قد يجوز ان تكون ا غير

موجودة لشيء من جـ الذي هو الطرف الاصغر، وتكون ا موجودة لـ ب الذي هو
الاوسط، وب[30] غير موجودة لـ جـ؛ فاذا اخذ ان ا غير موجودة لشيء من ب،
وب[31] موجودة لكل جـ، كانتا كاذبتين[32] الا انه ينتج ان ا غير موجودة لـجـ وهو
صدق[33]. مثال ذلك قولنا[34]: كل انسان حجر، ولا حجر واحد صنم[35]، فولا[36] 54a
انسان واحد صنم[37]. وكذلك يبيّن متى اخذت المقدمتان كلتاهما كاذبتين بالجزء.

فان كانت المقدمة الواحدة كذبًا وكانت المقدمة العظمى[38]، وكانت[39] كاذبة
بالكل، فاقول ان النتيجة لا تكون صدقًا. وبيان ذلك ان تكونا غير موجودة في 5-15
شيء من ب وب موجودة في كل جـ[40]، فانّا ان اخذنا ان ا موجودة في كل ب
وذلك كذب، واخذنا ان ب موجودة في كل جـ وهو صدق، فمحال ان تكون ا
موجودة في كل جـ، اعني ان يكون قولنا ا في كل جـ صدقًا؛ وذلك انه قد كان
الصادق ان ا ليست توجد في شيء مما هو موضوع لـ ب، وجـ موضوعة لـ ب.
فاذن ليس يمكن ان يكون حمل ا على جـ صادقًا. وذلك بيّن بنفسه من معنى
«المقول على الكل»، وسواء كانت المقدمة الكبرى اذا اخذت كاذبة بالكل سالبة او
موجبة.

واما اذا كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء فقد تكون النتيجة صادقة لانه يمكن
ان تكون ا موجودة في كل جـ وفي بعض ب، وتكون ب في كل جـ؛ فاذا اخذت 20
ا محمولة على كل ب، وب على كل جـ، كان حمل ا على كل ب كاذبًا بالجزء،
وحمل ب على جـ صادق[41] بالكل والنتيجة صادقة بالكل. مثال ذلك قولنا: كل
ققنس ابيض، وكل ابيض حي، فكل ققنس حي، والنتيجة صادقة، والكبرى
كاذبة بالجزء وهي قولنا: كل ابيض حي. وكذلك يعرض متى كانت المقدمة الكبرى
سالبة، اعني الكلية، واخذت كاذبة بالجزء. مثال ذلك كل ثلج ابيض، ولا ابيض
واحد حي، النتيجة[42]: ولا ثلج واحد حي، وهي صدق. 25

فان[43] اخذت المقدمة الصغرى كلها كاذبة، والكبرى كلها صادقة، فان النتيجة
قد تكون صدقًا لانه ليس شيء يمنع ان تكن ا موجودة في كل واحدة من ب 30
وجـ، وتكون ب غير موجودة في شيء من جـ. فان[44] اخذت ا موجودة في كل
ب، وب موجودة في كل جـ، ينتج ان ا موجودة في كل جـ، وهي صدق،

والصغرى كاذبة وهي قولنا : ب موجودة في كل جـ. وهذا يعرض في النوعين اللذين[٤٥] تحت جنس واحد ، اعني ان الجنس يحمل عليهما جميعًا ولا يحمل احدهما على الثاني ؛ فمتى اخذ ان الجنس موجود[٤٦] في احدهما بوجوده في الثاني ، ووجود الثاني في الذي اخذ[٤٧] ان الجنس فيه اولاً موجود ، فقد اخذت نتيجة صدق من مقدمتين : كبراهما[٤٨] صدق ، وصغراهما[٤٩] كاذبة بالكلية. مثال ذلك قولنا : كل انسان فرس ، وكل فرس حي ، فكل انسان حي . وكذلك يعرض متى كانت المقدمة الكبرى سالبة . وهذا يعرض في الجنس من الانواع التي تحت جنس آخر ، اعني ان يكون الجنس مسلوبًا عن كل واحد من النوعين ، وكل واحد من النوعين مسلوب عن صاحبه ، فاذا[٥٠] اخذ احدهما موجودًا في الثاني واخذ الجنس غير موجود فيه ، انتج ان الجنس مسلوب عن الذي اخذ عنه مسلوبًا من اجل سلبه عن الثاني . مثال ذلك قولنا : كل موسيقى طب[٥١] ، ولا طب[٥٢] واحد حيوان ، ولا[٥٣] موسيقى واحدة[٥٤] 54a حيوان .

وكذلك ان كانت المقدمة الصغرى كاذبة بالجزء ، فان النتيجة ايضًا قد تكون صادقة لانه قد يمكن ان تكون ا موجودة في كل واحد من ب وجـ ، وتكون ب موجودة في بعض جـ ، او تكون ا غير موجودة في شيء من ب وجـ ، وتكون ب ايضًا موجودة في بعض جـ. فاذا اخذ ان ب موجودة في كل جـ ، وا موجودة في كل ب ، انتج ان ا موجودة في كل جـ ، وتلك نتيجة صادقة من مقدمتين : كبراهما[٥٥] صادقة بالكل والاخرى كاذبة بالجزء . وهذا يعرض للجنس الذي يوجد في النوع[٥٦] وفي الفصل ، كالحي فانه موجود في كل انسان وفي كل مشاء ، والانسان موجود في بعض المشاء لا في كله ؛ فاذا قيل : كل مشاء انسان ، وكل انسان حي ، لزم عن ذلك نتيجة صادقة وهو ان كل مشاء حي . ويعرض ان تكون ا غير موجودة في شيء من ب وجـ[٥٧] وب في بعض جـ ، كالحال في الجنس مع الفصل والنوع الذي تحت جنس آخر كالنبات ، فانه ليس في شيء من الانسان ولا في شيء من المتخيل ، وبعض المتخيل انسان ؛ فاذا قلنا : كل متخيل انسان ، ولا انسان واحد نبات ، انتج لنا : ولا متخيل واحد نبات[٥٨]. فهذا ما يعرض للنتيجة[٥٩] مع المقدمات الكاذبة في الصنفين الكليين من الشكل الاول .

واما في الصنفين الجزئيين منه فقد يمكن اذا كانت المقدمة الكبرى كلها كذبًا ،
والاخرى كلها صدقًا ، ان تكون النتيجة صدقًا ، وذلك خلاف ما عرض للاصناف
الكلية من هذا الشكل. وقد يمكن ذلك ايضًا اذا كانت كاذبة بالجزء ، او كانت[٦٠] 20-25
كلتاهما كاذبتين اما بالكل واما بالجزء. اما كون النتيجة صادقة مع ان الكبرى كاذبة
بالكل فذلك ممكن[٦١] لانه ليس يمتنع ان تكون ا غير موجودة في ب وموجودة في
بعض جـ ، وتكون ب موجودة في بعض جـ ، كالحي فانه غير موجود في شيء من
الثلج ، وموجود في بعض الابيض ، والثلج موجود في بعض الابيض ؛ فاذا قيل :
بعض الابيض ثلج ، وكل ثلج حي ، انتج ان بعض الابيض حي ، وذلك نتيجة
صادقة عن مقدمتين : كبراهما[٦٢] كاذبة بالكل ، وصغراهما[٦٣] صادقة. وكذلك يعرض
اذا كانت المقدمة الكبرى سالبة ، فانه يمكن ان تكون ا موجودة في كل ب وغير
موجودة في بعض جـ ، وتكون ب موجودة في بعض جـ ، مثل الحي فانه موجود في
كل انسان[٦٤] ، وغير موجود في بعض الابيض ، واما الانسان فموجود في بعض 30
الابيض ؛ فاذا قيل : بعض الابيض انسان ، ولا انسان واحد حي ، انتج ان بعض
الابيض ليس بحي ، وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين : كبراهما[٦٥] كاذبة بالكل ،
وصغراهما[٦٦] صادقة.

وكذلك يعرض ان كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء ، لانه ليس يمنع مانع[٦٧] 35
ان تكون ا في بعض ب وفي بعض جـ[٦٨] ، وتكون ب موجودة في بعض جـ. مثال
ذلك الحي فانه موجود في بعض الجيّد وفي بعض الكبير ، والجيّد في بعض الكبير ؛
فاذا قيل : بعض الكبير جيّد ، وكل جيّد حي ، انتج ان بعض الكبير حي ، وهي
نتيجة صادقة عن مقدمتين : كبراهما[٦٩] بالجزء وصغراهما[٧٠] صادقة. وكذلك يعرض 55a
اذا كانت المقدمة الكبرى سالبة ، وذلك بيّن بهذه الحدود بعينها بأن نقول : بعض
الكبير جيّد ، ولا جيّد واحد حي ، فينتج لنا : بعض الكبير ليس بحي ، وذلك
صدق عن مقدمتين : كبراهما[٧١] كاذبة بالجزء وصغراهما[٧٢] صادقة.

وكذلك ان كانت الكاذبة هي المقدمة الصغرى ، فقد يكون عن ذلك نتيجة 5
صادقة ، لانه يمكن ان تكون ا موجودة في كل ب وموجودة في بعض جـ ، وتكون
ب غير موجودة في شيء من جـ. مثال ذلك الحي فانه موجود في كل ققنس وفي

بعض الاسود، والققنس غير موجود في شيء من الاسود؛ فاذا قيل: بعض الاسود ققنس، وكل ققنس حي، انتج ان بعض الاسود حي، وذلك صدق عن مقدمتين: صغراهما[٧٣] كاذبة وكبراهما[٧٤] صادقة. وكذلك يعرض اذا كانت الكبرى سالبة، قد يمكن ان تكون ا غير موجودة في شيء من ب وغير موجودة في بعض جـ، وتكون ب غير موجودة في شيء من جـ، مثل الجنس ينسب الى نوع من جنس آخر والى العرض الموجود[٧٥] في انواع ذلك الجنس المنسوب. مثال ذلك الحي فانه غير موجود في شيء من العدد وغير موجود في بعض الابيض، والعدد غير موجود في شيء من الابيض، فاذا قيل: بعض الابيض عدد، ولا عدد واحد حي، انتج ان بعض الابيض ليس بحي، وتلك[٧٦] نتيجة صادقة عن مقدمتين: كبراهما[٧٧] صادقة وصغراهما[٧٨] كاذبة.

وكذلك يعرض ان تكون النتيجة صادقة [٧٩] ان كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء والصغرى كاذبة بالكل، لانه يمكن ان تكون ا موجودة في بعض ب وفي بعض جـ، وتكون ب غير موجودة في شيء من جـ، وذلك يعرض اذا كانت ب ضد الـ جـ[٨٠] وكانا جميعاً عرضين في جنس واحد؛ مثل الحي فانه في بعض الابيض وفي بعض الاسود، والابيض غير موجود في شيء من الاسود. فاذا قيل: بعض الابيض اسود، وكل اسود حي، انتج ان بعض الابيض حي. وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين كبراهما[٨١] كاذبة بالجزء. وكذلك يعرض ان كانت المقدمة الكبرى سالبة، وذلك يبيّن من هذه الحدود بعينها؛ وذلك انه اذا اخذ: بعض الابيض اسود. ولا اسود[٨٢] واحد حي. انتج ان بعض الابيض ليس بحي، وذلك صدق.

وكذلك اذا كانت المقدمتان كاذبتين، وكانت الكبرى كاذبة بالكل، فقد يعرض ان تكون النتيجة صادقة، لانه قد يمكن ان تكون ا غير موجودة في شيء من ب وموجودة في بعض جـ، وتكون ب غير موجودة في شيء من جـ، مثل الجنس فانه غير[٨٣] موجود في النوع الذي من جنس آخر، وهو موجود في العرض الذي يوجد لانواعه، وذلك العرض غير موجود في النوع. مثال ذلك قولنا: بعض الابيض عدد، وكل عدد حي، فبعض الابيض حي، وذلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين. وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الكبرى سالبة. مثال ذلك قولنا: بعض

الاسود ققنس ، ولا ققنس واحد حي ، فانه ينتج ان بعض الاسود حي ، وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين.

فهذه هي اصناف ما ينتج في الشكل الاول من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة. 55b

— ٣ — — 3 —

القول في الشكل الثاني

قال : واما في الشكل الثاني فقد يمكن ان تكون نتيجة[١] صادقة عن[٢] مقدمات كاذبة ، كانت كل واحدة من المقدمتين كاذبة ، وذلك اما بالكل واما بالجزء ، واما احداهما[٣] بالكل والاخرى بالجزء ، اوكانت احداهما كاذبة والاخرى صادقة ، كانت الكاذبة بالكل او كانت بالجزء[٤] ؛ وذلك يكون فيه في القياسات التي تنتج الكلي والجزئي.

وذلك انه قد تكون ب[٥] مثلاً ، التي هي الحدّ الاوسط ، غير موجودة في شيء من ا[٦] ، الذي هو الطرف الاعظم ، وموجودة في كل جـ ، الذي هو الطرف الاصغر ، فتكون ا غير موجودة في شيء من جـ على ما تبيّن. مثال ذلك قولنا : كل انسان حي ، ولا حجر واحد حي ، فولا انسان واحد[٧] حجر. فان وضعت هذه المقدمات على ضد ما هي بأن تؤخذ ب موجودة في ككل ا ، اعني بأن يؤخذ ان[٨] كل حجر حي ، وغير موجودة في شيء من جـ ، اعني بأن[٩] يؤخذ انه ولا انسان واحد حي ، فانه ينتج عن هاتين المقدمتين الكاذبتين النتيجة بعينها التي كانت عنها اذا[١٠] وضعت صادقتين. وكذلك يعرض اذا كان الصادق ان ب موجودة في كل ا وغير موجودة في شيء من جـ[١١] ، اعني انه اذا قلبت هذه ايضًا الى ضدها انتجت[١٢] ما كان ينتج قبل القلب الى الكذب وهو ان ا ليس في شيء من جـ.

وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الواحدة كذبًا كلها والاخرى صدق ان تنتج ايضًا نتيجة صادقة ، لانه يمكن ان تكون ب مثلاً ، التي هي الحدّ الاوسط ، موجودة في كل واحد من ا وجـ ، اللذين هما طرفا المطلوب ، وتكون ا غير موجودة في شيء من جـ. وذلك يعرض للجنس مع الانواع القسيمة التي تحته ، مثل الحي

فانه موجود في كل انسان وفي كل فرس ، والفرس غير موجودة في واحد من الناس.
فمتى اخذ ان الحي موجود في الواحد وغير موجود في الآخر، فان المقدمة الواحدة
تكون كلها كذبًا والاخرى كلها صدقًا ، وتكون النتيجة كلها صدقًا في اي ناحية
صيّرت السالبة ، اعني كبرى او صغرى. مثال ذلك قولنا : ولا فرس واحد حي ،
وكل انسان حي ، فانه ينتج انه[13] ولا فرس واحد انسان ، وتلك نتيجة صادقة عن
مقدمتين : احداهما[14] كاذبة والاخرى صادقة. وكذلك يعرض اذا كانت بعض
المقدمة الواحدة كذبًا ، وكانت الاخرى كلها صدقًا ، لانه ايضًا قد يمكن ان تكون 25
ب موجودة في بعض ا وفي كل جـ ، وتكون ا غير موجودة في شيء من جـ ،
كالحي فانه موجود في بعض الابيض وفي كل غراب ، والابيض غير موجود في
واحد[15] الغربان. فاذا اخذ انه ولا ابيض واحد حي ، وكل غراب حي ، فانه ينتج :
ولا غراب واحد ابيض[16] ، وهذه[17] نتيجة صدق عن مقدمتين : احداهما[18] كاذبة
بالجزء وهي[19] قولنا : ولا ابيض واحد حي ، والثانية صادقة بالكل وهي قولنا : كل 30
غراب حي. وكذلك يعرض ان كانت الكاذبة بالجزء هي الموجبة ، وكانت السالبة
صادقة بالكل ، مثل قولنا : كل ابيض حي ، ولا زفت[20] واحد حي ، فانه ينتج : 35
ولا ابيض واحد زفت ، وهي نتيجة صادقة عن مقدمتين : احداهما[21] موجبة كاذبة
بالجزء وهي قولنا : كل ابيض حي ، والثانية سالبة صادقة بالكل وهي قولنا : ولا
زفت واحد حي.

وكذلك يعرض ان تكون النتيجة صادقة اذا كانت المقدمتين كاذبتين[22] بالجزء.
مثال ذلك قولنا : كل ابيض حي ، ولا اسود واحد حي ، فانه ينتج عن هذا : ولا 40
ابيض واحد اسود ، وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين بالجزء ، وذلك ان 56a
بعض الابيض حي وبعض الاسود حي[23]. وسواء فرضت السالبة هي الكبرى او
الصغرى بأن نقول : ولا ابيض واحد حي ، وكل اسود حي ، اعني في انه تكون
النتيجة[24] صادقة عن مقدمتين كاذبتين بالجزء.

فهذه حال المقاييس[25] الكلية[26] مع المقدمات الكاذبة في هذا الشكل.

واما المقاييس الجزئية فانه قد يعرض ايضًا فيها مثل ما عرض في الكلية. وذلك 5
انه قد تكون الكبرى كاذبة بالكل والجزئية صادقة ، فتكون النتيجة صادقة[27]. مثال

ذلك قولنا : بعض الابيض حي ، ولا انسان واحد حي ، فينتج[٢٨] عن ذلك ان
بعض الابيض[٢٩] ليس بانسان ، وهي[٣٠] صدق عن مقدمتين : الجزئية صادقة والكلية 10-20
كاذبة بالكل. وكذلك يعرض ان صيّرت الكلية الكاذبة هي الموجبة. مثال ذلك
قولنا : بعض الابيض ليس بحي ، وكل غير متنفس حي ، فينتج عن ذلك ان
بعض الابيض غير متنفس ، وهو صدق عن جزئية سالبة صادقة وموجبة كلية
كاذبة. وكذلك يعرض ان وضعت المقدمة الصادقة هي الكلية والكاذبة الجزئية.
مثال ذلك قولنا : بعض غير المتنفس حي ، ولا عدد واحد حي ، فانه ينتج عن
ذلك ان بعض غير المتنفس ليس بعدد ، وهو صدق عن جزئية كاذبة وكلية سالبة
صادقة. وكذلك يعرض اذا اخذت الكلية الصادقة موجبة والجزئية الكاذبة سالبة. 25-30
وذلك شيء يعرض للجنس مع الانواع الموجودة فيه وفصول تلك الانواع ، وذلك
انه لا يصدق ان نقول : بعض المشاء ليس بحي ، وكل انسان حي ، فينتج عن
ذلك ان بعض المشاء ليس بانسان ، وذلك صدق عن مقدمة صادقة كلية وكاذبة
جزئية.

وكذلك اذا كانت المقدمتان كلتاهما كاذبة : الجزئية والكلية ، فانه قد يكون عن
ذلك نتيجة صادقة ، سواءٌ كانت السالبة هي الجزئية او الكلية. مثال ذلك قولنا : 35-40
كل علم هو قوة حيوانية ، وبعض الانسان ليس له قوة حيوانية ، فانه ينتج عن ذلك
ان بعض الانسان ليس له علم ، وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين. وكذلك
يعرض ان كانت السالبة هي الكلية والجزئية الموجبة ، مثل ان نقول : ولا انسان
واحد له قوة حيوانية ، وبعض العلم هو قوة حيوانية ، فانه ينتج عن ذلك ان بعض 56b
الناس ليس بعالم او ليس له علم[٣١]

— 4 — — ٤ —

القول[١] في الشكل الثالث

و[٢]قد يتفق ايضًا في هذا الشكل ان تكون النتيجة صادقة وكلتا المقدمتين 5
كاذبتان[٣] ، اما بالكل واما بالجزء ، واما احداهما[٤] بالكل والثانية بالجزء ؛ وكذلك اذا
كانت احداهما[٥] صادقة والاخرى كاذبة ، بالكل كانت او بالجزء.

وذلك انه ليس يمنع مانع من ان يكون شيئان غير موجودين في شيء آخر واحدهما[٦] موجود في الثاني ، فمتى اخذ ان كل واحد منهما موجود[٧] في ذلك الشيء الآخر حدث هناك نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين بالكل. مثال ذلك قولنا : كل غير متنفس مشاء ، وكل غير متنفس انسان ، فانه ينتج في هذا الشكل ان بعض المشاء انسان ، وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالكل. ومثال ذلك يعرض اذا كانت الواحدة سالبة والاخرى موجبة ، لانه قد يمكن ان تكون جـ ، التي هي مثال[٨] الاصغر ، غير موجودة في شيء من ب ، الذي هو الاوسط ، وتكون ا ، التي هي الحدّ الاكبر ، موجودة في كل ب وغير موجودة في بعض[٩] جـ. فاذا اخذنا ان جـ موجودة في كل ب ، وا غير موجودة في شيء من ب ، انتج لنا ان ا غير موجودة في بعض جـ[١٠] . مثال ذلك قولنا : كل قفنس اسود ، ولا قفنس واحد حي ، فانه ينتج ان بعض الاسود ليس بحي ، وهو صدق عن مقدمتين كاذبتين بالكل[١١].

وكذلك اذا كانت كل واحدة من المقدمتين كاذبتين بالجزء[١٢] فقد يمكن ان تكون النتيجة منهما[١٣] صادقة ، لانه يمكن ان تكون ا و جـ موجودتين في بعض ب ، وتكون ا موجودة في بعض جـ ، كالابيض والجيّد فانهما موجودان في بعض الحي والجيّد موجود في بعض الابيض. فاذا وضعنا كلتا ا و جـ موجودتين في كل ب ، فانه يعرض ان تكون ا في بعض جـ ، وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالجزء[١٤] . مثال ذلك قولنا : كل حي ابيض ، وكل حي جيّد ، فانه ينتج ان بعض الابيض جيّد ، وهو صدق. وكذلك يعرض اذا كانت الكبرى[١٥] سالبة وهي مقدمة ا ب ، لانه[١٦] لا شيء ايضًا يمنع ان تكون ا غير موجودة في بعض ب ، وتكون جـ موجودة في بعض ب ، وتكون ا غير موجودة في بعض جـ التي هي النتيجة. مثال ذلك قولنا : ولا حي جيّد ، وكل حي ابيض ، فانه ينتج عن ذلك ان بعض الابيض ليس بجيّد ، وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالجزء.

وكذلك قد تكون النتيجة صادقة اذا كانت احدى المقدمتين كاذبة بالكل والاخرى صادقة لانه قد يمكن ان تكون كلتا ا و جـ موجودتين في ب ، وتكون ا غير موجودة في بعض جـ. فاذا اخذنا ا غير موجودة[١٧] في شيء من ب ، و جـ موجودة في كل ب ، انتج لنا ان ا غير موجودة في بعض جـ ، وذلك صدق عن

مقدمتين احداهما[١٨] كاذبة. مثال ذلك قولنا: كل ققنس حي، ولا ققنس واحد
ابيض، فانه ينتج عن ذلك ان بعض الحي ليس بابيض، وذلك صدق عن
مقدمتين احداهما[١٩] كاذبة. وكذلك يعرض اذا كانت مقدمة بـجـ، التي هي 40
الصغرى، كاذبة، ومقدمة ا ب[٢٠]، التي هي الكبرى، صادقة. والحدود التي تبيّن
ذلك منها هي الاسود وققنس[٢١] وغير المتنفس؛ وذلك انه اذا وضعنا ان كل ققنس
اسود، ولا ققنس واحد غير متنفس، انتج لنا ان بعض الاسود غير متنفس،
وذلك صدق عن مقدمتين صغراهما[٢٢] كاذبة بالكل. وكذلك يعرض اذا اخذت 57a
كلتا المقدمتين موجبتين، اعني الصادقة والكاذبة. والحدود التي يتبيّن منها ذلك[٢٣]
هي[٢٤] الحي والققنس والاسود؛ وذلك انّا نقول: كل ققنس اسود، وكل ققنس
حي، فينتج لنا عن ذلك ان بعض الاسود حي، وهو صدق عن مقدمتين موجبتين 5
احداهما[٢٥] كاذبة، وسواءٌ كانت الصادقة هي الكبرى او الصغرى. والبرهان على
ذلك هو بهذه[٢٦] الحدود باعيانها.

وكذلك قد تكون النتيجة صادقة اذا كانت احدى المقدمتين صادقة والاخرى كاذبة 10
بالجزء، لأنه قد يمكن ان تكون جـ موجودة في كل ب، وتكون ا موجودة في بعض
ب، وتكون ا موجودة في بعض جـ التي هي النتيجة. مثال ذلك ذو الرجلين فانه
موجود في كل انسان، والجيّد غير موجود في كل انسان، والجيّد موجود في بعض
ذي الرجلين. فان اخذت ا وجـ موجودتين في كل ب، فان مقدمة ب جـ تكون
صادقة[٢٧] كلها وبعض مقدمة ا ب كاذبة، والنتيجة صادقة. مثال ذلك قولنا: كل
انسان ذو رجلين، وكل انسان جيّد، والنتيجة ان بعض ذي الرجلين جيّد. وكذلك
يعرض ان[٢٨] اخذت مقدمة ا ب، اعني الكبرى، صادقة، ومقدمة ب جـ، 15-20
اعني الصغرى، كاذبة بالجزء. وبيان ذلك هو بهذه[٢٩] الحدود باعيانها اذا صيّرنا
الطرف اكبر[٣٠] وفرضنا مطلوبنا المنتج عكس الاول وهو ان بعض الجيّد ذو رجلين.
وكذلك يعرض ان اخذت المقدمة الواحدة سالبة والاخرى[٣١] موجبة، فانه قد تبيّن
في الشكل الثالث انه اذا كانت جـ في كل ب، وا غير موجودة في بعض ب،
فـا غير موجودة في بعض جـ؛ فان اخذت جـ في كل ب، و ا غير موجودة
في شيء من ب، فانه يعرض ان تكون المقدمة السالبة كذبًا، وتكون الاخرى كلها
صدقًا، وتبقى النتيجة صادقة بعينها. وكذلك يعرض ان كان الكذب الجزئي في

الموجبة، وذلك انه قد تبيّن في الشكل الثالث[٣٢] انه اذا كانت ا غير موجودة في شيء من ب وجـ موجودة في بعض ب، ان ا غير موجودة في بعض جـ. فاذا عرض ان نأخذ ان ا غير موجودة في شيء من ب، وجـ موجودة في كل ب، بقيت النتيجة بعينها صادقة وهي ان ا غير موجودة في بعض جـ، فتكون النتيجة[٣٣] صادقة عن مقدمتين: احداهما[٣٤] صادقة بالكل، وهي السالبة، والاخرى كاذبة بالجزء وهي الموجبة.

وهذا الذي قلنا انه يعرض في القياسات الكلية من هذا الشكل، هو بعينه يعرض في القياسات الجزئية. وبيان ذلك يكون بتلك الحدود التي بيّنا الامر بها في المقاييس الكلية، وذلك بأن نستعمل في السالبة من هذه ما استعملناه في السالبة[٣٥] من تلك، وفي الموجبة من هذه ما[٣٦] استعملناه في الموجبة، لأن المقدمة الكلية الكاذبة بالكل هي كاذبة[٣٧] بالجزء، سواء[٣٨] كانت موجبة او سالبة. فاذا استعملنا تلك المقدمات الكلية الكاذبة التي تمثلنا بها هنالك كلية، جزئية[٣٩] في هذا الموضع، تبيّن بها ها هنا[٤٠] ما تبيّن هنالك.

القول في لزوم كذب النتيجة كذب المقدمات وعدم لزوم صدق النتيجة صدق المقدمات وبيان سبب ذلك

واذ قد تبيّن هذا، فهو بيّن[٤١] انه اذا كانت النتيجة كاذبة فباضطرار ان تكون في المقدمات مقدمة كاذبة، والا كان ليس يحصل عن المقدمات الصادقة نتيجة صادقة، وذلك خلاف ما اخذ في حدّ القياس وما تبرهن من حاله. واما اذا كانت النتيجة صادقة فليس يجب لا محالة[٤٢] ان تكون المقدمات صادقة. والسبب في ذلك ان الصادق اعم من الصادق الذي تبيّن على طريق القياس؛ والصادق الذي تبيّن على طريق القياس تبيّن عن اكثر من قياس واحد. ولذلك ليس يلزم متى ارتفع القياس ان ترتفع النتيجة، اعني اذا كذبت المقدمات ان تكذب النتيجة، ويلزم اذا ارتفعت النتيجة، اي كذبت، ان يرتفع القياس، اي تكذب المقدمات، او يكون شكل القياس فاسدًا. وهذه هي حال اللازم مع الشيء الذي يلزمه اذا لم يكن 57b لزومها متكافئًا[٤٣]، مثل وجود الحيوان والانسان، فان الانسان لما كان اخص من الحيوان، لزم متى وجد الانسان ان يوجد الحيوان، ومتى ارتفع الانسان الآ[٤٤] يرتفع

الحيوان، ومتى ارتفع الحيوان ان يرتفع الانسان، والانسان ها هنا[٤٥] هو مكان القياس والحيوان هو مكان النتيجة.

وكذلك يظهر ايضًا انه ليس يجب ولا بد اذا كذبت[٤٦] المقدمات ان تكذب النتيجة ولا ان تصدق، والبرهان على هذا ما اقوله. لنفرض[٤٧] شيئين: احدهما اول والآخر ثان، ونفرض ان الثاني يلزم عن الاول، اعني انه متى وجد الاول وجد الثاني، وليكن على الاول علامة **ا**، وعلى الثاني علامة **ب**، مثل ان يكون **ا** ابيض و **ب** عظيمًا، فنقول[٤٨] انه متى كان من شأن **ا**[٤٩] اذا وجد ان توجد **ب**، فانه 5
ليس يلزم متى ارتفع **ا**[٥٠] ان توجد **ب**، وذلك انه قد تبيّن انه متى ارتفعت **ب** فواجب ان ترتفع **ا**؛ وذلك انه ان لم ترتفع **ا** فلتكن موجودة، واذا كانت **ا** موجودة فانّا قد فرضنا ان **ب** تكون موجودة، فتكون **ب** اذا ارتفعت لزم ان توجد **ب** وذلك خلف لا يمكن.

واذا تقرر هذا الاصل فنقول: انه متى كانت ثلاثة[٥١] حدود: اول وثانٍ وثالث، وكان الثاني يلزم الاول، والثالث يلزم الثاني، فان الثالث يلزم الاول. واذا تقرر هذا[٥٢] فنقول[٥٣] انه ليس يلزم ان ترتفع **ا**[٥٤] وتوجد **ب**[٥٥]، وذلك انه قد تبيّن ان **ب** لما كانت لازمة عن **ا** ان **ب** متى ارتفعت ارتفع **ا**؛ فان انزلنا ان **ا** اذا 10-15
ارتفعت وجدت **ب**، وقد كان معنا ان **ب** اذا ارتفعت ارتفع **ا**، فيلزم اذا ارتفعت **الباء** ان توجد **الباء**، وذلك خلف لا يمكن. فلذلك ليس يلزم اذا كذبت المقدمتان ان تصدق النتيجة، بل الصدق لها انما هو[٥٦] بضرب من العرض، وذلك ما اردنا بيانه. وكذلك يظهر ايضًا انه ليس يلزم عن ارتفاع **ا** ان ترتفع **ب**، لانه يلزم ان يكون وجود **ا** لازمًا عن وجود **ب**، وقد كانت **ب** لازمة عن وجود **ا**، فيكون اللزوم متكافئًا ومنعكسًا[٥٧]، وذلك مستحيل.

فلذلك[٥٨] ليس يلزم اذا كذبت المقدمات ان تكذب النتيجة، فاما اذا[٥٩] كذبت النتيجة فانه تكذب المقدمات لانه اذا ارتفعت **ب** ارتفعت **ا**.

فصل[١]

- 5 — — ٥ —

القول في البيان بالدور [في الشكل الاول]

يعرض[٢] للقياس ان يقع فيه البيان بالدور، وهو ان تؤخذ نتيجته وعكس[٣] احدى مقدمتيه فيبيّن بها[٤] المقدمة الثانية. مثال[٥] ذلك انه اذا انتج انسان ان[٦] ا موجودة في 20-25 كل جـ بوساطة ب، بأن يضع ا في كل ب، وب في كل جـ، فينتج له عن ذلك ان ا موجودة في كل جـ؛ فاراد ان يبيّن بهذه النتيجة التي هي ا في كل جـ، ان ا في كل ب، فانه يأخذ ان ا في كل جـ، وجـ في كل ب، وهو[٧] عكس المقدمة الثانية، فينتج له من ذلك ان ا في كل ب، وهي المقدمة الثانية التي قصد تبيينها.

وكذلك يعرض له اذا اراد ان ينتج بهذه النتيجة بعينها المقدمة الاخرى التي هي ب في كل جـ، اعني انه يأخذ النتيجة التي هي ا في كل جـ، ويضيف اليها عكس المقدمة الاخرى التي هي ا في كل ب، فيكون معه ب في كل ا، وا في كل جـ، فتكون النتيجة ب في كل جـ[٨] وهي المقدمة المقصود[٩] انتاجها من مقدمتي القياس.

ويبيّن انه ليس يمكن ان تبيّن المقدمات من النتائج بجهة غير هذه الجهة[١٠]، 30 لانه متى اخذ احد[١١] مقدمة غريبة فأضافها الى النتيجة، وذلك بأن يأخذ حدًا اوسط[١٢] ليس هو واحدًا[١٣] من الحدود التي في المقدمات[١٤]، لم ينتج له من ذلك شيء من المقدمات المأخوذة في تلك[١٥] النتيجة. مثال ذلك انه ان اضاف الى النتيجة التي هي ا في كل جـ، ان جـ في كل هـ، لم ينتج له من ذلك الا ان ا في كل هـ، وذلك غير قولنا: ا في كل ب، او[١٦] ب في كل جـ، اللتان هما مقدمتا هذه النتيجة. واذا لم يمكن ان تؤخذ مع النتيجة مقدمة غريبة، فقد بقي ان نأخذ[١٧] معها احدى مقدمتي القياس، لانه ان اخذنا المقدمتين بعينها عادت النتيجة التي كنا

وضعناها مقدمة. لكن[١٨] متى اخذنا ايضًا احدى مقدمتي القياس على ما هي عليه مع النتيجة، لم ينتج لنا ايضًا عن تلك[١٩] المقدمة الاخرى. وذلك انه ان اضفنا الى النتيجة التي هي قولنا: ا على كل[٢٠] جـ، قولنا: ا على كل ب وهي المقدمة الكبرى لهذه النتيجة، فانه يأتي القول من موجبتين في الشكل الثاني، وذلك غير منتج. وان اضفنا اليها الصغرى وهي قولنا: ب على كل جـ، اتى[٢١] من ذلك قياس من موجبتين في الشكل الثالث ينتج ان ا في بعض ب. فلذلك يجب ان نأخذ المقدمة التي نضيفها الى النتيجة معكوسة، مثل ان نضيف كما قلناه الى نتيجة ا في كل جـ، ب في كل ا، فينتج لنا الصغرى وهي ب في كل جـ. وكذلك ان اضفنا اليها عكس الصغرى انتجت المقدمة الكبرى.

ولذلك ما يظهر ان هذا النوع من البيان انما يكون[٢٢] في المقدمات المنعكسة. 35-40
فمتى كانت المقدمتان منعكستين والنتيجة منعكسة، كان هنالك ست مقدمات: مقدمتا[٢٣] القياس وعكسها[٢٤]، والنتيجة وعكسها، وامكن ان يبرهن كل واحد من هذه المقدمات بأنفسها بعضها من بعض، حتى لا يبقى[٢٥] فيها شيء الا يتبيّن[٢٦] بقياس مأخوذ منها انفسها، فيتولد هنالك[٢٧] ستة[٢٨] مقاييس تنتج ستة[٢٩] اصناف من النتائج. مثال ذلك حدود ا ب جـ الثلاثة[٣٠] منعكسة بعضها على بعض وكذلك
النتيجة المتولدة عنها. مثال ذلك ان[٣١] تكون كل ا ب وكل ب ا، وكذلك كل 58a
ب جـ وكل جـ ب، وكذلك كل ا جـ وكل جـ ا. فانه اذا برهنا ان ا موجودة في جـ، فأخذنا ا في كل ب وب في كل جـ، فانه يمكن ان نبرهن ايضًا مقدمة ا في كل ب وهي الكبرى بالنتيجة، وعكس مقدمة ب جـ وهي الصغرى بأن نقول: ا في كل جـ، وجـ في كل ب، فينتج لنا ان ا في كل ب وهي الكبرى من هذا
القياس. وكذلك نبيّن مقدمة ب جـ التي هي الصغرى بالنتيجة بعينها وعكس المقدمة 5-10
الكبرى.

واذا كان هذا هكذا فقد امكننا ان نبرهن كل واحدة من مقدمتي هذا القياس. والذي[٣٢] بقي لنا ان نبرهن مما اخذناه في برهان هاتين المقدمتين، هو عكس كل واحدة من المقدمتين لان النتيجة هي التي قد تبرهنت[٣٣] من اول الامر، وذلك يتفق[٣٤] لنا بأن نعكس النتيجة ونضيف اليها المقدمة الاخرى. اعني انه ان اردنا ان

نبرهن عكس الكبرى، وهي ان ب في كل ا، اخذنا عكس النتيجة والمقدمة الصغرى بعينها فقلنا: ب موجودة في كل جـ وهي الصغرى، وجـ في كل ا وهو[٣٥] عكس النتيجة، انتج لنا من ذلك ان ب موجودة في كل ا وهو عكس الكبرى الذي استعملناه آنفًا غير مبرهن. وكذلك[٣٦] متى اخذنا عكس النتيجة، واضفنا اليها[٣٧] المقدمة الكبرى، انتج لنا عكس الصغرى وهو الذي اخذناه قبل [٣٨] غير مبرهن بأن نقول: جـ في كل ا وهي عكس النتيجة، وا في كل ب، فينتج لنا من ذلك جـ في كل ب، وهو العكس الذي استعملناه غير مبرهن. فاذن[٣٩] لم يبق في هذه المقدمات شيء لم نبرهنه الا عكس النتيجة وهو القياس السادس، وذلك يبيّن بعكس المقدمتين اللتين انتجناها من اول الامر. مثال ذلك ان نقول: جـ هو ب، وكل ب هو ا، فكل جـ هو ا وهذا هو عكس النتيجة. فاذن لم يبق لنا من هذه المقدمات شيء مأخوذ الا قد برهنا عليه. وهو بيّن ان هذا كما قلناه انما يعرض 15-20 في المقدمات المنعكسة بعضها على بعض، الا ان هذا النحو من البيان، اعني اخذ الشيء في بيان نفسه، هو نوع من المصادرة، ولذلك لا يستعمل في البراهين الا ان يكون ذلك مستعملاً بجهتين، وذلك بأن تكون المقدمات اعرف من النتيجة بجهة والنتيجة اعرف منها بجهة اخرى، مثل ان تكون المقدمات اعرف من جهة معرفة الوجود[٤٠] والنتيجة اعرف من جهة معرفة السبب. والذي يختص[٤١] بهذا النحو من البيان هي صناعة السفسطة.

فهكذا يعرض البيان بالدور كما قلنا[٤٢] في الصنف الاول من الشكل الاول، وهو الذي ينتج الموجب الكلي.

واما الصنف السالب منه فانه قد يمكن ايضًا ان يعرض فيه هذا النحو من البيان. فلتكن ا غير موجودة في شيء من ب، وب موجودة في كل جـ، فتكون النتيجة في الشكل الاول ان ا غير موجودة في شيء من جـ. فاذا اردنا ان نبيّن في هذا الصنف المقدمة الكبرى بالنتيجة وعكس الصغرى، فانّا نأخذ ان ا غير موجودة 25-30 في شيء من جـ، وجـ في كل ب، فينتج لنا[٤٣] ا غير موجودة في شيء من ب وهي المقدمة الكبرى. واما اذا اردنا ان تنتج الصغرى من النتيجة وعكس المقدمة الكبرى فانه ليس يتأتى[٤٤] لنا ذلك من المقدمات انفسها، وذلك انه ليس يكون

قياس من سالبتين ولو كان لم ينتج الا سالبة ، و[٤٥]الذي يطلب انتاجه هي الصغرى وهي موجبة. فلذلك اذا اردنا ان نبيّن المقدمة الصغرى من النتيجة نفسها[٤٦] ومن عكس المقدمة الكبرى ، فانّا نضع النتيجة على حيالها[٤٧] من غير ان نغيّرها وهي قولنا : ا غير موجودة في شيء من جـ ، ثم نأخذ المقدمة الكبرى وهي قولنا : ا غير موجودة في شيء من ب ، فنجد يلزم عنها ان تكون ا غير موجودة في كل ما فيه ب موجودة ، فنضع عكس هذا وهو ان تكون ب موجودة في كل ما ليس ا فيه موجودة. فاذا كان معنا ان ب موجودة في كل ما ليس توجد فيه ا ، واضفنا الى هذه المقدمة ان ا مسلوبة عن جـ ، فهو بيّن انه ينتج لنا عن ذلك ان ب موجودة في كل جـ ، وهي المقدمة الصغرى التي قصدنا انتاجها.

وليس هذا اصلاً ثانيًا من[٤٨] «المقول على الكل» غير الاصل الذي استعمل في اول هذا الكتاب ، كما نجد ابا نصر[٤٩] يومئ الى ذلك. وذلك انه يقول ان هذا الاصل مناقض[٥٠] لذلك الاصل الاول ، وانه اذا استعمل هذا الاصل وجد الغير المنتج[٥١] بحسب ذلك الاصل منتجًا بحسب هذا الاصل ؛ وذلك ان هذا الاصل هو ان نضع مثلاً[٥٢] ان ا موجودة لكل ما سلب عنه ب ، وان ا مسلوبة عن كل ما يسلب عنه ب ، بخلاف ما وضعنا في الاصل الاول وهو ان تكون ا موجودة او مسلوبة عن كل ما هو ب. وعلى هذا ينتج ما صغراه سالبة في الشكل الاول ، وينتج ايضًا ما هو من سالبتين ، وذلك ان الاصل الذي استعمل في هذا الكتاب ليس هو بالوضع وانما هو مفهوم المقدمة الكلية بعينها ودلالتها الطبيعية ، اعني قولنا : كل كذا هو كذا او ليس كذا[٥٣]. واما هذا للاصل الثاني فهو شيء لازم عن المقدمة الكلية السالبة ، فلذلك ليس ينتفع به في الانتاج من سالبتين ، اعني اذا وضعنا[٥٤] مقدمتين سالبتين ، و[٥٥] انما كان ينتفع به لو لزم عن قولنا : ا ولا في [٥٦] شيء من ب ، ان تكون ا موجودة في كل ما ليس هو ب ولا بد وذلك شيء غير لازم ، كما انه ليس يلزم ايضًا هذا العكس الذي وضعه ها هنا[٥٧] ، اعني انه ليس يلزم في كل مادة اذا كانت ا مسلوبة عن كل ما هو ب ان تكون ب موجودة لكل ما ليس هو ا ، فان الابيض مسلوب عن كل ما هو اسود ، وليس الاسود موجودًا[٥٨] لكل ما ليس بابيض. وانما يلزم هذا العكس في الاشياء المتقابلة التي ليس يخلو من احدهما موجود من الموجودات ، لكن[٥٩] انما استعمل هذا العكس ها هنا[٦٠] ارسطو وان كان

جزئيًا ، كما أستعمل عكس الموجبة الكلية كلية ؛ فلذلك لم يخرج في هذا المعنى عن اصله ، وذلك ان عكس اللازم هو بقوة عكس المقدمة ، فكأنه لم يخرج عما اخذ في بيان الدور من انه يكون بالنتيجة وعكس احدى المقدمتين ، لان قوة عكس اللازم قوة عكس المقدمة .

فهكذا يكون بيان الدور في الاصناف القياسية الكلية من الشكل الاول .

واما القياسات الجزئية التي في هذا الشكل، فانه ليس يمكن فيها ان تبرهن على
طريق الدور المقدمة الكلية من النتيجة والمقدمة الجزئية[٦١] ، لان القضية الكلية انما 40
تبيّن بمقدمات كلية لا جزئية. وايضًا فانه لا يكون قياس من جزئيتين اذا كان 58b
البرهان بالدور من النتيجة وعكس احدى المقدمتين. واما المقدمة الصغرى فقد يمكن ان تبرهن على طريق الدور. فلتكن ا موجودة في كل ب ، و ب موجودة في بعض جـ ، والنتيجة ا موجودة في بعض جـ ، فاذا اردنا ان نبرهن وجود ب في بعض جـ على طريق الدور ، فانّا نأخذ ا موجودة في بعض جـ وهي النتيجة ، وعكس المقدمة الكبرى الكلية وهو قولنا : ب في كل ا ، فينتج لنا في الشكل الاول ان ب في بعض جـ ، ويكون الحدّ الاوسط فيه ا . وكذلك اذا كان القياس الجزئي سالبًا فليس يمكن ان نبرهن المقدمة الكلية للعلة التي قلنا ؛ واما الجزئية فقد يمكن ان تبرهن على طريق الدور اذا فعلنا في المقدمة السالبة الكلية ما فعلنا في القياس السالب الكلي ، اعني ان نبيّن انه يلزم عن قولنا : ا ولا في شيء من ب ، ان تكون ب موجودة
لكل ما يسلب عنه ا ، فاذا اضفنا الى هذه المقدمة وهي[٦٢] ان ا مسلوبة عن بعض 10
جـ ، انتج لنا ان ب موجودة لذلك البعض.

فهذا هو[٦٣] وجه البيان المستعمل[٦٤] بالدور في الشكل الاول .

— ٦ — — 6 —

البيان بالدور في الشكل الثاني[١]

واما الشكل الثاني فليس يمكن ان يبرهن بجهة الدور فيه[٢] المقدمة لانه لا ينتج الا
سالبًا ، واما السالبة فيمكن ان تبرهن على هذه الجهة . فلتكن ا موجودة في كل ب ، و ا 15-20

غير موجودة في شيء من جـ ، فالنتيجة في الشكل الثاني[٣] ان **ب** غير موجودة في شيء من جـ ، على ان الحدّ الاوسط هو ا . فان اضفت[٤] الى هذا ان **ب** موجودة في كل ا ، وهي عكس الكبرى ، فانه ينتج عن ذلك في الشكل الثاني ان ا غير موجودة في شيء من جـ ، وهي الصغرى في القياس الاول ، والحدّ الاوسط في هذا القياس هو **ب** وكان في الشكل الاول ا . فان اخذنا المقدمة الكلية الكبرى في الشكل الثاني سالبة فانه يمكن بيانها بالدور لكن[٥] في الشكل الاول ؛ لانه اذا قلنا ان ا غير موجودة في شيء من **ب** ، وا موجودة في كل جـ ، فبيّن انه ينتج لنا في الشكل الثاني ان **ب** غير موجودة في شيء من جـ اذا كان ا هو الحدّ الاوسط . فاذا اضفنا الى قولنا : **ب** غير موجودة في شيء من جـ وهي النتيجة ، قولنا : جـ موجودة في كل ا وهي عكس الصغرى ، انتج لنا في الشكل الأول ان **ب** غير موجودة في شيء من ا لان جـ هو[٦] الحدّ الاوسط ، فاذا عكسنا هذه النتيجة حصل لنا[٧] : ا ولا في[٨] شيء من **ب** وهي المقدمة الكبرى السالبة في الشكل الاول . ولذلك يخص البيان بالدور في هذا الصنف من الشكل الأ ّ[٩] يتحفظ فيه هذا الشكل بعينه بل يعود الى الشكل الأول . وقد[١٠] يمكن ان تبيّن المقدمة الموجبة في هذا الشكل اذا كانت هي الصغرى بطريق الدور[١١] اذا استعملنا الاصل المتقدم وهو عكس لازم السالبة ، واما اذا كانت كبرى فليس يمكن الا بعكس النتيجة وذلك خارج عن طريق البيان بالدور .

واما المقاييس التي تنتج الجزئية في هذا الشكل فليس يمكن ان تبرهن فيها المقدمة الكلية على جهة الدور اذ كانت انما تنتج ابدًا جزئية . واما المقدمة الجزئية فيمكن ان تبرهن اذا كانت الكلية موجبة والجزئية هي السالبة . مثال ذلك ان نفرض ان ا موجودة في كل ب ، وا غير موجودة في بعض جـ ، فتكون النتيجة ان **ب** غير موجودة في بعض جـ ؛ فاذا اضفنا الى ذلك عكس[١٢] المقدمة الكبرى وهو قولنا : **ب** موجودة في كل ا ، حصل معنا : **ب** غير موجودة في بعض جـ ، وب موجودة في كل ا[١٣] ، فينتج لنا ان ا غير موجودة في بعض جـ ، وذلك في هذا الشكل بعينه اذا كان ب هو الحدّ الاوسط ، وهو محمول في هذا التأليف على الطرفين جميعًا . فان كانت المقدمة الكلية هي السالبة وهي مقدمة ا ب ، فانه لا يمكن ان تبرهن الصغرى الموجبة التي هي مقدمة ا جـ اذا انعكست مقدمة ا ب ، لانه لا ينتج نتيجة موجبة عن مقدمتين سالبتين او احداهما[١٤] سالبة ، ولكن[١٥] قد يمكن اذا

استعمل الاصل المتقدم ان تنتج الموجبة الجزئية. وذلك انه اذا كان معنا ان **ب** غير موجودة في بعض **جـ** وهي النتيجة، وكان معنا **ا** ولا في شيء من **ب**، ثم عكسنا هكذا فكان معنا **ب** ولا في شيء من **ا**، واخذنا اللازم عن هذا وهو ان كل ما فيه **ا** فليس فيه **ب**[16]، ثم عكسنا هذا وهو ان كل ما ليس فيه **ب** فيه **ا**، فيكون معنا[17] **ا** موجودة في كل ما ليس فيه **ب**، فاذا اضفنا الى هذا ان **ب** غير موجودة في بعض **جـ** انتج لنا ان **ا** موجودة في بعض **جـ**.

فهذا يكون بيان الدور في الشكل الثاني.

— ٧ — — 7 —

[البيان بالدور في الشكل الثالث]

واما البيان بالدور[1] في الشكل الثالث فانه اذا كانت كلتا المقدمتين كليتين، 40
فليس يمكن ان تبرهن بالنتيجة احدى المقدمتين في هذا الشكل لان النتيجة تكون 59a
جزئية والمقدمة التي يقصد برهانها كلية. فان كانت المقدمة الواحدة كلية والأخرى
جزئية، فاحيانًا يمكن ان تبرهن الجزئية واحيانًا لا يمكن ان تبرهن[2]. وذلك اذا 5-10
كانت المقدمتان موجبتين وكانت الصغرى هي الكلية فانه يمكن ان تبرهن على طريق
الدور؛ واما اذا كانت الكبرى هي الكلية فانه لا يمكن ان تبرهن على طريق
الدور[3]. مثال ذلك ان تكون **ا** موجودة في كل **جـ** التي هي الكبرى، و**ب** في
بعض **جـ** التي هي الصغرى، فتكون النتيجة **ا** في بعض **ب**؛ فاذا اضيف اليها
عكس المقدمة الكبرى وهي ان **جـ** موجودة في كل **ا**، انتج لنا من ذلك ان **جـ**
موجودة في بعض **ب**، وذلك لم يكن مطلوبنا وانما كان مطلوبنا عكس هذا وهو **ب**
في بعض **جـ**، وهو شيء وان كان لازمًا ضرورة، اذ قد تبيّن ان الجزئية الموجبة
تنعكس، فليس هو[4] الذي يتبيّن بطريق الدور بذاته[5] بل ان كان فبتوسط
العكس، اذ كان البيان بالدور كما قيل هو ان تبيّن المقدمة الواحدة بالنتيجة[6]
وعكس الثانية. فان كانت الكلية هي الصغرى، مثل ان تكون **ب** موجودة في كل 15-20
جـ، و**ا** في بعض **جـ**، فانه يتبيّن[7] انه يمكن على طريق الدور ان يبيّن ان **ا**

موجودة في بعض جـ وهي المقدمة[٨] الجزئية الكبرى ؛ وذلك ان نتيجة هذا القياس هي ا في بعض[٩] ب ، فاذا اضفنا اليها عكس الصغرى وهي قولنا : جـ في كل ب ، فانه بيّن[١٠] انه يلزم ان تكون ا في بعض جـ اذ كانت ب هي الحدّ الأوسط ، وهي موضوعة للطرفين جميعًا. واما اذا كانت احدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة ، وكانت الموجبة الكلية[١١] والسالبة جزئية ، فانه يتأتى لنا برهان الجزئية. ومثال ذلك ان تكون ب موجودة في كل جـ و ا غير موجودة في بعض جـ ، فان النتيجة تكون ا غير موجودة في بعض ب ؛ فاذا اضفنا الى هذه النتيجة ان[١٢] جـ موجودة في كل ب ، فانه يلزم ضرورة ان تكون ا غير موجودة في بعض جـ على ما تبيّن في الشكل الثالث ، اذ كانت الباء هي الحدّ الأوسط. واما اذا كانت السالبة هي الكلية ، فان الجزئية الموجبة لا تتبرهن[١٣] على طريق الدور الا ان استعمل ذلك الأصل 25-30 الآخر[١٤]. مثال ذلك ان تكون ا غير موجودة في شيء من جـ ، وب في بعض جـ ، وتكون النتيجة ان ا غير موجودة في بعض ب. فاذا اخذنا بدل قولنا : ا غير موجودة في شيء من جـ ، ان جـ موجودة في كل ما ليس فيه ا ، واضفنا الى هذا ان ا ليس في بعض ب ، فهو بيّن ان ب يجب ان تكون في بعض جـ وهي المقدمة الجزئية الموجبة .

فقد تبيّن ان البيان الذي يكون بالدور:

اما في الشكل الاول فيكون في الشكل الاول ويكون بشيء يشبه الشكل 35 الثالث ، وهو اذا استعملنا ذلك الأصل المتقدم ، اعني ان نأخذ بدل قولنا : ا ولا على شيء من ب ان الـب[١٥] موجودة في كل ما ليس فيه ا. ووجه شبهه بالشكل الثالث ان ا وب محمولان على شيء واحد احدهما[١٦] بايجاب والآخر بسلب ، وهذا الموضع هو وضع الحدّ الاوسط في الشكل الثالث من[١٧] الطرفين. فعلى هذه الجهة قال ارسطو في هذا انه شكل ثالث ، لا على انه شكل ثالث في الحقيقة.

واما البيان بالدور في الشكل الثاني فيكون ايضًا بالشكل الثاني نفسه ، ويكون بالاول ، ويكون بالبيان الذي يشبه الشكل الثالث.

وكذلك البيان الذي بالدور في الشكل الثالث يكون بالاول ، والثالث ، والاصل الذي يشبه الثالث.

40 وهو بيّن ان المقدمات التي قلنا انها لا تبيّن على طريق الدور، وذلك في الشكل الثاني والثالث، ان قولنا ذلك فيها: اما من قبل انه لا يمكن في بعضها ان يبيّن على طريق الدور، واما من قبل ان فيها ما يمكن ان يبيّن بطريق الدور، لكن[١٨] نوعًا[١٩] من طريق الدور ناقصًا[٢٠].

— 8 —

— ٨ —

القول في القياس المنعكس [في الشكل الاول]

و[١]العكس يقال في هذه الصناعة على ضروب شتى[٢]، والذي يراد به ها هنا[٣] ان تبطل بمقابل النتيجة واحدى المقدمتين المقدمة الاخرى من القياس، وكأنه ضد البيان بالدور. وذلك انه يجب ضرورة[٤] اذا اخذ نقيض النتيجة واضيف الى احدى 5 مقدمتي القياس ان تبطل المقدمة الثانية ضرورة، لانها ان لم تبطل فلم تبطل النتيجة لان المقدمات اذا لم تبطل فلم تبطل النتيجة على ما تبيّن، لكن النتيجة قد بطلت بوضع نقيضها، هذا خلف لا يمكن.

والابطال الذي يكون لاحدى المقدمتين بمقابل[٥] النتيجة يختلف اذا كان المقابل المأخوذ ضدًا او نقيضًا على ما تبيّن بعد. والمتناقضات كما قيل هي «كل» و«لا 10-15 كل»، و«بعض» و«لا واحد»، والمتضادة هي قولنا: و«لا واحد» و«بعض» و«لا بعض».

فليكن معنا في الشكل الاول ان ا على كل ب، وب على كل جـ، فالنتيجة[٦] ان ا على كل جـ؛ فان[٧] اخذنا المضاد[٨] لهذه النتيجة وهو ان ا ولا على شيء من جـ، واضفنا اليها المقدمة الكبرى من القياس وهي ان ا على كل ب، فهو بيّن انه ينتج في الشكل الثاني ان ب ولا في شيء من جـ وهو ضد المقدمة الصغرى المأخوذة[٩] في القياس. وكذلك ان اضفنا الى ضد هذه النتيجة بعينها المقدمة الصغرى فانه ينتج نقيض المقدمة الكبرى. وذلك انه يكون معنا ا ولا في شيء من جـ الذي هو ضد النتيجة، فاذا اضفنا اليها الصغرى وهي قولنا: ب في كل جـ، فهو بيّن انه ينتج في الشكل الثالث ا ليست في بعض ب وهي[١٠] نقيض المقدمة الكبرى لا

ضدها ، والشكل الثالث لا يمكن ان ينتج كلية ، والمقاومة بالضد هي كلية . فالمقدمة الكبرى في الصنف الاول من الشكل[١١] الاول انما تقاوم مقاومة جزئية لا كلية بهذا الطريق ، اعني بأخذ[١٢] ضد النتيجة ؛ واما الصغرى فتقاوم مقاومة[١٣] كلية . ومثل هذا 20 بعينه[١٤] يعرض في الصنف الثاني من الشكل الاول وهو الذي ينتج سالبًا كليًا ، اعني انه اذا اخذ ضد النتيجة امكن ان تقاوم الصغرى مقاومة كلية[١٥] ، واما الكبرى فانما يمكن ان تقاوم مقاومة جزئية لانه يأتلف القياس عند مقاومة هذه في الشكل الثالث .

واما اذا اخذ نقيض النتيجة في هذين الصنفين من الشكل[١٦] ، فانه لا يمكن ان 25-30 تقاوم كل واحدة من مقدمتي القياس الا مقاومة جزئية لان احدى مقدمتي القياس المقاوم تكون جزئية اذ كان النقيض جزئيًا . ولذلك يجب ان تكون النتيجة جزئية فتكون المقاومة جزئية . فلنعدّ ذلك الصنف الاول من القياس و[١٧]هو ان تكون ا في كل ب ، وب في كل جـ ، فتكون النتيجة ا في كل جـ . فان اخذنا نقيض هذه النتيجة وهو ا غير موجودة في بعض جـ ، واضفنا اليها المقدمة الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب ، فبيّن انه ينتج عن ذلك في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في بعض جـ ، وذلك نقيض المقدمة الصغرى لا ضدها . وكذلك ان اضفنا الى قولنا ا غير موجودة في بعض جـ المقدمة الصغرى وهي ان ب موجودة في كل جـ ، فانه ينتج عن ذلك ان ا غير موجودة في بعض ب وهو نقيض الكبرى . فاذن متى اخذ النقيض لم تكن المقاومة كلية بل جزئية . ومثل هذا يعرض بعينه في الصنف السالب الكلي من هذا الشكل ، لانه اذا اخذنا نقيض نتيجته وهو قولنا : ا موجودة في بعض جـ ، واضفنا اليها المقدمة السالبة الكلية وهي ان ا غير موجودة في شيء من ب ، فانه ينتج لنا ان ب غير موجودة في بعض جـ . وكذلك يعرض ان اضفنا اليها الموجبة مثل ان تكون ا في بعض جـ ، وب في كل جـ ، فانه يلزم عنه[١٨] ان تكون 35-40 ا في بعض ب ، وذلك نقيض السالبة الكلية .

واما في الصنفين الجزئيين[١٩] من هذا الشكل فانه اذا اخذ فيهما نقيض النتيجة امكن[٢٠] ان تبطل المقدمتان فيهما جميعًا ، واما اذا اخذ الضد فانه ليس يمكن ان تبطل ولا[٢١] واحدة منهما بهذا الطريق . فلتكن النتيجة ان ا موجودة في بعض جـ 60a

بتوسط ب ، فان اخذ نقيضها وهو ان ا غير موجودة في شيء من جـ ، واضيف اليها المقدمة الصغرى وهي ان ب موجودة في بعض جـ ، فانه ينتج عن ذلك في الشكل الثالث ان ا غير موجودة في بعض ب وهي نقيض الكبرى ؛ وان اضفنا الى قولنا : ا غير موجودة في شيء من جـ المقدمة الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب ، فانه ينتج لنا ان ب غير موجودة في شيء من جـ ، وذلك نقيض الصغرى.

فاذن كلتا المقدمتين تبطلان اذا عكستا الى النقيض ، وان عكسناهما الى الضد فانه ليس تبطل ولا واحدة من المقدمتين. لانه ان كان عكس النتيجة الموجبة الجزئية ان ا غير موجودة في بعض جـ ، واضفنا اليها الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب ، فانه ينتج لنا من ذلك ان ب غير موجودة في بعض جـ ؛ لكن[٢٢] قولنا : ب موجودة في بعض جـ وغير موجودة في بعض جـ[٢٣] قد[٢٤] يمكن ان يصدقا معًا. فلذلك ليس تبطل ولا بدّ بهذا الفعل المقدمة الصغرى. فان اضفنا الى هذا[٢٥] العكس الذي هو قولنا : ا غير موجودة في بعض جـ المقدمة الجزئية الصغرى وهي قولنا : ب موجودة في بعض جـ ، لم يكن عن ذلك قياس لانه يكون من جزئيتين ، وذلك غير منتج في الاشكال الثلاثة[٢٦]. ومثل هذا يعرض في الصنف الجزئي الذي ينتج السالب من هذا الشكل ، اعني انه ان عكست[٢٧] النتيجة الى النقيض امكن ان تبطل المقدمتان جميعًا ، وان عكست الى الضد فانه ليس تبطل واحدة منهما[٢٨]. وبيان ذلك هو البيان الذي تقدم في الجزئي الموجب.

— 9 — — ٩ —

القول[١] في انعكاس الشكل الثاني[٢]

واما[٣] في الشكل الثاني فانه لا يمكن ان تبطل المقدمة الكبرى منه ابطالاً كليًا لا بأخذ مضادة[٤] النتيجة ، ولا بأخذ نقيضها. اما بأخذ نقيضها فبيّن ، واما بأخذ الضد فان[٥] القياس يأتلف في الشكل الثالث فتكون النتيجة جزئية. واما المقدمة الصغرى فيمكن ابطالها على النحوين ، اعني ان عكست النتيجة الى الضد وان عكست الى النقيض.

وبيان ذلك ان تكون ا موجودة في كل ب وغير موجودة في شيء من جـ، فتكون النتيجة ان ب غير موجودة في شيء من جـ. فان اخذنا ضدها[٦] وهو ان ب موجودة في كل جـ، واضيف اليها المقدمة الكبرى وهي ان ا في كل ب، فهو بيّن انه يلزم عن ذلك في الشكل الاول ان ا موجودة في كل جـ وذلك ضد المقدمة الصغرى. فان استعملنا هذا العكس بعينه في ابطال[٧] المقدمة الكبرى بأن نأخذ ان 25-30 ب موجودة في كل جـ وهو ضد النتيجة، ونضيف اليها ا ولا في[٨] شيء من جـ وهي الصغرى، فان تأليف القول يأتي في الشكل الثالث وينتج[٩] ان ا ليست موجودة في بعض ب وذلك نقيض المقدمة الكبرى لا ضدها، فيكون الابطال لها غير كلي. فان عكست نتيجة ب جـ الى النقيض فان المقدمات تبطل بالنقيض، اعني ابطالاً جزئيًا. وذلك انه ان اخذنا نقيض نتيجة الصنف من القياس المتقدم وهي قولنا: ب موجودة في بعض جـ، واضفنا اليها المقدمة الصغرى وهي ان ا ليست في شيء من جـ، فبيّن انه ينتج في الشكل الثالث ان ا ليست بموجودة في بعض ب وذلك نقيض المقدمة الكبرى. وايضًا ان اخذنا هذا النقيض بعينه وهو قولنا: ب موجودة في بعض جـ، واضفنا اليها المقدمة الكبرى وهي قولنا: ا في كل ب، فهو بيّن انه ينتج في الشكل الاول ان ا في بعض جـ وذلك نقيض الصغرى.

فقد تبيّن بهذا القول ان المقاييس التي تستعمل في ابطال مقدمات هذا الصنف من الشكل الثاني هي[١٠] كلها جزئية، وابطالها ابطال جزئي ما عدا المقدمة الصغرى فانه يمكن ان تبطل كليًا وجزئيًا. وبمثل هذا يبيّن ذلك في الصنف الكلي الآخر من الشكل الثاني، اعني الذي كبراه سالبة كلية وصغراه موجبة كلية.

واما الصنفان الجزئيان من هذا الشكل فانه اذا عكست النتيجة فيهما الى الضد، لم يكن بذلك ابطال ولا واحدة من المقدمتين. والسبب في ذلك هو السبب بعينه[١١] الذي من اجله عرض ذلك في الشكل الاول، فان عكست النتيجة الى المناقض فانه يتأتى بذلك ابطال كل واحدة من المقدمتين. وبيان ذلك ان نضع ا ليست 35-40 بموجودة في شيء من ب، وان ا ايضًا[١٢] موجودة في بعض جـ، فتكون النتيجة ان ب ليست في بعض جـ. فان وضع مضادها وهو ان ب في بعض جـ، واضيف الى ذلك المقدمة الكبرى وهي ا ولا في شيء من ب، فانه تكون النتيجة في الشكل

الاول ان ا ليست موجودة في بعض جـ ، ولكن[١٣] هذا ليس يناقض المقدمة الثانية وهي ان ا في بعض جـ ، اذ قد يمكن ان تكون ا موجودة في بعض جـ وغير موجودة في بعض آخر ؛ وان اضفنا الى هذه المقدمة الجزئية[١٤] فانه لا يكون قياس لانه تكون المقدمتان كلتاهما جزئيتين.

فمن هذا يتبيّن[١٥] انه متى عكست النتيجة الى الضد فانه لا يمكن ابطال واحدة
69b من المقدمتين ، فاما[١٦] اذا عكست الى النقيض فانه قد تبطل كل واحدة من المقدمتين. فلنأخذ[١٧] نقيض النتيجة وهي ان **ب** موجودة في كل جـ ، فمتى اضفنا اليها ا ليست في شيء من ب ، انتج في الشكل الاول ان ا ليست موجودة في شيء من جـ ، وهي نقيض قولنا : ا موجودة في بعض جـ التي هي المقدمة الصغرى ؛ وان اضفنا اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا : ا موجودة في بعض جـ ، كان معنا **ب** موجودة في كل جـ ، وا موجودة في بعض جـ[١٨] ، فانتج لنا في الشكل الثالث ان ا موجودة في بعض **ب** ، وهي نقيض قولنا : ا ولا شيء من **ب** التي هي المقدمة
5 الكبرى. بهذا بعينه يبيّن هذا في الصنف الذي كبراه كلية موجودة ، اعني الصنف الجزئي الثاني من الشكل الثاني.

— 10 — **— ١٠ —**

القول في انعكاس الشكل الثالث[١]

واما[٢] في الشكل الثالث فانه اذا عكست نتيجة الى الضد لم يمكن ان تبطل بذلك[٣] ولا واحدة[٤] من مقدمتيه ، وذلك في جميع الاصناف التي في هذا الشكل. واما اذا عكست الى النقيض فانه يمكن ان تبطل بذلك كل واحدة من مقدمتي القياس باضافة جزئيتها[٥] الى العكس ، وذلك في جميع اصناف هذا الشكل.

10-15 فلتكن اولاً ا موجودة في كل جـ ، وب موجودة ايضًا في كل جـ ، فهو بيّن انه ينتج عن ذلك ان ا موجودة في بعض **ب** وذلك ان هذا هو الصنف الاول من الشكل الثالث. فان اخذنا ضد هذه النتيجة وهو قولنا : ا غير موجودة في بعض **ب** ، واضفنا اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا : **ب** في كل جـ ، فان ذلك يكون غير منتج لان الكبرى تكون جزئية في الشكل الاول. ولا ايضًا ان اضفنا اليها المقدمة

الكبرى وهي قولنا : ا في كل جـ ، لانه يكون قياس في الشكل الثاني[٦] كبراه جزئية ، وذلك ان يكون معنا ا غير موجودة في بعض ب ، وا موجودة في كل جـ. وبمثل هذا يبيّن اذا كانت احدى المقدمتين الموجبتين[٧] جزئية ، اعني انه لا يمكن ان تبطل فيها[٨] واحدة من المقدمتين بعكس النتيجة الى الضد. وذلك انه ان ريم ابطال المقدمة الكلية ، كان القياس من جزئيتين ، وان ريم ابطال الجزئية[٩] اتت[١٠] الكبرى جزئية. وعلى هذا لا يكون قياس في[١١] الشكل الاول ولا الثاني ، وهما الشكلان اللذان بهما تبطل مقدمات هذا القياس.

فقد تبيّن انه متى عكست النتيجة الى الضد في الاصناف الموجبة من هذا 20-25
القياس انه ليس يمكن ان تبطل بذلك ولا واحدة من المقدمتين. فاما ان عكست النتيجة الى النقيض فانه يمكن ان تبطل كل واحدة من المقدمتين بالمقدمة الثانية والعكس. وبيان ذلك انّا اذا عكسنا قولنا : ا موجودة في بعض ب ، وهي التي فرضناها نتيجة الصنف الاول من هذا الشكل اعني الثالث ، الى نقيضها وهي قولنا : ا ولا في شيء من ب ، فانه متى اضفنا اليها قولنا : ب في كل جـ وهي احدى مقدمتي القياس فانه ينتج عن ذلك في الشكل الاول ان ا غير موجودة في شيء من جـ ، وذلك نقيض[١٢] قولنا : ا موجودة في كل جـ التي هي المقدمة الثانية من القياس المفروض. وكذلك ان اضفنا الى قولنا : ا غير موجودة في شيء من ب المقدمة الثانية وهي قولنا : ا موجودة في كل جـ ، فهو بيّن انه ينتج في الشكل الثاني[١٣] ان ب ولا شيء من جـ ، وذلك نقيض قولنا : ب في كل جـ التي هي المقدمة الصغرى. ومثل هذا يعرض اذا كانت احدى المقدمتين الموجبتين جزئية ؛ لانه ان كانت ا غير موجودة في شيء من ب هي ضد[١٤] النتيجة ، واضفنا اليها ب موجودة في بعض جـ التي هي[١٥] المقدمة الجزئية ، انتج لنا في الشكل الاول ان ا غير موجودة في بعض جـ. فان اضفنا الى هذه النتيجة المقدمة الكلية كان معنا ا ولا في شيء من ب ، وا موجودة في كل جـ ، وذلك ينتج في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من جـ ، وذلك نقيض المقدمة الموضوعة الجزئية.

وكذلك يعرض في القياس الكلي السالب من هذا الشكل ، اعني الذي يكون من مقدمتين كليتين احداهما[١٦] سالبة ، وفي القياس الجزئي السالب ، اعني القياس

الذي احدى مقدمتيه جزئية والثانية كلية واحداهما سالبة[17] ، مثل ما عرض بعينه في 40
الموجب الكلي والجزئي ، اعني انه متى عكست النتيجة فيها[18] الى الضد لم يمكن ان
تبطل بذلك ولا واحدة من المقدمتين ، وان عكست الى النقيض امكن ان تبطل
بذلك كل واحدة من المقدمتين[19] . والسبب في ذلك بعينه هو السبب في الصنف 61a
الموجب الكلي والجزئي ، والبرهان على ذلك هو ذلك البرهان بعينه .

فقد تبيّن مما قيل كيف يكون القياس في كل شكل اذا عكست النتيجة الى 5-10
الضد والى النقيض ، ومتى يكون ابطال ومتى لا يكون ، واذا كان فمتى يكون كليًا
ومتى يكون جزئيًا ؛ وان المقاييس المبطلة لكل واحدة من مقدمتي الشكل الاول اذا
انعكست نتيجته فتكون[20] في الشكل الثاني والثالث : اما[21] الذي يبطل منه بالشكل
الثاني فالمقدمة الصغرى ، واما الذي يبطل منه بالشكل الثالث فالمقدمة الكبرى .
وكذلك تبيّن ان المقاييس التي تبطل كل واحدة من مقدمتي الشكل الثاني اذا
انعكست نتيجته تكون في الشكل الاول والثالث : اما ابطال الصغرى فبالشكل
الاول ، واما ابطال الكبرى فبالشكل الثالث . وان المقاييس ايضًا[22] المبطلة لمقدمتي
القياس التي[23] في الشكل الثالث اذا انعكست نتيجته تكون في الشكل الاول
والثاني : اما الكبرى فتبطل بالشكل الاول ، واما الصغرى فبالشكل الثاني . 15

— ١١ — — 11 —

القول في قياس الخلف [في الشكل الاول]

واما قياس الخلف فانه يكون اذا وضعنا نقيض النتيجة المقصود[1] بيانها ، واضفنا 20-25
الى ذلك مقدمة اخرى معترفًا بها ، فانتج لنا امرًا مستحيلاً . وهذا النوع من القياس
قد تبيّن انه مركب من شرطي وحملي[2] وهو السائق الى المحال . وهذا القياس يقع في
قياس الخلف في الاشكال الثلاثة[3] كلها . وقياس الخلف شبيه بعكس القياس لان
كليهما يبطل بهما[4] ؛ وانما الفرق بينهما ان القياس المنعكس يكون من اخذ النقيض[5]
فيه والمقدمة المضافة[6] اليه بعد وجود القياس حتى يكون النقيض هو نقيض نتيجة

ذلك القياس، والمقدمة المضافة هي احدى مقدمتي ذلك القياس. واما القياس على طريق الخلف فانما نأخذ نقيض المقصود[٧] بيانه لا نقيض نتيجة القياس[٨]، ونضيف اليه مقدمة صادقة لا مقدمة قياس مفروض. وايضًا فان عكس القياس انما يتأتى به ابطال الشيء الكاذب بأن يتسلّم[٩] نقيض المحال الذي هو الصادق، وفي قياس الخلف انما تتبيّن النتيجة بوضع المحال نفسه. وكل ما تبيّن[١٠] بقياس حملي، وهو الذي يسمى «المستقيم»، يمكن ان يبيّن بتلك المقدمات بعينها بقياس الخلف، وحينئذٍ يكون[١١] قياس الخلف اشبه شيء بالقياس[١٢] المنعكس وذلك ان صورته تكون تلك الصورة بعينها؛ وسبب ذلك ان القياس المستقيم اذا ردّ الى الخلف تكون الحدود والمقدمات فيها واحدًا بعينه. مثال ذلك ان نفرض ان ا موجودة في كل ب بقياس مستقيم[١٣] بأن[١٤] تكون ا موجودة في كل جـ، وجـ، موجودة في كل ب، فينتج لنا ان ا موجودة في كل ب. فان اردنا بيان هذه النتيجة بالخلف قلنا: ان ا
ان لم تكن في كل ب، فليكن عكسها الى النقيض صادقًا[١٥] وهو ان ا ليست في 30
بعض ب، ولنضف اليها ان ا موجودة في كل جـ، فيلزم عن ذلك ضرورة في الشكل الثاني ان تكون جـ غير موجودة في كل ب، وذلك نقيض المقدمة الصغرى وهو محال. فاذن الموضوع وهو نقيض النتيجة او ضدها محال، واذا كذب نقيض الموضوع صدق نقيضه وهي[١٦] النتيجة وهذا بعينه هو صنعة عكس القياس. وكذلك يعرض في سائر الاشكال لان كل قياس يقبل الانعكاس يقبل بيان نتيجته على طريق الخلف.

وجميع المطالب الاربعة تبيّن بالخلف في كل الاشكال ما خلا[١٧] الموجبة الكلية 35-40
فانها لا تبيّن بالشكل الاول وتبيّن بالثاني والثالث. فاما انه لا تبيّن الموجبة الكلية في قياس الخلف بالشكل الاول فذلك يظهر هكذا. لننزل ان المقدمة التي نريد بيانها هي ان ا في كل ب، فاذا رمنا بيان ذلك بطريق الخلف فان ذلك يكون ان كان[١٨]: اما بأن نأخذ نقيضها وهو ان ا غير موجودة في كل ب، او ضدها وهو ان ا غير موجودة في شيء من ب؛ ثم اذا اضفنا الى احد هذين المتقابلين مقدمة اخرى يكون تأليفها مع مقابل النتيجة تأليف الشكل الاول فانه يجب ان تكون[١٩]: اما محمولة على ا، واما ان تكون موضوعة للـب[٢٠]، مثل ان نقول: جـ على كل ا، او ب على كل جـ، فان كان المقابل للموضوع[٢١] نقيضًا وهو ان ا ليست في كل ب،

فهو بيّن انه ليس يكون قياس في الشكل الاول الى اي الطرفين وضعت[٢٢] المقدمة 61b
الاخرى. وذلك انه ان كانت الصادقة ان جـ في كل ا ، كان معنا جـ في كل ا و ا
ليست في كل ب ، وذلك غير منتج في الشكل الاول لان الصغرى سالبة ؛ وان
وضعناها من ناحية ب يكون معنا : ا ليست في كل ب ، وب في كل جـ ، وهذا
ايضًا غير منتج في الشكل الاول لان الكبرى فيه جزئية ، وقد قيل ان ذلك غير
منتج. فان[٢٣] اخذنا ضد الموجبة التي رمنا اثباتها ، واضفنا اليها المقدمة المعروف
صدقها من ناحية الـب[٢٤] ، مثل ان نضع ا ولا في شيء من ب ، وب في كل 5
جـ ، فانه ينتج في الشكل الاول ان ا ولا في شيء من جـ وذلك محال. فاذن ما
وضعنا محال وهو قولنا : ا ولا في شيء من ب. الا انه ليس يلزم متى كذب قولنا :
ا ولا في شيء من ب ان يصدق ضدها وهو قولنا : ا في كل ب الذي كان
مطلوبنا ، اذ كان المتضادان يكذبان معًا كما سلف[٢٥] في الكتاب المتقدم. فان
اضيفت[٢٦] المقدمة الصادقة من ناحية ا لم يحدث قياس لانه تكون الصغرى سالبة في
الشكل الاول. فهو بيّن ان كل قياس على طريق الخلف فانما يكون بأخذ الضد او
بأخذ النقيض[٢٧] ، باضافة مقدمة صادقة الى احداهما[٢٨] ؛ و[٢٩]كان قد تبيّن انه اذا
اخذ نقيض الموجبة الكلية واضيف اليها مقدمة كلية صادقة[٣٠] ، انه لا يكون قياس ،
وانه اذا اخذ الضد : فاما الا[٣١] يكون قياس ، واما ان يكون قياس لكنه[٣٢] لا ينتج
محالاً يلزم عن كذبه صدق الموجبة الكلية المطلوب بيانها. فاذن ليس يمكن ان تبيّن
الموجبة الكلية بقياس خلف يكون الحملي السائق فيه الى المحال في الشكل الاول.

واما الجزئية الموجبة فانه يمكن بيانها بالخلف في الشكل الاول اذا اخذنا المقابل 10-15
لها السالبة الكلية الذي[٣٣] هو النقيض ، لا السالبة الجزئية التي هي ضدها ، وذلك
ايضًا متى كانت المقدمة الصادقة من ناحية ب لا من ناحية ا. فلنضع ان ا لم يكن
صادقًا وجوده[٣٤] في بعض ب ، فلا شيء من ا ب[٣٥] ، ثم نضيف[٣٦] الى هذا ان كل
ب جـ[٣٧] ، فينتج[٣٨] ان ا ولا في شيء من جـ[٣٩] وذلك كذب. فاذن الذي لزم عنه
الكاذب كاذب وهو قولنا : ا ولا في شيء من ب[٤٠] ، واذا كذب هذا صدق نقيضه
وهو قولنا : ا في بعض ب ، وذلك ما قصدنا بيانه. واما متى اخذت المقدمة
الصادقة من ناحية ا فانه تكون الصغرى سالبة في الشكل الاول ، فلا يكون قياس.
وكذلك ان اخذ[٤١] الضد لا يكون قياس ، لانه ان وضعت المقدمة الصادقة الموجبة

من ناحية ا كانت الصغرى سالبة ، وان وضعت من جهة ب كانت الكبرى جزئية ، وكلاهما
غير منتج في الشكل الاول .

فان اردنا ان نبيّن بقياس الخلف السالبة الكلية ، فان موضوعنا[٤٢] المقابل لها
ينبغي ان يكون الموجبة الجزئية وهي النقيض ، وهو قولنا : ا في بعض ب ، فاذا 20-25
اضفنا اليها ان جـ في كل ا انتج المحال وهو ان جـ في بعض ب . فاذن قولنا : ا في
بعض ب كاذب ، واذا كذب هذا صدق[٤٣] ا ولا في شيء من ب ، وهو المطلوب .
وكذلك يعرض ان كانت المقدمة الصادقة الكلية سالبة . فان وضعنا المقدمة الصادقة 30
من جهة ب لم يحدث قياس لان الكبرى تكون جزئية في الشكل الاول ، وان اخذنا
مكان النقيض الضد حدث قياس ينتج المحال الى اي ناحية وضعنا المقدمة الصادقة
من طرفي النقيض ، الا انه لا ينتج محالاً يلزم عن[٤٤] كذبه صدق مقابله الذي هو
المطلوب .

القول في بيان قاعدة شاملة في قياس الخلف لجميع الاشكال

فاذن في قياس الخلف متى اردنا ان ننتج محالاً لا يلزم عن كذبه صدق مقابله
الذي هو المطلوب[٤٥] ، فينبغي ان نأخذ النقيض لا الضد ، وذلك عام في جميع
اشكال الخلف من اي شكل من الاشكال الحملية تركب .

فاذا اردنا ان نبيّن السالبة الجزئية بطريق الخلف في هذا الشكل فانه ينبغي ان 35-40
يكون موضوعنا المقابل الموجبة الكلية ، لانه اذا كان موضوعنا المقابل ان ا في كل
ب ، واضفنا اليها ان جـ موجودة[٤٦] في كل ا على انها الصادقة ، فانه ينتج محالاً[٤٧]
ان جـ في كل ب . فاذن قولنا : ا في كل ب محال ، واذا كذب هذا صدق قولنا :
ا ليست في كل ب ، وذلك هو المطلوب . وكذلك يعرض ان كانت هذه[٤٨] 62a-5
السالبة[٤٩] ، وكذلك ان اضفنا اليها ب في كل جـ ، او ب في بعض جـ ذانه ينتج
المحال في الشكل الاول ، واما ان اضفنا اليها ان جـ في بعض ا فانه لا يكون قياس
لان الكبرى تكون جزئية في الشكل[٥٠] الاول ؛ وكذلك ان كانت هذه سالبة . 10-15

فقد تبيّن ان جميع المطالب تبيّن بالخلف في الشكل الاول ما عدا[٥١] الموجب الكلي، وان الذي ينتفع به في كل مادة في قياس الخلف هو أخذ نقيض ما يرام بيانه لا اخذ ضده، لانه اذا كذب احد الضدين على ما تبيّن في الكتاب المتقدم لم يلزم ان يصدق الضد الآخر، ولا هو ايضًا من المشهور ان الضد اذا كذب صدق ضده.

— ١٢ — — 12 —

[القول في قياس الخلف في الشكل الثاني]

فاما الموجبة الكلية فتبيّن في الشكل الثاني والثالث. وبيان ذلك انه اذا اردنا ان 20-25
نبيّن ان **ا** موجودة في كل **ب** في الشكل الثاني، فلنأخذ نقيضها وهي ان **ا** ليست
في كل **ب**، فاذا اضفنا الى هذا النقيض ان **ا** موجودة في كل **جـ** فانه يجب عن
ذلك في الشكل الثاني ان تكون **جـ** غير موجودة في كل **ب**. فاذا كان هذا محالاً،
وكانت المقدمة المقرونة بالنقيض صادقة، فواجب ان يكون الكذب عرض عن
النقيض وهو قولنا: **ا** ليست في كل **ب**؛ واذا كذب هذا صدق نقيضه وهو ان **ا** 30
في كل **ب**. وان اخذ بدل النقيض الضد لم ينتفع به في كل مادة.

واذا اردنا ان نبيّن في هذا الشكل الموجبة الجزئية وهي قولنا: **ا** موجودة في
بعض **ب**، فانه ينبغي ان نأخذ نقيضها وهوا ولا في شيء من **ب**، ثم نضيف اليه
ا موجودة في كل **جـ**، فينتج لنا ان **جـ** ولا في شيء من **ب**، وذلك محال لازم عن 35
وضعنا **ا** ولا في شيء من **ب**، فنقيضه اذن صادق وهو قولنا: **ا** في بعض **ب**. فان
اخذنا بدل النقيض الضد عرض من ذلك ما عرض في الشكل الاول، اعني
ان[١] ينتج المحال، لكن[٢] لا يبيّن بذلك صدق المقابل[٣] الموضوع في كل مادة.

فان اردنا ان نبيّن السالبة الكلية بهذا الشكل، فانّا نأخذ نقيضها وهي ان **ا**
موجودة في بعض **ب**، ونضيف اليها ما لا يشك في صدقه وهو ان **ا** غير موجودة
في شيء من **جـ**، فيلزم ضرورة ان تكون **جـ** غير موجودة في بعض **ب** في الشكل 40
الثاني.

فان اردنا ان نبيّن السالبة الجزئية، فانّا نأخذ نقيضها وهو **ا** في كل **ب**، ونضيف اليها **ا** غير موجودة في شيء من **جـ**، فيلزم المحال وهو ان **جـ** غير موجودة في شيء من **ب**. فنقيض ما لزم[4] عنه المحال صادق وهو قولنا: **ا** ليست في بعض **ب** الذي قصدنا بيانه[5]. 62b

فقد تبيّن من هذا ان جميع المطالب تبيّن بالخلف في الشكل الثاني.

— 13 — — ١٣ —

[القول في قياس الخلف في الشكل الثالث]

وكذلك يعرض ان تبيّن جميعها بالشكل الثالث. وبيان ذلك انّا اذا اردنا بيان الموجبة الكلية اخذنا نقيضها وهو قولنا: **ا** غير موجودة في بعض **ب**، وان[1] اضفنا اليها **جـ** موجودة في كل **ب**، فينتج في الشكل الثالث ان **ا** غير موجودة في بعض **جـ** لان الحدّ الاوسط الذي هو **ب** هو[2] موضوع للطرفين. واذا كانت النتيجة محالاً فنقيض ما لزم عنه المحال صادق وهو قولنا: **ا** في كل **ب** المقصود انتاجه. فان وضعنا الضد عوض النقيض انتج محالاً، لكن[3] لا يلزم عنه ضرورة صدق المطلوب مثل ما عرض في سائر الاشكال. 5-10

فان اردنا ان نبيّن ان **ا** موجودة في بعض **ب**، وهي الموجودة الجزئية، فانّا نضع ان[4] **ا** ولا في شيء من **ب** وهي نقيضها، ونضيف اليها **جـ** موجودة في بعض **ب**، فينتج في هذا الشكل ان **ا** غير موجودة في بعض **جـ**. فان كان ذلك كاذبًا فما لزم عنه الكذب، وهو قولنا: **ا** ولا في شيء من **ب**، كاذب. واذا كذب هذا صدق نقيضه وهو المطلوب الذي هو **ا** في بعض **ب**.

فاذا اردنا ان نبيّن السالبة الكلية، مثل ان نريد ان نبيّن ان **ا** ولا في شيء من **ب**، فانّا نأخذ نقيض ذلك وهو قولنا: **ا** في بعض **ب**، ونضيف اليها **جـ** موجودة في كل **ب**، فاذن يلزم في هذا الشكل ان تكون **جـ** موجودة في بعض **ا**. فاذا كان ذلك كذبًا، فالكذب انما لزم عن[5] النقيض الموضوع اذ كانت مقدمة **ب جـ**[6] لا يشك في صدقها. فاذا كذب النقيض الذي هو الموجبة الجزئية صدقت السالبة[7] 15

الكلية وهي قولنا : ا ولا في شيء من ب. فان اخذ الضد عرض في ذلك ما يعرض[٨] في سائر الاشكال.

فان اردنا ان نبيّن السالبة الجزئية فانّا نضع نقيضها الذي هو الموجبة الكلية، مثل ان نضع ا في كل ب، ونضيف اليها ان جـ موجودة في كل ب وهي التي لا يشك في صدقها، فينتج لنا ان جـ موجودة[٩] في بعض ا. فان[١٠] كان ذلك كذبًا فالنقيض الذي هو الموجبة الكلية المشكوك فيه كذب، واذا كذبت الموجبة الكلية صدقت السالبة الجزئية.

فقد تبيّن من قياس الخلف ها هنا[١١] امران غير الذي سلف : احدهما انه انما يكون دائمًا منتفعًا به في كل مادة بأخذ النقيض لا بأخذ الضد، والثاني ان[١٢] جميع المطالب تتأتى به في الشكل الثاني والثالث، وان الشكل الاول لا يتأتى فيه الموجب الكلي فقط، وتتأتى فيه باقي المطالب الثلاثة[١٣].

فصل

— 14 — - ١٤ -

[الفرق بين القياس المستقيم وقياس الخلف]

30-35 **قال**: و[1]الفرق بين القياس المستقيم وقياس الخلف[2] اذا انتجا مطلوبًا واحدًا بعينه
من مقدمات واحدة بعينها، ان القياس الذي بالخلف نضع اولاً ما نريد بطلانه وهو
نقيض ما نروم بيانه ليسوق القول الى كذب معترف[3] به انه كذب؛ واما القياس
المستقيم فانه يبتدئ من مقدمات معترف بها. وكلا القياسين يكون من مقدمات
معترف بها، الا ان القياس المستقيم يكون من المقدمتين اللتين يكون عنهما[4] القياس،
واما[5] الذي بالخلف فاحدى مقدمتيه فقط هي[6] من مقدمتي[7] القياس[8] المستقيم
والثانية نقيض النتيجة المشكوك فيها. وفي المستقيم ليس يجب ضرورة ان تكون النتيجة
معروفة قبل كون القياس؛ واما الذي بالخلف فقد يجب ان تكون معروفة[9] لنضع
نقيضها، ولا فرق في ذلك بين ان تكون النتيجة موجبة او سالبة.

40 وكل مطلوب يبيّن بقياس مستقيم فقد يمكن ان يبيّن بتلك المقدمات باعيانها
63a بقياس الخلف، وكل ما تبيّن بقياس الخلف فقد يمكن ان يبيّن بتلك الحدود
والمقدمات بقياس مستقيم. واذا كان القياس الحملي الذي في الخلف في الشكل
الاول، فان القياس المستقيم الذي يكون على ذلك المطلوب وبتلك المقدمات باعيانها
يكون في الشكل الثاني والثالث: اما[10] السالب الكلي ففي الشكل الثاني، واما
الموجب الجزئي ففي الشكل الثالث، والسالب الجزئي في الشكلين معًا اذا كانت
الصادقة موجبة، واما اذا كانت سالبة ففي الثاني. فاذا كان القياس الحملي الذي
5 بالخلف في الشكل الثاني، فان القياس المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك في
جميع المطالب. واذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثالث فان قياسه[11]

المستقيم يكون في الشكل الاول والثاني : اما الموجبات ففي الشكل الاول ، واما السوالب[١٢] ففي الثاني .

[القول في الشكل الاول]

وبيان ذلك انه اذا بيّنا بقياس الخلف في الشكل الاول ان ا ليست بموجودة في شيء من ب ، فوضعنا نقيض ذلك وهو ان ا موجودة في بعض ب ، واضفنا الى هذا النقيض[١٣] مقدمة صادقة ، ينتج في الشكل الاول نتيجة كاذبة . واذا كان الامر كذلك فبيّن ان المقدمة الصادقة انما نضيفها من جهة ا لا من جهة ب حتى تكون الصادقة هي الكبرى ، اذ ليس يمكن ان تكون الجزئية كبرى في هذا الشكل . فلتكن المقدمة الصادقة ان جـ موجودة في كل ا ، فيكون معنا جـ في كل ا ، وا في بعض ب ، ينتج[١٤] لنا في الشكل الاول ان جـ في بعض ب وهو الكاذب . ولان [١٥] رد قياس[١٦] الخلف الى المستقيم يكون بأن نأخذ نقيض النتيجة الكاذبة ونضيف اليها المقدمة الصادقة التي كانت في قياس الخلف ، فبيّن ان المقدمة الصادقة التي هي جـ في كل ا ، ونقيض النتيجة الكاذبة التي هي جـ ولا في شيء من ب ، انهما انما[١٧] يشتركان في جـ الذي هو الطرف الاكبر من النتيجة التي كانت في الشكل الاول الذي انتج المحال في قياس الخلف ، وكل مقدمتين اشتركتا في الطرف الاكبر من المطلوب فتأليفها[١٨] في الشكل الثاني . فيأتي القياس المستقيم هكذا : جـ في كل ا ، ولا جـ ولا في شيء من ب ، ينتج : ا ولا في شيء من ب ، وهو المنتج بقياس الخلف.

وكذلك يعرض ان بيّنا بطريق الخلف في الشكل الاول ان ا غير موجودة في كل ب ، اعني السالبة الجزئية بوضعنا نقيضها وهو ان ا موجودة في كل ب ، واضافتنا اليها مقدمة صادقة كلية من جهة[١٩] ا وهو ان جـ موجودة في كل ا ؛ فاذا انتج ان جـ موجودة في كل ب وهي الكاذبة ، اخذنا نقيضها وهو ان جـ ليست في بعض ب ، واضفنا اليها المقدمة الكبرى الصادقة ، فانه يأتلف القياس المستقيم على الامر المبيّن[٢٠] بقياس الخلف هكذا : جـ موجودة في كل ا ، وجـ ليست في كل ب ، فـا ليست في كل ب ، وهي نتيجة قياس الخلف. وقد يتأتى هذا في الشكل الثالث اذا وضعنا المقدمة الصادقة المضافة الى النقيض صغرى في الشكل الاول ، فان النقيض لما كان ها هنا[٢١] موجبًا كليًا امكن ان تكون مقدمة صغرى[٢٢] في الشكل الاول ، فتكون

النتيجة الكاذبة ا في كل جـ. فاذا اخذنا نقيضها وهو ان ا ليست في بعض جـ، واضفنا اليها المقدمة الصادقة وهي[٢٣] ان كل[٢٤] ب في كل جـ، فبيّن ان المقدمتين انما[٢٥] تشتركان في الطرف الاصغر من نتيجة الشكل الاول، فيكون القياس في الشكل الثالث وينتج ان ا ليست في بعض ب، وذلك هو الشيء المبيّن بطريق الخلف في الشكل الاول. ويعرض ان اخذت المقدمة الصادقة من جهة ا سالبة ان يكون قياسه[٢٦] المستقيم في الشكل الثاني فقط[٢٧].

وليكن منتجًا لنا في الشكل الاول بقياس الخلف ان ا موجودة في بعض ب بوضعنا ان ا غير موجودة في شيء من ب الذي هو النقيض، واضافتنا الى ذلك ان ب في كل جـ، وهي الصادقة لانه ليس يمكن ان نضيفها من جهة ا لان الصغرى لا تكون سالبة في الشكل الاول، فينتج لنا ان ا غير موجودة في شيء من جـ وهو المحال. فاذا اخذنا نقيض هذا المحال وهو ان ا في بعض جـ، واضفنا اليها المقدمة الصادقة وهي قولنا : ب في كل جـ، فبيّن انه ينتج لنا في الشكل الثالث ان ا في بعض ب[٢٨] لان جـ هو الحد المشترك لنقيض المحال والمقدمة الصادقة وهو موضوع للطرفين. وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الصادقة المضافة[٢٩] الى النقيض جزئية، اعني مقدمة ب جـ.

فهذه حال جميع ما تبيّن بالخلف[٣٠] في الشكل الاول، فانه قد تبيّن انه لا يتبيّن فيه[٣١] الموجب الكلي.

القول في قياس الخلف في الشكل الثاني

واما الشكل الثاني فلننزل انه يتبيّن[٣٢] فيه بالخلف موجبة كلية وهو ان ا موجودة في كل ب، بوضعنا نقيضها وهو ان ا ليست في كل ب، واضافتنا اليها مقدمة صادقة تأتلف معها في الشكل الثاني وهي[٣٣] ان ا في كل جـ، فينتج لنا الكذب عن ذلك وهو ان جـ ليست في كل ب. فنقول ان قياس هذا المطلوب يكون في الشكل الاول[٣٤]؛ وذلك انه اذا اخذنا نقيض النتيجة الكاذبة وهو ان جـ في كل ب، واضفنا[٣٥] اليها قولنا : ا في كل جـ وهي الصادقة، فبيّن انه ينتج لنا في الشكل الاول فقط ا في كل ب وهي موجبة كلية. وذلك ان هاتين المقدمتين الصادقتين

اللتين احداهما[٣٦] نقيض الكاذبة والاخرى الصادقة الموضوعة في قياس الخلف، لم تشتركا[٣٧]: لا في المحمول فتكون في الشكل الثاني، ولا في الموضوع فتكون في الثالث، بل الذي اشتركت فيه هو[٣٨] موضوع للطرف الاكبرفي المطلوب ومحمول على الاصغر، وذلك هو تركيب الشكل الاول. وليكن مبرهنًا عندنا في الشكل الثاني بالخلف موجبة جزئية وهو ان ا في بعض ب، بوضعنا ان ا ولا في شيء من ب الذي هو المقابل ، واضافتنا الى ذلك ان ا موجودة في كل جـ حتى يلزم[٣٩] ذلك ان جـ ليست في شيء من ب الذي هو الكاذب، فاقول ان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول. وذلك انه اذا[٤٠] اخذنا[٤١] ا موجودة في كل جـ وهي الصادقة الموضوعة في قياس الخلف، وجـ في بعض البا[٤٢] وهي نقيض النتيجة الكاذبة، فبيّن انه ينتج في الشكل الاول ان ا في بعض ب.

فان كان الذي يبيّن بالخلف سالبًا كليًا في الشكل الثاني بوضعنا نقيضه وهو ان ا موجودة في بعض ب، واضافتنا الى ذلك ان ا غير موجودة في شيء من جـ حتى تكون النتيجة الكاذبة ان جـ ليست في بعض ب، فان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول. وذلك انّا اذا اخذنا نقيض النتيجة الكاذبة وهو قولنا ان جـ في كل ب، واضفنا اليها ا ولا في شيء من جـ وهي الصادقة، فانه ينتج لنا في الشكل الاول ان ا ولا في شيء من ب. وكذلك ان برهنا بالشكل الثاني في قياس الخلف سالبة جزئية وهو ان ا غير موجودة في بعض ب، بوضعنا نقيضها وهو ان ا موجودة في[٤٣] كل ب، واضافتنا الى ذلك ان ا غير موجودة في شيء من جـ، فيلزم عن ذلك ان جـ غير موجودة في شيء من ب وهي الكاذبة. فان قياسه المستقيم يكون بأن نأخذ جـ في بعض ب وهو نقيض النتيجة الكاذبة، ونضيف اليها المقدمة الصادقة وهو[٤٤] قولنا: ا ولا في شيء من جـ؛ فيلزم عنه ا ليست في بعض ب.

فقد تبيّن من هذا ان ما تبيّن بالخلف في الشكل الثاني فان قياسه[٤٥] المستقيم يكون في الشكل الاول، وذلك في جميع المطالب.

القول في الشكل الثالث

وايضًا لنبيّن في الشكل الثالث بطريق الخلف موجبة كلية وهو قولنا: ا موجودة

في كل ب بوضعنا نقيضها وهو ان ا ليست في بعض ب ، واضافتنا الى ذلك ان جـ 63b
في كل ب ، حتى يكون الكاذب اللازم ان ا ليست في[٤٦] بعض جـ ، فاقول ان قياسه
المستقيم يكون في الشكل الاول . وذلك انه اذا اخذنا نقيض المنتج الكاذب وهو
قولنا : ا في كل جـ ، واضفنا الى ذلك جـ في كل ب الصادقة[٤٧] ، انتج لنا في
الشكل الاول ان ا في كل ب وهو الذي تبيّن بالخلف ، لان ا و ب لا يمكن فيهما
ان يشتركا الا بشيء ثالث يكون موضوعًا للألف[٤٨] ومحمولاً على ب اللذان هما طرفا
المطلوب . وكذلك ان برهنا بالخلف موجبة جزئية في الشكل الثالث وهو قولنا : ا
في بعض ب ، بوضعنا نقيضها وهو قولنا : ا ولا في شيء من ب واضافتنا الى ذلك
ان جـ في بعض ب ، حتى يكون الكاذب المنتج ان ا ليست في بعض جـ ، فان
قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول . وذلك اذا اخذنا نقيض الكاذب ، اعني
النتيجة ، وهو قولنا : ا في كل جـ ، واضفنا الى ذلك جـ في بعض ب ، اعني مقدمة 5
القياس الصادقة ، فينتج لنا ان ا في بعض ب .

وكذلك ان بيّنا بالخلف سالبة كلية في الشكل الثالث بوضعنا نقيضها وهو قولنا :
ا في بعض ب ، واضافتنا الى ذلك جـ في كل ب ، حتى ينتج لنا من ذلك جـ في
بعض ا الذي هو الكاذب ، فاقول ان قياسه المستقيم يكون في الشكل الثاني . وذلك
انّا[٤٩] نأخذ نقيض النتيجة الكاذبة والمقدمة الصادقة التي استعملت في بيان الخلف ،
فيكون معنا جـ ولا[٥٠] في شيء من ا ، وجـ في كل ب ، ينتج لنا : ا ولا في شيء
من ب ، وهو الشيء المبيّن بطريق الخلف . وكذلك يعرض ان بيّنا بطريق الخلف
السالب الجزئي بأن[٥١] نأخذ نقيضه وهو الموجب الكلي ، مثل ان نأخذ ا في كل ب ،
ونضيف اليه جـ في بعض ب ، فينتج لنا ان جـ في بعض ا وهو المحال ، فاقول ان
قياسه ايضًا المستقيم[٥٢] يكون في الشكل الثاني . وذلك انّا[٥٣] نأخذ نقيض النتيجة
والمقدمة الصادقة على العادة ، فيكون معنا جـ ولا في شيء من ا ، وجـ في بعض 10-15
ب ، ينتج لنا : ا ليست في كل ب او ليست في بعض ب .

فقد تبيّن ان جميع المسائل التي تتبيّن بقياس الخلف في جميع العلوم يمكن ان
تبرهن بقياسات مستقيمة ، وان تردّ اليها بتلك المقدمات باعيانها وبتلك الحدود ايضًا
باعيانها ، وان ردّ القياس المستقيم الى الخلف هو بعينه القياس[٥٤] الذي يسمى

«المنعكس». وكذلك تبيّن مما تقدم انه اذا ردّت المقاييس[٥٥] المستقيمة الى الخلف لايّ قياسات ترجع في الخلف. وكذلك اذا ردّت قياسات الخلف الى المستقيمات لايّ قياسات ترجع[٥٦]، وتبيّن ان كل مطلوب يمكن ان يبيّن بالخلف وعلى 20
الاستقامة.

— ١٥ — -15-

القول في قياسات المركبة من المتقابلات

قال: واما في اي شكل يمكن ان يأتلف القياس من مقدمتين متقابلتين، وفي 25-30
اي شكل لا يمكن، فذلك يبيّن مما نضعه. اما اولا فقد قيل ان المتقابلات بالحقيقة على جهة الايجاب والسلب[١] هي[٢] اثنان: المتناقضان والمتضادان.

واذا تقرر هذا[٣] **فاقول**: انه ليس يمكن ان يأتلف قياس في الشكل الاول لا من متضادات ولا من متناقضات، لا قياس ينتج موجبًا ولا قياس ينتج سالبًا. اما موجبًا فمن قبل انه ينبغي ان يكون القياس المنتج للموجب من مقدمتين موجبتين، والقياس الذي يأتلف من المتقابلات على طريق التناقض او التضاد احدى مقدمتيه
سالبة والاخرى موجبة؛ واما سالبًا فانه[٤] ايضًا ليس يمكن ذلك من قبل ان المحمول 35
والموضوع[٥] في الموجبة والسالبة، هو واحد بعينه على ما تبيّن في الكتاب المتقدم. والقياس الذي يكون في الشكل الاول مقدمتاه[٦] ليس المحمول فيهما[٧] واحدًا ولا الموضوع واحدًا اذ كان الحدّ الاوسط فيه هو[٨] موضوع في احدى المقدمتين محمول في الاخرى.

واما الشكل الثاني فانه يمكن ان يكون فيه قياس من مقدمتين متقابلتين: اما 40
على طريق التضاد، واما على طريق التناقض. و[٩]مثال ذلك قولنا: كل علم فاضل، 64a
ولا واحد من العلوم فاضل، ينتج لنا: ولا واحد من العلوم هو علم، وذلك غاية
الشناعة. وكذلك يعرض ان وضعنا كل علم فاضل[١٠]، والطب ليس بفاضل، 5-15
وذلك ان سلب الفضل[١١] عن الطب هو سلب له عن بعض العلوم، فكأنّا وضعنا:

كل علم فاضل[12] ، بعض العلوم ليس بفاضل ، فينتج لنا : بعض العلوم[13] ليس بعلم. والسبب في امكان هذا في الشكل الثاني ان المحمول في المقدمتين فيه هو واحد بعينه ؛ وهكذا[14] الامر في المتقابلات ، وسواء[15] فرضنا الموجبة هي الكبرى والسالبة هي الصغرى اوكان الامر بالعكس ، الامر[16] في ذلك واحد بعينه. وليس يمكن ان ينتج المتقابلات بالحقيقة في هذا الا بأن تؤخذ الموجبة والسالبة بعينها ، مثل ان نقول : كل علم فاضل ، ليس كل علم فاضلاً ؛ او نأخذ ما هو جزء لاحدى[17] المقدمتين ومنطو تحتها بدل المقدمة نفسها الموجبة والسالبة ، مثل ان نأخذ بدل كل علم ليس بفاضل ، الطب ليس بفاضل ، او بدل قولنا : كل علم فاضل ، قولنا : الطب فاضل ، ثم نقرن به : ولا علم واحد فاضل ، فانه لا فُرق بين ان نقرنه بالمقدمة المقابلة[18] نفسها او بما هو منطو تحتها. ومتى لم تؤخذ المقدمتان باحدى هاتين الجهتين ، لم تكن متقابلة[19] ولا كانت قوتها[20] قوة المتقابلة : لا في التي تتقابل على طريق التضاد ، ولا في التي تتقابل على طريق التناقض.

20-30 **واما** في[21] الشكل الثالث فانه لا يمكن في الاصناف الموجبة منه ان يكون القياس يأتلف من المتقابلات ، احداهما[22] موجبة والاخرى سالبة. وتلك هي العلة بعينها التي عرضت في الشكل الاول. واما اذا كان القياس سالبًا فانه قد يمكن ان يأتلف فيه قياس من مقدمات اذا كانت المقدمات كلية او جزئية. مثال[23] ذلك قولنا : كل طب علم ، ولا شيء من الطب علم ، فانه يجب من هذا ان يكون بعض العلم ليس بعلم. وكذلك يعرض ان اخذت احدى المقدمتين جزئية مثل ان نقول : بعض الطب علم ، ولا شيء من الطب علم ، فانه يلزم عنه ان يكون بعض العلم ليس بعلم. واذا كانت احدى المقدمتين في هذين القياسين جزئية والاخرى كلية ، فان القياس يأتلف من المتناقضة لا من المتضادة اذ كان المتضادان كليين.

35-40 وينبغي ان تعلم ان المقاييس التي تأتلف في هذين الشكلين من الموجبة والسالبة ائتلافًا اوليًا ، اعني التي سائر ما يأتلف مما يعدّ في هذا الباب ، هي تابعة لها ، هي اثنا عشر[24] قياسًا ، ستة في كل شكل. وذلك انه لما كانت المتقابلات ثلاثة[25] ازواج : احدها قولنا : «كل» ، «ولا واحد» ، وهي المتقابلات على طريق المتضاد ، والاثنان[26] متقابلان على طريق التناقض : احداهما[27] ان تكون الموجبة هي الكلية

والسالبة الجزئية ، والثانية عكس هذا ، فبيّن انه يأتلف منها[٢٨] في كل واحد من 64b الشكلين ثلاثة[٢٩] اقيسة . ولان المقدمتين المتقابلتين لهما وضعان في الشكل الواحد : احدهما ان تكون الموجبة هي الصغرى والسالبة الكبرى ، والوضع الآخر عكس هذا ، لزم عن ذلك ان تكون اصناف المقاييس ستة في كل شكل منها[٣٠] ؛ ولا[٣١] يبالى[٣٢] في هذا الوضع[٣٣] كانت الصغرى في الشكل الثالث سالبة او موجبة ، لانه انما منع ان تكون سالبة فيما سلف بالاضافة الى مطلوب محدود . والغرض ها هنا[٣٤] بهذه المقاييس المركبة انما هو التغليط وانتاج المحال ، سواء كان المحال هو النتيجة او عكسها .

فقد تبيّن من هذا القول في اي الاشكال يمكن ان تأتلف المقاييس التي من مقدمات متقابلة . وكم عدد الاوائل التي تجري فيها مجرى الاسطقسات .

وهو بيّن انه قد يمكن ان تنتج من المقاييس التي فيها مقدمات كاذبة نتيجة صادقة . ما عدا[٣٥] هذا الصنف من المقاييس . لان النتيجة فيها ابدًا تكون مقابلة للشيء المفروض[٣٦] وهو ان الشيء الموجود غير موجود . مثل ان الحي ليس بحي ، وما يوصف بكذا[٣٧] فليس كذا ، وسواء كان ذلك موجودًا خارج الذهن او غير موجود . مثل ان ينتج[٣٨] ما هو عنزايل[٣٩] فليس بعنزايل من مقدمتين متقابلتين مثل قولنا : الانسان عنزايل ، الانسان ليس بعنزايل[٤٠] فانه يلزم عنه ان عنزايل ليس بعنزايل . وذلك قول متناقض[٤١] في نفسه وان لم يكن عنزايل موجودًا[٤٢] . فان صدق ايجابنا الشيء بعينه وسلبه معًا مستحيل ، سواء كان الشيء موجودًا او غير موجود . وانما لزم هذا في هذه المقاييس من قبل ان المقدمتين متناقضتان : اما بأن المحمول والموضوع[٤٣] فيهما واحد بعينه ، واما بأن احدهما جزء للآخر . وهو ظاهر من هذا ان المقاييس الفاسدة التي في الصنائع من قبل فساد مقدماتها قد يمكن ان تنطوي في المقاييس[٤٤] الصحيحة التي في تلك الصناعة نقائض المقدمات الفاسدة . من غير ان يشعر بذلك الذي اعتقد في تلك المقاييس الفاسدة انها صحيحة . وذلك اما انطواء جزئيًا او لازمًا فيلزم صاحب الصناعة التبكيت[٤٥] من نفس ما يضعه في تلك الصناعة ويسلمه . مثل ان يضع واضع ان الجرم السماي غير متناه ، ويضع من ذلك انه كري الشكل ، فانه يلزم عنه ان يكون المتناهي غير متناه . وكثيرًا ما ينتفع بهذا في مقاومة الاقاويل الفاسدة في الصنائع .

وينبغي ان تعلم انه لا يمكن الانسان ان يغلط فيضع مقدمتين متقابلتين في قياس واحد بسيط[٣٦] بعينه. و[٤٧] كذلك لا يمكن السائل ان يغلّط المجيب حتى يسلّم له مقدمتين معًا متناقضتين في قياس واحد بسيط، ولا ان يسلمها اذا سُئل عنها بجهة واحدة، مثل ان يسلّم ان هذا الشيء خير وانه ليس بخير، وانما يمكن ذلك اذا 20-25 سُئل عنها بجهة واحدة ووضعت لجهة[٤٨] او وضعت جزءًا من مقاييس مركبة. اما وضعها بجهة والسؤال عنها بجهة فمثل ان نَسْئَل: اليس الحي الابيض ليس بابيض؟ فانه يمكن ان يسلّم لنا هذا لان الحي الابيض هو مجموع شيئين وليس هو ابيض وحده فقط. فعلى هذا المفهوم يمكن المجيب ان يسلّم لنا هذه المقدمة عند سؤالنا اياه عنها، فاذا سألناه[٤٩] بعد: اليس الانسان حي[٥٠] ابيض؟ امكن ايضًا ان يسلّم لنا هذه الاخرى فينتج عليه المحال وهو ان بعض[٥١] ما هو ابيض ليس بابيض. وكذلك يمكن ايضًا ان يسلّم[٥٢] لنا المتقابلتين[٥٣] اذا وضعنا[٥٤] احداهما[٥٥] جزءًا من قياس بسيط نحو نتيجة محدودة، ووضعنا الاخرى[٥٦] ايضًا جزءًا من قياس آخر بسيط نحو ايضًا نتيجة اخرى[٥٧]. وبهذا[٥٨] بعينه يمكن الانسان[٥٩] ان يغلط فيضع في المقاييس[٦٠] المركبة مقدمات متناقضة، مثل ان يسلّم لنا ان كل طب علم، وكل علم طب، من غير ان يصرّح باللازم عن ذلك وهو قولنا: كل طب ظن، ثم يسلّم لنا مقدمة ثانية وهي قولنا: ولا شيء من الطب ظن، فيكون قد سلّم لنا في هذه المقدمات الثلاث[٦١] مقدمتين متقابلتين وهو ان كل طب ظن، ولا شيء من الطب ظن، فيلزم عنه[٦٢] انه ولا شيء من الطب طب. واكثر ما يعرض هذا متى سألنا[٦٣] عن لازم المقابل لا عن المقابل نفسه، فانه يخفى ويسلّم لنا وبخاصة متى كان اللازم بعيدًا، مثل ان نَسْئَل عن ايجاب محمول لموضوع فيسلّم لنا. ثم نَسْئَل عن سلب ذلك المحمول عن جنس ذلك الموضوع عن نوعه او عن[٦٤] شخصه فيسلّم لنا، فيلزم عنه سلب ذلك المحمول بعينه عن جميع ذلك الموضوع الذي اوجب له[٦٥].

- ١٦ -

القول في وضع المطلوب الاول نفسه في القياس وهو الذي يسمى «مصادرة» — 16

قال : ووضع المطلوب الاول ، اعني الذي يقصد بيانه لنفسه لا من اجل غيره ، جزءا من القياس المنتج له هو من جنس الاقاويل التي لا يمكن ان يبرهن منها الشيء الذي قصد[1] برهانه. والمطلوب يعرض له الا[2] يتبرهن[3] من القول الذي قصد به[4] برهانه على جهات اربع :

احدها[5] ان يكون ذلك القول لا يلزم عنه النتيجة التي قصد به ان تلزم عنه : 30-35
اما لانه منتج اصلاً[6] لشيء من الاشياء ، واما لانه غير منتج للشيء الذي قصد انتاجه.

والجهة الثانية ان تكون المقدمات اخفى من النتيجة ، فان من شرط المقدمات ان تكون اعرف من النتيجة.

والجهة الثالثة ان تكون المقدمات والنتيجة في مرتبة واحدة من الخفاء.

والجهة الرابعة ان تكون النتيجة هي السبب في معرفة المقدمات ، فان من شرط المقدمات ان تكون اعرف من النتيجة ، وان تكون هي السبب في معرفتها. وبهذا ينفصل هذا القسم من القسم الثاني.

واذا تقرر هذا فليس وضع المطلوب الاول جزء قياسه ، وهو الذي يسمى «المصادرة» ، هو القول الذي لا يبرهن به المطلوب اذ كان هذا يقال على جهات ، بل القوة الذي لا يتبرهن[7] به المطلوب احرى ان يجري منه مجرى الجنس.

وهذا النوع من القول الذي يسمى «مصادرة» هو ان يروم انسان ان يبيّن شيئًا
مجهولاً بذلك الشيء نفسه ، واعني بالشيء المجهول ما لا يمكن ان يبيّن الا بغيره. 40
فان الاشياء المعلومة صنفان : اما معلومة بانفسها وهي المقدمات الاول ، واما معلومة بغيرها وهي التي تعلم بالمقدمات الاول. فمتى رام انسان ان يبيّن شيئًا مما يعلم بغير

نفسه ، فهو[٨] الذي يسمى في هذه الصناعة «مصادرة» ، وهو[٩] وضع المطلوب الاول . وهذا الفعل من الغالط او[١٠] المغالط يقع على وجهين :

احدهما ان يضع المطلوب نفسه مقدمة في بيان نفسه ، وذلك يعرض اذا كان المحمول او الموضوع في المطلوب اسمين[١١] مترادفين على ما سيأتي بعد .

والوجه الثاني ان يبيّن نتيجة ما بمقاييس كثيرة مركبة من مقدمات كثيرة ، سبيل احدى[١٢] تلك المقدّمات الأ[١٣] تتبيّن اذا استعملت تلك النتيجة مقدمة في القياس المنتج لها . مثل ان يبيّن انسان ان ا موجودة في هـ ، بأن يأخذ ان ا موجودة في ب ، وب[١٤] في 65a
هـ ؛ ثم يبيّن وجود ب في هـ بوجود ب في جـ وجـ في هـ ، ثم يبيّن وجود ا في ب بوجود ا في هـ التي هي النتيجة ، ووجود هـ في ب . فانه لا فرق بين هذا الصنف والصنف الاول ، الا ان الصنف الاول انتج فيه الشيء المقصود انتاجه من الشيء نفسه ، وهذا الصنف انتج فيه الشيء المقصود انتاجه باكثر من واسطة واحدة . والغلط في هذا الصنف الثاني يقع كثيرًا لموضع النسيان ، مثل ما يعرض لمن يبرهن انه اذا وضع خط مستقيم على خطين مستقيمين فصيّر الزاويتين اللتين[١٥] في جهة واحدة[١٦] مساويتين[١٧] لقائمتين ، ان الخطين متوازيان بانهما[١٨] ان لم يكونا متوازيين فانهما اذا اخرجا على استقامة التقيا في احدى الجهتين فيكون هنالك مثلث تكون زواياه اكبر من قائمتين ، وذلك خلف لا يمكن ، فان كون المثلث ذا زاويتين قائمتين انما يبيّن بالخطوط المتوازية .

وبالجملة يعرض لمن يستعمل هذا النوع من البيان من الشناعة ما يلحق من[١٩] يقيس فيقول : ان كان هذا الشيء موجودًا فهذا الشيء موجود[٢٠] ، و[٢١]على هذه الجهة تكون الاشياء كلها معلومة بانفسها وغنية عن[٢٢] ان تعلم بغيرها . فمتى كان عندنا شيء مجهول الوجود لشيئين مختلفين ، وكان وجود احد ذينك الشيئين معلومًا بنفسه ، ورمنا ان نبيّن وجود ذلك الشيء المجهول لاحد ذينك الشيئين بوجود للشيء الآخر ، فقد بينّا المجهول بمجهول ؛ لكن[٢٣] ليس يلزم ان يكون مثل هذا البيان هو البيان الذي يعرف «بالمصادرة» . مثل ان يكون عندنا مجهول وجود ا في ب وفي جـ ، ووجود ب في جـ بيّنا[٢٤] بنفسه ، فنريد ان نبيّن وجود ا في جـ بوجوده في ب . وانما يجب ان يكون مثل هذا البيان مصادرة : اما في الحقيقة فمتى كان الشيئان[٢٥] شيئًا واحدًا بعينه بالحقيقة . اعني جـ و ب ، وانما يختلفان بالاسماء[٢٦] وذلك اذا

كان لهما اسمان مترادفان، واما في الظن المحمود فاذا ظن **بـ ب**[٢٧] **وجـ** انهما شيء واحد من غير ان يكونا في الحقيقة شيئًا واحدًا بالعدد، وذلك يعرض اذا كان كل واحد منهما منعكسًا على صاحبه، مثل ان يكون احدهما خاصة للآخر، او حدًّا، او رسمًا، او كان احدهما يلزم الآخر؛ وان لم يكن منعكسًا مثل لزوم الحيوان عن وجود الانسان، لكن[٢٨] هذه هي مصادرة في المشهور لا في الحقيقة. واما اذا كانا مختلفين في الاسم فقط فهي مصادرة حقيقية[٢٩]، مثل ان يبيّن انسان في هذا الشيء المشار اليه انه بصير لانه جمل. وكذلك متى كان عندنا شيئان مجهولا[٣٠] الوجود لشيء آخر، وكلاهما معلوم[٣١] الوجود للآخر، واردنا ان نبيّن وجود احدهما لذلك المجهول بوجود الآخر له، فانه ليس تكون هذه مصادرة على المطلوب ما لم يكن ذلك[٣٢] الشيئان المعلوم وجود[٣٣] احدهما للآخر هما في الحقيقة شيء واحد ويظن[٣٤] بهما انهما شيء واحد: اما لمكان ان كل واحد منهما منعكس[٣٥] على صاحبه، واما لانه يلزمه. مثل ان يكون عندنا **ا** و**ب** مجهولي الوجود في **جـ**، ويكون وجود **ا** لـ**ب** معلومًا[٣٦]، فانه ليس يكون ذلك مصادرة على المطلوب ما لم يظن[٣٧] ان **ا** و**ب** شيء واحد بعينه، او يكونا شيئًا واحدًا بعينه. 25

القول في الفرق بين المصادرة والقياس بطريق الدور

والفرق بين المصادرة والبيان الدائر ان الحدود الثلاثة[٣٨] يجب في البيان الدائر ان تكون منعكسة بعضها على بعض على ما تبيّن، اعني **ا** و**ب** و**جـ**، واما ها هنا[٣٩] فليس يشترط العكس الا في **ب** و**جـ**، اعني في حدّين من حدود القياس. واذا كان البيان المسمى «مصادرة» و«وضع المطلوب» انما هو ان يبيّن الشيء المجهول الوجود بنفسه من جهة ما يعرض للشيء الواحد ان يظن به شيئان، وذلك اما محمول المطلوب والحدّ الاوسط واما موضوعه والحدّ الاوسط، فبيّن ان قياس المصادرة يأتلف من مقدمتين: احداهما[٤٠] معلومة وهي وجود احد ذينك الشيئين للآخر، اعني اللذين هما في الحقيقة واحد[٤١] او في المشهور، والثانية مجهولة وهي وجود الطرف المجهول من المطلوب لاحدهما: اما الاكبر للاوسط ان كانت المعلومة هي الصغرى، واما وجود الاوسط للاصغر ان كانت المعلومة هي الكبرى. مثل ان يكون **ب** و**جـ** اسمين مترادفين، ونريد[٤٢] ان نبيّن وجود **ا** في **جـ** بتوسط **ب**، اعني

بأن نأخذ **ا** في **ب** و**ب** في **جـ** ، فان وجود **ا** في **ب** يكون المقدمة المجهولة ، ووجود **ب** في **جـ** يكون المقدمة المعلومة[٤٣] اذ كانا[٤٤] اسمين مترادفين او ما يظن بهما انهما كذلك . وكذلك يعرض ان كان **ا** و**ب** هما الاسمان المترادفان ، اعني ان يكون وجود **ا** في **ب** هو المعلوم ، ويكون وجود **ب** في **جـ** هو المجهول .

واذا كان هذا هكذا فهو ظاهر ان اصناف الاقاويل المركبة هذا التركيب المسمى «مصادرة» يكون[٤٥] في كل شكل من الاشكال الثلاثة[٤٦] ، وانه[٤٧] اذا كان القياس[٤٨] من مقدمتين موجبتين فانه تكون الاصناف المؤتلفة من هذا الجنس في الشكل الثالث والاول ضعف الاصناف المنتجة في واحد واحد منهما : اما كونها في كل شكل فلأن حدودها منعكسة بعضها على بعض . اعني المقدمة المعلومة ، واما كونها ضعف النتيجة[٤٩] في الموجبات فلأن كل صنف منها ينقسم الى قسمين : أحدهما ان تكون الصغرى هي المجهولة ، والكبرى هي المعلومة ، والصنف الثاني عكس هذا وهو ان تكون الصغرى هي المعلومة والكبرى هي المجهولة . واما اذا كان القياس سالبًا ، اعني من مقدمتين احداهما[٥٠] موجبة والاخرى سالبة ، فليس يتفق ان تتضاعف هذه الاصناف لان المجهولة انما تكون ابدًا السالبة اذ لا يصح ان تكون المقدمة المنعكسة المعلومة سالبة لانها ابدًا : اما شيء هو في الحقيقة واحد[٥١] . واما ما يظن به انه واحد .

واذا كان البيان على جهة المصادرة صنفين : اما مصادرة حقيقية[٥٢] وهي التي تكون المقدمة المنعكسة فيها اسمين مترادفين ، واما مصادرة بحسب الظن الجميل المشهور ، وهي المقدمة التي يظن بها من قبل انعكاسها على نفسها انها واحدة . او من قبل انطواء احد الحدّين[٥٣] تحت الآخر انها واحدة . فبيّن ان صناعة البرهان انما ترفض المعنى الحقيقي منها . وان صناعة الجدل ترفض منها الصنفين جميعًا ، اعني ما هو مصادرة حقيقية[٥٤] وما هو مصادرة بحسب المشهور . واما صناعة السوفسطائية فهذا البيان خاص بها[٥٥] . وكذلك يشبه ان تكون الخطابة لا ترفض واحدًا من صنفي هذا البيان .

فقد تبيّن من هذا ما هو البيان المسمى «مصادرة» وكم اصنافه .

— ١٧ —

القول في اخذ ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب

قال : واما اذا انتج السائل على المجيب الكذب من وضعه ، وهو الموضع الذي يراجعه المجيب فيه[1] بأن يقول له ان الكذب لم يعرض من قبل الامر الذي وضعته ايها السائل وانما عرض عن امر آخر في هذا القول الذي رمت به ان تبيّن ان الكذب عرض عن الوضع الذي تضمنت انا حفظه او سلمته ، فان ذلك[2] انما يعرض في القياس الذي بالخلف اذا عرض ان يكون الكذب فيه لازمًا من غير ان يكون في ذلك تأثير للاصل[3] الموضوع. وذلك انما يعرض في قياس الخلف متى كانت احدى مقدمتيه صادقة ، والتي لزم عنها بالكذب مشكوكًا[4] فيها واضيف اليها الوضع على انه امر زائد على المقدمتين. فانه متى كانت مقدمتا[5] القياس الذي بالخلف مشكوكًا فيها ، فانتج منها السائل الكذب بعد ان ادخل في جملتها الوضع ليوهم ان الكذب انما لزم عن الوضع ، فقد يكتفي المجيب ها هنا[6] ان يقول ان الكذب انما لزم عن الكذب الذي في القياس دون ان يحتاج ان يقول انه[7] ليس من قبل الموضوع عرض الكذب ، لانه انما يحتاج الى هذا القول اذا كانت احدى مقدمتي قياس الخلف صادقة والاخرى مشكوكًا[8] فيها. وكذلك ايضًا يظهر انه ليس يكون هذا القول من المجيب اذا كان الابطال الذي وجّهه السائل عليه مؤلفًا من قياس مستقيم ، وذلك ان القياس المستقيم ليس يضع احد فيه ما يروم ابطاله وانما يعرض ذلك في قياس الخلف. و[9]اذا كان بيّنًا ان هذا القول العنادي من المجيب انما يكون عندما يأتي السائل بقياس الخلف لا بالقياس المستقيم ، فهو بيّن انه انما يعرض في قياس الخلف اذا كان المحال لازمًا ، وجد الموضوع الذي يعرضه المجيب او ارتفع ، لانه حينئذٍ يسوّغ المجيب ان يقول للسائل انه ليس من قبل الوضع[10] الذي فرضته انا وسلّمته لزم المحال في هذا القياس الذي زعمت ان من قبله لزم المحال. وهذا يعرض على ضربين في قياس الخلف :

ابينهما وهو الذي ليس يخفى على احد ولا يمكن ان يغالط به او يغلط فيه الا قليل من الناس ، هو[11] الاّ[12] يكون الموضوع مشاركًا ولا بواحد[13] من جزئيه[14] ،

اعني المحمول والموضوع لحدود المقدمات التي لزم عنها المحال. مثال ذلك ان يكون 15 الاصل الموضوع الذي نروم ابطاله ا في كل ب ، فنقول : ان كان ا في كل ب[١٥] ، وكان جـ في كل د ، ود في كل هـ ، فانه يلزم ان يكون جـ في كل هـ وذلك محال ؛ فالمحال انما لزم عن وضعنا ا في كل ب ، فاذن ا في كل ب محال. فانه ظاهر انه ليس لكون ا في ب في هذا القول تأثير[١٦] في وجود ب في هـ الذي هو المحال. ومثال هذا كما يقوله ارسطو من المواد من قال ان القطر لا يشارك الضلع لانه ان شاركه وكان المتحرك انما يقطع المسافة المتناهية بعد ان يقطع نصفها ، ولا يقطع نصفها الا بعد ان يقطع نصف ذلك النصف ، وكان يوجد في العظم انصاف لا نهاية لها ، فواجب ان كانت الحركة موجودة ان يكون المتحرك قد قطع مسافة غير متناهية في زمان متناه ، وذلك محال ؛ والمحال انما لزم عن قولنا ان القطر مشارك للضلع . فانه بيّن ان هذا القول الذي لزم عنه المحال ، الذي هو شك «زينن»[١٧] في الحركة ، ليس بمتصل بجزء من اجزاء الموضوع الذي ريم بهذا القول ابطاله ، ولذلك قلّ 20 ما يستعمل هذا.

والنحو الثاني الذي هو اخفى من الاول ان يكون الوضع الذي ريم ابطاله مشاركًا بأحد جزئيه : اما للمقدمات التي انتجت الكذب دون النتيجة ، واما للنتيجة الكاذبة والذي تكون مشاركته للنتيجة هو اخفى[١٨] وهو الذي ذكره ارسطو. واذا كان مشاركًا للنتيجة فاما ان يكون مشاركًا بالمحمول او بالموضوع[١٩] ؛ ثم اذا كان مشاركًا بواحد من هذين فاما ان يشاركها[٢٠] على ان يكون محمولاً ، اعني في النتيجة ، واما ان يشاركها[٢١] على انه موضوع فيها[٢٢] . فيأتلف من ذلك اربعة اضرب : وذلك انه اذا شارك النتيجة شارك المقدمات واذا شارك المقدمات في الشكل الاول فاما ان يشاركها من فوق وذلك بأن يكون احد طرفي الموضوع محمولاً على الطرف المحمول الاول في المقدمات اما المحمول منه واما الموضوع ، فيكون احد طرفي الموضوع محمولاً في النتيجة الكاذبة. مثال ذلك ان يكون الموضوع الذي نريد ان يلزم[٢٣] ان الكذب لزم عنه ، ان ا في كل ب ، وتكون المقدمات المرتبة في الشكل الاول الذي بوساطتها انتج الكذب جـ على د ، ود على هـ. فاذا اخذنا مثلاً[٢٤] ا على ب ، وب على كل 25-30 جـ ، وجـ على كل د ، ود على كل و ، ثم انتجنا عن ذلك محالاً وهو ان ب مقولة على كل هـ ، فهو بيّن ان هذا المحال لازم دون مقدمة ا ب الذي هو الاصل

الموضوع ، وان هذه المشاركة هي الموضوع الاصل المقصود ابطاله فقط ، على ان
موضوع الاصل هو محمول في النتيجة الكاذبة . وان وضعنا القياس هكذا فقلنا : ا
في كل ب ، وا في كل جـ ، وجـ في كل د ، ود ، في كل هـ ، ثم انتجنا عن ذلك
محالاً وهو ان ا في كل هـ ، فهو[٢٥] بيّن ان هذا المحال انما شارك[٢٦] الاصل الموضوع
الذي قصد ابطاله في المحمول فقط الذي هو ا[٢٧] على انه محمول في النتيجة ، وانه
اذا رفعت مقدمة ا ب[٢٨] التي هي الاصل الموضوع بقي المحال كما كان . وكذلك ان
الموضوع مشاركًا لهذه المقدمات[٢٩] بأخذ طرفيه من جهة اسفل ، اعني 35
بأن يوضع موضوعًا لموضوع المقدمة الاخيرة من المقدمات التي انتجت الكذب . مثال
ذلك ان نضع جـ على كل د ، ود على كل هـ ، وهـ على كل ا ، وا على كل ب
الذي هو الموضوع ، ويكون المحال اللازم جـ على كل ا ، فهو بيّن ان الموضوع يشارك
النتيجة الكاذبة بجزء[٣٠] المحمول على انه موضوع لها ، وكذلك ان وضعنا جـ على كل
د ، ود على كل هـ ، وهـ على كل[٣١] ب ، وا على كل ب ، وكان المحال ان جـ
على كل ب ، فهو بيّن ايضًا ان النتيجة الكاذبة شاركت الاصل الموضوع بموضوعه
على انه موضوع فيها .

فهذه كما نرى اربعة اصناف تحدث من مشاركة المقدمات في[٣٢] الشكل الاول
لاحد طرفي الاصل الموضوع . وكلها يسوغ الجواب فيها بأن يقال انه ليس من قبل
الاصل الموضوع لزم الكذب لان الاصل الموضوع الذي هو مقدمة ا ب يرتفع في
جميعها ويبقى المحال بعينه . وكذلك يعرض مثل هذا في جميع ضروب الشكل 40
الاول وفي الشكل الثاني والثالث . والوقوف على ذلك قريب .

فقد تبيّن من هذا انه قد يكون الموضوع متصلاً بالمقدمات الوسط التي انتجت 66a
النتيجة الكاذبة . ولا يكون الكذب لازمًا عن الموضوع . وعلى كم جهة يعرض
ذلك . ولذلك ليس يكتفى في كون المحال لازمًا عن الاصل الموضوع بأن يكون
مشاركًا للمقدمات التي انتجت المحال . بل وان يكون مع هذا اذا رفع ارتفع
الكذب . فانه اذا اجتمع هذان الامران للموضوع علم ان الكذب لازم عنه . اعني
ان يكون مشاركًا للنتيجة الكاذبة . وان يكون اذا ارتفع ولم تخلفه مقدمة ثانية مشاركة
ارتفع الكذب لانه قد يمكن اذا ارتفع الاصل الموضوع وخلفته مقدمة ثانية مشاركة 5-10

له ان ينتج ذلك الكذب بعينه. فانه قد يمكن ان ينتج شيء واحد باوساط[٣٣] مختلفة واما ان ينتج نتيجة واحدة بمقاييس[٣٤] مختلفة الحدود باسرها فليس يمكن ، الا ان يكون الاختلاف في الحدود الوسط فقط دون الاطراف. ولذلك ليس يمكن ان نقول انه اذا ارتفع الاصل الموضوع وبقي المحال ، ان ذلك المحال قد يمكن ان يلزم عن ذلك الاصل الموضوع بمقاييس مباينة[٣٥] بجميع حدودها للقياس الذي انتج المحال دون الموضوع. واذا رفعنا الموضوع المشارك وبقي المحال ، فبيّن انه يجب ان يكون في المقدمات الوسط بين المحال والموضوع مقدمة كاذبة ، فان النتيجة الكاذبة لا يمكن وجودها عن مقدمات صادقة على ما تبيّن.

— ١٨ —   — 18 —

[كذب نتيجة القياس سببه كذب مقدماته]

فان كان[١] القياس الذي اضيف الوضع اليه ، ورام السائل ان يبطل به الوضع ، قياسًا بسيطًا ، اعني من مقدمتين فقط ، فان كون المحال لازمًا مع رفع الوضع يكون بيّنا بنفسه اوكونه لازمًا عن الاصل الموضوع. واما ان كانت المقاييس التي تصل بين المحال[٢] اكثر من قياس واحد ، فان ذلك يكون غير بيّن لكن[٣] يعلم انه قد انطوى في القياس كذب ، فاذا حلّلت تلك المقاييس كلها الى القياس الاول الذي ترتبت[٤] عنه وبيّنت[٥] نتيجته فانه يظهر هنالك هل يوجد الكذب مع ارتفاع الوضع او لا يوجد. والمقاييس التي بهذه الصفة ، اعني المركبة ، هي التي تؤلف اولاً عن مقدمتين : احداهما[٦] صادقة ، والاخرى مشكوك فيها ، ولكن[٧] تكون النتيجة غير بيّن فيها انها كذب. فاذا اضيف اليها مقدمة صادقة ربما كانت النتيجة[٨] الحاصلة ايضًا مجهول من امرها انها كاذبة ايضًا ، فيضاف اليها ايضًا مقدمة صادقة وتعتبر نتيجتها الى ان تنتهي الى نتيجة بيّن من امرها انها كذب ، فيعلم حينئذٍ ان تلك النتائج كلها كاذبة ؛ فاذا حلّت[٩] الى القياس الاول ، واعتبر القياس الاول مع الاصل الموضوع ، عرف بهذا القانون هل المحال لازم عنه ام[١٠] لا.

فصل

— ١٩ — — 19 —

[القياس المضاد]

قال : وقد ينبغي للمجيب في صناعة الجدل اذا تضمن حفظ وضع ما[1] ، 25-30 والسائل يقصد ابطاله بالمقدمات التي يتسلمها[2] منه ، ان يتحفظ الآ[3] يسلّم له حدًّا واحدًا في المقدمات التي يَسئَل عنها مرتين فاكثر، وذلك اذا كان السؤال[4] بالمقدمات فقط دون النتيجة . فانه اذا لم يسلّم حدًّا[5] واحدًا مرتين في المقدمات لم يكن هنالك حدّ اوسط ، واذا لم يكن في المقدمات التي يسلّمها حدّ تشترك فيه[6] فليس يتأتى[7] منها قياس فضلاً عن ان يتأتى[8] له[9] منها قياس يبطل الوضع ؛ وان سلّم له حدًّا واحدًا مرتين في المقدمات ، فقد يتأتى[10] له ان يمانعه عن تلك[11] النتيجة التي هي نقيض وضعه من جهة كيفية ترتيب الحدّ الاوسط عند نوع نوع من انواع النتائج الاربعة التي قيلت ، اعني اذا لم يرتبه الترتيب الذي ينبغي . وهذه القوة تكون للمجيب بمعرفة اي نتيجة في اي شكل من الاشكال الثلاثة[12] ، اعني ما كان منها خاصًا بشكل واحد او مشتركًا لاثنين منها او للثلاثة[13] باسرها ، وذلك شيء قد تقدم .

قال : والذي نأمر متقلد الجواب بألاّ يذهب عليه من ان يسلّم ما يعود بابطال وضعه ، هو الذي نأمر السائل بأن يستعمله على اخفى ما يكون حتى يذهب ذلك على المجيب . وذكر في ذلك وصايا ثلاثة[14] خاصة بهذا الكتاب :

احداها[15] الآ[16] يَسئَل عن المقدمات مع النتائج بل تحذف النتائج سواء كانت 35-40 المقدمات قريبة او بعيدة ، وذلك يعرض في القياس المركب اذا كانت المقدمات اللتان تنتج النقيض احداهما[17] نتيجة والثانية مأخوذة[18] بالسؤال ، وتكون ايضًا تلك

النتيجة تلزم عن مقدمتين كلاهما مأخوذة[١٩] بالسؤال ، فهنا[٢٠] يجب ان يَسئَل عن ثلاث[٢١] مقدمات ويترك المقدمة الرابعة التي هي النتيجة.

والوصية الثانية ان يَسئَل عن المقدمات البعيدة ويترك السؤال عن القريبة، وذلك يتفق ايضًا في القياس المركب اذا كانت المقدمات[٢٢] المنتجة للنقيض نتيجتين عن قياس كل واحد من ذينك القياسين يأتلف عن مقدمتين، فيكون ها هنا[٢٣] ست مقدمات : اربع بعيدة وهي المقدمات التي ليست نتائج ، واثنتان قريبة وهي النتائج ، فيَسئَل عن الاربع[٢٤] ويترك الاثنين[٢٥]. والفرق بين هذه الوصية والاولى ، وان كان كلا[٢٦] الوضعين[٢٧] حذفت منه النتائج ، ان هنالك حذفت النتائج بما هي نتائج وهنا[٢٨] بما هي قريبة.

والوصية الثالثة ان يغيّر ترتيب المقدمات في السؤال ، فيَسئَل[٢٩] عنها على غير النظام الذي تأتلف عليه في[٣٠] القول. مثال ذلك اذا رام ان ينتج عليه ان **ا** موجودة **في ز** بتوسط وجود **ا** في **ب** ، **وب** في **د** **ود** في **هـ** ، **وهـ في ز** ، فليس ينبغي ان يَسئَل هل **ا** موجودة في **ب** ، ثم هل **ب** موجودة في **د** ، ولكن[٣١] ينبغي ان يَسئَل اولاً : هل **هـ** موجودة في **ز** ، ثم بعد ذلك هل **ب** موجودة في **د** ، وعلى هذا النحو يفعل في السؤال عن الباقية من عدم الترتيب الموجود لها عند الانتاج ، فان بذلك[٣٢] يخفى الامر على المجيب. فهذا ما يجب ان يفعله السائل من الاخفاء في القياس 66b المركب. واما في القياس البسيط الذي يكون من مقدمتين فقط وبحدّ اوسط واحد فانه ينبغي ان يبتدئ بالسؤال اولاً عن المقدمة الكبرى ، ثم حينئذٍ يَسئَل عن الصغرى ، لانه على هذه الجهة تخفى النتيجة جدًا على المجيب ، وذلك انه يتشكل في ذهنه خلاف التشكيل[٣٣] المنتج.

— 20 —

— ٢٠ —

[التبكيت]

ولان السائل العارف بما في هذا الكتاب ، وهو الذي تتوجه اليه هذه الوصايا خاصة ، قد عرف متى يكون قياس منتج في القول ومتى لا يكون وكيف يكون ، 5-10

فهو بيّن انه لا يخفى عليه متى[١] اجتمع له من المقدمات التي يتسلمها[٢] من المجيب تبكيت له ومتى لا يجتمع ذلك. لانه قد علمنا انه متى اقرّ المجيب بمقدمات موجبة، او كان فيها الموجب والسالب، انه قد يمكن ان يكون تبكيت، لانه قد تبيّن انه لا يكون قياس الا بأن تكون مقدمتاه معًا موجبتين او تكون احداهما[٣] موجبة والاخرى سالبة. فان اجتمع مع هذا ان تكون النتيجة نقيض الوضع الذي تضمن المجيب حفظه فقد كان تبكيت بالضرورة، لان التبكيت هو قياس منتج[٤] نقيض[٥] الوضع الذي تضمن المجيب حفظه. فاما متى لم يقرّ المجيب بمقدمة موجبة، فانه من المحال ان يكون تبكيت لانه قد تبيّن انه لا يكون قياس من مقدمات سالبة، واذا لم يكن قياس لم يكن تبكيت؛ واما اذا كان تبكيت فقد يجب ان يكون قياس، واما اذا كان قياس فليس يجب ان يكون تبكيت، وذلك ان[٦] هذه هي حال الأخص مع الأعم، مثل حال الحيوان مع الانسان، وحال القياس المطلق مع القياس المبكت. وكذلك بيّن ايضًا انه لا يكون قياس اذا لم يقرّ بمقدمة كلية، لان القياس المنتج قد تبيّن ان من شرطه ان تكون احدى مقدمتيه كلية والثانية موجبة.

فصل

— ٢١ — — 21 —

[اسباب الغلط والخدعة في النتائج]

القول في انه متى يمكن ان يعرض الغلط والخدعة على النتائج التي هي نتيجة عن المقدّمات البيّنة الاولية ومتى لا يمكن

قال: وكما يعرض الغلط والاختداع[1] في المقدمات حتى يعرض فيما هو معلوم لنا بعلم اول انه كذا او[2] يظن به انه ليس بكذا، كذلك يعرض لنا هذا بعينه في 25 -20 النتائج، اعني ان يظن بما هو معلوم عندنا انه كذا انه ليس بكذا او بالعكس. وقد يظن ان هذا غير ممكن ان يعرض لنا في النتائج، اعني ان نعلمها بعلم يقين، وان نظن بها خلاف ما علمنا. مثل ان يكون شيء واحد نعلم وجوده في شيئين بلا توسط، ويكون ذلك الشيئان يعلم وجودهما ايضًا في شيء آخر بلا توسط. مثل ان تكون **ا** موجودة في **ب** و**جـ**، و**ب** و**جـ** موجودتان في **د** بلا توسط؛ فانه[3] من علم ان **ا** موجودة في كل **ب**، و**ب** في كل **د**[4] وعلم ايضًا ان **جـ**[5] موجودة في كل **د**، فانه ليس يمكن ان يظن ولا ان[6] يتوهم ان **ا** غير موجودة في شيء من **د**، لانه[7] يعرض من ذلك ان يعلم الشيء بعينه ويجهله من جهة واحدة. وذلك انه انما يقع للانسان 40-30 بالشيء ظن من جهة الجهل المتقدم له في ذلك الشيء؛ فان كان عنده في ذلك الشيء علم عرض ان يعلم الشيء ويجهله معًا، وذلك مستحيل. و[8]كما يظن ان هذا ممتنع في المقاييس المختلفة الحدود الوسط مثل هذين القياسين اللذين تمثلنا بهما، كذلك يظن ايضًا انه ممتنع في المقاييس[9] التي تحمل حدودها الوسطى[10] بعضها على بعض. مثل انه علم احد ان **ا** موجودة في كل **ب**، و**ب** في **جـ**، و**جـ** في **د**، فانه ليس يمكن ان يتوهم ولا ان يظن ان **ا** موجودة[11] في **ب**، و**ب** في **جـ**، و**جـ**

في د ، وان ا[١٢] غير موجودة في شيء من د ، لانه يكون عنده علم بالشيء الواحد بعينه وجهل معًا ، وذلك محال. الا ان هذا اذا تؤمل ظهر ان الوجه الاول ، وهو الذي لا تقال فيه الحدود المتوسطة بعضها على بعض ، ليس يمكن ان يعرض لنا في المقدمة الكبرى من احد القياسين ظن كاذب مع العلم بالمقدمة الكبرى من القياس الآخر والمقدمتين الصغريين من القياسين كليهما. ومثال ذلك انه متى كان عندنا ان ا في كل ب ، وب في كل د ، وجـ في كل د[١٣] ، فانه ليس يمكن ان يغلط فيظن ان ا ليست في شيء من جـ ، لانه يعرض من ذلك ان تكون مقدمتا القياسين الكبريان[١٤] منها[١٥] متضادتين[١٦] في الاعتقاد ، او قوتهما قوة المتضادة في الاعتقاد وذلك شيء لا يمكن ، اعني ان تحصل لنا معرفة متضادة في الشيء الواحد بعينه ، وانما يلزم ذلك لانه اذا علم الانسان بعلم يقين ان ا موجودة في كل ما توجد فيه
67a ب ، وعلم ان ب في د[١٧] فانه يعلم ان ا في د[١٨]. فان توهم ان ا غير موجودة في شيء مما توجد فيه جـ ، مع علمه ان جـ في كل[١٩] د ، فقد توهم ان ا غير موجودة في بعض ما فيه ب ، مع توهمه ان ا موجودة في كل ما توجد فيه ب لأن د جزء من ب ، او قد توهم ان ا موجودة في د مع توهمه ان ا غير موجودة في د ؛ وكلا[٢٠] الوجهين محال لانه يكون : اما توهمًا متضادًا[٢١] واما توهمًا قوته قوة التوهم المتضاد[٢٢] وذلك مستحيل ، اعني ان يكون الانسان يظن الايجاب والسلب في شيء واحد بعينه من جهة واحدة. واما ان يغلط الانسان في احدى هاتين المقدمتين الكبيرين اذا لم يكن عنده علم بالمقدمة الاخرى فذلك ممكن.

فهذه هي حال الظن والعلم في القياسات التي الحدود الوسط[٢٣] فيها مختلفة.

5-10 واما في[٢٤] القياس الواحد او القياسات المحمولة حدودها الوسط[٢٥] بعضها على بعض فقد يمكن ان يكون عند الانسان علم وظن في النتيجة ، لكن[٢٦] لا من جهة واحدة بل من جهتين مختلفتين. مثال ذلك انه يمكن ان يكون معلوم[٢٧] عندنا ان ا في كل ب ، وب في كل جـ ، وتكون النتيجة مجهولة عندنا وهي ان ا في كل جـ ، فنخدع فنظن ان ا ولا في شيء من جـ لانه ليس من علم المقدمتين فقد علم النتيجة ، اذ كانت النتيجة معلومة بالقوة في المقدمتين لا بالفعل على جهة ما يعرض للجزئي ان لا[٢٨] يكون معروفًا عند من عرف الكلي. مثال ذلك انه[٢٩] من علم ان ا موجودة في كل ما توجد فيه ب ، وكانت ب موجودة في كل جـ ، فقد علم ان ا

موجودة في كل جـ ، الا انه[٣٠] علم ذلك من قبل العلم الكلي وجهلها من قبل الجزئي. وذلك ليس يمتنع من جهة الجهل ان يعرض له فيها ظن من قياس آخر فاسد مضاد لعلمه. ومثال ذلك من المواد انه[٣١] من علم ان كل مثلث فزواياه مساوية 15-20 لقائمتين، فقد علم المثلث المشار اليه المحسوس انه بهذه الحال بالقوة لا بالفعل، ولذلك قد يمكن ان يغلط فيه فيظن به انه ليس بمثلث ولا زواياه مساوية لقائمتين، وذلك انه عرفه من جهة الامر الكلي وجهله من جهة الامر الجزئي الخاص به. وبهذه المناسبة يجب ان يحلّ شك «مانن»[٣٢] الذي قيل فيه ان المتعلم ان كان يجهل المطلوب فمن اين يعلم انه قد علم اذا علم، او كيف يعلم المجهول من المعلوم، وان كان يعلم قبل ان يتعلم فالتعلم فضل. وذلك ان الجواب في هذا[٣٣] ان يقال ان المطلوب هو مجهول من جهة انه خاص ومعلوم من جهة ما هو[٣٤] عام، لا ما جاوب به افلاطون من ان يسلّم ان التعلم تذكر. لانه اذا كان عندنا ان كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين، وكنا نجهل ان هذا المثلث المخفي المشار اليه انه مثلث، فعندما ظهر لنا بالحس انه مثلث علمنا ان زواياه مساوية لقائمتين، فليس يمكنهم ان يقولوا ان ما 25-30 حصل من العلم عند ظهور المثلث بأن زواياه مساوية لقائمتين هو تذكر، فانهم يسلّمون ان ما حصل عن الحس ليس تذكرًا.

وكما ان الجهل الذي يكون لنا بالجزئي ليس يضاد العلم الذي لنا بالكلي، كذلك العلم بالمقدمتين ليس يضاد الجهل بالنتيجة لان المقدمتين معلومة بالفعل والنتيجة بالقوة. وذلك ان المعرفة تقال على اربعة ضروب[٣٥]: اما معرفة عامة، واما خاصة واما بالقوة، واما بالفعل، وعلى هذه الجهات الاربع ليس يمتنع ان يوجد لنا في الشيء الواحد جهل وعلم معًا، فيعرض لنا فيه ظن وعلم، اي من جهتين مختلفتين، وذلك شيء موجود بالحس. فانّا نجد كثيرًا من الناس تكون عنده مقدمتان معلومتان فينخدع في النتيجة، كما يكون عنده العلم الكلي فينخدع في الجزئي. و[٣٦]مثال ذلك انه قد يكون عند انسان ما ان كل بغلة عاقر، وان هذه المشار اليها[٣٧] بغلة، ويظن بها انها حاملة لمكان انتفاخ يراه في جوفها، فيكون عنده ظن وعلم[٣٨] بالشيء الواحد 67b-10 بعينه: اما علم فمن قبل مقدمتيه الصادقتين اللتين عنده، واما ظن فمن قبل قياس فاسد حدث له في ذلك الشيء. وذلك ان[٣٩] من شأن الظن الذي يحدث لنا في امثال هذه المواضع في مقابلة العلم ان ينشأ عن قياس فاسد، فمتى علم[٤٠] المقدمتين

وجهل النتيجة ، فقد علم شيئًا واحدًا وجهله ، لكن[41] علمه من جهة القوة وجهله من جهة الفعل ؛ ومتى علم المقدمة الكبرى من القياس فقط فقد جهل الصغرى من جهة وعلمها من جهة ، لكن[42] علمها من جهة الامر الكلي وجهلها من جهة[43] الخاص الجزئي ؛ ومتى علم الصغرى فقد علم الكبرى من جهة وجهلها من جهة ، لكن[44] علمها من جهة الجزئي وجهلها من جهة العلم الكلي.

فقد تبيّن من هذا على اي جهة يمكن ان يحصل لنا في النتائج علم وظن معًا ، اعني لانسان واحد ، وعلى اي جهة لا يمكن ذلك ، وان الجهة التي لا يمكن في انسان واحد هي ممكنة في انسانين.

فصل

في اشياء من الاستدلالات قوتها قوة المقاييس[45]

قال : ويعرض للذين يتوهمون ان الاضداد شيء واحد مثل[46] الذين[47] يتوهمون ان الخير والشر شيء واحد ، انه يلزمهم عن هذا التوهم ان يكون الشر يحمل على 15-20 الخير والخير يحمل على الشر حتى يعرض عن ذلك ان يحمل الشيء على نفسه. وذلك انهم سيقرّون[48] ان الخير هو شر وان الشر هو خير ، فيأتلف هذا القول على مثل ائتلاف الشكل الاول ، ويلزمهم ان يكون الخير خيرًا ، كمثل ما يأتلف القول لو كانت هذه المقدمات صادقة. وكذلك يلزم من يقول ان جميع الموجودات واحدة ، اعني ان يكون الشيء يحمل على نفسه. لانه ان كانت **جـ** و**ب** شيئًا واحدًا ، و**ب** و**ا** شيئًا واحدًا ، الزمهم ان يعترفوا ان **جـ** هو **ب** ، وان **ب** هو **ا** ، وان **جـ** هو **ا** ، مع انها شيء واحد. فالنتيجة تكون ضرورة في امثال هذه الاقاويل لكن[49] نتيجة كاذبة عن مقدمات كاذبة ، وذلك انه ليس يمكن ان يكون خير شرًا الا بالعرض ، فاما بالذات فلا. وتوهم الاضداد انها واحدة[50] بهذا السبب يكون وضروب كثيرة من التوهمات ، كما عرض ذلك للقدماء. وانواع هذه التبكيتات التي

تستعمل مع امثال اصحاب هذه الآراء اذا استقصي امرها وجدت معادة لانواع المتقابلات ولانواع الاشياء التي يقال عليها اسم الواحد[1][5] والكثرة.

— ٢٢ — — 22 —

[قواعد لعكس الحدود والمقايسة بين المرغوب فيها والمهروب منها]

قال : واذا كان معنا حدود ثلاثة[1] مرتبة ترتيب الشكل الاول ، مثل ان تكون ا موجودة في كل **ب** ، و**ب** موجودة في كل **جـ** ، فانه متى انعكست النتيجة فان المقدمتين[2] منعكستان. وذلك انه ان صدق ان **جـ** موجودة كل ا ، فواجب ان تكون **جـ** 30-35 موجودة في كل **ب** ، و**ب** في كل ا ، لانه ان اخذنا ان **جـ** في كل ا ، واضفنا اليها المقدمة الكبرى وهو ان ا في كل **ب** ، انتج عكس الصغرى وهي ان **جـ** في كل[3] **ب**. وكذلك ايضًا متى اخذنا عكس النتيجة وهي قولنا : **جـ** في كل ا ، واضفنا اليها المقدمة الصغرى ، انتج عكس الكبرى ؛ وذلك انه يكون معنا : **ب** في كل **جـ** وهي الصغرى ، و**جـ** في كل ا وهي عكس النتيجة ، ينتج لنا : **ب** في كل ا وهي عكس المقدمة الكبرى. واما القياس السالب الكلي من هذا الشكل ، فانه يعرض له اذا انعكست المقدمة الكبرى منه ان[4] النتيجة ايضًا تنعكس. ومثال ذلك انّا اذا فرضنا ا ولا في شيء من **ب** ، و**ب** في كل **جـ** ، انتج لنا : ا ولا في شيء من **جـ** ؛ فان عكسنا الكبرى انعكست النتيجة ، وذلك انه يكون معنا : **ب** ولا شيء من ا ، و**ب** في كل **جـ** ، فينتج لنا في الشكل الثاني : **جـ** ولا في شيء من ا وهو عكس النتيجة ، هذا ان كان[5] عكس السالبة الكلية عندنا غير معلوم او على انه امر لم يتبيّن لنا بعد ، فنستعمله في هذا الموضع. وكذلك متى عكسنا منه الصغرى الموجبة انعكست النتيجة ايضًا ، لأنه يكون معنا : كل **جـ** هو **ب** ، ولا[6] شيء من ا **ب** ، فينتج لنا في الشكل الثاني ان **جـ** ولا في شيء من ا. واذا انعكست النتيجة في هذا الصنف وانعكست الصغرى ، انعكست الكبرى ، لانه يكون معنا : **جـ** ولا في شيء آخر من ا ، و**جـ** في كل **ب** ، ينتج في الشكل الثاني[7] **ب** ولا في شيء من ا. وبهذه الجهة فقط يمكن ان تنعكس المقدمة بعكس النتيجة ، كما امكن ذلك في الصنف الموجب ، وان كان لا بدّ ها هنا[8] من 68a

عكس المقدمة الصغرى مع عكس النتيجة ، وحينئذٍ يبيّن انعكاس الكبرى . واما انعكاس النتيجة عن انعكاس احدى المقدمتين ، فليس يمكن في الصنف الموجب كما امكن ذلك ها هنا[٩] ، لانه لا ينتج من موجبتين في الشكل الثاني .

فصل

قال : واذا كان حدّان ينعكس كل واحد منهما على صاحبه ، مثل ان يكون كل ا هو ب ، وكل ب هو ا ، وكان ايضًا حدّان آخران ينعكس كل واحد منهما على صاحبه ، مثل ان يكون كل جـ هو د وكل د هو جـ ، وكان ا وجـ[١٠] متقابلين[١١] 5 وب ود ايضًا متقابلين[١٢] فانه ان كان الزوجان المتقابلان لا يخلو من احدهما موضوع ما ، فان الزوج الثاني من المتقابلين الآخرين لا يخلو ذلك الموضوع منهما. مثال ذلك انه كان ا وجـ لا يخلو من احدهما ك ، فان ب ود لا يخلو من احدهما ك ، لانه ان كان كل ما توجد فيه ا فـب توجد فيه ، وكل ما توجد فيه جـ فتوجد فيه د ، وكان ك اما ان توجد فيه ا واما جـ ، فظاهر ان ك اما ان توجد فيه ب واما د ، ولانه[١٣] يأتلف القياس المركب هكذا[١٤] : ك اما ان توجد فيه ا واما جـ ، وكل ما يوجد فيه ا ففيه ب ، وكل ما يوجد فيه جـ ففيه د ، فـك اما ان توجد فيه ب ضرورة واما د . وكذلك يبيّن عكس هذا ، اعني ان فرضنا ان ك لا يخلو من د او ب فانه يلزم ان لا يخلو اما من ا واما من جـ . و[١٥]مثال ذلك من المواد اذا اخذنا بدل ا مكوّنًا ، وبدل ب فاسدًا ، وبدل جـ غير مكوّن ، وبدل د غير فاسد ، وكان كل مكوّن فاسدًا[١٦] وكل فاسد مكوّنًا[١٧] ، وكذلك كل غير مكوّن غير فاسد وكل غير فاسد غير مكوّن ، فاقول انه ان كان كل شيء اما مكوّنًا واما غير مكوّن ، فواجب ان يكون كل شيء اما فاسدًا[١٨] واما غير فاسد ، لانه ان كان كل ما هو مكوّن فاسدًا وما هو غير مكوّن غير فاسد ، وكان كل شيء لا يخلو من ان يكون اما كائنًا واما غير 10-15 كائن ، فبيّن ان كل شيء لا يخلو[١٩] ان يكون اما فاسدًا واما غير فاسد . واقول ايضًا انه اذا وضعنا ان الموضوع الواحد بعينه لا يخلو من ان يوجد فيه احد الزوجين المتقابلين ، وفرضنا ان احد جزئي المتقابلين ينعكس على الجزء الآخر من المقابل الآخر ، فاقول ان الجزء الباقي من احد الزوجين المتقابلين ينعكس على الجزء الآخر

من المقابل الآخر[٢٠]. مثال ذلك انه اذا كان كل شيء اما مكوّنًا واما غير مكوّن، واما فاسدًا واما غير فاسد، وكان كل مكوّن فاسدًا وكل فاسد مكوّنًا، فاقول ان كل غير مكوّن غير فاسد، وكل غير فاسد غير مكوّن.

برهان ذلك ان لم يكن غير المكوّن غير فاسد فليكن فاسدًا، ولان كل شيء قد وضع انه اما فاسدًا[٢١] واما غير فاسد، فان كان غير المكوّن فاسدًا، وكان قد وضع ان الفاسد ينعكس على المكوّن، اي ان كل فاسد مكوّن، فانه يلزم عن ذلك ان يكون غير المكوّن مكوّنًا، وذلك خلف لا يمكن لانه يأتلف القياس هكذا: غير المكوّن فاسد، وكل فاسد مكوّن[٢٢]، النتيجة: فكل غير مكوّن مكوّن. وبمثل هذا يبيّن ان غير الفاسد ينعكس على غير المكوّن.

فصل[٢٣]

القول في ائتلاف الشكل الثاني من الموجبتين بشرط شمول الاوسط للطرفين وخاصياتهما.

وايضًا اذا ائتلفت[٢٤] موجبتان كليتان في الشكل الثاني، وكان الحدّ الاوسط لا يوجد في غير الطرفين، وكان الطرف الاعظم يوجد في كل الاصغر، فانه يجب ان يوجد الاعظم في كل الاوسط، اعني ان ينعكس عليه. مثل ان تكون **ا** موجودة في كل **ب** وفي كل **جـ** لا في غيرهما، وتكون **ب** موجودة في كل **جـ**، فاقول انه يجب ان تكون **ب** موجودة في كل **ا**؛ وذلك انه اذا كانت **ب** توجد في كل **جـ** وفي جميع جزئياتها، وكانت **ا** لا توجد الا في كل جزئيات **جـ** وفي كل **ب**، فظاهر ان كل ما توجد فيه **ا** فان **ب** توجد فيه، فاذن كل ما هو **ا** فهو **ب**. 20

وايضًا اذا ائتلفت[٢٥] موجبتان في الشكل الثالث، وكان الحدّ الاوسط ينعكس على الطرف الاصغر، فانه يجب ان يكون الطرف الاكبر في كل الاصغر، اعني ان ينتج موجبة كلية. مثال ذلك ان تكون **ا** و**ب** تقال على كل **جـ**، و**جـ** مقولة على كل **ب**، فاقول انه يجب ضرورة ان تكون **ا** مقولة على كل **ب** لانه تكون **ا** مقولة على **جـ**، و**جـ** مقولة على كل **ب**، فتكون **ا** ضرورة في كل **ب** لانه يرجع التأليف الى الشكل الاول.

فصل

واذا كان شيئان متقابلان مثل ا وب ، وكانت ا امرًا مؤثرًا عندنا وب مجتنبًا ، 25-30
وكان ايضًا شيئان آخران متقابلين مثل جـ ود ، وكانت جـ ايضًا مجتنبًا ود مؤثرًا
و[26]مطلوبًا ، فانه ان كان كلا ا جـ افضل من كلي ب د ، فان ا افضل من د وآثر
لانه لما كان ا وب متقابلين ، وكانت ا مطلوبة وب مجتنبة ، كان ا مطلوبًا مثل ما ب
متجنبة ، وذلك ان كل مقابل فهما في غاية واحدة من المتقابل. واذا كان هذا هكذا
فانّا نقول ان ا تكون[27] ضرورة افضل وآثر من د ، لانها ان لم تكن آثر فهي : اما
مساوية لها ، واما ان تكون د آثر منها ؛ فان كانت[28] ا و د بالسوية مطلوبين ، فهو
بيّن ان جـ وب بالسوية مهروب منهما[29] لان ب مساوية في الهرب منها للالف في
الطلب وجـ في الهرب منها لـ د في الطلب لها. واذا كان ذلك كذلك فان كلى[30]
اجـ مساويان في الطلب لكلى ب د ، وقد كنا فرضنا ان ا وجـ آثر ، هذا خلف لا
يمكن. وان فرضنا د آثر لزم ان تكون ب اقل في باب الهرب من جـ ، وذلك ان
ما هو اقل هربًا هو المقابل لما هو اقل طلبًا ، والاكثر هربًا هو المقابل لما هو اكثر
طلبًا. واذا كان د اكثر طلبًا من ا ، فـ جـ[31] اكثر هربًا من ب ، فتكون د وب اكثر
طلبًا واقل هربًا من ا وجـ. والأكثر[32] طلبًا والأقل هربًا هو آثر ، فـ د وب مجموعان[33] آثر 35-40
من ا وجـ[34] مجموعين ، وذلك نقيض ما وضعنا ، هذا خلف لا يمكن. فواجب متى
فرضنا ا وجـ آثر من ب ود ، ان تكون ا آثر من د. ومثال ذلك من المواد ان نبيّن لمن
ابتلى بمحبة ان الأفضل له ان يختار ان لا يؤاتيه[35] محبوبه من ان يؤاتيه[36] ؛ وذلك انه لما
كان من الظاهر ان الأفضل له ان يختار ان يؤاتيه[37] مع الا[38] يؤاتيه[39] ، من ان يؤاتيه[40] 68b
مع الاّ يختار[41] ان يؤاتيه[42] فيجب بحسب ما قدّمنا ان يختار ان لا يؤاتيه افضل من ان
يؤاتيه[43]. وبهذا بيّن افلاطون[44] ان الافضل للمحب الاّ[45] يجامع لأن الجماع مؤاتاه[46]
يرتفع معها اختيار ان يؤاتيه[47] ، واذا لم يجامع اختار ان يؤاتيه[48]. فالمحبة اذن[49] ، كما يقول
ارسطو ، اما ان لا يكون فعلها الجماع ، واما ان يكون الجماع انما هو شهوة مقترنة بالمحبة ،
والمنزل الطبيعي اولاً انما يلتئم من المحبة و[50] هذه الشهوة ، وحينئذٍ يكمل فعله. فان كثيرًا
من الشهوات اذا اقترنت بالصنائع والاخلاق تممت افعال تلك الصناعة او تلك[51] 5

الخلق اذا استعملها الانسان مقدرة بحسب فعل تلك الصناعة ؛ وذلك مثل الشجاعة الطبيعية اذا اقترنت بالفروسية[٥٢] يكون فعل الفروسية على التمّام.

فقد تبيّن من هذا كيف حال الحدود المنعكسة بعضها على بعض، وكيف يقايس بين الآثر والافضل بهذا النوع من الاستدلال. ويشبه ان يكون ارسطو انما خصّ هذا الموضع بالذكر ها هنا[٥٣] دون سائر مواضع الآثر والافضل لقرب هذا من طبيعة القياس، اعني في عمومه.

فصل

— 23 — — ٢٣ —

في ان الاستقراء والضمير وسائر المقاييس المستعملة قوتها قوة ما تقدم

قال : وينبغي ان يبيّن الآن ان سائر المقاييس التي تستعمل في الخطابة والفقه والمشورة راجعة الى المقاييس التي سلفت. وبذلك يصح لنا[١] ان جميع المقاييس تكون بالاشكال التي سلفت ليس البرهانية فقط ولا الجدلية بل و[٢]جميع المقاييس الفكرية ، وبالجملة كل تصديق يقع في كل صناعة. وذلك بيّن من ان كل تصديق : اما يكون بالقياس وما يجانس القياس وهو المسمى «ضميرًا» ، واما بالاستقراء وما يجانس الاستقراء وهو المسمى «تمثيلاً».

فاما الاستقراء فانه انما يبيّن فيه ابدًا وجود ما شأنه ان يكون طرفًا اكبر[٣] في القياس فيما شأنه ان يكون حدًّا اوسط[٤] في القياس بما شأنه ان يكون فيه طرفًا اصغر[٥] ، وبهذه الجهة يكون اللازم عنه واجبًا ضرورة. مثال ذلك ان يكون الحدّ الاوسط[٦] بين ا وجـ من جهة ما[٧] الحمل[٨] فيها على المجرى الطبيعي حرف ب ، فيكون ا هو الحدّ الاكبر بالطبع ، وب الاوسط بالطبع ، وجـ الاصغر ، فيتبيّن[٩] بحرف جـ وجود ا في ب لا وجود ا في جـ بحرف ب على جهة ما يكون عليه البيان في القياس . و[١٠]مثال ذلك من المواد ان نأخذ بدل ا الحيوان الطويل العمر ، وعوض ب الحيوان الصغير المرارة ، وعوض جـ البغل والفرس والانسان . فنبيّن ان كل حيوان صغير المرارة فهو طويل العمر بأن نستقرئ[١١] جميع اصناف الحيوانات الصغيرة المرارة الطويلة العمر[١٢] مثل البغل والحمار والفرس ، فنبيّن منها ان كل حيوان صغير المرارة فهو طويل العمر ، واذا كان الاستقراء هو هذا ، فهو بيّن ان الطويل العمر هو الحدّ الاكبر ها هنا[١٣] ، والاوسط الصغير المرارة ، والاصغر الحيوانات[١٤] ، ونحن انما بيّنا

وجود الاكبر في الاوسط بوجوده في الاصغر. وانما يكون هذا البيان لازمًا عن الاستقراء لزومًا صحيحًا. اعني مناسبًا[١٥] للزوم النتيجة عن القياس الصحيح الشكل، متى استقرينا جميع الاصناف الصغيرة المرارة[١٦] فوجدنا جميعها طويل العمر[١٧] و[١٨]لانه حينئذٍ[١٩] يجب اذا كان ا و ب موجودتين في كل جـ اي الطويل العمر[٢٠] والصغير المرارة في البغل والفرس والحمار والانسان، ان تكون ا موجودة في كل ب كما تبيّن قبل هذا. وذلك انه اذا استقرينا جميع الحيوانات الجزئية التي اخذنا عوضها حرف جـ. انعكس[٢١] حرف ب على حرف جـ في العمل، فلزم عن ذلك ان تكون في كل ب على ما تبيّن قبل هذا. فلهذا ما يجب ان يكون اللازم 25 عن الاستقراء لازمًا صحيحًا اذا استوفيت فيه جميع الجزئيات، لانه يأتلف القياس هكذا: كل صغير المرارة فهو اما بغل واما فرس واما حمار واما انسان، وكل واحد من هذه طويل العمر. فكل قليل المرارة طويل العمر ضرورة. واما اذا لم تستوف فيه جميع الجزئيات فليس يلزم عنه شيء بالضرورة.

القول في الفرق بين الاستقراء المطلق والاستقراء البرهاني وشرطه

وليس اشتراط هذا في الاستقراء مما ينقله من الاستقراء المستعمل في الجدل الى الاستقراء المستعمل في البرهان كما ظن قوم؛ فان الاستقراء المستعمل في البرهان التصديق به انما يكون من خارج وبحصول شيء لنا لا يفيده الاستقراء بالذات. وان استوفيت فيه جميع الجزئيات وهو كون المحمول ذاتيًّا للموضوع. فبهذا ينفصل هذا الاستقراء من الاستقراء[٢٢] البرهاني. واما ان هذا الاستقراء يجب ان يكون خاصًا بالجدل وبالجملة جدليًا.. فذلك يظهر من ان من شرط صناعة الجدل ان يكون القياس فيها صحيح الشكل. واذا كان ذلك كذلك فواجب ان يكون الاستقراء مستعملاً فيها بجهة يلزم عنها الشيء الذي يقصد بيانه ضرورة، ثم ينفصل من الاستقراء المستعمل في البرهان: اما بالذي[٢٣] قلناه من الحمل الذاتي، واما بأن يكون الاستقراء المستعمل في الجدل استوفيت فيه جميع الجزئيات التي هي جميع في المشهورة[٢٤]، لا التي هي جميع في الحقيقة.

فعلى هذا ينبغي ان يفهم الامر عن ارسطو ها هنا[٢٥]. وبه تنحل جميع الشكوك

الذي[٢٦] يتردد فيها ابو نصر. فاما[٢٧] هل تستعمل صناعة الجدل النوع من الاستقراء الذي لا يستوفى[٢٨] فيه جميع الجزئيات بل اكثرها، وهل هو استقراء[٢٩] او قوته قوة مثال، فذلك شيء يفحص عنه في «كتاب الجدل».

القول في الفرق بين الاستقراء والقياس وجهة اشتراكهما.

قال: والاستقراء انما تبيّن به ابدًا ما ليس شأنه ان يبيّن بحدّ اوسط، ولا هو ايضًا ظاهر بنفسه، لان ما من شأنه ان يبيّن بحدّ اوسط فليس يمكن ان يبيّن الا به، وما هو ظاهر بنفسه فاستعمال الاستقراء فيه فضل، وهذا احد ما يخالف فيه الاستقراء القياس. والاستقراء كما قلنا يشارك القياس في انه يكون بثلاثة[٣٠] حدود، ويخالفه[٣١] ايضًا في ان القياس يبيّن به وجود الطرف الاكبر للاصغر بالحدّ الاوسط، واما الاستقراء فتبيّن[٣٢] فيه وجود الطرف الاكبر في الحدّ الاوسط بوجوده في الطرف الاصغر، اعني فيما شأنه ان يكون في القياس طرفًا اكبر وحدًّا اوسط وطرفًا اصغر، لا ان[٣٣] الذي يبيّن به المطلوب[٣٤] في الاستقراء هو فيه حدّ اصغر، ولا ان[٣٥] الذي به يبيّن[٣٦] وجود المطلوب فيه هو فيه حدّ اوسط. ويخالفه ايضًا القياس في انه اقدم بالطبع والاستقراء اقدم في المعرفة.

فهذه الثلاثة[٣٧] الاشياء هي التي بها يخالف القياس الاستقراء التام لا غير ذلك.

— 24 —

- ٢٤ -

القول في المثال

قال: واما المثال فهو ان نبيّن وجود الطرف الاكبر في الاصغر، بأن نبيّن وجود الاكبر في الاوسط بوجود الاكبر في الشبيه بالاصغر، اذا كان وجود الاوسط في الاصغر والاكبر في الشبيه بالطرف الاصغر ابين من الذي تريد ان نبيّنه وهو وجود الاكبر في الاصغر. و[١]مثال ذلك ان يكون الطرف الاكبر ا، والاصغر جـ، والاوسط ب، والشبيه[٢] بـجـ[٣] هـ، ويكون وجود ب في جـ، وا في هـ، اعرف من وجود ا في جـ. ومثال ذلك من المواد ان نأخذ بدال ا جور[٤]، ويدل جـ قتل 69a

عثمان[٥]، ويدل ب قتل الخلفاء، ويدل هـ قتل عمر رضي الله عنه[٦]. فاذا اردنا ان نبيّن ان قتل عثمان[٧] جور فانما تقدم لذلك ان قتل الخلفاء جور، ونبيّن ذلك بأن قتل عمر رضي الله عنه[٨] جور. فاذا تبيّن ذلك[٩] قلنا قتل عثمان[١٠] هو قتل الخلفاء، 5-10 وقتل الخلفاء جور، فقتل عثمان[١١] جور. وهو بيّن ان كون[١٢] عثمان[١٣] خليفة، وان قتل عمر جور، اعرف عندنا من ان قتل عثمان[١٤] رضي الله عنه[١٥] جور. وهو بيّن انّا انما بيّنا[١٦] ان الطرف الاكبر موجود في الاوسط وهو قولنا: قتل الخلفاء جور، بوجوده في الشبيه بالطرف[١٧] الاصغر الذي هو قتل عمر الشبيه بعثمان[١٨] في الخلافة والصحبة. وكذلك يعرض ان كان تبيّن وجود الطرف الاكبر في الواسطة[١٩] بوجوده في اشياء كثيرة ما لم تستوف فيه جميع الجزئيات، فيكون الاستقراء المتقدم.

وبيّن من هذا ان المثال هو البيان الذي يكون المصيّر فيه[٢٠] من جزئي اعرف الى جزئي اخفى لان المتشابهين ليس احدهما تحت الآخر، وان الاستقراء هو مصيّر[٢١] من 15 جزئيات اعرف الى كلي اخفى، والقياس من كلي اعرف الى جزئي اخفى، وهي النتيجة الداخلة تحت المقدمة الكبرى.

الفرق بين الاستقراء والمثال

والفرق بين المثال والاستقراء المذكور ها هنا[٢٢] ان الاستقراء من جميع الجزئيات الداخلة تحت الحدّ الاوسط يبيّن ان الحدّ الاكبر موجود للاوسط، واما المثال فليس من جميع الجزئيات يبيّن وجود الطرف الاكبر في الواسطة[٢٣].

— ٢٥ — - 25 —

[القول في البيان الذي يكون بالاستقراء]

واما البيان الذي يكون بالاستقراء فانما ينتفع به في ان يؤخذ جزء قياس اذا جعلت 20 المقدمة التي تبيّن بالاستقراء مقدمة صغرى في القياس من الشكل الاول، وكانت الكبرى بيّنة بنفسها، وذلك ايضًا اذا كان وجود الحدّ الاوسط اقل خفاءً من النتيجة او مساويًا لها في الخفاء. اما[١] كونه مقدمة صغرى فلانه اذا استعمل في بيان المقدمة الكبرى،

واستوفيت جميع الجزئيات على الشرط المذكور[٢] فيه ، فقد تبيّنت النتيجة بنفس الاستقراء ، فلم يكن ما تبيّن به ينتفع به في ان يحصل جزء قياس بل يكون ذلك بيّنًا بالاستقراء وحده من غير ان يضاف الى الاستقراء قياس . واما كونها اقل خفاءً من النتيجة او مساوية لها في الخفاء ، فلانه اذا كانت هي اخفى[٣] من النتيجة لم يمكن[٤] ان تبيّن الا بحد اوسط لا باستقراء[٥] . وذلك ان خفاء ما يبيّن بالاستقراء واجب ان يكون دون خفاء ما يبيّن بالقياس ، والا كانت قوة القياس والاستقراء واحدة . وانما يعرض ان يكون خفاء المقدمة التي تبيّن بالاستقراء مساوية للتي تبيّن بالقياس ، اعني النتيجة ، اذا كانت النتيجة انما يجهل منها المعنى الذي يجهل من المقدمة الصغرى وهو كونها كلية .

مثال ذلك ان يكون المطلوب : هل كل فضيلة متعلمة ، فنروم بيان ذلك بمقدمتين : احدهما[٦] ان كل فضيلة علم ، والثانية ان كل علم متعلم ؛ فتكون الكبرى معلومة بنفسها وهي قولنا ان كل علم متعلم ، وتكون الصغرى مجهولة الكلية بمثل[٧] جهل النتيجة ، لأن من المعلوم لنا ان بعض الفضائل وهي الحكمة علم ومتعلمة ، وانما المطلوب هل كل فضيلة علم ومتعلمة[٨] . فاذا صحّ لنا بالاستقراء ان جميع الفضائل علم ، فيكون قد صحّ[٩] لنا المقدمة الصغرى وهي ان كل فضيلة علم بعد ان كان جهلنا بهما على وتيرة واحدة[١٠] ، اعني بالمقدمة الصغرى وبالنتيجة ، وذلك من جهة ان الوجود فيهما كان معلومًا ، وانما كان المجهول بالكلية[١١] . واما اذا كانت النتيجة مجهولة الوجود بالجزء والكل ، اي على الاطلاق ، وكانت الكبرى معلومة بنفسها ، والصغرى مما[١٢] شأنها ان تبيّن بالاستقراء ، فانه يجب ضرورة ان تكون المعرفة بها اكثر من المعرفة بالنتيجة . وذلك يعرض اذا كانت الجزئيات المستعملة في الاستقراء محدودة العدد ، مثل ما كان عرض للمهندس القديم حين اراد ان يبيّن ان الدائرة يوجد لها شكل مربع يساويها ، بأن وضع مقدمة كبرى وهو ان كل شكل مستقيم الخطوط فيوجد مربع يساويه ، وذلك معروف عند المهندسين ؛ ثم رام ان يبيّن ان كل دائرة فانها مساوية لشكل مستقيم الخطوط بأن قسّم الدائرة الى اشكال يسيرة العدد ، مساوية للاشكال المستقيمة الخطوط ، وهي الأشكال الهلالية . فانه لو كانت[١٣] الدائرة تنقسم كلها الى الاشكال الهلالية حتى تفنيها[١٤] ، لقد كان ما عمل من الاستقراء في هذا الموضع يجري مجرى ما كانت المقدمة الصغرى فيه اقل خفاء من النتيجة .

واما متى لم تكن الأوساط محدودة ، فان امثال هذه المقدمات ليس تبيّن بالاستقراء

وانما تبيّن بالقياس. ولذلك يقول ارسطو في امثال هذه انه ليس يسمى البيان المستعمل فيها استقراء، لان البيان الواقع في مثل هذه المقدمة: اما ان يكون بقياس، واما بمثال، واما باستقراء لم تستوف فيه جميع الجزئيات. وقد صرّح هو في هذا الموضع ان هذا النوع من الاستقراء هو مثال. وكما انه اذا كانت وسائط المقدمة الصغرى كثيرة لم يسمّ البيان المستعمل في ذلك استقراءً، كذلك ايضًا ولا اذا كانت المقدمة الصغرى معلومة بنفسها؛ فالمقدمة التي تبيّن بالاستقراء من خاصتها ان تكون صغرى، وتكون اقل خفاءً من النتيجة او مساوية لها، وان تكون غير معلومة بنفسها.

— 26 —

— ٢٦ —

القول في المعاندة

قال: واما المعاندة فهو الاتيان بمقدمة تضاد المقدمة التي يقصد ابطالها بالعناد. والفرق بين المقدمتين ان المقدمة[1] التي يقصد ابطالها تكون[2] ابدًا كلية لانها هي التي بابطالها تبطل النتيجة في القياس الذي احدى مقدمتيه جزئية والثانية كلية؛ واما المقدمة المضادة بالقوة لهذه المقدمة فقد تكون كلية اذا كانت اعم من المقدمة المناقضة للمقدمة التي يقصد ابطالها، وقد تكون جزئية اذا كانت[3] اخص من المقدمة المناقضة للمقدمة التي يقصد ابطالها.

69b والمعاندة تكون بالطبع واولاً في شكلين: الشكل الأول والشكل[4] الثالث، وذلك ان النتيجة التي يقصد بها ابطال المقدمة الكلية من القياس: اما ان تكون كلية اذا قصد الابطال الكلي، واما جزئية اذا قصد الابطال الجزئي. والجزئية انما يتأتى انتاجها عند المقاومة انتاجًا اوليًا[5] في الشكل الثالث، والكلية في الشكل الأول. وسواءٌ كانت المقدمة المقصود ابطالها سالبة كلية او موجبة كلية؛ لأنه اذا كانت كلية موجبة نوقضت اما 5-10 بسالبة كلية واما بسالبة جزئية، وان كانت سالبة كلية نوقضت اما بموجبة كلية واما بجزئية[6]. وتبيّن ان المقاومة للمقدمات الكبر[7] تكون اذا كانت كلية في الشكل الاول، واذا كانت جزئية في الشكل الثالث من المواد انفسها. مثال ذلك انه اذا وضع واضع ان ا موجودة في كل ب، واردنا ان نقاوم هذه الكلية بنتيجة[8] كلية سالبة، فانّا نضع ان

ا مسلوبة عن كل ما يحيط بـ‍ب ويحمل على ب ، وليكن مثلاً جـ ، فتكون ب موضوعة بالطبع لجيم[٩] ، وجـ موضوعة للالف ، وذلك هو تأليف الشكل الأول ضرورة . وان قاومناها مقاومة جزئية اخذنا ان ا مسلوبة عن بعض ب . وليكن ذلك البعض د ، فتأتي د موضوعة بالطبع للطرفين ، وذلك هو تأليف الشكل الثالث ، وتكون كلتا المقدمتين الموضوعتين للمناقضة مقابلة بالقوة للمقدمة التي يقصد ابطالها : اما من جهة انها اعم ، واما من جهة انها اخص . وكذلك يفعل اذا كانت المقدمة التي يرام ابطالها كلية سالبة . ومثال ذلك من المواد ان يقصد الى مقاومة قول القائل : كل زوج من الاضداد علمها واحد ، فاذا اردنا ان نقاومها[١٠] بمقدمة[١١] كلية سالبة ، اخذنا سالبة تحيط بها وهي قولنا : ولا زوج واحد من المتقابلات علمها واحد ، ولكون الاضداد التي هي موضوع المقدمة التي قصد لابطالها[١٢] داخلة تحت المتقابلات . فيأتلف القياس في الشكل الأول وهو ان الاضداد متقابلات ، ولا زوج من المتقابلات علمها واحد ، فولا[١٣] واحد من الاضداد علمها واحد . وان قاومنا هذه المقدمة الكلية بمقدمة جزئية ، اخذنا المحمول فيها مسلوبًا عن بعض الاضداد ، وليكن مثلاً ان المجهول والمعلوم ليس علمها[١٤] واحدًا[١٥] ، فيأتي الحدّ الاوسط موضوعًا للطرفين ، ويأتلف القياس هكذا : المجهول والمعلوم ليس علمها[١٦] واحدًا ، والمجهول والمعلوم اضداد ، فاذن بعض الاضداد ليس علمها واحدًا[١٧] .

وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة التي يقصد مقاومتها سالبة كلية ، اعني ان المقاومة 15-25
لها ان كانت كلية كانت في الشكل الأول ، وان كانت جزئية كانت في الثالث[١٨] .

ولما كنا[١٩] بيّنا انه يجب ان يؤلف القياس تأليفًا يكون مطابقًا للموجود[٢٠] ، اعني ان تكون فيه المحمولات في الذهن على ما هي عليه بالطبع خارج الذهن ، وهو الذي يعرف بالحمل على المجرى الطبيعي ، فبيّن ان المقدمة انما تأتلف في الشكل الأول والثالث لأن مادة[٢١] المقدمة التي نأخذها مناقضة بالقوة تقتضي هذا ، لانها ان كانت كلية كما قلنا كان الشكل الاول ، وان كانت جزئية كان الشكل الثالث . فاما المقاومة بالشكل الثاني فانه انما يتأتى ذلك لا بأن نضع المقدمة التي هي بالقوة مناقضة للمقدمة المقصود ابطالها من اول الامر على انها بينة بنفسها ، بل بأن نضع عكسها اولاً على انه بيّن بنفسه ، ثم نضع انها منعكسة . ولذلك يحتاج المناقض كما يقول ارسطو ، بالشكل[٢٣] الثاني ، الى 30-35
عمل كثير . ومثال ذلك انه اذا اراد ان يناقض قولنا : ا في كل ب[٢٤] مناقضة كلية في الشكل الثاني ، فانه يضع اولاً على انه بيّن بنفسه ان جـ المحيطة[٢٥] بـ‍ب ليست في شيء

من ا ، ثم يضع ان هذا ينعكس حتى تعود ولا في شيء من جـ ، هذا كله تكلف خارج عن الطبع ، مع انه يكون حملاً على غير المجرى الطبيعي . وكذلك الحال في المقاومة الجزئية التي تكون في الشكل الاول .

فهذه هي اصناف المقاومات التي تكون بالأشكال الحملية . وهنا[٢٦] ايضًا مقاومات مأخوذة من الضد ومن الشبيه ومن الرأي المقبول عن واحد مرتضى او نفر مرتضين[٢٧] .

والمقاومة من الضد ومن الشبيه تكون في المقاييس الشرطية . مثال[٢٨] المقاومة من الضد[٢٩] 70a ان يضع واضع ان الخيّر هو الذي يحسن الى جميع اخوانه ، فيقاومه بأن يقول : لو كان الخيّر هو الذي يحسن الى جميع اخوانه ، لكان الشرير يسيء الى جميع اخوانه . ومثال المقاومة بالشبيه ان يضع واضع ان الابصار يكون بأن يخرج من البصر شيء الى المبصر ، فيقول انه لو كان ذلك[٣٠] لوجب ان يكون[٣١] السمع بشيء[٣٢] يخرج من السمع[٣٣] الى المسموع . ومثال المقاومة التي تكون من الرأي المقبول قول القائل : ليس ينبغي ان يعذر السكارى فيما جنوا لان مالكًا[٣٤] كان[٣٥] يعذرهم وكان يلزمهم الجنايات .

- 27 —

— ٢٧ —

القول في العلامة والضمير[١]

القول في قياس العلامة والضمير والفرق بينهما

قال : واما الضمير والعلامة[٢] فليس هما شيئًا واحدًا لان[٣] الضمير يكون من المقدمات المحمودة ، وهي التي تكون من الممكنة على الأكثر ، اعني الامر الذي يكون اولاً يكون[٤] على الاكثر[٥] ويوجد او لا يوجد . وذلك مثل قول القائل بان الحسّاد يبغضون وان المحبّين يحبّون . واما العلامة فتكون من المقدمات التي هي دلائل على وجود الشيء وكونه ، وهذه الدلائل : اما ان تكون اضطرارية ، واما مشهورة .

والعلامة التي تدل على وجود الشيء تحمل على ثلاث[٦] جهات ، على مثال ما تحمل الحدود الوسط[٧] في الاشكال[٨] ، اعني : اما ان تكون محمولة على الاصغر موضوعة

للاكبر ، فتأتلف العلامة في الشكل الاول ؛ واما ان تكون محمولة عليهما فتأتلف في الشكل الثاني ؛ واما ان تكون موضوعة للطرفين فتأتلف في الشكل الثالث[٩]. مثال ذلك في الشكل الاول قول القائل : هذه المرأة[١٠] قد ولدت لانها ذات لبن ، فانه[١١] يأتلف[١٢] 15
القياس هكذا : المرأة ذات لبن ، وكل ذات لبن والدة ، فهذه المرأة[١٣] والدة وهي النتيجة. ومثال ائتلاف العلامة في الشكل الثالث قول القائل : الحكماء فضلاء لأن سقراط فاضل ، فيأتلف القياس هكذا[١٤] : سقراط حكيم ، وسقراط فاضل ، فالحكيم اذن[١٥] فاضل. ومثال ائتلاف العلامة في الشكل الثاني قول القائل : هذه المرأة قد ولدت لأنها مصفرّة ، فيأتلف القياس هكذا : هذه المرأة مصفرّة ، والوالدة مصفرّة ، فينتج في بادئ الرأي ان هذه المرأة[١٦] والدة. فاذا صرّح في جميع هذه الاصناف الثلاثة[١٧] 20-25
بالمقدمتين جميعًا سمّيت اقيسة ، واذا اضمرت احدى المقدمتين اما لبيانها او[١٨] لكذبها سمّيت[١٩] علامة. والعلامة التي تكون في الشكل الأول لا تنقض من قبل صحة لزوم النتيجة عنها ؛ واما التي في الشكل الثالث فتنقض[٢٠] من قبل ان النتيجة تؤخذ كلية وهي في الحقيقة جزئية ؛ واما التي في الشكل الثاني فتنقض[٢١] من قبل ان الشكل[٢٢] نفسه لا يكون فيه قياس من مقدمتين موجبتين ، لانه ليس اذا كانت المرأة الوالدة[٢٣] في وقت ما تلد صفراء ، وكانت هذه المرأة صفراء ، يجب ان تكون والدة.

فيعمّ جميع هذه العلامات الثلاث[٢٤] ان مقدماتها تكون صادقة ، وتنفصل[٢٥] بعضها 70b
ببعض[٢٦] بالاشكال التي تأتلف فيها. فالمسمى من هذه علامة[٢٧] بالحقيقة هو ما ائتلف في الشكل الثاني والثالث ، وهو ما كانت العلامة فيه اخص من الطرفين وأعم من الطرفين ، اعني طرفي المطلوب : فاذا كانتا اعم ائتلف في الشكل الثاني ، واذا كانتا اخص ائتلف في الثالث. واما العلامة التي تأتلف في الشكل الاول فهي اصدق العلامات واحمدها ، 5
وهي التي تخصّ باسم الدليل.

القول في قياس الفراسة

قال : واما قياس الفراسة فانما يكون وجوده ممكنًا عند من يسلّم ان عوارض النفس الطبيعية مثل الغضب والشجاعة تتأثر عنها[٢٨] النفس والبدن في اصل الخلقة ، لأنه معلوم ان العوارض الغير الطبيعية[٢٩] لا يتأثر عنها البدن وان تأثرت النفس.

مثل انه من تعلم صناعة الموسيقى فقد تأثرت نفسه لكنه[٣٠] لم يتأثر عن ذلك بدنه ، 10-20 واما من خلق شجاعًا من الحيوان بالطبع او جبانًا بالطبع فان لقائل ان يقول انه توجد ابدان هذه الانواع من الحيوانات متأثرة عن هذه العوارض الطبيعية الموجودة في نفوسها. فاذا سلّم هذا وسلّم انه يوجد لنوع نوع من انواع الحيوانات عارض عارض من العوارض النفسانية الطبيعية ، لزم ان يوجد لواحد واحد منها علامة واغراض خاصة لعارض عارض من عوارض انفسها الطبيعية ، واذا كان الامر كذلك امكن ان يوجد قياس الفراسة. مثال ذلك انه لما كانت قد توجد الشجاعة للاسد فقد يجب ان يكون في خلقته علامة تدل على الشجاعة ، لانه قد وضعنا ان النفس والبدن يتأثران عن العوارض النفسانية الطبيعية[٣١]. فلتكن تلك العلامة مثلاً عظم الاطراف العالية فيكون واجبًا ان يوجد عظم الاطراف[٣٢] في كل نوع من انواع الحيوان[٣٣] يكون شجاعًا ، لانه يجب ان تكون هذه العلامة هي[٣٤] خاصة بالشجاعة اذ قد وضعنا ان لكل عارض من عوارض النفس علامة خاصية ، والشجاعة قد توجد في غير الاسد ، وذلك ان[٣٥] الانسان وغيره شجاع. فيجب متى حصلنا[٣٦] العلامات[٣٧] الدالة في نوع نوع[٣٨] من انواع الحيوانات على العوارض النفسانية التي يختص بها نوع واحد او اكثر من نوع واحد ، كان ذلك الذي يوجد في ذلك الحيوان الواحد منها هو عارض واحد او اكثر من عارض واحد. مثل ان يكون في 25-30 الاسد الشجاعة والسخاء ، ولكل واحد من هذه علامة قد عرفناها ان نستعمل الفراسة ، فنحكم على ما يوجد له من[٣٩] الاشخاص تلك العلامة انه يوجد له ذلك العارض من[٤٠] عوارض النفس.

وقياس الفراسة يكون اذا انعكس الحدّ الاوسط على الطرف الاكبر، ولم ينعكس عليه الطرف الاصغر ؛ لانه متى كان الحدّ الاوسط غير منعكس على الاكبر، لم تكن العلامة خاصة بذلك الاثر فلم تدل عليه. مثال ذلك انه ان[٤١] لم يكن صادقًا قولنا ان كل عظيم الاطراف شجاع ، لم ينتفع بذلك في بيان ان هذا الانسان شجاع لانه عظيم الاطراف ؛ وذلك انه انما كان معنا ان الشجاع عظيم الاطراف ، وعظيم الاطراف هو الحدّ الاوسط ، والشجاع[٤٢] هو الطرف الاكبر، فمتى لم يصحّ عكس الطرف الواحد ، وهو العظيم الاطراف[٤٣] ، على الاكبر وهو الشجاع ، لم يمكن ان يبيّن منه ان زيدًا[٤٤] هذا[٤٥] شجاع لانه عظيم الاطراف ، لان هذا يبيّن

بمقدمتين : احداهما[٤٦] ان زيدًا هذا عظيم الاطراف ، وكل عظيم الاطراف شجاع ، فزيد هذا شجاع ؛ وانما كان من شرطه الأ[٤٧] ينعكس الطرف الاصغر على الاوسط لانه لو انعكس لكان كل[٤٨] عظيم الاطراف اسدًا . وذلك ان ها هنا[٤٩] ثلاثة[٥٠] حدود : الاسد والشجاع والعظيم الاطراف[٥١] ، والعظيم الاطراف هو الاوسط ، والاسد الاصغر ، والشجاع الاكبر ؛ فلو صدق انعكاس الطرف الاصغر على الاوسط ، وهو ان كل عظيم الاطراف اسد ، ان لم[٥٢] يمكن ان يوجد عظم الاطراف[٥٣] لغير الاسد ، فلم يكن[٥٤] يمكن ان يبيّن بذلك في غير الاسد انه شجاع ، كما انه لو لم ينعكس الاوسط على الاكبر لم يكن عظم الاطراف[٥٥] علامة خاصيّة بالشجاعة .

وهنا[٥٦] انقضى تلخيص المعاني[٥٧] التي تضمنها[٥٨]
هذا الكتاب وهو «كتاب القياس»[٥٩] بحمد الله[٦٠] .
يتلوه تلخيص «كتاب انالوطيقى الثانية» وهو
«كتاب البرهان» ان شاء الله عزّ وجلّ[٦١]

فهرس
كتاب انالوطيق الاول
او
كتاب القياس

* * *

* * * * * * * * * * * *

كتـاب القيـاس
لازمة الفروقات بين المخطوطات

ملاحظات عامة

١. استعملنا الحروف التالية للدلالة على اسم المخطوط حسب بلد المنشأ :

ف : مخطوط فلورنسا (كامل)

ل : مخطوط ليد (كامل)

م : مخطوط مشهد (ينتهي عند التحليلات الثانية)

٢. استعملنا الحروف التالية للدلالة على الزائد والناقص :

ز : كلمة او جملة زائدة

ن : كلمة او جملة ناقصة

٣. ارفقنا الكلمات المبهمة او المقدّرة بعلامة استفهام (؟). اما الجمل والكلمات غير المقروءة فقد أشرنا اليها حيث وردت.

٤. وردت في المخطوط (م) كلمات مختصرة ذكرناها كاملة ولم نشر اليها، امثال :
ح : حينئذ، يخ : يخلو، المط : المطلوب، هف : هذا خلف، فكك : فكذلك، مح : محال.

٥. اعتنقنا الكتابة الرائجة لبعض الكلمات امثال : الثلاثة بدل الثلثة، ها هنا بدل ههنا، لكن بدل لاكن، لكننا أشرنا اليها في الفروقات وتركناها حسب ما وردت عندما كانت تتردد متماثلة في المخطوطات الثلاثة.

٦. هناك نقص في بعض صفحات المخطوطين (ل) و(م) أشرنا اليه في مواضعه.

٧. ان الضوابط هي من وضعنا لتوضيح المعاني. وهكذا كتابة الهمزة التي جاءت احياناً بشكل فتحتين (ً)، او استبدلت بحرف الياء، مثل : طاير، متواطية؛ او حذفت، مثل : يجز، يسل... اما احرف المد في المخطوط (م) فقد وردت كثيرًا واسقطناها في الفروقات، مثل خفاء، هؤلآء...

((٢)

تلخيص منطق ارسطو لابن رشد

٨. اخذنا بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت على الهوامش لتوضيح معاني النص ، لكننا لم ندونها حرفيًا إلاّ عند الضرورة. اما الكلمات المصححة والمشروحة على الهوامش فقد أوردناها في الفروقات مع الاشارة انها مصححة على الهامش ، او انها وردت على الهامش.

٩. أوردنا بعض الجداول المرفقة او المذكورة على الهوامش والتي ساعدتنا على ايضاح النص.

كتاب القياس

المقالة الاولى : فصل ١/ص ١٣٧ – ١٤١

١ – ل : صلى الله على سيدنا محمد نبيّه الكريم وآله وسلم تسليما (ز). ٢ – ل و م : جملة «تلخيص... القياس» (ن). ٣ – م : قال المقالة الاولى. ٤ – م : وينبغي. ٥ – ل و م : ما الشيء. ٦ – ل و م : وما المنفعة. ٧ – م : ما الاشياء. ٨ – م : نتتز (؟). ٩ – م : من. ١٠ – م : وهو. ١١ – ل : اولا (ز). ١٢ – ل و م : كله. ١٣ – ل و م : ولا. ١٤ – م : علم. ١٥ – م : اما. ١٦ – م : فاما. ١٧ – م : منها. ١٨ – م : فالموجبة الكلية. ١٩ – م : بحجر. ٢٠ – م : احدهما. ٢١ – ل و م : الكلية الموجودة فيها. ٢٢ – ل و م : لم. ٢٣ – ف : المستعملة (ن). ٢٤ – م : «الاول» بدل «احدها». ٢٥ – ف : جزءى. ٢٦ – ف : واحدة. ٢٧ – ف : جزءى. ٢٨ – ف : جزءى. ٢٩ – ف : جزءى. ٣٠ – م : تأثر. ٣١ – م : فيها. ٣٢ – ل : هاؤلاء ؛ م : هاؤلاء. ٣٣ – م : والجدلية (ن). ٣٤ – ف : هو ؛ م : التي (ز). ٣٥ – م : و. ٣٦ – م : شيء. ٣٧ – ل : المتسلمة ؛ م : المسلمة. ٣٨ – م : بها. ٣٩ – م : مستوفات. ٤٠ – م : مستوفات. ٤١ – ف و ل : والشعرية (ن). ٤٢ – م : ههنا. ٤٣ – م : جزآء. ٤٤ – م : كان. ٤٥ – م : من (ن). ٤٦ – م : الكلمة. ٤٧ – م : واما. ٤٨ – م : ههنا. ٤٩ – م : فقولنا. ٥٠ – ل و م : من (ن). ٥١ – م : والمقائيس. ٥٢ – م : ان لا. ٥٣ – م : بالقياس. ٥٤ – ل : سيتبيّن. ٥٥ – ف : شيئا (ن). ٥٦ – ل و م : كون. ٥٧ – ل : سيتبيّن. ٥٨ – م : واشياء اخر (ن). ٥٩ – م : ان لا. ٦٠ – م : وهذا. ٦١ – م : منه. ٦٢ – م : بذاته (ز). ٦٣ – م : ههنا. ٦٤ – م : و. ٦٥ – م : مبدءا. ٦٦ – ل و م : تتصف بالموضوع. ٦٧ – ل و م : تقدم. ٦٨ – م : المقائيس.

فصل ٢/ص ١٤٣ – ١٤٥

١ – م: او. ٢ – م: ان (ن). ٣ – م: يريد. ٤ – ل وم: هنا. ٥ – م: الذي. ٦ – م: بين (ن). ٧ – ف: جملة «الموجودة بالفعل... يجهل» من سطر ١٠ الى ١٤ وردت على الهامش، مع ورود جملة اخرى توازيها معنى في سياق الكلام: «الموجودة باطلاق اي التي المحمول فيها موجود لكل موضوعاته لا في زمان مشار اليه بل باطلاق. فانه قد صرح ارسطو كتاب البرهان ان المقدمات التي تحمل على الكل غير الضرورية. وقد يدخل في هذا الجنس التي يجهل...». ٨ – م: الموجود. ٩ – ل: جملة «وان كان قد يستعملها ارسطو لأمور دعته الى ذلك» (ن). ١٠ – م: ههنا. ١١ – م: الثلث. ١٢ – م: اعني. ١٣ – م: في هذه الصناعة (ن). ١٤ – م: «القول في بيان قلب القضية» (ز. على هامش الصفح). ١٥ – ف و ل: لاكنها. ١٦ – م: ان (ن). ١٧ – م: الشيء (ن). ١٨ – م: على. ١٩ – ف و ل: الاّ. ٢٠ – ل وم: مادة (ن). ٢١ – م: موجودة. ٢٢ – ل وم: هو (ز). ٢٣ – م: كلية (ز). ٢٤ – ل: هو (ز)؛ م: وهو (ز). ٢٥ – م: بعض ا ب. ٢٦ – ل وم: هو (ز).

فصل ٣/ص ١٤٧ – ١٤٩

١ – ل: هو الصادق. ٢ – ل: وهو. ٣ – م: ههنا. ٤ – م: المطلق. ٥ – ف و ل: لاكن. ٦ – ف و ل: لاكن. ٧ – ف و ل: صادق (ن). ٨ – م: فان كان. ٩ – ل وم: انه. ١٠ – م: و(ن). ١١ – ل وم: وجب. ١٢ – م: كان. ١٣ – م: كشفناه. ١٤ – م: يشكلك بها. ١٥ – ل: جملة «وبه تنحل... عليه» (ن)؛ م: عليه (ن). ١٦ – م: ان لا. ١٧ – ل وم: السالبة. ١٨ – م: المقائيس. ١٩ – م: ان لا. ٢٠ – ل وم: ان لا. ٢١ – ل: وسيتبيّن.

فصل ٤/ص ١٥١ – ١٥٨

١ – م: وماذا. ٢ – م: شكلا. ٣ – م: ثلثة. ٤ – م: ان لا. ٥ – ل: وليسمّ؛ م: ولنسمّ. ٦ – م: التي هي. ٧ – ل: التي هي. ٨ – ل: وتسمى. ٩ – ل: وليسمّ. ١٠ – ل: بالقوة. ١١ – ف: توم (؟)؛ م: نروم. ١٢ – م: اعطاؤه في. ١٣ – م: نروم. ١٤ – م: وتميز. ١٥ – م: ثلثة. ١٦ – م: تستعمله. ١٧ – م: ليس. ١٨ – م: فلم. ١٩ – ل: جملة «لانه ليس تعمله... لم يكن رابعا» (ن). ٢٠ – ف و ل: القول في (ن). ٢١ – ل وم: مثل ان. ٢٢ – م: احدهما. ٢٣ – م: احدهما. ٢٤ – م: احدهما. ٢٥ – م: ثلثة.

٢٦ – م : احدهما. ٢٧ – ف : وهذا. ٢٨ – م : هذه. ٢٩ – ف : ضرب. ٣٠ – م : وثلثون. ٣١ – م : ان (ز). ٣٢ – م : موجبة كلية. ٣٣ – م : حساس. ٣٤ – م : ههنا. ٣٥ – م : و. ٣٦ – ل وم : ان لا. ٣٧ – ل وم : فانه اذا. ٣٨ – ل وم : وهو. ٣٩ – م : حمل (؟). ٤٠ – م : المقائيس. ٤١ – ل وم : ينتج. ٤٢ – م : منها (ز). ٤٣ – م : وهي. ٤٤ – م : التي. ٤٥ – ل : لاكن. ٤٦ – م : كانت. ٤٧ – ل وم : «الشكل الرابع» بدل «هذا النوع من الشكل الاول». ٤٨ – م : ههنا. ٤٩ – م : عليها. ٥٠ – م : ما (ن). ٥١ – م : لها. ٥٢ – م : وايضا ظاهر (مع اشارة بعكس مكان الكلمتين). ٥٣ – م : عن. ٥٤ – م : توجد (ن). ٥٥ – ل : جملة «ومثال ذلك... في بعض جـ» من سطر ١٧ الى ١٩ وردت هكذا : «ومثال ذلك متى وضعنا ان كل جـ هو ب، وب موجودة في بعض ا او غير موجودة في بعض ا، فانه ليس يلزم عنه ان تكون جـ مسلوبة عن بعض ا او موجودة في بعض ا» ؛ م : جملة «فانه ليس يلزم... جـ» من سطر ١٩ الى ٢٠ (ن). ٥٦ – م : ههنا. ٥٧ – م : ههنا. ٥٨ – م : موجبة كلية. ٥٩ – م : القنيّة : الملكة (ز) على الهامش. ٦٠ – ل وم : كل. ٦١ – م : والذي. ٦٢ – م : المقائيس. ٦٣ – ف : مرة (ن). ٦٤ – ل وم : ان (ن). ٦٥ – م : ههنا. ٦٦ – م : الشريط. ٦٧ – م : وان لا. ٦٨ – م : و (ن). ٦٩ – م : صغريها. ٧٠ – م : وكبريهما. ٧١ – م : الموضع. ٧٢ – ل وم : الموجب والسالب. ٧٣ – م : يكون (ن). ٧٤ – م : موجبتين. ٧٥ – م : من (ز). ٧٦ – م : يؤخذ. ٧٧ – ف ول : لاكن. ٧٨ – ل : لنا. ٧٩ – م : ههنا. ٨٠ – م : انما هو (ن). ٨١ – م : وقد. ٨٢ – م : عندنا (ز). ٨٣ – م : المتقابلتين. ٨٤ – م : احدهما. ٨٥ – م : موجبتين كانتا معا او سالبتين معا. ٨٦ – م : احدهما. ٨٧ – ف : الثانية (ن). ٨٨ – م : انّا. ٨٩ – م : بعض (ز). ٩٠ – م : واما. ٩١ – م : المقائيس. ٩٢ – م : الثلثة. ٩٣ – م : فقد. ٩٤ – م : التي. ٩٥ – م : والتي. ٩٦ – ل : عكسها. ٩٧ – م : ههنا. ٩٨ – م : ههنا. ٩٩ – م : الطبيعة.

فصل ٥/ص ١٥٩ – ١٦٤

١ – ل : فليسمّ. ٢ – ل : وليسمّ. ٣ – ل وم : الحدّ (ز). ٤ – ف : الصغرا. ٥ – م : ٦ – م : وقلنا. ٧ – م : ايضا (ن). ٨، ٩ – ف : هي. ١٠ – م : و (ن). ١١ – م : وقد. ١٢ – م : كليتان. ١٣ – ل : ايضا. ١٤ – ل : يتبيّن. ١٥ – م : واما. ١٦ – م : احدهما. ١٧ – م : احدهما. ١٨ – ف : هو (ن).

١٩ – ف وم : هو (ن). ٢٠ – م : ويكون. ٢١ – ف ول : هي. ٢٢ – ف ول : هي. ٢٣ – ل : ان نبيّن. ٢٤ – م : احدهما. ٢٥ – ل وم : عن ذلك ايضا. ٢٦ – ل وم : ينتج. ٢٧ – ل : صدق. ٢٨ – م : و (ن). ٢٩ – م : بيان ذلك انه ينتج في المواد المختلفة المتضادين معا (ز). ٣٠ – م : بجيوة. ٣١ – م : انه (ز). ٣٢ – ف ول : يكون (ن). ٣٣ – م : موافقتين. ٣٤ – ل : واما. ٣٥ – ف : منها. ٣٦ – م : و (ن). ٣٧ – ف ول : لاكن. ٣٨ – م : لا. ٣٩ – ف : مثلا. ٤٠ – ف ول : ولاكن. ٤١ – م : قوتها. ٤٢ – م : ههنا. ٤٣ – م : من (ز). ٤٤ – م : فانه لا يكون ايضا. ٤٥ – م : المطلوب (ز). ٤٦ – ل : لاكن. ٤٧ – ف : الصغرا. ٤٨ – ف : والكبرا. ٤٩ – ف : الصغرا والكبرا هي الجزئية ؛ ل وم : والجزئية هي الكبرى. ٥٠ – ل وم : هو (ز). ٥١ – م : هو (ز). ٥٢ – م : «والحي الاكبر» وردت على الهامش. ٥٣ – ف : متشابهتان. ٥٤ – ف : ومختلفان ؛ م : ومختلفتان. ٥٥ – م : احدهما. ٥٦ – م : منهما ايضا. ٥٧ – م : احدهما. ٥٨ – م : فأن. ٥٩ – م : انتج. ٦٠ – م : فالانسان. ٦١ – ف : عنك. ٦٢ – م : هو (ن). ٦٣ – ل وم : وبيّن.

فصل ٦/ص ١٦٥ – ١٧٠

١ – ف ول : القول في (ن). ٢ – م : محمولتان. ٣ – م : ب (ز). ٤ – ف : الكبرا. ٥ – م : في القول (ن). ٦ – ل : يبتدأ ؛ م : نبتدئ. ٧ – م : احدهما. ٨ – ل : ان لا ؛ م : وقد لا يمكن ان. ٩ – ف : الصغرا. ١٠ – ل : اليه. ١١ – ف : احدا. ١٢ – ف : الكبرا. ١٣ – ل وم : و (ن). ١٤ – ل وم : و (ن). ١٥ – ف ول : فيها (ن). ١٦ – م : فالفرس. ١٧ – ل وم : قياسا. ١٨ – ف : كانت. ١٩ – ل وم : قياسا. ٢٠ – م : احدهما. ٢١ – م : قياسا. ٢٢ – ف : منتج. ٢٣ – م : انه (ز). ٢٤ – ف : ينتج. ٢٥ – ل : ان (ن). ٢٦ – م : وكان. ٢٧ – ل وم : ان. ٢٨ – م : كذب. ٢٩ – م : و (ن). ٣٠ – م : ليس. ٣١ – م : احدهما. ٣٢ – م : ليست. ٣٣ – م : ليست. ٣٤ – ل : هي. ٣٥ – م : هو (ز). ٣٦ – ف : من (ن). ٣٧ – م : و (ن). ٣٨ – ل وم : انّا (ن). ٣٩ – ل : كما في الاول (ن). ٤٠ – ل : هو (ن). ٤١ – ل : والنامي هو الاكبر (ن). ٤٢ – م : «فينتج» بدل «و». ٤٣ – ل : اذا. ٤٤ – م : فاذا. ٤٥ – م : و (ن). ٤٦ – ل : لاكن. ٤٧ – م : ان يكون (ن). ٤٨ – م : و (ن). ٤٩ – م : فكل. ٥٠ – ل وم : السالب. ٥١ – ف : مائي. ٥٢ – م : حيوة. ٥٣ – م : حيوة. ٥٤ – ف : كانت. ٥٥ – ل :

السالبتين. ٥٦ – م : بجيوة. ٥٧ – م : بجيوة. ٥٨ – م : فكل. ٥٩ – م : ان كان (ن). ٦٠ – ل : فاذا. ٦١ – ف و ل : لاكن. ٦٢ – م : «فيها» بدل «فيه معها». ٦٣ – م : احدهما. ٦٤ – م : احدهما. ٦٥ – ل : هو (ن). ٦٦ – م : «القياس» وردت على الهامش «الشكل».

فصل ٧/ص ١٧١ – ١٧٣

١ – م : احدهما. ٢ – م : فاما. ٣ – ل و م : «فاذا» بدل «فانه اذا». ٤ – ل و م : هاتين المقدمتين. ٥ – م : ليست. ٦ – ف و ل : لاكن. ٧ – م : المقائيس. ٨ – م : المقائيس. ٩ – م : ههنا. ١٠ – م : ههنا. ١١ – ل : الشكل. ١٢ – م : ههنا. ١٣ – م : ههنا. ١٤ – ل : لاكن. ١٥ – م : ههنا. ١٦ – ل : جملة «عاد... العكس» من سطر ٢١ الى ٢٢ وردت هكذا : «فانه يلزم منه ان يكون الشيء الواحد بعينه كأنه محمول على نفسه، فانه من جهة ما يحمل على محمول المطلوب ويوضع لموضوعه. يأتي كأنه محمول على نفسه»؛ م : «فانه يلزم منه ان يكون الشيء الواحد بعينه كأنه محمول على نفسه». ١٧ – م : «وهذا» بدل «وذلك». ١٨ – م : انه. ١٩ – م : ههنا. ٢٠ – م : يريه. ٢١ – ل و م : على ما يقال (ن). ٢٢ – ل و م : يستعمله. ٢٣ – م : الشكل (ز). ٢٤ – ل و م : تبين. ٢٥ – م : مقائيس. ٢٦ – ل و م : تبيين. ٢٧ – م : الا ان. ٢٨ – م : مقائيس. ٢٩ – م : شكل. ٣٠ – م : ان (ن). ٣١ – م : «التي تبيّن بالكلية» مكررة مرتين. ٣٢ – م : المقائيس. ٣٣ – ل : جملة «اذ كلها يمكن ان تبيّن بهذين الصنفين» (ن). ٣٤ – م : بيّن. ٣٥ – ل و م : فان لم تكن كذلك فنقيضها. ٣٦ – م : وذلك. ٣٧ – م : واحد (ز). ٣٨ – ل : الشيء.

فصل ٨/ص ١٧٥ – ١٧٦

١ – م : ههنا. ٢ – م : ان لا. ٣ – م : في. ٤ – ف : حدود. ٥ – ف : حدود. ٦ – ف : حدود. ٧ – م : المقائيس. ٨ – م : عدة. ٩ – ف : لا يظهر من هذه الكلمة إلاّ حرف «ع» على الهامش لذا قدرناها «موضوعا» وذلك بالنسبة الى وضعها في الجملة. ١٠ – ل و م : جملة «اعني في جميع الزمان... افردناها لذلك» من سطر ١٧ ص ١٧٥، الى سطر ٣ ص ١٧٦ (ن). ١١ – م : و. ١٢ – ف : في الشكل (ن). ١٣ – م : منتجان. ١٤ – م : و. ١٥ – م : ب بالفعل. ١٦ – ف : الذي هو (ز). ١٧ – ل و م : منها يبيّن. ١٨ – ل : نتبيّن.

١٩ – ف و ل : ولاكن. ٢٠ – ل : هنا ؛ م: ههنا. ٢١ – م: اليها. ٢٢ – م: احدهما.

فصل ٩/ص ١٧٧ – ١٨٢

١ – م : المقائيس. ٢ – م : والمقائيس. ٣ – م : المقائيس. ٤ – م : ههنا. ٥ – ل : «الصرفة» بدل «الضرورية». ٦ – م : ههنا. ٧ – م : علينا (ز). ٨ – م : ههنا. ٩ – ف : هاذه. ١٠ – ف : وارطاطاليس ؛ ل : وارسطو. ١١ – م : لهذين. ١٢ – م : نتيجتين. ١٣ – م : الجيم. ١٤ – ل : جزأ ؛ م : جزء. ١٥ – م : بالضرورة. ١٦ – م : الضرورية. ١٧ – ل : لاكن. ١٨ – م : كانت (ن). ١٩ – ل و م : ب ا. ٢٠ – ل و م : هو. ٢١ – م : كنا (ز). ٢٢ – ل و م : الاول و (ن). ٢٣ – م : لا بالاضطرار. ٢٤ – م : انه (ز). ٢٥ – م : سالبة (ن). ٢٦ – م : جملة «على كل ما هو... محمولة» سطر ١١ الى ١٢ (ن). ٢٧ – ف : اما (ن). ٢٨ – م : ليست. ٢٩ – م : المقائيس. ٣٠ – م : انه (ز). ٣١ – م : ابيضا. ٣٢ – م : وارسطو. ٣٣ – ف : ثافرسطس. ٣٤ – ل : اذ يمش ؛ م : اوديمس. ٣٥ – م : ثامسطيوس. ٣٦ – ف : تابع. ٣٧ – م : وامثال. ٣٨ – ف و ل : بجهة (ن). ٣٩ – م : جملة «ومتى حمل... بعينها» من سطر ١٣ الى ١٥ (ن). ٤٠ – م : هي (ز). ٤١ – ف : الكبرا. ٤٢ – ف : بجرا. ٤٣ – م : و (ن). ٤٤ – م : و. ٤٥ – م : فيه الاختلال بيّن. ٤٦ – ف : الاول (ن). ٤٧ – م : «الجهة المقدمة» مكررة مرتين. ٤٨ – م : الكل والجزء. ٤٩ – م : فهو. ٥٠ – ف و ل : سواء (ن). ٥١ – م : بالامكان. ٥٢ – م : بالاطلاق. ٥٣ – م : بالاطلاق. ٥٤ – ل : على ما هو بالفعل ب ؛ م : على ما هو ب بالفعل. ٥٥ – م : وبالفعل. ٥٦ – م : وبالفعل. ٥٧ – ل : ما هي ؛ م : ا (ز). ٥٨ – م : بالاطلاق. ٥٩ – م : ههنا. ٦٠ – ل و م : به (ن). ٦١ – ل و م : جملة «في المقول على الكل» (ن). ٦٢ – م : بالامكان. ٦٣ – م : الثلث. ٦٤ – م : بالاطلاق. ٦٥ – م : بالامكان. ٦٦ – م : «موضوع» بدل «ب». ٦٧ – م : الثلثة. ٦٨ – م : بالامكان. ٦٩ – م : بالاضطرار. ٧٠ – م : بالاضطرار. ٧١ – م : بالامكان. ٧٢ – ل و م : ممكتين. ٧٣ – م : الاصناف. ٧٤ – م : انشاء الله الباقي.

فصل ١٠/ص ١٨٣ – ١٨٤

١ – ف و ل : القول في (ن). ٢ – م : كلية (ز). ٣ – م : «فيعود» بدل

«يرجع». ٤ – م: الذي (ز). ٥ – ل: صفحتان من المخطوط لم تتوفرا لنا لذا اكتفينا هنا بالمقارنة بين (ف) و (م)، اي الى ص ١٨٨ سطر ١٦ «باري ارميناس». ٦ – م: الكبرى. ٧ – م: جملة «ان النتيجة... ليست ضرورية» من سطر ١٧ الى ١٨ (ن). ٨ – م: بالاطلاق. ٩ – م: بالاطلاق. ١٠ – م: بالاطلاق. ١١ – م: بالاطلاق. ١٢ – م: وان لا. ١٣ – م: الخلف فيه.

فصل ١١/ص ١٨٥ – ١٨٦

١ – ف: القول في (ن). ٢ – م: الوجودية والاضطرارية. ٣ – م: فقد. ٤ – م: هي بالقوة الكبرى في الشكل الاول. ٥ – م: قد (؟). ٦ – م: في. ٧ – م: فينتج. ٨ – ف: ضرورية (ن). ٩ – م: لانها (ن). ١٠ – م: احدهما. ١١ – ف: تابع.

فصل ١٢/ص ١٨٧ – ١٩٠

١ – م: المقدمات. ٢ – م: بضروري. ٣ – ف: «بالذي» بدل «بالممكن الذي». ٤ – م: ههنا. ٥ – م: يشمل. ٦ – م: الموجب من كل هذه والسالب (ن). ٧ – م: ها هنا (ن). ٨ – م: هو (ن). ٩ – م: ان لا. ١٠ – ف: محال. ١١ – م: ان لا. ١٢ – م: هذا. ١٣ – م: ان لا. ١٤ – م: ان لا. ١٥ – ف: كذلك (ن). ١٦ – م: لا (ن). ١٧ – م: لا (ن). ١٨ – م: ليس. ١٩ – م: ان يكون والاّ يكون (ن). ٢٠ – م: ان يكون والاّ يكون (ن). ٢١ – م: لفظة. ٢٢ – م: «اذ كان نفي الدائم الوجود والدائم العدم...» (ن). ٢٣ – م: قولنا. ٢٤ – م: الجملة التالية: «اي ليس وجوده... زيد فيه» حتى سطر ١٠، وردت هكذا: «اي ما هو غير موجود لكن ليس بالضرورة هو غير موجود». ٢٥ – م: بل. ٢٦ – م: منه. ٢٧ – ل: راجع ص ١٨٣، (٥)؛ م: باريرميناس. ٢٨ – م: ان لا. ٢٩ – م: بيهنا. ٣٠ – م: وان لا. ٣١ – ل وم: ممكن. ٣٢ – م: شيء. ٣٣ – م: ممكنا. ٣٤ – م: ان لا. ٣٥ – ل وم: ممكن. ٣٦ – م: «بعضه» وردت على الهامش «كله». ٣٧ – ل وم: ممكن. ٣٨ – م: ان لا. ٣٩ – م: ان لا. ٤٠ – م: ان لا. ٤١ – م: ان لا. ٤٢ – م: ههنا. ٤٣ – ل: معدولات. ٤٤ – م: باريرميناس. ٤٥ – م: «بالكلية الوجود» بدل «بالكلمة الوجودية». ٤٦ – ل وم: ثلثة. ٤٧ – ف: على (ن). ٤٨ – ف وم: ان لا. ٤٩ – م: وان لا. ٥٠ – م: و. ٥١ – ل: يلزم. ٥٢ – ل: يلزم. ٥٣ – م: منه (ز). ٥٤ – ل: يلزم. ٥٥ – م: ان لا.

٥٦ – ف : تستعملها. ٥٧ – ف : فانه. ٥٨ – م : فانها. ٥٩ – ف : التي. ٦٠ – م : ههنا. ٦١ – م : بالاطلاق. ٦٢ – م : جملة «في المقاييس... الاول» من سطر ٥ الى ٦ (ن).

فصل ١٣/ص ١٩١ – ١٩٤

١ – م : ولنبدء. ٢ – م : القياس. ٣ – م : بالامكان. ٤ – م : بالامكان. ٥ – م : بالامكان. ٦ – م : بالامكان. ٧ – م : بالامكان. ٨ – م : اي (ن). ٩ – م : فأن. ١٠ – م : اعني متصفا بالاوسط (ن). ١١ – م : لشيء. ١٢ – ف : معنى (ن). ١٣ – ف : اللزوم (ن). ١٤ – م : ان لا. ١٥ – م : سوالبها. ١٦ – ف و ل : لاكن. ١٧ – ل : منه ؛ م : بتة (ن). ١٨ – م : احدهما. ١٩ – م : لانه. ٢٠ – م : بالانعكاس. ٢١ – م : ان لا. ٢٢ – م : فلم. ٢٣ – ف : والسالب (ز). ٢٤ – ف : بعض الانسان. ٢٥ – م : بالامكان. ٢٦ – م : بالامكان. ٢٧ – م : بالامكان. ٢٨ – م : بالامكان. ٢٩ – ف و ل : بالضرورة. ٣٠ – م : بالامكان. ٣١ – م : على (ز). ٣٢ – ل : ينتج. ٣٣ – ل و م : ولكونه. ٣٤ – ل و م : تنتج الضرورية. ٣٥ – م : غير تام. ٣٦ – ف و ل : الغير تامة. ٣٧ – ف و ل : لا غنا. ٣٨ – م : غير مسؤلة. ٣٩ – ل : الالاهي.

فصل ١٤/ص ١٩٥ – ٢٠٤

١ – ف و ل : القول في (ن). ٢ – م : المقائيس. ٣ – ف : حقيقة ؛ ل : يقينية. ٤ – ل و م : الوجودية. ٥ – م : بالامكان. ٦ – م : بالامكان. ٧ – ف و ل : معنا. ٨ – م : بالامكان. ٩ – م : بالامكان. ١٠ – ف : الكبرا. ١١ – م : وليس. ١٢ – ف : على الكل (ن). ١٣ – م : هو (ن). ١٤ – ل : جملة «فاذن ليس... لا معنى له» من السطر ١١ الى ١٣ (ن). ١٥ – م : من (ز). ١٦ – م : الكبرى (ز). ١٧ – ف : كل (ن). ١٨ – ف : قد (ن). ١٩ – ف و ل : معنا. ٢٠ – ف : ما هو (ن). ٢١ – م : مما. ٢٢ – م : المقائيس. ٢٣ – م : من (ن). ٢٤ – ل : ولاكن. ٢٥ – ف : الغير كاملة. ٢٦ – م : ولذلك. ٢٧ – م : المقائيس. ٢٨ – م : المقائيس. ٢٩ – م : المقائيس. ٣٠ – ف : الغير تامة. ٣١ – ل و م : الثاني. ٣٢ – ل و م : اي الثاني عن الاول (ن). ٣٣ – ل : ذينك. ٣٤ – م : ههنا. ٣٥ – ل : السالب ؛ م : السلب. ٣٦ – م : المستحيل. ٣٧ – ل : انّا ؛ م : انه (ز). ٣٨ – ف : وضعنا. ٣٩ – م : كذبا. ٤٠ – م :

هو (ن). ٤١ – م: وجود (ن). ٤٢ – م: احدهما. ٤٣ – ف: حقيقة ؛ ل: حقيقية (ن). ٩ – م: مقدمتي. ٤٥ – م: يمكن ان (ز). ٤٦ – م: كبريهما. ٤٧ – م: وصغريهما. ٤٨ – ف: هو. ٤٩ – م: ممكن. ٥٠ – ل: وهو. ٥١ – م: بممكن. ٥٢ – ف: المقدمات. ٥٣ – م: نتج. ٥٤ – ل: كل ب. ٥٥ – م: احدهما. ٥٦ – ل: لاكن. ٥٧ – ف: هو (ن). ٥٨ – م: منه. ٥٩ – م: انه (ن). ٦٠ – م: فاذا. ٦١ – م: ان لا. ٦٢ – ف: الغير منتجة. ٦٣ – م: الذي. ٦٤ – م: هذا. ٦٥ – م: «يخبر» وردت على الهامش. ٦٦ – م: يقال (؟). ٦٧ – ف: جملة «اعني التي يشاهد... المقائيس» من سطر ١٥ الى ٢١ وردت هكذا: «ما دام الموضوع بصفة مخصوصة كما تقدم، ويمكن ان ترتفع عند تلك الصفة. وكذلك الامر في الثانية التي في هذا الجنس كما يقول ارسطو تعمل اكثر المقاييس». ٦٨ – م: فيه. ٦٩ – ل وم: «اقل الزمان» بدل «زمان معيّن». ٧٠ – ل وم: جعلت. ٧١ – م: في القياس (ز) فوق السطر. ٧٢ – ف: على الازمنة الثلاثة (ن) ؛ م: الثلثة. ٧٣ – م: هذا دليل ابي نصر (ز) فوق السطر. ٧٤ – م: الثلثة. ٧٥ – م: منتجا (ن). ٧٦ – ل وم: لان. ٧٧ – م: المطلقة الاكثرية (ز) فوق السطر. ٧٨ – ف: اخرا. ٧٩ – ل: فاذا. ٨٠ – ل وم: وجب. ٨١ – ل وم: اضرابه. ٨٢ – ف: عنه (ن). ٨٣ – م: ههنا. ٨٤ – ف: ثافرسطس. ٨٥ – م: ثامسطيوس. ٨٦ – م: احصائها. ٨٧ – م: فأن. ٨٨ – ل وم: حددناها. ٨٩ – ل وم: ما (ن). ٩٠ – ف: اخلطت. ٩١ – م: التأليف. ٩٢ – ل وم: ترتفع. ٩٣ – م: هذه. ٩٤ – ل وم: «الاقل من الزمان» بدل «زمان معيّن». ٩٥ – ل وم: ينتج. ٩٦ – م: والفرس والمتحرك. ٩٧ – م: متحركا. ٩٨ – م: لا متحرك. ٩٩ – ل وم: وهي. ١٠٠ – م: ههنا. ١٠١ – ل وم: جملة «وسواء علم من امرها انها ليست ضرورية او جهل ذلك فان اكثر المقدمات هذه هي حالها» (ز). ١٠٢ – م: انها تنتج. ١٠٣ – م: ممكنة. ١٠٤ – م: المقائيس. ١٠٥ – ل وم: ليست. ١٠٦ – ف: اما (ن). ١٠٧ – ف: فقط (ن). ١٠٨ – ل: لاكن. ١٠٩ – م: هو. ١١٠ – م: انه (ن). ١١١ – م: احدهما. ١١٢ – م: كبريهما. ١١٣ – ف ول: لاكن. ١١٤ – ل وم: بعض (ن). ١١٥ – ف: هو (ن). ١١٦ – ف: ليس ا (ن). ١١٧ – ف: هذا. ١١٨ – م: ان لا. ١١٩ – ف: بعلمه (ن). ١٢٠ – م: يستقره. ١٢١ – ف: جملة «وينبغي اذا أريد... سالبة ممكنة» من سطر ١٦ الى ١٩ (ن). ١٢٢ – ل وم: جملة «وقد

شك ... بالذات» من سطر ٢٠ الى ٢٧ (ن). ١٢٣ - ل : لاكن. ١٢٤ - ف : سالبة (ن). ١٢٥ - م : «والنتيجة كل ثلج ابيض» مكررة. ١٢٦ - م : «وتبيّن ان يكون بيّن انتاج ما يكون من غير التام» بدل «وتبيّن ما يكون بيّن الانتاج من غير التام». ١٢٧ - م : «وما يكون» مكررة. ١٢٨ - م : فتكون. ١٢٩ - م : كان. ١٣٠ - م : احدهما. ١٣١ - ل : ما يأتي. ١٣٢ - ف : «او بعضه حي» بدل «ان بعض الثلج ابيض». ١٣٣ - ف : الغير مختلطة. ١٣٤ - م : السالبة. ١٣٥ - م : «الثوب والحي والانسان» بدل «فالثوب والابيض والحي».

فصل ١٥/ص ٢٠٥ - ٢١٤

١ - م : والوجودية. ٢ - م : منها (ز). ٣ - م : ههنا. ٤ - م : ههنا. ٥ - م : كان. ٦ - م : الممكنة والوجودية. ٧ - م : احدهما. ٨ - م : هي (ز). ٩ - م : ههنا. ١٠ - م : لم (ز). ١١ - م : سالبة. ١٢ - م : ههنا. ١٣ - ل : ان النتيجة هي ؛ م : ان النتيجة. ١٤ - ل : بأن. ١٥ - ل : يبيّن. ١٦ - م : وصغرى. ١٧ - م : احدهما. ١٨ - م : كان (ز). ١٩ - م : بالفعل او (ز). ٢٠ - ف و ل : ولاكن. ٢١ - م : بالامكان. ٢٢ - م : هو. ٢٣ - ل : لاكن. ٢٤ - م : «القار» وورد على الهامش شرح لهذه الكلمة «القير بالكسر والقار اسود تطلى به السفن والابل او هما الزفت». ٢٥ - م : و (ن). ٢٦ - م : كانت. ٢٧ - ف : «الكبرا» بدل «الكبرى». ٢٨ - م : ان لا. ٢٩ - ف : والانسان. ٣٠ - م : ان لا. ٣١ - ل و م : و (ن). ٣٢ - م : فالغراب. ٣٣ - م : (ن). ٣٤ - ل و م : لا يكون قياس في هذا الصنف ايضًا. ٣٥ - ف : مهملتان او جزئيتان. ٣٦ - م : احدهما. ٣٧ - ف : فالغير متنفس. ٣٨ - م : المقائيس. ٣٩ - م : المقائيس. ٤٠ - م : الغير التام. ٤١ - ف : بها. ٤٢ - ف : بعينها. ٤٣ - ف و ل : الكبر. ٤٤ - ف و م : ان الصفحات التي تلي ، اي من الصفحة ٢٠٩ الى الصفحة ٢١٤ لم ترد في هذين المخطوطين ، بل وردت فقط في المخطوط ل. ولما كانت على جانب كبير من الاهمية اوردناها كما هي في هذا المخطوط.

فصل ١٦/ص ٢١٥ - ٢١٨

١ - م : احدهما. ٢ - م : احدهما. ٣ - م : احدهما. ٤ - م : مطلقة. ٥ - م : ههنا. ٦ - م : المقائيس. ٧ - م : ههنا. ٨ - ل و م : ههنا. ٩ - ل و م : ان لا. ١٠ - ل و م : ان لا. ١١ - ل و م : ان لا. ١٢ - م : ومثال. ١٣ - ل و م : ان

لا. ١٤ – م: والققنس. ١٥ – م: ان لا. ١٦ – م: ان لا. ١٧ – م: جـ (ز).
١٨ – م: ان لا. ١٩ – ل وم: ان لا. ٢٠ – م: ان لا. ٢١ – م: ان لا.
٢٢ – م: ان لا. ٢٣ – م: ان لا. ٢٤ – ف ول: لاكن. ٢٥ – ل وم: وهذا
(ن). ٢٦ – م: ان لا. ٢٧ – م: ان لا. ٢٨ – ل وم: يمكن. ٢٩ – م: ان
لا. ٣٠ – م: جملة «يناقضه قولنا... ا» (ن). ٣١ – م: ان لا. ٣٢ – ل:
يلزمه. ٣٣ – م: ان لا. ٣٤ – م: والثاني (ن). ٣٥ – م: ان لا. ٣٦ – م: ان
لا. ٣٧ – م: والققنس. ٣٨ – م: احدهما. ٣٩ – م: ان لا. ٤٠ – ف:
ممكنة. ٤١ – م: او. ٤٢ – ف ول: لاكن. ٤٣ – م: ان لا. ٤٤ – ل: ا
(ن)؛ م: كل ا. ٤٥ – ل: كل ب. ٤٦ – ل وم: يمكن. ٤٧ – م: ان لا.
٤٨ – ل: ها هنا؛ م: ههنا. ٤٩ – م: الممكنة (ن). ٥٠ – ل: يبيّن؛ م:
بيّن. ٥١ – ل: يبيّن.

فصل ١٧/ص ٢١٩ – ٢٢٠

١ – ف ول: القول في (ن).. ٢ – ل وم: لا يكون قياس عن ذلك اصلاً.
٣ – ل وم: او. ٤ – م: في (ز). ٥ – ل: باعيانها. ٦ – م: و(ن).
٧ – ف ول: لاكن. ٨ – م: اعني (ن). ٩ – ل وم: كليتين. ١٠ – م:
احدهما. ١١ – ل وم: الموجب. ١٢ – م: احدهما. ١٣ – ل وم: قياس ايضا.
١٤ – م: «كما» بدل «على ما». ١٥ – م: كان. ١٦ – م: احدهما.

فصل ١٨/ص ٢٢١ – ٢٢٣

١ – ف ول: القول في (ن). ٢ – ف: ضرورة. ٣ – م: و(ن). ٤ – م: ان
لا. ٥ – م: ان لا. ٦ – م: و(ن). ٧ – ف: الصغرا. ٨ – م: و(ن).
٩ – م: تبيّن. ١٠ – م: هو (ز). ١١ – م: احدهما. ١٢ – م: احدهما.
١٣ – ف: كلية. ١٤ – م: المقائيس. ١٥ – م: المقائيس. ١٦ – م: كليا.

فصل ١٩/ص ٢٢٥ – ٢٢٦

١ – ف ول: القول في (ن). ٢ – ل وم: الصرفة. ٣ – ل وم: الصرف (ن).
٤ – م: احدهما. ٥ – م: احدهما. ٦ – م: المقائيس. ٧ – م: ولا المركبة (ن).
٨ – م: وحي ابيض. ٩ – ل وم: ممكن. ١٠ – م: ممكن. ١١ – م: وبهذا.
١٢ – ل وم: يبيّن. ١٣ – م: ذلك (ن). ١٤ – م: احدهما.

فصل ٢٠/ص ٢٢٧ – ٢٢٨

١ – ف ول : القول في (ن). ٢ – ل وم : يبيّن. ٣ – م : و(ن). ٤ – م : «وقد تبيّن ان هذا ينتج ممكنة» بدل «وقد تبيّن فيما سلف ان نتيجته ممكنة». ٥ – م : جملة «فان كانت الصغرى... ممكنة» من سطر ٧ الى ٨ (ن). ٦ – م : احدهما. ٧ – م : و(ن). ٨ – ل : كانتا. ٩ – م : السالبة الممكنة. ١٠ – ل : او كانت الكلية هي السالبة والكبرى الجزئية الموجبة ؛ م : او كانت السالبة هي الكبرى في الجزئية الموجبة الصغرى. ١١ – م : هي (ز). ١٢ – م : ان لا. ١٣ – ل وم : هنا (؟). ١٤ – ف : ان بعض ب ليس ا هو ا بامكان. ١٥ – ل وم : فاما. ١٦ – م : ان لا.

فصل ٢١/ص ٢٢٩ – ٢٣٠

١ – ف ول : القول في (ن). ٢ – م : احدهما. ٣ – م : موجبة. ٤ – م : موجبة. ٥ – م : وهي (ز). ٦ – ف ول : وسالبة ضرورية. ٧ – ل وم : جملة «وذلك انه... نائماً» من سطر ١٦ الى ١٧ وردت هكذا : «وذلك انه ولا فرس واحد انسان وكل فرس ممكن ان يكون نائماً والنتيجة فكل انسان يمكن ان يكون نائماً». ٨ – م : الانسان والنائم والفرس اليقظان. ٩ – ف : جملة «وذلك انه... نائم» من سطر ١٨ الى ١٩ وردت هكذا : «وذلك انه ولا انسان يقظان فرس وكل انسان يمكن ان يكون نائماً والنتيجة ولا انسان واحد يقظان هو نائم» ؛ م : «وذلك انه ولا إنسان واحد فرس اليقظان وكل انسان يمكن ان يكون نائماً والنتيجة ولا فرس واحد هو نائم». ١٠ – ف وم : الثاني (ن). ١١ – ف : القياس. ١٢ – م : ايّها (ز). ١٣ – م : وههنا. ١٤ – م : المقائيس.

فصل ٢٢/ص ٢٣١ – ٢٣٧

١ – ف ول : «فصل» بدل «الفصل الاول». ٢ – م : اصناف. ٣ – م : الثلثة. ٤ – ل : واما. ٥ – م : المقائيس. ٦ – م : انه (ز). ٧ – م : يكون. ٨ – م : «او» بدل «اما انه». ١٠ – ل : ان يكون (ن). ١١ – م : جملة «وكل واحد... غير موجود» من سطر ١٠ الى ١١ (ن). ١٢ – ل وم : في الانتاج الى هذه. ١٣ – م : بشرائط. ١٤ – م : موضوع (ز) فوق السطر. ١٥ – م : مبائنة. ١٦ – ل وم : ان نقول. ٧ – ف : الا (ز). ١٨ – ل : لاحد الطرفين من هذه الاقسام ثم (ز) ؛ م : الآخر لاحد الطرفين من هذه الاقسام (ز). ١٩ – ف : و. ٢٠ – م : ان (ن). ٢١ – ل : مشارك ؛ م : مشاركا. ٢٢ – ل : سلب.

٢٣ – م : نعني . ٢٤ – م : على (ن) . ٢٥ – ل : الاخير . ٢٦ – م : والجيم . ٢٧ – م : بسلب . ٢٨ – ف : الغير محدود . ٢٩ – م : ان (ن) . ٣٠ – م : عن . ٣١ – م : وثلثة . ٣٢ – م : الثلثة . ٣٣ – م : المقائيس . ٣٤ – م : ان (ن) . ٣٥ – م : ثلثة . ٣٦ – م : ان اخذ . ٣٧ – ف : جملة « هذا اذا ... المفروض » (ن) . ٣٨ – ل و م : « فانما يكون قياسًا على غير المطلوب المفروض » بدل « فانما ... لا شكلاً رابعًا » . ٣٩ – ل و م : ولا (ن) . ٤٠ – م : الثلثة . ٤١ – ل : « ان ا موجودة في ب لوجود ا في جـ والـ ج في الـ د والـ د في الـ هـ والـ هـ في الـ ب » بدل « ان الالف ... في الـ ب » ؛ م : « ان ا موجودة في ب بوجود ا في جـ والـ ج في الـ د في الـ ها ، والـ ها في الـ با » . ٤٢ – ل و م : جملة « فهو قياس ... ثلاثة » (ن) . ٤٣ – م : فانه (ز) . ٤٤ – م : الثلثة . ٤٥ – م : اولا . ٤٦ – ف و م : له (ن) . ٤٧ – ل : المستثنا . ٤٨ – ف : في الاولى . ٤٩ – م : « وقد تبيّن في كتاب الاسطقسات » بدل « وقد تبيّن في العاشر من كتاب الاسطقسات » . ٥٠ – ف : نسبة . ٥١ – ف و ل : لاكنه . ٥٢ – ف : استثني . ٥٣ – ف : مقابل (ن) . ٥٤ – ف : لانه . ٥٥ – ف و ل : لاكنه . ٥٦ – م : او . ٥٧ – م : او . ٥٨ – م : او . ٥٩ – ف و ل : لاكنه . ٦٠ – م : و . ٦١ – ف و ل : لاكنه . ٦٢ – م : نهار . ٦٣ – ف و ل : لاكنه . ٦٤ – ف و ل : لاكنه . ٦٥ – م : واما اذا . ٦٦ – ل : الشرطية (ن) . ٦٧ – ف : هاذان . ٦٨ – م : فيها . ٦٩ – م : فيها . ٧٠ – م : فيها . ٧١ – م : ايضا (ز) . ٧٢ – ل : وذلك . ٧٣ – ل و م : بنفسه (ز) . ٧٤ – م : الشرطية . ٧٥ – م : هي (ن) . ٧٦ – م : لخصنا . ٧٧ – م : الى ذلك . ٧٨ – م : محمول . ٧٩ – م : كما (ن) . ٨٠ – ف و ل : اعني (ن) . ٨١ – ف و ل : تتألف . ٨٢ – ل و م : جملة « لان اللزوم هو احد ... القياس » من سطر ١٧ الى ٢٢ (ن) . ٨٦ – م : فبالجملة وبالاستقراء . ٨٧ – ل و م : جملة : « وكذلك المقاييس ... الموضع » من سطر ٢ الى ٤ (ن) . ٨٨ – ل : نتج . ٨٩ – م : انما (ز) .

فصل ٢٣/ص ٢٣٧ – ٢٣٨

١ – ل و م : ان لا . ٢ – م : ثلثة . ٣ – م : من (ز) . ٤ – م : لذة . ٥ – م : وكذلك ايضا صرّحنا . ٦ – م : اللذة . ٧ – م : اللذة . ٨ – ل : لانه ؛ م : فانه . ٩ – ل و م : الكل . ١٠ – ف : احداهما الى الاخرى ؛ م : احدهما الى الاخرى . ١١ – م : وقد . ١٢ – م : احدهما . ١٣ – م : احدهما . ١٤ – م : انه (ن) . ١٥ – م : احدهما . ١٦ – م : يكون . ١٧ – م : بأحد . ١٨ – م : الثلثة .

فصل ٢٤/ص ٢٣٩ – ٢٤٣

١ – م : بثلثة. ٢ – ل : ولنتسلم. ٣ – م : جملة «ولتعلم ان ذلك ممكن بنحوين احدهما» (ن). ٤ – م : ا د. ٥ – م : جملة «وبمقدمتي ا ك ... على حدة» وردت هكذا : «وبمقدمتي ب ل على حدة». ٦ – م : احدهما. ٧ – م : جـ وهـ. ٨ – م : د وز. ٩ – م : د وهـ. ١٠ – م : ثلثة. ١١ – م : هما (ز). ١٢ – م : جـ هـ و د ز. ١٣ – م : واما. ١٤ – م : ثلثة. ١٥ – ل وم : «لانه قد تبيّن» بدل «لانه تبيّن ها هنا». ١٦ – م : ولنتزل. ١٧ – ل وم : نتيجة. ١٨ – م : و (ن). ١٩ – م : احدهما. ٢٠ – م : احدهما. ٢١ – م : ثلثة. ٢٢ – م : التتيجة (ن). ٢٣ – م : ثم وكل. ٢٤ – م : الثلثة. ٢٥ – م : احدهما. ٢٦ – ل : نسبة الجزء الى الكل. ٢٧ – م : الثلثة الاحوال. ٢٨ – م : التتيجة. ٢٩ – م : المطلوب. ٣٠ – م : احدهما. ٣١ – م : المفروضة (ز). ٣٢ – م : احدهما. ٣٣ – ف ول : غنا. ٣٤ – م : بتصحيح. ٣٥ – ل : لها. ٣٦ – م : هـ. ٣٧ – م : من (ز). ٣٨ – م : شيئا آخر. ٣٩ – ل وم : هـ. ٤١ – م : عن. ٤٢ – م : على مطالب كثيرة (ز). ٤٣ – ل : هي (ن). ٤٤ – م : هـ. ٤٥ – م : تكون (ن). ٤٦ – م : الثلثة. ٤٧ – ل وم : الاحوال. ٤٨ – م : هنالك. ٤٩ – ل : هـ. ٥٠ – م : جملة «وان كانت ... المطلوب» من سطر ٧ الى ٨ (ن). ٥١ – م : غناء. ٥٢ – ل : لاكنا. ٥٣ – م : مطلوب. ٥٤ – م : ثلثة. ٥٥ – م : قد (ز). ٥٦ – م : ثلثة. ٥٧ – م : الثلثة. ٥٨ – ل وم : الحدود. ٥٩ – م : وثلثة. ٦٠ – م : ثلثة. ٦١ – م : «تأخذ» بدل «يكون اخذ». ٦٢ – م : الانتاج. ٦٣ – م : بمقدمات. ٦٤ – م : الاولى. ٦٥ – م : ينحل اليها. ٦٦ – م : مقدمتي. ٦٧ – ف : ما خلى. ٦٨ – م : بينها. ٦٩ – م : فيها. ٧٠ – م : ههنا. ٧١ – ل وم : تحدث. ٧٢ – م : ثلثة. ٧٣ ، ٧٤ – م : غناء. ٧٥ – م : المسمات. ٧٦ – م : و (ن). ٧٧ – ل : يحمل. ٧٨ – ف : ما خلى. ٧٩ – ل وم : معنا. ٨٠ – م : «ثلث» وردت على الهامش «اربع». ٨١ – ل : ا ب جـ د. ٨٢ – م : ونتيجة لحدود ب جـ د» وردت على الهامش «ونتيجة لحدود ا ب د. ٨٣ – م : ثلث. ٨٤ – م : هـ ب ا. ٨٥ – م : لان الحدود خمسة والنتائج سبعة (ز) فوق السطر. ٨٦ – ل : فهذه. ٨٧ – م : البيانات. ٨٨ – ل : ان توقف. ٨٩ – م : «لان الحد المزيد بواحد اربعة والنتائج الحادثة من زيادة هـ على الحدود الاربعة ثلثة» (ز) فوق السطر. ٩٠ – م : لم تكن. ٩١ – ف : فيه (ن). ٩٢ – م : زيد. ٩٣ – ل : فيها. ٩٤ – ف : غنا ؛ ل : غنًا. ٩٥ – ف : لا موصول ولا مفصول.

فصل ٢٥/ص ٢٤٣ – ٢٤٥

١ – م : فصل (ن). ٢ – ل و م : يبيّن. ٣ – ل : لا يبيّن له. ٤ – م : «ومن صنف واحد» بدل «وذلك في صنف واحد منه». ٥ – ف : في الاصول. ٦ – ف : في (ن). ٧ – م : ثلثة. ٨ – ل و م : ثلثة. ٩ – م : كانت. ١٠ – م : من. ١١ – م : لان. ١٢ – ل : يبيّن. ١٣ – م : بطريق. ١٤ – ل و م : الطرق (ن). ١٥ – ل : يبيّن. ١٦ – ل : الكلي. ١٧ – م : وكذا. ١٨ – م : بطريق. ١٩ – ل : جملة «وكذلك السالب ... الكلي» من سطر ٢٤ الى ٢٥ (ن). ٢٠ – م : تكون (ن). ٢١ – م : ينبغي ان (ن). ٢٢ – ل : يبيّن ؛ م : بأن. ٢٣ – م : وههنا. ٢٤ – م : المقدمة.

فصل ٢٦/ص ٢٤٧ – ٢٥٠

١ – ل : وينبغي ؛ م : لنا (ز). ٢ – م : «ينبغي» وردت على الهامش «يكتفي». ٣ – ل و م : بها (ن). ٤ – م : عالمين بالقياس. ٥ – م : ان (ن). ٦ – م : هي (ن). ٧ – ف : وهاذان. ٨ – م : تكون (ن). ٩ – م : المطلوب اولاً. ١٠ – م : اللذان. ١١ – م : الموضوع والمحمول. ١٢ – ف : الجزئين. ١٣ – ل و م : هو (ن). ١٤ – م : بالحقيقة حدّ. ١٥ – م : جملة «وايّ منها ... عرض» من سطر ٢١ الى ٢٢ (ن). ١٦ – ل و م : وان لا. ١٧ – ف : بانسان. ١٨ – ف : في الكتب المتقدمة. ١٩ – ل : للانسان ؛ م : على طريق المثال (ز). ٢٠ – م : تلتمس. ٢١ – م : ههنا. ٢٢ – ل : الاكثر. ٢٣ – م : جملة «وينبغي ... الاكثرية» من سطر ٢٤ الى ٢٥ وردت هكذا : «وينبغي ان نختار من هذه اللواحق الممكنة الأكثرية». ٢٤ – ل : يلتمس بها ؛ م : يلتمس فيها.

فصل ٢٧/ص ٢٥٠ – ٢٥٣

١ – ل و م : بها يلتمس. ٢ – م : على (ن). ٣ – م : اقول. ٤ – م : «قياسه» بدل «القياس عليه». ٥ – م : الفنا. ٦ – م : هي (ن). ٧ – م : موضوعا. ٨ – ف : بالمؤتلف. ٩ – ف : بالمؤتلف. ١٠ – م : الموجبة الجزئية. ١١ – م : الفنا. ١٢ – م : الفنا. ١٣ – م : الوجهين. ١٤ – ل : اما ان ؛ م : احدها ان. ١٥ – م : الفنا. ١٦ – م : فينتج. ١٧ – م : الفنا. ١٨ – ل : الموصوف. ١٩ – م : ثلثة. ٢٠ – م : الثلثة. ٢١ – م : جملة «فان كان ... المحمول» في سطر ٢٠ الى ٢١ (ن). ٢٢ – ل و م : الشكل (ن). ٢٣ – ف : الثانية. ٢٤ – م : في

الاشياء. ٢٥ – م: ههنا. ٢٦ – م: ان لا. ٢٧ – م: جهة (ز). ٢٨ – م: ان لا. ٢٩ – م: وثلثة. ٣٠ – م: الثلثة. ٣١ – م: وكذلك. ٣٢ – م: محمول (ن). ٣٣ – ف: ومسلوبا. ٣٤ – م: نأخذ. ٣٥ – ف: مكرر. ٣٦ – ل: اذا. ٣٧ – ف: شيئان. ٣٨ – ل وم: لم يكن. ٣٩ – م: موجودا. ٤٠ – م: مسلوبا. ٤١ – ف: عنه. ٤٢ – م: بالاطلاق.

فصل ٢٨/ص ٢٥٣ – ٢٥٥

١ – م: ثلثة. ٢ – ل وم: يمكن. ٣ – ف: الدبا. ٤ – ف: كلي. ٥ – ف: بموضوعاتها. ٦ – ل: يكون. ٧– م: احدهما. ٨ – م: الكذب. ٩ – ل: وسيتبيّن ؛ م: وسنبين. ١٠ – ف: تبنت. ١١ – م: المقائيس. ١٢ – م: بها. ١٣ – م: بهذا. ١٤ – م: هذا. ١٥ – م: الثلثة. ١٦ – م: الثلثة. ١٧ – م: احد (ز). ١٨ – م: وموضوعة. ١٩ – م: للآخر. ٢٠ – م: بالنظر. ٢١ – م: بيّن. ٢٢ – م: الثلثة. ٢٣ – م: وثلثة.

فصل ٢٩/ص ٢٥٥ – ٢٥٦

١ – م: حقيقية. ٢ – ل وم: تؤخذ. ٣ – ف: حقيقة. ٤ – م: وفي المشهوري مشهورية. ٥ – ل: نقصت. ٦ – م: والى اي مقدمة. ٧ – م: السلب. ٨ – ل وم: اخترنا. ٩ – ل وم: ان. ١٠ – ل وم: علمنا. ١١ – م: فيقال. ١٢ – ل: فيه (ن).

فصل ٣٠/ص ٢٥٦ – ٢٥٧

١ – م: والسبب في ان كون القسمة جزء صغير. ٢ – م: به (ز). ٣ – م: يكون. ٤ – م: ان (ن). ٥ – م: من (ن). ٦ – م: ان كان المجهول عندنا. ٧ – م: مقدمتين. ٨ – م: احدهما. ٩ – م: مائت (ز). ١٠ – ل: واما. ١١ – م: ان الحيوان اما غير مائت واما مائت. ١٢ – ل وم: فاذا اردنا. ١٣ – م: حدّ. ١٤ – ل: واما. ١٥ – م: «الانسان حيوان اما مائت واما غير مائت» بدل «الانسان حيوان، والحيوان اما مائت واما غير مائت». ١٦ – ل: واما. ١٧ – م: جملة. «فالذي يلزم... غير مائت» من سطر ١٩ الى ٢٠ (ن). ١٨ – ف: لا. ١٩ – م: جملة «فاذن... الوجوه» (ن). ٢٠ – ل وم: مثل ان يطلب. ٢١ – ف ول: ولاكنها.

فصل ٣١/ص ٢٥٩ - ٢٦٢

١ - م: المقائيس. ٢ - م: والمخاطبات. ٣ - ل وم: القياس. ٤ - م: ذكرت. ٥ - م: المقائيس. ٦ - ل وم: ينبغي. ٧ - ل: هي (ن)؛ م: ايّها. ٨ - م: يصرح. ١٠ - م: بواحد. ١١ - م: فأن. ١٢ - م: ما ايضا. ١٣ - م: في (ن). ١٤ - ف: الثانية. ١٥ - ل وم: منها. ١٦ - م: «القياس» بدل «القول القياسي». ١٧ - ل وم: لزم. ١٨ - م: عنه. ١٩ - م: احدهما. ٢٠ - ل: وتعسر. ٢١ - م: عنه، ٢٢ - م: هي (ن). ٢٣ - م: لاكن (ن). ٢٤ - م: بنقيض. ٢٥ - م: وهو. ٢٦ - ل: وهي. ٢٧ - م: ببطلانه. ٢٨ - م: يحمل. ٢٩ - م: ببطله انها. ٣٠ - م: وان. ٣١ - م: و (ن). ٣٢ - م: «الفعل» ووردت على الهامش «النحو». ٣٣ - ل: الثلاثة الحدود؛ م: ثلثة حدود. ٣٤ - م: طرفاء. ٣٥ - م: «الّفنا» ووردت على الهامش «اخذنا». ٣٦ - ل وم: ومسلوبا. ٣٧ - م: عنه. ٣٨ - م: ههنا. ٣٩ - م: رابع. ٤٠ - م: احدهما. ٤١ - ل وم: في ذلك وصفه. ٤٢ - ل وم: جملة «ان ذلك القول... مرتين» سطر ٢٢ (ن). ٤٣ - م: الثلثة. ٤٤ - ل: لاكن. ٤٥ - ل: المطلوب. ٤٦ - ل: يبيّن. ٤٧ - م: يلتمس. ٤٨ - ل: يبيّن. ٤٩ - ل وم: يبيّن. ٥٠ - ل وم: فانما. ٥١ - م: الشكل.

فصل ٣٣/ص ٢٦٣

١ - م: ان. ٢ - م: قائل (ن). ٣ - م: اذا (ز). ٤ - م: اخذ. ٥ - ل وم: انه قياس. ٦ - ف: بلى (؟)؛ م: بل (ن). ٧ - م: الثلثة. ٨ - م: ان لا. ٩ - م: يوجد (ن). يوجد (ن). ١٠ - م: الثلثة. ١١ - م: وكذلك. ١٢ - م: يؤخذ.

فصل ٣٤/ص ٢٦٤

١ - م: ورد على هامش الصفحة رسم وشرح لهذه النظرية الهندسية. ٢ - م: ان لا.

فصل ٣٥/ص ٢٦٤ - ٢٦٥

١ - م: الحدود. ٢ - ل: نفهم. ٣ - ل: نفهم. ٤ - م: شيء. ٥ - م: شيء. ٦ - ل وم: نوع. ٧ - م: نوع. ٨ - ف: وضعنا (ن). ٩ - م: جملة «اعني ان يكون... النتيجة» وردت هكذا «اعني ان الحد الاوسط للاخير والاول غير الاوسط للاخير ويكون الاول صفة للاخير وهي النتيجة». ١٠ - م: ان (ز).

١١ – ف : وقال. ١٢ – م : وبالجملة. ١٣ – م : وبالجملة. ١٣ – م : انها (ن). ١٤ – م : بها. ١٥ – ف : فغير مرفوعة. ١٦ – ل و م : الخمسة. ١٧ – م : الكتان.

فصل ٣٦/ص ٢٦٥

١ – م : «مركبة» وردت على الهامش «مطلقة». ٢ – م : كل (ن).

فصل ٣٧/ص ٢٦٦

١ – م : واما. ٢ – م : ثلث. ٣ – ف : الثلاثة. ٤ – م : ذلك (ن). ٥ – م : هذا العنوان يشتمل على الفصلين اللاحقين ايضا. ٦ – م : ويشترط. ٧ – م : «معلوما» بدل «معلوم ما». ٨ – ل و م : بواسطة. ٩ – م : بواسطة (ز). ١٠ – م : جملة «اخذ في بيان ذلك انه موجود على الاطلاق» (ن). ١١ – م : «يخصه» ووردت على الهامش «خاصته».

فصل ٣٨/ص ٢٦٧

١ – م : اسماء الحدود. ٢ – م : له (ن). ٣ – م : يؤخذ. ٤ – م : اذا لم يكن فرق. ٥ – ف : مظنون ؛ م : المظنون. ٦ – ف : مظنون.

فصل ٣٩/ص ٢٦٧

١ – ل و م : ان لا. ٢ – م : اذا. ٣ – م : مع حرف التعريف (ز). ٤ – ف : يوجد.

فصل ٤٠/ص ٢٦٧ – ٢٦٩

١ – م : نحفظ. ٢ – م : في الجملة. ٣ – م : و. ٤ – م : ان (ن). ٥ – م : توجد (ز). ٦ – م : والباء. ٧ – ف و ل : ان ا ؛ وهكذا وردت الاحرف في بقية الصفحة ، لذلك اتبعنا المخطوط م لان الاحرف مكتوبة بانسجام بين الالف والباء والجيم. ٨ – م : وان. ٩ – م : جملة «ان ا... نقول» (ن). ١٠ – م : الالف. ١١ – ف و ل : ا. ١٢ – ف و ل : ا. ١٣ – م : «يخيل» ووردت على الهامش «نتخيل». ١٤ – ف و ل : هي ب. ١٥ – ف : والبت. ١٦ – م : جملة «الخط طول مقدار قدم وان هذا» (ن). ١٧ – م : و (ن). ١٨ – م : ا. ١٩ – ف و ل : لاكن. ٢٠ – م : الحروف (ن). ٢١ – م : جملة «اذ كان اعطاء المثال ضروريا في التعليم» (ن).

فصل ٤١/ص ٢٦٩

١ – م: المقائيس. ٢ – م: ليس (ن). ٣ – ل وم: ان. ٤ – م: توجد (ن). ٥ – م: ان لا. ٦ – م: انه (ن). ٧ – ف ول: لاكن. ٨ – ف: لانه ليس (ز). ٩ – ف: اضداد. ١٠ – م: انه. ١١ – م: قوتها. ١٢ – م: يوجد. ١٣ – م: ومريضا. ١٤ – ل وم: يبيّن. ١٥ – ل: المستثنا. ١٦ – م: الحملي (ز).

فصل ٤٢/ص ٢٦٩ – ٢٧١

١ – ل وم: ذلك (ن). ٢ – ل وم: الشكل (ن). ٣ – م: بيان (ن). ٤ – م: ضرب. ٥ – م: والشكل الثالث. ٦ – ف: في الافتراض؛ م: «في الافتراض» ووردت على الهامش «لا بافتراض». ٧ – ل وم: الذي. ٨ – م: منها. ٩ – ل وم: السالبة الجزئية. ١٠ – م: ايضا (ز). ١١ – م: الثلثة. ١٢ – م: القياس (ن). ١٣ – م: فيها ذلك.

فصل ٤٣/ص ٢٧١ – ٢٧٥

١ – ل وم: في. ٢ – م: زيد (ن). ٣ – م: ان لا. ٤ – م: «وان لا يمشي» بدل «الى قولنا زيد ليس يمكن ان يمشي». ٥ – م: موجبتين. ٦ – م: لا ابيض. ٧ – م: فهو. ٨ – ل: وكثيرا؛ م: وكثير. ٩ – م: ابيض. ١٠ – م: لا ابيض. ١١ – م: هو (ن). ١٢ – م: ان لا. ١٣ – ف: زيد (ن). ١٤ – ل: بجتمعين؛ م: لا يجتمعان. ١٥ – م: ان (ن). ١٦ – م: وان لا. ١٧ – ف: انه (ن). ١٨ – ف: كاذبان. ١٩ – م: جملة «انه عادل... قولنا» من سطر ١٧ الى ١٨ (ن). ٢٠ – ل: صادقين. ٢١ – م: جملة «وكذلك قولنا... فيه» من سطر ١٩ الى ٢١ (ن). ٢٢ – ف: «وبدل سالبة ا» بدل «وبدل سالبتها». ٢٣ – ل وم: حرف ب. ٢٤ – ل وم: حرف د. ٢٥ – ل وم: حرف جـ. ٢٦ – م: ا. ٢٧ – م: وتحت ب. ٢٨ – م: ورد هذا الرسم وسط الصفحة $\frac{ا \quad ب}{جـ \quad د}$ ٢٩ – ل: احدهما؛ م: احدهما. ٣٠ – م: احدهما. ٣١ – م: وموجود. ٣٢ – م: هي (ز). ٣٣ – م: ذلك (ن). ٣٤ – م: انه لا خيّر. ٣٥ – م: قولنا (ن). ٣٦ – تختلف المخطوطات الثلاث هنا في عرض النتائج، من ص ٢٧٣ سطر ١٩ الى ص ٢٧٤ سطر ١٦، ولذا اعتمدنا في تحقيقنا النص ما جاء في المخطوط (ف) اساسًا، ونورد هنا ما جاء في المخطوطين الآخرين: ل: «واذا كان هذا هكذا فبيّن انه ليس يمكن في جـ وهي

السالبة المعدولة وفي ب وهي السالبة البسيطة ان يجتمعا في شيء واحد لان ما يصدق عليه ا يصدق عليه جـ وما صدق عليه ا كذب عليه ب اذ احداهما موجبة والاخرى سالبة. فاذن ما صدق عليه جـ كذب عليه ب واما د وهي الموجبة المعدولة وا وهي الموجبة البسيطة فقد يجتمعان في شيء واحد لانه ليس يلزم وجود د فيا يوجد فيه ب وانما الامر بالعكس اعني ان ب توجد فيا يوجد فيه د. وقد نتوهم ا وهي الموجبة البسيطة و د وهي الموجبة المعدولة متقابلان وذلك انه لما كنا وضعنا ان د متى كانت موجودة ان ا موجودة وب وا متقابلتان اي متى وجد احدهما ارتفع الآخر وليس يخلو من احدهما شيء من الاشياء فاذن د وا بهذه الصفة. لاكن لو كان د وا متقابلان على جهة السلب والايجاب للزم متى وجد ب ان يوجد د وذلك كذب وخلاف ما بيّن لانه كان واجبا ان يصدق على ب د اذ كان كاذبا عليه ا وقد يمكن متى وضعنا ان جـ لازمة للالف وان ا ليس يلزم جـ ان نبيّن من ذلك ان ب لاحقة لا وان ذلك غير منعكس وانه لا يمكن ان يجتمع جـ وب ويمكن ان يجتمع ا و د. وذلك انه اذا كان هذا هكذا فبيّن انه ليس يمكن في ب وفي جـ ان يجتمعا في شيء واحد لان ب محصورة في د وحيث وجدت د فليس توجد جـ لان احداهما موجبة والاخرى سالبة واما د وا فقد يمكن ان يجتمعا في شيء واحد لانه ليس ا محصورة في جـ فقد توجد جـ حيث لا توجد ا واذا كان كل شيء اما ان يوجد فيه ا واما ب فقد يوجد د تارة في ا وتارة في ب. وقد يمكن ان يبيّن ببرهان آخر انه متى كانت جـ لاحقة للالف ان ب لاحقة لـد وان ب وجـ لا يمكن ان يجتمعا معا وان د وا قد يمكن ان يجتمعا وذلك انه اذا كانت جـ محصورة في ا وكان كل شيء اما ان يصدق عليه د او جـ فواجب ان يكون صادقا منها على ب د دون جـ لان جـ محصورة في مقابل ب الذي هو ا فاذن متى كانت جـ محصورة في ا فان ب محصورة في د واذا كانت جـ محصورة في ا وب محصورة في د فبيّن ان جـ وب ليس يمكن فيهما ان يجتمعا في شيء واحد وانه يمكن ذلك في د وا. وهذا الذي يعرض في القضايا الشخصية المعدولة والبسيطة يعرض مثله في العدمية مع البسيطة. وكما انه ليس سالبة البسيطة الشخصية الموجبة الشخصية المعدولة الموجبة كذلك ليس سالبة الموجبة الكلية البسيطة الموجبة الكلية المعدولة».

م: «واذا كان هذا هكذا فبيّن انه ليس يمكن في ا وهي الموجبة البسيطة وفي د وهي الموجبة المعدولة ان يجتمعا على الصدق لان ما صدق عليه ا صدق عليه جـ وما صدق عليه جـ كذب عليه د اذا كان احدهما موجبة والثانية سالبة فاذن ما صدق عليه ا كذب عليه د واما جـ وهي السالبة المعدولة وب وهي السالبة البسيطة فلا يجتمعان على الصدق وذلك حيث تكذب الموجبتان البسيطة والمعدولة ولا تجتمعان على الكذب اصلاً لانهما لو

اجتمعا على الكذب لصدق مقابل كل واحد منهما فكان يلزم اجتماع الموجبتين المعدولة والبسيطة على الصدق وقد بيّن امتناع ذلك. ويتحصّل من هذا اذا صدقت احدهما لم يلزم صدق الاخرى ولا كذبها واذا كذبت احدهما صدقت الاخرى ضرورة. وقد يتوهم ان ا وهي الموجبة البسيطة و د وهي الموجبة المعدولة متقابلتان وذلك انه لما كنا وضعنا ان د متى كانت موجودة ان ب موجودة و ب و ا متقابلتان اي متى وجد احدهما ارتفع الآخر وليس يخ (يخلو) من احدهما شيء من الاشياء فاذن د و ا بهذه الصفة. لكن لو كان د و ا متقابلتان على جهة السلب والايجاب للزم متى وجد ب ان يوجد د وذلك كذب بخلاف ما بيّن لانه كان واجبا ان يصدق على ب د ان كان كذبا ان يصدق عليه ا. وقد يمكن متى وضعنا ان جـ لازمة لالف وان ا ليس يلزم جـ ان يبيّن من ذلك ان ب لاحقة وان ذلك غير منعكس وانه لا يمكن ان يجتمع د و ا ويمكن ان يجتمع جـ و ب. وذلك انه اذا كان هذا هكذا وبيّن انه ليس يمكن في ا و د ان يجتمعا في شيء واحد لان د محصورة في ب حيث وجدت ب فليس يوجد الآن احدهما موجبة والاخرى سالبة. واما جـ و ب فقد يمكن ان يجتمعا في شيء واحد لانه ليس جـ محصورة في ا فقد يوجد جـ حيث لا يوجد ا واذن كل شيء اما ان يوجد فيه ا واما ب فقد يوجد جـ مرة في ا ومرة في ب. وقد يمكن ان يتبيّن برهان آخر انه متى كانت جـ لاحقة للالف ان ب لاحقة لـد وان د و ا لا يمكن ان يجتمعا معا وان ب و جـ قد يمكن ان يجتمعا وذلك انه اذا كانت ا محصورة في جـ وكان كل شيء اما ان يصدق عليه د او جـ فواجب ان يكون الصادق منهما على ا جـ دون د لان جـ ليست محصورة في مقابل ب الذي هو ا. فاذن متى كانت ا محصورة في جـ وان د محصورة في ب وبين ان د و ا ليس يمكن ان يجتمعا في شيء واحد وانه يمكن ذلك في جـ و ب وهذا الذي يعرض في القضايا الشخصية المعدولة البسيطة يعرض مثله في العدمية مع البسيطة (جملة يعرض هنا مكررة) وكما انه ليس سالبة البسيطة الشخصية هي الموجبة الشخصية المعدولة كذلك ليس سالبة موجبة الكلية البسيطة هي الموجبة الكلية المعدولة».

٣٧ – تعود المخطوطات الثلاث الى نقل النص بشكل متشابه. ٣٨ – ل: سالب. ٣٩ – ل: وقولنا (؟). ٤٠ – ل و م: كانت (ن). ٤١ – ل و م: ابيض. ٤٢ – م: انه. ٤٣ – م: والثاني (ن). ٤٤ – م: ثلثة. ٤٥ – م: المقائيس. ٤٦ – ل و م: كانت. ٤٧ – ل و م: عليه ايضا. ٤٨ – ل: جزأ. ٤٩ – ف: الاولى؛ م: «انقضت المقالة الاولى من القياس» بدل «وهنا انقضت... الاولى». ٥٠ – ف و م: جملة «يتلوه... غيره» من سطر ٦ الى ٨ (ن).

المقالة الثانية : فصل ١/ص ٢٧٩ – ٢٨٢

١ – ل : صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلّم تسليما. ٢ – ل : «من انالوطيقي الاول وهو كتاب القياس» (ن) ؛ م : وردت جملة «بسم الله... القياس» من سطر ١ الى ٤ هكذا : «المقالة الثانية من انالوطيقي بسم الله الرحمن الرحيم». ٣ – م : منهما. ٤ – م : «من المقدمات الثلثة» بدل «من الاشكال الثلاثة». ٥ – ل : التي ؛ م : «التي» ووردت على الهامش «الذي». ٦ – م : مطلوب (ن). ٧ – ف : سوا. ٨ – م : اما (ن). ٩ – م : الموجبة الكلية. ١٠ – ل : كلية (ن). ١١ – م : جملة «والسالبة الجزئية... عكسها» من سطر ٥ الى ٦ (ن). ١٢ – ل و م : النتيجة. ١٣ – م : لم يعدّ. ١٤ – م : وغلطوا. ١٥ – م : فعدوها. ١٦ – م : جملة «فقد يظن... الموضوع» من سطر ١٦ الى ١٧ وردت هكذا : «فقد يظن انه اذا تبيّن ان محمول المطلوب موجود في موضوع والموضوع له موضوع آخر ظاهر عندنا ، فينتج مع ذلك الموضوع ايضًا». ١٧ – م : قولنا (ن). ١٨ – م : احدهما. ١٩ – ل و م : انه (ن). ٢٠ – م : احدهما. ٢١ – م : محمول. ٢٢ – م : احدهما. ٢٣ – م : احدهما. ٢٤ – م : و. ٢٥ – م : التي. ٢٦ – م : التي. ٢٧ – م : التي. ٢٨ – ل : الجزئيات. ٢٩ – م : ما يعرض (ز). ٣٠ – م : التي. ٣١ – م : انتج. ٣٢ – م : ف : ذلك. ٣٣ – م : تلك. ٣٤ – ل و م : انطوائه. ٣٥ – ل و م : الجرم. ٣٦ – م : ظاهر. ٣٧ – ل : من حد الاوسط. ٣٨ – م : يلزم ان (ز). ٣٩ – م : لا. ٤٠ – م : فقط (ن). ٤١ – ل : لا ما ؛ م : الى ما. ٤٢ – م : انتج.

فصل ٢/ص ٢٨٣ – ٢٨٩

١ – م : يكون (ز). ٢ – ف : تكونا. ٣ – ف : تكونا. ٤ – م : احدهما. ٥ – م : واما. ٦ – ل : تكون عنهما ؛ م : الاّ (ز) على الهامش. ٧ – م : صادقة. ٨ – م : جملة «واما المقدمات... صادقة» (ن). ٩ – ل : لاكن. ١٠ – م : كما (ز). ١١ – م : فلنأخذ. ١٢ – ل : نأخذ (ن). ١٣ – م : ان تكون ب موجودة. ١٤ – م : «وهو بيّن انه اذا او قد فرض انه اذا وجد المقدم وجد التالي» (ز). ١٦ – ل : آلف. ١٧ – م : «وموجودة معا» بدل «وا موجودة». ١٨ – م : الصادقين. ١٩ – م : احدهما. ٢٠ – م : جملة «فباضطرار ان... ايضًا» (ن). ٢١ – م : هي بعينه. ٢٢ – م : ان يكون (ز). ٢٣ – ل : لاكن. ٢٤ – م : انه. ٢٥ – م : جملة «وتكون ا... الاصغر» من سطر ١٩ الى ٢١ (ن). ٢٦ – م :

محمول. ٢٧ – م: المقدمتان. ٢٨ – م: ومثل هذا يعرض بعينه. ٢٩ – م: و. ٣٠ – ف: ب (ن). ٣١ – ف: ب (ن). ٣٢ – م: صادقتين. ٣٣ – ل و م: صادق. ٣٤ – ف: قولنا (ن). ٣٥ – ل: معدن. ٣٦ – ل و م: فلا. ٣٧ – ل: معدن. ٣٨ – ف: العظما. ٣٩ – م: وكانت (ن). ٤٠ – م: الجيم. ٤١ – م: صادقا. ٤٢ – م: والنتيجة. ٤٣ – م: فاذا. ٤٤ – م: فاذا. ٤٥ – م: الذين. ٤٦ – م: موجودا. ٤٧ – م: اخذنا. ٤٨ – م: كبرهما. ٤٩ – م: وصغرهما. ٥٠ – م: فان. ٥١ – م: طبيب. ٥٢ – م: طبيب. ٥٣ – ل: «فولا» مصححة على الهامش «فلا». ٥٤ – م: واحد. ٥٥ – م: كبرهما. ٥٦ – م: النوع. ٥٧ – م: وجه (ن). ٥٨ – م: جملة «انتج لنا ولا متخيل واحد نبات» (ن). ٥٩ – م: النتيجة. ٦٠ – م: كانت (ن). ٦١ – ل و م: يمكن. ٦٢ – م: كبرهما. ٦٣ – م: وصغرهما. ٦٤ – م: الانسان. ٦٥ – م: كبرهما. ٦٦ – م: وصغرهما. ٦٧ – م: من (ز). ٦٨ – م: وفي بعض جه (ن). ٦٩ – م: كبرهما. ٧٠ – م: وصغرهما. ٧١ – م: كبرهما. ٧٢ – م: وصغرهما. ٧٣ – م: وصغرهما. ٧٤ – م: كبرهما. ٧٥ – م: الموجودة. ٧٦ – ل و م: وذلك. ٧٧ – م: كبرهما. ٧٨ – م: وصغرهما. ٧٩ – م: و (ن). ٨٠ – م: الجيم. ٨١ – م: كبرهما. ٨٢ – م: ابيض. ٨٣ – م: غير (ن).

فصل ٣/ص ٢٨٩ – ٢٩١

١ – ل و م: فيه (ز). ٢ – م: من. ٣ – م: احدهما. ٤ – م: جملة «او كانت احداهما.. بالجزء» من سطر ٤ الى ٥ (ن). ٥ – م: ب(ن). ٦ – م: ا (ن). ٧ – م: واحد (ن). ٨ – م: ان (ن). ٩ – م: ان. ١٠ – ف: اذ. ١١ – م: جملة «وكذلك يعرض... جه» من سطر ١٧ الى ١٨ وردت هكذا: «وكذلك يعرض اذ كان الصادق ان ب موجودة في كل جه او غير موجودة في شيء من جه». ١٢ – م: انتج. ١٣ – م: انه (ن). ١٤ – م: احدهما. ١٥ – م: في واحد (ن). ١٦ – ف: ولا ابيض واحد غراب. ١٧ – ل و م: هي. ١٨ – م: احدهما. ١٩ – م: وهو. ٢٠ – م: «زفت» وورد على الهامش شرح لهذه الكلمة: «الزقب محركه الطريق الضيق ورميته من زفت محركه من قرب». ٢١ – م: احدهما. ٢٢ – ف: كاذبة. ٩ – م: جملة «وكذلك يعرض... حي» من سطر ١٨ الى ٢١ وردت هكذا: «وكذلك يعرض ان تكون النتيجة اذا كانت كلتا المقدمتين كاذبتين بالجزء وذلك ان بعض الابيض حي وبعض الاسود حي». ٢٤ – ل و م:

نتيجة. ٢٥ – م: المقائيس. ٢٦ – ف: الكلية (ن). ٢٧ – م: فتكون النتيجة صادقة (ن). ٢٨ – م: نتج. ٢٩ – م: الحي. ٣٠ – ل: وذلك. ٣١ – م: جملة «فانه ينتج... علم» من سطر ١٩ الى ٢٠ ووردت هكذا: «فانه ينتج عن ذلك ان بعض العلم ليس للانسان او الناس ليس بعالم او ليس له علم».

فصل ٤/ص ٢٩١ – ٢٩٥

١ – ل وف: القول (ن). ٢ – م: و (ن). ٣ – م: كاذبتين. ٤ – م: احدهما. ٥ – م: احدهما. ٦ – ف: واحداهما؛ ل: اذا احدهما؛ م: او احدهما. ٧ – م: موجود (ن). ٨ – ل وم: الطرف (ز). ٩ – م: بعض (ن). ١٠ – م: ب. ١١ – ف: بالجزء. ١٢ – ف: جملة «وكذلك اذا... بالجزء» (ن). ١٣ – م: منها. ١٤ – ف: بالجزء (ن). ١٥ – ل: الكبرا. ١٦ – م: لانه (ن). ١٧ – م: جملة «في بعض جـ... غير موجودة» (ن). ٨ – م: احدهما. ١٩ – م: احدهما. ٢٠ – ل وم: جملة «وكذلك يعرض... ا ب»» من سطر ٣ الى ٤ وردت هكذا في المخطوطين: «وكذلك يعرض اذا كانت مقدمة ا ب». ٢١ – م: والقفنس. ٢٢ – م: صغرهما. ٢٣ – م: ذلك منها. ٢٤ – م: هو. ٢٥ – م: احدهما. ٢٦ – م: بهذا. ٢٧ – م: كاذبة. ٢٨ – م: اذا. ٢٩ – م: بهذا. ٣٠ – ف: اكبرا. ٣١ – م: كاذبة. ٣٢ – م: انه قد تبيّن في الشكل الثالث (ن). ٣٣ – ل وم: نتيجة. ٣٤ – م: احدهما. ٣٥ – م: من هذه ما استعملناه في السالبة (ن). ٣٦ – م: ما (ن). ٣٧ – م: كاذبة (ن). ٣٨ – م: وسواء. ٣٩ – م: وجزئية. ٤٠ – م: ههنا. ٤١ – م: يبيّن. ٤٢ – م: لا محالة (ن). ٤٣ – م: متكافئتان. ٤٤ – م: ان لا. ٤٥ – م: ههنا. ٤٦ – م: كذب. ٤٧ – م: فلنفرض. ٤٨ – ل: فاقول. ٤٩ – م: انه (ز). ٥٠ – م: ا (ن). ٥١ – م: ثلثة. ٥٢ – م: جملة «والثالث يلزم... هذا» (ن). ٥٣ – ل وم: فاقول. ٥٤ – ل: يرتفع ا. ٥٥ – م: فوجد ب. ٥٦ – م: لما (ز). ٥٧ – م: فيكون اللازم متكافئتان ومنعكسان. ٥٨ – م: ولذلك. ٥٩ – م: ان.

فصل ٥/ص ٢٩٧ – ٣٠١

١ – ف و ل: الفصل الثالث. ٢ – ل وم: يعرض. ٣ – ف: عكس (ن). ٤ – م: منها. ٥ – م: ومثال. ٦ – م: ان (ن). ٧ – ل وم: هي. ٨ – م: «واما اذا اراد بيان ان ا في كل جـ» (ز) على الهامش. ٩ – م: المقصودة. ١٠ – م: جملة «انتاجها من... الجهة» من سطر ١٢ الى ١٣ وردت هكذا: «بجهة

غير هذه الجهة فليس يمكن» ، «فليس يمكن» فوق السطر . ١١ - م : احد (ن) . ١٢ - م : اوسطا. ١٣ - م : واحد. ١٤ - ف : المقدمة. ١٥ - م : وتلك. ١٦ - م : و. ١٧ - م : تؤخذ. ١٨ - ف و ل : لاكن. ١٩ - ل و م : ذلك. ٢٠ - ف : كل (ن). ٢١ - ف : اتا. ٢٢ - ل و م : يمكن. ٢٣ - م : مقدمتاه. ٢٤ - م : وعكسيها. ٢٥ - ف : سبقا. ٢٦ - ل و م : بيّن. ٢٧ - م : هناك. ٢٨ - ل و م : ست. ٢٩ - م : ست. ٣٠ - م : الثلثة. ٣١ - ل و م : مثل ان. ٣٢ - م : الذي (ن). ٣٣ - م : برهنت. ٣٤ - م : يتبيّن. ٣٥ - ل و م : وهي. ٣٦ - ل و م : ايضا (ز). ٣٧ - م : اليها (ن). ٣٨ - م : قبل (ن). ٣٩ - ل : فاذًا. ٤٠ - م : «اعرف من النتيجة معرفة الوجود» بدل «اعرف من جهة معرفة الوجود». ٤١ - م : يخص. ٤٢ - م : كما قلنا (ن). ٤٣ - ل : لنا (ن). ٤٤ - ف : يأتي ؛ م : جملة «فانّا نأخذ... ليس يتأتى» من سطر ٢٣ الى ٢٦ وردت هكذا : «فانّا نأخذ ان ا غير موجودة في شيء من ب وهي المقدمة الكبرى فانه ليس يتأتى». ٤٥ - م : و (ن). ٤٦ - ف : عكسها. ٤٧ - م : حالها. ٤٨ - م : المعنى (ز). ٤٩ - م : ابا نصرو. ٥٠ - م : يناقض. ٥١ - ف : الغير منتج. ٥٢ - م : اولا (ز). ٥٣ - ل و م : جملة «اعني قولنا... كذا» من سطر ١٨ الى ١٩ (ن). ٥٤ - ف : وضعت. ٥٥ - م : و (ن). ٥٦ - ف : في (ن). ٥٧ - م : ههنا. ٥٨ - ف : موجود. ٥٩ - ل : لاكن. ٦٠ - م : هنا. ٦١ - م : «فيمكن فيها ذلك» (ز) على الهامش. ٦٢ - م : وهي (ن). ٦٣ - ل : هو (ن). ٦٤ - م : المستعمل (ن).

فصل ٦/ص ٣٠١ - ٣٠٣

١ - ف : الشكل الثاني ؛ ل : البيان بالدور في الشكل الثاني (ن). ٢ - ل : الدورية ؛ م : فيه (ن). ٣ - م : في الشكل الثاني (ن). ٤ - م : اضيف. ٥ - ل : لاكن. ٦ - ل و م : هي. ٧ - م : معنا. ٨ - م : «وفي» بدل «ولا في». ٩ - م : ان لا. ١٠ - ل و م : «ولا» بدل «وقد». ١١ - ل و م : والاّ (ز). ١٢ - م : الى عكس ذلك. ١٣ - م : جملة «حصل معنا... ا» من سطر ٢٢ الى ٢٣ (ن). ١٤ - م : احدهما. ١٥ - ل : ولاكن. ١٦ - ل و م : جملة «ثم عكسنا... ب» من سطر ٢ الى ٤ (ن). ١٧ - ل : معنى.

فصل ٧/ص ٣٠٣ - ٣٠٥

١ - ف : بيان الدور ؛ ل : البيان بالدور (ن). ٢ - م : ان تبرهن (ن). ٣ - م :

جملة «واما اذا... الدور» من سطر ٦ الى ٧ (ن). ٤ – ل وم: الشيء (ز). ٥ – ل وم: واولا (ز). ٦ – م: وبالنتيجة. ٧ – ل: يبيّن؛ م: بيّن. ٨ – م: المقدمة (ن). ٩ – م: وبعض. ١٠ – ل: يبيّن. ١١ – م: كلية. ١٢ – م: ان (ن). ١٣ – م: لا تبرهن. ١٤ – م: الآخر (ن). ١٥ – ل وم: ان ب. ١٦ – ف: احداهما؛ م: احدهما. ١٧ – م: مع. ١٨ – ف ول: لاكن. ١٩ – ل: بنوع. ٢٠ – ل: ناقص.

فصل ٨/ص ٣٠٥ – ٣٠٧

١ – م: و (ن). ٢ – ف: شتا. ٣ – ل وم: هو (ز)؛ م: ههنا. ٤ – م: يجب ضرورة (ن). ٥ – م: مقابل. ٦ – م: والنتيجة. ٧ – م: فاذا. ٨ – م: المضادة. ٩ – م: المأخوذة. ١٠ – م: الشكل (ن). ١٢ – م: ان نأخذ. ١٣ – م: مقاومة. ١٤ – ل: بنفسه. ١٥ – م: جملة «ومثل هذا بعينه... كلية» من سطر ٢١ الى ٢٣ (ن). ١٦ – م: الاول (ز). ١٧ – م: و (ن). ١٨ – م: منه. ١٩ – م: جزئين. ٢٠ – م: «فانه اذا اخذ النقيض فانه يمكن» بدل «فانه اذا اخذ فيهما نقيض النتيجة امكن». ٢١ – م: ولا (ز). ٢٢ – ل: لاكن. ٢٣ – م: جملة «لكن قولنا... بعض جـ» سطر ٩ (ن). ٢٤ – م: فقد. ٢٥ – م: هذا (ن). ٢٦ – م: الثلثة. ٢٧ – م: انعكست. ٢٨ – م: منها.

فصل ٩/ص ٣٠٧ – ٣٠٩

١ – ف: القول (ن). ٢ – ل: القول في انعكاس الشكل الثاني (ن). ٣ – ل: الانعكاس (ز). ٤ – م: مضاد الكلية (ز). ٥ – ل وم: فبأن. ٦ – م: فان ا... ضدها (؟). ٧ – م: ابطال (ن). ٨ – م: في (ن). ٩ – م: فينتج. ١٠ – م: وهي. ١١ – م: بعينه هو السبب. ١٢ – م: وايضا ان ا. ١٣ – ل: ولاكن. ١٤ – م: «وان اضفنا الى هذه المقدمات مقدمة جزئية» بدل «وان اضفنا الى هذه المقدمة الجزئية». ١٥ – ل وم: يبيّن. ١٦ – م: واما. ١٧ – م: فانّا نأخذ. ١٨ – م: بعض ب.

فصل ١٠/ص ٣٠٩ – ٣١١

١ – ل: القول في انعكاس الشكل الثالث (ن). ٢ – ل: الانعكاس (ز). ٣ – م: كل (ز). ٤ – م: ولا واحد. ٥ – م: قرينتها. ٦ – م: ما (ز). ٧ – م: الموجبتين (ن). ٨ – م: فيهما. ٩ – م: جملة «المقدمة الكلية... الجزئية» (ن).

١٠ – م: اوْتِ. ١١ – م: في (ن). ١٢ – م: نقيضي. ١٣ – م: الثالث. ١٤ – م: نقيض. ١٥ – م: نقيض (ز). ١٦ – م: احدهما. ١٧ – م: واحداهما سالبة (ن). ١٨ – م: فيهما. ١٩ – م: جملة «وان عكست ... المقدمتين» من سطر ٣ الى ٤ (ن). ٢٠ – ل وم: تكون. ٢١ – م: واما. ٢٢ – م: وايضًا ان المقاييس. ٢٣ – م: الذي..

فصل ١١/ص ٣١١ – ٣١٥

١ – م: المقصودة. ٢ – م: من حملي وشرطي. ٣ – م: «اي القياس الخلف» بدل «يقع في قياس الخلف يقع في الاشكال الثلثة». ٤ – ف: به؛ م: بها. ٥ – م: النتيجة. ٦ – م: المضاف. ٧ – م: المقصودة. ٨ – ف ول: قياس. ٩ – م: يسلّم. ١٠ – ل: بيّن. ١١ – م: يكون (ن). ١٢ – م: بقياس. ١٣ – م: المستقيم. ١٤ – م: وان. ١٥ – م: صادق. ١٦ – م: وهو. ١٧ – ف: ما خلى. ١٨ – م: ان كان (ن). ١٩ – م: جه (ز). ٢٠ – م: للبا. ٢١ – ف: المقابل الموضوع؛ م: مقابل الموضوع. ٢٢ – ل: وضعنا. ٢٣ – ل: وان. ٢٤ – ل وم: البا. ٢٥ – م: قلنا. ٢٦ – م: اضيف. ٢٧ – م: و (ن). ٢٨ – م: احدهما. ٢٩ – م: و (ن). ٣٠ – م: صادقة كلية. ٣١ – م: ان لا. ٣٢ – ف ول: لاكنه. ٣٣ – م: التي. ٣٤ – م: صادقة لوجوده. ٣٥ – م: ب ا. ٣٦ – م: اضيف. ٣٧ – م: جه ب. ٣٨ – م: في الشكل الثاني (ز) فوق السطر. ٣٩ – م: ب. ٤٠ – م: جملة «فاذن الذي... من ب» من سطر ٢٤ الى ٢٥ (ن). ٤١ – م: اخذنا. ٤٢ – ل وم: موضوعها. ٤٣ – م: نقيضه وهو (ز). ٤٤ – م: من. ٤٥ – م: جملة «فاذن... المطلوب» من سطر ١٥ الى ١٦ (ن). ٤٦ – م: موجودة (ن). ٤٧ – ف: محال. ٤٨ – م: الصادقة (ز). ٤٩ – ل وم: سالبة. ٥٠ – ل وم: الشكل (ن). ٥١ – ف: ما عدى.

فصل ١٢/ص ٣١٥ – ٣١٦

١ – م: انه. ٢ – ل: لاكن. ٣ – م: مقابل. ٤ – م: صدق. ٥ – م: بيانها.

فصل ١٣/ص ٣١٦ – ٣١٧

١ – ل وم: ان (ن). ٢ – م: هو (ن). ٣ – ل: لاكن. ٤ – م: ان (ن). ٥ – م: من. ٦ – م: جه ب. ٧ – ف: المطالبة؛ م: السالبة (ن). ٨ – ل وم: ما عرض. ٩ – م: موجود. ١٠ – ل: فاذا. ١١ – م: ههنا. ١٢ – ف ول: وان. ١٣ – م: الثلثة.

فصل ١٤/ص ٣١٩ - ٣٢٤

١ - م : و (ن). ٢ - م : والخلف. ٣ - ل : يعترف ؛ م : معترفا. ٤ - م : عنهما يكون. ٥ - م : القياس (ز). ٦ - م : هي (ن). ٧ - ل : مقدمات. ٨ - م : قياس. ٩ - م : معرفة. ١٠ - م : واما. ١١ - م : مثل. ١٢ - ف و ل : السالب. ١٣ - م : النقض. ١٤ - م : فينتج. ١٥ - م : ولا ان. ١٦ - ل : قياس. ١٧ - م : انهما انما (ن). ١٨ - ف و م : فتأليفها. ١٩ - م : جهة (ن). ٢٠ - م : البيّن. ٢١ - م : هنا. ٢٢ - م : الصغرى. ٢٣ - وهو. ٢٤ - ل وم : كل (ن). ٢٥ - م : انما (ن). ٢٦ - م : قياس. ٢٧ - م : جملة «وذلك انه اذا اخذنا نقيض المطلوب بطريق الخلف وهو ان ا في كل ب واضفنا اليه المقدمة الصادقة من جهة ا وهي جـ ليست موجودة من ا ينتج في الشكل الاول ان جـ ليست بموجودة في شيء من ب وهي كاذبة. فاذا اخذنا نقيض هذا وهو ان جـ موجودة في بعض ب واضفنا اليه مقدمة صادقة التي هي جـ ليست بموجودة في شيء من ا ينتج في الشكل الثاني ان ا ليست في بعض ب وهو المطلوب بطريق الخلف. واما الموجب الجزئي فيبيّن في الشكل الثالث» (ز). ٢٨ - م : جـ. ٢٩ - م : والمضافة. ٣٠ - ل : من المطالب (ز) ؛ م : بطريق من المطالب (ز). ٣١ - ف : فيه (ن). ٣٢ - ل : يبيّن. ٣٣ - ف : وهي (ن). ٣٤ - ف : الاول (ن). ٣٥ - ل : جملة «فنقول ان... واضفنا» من سطر ٢٢ الى ٢٤ وردت هكذا : «فاذا اخذنا نقيضها واضفنا». ٣٦ - م : احدهما. ٢٧ - ل وم : لم تشترك. ٣٨ - م : هو (ن). ٣٩ - ل : من (ز) ؛ م : عن (ز). ٤٠ - ل : ان. ٤١ - م : اخذنا (ن). ٤٢ - ل : ب. ٤٣ - م : جملة «بعض ب... في» من سطر ١٧ الى ١٨ (ن). ٤٤ - م : وهي. ٤٥ - م : قياسه (ن). ٤٦ - م : جملة «بعض ب... في» (ن). ٤٧ - ف : الصادقة (ن). ٤٨ - ل : الالف. ٤٩ - ف : انه. ٥٠ - م : وكلا. ٥١ - ف : ان. ٥٢ - م : المستقيم ايضا. ٥٣ - م : بأن. ٥٤ - ل : القياس (ن). ٥٥ - م : المقائيس. ٥٦ - م : لاي قياسات ترجع.

فصل ١٥/ص ٣٢٤ - ٣٢٧

١ - م : السلب والايجاب. ٢ - م : هي (ن). ٣ - م : فلا (؟). ٤ - م : فانه (ن). ٥ - م : الموضوع والمحمول. ٦ - م : مقدمتاه (ن). ٧ - م : فيما. ٨ - م : هو (ن). ٩ - ل وم : و (ن). ١٠ - ف وم : فاضلا. ١١ - م : عن الفضل (ز). ١٢ - ف : فاضلا. ١٣ - م : المعلوم. ١٤ - م : وكذا. ١٥ - ف :

وسوى. ١٦ – م: الامر (ن). ١٧ – ف: لاحد. ١٨ – م: المتقابلة. ١٩ – م: متقابلات. ٢٠ – ل وم: قوتها. ٢١ – ل: في (ن). ٢٢ – م: احدهما. ٢٣ – م: امثال. ٢٤ – م: اثني عشر. ٢٥ – م: ثلثة. ٢٦ – م: واثنان. ٢٧ – م: احدهما. ٢٨ – م: منهما. ٢٩ – ل وم: ثلثة. ٣٠ – م: منها (ن). ٣١ – م: لا (ن). ٣٢ – ل: ولا تبالي. ٣٣ – م: الموضع. ٣٤ – م: ههنا. ٣٥ – ف: ما عدى. ٣٦ – م: جملة «اعني المقدمتين او واحدة منهما فانهما كاذبتان او احدهما وان كان مفروض الصدق والنتيجة صادقة ابدا: اما بحسب الواقع فلأنها يمكن ان تكون من الاوائل او تثبته بمقدمات صادقة غير هذه المقدمات واما صدقة بحسب تلك المقدمات الكاذبة فلانها مفروض الصدق فتقابلها معها في الواقع لا بغرض صدق المقدمتين (ز) على الهامش وفوق السطر. ٣٧ – م: هكذا. ٣٨ – م: مثل (ز). ٣٩ – م: عترائيل. ٤٠ – م: جملة «من مقدمتين... ليس بعترايل» من سطر ١٥ الى ١٦ (ن). ٤١ – م: يتناقض. ٤٢ – م: موجود. ٤٣ – م: الموضوع والمحمول. ٤٤ – م: المقائيس. ٤٥ – م: «التبكيت: التقريع والغلبة بالحجة» (ز) على الهامش. ٤٦ – م: بسيط (ن) ٤٧ – م: و(ن). ٤٨ – ل: بجهة. ٤٩ – م: سئلناه. ٥٠ – ل: حيا. ٥١ – م: بعض (ن). ٥٢ – م: يسلم (ن). ٥٣ – م: المتقابلين. ٥٤ – ل وم: وضعت. ٥٥ – ف: احدهما؛ م: احدهما. ٥٦ – ف: الآخر. ٥٧ – ل: نحو نتيجة اخرى ايضا؛ م: نحو نتيجة اخرى. ٥٨ – م: وهذا. ٥٩ – ل: الانسان (ن). ٦٠ – م: المقائيس. ٦١ – م: الثلث. ٦٢ – ل: عنها. ٦٣ – م: سئلنا. ٦٤ – ف ول: عن (ن). ٦٥ – م: او من بعضه (ز).

فصل ١٦/ص ٣٢٨ – ٣٣١

١ – م: قصدنا. ٢ – م: ان لا. ٣ – م: يبرهن. ٤ – م: به (ن). ٥ – ل: احداها. ٦ – م: اصلا (ن). ٧ – ل وم: يبرهن. ٨ – ل: فهي؛ م: الشيء (ز). ٩ – ل وم: هو (ن). ١٠ – م: و. ١١ – م: باسمين. ١٢ – ف: احد؛ م: احد (ز) احدى. ١٣ – م: ان لا. ١٤ – م: موجودة (ز). ١٥ – م: اللتين (ن). ١٦ – ل وم: في جانب واحد. ١٧ – ف: مساوية. ١٨ – ل وم: فانهما. ١٩ – م: لمن. ٢٠ – م: فهذا الشيء موجود (ن). ٢١ – م: و(ن). ٢٢ – م: عن (ن). ٢٣ – ل: لاكن. ٢٤ – ل: بيّن. ٢٥ – م: الشيئين. ٢٦ – م: بالاسم. ٢٧ – م: ب. ٢٨ – ل: لاكن. ٢٩ – م: حقيقة. ٣٠ – م: مجهولاء. ٣١ – م: معلوماء. جملة «ان احد ذينك الشيئين مجهولا الوجود لشيء آخر معلوما

بالآخر» (ز) فوق السطر. ٣٢ – ل: ذانك. ٣٣ – م: الوجود. ٣٤ – ل: فظن؛ م: او يظن. ٣٥ – م: منعكسا. ٣٦ – ف: معلومة. ٣٧ – ل: يكن. ٣٨ – م: الثلثة. ٣٩ – م: ههنا. ٤٠ – م: احدهما. ٤١ – ف: واحدا. ٤٢ – م: فنريد. ٤٣ – ف: المقدمة معلومة؛ ل: مقدمة معلومة. ٤٤ – ف: كان. ٤٥ – ف: يكون (ن). ٤٦ – م: الثلثة. ٤٧ – ف: وانهما؛ م: وانها. ٤٨ – م: القياس (ن). ٤٩ – م: المنتجة. ٥٠ – م: احدهما. ٥١ – م: اما شيء واحد في الحقيقة. ٥٢ – م: حقيقتـه. ٥٣ – م: الجزئين. ٥٤ – م: حقيقته. ٥٥ – ل: لها.

فصل ١٧/ص ٣٣٢ – ٣٣٥

١ – م: فيه (ن). ٢ – ل وم: فذلك. ٣ – ل: الوصل. ٤ – ل وم: مشكوك. ٥ – م: مقدمتاه. ٦ – م: ههنا. ٧ – ل وم: مشكوك. ٩ – م: و(ن). ١٠ – م: الموضع. ١١ – م: وهو. ١٢ – م: ان لا. ١٣ – م: لواحد. ١٤ – ف: جزء يه. ١٥ – ل: جملة «فنقول ان ا في كل ب» (ن). ١٦ – م: تأثيرا. ١٧ – م: شك زينن (ن). ١٨ – ف: هو اخفى (غير ظاهرة على الهامش). ١٩ – م: بالموضوع او بالمحمول. ٢٠ – م: يشاركه. ٢١ – م: يشاركه. ٢٢ – ف: فيها (ن)؛ م: فيه. ٢٣ – ل: يلزمه. ٢٤ – م: ب على جـ و (ز). ٢٥ – م: فهذا. ٢٦ – م: يشارك. ٢٧ – م: ا (ن). ٢٨ – م: «مقدمات» بدل «مقدمة ا ب». ٢٩ – م: المقدمة. ٣٠ – ف: بجزء يه. ٣١ – م: كل. ٣٢ – م: و. ٣٣ – م: باوسط. ٣٤ – م: بمقائيس. ٣٥ – م: مباثنة.

فصل ١٨/ص ٣٣٥

١ – م: كان (ن). ٢ – م: المحمول. ٣ – ف ول: لاكن. ٤ – م: تركبت. ٥ – ف: جملة «فاذا... وبيّنت» من سطر ٥ الى ٦ (ن). ٦ – م: احدهما. ٧ – ل: ولاكن. ٨ – ف: جملة «غير بيّن... النتيجة» من سطر ١٧ الى ١٨ (ن). ٩ – ل: حللت. ١٠ – ل: و.

فصل ١٩/ص ٣٣٧ – ٣٣٨

١ – ف: ما (ن)؛ م: شيء ما. ٢ – م: تسلمها. ٣ – م: ان لا. ٤ – م: الثابت (ز). ٥ – م: حدّ. ٦ – م: مشترك. ٧ – ف: يتأتا. ٨ – ف: يتأتا. ٩ – م: له (ن). ١٠ – ف: يتاتا. ١١ – م: ذلك. ١٢ – م: الثلثة.

١٣ - م: للثلثة. ١٤ - م: ثلثة. ١٥ - ل وم: احدها. ١٦ - ل وم: ان لا. ١٧ - م: احدهما. ١٨ - م: مأخوذ. ١٩ - م: مأخوذ. ٢٠ - م: منههنا. ٢١ - م: ثلثة. ٢٢ - م: المقدمة. ٢٣ - م: ههنا. ٢٤ - ل: الاربع. ٢٥ - ف وم: الاثنان. ٢٦ - ف: كلى. ٢٧ - ل وم: الموضعين. ٢٨ - م: وههنا. ٢٩ - م: ويسئل. ٣٠ - م: في (ن). ٣١ - ل: ولاكن. ٣٢ - م: بتلك. ٣٣ - م: الشكل.

فصل ٢٠/ص ٣٣٨ - ٣٣٩

١ - ف: ومتى. ٢ - ف: اخذ. ٣ - م: احدهما. ٤ - م: ينتج. ٥ - م: لنقيض. ٦ - م: لأن.

فصل ٢١/ص ٣٤١ - ٣٤٥

١ - ل: والانخداع ؛ م: الاخداع. ٢ - ل وم: ان. ٣ - م: فان. ٤ - م: جـ. ٥ - ف: ب. ٦ - م: ان (ن). ٧ - ل وم: قد (ز). ٨ - م: كما. ٩ - م: المقائيس. ١٠ - ف: الوسطا. ١١ - ل: الموجودة. ١٢ - م: جملة «موجودة... ا» (ن). ١٣ - ف: ود في كل جـ. ١٤ - ل وم: الكبريين. ١٥ - م: منهما. ١٦ - م: متضادين. ١٧ - ف: جـ. ١٨ - ف: جـ. ١٩ - م: كل (ن). ٢٠ - ف: وكلى. ٢١ - م: محالا. ٢٢ - م: المتضادة. ٢٣ - م: حدودها الوسطى. ٢٤ - م: في (ن). ٢٥ - م: الوسطى. ٢٦ - ف ول: لاكن. ٢٧ - م: معلوما. ٢٨ - ف: لا (ن) ؛ ل: الأ. ٢٩ - ل وم: ان. ٣٠ - م: ان. ٣١ - م: انه (ن). ٣٢ - ف: ماني. ٣٣ - ل وم: هو (ز). ٣٤ - ل وم: «انه» بدل «ما هو». ٣٥ - ل: اضرب. ٣٦ - م: و (ن). ٣٧ - م: هذا المشار اليه. ٣٨ - م: علم وظن. ٣٩ - م: ان (ن). ٤٠ - ف: احدى (ز). ٤١ - ل: لاكن. ٤٢ - ف ول: لاكن. ٤٣ - م: جهة (ن). ٤٤ - ف ول: لاكن. ٤٥ - م: المقائيس. ٤٦ - م: بمثل. ٤٧ - م: اللذين. ٤٨ - م: يستقرّون. ٤٩ - ل: لاكن. ٥٠ - م: انها واحدة (ن). ٥١ - م: الوحدة.

فصل ٢٢/ص ٣٤٥ - ٣٤٩

١ - م: ثلثة. ٢ - م: المقدمتان. ٣ - م: كل (ن). ٤ - م: ان (ن). ٥ - م: كان (ن). ٦ - م: في (ز). ٧ - م: ان (ز). ٨ - م: ههنا. ٩ - م: ههنا. ١٠ - ف: ا وب. ١١ - ف وم: متقابلان. ١٢ - ف وم: متقابلان.

١٣ – م: فانه. ١٤ – ف ول: هكذا (ن). ١٥ – م: و(ن). ١٦ – م: فاسد. ١٧ – م: مكوّن. ١٨ – م: فاسد. ١٩ – م: من (ز). ٢٠ – م: من المقابل الآخر (ن). ٢١ – ف وم: فاسد. ٢٢ – م: تكون (ز). ٢٣ – م: فصل (ن). ٢٤ – م: ائتلف. ٢٥ – م: ائتلف. ٢٦ – م: و(ن). ٢٧ – م: تكون (ن). ٢٨ – م: كان. ٢٩ – م: لان منها (ز). ٣٠ – م: كلا. ٣١ – م: فجيم. ٣٢ – م: وما هو الاكثر. ٣٣ – ف وم: مجموعين. ٣٤ – ل: ب. ٣٥ – م: يواطئ. ٣٦ – م: يواطئه. ٣٧ – م: يواطئه. ٣٨ – ل وم: ان لا. ٣٩ – م: يواطئه. ٤٠ – م: يواطئه. ٤١ – ل: مع الاختيار؛ م: مع ان لا يختار. ٤٢ – م: يواطئه. ٤٣ – م: يواطئه. ٤٤ – م: افلاطون. ٤٥ – م: ان لا. ٤٦ – م: مؤطاه. ٤٧ – م: يواطئه. ٤٨ – م: يواطئه. ٤٩ – ل: اذًا. ٥٠ – ف: او. ٥١ – م: ذلك. ٥٢ – ل: فانه حينئذ. ٥٣ – م: ههنا.

فصل ٢٣/ص ٣٥١ – ٣٥٣

١ – ل وم: ان نقول. ٢ – م: و(ن). ٣ – م: اكبرا. ٤ – م: اوسطا. ٥ – م: اصغرا. ٦ – م: المتوسط. ٧ – ل: ما (ن). ٨ – م: يحمل. ٩ – ل: فيبيّن. ١٠ – م: و(ن). ١١ – م: تستقره. ١٢ – م: حيوانات صغير المرارة الطويل العمر. ١٣ – م: ههنا. ١٤ – ف وم: الجزئيات؛ ل: «الجزئيات» ووردت على الهامش «الحيوانات». ١٥ – م: مناسب. ١٦ – م: الصغير المرارة. ١٧ – ل: طويلة العمر. ١٨ – م: و(ن). ١٩ – م: حينئذ (ن). ٢٠ – م: طويل العمر. ٢١ – م: انعكست. ٢٢ – ل: من الاستقراء (ن). ٢٣ – م: الذين. ٢٤ – م: المشهور. ٢٥ – م: ههنا. ٢٦ – ل وم: التي. ٢٧ – م: واما. ٢٨ – ل: تستوفى. ٢٩ – ل: الاستقراء. ٣٠ – م: بثلثة. ٣١ – م: ويخالف. ٣٢ – ل: فيبيّن؛ م: فبيّن. ٣٣ – م: لأن. ٣٤ – ف: به المطلوب (ن). ٣٥ – م: ولأن. ٣٦ – م: يبيّن به. ٣٧ – م: الثلثة.

فصل ٢٤/ص ٣٥٣ – ٣٥٤

١ – م: و(ن). ٢ – ف: والتشبيه. ٣ – ف: جـ. ٤ – م: الجور. ٥ – ف ول: عثمن. ٦ – م: رضي الله عنه (ن). ٧ – ف ول: عثمن. ٨ – م: رضي الله عنه (ن). ٩ – ف: لنا. ١٠ – ف ول: عثمن. ١١ – ف ول: عثمن؛ ل: رضي الله عنه (ز). ١٢ – ل: كون (ن). ١٣ – ف ول: عثمن. ١٤ – ف ول: عثمن. ١٥ – م: رضي الله عنه (ن). ١٦ – م: نبيّن. ١٧ – م: الطرف.

١٨ – ف ول : بعشمن. ١٩ – م : الوسط. ٢٠ – م : اليه. ٢١ – م : المصيّر. ٢٢ – م : ههنا. ٢٣ – م : الوسط.

فصل ٢٥/ص ٣٥٤ – ٣٥٦

١ – م : واما. ٢ – م : المذكورة. ٣ – ف : اخفا. ٤ – م : لم يمكن. ٥ – ل وم : بالاستقراء. ٦ – م : احدهما. ٧ – م : مثل. ٨ – ل : جملة «وانما المطلوب ... متعلمة» (ن). ٩ – م : صحّت. ١٠ – ف : واحدة (ن). ١١ – ل وم : الكلية. ١٢ – ل : بما. ١٣ – م : كان. ١٤ – م : نفيا.

فصل ٢٦/ص ٣٥٦ – ٣٥٨

١ – م : للمقدمة. ٢ – م : تكون (ن). ٣ – م : اذا كانت (ز). ٤ – م : الشكل (ن). ٥ – م : اولا. ٦ – م : بسالبة جزئية. ٧ – م : للمقدمة الكبرى. ٨ – م : نتيجة. ٩ – ل وم : لجه. ١٠ – م : نقاوم. ١١ – م : بمقاومة. ١٢ – م : ابطالها. ١٣ – م : فلا. ١٤ – ل : ل : علمها. ١٥ – م : واحد. ١٦ – ل : علمها. ١٧ – م : جملة «ويأتلف القياس ... واحدا» من سطر ١٤ الى ١٥ وردت هكذا : «ويأتلف القياس هكذا المجهول والمعلوم اضداد فان الاضداد ليس علمها واحد». ١٨ – م : السالبة. ١٩ – م : كنا (ن). ٢٠ – ل : للوجود. ٢١ – م : المادة. ٢٢ – م : يأتي. ٢٣ – م : في الشكل. ٢٤ – م : ب (ن). ٢٥ – م : المحيط. ٢٦ – م : وههنا. ٢٧ – م : مرتضي. ٢٨ – ف : مثل. ٢٩ – م : جملة «ومن الشبيه ... الضد» سطر ٦ (ن). ٣٠ – م : كذلك. ٣١ – ل : كون؛ م : من (ز). ٣٢ – م : شيء. ٣٣ – م : من السمع (ن). ٣٤ – م : ملكا. ٣٥ – م : كان (ن).

فصل ٢٧/ص ٣٥٨ – ٣٦١

١ – م : القول في العلامة والضمير (ن). ٢ – م : واما العلامة والضمير. ٣ – م : واحدا لان (ن) ٤ – ل : يكون (ن). ٥ – ف : جملة «اعني الامر ... الاكثر» من سطر ٤ الى ٥ (ن). ٦ – م : ثلث. ٧ – م : الوسطى. ٨ – م : الثلثة. ٩ – م : الثالث (ن). ١٠ – م : المرءة. ١١ – ف ول : لانه. ١٢ – ل : في (ز). ١٣ – م : المرءة. ١٤ – ف ول : هكذا (ن). ٥ – ل : اذا. ١٦ – م : المرءة. ١٧ – م : الثلثة. ١٨ – م : واما. ١٩ – م : فسميت. ٢٠ – م : فتنتقض. ٢١ – ل وم : فتنتقض. ٢٢ – م : في (ز). ٢٣ – م : الوالدة (ن). ٢٤ – م :

الثلث. ٢٥ – ل: وينفصل. ٢٦ – ل: عن بعض. ٢٧ – م: العلامة. ٢٨ – م: عنها. ٢٩ – ف: الغير طبيعية. ٣٠ – ف ول: لاكنه. ٣١ – م: الطبيعية (ن). ٣٢ – م: «العالية... الاطراف» سطر ١٠ (ن). ٣٣ – ل وم: الذي (ز). ٣٤ – م: هي (ن). ٣٥ – م: لأن. ٣٦ – م: احطنا. ٣٧ – م: علامات. ٣٨ – م: نوع (ن). ٣٩ – م: في. ٤٠ – م: عن. ٤١ – م: اذا. ٤٢ – م: انما (ز). ٤٣ – م: عظيم الاطراف. ٤٤ – م: اسدا. ٤٥ – م: هذا (ن). ٤٦ – م: احدهما. ٤٧ – م: ان. ٤٨ – م: كل (ن). ٤٩ – م: ههنا. ٥٠ – م: ثلثة. ٥١ – م: وعظيم الاطراف. ٥٢ – ل: ولم. ٥٣ – ل وم: عظيم الاطراف. ٥٤ – م: يكن. ٥٥ – ل وم: عظيم الاطراف. ٥٦ – م: وههنا. ٥٧ – م: معاني. ٥٨ – م: التي تضمنها (ن). ٥٩ – ف ول: وهو كتاب القياس (ن). ٦٠ – ل: جملة «بحمد الله وردت هكذا: «والحمد لله وحده وصلّى الله على سيدنا محمد نبيّه الكريم وعلى آله وسلّم تسلّما»؛ م: بخير الله تعالى وحسن توفيقه. ٦١ – ف: جملة «ويتلوه... عزّ وجلّ» (ن)؛ م: هذه الجملة وردت هكذا: «ويتلوه انشاء الله الباقي المقالة الاولى من البرهان والحمد لخالق الالسن والحال والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله واصحابه الطيّبين الطاهرين».

كتـاب القيـاس

فهرس المصطلحات المنطقية

فهرس المصطلحات المنطقية

فهرس المصطلحات المنطقية

فهرس المصطلحات المنطقية

(٤٤)

لوازم وفهارس

فهرس المصطلحات المنطقية

(٤٥)
تلخيص منطق أرسطو لابن رشد

فهرس المصطلحات المنطقية

فهرس المصطلحات المنطقية



سلسلة علم المنطق

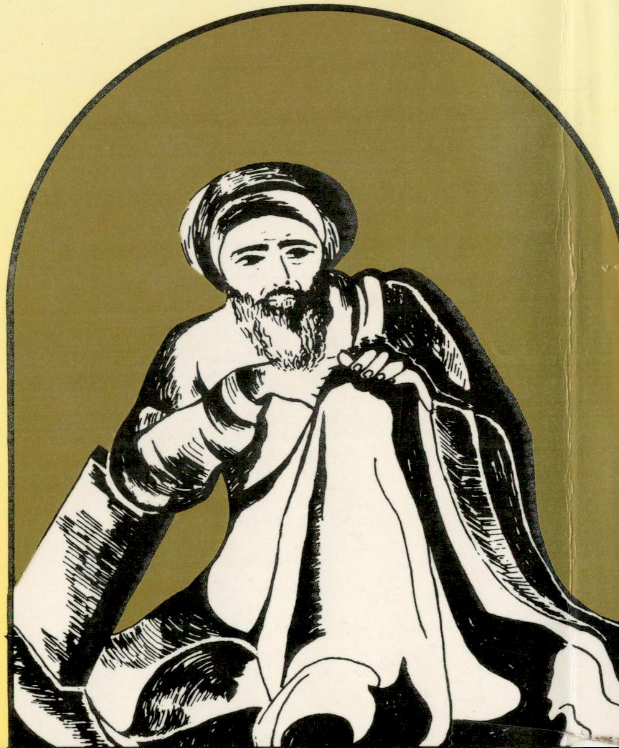
ابن رُشد

نصّ تلخيص مَنطق أرسُطو

دراسة وتحقيق
د. جيرار جهامي

المجلّد الخامِس

كتاب
أنالوُطيقى الثاني
أو
كتاب
البُرهان



دار
الفكر اللبناني

سلسلة علم المنطق

ابن رشد

نصّ تلخيص منطق أرسطو

المجلّد الخامس

كتاب أنالوطيقى الثاني

أو

كتاب البرهان

دراسة وتحقيق
د. جيرار جهامي

دار الفكر اللبناني
بيروت

دار
الفكر اللبناني

للطباعة والنشر

كورنيش بشارة الخوري - بيروت - لبنان
هاتف: ٦٣٠٩٠٦ - ٦٣١٠٠٢ - ٦٣٠٧٥٧
ص.ب: ٤٦٩٩ أو ١٤/٥٤٩٠

الطبعة الأولى ١٩٩٢

مطابع يوسف بيضون
بيروت - هاتف: [illegible] - ٨٣٧٥٤٩ - ٤٦٠٧٤٣

بسم الله الرحمٰن الرحيم
صلى الله على محمد وعلى آله[1]

LIVRE I

المقالة الاولى
من كتاب[2] البرهان

— 1 —

— ١ —

[ضرورة المعرفة المتقدمة الوجود]

71a **قال** : كل تعليم وكل[3] تعلم فكري[4] فانما يكون بمعرفة متقدمة للمتعلم ، والا لم يمكنه ان يتعلم شيئًا ، وهذه القضية يظهر صدقها بالاستقراء . وذلك ان العلوم التعاليمية وما اشبهها من الامور النظرية اذا تصفح امرها ظهر ان العلم الحاصل منها عن التعلّم انما يكون من معرفة متقدمة للمتعلم . وكذلك يظهر الأمر في سائر الاشياء 5-10 التي شأنها ان تتعلم بقول . وقد[5] يظهر صدق هذا مما تقدم ، وذلك ان كل تصديق بقول فانه انما[6] يكون : اما من قبل القياس ، واما من قبل الاستقراء او التمثيل على ما تبيّن مثل هذا . فالذي يتعلم بالقياس فقد[7] يجب قبل تعلمه نتيجة القياس ان يكون قد سبق عنده العلم بمقدمات القياس ، والذي يصحح المقدمة الكلية بالاستقراء قد يجب ايضًا ان تكون عنده معرفة الجزئيات متقدمة على معرفة الكلية ؛ وكذلك الذي يعلم الشيء بطريق التمثيل والاقناع قد يجب ايضًا ان يكون قد تقدم فعرف[8] الشيء الذي تمثل به قبل ان يعرف الشيء الذي عرف من قبل المثال .

والعلم الذي يجب ان يتقدم على كل ما شأنه ان يدرك بفكر وقياس على ضربين : اما علم بأن الشيء موجود او غير موجود وهو الشيء الذي يسمى

التصديق[٩]، واما علم بماذا يدل عليه اسم الشيء وهو[١٠] الذي يسمى «تصورًا». فبعض الاشياء يجب على المتعلم ان يتقدم فيعلم من امره انه موجود فقط، مثل المقدمة التي يقال فيها ان على كل شيء يصدق اما الايجاب او[١١] السلب، فان امثال هذه المقدمات يحتاج ان يعلم من امرها صدقها فقط، وانه[١٢] لا يدفعها الا السوفسطائيون؛ وبعضها يجب ان يتقدم فيعلم من امرها على ماذا يدل اسمها فقط، 15 مثل ان يتقدم المهندس فيعلم على ماذا يدل اسم الدائرة في صناعته واسم المثلث؛ وبعضها يحتاج ان يتقدم المتعلم فيعلم الامرين جميعًا مثل الوحدة[١٣] فانه يجب على المتعلم ان يعلم على ماذا يدل اسمها وانها شيء موجود. وذلك ان العلم بوجود الشيء غير العلم بماذا يدل عليه اسمه، فقد يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم وجوده. ولا ينعكس هذا بل يجب على من علم الوجود ان يعلم دلالة الاسم.

الفرق بين التعلم والتذكر بأن التذكر احساس ثانية وما يشبهه والعلم الحاصل بالقياس يحصل اولاً بانه لازم المقدمتين

وليس تقدم العلم المتقدم على العلم المتعلم بمنزلة تقدم الاحساس الاول للشيء على الاحساس الثاني[١٤] له في وقت آخر، وذلك انّا قد نحسّ اشياء[١٥] قد كنا تقدمنا قبل فأحسسناها، فعندما نحسّها ثانيًا نعرف انها التي قد أحسسنا[١٦] قبل. فانه لو كانت حال العلم المستفاد بالتعلم مع العلم المتقدم هذه الحال، لوجب ان يكون التعلم تذكرًا.

دفع الشبهة التي مثل ان التعلم الذي يحصل من احساس اول

ولا ايضًا يشككنا في هذه المقدمة، اعني[١٧] القائلة ان كل تعليم وتعلّم انما يكون بمعرفة متقدمة، انّا قد نحسّ اشياء من غير ان يتقدم لنا حس[١٨] بها، فان هذه المعرفة والمعرفة الحاصلة عن التعلّم معرفة باشتراك الاسم. وبعض الاشياء تحصل لنا معرفتها بالحس ابتداءً ونعلمها معًا، وتلك[١٩] هي الأشياء الجزئية التي لم نحسّها وهي داخلة تحت الأشياء الكلية التي علمناها. مثال[٢٠] ذلك انّا[٢١] عندنا علم بأن كل

مثلث فزواياه مساوية لقائمتين، وليس عندنا علم بأن المثلث الذي رسمته انت في 20-25 اللوح وأخفيته عنّا انه بهذه الصفة، فاذا كشفت لنا عنه حصل لنا من قبل الحس انه موجود مثلث و[٢٢]من قبل العلم بالامر الكلي ان زواياه مساوية لقائمتين. فالمقدمة الصغرى في هذا العلم حصلت عن[٢٣] الحس وهي ان هذا مثلث، والنتيجة، وهي ان هذا المثلث زواياه مساوية لقائمتين، حصلت لنا عن المقدمة الكبرى التي كانت عندنا معلومة من اول الامر لما انضافت[٢٤] الى المقدمة الحاصلة عن الحس وهي الصغرى. وهذه حال جميع الاشخاص مع كلياتها المعلومة قبل ان نعلمها بالحس، اعني انها مجهولة من جهة ومعلومة من جهة اخرى.

القول في بيان شك «مانن» بأن التعلم لا يمكن وحل ذلك الشك

وبالجملة فهذه هي حال الشيء المستفاد بالتعلم، اعني انه مجهول من جهة ما هو جزئي ومعلوم من جهة الأمر الكلي المحيط به. فانه لو كان الشيء المجهول عندنا[٢٥] مجهولاً من جميع الجهات لما امكننا ان نتعلمه، وللزمنا شك «مانن»[٢٦] المشهور وهو الذي يقول فيه ان الانسان لا يخلو[٢٧] ان يتعلم ما قد علمه او ما لم يعلمه وهو جاهل 30 به؛ فان كان يتعلم ما علمه فلم يتعلّم بعد شيئًا مجهولاً عنده، وان كان تعلّم ما جهله فمن اين علم ان ذلك الذي كان يجهله هو الذي علمه. فان من يطلب عبدًا آنفًا وهو يجهله، اذا صادفه لم يعلم ان ذلك هو الذي كان[٢٨] يطلبه الا ان يكون قبل ذلك يعلمه. فاذن لا تعلّم هنا اصلاً ولا تعليم. واما نحن لما كنا نقول ان الشيء المطلوب يعلم بامر كلي ويجهل بجهة جزئية، وهي الجهة التي تخصه، لم يلزمنا هذا الشك المذكور. وكذلك بهذه الجهة بعينها نحل[٢٩] الشك السوفسطائي الذي[٣٠] جرت العادة باستعماله[٣١] في هذه الاشياء الجزئية. وذلك انهم كانوا يقولون: هل عندك علم بأن المثلث زواياه مساوية لقائمتين او ليس عندك علم بذلك؟ فاذا اجابهم مجيب بأن[٣٢] عنده علمًا[٣٣] من ذلك، كشفوا له عن مثلث[٣٤] مرسوم في لوح وقالوا: فهل كان عندك علم بهذا المثلث ان زواياه مساوية لقائمتين قبل ان يكشف لك عنه ام لم يكن عندك علم بذلك؟ فاذا قال: لم يكن عندي علم بأن زواياه مساوية لقائمتين.

قالوا : فقد كان عندك علم بأن المثلث[٣٥] زواياه مساوية لقائمتين ، ولم يكن عندك علم 71b بذلك لان[٣٦] هذا مثلث[٣٧] لم تعلم حاله قبل . فنحن نحلّه بأن نقول : كان عندنا علم به بجهة ولم يكن عندنا بأخرى[٣٨] . وليس مستحيلاً ان نعلم الشيء بجهة ونجهله بأخرى ، وانما المستحيل ان نعلم الشيء بالجهة التي نجهله[٣٩] بها .

قال : ولا ينبغي ايضًا ان نحلّ هذا الشك بالجهة التي حلّه[٤٠] بها قوم ، وذلك انهم قالوا في جواب هذا : وانّا لم نعلم ان كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين ، بل انما علمنا ان كل ما علمنا انه موجود مثلثًا[٤١] فزواياه مساوية لقائمتين ، فان العلم الحاصل لنا بالمثلث عندما كشف[٤٢] عنه لم يحصل بهذا الشرط ، اعني ان النتيجة لم تكن مأخوذة بهذا الشرط ، اعني انه لم ينتج لنا ان هذا لما كان معلومًا انه مثلث كانت زواياه مساوية لقائمتين ، بل انما[٤٣] ينتج لنا عن الحس وعن المقدمة[٤٤] الكلية 5 التي كانت عندنا ان هذا لما كان مثلثًا وجب ان تكون زواياه مساوية لقائمتين . فاذن العلم الحاصل لنا عن هذا البرهان انما حصل لنا عن طبيعة المثلث مطلقة لا من حيث هي مأخوذة[٤٥] بهذا الشرط .

—٢—

[القول في العلم والبرهان]

قال : وانما نرى انّا قد علمنا الشيء علمًا حقيقيًّا في الغاية متى علمنا الشيء لا بأمر عارض له على نحو ما يعمله السوفسطائيون ، بل متى علمناه بالعلة الموجبة لوجوده 10-15 وعلمنا انها علته ، فانه لا يمكن ان يوجد من دون[١] تلك العلة. ومن الدليل على ان العلم الحقيقي هو هذا ان كل من يدّعي انه قد علم الشيء فانه انما يرى انه قد علمه بهذه الجهة سواءٌ[٢] علمه بالحقيقة او لم يعلمه ، فان كليهما انما يزعمان انهما علما الشيء بهذه الجهة. لكن[٣] الفرق بينهما[٤] ان الذي لا يعلم الشيء على ما هو به يظن انه علمه بعلّته وهو لم يعلمه والذي علمه على التحقيق علمه بعلّته[٥] ، واذا كان هذا هو العلم الحقيقي المطلوب ، فالذي يفيد هذا العلم هو البرهان. وقد يقال العلم الحقيقي على نحو آخر وهو العلم المكتسب بالحدّ ، الا ان القول ها هنا[٦] اولاً انما هو في العلم المكتسب بالبرهان ، ثم من بعد ذلك نتكلم في ذلك العلم الثاني.

القول في تحديد البرهان وتعديد شروطها واثبات ذلك الشروط

والبرهان بالجملة هو قياس يقيني يفيد علم الشيء على ما هو عليه في الوجود بالعلة التي هو بها موجود ، اذا كانت تلك العلة من الامور المعروفة لنا بالطبع. واذا كان القياس البرهاني هو الذي من شأنه ان يفيد هذا العلم الذي هو العلم[٧] الحقيقي كما قلنا ، فبيّن انه يجب ان تكون مقدمات القياس البرهاني صادقة واوائل وغير 20-25 معروفة بحدّ اوسط ، وان تكون اعرف من النتيجة ، وان تكون علة للنتيجة بالوجهين جميعًا ، اعني علّة لعلمنا بالنتيجة وعلة لوجود ذلك الشيء المنتج نفسه ؛ واذا كانت

علة للشيء[٨] المنتج نفسه فقد يجب فيها ان تكون مناسبة للامر الذي يتبيّن[٩] بها. فان هذه هي حال العلة من المعلول[١٠]، وقد تبيّن في الكتاب المتقدم انه قد يكون قياس صحيح دون هذه الشروط على ما تقدم. فاما الذي يتبيّن[١١] ها هنا[١٢] فهو انه لا يمكن ان يكون قياس برهاني دون اجتماع هذه الشروط. اما كون مقدمات البرهان صادقة فمن قبل ان المقدمات الكاذبة تفضي بمستعملها ان يعتقد فيما ليس بموجود انه موجود، مثل ان يعتقد ان قطر المربع مشارك لضلعه. واما كونها غير ذوات حدّ[١٣] اوسط فمن قبل ان التي تعلم بحدود وسط[١٤] فهي محتاجة الى البرهان كحاجة الاشياء التي يرام ان يبرهن بها. واما كونها عللاً للشيء فمن قبل ما قلناه من[١٥] ان العلم الحقيقي في الغاية انما يكون لنا في الشيء متى علمناه بعلته. واما كونها متقدمة على النتيجة فمن قبل انها علة للنتيجة متقدمة[١٦] عليها بالسببية. واما كونها اعرف منها فانه يجب ان تكون اعرف في الوجهين المتقدمين[١٧] جميعًا، اعني ان تكون اعرف من النتيجة فيماذا[١٨] يدل عليه اسمها، وفي انها موجودة اي صادقة. والاعرف يقال على ضربين: احدهما عندنا والآخر عند الطبيعة، فانه ليس المتقدم في المعرفة عندنا 72a هو المتقدم عند الطبيعة في جميع الاشياء، وذلك ان الامور المحسوسة المركبة هي اقدم في المعرفة عندنا، والاعرف عند الطبيعة هي الامور البسيطة التي منها ائتلفت[١٩] المركبات وهي البعيدة من الحس، اعني التي يدركها الحس بآخرة[٢٠] ان كانت مما شأنها ان يدركها الحس. والاشياء البعيدة من الحس بالجملة هي الاشياء الكلية والقريبة منه، اي الاعرف عنده، هي الاشياء الجزئية اي الاشخاص الموجودة المركبة. ومعنى قولنا في البرهان انه يكون من الاوائل، اي من المبادئ المناسبة، فانه لا فرق بين قولنا اوائل وبين قولنا مبادئ من قبل انهما اسمان مترادفان اي يدلاّن على معنى واحد.

ومبدأ[٢١] البرهان هو مقدمة غير ذات وسط[٢٢]، اي مقدمة غير معروفة بحدّ اوسط، وهي التي ليس يوجد مقدمة اخرى اقوم منها في المعرفة ولا في الوجود. فاما المقدمة بالجملة فقد تقدم رسمها حيث قيل انها[٢٣] احد جزئي[٢٤] القول الجازم اما الموجب واما السالب، وقد[٢٥] تحدّ بأنها قول حكم فيه بشيء على شيء واخبر فيه بشيء عن شيء، وهذه منها موجبة ومنها سالبة. واما المقدمة الجدلية فهي المقدمة التي يتسلّم بالسؤال اي جزء من[٢٦] النقيض اتفق ان يسلمه المجيب، كان ذلك

الذي يسلمه[٢٧] هو الصادق او غير الصادق. واما المقدمة البرهانية فهي الصادقة من احد جزئي[٢٨] النقيض. واما الحكم فهو بأي[٢٩] جزء اتفق من المتقابلين بالايجاب والسلب. واما النقيض فهو المقابل الذي ليس بينه وسط. وكل هذا قد سلف في الكتب المتقدمة.

القول في بيان مبادئ البرهان وتقسيمها الى العلوم المتعارفة والاصول الموضوعة

ومبدأ[٣٠] البرهان الذي هو كما قلنا مقدمة غير ذات وسط ينقسم اولاً[٣١] 15-20
قسمين: فاحدهما ما لم يكن سبيل الى برهانه في تلك الصناعة ولا كان معروفًا بنفسه[٣٢] عند المتعلم، وهذا[٣٣] يسمى «اصلاً موضوعًا»؛ والقسم الثاني ما كان معروفًا بنفسه عند المتعلم وهذا هو الذي يسمى «العلوم المتعارفة»[٣٤].

القول في تقسيم الوضع الى المقدمة والى الحدّ

والوضع ايضًا ينقسم[٣٥] قسمين: فمنه ما يوضع فيه وضعًا[٣٦] أيهما اتفق من جزئي النقيض اما الموجب واما السالب، وهذا هو الذي يخص باسم الوضع وهو معدود[٣٧] في جنس المقدمات؛ ومنه ما هو حدّ بمنزلة حدّ الوحدة التي يضعها العددي اذ يقول انها شيء غير منقسم بالكمية غير ذات وضع. والفرق بين المقدمة الموضوعة والحدّ الموضوع ان المقدمة تقتضي ولا بدّ ان الشيء موجود او غير موجود، وهذا هو معنى المقدمة؛ واما الحدّ فليس يتضمن بذاته ان الشيء موجود او غير موجود، اعني من جهة ما هو حدّ، فانه ليس معنى[٣٨] ما هي الوحدة ومعنى انها شيء موجود معنى واحدًا[٣٩] بل ذلك علمان مختلفان، وان كان يلحق في اشياء ان نعلمها[٤٠] بالعلمين معًا كما سيأتي بعد.

ولما كان الشيء المعلوم بالبرهان انما يقع لنا التصديق اليقيني به من قبل القياس 25
البرهاني، وكان التصديق بالقياس البرهاني انما يكون من قبل المقدمات التي منها ائتلف القياس، فقد يجب من ذلك الا[٤١] تكون معرفتنا[٤٢] بالشيء المعلوم بالبرهان، وهي النتيجة، ومعرفتنا بالمقدمات التي بها عرفت النتيجة، على حد سواء، اعني ان

تكون معرفتنا بالمقدمات والنتيجة في مرتبة واحدة من المعرفة ، وذلك اما في جميع المقدمات واما في بعضها بل يجب ضرورة ان تكون معرفتنا بالمقدمات اكثر ؛ وذلك ان الشيء الذي من اجله وجد شيء ما بصفة ما هو أحق بوجود تلك الصفة له من 30-35
الشيء الذي وجدت له تلك الصفة من قبله. ومثال ذلك انّا[43] لما كنا نحب المعلم من اجل حب الصبي فقد يجب ان يكون حبّنا للصبي اكثر من حبنا للمعلم. وكذلك ان كنا انما[44] نصدق بالنتيجة من اجل تصديقنا بالمقدمات ، ومحال ان يكون تصديق الانسان بالشيء الذي لا يعرفه اكثر من الشيء الذي يعرفه ، وان يكون في علمه افضل من الشيء الذي يعرفه بعد الجهل به ، لان الجهل قد يلزمه ان لم يتقدم الانسان فيعرفه بالاشياء التي لم يجهلها قط. واذا كان هذا هكذا فواجب ان تكون مبادئ البرهان اما كلها واما بعضها اعرف من النتيجة.

ومن اراد ان يحصل له العلم البرهاني فليس يكتفي بأن تكون المقدمات اعرف من النتيجة عنده[45] ، وان يكون تصديقه بها اكثر من تصديقه بالنتيجة ، بل وقد يحتاج مع ذلك الاّ[46] يصدق بشيء من مقابلات المقدمات المعروفة بنفسها ، وتلك 72b
هي الامور المغلّطة التي هي مبادئ قياس السوفسطائيين. والسبب في ذلك ان العلم البرهاني خاصته لا[47] تقبل[48] التغيّر[49] ولا الفساد ، ولا يخطر ببال المعتقد[50] له[51] امكان مقابله ما دام المعتقد له صحيح العقل موجودًا.

— 3 —

—٣—

[ابطال بعض الاخطاء الواردة في العلم والبرهان]

قال : وقد ظن قوم انه ليس ها هنا[1] برهان اصلاً ، ونفوا طبيعته جملة من قبل 5-10
انهم ظنوا ان كل شيء يجب ان يقام عليه برهان ، اعني انهم رأوا ان حال مقدمات
البرهان في حاجتها الى البرهان هي مثل حال النتيجة بعينها . وقوم آخرون أثبتوا
طبيعة البرهان واعتقدوا ان البرهان يكون على جميع الاشياء . وكلا[2] الرأيين كاذب
فانهما ليسا[3] بمتقابلين. فاما الذين نفوا طبيعة البرهان فانهم قالوا انه لما كان كل شيء
محتاجًا الى البرهان ، وكان غير ممكن ان تعلم اشياء متأخرة في العلم بأشياء متقدمة
دون ان تكون تلك المتقدمة[4] معلومة[5] ايضًا بمتقدمة[6] اخرى ، وتلك المتقدمة[7] بمتقدمة[8]
اخرى ، وكذلك الى ما لا نهاية له ، وكان قطع ما لا نهاية له غير ممكن . فاذن ليس
ها هنا[9] مبادئ معلومة تنتهي اليها على سبيل الوضع ولا على سبيل الطبع ، واذا لم
يكن هنا مبادئ فلا برهان هنا[10] . وما اعتقدوا من ان الاشياء المتأخرة لا تعلم الا
بمتقدمة[11] وان قطع ما لا نهاية له مستحيل صحيح وصواب ؛ واما ما اعتقدوا ان 15
كل شيء يحتاج الى البرهان ، وانه ليس ها هنا[12] مبادئ معلومة بانفسها فباطل. واما
القوم الآخرون فانهم سلّموا ان كل شيء يحتاج الى البرهان ، ورأوا ان وجود البرهان
لكل شيء ممكن على جهة الدور لا على جهة الاستقامة ، وهي التي يلزم فيها قطع
ما لا نهاية له المستحيل.

واما نحن فنقول انه ليس كل شيء يعلم بالبرهان ، بل ها هنا[13] أشياء تعلم بغير
وسط ولا برهان ، ووجود ذلك بيّن بنفسه ؛ ومن سلّم وجود البرهان فيلزمه ضرورة ان 20
يقرّ ان ها هنا[14] مبادئ معلومة[15] بنفسها. وذلك انه ان كان واجبًا ان تعرف
مقدمات البرهان فاما ان نعرفها بوسط او بغير وسط ؛ فان عرفت بوسط عاد السؤال

ايضًا في ذلك الوسط : هل عرف بنفسه او بوسط ؟ فاما ان يمر الامر الى غير نهاية على استقامة فلا يكون ها هنا[١٦] برهان اصلاً ، واما ان تكون[١٧] ها هنا مبادئ معلومة بنفسها[١٨] ، واما ان يكون البرهان دورًا .

قال[١٩] : ولنا الآ[٢٠] نسلّم للسوفسطائيين ان مبادئ البرهان غير معلومة بغيرها بل نقول انها معلومة بالعقل وهو الذي يدرك اجزاء القضية المعروفة بنفسها . اما[٢١]انه غير ممكن ان يتبيّن شيء مجهول بمعلوم على طريق الدور فذلك يتبيّن مما اذكره . اما اولاً 25-30 فقد تبيّن ان البرهان الذي في غاية اليقين انما يكون من المبادي التي هي اعرف عند الطبيعة ؛ فان تبيّنت المقدمات ، بالنتيجة على ان النتيجة اقدم منها عند الطبيعة ، وقد كانت النتيجة تبيّنت بالمقدمات قبل على انها اقدم عند الطبيعة ، فقد لزم ان يكون شيء واحد بعينه متقدمًا على شيء واحد بعينه ومتأخرًا عنه بجهة واحدة وذلك مستحيل . فانه ليس يمكن ذلك الا ان يكون المتقدم بجهتين مختلفتين ، مثل ان يكون احدهما اقدم عندنا في المعرفة والثاني اقدم في المعرفة عند الطبيعة . الاّ انهم ان ادّعوا ذلك لزمهم اما اولاً فان تكون طبيعة البرهان الذي في الغاية من اليقين طبيعتين . وذلك ان يكون منه ما هو من الاشياء الاقدم في المعرفة عندنا ، ومنه ما هو من الاشياء الاقدم عند الطبيعة ، فتكون طبيعة البرهان المطلق هي طبيعة الاستقراء ؛ وذلك ان الاستقراء انما يبيّن فيه الاعرف عند الطبيعة وهو الكلي بالاعرف عندنا وهي[٢٢] الجزئيات .

وايضًا فان سلّمنا لهم ان ها هنا[٢٣] نوعًا من البرهان يسمى برهانًا بالاضافة الينا وهو الذي يسمى «الدليل» ، لا[٢٤] بالاضافة الى الامر في نفسه وهو الذي جرت العادة بأن يسمى «برهانًا مطلقًا» ، فقد يلحق من زعم ان كلى البرهانين محتاج الى صاحبه على طريق الدور في تبيين ان الشيء موجود او غير موجود شناعة اخرى لا 35 انفكاك لهم عنها ، ومحال آخر وهو ان يؤخذ الشيء في بيان نفسه . وهذا يظهر بأن نفرض ثلاثة[٢٥] اشياء يلزم بعضها بعضًا في البيان على جهة الدور ؛ فانه لا فرق بين ان نضع الدور في اشياء كثيرة على طريق اللزوم ، او في اشياء قليلة ، ومن القليلة في اثنين او ثلاثة[٢٦] ، فان طبيعة الدور فيها كلها طبيعة واحدة ، اذ كان انما يجب ان تكون في عدد متناهٍ فقط واقل العدد اثنان ؛ فلنفرض ان ا انما علمناها من قبل

علمنا بب، وان ب انما علمناها من قبل علمنا بجـ، وان جـ انما علمناها من قبل علمنا با. وذلك انه اذا كانت ا انما علمناها من قبل علمنا بب، وب من قبل 73a علمنا بجـ. فبيّن ان ا انما علمناها من قبل علمنا بجـ ؛ واذا كانت جـ انما عرفناها[٢٧] من قبل علمنا با، فبيّن ان ا انما عرفناها من قبل علمنا با، وذلك مستحيل.

وايضًا فقد[٢٨] تبيّن في «كتاب القياس» ان البيان بالدور انما يمكن في المقدمات المنعكسة، وتلك هي المقدمات التي تأتلف من الحدود والخواص. وقد تبيّن هنالك انه ليس يمكن ان ينتج شيء عن مقدمة واحدة بل اقل[٢٩] ما يمكن ان ينتج عنه شيء هو مقدمتان، فالدور في المقاييس. لذلك انما يكون بأن تبيّن اولاً نتيجة ما بمقدمتين، ثم تبيّن كل واحدة من المقدمتين بالنتيجة وبعكس المقدمة الثانية. ولذلك من شرط البيان الدائر ان تنعكس المقدمتان، فاذا لم تنعكس المقدمتان لم يتفق البيان الدائر على التمام. ويتبيّن[٣٠] ايضًا انه اذا كانت النتيجة موجبة، والمقدمتان بهذه الصفة، امكن ان يبيّن بها لا في جميع الاشكال كل واحدة من المقدمتين اذا اضيف اليها عكس قرينتها بل في الشكل الاول فقط. واما اذا كانت النتيجة سالبة فليس يمكن ان تبيّن بها الا المقدمة السالبة فقط لا المقدمة الموجبة. واذا كان هذا هكذا فالبيان الدائر يحتاج الى اربعة شروط : ان تكون كل واحدة من المقدمتين منعكسة، وان تكون النتيجة منعكسة، وان يكون التأليف في الشكل الاول، وان يكون ذلك بجهتين، اعني ان تكون المقدمات اعرف من النتيجة بجهة والنتيجة اعرف منها بجهة اخرى. فكيف يصحّ قول من قال ان جميع الاشياء يبيّن بعضها ببعض على طريق الدور؟ وذلك ان هذه المقاييس التي يتفق[٣١] فيها بيان الدور هي يسيرة بالاضافة الى جميع المقاييس اذ كان الدور انما يتأتى فيها بجميع هذه الشروط التي ذكرنا.

واذ قد تبيّن هذا، فلنرجع الى ما كنا فيه من ذكر شروط مقدمات البرهان.

— 4 — — ٤ —

[تعريف «الحمل على جميع الشيء»، و «الحمل بالذات»، و «الحمل على الكل»]

فنقول: انه لما كان من البيّن بنفسه ان المطالب التي تعلم علمًا محققًا، وهو العلم الذي حددناه قبل، انه يجب في الشيء المعلوم مع انه موجود على الصفة التي علم ان يكون غير ممكن ان يوجد بخلاف ما هو عليه موجود ولا في وقت من الاوقات وذلك هو ان يكون ضروريًا ودائمًا، وكان هذا انما يعلم من امر المطلوب من قبل البرهان، وكان البرهان انما يعطى هذا من قبل مقدماته على ما تبيّن في «كتاب القياس»، فانه تبيّن هنالك ان النتيجة الاضطرارية الدائمة لا تكون الا عن مقدمات اضطرارية. فبيّن انه اذا كان من شرط العلم المحقق ان تكون النتيجة ضرورية، انه يجب[1] ان تكون مقدمات البرهان ضرورية اي غير مستحيلة ولا متغيّرة. واذا تبيّن هذا من امر مقدمات البرهان، فقد يجب ان ننظر في سائر الشروط والخواص التي تكون لمقدمات البرهان من قبل كونها ضرورية، ثم نتبع ذلك بالنظر في المطالب البرهانية.

القول في بيان معنى «الحمل على جميع الاشياء»، ومعنى «الحمل بالذات»، ومعنى «الحمل على الكل»، والشروط التي تلزم البرهان من قبل انه ضرورية

25-30 **واول** ذلك فينبغي ان نبيّن ما معنى «الحمل على جميع الشيء»[2]، وما معنى «الحمل بالذات»، وما معنى الحمل المسمى في هذا الكتاب «الحمل على الكل».

فاما معنى قولنا ان الشيء محمول على جميع الشيء فنعني به في هذا الكتاب متى لم

يكن المحمول موجودًا لبعض الموضوع ولبعضه ليس بموجود ، ومتى لم يكن له[3] ايضًا موجودًا في وقت ما وفي وقت آخر غير موجود ، بل ان يكون لجميع الموضوع وفي جميع الزمان ، مثل قولنا : ان الانسان حيوان ، فانه اي شيء وصف به انه[4] انسان فهو يوصف بانه حيوان ، ومتى وصف بالانسانية فهو يوصف بالحيوانية .

قال : وقد يظهر ان «الحمل على جميع الشيء» يحتاج ان يشترط[5] فيه هذان الشرطان من ان العناد لا مثال هذه المقدمات انما يكون من هاتين الجهتين ، وذلك بأن يبيّن المعاند ان بعض الموضوعات قد يخلو من ذلك المحمول ، او يبيّن انه قد يخلو من الموضوع الذي يوجد فيه وقتًا ما .

القول في بيان معاني محمولات الذاتية
بأنها تستعمل مطلقة بأربعة معان
وان المستعمل منها في البراهين اثنتان

واما «الذي بالذات» فيقال على وجوه اربعة :

احدها على المحمولات التي تؤخذ في حدود موضوعاتها اما على انها حدود تامة لها او اجزاء حدود ، مثل الخط المأخوذ في حدّ المثلث ، وذلك انّا نقول انه شكل 35-40 a
تحيط به ثلاثة[6] خطوط ، ومثل اخذ النقطة في حدّ المستقيم لانها ايضًا جزء حدّ ، مثل من حدّه بانه اقصر خط وصل به بين نقطتين ، او الموضوع على سمت[7] النقط[8] المتقابلة ، فان حمل الخط على المثلث امر ذاتي له ، وكذلك حمل النقطة على الخط .

والثاني من معنى «ما بالذات» هي المحمولات التي تؤخذ موضوعاتها في حدودها على انها اجزاء حدّ بمنزلة الخطّ المأخوذ[9] في حدّ الاستقامة والانحناء الموجودين في الخط ، وبمنزلة اخذ العدد في حدّ الزوج والفرد وفي حدّ الاول والمركب ، وبمنزلة 73b
اخذ المثلث في مساواة الزوايا لقائمتين . والمحمولات التي ليس تحمل بهاتين الجهتين فهي المحمولات العرضية بمنزلة حمل الابيض والحيوانية على الموسيقى والطبيب ، فان قولنا : الموسيقار ابيض او الطبيب[10] حيوان هو حمل بالعرض .

واما المعنى الثالث فهو المقول على اشخاص الجوهر . وذلك انه قد جرت العادة 5
ان يقال فيما ليس هو موجود في شيء ولا هو مقول على شيء ، على ما قيل في رسم

الجوهر ، انه موجود بذاته ؛ واما ما يقال في موضوع فليس يقال فيه انه موجود بذاته بل بغيره ، وهذه هي[11] الاعراض .

واما المعنى الرابع فهو المعلولات اللازمة دائمًا لعللها الفاعلة لها ، اعني التي 10-15
تتبعها ولا بدّ ، فان هذه تقال ان معلولاتها لازمة عنها بالذات مثل الموت الذي يتبع الذبح . واما المعلولات التي ليس تتبع عللها الا بالاتفاق وفي الأقل فهي العلل العارضة[12] ، مثل ان يمشي انسان فيبرق[13] برق ، فان[14] ليس[15] مشي الانسان علة لوجود البرق وانما اتفق ذلك اتفاقًا وليس هكذا حال الموت التابع للذبح ، فانه لم يعرض الموت عن الذبح بالاتفاق بل حدوثه عنه ضروري وأمر لازم.

والمستعمل من اصناف «ما بالذات» في[16] مقدمات البراهين هما صنفا المحمولات الذاتية[17] ، اعني الصنف الذي يؤخذ المحمول في حدّ الموضوع ، والصنف الذي يؤخذ الموضوع في حدّ المحمول. وذلك ان هذا الصنف ايضًا يظهر من امره ان المحمول فيه ضروري وذاتي للموضوع ، فان نسبة اجزاء الحدّ الى المحدود نسبة ضرورية. وهذه : اما ما كان منها[18] الموضوع نفسه يؤخذ في حدّ المحمول فالامر فيه بيّن انه ضروري اذ كان لا يفارقه ، مثل اخذ الانسان في حدّ الضحاك ، واما ما كان
يؤخذ في حدّها جنس الموضوع وهي الاعراض المتقابلة ، مثل الخط المأخوذ في حدّ 20
الاستقامة والانحناء ، والعدد المأخوذ في حدّ الزوج والفرد. فان هذه لما كان الجنس ينقسم بها قسمة ذاتية ، وكان واجبًا الاّ يخلو الجنس[19] من احدها ، وذلك ان[20] تقابلهما يكون اما على جهة العدم والملكة واما على جهة الايجاب والسلب ، وجب ان تكون هذه المتقابلات محدودة ومنحصرة في الطبيعة التي تنسب اليها متى تكون نسبة الجنس الى جميع تلك المتقابلات نسبة الموضوع نفسه الى خاصته ، اعني مثل نسبة الانسان الى الضحاك ، اي كما ان الانسان لا يفارقه الضحك كذلك لا يفارق الجنس احد[21] المتقابلات ، واذا كان ذلك كذلك فمن جهة انه يعلم انه ليس يخلو الجنس من احدهما يعلم انهما من الاضطرار لكن[22] لا على التعيين[23] .

فقد تبيّن من قولنا ما معنى «بالذات» و«الحمل الكلي» المستعمل في البراهين. 25-30

في بيان معنى «حمل على الكل» المستعمل في البرهان

واما «الحمل على الكل» المخصوص بهذا الكتاب فهو المحمول الذي جمع[٢٤] ثلاثة[٢٥] شروط : احدها المحمول الذي يقال على جميع الموضوع الذي رسمناه قبل ؛ والثاني ان يكون محمولاً على الموضوع بالذات ، والثالث ان يكون محمولاً عليه حملاً اولاً ، اعني الآ[٢٦] يكون محمولاً على الموضوع من قبل طبيعة اخرى ، مثل حملنا مساواة الزوايا لقائمتين فانها اولى للمثلث وليس بأولى للمختلف الاضلاع لانه ليس مساواة زواياه لقائمتين[٢٧] موجود له بما هو مثلث مختلف الاضلاع بل بما[٢٨] هو 35-40 مثلث.

قلت : وانما شرط[٢٩] هذا في محمولات[٣٠] البراهين لان[٣١] المحمول الذي ليس يحمل من طريق ما هو داخل بوجه ما في الحمل الذي بالعرض. ولذلك قد نرى ان «الحمل الذي على الكل» يكفي فيه ان يقال انه المحمول على كل الموضوع وبذاته من قبل انه لا فرق بين قولنا ان هذا الشيء المحمول موجود لهذا الموضوع بذاته[٣٢] و[٣٣]موجود له اولاً. وذلك ان الاستقامة والانحناء هما امران موجودان للخط بذاته وبما[٣٤] هو خط : وهما مأخوذان في ماهيته اذ كانا فصلا[٣٥] الخط الذي به يتقوم. وكذلك الحال في مساواة الزوايا لقائمتين في المثلث فان هذا المحمول ليس يمكن ان يبرهن للشكل بما هو شكل اذ كان المربع شكلاً ، وليس زواياه مساوية لقائمتين ؛ ولا يمكن ايضًا ان يبرهن للمثلث المختلف الاضلاع وان كان امرًا موجودًا له فان ذلك ليس له بما هو مختلف الاضلاع اذ كانت مساواة الزوايا لقائمتين توجد في المتساوي[٣٦] الاضلاع والمتساوي الساقين. واذا كان ذلك كذلك فهذا المحمول انما هو 74a ذاتي للمثلث بما هو مثلث ، والبرهان المحقق انما هو الذي محمولاته امثال هذه المحمولات ، ولذلك كان برهان مساواة[٣٧] الزوايا لقائمتين للمثلث المختلف الاضلاع ليس ذاتيًا له ولا بما هو.

— ٥ — 5 —

[الاخطاء الواردة في برهان «الحمل على الكل»]

قال: وقد ينبغي الاّ[1] ننخدع ونظن انّا قد بيّنّا الشيء على طريق الحمل الذي 5-30 على الكل ونحن لم نبيّنه، او نكون قد بيّنّاه ونحن نظن انّا لم نبيّنه. فاما الاشياء التي يعرض لنا فيها[2] ان نبيّن فيها المحمول على الكل ونظن انّا لم نبيّنه فهي الاشياء التي ليس يوجد منها[3] الا شخص واحد فقط، مثل السماء والارض والشمس والقمر؛ فانه متى اقمنا برهانًا على شيء من هذه انه بصفة ما، مثل ان نقيم البرهان على ان السماء جسم لا ثقيل ولا خفيف و[4] ان الارض في الوسط، فانّا[5] قد نظن انّا انما[6] اقمنا البرهان على امر شخصي لا على امر كلي اذ كان ليس يوجد من هذه اكثر من شخص واحد. وليس الامر كذلك فانّا[7] لم نقم ذلك على الارض بما هي مشار اليها وشخص، وانما اقمناه على الطبيعة الكلية الموجودة للارض بما هي ارض سواء وجد منها اشخاص كثيرة او لم يوجد[8]؛ بل اذا اقمنا البرهان عليهما فقد علمنا انه لو وجدت ارضون كثيرة لكانت حالها هذه الحال، اعني انها كانت تكون في الوسط مثلاً[9]، كما انه لو عدم اشخاص الناس حتى لا يبقى منها الا شخص واحد لكان يقوم البرهان على ذلك الانسان انه ناطق لا بما هو شخص انسان بل بما هو انسان، ولم يكن ذلك ضارًا لنا في اقامة البرهان عليه من طريق ما هو. واما الاشياء التي يعرض لنا فيها ان نكون لم نبيّن[10] الذي على الكل، ونظن انّا قد بيّنّاه، فهي شيئان:

احدهما الاشياء[11] المختلفة الانواع التي يعرض ان نبرهن وجود محمول واحد بعينه لكل واحد منها على حدته[12] من قبل خفاء الطبيعة المشتركة التي يوجد لها ذلك المحمول بما هي. مثل ما يبرهن العددي ان الاعداد المتناسبة اذا بدلت تكون

متناسبة ، وبيّن[١٣] المهندس ان الاعظام المتناسبة اذا بدّلت تكون متناسبة ، ويبيّن هذا المعنى بعينه الرجل الطبيعي للازمنة . فانه قد يظن كل من هؤلاء[١٤] انه قد بيّن الامر الذي على الكل وليس كذلك ، فان تبديل النسبة ليس هي[١٥] للخطوط بما هي خطوط ، ولا هي[١٦] للاعداد بما هي اعداد ، وانما[١٧] هو شيء موجود بذاته للطبيعة العامة التي تشترك فيها هذه الثلاثة[١٨] . وللملك يصدق ان كل الاعداد والاعظام والازمنة المتناسبة فانها اذا بدّلت تكون مناسبة . وانما كان يكون البرهان في هذه على الكل لو كانت الطبيعة المشتركة لهذه معروفة فاقيم البرهان عليها ، واما اذا اقيم البرهان في تبديل النسبة على كل واحد من هذه على حدته[١٩] فانه لم يقم البرهان على الكل ولا عرف ذلك معرفة تامة . كما انه اذا بيّن مبيّن في المثلث الاضلاع على حدة ان زواياه مساوية لقائمتين ، وبيّن ذلك بعينه في المتساوي الساقين وفي المتساوي الاضلاع ، ولم يعرف من طبيعة وجود مساواة[٢٠] الزوايا لقائمتين للمثلث اكثر من هذا ، اعني من وجودها لكل واحد من انواع المثلث ، فهو بعد لم يعرف ما يوجد لطبيعة المثلث بما هو مثلث الا ان يكون[٢١] يعرفه بضرب من العرض على نحو ما يكون العلم[٢٢] السوفسطائي . وايضًا فمن لم يعرف من طبيعة وجود مساواة[٢٣] الزوايا لقائمتين للمثلث اكثر من انها موجودة[٢٤] للمختلف الاضلاع والمتساوي الاضلاع والمتساوي الساقين ، فمن لم[٢٥] يعرف بعد ان هذا امر موجود لكل مثلث بما هو مثلث ، وانه لا مثلث من المثلثات الا زوايا مساوية لقائمتين ، الا ان قلنا انه يعرفه بنحو من المعرفة التي يفيدها الاستقراء ، وذلك شيء غير كافٍ في البرهان .

واما الموضع[٢٦] الثاني الذي يعرض لنا فيه ان نظن انّا قد بيّنا الامر الذي على الكل ونحن لم نبيّنه فهو الموضع الذي يعرض لنا فيه ان نبيّن شيئًا لشيء ما بحدّ اوسط يؤخذ محمولاً على الكل ولا يكون الشيء المبيّن به محمولاً على الكل فنظن به انه محمول على الكل قبل كون الحدّ الاوسط بهذه الصفة . مثال ذلك ان يبيّن مهندس انه اذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين فتصير كل واحدة من الزاويتين الداخلتين اللتين في جهة واحدة مساوية لقائمتين ، فان الخطين متوازيان ، فان التوازي موجود لكلى الخطين اللذين بهذه الصفة لكن[٢٧] لا على الكل لان التوازي انما يوجد على الكل للخطين اللذين يقع عليهما خط ثالث فيكون بمجموع الزاويتين الداخلتين

اللتين في جهة واحدة مساوية لقائمتين. سواء كان[٢٨] كل واحدة منهما قائمة. او كان ما نقص من الواحدة زاد في الاخرى. واما كون الحدّ الاوسط في هذا فهو محمول على الكل.

واذا كان هذا املك[٢٩] الشروط بالبراهين، فقد ينبغي ان نعلم متى يقع لنا[٣٠] العلم بالحمل الذي على الكل ومتى لا يقع.

القول في القانون الذي يعرف منها معنى الحمل على الكل في البراهين

فنقول: انه اذ بيّنا شيئًا واحدًا بعينه لاشياء كثيرة، فان وجدنا تلك الاشياء انما تختلف بالاسماء فقط. مثل اختلاف السيف والصمصام، والمعنى فيهما واحد، فالبرهان عليها على الكل. مثال ذلك انه لو كان معنى المثلث المختلف الاضلاع ومعنى المثلث المتساوي الساقين[٣١] معنًى واحدًا[٣٢] بعينه، لقد كنا نرى ان مساواة[٣٣] الزوايا لقائمتين انما بيّنت[٣٤] للمثلث المختلف الاضلاع والمتساوي الساقين على طريق الكل، فاذا[٣٥] لم يكن معناهما واحدًا[٣٦] بعينه لكن[٣٧] معنى كل واحد منهما غير 35
معنى الآخر، فالبيان لم يكن محمولاً على الكلّ ولا بحدّ اوسط محمول[٣٨] على الكل. واذا لم يكن معروفًا عندنا الوصف للشيء الذي له يكون البيان على الكل، امكننا ان نستنبطه بأن نتأمل سائر[٣٩] الاشياء التي بها يتصف ذلك الشيء الذي أوجبنا له ذلك المحمول؛ فاذا وجدنا الصفة التي اذا بقيت هي وارتفعت سائر الصفات بقي المحمول، واذا ارتفعت هي ارتفع المحمول اولاً[٤٠] بارتفاعها، فتلك الصفة هي الصفة التي من قبلها وجد البيان على الكل. مثال ذلك انّا اذا بيّنا في المثلث المتساوي الساقين، المعمول من نحاس مثلاً او من[٤١] خشب، ان زواياه مساوية لقائمتين، فانّا اذا اردنا ان نستنبط الصفة التي من قبلها وجد له هذا المحمول، فوجدنا انه متى رفعنا عنه انه من نحاس وأبقينا انه مثلث لم يرتفع عنه المحمول الذي هو مساواة[٤٢] الزوايا لقائمتين. وكذلك متى رفعنا عنه انه متساوي الساقين او غير ذلك من الصفات الموجودة له، لم يرتفع عنه هذا المحمول؛ واما متى رفعنا عنه انه مثلث وأبقينا سائر الصفات، فان المحمول يرتفع عنه ارتفاعًا اوليًّا. وليس مما يخلّ بهذا القانون انّا نجد اذا رفعنا عنه انه[٤٣] شكل او ذو حدود انه يرتفع[٤٤] مساواة[٤٥] الزوايا 74b

لقائمتين ، فان ذلك ليس هو ارتفاعًا اوليًّا وانما عرض له ذلك[٤٦] من قبل ارتفاع المثلث بارتفاعها ، ولو امكن ان يبقى المثلث ويرتفع الشكل لما ارتفع المحمول الذي هو مساواة[٤٧] الزوايا لقائمتين. فاذا علمنا بهذه[٤٨] الطرفين ان المحمول انما هو موجود على الكل للمثلث ، علمنا انه الشيء[٤٩] الذي وجد له البيان على الكل ، وانه الذي من قبله تبيّن على طريق البرهان لكل واحد من اصناف المثلثات ، اعني المختلف[٥٠] الاضلاع والمتساوي الساقين ، مساواة[٥١] زواياه الثلاث لقائمتين[٥٢].

— 6 — ‎ -٦-

[القول في ان مقدمات البرهان يجب ان تكون ضرورية واساسية]

واذ قد تبيّن ما هو المحمول[١] على الكل ، وتبيّنت اصناف المحمولات الذاتية ، وانها صنفان : احدهما المحمول الذي يؤخذ في حدّ الموضوع ، والصنف الثاني المحمول الذي يؤخذ في حدّه الموضوع ، وكان قد تبيّن ان البرهان يجب ان يكون من مقدمات ضرورية اذ كان المعلوم بالبرهان[٢] من شرطه الا[٣] يكون بخلاف ما علم ولا في وقت ما ، وذلك انما وجب[٤] له من قبل المقدمات الضرورية هي الذاتية المحمولة على الكل ، فبيّن انه يجب ان يكون البرهان من المقدمات الضرورية الذاتية المحمولة[٥] على الكل . قلت هذا انما يصحّ لان[٦] ارسطو[٧] يرى ان كل ذاتية ضرورية وكل ضرورية ذاتية . وايضًا فان البرهان كما قال لا يخلو ان يكون من المقدمات الذاتية او العرضية ، فان كان من العرضية لم يكن من الضرورية لان العرضية ليست بضرورية لكنه[٨] من الامور الضرورية فليس من الامور العرضية ، واذا لم يكن من العرضية فهو من الذاتية .

القول في بيان ان مقدمات البرهان يجب ان تكون ضرورية

قال : فاما ان مقدمات البراهين ينبغي ان تكون ضرورية ، وهو الذي جعلناه مبدأ[٩] في انه يجب ان تكون[١٠] ذاتية ، فقد[١١] يمكن ان يكتفى في بيان بما سلف . وقد يمكن ان نبيّن ذلك[١٢] بيانًا اوسع بأن نبتدأ[١٣] القول فيه ابتداء آخر فنقول : انه اذا وجب ان تكون النتيجة اضطرارية غير مستحيلة ولا متغيّرة ، فواجب ان يكون البرهان الذي من قبله حصل لنا العلم بهذه الصفة ايضًا ، بل هو احرى بذلك . واذا كان واجبًا في البرهان ان يكون بهذه الصفة ، اعني ضروريًا ، فالمقدمات واجب فيها ايضًا ان تكون ضرورية ، الا نه ليس واجبًا في كل قياس ان يكون من مقدمات

ضرورية ، وذلك انه قد يمكننا ان ننتج نتيجة ما صادقة عن مقدمات صادقة غير ضرورية . فاما البرهان فمن شرطه ان تكون مقدماته مع انها صادقة ضرورية ايضًا ، وقد يدل على ذلك انّا انما نعاند من ظن انه قد اتى[١٤] ببرهان على مطلوب ما من المطالب من غير ان يكون اتى[١٥] بأن نعرّفه ان البرهان الذي اتى[١٦] به ليس من مقدمات ضرورية ، او بأن ذلك القياس الذي ظن انه منتج ليس بمنتج ، أو بأن تلك المقدمات مأخوذة من الشهرة والشهادة لا يقينية .

قال : ومن هنا[١٧] تبيّن ان من جعل سبار[١٨] المقدمات البرهانية ان تكون مشهورة 20-25 فهو في غاية البله والجهل ، مثل ما ظن[١٩] أفوطاغورش[٢٠] بهذه المقدمات انها برهان ، وذلك انه قال ان الذي يعلم عنده علم ، ومن عنده علم فهو يعلم ما هو العلم ، وذلك كاذب وان كان مشهورًا . وذلك انه اذا كنا نقول انه لا يكتفى في مقدمات البرهان ان تكون صادقة فقط بل وان تكون ضرورية ومناسبة واولية للجنس الذي توجد فيه ، فكم بالحري ان لا يكتفي بكونها مشهورة ، فانه ليس كل مشهور صادقًا فضلاً عن ان توجد فيه سائر الشرائط الاخر .

وقد يظهر ان البرهان يجب ان يكون من مقدمات ضرورية من قبل ان الذي ليس يعلم الشيء انه ضروري بأمر ضروري فليس يعلم انه امر ضروري بعلّته[٢١] ، لان علّة الامر الضروري ضرورية ومن ليس يعلم الشيء بعلّته فليس عنده علم به الا بطريق الغرض . مثال ذلك ان من ظن انه قد علم ان ا موجودة[٢٢] لجـ بالضرورة 30-35 بواسطة غير ضرورية وهو ب ، فبيّن ان هذا لم يعلم وجود ا لجـ بالضرورة من قبل الحدّ الاوسط ، وذلك ان الحدّ الاوسط الذي هو ب قد يمكن ان يرتفع ويكون عنده ان ا موجودة لجـ بالضرورة . واذا كان ذلك كذلك فب اذن الذي هو الحدّ الاوسط لم يكن سبب علمنا ان ا موجودة لجـ بالضرورة الا ان كان ذلك بالعرض . وايضًا فان كان الانسان قد يعلم بوسط غير ضروري[٢٣] علمًا ضروريًا ، فسيلزم[٢٤] على[٢٥] هذا ان يكون في وقت ما القياس موجودًا ، والقائس موجودًا[٢٦] ، والنتيجة موجودة ، والعلم بها غير موجود . وذلك انه قد يمكن ان يرتفع الحدّ الاوسط فيكون المطلوب غير معلوم والقياس موجودًا ، فتكون حالنا في الجهل بذلك المطلوب ومعنا قياسه مثل حالنا معه قبل ان يكون عندنا قياسه ، وذلك اذا ارتفع الحدّ الاوسط ؛ وان كان[٢٧]

الاوسط مرتفع فيجب ان تكون حالنا في العلم بالنتيجة حال من يرى ان العلم بها امر ممكن ان يتغيّر لا امر ضروري ، وذلك ان الحدّ الاوسط هو ممكن.

وليس يمتنع ان يقع علم[٢٨] بأن النتيجة ضرورية من قبل حدّ اوسط ليس بضروري 75a لكن[٢٩] بالعرض لا بالذات. مثل من يقيس فيقول : الانسان ماشٍ ، والماشي حيوان ، فالانسان حيوان بالضرورة . كما انه ليس يمتنع ان تقع نتيجة صادقة عن مقدمات كاذبة ، وذلك ان الحال في استتباع ضرورة النتيجة لضرورة المقدمات 5-10 كالحال في استتباع صدقها لصدق المقدمات على ما تبيّن في «كتاب القياس» ، اعني انه متى كانت المقدمات ضرورية كانت النتيجة ضرورية ، لانه ان لم تكن ضرورية وكانت ممكنة كانت[٣٠] المقدمات ممكنة وقد فرضت ضرورية ، و[٣١]هذا خلف لا يمكن . كما ان المقدمات ايضًا اذا كانت صادقة كانت النتيجة صادقة ضرورية ، وليس ينعكس هذا ، اعني انه متى كانت النتيجة ضرورية كانت المقدمات ضرورية ، وكذلك الحال في صدق النتيجة مع صدق المقدمات لانه ليس يلزم عن وجود التالي وجود المقدم على ما تبيّن في «كتاب القياس» .

والذي يعلم الشيء بوسط غير ضروري فهو لم يعلم ان الشيء المنتج عنه ضروري ، ولا لمَ كان ضروريًا ؛ لكن[٣٢] الذي يعلم الشيء بوسط بهذه الصفة ، اعني بوسط غير ضروري ، فهو[٣٣] بين احد امرين : اما ان يظن انه يعلم وهو لا يعلم ، وذلك اذا ظن 15 في الوسط الذي ليس بضروري انه ضروري ، واما ان يتحقق انه ليس يعلم ، وذلك اذا علم ان ذلك الوسط غير ضروري فانه ليس يكون عنده من علم ذلك الشيء الا ان ذلك موجود في ذلك الوقت الذي علمه ، وانه قد يمكن ان يتغيّر هو في نفسه او يتغيّر الحدّ الاوسط في نفسه فيعلم بوسط آخر.

وقد يشك شاك فيقول : ان كانت النتيجة انما تكون ضرورية من مقدمات ضرورية . فقد يجب الا[٣٤] يكون ها هنا[٣٥] قياس الا من مقدمات ضرورية ، فكيف 20-15 يتأتى للجدلي ان ينتج عن المقدمات التي يتسلمها عن المجيب بالسؤال نتيجة ضرورية ، وحل[٣٦] هذا قريب مما تقدم. وذلك انه انما قيل في حدّ القياس انه قول يلزم عنه شيء آخر باضطرار ولم يقل شيء آخر اضطراري ، فالاضطراري[٣٧] في القياس هو نفس لزوم النتيجة عن المقدمات لا في كون النتيجة اضطرارية.

وإذ قد تبيّن ان مقدمات البراهين يجب ان تكون ضرورية ، وان الضرورية يجب ان تكون ذاتية وعلى الكل ، فبيّن ان المطالب البرهانية يجب ان تكون ذاتية ؛ فان المطالب العرضية ليس يقع العلم بها من الاضطرار اذ كانت توجد ولا توجد. ولذلك لم تكن المقدمات من الأمور العرضية .

— 8 —

—٧—

[القول في ان البرهان يقوم على النتائج الثابتة]

ومن البيّن ان نتيجة البرهان هي كلية ، والسبب في ذلك ان مقدمات البرهان هي كلية ؛ واذا كانت نتيجة البرهان كلية وذاتية ، فبيّن انه لا يقوم على الاشياء الفاسدة برهان الا على نحو من طريق العرض ، اي في وقت ما . ولو كان البرهان 75b-25 يمكن على الاشياء الفاسدة ، اي الجزئية ، للزم ان تكون المقدمات الصغر امورًا[1] جزئية فاسدة لان الموضوع فيها هو الموضوع في النتيجة ، وتكون ايضًا غير كلية . والذي يجب من ذلك في البرهان يجب في الحدّ بعينه ، اعني ان الحدود ايضًا[2] غير كائنة 30 ولا فاسدة اذا كانت الحدود انما هي : اما مبادئ برهان ، او نتيجة برهان ، او برهان متغيّر في وصفه على ما سنبيّن بعد . والاشياء الجزئية التي تحدث مرة بعد اخرى بمنزلة الكسوفات فان البرهان ليس يقوم عليها من حيث هي جزئية ، وانما يقوم على الطبيعة 35 المشتركة الكلية لجميع الكسوفات لا لهذا الكسوف الجزئي ، كما ليس يقوم برهان[3] على الشيء الجزئي الذي يفسد ولا يعود ، وسنبيّن هذا بعد بيانًا كافيًا[4] .

suite 7 — **قلت[5]** وقد طعن[6] قوم فيما وضعه ارسطو ها هنا[7] من ان كل ضرورية هي[8] ذاتية ، وقالوا ان ها هنا[9] مقاييس تكون الحدود الوسط[10] فيها ضرورية لكنها[11] ليست بذاتية ، وذلك اذا اتفق ان كان شيئان كل واحد منهما موجود لشيء ما بالذات فاتفق ان اخذ احدهما[12] في بيان صاحبه . مثل ان يبيّن مبيّن ان هذا العليل به حرارة غريبة من قبل ان نبضه يختلف ، فان هذين يتبعان بالذات للعفونة[13] ويوجد احدهما للآخر ضرورة . لكن[14] ان قيل في امثال هذه ضرورية فهو مع الضرورية في جوهرها[15] مقول باشتراك الاسم ، وهذه الضرورية بجوهرها هي التي يصحّ فيها ان يقال ان كل ضرورية ذاتية ، على ما يذهب اليه ارسطو.

قال : لا[١٦] ولا يكتفى في الحدود الوسط في مقدمات البراهين المطلقة ان تكون suite 7 —
ذاتية فقط بل وان تكون مع هذا علة للنتيجة ، فان ها هنا[١٧] مقاييس ايضًا[١٨] تنتج 75a-35
والحدود الوسط فيها ذاتية ولكنها[١٩] متأخرة عن النتيجة ، وهي التي تسمى براهين لا
مطلقة. بمنزلة من يقيس على[٢٠] ان هذه المرأة حامل[٢١] لانها ذات لبن ، وذلك ان
الحمل هو سبب اللبن ، واللبن امر متأخر عنه .

— 7 —

—٨—

[القول في عدم امكان الانتقال من جنس الى آخر في البرهان]

القول في بيان وجوب مناسبة مقدمات البرهان يعني ان تكون من جنس واحد وبيان ان انتقال البرهان ليس يمكن

فاما ان مقدمات البراهين يجب ان تكون مناسبة فذلك يتبيّن من انه يجب ان يكون الحدّ الاوسط موجودًا[١] بالذات للاصغر، والاكبر موجودًا[٢] للاوسط بالذات. واذا كان الامر كذلك فبيّن ان مقدمات البراهين هي من جنس واحد، وانه لذلك ليس يمكن ان ينقل البرهان من جنس من المعلوم الى جنس آخر، فان المقدمات الخاصة المناسبة هي محصورة في الجنس ضرورة غير مشتركة لجنسين[٣] متباينين[٤]، ولذلك ليس يمكن المهندس[٥] ان يستعمل في بيان امر هندسي المقدمات التي يستعملها[٦] العددي. **وانما** كان ذلك كذلك لان الاشياء التي منها تنبني[٧] طبيعة البرهان وتتقوم في صناعة صناعة هي ثلاثة[٨] اشياء:

40 احدها المحمولات المطلوبة في تلك الصناعة، وهي التي يبيّن انها موجودة للموضوع بالذات.

والثاني الامور المعلومة بالطبع في ذلك الجنس، وهذه هي المقدمات التي بها نبيّن وجود المحمول للموضوع اما بايجاب واما بسلب.

75b والثالث الطبيعة الموضوعة التي تكوّن البراهين على الاغراض والتأثيرات الموجودة لها بذاتها منسوبة اليها، وهي التي تسمى موضوع الصناعة.

فاما المقدمات التي منها يكون البرهان في جنس جنس وطبيعة طبيعة من طبائع الصنائع البرهانية، فلما كانت من الامور الذاتية للجنس فقد يجب ان تكون

خاصة ، وان كانت ها هنا[٩] مقدمات عامة لاكثر من جنس واحد فسنبيّن كيف
استعمال الصنائع الخاصة بها[١٠] . وكذلك الامر في المطلوبات ايضًا ، اعني انه يجب
فيها ان تكون خاصة بالطبيعة الموضوعة اذ كانت ذاتية لها . واذا كانت المقدمات
يجب ان تكون خاصة بجنس جنس ، وكذلك المطلوبات ، فبيّن انه ليس يمكن ان
ينقل البرهان من جنس الى جنس . والسبب في ذلك ان الطبائع الموضوعة للصنائع
مختلفة مثل مخالفة طبيعة العدد التي هي موضوعة لصناعة الارثماطيقى[١١] لطبيعة 5-10
المقدار التي هي موضوعة لصناعة الهندسة . ولذلك كان البرهان على مطلوب عددي
ليس يمكن ان ينقل الى غير العدد ، والبرهان القائم على امر هندسي ليس يمكن ان
ينقل الى امر غير هندسي .

وانما يمكن ان ينقل البرهان من صناعة الى صناعة متى كان المطلوب في
الصناعتين واحدًا بعينه : اما على الاطلاق ان امكن ذلك ، واما ان يكون واحدًا
بجهة ما ، وذلك بأن تكون احدى الصناعتين تحت الصناعة[١٢] الاخرى بمنزلة علم 15
المناظر الذي هو تحت علم الهندسة وبمنزلة علم الموسيقى الذي هو تحت علم العدد ،
فان علم المناظر يستعمل امورًا هندسية ، وعلم الموسيقى امورًا عددية . واما اذا كان
المطلوبان اثنين فليس يمكن ان يبرهن[١٣] واحدًا منهما في غير الصناعة[١٤] التي تخصه .
مثال ذلك انه ليس يمكن ان يبرهن صاحب علم الهندسة ان الضد انما له ضد
واحد ، وان الضدين علمهما واحد ، وانما ذلك للعلم الالهي[١٥] ، كما انه ليس للعلم
الالهي[١٦] ان يبيّن ان المكعبين اذا ضوعف احدهما بالآخر كان منهما عدد مكعب ،
وانما للعددي . وليس انما يمتنع ان يبيّن صاحب صناعة الامر الغير الموجود[١٧] لموضوع
صناعته بل والأمر الذي هو موجود لموضوع صناعته ، الا انه ليس من الامور الذاتية
له . ولذلك ليس للمهندس من ان يبيّن ان الخط المستدير او المستقيم هو افضل
الخطوط وان كان الافضل والاخس[١٨] امورًا موجودة للعظم[١٩] لكنها[٢٠] ليست موجودة 20
له بالذات .

وهذا مما يدل غاية الدلالة على انه ليس يمكن ان ينقل البرهان من صناعة الى صناعة لان الامور المشتركة لاكثر من موضوع صناعة واحدة[٢١] هي من الامور العرضية لا من الامور الذاتية .

— 9 — — ٩ —

[القول في المبادئ الخاصة والغير المبرهنة في البرهان]

فقد تبيّن من هذا انه لا سبيل الى ان يقام البرهان على امر من الامور الا من مبادئه المناسبة التي تخصّه، وانه لا يكتفى في البراهين ان تكون مقدماتها صادقة وغير ذوات اوساط، اي معلومة بنفسها فقط، بل وان تكون مع ذلك خاصة بالموضوع الذي ينظر فيه. ولذلك برهان «بروسن» الذي استعمله في استخراج المربع المساوي[١] للدائرة ليس قولاً برهانيًا وان كان استعمل فيه مقدمات صادقة لانها عامة مشتركة. 75b-40 وذلك انه لما عمل مربعًا اعظم من كل شكل يقع[٢] في الدائرة واصغر من كل شكل يقع خارج الدائرة، قال ان المربع الذي هذه صفته يجب ان يكون مساويًا للدائرة لان الدائرة هي اعظم من كل شكل يقع فيها واصغر من كل شكل يقع خارجًا عنها؛ والاشياء التي هي اصغر واعظم معًا من اشياء واحدة باعيانها هي متساوية، 76a وهذه القضية العامة الكلية وان كانت صادقة فليست خاصة بل مشتركة. **قلت**[٣]: ولذلك ما صرّح ارسطوطاليس[٤] في «كتاب السفسطة» ان بيان[٥] «بروسن» هذا هو بيان سوفسطائي وان لم يكن كاذبًا، لكن[٦] سمّاه سوفسطائيًا اي قياسًا مرائيًا اذ كان يظن به انه برهان وليس ببرهان. ولذلك يمكن ان ينقل هذا النحو من البيان من صناعة الى صناعة 5-10 ويستعمل في بيان اشياء كثيرة.

ولما كان البرهان كما تبيّن انما يكون من الاشياء الذاتية الخاصة، فيجب ضرورة ان يكون الحدّ الاوسط في البراهين: اما من طبيعة الجنس الموضوع لتلك الصناعة، واما من طبيعة الجنس الاعلى المحيط بذلك الجنس، بمنزلة ما يكون البرهان كثيرًا على الامور الموسيقية من المبادئ العددية، وذلك ان النغم داخلة تحت العدد، و[٧]بمنزلة ما يبرهن على كثير من الامور التي في علم المناظر من المبادئ الهندسية. واذا

عرض لصناعتين مثل هذا من جهة ما ان احداهما[٨] تحت الاخرى، فان الصناعة التي تنظر في الجنس العالي تبيّن من ذلك الشيء سببه، والصناعة التي هي دونها تبيّن من ذلك الشيء[٩] وجوده. مثال ذلك ان صناعة الموسيقى تضع ان البعد الذي بالاربعة[١٠] متفق وبوقف على سبب هذا الاتفاق من صناعة العدد، وهي ان هذه النغمة هي على نسبة الزائد جزءا وان[١١] النغم التي على نسبة الضعف مثلاً او الزائد جزءا هي متفقة. ومثال ما يضع صاحب علم المناظر ان الاشياء اذا نظر اليها على بعد ظهرت اصغر، ويعطي سبب ذلك من قبل[١٢] صناعة الهندسة وهو ان الزواية الصغرى بوترها خط اصغر، وانما كان ذلك لان الوسط الذي في العلم الاعلى في 15-25 امثال هذه الاشياء يكون للمحمول[١٣] المطلوب سببه في الصناعة السفلى علة قريبة.

واذ قد تبيّن ان البراهين المحققة انما تكون من المبادئ المتقدمة بالطبع التي هي اعرف عندنا وعند الطبيعة، فمن البيّن انه ليس يمكن ان يبرهن صاحب صناعة مبادئ صناعته الخاصة بالجنس الموضوع لها من قبل انه يحتاج في بيان تلك المبادئ الى ان تكون مبادئ[١٤] اخر[١٥] خاصية بذلك الجنس متقدمة عليها. والمبادئ الخاصية[١٦] ليس لها مبادئ خاصّة بل ان كانت فعامّة. ولذلك ما وجب ان يكون برهان جميع المبادئ لصناعة الحكمة العـامة، اعني الفلسفة الاولى التي موضوعها الموجود بما هو موجود.

فقد تبيّن من هذا القول ان البرهان يكون من المبادئ المناسبة الخاصة وهي الاسباب القريبة للشيء، وتبيّن[١٧] مع هذا متى يمكن ان تنقل امثال هذه البراهين من صناعة الى صناعة ومتى لا يمكن. ولكون البرهان المطلق الذي يعطي سبب الشيء القريب هو البرهان الذي مقدماته موجودة بهذه الشروط التي تقدمت كلها، عسر علينا[١٨] ان نعرف طبيعة البرهان الذي هو برهان بالحقيقة لعسر معرفة هذه الشروط علينا. ونظن كثيرًا انّا قد علمنا الشيء محققًا متى علمناه بمقدمات صادقة غير ذوات اوساط، وليس الامر[١٩] كذلك دون ان تكون فيها سائر الشروط[٢٠] التي ذكرنا من 30 المناسبة والتقدم بالطبع.

— ١٠ — 10 —

[القول في مبادئ البرهان المختلفة]

القول في الاشياء التي قوام البرهان بها

ولما كان كل برهان فأن[1] التئامه وقوامه من ثلاثة[2] اشياء واحدها الامور الموضوعة 76b-10
في تلك الصناعة . والثاني المقدمات الواجب قبولها . والثالث المحمولات المطلوب في
تلك الصناعة وجودها لتلك الموضوعات ، فبيّن ان الناظر في الصناعة يجب ان
تتقدم عنده في هذه الثلاثة[3] الاجناس معارف اول[4] اذ كان قد وضع ان كل علم
وتعلّم فيجب ان يكون عن معرفة متقدمة . اما الموضوع فيجب عليه ان يتقدم فيتسلّم[5]
من امره انه موجود ولا يبحث عن وجوده اصلاً لانه ليس عنده مقدمات بما[6] يبحث
عنه ؛ واما المقدمات فيجب ان يتقدم فيعلم من امرها ايضًا على ماذا يدل اسمها
وانها موجودة ؛ واما المحمولات المطلوب وجودها للموضوعات فانما يحتاج ان يعلم من
امرها على ماذا يدلّ اسمها فقط ، ثم يطلب وجودها للموضوعات بالبراهين ، مثل ما
يحتاج المهندس ان يعرف على[7] ماذا يدلّ اسم المثلث والدائرة والمنطق والاصم ، 35
والعددي على ماذا يدل اسم الفرد والزوج والاول وغير الاول . وربما لم يحتج في هذه
الثلاثة[8] الى التقدم في التعريف بهذه الاشياء لظهور الامر فيها ، وذلك ان كثيرًا من
الموضوعات لسنا نحتاج ان نتقدم فنخبر بأنه يجب على صاحب هذه الصناعة ان
يتسلّم وجودها اذ كان وجودها في الغاية من الظهور عند الحس ، مثل وجود الحارّ
والبارد الذي هو موضوع العلم الطبيعي . وكثير منها يحتاج فيها الى ذلك مثل الحال[9]
في العدد ، فان الناظر فيه يجب ان يعرف اولاً انه انما يتسلم وجوده تسلمًا فان وجوده
خفي عند الحس ؛ وكذلك الحال في المقدار والعظم و[10]كثير من المقدمات . ومن
المحمولات المطلوبة ما[11] ليس يحتاج فيها الى ان يتقدم فيعرف على ماذا يدل الاسم

منها ، مثل المقدمة التي يقال فيها انه اذا نقص من المتساوية[١٢] متساوية بقيت الباقية متساوية .

والمقدمات التي تستعمل في الصنائع : منها خاصّية ، وهي المناسبة الذاتية التي 76a-35
ليس يمكن ان تستعمل في اكثر من جنس واحد ، مثل ان الخط المستقيم هو الموضوع 40
على سمت النقط[١٣] المتقابلة ؛ ومنها عامة لاكثر من جنس واحد الا ان عمومها ليس كعموم طبيعة واحدة بل كعموم نسبة[١٤] ، مثل قول القائل : اذا نقص من الاشياء المتساوية اشياء متساوية بقيت الباقية متساوية . فان هذه القضية تصدق على الاعظام والاعداد والزمان لكن[١٥] ليس التساوي فيها معنى واحدًا بتواطؤ مثل عموم الحيوان للانسان والفرس ، و[١٦]لا بتناسب بل باشتراك . وهذه المقدمات اذا استعملها صاحب
صناعة فقرّبها وادناها من موضوعه[١٧] الخاص به ، كانت قوتها قوة المقدمات الخاصة 76b-20
المناسبة . مثل ان يقول المهندس بدل قولنا الاشياء المتساوية الاعظام المتساوية ، وان يقول العددي بدل ذلك[١٨] الاعداد المتساوية . ولذلك ليس توقع امثال هذه المقدمات الشك فيما قيل قبل من ان مقدمات البراهين ينبغي ان تكون خاصّية ومناسبة ، وانه يجب لذلك الاّ[١٩] ينقل البرهان من صناعة الى صناعة ، فان هذه المقدمات العامة هي مقدمات كثيرة والمستعملة من ذلك في الهندسة غير المستعملة في العدد .

القول في الفرق بين المقدمات المعروفة بالطبع والمصادرات والاصول الموضوعة والحدود

والمقدمات التي تنسب الى الصناعة انواع : منها مقدمات معروفة بالطبع[٢٠] 25-30
واجب قبولها ، ومنها مصادرات ، ومنها اصول موضوعة ، ومنها حدود . فالمقدمات المعروفة بالطبع تخالف المصادرة والاصل الموضوع من قبل ان المقدمات المعروفة بالطبع يصدق بها بذاتها وليس يمكن احد ان يتصور فيها انها على غير ما هي عليه ، ولا يمكن ان يعاندها بنطقه الداخل بل ان كان فبنطقه الخارج ، وهو اللفظ فقط والبرهان ، وهو بحسب النطق الداخل لا بحسب النطق الخارج . واما الاصل الموضوع فهي المقدمة التي يتسلمها المتعلم من المعلم على انها من قبل المعلم لا على انها امر بيّن عند المتعلم ولا عنده ايضًا[٢١] علم بخلافها . واما المصادرة فهي التي يتسلّمها المتعلم من

المعلم لكن[٢٢] عنده علم بخلافها. وتخالف الحدود الاصول الموضوعة والمصادرات من
قبل ان الحدود ليس فيها حكم بأن شيئًا موجود او غير موجود، وانما الحدّ جزء
مقدمة والحدود تفهم ذات الشيء ومعناه؛ فاما الاصول الموضوعة فليست هي جزء
مقدمة، بل الاصول الموضوعة هي التي اذا تسلّمت تبعها[٢٣] وجود النتيجة. وليس
يستعمل المهندس في الهندسة مقدمات كاذبة كما ظن ذلك قوم حيث قالوا انه 40
يضع ان هذا الخط هو[٢٤] مقدار كذا وليس هو عند الحس ذلك المقدار، وان هذا
الخط مستقيم وليس الذي يتمثل به مستقيمًا؛ فان المهندس ليس يبرهن على الخط
الذي يتمثل به وانما يبرهن على الخط المعقول الذي في ذهنه والذي[٢٥] اخذ ذلك
الخط المحسوس مثالاً له[٢٦] وبدلاً منه. وفرق آخر بين الحدود والمصادرات والاصول 77a
الموضوعة وهو ان الحدّ لا يكون الا كليًا، وتلك قد تكون كلية وجزئية.

-١١- — 11 —

[القول في ضرورة وجود المعنى الكلي لقيام البرهان]

والبرهان فليس[١] يقوم على الاشياء الكثيرة بما هي كثيرة، بل انما يقوم على 5 الطبيعة الكلية السارية في تلك الاشياء الكثيرة المحكوم عليها بالحكم البرهاني. فانه اذا لم تكن في الاشياء الكثيرة طبيعة بهذه الصفة لم يكن هنالك معنى كلي[٢] موجود: واذا لم يكن هنالك معنى كلي[٣] لم يكن هنالك حدّ اوسط يحمل عليه من طريق ما هو، واذا لم يكن هنالك حدّ اوسط فليس[٤] هنالك برهان أصلاً. ولذلك ما يجب ان يكون في الاشياء التي تقوم عليها البراهين طبيعة بهذه الصفة تحمل على الاشياء الكثيرة بتواطؤ لا باشتراك الاسم.

قال: والقضية العامة المشتركة التي يقال فيها ان جزئي[٥] النقيض لا يمكن ان 10-15 يصدقا معًا بظهورها[٦] قد نأبى[٧] كثيرًا ان[٨] نصرّح بها في البراهين، وان نجعلها جزء قضية من البرهان الا حيث نضطر اليها، وذلك في موضعين: احدهما اذا اردنا ان نبرهن ان المحمول موجود للموضوع وان[٩] نقيضه غير موجود له، مثل ان نريد ان نبيّن ان العالم متناهٍ وانه ليس غير متناه، واذا اردنا ذلك فينبغي ان نشترط هذا الشرط في الحدّ الاكبر. مثال ذلك اذا اردنا ان نبيّن هذا المعنى للعالم بوساطة انه جسم، فانّا نقول: العالم جسم، والجسم متناهٍ و[١٠]ليس غير متناه، فينتج لنا ان العالم متناهٍ و[١١]ليس غير متناه. وليس هذا الاشتراط ينتفع به في هذا المعنى في الحدّ الاوسط، اعني في[١٢] حمل الحدّ الاوسط على الاكبر وسلب نقيضه عنه. وكذلك في حمل[١٣] الحدّ الاصغر على[١٤] الاوسط وسلب نقيضه عنه، وذلك ان حمل الاوسط على الاكبر وسلب نقيضه عنه انما يصدق اذا كان الحدّ الاكبر مساويًا للاوسط؛ وكذلك الحال في الاوسط مع الاصغر. واما اذا كان اعم منه فليس يصدق ذلك، مثل انتاجنا ان

الانسان جسم بوساطة انه حيوان. فانه لا يصحّ لنا[١٥] عكس المقدمة الكبرى من هذا الشكل وهي ان كل جسم حيوان وانه ليس بغير حيوان كما صحّ لنا ان كل حيوان جسم وانه ليس بغير جسم. وايضًا[١٦] المادة التي يصحّ لنا فيها هذا الاشتراط هو اشتراط غير منتفع به في انتاج ما قصد له من ان الحدّ الاكبر موجود للاصغر ونقيضه غير موجود له.

واما الموضع الثاني، اعني الذي تستعمل فيه هذه القضية العامة مصرّحًا[١٧] بها فهو اذا برهنّا على شيء ببرهان الخلف حين نقول: و[١٨] اذا كان هذا كاذبًا فنقيضه صادق، لان النقيضين لا يجتمعان معًا على الكذب لكن[١٩] ليس استعمالنا لها[٢٠] في العلوم الجزئية اعني التي تختص بجنس جنس من الموجودات من جهة ما هي عامة لها، لكن بأن ندنيها الى الموضوع بقدر ما يمكننا لتكون مناسبة كما سلف ذلك من قولنا.

وهذا الجنس من القضايا، اعني العامة، تشترك في استعمالها جميع[٢١] العلوم، وصناعة الجدل قد تتكلّف نصرة هذه المقدمات وتثبيتها، وكذلك العلم المدعو بالحكمة. الا ان الفرق بين العلمين ان صناعة الجدل ليس تقصد تبيين شيء مخصوص بعينه ولا لها موضوع، ولذلك كانت المقدمات التي تستعملها صناعة الجدل مأخوذة من السؤال، والمبرهن فليس[٢٢] يأخذ مقدماته من السؤال اذ كان ليس قصده اثبات اي[٢٣] النقيضين اتفق او ابطاله[٢٤]، بل انما قصده اثبات شيء واحد بعينه وابطال نقيضه.

— 12 —

- ١٢ -

[القول في شروط السؤال في العلم البرهاني]

والمطلوب والمقدمة والنتيجة هي اشياء واحدة بالموضوع وانما تختلف بالجهة، ولذلك كان الشرط في المطالب البرهانية هو الشرط بعينه في المقدمات البرهانية[1]، ولذلك[2] امكن[3] ان نقلب المقدمات الخاصة بعلم علم فنجعل اسؤلة[4] في ذلك العلم.

واذا كانت شروط الاسؤلة[5] في علم علم هي بعينها شروط المقدمات، فظاهر انه ليس يجب على المهندس ان يجيب عن اي مسئلة اتفق ولا على الطبيب[6] عن اي مسئلة
اتفق. وبالجملة فليس على صاحب صناعة ان يجيب[7] الا عن المسائل التي تخصّ 40
صناعته، او المسائل التي هي من الجنس الذي هو اعلى[8] من صناعته. مثال ذلك انه ليس يجب على صاحب علم المناظر ان يجيب الا عن المسائل التي تخصّ علمه
او عن المسائل الهندسية التي يستعملها مبادئ في صناعته، لكنه[9] ليس يجيب عن 77b-10
مبادئ تلك المسائل بما هو صاحب علم المناظر وانما يجيب عنها المهندس بما هو مهندس. والمهندس ايضًا ان اجاب عن مسائل من علم المناظر فذلك عارض له من جهة انها امور لاحقة لموضوعه وداخله تحته. وان كان ذلك كذلك فظاهر انه ليس يمكن ان يتكلم صاحب صناعة مع من ليس هو[10] من اهل تلك الصناعة، فانه لو
فعل الانسان ذلك لوقع له حيرة في الصناعة. 15

وقد يَسئل سائل فيقول: هل يمكن ان تطرأ[11] في علم علم من العلوم مسائل غير منسوبة الى ذلك العلم، مثل ان يطرأ[12] في علم الهندسة مسائل غير هندسية؟ وان[13] طرأت[14] فهل هي منسوبة الى ذلك العلم ام الى علم آخر؟ وهل في كل صناعة تعرض مسائل هي خطأ وان عرضت فهل الخطأ في ذلك عارض من قبل صورة القياس او من قبل مادته؟

فنقول : ان قولنا مسئلة غير هندسية مثلاً او[15] غير طبيعية يفهم[16] على ضربين : احدهما ما ليس له تعلق بالصناعة بوجه من الوجوه بمنزلة ما نقول في العادم الصوت انه لا صوت له ، والثاني على ما له تعلق بالصناعة لكن[17] تعلق خطأ ورديء بمنزلة ما نقول فيمن له صوت قبيح انه لا صوت له. وهذا العلم هو احد قسمي الجهل ، اعني الجهل المضاد للحق ، وهو الاعتقاد الكاذب ، لا الجهل الذي هو عدم الحق ، وذلك الأّ[18] يكون عند اعتقاده في الشيء اصلاً لا كاذب ولا صادق . فاما ما قيل فيه انه غير هندسي من قبل انه هندسة خطأ فتعلقه يكون بصناعة الهندسة، بمنزلة ما يَسئَل المهندس : أليس الخطوط المتوازية اذا اخرجت[19] تلتقي؟ فان هذه المسئلة من جهة انها خطأ غير هندسية ، ومن جهة انها أمور ذاتية هندسية ، وذلك ان التوازي من الامور الذاتية للخطوط ؛ واما ما قيل فيه انه غير هندسي ، بمعنى انه قد عدم الامور المنسوبة للهندسة ، فهو من صناعة اخرى بمنزلة ما يسئل المهندس عن مسئلة موسيقية .

واما الصنائع فقد يعرض فيها الغلط من قبل صورة القياس ومن قبل مادته ، وبخاصة من قبل اشتراك الاسم الواقع في الحدّ الاوسط . لكن[20] التعاليم قلّ ما[21] يعرض فيها الغلط الذي يكون من قبل اشتراك الاسم من قبل ان الحدّ الاوسط فيها ليس يظن به انه واحد وهو كثير ، كما انه يعرض ذلك من قبل اشتراك الاسم في غيرها من الصنائع ؛ والسبب في ذلك ان الامور التي تنظر فيها التعاليم هي عند الذهن كحال الاشياء المشار اليها عند الحس . وذلك ان المهندس اذا بيّن مثلاً ان كل دائرة شكل ، وقد كان تقدم فرسم الدائرة ما هي ، فانه ليس يمكن ان يغلط ولا ان[22] يغلط[23] بأن يعانده معاند بأن يقول له ليس كل دائرة شكلاً اذ كان القول الموزون دائرة وليس شكلاً[24] ، فان الدائرة الهندسية التي فهمها[25] عند رسم الدائرة هي من الوضوح في الذهن بحيث لم تلتبس عليه الدائرة الهندسية مع الدائرة التي هي القول الموزون ، وله اذا عوند بمثل هذه المعاندة ان يستثني منها[26] الدائرة التي هي القول الموزون .

وليس ينبغي ان يكون العناد البرهاني جزئيًا ومأخوذًا من الاستقراء بل كليًا ، لان الشروط بعينها التي تشترط في المقدمات البرهانية على الاطلاق هي التي تشترط في

المقدمات العنادية البرهانية[٢٧] ، اذ كانت المعاندة البرهانية برهانًا متوجهًا نحو الابطال .

والغلط الذي يعرض من قبل صورة القياس هو مثل[٢٨] ان يبيّن مبيّن نتيجة ما 40
موجبة في الشكل الثاني بمقدمتين موجبتين ، وذلك ان الموجبة ليس تنعكس كلية في
كل مادة . مثل ان يبيّن[٢٩] ان الكواكب نارية من قبل انها تضيء والنار تضيء. واىما 78a
يمكن ان ينتج من موجبتين في الشكل الثاني في الامور المنعكسة ، وهي الحدود
والخواصّ والرسوم ، ولو كانت النتيجة انما تنتج ابدًا عن مقدمات صادقة . لقد كان
التحليل بالعكس عند استنباط الشيء المجهول من المعلوم سهلاً جدًا ولم يعرض فيه 5-10
غلط لانه كان يكون الامران متلازمين ، اعني انه لو كان كما انه اذا كانت المقدمات
صادقة يلزم ضرورة ان تكون النتيجة صادقة ، كذلك اذا كانت النتيجة صادقة[٣٠]
تكون المقدمات صادقة ، لكان[٣١] متى فرضنا النتيجة موجودة[٣٢] وجدنا اللازم عنها
الذي ينتجها[٣٣] ، فكان يقلّ الغلط .

لذلك والتحليل[٣٤] بالعكس في التعاليم اسهل منه في الجدل من قبل ان النتيجة 15-20
انما تتبيّن[٣٥] من امور محصورة ، وهي المقدمات الذاتية المناسبة ، والنتيجة في[٣٦] الجدل
تكون من امور كثيرة متفنّنة اذ كانت تكون من الامور العرضية وغير العرضية . والامور
التعاليمية تخالف الجدلية من قبل ان[٣٧] المقدمات التعاليمية ليست تبيّن بمقدمات
تتبيّن[٣٨] بمتوسط[٣٩] ، بل المقدمات التي في التعاليم : اما مقدمات بيّنة بغير[٤٠]
متوسط ، واما مقدمات هي نتيجة[٤١] عن مقدمات بيّنة بغير متوسط ؛ واما المقدمات
فقد تكون مقدمات ليست بيّنة الا بتوسط ، واتفق لها ان اخذت بالسؤال على انها
معروفة دون[٤٢] متوسط ، فيعرض الغلط لاجل ذلك في الجدل كثيرًا .

-١٣- 13 —

فصل

[القول في البرهان الانّي والبرهان اللّمي]

القول في الفرق بين برهان الانّ واللمّ

ولما كان البرهان الذي يفيد وجود الشيء قد يكون غير الذي يفيد سبب وجوده ، وكان قد يوجد هذان الصنفان اما في صناعة واحدة واما في صناعتين ، فقد ينبغي ان ننظر بماذا يخالف كل واحد منهما صاحبه اذا كانا في علم واحد واذا كانا في علمين .

فنقول : اما مخالفة احدهما الآخر اذا كان في علم واحد فمن وجهين : احدهما ان البرهان الذي يفيد وجود الشيء فقط يكون من مقدمات ذوات اوساط وهي 25 المقدمات التي هي اسباب بعيدة ، والبرهان الذي يفيد لم ذلك الشيء يكون بالعلّة القريبة له . والوجه الثاني هو ان البرهان الذي يفيد وجود الشيء فقط قد يكون من مقدمات غير ذوات اوساط ، لكن[1] الحدود الوسط فيه امور معلولة ومسبّبة عن الطرف الاكبر . وانما تكون امثال هذه البراهين اذا كانت الامور المتأخرة في الوجود وهي المعلولات[2] اعرف عندنا من الامور المتقدمة ؛ والامور المتأخرة التي تؤخذ حدوداً وسطى[3] في امثال هذه البراهين صنفان : اما امور مساوية للطرف الاكبر الذي[4] هو العلّة ومنعكسة عليه ، واما امور الطرف الاكبر اعم منها . فمثال التي هي معلولة 30-40 ومنعكسة قول من بيّن ان الكواكب المتحيّرة اقرب الينا من الكواكب الثابتة من قبل انها لا ترى كأن شعاعها يضطرب ، بأن قال : الكواكب المتحيّرة لا تضطرب ، وما

لا يضطرب من الكواكب فهو قريب منا ، فالكواكب المتحيّرة قريبة منا ؛ وذلك ان القرب الذي هو محمول المطلوب هو سبب رؤية الكواكب[5] لا تضطرب ، والاضطراب الذي هو الحدّ الاوسط امر معلول عن القرب الا ان القرب عندنا مجهول. والمقدمة 78b
القائلة ان ما لا يضطرب فهو قريب منا ظاهرة بالحس والاستقراء ، وهي عندنا اعرف من ان الكواكب المتحيّرة قريبة منا .

القول في بيان الموضع الذي يمكن تقليب البرهان الانّ الى البرهان اللمّ

ومثال[6] من بيّن ان القمر كرّى بان ضوءه ينمو[7] قليلاً قليلاً بشكل هلالي بأن قال : القمر ينمو[8] ضوءه بشكل هلالي ، وما هو بهذه الصفة فهو كرّي الشكل ، فالقمر[9] كرّي الشكل ؛ وذلك ان الكرّية التي في القمر هي السبب لنمو ضوئه[10] قليلاً قليلاً على ذلك الشكل ، لكن[11] النمو الذي بهذه الصفة اعرف عندنا من الكرّية . وقد يمكن في مثل هذا الصنف من براهين[12] الوجود ، اعني التي الحدود الوسط فيها معلولة ومنعكسة على الحدّ[13] الاكبر الذي هو السبب ، ان يجعل الحدّ الاوسط فيها[15] اكبر والاكبر اوسط ، فيكون عند ذلك برهان على لمَ كان ذلك الشيء موجودًا ، وذلك بعد ان يعلم وجود المتقدم بالمتأخر. مثال ذلك انه اذا عرفنا ان القمر كرّي الشكل لكون ضوئه[15] ينمو[16] بشكل هلالي ، امكننا ان نعكس المقدمة الكبرى ، فنعطي السبب في كون ضوئه[17] بهذه الصفة من قبل انه كرّي ، فيأتلف[18] البرهان هكذا : القمر كرّي الشكل ، وما هو[19] كرّي الشكل فضوءه[20] يجب ان ينمي بهذه الصفة ، فالقمر اذن ينمي ضوءه[21] بهذه الصفة لانه بهذا الشكل فنكون قد اتينا في مثل هذا القول بالسبب الذي من اجله كان القمر يرى بهذه الصفة ، وهذا هو الذي يسمى «برهان لمَ» . واما البراهين التي الحدود الوسط فيها متأخرة عن الاكبر وليس تنعكس فليس يتفق فيها الا برهان وجود فقط .

والبراهين التي تأتلف في الشكل الثاني من الاسباب البعيدة هي براهين وجود وليست براهين لمَ ، كالحال في البراهين الموجبة التي تكون من الاسباب البعيدة ، فان في كليهما لم يؤت بالسبب القريب فيها[22] . مثال ذلك من سأل فقال : لمَ لا يتنفس

الحائط ، فقيل لانه ليس بحيوان ، وذلك انه ليس العلّة القريبة في انه لا يتنفّس انه
ليس بحيوان ، لانه لو كان الامر كذلك لوجب ان تكون الحيوانية هي العلّة القريبة
للمتنفس ، فكان يكون كل حيوان متنفسًا وليس الامر كذلك ، فان كثيرًا من الحيوان
لا يتنفس . وانما كان ذلك كذلك لانه متى سلب شيء عن شيء من قبل[٢٣] سلب سبب
ذلك الشيء القريب عنه ، فواجب ان يكون ذلك الشيء هو السبب القريب في وجود
ذلك الشيء . مثال ذلك من قال ان هذا الحيوان ليس بصحيح من قبل انه غير معتدل 20-25
الحرارة ، فواجب ان يكون اعتدال الحرارة هو السبب[٢٤] في[٢٥] الصحة القريب . وكذلك
متى كانت العلة هي السبب القريب في وجود الشيء ، فان سلبها هو السبب القريب في
سلب ذلك الشيء . وكون امثال هذه البراهين تأتلف في الشكل الثاني ظاهر فان الحدّ
الاوسط يكون في امثال هذه الاشياء محمولاً[٢٦] على الطرفين ، فان الحيوانية محمولة على
المتنفس بايجاب وعلى الحائط بسلب . وانما يؤتى بأمثال هذه الاسباب البعيدة على جهة
التعمق والاستغراق في تبيين ذلك الشيء ، مثال ما قال «خروميس»[٢٧] ان بلدان
الصقالبة ليس فيها موسيقى ، والسبب في ذلك انه ليس عندهم كروم ، فان وجود 30
الكروم سبب بعيد للموسيقى . وانما كانت امثال هذه تعطي الاستغراق لانه اذا سلب
شيء عن شيء من قبل سلب سببه البعيد عنه كان ذلك اخلق ان سلب عنه بسلب سببه
القريب عنه[٢٨] .

فهذا هو[٢٩] قدر ما يخالف به «برهان لِمَ» «برهان الوجود» في الصناعة الواحدة
بعينها .

واما الخلاف الذي بينهما اذا كان احدهما في علم والآخر في ثانٍ فهو غير هذا
الخلاف . وهذا الخلاف هي الجهة التي بها يكون احدهما انما يعطي في ذلك العلم 35-40
الواحد من الشيء انه موجود فقط ، وليس يمكن فيه ان يعطي سببه في ذلك العلم
من جهة ما هو في[٣٠] ذلك العلم ، والآخر يعطي في العلم الثاني سبب وجوده فقط ،
وليس يمكن فيه ان يعطي في هذا العلم وجوده . واذا كانا في علم واحد لم[٣١] يختلفا
بهذه الجهة اذ كانت الجهة التي يعطي السبب منها احدهما ، والجهة التي منها يعطي
الوجود الآخر جهة واحدة ، كأنك قلت اما من حيث كلاهما طبيعي او الاهي[٣٢] ،
وانما يختلفان في الاشياء التي تقدمت . واذا كانا في علمين اختلفا بالجهة التي بها كان
احدهما يعطي السبب والآخر الوجود ، كأنك قلت من جهة ما احدهما برهان هندسي

والآخر مناظري. ويعرض هذا لجميع العلوم التي تكون موضوعاتها بعضها داخلاً[33] تحت بعض بمنزلة ما[34] موضوع علم المناظري[35] داخل تحت موضوع[36] الهندسة ، وذلك ان الابعاد الشعاعية داخلة تحت الابعاد الهندسية ؛ وكذلك الحال في علم 79a الحيل مع مساحة المجسّمات ، وعلم تأليف اللحون مع علم العدد ، وعلم احكام النجوم[37] السلاحية ، اعني[38] التي تظهر وتغرب ، عند علم احكام النجوم التعاليمية . وانما عرض هذا لامثال هذه لتقاربها[39] حتى يظنّ بها ان موضوعها متفق الاسم والحدّ بمنزلة علم النجوم التعاليمي مع علم النجوم الملاحي ، وبمنزلة علم اللحون التعاليمي مع العملي . فالعلوم التي هي امثال هذه العلوم يكون العلم بأنّ الشيء موجود في العلم الذي هو اقرب الى الامر المحسوس والامر الجزئي ، والعلم بلمَ هو موجود في العلم الذي موضوعه مجرد من الهيولي او[40] اقرب الى التجريد ، وهذا هو العلم التعليمي ؛ فان اصحاب التعاليم عندهم الاسباب بوجود هذه الاشياء التي يبيّن وجودها في العلم الذي هو اقرب الى الهيولي والمادة . ولذلك كثيرًا ما يعرض لاصحاب التعاليم انهم لا يشعرون ان الشيء موجود ، وانما يشعرون بسببه فقط لانهم انما يبحثون عن الاشياء من حيث هي مجردة من الهيولى ، والوجود للشيء انما هو مع الهيولى ؛ ولذلك قد نجد كثيرًا من اصحاب علم تأليف اللحون لا يشعرون بكثير من النغم الموجودة في الموسيقى العملية[41] . وقد نجد كثيرًا مما ينظر فيه صاحب العلم الطبيعي حاله من علم المناظر حال[42] ما في[43] علم المناظر مع علم الهندسة ، اعني ان العلم الطبيعي يعطي فيه وجوده والعلم المناظري سببه ، مثل الحال في قوس قزح والهالة ، فان الطبيعي يعطي فيه وجوده وعلم المناظر سببه . وقد يوجد علم حاله من علم آخر هذه الحال وليس هو داخلاً تحته بمنزلة علم الطب عند علم الهندسة ، فان كون الجرح المستدير عسر[44] البرء الطبيب يعطي وجوده والمهندس يعطي سبب ذلك .

-١٤- 14 —

[القول في اولوية الشكل الاول في العلوم البرهانية]

قال : واولى الاشكال واحقها ان يكون شكل البرهان هو الشكل الاول ، فان العلوم التعاليمية انما تستعمل هذا الشكل ، وتكاد ان تكون جميع العلوم التي تعطي سبب الشيء كما قلنا انما تأتلف براهينها في هذا الشكل لان العلم بسبب الشيء انما هو العلم المحقق الذي يكون على طريق الايجاب وهذا يأتلف في الشكل الاول. وايضًا فان الحدود لا تنتج الا في هذا الشكل من قبل ان الحدود موجبة للمحدود ، والشكل الثاني ليس ينتج موجبة ، والشكل الثالث وان كان قد ينتج موجبة فهو لا ينتج كلية ، والحدود والنتائج البرهانية بالجملة فهي كلية . وايضًا فان الشكل الاول هو غير محتاج الى الشكلين الآخرين في ان تبيّن مقدماته بمقدمات غير ذوات اوساط اذا كانت مقدماته ذوات اوساط ، والشكلان الآخران يحتاجان اليه في هذا المعنى . وانما كان ذلك كذلك لان كل شكل ففيه مقدمة موجبة ومقدمة كلية ، فاذا كانت هاتان المقدمتان في شكل[1] اي شكل كان محتاجة الى الوسط احتيج ان تبيّن بمقدمات غير ذوات اوساط في شكل آخر ، والموجبة ليس يمكن ان تنتج في الشكل الثاني ، والكلية ليس يمكن ان تنتج في الثالث ؛ فمتى كانت الكلية هي الموجبة وكانت ذات وسط ، احتاجت في ان تبيّن بوسط الى الشكل الاول ضرورة ، سواء كانت جزء قياس في الشكل الثاني او الثالث .

واذا كان الامر هكذا فبيّن من جميع هذه الوجوه ان الشكل الاول احق الاشكال ان يكون شكل البرهان المطلق ، اعني الذي يفيد وجود الشيء وسببه معًا ، او السبب اذا[2] كان الوجود معلومًا .

— 15 — -١٥-

[القول في وجود قضايا سالبة غير ذوات اوساط]

وكما انه قد توجد مقدمات موجبات اول ، اعني ان توجد محمولاتها لموضوعاتها[1]
بغير وسط ، مثل حملنا النطق على الانسان ، كذلك قد توجد سوالب اول ، اعني ان
تسلب محمولاتها عن موضوعاتها سلبًا اولاً بغير وسط ، مثل سلبنا الانسانية عن 35-40
الحمار. وانما يكون المحمول مسلوبًا عن الموضوع سلبًا غير اول متى اتفق ان كان
المحمول او الموضوع داخلاً تحت طبيعة ما كلية والجزء الآخر مسلوبًا عنها ، او كانا
كلاهما داخلين[2] تحت طبيعة كلية ، الا ان الطبيعتين متباينتان. فانه اذا كان ذلك
كذلك عرض ان يكون المحمول مسلوبًا عن الموضوع : اما من قبل سلب تلك
الطبيعة الكلية عنه ان كان الموضوع هو الداخل تحتها ، واما من قبل سلب الطبيعة
المحيطة به[3] عن الموضوع ان كان هو الداخل تحتها ، واما من قبل سلب الطبيعتين
احداهما[4] عن الاخرى ان كانا[5] كلاهما داخلين تحت طبيعتين متباينتين ، اعني مسلوبة
بالكلية احداهما[6] عن الاخرى. فاذا كان سلب المحمول عن الموضوع من قبل سلب 79b
الطبيعة المحيطة به عن الموضوع ، ائتلف ذلك في الشكل الثاني ؛ واذا كان من قبل
سلب[7] الطبيعة بالموضوع عنه ائتلف ذلك في الشكل الاول والثاني ، مثل ان نبيّن ان
شجرة التين ليست[8] حيوانًا يتوسط النبات ، فيأتلف القياس في الثاني هكذا[9] : شجرة
التين نبات ، والحيوان ليس بنبات ، وفي الاول : شجرة التين نبات ، والنبات ليس
بحيوان ، فينتج من ذلك ان شجرة التين ليست بحيوان. وبيّن ان هذا السلب ليس
هو بأول لان سلب الشجرة عن الحيوان انما هو من قبل سلب جنسها الذي هو
النبات عن الحيوان. ومثال ذلك مما ليس ينتج في الشكل الاول وينتج في الثاني ان

نبيّن عكس هذا وهو ان الحيوانُ ليس بشجرة ، فيأتلف القياس هكذا : الحيوان ليس بنبات ، والشجرة نبات ، فينتج من[١٠] ذلك في الضرب الثاني من الشكل الثاني[١١] ان الحيوان ليس بشجرة .

واما مثال سلب المحمول عن الموضوع من قبل ان الطبيعة المحيطة بكل واحدة[١٢] 5-10 منهما مسلوبة عن صاحبتها[١٣] ، فمثل[١٤] سلبنا الحمار عن شجرة التين ، فانه يمكننا ان ننتج سلب احد هذين عن الآخر بتوسط كل واحدة من الطبيعتين المحيطتين بهما ، اعني بتوسط الحيوان او بتوسط النبات : اما بتوسط النبات فمثل قولنا : شجرة التين نبات ، والنبات ليس بحمار ، فشجرة التين ليست بحمار[١٥] ؛ واما بيان ذلك بتوسط الحيوان فمثل قولنا : شجرة التين ليست حيوانًا ، والحمار حيوان ، ينتج في الشكل الثاني ان شجرة التين ليست بحمار لكون الصغرى سالبة. واذا كان هذا هكذا فاذن المقدمات التي المحمولات فيها مسلوبة عن الموضوع سلبًا اوليًا هي المقدمات التي ليس واحد من جزئيها منحصرًا تحت طبيعة كلية ، ولا كلا[١٦] الجزئين[١٧] بهذه الصفة .

فاما انه يجب اذ[١٨] كان شيء مسلوبًا عن شيء ما ان يسلب كل واحد منهما عمّا دخل[١٩] تحت الآخر حتى يكون سلبه[٢٠] عما تحته بوساطة سلبه عنه نفسه ، مثل انه اذا كانت **ا** مسلوبة عن **ب** ، فانه يجب ان تكون **ا** مسلوبة عن كل ما هو داخل تحت **ب** ، وتكون **ب** مسلوبة عن كل ما هو داخل تحت **ا** ، فذلك يبيّن[٢١] من انه اذا وضعنا صنفًا من الاصناف تحت طبائع متلازمة في الوجود ، اي يلزم الاعم منها عن الاخص ، ووضعنا صنفًا ثانيًا تحته طبائع متلازمة ايضًا في الوجود ، ووضعنا انه ولا واحد من الصنفين يوجد لصاحبه ، فانه من البيّن ان ايّ[٢٢] شيء وجد لطبيعة واحدة من الطبائع التي في صنف واحد[٢٣] انه[٢٤] مسلوب عن كل واحد 15 من الطبائع التي في الصنف الثاني ، والاّ وجد ذلك الصنفان المتباينان احدهما للآخر. مثال ذلك ان نضع احد الصنفين المتباينين[٢٥] الحيوان ، والطبيعتين المتلازمتين البرّي والسيّار ، والصنف الثاني النبات ، والطبيعتين المتلازمتين الشجر والتين ، **فهو** بيّن ان اي شيء وصف بواحدة من هذه الطبائع التي في صنف واحد من الصنفين المتباينين[٢٦] انه غير موصوف بطبيعة من الطبائع التي في الصنف الثاني. مثال ذلك

انه[٢٧] اذا وضعنا النخلة بأنها شجرة فبيّن انها ليست بحيوان برّي ولا سيّار والاّ كان بعض هذه موصوفًا ببعض ، اعني النبات والحيوان.

واذا تقرر هذا فقد توجد اشياء تسلب عن اشياء بذواتها ، اي بغير واسطة واشياء تسلب عن اشياء[٢٨] من قبل سلبها عن الاشياء المحيطة[٢٩] بها.

- 16 —

-١٦-

[القول في الغلط والجهل في المقدمات التي هي غير ذوات وسط]

القول في بيان جهل البسيط والجهل المركب وكيفية عروض الجهل المركب

ولما كان الجهل صنفين : جهل على طريق السلب والعدم ، وهو الجهل الذي ليس معه اعتقاد شيء من الاشياء ، وجهل على طريق الملكة والحال ، وهو الاعتقاد الكاذب ، فان الجهل الذي على طريق الملكة قد يعرض بجهتين : احداهما[١] بقياس ، والجهة الثانية[٢] بغير قياس بل بتوهم مجرد فقط ، اعني ان يعتقد في الشيء الموجود انه غير موجود او في غير الموجود انه موجود ، وذلك في الاشياء التي وجودها او لا وجودها اما بغير وسط واما بوسط . **واما** التوهم والغلط الذي يكون بغير قياس فليس[٣] تكون له اسباب متفننة ، وهو بسيط غير مركب كما ان سببه بسيط . **واما** الغلط الذي يكون بقياس فان له اسبابًا كثيرة ، وذلك ان هذا الغلط يكون فيما ليس له وسط وفيما له وسط وفي كل واحد من هذين في الايجاب والسلب ، اعني ان نعتقد في السالب انه موجب وفي الموجب انه سالب .

فاما الغلط الموجب الكلي فانه لا يكون الا في الشكل الاول وذلك يعرض في السالب الذي بغير وسط ، اعني ان يعتقد فيه انه موجب : اما من قبل ان مقدمتي القياس تكونان كاذبتين ، واما من قبل ان الصغرى تكون كاذبة والكبرى صادقة . مثال ذلك انه اذا كانت **ا** مسلوبة عن **ب** بغير وسط فاعتقد انسان ان **ا** موجودة **لب** بطريق القياس ، اعني بوسط هو **ج** ، فانه قد يعرض هذا بجهتين : احداهما[٤] ان تكون المقدمتان كاذبتين ، وذلك انه قد يمكن ان تكون **ا** و **ب** كلاهما مسلوبتين[٥]

عن **ج** سلبًا كليًا فيعتقد هو[٦] ان **ا** موجودة لجيم[٧] ، وان **ج** موجودة **لب** ، وان
ا لذلك[٨] موجودة **لب** ، فيكون قد اعتقد موجبًا كليًا كاذبًا في سالب[٩] صادق بغير 35-40
وسط من قبل مقدمتين كل واحدة منهما كاذبة وذلك غير ممتنع ؛ فانه لما كان **ا**
مسلوبًا عن **ب** بغير وسط لم يمتنع ان يكون كل واحد منهما مسلوبًا عن **ج**. **والجهة**
الثانية ان تكون الكبرى صادقة والصغرى كاذبة ، فانه[١٠] يمكن ان تكون **ا** محيطة **بج**
ومسلوبة عن **ب** سلبًا اولاً ، فان ذلك ليس بممتنع وانما الممتنع ان تكون **ج** محيطة 80a
بب ، وتكون **ا** مسلوبة عن **ب** سلبًا اوليًا[١١] ، فان **ا** تكون حينئذ ليست مسلوبة عن
ب سلبًا اوليًا[١٢] بل تكون مسلوبة عن **ب** من قبل سلبها عن **ج** المحيطة بها ، وذلك
خلاف ما وضع . فلذلك اذا كانت **ا** مسلوبة عن **ب** سلبًا بغير وسط فليس يمكن ان
يكون الغلط العارض في ذلك من قبل ان المقدمة الصغرى صادقة والكبرى كاذبة ،
لانه ليس يوجد شيء يحيط **بب** حتى تكون **ب** جزءًا منه وهو مسلوب عن **ا** ، وتكون 5
ب مسلوبة عن **ا** سلبًا اوليًا .

فبهذين الوجهين فقط يكون الغلط الموجب الكلي في السالب الذي بغير وسط ،
والغلط الموجب الكلي انما يكون في الشكل الاول كما قلنا .

واما الغلط الذي هو سالب كلي فيعرض في الشكل الاول والشكل الثاني اذ كان
كلاهما ينتج السالب الكلي . فلنخبر على كم وجه يعرض الغلط السالب في الموجب 10-20
الذي[١٣] بغير وسط في الشكل الاول ، اعني بأي حال تكون المقدمتان فيه من
الصدق والكذب .

فنقول : انه ممكن[١٤] ان يعرض في هذا الشكل قياس تكون مقدماته[١٥] كاذبتين
كلتاهما ، وقد يمكن ان تكون احداهما[١٦] صادقة والاخرى كاذبة ، وتكون الصادقة
والكاذبة ايهما اتفق اما الصغرى واما الكبرى . فاما كيف يعرض ان تكونا كاذبتين
معًا فذلك اذا اتفق مثلاً ان تكون **ا** موجودة **لج** **ولب** بغير وسط ، وتكون **ج** مسلوبة
عن **ب**. فاذا جعل جاعل **ج** وسطًا ، واعتقد ان **ا** غير موجودة **لج** ، وان **ج** موجودة
لب ، فقد وضع مقدمتين كاذبتين ينتج عنهما سالب كاذب وهو ان **ا** غير موجودة
لشيء من **ب** ، وانما يمكن ان تكون **ج** على **ب** بايجاب كاذبًا ، لانه ليس اذا وجد
شيء في شيئين لزم ان يوجد احدهما للآخر ، فان الحيوان موجود للفرس والحمار وليس

الحمار بموجود للفرس. ومثال هذا من المواد ان نقول : كل انسان فرس ، ولا فرس واحد حيوان ، فينتج لنا من[١٧] ذلك سالب كاذب عن مقدمتين كاذبتين وهو ان كل انسان ليس بحيوان ، ووجود الحيوان للانسان بغير وسط. واما كيف يعرض ان تكون احدى المقدمتين كاذبة والاخرى صادقة فمثل ان تكون ا مسلوبة عن ج ، وتكون ج مسلوبة عن ب ، وتكون ا موجودة وجودًا اولاً لب ، فان ذلك غير منتج. فاذا اخذنا ا مسلوبة عن ج ، وج موجودة لب ، انتج ان ا مسلوبة عن ب عن مقدمتين[١٨] كبراهما[١٩] صادقة وصغراهما[٢٠] كاذبة. ومثال ذلك من المواد : كل انسان حجر ، ولا حجر واحد حيوان : فلا انسان واحد حيوان. واذا فرضنا المقدمة الكبرى صادقة يكون كذب الصغرى واجبًا ضرورة من قبل انه غير ممكن ان تكون ا غير موجودة لج وموجودة لب ، وان تكون ج موجودة لب. وايضًا فلو كانتا صادقتين لوجب ان تصدق النتيجة على ما سلف. وكذلك يمكن ان تكون الصغرى هي الصادقة والكبرى هي الكاذبة ، وذلك مثل ان تكون ا موجودة في كل ب ، وج في كل ب ، وب في كل ج ، اعني ان تكون الصغرى منعكسة فتكون ا ضرورة في ج لانها اذا كانت[٢١] في كل ب وب في كل ج ، فواجب ان تكون ا في كل ج الا انها في ب بغير وسط وفي ج بوسط. فاذا اخذ آخذ ان ا غير موجودة لج ، وان ج موجودة لب ، فأنتج من ذلك ان ا غير موجودة لشيء من ب فقد انتج سالبًا كاذبًا كليًا[٢٢] عن مقدمتين : صغراهما[٢٣] صادقة وكبراهما[٢٤] كاذبة.

فقد تبيّن ان في الشكل الاول يمكن ان ينتج سالب كاذب يكون نقيضه موجبًا غير ذي وسط ، وذلك : اما بأن تكون المقدمتان كاذبتين معًا ، واما ان تكون احداهما[٢٥] كاذبة ايتهما اتفق ، بخلاف الامر في الموجب الكاذب فان هنالك ليس 25
يمكن ان تكون الصغرى[٢٦] صادقة.

واما في الشكل الثاني فليس يمكن ان ينتج فيه سالب كاذب من مقدمتين كلتاهما كاذبة بالكل. فانه ان كانت ا مثلاً موجودة لكل ب بغير وسط فانه ليس يوجد شيء يكون محمولاً على جميع ب بايجاب ومسلوبًا عن جميع ا او بعكس ذلك[٢٧] على ما قد[٢٨] يوجد عليه الامر عن ترتيب الحدّ الاوسط في الشكل الثاني من الطرفين ، حتى يكون الغالط اذا اخذ مكان السالب موجبًا او مكان الموجب سالبًا 30-35

فقد استعمل قضيتين كاذبتين بالكلية في الشكل الثاني. فاما اذا[٢٩] كانت المقدمتان كاذبتين[٣٠] في البعض[٣١] فقد يمكن ان تكونا كاذبتين ؛ وذلك انه ليس يمنع مانع من ان تكون جـ موجودة لبعض ا ولبعض ب ، فاذا اخذت جـ موجودة لكل ب ومسلوبة عن كل ا او بالعكس فأن المقدمتين تكونان كاذبتين بالجزء. مثال ذلك ان الحسّاس يوجد للحيوان وجودًا اولاً ، والمتخيّل يوجد في بعض الحيوان وفي بعض الحسّاس ؛ فاذا اخذ آخذ ان كل حيوان متخيّل ، وانه ولا حسّاس واحد متخيّل ، انتج سالبًا كليًا كاذبًا وهو انه ولا حيوان حسّاس من مقدمتيْن كاذبتين بالجزء. وقد يمكن في هذا الشكل ان تكون[٣٢] احدى المقدمتين كاذبة ايّهما كانت والاخرى صادقة ، فأن ما هو موجود لكل ا هو موجود لكل ب من جهة وضعنا ان ا موجودة لب وجودًا اولاً. فلنفرض ذلك الموجود لكليهما هو جـ ، فأن اخذ ان جـ موجودة لكل ا وغير موجودة 80b لشيء من ب[٣٣] ، فان مقدمة جـ ا[٣٤] الكبرى تكون صادقة والصغرى كاذبة ، والنتيجة سالبة كاذبة. وكذلك يعرض متى تغيّر مكان الموجبة ، وذلك ان تكون جـ موجودة لكل ب وغير موجودة لكل ا ، فأن الصغرى تكون صادقة والكبرى كاذبة. وكذلك ايضًا لما كان ما هو غير موجود لشيء من احدهما فانه ليس موجودًا لكل الآخر من قبل انه ان كان موجودًا له كان موجودًا للشيء الذي وضع هو مسلوبًا عنه ، وذلك خلف لا يمكن. فاذا كان مثلاً جـ[٣٥] غير موجود لب وغير موجود لكل ا ، فأخذ[٣٦] احد[٣٧] ان جـ غير موجود[٣٨] لب وموجود[٣٩] لكل ا ، امكن ايضًا بهذه الجهة ان تكون احدى المقدمتين كاذبة والاخرى صادقة ، مثل ان تكون جـ غير موجودة لب ، فأن السالبة تكون صادقة وهي الصغرى والموجبة كاذبة. وكذلك ايضًا[٤٠] يعرض اذا غيّر مكان السالبة ، اعني ان تؤخذ جـ ولا في شيء من ا ، وجـ في كل ب ، فأن الكبرى تكون الصادقة والصغرى الكاذبة ، وذلك ان الموجبة ابدًا هي الكاذبة.

فقد تبيّن من هذا متى يمكن ان يقع الغلط والانخداع في القياس في المقدمات التي هي غير ذوات وسط[٤١] عند كون المقدمتين معًا كاذبتين ، اوكون احداهما[٤٢] فقط ايتهما[٤٣] اتفق ، او كون الصادقة والكاذبة منهما محدودة.

— 17 —

-١٧-

[القول في الغلط والجهل في المقدمات التي هي ذوات وسط]

فاما المقدمات ذوات الاوساط فان الغلط فيها العارض[1] عن القياس الكاذب المقدمات لا يخلو ان يكون ايضًا[2] اما سالبًا كليًا واما موجبًا كليًا. ثم القياس الذي ينتج الكاذب لا يخلو ايضًا من[3] ان ينتجه بحدّ اوسط مناسب للحق او غير مناسب ؛ 20-30 واعني بالمناسب للحق الحدّ الاوسط الذي يمكن[4] ان ينتج به الحق الذي هو ضد النتيجة الكاذبة ، وبغير المناسب الذي ليس يمكن به ان ينتج[5] الحق من جهة انه ليس وضعه من الطرفين وضعًا يأتلف منه منتج اصلاً. فاما الغلط السالب فقد يكون كما قيل في الشكل الاول ، وقد يكون في الثاني.

فاما اذا كان في الشكل الاول وكان بوسط مناسب ، فانه ليس يمكن ان تكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين لكن[6] الكبرى منهما فقط تكون هي الكاذبة والصغرى هي الصادقة. مثال ذلك ان تكون **ا** موجودة **لب** بوسط[7] **ج** ، اعني بأن تكون **ا** موجودة لكل **ج** ، **وج** موجودة لكل **ب** ، فانه يتبيّن ان مقدمة **ب ج**[8] وهي الصغرى ليس يمكن ان يغلط فيها فتؤخذ على الضد ، اعني ان تؤخذ سالبة كلية بعدما كانت موجبة كلية ، لانه ان غلط فيها واخذت سالبة ، واخذت الكبرى صادقة او موجبة ، لم ينتج من ذلك شيء في الشكل الاول لانه لا ينتج فيه ما صغراه سالبة. وكذلك ان اخذت كلتاهما كاذبتين ، اعني ان تؤخذا سالبتين معًا اذ كان ما من سالبتين لا ينتج في شيء من الاشكال. وكذلك ان كان الحدّ الاوسط قريبًا من السالب ، اعني قريبًا من ان ينتج الحق ، مثل الموجبتين في الشكل الثاني ؛ وذلك بأن تكون **ج** مثلاً محمولة على كل **ا** ومحمولة على كل **ب** ،فانه متى[9] رام احد ان ينتج سالبًا **لج**[10] في هذا الموضع في الشكل الاول فأن مقدمة **ج ب** تكون صادقة ولا بدّ اذ[11] كان من

شرطها ان تكون موجبة ، والكبرى هي التي يمكن ان تؤخذ بالضد اعني سالبة . فقد
تبيّن ان الغلط انما يعرض في المقدمة الكبرى في الشكل الاول على[١٢] السالب متى
كان الحدّ الاوسط مناسبًا للحق او قريبًا من المناسب . واما ان كان الحدّ الاوسط
الذي اخذ في القياس الكاذب غير مناسب للحق فأن الحد الاوسط الذي بهذه
الصفة لا يخلو ان يكون موجودًا للطرف الاعظم مسلوبًا عن الاصغر ، او يكون مسلوبًا
عن كليهما . واما ان يكون مسلوبًا عن الاعظم موجودًا[١٣] للاصغر فأن ذلك لا
يمكن ، لانه اذا وجد محمول لموضوع ، اعني لكله ، فليس يمكن ان يوجد شيء
يسلب[١٤] عن كله المحمول ويوجب هو لكل الموضوع ؛ واما ان يوجد شيء مسلوب
عن كليهما او يسلب عن الموضوع ويوجد له المحمول فقد يمكن ؛ وبيّن ان الحد
الذي بهذه الصفة ليس يمكن ان يبيّن به ان شيئًا موجود[١٥] في كل[١٦] شيء ، فهو
لذلك غير مناسب . فاذن ان كان الحد الاكبر موجودًا في كل الاوسط كما قلنا ،
والاوسط مسلوبًا عن كل[١٧] الاصغر فان ذلك ممكن[١٨] . مثل ان تكون ا موجودة لكل
ج ، وج غير موجودة لشيء من ب ، وا موجودة لكل ب ، فمن الاضطرار ان 35-40
تكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين لانه لا يمكن من مثل هاتين المقدمتين ان ينتج نتيجة
كاذبة سالبة الا بأن تقلب المقدمتان الصادقتان جميعًا ، اعني بأن تردّ الموجبة سالبة
والسالبة موجبة[١٩] ، لانه دون هذا لا يكون القياس منتجًا في الشكل الاول . مثل ان
يأخذ آخذ ا ولا على شيء من ج ، وج على كل ب ، فينتج له ان ا ولا على شيء
من ب وهو سالب كلي كاذب عن مقدمتين كلتاهما كاذبتان . واما متى كان الحدّ
الاوسط مسلوبًا عنه الطرف الاعظم ، والاعظم في الاصغر بمنزلة ما تكون ا مسلوبة
عن كل ج ، فان مقدمة ا ج السالبة تكون صادقة[٢٠] واما مقدمة ج ب الموجبة فانها 81a
تكون كاذبة من قبل انها تؤخذ موجبة وهي سالبة ، لانه لوكانت[٢١] صادقة من حيث
تؤخذ موجبة للزم ان تكون النتيجة سالبة صادقة وقد فرضناها موجبة . فلذلك ما
يجب اذا كان الحدّ الاوسط الغير المناسب[٢٢] مسلوبًا عن الطرف الاعظم ان يكون
مسلوبًا عن الطرف الاصغر كما قلنا .

فاما متى كان هذا الغلط في الشكل الثاني فانه غير ممكن ان تكون كلتا المقدمتين 5-10
كاذبتين بكلّيتهما من اجل انه اذا كانت ا موجودة لكل ب فغير ممكن ان يوجد حدّ

اوسط يكون موجبًا لكل احدهما ومسلوبًا عن[٢٣] جميع الآخر، لانه لو كان ذلك كذلك لكان ا مسلوبًا عن كل ب كما قيل فيما تقدم. فاما ان تكون احدى المقدمتين كاذبتين ايّتهما[٢٤] كانت فقد يمكن بمنزلة ما تكون ج موجودة لكل ا ولكل ب. فاذا اخذ احد[٢٥] ج موجودة لكل ا، وغير موجودة لشيء من ب، انتج ان ا غير موجودة لشيء من ب بمقدمتين: احداهما[٢٦] كاذبة وهي السالبة، والثانية صادقة وهي الموجبة. وكذلك يعرض ان اخذ الامر بالعكس، اعني ان اخذت ج غير موجودة لشيء من ا وموجودة لكل ب، واما ان كان الكذب جزئيًا فقد يمكن ان تكونا كاذبتين معًا، مثل ان تكون ا موجودة في بعض ج، وج في بعض ب.

فقد بان كيف يعرض الغلط في السالب في الشكل الاول والثاني، وبأي احوال 15
من الصدق والكذب تكون عند ذلك المقدمات.

واما الغلط الذي يعرض في الايجاب الكلي فأنه يعرض ايضًا اذا كان الوسط مناسبًا، واذا كان ايضًا غير مناسب. اما اذا كان مناسبًا فأنه غير ممكن ان تكون كلتا المقدمتين كاذبتين من قبل انه يلزم من الاضطرار ان تكون مقدمة ب ج التي تنتج الحق موجبة، ومقدمة ا ج سالبة؛ فاذا حوّلت احداهما[٢٧] وتحفظ[٢٨] بأن يكون 20-30
القياس منتجًا فانما تحول السالبة فقط. وعلى هذا المثال يعرض الامر اذا كان الحدّ الاوسط قريبًا من المناسب كما قيل في الغلط الذي يكون في السالب الكلي. وذلك اذا اتفق ان كانت ا غير موجودة في شيء من ج وموجودة في كل ب. فاما متى لم يكن القياس بوسط مناسب فانه متى كانت ا موجودة لكل ج، وج غير موجودة لشيء من ب، فأن مقدمة ا ج تكون صادقة، ومقدمة ج ب كاذبة لانها هي التي تقلب موجبة؛ واما متى كانت ا غير موجودة لشيء من ج، وج غير موجودة لشيء من ب، فان المقدمتين كلتيهما تحوّل من السلب الى الايجاب فتكون كلتاهما[٢٩] كاذبتين تنتج موجبًا كاذبًا؛ واما ان كانت ا مسلوبة عن كل ج، وج موجودة لكل ب فهو وسط مناسب، والكاذبة فيه كما قلنا هي الكبرى اذ كانت هي التي تحوّل، مثل ان يأخذ آخذ كل موسيقى علم، وان كل علم حيوان، فينتج له[٣٠] ان[٣١] كل موسيقى حيوان. واما مثال[٣٢] اذا كان الحدّ الاوسط مسلوبًا عن الطرفين فأخذه آخذ[٣٣] موجبًا للطرفين من المواد، فمثل قول القائل: كل انسان حجر، وكل حجر ديك،

فكل انسان ديك.

فقد تبيّن من هذا القول كيف يقع الغلط بالقياس الصحيح الشكل في المقدمات التي لا اوساط لها، وفي المقدمات[٣٤] ذوات الاوساط، وعلى كم ضرب يقع، وبأي شروط[٣٥] وخواص يقع.

— 18 —

—١٨—

[القول في ان فقدان معرفة حسيّة سلب للعلم]

قال : و[1]يظهر ان[2] من يفقد حسًّا من الحواس انه يفقد علمًا من العلوم من قبل ان جميع ما يعلمه الانسان ليس يخلو من ان يكون علمه له : اما بالاستقراء واما بالبرهان. فأما البرهان فأنه يكون من المقدمات الكلية ؛ واما الاستقراء فانما يكون 81b من الامور الجزئية. والمقدمات الكلية لا طريق لها الى العلوم بها[3] الا بالاستقراء ، وذلك ان المقدمة الكلية المأخوذة في الذهن مجردة من المواد ، اذا[4] رام الانسان ان يبيّن صدقها فانما يبيّن صدقها بالاستقراء : اما بأن يبيّنها بيانًا مطلقًا اذا كانت مما شأنها ان تؤخذ مجردة من المواد مثل المقدمات التعاليمية ، واما بأن يقرّبها نحو مادة ما[5] اذا كانت مما شأنها ان توجد في مادة ما ؛ وكان متى فقدنا حسًّا ما فلا طريق الى استقراء محسوسات تلك الحاسّة ، واذا لم يكن لنا سبيل الى الاستقراء لم يكن لنا سبيل الى العلم بالمقدمات الكلية التي في ذلك الجنس[6] ، واذا لم يكن لنا سبيل الى معرفة المقدمات الكلية لم يكن لنا سبيل الى البرهان على شيء في ذلك الجنس. فاذن متى فقدنا حسًّا ما[7] فقدنا علمًا ما[8] .

— 19 — -١٩-

[القول في هل ان مبادئ البرهان محدودة العدد ام لا محدودة]

وكل قياس فانما تتقوم ذاته من ثلاثة[1] حدود على ما تبيّن في «كتاب القياس». 10-20 فأن كان القياس موجبًا، اي ينتج الموجب، كانت الحدود الثلاثة[2] محمولة بايجاب بعضها لبعض، اعني الاول على الاوسط، والاوسط على الاخير؛ وان كان القياس سالبًا، اي منتجًا للسالب، كان احد الحدّين محمولاً بايجاب والآخر محمولاً بسلب، وهذا كله قد تبيّن في «كتاب القياس». واذا كان هذا هكذا فأن القياس الذي يكون من المقدمات المشهورة وهو القياس الجدلي ليس يشترط في مقدماته الا ان تكون مشهورة فقط سواءً وجدت فيها شروط المقدمات اليقينية او لم توجد. واما القياس البرهاني فأنه ينبغي ان يشترط في مقدماته مع سائر ما ذكرنا الاّ[3] يكون حمل الحدود بعضها على بعض بطريق العرض، اي على غير المجرى الطبيعي، بمنزلة ما 25-40 يحمل الانسان على الابيض، اعني ان يجعل الابيض موضوعًا في القضية والانسان محمولاً فنقول: كل ابيض فهو انسان؛ وذلك ان الابيض محمول بالطبع على الانسان اذ كان موجودًا في الانسان، والانسان موضوع له بالطبع. واذا كان الامر هكذا، اعني ان ها هنا[4] اشياء موضوعة بالطبع ومحمولة بالطبع، فقد ينبغي ان ننظر اذا وجدنا شيئًا هو موضوع فقط بالطبع لشيء وليس هو محمولاً على شيء آخر، مثل شخص الجوهر، وكان الشيء المحمول عليه على المجرى الطبيعي واولاً موضوعًا لشيء آخر، وذلك المحمول الثالث ايضًا موضوعًا لمحمول رابع، هل ينتهي هذا التزيّد والامعان الى فوق[5] في مثل هذا الحمل الذي يكون بالطبع وبالذات حتى نصل في[6] الترقي الى محمول اول ليس بموضوع لشيء آخر، ام ذلك يمرّ[7] الى غير نهاية[8]؟ وان ننظر ايضًا هل اذا وجدنا محمولاً اولاً ليس يحمل عليه بالطبع شيء[9] البتة، و[10]كان

موضوعه يحمل ايضًا على موضوع ثان ، والثاني على الثالث ، هل يمكن ايضًا في مثل هذا الانحطاط والامعان الى اسفل ان نصل الى موضوع اول ، ام يمرّ ذلك الى غير نهاية[١١] ؟ **والفرق** بين المطلبين ان الاول طلبنا فيه هل يحمل على الموضوع الاول محمولات لا نهاية لها بعضها على بعض ، مثل ان يحمل على **ب ج** وعلى **ج د** وعلى[١٢] **د هـ** ، ام ذلك يقف ؟ والثاني كان طلبنا فيه هل المحمول الاول توجد له[١٣] 82a موضوعات لا نهاية لها بعضها موضوع لبعض ، ام ينتهي الامر فيه الى موضوع اول ، اعني ليس يكون له موضوع آخر ، مثل ان تكون[١٤] **ا** محمولاً اولاً ليس يحمل عليها[١٥] شيء ، وتحمل هي[١٦] على **ب** ، و**ب** على **ج** ، و**ج** على **د** . وايضًا فقد ينبغي ان نبحث ايضًا ، ان تبيّن ان اطراف الحدود في البراهين متناهية ، اعني انه يلزم ان يوجد فيها محمول اول وموضوع اول ، هل الاوساط التي بينها[١٧] متناهية ام غير متناهية ، اعني ان يوجد بين كل حدّين منهما حدّ اوسط ، وبين ذلك الحدّ حدّ آخر[١٨] ، ويمرّ ذلك الى غير نهاية ؟ والبحث عن المطلبين الاولين يستفاد[١٩] منه هل المطلوبات متناهية ام غير متناهية ؟ وهذا البحث الثالث يستفاد منه هل هنا مقدمات غير ذوات اوساط اوائل لا تتبيّن بغيرها ، ام كل شيء فله وسط ويقوم عليه البرهان على ما[٢٠] كان يرى ذلك من حكى عنه ذلك من القدماء .

والقول في المقدمات[٢١] السالبة هو هذا القول بعينه ، اعني ان كانت الحدود التي[٢٢] بهذه الصفة بعضها يحمل بايجاب وبعضها بسلب ، هل ينتهي الحمل الذي يكون في امثال هذه الحدود من الطرفين ام ليس ينتهي ؟ وان انتهى فهل يمكن ان يكون بين الطرفين اوساط لا نهاية لها ام ليس يمكن ذلك ؟ والمنفعة في الفحص عن امثال[٢٣] هذه الاشياء و[٢٤]امثال هذه المقدمات ، اعني التي[٢٥] تكون مؤلفة من الايجاب والسلب ، هي تلك المنفعه بعينها التي في الموجبات فقط ، اعني هل توجد سوالب بغير ذات وسط وهل تكون العلوم[٢٦] على طريق السلب متناهية ؟

القول في بيان ما هي الموضوعات والمحمولات ،
وبيان الموضوع بالطبع والمحمول بالطبع ، وبيان ما هي الاقيسة وخصوصًا البرهان

وينبغي ان تعلم ان قوة هذين الطلبين في الحدود المنعكسة بعضها على بعض قوة واحدة ، اعني انه ان كانت المحمولات اما متناهية واما غير متناهية فأن الموضوعات

تكون بتلك الصفة ، وذلك ان المحمولات فيها يمكن ان تكون[٢٧] موضوعات . فمتى وجدنا لمحمول ما اول موضوعًا اخيرًا فقد وجدنا لموضوع ، ما اول محمولاً اخيرًا وبالعكس ، اذ يمكن ان يصير ذلك المحمول الاول موضوعًا اول فنترقى[٢٨] منه الى محمول آخر وهو الموضوع الاخير ، فمتى [٢٩] لم نجد موضوعًا اخيرًا لم نجد محمولاً اخيرًا ؛ وكذلك متى لم نجد محمولاً اخيرًا لم نجد موضوعًا اخيرًا ، وسواءً كان انعكاسهما وحملهما[٣٠] كلاهما[٣١] على المجرى الطبيعي ان وجدت اشياءً بهذه الصفة ، اوكان الانعكاس يكون على غير المجرى الطبيعي مثل الجوهر على العرض[٣٢] ، الا انه ان كان حملها وانعكاسها طبيعيًا لم يلف هنالك موضوع اول ولا محمول اول بالطبع .

— 20 —

-٢٠-

[القول في تناهي الاوساط بتناهي الاطراف]

فلنبيّن اولاً ان الاطراف اذا كانت متناهية ان الاوساط يجب ضرورة ان تكون متناهية. فنقول انه لوكان يمكن اذا كانت الاطراف متناهية، اي موجودة بالفعل، 25-30 ان تكون الاوساط بينها بالفعل غير متناهية لكان لا يمكن السلوك من طرف الى طرف لان السلوك بينهما انما يكون على الاوساط، واذا كانت الاوساط غير متناهية فالسلوك عليها سلوك غير منقض، واذا كان من احد الطرفين غير منقض فالطرف الآخر غير موجود بالفعل، وقد كان فرض موجودًا بالفعل، هذا خلف لا يمكن. وسواءٌ فرضنا الاوساط الغير المتناهية[1]، بين بعض الاوساط الموجودة بالفعل، بين الطرفين الموجودين بالفعل او بين جميع الاوساط الموجودة بالفعل بين الطرفين، مثل ان يكون الطرفان **ا** و**ب** والاوساط التي بينهما **ج** و**د**، فسواءٌ[2] فرضنا هذه الاوساط الغير متناهية[3] بين **ا** و**ج**، وبين **ج** و**د**[4]، وبين **د** و**ب**[5]، او فرضناها[6] بين حدّين منها[7] فقط، وفرضنا الباقي ليس بينها[8] وسط، مثل ان نفرض الاوساط الغير المتناهية[9] بين **ا** و**ج**[10] فقط، والباقي ليس بينها[11] وسط، اللازم[12] في ذلك واحد. 35

— 21 — **-٢١-**

[القول في ان الاوساط متناهية في البراهين السالبة]

واللازم من هذا بعينه في البراهين التي تنتج السوالب، اعني انه ان كانت الاطراف فيها محدودة فأن الاوساط[١] محدودة متناهية. وذلك انه كما تبيّن انه اذا وضعنا الاوساط المحمولة بايجاب غير متناهية بين طرفين موجودين بالفعل، احدهما محمول على الآخر بايجاب من قبل حمله على تلك[٢] الاوساط الغير المتناهية[٣] لم يمكن ان يكون ذلك الطرفان[٤] احدهما محمول على الآخر بايجاب. كذلك يلزم الامر في الطرفين اللذين احدهما محمول على الآخر على طريق السلب من قبل حدود سالبة وسط لا نهاية لها، وذلك ان كل شيء يسلب عن شيء بوسط. فهنالك مقدمتان احداهما[٥] موجبة والاخرى سالبة، فأن كان يجب ان تكون مقدمات موجبة غير ذوات اوساط، والاّ[٦] يمرّ الامر في الموجبات الى غير نهاية، فقد يجب ان يكون الامر
في المقدمات السالبة كذلك. مثال[٧] ذلك ان نفرض ا انما سلبت[٨] عن ب من قبل 5-10
سلبها عن ج ووجود ج لب، وانما سلب عن ج من قبل سلبها عن ه ووجود ه لج، وكذلك الى غير نهاية. فانه اذا كان الامر كذلك لم تلف[٩] ا مسلوبة عن ب في وقت الاوقات الاّ لو امكن وجود مقدمات موجبة لا نهاية لها بين طرفين محدودين.

وسواء كان البرهان السالب الذي بهذه الصفة مؤتلفًا في الشكل الاول او الشكل 30
الثاني او الثالث، اللازم في ذلك واحد اذ[١٠] كل قياس قد تبيّن انه لا بدّ فيه من مقدمة موجبة و[١١] كلية. وكذلك ان كان البرهان الذي بهذه الصفة مؤلفًا من اكثر من شكل واحدٍ فأن المؤلف من المتناهي هو متناهٍ[١٢] ضرورة.

٢٢- — 22

[القول في أن عدد الحدود متناهٍ في البراهين الموجبة]

واذا تقرّر ان الاطراف اذا كانت متناهية فأن الاوساط متناهية ، **فلنبيّن**[1] ان الاطراف 35 متناهية واولاً في القياسات العامة الصادقة التي تأتلف من المحمولات الغير الذاتية[2] ، ثم نبيّن ذلك في القياسات الخاصة المناسبة وهي التي تأتلف من المحمولات الذاتية.

فنقول : ان المحمولات التي تكون في القياسات العامة لا تخلو ان تكون اعراضًا للموضوعات التي هي بالحقيقة موضوعات وهي الجواهر او حدود او اجزاء حدود ، اعني اجناسًا وفصولاً. فاما ان كانت حدودًا فبيّن انها متناهية من جهة الحمل ؛ وكذلك ان كانت اجزاء حدود ، لانه ان كانت لاجزاء الحدود حدود ومرّ الامر الى غير نهاية لم يمكن ان نقف على الاشياء التي تقوّمت منها تلك الاشياء وذلك محال ، فأن كنا نقف على الاشياء من قبل حدودها فقد يجب ان تكون اجزاء الحدّ متناهية. ولا ايضًا الموضوع للحدود او اجزاء الحدود يمكن ان يكون له موضوع ، اعني المحدودات ، و[3]يمرّ ذلك الى غير نهاية ؛ فأنّ الموضوع اما ان يكون جنسًا او نوعًا ، فأن كان جنسًا فلا بدّ ان يكون له نوع اخير ، والنوع الاخير ينتهي حمله الى الاشخاص ، وان كان نوعًا فانما يحمل على الشخص فقط ، والشخص ليس يحمل على شيء على المجرى الطبيعي.

فهذه هي حال المحمولات الجوهرية اذا كانت حدودًا او اجزاء حدود ، اعني 83a اجناسًا او فصولاً. واما اذا كانت المحمولات اعراضًا للموضوعات فانه[4] تجتنب ايضًا في هذا النحو[5] من الحمل الحمل الذي يكون بطريق العرض كما يتجنب الحمل على غير المجرى الطبيعي ، وهو بالجملة حمل العرض على العرض من جهة حمل كليهما 5-15 بالطبع على الجوهر الذي هو موضوع العرض ، مثل حملنا على هذا الابيض انه ذو

ذراعين، وعلى ذي الذراعين انه مضاف، او غير ذلك من سائر المقولات، فأنّ ذا الذراعين انما حمل على الابيض من جهة انه عرض له ان كان محمولاً على الشيء الذي يحمل عليه الابيض وهو الجوهر الموضوع لهما، كأنك قلت انسان او خشبة، واستعمل في ذلك الحمل الحقيقي وان لم يكن ذاتيًا وهو حمل العرض على الجوهر مثل حمل الشيء على الانسان.

فقد تبيّن ايضًا ان مثل هذه المحمولات ايضًا متناهية وموضوعاتها متناهية، 20 وذلك ان كل عرض يحمل فهو ضرورة اما[6] محمول على الجوهر من جهة انه كيف او كم، وبالجملة واحد من المقولات التسع. وما هو[7] بهذه الصفة فهو متناهٍ ضرورة من جهة تناهي المحمولات الجوهرية الموضوعة له، هذا اذا[8] اخذ المحمول محمولاً بالطبع والموضوع موضوعًا بالطبع لا بالعرض، مثل ان تحمل منزلة عرض على مقولة عرض آخر من قبل حملهما[9] جميعًا على الجوهر.

فالجواهر بالجملة انما يحمل عليها احد امرين، اعني الحمل[10] الحقيقي، اما 25-35 اشياء تعرّف ماهياتها[11]، واما اشياء هي واحد من المقولات التسع. وكل واحد من الاجناس ،والانواع الموجودة في مقولة مقولة متناهية بتناهي اجناس مقولة الجوهر وانواعها الموضوعة لتلك، فأنه ليس توجد الامور الكلية الاّ في الامور المشار اليها. ولذلك لا غناء[12] ها هنا[13] لوضع الصور[14] التي يقول بها افلاطون[15] لو كانت موجودة لان البراهين انما هي لهذه الاشياء المشار اليها لا لتلك الصور المفارقة.

واذا تقرر هذا فبيّن ان الامعان الى فوق في الحمل ليس يمكن ان يمرّ الى غير 83b-35 نهاية في مقولة من المقولات، وكذلك الانحطاط والى اسفل. واذا كان الامر هكذا فبيّن ان كل حمل حقيقي فهو متناهٍ من الجهتين جميعًا، اعني المحمول والموضوع. فهذا الوجه هو احد الوجوه التي يبيّن[16] منه ان كل قياس منطقي فأن الحمل فيه ينتهي الى مقدمات غير ذوات اوساط من قبل ان الطرفين فيه يجب ان يكونا محدودين. واما الوجه الآخر فهو انه ان كان البرهان انما يقوم من المقدمات الكلية المحيطة بالنتيجة، اعني التي هي اعلى منها، وكانت الاشياء التي تعلم بالبرهان، فغير ممكن ان تعلم بشيء آخر سوى البرهان، ولا بشيء هو افضل من البرهان. فقد يجب ان كانت كل مقدمة مأخوذة في البرهان تحتاج الى مقدمة اعلى منها الاّ[17]

نجد لشيء من الاشياء العلم بالبرهان من قبل ان وجود ما لا نهاية له غير ممكن ان يخرج الى الفعل ، اللّهم الاّ ان يضع واضع ان البرهان قد يكون من المقدمات المصطلح عليها الموضوعة وضعًا من غير ان يتبيّن في علم من العلوم ، وذلك شنيع . فقد تبيّن انه لا يمكن ان يوجد قياس منطقي من مقدمات غير متناهية ، واعني بالمنطقي القياس الذي مقدماته كلية وصادقة الاّ انها غير مناسبة .

فاما امر القياس البرهاني المناسب ، وهو الذي قصد البحث عنه ها هنا[١٨] ، فقد 84a-5
تبيّن انه يجب ايضًا فيه ان ينتهي الى مقدمات غير ذات وسط من قبل انه محدود الطرفين من هذا القول ، وذلك ان البرهان انما يكون من المقدمات الذاتية كما سلف .

القول في اقسام المقدمات الذاتية وبيان حقائقهما

والمقدمات الذاتية ضربان : احدهما ان تكون المحمولات هي التي منها تتقوم 10-20
طبيعة الموضوعات ، وهذه المحمولات هي اما حدود للموضوعات واما اجزاء حدود ؛ والضرب الثاني المحمولات المأخوذة موضوعاتها في حدودها على انها[١٩] جزء من حدودها بمنزلة الفرد المحمول على العدد الذي ليس بزوج ، فأن العدد يؤخذ في حدّ العدد الفرد والعدد الزوج . واذا كان الامر هكذا فبيّن انه ولا واحد من صنفي هذا الحمل يمكن الامعان فيه الى غير نهاية ، وذلك انه اذا وجد للفرد شيء يتنزل[٢٠] منه منزلة الفرد من العدد ، فان العدد ايضًا يكون مأخوذًا في حدّ ذلك الشيء مع الفرد ، فأن وجدت محمولات بهذه الصفة بغير نهاية امكن ان يوجد في الجنس الواحد بعينه اشياء غير متناهية بالفعل وذلك مستحيل . والذي يوجد فيه امثال هذه المحمولات ليس هو ان يمرّ الى غير نهاية بل انما يوجد فيها انها تنعكس ، اعني ان يحصل الأعم على الاخص ، وذلك ان الثاني منها اخصّ من الاول . مثال ذلك ان الفرد هو اخصّ من العدد ، فأن كان شيء آخر يتنزل من الفرد منزلة الفرد من العدد فهذا[٢١] اخص ايضًا[٢٢] من الفرد . ولذلك يظهر ايضًا من هذه الجهة انه ليس يمكن
الامعان فيها الى غير نهاية بل ينتهي الامر الى محمول لا يوجد اخصّ[٢٣] منه . ولا 25
ايضًا المحمولات التي تؤخذ في حدود الموضوعات يمكن ان يمرّ الامر فيها الى غير نهاية[٢٤] ، فأنه لو كان الامر كذلك لما كان لنا سبيل الى معرفة حدود الاشياء . فاذا

كانت المجهولات في البرهان هي هذان الصنفان من المحمولات ، وكان قد تبيّن في هذه انها تنقطع[٢٥] في الامعان الى فوق ، اعني في الحمل ، ففي[٢٦] الامعان ايضًا الى اسفل تنقطع ، اعني في وضع بعضها لبعض.

واذا كان الامر[٢٧] هكذا ، وكانت الحدود التي[٢٨] هي محصورة بين حدّين قد تبيّن 30-35
قبل انها متناهية ، فبيّن انه يجب عن ذلك ان تكون للبراهين مقدمات اوائل ليس
لها برهان اذ[٢٩] ليس لها حدّ اوسط ، ولا يكون البرهان واقعًا على كل شيء ، وهو الذي
حكينا ان قومًا يعتقدون ذلك . فقد تبيّن ان في[٣٠] كلي[٣١] القياسين المنطقي والبرهاني يجب 84b
ان تكون مقدمات غير ذوات اوساط معلومة بأنفسها لا بغيرها .

-٢٣- 23 —

[لوازم]

ويظهر انه اذا كان شيء واحد بعينه يحمل على شيئين من قبل حمله على شيء
عام لهما ان ذلك لا يمر الى غير نهاية ، اعني ان يحمل على ذلك العام من قبل 5-15
عام آخر موجود له ، بل يقف ذلك ، مثل انه ان[1] حمل على المثلث المختلف الاضلاع والمستوى الاضلاع ان زواياه مساوية لقائمتين من قبل ان كليهما مثلث، فانه ليس ان حملت مساواة[2] الزوايا لقائمتين[3] على المثلث[4] من قبل امر عام ايضًا موجودة له يمرّ ذلك الى غير نهاية ، أي يوجد حملها ايضًا لذلك العام من قبل عام آخر ويمرّ ذلك الى غير نهاية . فانه لو كان ذلك كذلك لتعدّت[5] المقدمات الطبيعية الموضوعة في تلك الصناعة[6] طبيعة الجنس ، ووجدت اعم منها باضعاف لا نهاية لها ، وقد تبيّن ان المقدمات لا يجب ان تتعدّى طبيعة الجنس الموضوع سواء كانت خاصة او عامة ، على ما تبيّن فيما تقدم ، ولذلك ليس يمكن ان ينقل البرهان من صناعة الى صناعة .

فلذلك[7] يجب ان تكون المقدمات المستعملة في البراهين صنفين : صنف ليس 20-35
لها[8] اوساط ، وهي التي ليس من شأنها ان تتبيّن بغيرها ، وصنف لها اوساط وهي التي[9] شأنها ان تتبيّن بغيرها . وهذان الصنفان من المقدمات موجودان في الموجبات والسوالب كما تبيّن .

والمقدمات الغير ذوات اوساط[10] هي التي تتنزل من البرهان منزلة الاسطقسات ، وذلك اما كلها واما الكبرى[11] منها . والمقدمة الغير ذات وسط[12] هي المقدمة الواحدة باطلاق البسيطة[13] ، واما المقدمة التي لها وسط فهي مركبة . وكما ان في سائر الاشياء

المركبة قد ينتهي الامر فيها الى مبادئ بسيطة في غاية البساطة ، مثل انتهاء النغم الى النغمة التي هي[14] ربع طنيني[15] ، ومثل انتهاء الاشياء المكيلة والموزونة الى مثاقيل واكيال لا يوجد اصغر منها في الحسّ ، كذلك الامر في مبادئ القياس . فاسطقسات القياس هي المقدمات الغير ذات وسط .

والوسط يقع في المقدمات ذوات الاوساط : اما في الموجبات فبين الطرفين[16] ، 85a
وذلك[17] اذا كانت نتائج[18] الكلية الموجبة[19] انما تنتج في الشكل الاول فقط ؛ واما الوسط في المقدمات السالبة فقد يقع بين الطرفين ، وذلك اذا كان السالب الكلي المنتج في الشكل الاول لان المقدمة الصغرى تكون فيه موجبة فهي توجب ضرورة كون الحد الاوسط موجودًا بين الطرفين. واما الشكل الثاني فان الحدّ الاوسط يقع فيه[20] خارجًا عن الطرف الاكبر[21]. واما الشكل الثالث فليس يقع الوسط فيه خارجًا عن الطرف الاعظم[22] .

-٢٤- — 24 —

[القول في افضلية البرهان الكلي]

قال : ولما كان البرهان منه كلي ومنه جزئي ، ومنه موجب ومنه سالب ، ومنه مستقيم ومنه[1] خلف ، فقد ينبغي ان ننظر ايّ افضل : البرهان الكلي الموجب او الجزئي ، والبرهان الموجب او السالب ، والمستقيم او الخلف . 15-20

ولنبدأ من ذلك بالنظر في امر البرهان الكلي والجزئي فنقول : ان قومًا ظنوا ان البرهان الجزئي افضل من الكلي .

اما اولاً فمن قبل انهم اعتقدوا ان الذي يعلم ان هذا موسيقار يعلم ذلك بنفسه وبغير 25 واسطة وهو العلم الجزئي ، والذي يعلم انه موسيقار من قبل علمه ان الانسان موسيقار فهو يعلمه من قبل غيره وهو العلم الكلي . والعلم الذي يكون للشيء بذاته وبنفسه افضل من[2] الذي يكون للشيء من قبل غيره . فالعلم الجزئي افضل من العلم الكلي . قالوا : وكذلك الحال فيمن يعلم بالبرهان ان المثلث المتساوي الساقين مساوية زواياه لقائمتين بغير وساطة انه مثلث هو افضل ممن يعلم ذلك منه من قبل انه مثلث . 30-35

قالوا : وايضًا لما كان الكلي ليس هو شيئًا خارجًا عن الاشخاص ، وكان البرهان على الامر الكلي اذا كان هو الموضوع يوهمنا انه شيء موجود بذاته منحاز[3] عن الاشخاص ، والبرهان على الامر الجزئي لا يوهمنا مثل هذا الوهم الكاذب ، فالبرهان على الشيء الذي لا يكون شيئًا للغلط افضل من الذي يكون على الشيء الذي هو سبب للغلط . **قالوا** : وايضًا[4] فأن الجزئي احرى بالوجود خارج النفس من الكلي ، والبرهان على الشيء الذي هو احرى بالوجود هو افضل من البرهان على الشيء[5] الذي هو اقل في باب الوجود . وقد يدل على ان الجزئي احرى بالوجود من الكلي ان الذين يثبتون وجوده انما يثبتونه بوجوده في 85b الجزئي .

قال : وهذه الحجج كلها واهية .

اما الحجة الاولى فنحن احق بها منهم ، وذلك انه يظهر[٦] ان الذي يعلم ان[٧] كذا هو 5-10
كذا من قبل انه مشار اليه فهو انما يعلمه بطريق العرض لا من جهة ما هو. مثال ذلك ان الذي يعلم ان وجود الزوايا المساوية[٨] لقائمتين للمثلث المتساوي الساقين لا للمثلث المطلق ، فانما علم ذلك لا بما هو ، والذي علم ذلك للمثلث فهو الذي علم الشيء بما هو. واذا كان هذا هكذا فالعلم بالامر الكلي افضل من العلم بالجزئي .

وايضًا اذا كان الكلي معنى واحدًا ولم يكن اسمًا مشتركًا فليس معنى وجوده خارج 15-20
الذهن اقل من وجود الاشخاص لكن[٩] يزيد عليها زيادة في الوجود ، وذلك انه غير فاسد ولا كائن[١٠] ، والاشخاص كائنة وفاسدة . وليس[١١] يجب اذا كان اسم[١٢] الكلي يدل على معنى واحد مفرد ان يظن به لذلك انه شيء موجود مفارق للاشخاص . وذلك انه كما انه[١٣] ليس يظن ذلك في كليات مقولات العرض مثل كلي البياض والسواد[١٤] ، كذلك ليس ينبغي ان يظن ذلك في كليات[١٥] الجوهر[١٦] . وايضًا الذي يظن بالكلي فالنقص انما هو من قبله لا من قبل وجود[١٧] الكلي في نفسه .

القول في ان البرهان الكلي افضل من البرهان الجزئي

قال : فهذا هو بيان فساد ما احتجوا به ، وقد تبيّن ان البرهان على المعنى الكلي افضل منه على المعنى الجزئي ، من حجج .

احداها[١٨] ان الشيء الذي يعلم بالشيء الذي هو احق في السببية[١٩] هو افضل من
الشيء الذي يعلم بالشيء الذي ليس هو احق باعطاء السبب ؛ والكلي هو احق 25-35
بالسببية[٢٠] اذ كان هو الذي يحمل عليه الشيء بذاته ، وكان هو الذي عنده يقف[٢١] السؤال بلمَ على انه السبب الحقيقي . مثال ذلك انّا اذا سألنا[٢٢] مثلاً : لمَ كان هذا المثلث زواياه الخارجية مساوية لاربع قوائم ؟ فقيل من قبل انه متساوي الساقين ، كان المعطى في ذلك
سببًا ناقصًا اذ كان عرضيًا ، وكذلك ان قيل من قبل انه مثلث . فاذا قيل من قبل انه 86a
شكل مستقيم الخطوط ، وهو الشيء الذي من قبله وجدت زواياه الخارجية بهذه الصفة ، فقد اعطي السبب الحقيقي التام المفيد للعلم التام[٢٣] .

وايضًا فان الامور الجزئية هي[٢٤] غير متناهية ، والامور الغير المتناهية[٢٥] غير محاط بها ولا
محصورة ؛ واما الكليات فمحيطة بالجزئيات وحاصرة لها. فيكون البرهان على الامور 5-10
الكلية افضل من البرهان على الامور الجزئية ، من قبل ان البرهان على الاشياء التي
معلومها اكثر هو افضل من البرهان الذي يكون على الاشياء التي معلومها اقل ، اعني
الامور الجزئية.

وايضًا البرهان الذي يعلم به شيئان افضل من البرهان الذي يعلم به شيء واحد ،
والذي يعلم الكلي فعنده علم[٢٦] الجزئي من قبل الكلي بالقوة القريبة[٢٧] ، واما الذي يعلم
الجزئي فليس عنده من قبله علم الكلي لا بالقوة القريبة ولا البعيدة[٢٨] .
وايضًا فأنّ الحدّ الاوسط الذي يكون من السبب[٢٩] الكلي الاعلى هو البرهان الذي 15-20
عنده ينتهي الفحص عن اسباب ذلك الشيء ويكفّ التسوق[٣٠] الطبيعي. واذ[٣١] كان
البرهان الذي هو اكثر كلية افضل مما[٣٢] هو اقل كلية في باب معرفة العلّة ، فاذن البرهان
الذي يكون على الكلي افضل من الذي يكون على الجزئي ، وذلك[٣٣] ان كان البرهان
الافضل[٣٤] المقدمة الكبرى فيه اتم كلية ، فالنتيجة التي بهذه الصفة قد يجب ان تكون
افضل.

قال : فهذه هي الاقاويل التي يمكن ان نبيّن[٣٥] بها ان العلم على الكلي افضل منه
على الجزئي . غير ان في هذه الاقاويل التي احتججنا[٣٦] بها ما يجري مجرى الاقاويل
المنطقية ، يريد الجدلية[٣٧] ، فانه[٣٨] احد ما يعني بالمنطقية . وانما ينبغي ان يعتمد منها على 25-30
ان الكلي اكثر في باب العلم من الجزئي ، من قبل ان الذي عنده العلم بالامر الكلي فعنده
العلم بالامر الجزئي بالقوة ، والذي عنده العلم بالامر الجزئي فليس عنده العلم بالكلي اصلاً
ولا بنحو من الانحاء ، اعني لا بالقوة ولا بالفعل.

فهذه جملة ما قاله من ان البرهان الكلي افضل من الجزئي.

— 25 — **-٢٥-**

[القول في افضلية البرهان الموجب]

القول في ان البرهان الموجب المستقيم افضل من البرهان السالب المستقيم

فاما ان البرهان الموجب افضل من السالب فهو يبيّنه ايضًا من وجوه. احدها ان البرهان الذي ينبني على مقدمات اقل في باب الكمية او في باب الكيفية. اعني الأبسط، فهو افضل من البرهان الذي ينبني على مقدمات اكثر في البابين جميعًا او في 35
احدهما. والبرهان الموجب والسالب يتفقان جميعًا في انهما يأتلفان من ثلاثة[1] حدود، الا ان الموجب يأتلف من مقدمتين هي من نوع واحد، اعني من موجبتين، والسالب يأتلف 86b
من مقدمتين من نوعين، اعني احداهما[2] موجبة والاخرى سالبة. فاذن البرهان الموجب افضل من[3] السالب.

فاما ان البرهان الذي يأتلف من مقدمات اقل في باب الكمية او[4] الكيفية[5] افضل، فذلك يتبيّن من ان البرهان الذي يأتلف من مقدمات اكثر فالمعرفة بنتيجته ابعد من المعارف الاول بالطبع. وكذلك يشبه ان يكون الامر في الذي يأتلف من مقدمات متنوعة في المعرفة، اعني ان تكون احداهما[6] اعرف من الثانية، مثل الموجبة والسالبة، فأن الموجبة اعرف من السالبة. فلما كان البرهان[7] السالب يأتلف من مقدمتين احداهما[8] اقل معرفة من الاخرى، والموجب يأتلف من مقدمتين احداهما[9] مساوية للمقدمة الواحدة من البرهان السالب في المعرفة، والاخرى اعرف منها، لزم ان يكون البرهان الموجب اعرف من البرهان[10] السالب. ويشبه ان يكون البرهان البسيط بالجملة افضل من المركب، فاذا اجتمع في البرهان البساطة من قبل الكيفية والكمية كان افضل من البرهان الذي انما هو بسيط من جانب الكمية فقط، وذلك ان البرهان البسيط من باب الكمية انما هو من ثلاثة[11] حدود فقط. فيشبه ان يكون هذا هو الذي قصده ارسطو[12] بهذا القول.

10-25 وايضًا فأن النتائج الموجبة[١٣] تبيّن[١٤] من مقدمتين موجبتين فقط ، واما السالبة فانها تبيّن من مقدمتين احداهما[١٥] سالبة والاخرى موجبة ، والموجبات[١٦] افضل . وايضًا فأن القياس السالب اذا انمي بأن يزاد فيه حدّ اوسط بين حدّين حتى يصير ذا[١٧] حدود كثيرة ، فقد يلزم فيه[١٨] ان تتكثر الموجبات فيه[١٩] ، فاما السوالب فليس تكون فيه منها الاّ سالبة واحدة . مثال ذلك ان تكون **ا** غير موجودة لشيء من **ب** ، و**ب** موجودة لكل **جـ** ؛ فاذا احتيج الى نتيجة المقدمتين كلتيهما فانه يجب ان يجعل بين **ا** و**ب** حدًا وسطًا ، وبين**ب** و**جـ** كذلك . فليكن الحدّ الاوسط الذي بين **ا** و**ب هـ** ، وبين **ب** و **جـ ز** ، فمن البيّن انه يكون في هذا القياس ثلاث[٢٠] موجبات وسالبة واحدة ، وذلك انه يكون **ا** ولا على شيء من **هـ** ، و**هـ** على كل **ب** ، و**ب** على كل **ز** ، و**ز** على كل **جـ** ؛ وكذلك كلما[٢١] تكررت الاوساط زادت الموجبات وبقيت السالبة واحدة فقط . واذا كان هذا هكذا فالموجبات هي السبب في ان كانت[٢٢] السالبة منت:ة . فاذن الموجبة ليست هي محتاجة في ان تنتج الى السالبة ، والسالبة محتاجة الى الموجبة ، بل[٢٣] اذا كان القياس مركبًا فيحتاج[٢٤] الى اكثر من موجبة واحدة ، وكل ما يحتاج في ان يبيّن به شيء الى غيره فذلك الغير اعرف . فالموجبة بالجملة اعرف من السالبة ؛ والبرهان الذي نتيجته ومقدماته اعرف فهو اعرف والاعرف افضل . وقد تبيّن ان الموجبة اعرف من السالبة من ان السالبة انما تفهم بالاضافة الى الموجبة ، والموجبة ليس تفهم بالاضافة[٢٥] الى السالبة اذ[٢٦] كان هذا حال العدم مع الوجود .

30-35 وايضًا فان الموجبة تدل على الوجود ، والسالبة[٢٧] على العدم ، والوجود اقدم من العدم وافضل ، فالبرهان الذي مبادئه اقدم وافضل فهو افضل واقدم . وايضًا فان البرهان الموجب كأنه متقدم[٢٨] بالطبع على السالب من قبل ان الموجبة متقدمة[٢٩] بالطبع على السالبة لانه حيث ترتفع المقدمة الموجبة فليس هنالك نتيجة سالبة ، واذا وجدت المقدمة الموجبة فليس يلزم ان توجد نتيجة سالبة . والبرهان المؤتلف من المقدمات المتقدمة بالطبع اشرف من البرهان الذي يأتلف من مقدمات متأخرة بالطبع .

— 26 — **-٢٦-**

[القول في افضلية البرهان المستقيم على البرهان السائق الى الخلف]

87a ولانه قد تبيّن ان البرهان الموجب المستقيم افضل من البرهان[١] السالب المستقيم ، فمن البيّن انه اذا تبيّن ان البرهان السالب المستقيم افضل من البرهان[٢] السائق الى الخلف الموجب ، انه يتبيّن ان البرهان المستقيم افضل بالجملة[٣] من السائق الى الخلف.

القول في ان البرهان السالب المستقيم افضل من البرهان الخلف الموجب

فلنفرض اولاً ان القياس المستقيم السالب صورته هذه الصورة ، وهو ان تكون ا مثلاً غير موجودة لشيء من ب ، و ب موجودة لكل جـ ، فيلزم من ذلك ان تكون ا غير موجودة لشيء من جـ. فاذا اردنا ان نبيّن هذه النتيجة بقياس خلف[٤] فانّا نحتاج ان نأخذ نقيض 5-10 النتيجة او ضدها ، وهو ان ا موجودة لكل جـ[٥] ، ونضيف اليها مقدمة لا يشك في صدقها ، وهو مثلاً ان ب موجودة لكل جـ. فلنضع انه انتج لنا منهما[٦] محال ، وهو ان ا موجودة في بعض ب ، فاذن غير ممكن ان توجد ا لكل جـ ، فهي غير موجودة لها.

القول في ان النتيجة في قياس الخلف اعرف صدقًا من الكبرى وفي المستقيم عكس ذلك

فالحدود في كلا[٧] البرهانين تكون واحدة كما سلف. لكن[٨] الفرق بينهما ان السالبة الكبرى الكلية[٩] اذا كانت عندنا اعرف من النتيجة الّفنا القياس مستقيمًا[١٠] ، مثل ان

يكون عندنا قولنا : ا ولا في شيء من ب ، اعرف من قولنا : ا ولا في شيء من جـ . واما اذا 15-20
كانت السالبة المنتجة هي عندنا أعرف من الكبرى السالبة ، فانّا نؤلف القياس على طريق
الخلف بأن نضع نقيضها ، ونضيف اليها[11] صادقًا ، فيلزم عن ذلك كذب بين الكذب .
فقياس الخلف ليس يمكن حتى تكون النتيجة اعرف عندنا من المقدمة الكبرى التي[12]
تنتجها بالطبع ، اعني المقدمات المحيطة بالنتائج . واذا كان هذا هكذا فالقياس المستقيم
ينتج الاخفى[13] بالطبع من الأعرف بالطبع ، وقياس الخلف ينتج من الاعرف عندنا لا
من الاعرف بالطبع ، وما ينتج من الاعرف بالطبع[14] فهو افضل. وايضًا فان النتيجة انما
تكون بالطبع واولاً عن مقدمتين نسبة احداهما[15] الى الاخرى كنسبة[16] الكل الى الجزء على
ما تبيّن في «كتاب القياس» ، وذلك هو القياس المستقيم. وقياس الخلف ليست حال
مقدماته هذه الحال اذ كان مركبًا من حملي وشرطي على ما تبيّن. فاذن القياس المستقيم 25
هو الذي يكون بالطبع وبغير طريق صناعي، واما القياس السائق الى الخلف فعل ما
تفعله الفكرة بالطبع وانما تفعله بالصناعة[17] .

فاذن البرهان الذي يكون من تأليف طبيعي ومقدمات اعرف بالطبع من النتيجة هو
افضل. واذا كان البرهان السالب المستقيم[18] افضل من برهان الخلف الموجب فهو افضل
من الخلف السالب. واذا كان البرهان الموجب المستقيم افضل من السالب المستقيم[19] فهو 30
افضل من الخلف باطلاق .

— ٢٧ — — 27 —

[القول في شروط العلم الفاضل]

قال : والعلوم يفضل بعضها بعضًا في باب استقصاء المعرفة واليقين بالشيء حتى يكون علم اوثق من علم لاسباب .

احدها ان العلم الذي يبيّن وجود الشيء بعلّته اوثق من العلم الذي يبيّن وجود الشيء بأمر متأخر عنه .

والثاني ان العلم الذي يكون موضوعه اشد تبرّيًا من المادة فهو اوثق علمًا اذ كانت المادة هي سبب ما بالعرض المغلّط[1] في العلوم . ولذلك كان علم العدد اوثق براهينا[2] من علم الالحان[3] .

والثالث ان العلم الذي مبادئ موضوعاته ابسط ، براهينه[4] اوثق من العلم الذي مبادئ موضوعاته مركبة[5] من ذلك المعنى الابسط ومعنى زائد[6] اليه . مثال ذلك حال علم العدد مع علم الهندسة ، فأن مبدأ[7] العدد هو الواحد ، ومبدأ[8] الاعظام هي النقطة ، والوحدة 35
هي ذات غير منقسمة لا وضع لها ، والنقطة ذات غير منقسمة لها وضع . فاذن النقطة اقل في البساطة من الوحدة .

— 28 —

-٢٨-

[القول في وحدة العلوم وتنوّعها]

قال : والعلوم المختلفة هي التي مبادئها الاول مختلفة وموضوعاتها مختلفة . ويظهر ان العلوم المختلفة يجب ان تكون مبادئها مختلفة ، من انه متى حللت المبادئ المستعملة في
علم علم الى المبادئ الاول الغير المبرهنة[1] في ذلك العلم وجدتها[2] مختلفة ، اذ كانت 40
المبادئ الاول في كل برهان يجب ان تكون خاصة بالطبيعة الموضوعة لذلك العلم نفسه 87b
من قبل ان مقدمات البرهان يجب ان تكون ذاتية مناسبة على ما سلف .

— 29 — **-٢٩-**

[القول في تعدّد البراهين للمطلوب الواحد]

قال : وقد يمكن ان يبرهن المطلوب الواحد بعينه في الصناعة الواحدة بعينها ببراهين 5-10
كثيرة ، اي بحدود وسط مختلفة . وليس يتفق ذلك بأن تكون الحدود الوسط بعضها
داخلاً تحت بعض ، بل و[1]من غير ان يكون بعضها داخلاً تحت بعض . مثل من يبرهن
ان كل قابل للذة فهو متغيّر بواسطة المتحرك وبواسطة القابل للسكون ، فيأتلف[2] البرهان
الواحد هكذا : كل قابل للذة فهو متحرّك ، وكل متحرّك فهو متغيّر ، فكل قابل للذة فهو
متغيّر . ويأتلف البرهان الثاني هكذا : كل قابل للذة قابل للسكون ، وكل قابل للسكون
قابل للتغيّر ، فكلّ قابل للذة قابل للتغيّر ؛ فيكون التغيّر الذي هو شيء واحد بعينه قد تبيّن
لشيء واحد بعينه في صناعة واحدة بحدّين اوسطين ليس احدهما داخلاً تحت الآخر . فاما
اذا كان احد الحدّين الاوسطين محمولاً على الآخر ، فانه بيّن انه يكون منهما برهان[3] على
شيء واحد اذ كانا جميعًا يوجدان لموضوع واحد ، مثل ان يبيّن ان الانسان متغذ[4] 15
بواسطة[5] انه حيوان وبواسطة[6] انه ناطق .

—٣٠—

[القول في ان الاشياء التي تحدث بالاتفاق لا برهان عليها]

قال : والاشياء التي تحدث بالاتفاق وعلى الاقل فليس يكون عليها برهان ، اذ كان ما يحدث بالاتفاق[1] ليس هو من الاشياء التي توجد بالضرورة ، ولا من الاشياء التي توجد على الاكثر. والبرهان انما يكون في هاتين الطبيعتين، اعني الضرورية والممكنة على الاكثر ، اذ كان كل برهان : فاما ان تكون مقدماته ضرورية كما سلف ، واما جارية على الاكثر. والنتيجة اللازمة عن المقدمات الضرورية تكون ضرورية ، واللازمة عن المقدمات التي على الاكثر تكون على الاكثر.

— 31 — **-٣١-**

[القول في عدم حصول البرهان بطريق الحسّ]

قال : ولا سبيل ايضًا الى حصول العلم بالبرهان عن الحسّ ، وذلك ان الحسّ انما يدرك الاشخاص المحدودة الوجود بالزمان والمكان. واما العلم بالبرهان فانما يكون على الامر الكلي و[١]بالامر الكلي ، والامر الكلي هو في كل شخص وفي كل زمان. ولمكان هذا لو احسسنا مثلاً من هذا المثلث ان زواياه مساوية لقائمتين لما كان هذا الاحساس هو الذي 30-40 يفيدنا ان زوايا كل مثلث مساوية لقائمتين ، اذ كان الاحساس انما كان لهذا المثلث المشار اليه الجزئي ، والعلم يكون للمثلث الكلي. ولهذا السبب بعينه لو اتفق ان كنا فوق موضع القمر حتى نشاهد كسوفه بقيام الارض بينه وبين الشمس لما كان يحصل لنا من هذه المشاهدة العلم بالسبب في كسوفه ، وذلك ان العلم بالسبب انما يحصل من جهة الامر الكلي والحس لا يدرك الكلي ، وهو ان كل كسوف قمري فسببه قيام الارض بينه وبين الشمس ، بل انما يدرك الحسّ ان هذا الكسوف سببه قيام الارض بينه وبين الشمس. لكن[٢] الحسّ وان كان لا يدرك الامر الكلي ، فأن الكلي انما يدركه العقل من قبل تكرار 88a الشخص على الحسّ دفعات كثيرة حتى يجتمع من ذلك التكرار في النفس الامر الكلي[٣].

ويتبيّن[٤] من ذلك ان الكلي اشرف من الجزئي من اجل انه هو السبب القريب في وقوع 5-10 العلم لنا ، وهو ايضًا افضل من التصورات المفردة ، اعني العريّة عن اسبابها ، لكن[٥] ليس كل تصور عار من السبب هو انقص الا فيما كان له سبب ، فاما الاوائل التي لا اسباب لها فالامر فيها بخلاف هذا. فقد تبيّن من هذا انه ليس المعنى الذي ندركه بالحس والمعنى الذي ندركه بالبرهان معنًى واحدًا ، اللهم الا ان يحب انسان ان يسمي[٦] العلم بالبرهان احساسًا. لكن[٧] لما كان الحسّ مبدأ[٨] للامر الكلي عرض لنا ان نجهل أشياء كثيرة لفقدنا

الاحساس بها ، ولوكنا احسسناها لكانت معلومة لنا بعلم اول ولم نحتج ان نقيم عليها برهانًا ولا ان نختلف فيها . مثال ذلك انه لوكنا نحسّ ان في الزجاج مسامًا ينفذ منها الشعاع ، لقد كنا نعتقد ان الاستنارة تكون بهذا الوجه على ما زعم[٩] قوم ، و[١٠]لوشاهدناه لكان ذلك عندنا معلومًا بنفسه ، وكان العقل ينتزع من ذلك الاحساس السبب الكلي في ذلك ، ولذلك قلنا ان من فقد حاسة ما فقد فقد جنسًا[١١] من العلم .

32 — **-٣٢-**

[القول بتعدد المبادئ في المقاييس]

قال : وليس يمكن ان تكون مقدمات جميع اصناف المقاييس مقدمات واحدة
باعيانها : اما اولاً فاذا جعلنا نظرنا في ذلك على طريق المنطق والامر العام ، واما ثانيًا فاذا
20-25 جعلنا نظرنا في ذلك نظرًا خاصًا . اما الذي على طريق المنطق فبيّن ان كل قياس فاما ان
ينتج نتيجة صادقة واما كاذبة ، وان النتيجة الصادقة انما تكون بالذات عن مقدمات
صادقة ، والكاذبة عن مقدمات كاذبة . واذا كان كل قياس فان مقدماته اما ان تكون
صادقة واما كاذبة ، فبيّن انه ليس يمكن ان تكون المقدمات الصادقة هي باعيانها
الكاذبة . فاذن ليس كل قياس مقدماته واحدة . وقد تبيّن ان المقاييس التي مقدماتها
كاذبة انه[1] ليس يمكن ان تكون مقدماتها واحدة ، اذ كانت النتائج الكاذبة قد تكون
اضدادًا[2] ، والاضداد ليس يمكن ان تنتج الا عن[3] مقدمات هي اضداد والاّ امكن ان
يوجد الضدّان لشيء واحد ، وغير ممكن ان يوجد قياس واحد بعينه ينتج ان الانسان فرس
وان الانسان ثور ، او ينتج ان المساوي اكبر واصغر . فانه يجب ضرورة ان تختلف المقاييس
المنتجة لامثال هذه المقدمات ، واذا اختلفت المقاييس[4] فمبادئها مختلفة .

30-35 **وقد** تبيّن ان مبادئ القياس[5] الصادقة ليست واحدة باعيانها من الامور الذاتية لها ،
وهو البيان الخاص المقصود على هذا الوجه . وذلك ان المبادئ التي توجد[6] لاجناس
مختلفة بالطبع غير مطابق بعضها لبعض ، فقد يجب ضرورة ان تكون هي[7] ايضًا في
نفسها مختلفة . ومثال ذلك ان الوحدات لما كانت مخالفة[8] بالطبيعة للنقط[9] ، اذ كانت
الوحدات ليس لها وضع والنقط[10] لها وضع ، فقد يجب ضرورة ان تكون البراهين على احد
هذين الجنسين مخالفة للبراهين التي تقام على الجنس الآخر . وذلك انها ان اتفقت فلا
يخلو ان تتفق بأن يكون ما منها في العلم الواحد بعينه يوضع في العلم الثاني : اما حدًّا

وسطًا[١١] بين طرفين، واما موضوعًا لشيء، واما محمولاً على شيء مما في ذلك العلم الآخر،
اعني اما طرفًا اكبر واما اصغر، وذلك بأن يتفق وضعه في العلمين جميعًا؛ واما بأن
تختلف مثل ان تكون في احدهما حدًّا[١٢] اوسط، وفي الآخر[١٣] طرفًا[١٤] اكبر وبالعكس. وهو
بيّن ان النقطة لا تكون حدًّا[١٥] اوسط في قياس عدد، ولا طرفًا[١٦] اكبر ولا اصغر، لا على
جهة الاتفاق ولا على جهة الاختلاف، مثل ان تكون حدًّا[١٧] اوسط في العلم[١٨] العددي
والهندسي معًا، او[١٩] تكون حدًّا[٢٠] اصغر في احدهما واوسط في الآخر، بل تختص بأحد
القياسين فقط. وهذا الذي يجب في المقدمات الخاصّية يجب بعينه في المقدمات
العاميّة[٢١]، اعني ان تكون بجهة ما مختلفة لامرين: احدهما ان المقدمات العاميّة[٢٢] انما 88b
تستعمل في علم علم مقرونة بالمقدمات الخاصّية بذلك العلم. مثال ذلك ان المقدمة القائلة
ان الاشياء المساوية لشيء واحد فهي متساوية انما يستعملها العددي مضافة الى ان هذا
العدد يساوي هذا العدد، والمهندس الى ان هذا الخط يساوي هذا الخط. والامر الثاني
ان كل واحد منهما يدنيها ويقرّبها من موضوعه، فصاحب علم العدد يقول: و[٢٣]
الاعداد المساوية لعدد[٢٤] واحد هي[٢٥] متساوية، وصاحب الهندسة يقول: و[٢٦]الخطوط
المساوية لخط واحد فهي متساوية، وكذلك الحال في سائر المقدمات العامة.

فهذا احد ما يظهر منه ان المقدمات التي في العلوم المختلفة يجب ان تكون مختلفة.
وقد يظهر[٢٧] ايضًا من ان المقدمات يجب ان تكون قريبة العدد من النتائج، وذلك انها 5
انما تزيد عليها بحدّ واحد وهو الحدّ الاوسط، وهو[٢٨] الموضوع: اما بين الطرفين، واما
خارجًا عنهما. ولما كانت النتائج تكاد ان تكون غير متناهية، فقد يجب ان تكون
المقدمات غير متناهية.

ولو كانت مقدمات العلوم واحدة باعيانها[٢٩]، لقد كان يجب ان تكون محصورة العدد 10-15
متناهية، فان الاشياء التي تشترك فيها اشياء كثيرة يجب ان تكون بهذه الصفة، اعني
محصورة العدد بمنزلة حروف المعجم من الخط المكتوب. وبالجملة من قال ان المبادئ
واحدة بأعيانها لجميع العلوم وبخاصة غير العامة، وكانت العلوم للموجودات، فقد يجب
ان تكون الموجودات واحدة باعيانها، وان تكون الصناعة[٣٠] البرهانية صناعة واحدة وان
يتبيّن اي مطلوب اتفق[٣١] في اي صناعة اتفقت[٣٢]، وذلك شنيع ومستحيل. وليس لقائل 20-25
ان يقول ان ها هنا[٣٣] مبادئ[٣٤] عامة غير ذات[٣٥] اوساط تشترك في جنس واحد، ومبادئ

خاصة تختص بنوع نوع مما تحت ذلك الجنس هي تحت هذه المبادئ العامة ، فانه لوكان الامر كذلك لكانت جميع الصنائع النظرية اجزاء لصناعة واحدة. وليس الامر كذلك بل الصنائع مختلفة بالاجناس الاول اختلافًا ليس يترقى به الى جنس عال يعمّها حتى ينقسم بها ذلك الجنس انقسام الجنس العالي الى انواعه الداخلة تحته . فقد بان ان الاشياء التي اجناسها مختلفة فاجناس مبادئها يجب ان تكون مختلفة ؛ وذلك ان المبادئ تقال على ضربين : احدهما العامة وهي التي تتبيّن بها مطالب كثيرة في صنائع شتى ، لكن[٣٦] لا على انها موجودة لجنس يعمّ تلك الصنائع ، لكن[٣٧] على انها اسطقسات المبادئ بمنزلة المقدمة القائلة ان الايجاب والسلب يقتسمان الصدق والكذب في جميع الاشياء ؛ والضرب الثاني المبادئ الخاصة ، وهذه ليس يوجد فيها[٣٨] شركة بوجه من الوجوه لاكثر من صناعة واحدة. فالمبادئ العامة يقول ارسطو فيها ان منها يكون البرهان في صناعة صناعة اذ كانت ليس هي انفسها تستعمل في صناعة صناعة وانما تستعمل قوتها ، والمبادئ الخاصة يقول فيها ان فيها يكون البرهان نفسه اذ كانت هي اجزاء البراهين انفسها[٣٩] .

— 33 —

-٣٣-

[القول في الفرق بين العلم والظن]

قال : والعلم يخالف الظن الصادق من قبل ان العلم يكون في الامر الكلي الضروري 30-35
وبحدود وسط ضرورية ، والضروري هو الشيء الذي هو على حالة ما وغير ممكن ان يكون
بخلاف تلك[1] الحال. واما الظن الصادق فانه يكون اولاً وبالذات للامور الممكنة ، وذلك
انه لما كانت ها هنا[2] اشياء صادقة وموجودة ، غير انه يمكن ان تكون على خلاف ما هي
عليه ، فبيّن انه ليس يمكن ان يكون في هذه علم ، لان العلم هو ان يعتقد في الشيء
الموجود انه لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه ؛ فلوكان في هذه علم لكان الشيء الذي
هو ممكن ان يكون بخلاف ما هو عليه غير ممكن ان يكون بخلاف ما هو عليه. واذا كان
هذا هكذا ، وكانت الاشياء التي يصدّق بها العقل والعلم والظن ، والظن منه صادق ومنه 89a
كاذب ، وكان الصدق في هذه الطبيعة ليس يمكن ان يحصل لنا من قبل العقل ، اعني
بالعقل القوة التي تدرك بها المقدمات الاول الضرورية ، ولا من قبل العلم اذ كان
موضوعهما كلاهما هو الموجود الضروري[3] ؛ وكان ايضًا ليس يمكن ان يحصل لنا الحكم
الصادق من قبل الظن[4] الكاذب ، فقد بقي ان يكون الحكم على هذه الموجودات هو
للظن[5] الصادق ، اعني التي هي موجودة بالفعل. ويمكن ان توجد على خلاف ما هو
عليه ، وذلك هو اعتقاد حدود وسط[6] بهذه الصفة ، ونتيجة لازمة عنها بهذه الصفة ،
اعني غير ضرورية. وحدّ الظن هو موافق لهذه الطبيعة ، وذلك ان الظن ان كان هو ان 5
يعتقد في الشيء انه كذا او ليس كذا[7] ، مع انّا نعتقد فيه انه يمكن ان يكون بخلاف
ذلك ؛ وذلك ان الانسان لا يمكن ان يعتقد فيما يعتقد فيه انه لا يمكن ان يكون بخلاف
ما هو عليه ، و[8]ان هذا الاعتقاد ظن بل علم ، فقد يجب ان تكون الاشياء التي هي في[9]
وجودها بهذه الصفة ، اعني الامور الممكنة هي موضوع الظن اولاً وبالذات ، الا انه قد 10-15
نجد[10] ايضًا انه[11] يقع لنا ظن صادق بامور ضرورية.

ولذلك لقائل ان يقول ان الظن والعلم شيء واحد اذ كانا لمدرك واحد ، وذلك ان كل ما يقع به لانسان ما علم فقد يمكن ان يقع به لآخر ظن و[12]سواءٌ كان ذلك العلم الواقع معروفًا بنفسه او بوسط ، وسواءٌ كان الحاصل بوسط من باب «لِمَ الشيء» او من باب «انّ الشيء» . **فنقول** : ان كان المعتقد اعتقاده في الامور الضرورية الوجود على هذه الصفة ، وهو ان يعتقد فيها انها موجودة ، وانها لا يمكن ان تكون بخلاف ما هي عليه ، فذلك الاعتقاد علم في ذلك الشيء لا ظن ، وذلك يكون اذا علم مع ان تلك الاشياء الموجودة الصادقة[13] انها ذاتية وجوهرية . واما متى اعتقد[14] في تلك الاشياء الضرورية انها صادقة 20-35 فقط ، وذلك يكون اذا لم يعلم من امرها انها ذاتية وضرورية ، فانما عنده فيها ظن صادق فقط . وسواءٌ كان المعنى المعروف بهذه الجهة معروفًا بوسط او بغير وسط ، اذا كان الموضوع للظن والعلم واحدًا ، فبهذه الجهة يفترقان. وليس يلزم من كون الظن والعلم[15] قد يكونان لشيء[16] واحد ان يكونا شيئًا واحدًا ؛ فاما الظن الصادق والكاذب قد يكونان في شيء واحد ، واحدهما مخالف[17] للآخر بالماهية[18] . وكذلك الحال في العلم والظن الصادق فان الواحد بعينه يقال على وجوه كثيرة ، فالظن الصادق والعلم يكونان واحدًا بمعنى واحد من المعاني التي يقال عليها اسم الواحد ، ولا يكونان واحدًا بمعنى آخر ، وذلك انهما قد يكونان واحدًا بالموضوع لا بالاعتقاد ، كما ان الظن الصادق والكاذب قد يكونان واحدًا بالموضوع ولا يكونان واحدًا من جهة الاعتقاد . ومثال ذلك ان من اعتقد ان القطر مشارك للضلع فقد ظن ظنًّا كاذبًا ، ومن اعتقد انه غير مشارك للضلع من قبل امور ممكنة فقد اعتقد ظنًّا صادقًا ، ومن اعتقد انه غير مشارك من قبل امور ضرورية فقد اعتقد علمًا يقينيًا[19] .

واذا كان العلم والظن انما يمكن ان يكونا واحدًا من جهة الموضوع لا الاعتقاد ، فظاهر انه لا يمكن ان يكون لانسان واحد في شيء واحد علم وظن معًا ؛ وذلك انه لا يمكن ان يكون لانسان واحد في شيء واحد اعتقاد انه لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه واعتقاد انه يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه ، فان ذلك مستحيل . فاما ان يكون لانسانين في 89b-5 شيء واحد فأن ذلك ممكن ، اعني ان يكون لاحدهما فيه ظن صادق وللآخر علم .

فقد تبيّن من هذا الفرق بين العلم والظن . واما النظر في باقي قوى النفس الناطقة التي هي الذهن والعقل والصناعة والفهم والحكمة ، فأن بعضها[20] ينظر فيها[21] صاحب العلم الطبيعي ، وبعضها[22] صاحب العلم[23] العملي وهو المعروف بالخلقي .

– ٣٤ – 34

[القول في الذكاء]

واما الذكاء وجودة الحدس الظني فهو الوقوع على الحدّ الاوسط ، اي التنبّه له في زمان 10-20
يسير. مثال ذلك انه ان رأى الانسان ان ما يلي الشمس من القمر هو المضيء دائمًا ، فهم بسرعة السبب في اضاءته[1] وهو ان يستنير من الشمس ؛ وكذلك ان رأى المرء انسانًا يخاطب انسانًا ، واحدهما غني والآخر فقير ، حدس انه انما يخاطبه ليستقرض منه شيئًا ، وان كان كلاهما عدوًا[2] لانسان واحد حدس انهما اصدقاء .

انقضت المقالة الاولى من تلخيص البرهان بحمد الله[3]

المقالة الثانية

من

كتاب انالوطيقى الثانية

بسم الله الرحمٰن الرحيم[١]
صلى الله على محمد وآله[٢]

LIVRE II

المقالة الثانية
من تلخيص[٣] كتاب البرهان[٤]

— 1 —

–١–

[القول في انواع المطالب المختلفة]

قال : الاشياء المطلوبة عددها هو بعينه عدد الاشياء المعلومة ، وذلك انّا انما نعلم بآخرة[٥] الاشياء المطلوبة . والمطلوبات عددها بالجملة اربع : اثنان مركبان واثنان بسيطان . فالاول من المركبة هو ان نطلب هل هذا موجود لهذا ، مثل ان نطلب : هل الشمس منكسفة غدًا ام لا؟ وهو مطلب «هل المركّب». والمطلب الثاني مطلب لمَ كان الشيء موجودًا لهذا، مثل ان نَسئَل : لمَ كانت الشمس منكسفة؟ وهذا المطلب الثاني انما يكون بعد الاول ، اعني انه انما يطلب في الموضوع لمَ وجد له هذا المحمول بعد ان يتبيّن عندنا وجود ذلك المحمول له . فهذان هما المطلبان المركبان . فاما المطلوبان المفردان فاحدهما هو طلب الشيء على الاطلاق لا بحال ما ، ووجوده[٦] المطلوب المفرد ، مثل ان نطلب هل الخلاء موجود او غير موجود ؛ والطلب الثاني هو الذي[٧] نلتمسه بعد[٨] معرفة هذا المطلب فيه[٩] ، وهو طلب ما هو هذا الشيء الذي تبيّن وجوده . 25-30

— 2 — **−٢−**

[القول في ان كل طلب يدور حول الحدّ الاوسط]

فجميع المطالب التي هي باعيانها النتائج اليقينية هي بالجنس اربعة . وقد يدل على انها مطلوبة لنا بالطبع انّا اذا وقعنا عليها كففنا عن الطلب ، وانّا لا نطلبها اذا كانت عندنا معلومة بانفسها .

ويظهر انه اذا طلبنا هل هذا المحمول موجود لهذا الموضوع ، وهو مطلب «هل المركّب ، و[١]انّا انما نلتمس وجود الحدّ الاوسط الذي هو علّة في كون[٢] ذلك المحمول موجودًا[٣] لذلك الموضوع او غير موجود . وكذلك متى طلبنا هل الشيء موجود باطلاق فانّا[٤] 90a نلتمس وجود الحدّ الاوسط الذي انما[٥] هو علة[٦] وجود ذلك الشيء على الاطلاق او نفيه . وظاهر انه اذا صحّ عندنا ان هذا الشيء موجود لهذا ، او انه موجود على الاطلاق بوجودنا[٧] حدًّا اوسط[٨] يبين[٩] لنا فيه[١٠] ذلك المعنى الذي طلبنا[١١] انه ان[١٢] لم يكن ذلك الحدّ الاوسط سببًا من اسباب وجود المحمول في الموضوع ، وذلك في المطلوب المركّب ، او سببًا من اسباب وجود الشيء مطلقًا ، وذلك في[١٣] المطلوب المفرد ؛ انّا بعد ذلك نطلب في[١٤] المطلوب المركب لمَ هو وفي المفرد ما هو ، لان بوقوفنا على وجوده وقفنا على ان له سببًا[١٥] . وبيّن ان هذا الطلب[١٦] ليس هو شيئًا غير طلب معرفة الحدّ[١٧] الاوسط ، الذي هو 5-20 العلّة[١٨] ، ما هو ، وذلك في الموضعين جميعًا ، اعني في المطلوب المركّب والمفرد[١٩] . مثال ذلك انّا اذا طلبنا : هل القمر ينكسف ام لا ؟ فانما نطلب حدًّا اوسط[٢٠] هو علّة وجود الانكساف له ، فاذا صحّ عندنا وجود الانكساف له بوجود الحدّ الاوسط ، وكان الحدّ الاوسط ليس بعلة للانكساف[٢١] ، طلبنا بعد ذلك لمَ ينكسف ، وذلك[٢٢] ليس هو شيئًا اكثر من طلب معرفة ما هو الحدّ الاوسط بالطبع الذي هو سبب وجود الانكساف .

وكذلك الحال في المطلوب المفرد ، مثل ان نطلب : هل الحيوان موجود ؟ فان هذا الطلب

يقتضي طلب وجود حدّ اوسط هو علّة وجود الحيوان ، فاذا تبيّن[٢٣] وجوده تبيّن ان له علّة وسببًا ، واذا تبيّن ذلك[٢٤] طلبنا بعد ذلك فيه ما هو ، وليس ذلك اكثر من طلب معرفة[٢٥] الحدّ الاوسط الذي هو سبب في[٢٦] وجوده على الاطلاق .

فاذن[٢٧] يجب في جميع المطالب ان ننظر في الحدّ الاوسط الذي هو علّة هذين النظرين ، اعني انه موجود وما هو ، وقد تبيّن ان هذين المعنيين مطلوبان في الحدود الوسط 25-30 من انه متى ظهر للحسّ[٢٨] الحدّ الاوسط ، وعرف من امره هذان[٢٩] الشيئان ، اعني وجوده وما هو اي انه علة ، انّا لسنا نلتمس في ذلك الشيء معرفة اصلاً . مثال ذلك انّا لو كنا نحسّ بالسبب في كسوف القمر ، اعني انه يقع في مخروط الظل لما كنّا نطلب فيه هل هو منكسف ولا لِمَ هو منكسف ،ولست اعني ان[٣٠] بالحسّ كان يحصل لنا الكلي من هذا السبب ، بل انما اعني ان من الحسّ كنا نتصيّد الامر الكلي لا من قياس .

ومطلب ما هو ولِمَ هو يظهر من امره ان قوتهما قوة مطلب واحد وان العلم بهما هو علم بشيء واحد في كثير من المواضع وذلك انّا اذا طلبنا : ما هو الكسوف الموجود للقمر؟ فقيل انه عدم الضوء الحاصل له من الشمس من قبل قيام الارض بينه وبين الشمس ؛ واذا طلبنا : لِمَ ينكسف ؟ قيل لان ضوءه ينقطع عندما تقوم الارض بينه وبين الشمس ، وقوة هذين الجوابين في المعنى قوة واحدة ، وكلا[٣١] الطلبين[٣٢] يحتاجان ان[٣٣] يتقدمهما معرفة الوجود كما قيل .

فقد تبيّن من هذا القول ان المطالب منها مفردة ومنها مركبة ، وتبيّن ايضًا انّا نحتاج في جميع المطالب الى ان نلتمس في الحدّ الاوسط ، الذي هو العلّة[٣٤] ، شيئين ، اعني انه موجود ومعرفة ما هو . وظهر ايضًا ان العلم بما هو وبلِمَ هو قد يكونان لشيء واحد بعينه .

— 3 —

-٣-

[القول في الفرق بين الحدّ والبرهان]

واذ قيل في السبيل التي بها نصل الى الوقوف على وجود الشي[١] ببرهان وعلى سبب وجوده ، فلنقل في السبيل التي بها يتهيأ لنا الوقوف على ماهية[٢] الشيء وهو الحدّ ، وفي تعريف ما هو الحدّ ولايّ الاشياء تكون الحدود . وقبل ذلك فيجب[٣] ان نفحص عما 30b يجري مجرى المقدمة لما نريد[٤] ان نقوله في ذلك وهو : اترى كل شيء يعلم بالبرهان فهو بعينه يعلم بالحدّ حتى يكون معلومًا بهما معًا من جهة واحدة ؟ وان لم يكن كل[٥] شيء بهذه الصفة ، فهل يمكن ان يوجد شيء يعلم بالبرهان والحدّ معًا من جهة واحدة ، ام ليس يوجد شيء[٦] بهذه الصفة ؟ فاما انه ليس يمكن ان يعلم كل شيء بالبرهان وبالحدّ من جهة واحدة ، فذلك تبيّن[٧] من انه[٨] ليس كل[٩] ما عليه برهان فله حدّ ، ولا كل ما له حدّ فله برهان. فاما انه[١٠] ليس كل ما له برهان فله حدّ ، فذلك يظهر من ان البراهين قد تنتج 5-25 موجبات وسوالب والحدّ لا يعرّف شيئًا سالبًا وانما يعرّف الذوات ؛ وايضًا البراهين قد تفيد العلم الجزئي وذلك فيما يأتلف منها[١١] في الشكل الثالث والحدّ هو كلي. واما ان كل ما له حدّ فليس له برهان[١٢] فذلك يبيّن[١٣] من ان مبادئ البراهين قد تبيّن[١٤] من قبل الحدّ وليس تبيّن[١٥] من قبل البرهان ، فانه لو احتاجت مبادئ البرهان الى برهان لما كان يوجد البرهان اصلاً على ما تقدم.

فقد تبيّن من هذا انه ليس كل ما له برهان فله حدّ ، ولا كل ما له حدّ فله برهان. فاذن ليس كل شيء يمكن ان يعرف بالبرهان يمكن ان يعرف بالحدّ من جهة واحدة . فاما انه ليس يمكن ان يوجد ولا شيء بهذه الصفة ، اعني ان يعلم بالحدّ والبرهان معًا من جهة واحدة ، فذلك بيّن[١٦] من اوجه :

احدها ان من المعروف[١٧] بنفسه ان ما شأنه ان يتبيّن[١٨] ببرهان فليس يمكن فيه ان

يتبّين[١٩] بغير البرهان؛ فلو كان شيء ما يبيّن بالحدّ والبرهان، لقد كان يوجد شيء ما شأنه ان يتبيّن[٢٠] بالبرهان يتبيّن بغير البرهان[٢١]، وذلك[٢٢] شنيع. وقد تبيّن ذلك بطريق الاستقراء، وذلك انّا اذا تصفحنا الاشياء التي علمناها بالبرهان لم نجد شيئًا منها بان لنا بطريق[٢٣] الحدّ، سواءٌ كانت تلك الاشياء من الامور الذاتية او العرضية.

وأيضًا فأن الحدّ انما يعرّفنا جوهر الشيء، والبراهين فقد تعرّفنا امورًا خارجة عن 30-35 جوهر الشيء وهي الاعراض الذاتية.

وايضًا فأن الصنائع تضع الحدود وضعًا وتتسلم[٢٤] وجودها للمحدود. وليس تتعاطى ان يبيّن وجودها للمحدود، بمنزلة ما يضع صاحب علم العدد حدّ الوحدة وحدّ الفرد.

وايضًا فأن البراهين تركيبها على جهة الحمل، والحدود تركيبها على جهة الاشتراط والتقييد، فأن قولنا في الانسان حيوان مشاء ذو رجلين منتصب القامة ليس يحمل واحد من اجزاء هذا القول على صاحبه، واما اجزاء البراهين فهي محمولة بعضها على بعض.

وليس الحدّ مغايرًا للبرهان على جهة ما يغاير الكلي[٢٥] المعنى الداخل تحته، اعني الاخصّ 91a منه، فانه قد يغاير[٢٦] برهان برهانًا بهذه الصفة. مثال ذلك ان البرهان الذي تقدم[٢٧] على ان المثلث المتساوي الساقين زواياه مساوية لقائمتين هو منحصر وداخل تحت البرهان الكلي الذي يبرهن هذا المعنى للمثلث المطلق، فانه لو كان الحدّ يغاير[٢٨] البرهان بهذا النوع لكانت الاشياء الموضوعة لهما[٢٩] بعضها داخلاً[٣٠] تحت بعض، فكان يصير الشيء 5 الواحد بعينه بعضه اعم من بعض، وذلك محال.

فلذلك البرهان والحدّ ليس يغاير[٣١] احدهما الآخر بأن احدهما منحصر[٣٢] تحت الآخر، ولا العلم الحاصل عنهما هو علم واحد لشيء واحد من جهة واحدة. 10

— 4 — — ٤ —

[القول في ان لا برهان على الماهية]

واذ قد تبيّن ان البرهان غير المحدود[1] ، وان العلم الحاصل عن احدهما غير الحاصل على الآخر ، **فلننظر** في الطريق التي منها يتهيأ لنا استنباط الحدّ.

فنقول : ان حدّ الشيء يظهر انه محال ان يبيّن[2] بالبرهان من قبل ان البزهان هو 15-35 قياس ، والقياس انما يكون بوسط ، وحدّ الشيء منعكس على الشيء ومحمول عليه من طريق ما هو ، فيلزم في الحدّ الاوسط الذي يريد به[3] الانسان ان ينتج ان الطرف الاكبر حدّ للاصغر ان يكون الحدّ الاوسط منعكسًا ايضًا على المحدود ، وان يكون محمولاً عليه من طريق ما هو ، حتى يكون الاوسط محمولاً على الاصغر من طريق ما هو ومساويًا[4] ، والاكبر محمولاً[5] على الاوسط من طريق ما هو ومساويًا[6] ايضًا[7] . فانه متى لم يشترط هذان الشرطان في حمل الاكبر على الاوسط ، والاوسط على الاصغر ، لم يلزم عن ذلك ان يكون الحدّ الاكبر حدًّا للاصغر ، بل انما يلزم عن ذلك اذا لم يشترط في كلتى[8] المقدمتين او في احداهما[9] هذان الشرطان ان يكون الطرف الاكبر موجودًا للاصغر فقط ؛ الا ان فاعل ذلك يلزمه ان يصادر على المطلوب الاول ، اعني اذا اشترط في الحدّ الاوسط ان يكون محمولاً على الطرف الاصغر من طريق ما هو ومساويًا . وكذلك الاكبر[10] من طريق 91b-10 ما هو ومساويًا اي حدّ[11] . مثال ذلك ان يبيّن انسان ان حدّ النفس هو عدد محرّك[12] لذاته ، على ما كان يرى افلاطون ، من قبل ان النفس هي علّة الحياة[13] بذاتها ، وذلك ان كلى الحدين اللذين بهذه الصفة ان كان يؤخذ كل واحد منهما في جواب ما هو بدل صاحبه ، وماهية[14] الشيء واحدة ، فهما حدّ واحد اختلفت[15] عبارتهما . فاذن الذي يضع احدهما في بيان الآخر فقد صادر على المطلوب الاول .

— 5 —

— ٥ —

[القول في ان الماهية لا يمكن ان يبرهن عليها بالقسمة]

قال : ولا ايضًا طريق القسمة نافع في ان يقاس منه ، اعني في ان يستنبط منه شيء مجهول من شيء معلوم ، كما تبيّن في « كتاب القياس » ، من قبل ان النتيجة ليس ينبغي ان توضع في القياس من طريق انها متسلمة بل من طريق انها تلزم عن الاشياء التي تؤخذ في القياس متسلمة[١]. واما القسمة فأن الذي يجتمع منها هو والاشياء التي توضع فيها على وتيرة واحدة ، اعني انها ان[٢] لم تسلم وتوضع لم يقع الاقرار بها . مثال ذلك انه اذا رمنا ان نبيّن من القسمة ان كل انسان حيوان مشاء ذو رجلين على طريق التسلّم لاجراء هذا القول ، فنَسئَل : اليس كل انسان حيوانًا ؟ فاذا سلّم لنا هذا وضعناه ، ثم نَسئَل بعد ذلك : اهو مشاء او سابح ؟ فاذا سلّم لنا انه مشاء سألنا[٣] بعد[٤] : هل هو ذو رجلين او ذو ارجل كثيرة ؟ فاذا سلّم لنا انه ذو رجلين جمعنا جميع ما سلّم[٥] لنا وقلنا : انه حيوان مشاء ذو رجلين ، وذلك ليس شيئًا غير الاشياء التي تسلّم وجودها ، واما النتيجة فهي غير الاشياء التي تسلّم وجودها . 15-25

الا ان طريق القسمة وان كان ليس بقياس فهو نافع جدًا في القياس ، وذلك ان[٦] بها يمكننا ان نقف على جميع الاشياء التي يمكن ان توجد للشيء بطريق القياس او لا توجد . مثال ذلك انّا نقول ان الانسان لا يخلو ان يكون حيوانًا او غير حيوان ، ثم ان كان حيوانًا لم يخل ان يكون مشاء او غير مشاء ، ثم ان كان مشاء لم يخل ان يكون ذا رجلين او ذا ارجل كثيرة ؛ فأن بينّا بحد اوسط انه حيوان لا غير حيوان بينّا ايضًا بحد اوسط آخر انه مشاء لا غير مشاء ، واذا بينّا ايضًا بحدّ اوسط انه مشاء ذو رجلين ، فيجتمع لنا من نتائج هذه المقاييس حدّ الانسان وهو ان الانسان حيوان مشاء ذو رجلين .

ولذلك ليس يمنع مانع من ان تحمل جملة ما يستنبط بالقسمة على الانسان مثلاً او على غيره من طريق ما هو ، سوى[7] انه لا يمكن ذلك فيها دائمًا ، وانما يفعل ذلك حيث تكون الاجناس المقسومة معروفة للشيء الذي يحمل عليه ، وتكون قسمتها الى الفصول 30-35
التي تنقسم اليها قسمة لا يقع فيها خطأ من ان يزاد في المقسومات ما ليس فيها ، او ينقص منها ما هو فيها ، او يتخطى القاسم من الفصول الاول الى غير الاول ، مثل ان يتخطى[8] قسمة الحيوان الى المشاء والسابح بأن يقسمه الى ذي الرجلين والارجل الكثيرة. واما اذا تسلّم[9] ان الجنس المقسوم موجود للشيء الذي يطلب تحديده ، ولم يقع فيها شيء من الخطأ والتجاوز حتى ينتهي بذلك الى النوع الذي يقصد تحديده ، فقد يستخرج الحدّ بطريق القسمة من الاضطرار. سوى ان العلم الحاصل عنها بهذا الوجه ليس هو عن[10] قياس ، ولا[11] من نوع العلم الحاصل عن[12] قياس ، لكن[13] حصوله له بطريق آخر غير طريق القياس ، وهو في نفسه علم غير العلم الحاصل عن القياس ؛ كما ان العلم الحاصل عن الاستقراء ليس هو علمًا حاصلاً عن قياس ، ولا هو من نوع العلم الحاصل عن القياس. لكن[14] وجه الشبه بينهما ان الانسان كما انه قد يحتج لوجود النتيجة التي يضعها وضعًا من غير حدّ اوسط[15] ولا سبب بوجود[16] السبب والحدّ الاوسط لها ، اذا سئل عن ذلك كذلك ، قد يحتج المستعمل للقسمة للقول المجتمع منها اذا وضعه من غير قسمة بأن يأتي في ذلك بالقسمة اذا سئل ايضًا عن سبب ذلك. مثل ان يضع واضع ان الانسان حيوان ناطق مائت ، فيقال له : ولِمَ كان حيوانًا ناطقًا مائتًا ؟ فيقول : لان كل 92a
حيوان لا يخلو ان يكون ناطقًا او غير ناطق ، والانسان ليس هو غير ناطق ، فهو ناطق ؛ وكل ناطق فلا يخلو ان يكون : اما[17] مائتًا او غير مائت ، والانسان ليس بغير مائت ، فهو مائت. فهذا هو طريق الاحتجاج للقسمة[18] ، والجواب عن السؤال ، والشبه الذي بينهما 5
وبين القياس.

فقد بان من هذا القول ان الحدّ قد يمكن استنباطه بطريق القسمة ، وانه لا يمكن استنباطه بطريق البرهان المطلق اصلاً.

— 6 — **–٦–**

[القول في ان الماهية لا يمكن ان يبرهن عليها بالقياس الشرطي]

قال : وليس يوقف على الحدّ بأن يؤخذ رسمه الذي هو مثلاً قول وجيز[١] منبئ عن ذات الشيء وماهيته[٢] ، ويجعل مقدمة كبرى في القياس مثل ان يقال الانسان حيوان ناطق مائت ، وهذا قول وجيز[٣] منبيء عن ذات الانسان وماهيته[٤] ، فهذا القول هو حدّ للانسان. وذلك ان من يفعل هذا فقد صادر على حمل الحـ على الانسان ، وذلك ان الحدّ الاوسط هو الحدّ ، والاصغر هو المحدود فهو حدّ للمحدود[٥] ، فان لم يكن هذا الحدّ 10-15
بيّنا بنفسه وجوده للانسان لم ينتفع بهذا القياس.

وكما ان حدّ القياس لا يؤخذ في تبيين ان هذا القول قياس بأن يقال فيه ان نسبة احدى[٦] مقدمتيه الى الثانية هي نسبة الكل الى الجزء ، كذلك لا يؤخذ حدّ الحدّ في تبيين ان هذا القول حدّ ، وانما يجب ان يكون حدّهما[٧] عندنا عتيدين لمعاندة من يدّعي مثلاً في هذا القول الذي هو قياس انه ليس بقياس ، وفي هذا القول الذي هو حدّ انه ليس بحدّ ، فيعرف انه قياس[٨] من قبل ان حدّ القياس منطبق عليه ، وكذلك يعرف انه حدّ من قبل ان حدّ الحدّ منطبق عليه[٩].

وليس يمكن ايضًا استنباط الحدّ بالمقاييس التي تكون على طريق القياس الشرطي ، 20-25
وذلك في الامور المتضادة. مثل ان يقال : ان كانت ماهية[١٠] الشرّ وحدّه انه[١١] امر منقسم في ذاته ومختلف[١٢] ، فقد يجب ان يكون حدّ الخير انه شيء غير منقسم في ذاته ولا مختلف[١٣] ، وذلك ان الاضداد ينبغي ان تكون حدودها اضدادًا ، فأن من يسلك ايضًا في استنباط الحدّ هذا المسلك فهو ايضًا مصادر على الحدّ[١٤]. وذلك انه قد نرى ان العلم بحدود الضدّين والجهل بهما هو[١٥] على وتيرة واحدة ، فأن كان حدّ احد الضدين مجهولاً

فالآخر مجهول ، وان كان معلومًا فمعلوم . وايضًا ان سلّمنا انه قد يكون حدّ احد الضدّين اعرف فليس يعرض هذا في كل موضع ؛ ولذلك من يضع ان من قبل الحدّ يستنبط الحدّ دائمًا وفي كل موضع ، فقد يلزمه ان يصادر على الحدّ . وليس يعرض من المصادرة على الحدّ في البرهان ما يعرض من المصادرة على الحدّ[١٦] في استنباط الحدّ ، فأن اللازم عن البرهان ليس هو حدّ وانما هو ان[١٧] شيئًا موجود لشيء . فلذلك لا شناعة في ان يصادر في القياس على الحدود ، اعني ان توضع مقدماته حدودًا : اما بعضها واما كلها .

وقد يعرض شك في الطريقين جميعًا ، اعني في[١٨] تبيين الحد بطريق القسمة وفي تبيينه في القياس الشرطي . اما في القياس الشرطي فمما قيل ، واما في طريق القسمة فمن قبل انه ليس يلزم اذا حمل على الانسان انه حيوان حملاً مفردًا ، وانه مشّاء مفردًا ، وانه ذو 30
رجلين مفردًا ، ان تصدق هذه مجموعة ، على ما سلف في «كتاب باري ارميناس»[١٩] . وذلك ان الانسان يصدق عليه انه موسيقار ، ويصدق عليه انه جيّد ، وليس يصدق عليه انه موسيقار جيّد دائمًا .

— 7 —

—٧—

[القول في ان الحدّ لا يمكن ان يبرهن الماهية]

واذا كان الامر على هذا ، فعلى اي وجه يمكن ان يبيّن الحدّ ان كان ليس يمكن ان
35 يكون بيانه عن جنس بيان الاشياء الخفيّة بالاشياء الظاهرة بأن تكون الاشياء الخفيّة تلزم من الاضطرار من الاشياء الظاهرة . اذ كان البيان الذي بهذه الصفة هو البيان الذي يكون بالبرهان ؟ وقد تبيّن ان الحدّ لا يتبيّن بالبرهان ، ولا ايضًا يمكن ان يتبيّن الحدّ بالاستقراء من قبل ان الاستقراء انما هو بيان الامر الكلي من جميع جزئياته ، والحدود
92b ليست للامور الجزئية ، فضلاً عن ان يبيّن بالامور الجزئية . وايضًا فأن الاستقراء انما يتبيّن[1] به ان شيئًا موجود لشيء ، اعني قولاً حمليًا ، والحدّ هو قول منبئ عن ذات الشيء . واذا لم يبن[2] الحدّ لا بالقياس ولا بالاستقراء ، ولا بالقسمة ، فقد يظن انه لم يبق ها هنا[3] وجه يتبيّن به الحدّ اذ كان ليس هو من الاشياء المحسوسة فيبيّن بالاشارة اليه .

قال : فهذا[4] احد ما يشكّكنا في الطريق التي بها نقف على الحدود . وايضًا فان في ذلك شكًّا آخر ليس بدون هذا . وذلك ان الذي يروم[5] ان يبيّن حدّ امر[6] من الامور يلزمه
5-10 ان يعلم قبل ذلك ان ذلك الامر موجود ، لانه ليس يمكن احدًا ان يقول في شيء لا يعلم وجوده ما هو ، الا ان يقول ذلك عن طريق شرح دلالة الاسم ، مثل ما نقول في عنزايل ان هذا اللفظ يدل على حيوان مركب من «عنز» و «ايل» . فامثال هذه الأقاويل في الاشياء المجهولة الوجود هي اقاويل شارحة وليست بحدود ، فأن كان[7] من شرط الحدّ ان يكون موجودًا للمحدود ، وذلك بأن يكون المحدود موجودًا ، لزم ان يكون العلم بالحدّ الذي هو علم واحد يتضمن شيئين مختلفين[8] : احدهما ماهية الشيء ، والثاني انه موجود[9] ، وذلك شنيع[10] .

وقد تبيّن ان معرفة ماهية الشيء ومعرفة وجوده شيئان مختلفان اذا تؤمل كيف حال استعمال هذين العلمين في العلوم. وذلك انه يبيّن بالبرهان ان الشيء موجود ، فاما حدّ 15-20 الشيء فهي تضعه وضعًا ثم تتكلف بالبرهان بيانه . مثال ذلك ان صناعة الهندسة تضع حدّ المثلث اولاً والدائرة ، ثم تتكلف بالبرهان بيان وجودهما في صناعة اخرى. وقد يظهر هذا من معنى الحدود انفسها ، وذلك ان معنى حدّ الشيء ومعنى انه موجود شيئان مختلفان.

واذا كان ذلك كذلك فليس يتضمن مفهوم بيان الحدّ انه موجود للمحدود. مثال ذلك انه اذا بيّن الانسان ان الدائرة هي شكل مسطح في داخله نقطة كل الخطوط 25-30 الخارجة منها الى المحيط متساوية ، فانه لم يبيّن قط بهذا الحدّ ان الدائرة موجودة اذ قد يمكن ان ينطبق هذا الحدّ على النحاس والحجر. لكن ان فرضنا الامر في الحدود على هذا لزمنا امر شنيع ، وذلك انه اذا كانت الحدود لا تتضمن انها موجودة لمحدوداتها فدلالتها دلالة الاسماء بعينها ، وذلك شنيع من جهتين : اما الجهة الواحدة فأن تكون الحدود لما ليس بموجود ، فأن هذه حال الاسماء ، اعني انها قد تكون لاشياء غير موجودة ؛ والجهة الثانية من الشناعة انه يلزم ان يكون جميع الكلام المركب كله حدودًا ، وذلك ان دلالة جميع الكلام المركّب مساوية بالقوة لدلالة الاسماء ، فتكون على هذا اقاويل الشعراء والخطباء كلها حدودًا اذ كانت قوتها قوة الاسماء المفردة . وكما ان البراهين لا تقوم على ان الاسم دال او غير دال ، كذلك يلزم ان يكون الامر في الحدود.

35 ولموضع هذه الشكوك قد ينبغي ان نبتدئ ابتداءً آخر ونتأمل الاقاويل في ذلك ، وايّها جرى على الصواب او على غير الصواب . الا ان الذي تبيّن فيما سلف مما ليس فيه شك هو ان الحدّ والقياس ليس هما معنى واحدًا بعينه ، وانه لا يكون لشيء واحد قياس واحد ، وان الحدّ ليس يبيّن ان الشيء موجود ، ولا انه حدّ لذلك الشيء الذي يطلب هل هو حدّ له .

— 8 — ‏-٨-

[القول في الصلة بين الحدّ والبرهان]

والذي بقي هو ان ننظر هل نجد برهانًا يعطي ماهية الشيء وسبب ماهيته ، كما قد 93a
تبيّن انه نجد برهانًا يعطي وجود الشيء وسبب وجوده ؟

فنقول : انه ان كان الحدّ الاوسط هو ماهية الشيء ، فقد قلنا انه ليس يعطي ماهية 5-35
الشيء ، وان ذلك مصادرة . واما اذا كان الحدّ الاوسط شيئًا خارجًا عن ماهية الشيء فقد يمكن ان يعطي ماهية الشيء ووجوده معًا . فلننظر متى يكون ذلك . فنقول : اذا كان الحدّ الاوسط غير علّة الطرف الاكبر فليس يمكن ان يبيّن به وجود الاكبر وماهيته معًا . واما اذا كان الحدّ الاوسط هو علّة الاكبر فقد يمكن ان يبيّن به ماهية الطرف الاكبر ووجوده معًا او الماهية فقط اذا كان الوجود معلومًا ، فانه ليس يمكن ان يبيّن ماهية شيء هو مجهول . فمثال الاول هو ان يبيّن وجود السكوف للقمر بأنه لا يوجد في ذلك الوقت للمقايس ظل ، فأن امثال هذه الاوساط التي هي اعراض ليس يمكن ان يصار منها الى معرفة ماهيات الاشياء التي هي لها اعراض الا بالعرض . واما اذا كان الاوسط سببًا متقدمًا على الشيء وخارجًا عنه فقد يمكن ان يصار منه الى معرفة ماهيته ووجوده معًا ، او
الى الماهية فقط ان كان الوجود معلومًا . مثال ذلك ان يبيّن مبيّن وجود الكسوف للقمر 93b-10
بقيام الارض بينه وبين الشمس ، فانه اذا بيّنا وجود الكسوف للقمر بمثل هذا الحدّ فقد بيّنا وجود الكسوف وماهيته معًا وذلك ان علّة ماهية الكسوف الذي هو ذهاب ضوء القمر هو قيام الارض بينه وبين الشمس . وكذلك ايضًا ان بيّن مبيّن ان صوتًا موجودًا في السحاب من قبل ان فيه ريحًا تتموج مثل ان نقول : السحاب فيه ريح تتموج ، وما فيه ريح تتموج ففيه صوت ، فقد بيّن ماهية الرعد بعلّته.

فقد تبيّن من هذا القول ايّ البراهين يعطي ماهية الشيء ووجوده معًا ، او ماهيته ان 15
كان الوجود معلومًا ، وايّ البراهين ليس يعطي ذلك .

— ٩ —

[القول في ان لا برهان على وجود المبادئ وماهيتها]

وتبيّن مع ذلك ان البراهين التي تعطي ماهية الشيء ووجوده معًا ليس يمكن ان تكون في الجواهر الاول لان هذه ليس لها اسباب خارجة عنها تعطي وجودها وماهيتها . ولذلك لا نعلم الانواع المجهولة : ولا في الامور البسيطة لأن هذه ليس لها اسباب اصلاً . ولا في الامور التي وجودها معلوم بنفسه ، مثل حدّ المثلث ، وحدّ الدائرة ، وحدّ الوحدة ، لان هذه ايضًا ليس لها اسباب خارجة عنها ، وان هذه البراهين انما تكون في المطالب المركبة وهي مطالب الاعراض .

— 10 — —١٠—

[القول في انواع الحدّ المختلفة]

والحدّ يقال على ضروب شتى :

30-35 احدها القول الشارح للاسم والنائب عنه دون ان يدل على ان ذلك الشيء موجود او
غير موجود .

والثاني هو الحدّ بالحقيقة وهو الذي يكون مفهمًا للذات الموجودة بعلّتها ، ويجب ان
يتقدم العلم بها العلم بوجود ذلك الشيء الذي يطلب فيه ما هو ولِمَ هو ؛ وهذا الحدّ الذي
94a هو بالحقيقة حدّ هو الذي يسمى برهانًا متغيّرًا في الوضع . ولا فرق بين الحدّ والبرهان الذي
يعطي لِمَ الشيء الا في الترتيب فقط ، وتبديل اسم الشيء المحدود بقول يشرحه . وذلك
ان الجواب عندما يَسئَل الانسان لِمَ الرعد موجود ، يكون ترتيبه بأن يقال : من قبل ان
النار التي في السحاب تنطفئ فيه . ويكون ترتيبه اذا سئل ما هو الرعد ، بأن يقدّم في
5 الجواب ما أُخِّر هنالك في الجواب ، ويؤتى بشرح اسم الرعد بدل اسمه فيقال : صوت في
السحاب لانطفاء النار فيه .

ومن الحدود ما هي معروفة بنفسها ، وهي مبادئ العلوم التي لا برهان عليها ولا تستنبط من البرهان .

ومن الحدود قسيم ثالث وهو الحدّ الذي هو نتيجة برهان مثل النتيجة القائلة : ان
10 الرعد هو صوت في السحاب ، اعني اذا برهن وجود الصوت في السحاب من قبل وجود
تموج الريح فيه .

[1] فقد تبيّن مما قيل متى يكون البرهان على الحدود ومتى لا يكون ، ومتى تستنبط

الحدود ومتى لا تستنبط[٢] وايّ الاشياء يكون عليها البرهان الذي يستنبط منه الحدّ وايّ الاشياء ليس يكون عليها هذا النوع من البرهان . وبالجملة فتبيّن من ذلك الاشياء التي يمكن ان يكون لها حدود تامة والتي لا يمكن ان يكون لها حدود تامة ، وهي التي لا تعلم من قبل اسبابها لأن كل ما لم يعلم من قبل سببه فلم يعلم وجوده بالحقيقة ، وتبيّن على كم وجه تقال الحدود ، وما هي الحدود . وبالجملة فتبيّن[٣] كيف نسبة الحدّ الى البرهان ، وكيف يمكن ان يكونا لشيء واحد وكيف لا يمكن .

— 11 —

—١١—

[القول في العلل المختلفة المأخوذة اوساطًا]

القول في بيان وقوع كل واحد من العلل الاربع حدودًا وسطى في البراهين

20-30 **قال** : ولما كنا نرى انّا قد علمنا الشيء متى علمناه بالعلّة والسبب ، وكانت الاسباب اربعة : احدها السبب الذي على طريق الصورة ، والثاني السبب[1] على طريق الهيولى ، وهو الذي يؤخذ[2] من اجل الصورة ، والثالث السبب الذي على طريق المحرّك القريب والفاعل ، والرابع السبب الذي على طريق الغاية ؛ فجميع هذه الاسباب[3] تؤخذ حدودًا وسطى[4] في البراهين ، وذلك ان الحدّ الاوسط هو بمنزلة الهيولى للقياس ، وهو مشترك للطرفين ولذلك كان القياس اقل ذلك من مقدمتين تشتركان في حدّ اوسط .

اما اخذ السبب الذي على طريق الصورة حدًّا اوسط[5] فمثل ما يقال : لمَ صارت زاوية المثلث المعمول على القطر في نصف الدائرة قائمة ؟ فيقال : لانها نصف الزاوية التي على المركز ، والزاوية التي على المركز[6] اذا كان المثلث بهذه الصفة فهي[7] مساوية لقائمتين .

ومثال اخذ السبب الذي على طريق الهيولى حدًّا اوسط[8] ان يقال : لمَ[9] يفسد الحيوان ؟ فيقال : لانه مركّب من اضداد[10] . 35

ومثال اخذ السبب على طريق المحرّك حدًّا اوسط[11] ان يقال : لمَ حارب اهل الجمل عليًّا[12] ؟ فيقال : لمكان قتل عثمن[13] . 94b-5

ومثال اخذ السبب الذي على طريق الغاية حدًّا اوسط[14] ان يقال : لمَ يختار الاطباء
10-20 المشي قبل الغذاء ؟ فيقال لمكان الصحة ، ولمَ يتخذ البيت ؟ فيقال : لمكان الحفظ[15] للاثاث[16] ، ولمَ يمشي الانسان بعد العشاء ؟ فيقال : لينزل الطعام عن فم المعدة . وحال

العلل التي على طريق الغاية من معلولاتها[١٧] بالعكس من حال العلل التي على طريق الفاعل ، وذلك ان العلل التي على طريق الفاعل هي الامور المتقدمة على المعلولات في الوجود بالزمان ، ولذلك تكون الاوساط فيها امورًا متقدمة الوجود بالزمان على النتائج.
واما السبب الذي على طريق الغاية فهو متأخر بالزمان في الوجود عن النتيجة ، وذلك ان 25
الصحة انما توجد بعد المشي .

وليس يمتنع ان يجتمع في الشيء الواحد بعينه السبب الذي على طريق الغاية والذي من[١٨] الاضطرار ، اعني من قبل الهيولى ، مثل ما يقال : لمَ صار الضوء ينفذ في الاجسام[١٩] المتخلخلة فيقال : لسعة منافذها ، ولطاقته[٢٠] ، ولمكان سلامتها من التغيّر ؛
فأن قولنا : لسعة منافذها ولطاقته[٢١] هو امر من ضرورية المادة ، وقولنا : لمكان سلامتها من 30-35
التغيّر فهو امر على طريق الغاية . والطباع كثيرًا ما تستعمل الامور الضرورية في منفعة ما اذا امكنه ذلك . مثال ذلك ان شعر الاشعار هو لمكان ضرورة[٢٢] الجزء الدخاني الذي يتولّد هنالك ، وصحب ذلك منفعة سترها للعين ؛ ومثل ان الرعد شيء موجود بالضرورة لانطفاء النار في السحاب ، فيه منفعة ما ان كان ، كما قال «انكساغورش» ، ليخوّف به اهل الجحيم . وبالجملة فكثيرًا ما توجد في الاشياء الطبيعية مع الامر الضروري منفعة ما ، وذلك ان الطبيعة تقصد بفعلها غاية ، وسبب تلك الغاية شيء لزم من الضرورة .
والضرورة تقال على ضربين : احدهما الضرورة الطبيعية التي هي من قبل صورة 95a
الموجود[٢٣] ، مثل حركة الحجر الى اسفل وصعود النار الى فوق ؛ والضرب الثاني الذي من قبل الهيولى ، مثل ان الكائن لزمه بالضرورة ان كان فاسدًا والهيولى ايضًا هي نفسها بالضرورة[٢٤] من قبل الصورة ، اعني ان الصورة الطبيعية لا يمكن ان تكون الا في هيولى[٢٥] . وهذا ملخّص في العلم الطبيعي والامور التي تحدث بالرويّة والفكر ، وكذلك الحادثة عن الطبيعة : بعضها بالاتفاق والبخت ، وبعضها ليس بالاتفاق .

القول في ان الغايات الاتفاقية لا تكون حدودًا وسطى في البراهين

فاما التي لا تحدث بالاتفاق فهي الانواع ، مثل البيت في الامور الصناعية والانسان في الامور الطبيعية ، وهي التي تحدث لمكان شيء من الاشياء . واما التي تحدث بالاتفاق

فهي الاشياء التي سببها الصناعة او الطبيعة اذا لم يكن حدوثها مقصودًا عنها[٢٦] بل بالعرض ، بمنزلة الصحة التي تحدث بالاتفاق عن قطع عرق في حرب[٢٧] او ما اشبه ذلك ، وبمنزلة الاصبع السادسة في الامور الطبيعية . ولذلك الشيء الذي يسمى اتفاقًا وبختًا ، متى حدث عن الصناعة اوعن الطبيعة ، فهو الشيء الذي لم تقصده الصناعة ولا الطبيعة ؛ فان الصناعة والطبيعة كليهما انما يفعلان لمكان شيء من الاشياء وهو الخير الذي تؤمه[٢٨] الصناعة او الطبيعة . فاما البخت والاتفاق فليس ما يحدثه هو لمكان غاية من الغايات ، ولا لشيء من الاشياء ، ولذلك كان حدوثه اقليًّا ، ولم يكن هذا السبب معدودًا في الاسباب المطلوبة ، ولا استعمل حدًّا اوسط في البراهين .

12 —

-١٢-

[القول في وجود العلة والمعلول معًا]

القول في ان علل الامور الزمانية تكون معها في الزمان وتجعل حدودًا وسطى في البراهين التي للامور الزمانية

قال : وعلل الاشياء الموجودة مع الاشياء هي في[١] الاشياء الكائنة في الزمان الماضي 10-20 والكائنة في المستقبل واحدة بعينها ، اعني انها بعينها هي سبب للامور الموجودة في الزمان الماضي والامور الموجودة في الزمان المستقبل ، وهي التي تجعل حدودًا وسطى[٢] في البراهين . وهذه العلل هي موجودة مع الامور الموجودة وكائنة مع الاشياء الكائنة ، فأن كانت الكائنة كائنة في الماضي فهي كائنة في الماضي ، وان كانت في المستقبل فهي كائنة في المستقبل . مثال ذلك ان علّة الجمود في الماء هو نقصان الحرارة التي تجعل حدًّا اوسط في وجود الجمود للماء ، فأن كانت هذه العلّة موجودة بالفعل فأن الجمود موجود[٣] بالفعل ، وان كانت موجودة بالقوة وفي الزمان المستأنف فأن الجمود[٤] موجود[٥] بالقوة وفي الزمان المستقبل .

وكذلك حال المعلول مع هذه العلة ، اعني انه متى وجد المعلول وجدت العلة : ان كان في الزمان الماضي ففي الماضي ، وان كان في المستقبل ففي المستقبل . فاما العلل التي 25-40 ليس[٦] توجد مع معلولاتها ، وهي الفاعل والهيولى ، فليست هذه حالها مع معلولاتها ، اعني ان كانت موجودة فمعلولاتها موجودة ، وان كانت مزمعة ان توجد فمعلولاتها مزمعة ان توجد. ولكن انما يوجد لها ان معلوماتها ان كانت موجودة فعللها موجودة ، وذلك انه ان كان[٧] بيت فقد كانت[٨] حيطان واساس ، وان كانت المعلولات ايضًا مزمعة ان توجد فأن العلل مزمعة ان توجد ؛ فهنا[٩] اذا وجد الآخر وجد الاول وليس اذا وجد الاول يلزم ان يوجد الآخر .

وقد يشك في هذا فيقال : كيف اذا كان الاخير لا يتبع الاول يكون الكون سرمدًا 95b
ومتصلاً ؟ وذلك انه قد كان يجب الآ[10] يتبع للكائن ، اي[11] الذي قد فرغ من الكون ،
الذي يتكوّن ، فلا يكون الكون متصلاً ، لكن ان كان يتبعه فقد يجب ان يكون الاول
اذا وجد وجد الاخير؟ فنقول : ان الكائن ليس يتبعه المتكوّن بالذات ، ولا الكون 5-25
متصل[12] بالذات على ما عليه الحركة الواحدة متصلة بالذات . فانه لوكان الامر كذلك
لأمكن ان تكون نهاية الكائن متصلة بمبدأ[13] المتكوّن ، والنهاية والمبدأ[14] فليس[15] يمكن
ان يتصل احدهما بالآخر من قبل ان كل واحد منهما غير منقسم الاّ لو ائتلف الخط من
نقط ، وذلك مما تبيّن[16] امتناعه في العلم الطبيعي . ولا يمكن ايضًا ان نقول ان مبدأ[17]
المتكون يماس نهاية الكائن ، وذلك ان المتكوّن منقسم وليس يمكن ان يشار الى مبدئه ،
ونهاية الكون غير منقسمة[18] ؛ وليس يقال فيما ينقسم انه يماس ما لا ينقسم ، كما لا
يقال ان الخط يتلو النقطة . والكلام في هذا[19] في غير هذا العلم .

فالكون انما هو[20] متتالٍ لا متصل . ولوكان الكون متصلاً للزم ان تؤخذ بين العلل 30-40
المتقدمة بالزمان والمعلولات المتأخرة عنها اوساط بلا نهاية ، اعني العلّة والمعلول القريب
منها . وهو بيّن انه ليس بين العلّة المتقدمة بالزمان والمعلول المتأخر ، اعني القريب ،
وسط . فأنه ان كان بيت كان حائط ، وان كان حائط فقد كان اساس ، وان كان
اساس فقد كانت[21] حجارة ، ومعلوم انه ليس بين البيت والحائط وسط هو علّة ، ولا
بين الحائط والاساس ولا بين الاساس والحجارة . ولو كان الكون[22] متصلاً لوجب ان
يكون بين البيت والحائط متوسط هو متأخر عن الحائط ومتقدم على البيت ، وذلك[23]
كان يلزم ان يكون بين العلّة القريبة ومعلولها وسط ، اعني بين العلّة المتقدمة بالزمان على
معلولها الاخير ، فتتصل[24] العلّة القريبة بمعلولها فلا تكون معرفة منها بالزمان . ولو كان
ذلك[25] لكان يلزم ان يكون بين هذا الوسط وعلّته وسط آخر ويمرّ ذلك الى غير نهاية ،
فتكون اسباب الاشياء المتكوّنة غير متناهية . ولزوم هذا في الاشياء التي قد كانت مثل
لزومه في الاشياء التي هي مزمعة ان تكون .

ولما كان ها هنا[26] اشياء ينعكس بعضها على بعض ، اعني بأن تكون العلّة معلولة
والمعلول علّة ، وجب ان يكون البرهان في هذه الاشياء يجري دورًا ، وان يكون الاول فيها 96a
وسطًا والوسط اولاً . مثال ذلك انه ان كانت الارض مبتلّة[27] فيكون عنها بخار ، وان كان

بخار فسيكون سحاب ، وان كان سحاب فسيكون مطر ، وان كان مطر فقد تبتل[٢٨] الأرض . فقد يجب ان كانت الارض مبتلّة[٢٩] ان تكون الارض مبتلّة ، وان كان بخار ان يكون بخار . وكذلك في كل واحد من هذه .

وبعض الامور تكون موجودة على طريق الكل ودائمًا ، وهذه اما ان تكون موجودة دائمًا ، واما ان تكون متكوّنة دائمًا ولا[٣٠] بدّ ، و[٣١] في هذه يكون الامر دورًا[٣٢] . وقد توجد امور ليس وجودها سرمدًا لكن على الاكثر ، مثل نبات[٣٣] اللحية لكل ذكر من 10-15
الناس . والحدود الوسط في هذه تكون على الاكثر ، وكذلك المقدمات ، وكذلك[٣٤] النتيجة . وذلك انه ان كانت ا محمولة على كل ب في اكثر الموضوع[٣٥] او[٣٦] اكثر الزمان ، وكانت ب محمولة على كل جـ في اكثر الموضوع او اكثر الزمان[٣٧] ، فانه يلزم ان تكون ا محمولة على[٣٨] جـ في اكثر الامر ، وليس يوجد الامر في هذه دورًا .

-١٣- — 13 —

[القول في استنباط الحدّ بطريق التركيب والقسمة]

قال : ولما كان قد تبيّن كيف يستنبط الحدّ من البرهان ، وعلى اي وجه يمكن وعلى 20 اي وجه لا يمكن ، فقد ينبغي ان ننظر في الطريق التي منها تتصيّد الحدود وتستنبط .

القول في طريق اكتساب الحدّ

فنقول : ان الاشياء المحمولة على الشيء دائمًا ومن طريق ما هو ، منها ما يحمل عليه وهو اعم من الشيء : اما عمومًا يتجاوز به طبيعة الجنس الذي يوجد فيه ذلك الشيء ، 25-35 واما عمومًا لا يتجاوز به طبيعة جنس ذلك الشيء . مثال ذلك انّا قد نحمل على الثلاثة[1] من طريق[2] ما هي انها موجودة ، وانها عدد فرد ، الا ان حملنا عليها انها موجودة هو شيء يتعدّى طبيعة الجنس الذي فيه الثلاثة[3] وهو العدد ، اذ كان معنى الموجود اعم من العدد ؛ واما معنى الفرد فانه وان كان يفضل على الثلاثة[4] ، اذ قد يوجد للخمسة والسبعة وغيرها من الاعداد ، فانه لا يتجاوز جنسها الذي هو العدد . واذا كان ذلك كذلك فالوجه في تصيّد الحدود بهذه الطريق ان نتخيّر المحمولات على الشيء من طريق ما هو ، التي لا تتعدى جنس ذلك الشيء ولا تتجاوزه إلى ما فوقه ، ونجمعها الى ان نجد منها اول جملة يكون كل واحد منها اعم من الشيء ، ويكون جميعها مساويًا للشيء المقصود تحديده ، فانه اذا اجتمع لنا منها ما صفته هذه كان ذلك هو حدّ تام للشيء . ومثال ذلك انّا نجد الثلاثة[5] يحمل عليها من طريق ما هي انها عدد فرد ، وانها عدد اول بالمعنيين اللذين يقال بهما في العدد انه اول ، اعني الذي لا يتركب من عدد والذي لا يعدّه الا الواحد فقط ، اذ كان الاول في العدد يقال على هذين المعنيين ، فنجد هذه المحمولات 96b

كل واحد منها اعمّ من الثلاثة[٦] وجميعها مساوٍ[٧] للثلاثة[٨]. وذلك ان الفردية يوجد لها ولغيرها ، والاول الذي ليس هو مركبًا من عدد يوجد لها وللاثنين ، وكذلك الاول بالمعنى الثاني يوجد لها ولجميع الافراد ؛ واما هذه المحمولات الثلاثة[٩] فليس توجد لغيرها ، فحدّ الثلاثة[١٠] ضرورة التي اثبتت[١١] منها ذاتها انها[١٢] عدد فرد اول . وذلك انه اذا حملت 5-10
اشياء اكثر من واحد على الشيء من طريق ما هو : فاما ان تكون قوتها قوة الجنس ان لم يكن لها اسم واحد ، اوتكون جنسًا ان كان لها اسم واحد[١٣] ؛ لكن ان كانت جنسًا ، او قوتها قوة الجنس ، كانت اعم ولم تكن مساوية[١٤] ، فيلزم اذا كانت هذه المحمولات على الثلاثة[١٥] ليست جنسًا ، اذ كانت ليست اعم ، ان تكون حدًّا .

فهذا السبيل هي التي يسلكها في استنباط حدود الانواع الاخيرة. واما ان كان المقصود 15-20
تحديده جنسًا و[١٦] متوسطًا بين الانواع الاخيرة والجنس[١٧] المنظور[١٨] فيه ، فالسبيل[١٩] في ذلك ان نأخذ حدّ تلك الانواع الاخيرة التي ينقسم بها ذلك الجنس بتلك السبيل التي وضعنا ، فاذا وجدنا حدّ كل واحد من النوعين القسيمين اسقطنا من ذلك ما يخصّ[٢٠] واحدًا واحدًا منها ، واخذنا المشترك واضفنا اليه جنس ذلك الشيء : اما كمية ، واما كيفية ، واما غير ذلك من الاجناس المحيطة بذلك الشيء العالية ، فيكون المجتمع من ذلك هو حدّ الجنس المقصود[٢١] تحديده . مثال ذلك انّا اذا اردنا ان نحدّ الخطّ فانّا نعمد الى انواعه الاخيرة وهو الخط المستقيم والمستدير والمنحني ، ثم نأخذ حدّ كل واحد من هذه الانواع الثلاثة[٢٢] بتلك الطريق. فلننزل انّا وجدنا حدّ الخط المستقيم انه طول بلا عرض ، لا يستر وسطه اطرافه عند النظر اليه على استقامة ، ووجدنا حدّ[٢٣] الخط المستدير انه طول بلا عرض ، في داخله نقطة كل الخطوط الخارجة منها متساوية ، ووجدنا حدّ الخط المنحني انه ايضًا طول بلا عرض مضافًا اليه خاصة اخرى ، فنطلب المشترك لهذه الحدود الثلاثة[٢٤] فنجده فيها قولنا : طول بلا عرض ، فنضيف اليه جنس الخطوط[٢٥] وهو الكم ، فيكون حدّ الخط المطلق انه كم له طول بلا عرض. ومسيرنا الى حدود الاجناس من حدود الانواع هو شيء يجري مجرى الطبع ، وذلك ان الاجناس مركبة والانواع بسيطة ، وما يوجد للمركّب انما يوجد له من قبل وجوده للبسيط ، فقد ينبغي ان كان الحدّ يوجد للانواع والاجناس ان يكون وجوده للاجناس من قبل وجوده للانواع.

قلت : وهذه الطريق[٢٦] انما ذكرها[٢٧] ارسطو لانه يرى انه[٢٨] اسهل في استنباط

حدود الانواع من طريق القسمة ، وهي التي تعرف بطريق التركيب ، الا انه يرى ان هذه الطريق[٢٩] كافية في استنباط الحدود كما قد ظن ذلك[٣٠] قوم ، فانه لا بدّ في استنباط الحدود من المواضع المذكورة في «كتاب طوبيقي»[٣١] ، اعني مواضع الاثبات والابطال ، ومواضع الجنس والفصل ، وسائر المواضع التي عددت هنالك فانها انما عددت من اجل الحدّ وعددت هنالك مشهورة لتلتقط منها البرهانية .

25-30 **قال** : فاما استخراج الحدّ بطريق القسمة فانه قد ينتج بها في التحديد هذا النوع من الانتفاع على النحو الذي تبيّن فيما سلف ، اعني ان طريق القسمة انما ينفع[٣٢] في الحدود الغير المجهولة[٣٣] الوجود للمحدود ، وانه متى ريم بها استنباط الحدود المجهولة فالمسالك في ذلك يستعمل طريق المصادرة . وانما ينتفع بها في النوع[٣٤] من الحدود الذي لا يبلغ الخفاء فيها ان تبيّن[٣٥] بحدّ اوسط اذا تحفظ بالقسمة فيها . فانه فرق كبير في القسمة بين ان يجعل الفصل الاول في مرتبة والفصل الاخير[٣٦] في مرتبة[٣٧] وبين ان يجري الامر فيها بخلاف ذلك ، اعني بأن[٣٨] نجعل الاخير في مرتبة الاول ، بمنزلة من يقسم الحيوان الى ما له رجلان والى ما ليس له رجلان ، فأن هذا النوع من القسمة ليس يعطي حدّ نوع من الانواع اذ كانت حدود الانواع انما تأتلف من امرين : احدهما الجنس القريب والآخر الفصل الذي بعده ، أعني الذي يتلوه من غير وسط ، بمنزلة الانسان الذي معناه مؤتلف[٣٩] من الحيوان والناطق . وامثال هذه الاقاويل التي يعطيها هذا النوع المختل من القسمة انما هي مؤلفة من الاجناس البعيدة والفصول الاخيرة ، فأن ذا الرجلين هو فصل اخير للحيوان[٤٠] وبينهما فصول كثيرة . ولاجل هذا ينبغي للمقسِّم اذا قصد الى تصيّد
35 الحد بالقسمة الاّ[٤١] يتخطى الفصل الأعم الذاتي الى الفصل الاخص ، اعني الاّ[٤٢] يقسم الجنس الاعلى بفصول الجنس الذي تحته بل بالفصول الحاضرة للجنس الذي ينقسم بها قسمة لا يخرج شيء من الجنس عنها ، بمنزلة من يقسم الحيوان الى المشاء والطائر
97a-5 والسابح ، ثم يقسم كل واحد من هذه الى الفصول الحاضرة لها ، مثل ان يقسم الطائر الى ما هو مفترق الاجنحة او متصلها ؛ واما ان قسّم الحيوان اولاً الى ما هو مفترق[٤٣] الاجنحة او متصلها فقد تخطى الجنس الاول ولم يحصر جميع الحيوان في قسمته .

واذا كان هذا[٤٤] هكذا فينبغي عندنا نروم استنباط الحدّ بالقسمة ان نكون
25 مستعملين[٤٥] لشروط ثلاثة[٤٦] : احدها ان نأخذ[٤٧] الاشياء التي تحمل على الشيء من

طريق ما هو ؛ والثاني ان يكون ترتيبها على ما ذكرنا ، فنجعل الفصل[٤٨] الاول اولاً والثاني
ثانيًا والثالث ثالثًا وكذلك على الولاء ؛ والشرط الثالث ان نقف بالتقسيم عند جملة تكون
مساوية للمحدود .

فاما الشرط الاول فانما يكون حاصلاً في الاشياء المجهولة الحمل على الشيء من
طريق ما هو اذا[٤٩] بيّنا بقياس انها موجودة له بهذه الصفة اذ كان القياس قد تبيّن به ان
هذا جوهري لهذا ، مثل ان يبيّن انه جنس لهذا او ان هذا عرض لهذا ، فأن[٥٠] كل قياس
فانما يبيّن[٥١] به احد هذين الامرين على ما تبيّن في «كتاب طوبيقى»[٥٢] ، اعني ان
المطلوب يكون[٥٣] اما جوهريًا واما عرضيًا .

واما الشرط الثاني وهو ان تكون اجزاء الحدّ مرتّبة[٥٤] الترتيب الذي ينبغي ، فأن ذلك
يكون متى رتّبنا الفصل الاعمّ فالاعمّ حتى تنتهي الى الفصل الاخير من غير ان يخلّ[٥٥]
بينها بفصل او يردف الفصل منها[٥٦] بفصل مساوٍ له . فاذا[٥٧] جرى القاسم على هذا فمن 30
الاضطرار ان يكون كل فصل منها عامًا لما تحته وموجودًا للشيء الذي ينقسم به وجودًا
اولاً ، فأن كان بين الاول منها[٥٨] والاخير[٥٩] بون بعيد فالفصول المتوسطة التي بينها هي التي
تصل الاول بالاخير وصلة ذاتية .

واما الشرط الثالث وهو ان تكون الجملة[٦٠] مساوية للمحدود فانما يتأتى ذلك لنا ويظهر 35
ظهورًا بيّنًا متى قسّمنا الجنس العالي اولاً الى فضيلة المتقابلين . ثم ننظر ذلك الشيء
المقصود تحديده تحت اي الفصلين المتقابلين هو داخل منهما ، فاذا وجدناه تحت احدهما
نظرنا هل مجموع الفصل والجنس هو مساوٍ لذلك المحدود او هو اعم منه ؛ فأن كان اعم 97b
منه قسمنا ذلك الفصل ايضًا الى فصلين متقابلين ثم ننظر تحت ايهما هو ذلك المحدود ،
فاذا وجدناه داخلاً تحت احدهما نظرنا الى الجملة المجتمعة من الجنس الاول التي بعده :
فأن كانت مساوية للنوع او الجنس المقصود[٦١] تحديده فقد وجدنا حدّه[٦٢] ، وان كانت اعمّ
فعلنا في ذلك مثل[٦٣] فعلنا قبل ، اعني ان يقسم الفصل الاخير منها الى فصلين متقابلين ،
ثم نعتبر تحت ايهما هو[٦٤] المحدود داخل ، وهل الجملة مساوية له او غير مساوية ؛ واذا
وجدناها[٦٥] مساوية فبيّن ان ذلك الحدّ ليس ينقصه فصل من الفصول التي ابنت[٦٦] منها
ذات الشيء المحدود ، اي تقدمت ، ولا يوجد فيها فصل من قبل ان الناقص اما ان 5
يكون جنسًا او فصلاً . والجنس الاول قد وضع فيه وقرنت اليه جميع الفصول الموجودة في

تلك الطبيعة ، فأن فرض انه قد نقصها فصل فأن ذلك الفصل يكون مخالفًا في الطبيعة لتلك الفصول ، والفصول التي تقرن بالجنس ليكون منها الحدّ هي من طبيعة واحدة .

97a-5 **قال** : والمقسّم فليس به حاجة عند تبنّيه[٦٧] الحدّ بالقسمة ان يقسّم جميع فصول الموجودات حتى يكون استنباط الحدّ بالقسمة شيئًا ممتنعًا اذ كان لا يمكن ان تحصى جميع الفصول ، كما ظن ذلك بعض القدماء ، فأن ما ظن من ذلك غير صحيح .

10-20 اما اولاً فانه[٦٨] ليس يضطر القاسم الى ان يقسم الجنس الى جميع الفصول الموجودة فيه اذ كانت هذه منها جوهرية ومنها غير جوهرية ، وانما يضطر في قسمته الى الفصول الجوهرية وهي التي تحدث انواعًا تحت ذلك الجنس .

واما ثانيًا فأن الطبائع العامة تنقسم الى فصول متقابلة محصورة ، والشيء المقصود[٦٩] تحديده انما[٧٠] يكون داخلاً تحت احد المقابلات[٧١] وليس يحتاج من امره الى اكثر من ان يعلم المقابل الذي هو داخل تحته ذلك الشيء . فاما[٧٢] المقابل الآخر او المتقابلات فليست به حاجة الى ان يعلم الفصول التي تنقسم اليها اذ كانت غير الشيء المقصود تحديده . مثال ذلك انّا اذا قصدنا الى تحديد الانسان فقسمنا الحيوان الى الناطق وغير الناطق ، فوجدنا الانسان داخلاً تحت الناطق ، فليست بنا حاجة الى ان نقسم غير الناطق الى جميع فصوله الاخيرة . و[٧٣]سواء كانت تلك الفصول معلومة لنا او غير معلومة ، فاذا سلكنا هذه السبيل صرنا ولا بدّ الى جملة مساوية للمحدود ؛ وكون الشيء المحدود داخلاً ولا بدّ تحت احد الاقسام المتقابلة التي قسّم اليها جنسه فليس يجري مجرى المصادرة اذ[٧٤] كانت الفصول التي ينقسم الجنس اليها على جهة الحصر ليس يمكن ان يدخل بينها[٧٥] متوسط . واذا كان هذا امرًا بيّنًا بنفسه في القسمة فيلزم من ذلك ان يكون الذي يطلب تحديده اذا عرف ان ذلك جنسه داخلاً تحت احدهما ولا بدّ .

97b-10 **فقال**[٧٦] : وواجب علينا عندما نقصد تحديد[٧٧] امر ما بتخيّر[٧٨] المحمولة[٧٩] الموجودة له من طريق ما هو بأن يتصفح[٨٠] في الاشخاص التي هي غير مختلفة[٨١] ذلك المعنى الذي يقصد تحديده : فأن وجدناه واحدًا في جميعها تبيّن لنا من ذلك ان تلك الطبيعة التي نروم تحديدها طبيعة واحدة ، وان لها حدًّا واحدًا ؛ وان وجدنا ذلك المعنى[٨٢] في جملة من تلك الاشخاص غيره في جملة اخرى علمنا ان الذي نقصد تحديده ليس بمعنى واحد بل

هو معنيان او اكثر من ذلك . مثال ذلك انّا اذا اردنا ان نحدّ ما هو كبر النفس فنتأمل هذا 15-20
المعنى في الاشخاص الذين[٨٣] نصفهم بكبر النفس فنجد بعضهم قُتل نفسه ، ونجد بعضهم انتقل من دين الى دين ، وبعضهم حارب من لا تجب محاربته ؛ فاذا تأملنا معنى كبر النفس في هؤلاء[٨٤] وجدناه قلّة احتمال الضيم ، واذا تأملنا كبر النفس الموجود في ديوجانس وسقراط وغيرهم من استخفّ بجودة البخت والاتفاق لمكان[٨٥] الواجب من الحق قلنا : ان كبر النفس فيهم هو الاستخفاف بجودة البخت . فاذا نظرنا الاستخفاف[٨٦] بجودة البخت وقلّة احتمال الضيم لم نجد شيئًا يجمعهما[٨٧] ولا طبيعة واحدة تعمّ فيهما[٨٨] كبر النفس ، فقلنا : ان كبر النفس ليس به حدّ واحد وانه اسم 25-30
مشترك . فأن الحدّ انما يكون واحدًا[٨٩] للطبيعة[٩٠] الواحدة الكلية لا للطبيعة[٩١] الجزئية ، ولذلك ليس يعطي الطبيب شفاء هذه العين المشار اليها وانما يعطي شفاء العين باطلاق[٩٢] ، وذلك يكون بأن تفصل المعاني التي يقال عليها اسم العين ، وبحدد[٩٣] النوع الذي يقصد تحديده من ذلك وتحديد النوع لهذا المعنى اسهل من تحديد الجنس من قبل ان اشتراك الاسم يظهر في الانواع اكثر منه في الاجناس ، ولذلك ينبغي ان نتوصل[٩٤] الى تحديد الاعمّ من تحديد الاخص اذ كان الاخص اعرف عند الحسّ . وكما ان البراهين ينبغي ان يكون معنى القياس فيها امرًا واضحًا صحيحًا ، اعني انها اقيسة صحيحة الشكل ، كذلك ينبغي ان تكون المعاني التي يقصد تحديدها واضحة بيّنة ظاهرة في الحدود ، وهذا انما يكون اذا توصلنا الى تحديد الاشياء العامة من الاشياء الخاصة التي وضوح المعنى الذي نقصد تحديده لائح ظاهر فيها . مثال ذلك انّا اذا اردنا ان نحدّ طبيعة اللون جعلنا مبدأ[٩٥] النظر في ذلك من المعنى الموجود في لون لون ، لا من اللون العام الذي هو جنس لجميع الالوان ؛ وكذلك اذا اردنا ان نحدّ امر الصوت جعلنا النظر من الاصوات 35
النوعية لا من الصوت العام . فأن بهذا الفعل يقع الاحتراس من الاسم المشترك ، وذلك انه و[٩٦]ان كنا قد نتحفظ في الجدل من الاسم المشترك فكم[٩٧] بالحري يجب ان نتحفظ منه في الحدود ، واستعمال الاسم المشترك يعرض اضطرارًا في الجدل .

— ١٤ — — 14 —

[القول في تحديد الجنس]

قال : وواجب على من اراد ان يسهل عليه الجواب بلمَ في الاعراض التي توجد 98a
لصنف صنف الموجودات المحسوسة ان يكون قد وقف بطريق القسمة على اجناسها
وانواعها ، وبطريق التشريح على جميع اعضائها ، فانه اذا كان عالمًا بذلك[1] امكنه اذا
سئل عن وجود عرض ما لنوع من الانواع او لجنس من الاجناس ان يجيب[2] بالطبيعة 5-10
العامة التي هي السبب في وجود ذلك العرض لذلك النوع او الجنس. مثال ذلك ان
الانسان اذا تقدم فعلم بطريق القسمة ان المغتذي[3] منه حسّاس ومنه غير حساس ، ثم
سُئِل : لمَ كان الحيوان ينمي ؟ اجاب : بالطبيعة الكلية التي هي السبب في وجود النمو
للحيوان ، فقال لانه متغذٍ[4] ولم يقل لانه حيوان ، وكذلك يعرض له اذا سُئِل عن
لاحق ما[5] لنوع[6] من الانواع وكان عارفًا بالطبيعة الكلية التي هي السبب في وجود ذلك
اللاحق لذلك النوع من قبل التقسيم . مثل ان يسئل[7] : لمَ صار الديك متفرق الجناح ،
فيقال : لانه طائر ، او[8] : لمَ صار الانسان متنفسًا ؟ فيقال : لانه حيوان سيّار ذو دم .

وربما لم تظهر لنا الطبيعة الكلية التي هي السبب في ذلك العرض المسؤول عنه بطريق
التقسيم ، لكن[9] يكون قد ظهر لنا من قبل التشريح عرض عام ينبئنا عن تلك الطبيعة 15
فنقيمه مقام تلك الطبيعة . مثال ذلك انّا قد وقفنا بالتشريح على ان ما كان من الحيوان له
قرون فله كرش وليس له اسنان في الفك الاعلى ، فاذا سئلنا مثلاً : لمَ كان الايل له
قرون ؟ قلنا : لان له كرشًا وليس له اسنان في الفك الاعلى ؛ وكذلك لما وقفنا بالتشريح
على ان كل حيوان طويل العمر صغير المرارة بالاضافة الى جسمه ، فاذا سئلنا مثلاً : لمَ
صار الانسان طويل العمر؟ قلنا : لانه صغير المرارة .

وربما كانت الطبيعة والجنس الذي وقفنا عليه[10] من التقسيم ليست واحدًا[11] الا 20
بالتناسب ، مثل مناسبة العظام للشكوك وللخزف في الحيوان الخزفي .

—15— -١٥-

[القول في ان المسائل تكون واحدة مع وحدة الحدّ الاوسط]

قال : وتكون المسائل واحدة متى كان السبب المأخوذ فيها حدًّا اوسط واحدًا[1] فربما كان واحدًا بالنوع ، وربما كان واحدًا بالجنس. مثل ان يسأل[2] سائل : لمَ يحدث الصدى؟ ولمَ يحدث قوس قزح ، ولمَ يرى[3] الانسان صورته في الجسم الصقيل؟ فأن السبب في هذه المسائل واحد بالجنس وهو الانعكاس ، لكن[4] سبب الصدى هو انعكاس الهواء ، وسبب قوس قزح هو انعكاس الضوء ، وسبب الرؤية في المرآة الصقيلة انعكاس البصر.

قال[5] : وقد تكون مسئلة واحدة تبيّن باوساط كثيرة اذا كان بعضها سببًا لبعض ، وكان المتقدم منها يعطي ابدًا في جواب السؤال بلمَ عن المتأخر الى ان يترقى السؤال الى السبب الاول فيها الذي هو علّة لجميعها. مثال ذلك ان يقال : لمَ صار النيل يكثر جريه في آخر الشهر؟ فيقال في جواب ذلك : لان هذا الوقت شبيه[6] بوقت الشتاء ، فيقال : ولمَ صار هذا الوقت شبيهًا بوقت الشتاء ؟ فيقال : لامحاق ضوء القمر فيه ، فيقال : ولمَ يمحق ضوؤه[7]؟ فيقال : لاجتماعه مع الشمس ؟ فأن اجتماعه مع الشمس هي العلّة الاولى لهذه العلل ، وجرية النيل في آخر الشهر هو المعلول الاخير ، وما بينهما معلول وعلّة .

— 16 — **-١٦-**

[القول في الصلة بين العلّة والمعلول]

قال : وقد يتشكك الانسان في العلّة المأخوذة حدًّا اوسط ، وفي المعلول الذي هو الطرف الاكبر ، ويقول : هل كما يمكننا ان نبيّن الشيء من قبل علّته ، كذلك يمكننا ان نبيّن وجود العلّة من قبل المعلول ، وذلك بأن يكون كل واحد منهما يلزم صاحبه ويوجد بوجوده ؟ مثال ذلك : هل كما انه اذا وجدنا جمود اللبن للشجر وجدنا انتشار الورق له ؟ 98b كذلك ايضًا اذا وجدنا[١] انتشار الورق وجدنا جمود اللبن؟ وكما انه اذا وجدنا قيام الارض بين الشمس والقمر وجدنا الكسوف ؟ كذلك اذا وجدنا الكسوف وجدنا قيام الارض بينه وبين الشمس؟

فنقول : اما انه ان[٢] لم يكن للشيء الواحد اكثر من علّة واحدة ، وكان الشيء لا يمكن ان يوجد من دون علّته ، فقد يبيّن كل واحد منهما بصاحبه[٣] ؛ لكن[٤] اذا بيّن[٥] 5-20 المعلول بالعلّة كان ذلك برهانًا يعطي السبب والوجود[٦] ، واذا بيّن[٧] العلّة بالمعلول كان ذلك برهانًا يعطي الوجود فقط ، بمنزلة ما يبيّن انتشار الورق من قبل جمود اللبن ، وجمود اللبن من قبل انتشار الورق .

واما ان كان للشيء الواحد اكثر من علّة واحدة فليس يلزم ان يبيّن وجود العلّة[٨] من 25-30 قبل وجود المعلول . مثال ذلك انه ان بيّن مبيّن ان ا موجودة لـجـ بوسط اكثر من واحد اعني د و هـ ، فهو بيّن انه متى وجدت واحدة من د و هـ وجدت ا ، وانه[٩] ليس يلزم متى وجدت ا ان توجد د او[١٠] هـ لان ا[١١] اعم من كل واحدة[١٢] منهما ، واذا وجد الاعم لم يلزم ان يوجد الاخص ؛ لكن[١٣] يبيّن الامر في هذا مما تقدم ، وذلك انه قد قيل ان من شرط البراهين ان تكون المقدمات المأخوذة كلية ومحمولة من طريق ما هو. واذا كان ذلك

كذلك وجب ان يكون الحدّ الاوسط خاصًا بالموضوع او مساويًا له ، وكذلك الاعظم مع الاوسط ، فتنعكس العلّة والمعلول ضرورة في امثال هذه البراهين . والعلّة التي بهذه الصفة فليس يمكن ان تكون الا علّة واحدة لانها حدّ للشيء ، والحدّ ليس يمكن فيه ان يكون اكثر من واحد اذ كان هو المنبئ عن ذات واحدة ، والمنبئ عن ذات الشيء الواحد يجب ان يكون واحدًا ، مثل قيام الارض في الوسط بين الشمس والقمر الذي هو حدّ الكسوف ، ومثل جمود اللبن للشجر الذي هو حدّ انتشار الورق .

— 17 —

-١٧-

[القول في امكانية انتاج علل مختلفة معلولاً واحدًا]

فأن لم يكن الوسط علة ذاتية ، فقد يمكن ان يكون للشيء اكثر من علّة واحدة ، وان 99a يوجد المعلول ولا توجد العلّة . مثال ذلك ان العلّة الذاتية فيما هو طويل العمر انما هو صغر المرارة ، واما الحرارة والرطوبة فلعلّة اخرى موجودة للحيوان وغير الحيوان . لكن[1] ينبغي ان تتوقّى[2] امثال هذه الاوساط في البراهين فانها ليست عللاً محققة ، ولا البراهين المؤلفة من هذه الاشياء هي براهين محققة بل مظنون انها براهين من غير ان تكون كذلك ، اذ كان قد 5-10 يوجد المعلول ولا توجد العلّة . ولكون الحدّ الاوسط في امثال هذه البراهين المحققة من جهة انه ذاتي هو من طبيعة الجنس الذي تنظر فيه تلك البراهين ، لزم ان كان ذلك الجنس مقولاً بتناسب ان يكون الحدّ الاوسط فيه مقولاً بتناسب ؛ وكذلك ان كان الجنس بتواطؤ كان الحدّ الاوسط بتواطؤ. فمثال الاشياء المقولة بتناسب ان يقال : لِمَ صارت الاشياء المتناسبة اذا بدّلت تكون متناسبة ؟ فيقال : لان اضعافها توجد بالشرط المفروض في الاشياء المتناسبة . وليس الشبيه الذي يقال على الالوان وعلى الاشكال بواحد بالنسبة[3] بل انما هو واحد باللفظ فقط ، فأن التشابه في الالوان هو ان يكون تحريكها البصر[4] بقدر واحد ، وفي الاشكال هو ان تكون الاضلاع متناسبة والزوايا متساوية . وهذا هو الفرق بين الشيء المقول باشتراك والمقول بتناسب ، اعني ان المقولة[5] باشتراك[6] توجد حدودها مختلفة 15 غير متحدة[7] ، والمقولة[8] بتناسب توجد حدودها واحدة بالتناسب .

وبالجملة فينبغي ان تؤخذ الحدود[9] الثلاثة[10] في البرهان متساوية بعضها البعض ، 20... اعني العلّة والمعلول والشيء الذي له العلّة وهو الموضوع ، فأن اخذ الموضوع اخصّ من الحدّ الاوسط ، والحدّ الاوسط اخص من الاكبر ، لم يكن الحمل على طريق الكل الذي اشترط في اول هذا الكتاب . ومعلوم ان هذا البرهان هو البرهان الذي هو حدّ تام بالقوة[11] .

— 18 —

-١٨-

[القول في ان العلّة القريبة هي العلّة الحقيقية]

99b-10 ومعلوم ان هذا[١] البرهان انما يكون بالسبب القريب ، فأن كانت للشيء اسباب كثيرة وبعضها اقرب من بعض ، فالسبب القريب منها هو القريب من المحمول في المطلوب لا من الموضوع ، اذ كان الحدّ الاوسط انما هو حدّ للطرف الاعظم الذي هو المحمول في المطلوب[٢] او جزء حدّ .

قلت[٣] : وتبيّن[٤] من هذا ان ارسطو يرى ان من شرط البرهان[٥] المطلق ان يكون الحدّ الاوسط فيه للطرف الاكبر ولا بدّ ، وانه ضروري فيه . فاعلم ذلك وهو الذي لا يصحّ غيره .

— 19 — -١٩-

[القول في ادراك مبادئ البرهان]

15 **قال** : فقد[١] تكلمنا في القياس والبرهان ، ما كل واحد منهما ، وبأي شروط وخواص يتم كل واحد منهما ، و[٢]من البيّن ان العلم بأحدهما متعلق بالعلم الآخر، وانهما يجريان مجرى شيء واحد .

20-30 **قال** : فاما من اين يقع لنا العلم بمبادئ البرهان التي هي المقدمات الاول ، وكيف يقع ، وبأي قوة تدرك هذه المقدمات ، فذلك يظهر اذا تقدمنا فوضعنا[٣] ان العلم بالبرهان لا يمكن ان يحصل الا بأن تعلم مبادئه التي هي المقدمات الغير ذوات اوساط[٤] ، وذلك ايضًا بعد ان تقدم في ذلك ما يجب من[٥] التشكيك.

فنقول : اترى القوة التي بها يعلم الشيء بالبرهان هي القوة بعينها[٦] التي بها تعلم مبادئ البرهان ام هي غيرها ؟ واترى مبادئ البرهان والاشياء التي تعلم بالبرهان كلاهما يعلمان بالبرهان ام احدهما يعلم بالبرهان والآخر له قوة اخرى يعلم بها ؟ ومبدأ[٧] النظر ان نفحص اولاً : هل هذه المعقولات الاول التي هي لنا صور وملكات هي حاصلة لنا من اول وجودنا لكنّا[٨] كأنّا ناسون لها وغير ذاكرين ؟ ام هي حادثة فينا بعد ان لم تكن ؟ لكن[٩] كونها حاصلة لنا من اول الامر ونحن ناسون لها يلحقه[١٠] امر شنيع ، وهو ان نكون مقتنين[١١] لعلوم اشد تحصيلاً واوثق من علوم البرهان ونحن ناسون لها ؛ لكن[١٢] ان وضعنا استفادتنا[١٣] اياها انما يكون بآخرة[١٤] ، فكيف يصحّ هذا الوضع مع وضعنا ان كل ما نعلمه ونتعلمه انما يكون بمعرفة متقدمة[١٥] ؟ فيلزم على هذا ان تكون مبادئ البرهان تبيّن[١٦] ببرهان وذلك مستحيل.

فنقول : ان هذه[١٧] المبادئ انما[١٨] تحصل لنا عن قوة واستعداد موجود فينا ، شأن تلك

القوة وذلك الاستعداد ان تحصل عنه تلك المبادئ وهذه القوة في الشرف دون الشيء
35 الحاصل لها[١٩] بالفعل التي هي المبادئ. وهذه القوة هي موجودة في جميع الحيوان وذلك
ان في كل حيوان قوة الحسّ ، لكن[٢٠] الحيوان الذي فيه قوة الحس ينقسم قسمين : فمنه
ما يثبت له الشيء الذي يحسّه بعد انقضاء الحس وهذا هو الحيوان المتخيّل ، ومنه ما لا
يثبت له وهو الغير المتخيّل[٢١] . والذي يثبت له : منه ما يثبت له ثباتًا تامًّا ، ومنه ما
ليس[٢٢] يثبت له ثباتًا تامًّا ؛ والذي يثبت له ثباتًا تامًّا يعرض له عندما تتكرر الصور عليه
100a ينتزع[٢٣] منها التشابه الذي يكون بينها ، ومن هذا التشابه يحصل المعقول الكلي للنفس[٢٤] .
وهذا التشابه انما تقتنيه القوة الذاكرة من المتخيّلة اذ كانت هذه القوة هي التي تقتني معنى
5 الشيء المحسوس مجرّدًا من الشبح[٢٥] ، وذلك عند تكرار المعنى عليها[٢٦] دفعات كثيرة في
اشخاص كثيرة . ولما كانت قوة التخيّل والذكر انما تقتني المعنى من الحسّ كان استعداد[٢٧]
هاتين القوتين في الانسان من قوة الحسّ . فأن كان الكلي الحاصل مأخوذًا من الامور
الارادية كانت المعقولات الحاصلة منه مبدأ[٢٨] للامور العملية ، وان كان مأخوذًا[٢٩] من
الامور الموجودة كان مبدأ[٣٠] للعلوم النظرية .

10-15 واذا كان الامر هكذا فليست هذه الكلمات من المعقولات حاصلة لنا من اول
الامر ، ولا نحن مستفيدون لها[٣١] من ملكات هي اشرف ، ولا من علوم اثبت منها ،
لكن[٣٢] انما تحدث لنا عن تكرار الحسّ مرة بعد مرة في اشخاص كثيرة . مثل ما يعرض في
الجهاد عندما يتحزم[٣٣] الصف بانهزام المجاهدين ان يعود واحد فيقف ثم[٣٤] ثانٍ[٣٥] ، ثم
100b ثالث حتى يكمل الصف . وهكذا حال حدوث الكلي عن الحسّ ، فأنه اذا اقترن[٣٦] الى
هذا الاحساس احساس ثان والى الثاني ثالث حدث الامر الكلي ، ولذلك كان حدوثه
على وجه الاستقراء للجزئيات . فعلى هذا الوجه هو حدوث الكلي عن الحواس .

5-15 **قال** : والقوى الذهنية التي بها نصدّق تنقسم : فمنها ما يصدق تارة ويكذب تارة
بمنزلة قوى[٣٧] الظن والفكر ، ومنها ما يصدق دائمًا بمنزلة العلم الحاصل عن البرهان
والعقل الذي هو المقدمات الاول . وليس جنس آخر من المدركات احق بالصدق من
العلم الا العلم الحاصل عن المقدمات الحاصلة عن العقل ، ولذلك كانت مبادئ البرهان
اكثر في باب التصديق من العلم الحاصل بالبرهان ؛ فاما المبادئ فلا تعلم بالبرهان
ولكنها[٣٨] تعلم بالعقل اذ كان ليس ها هنا[٣٩] شيء يدرك به ما هو اكثر تحقيقًا من البرهان

الا العقل ، ولذلك كان العقل مبدأ[٤٠] المبادئ . وجميع هذه[٤١] القوى[٤٢] عندما[٤٣] تحصّل الشيء الذي هي قوية عليه هي على مثال واحد ، اعني قوة العلم للمعلوم وقوة العقل للمبادئ .

وهنا انقضى تلخيص هذه المقالة الثانية من معاني
«كتاب البرهان» لارسطوطاليس ، وتمّ بتمامها البرهان .

والحمد لله على ذلك كثيرًا كما هو اهله[٤٤] .

فهرس كتاب انالوطيقى الثانية
او كتاب البرهان

المقالة الاولى

* * *

المقالة الثانية

كتـاب البرهـان
لازمة الفروقات بين المخطوطات

(١)
لوازم وفهارس

ملاحظات عامة

١. استعملنا الحروف التالية للدلالة على اسم المخطوط حسب بلد المنشأ:

ف: مخطوط فلورنسا (كامل)

ل: مخطوط ليد (كامل)

م: مخطوط مشهد (ينتهي عند التحليلات الثانية)

٢. استعملنا الحروف التالية للدلالة على الزائد والناقص:

ز: كلمة او جملة زائدة

ن: كلمة او جملة ناقصة

٣. ارفقنا الكلمات المبهمة او المقدّرة بعلامة استفهام (؟). اما الجمل والكلمات غير المقروءة فقد أشرنا اليها حيث وردت.

٤. وردت في المخطوط (م) كلمات مختصرة ذكرناها كاملة ولم نشر اليها، امثال:
ح: حينئذ، يخ: يخلو، المط: المطلوب، هف: هذا خلف، فكك: فكذلك، مح: محال.

٥. اعتنقنا الكتابة الرائجة لبعض الكلمات امثال: الثلاثة بدل الثلثة، ها هنا بدل ههنا، لكن بدل لاكن، لكننا أشرنا اليها في الفروقات وتركناها حسب ما وردت عندما كانت تتردد متماثلة في المخطوطات الثلاثة.

٦. هناك نقص في بعض صفحات المخطوطين (ل) و(م) أشرنا اليه في مواضعه.

٧. ان الضوابط هي من وضعنا لتوضيح المعاني. وهكذا كتابة الهمزة التي جاءت احيانًا بشكل فتحتين (ً)، او استبدلت بحرف الياء، مثل: طاير، متواطية؛ او حذفت، مثل: بجز، يسل... اما احرف المد في المخطوط (م) فقد وردت كثيرًا واسقطناها في الفروقات، مثل خفاء، هؤلآء...

(٢)
تلخيص منطق ارسطو لابن رشد

٨. اخذنا بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت على الهوامش لتوضيح معاني النص ، لكننا لم ندونها حرفيًا إلاّ عند الضرورة. اما الكلمات المصححة والمشروحة على الهوامش فقد أوردناها في الفروقات مع الاشارة انها مصححة على الهامش ، او انها وردت على الهامش.

٩. أوردنا بعض الجداول المرفقة او المذكورة على الهوامش والتي ساعدتنا على ايضاح النص.

كتاب البرهان

المقالة الاولى: فصل ١/ص ٣٦٩ – ٣٧٢

١ – ل: صلّى الله على سيدنا محمد نبيّه الكريم وآله وسلم تسليما (؟)؛ م: جملة «صلّى الله على محمد وآله» (ن). ٢ – ف وم: كتاب (ن). ٣ – م: كل (ن). ٤ – م: وفي. ٥ – م: جملة «ظهران... وقد» من سطر ٨ الى ١٠ (ن). ٦ – م: انما (ن). ٧ – م: وقد. ٨ – م: معرفة. ٩ – م: تصديقا. ١٠ – م: ويكون. ١١ – ل: واما. ١٢ – م: وانها. ١٣ – ف: مثل الوحدة (ن). ١٤ – م: الثاني (ن). ١٥ – م: الاشياء. ١٦ – ل وم: احسسناها. ١٧ – م: اعني (ن). ١٨ – م: احساس. ١٩ – م: وذلك. ٢٠ – م: ومثال. ٢١ – م: انّا (ن). ٢٢ – ل: او؛ م: و (ن). ٢٣ – م: من. ٢٤ – م: انضاف. ٢٥ – ف: «عندنا» مكررة مرتين. ٢٦ – ف ول: ماني. ٢٧ – م: اما (ز). ٢٨ – م: كان (ن). ٢٩ – م: يحلّ. ٣٠ – م: التي. ٣١ – م: باستعمالها. ٣٢ – ل: بأنه. ٣٣ – ل: علم؛ م: علمنا. ٣٤ – م: من مثلثة. ٣٥ – م: المثلث (ن). ٣٦ – م: فان. ٣٧ – م: المثلث. ٣٨ – ل: عندنا علم به بأخرى؛ م: عندنا علم به بجهة اخرى. ٣٩ – م: نجهل. ٤٠ – م: حلّ. ٤١ – م: جملة «بل انما... مثلثا» من سطر ٦ الى ٧ وردت هكذا: «بل انما علمنا ان ما هو موجود مثلثا». ٤٢ – م: يكشف. ٤٣ – م: انما (ن). ٤٤ – م: المقدمات. ٤٥ – م: مأخوذ.

فصل ٢/ص ٣٧٣ – ٣٧٦

١ – م: بدون. ٢ – م: كان (ز). ٣ – ل: لاكن. ٤ – م: بينهما (ن). ٥ – م: وهو يعلمه (ز). ٦ – م: ههنا. ٧ – م: الذي هو العلم (ن). ٨ – ل: الشيء. ٩ – ل: يبيّن. ١٠ – م: «من المعلول» وردت على الهامش «مع المعلول». ١١ – ل وم: يبيّن. ١٢ – م: ههنا. ١٣ – م: حدّ (ن). ١٤ – م: وسطى. ١٥ – م: من (ن). ١٦ – م: مقدمة. ١٧ – م: المتقدمين (ن). ١٨ – م: في ماذا. ١٩ – م: ائتلف. ٢٠ – م: بالآخرة. ٢١ – م: ومبدء. ٢٢ – م: في ذلك

العلم (ز) فوق السطر. ٢٣ – م: انها (ن). ٢٤ – ل: جزءى. ٢٥ – م: فقد. ٢٦ – ل: «جزأي» بدل «جزء من». ٢٧ – م: سلمه. ٢٨ – ل: جزأي. ٢٩ – م: ائتلف. ٣٠ – م: مبدء. ٣١ – م: الى (ز). ٣٢ – ف و ل: بنفسه (ن). ٣٣ – م: هو الذي (ز). ٣٤ – م: علوم المتعارفة. ٣٥ – م: الى (ز). ٣٦ – م: وضع. ٣٧ – م: المعدود. ٣٨ – ف: معنا. ٣٩ – م: واحد. ٤٠ – ف: تعلما؛ م: تعلم. ٤١ – م: ان لا. ٤٢ – م: معرفتها. ٤٣ – م: انه. ٤٤ – م: انما (ن). ٤٥ – م: اعرف عنده من النتيجة. ٤٦ – م: ان لا. ٤٧ – ل: الا. ٤٨ – ل: يقبل. ٤٩ – ل: التغيير. ٥٠ – ل: المتعقد (؟). ٥١ – م: له (ن).

فصل ٣/ص ٣٧٧ – ٣٧٩

١ – م: ههنا. ٢ – ف و ل: وكلي. ٣ – م: ليس. ٤ – ل و م: المقدمة. ٥ – م: معلومة (ن). ٦ – ل و م: بمقدمة. ٧ – م: المقدمة. ٨ – ل و م: بمقدمة. ٩ – م: ههنا. ١٠ – ل: ها هنا. ١١ – م: بمقدمة. ١٢ – م: ههنا. ١٣ – م: ههنا. ١٤ – م: ههنا. ١٥ – م: معلوم. ١٦ – م: ههنا. ١٧ – ل: يكون. ١٨ – م: جملة «واما ان تكون ها هنا مبادئ معلومة بنفسها» (ن). ١٩ – ف: قال (ن). ٢٠ – م: ان لا. ٢١ – ل و م: فاما. ٢٢ – ل و م: وهو. ٢٣ – م: ههنا. ٢٤ – ل و م: «ونوعا آخر يسمى برهانا» بدل «لا». ٢٥ – م: ثلثة. ٢٦ – م: ثلثة. ٢٧ – م: علمناها. ٢٨ – ل و م: فانه قد. ٢٩ – ل: صفحة من المخطوط لم تتوفر لنا. ناقص حتى ٣٨٣ سطر ٩، «لأن». ٣٠ – م: وتبيّن. ٣١ – م: بيّن.

فصل ٤/ص ٣٨٠ – ٣٨٣

١ – م: ضرورة (ز). ٢ – م: الاشياء. ٣ – م: له (ن). ٤ – م: «بأنه» بدل «به انه». ٥ – م: يجتمع. ٦ – م: ثلثة. ٧ – م: سمط. ٨ – م: النقطة. ٩ – م: المأخوذة. ١٠ – ف: الطبيب (ن). ١١ – م: حال (ز). ١٢ – م: العرضية. ١٣ – م: فبرق. ١٤ – م: فانه. ٢٥ – م: ليس (ن). ١٦ – م: و. ١٧ – م: «من المحمولات الذاتية هما صنفان» بدل «هما صنفا المحمولات الذاتية». ١٨ – م: منها (ن). ١٩ – م: وكان لا يخلو الجنس. ٢٠ – م: لأن. ٢١ – م: احد (ن). ٢٢ – ف: لاكن. ٢٣ – م: اليقين. ٢٤ – م: فيها (ز). ٢٥ – م: ثلثة. ٢٦ – م: ان لا. ٢٧ – م: جملة «فانها اولى... لقائمتين» سطر ٦ (ن).

٢٨ – م: بما (ن). ٢٩ – م: اشترط. ٣٠ – م: محمول. ٣١ – ل: راجع (٢٩) ص ٣٧٩. ٣٢ – م: بذاته (ن). ٣٣ – م: او. ٣٤ – ف: وانما. ٣٥ – م: فصلاء. ٣٦ – م: متساوي. ٣٧ – م: مساوات.

فصل ٥/ص ٣٨٤ – ٣٨٧

١ – م: ان لا. ٢ – م: فيه. ٣ – م: منه. ٤ – ل وم: او. ٥ – م: فاما. ٦ – م: اذا. ٧ – ف: فا... (؟). ٨ – م: يوجد (ن). ٩ – ل وم: كانت تكون مثلا في الوسط. ١٠ – ف: يكون لم يتبيّن. ١١ – ل: الاشياء (ن). ١٢ – م: علحده. ٣ – م: منه. ١٤ – ل: هؤلاء. ١٥ – ل: هو؛ م: هي (ن). ١٦ – ل: هي (ن). ١٧ – م: «وانما» ووردت على الهامش «بل». ١٨ – م: الثلثة. ١٩ – م: علحده. ٢٠ – م: مساوات. ٢١ – م: يكون (ن). ٢٢ – م: علم. ٢٣ – م: مساوات. ٢٤ – م: موجود. ٢٥ – ل وم: فلم. ٢٦ – م: الوضع. ٢٧ – ف ول: لاكن. ٢٨ – ل: كانت. ٢٩ – م: «هو لذلك» بدل «املك». ٣٠ – م: لنا (ن). ٣١ – م: هو (ز). ٣٢ – م: واحد. ٣٣ – م: مساوات. ٣٤ – ل وم: ثبتت. ٣٥ – ل وم: فاما اذا. ٣٦ – م: واحد. ٣٧ – ل: لاكن. ٣٨ – م: محمولا. ٣٩ – ل وم: سائر (ن). ٤٠ – م: اولا. ٤١ – م: من (ن). ٤٢ – م: مساوات. ٤٣ – م: ذو (ز). ٤٤ – ل: مرتفع. ٤٥ – م: مساوات. ٤٦ – م: ذلك له. ٤٧ – م: مساوات. ٤٨ – ل: بهذا. ٤٩ – ل: لشيء (ن). ٥٠ – م: مختلف. ٥١ – م: مساوات. ٥٢ – م: زوايا المثلث لقائمتين.

فصل ٦/ص ٣٨٨ – ٣٩١

١ – ل: الحمل. ٢ – م: جملة «يجب ان يكون من مقدمات ضرورية اذ كان المعلوم بالبرهان» مكررة مرتين. ٣ – م: ان لا. ٤ – م: يجب. ٥ – م: المحمول. ٦ – م: لوان. ٧ – ل: جملة «قلت هذا انما يصحّ لان ارسطو» وردت هكذا: «فان ارسطو». ٨ – ل: لاكنه. ٩ – م: سرا. ١٠ – م: مقدمات البراهين (ز). ١١ – م: وقد. ١٢ – م: ذلك (ن). ١٣ – ل وم: نبتدئ. ١٤ – ف: انا. ١٥ – ف: انا. ١٦ – ف: انا. ١٧ – ل: ها هنا؛ م: ههنا. ١٨ – م: شرط. ١٩ – م: يظن. ٢٠ – ل: افروطاغورش؛ م: اوفرطاغورس. ٢١ – م: لعلته. ٢٢ – ل: موجود. ٢٣ – م: غير ضرورية. ٢٤ – م: فيلزم. ٢٥ – ل: عن. ٢٦ – م: موجود. ٢٧ – م: الحدّ (ز). ٢٨ – م: العلم. ٢٩ – ل:

لاكن. ٣٠ – م: وكانت. ٣١ – م: و (ن). ٣٢ – ف ول: لاكن. ٣٣ – م: وهو. ٣٤ – م: ان لا. ٣٥ – م: ههنا. ٣٦ – م: هل. ٣٧ – م: فان الاضطرار.

فصل ٧/ص ٣٩٢ – ٣٩٣

١ – م: امور. ٢ – م: ايضا (ن). ٣ – م: البرهان. ٤ – م: جملة «وينبغي ان نعلم انه ليس يكتفى في مقدمات البراهين التي هي براهين مطلقة لا بالاضافة الينا ان تكون المتوسطة ضرورية فقط ان لم نسلّم ان كل ضروري ذاتي بل ان تكون مع هذا ذاتية فانه قد يظن ان هذه مقاييس تكون الحدود الوسط فيها ضرورية لكنها ليست بذاتية» (ز). ٥ – ل: قلت (ن). ٦ – ف: ظن. ٧ – م: ههنا. ٨ – ل وم: فهي. ٩ – م: ههنا. ١٠ – م: ههنا. ١٠ – م: الوسطى. ١١ – ل: لاكنها. ١٢ – م: فان اتفق اخذ احدهما. ١٣ – ل: العفونة. ١٤ – ل: لاكن. ١٥ – ل وم: بجوهرها. ١٦ – م: لا (ن). ١٧ – م: ههنا. ١٨ – م: فان ها هنا ايضا مقاييس. ١٩ – ل: ولاكنها. ٢٠ – م: على (ن). ٢١ – م: حاملة.

فصل ٨/ص ٣٩٤ – ٣٩٥

١ – م: موجود. ٢ – م: موجود. ٣ – م: بجنسين. ٤ – م: متباثنين. ٥ – م: للمهندس. ٦ – م: يستعمل. ٧ – م: تبيّن. ٨ – م: ثلثة. ٩ – م: ههنا. ١٠ – ل وم: لها. ١١ – م: ارثماطيقي. ١٢ – م: الصناعة (ن). ١٣ – ل: يتبرهن. ١٤ – م: صناعة. ١٥ – ف ول: الالاهي. ١٦ – ل: اللالاهي. ١٧ – ف ول: الغير موجود. ١٨ – م: منهما (ز). ١٩ – ف: في الكم (محذوفة). ٢٠ – ل: لاكنها. ٢١ – م: واحدة (ن).

فصل ٩/ص ٣٩٦ – ٣٩٧

١ – م: المتساوي. ٢ – م: يقع (ن). ٣ – ل: قلت (ن). ٤ – ل وم: ارسطو. ٥ – م: برهان. ٦ – ل: لاكن. ٧ – م: و (ن). ٨ – م: احدهما. ٩ – م: الشيء (ن). ١٠ – ل: بالاربع. ١١ – ل وم: ان (ن). ١٢ – م: قبل (ن). ١٣ – م: لمحمول. ١٤ – م: مباد. ١٥ – م: آخر. ١٦ – ل: الخاصة. ١٧ – ل: وتبيّن. ١٨ – م: علينا (ن). ١٩ – م: الامر (ن). ٢٠ – م: المشرائط.

فصل ١٠/ص ٣٩٨ – ٤٠٠

١ – م : فان (ن). ٢ – م : ثلثة. ٣ – م : الثلثة. ٤ – ف : الاول. ٥ – م : فيسلّم. ٦ – م : ما. ٧ – م : على (ن). ٨ – م : الثلثة. ٩ – م : كالحال. ١٠ – م : كذلك (ز). ١١ – ف و ل : ما (ن). ١٢ – م : المتساوي. ١٣ – م : النقطة. ١٤ – م : واحدة (ز). ١٥ – ل : لاكن. ١٦ – م : و (ن). ١٧ – م : موضوعها. ١٨ – م : بدل ذلك (ن). ١٩ – م : ان لا. ٢٠ – م : عندنا (ز). ٢١ – ف و م : ايضا (ن). ٢٢ – ف و ل : لاكن. ٢٣ – م : يتبعها. ٢٤ – م : هو. ٢٥ – ل : «اعني المقول الذي» بدل «والذي». ٢٦ – م : له (ن).

فصل ١١/ص ٤٠١ – ٤٠٢

١ – م : ليس. ٢ – م : كليا. ٣ – م : موجود (ز). ٤ – م : لم يكن. ٥ – ف : جزءي. ٦ – ل و م : لظهورها. ٧ – ف : نأبا. ٨ – م : لا (ز). ٩ – م : ان (ن). ١٠ – م : و (ن). ١١ – م : و (ن). ١٢ – ف : في (ن). ١٣ – ف : حمل (ن). ١٤ – م : الحد (ز). ١٥ – ف : لنا (ن). ١٦ – ل و م : في (ز). ١٧ – م : مصرّفا. ١٨ – م : و (ن). ١٩ – ل : لاكن. ٢٠ – ف : استعمالها لها ؛ م : استعمالها. ٢١ – م : بجميع. ٢٢ – م : ليس. ٢٣ – م : من (ز). ٢٤ – ل : اثبات او ابطال اي النقيضين.

فصل ١٢/ص ٤٠٣ – ٤٠٥

١ – م : جملة «ولذلك كان... البرهانية» (ن). ٢ – ل : لذلك (ن). ٣ – م : يمكن. ٤ – ف : اسؤالة. ٥ – م : الاسئولة. ٦ – م : ان يجيب (ز). ٧ – م : يجب. ٨ – م : الذي هو اعلى (ن). ٩ – ل : لاكنه. ١٠ – م : هو (ن). ١١ – ل : يطرأ ؛ م : تطرء. ١٢ – م : يطرى. ١٣ – ل و م : فأن. ١٤ – م : طرئت. ١٥ – ل و م : و. ١٦ – ل : تفهم. ١٧ – ل : لاكن. ١٨ – م : ان لا. ١٩ – م : خرجت. ٢٠ – ل : لاكن. ٢١ – م : قلّما. ٢٢ – م : ان (ن). ٢٣ – ل : يغالط. ٢٤ – ل و م : بشكل. ٢٥ – م : فهمنا. ٢٦ – م : منه. ٢٧ – ف : البرهانية (ن). ٢٨ – ل : مثلا. ٢٩ – ل : مبيّن. ٣٠ – ل : كان لازما ان (ز). ٣١ – ل : «ولكان يلزم» بدل «لكان». ٣٢ – م : موجودة (ن). ٣٣ – م : موجودة (ز). ٣٤ – م : ولذلك التحليل. ٣٥ – ل و م : تبيّن. ٣٦ – م. و. ٣٧ – ف : ان (ن). ٣٨ – ل و م : تبيّن. ٣٩ – ل : بمتوسطة. ٤٠ – ل : من غير. ٤١ – ل : نتائج. ٤٢ – م : بغير.

فصل ١٣/ص ٤٠٦ – ٤٠٩

١ – ل : لاكن. ٢ – م : التي (ز). ٣ – ف ول : وسطا. ٤ – م : الذي (ن). ٥ – م : و (ز). ٦ – م : ذلك (ز). ٧ – ل : ينمى. ٨ – ل : ينمى. ٩ – ف : والقمر. ١٠ – ل : ضوءه. ١١ – ل : لاكن. ١٢ – م : البراهين. ١٣ – م : الحدّ (ن). ١٤ – ف : فيها (ن). ١٥ – ل وم : ضوءه. ١٦ – ل : ينمى. ١٧ – ل : ضوءه ؛ م : «ضوءه ينمو» بدل «ضوئه». ١٨ – م : ويأتلف. ١٩ – م : وما كان. ٢٠ – ل : فضوءه. ٢١ – ف : ضوءه (ن) ؛ ل : ضوءه. ٢٢ – ل : فيهما. ٢٣ – م : قبيل. ٢٤ – ل وم : سبب. ٢٥ – ل وم : في (ن). ٢٦ – ف : محمول. ٢٧ – م : ابو جرش. ٢٨ – م : جملة «بسلب سببه القريب عنه» (ن). ٢٩ – م : هو (ن). ٣٠ – م : في (ن). ٣١ – ل : جملة «يتفقا في علم واحد من حيث هما في ذلك العلم واتفقا في علمين من حيث احدهما يقضي الوجود والآخر السبب (ز) على الهامش. ٣٢ – م : آلهي. ٣٣ – ل : داخل ؛ م : داخلا بعضها. ٣٤ – م : هو (ز). ٣٥ – ل : المناظر. ٣٦ – ل : علم (ز). ٣٧ – م : مع (ز). ٣٨ – ل : اعني (ن). ٣٩ – ل : لتعاونها ؛ م : بها (ز). ٤٠ – م : و. ٤١ – م : للعملية. ٤٢ – م : جملة «من علم المناظر حال» (ن). ٤٣ – م : من. ٤٤ – ل وم : عسير.

فصل ١٤/ص ٤١٠

١ – ل : شكل (ن). ٢ – م : اذ.

فصل ١٥/ص ٤١١ – ٤١٣

١ – م : بموضوعاتها. ٢ – ل : او كان كل واحد منها داخلا. ٣ – م : به (ن). ٤ – م : احدهما. ٥ – ل : كان. ٦ – م : احدهما. ٧ – م : سلب (ن). ٨ – م : ليس. ٩ – ف ول : هكذا (ن). ١٠ – ل وم : عن. ١١ – ف : من الشكل الثاني (ن). ١٢ – ل : واحد. ١٣ – م : صاحبها. ١٤ – ف : مثل. ١٥ – ف : فشجرة التين ليست بحمار (ن). ١٦ – ف ول : كلى. ١٧ – ف ول : الجزءين. ١٨ – ل وم : اذا. ١٩ – م : هو داخل. ٢٠ – م : سلبه (ن). ٢١ – ل : يتبيّن. ٢٢ – م : اي (ن). ٢٣ – م : منها (ز). ٢٤ – ل : فانه. ٢٥ – م : المتبائنين. ٢٦ – م : المتبائنين. ٢٧ – م : انه (ن). ٢٨ – م : جملة «تسلب عن اشياء... اشياء» من سطر ٣ الى ٤ (ن).

فصل ١٦/ص ٤١٤ – ٤١٧

١ – م : احدهما. ٢ – ل : «والاخرى» بدل «والجهة الثانية». ٣ – م : ليست. ٤ – م : احدهما. ٥ – ل : مسلوبين ؛ م : مساويتين. ٦ – ل : هذا. ٧ – ل وم : لجـ. ٨ – م : كذلك. ٩ – م : سلب. ١٠ – ل : قد (ز). ١١ – م : اولا. ١٢ – م : اولا. ١٣ – م : جملة «يعرض الغلط السالب في الموجب الذي» وردت هكذا : «يعرض السالب الكلي الذي». ١٤ – م : يمكن. ١٥ – ل : مقدمتاه. ١٦ – م : احدهما. ١٧ – م : عن. ١٨ – م : بمقدمتين. ١٩ – م : كبريهما. ٢٠ – م : صغريهما. ٢١ – م : ا (ز). ٢٢ – ف : سالب كاذب كلي ؛ م : سالب كلي كاذب. ٢٣ – م : صغريهما. ٢٤ – م : كبريهما. ٢٥ – م : احدهما. ٢٦ – م : الصغرى (ن). ٢٧ – م : لذلك. ٢٨ – ل وم : قد (ن). ٢٩ – م : ان. ٣٠ – م : كاذبتين. ٣١ – م : بالبعض. ٣٢ – ل و م : وقد يمكن ان تكون في هذا الشكل. ٣٣ – م : ب (ن). ٣٤ – م : ا (ن). ٣٥ – م : جـ مثلا. ٣٦ – م : فاذا اخذ. ٣٧ – ل : آخذ. ٣٨ – م : موجودة. ٣٩ – م : وموجودة. ٤٠ – ل : ايضا (ن). ٤١ – م : اوساط. ٤٢ – م : احدهما. ٤٣ – م : ايهما.

فصل ١٧/ص ٤١٨ – ٤٢١

١ – م : لعارض. ٢ – ل وم : لا يخلو ايضا ان يكون. ٣ – م : من (ن). ٤ – ف : به (ز). ٥ – ل : ان ينتج به. ٦ – ل : لاكن. ٧ – م : بتوسط. ٨ – ل : جـ ب. ٩ – ف : متى (ن). ١٠ – ف : لجيم. ١١ – م : ان. ١٢ – م : اعني. ١٣ – م : موجوده. ١٤ – م : سلب. ١٥ – ل : موجودا. ١٦ – م : لكل. ١٧ – م : كل (ن). ١٨ – م : ليس (ز). ١٩ – ف : صادقة. ٢٠ – م : الصادقة. ٢١ – م : كان. ٢٢ – ف : الغير مناسب. ٢٣ – م : من. ٢٤ – م : ايهما. ٢٥ – ل وم : آخذ. ٢٦ – م : احدهما. ٢٧ – م : احدهما. ٢٨ – م : وتحفظه. ٢٩ – م : كلتاهما (ن). ٣٠ – م : له (ن). ٣١ – م : لأن. ٣٢ – م : ذلك (ز). ٣٣ – ف : آخذا. ٣٤ – م : التي (ز). ٣٥ – ل : شرط.

فصل ١٨/ص ٤٢٢

١ – م : قد (ز). ٢ – ل وم : انه. ٣ – م : بها (ن). ٤ – م : واذا. ٥ – ف : ما (ن). ٦ – م : جملة «التي في ذلك الجنس» (ن). ٧ – م : ما (ن). ٨ – م : ما (ن).

فصل ١٩/ص ٤٢٣ – ٤٢٥

١ – م : ثلثة. ٢ – م : الثلثة. ٣ – ف : ان (ز) ؛ م : ان لا . ٤ – م : ههنا. ٥ – ف : الى فوق (ن). ٦ – م : في (ن). ٧ – م : يمر ذلك. ٨ – م : غير النهاية. ٩ – م : شيء بالطبع. ١٠ – م : ان (ز). ١١ – م : النهاية. ١٢ – م : على (ن). ١٣ – م : لها. ١٤ – ل : يكون. ١٥ – ل : عليه. ١٦ – ل : يحمل هو. ١٧ – ل : بينهما. ١٨ – ف وم : آخر (ن). ١٩ – ل : ليستفاد. ٢٠ – ل : «كما» بدل «على ما». ٢١ – م : في المقدمات (ن). ٢٢ – ل : التي (ن). ٢٣ – ف : امثال (محذوفة) ؛ م : امثال (ن). ٢٤ – م : في. ٢٥ – م : ان. ٢٦ – ل وم : التي (ز). ٢٧ – ل : تعود. ٢٨ – ل : فيترقى ؛ م : فنرقى. ٢٩ – ل وم : ومتى. ٣٠ – م : انعكاسها وحملها. ٣١ – م : كليهما. ٣٢ – م : جملة «على المجرى الطبيعي ... العرض» من سطر ٦ الى ٨ وردت هكذا : «على المجرى الطبيعي مثل حمل العرض على الجوهر او على غير المجرى الطبيعي مثل حمل الجوهر على العرض».

فصل ٢٠/ص ٤٢٦

١ – ف : الغير متناهية. ٢ – م : وسواء. ٣ – ل وم : المتناهية. ٤ – ف وم : جـ و هـ. ٥ – ف وم : هـ و ب. ٦ – م : فرضناهما. ٧ – م : منهما. ٨ – م : بينهما. ٩ – ف : الغير متناهية. ١٠ – ل : ا و د. ١١ – م : بينهما. ١٢ – م : فاللازم.

فصل ٢١/ص ٤٢٧

١ – م : فيها (ز). ٢ – م : ذلك. ٣ – ف : الغير متناهية. ٤ – م : موجودان بالفعل وان (ز). ٥ – م : احدهما. ٦ – م : وان لا. ٧ – م : ومثال. ٨ – م : سلب. ٩ – م : لم تكن. ١٠ – ل : كان (ز). ١١ – ل : مقدمة (ز). ١٢ – ل : بعينه (ز).

فصل ٢٢/ص ٤٢٨ – ٤٣١

١ – م : ولنبيّن. ٢ – ف : الغير ذاتية. ٣ – م : او. ٤ – م : اذن. ٥ – م : النوع. ٦ – م : اما (ن). ٧ – م : ما هو (ن). ٨ – م : اذا (ن). ٩ – م : حملها. ١٠ – م : بالحمل. ١١ – م : مهياتها. ١٢ – ف ول : لا غنًا. ١٣ – م : ههنا. ١٤ – م : الصورة. ١٥ – م : افلاطن. ١٦ – م : يتبيّن. ١٧ – م : لا.

١٨ – م : ههنا. ١٩ – م : انه. ٢٠ – م : يتزل. ٢١ – ل وم : فهو. ٢٢ – م : ايضا اخصّ. ٢٣ – م : الاخص. ٢٤ – م : النهاية. ٢٥ – م : تقطع. ٢٦ – م : وفي. ٢٧ – ل : هذا. ٢٨ – م : التي (ن). ٢٩ – م : و. ٣٠ – م : في (ن). ٣١ – م : كلا.

فصل ٢٣ /ص ٤٣٢ – ٤٣٣

١ – م : ان (ن). ٢ – م : مساوات. ٣ – ف وم : لقائمتين (ن). ٤ – م : للمثلث. ٥ – ف : لبعدت. ٦ – ف وم : من (ز). ٧ – ف ول : ما (ز). ٨ – م : له. ٩ – م : من (ز). ١٠ – م : الاوساط. ١١ – ل : الاكبر. ١٢ – م : الوسط. ١٣ – م : البسيطة باطلاق. ١٤ – م : هي (ن). ١٥ – ل : طنين. ١٦ – م : طرفين. ١٧ – ل : دائما (ز). ١٨ – م : النتيجة. ١٩ – م : الموجبة (ن). ٢٠ – م : فيه يقع. ٢١ – م : الاعظم. ٢٢ – م : جملة «واما الشكل الثالث... الاعظم» (ن).

فصل ٢٤/ص ٤٣٤ – ٤٣٦

١ – م : ومنه (ن). ٢ – م : الشيء. ٣ – م : «منحاز» وردت على الهامش «مجرد». ٤ – م : وايضا (ن). ٥ – م : جملة «الذي هو احرى بالوجود هو افضل من البرهان على الشيء» مكررة مرتين. ٦ – م : انه يظهر (ن). ٧ – م : كان (ز). ٨ – م : المسلوبة (؟). ٩ – ل : لاكن. ١٠ – م : غير كائن ولا فاسد. ١١ – م : ولا. ١٢ – ل : الاسم. ١٣ – م : انه (ن). ١٤ – م : السواد والبياض. ١٥ – ل : بكليات. ١٦ – م : الجواهر. ١٧ – م : وجود (ن). ١٨ – م : احدهما. ١٩ – ل : باعطاء السبب ؛ م : بالسببية. ٢٠ – ل : باعطاء السبب. ٢١ – م : يقف عنده. ٢٢ – ل وم : سئلنا. ٢٣ – م : المفيد للعلم التام (ن). ٢٤ – م : هي (ن). ٢٥ – ف : الغير متناهية. ٢٦ – م : العلم. ٢٧ – م : الى البعيدة (ز). ٢٨ – م : جملة «وما الذي... البعيدة» من سطر ٧ الى ٨ (ن). ٢٩ – ل : سبب. ٣٠ – ل : الشوق ؛ م : السوق. ٣١ – ل وم : واذا. ٣٢ – م : «من البرهان الذي» بدل «مما». ٣٣ – ل وم : انه (ز). ٣٤ – ل : ما (ز) ؛ م : التي هي (ز). ٣٥ – م : نتبيّن. ٣٦ – م : احتجنا. ٣٧ – م : بالجدلية. ٣٨ – م : فأن.

فصل ٢٥/ص ٤٣٧ – ٤٣٨

١ – م : ثلثة. ٢ – م : احدهما. ٣ – ل وم : البرهان (ز). ٤ – م : و. ٥ – ل وم : فهو (ز). ٦ – م : احدهما. ٧ – م : احدهما. ٨ – م : البرهان (ن). ٨ – م : احدهما. ٩ – م : احدهما. ١٠ – م : البرهان (ن). ١١ – م : ثلثة. ١٢ – م : ارسطاطاليس. ١٣ – ل : هي (ز). ١٤ – م : تتبيّن. ١٥ – م : احدهما. ١٦ – ل : والموجبة. ١٧ – م : ذو. ١٨ – م : فيه (ن). ١٩ – م : فيه (ن). ٢٠ – م : ثلث. ٢١ – م : كلها. ٢٢ – م : جملة «السالبة الواحدة... كانت» (ن). ٢٣ – ف : بل (ن). ٢٤ – م : يحتاج. ٢٥ – م : الاضافة. ٢٦ – م : واذا. ٢٧ – ل : تدل (ز). ٢٨ – م : مقدم. ٢٩ – م : متقدم.

فصل ٢٦/ص ٤٣٩ – ٤٤٠

١ – م : البرهان (ن). ٢ – م : البرهان (ن). ٣ – م : بالجملة افضل. ٤ – م : الخلف. ٥ – م : ب. ٦ – ل : منها. ٧ – ف ول : كلى. ٨ – ل : لاكن. ٩ – ف : كلية. ١٠ – م : «كان مستقيما» بدل «الفنا القياس مستقيما». ١١ – ل وم : اليه. ١٢ – م : التي (ن). ١٣ – ف : الاخفا. ١٤ – م : جملة «وقياس الخلف... بالطبع» من سطر ٦ الى ٧ (ن). ١٥ – م : احدهما. ١٦ – م : نسبة. ١٧ – م : جملة «فاذن القياس... بالصناعة» من سطر ١٠ الى ١٢ (ن). ١٨ – ل : المستقيم السالب. ١٩ – م : المستقيم (ن).

فصل ٢٧/ص ٤٤١

١ – م : للغلط. ٢ – ف : براهين. ٣ – ل : جملة «ولذلك كان... الالحان» من سطر ٧ الى ٨ وردت هكذا : «ولذلك كانت براهين علم العدد اوثق من براهين علم الالحان». ٤ – ل وم : فبراهينه. ٥ – م : مركب. ٦ – م : زائدا. ٧ – م : مبدء. ٨ – م : مبدء.

فصل ٢٨/ص ٤٤٢

١ – ف : الغير مبرهنة. ٢ – م : وجدت.

فصل ٢٩/ص ٤٤٣

١ – م : و (ن). ٢ – م : ويأتلف. ٣ – ل : برهانان ؛ م : برهان ما. ٤ – م : متغذى. ٥ – ل : بوساطة. ٦ – ل : وبوساطة.

فصل ٣٠/ص ٤٤٤

١ – م : وعلى الاقل (ز).

فصل ٣١/ص ٤٤٥ – ٤٤٦

١ – م : و(ن). ٢ – ل : لاكن. ٣ – م : جملة «ذلك التكرار في النفس الامر الكلي» وردت هكذا : «ذلك التكرار الامر الكلي في النفس». ٤ – ل وم : ويبيّن. ٥ – ل : لاكن. ٦ – م : يسمّ. ٧ – ل : لاكن. ٨ – م : مبدء. ٩ – م : زعمه. ١٠ – م : و(ن). ١١ – ل : ما (ز).

فصل ٣٢/ص ٤٤٧ – ٤٤٩

١ – ل وم : انه (ن). ٢ – م : اضداد. ٣ – ل وم : من. ٤ – م : المقائيس. ٥ – ل : المقاييس. ٦ – ل : توجب. ٧ – م : هي (ن). ٨ – م : مخالطة. ٩ – م : للنقطة. ١٠ – م : والنقطة. ١١ – ل : اوسط. ١٢ – م : حداء. ١٣ – م : آخر. ١٤ – م : طرفاء. ١٥ – م : حدآء. ١٦ – م : طرفاء. ١٧ – م : حدّاء. ١٨ – م : علم. ١٩ – م : و. ٢٠ – م : حدّ. ٢١ – ل وم : العامة. ٢٢ – م : العامة. ٢٣ – م : و(ن). ٢٤ – ف : لشيء. ٢٥ – ل : فهي. ٢٦ – م : و(ن). ٢٧ – ل وم : ذلك (ز). ٢٨ – م : وهو (ن). ٢٩ – م : واحد وباعيانها. ٣٠ – م : صناعة. ٣١ – م : واي مطلوب اتفق (ز). ٣٢ – م : اتفق. ٣٣ – م : ههنا. ٣٤ – م : «دئ» كلمة ملخصة. ٣٥ – ل وم : ذوات. ٣٦ – ف ول : لاكن. ٣٧ – ل : لاكن. ٣٨ – م : فيه. ٣٩ – م : نفسها.

فصل ٣٣/ص ٤٥٠ – ٤٥١

١ – م : ذلك. ٢ – م : ههنا. ٣ – م : جملة «ولا من قبل... الضروري» من سطر ١١ الى ١٢ (ن). ٤ – م : ظن. ٥ – ل وم : الظن. ٦ – م : الوسط. ٧ – م : بكذا. ٨ – ل وم : و(ن). ٩ – م : في (ن). ١٠ – ف : يجب. ١١ – م : قد (ز). ١٢ – م : و(ن). ١٣ – ل : صادقة. ١٤ – م : اعتقدنا. ١٥ – ل وم : العلم والظن. ١٦ – ل وم : في شيء. ١٧ – م : مخالف. ١٨ – م : بالمهية. ١٩ – ل وم : يقينا. ٢٠ – م : لبعضها. ٢١ – م : فيا (ن). ٢٢ – م : ولبعضها. ٢٣ – م : العلم (ن).

فصل ٣٤/ص ٤٥٢

١ – م : اضائته. ٢ – ف : عدو. ٣ – ل : جملة «في تلخيص البرهان بحمد الله» (ن) ؛ م : جملة «انقضت... الله» وردت هكذا : «تمت المقالة الاولى من البرهان».

المقالة الثانية : فصل ١/ص ٤٥٥

١ – ل : بسم الله الرحمن الرحيم (ن). ٢ – ل وم : صلى الله على محمد وآله (ن). ٣ – ف : تلخيص (ن). ٤ – م : لارسطو (ز). ٥ – م : بالآخرة. ٦ – ل وم : هو. ٧ – ل : هو الذي (ن). ٨ – ل : بعد (ز). ٩ – م : فيه (ن).

فصل ٢/ص ٤٥٦ – ٤٥٧

١ – ل وم : و (ن). ٢ – ل : جملة «الذي هو علّة في كون» وردت هكذا : «الذي يتبيّن لنا به ان». ٣ – ف ول : موجود. ٤ – ل وم : انما (ز). ٥ – ل وم : انما (ن). ٦ – ل : «يصحح لنا» بدل «هو علة». ٧ – م : «بوجود ما يكون» بدل «بوجودنا». ٨ – م : اوسطا. ٩ – م : يتبيّن. ١٠ – م : فيه (ن). ١١ – م : و (ز). ١٢ – م : ان (ن). ١٣ – م : في (ن). ١٤ – ف : في (ن). ١٥ – ل : جملة «لان بوقوفنا على وجوده وقعنا على انه له سببا» (ن). ١٦ – م : المطلب. ١٧ – م : الحدّ (ن). ١٨ – ل : الذي هو العلّة (ن). ١٩ – م : المفرد والمركب. ٢٠ – م : اوسطا. ٢١ – ل : الانكساف. ٢٢ – م : انه (ز). ٢٣ – م : بيّن. ٢٤ – ل : جملة «تبيّن ان له علّة وسببا واذا تبيّن ذلك» (ن) ؛ م : ذلك (ن). ٢٥ – ل : ماهية (ز). ٢٦ – م : في (ن). ٢٧ – ل : فاذا. ٢٨ – ف : للحين. ٢٩ – ف : هاذان. ٣٠ – م : ان (ن). ٣١ – ف ول : وكلى. ٣٢ – م : المطلبين. ٣٣ – م : بأن. ٣٤ – ل : الذي هو العلة (ن).

فصل ٣/ص ٤٥٨ – ٤٥٩

١ – م : برهان. ٢ – م : مهيته. ٣ – م : يجب. ٤ – م : نريد (ن). ٥ – م : كل (ن). ٦ – م : جملة «يعلم بالبرهان... شيء» من سطر ٧ الى ٨ (ن). ٧ – ل وم : بيّن. ٨ – م : ان. ٩ – م : هو (ز). ١٠ – م : ان. ١١ – م : منه. ١٢ – ل : جملة «واما ان... برهان» من سطر ١٢ الى ١٣ وردت هكذا : «واما ان ليس كل ما له حدّ له برهان» ؛ م : «واما ان ما له حدّ وليس له برهان». ١٣ – ل : بيّن. ١٤ – م : تتبيّن. ١٥ – ل : تتبيّن. ١٦ – ل وم : نبيّن. ١٧ – م : المعروفة. ١٨ – ل وم : يبيّن. ١٩ – ل وم : يبيّن. ٢٠ – ل : يبيّن ؛ م : يتبيّن (ن).

٢١ – م : «وبغير البرهان» بدل «يتبيّن بغير البرهان». ٢٢ – م : وهذا. ٢٣ – م : طريق. ٢٤ – ل و م : وتسلّم. ٢٥ – م : جملة «وليس الحدّ... الكلي» وردت هكذا : «وليس يعاند البرهان على جهة ما يعاند الكلي». ٢٦ – م : يعاند. ٢٧ – ل و م : يقوم. ٢٨ – م : يعاند. ٢٩ – ل : لها. ٣٠ – ل : داخل. ٣١ – م : يعاند. ٣٢ – م : منحصرا.

فصل ٤/ص ٤٦٠

١ – ل و م : الحدّ. ٢ – م : يتبيّن. ٣ – م : به (ن). ٤ – م : له (ز). ٥ – ل : محمول. ٦ – ل : ومساو. ٧ – م : جملة «والاكبر محمولا... ايضا» (ن). ٨ – م : كلتا. ٩ – م : احدهما. ١٠ – م : محمولا عليه (ز) على الهامش. ١١ – ل : حدّاً ؛ م : له (ز). ١٢ – م : محركه. ١٣ – م : الحيوة. ١٤ – م : ومهية. ١٥ – م : اختلف.

فصل ٥/ص ٤٦١ – ٤٦٢

١ – م : مسلّمة. ٢ – م : ان (ن). ٣ – م : سئلنا. ٤ – م : ذلك (ز). ٥ – م : يسلّم. ٦ – م : ان (ن). ٧ – م : بمعنى غير (ز) فوق السطر. ٨ – ل : يتخطا. ٩ – م : سلّم. ١٠ – م : عن (ن). ١١ – م : هو (ز). ١٢ – م : من. ١٣ – ل : لاكن. ١٤ – ل : لاكن. ١٥ – م : حدّ الاوسط. ١٦ – م : لوجود. ١٧ – م : اما (ن). ١٨ – ل و م : بالقسمة.

فصل ٦/ص ٤٦٣ – ٤٦٤

١ – م : وخبر ؛ جملة «هكذا الحيوان الناطق المائت قول وخبر منبئ عن ذات الانسان ومهيته وكل قول وخبر منبئ عن ذات ومهيته حدّ له فالحيوان الناطق المائت حدّ له» (ز) على الهامش. ٢ – م : ومهيته. ٣ – م : وخبر. ٤ – م : ومهيته. ٥ – م : فهو حدّ للمحدود (ن). ٦ – م : احد. ٧ – ل : حدّاهما. ٨ – م : جملة «وفي هذا القول... قياس» من سطر ١١ الى ١٢ (ن). ٩ – م : جملة «وكذلك يعرف... عليه» من سطر ١٢ الى ١٣ (ن). ١٠ – م : مهية. ١١ – ل : عدة صفحات من هذا المخطوط لم تتوفر لنا ، لذا اكتفينا هنا بالمقارنة بين (ف) و (م) ، اي الى ص ٤٨١ سطر ١٧ ، «اذ». ١٢ – م : ويختلف. ١٣ – م : ولا مختلفة. ١٤ – م : الحدود. ١٥ – م : هو (ن). ١٦ – م : جملة «وليس يعرض... الحدّ» من سطر ٣ الى ٤ (ن). ١٧ – م : ان (ن). ١٨ – م : و. ١٩ – م : باريرميناس.

فصل ٧/ص ٤٦٥ – ٤٦٦

١ – م : يبيّن. ٢ – م : يتبيّن. ٣ – م : ههنا. ٤ – م : هو (ز). ٥ – م : يريد. ٦ – م : «حدّا» بدل «حدّ امر». ٧ – م : كانت. ٨ – م : «مختلفي الحدود» بدل «مختلفين». ٩ – م : جملة «احدهما ماهية... موجود» من سطر ١٨ الى ١٩ (ن). ١٠ – م : صفحة من المخطوط لم تتوفر لنا، لذا اكتفينا هنا بتحقيق ما جاء في المخطوط (ف)، اي الى ص ٤٦٩ سطر ١٨ «فقد تبيّن».

فصل ١٠/ص ٤٦٩ – ٤٧٠

١ – راجع ص ٤٦٥ (١٠). ٢ – م : جملة «وقد تبيّن... لا تستنبط» وردت هكذا : «فتبيّن ان الحدود متى تستنبط عن البرهان ومتى لا تستنبط». ٣ – م : يتبيّن.

فصل ١١/ص ٤٧١ – ٤٧٣

١ – م : الذي. ٢ – م : وهي التي تؤخذ. ٣ – م : الاشياء. ٤ – ف : وسطا. ٥ – م : اوسطا. ٦ – م : الزاوية التي على المركز (ن). ٧ – م : هي ؛ زواياه (ز) على الهامش. ٨ – م : اوسطا. ٩ – م : صار (ز). ١٠ – م : الاضداد. ١١ – م : اوسطا. ١٢ – م : عليه السلم (ز). ١٣ – م : العثمن. ١٤ – م : اوسطا. ١٥ – م : حفظ. ١٦ – م : الاثاث. ١٧ – م : ملولاتها (؟). ١٨ – م : على. ١٩ – م : الاشياء. ٢٠ – م : ولطاقتها. ٢١ – م : ولطاقتها. ٢٢ – م : «لضرورة» بدل «لمكان ضرورة». ٢٣ – م : الصورة الموجودة. ٢٤ – م : جملة «ان كان فاسدا... بالضرورة» (ن). ٢٥ – م : الهيولى. ٢٦ – م : «عنها مقصود بالذات» بدل «مقصود عنها». ٢٧ – م : الحرب. ٢٨ – م : ترومه.

فصل ١٢/ص ٤٧٤ – ٤٧٦

١ – م : في (ن). ٢ – ف : وسطا. ٣ – م : «موجودة للماء» بدل «موجود». ٤ – م : كان (ز) على الهامش. ٥ – م : موجودة. ٦ – م : لا. ٧ – م : كانت. ٨ – م : له (ز). ٩ – م : منهما. ١٠ – م : ان لا. ١١ – م : اي (ن). ١٢ – م : متصلا. ١٣ – م : بمبدء. ١٤ – م : والمبدء. ١٥ – م : ليس. ١٦ – م : ويتبيّن. ١٧ – م : مبدء. ١٩ – م : منقسم. ١٩ – م : «فيه» بدل «في هذا». ٢٠ – م : هو (ن). ٢١ – م : كان. ٢٢ – م : البيت. ٢٣ – م : ولو. ٢٤ – م : لتتصل. ٢٥ – م : كذلك (ز). ٢٦ – م : ههنا. ٢٧ – م : مبللة. ٢٨ – م : تبلّ. ٢٩ – م : مبلّلة. ٣٠ – ف : «فرق» محذوفة. ٣١ – م : و (ن).

٣٢ – م : دائرا. ٣٣ – م : نبت. ٣٤ – م : كذلك (ن). ٣٥ – م : الموضع.
٣٦ – م : و. ٣٧ – م : جملة «وكانت ب... الزمان». ٣٨ – م : كل (ز).

فصل ١٣/ص ٤٧٧ – ٤٨٢

١ – م : الثلثة. ٢ – م : من طريق (ن). ٣ – م : الثلثة. ٤ – م : الثلثة. ٥ – م : الثلثة. ٦ – م : الثلثة. ٧ – م : مساوية. ٨ – م : الثلثة. ٩ – م : الثلث.
١٠ – م : الثلثة. ١١ – م : اثبتت. ١٢ – م : لنه. ١٣ – م : جملة «او تكون جنبا ان كان لها اسم واحد» (ن). ١٤ – م : مسلوبة. ١٥ – م : الثلثة. ١٦ – م : و (ن). ١٧ – ف : والجنس (ن). ١٨ – م : المنطوى (ز) على الهامش.
١٩ – ف : والسبيل. ٢٠ – م : يختص. ٢١ – م : المقصودة. ٢٢ – م : الثلث.
٢٣ – م : حدّ (ن). ٢٤ – م : الثلثة. ٢٥ – م : الخط. ٢٦ – م : الطريقة.
٢٧ – م : ذكره. ٢٨ – م : انها هي (ز). ٢٩ – م : الطريقة. ٣٠ – م : ذلك (ن). ٣١ – م : طوبيقا. ٣٢ – م : ينتفع. ٣٣ – ف : الغير مجهولة. ٣٤ – م : نوع. ٣٥ – م : تتبيّن. ٣٦ – ف : الآخر. ٣٧ – م : مرتبته. ٣٨ – م : ان.
٣٩ – م : يأتلف. ٤٠ – م : الحيوان. ٤١ – م : ان لا. ٤٢ – م : ان لا.
٤٣ – م : مفرّق. ٤٤ – م : هذا (ن). ٤٥ – م : «يكون مستعملا» بدل «نكون مستعملين». ٤٦ – م : بشروط ثلثة. ٤٧ – م : تؤخذ. ٤٨ – م : الفصل (ن).
٤٩ – م : «اذ قد» بدل «اذا». ٥٠ – م : كان (ز). ٥١ – م : يتبيّن.
٥٢ – م : طوبيقا. ٥٣ – م : يكون (ن). ٥٤ – م : على (ز). ٥٥ – م : يختل.
٥٦ – م : بينها. ٥٧ – م : فانه اذا. ٥٨ – م : منها (ن). ٥٩ – م : والآخر.
٦٠ – م : «يكون الحدّ» بدل «تكون الجملة». ٦١ – م : المقصودة. ٦٢ – م : بحدّه. ٦٣ – م : ما. ٦٤ – م : هو (ن). ٦٥ – م : وجد ناهما. ٦٦ – م : الذي انبتت. ٦٧ – م : تبيينه. ٦٨ – م : فلأنه. ٦٩ – م : المقصودة. ٧٠ – م : «اما ان» بدل «انما». ٧١ – م : المتقابلات. ٧٢ – م : واما. ٧٣ – م : و (ن).
٧٤ – ل : راجع ص ٤٦٣ (١١). ٧٥ – م : فيها. ٧٦ – ل و م : قال.
٧٧ – م : تحديده. ٧٨ – ل : فتتخيّر. ٧٩ – ل : المحمولات. ٨٠ – ل : نتصفح. ٨١ – م : في (ز). ٨٢ – ف : المعنى (ن). ٨٣ – ل : الذي.
٨٤ – ل : هاؤلاء. ٨٥ – م : لكان. ٨٦ – م : للاستخفاف. ٨٧ – م : يجمعها. ٨٨ – م : فيها. ٨٩ – م : حدّ. ٩٠ – م : الطبيعة. ٩١ – م : الطبيعة.
٩٢ – م : بالاطلاق. ٩٣ – م : ويجود. ٩٤ – ل : يتوصل. ٩٥ – م : مبدء.
٩٦ – م : و (ن). ٩٧ – م : وكم.

فصل ١٤/ص ٤٨٣

١ – ل : بذاك ؛ م : هنالك. ٢ – م : يجب. ٣ – ل وم : المتغذى. ٤ – ف : متغذى. ٥ – م : ما (ن). ٦ – م : النوع. ٧ – م : يقال. ٨ – م : يقال (ز). ٩ – ل : لاكن. ١٠ – ل : عليها. ١١ – ل وم : واحدة.

فصل ١٥/ص ٤٨٤

١ – م : واحد. ٢ – ف ول : يسئل. ٣ – ف : يرا. ٤ – ل : لاكن. ٥ – ل : قال (ن). ٦ – م : شبيهه. ٧ – م : ضوئه.

فصل ١٦/ص ٤٨٥ – ٤٨٦

١ – م : اذا وجدنا (ن). ٢ – م : لو. ٣ – م : لصاحبه. ٤ – ل : لاكن. ٥ – م : تبيّن. ٦ – م : معا (ز). ٧ – م : تبيّن. ٨ – م : العلّتين. ٩ – ل : انه (ن). ١٠ – م : و. ١١ – ف : آلف. ١٢ – ف : واحد. ١٣ – ل : لاكن.

فصل ١٧/ص ٤٨٧

١ – ل : لاكن. ٢ – م : من (ز). ٣ – م : «بواحدة في التشابه» بدل «بواحد بالنسبة». ٤ – م : للبصر. ٥ – ف وم : المقول. ٦ – م : بالاشتراك. ٧ – م : «غير متحددة بحدّ واحد» بدل «غير متحدة». ٨ – م : والمقول. ٩ – م : الكلية (ز). ١٠ – م : الثلثة. ١١ – م : جملة «ومعلوم ان... بالقوة» من سطر ٢٠ الى ٢١ (ن).

فصل ١٨/ص ٤٨٨

١ – م : هذا (ن). ٢ – م : جملة «لا من... المطلوب» من سطر ٤ الى ٥ (ن). ٣ – ل : قلت (ن). ٤ – م : وبيّن. ٥ – م : برهان.

فصل ١٩/ص ٤٨٩ – ٤٩١

١ – م : وقد. ٢ – ل : هو (ز). ٣ – م : فوضع. ٤ – ل وم : الاوساط. ٥ – ل : في. ٦ – م : هي بعينها القوة. ٧ – ل : هذا هو (ز) ؛ م : وهذا (ز). ٨ – ل : لاكنا. ٩ – ل : لاكن. ١٠ – م : يلحقها. ١١ – م : «يكون معنا» بدل «نكون مقتنين». ١٢ – ل : لاكن. ١٣ – ف : استفادتها. ١٤ – م : بالآخرة. ١٥ – م : مقدمة. ١٦ – ل : تتبيّن. ١٧ – م : هذا. ١٨ – م : تكون (ز).

١٩ – ل وم : لنا. ٢٠ – ل : لاكن. ٢١ – ف : الغير متخيل. ٢٢ – ل : لا. ٢٣ – م : يتزع. ٢٤ – م : للشيء. ٢٥ – م : الشيء. ٢٦ – م : منها. ٢٧ – م : استمرار. ٢٨ – م : مبدأ. ٢٩ – م : مأخوذة. ٣٠ – م : مبدءا. ٣١ – م : لها (ن). ٣٢ – ل : لاكن. ٣٣ – م : ينهزم. ٣٤ – ل : يعود (ز). ٣٥ – ل : فيقف (ز). ٣٦ – م : قرن. ٣٧ – م : قول. ٣٨ – ل : ولاكنها. ٣٩ – م : ههنا. ٤٠ – م : مبدء. ٤١ – م : المبادئ (ز). ٤٢ – م : لقوى. ٤٣ – م : عندنا. ٤٤ – ل : جملة «وهنا انقضى... اهله» من سطر ٤ الى ٦ وردت هكذا : «وهنا انقضى تلخيص هذه المقالة الثانية من معاني «كتاب البرهان» لارسطوطاليس. والحمد لله لواهب العقل بلا نهاية كما هو اهله. صلّى الله على سيدنا محمد نبيّه الكريم وعلى آله وسلّم تسليما وشرّق وكرّم؛ م : تمّ تلخيص المقالة الثانية من معاني «كتاب البرهان» لارسطوطاليس الفيلسوف محمد ريف بن محمد رضاء (؟) عفى عنهما بدار السلطة اصفهان رضييت عن الخديان في يوم السبت الخامس عشر من شهر ربيع الاول من شهور سنة اثني وتسعين والف.

ملاحظة :

هنا ينتهي المخطوط (م). ولذا تابعنا في كتابي «الجدل» و«المغالطة» مقارنة المخطوطين (ف) و(ل) لضبط النص.

كتـاب البرهـان

فهرس المصطلحات المنطقية

فهرس المصطلحات المنطقية

فهرس المصطلحات المنطقية

لـوازم وفهـارس

فهرس المصطلحات المنطقية

لـوازم وفهـارس

فهرس المصطلحات المنطقية

فهرس المصطلحات المنطقية

لـوازم وفهـارس

فهرس المصطلحات المنطقية

● ● ●

سلسلة علم المنطق

ابن رشد

نصّ تلخيص منطق أرسطو

دراسة وتحقيق

د. جيرار جهامي

المجلّد السّادس والسّابع

كتاب

طوبيقى وسوفسطيقى

أو

كتاب

الجدل والمغالطة



دار الفكر اللبناني

سلسلة علم المنطق

ابن رُشد

نَصّ تلخيص مَنطق أرسطو

المجلّد السّادس

كتاب طوبيقى

أو

كتاب الجدل

دراسة وتحقيق

أ.د. جيرار جهامي

دار الفكر اللبناني

بيروت



دار
الفكر اللبناني

للطباعة والنشر

كورنيش بشارة الخوري - بيروت - لبنان
هاتف: ٦٣٠٩٠٦ - ٦٣١٠٠٢ - ٦٣٠٧٥٧
ص. ب: ٤٦٩٩ أو ١٤/٥٤٩٠

الطبعة الأولى ١٩٩٢

[1]بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على محمد وآله

[الجزء الاول : صناعة الجدل]

[المقالة الاولى] LIVRE I

— ١ — — 1 —

[القول في غرض هذا الكتاب]

قال : وغرض هذا الكتاب هو تعريف القوانين والاشياء الكلية التي منها تلتئم صناعة 10a-18
الجدل وبها تكون اكمل وافضل. وذلك ان هذه الصناعة انما توجد على اقصى كمالها
بشيئين اثنين : احدهما معرفة الاشياء والقوانين التي بها تلتئم ، والثاني استعمال تلك 20-30
القوانين والرياضة فيها حتى يصير استعمالها ملكة ، وذلك كالحال في سائر الصنائع
الفاعلة كصناعة الطب وغيرها. وهذه الصناعة هي بالجملة الصناعة التي نقدر بها ، اذا
كنا سائلين ان نعمل من مقدمات مشهورة قياسًا ، على ابطال كل وضع يتضمن المجيب
حفظه ، وعلى حفظ كل وضع كلي يروم السائل ابطاله اذا كنا مجيبين ، وذلك بحسب ما
يمكن في وضع وضع. فأنه ليس من شأن السائل ان يبطل ولا بدّ ما تضمن المجيب — 3 —
حفظه. ولا من شأن المجيب ان يحفظ عن الابطال ما تضمن حفظه ولا بدّ ، بل شأن 101b 5-10
كل واحد منهما اذا اجاد السؤال والجواب ان يأتي بغاية ما يمكن في ذلك الوضع من

الحفظ او الابطال كالحال في صناعة الطب ، فانه ليس يلزم الطبيب ان يبرئ ولا بدّ ، وانما الذي[2] يلزمه الا يغفل شيئًا مما توجبه الصناعة ، وان يأتي في ذلك المرض بكل ما يمكن فيه .

100a-30 ولما كان اسم الجدل عند الجمهور انما يدل على مخاطبة بين اثنين يقصد كل واحد منهما غلبة صاحبه بأي نوع اتفق من الاقاويل ، نقل ارسطو هذا الاسم الى هذا المعنى الذي هو اقرب الاشياء شبهًا بالمعنى الذي يقصده الجمهور ، وهو المعنى الذي حددناه . وقد يسمى هذا الكتاب «بكتاب المواضع» وستعرف فيما بعد ما هي المواضع .

واما اجزاء هذه الصناعة فثلاثة :

الجزء الاول : يعرّف فيه الاقاويل التي تلتئم منها المخاطبة الجدلية ، واجزاءها ، واجزاء اجزائها ، الى ابسط ما تتركب منه . وهذا الجزء هو في المقالة الاولى من كتاب ارسطو.

والجزء الثاني : يعرّف فيه المواضع التي منها تستنبط المقاييس في اثبات الشيء او ابطاله في جميع اصناف المطالب في هذه الصناعة . وهذا هو في الست مقالات من كتاب ارسطو.

والجزء الثالث : يعرّف فيه كيف ينبغي ان يَسئَل السائل وان يجيب المجيب ، وعلى كم نحو يكون السؤال والجواب . وهذا هو في المقالة الثامنة .

— 2 — -٢-

[القول في منافع الجدل]

101a-25 **واما** منافع هذه الصناعة فثلاث : احداها الرياضة ، والثانية في مناظرة الجمهور ، والثالثة في العلوم النظرية .

اما منفعتها في الرياضة المعدّة نحو العلوم فلانه اذا كانت معنا قوانين معلومة وطروق معروفة محصورة نسلك منها الى اثبات الشيء او ابطاله ، كانت القدرة الحادثة لنا بهذه الصناعة ، في امتحان الآراء والمذاهب وتعريف الصادق منها من الكاذب ، اتمّ فعلاً وانجح غرضًا من القوة الحادثة لنا بالرياضة فقط دون معرفة هذه القوانين . ولذلك انما يحصل التمام في هذه الصناعة بهذين الشيئين ، اعني المزاولة ومعرفة القوانين . وبيّن ان الرياضة المقصودة بهذه الصناعة انّما هي معدّة نحو الفلسفة ، على نحو ما تكون الرياضة بركوب الخيل في الملاعب معدّة نحو الحرب .

واما منفعتها في مناظرة الجمهور فللضرورة الداعية في اجتماعهم على العدل والفضيلة ، واعتقاد كثير من الامور النظرية النافعة لهم في الاجتماع المدني . ولما كان الأمر هكذا ، وكانت الامور النظرية لا يمكن ان يقع التصديق بها لهم الا بالطرق المشهورة ، وهي الاقاويل المستعملة في هذه الصناعة ، كان افضل ما ثبتت به عندهم الامور النظرية هي الاقاويل المشهورة فأنها اعسر عنادًا من الاقاويل الخطبية والشعرية ، وان كان قد تستعمل الطرق الخطبية والشعرية في هذه المواضع بدل الطرق الجدلية ، وقد تبيّن هذا في العلم المدني .

واما منفعتها في العلوم النظرية فذلك من وجوه : احدها انّا متى اردنا ان نقف على الحق في مطلوب ما فعسر علينا ذلك ، امكننا بهذه الصناعة ان نأتي في ذلك المطلوب بقياسين متناقضين ، احدهما يثبته والآخر يبطله . فاذا فعلنا ذلك امكننا بسهولة ان نميّز الجزء الصادق الذي في ذينك القولين المتناقضين من الكاذب بأن نسبر مقدمات القياسين بالسبارات البرهانية حتى نخلّص المحمولات الذاتية منها عن العرضية ، وذلك ان مقدمات المقاييس الجدلية في غالب الامر ليست كاذبة بالكل ولا صادقة بالكل . والحال في ذلك شبيه بما يعرض في الصنائع العملية ، فأن السباك يميّز جوهر الذهب والفضة مما هو مختلط بهما من سائر الجواهر ، والصائغ هو الذي يأخذ ذلك المميز الخالص فيطبعه ، ولو تكلّف الصائغ الامرين جميعًا لأمكنه ذلك ، لكن كان يكون عليه الامر أشقّ . وهذا انما نضطر اليه اكثر ذلك في الاشياء التي تختلط فيها «ما» بالذات «بما» بالعرض ، وذلك انما يعرض في العلم الطبيعي والعلم اللالاهي والعلم المدني بخلاف الامر في علوم التعاليم . ولذلك قلّ ما نجد ارسطو يبرهن شيئًا في هذه العلوم الثلاثة الا قدّم قبل البرهان

على ذلك تشكيكًا جدليًّا. وبيّن ان هذه المنفعة في العلوم غير منفعة الرياضة ، فأن هذه بنفسها وتلك بوساطة القوة الحاصلة عن الرياضة. **والوجه الثاني** انه لما كانت الصنائع النظرية تشتمل على ثلاثة اشياء : مقدمات ، ومطالب ، واقيسة ، وكان احصاء هذه الاشياء اولاً وحصرها من حيث هي مشهورة اسهل ، فاذا حصلت عتيدة بالفعل سهل تمييز ما وضع منها على انه حق ، هل هو على النحو الذي وضع ام ليس هو ، وذلك بالقوانين البرهانية ، فهو خادم ايضًا للبرهان على هذا الوجه. **والوجه الثالث** انّا ننتفع بالمقدمات المشهورة في مبادئ الصنائع ، وذلك على وجوه : **احدها** ان تكون تلك المبادئ لا تتبيّن الا بالاستقراء ، فنضطر الى استعمال الاستقراء على النحو الذي قيل في هذه الصناعة. **والثاني** انه ربما كانت تلك المبادئ مما يعسر تصوّرها على الشارع في التعلم 101b او التصديق بها في اول الأمر ، فيستعمل معه في وقوع التصديق بها الامور المشهورة الى ان يقوى ذهنه فيقع له التصديق بها ، مثل ما يفعله ارسطو في «كتاب باري ارميناس» في تقسيمه المعاني من جهة الالفاظ كقسمته اياها الى الاسم والفعل والحرف. **والثالث** ان الصنف من المقدمات التي تعرف بالمصادرات ، وهي التي شأنها ان تتبيّن في صناعة اخرى غير الصناعة التي توضع فيها ، ورأى المتعلم فيها خلاف ما وضع منها في تلك الصناعة ، قد يقنع فيها بالامور المشهورة ليقبلها المتعلم حتى اذا شرع في الصناعة التي تبرهن فيها عرفها معرفة يقينية. **والرابع** ان منها تتلقى مغالطة السوفسطائي في مبادئ العلوم ، كما فعل ارسطو في المقالة الاولى من «السماع» مع الذين جحدوا الكثرة ووجود الحركة. **والخامس** انه لما كانت البراهين صنفين : صنف يبرهن فيه المجهول بالطبع ، وصنف يبرهن فيه البيّن بنفسه عند من ينكره ، وهذا انما يتبيّن بالمقدمات المشهورة في الغاية وهي التي عرض لها مع ان كانت مشهورة انها صادقة ، كانت نافعة في هذا المعنى. وهذا النحو من النظر هو جلّ النظر المستعمل في «ما بعد الطبيعة» في تصحيح مبادئ العلوم الجزئية.

— 4 —

—٣—

[القول في عناصر البرهان الجدلي عامة]

101b-10 فقد قلنا في غرض هذه الصناعة ، وفي دلالة اسمها ، وفي أقسامها ، وفي منفعتها ،
فلنصر الى القول في شيء شيء من اجزائها . ونبتدئ بالقول في الجزء الاول منها ، فننظر
اولاً ما هي الاقاويل الجدلية ، وبماذا تأتلف ، وكم اصنافها .

فنقول : ان الاقاويل الجدلية هي بالجملة اقيسة تحدث عن المقدمات المشهورة ، كما
ان البراهين هي اقيسة تحدث عن المقدمات الأوائل بالطبع . ولنبدأ من هذه اولاً
15-20 بتلخيص ابسطها وهي اجزاء المطلوبات ، والمقدمات المشهورة واجزاؤها . فنقول : ان
المقدمات والمسائل واحدة بالموضوع ، اثنان بالجهة ، وذلك ان القول الجازم : اذا وضع
على جهة التسلّم وليكون جزء قياس سمّي مقدمة ، واذا فحص عنه على جهة اثبات احد
النقيضين فيه او ابطاله سمّي مسئلة . واذا كان ذلك كذلك فكل مقدمة وكل مسئلة فأن
المجهول فيها لا يخلو ان يكون : **اما** حدًّا ، **واما** جنسًا ، **واما فصلاً** ، **واما** خاصة ، **واما**
رسمًا ، **واما** عرضًا . واذا كان الامر هكذا كانت المطلوبات الجدلية ستة اصناف ؛ الا ان
ارسطو يضيف الفصل الى الجنس ويجعله في باب واحد ، وكذلك الرسم يضيفه الى
25-35 الخاصة ، فتحصل المطلوبات[1] الجدلية عنده اربعة اصناف : اما حدود ، واما خواص ،
واما اجناس ، واما اعراض . وقصده بذلك ان يبيّن المواضع التي تستعمل في مطلوب من
هذه الاربعة ، لانه اذا لم تنحصر المطالب لم تنحصر المواضع مع ان فيه تعريفًا ايضًا
لابسط ما تتركب منه الاقاويل الجدلية . فينبغي ان نرسم واحدًا واحدًا من هذه الاربعة
بحسب الرسم الذي يليق به في هذه الصناعة ، وهي الرسوم المشهورة والحدود الذائعة ، ثم
من بعد ذلك نخبر ان سائر المطالب منحصرة في هذه الاربعة وداخلة في ابوابها .

— 5 —

– ٤ –

[القول في عناصر البرهان الجدلي بخاصة]

فنقول : ان الحدّ هو القول الدّال على ماهية الشيء التي بها وجوده الذي يخصّه .
والحدّ انما يوجد معرّفًا في احد موضعين : اما معرّفًا لما يدل عليه اسم مفرد كقولنا : هل
الانسان حيوان ناطق ؟ واما معرّفًا لما يدلّ عليه قول . وهذا يوجد على ثلاثة اصناف : اما 102a
معرّفًا لما يدلّ عليه قول يجري مجرى الاسم مثل قولنا : هل كسوف القمر هو اظلامه لوقوعه
في مخروط ظل الارض ؟ واما معرّفًا لما يدلّ عليه برسم مثل قولنا : هل القابل للعلم هو
الحيوان الناطق ؟ واما معرّفًا لما يدلّ عليه بحدّ ، وذلك ممكن[1] فيما له حدّان ، مثل قولنا :
هل الصوت الذي في الغيم هو تموّج ريح محتبس فيه ؟ فأن هذين[2] حدّان للرعد . وربما
استعمل ذلك اذا كان للشيء حدّ ، ولكل واحد من اجزائه حدّ ، فيستعمل حدّ كل
واحد من اجزاء الحدّ مكان ما تدل عليه اسماؤها . واما التعريف الذي فيه اسم بدل اسم ، 5-15
وذلك اذا جهلنا ان دلالة الاسم الاول هي دلالة الاسم الثاني كقولنا : هل الجميل هو
المؤثر؟ فهو داخل بالجنس في باب الحدّ ، اعني في مطلوبات الحدود . وكذلك الرسوم التي
تستعمل على انها شارحة له لدلالة الاسم لا على انها معرّفة فيه معنى موجودًا كقولنا : هل
ما يدلّ عليه اسم الخلاء هو مكان لا متمكن فيه ؟ وبالجملة فالنوع من الطلب الذي
يبحث فيه هل كذا هو كذا بعينه او هو غيره هو داخل في هذا الطلب . وانما كان ذلك
كذلك لان الذي يثبت ان الشيء حدّ للشيء فقد اثبت قبل انه هو هو[3] بعينه ، والذي
يثبت انه ليس هو هو وانه غير فقد ابطل الحدّ . فلذلك كانت مواضع الهو هو والغير
معدودة في مواضع الحدّ . ومما يدلّك على ذلك ان الجمهور يرون ان تبديل الاسم باسم
اعرف منه هو الحدّ ، كما نجد المتكلمين يحدّون العلم بأنه المعرفة .

والخاصة هي ما لم تدلّ على ماهية الشيء ، وهي موجودة لكل الشيء وحده ومنعكسة
عليه في الحمل . مثال ذلك قبول العلم للانسان ، فأنه متى وجد الانسان وجد القابل 20-25
للعلم ، ومتى وجد القابل للعلم وجد الانسان . وذلك ان المشهور من امر الخاصّة انه ليس
يمكن ان يوجد لغير ذي الخاصة ، وان كان ليس يمتنع ان يسمى خاصة ما يوجد اعمّ من

الشيء اذا وجد له وحده في بعض الاوقات ؛ فأن النوم انما يكون خاصة لانسان ما اذا لم
يوجد في ذلك الوقت او في ذلك الموضع نائم[٤] غير ذلك الانسان . وقد يسمى خاصة ما
يوجد في بعض النوع لاكنه لا يوجد في غيره ، مثل الزرقة في الانسان ، الاّ ان الخاصة
هي التي حددنا ، وهذه[٥] ان قيل لها خاصة فباشتراك الاسم او بتأخير. 30

والجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو ؛ وفي هذا النوع من
الطلب ، اعني هل كذا هو[٦] جنس لكذا ، يدخل ما يقال فيه : هل كذا وكذا تحت
جنس واحد ام في اجناس مختلفة ؟ وذلك انه اذا[٧] طلبنا مثلاً : هل الثور والانسان[٨] 35
تحت جنس واحد ؟ وتبيّن لنا ان الانسان حيوان والثور ايضًا حيوان بمواضع الجنس ، كما
قد تبيّن لنا انهما تحت جنس واحد وان تبيّن انه جنس لاحدهما وغير جنس للآخر تبيّن 102b
انهما ليسا[٩] تحت جنس واحد بعينه.

واما العرض فانه يرسم ها هنا برسمين اذ كان ليس في واحد منهما كفاية في رسمه
المحيط به . واحد الرسمين هو ان العرض هو ما لم يوجد واحدًا من هذه الثلاثة : لا
حدًّا ، ولا خاصة ، ولا جنسًا ، وهو موجود في الشيء . والرسم الثاني هو الذي يمكن ان 5-25
يوجد لشيء واحد بعينه والاّ[١٠] يوجد ، وذلك ان الرسم الاول يشمل المفارق من الاعراض
وغير المفارق . وهذا الرسم انما تفهم طبيعته من جهة العدم ، اعني من جهة انه عدم الامور
التي قيلت في حدود تلك الاشياء الثلاثة فلذلك كان تعريفًا ناقصًا ؛ واما الثاني فأنه يفهم
جوهره ، الاّ انه انما يشمل المفارق فقط . ومسائل الاحرى[١١] والاخلق هي داخلة في باب
العرض ، ذلك ان الاقل والاكثر انما يوجدان للعرض.

— 6 — —٥—

[القول في الالفاظ المحمولة]

وقد يظن انه قد تكون مقايسة في الجوهر ، مثل ما فحص ارسطو في «كتاب 30-35
المقولات» : هل اشخاص الجوهر اكثر في[١] انها جواهر او انواعها ؟ ومثل فحصه : هل

المادة احرى[٢] ان تكون جوهرًا ام الصورة ؟ وعلى هذا فتكون مطالب المقايسة داخلة في جميع المقولات . واما مطلب : هل المحمول موجود للموضوع فقط ؟ فأن ارسطو يصرّح انه داخل في باب العرض ، وانما جعله داخلاً في باب العرض مع ان المحمول اذا وضع انه موجود للموضوع لم يتبيّن منه انه عرض ، ولا انه جنس ، ولا حدّ ، ولا خاصة ، من قبل انه اذا تبيّن ان الشيء موجود لشيء فأقل ما يمكن ان يصدق عليه انه عرض ان لم يكن واحدًا من الثلاثة الباقية ، فجعل قوته قوة العرض كالحال في المهمل الذي جعلت قوته قوة الجزئي . وايضًا فأن الحدّ والجنس والخاصة يعطي كل واحد منها[٧] في الموضوع معرفة زائدة ، والعرض لم يوجد هنا معرّفًا وانما الذي يطلب منه انه موجود فقط ، ولذلك عدّ في مطالب الوجود . وانما[٤] مطلب : هل الشيء موجود باطلاق ؟ فأن المفسرين اختلفوا في اي صنف من اصناف هذه الاربعة المطالب[٥] يدخل . لكن[٦] اذا اردنا بقولنا : هل كذا موجود ؟ مثل ما نريد بقولنا : هل هو صادق ؟ وهو ان يكون ما في النفس فيه مطابقًا لما خارج النفس ، كان لا شك داخلاً في باب العرض . وهذا هو الاشهر من مفهوم ما يدلّ عليه قالنا : هل الشيء موجود ام لا ؟ وهذا هو الذي يذهب اليه الاسكندر . ورأى بعضهم ان هذا الطلب داخل في باب الجنس او[٧] الحدّ ، وذلك انه قد نعني[٨] بالموجود ما له ذات واسباب بها قوامه خارج النفس ، الا ان الاول اشهر .

103a وينبغي ان تعلم ان هذه المطالب الاربعة تستعمل على نحوين من الطلب : احدهما ان يصرّح فيه باسم النوع المطلوب كقولنا : هل كذا حدّ لكذا او ليس بحدّ ؟ والثاني الاّ[٩] يصرّح فيه بذلك اذا كان مفهوم الاضمار هو مفهوم التصريح ، فيقول : هل كذا كذا ؟ يريد : هل كذا حدّ لكذا ، او جنس ، او خاصّة ، او عرض ؟ وذلك اذا كان مفهومًا من قرينة ؛ واما اذا لم تكن هنالك قرينة تفهم هذا المقصود ، كان معدودًا في مطلب الوجود المطلق فقط .

— 7 —

—٦—

[القول في معاني اسم الواحد المختلفة]

103a-5 فهذه[1] عدد اصناف المسائل الجدلية ، وما يعدّ داخلاً في صنف من اصنافها . واما ما يعدّ داخلاً في جميعها ، اعني في الاربعة الاصناف المذكورة ، فهي مطالب الواحد والغير . فأن الواحد والغير اسم مشترك يقال[2] على انحاء كثيرة الا انه لا يخلو ان يكون ايّ معنى دلّ عليه به راجعًا الى تلك الاصناف ، وذلك يبيّن بقسمتنا ما يدلّ عليه اسم الواحد وذلك بحسب ما يليق في هذه[3] الصناعة ؛ فأما القول في ذلك على التمام « ففيما بعد الطبيعة » .

فنقول : ان اسم الواحد يقال اولاً على ثلاثة معان ، وكل واحد من هذه الثلاثة ينقسم الى اقسام كثيرة .

10-15 فأحد المعاني الثلاثة « الواحد بالعدد » . وهذا ينقسم ستة اقسام : الواحد[4] بالاسم مثل قولنا : البعير والجمل واحد بعينه ؛ واما واحد بالحدّ مثل قولنا : الحيوان الناطق والحيوان الذي يبيع ويشتري واحد بعينه ؛ واما واحد بالخاصة مثل قولنا : القابل للعلم والضحّاك واحد بعينه ؛ واما واحد بالاسم والحدّ مثل قولنا : الانسان والحيوان الناطق واحد بعينه ؛ واما واحد بالاسم والخاصة ؛ واما واحد بالحدّ والخاصة .

والقسم الثاني من الاقسام الاول « الواحد بالمحمول » . وهذا ينقسم الى ثلاثة اقسام : اما واحد في الجنس ، مثل ان الانسان والفرس واحد في الحيوانية ؛ واما واحد في النوع ، مثل ان الصقالبة والزنج واحد في الانسانية ، وكذلك الاشخاص ، مثل زيد وعمرو ؛ واما واحد في العرض ، مثل ان الثلج والجصّ واحد في البياض .

واما القسم الثالث من الاقسام الاول ، وهو « الواحد بالتناسب » ، فمثل قولنا : ان الخليفة في الاسلام وقيصر في الروم واحد ، نعني ان نسبة ما يدلّ عليه الخليفة عند
20 المسلمين الى المسلمين[5] هي بعينها نسبة ما يدلّ عليه قيصر عند الروم الى الروم[6] ، ومثل قولنا : ان السكون في الهواء والركود في البحر واحد .

فهذه هي انحاء ما يقال عليه الواحد. وبيّن ان الغير يقال على عدّتها ، وذلك ان كل 25-35 معنى من معاني الواحد يقابله غير ما . ولن[7] يخفى عليك كيف رجوعها الى تلك الاصناف الاربعة : اما الواحد بالعدد فداخل في باب الحدّ وما يعدّ معه ، واما الواحد بالجنس والعرض والتناسب فبيّن دخولها في تلك الابواب.

—٧— — 8 —

[القول في مختلف براهين الالفاظ المحمولة]

فهذه هي جميع اصناف المطالب والمقدمات وجميع اجزائها التي تركبت منها . وينبغي بعد ذلك ان نرشد الى الطريق التي بها يقع اليقين بأن المطالب والمقدمات هذا هو عددها[1] لا اكثر من ذلك ولا اقل.

فنقول : ان ذلك يظهر بطرفين : احدهما الاستقراء ، والثاني القياس والقسمة . اما الحاصل عن الاستقراء فانه يقع بالبحث عن واحد واحد من المقدمات[2] والمسائل ؛ واما 5-10 الذي يكون بالقياس والقسمة فانه يظهر على هذه الجهة كل محمول على شيء : فاما ان يرجع عليه في الحمل ، واما الاّ يرجع ، وهذا ظاهر بنفسه . فأن كان يرجع عليه فهو اما حدّ واما خاصّة ، وهذا بيّن[3] مما سلف من رسم الحدّ والخاصة . وذلك انه ان كان يدلّ على ماهية الشيء وهو خاص فهو قول يدلّ على معنى الشيء الذي هو به موجود ، وذلك هو حدّ الحدّ على ما وضع ؛ وان كان لا يدلّ على ماهية الشيء وهو مع ذلك خاص فظاهر بنفسه انه خاصة ، وذلك ان الذي ادّى اليه التقسيم هو الذي وضع في رسم الخاصة . واما ان كان المحمول عليه لا يرجع في الحمل فانه لا يخلو اما ان يكون مما يؤخذ في حدّ الموضوع او لا يكون . فأن كان مما يؤخذ في حدّ الموضوع فبيّن انه جنس مما سلف 15 من رسم الجنس ، وذلك ان ما يؤخذ في حدّ الموضوع وهو اعم يظهر انه محمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو ؛ واما ان كان مما لا يؤخذ في حدّ الموضوع ، وهو اعم من الموضوع ، فبيّن انه عرض من قبل ان ما صفته هذه الصفة بيّن من امره انه يرسم بالرسم الذي رسم به العرض ، وهو انه ليس بجنس ولا حد ولا خاصّة وانه يمكن ان يوجد في الموضوع والاّ[4] يوجد.

— 9 —

—٨—

[القول في علاقة المقولات بالالفاظ المحمولة]

واما الاشياء التي توجد فيها هذه المحمولات بأسرها فهي المقولات العشر، وذلك انه يوجد لكل مقولة منها حدود واجناس وخواص واعراض. 20...

فقد قلنا في الاشياء التي منها تأتلف المسائل والمقدمات، اعني المحمولات والموضوعات[1].

— 10 —

—٩—

[القول في القضايا الجدلية]

وينبغي ان نقول في المقدمات انفسها وانواعها من جهة ما هي مقدمات[1] جدلية، والمسائل ايضًا وانواعها من جهة ما هي مسائل جدلية، وما الفرق بين المقدمة الجدلية والمسئلة الجدلية. 104a-5

فنقول: انه ليس ينبغي ان نضع في هذه الصناعة اي شيء اتفق مقدمة جدلية، ولا اي شيء اتفق مسئلة جدلية، فأنه ليس احد له عقل يضع ما لا يراه احد على انه مقدمة في هذه الصناعة، ولا يسئل ايضًا عما هو بيّن لجميع الناس او لاكثرهم، فأن هذا ليس فيه شك ولا يعدّ مطلوبًا في وقت من الاوقات.

واذ كان هذا هكذا فالمقدمة الجدلية هي قول مشهور يتسلم[2] بالسؤال ليجعل[3] جزء قياس. وهذه[4] اصناف: اولها المشهورات عند الجميع مثل ان الله[5] موجود، او
10 المشهورات عند اكثرهم من غير ان يخالفهم الباقون، او المشهور عند العلماء والفلاسفة من غير ان يخالفهم الجمهور مثل ما يراه الحكماء في بقاء النفس، او المشهورات عند اكثر

العلماء من غير ان يخالفهم الباقون ، او المشهور عند ذوي النباهة والصيت من اهل العلم من غير ان يكون رأيًا مبتدعًا ، اعني مخالفًا لما يراه الجمهور.

والمقدمات التجريبية التي تصحح بالتجربة في الصنائع النظرية والعملية مشهورة[٦]
ايضًا ، مثل ما في صناعة الطب ان السقمونيا تسهّل الصفراء وشحم الحنظل البلغم ،
ومثل ما في صناعة النجوم ان للقمر خمس حركات وللشمس حركتين . وايضًا الشبيه 15
بالمشهور مشهور ، وهذا ضربان : الشبيه بالمناسبة مثل انه اذا كان الحسّ بالمتضادات
واحدًا فالعلم بالمتضادات يكون واحدًا ، فأن نسبة الحسّ الى المحسوس شبيهة بنسبة العلم
الى المعلوم ؛ والضرب الثاني الشبيه[٧] في عرض من الاعراض مثل انه ان وجد الحدوث
لاجزاء الحيوان والنبات والجماد فيوجد للاجرام السماوية لاجتماعها[٨] في معنى الجسمية .
وايضًا فأن نقيض ضد المشهور مشهور ، فأنه اذا كان مشهورًا قولنا : ينبغي ان يحسن الى 20
الاصدقاء ، وكان ضده ينبغي ان يحسن الى الاعداء ، كان نقيض هذا الضد مشهورًا وهو
قولنا : لا ينبغي ان يحسن الى الاعداء . وايضًا ضد المشهور قد يكون مشهورًا اذا كان
مضادًا له في المحمول والموضوع ، مثال ذلك انه اذا كان محمودًا الاحسان الى
الاصدقاء ، فالاساءة الى الاعداء محمودة[٩] . وارسطو يوصي في هذا الموضع الاّ يستعمل 25-35
الاّ مقرونًا بضدّه لأن ذلك يكون اشدّ ظهورًا . مثال ذلك انه اذا اردنا ان نضع ان الاساءة الى الاعداء واجبة ، فيجب ان نشدّ ذلك بأن نقول : لان الاحسان الى الاصدقاء واجب . وانما اوصى ها هنا بهذه الوصية لضعفه في الشهرة عن الاول ، اعني عن نقيض الضد . واشرف هذه الاصناف هي المشهورات عند الجميع ثم المشهورات عند الاكثر ، وما عدا[١٠] ذلك فانما عدّ في الشهورات لان الجميع او الاكثر يرى[١١] فيها انها ينبغي ان تقبل ، وذلك ان الجميع او[١٢] الاكثر يرى[١٣] ان اقاويل العلماء ينبغي ان تقبل ، وكذلك يرون ان المتشابهين حكمهما واحد. وكذلك ايضًا من المشهور ان الضدين لا يجتمعان في موضوع واحد ، فأن كان واجبًا ان يحسن الى الاصدقاء فلا ينبغي ان نسيء الى الاصدقاء . وكذلك الضد في الضد فأن من المشهور ان الشيء ان حكم به على امر ما فأن حكم ضده ضد حكمه .

فهذه هي اصناف المقدمات الجدلية .

—١٠—

[القول في المطلوب الجدلي والوضع الجدلي]

واما المطلوب الجدلي فهو ما لم يكن معلومًا صدقه بنفسه بحسب المشهور بل يلحقه 104b
شك ما في المشهور. واذا كان ذلك كذلك، وكانت الشهادة هي السبب في وقوع
التصديق في المقدمات المشهورة، فيلزم ان يكون السبب في الشك الواقع فيها : اما
تضاد الشهادة، واما عدم الشهادة[1] فيها، واما تضاد الاقيسة، واما مضادة القياس
لشهادة[2] فيها، وربما اجتمع اكثر من واحد من هذه الاسباب. وربما كان سبب ذلك 5-10
عسر وجود القياس عليها من عظم غنائها وكثرة الشوق اليها، مثل قولنا : هل العالم
محدث ام لا ؟ والتي تتضاد فيها الشهادة هي اصناف ثلاثة : منها ما يضاد الفلاسفة فيه
بعضهم بعضًا، مثل وجود الجزء الذي لا يتجزأ[3] ؛ ومنها ما يضاد الجمهور فيه بعضهم
بعضًا مثل ما يرى بعضهم في[4] ان الغنى[5] آثر من الفقر، ويرى بعضهم ان الفقر آثر من
الغنى[6] ؛ ومنها[7] ما يضاد الفلاسفة فيه الجمهور، مثل ما يرى الفلاسفة ان الفضيلة مع
سوء العيش والخمول آثر من جودة العيش والكرامة مع فوات الفضيلة، والجمهور يرون
خلاف ذلك. ومن هذه ما يراه الرجل المشهور بالحكمة اذا كان مخالفًا لما يراه الجمهور، 15-35
مثل ما يراه افورطغورش[8] من ان الاشياء في انفسها بحسب الاعتقادات الحاصلة فيها
لمعتقد معتقد، وهذا هو الذي يسميه ارسطو «الرأي المبتدع»، ويسميه «الوضع» ايضًا
بخصوص. وذلك ان الوضع اذا قيل بعموم قيل على جميع المطالب الجدلية، واذا قيل
بخصوص قيل على هذا.

واما ما تتضاد فيه الاقيسة فمثل قولنا : هل العالم قديم او محدث ؟ واما ما تضاد فيه
الشهادة للقياس فهو القول الذي هو مخالف للمشهور، والقائل له[9] ليس بمشهور ولكن[10]
له عليه قياس ما قوي، مثل شكوك «يحيى» النحوي على المشائين في وجود القوة متقدمة
بالزمان للفعل في حدوث الحركة. واما الرأي[11] الذي ليس هو لانسان مشهور ولا
عليه قياس فهو الذي يسمى «الشاذ» و «التحكم» و «التحوّص»[12]، وليس احد يبلغ به
الخرق[13] ان يجعله مطلوبًا يفحص عنه في هذه الصناعة ؛ واما ما يطلب لانه لم يفحص

عنه بعد ، ولا فيه لاحد قول ، فذلك يكون بحسب زمان زمان . مثال ذلك ما جرت به عادة اصحاب التعاليم في زماننا هذا ان يبحثوا عنه من حركة الاقبال والادبار في الكواكب الثابتة[١٤] .

فهذه هي اصناف المطالب في هذه الصناعة من جهة ما هي مطالب . ولما كان 105a
المقصود الاول بهذه الصناعة انما هو الانتفاع بها في الفلسفة اونفع الجمهور ، وجب الأ[١٥] يعرض للطلب في هذه الصناعة الا ما كان نافعًا في احدى ثلاث : اما في الفلسفة العلمية ، واما في النظرية ، واما فيما هو آلة لمعرفة ما في هاتين الصناعتين وهو علم المنطق ، والأ[١٦] يعرض للطلب والفحص ما كان ضارًا في احدها[١٧] . مثال الضار في العمل ان 5
يجادل : هل ينبغي ان يعبد الله ام لا؟ ومثال الضار في العلوم النظرية : هل المحسوسات لها حقيقة ام لا؟ وهل الاعراض ثابتة زمانين ام ليست بثابتة؟ كما يفحص عنه المتكلمون من اهل زماننا. والضارة في علم المنطق، مثل: هل الموجبة والسالبة تقتسم الصدق والكذب في جميع الاشياء ام لا ؟ وهل كل شيء يحتاج الى بيان ، ام هنا اشياء بيّنة بنفسها ؟ واما النافعة في العمل فمثل قولنا : هل اللذة مؤثرة ام لا ؟ والنافعة في النظرية مثل قولنا : هل العالم محدث ام لا ؟ والنافع في المنطق مثل : هل الاشكال الحملية ثلاثة او اربعة ؟ وهل الحدّ يستنبط بطريق القسمة ؟ اوبطريق التركيب ؟ اوبطريق البرهان ؟

وينبغي ان تعلم انه ليس يجب ان يجعل مطلوبًا في هذه الصناعة على جهة الارتياض النافع في الفلسفة ما كان البرهان عليه قريبًا جدًا ، مثل وجود المثلث المتساوي الاضلاع ؛ ولا ايضًا ما كان البرهان عليه بعيدًا جدًا . و[١٨]ليس في هذه الصناعة مقدمات يثبت بها او يبطل، مثل كثير مما في المقالة[١٩] العاشرة من اقليدس من خواص الخطوط الصمّ .

— 12 —

-١١-

[القول في القياس والاستقراء الجدليين]

فقد قلنا في اصناف المقدمات ، واصناف المطالب الجدلية . والذي بقي علينا فيه القول من هذا الجزء هو معرفة اصناف الاقاويل الجدلية التي تؤلف من هذه المقدمات على هذه المطالب التي عددنا .

فنقول : انها صنفان قياس واستقراء . والقياس بالجملة هو كما حدّ في «كتاب القياس» قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد لزم عنها شيء آخر غيرها اضطرارًا . والقياس الجدلي هو القياس الذي يؤلف من مقدمات ذائعة ، كما ان البرهان هو القياس الذي يؤلف من مقدمات صادقة اولية . وذلك ان القياس من جهة صورته في الصنائع الثلاث وهي التي تنظر في المطالب الكلية ، اعني البرهان والجدل واكثر الاقاويل السوفسطائية ، هو واحد وانما يفترق من جهة المادة . فالقياس البرهاني يكون من المقدمات الصادقة ، والجدلي من المشهورات ، والسوفسطائي من المقدمات التي يظن بها انها مشهورة وليست مشهورة ، اويظن بها انها صادقة وليست بصادقة . فالقياس المطلق الذي هو حدّ هو كالجنس للاقيسة المستعملة في هذه الصنائع الثلاث .

واما الاستقراء فهو نقلة الحكم بشيء ما على جزئيات كلي ما الى الحكم بذلك الشيء على ذلك الكلي . وذلك ان نقلة الحكم من شيء الى شيء لا يخلو[1] من ثلاثة اوجه :

احدها نقلة الحكم من الكلي الى الجزئي ، وهذا هو القياس ، وذلك ان النتيجة منطوية بالقوة في المقدمة الكبرى على جهة ما ينطوي الجزء في الكل .

والثاني نقلة الحكم من اكثر الجزئيات او جميعها الى الكلي ، وهذا هو الاستقراء ، مثل قولنا : ان الصانع الحاذق افضل لان الملاّح الحاذق هو[2] افضل ، وكذلك الفارس الحاذق هو الافضل ، والنجار الحاذق[3] . والفرق بين هذا الاستقراء وبين الذي يفيد اليقين ان في هذا انما ينقل الحكم الى الكلي بغلبة ظن مستند الى وجوده في الجزئيات ، وهنالك

يحصل لنا اليقين بالمقدمات الكلية بعد الاستقراء من غير ان يستند ذلك الى الاستقراء ، بل الاستقراء انما يكون سببًا في ذلك بضرب من العرض لا انه افاد بالذات تلك الكلية. والقول في هذا اليق «بكتاب البرهان» .

والثالث النقلة من جزئي الى جزئي يشبه به ، وهو الذي يعرف بالمثال ، وسواءً كان المصيّر من جزئي واحد الى جزئي واحد او من جزئيات كثيرة الى جزئي واحد[4] ، اذ[5] كانت نقلة ذلك الحكم الى جزئي هو من باب واحد ، مثل ان نحكم على السماء انها مكوّنة لحكمنا بالكون على اجزاء الحيوان والنبات[6] والجمادات .

والاستقراء يستعمل في هذه الصناعة على وجهين ، احدهما في تصحيح المقدمة الكلية في القياس وهو الاكثر ، وربما استعمل اقل ذلك في تصحيح المطلوب نفسه . والقياس هو اشرف في هذه الصناعة من الاستقراء ، كما ان الضمير في صناعة الخطابة اشرف من المثال ، والابدال في صناعة الشعر اشرف من النتيجة . والاستقراء اظهر اقناعًا من القياس اذ كان يستند الى المحسوس ، ولذلك كان استعماله انفع من الجمهور وهو اسهل معاندة ؛ والقياس بعكس ذلك اقل نفعًا وبخاصة عند الجمهور واضعف معاندة ، ولذلك كان استعماله انفع مع المرتاضين في هذه الصناعة .

— 13 —

-١٢-

[القول في اللآلات التي يستنبط بها القياس]

20-25 فقد قلنا في اصناف الاقاويل الجدلية ، ومماذا تأتلف ، وقد بقي علينا ان نقول في اللآلات التي بها يستنبط القياس . وهذه اللآلات هي اربع :

احداها القدرة على احضار المقدمات التي منها يأتلف القياس .

والثانية الاقتدار على تمييز كل واحد من الاسماء ، وعلى كم نحو يقال .

والثالثة استخراج الفصول .

والرابعة البحث عن الشبيه .

— 14 — —١٣—

[القول في القدرة على احضار المقدمات]

اما القدرة على احضار المقدمات فذلك يكون بتحفظ انواع المقدمات المشهورة
واستخراجها من سائر المقدمات . وذلك يكون اولاً بتصفح آراء الجمهور وحفظها ، 35
وكذلك آراء اكثرهم وآراء جميع الفلاسفة واهل النباهة منهم ، وبأن يلتقط من الكتب
جميع الآراء التي في الصنائع ، وكذلك ايضًا نلتقط نقائض الامور المضادة للمشهورات[1]
فنعدّها[2] وكذلك الشبيه بالمشهورات . وانما ينبغي ان نفعل هذا في جنس جنس من 105b-25
اجناس المقدمات الموجودة في صناعة صناعة . مثال ذلك انه ينبغي ان نفعل هذا الفعل
بعينه في المقدمات الخلقية ، فنلتقط المشهورات منها على مراتبها ونعدّها ونتحفظها ،
وكذلك هي[3] الطبيعية والمنطقية وغير ذلك من الصنائع مما يمكن ان ننظر فيه صناعة
الجدل . فأن بهذا الفعل والرياضة تحصل لنا القدرة على احضار المقدمات المشهورة ، فأنه
ليس عندنا قانون يمكن ان نميّز به المشهور من غير المشهور ، او[4] انواع المشهورات بعضها
من بعض ، او الخلقية منها من الطبيعية او من المنطقية . كما يمكننا ان نميّز المقدمات
الصادقة في صناعة البرهان سوى[5] ان نجعل تلك المثل التي اعطيناها في صنف صنف
من اصناف المقدمات كالسبارات والقوانين، لنميز سائر اصناف المقدمات التي ترد علينا
بمقايستنا اياها بها وعرضها عليها حتى نحكم بذلك على ما يرد علينا منها من اي صنف
هو ، اعني هل هو[6] من المشهورات عند الجميع اوعند الاكثر ؟ وهل هي طبيعية اومنطقية
او غير ذلك من اصناف مقدمات الصنائع ؟ فأن هذا الفعل اذا داومنا عليه وتكرّرمنا ،
حصلت لنا به القدرة على احضار المقدمات التي تعمل منها المقاييس في هذه الصناعة .

ومما[7] ينفع في هذا المعنى ان نتعوّد اخذ المقدمات الكلية المشهورة[8] بأعمّ ما يمكننا ، 30-35
ثم نقسمها الى ما يمكننا في ذلك حتى تنتهي الى الانواع الاخيرة ، فأن بذلك[9] يتهيأ لنا
اخذ مقدمات كثيرة اذ كانت انواع المقدمات المشهورة مشهورة ايضًا . مثال ذلك ان

نعمد الى قولنا : ان المتقابلات علمها واحد ، فنقسمها الى المتضادات[10] والمضافين والى سائر المتقابلات ، وتنقسم[11] المتضادة الى المتضادة بالبصر والى المتضادة بحسن اللمس ، وكذلك كل واحد من المتقابلات الاربع . فيحصل لنا من هذا مقدمات كثيرة ، وهو ان العلم بالمتضادات واحد والعلم بالمضاف[12] واحد . وكذلك يحصل لنا ايضًا من قسمة المتضادات[13] مقدمات كثيرة . مثال ذلك انه يحصل لنا عن قسمة المتضادات ان العلم بالحار والبارد واحد ، والعلم بالابيض والاسود واحد .

فبهذه الطريق تحصل لنا القدرة على[14] اقتضاب المقدمات .

— 15 —

— ١٤ —

[القول في القدرة على تمييز الاسم المشترك]

واما القدرة[1] على تمييز الاسم المشترك فأن ارسطو اعطى في ذلك خمسة عشر قانونًا : 106a-5 بعضها مأخوذة من جوهر الشيء ، وهي المأخوذة من حدّه ومن جنسه ومن فصله ، وبعضها مأخوذة من الاشياء التي من خارج ، وهي المأخوذة من مقابلات الشيء ومن المقايسة ومن النظائر. فابتدأ فاعطى من المتضادات في ذلك اربعة[2] قوانين :

القانون الاول ان ننظر الى ضد تلك الاشياء التي يقال عليها الاسم ، فأن كان اسم ذلك الضد يقع على كل واحد منهما[3] باشتراك فأن تلك الاشياء مقول عليها ذلك الاسم 10-20 باشتراك . وهذا يبين لنا بوجهين : **احدهما** الاّ يكون لتلك الاضداد اسم واحد بل اسماء متباينة ؛ مثال ذلك : الحاد فأنه يدلّ به[4] على معنى في السكين ومعنى في الصوت ، فاذا اردنا ان نعلم ان ما يدلّ عليه في احدهما غير ما يدلّ عليه في الآخر نظرنا اولاً الى اسم الضد في كل واحد منهما فنجده في الصوت الثقيل وفي السكين الكال ، فنعلم ان اسم الحدّة فيهما مشترك . **والوجه الثاني** ان نعتبر الامر في الاضداد انفسها ، وذلك ايضًا انما نحوج اليه متى كان اسمًا واحدًا ؛ مثال ذلك : صوت صاف وماء صاف ، فاذا اعتبرنا 25-30 اضداد هذه وجدنا اسمها[5] واحدًا وهو الكدر ، لكن[6] اذا تأملنا الكدرة في الماء وجدناها شيئًا يعرض له في البصر ، والكدرة في الصوت شيئًا[7] يعرض له[8] في السمع[9] ، فعلمنا[10]

ان الصافي اسم مشترك. وانما ينتفع بهذا القانون اذا كان تميز ذلك في الضد اعرف من
تمييزه في الاشياء التي طلبنا فيها معرفة اشتراك الاسم اولاً، كما ان القانون الاول انما 35
ينتفع به اذا كانت اسماء الاضداد متباينة.

والقانون الثاني[١١] ان ننظر الى احد المعنيين المدلول عليهما بالاسم، فأن كان لاحدهما
ضد ولم يكن للآخر علمنا ان الاسم مشترك. مثل اللذة العارضة من قبل العلم ومن قبل 106b
شرب الماء، فأن لاحدهما ضد وهو العطش وليس للآخر ضد.

والقانون الثالث[١٢] ان ننظر الى المعنيين اللذين يدلّ عليهما الاسم، فأن كان لاحدهما
ضد له متوسط وللآخر ضد ليس بينهما متوسط فالاسم مشترك. مثل[١٣] ذلك: الكلام 5
الحلو والطعم الحلو، فأنه ليس بين الحلو من الكلام والمرّ منه متوسط، وبين الحلو والمرّ من
الطعم متوسط وهو المالح، وغير ذلك من اصناف الطعوم.

والقانون الرابع[١٤] ان يكون لاحد المعنيين ضد بينهما وسط واحد، وللثاني ضد بينهما 10
اوساط كثيرة.

وقانون خامس[١٥] من المتقابلات على طريق التناقض وهو ان ننظر ايضًا، فأن كان
مقابل احد المعنيين مقولاً باشتراك الاسم مع مقابل المعنى الثاني علمنا ان الاسم مشترك.
مثال ذلك الذي يبصر فأن له مقابلاً وهو قولنا: لا يبصر، وذلك يقال على معنيين 15-20
متباينين: احدهما الاّ يكون له بصر، والآخر الاّ يستعمل البصر، فيبيّن من ذلك ان قولنا
«يبصر» مشترك. ومن المقابل ايضًا على طريق العدم والملكة، فأنه ان كان المقابل يقال
على انحاء كثيرة فأن المعنى الذي دلّ عليه الاسم يقال على انحاء كثيرة. مثال ذلك: ان
كان الاحساس في النفس والبدن يقال على نحوين، فعدم الاحساس يقال ايضًا على
نحوين؛ وكذلك ان كانت الصحة تقال عليهما باشتراك، اعني على النفس والبدن، فأن 25
المرض يقال عليهما باشتراك.

وقانون سادس[١٦] من التصاريف ايضًا[١٧]، وذلك[١٨] انه ان كان العدل يقال على 30-35
انحاء كثيرة، فان العدالة تقال على انحاء كثيرة.

واما القوانين المأخوذة من الجنس فأنه اعطى في ذلك قانونين: احدهما ان تكون 107a

اجناس المعاني المدلول عليها بالاسم متباينة ، اعني الاجناس العالية ، مثل قولنا : محمود 5-10
في الاطعمة ، ومحمود في الخلق ، ومحمود في المطر ؛ فأن المحمود في الاطعمة هو من مقولة
« ان يفعل » او « ان ينفعل » اذ كان هو الذي يفعل او ينفعل في البدن انفعالاً محمودًا ،
والمحمود في الخلق هو في الكيفية كالشجاعة المحمودة ، والمحمود في المطر هو في الوقت . 15

والقانون الثاني ان ننظر الى اجناس تلك الاشياء المدلول عليها بالاسم ، اعني القريبة ،
اذا كانت ترتقي الى جنس واحد[١٩] : اما الى العالي نفسه ، واما الى متوسط بينهما وبين
العالي . فأن كانت تلك الاجناس القريبة متباينة ، وليس احدهما تحت الآخر ، ولم يكن
ذلك الاسم دالاً على تلك الاشياء من حيث تشترك في الجنس العالي ، فان الاسم
مشترك . مثال ذلك قولنا : حمار على الآلة المصنوعة من العود وعلى الحيوان ، فأن 20-30
جنسيهما القريبين متباينان وهما الحيوان والنبات ، وليس احدهما تحت الآخر ، ولا اسم
الحمار يدلّ به عليهما من حيث يجتمعان في الجنس العالي وهو الجوهر ، لانه لو كان يدلّ
عليهما من حيث هما في مقولة الجوهر لكان مقولاً عليهما اسم الحمار بتواطؤ. وكذلك لو
كان الجنسان القريبان احدهما تحت الآخر لكان الاسم مقولاً عليهما بتواطؤ. مثال ذلك
الطائر وذو الريش للغراب فانهما جنسان له متباينان يرتقيان الى جنس واحد ، وليس[٢٠]
الغراب مقولاً باشتراك الاسم لكون الطائر منطويًا في ذي الريش. 35

وقانون تاسع[٢١] مأخوذ من الحدّ ، وذلك في حدود الاشياء المركبة التي تدلّ على كل
جزء من المركب بلفظ مفرد ، مثل قولنا : كسوف القمر وكسوف الشمس . وذلك انّا متى 107b
عمدنا الى امثال هذه فرفعنا الشيء الذي به تختلف ، اعني الموضوع ، وحدّدنا المشترك
لهما فوجدناه مختلفًا ، فأن الاسم مشترك . مثل ان نحدّ كسوف القمر فنجده وقوعه في
مخروط الظل ونحدّ كسوف الشمس فنجده قيام القمر بين ابصارنا وبينه . فنعلم ان اسم
الكسوف فيهما مشترك . 5

قال : وربما كانت اسماء اجزاء الحدّ مما يقال باشتراك ، فينبغي ان نسلك فيها ما
سلكناه في الحدود انفسها . 10

وقانون عاشر[٢٢] ايضًا مأخوذ من الاكثر والاقل والتساوي ، وذلك ان ننظر الى احد
المعنيين المقول عليها الاسم ، فأن كان احدهما لا مقايسة بينه وبين الثاني في موضوعيهما

بالاقل او بالاكثر[٢٣] او التساوي ، فأن المعنيين يدلّ عليهما باشتراك . مثال ذلك الحدّة في الصوت والسكين ، فانه لا يقال ان حدّة مساوية لحدّة ولا اكثر منها .

وقانونان من الفصل : احدهما ان ننظر هل الاشياء التي يدلّ عليها باسم واحد هي فصول لاجناس عالية مختلفة او متوسطة يرتقي كل واحد منهما الى جنس عالٍ غير العالي الذي اليه[٢٤] يرتقي الآخر ، فأن كان ذلك كذلك فأن الاسم مشترك ، مثال ذلك : الحادّ في الصوت والحادّ في السكين ، فأن الحادّ في الصوت وغير الحادّ من فصول مقولة «الكيفية» والحاد في السكين وغير الحادّ من فصول مقولة «الجوهر» .

والقانون الثاني ان ننظر الى الاشياء التي يدلّ عليها الاسم ، فأن كانت فصولها القاسمة لها مختلفة فأن الاسم مشترك . مثال ذلك قولنا : لون على المطعوم وعلى محسوسات البصر ، فأن الفصول القاسمة لمحسوسات البصر هي المفرّقة للبصر والجامعة له ، وليس ينقسم اللون الذي يدلّ على الاطعمة بهذه الفصول .

وقانون آخر وذلك اذا كان احد[٢٥] المعنيين المدلول عليهما بالاسم فصلاً والآخر نوعًا .

فهذه هي جميع القوانين التي اعطاها في تمييز الاسم المشترك .

— 16 —

— ١٥ —

[القول في استخراج الفصول]

واما القوة على اخذ الفصول فأن ذلك يحصل بالرياضة في اخذ فصول الاشياء الشديدة التشابه . وهذه بالجملة ثلاثة انواع :

108a احدها اخذ فصول الاشياء التي هي تحت جنس واحد قريب ، مثل الشجاعة والعدل فأن جنسهما القريب واحد وهو الفضيلة ، الاّ ان الشجاعة تكون في الاشياء المفزعة والعدل في المعاملات التي بين الناس . وهذان هما فصلاهما اللذان بهما يتباينان .

والنوع الثاني ان نأخذ فصول الاشياء التي تحت جنس واحد بعيد ، مثل الفهم والعفة

فأن جنسهما البعيد هو الفضيلة ، لاكن الفهم في الجزء الفكري والعفة في الجزء الشهواني .

والنوع الثالث فصول الاشياء التي تحت اجناس عالية مختلفة اذا اتفق لتلك الاشياء ان تكون متشابهة ، مثل النظر فيماذا[1] يخالف الجنس للعلم[2] ، مع ان الحسّ في[3] المضاف والعلم من باب الكيفية ، فأن التشابه بينهما كثير وذلك ان نسبة الحسّ الى المحسوس 5 كنسبة العلم الى المعلوم .

-١٦- — 17 —

[القول في البحث عن التشابه]

واما القوة على اخذ التشابه فانما يكون بالرياضة في اخذ التشابه بين الاشياء المتباينة ، كما ان القوة على اخذ الفصول انما تحدث لنا بالرياضة في اخذ فصول الاشياء المتشابهة . والشبه على وجهين : اما شبه على وجه المناسبة ، واما في شيء يعمّ المتشابهين ، وربما وجد في الشيء الواحد الشبهان معًا . مثال ذلك الحسّ والعقل فانها متشابهان من جهة انهما 10-15 ادراك ومن جهة المناسبة ، فأن حال العقل من النفس كحال الحسّ من البصر.

فبهذه الاشياء تحصل لنا القوة على هذه اللآلات الأربع .

-١٧- — 18 —

[القول في منفعة آلات الجدل الثلاث الاخيرة]

وللآلات الثلاث التي هي : تمييز الاسم المشترك ، واخذ الفصول ، واخذ التشابه ، منفعة مشتركة ومنافع تخص . اما المنفعة المشتركة فهي تسهيلها لاقتضاب المقدمات

ووجودها ، وذلك انّا اذا قسمنا الاسم المشترك الى معانيه وذلك : اما في موضوع المقدمة ، او محمولها ، او في كليهما ، عادت لنا المقدمة الواحدة مقدمات كثيرة . وكذلك اذا اخذنا فصول الشيء الذي ظننا به قبل انه واحد عادت لنا المقدمة الواحدة اثنتين[1] ، فيحصل لنا من ذلك مقدمتان . وكذلك ايضًا اذا وجدنا التشابه بين شيئين حصلت لنا من ذلك مقدمتان .

واما المنافع الخاصة بواحدة واحدة من هذه الثلاث فأن لمعرفة الاسم المشترك مع ما تقدم ثلاث منافع :

المنفعة الاولى : الايضاح والبيان وذلك مما ينفع السائل والمجيب . اما[2] منفعته للسائل فلأنه اذا سأل بالاسم المشترك قصد[3] منه تسليم احد المعاني التي يدلّ عليها ، وربما امتنع المجيب من تسليمه لامتناعه من المعنى المشارك له في الاسم وظنًا منه انه انما سأل عن ذلك الممتنع عنده ، فبيّن له السائل بهذا الفعل المعنى الذي قصده فيسلّمه . واما منفعته للمجيب فلأنه ربما سئل[4] عن معنى لا يضرّه تسليمه وقد انطوى[5] معه في دلالة الاسم معنى يعود بابطال وضعه ، فأن هو سلّم ما دلّ عليه الاسم المشترك دون تفصيل لم يؤمن ان يلزمه السائل بطلان وضعه .

والمنفعة الثانية الاّ يكون السائل والمجيب يتخاطبان في معنيين متباينين وهما يظنان انهما يتخاطبان في معنى واحد ، وما في نفس هذا غير ما في نفس[6] الآخر ، وما يبطله احدهما غير الذي يثبته[7] الآخر . وهذا امر ظاهر انه يعرض لمن جهل ما يدلّ عليه[8] الاسم المشترك .

والمنفعة الثالثة الاّ[9] يغلط السامع ولا القائل في القياس ، وذلك انه متى كانت المقدمات مدلولاً عليها باسم مشترك ، وكان ما يدلّ عليه الاسم من تلك المعاني منها صادق ومنها كاذب ، امكن ان يظن بالكاذب انه صادق وبالصادق انه كاذب ، وكذلك بالشنيع انه مشهور وبالمشهور انه شنيع ، ويظن فيما ليس بقياس انه قياس ؛ وذلك انه يظن ان المحمول بعينه في المقدمة الصغرى هو بعينه في الكبرى[10] او هو غيره ، فيظن ان هنالك نتيجة لازمة[11] وليس هنالك شيء لازم . ومما يعرض عن الاسم المشترك من هذا التغليط يمكن الانسان ان يغالط به غيره ، الاّ ان هذا الفعل بالسوفسطائي اولى منه

بالجدلي ، وانما يضطر اليه الجدلي اذا استعسر عليه المجيب في الجواب وتنكّر وتصعّب له وامتنع من تسليم المعنى الذي ينتفع به ، فيسئُله عن ذلك المعنى باسم مشترك يدلّ عليه وعلى معنى آخر ليس ينتفع به ، فيسلّمه المجيب ظنًّا منه انه انما يدلّ ذلك الاسم على ذلك المعنى الذي لا ينتفع به السائل ، فيلزمه منه السائل المعنى الذي قصده من اول الامر وهذا[١٢] الذي كان امتنع من تسليمه له ، الا ان هذا فعل مغالطي وانما يستعمل في هذه الصناعة والعرض.

واما منفعة القدرة على اخذ الفصول فهي الوقوف على حدّ كل واحد من الاشياء ومعرفته بما يخصّه اذ كان الفصل هو الذي يتميّز به النوع في جوهره عن النوع المقاسم له في 108b
الجنس. وقد ينتفع بذلك ايضًا في مواضع الهو هو والغير ، وذلك انه اذا ثبتت[١٣] الفصول ثبتت[١٤] الغيرية.

واما منفعة القوة على اخذ التشابه فانها تكون في ثلاثة اشياء : احدها الاستقراء ، والثاني القياسات التي تخصّ باسم الوضع ، اعني الشرطية ، والثالث اداء الحدود.

اما منفعة ذلك في الاستقراء فظاهرة فأن بمعرفة التشابه بين الاشياء المستقرأة يصحّ الاستقراء ، فأنه متى لم يبن التشابه بينها لم يظهر هنالك استقراء.

واما منفعته في قياسات الوضع فظاهرة لأن بمعرفة اخذ التشابه يتأتي قياس الوضع ، وذلك ان هٰذا النحو من البيان انما هو على جهة الابدال. وذلك انه متى اردنا ان نبيّن ان شيئًا ما موجود لامر ما او منفي عنه نقلنا ذلك البيان الى شبيه ذلك الشيء[١٥] ، علمًا منا ان الذي يلزم في شبيه ذلك الشيء يلزم في ذلك الشيء بعينه.

واما منفعة ذلك في الحدود فيها يبيّن الجنس القريب الذي يوضع في الحدّ ، كما ان بمعرفة الفصل يتميّز الشيء بما يخصّه.

وبالجملة فلولا[١٦] اخذ التشابه لما امكن الانسان ان يتخلّص له معنى كلي فضلاً عن الذاتي ، ولذلك كانت الرياضة في اخذ التشابة والتفصيل هي التي يوقف بها على المعاني الذاتية في القياسات البرهانية.

وقد ينتفع ايضًا بالتشابه في اخذ حدود الاشياء المتباعدة جدًّا بجواهرها اذا[١٧] كانت بينها نسبة ما ، فيوضع ذلك المعنى الذي تباينت[١٨] به كالجنس لها . مثال ذلك انه لما كانت نسبة النقطة الى الخط في المقادير نسبة الوحدة الى العدد في كونها مبدأ ، كنا متى اردنا حدّ النقطة او الوحدة وضعنا هذا التشابه كالجنس لها[١٩] فقلنا في النقطة انها مبدأ الخط ، وفي الواحد[٢٠] انه[٢١] مبدأ العدد .

فهذه هي اللآلات التي بها تستخرج المواضع الجزئية في مطلوب مطلوب من المواضع الكلية التي تذكر[٢٢] فيما[٢٣] بعد .

وهنا انتهى القول في الجزء الاول من هذا العلم .
ومعظم ما ذكرنا من ذلك هو جميع ما في المقالة
الاولى من «كتاب الجدل» لارسطو.

الجزء الثاني

القول في المواضع

وينبغي ان نقول اولاً ما هو الموضع ، وثانيًا انها متناهية منحصرة ، وثالثًا في جهات التعاليم[١] التي[٢] يمكن ان تستعمل[٣] فيها ، والجهة التي سلكها ارسطو فيها .

فنقول : ان الاسكندر وثاوفرسطس يحدّان الموضع بأنه مبدأ ، وانه[٤] اصل منه تؤخذ المقدمات في قياس قياس من المقاييس التي تعمل على المطالب الجزئية في صناعة صناعة ، ويعنون بذلك انها احوال وصفات عامة وقوانين يصار منها الى استنباط المقدمات الجزئية في قياس قياس . وهذا هو الذي يراه ابو نصر في الموضع ، ولذلك قال انها[٥] المقدمة التي يحصر جزآها[٦] جميعًا جزئي[٧] المقدمة التي تحتها ، او التي يحصر جزؤها[٨] المحمول محمول المقدمة فقط والموضوع فيهما واحدًا[٩] . واما المقدمة التي يحصر[١٠] جزؤها[١١] الموضوع موضوع مقدمة اخرى ، وجزؤهما[١٢] المحمول واحد ، فأن الحاصرة منهما ليست بموضع ولا المحصورة مقدمة جزئية ، ولكن[١٣] المحصورة هي نتيجة مقدمتين : كبراهما هي الحاصرة ، وصغراهما موضوعها[١٤] موضوع المحصورة ، كقولنا : زيد حيوان ، وكل انسان حيوان . وقد يظن ان هذا الحدّ الذي حدّ به هؤلاء[١٥] المواضع قريب من الحدّ الذي حدّها به ارسطو في «كتاب الخطابة» ، وذلك انه قال ان المواضع هي اسطقسات القياسات . ويشبه ان يقال ان بينهما فرقًا ، وذلك ان المواضع ان كان اسطقس القياس ، وكان القياس له صورة وهي شكله ومادة وهي مقدماته ، فواجب ان يكون الموضع هو الذي يعطي مقدمات المقاييس واشكالها . وهذا هو الصحيح لان المواضع نجدها تفعل الامرين جميعًا ، او نجد منها ما يفعل احد الامرين ، ومنها ما يفعل الامر الآخر ، وذلك بيّن من المواضع العامة التي اعطاها ارسطو في انالوطيقى الاول[١٦] .

واما تامسطيوس فأنه يقول ان الموضع هو المقدمة الكلية التي هي احق المقدمات بالقياس ، ويقول ان المقدمة التي بهذه الصفة ربما استعملت بعينها في القياس ، وربما استعمل معناها وقوتها . وحجته في ذلك ان الاشياء التي يستعملها ارسطو في مقالات المواضع من هذا الكتاب يوجد فيها الصنفان جميعًا ، مثل قوله[١٧] ان ما هو اطول زمانًا فهو آثر عندنا ، ومثل قوله ان المؤثر من اجل نفسه آثر من المؤثر من اجل غيره . فأن هذه وأشباهها يظهر من امرها انها انما عددت لتستعمل[١٨] مقدمات كبر في قياس قياس من المطالب الجزئية ، مثل قولنا ان لذة السكر آثر من لذة الجماع لانها اطول منها زمانًا .

واما الاسكندر فحجته في ذلك ان المقدمات التي تؤخذ في المقاييس انفسها غير متناهية ولا منحصرة ، وما هو غير متناهٍ ولا منحصر فليس يحصل لنا من معرفة اشخاص منها متناهية امر كلي نصير منه الى امور جزئية غير متناهية على[١٩] ما شأنه ان يكون الامر في القوانين المعطاة في هذه الصناعة . واما المقدمات العامة للمقدمات الجزئية فمتناهية وتحتها جزئيات غير متناهية . فاذا حصلنا العامة منها امكننا المصير منها الى الجزئية التي تحتها ، وحصلت لنا جميع المقدمات الجزئية الغير المتناهية[٢٠] بالقوة بحصول العامة المتناهية . وهذا هو طبيعة القانون بما هو قانون ، ولذلك كانت المواضع انما تعطي بجوهرها القوة على عمل المقاييس ، والمقدمات الجزئية الكبر في قياس قياس ليس في طبيعتها هذا الفعل . فلذلك ما نرى ان الاسكندر ومن قال بقوله اقرب الى الصواب من تامسطيوس[٢١] ، وابو نصر يصحح مع هذا انه رأي ارسطو الذي يقصده في هذا الكتاب . فما يدلّ عليه اسم الموضع عند الجمهور ، وهو المعنى الذي نقل منه هذا الاسم الى ها هنا ، فأنه يلزم ان يكون بين المعنى المنقول اليه الاسم في الصناعة والمعنى الجمهوري شبه ما ، ويقول انّا نجد اسم الموضع عند الجمهور انما يدلّ به على حالة ما او امر ما في كل قول وقعت فيه بأن[٢٢] به مخاطبة بسبب تلك الحال او ذلك الامر يتأتى اثبات ذلك القول او ابطاله . وذلك ظاهر من تصفح الاماكن التي يستعملون فيها هذا الاسم ، فأنهم يقولون في قولك[٢٣] موضع نظر ، وموضع زيادة ، وموضع اختلال ، وموضع تعلق . وهذا هو اشبه الاشياء بالمعنى الذي يدلّ عليه اسم الموضع عند الاسكندر ، وهي الاحوال التي متى كانت عندنا في قول ما امكننا ان نصير الى ما يثبت ذلك القول او يبطله ، ولذلك يقول : لا يسمي ارسطو المقدمات الكلية التي منها تستنبط المقدمات الجزئية في البراهين مواضع اذ كان البرهان

ليس معدًّا نحو السؤال او الجواب ، ويعتذر عن امثال تلك المقدمات التي استعملها ارسطو في كتابه مما يظن بها انها مقدمات كبر جزئية تستعمل في قياس على المطالب الجزئية بأن يقول : ان هذه انما عدّت في المواضع من جهة ان محمولاتها توجد بوجه ما اعمّ من محمولات مطالب كثيرة جزئية ، فيصار منها الى مقدمات جزئية تستعمل مقدمات كبر في قياس قياس ، وبهذا امكن ان تكون قوانين وان تذكر في هذا الكتاب. ومثال ذلك ان قولنا ما هو اطول زمانًا فهو آثر انما صار موضعًا لان منه نصير الى ما هو اطول زمانًا فهو آثر عندنا . واما ما يذكره ارسطو في هذه المقالات مما عدا[٢٤] ما ذكرنا ، مثل قوله : ينبغي ان نخلص ايّ الاشياء يجب ان نسميها كما يسميها الجمهور وايّها لا ، ومثل قوله : ينبغي ان نحتج بعد ان ننقل اسم الشيء الى اسم آخر حتى يكون ما نسميه به أليق من اسمه الموضوع ؛ فأن هذه ليست هي مقدمات ولاكنها احوال وصفات لمقدمات يتطرق[٢٥] منها اليها . ولهذا كل المفسرين مجمعون على ان هذه ليست مواضع ، وكأنها توطئات واعدادات نحو وجوه المقدمات وامور نافعة فيها. فهذا تلخيص ما هي المواضع .

واما انحاء التعليم المستعملة في هذه الصناعة فذلك يظهر مما اقوله . وذلك انه لما كان كل مطلوب بحرف «هل» : اما ان يطلب به هل الشيء موجود على الاطلاق ؟ مثل قولنا : هل الخلاء موجود ؟ واما هل كذا موجود[٢٦] كذا ؟ مثل قولنا : هل النفس مائتة ؟ واما هل كذا وجوده لكذا اكثر من وجوده لكذا ، واما : هل كذا موجود لكذا اما على انه حدّ ، او جنس ، او خاصة ، او عرض ؟ وكان لكل واحد من هذه مواضع خاصة ومواضع مشتركة ، امكن ان تعدد جميع المواضع النافعة في مطلوب من هذه المطالب على حدة ، وان كان في ذلك تكرار للمواضع المشتركة ، وهذا هو اسهل الوجوه واقربها واثبتها للحفظ . وكذلك نجد ارسطو فعل ، الاّ انه جعل مواضع مطالب الوجود المطلق ومواضع العرض واحدة باعيانها للعلّة التي قلناها وافرد لها مقالة واحدة ، ثم جعل مواضع مطالب المقايسة المطلقة على حدة وافرد لها ايضًا مقالة[٢٧] ، ثم جعل مواضع الجنس على حدة وافرد لها ايضاً مقالة ، وكذلك فعل في مواضع مطالب الخاصة والحدّ ، اعني افرد لكل واحد من هذين قولاً . وقد يمكن ان تحصى هذه المواضع بوجه ثان ، وذلك ان نعدد اولاً ما هو مشترك لها كلها ، مثل مواضع الشبيه والنظائر والضد وغير ذلك ، ثم نذكر ما هو مشترك لاربعة منها ، ثم لثلاثة ثم لاثنين ، ثم تعدد[٢٨] المواضع الخاصة بواحد واحد منها

على حدة . وقد يمكن ان تعدد بأن تجعل كلها نحو الحدّ من غير ان يصرّح فيها بحدّ مطلوب مطلوب[٢٩] من هذه المطالب ، ولذلك ان المواضع الجنسية نافعة في الحدّ اذ كان الحدّ لا بدّ من وجود الجنس فيه ، وكذلك مواضع الخاصّة اذ كان الحدّ من شرطه ان يكون خاصًّا ، وكذلك مواضع العرض اذ كان الحدّ لا بدّ ان يكون موجودًا للمحدود . وعلى هذا فيظهر ان المواضع المبطلة لواحدة واحدة من هذه مبطلة للحدّ ، والمثبتة لواحدة واحدة منها مثبتة لشرط من شروط الحدّ ، الاّ انه لما كان ليس كل المواضع التي تبطل الجنس او واحدًا[٣٠] منها يبطل[٣١] الحدّ ، بل قد يوجد منها ما يثبته ويبطله . مثال ما يبطل الجنس ويثبت الحدّ ان يكون الشيء محمولاً على الشيء من طريق ما هو وخاصًّا به ، واما ما يبطلهما معًا فبيّن ، وذلك انه اذا بطل ان يكون محمولاً من طريق ما هو بطل ان يكون جنسًا فضلاً عن ان يكون حدًّا ؛ وكذلك يلفى الامر في جميع المواضع المبطلة لواحدة واحدة منها ، ولا ايضًا جميع المواضح التي تثبت الجنس او واحدًا واحدًا منها تثبت الحدّ او شرطًا من شروط الحدّ ، بل يوجد فيها ما يثبت الجنس ويبطل الحدّ . مثال ذلك اذا تبيّن في محمول ما انه محمول من طريق ما هو حمل عموم تبيّن انه جنس وبطل ان يكون حدًّا . فمن هذه الجهة عسر احصاؤها من جهة الحدّ ، مع انه اذا اخذت هذه المواضع نحو الحدّ واحصيت على ان ذلك هو القصد الاول منها ، لم يمتنع في كثير منها ان تخفى منفعته او تقلّ ، فاذا اخذ كل واحد منها بالجهة التي تخصّه كانت ابين واظهر منفعة .

فهذا هو السبب الذي عدل بارسطو عن ان يجعلها جدّية ، وقد قيل ان ثاوفرسطس[٣٢] فعل ذلك . فاما انها منحصرة متناهية فذلك يظهر مما اقوله . قد تبيّن ان كل مطلوب فانما يتبيّن بشيء آخر هو غيره ، وان ذلك الشيء المأخوذ في بيانه لا بدّ ان يكون بينه وبين المطلوب مواصلة ما والاّ لم يمكن ان يظهر منه في الشيء المطلوب اثبات او نفي . واذا كان ذلك كذلك فلا بدّ ان يكون الشيء الذي تبيّن منه ان الشيء المطلوب موجود بصفة كذا او غير موجود من جهة انه مواصل : اما امر مأخوذ من جوهر المطلوب ، واما امر مأخوذ من لواحقه واعراضه ، واما من اشياء من خارج بينها وبين المطلوب مناسبة او مشابهة ، واما من اشياء متوسطة بين الامور التي من خارج وبين التي من جوهر الشيء .

ولما كان كل مطلوب ينقسم الى محمول وموضوع ، وكانت المواضع المأخوذة من جوهر الشيء : اما ان تكون مأخوذة من حدّ المحمول او الموضوع ، او من جزء حدّهما ، وذلك

اما جنس واما فصل ، واما ان تكون اجزاء المحمول نفسها او الموضوع ، اعني انواع المحمول او الموضوع ، وجب ضرورة ان تكون المواضع المأخوذة من جوهر الشيء : اما مواضع الحدّ ، او الجنس ، او الفصل ، او مواضع التقسيم ، اعني التي يقسم فيها المحمول او الموضوع الى انواعه .

ولما كانت لواحق الشيء ايضًا : اما اعراضًا[٣٣] واما خواص ، وذلك موجود في جميع المقولات التسع ، وجب ان يكون عدد هذه المواضع ايضًا هذا العدد .

ولما كانت ايضًا الامور التي من خارج اما شهادة شاهد وذلك : اما واحد مقبول ، واما الاكثر ، واما الجميع ، واما معنى ، وكانت المعاني التي من خارج : اما ان تكون متشابهة[٣٤] ، واما متقابلة[٣٥] ، واما مركبة منها ، وجب ضرورة ان تكون التي من خارج منحصرة في هذه القسمة . والمركبة منها هي مواضع الأقل والاكثر ، والمتقابلات كما سلف لك هي اربعة ، والشبيهة صنفان . واما المواضع المتوسطة بين الامور التي من خارج ، والتي من جوهر الشيء ، فيظن انها مواضع التصاريف ومواضع النظائر . وبالجملة فكل موضع فلا يخلو ان يكون داخلاً تحت هذه الاقسام ، او متوسطًا بينها ، وسيلوح ذلك بالاستقراء عند الوقوف على المواضع انفسها ان شاء الله[٣٦] .

فهذا ما كان ينبغي ان نقدمه قبل تعديدنا المواضع . فلنصر الى تعديدها محتذيًا في ذلك تعليم الحكيم .

LIVRE II
القول في مواضع[1] الاعراض[2] وهي المذكورة في المقالة الثانية
35
وهي بعينها مواضع الوجود المطلق

— 1 —
–١–

[مقدمات عامة]

فنقول : ان المسائل منها كلية ، ومنها جزئية ، وكل واحدة منهما : اما موجبة ، واما سالبة . فتكون المسائل اربعة اصناف : موجبة كلية ، مثل قولنا : «كل لذة خير» ؛ وكلية سالبة ، مثل قولنا : «ولا لذة واحدة خير» ؛ وموجبة جزئية ، مثل قولنا : «لذة ما خير او[3] : «بعض اللذات خير» ؛ وسالبة جزئية ، مثل قولنا : بعض اللذات ليس خير»
109a او : «ليس كل اللذات خيرًا» . ولما كان النظر في المسائل الكلية يتضمن الجزئية ، وذلك انّا اذا اثبتنا الشيء كليًا فقد اثبتناه جزئيًا ، وكذلك اذا ابطلناه كليًّا فقد ابطلناه
5 جزئيًّا ، كان النظر ها هنا في المسائل الكلية دون الجزئية .

وايضًا فأن الاوضاع الجدلية فانما هي كلية ، والجدليون فانما شأنهم ان يثبتوا اثباتًا كليًّا ، او يبطلوا ابطالاً كليًّا ، اذ كانت المقدمات المشهورة انما هي كلية ، فأن الجزئية متبدّلة ومتغيّرة وغير محفوظة الشهرة . وكل واحد من المطالب الاربعة ، اعني مطلب الحدّ ، ومطلب الجنس ، ومطلب الخاصة ، ومطلب العرض ، فقد يبطل ابطالاً كليًّا
10-20 وجزئيًّا ما عدا[4] العرض فانه انما يبطل ابطال كليًّا . وذلك انه اذا تبيّن ان الشيء ليس موجودًا للكل تبيّن انه ليس بجنس ، ولا خاصة ، ولا حدّ ، فاما العرض فليس الامر فيه كذلك لانه قد يوجد جزئيًّا في الموضوع على ما قيل . ولهذا بعينه امكن ان يثبت العرض

اثباتًا جزئيًا ولم يمكن في واحدة من تلك ، اعني الجنس والخاصة والحدّ ، ان يثبت الا
كليًا اذ كانت محمولة على جميع الموضوع ، وهذا كله امر ظاهر من حدودها المتقدمة . 25

قال : والخطأ يقع في المسائل الجدلية من وجهين : احدهما ان تكون كاذبة ، او يعبّر
عنها باسماء غير مستعملة في عرف اللغة ، ولا دالة عند الجمهور على تلك المعاني التي
استعملت فيها ، مثل تسمية الدابة[٥] «انسانًا» ، وما اشبه ذلك من الاسماء التي هي 30
بخلاف ما تدلّ عليه اللغة .

— 2 —

—٢—

[مواضع]

فأول المواضع التي ذكرها ارسطو هو ان ننظر في محمول الوضع ، فأن كان موجودًا في 35
موضوعه على انه واحد من تلك الباقية ما عدا[١] العرض فليس يعرض ، وان وصفه واصف
بأنه عرض في الموضوع[٢] فقد أخطأ في التسمية ، مثل ان نقول ان البياض عرض له ان 109b-5
يكون لونًا ، وذلك ان اللون هو جنس للبياض لا عرض . وقد يقع الغلط في حمل
الجنس على موضوعه فيحمل حمل العرض وهو ان يحمل على موضوعه باسم مشتق ، مثل
ان يقول قائل ان البياض متلوّن . فأنه بيّن ان من فعل هذا فقد حمل الجنس حمل
العرض لا حمل الجنس ، فأن الجنس يحمل على النوع حملاً يوافق اسمه وحدّه ولا حمل 10-15
الخاصّة والحدّ ، فأن هذه خاصّة بالاشياء التي تحمل عليها ، اعني انه لا توجد[٣] لغيرها ،
والمتلوّن يوجد لغير الابيض . فبيّن ان من فعل هذا فقد وصف الجنس على انه عرض .

وموضع ثانٍ مأخوذ من المواضع المأخوذة[٤] من جوهر الشيء ، وهو الموضع المأخوذ
بطريق التقسيم . وذلك انّا متى اردنا ان نتأمل وجود المحمول في الموضوع بهذا الموضع
او لا وجوده ، قسمنا الموضوع الى انواعه ، ثم الى انواع انواعه ، الى ان ننتهي[٥]
الى اشخاصه ، ثم تأملنا فيها وجود المحمول ، فأن تبيّن انه موجود في جميعها : اما في
الانواع الاول واما في انواع الانواع ، واما في الاشخاص ان لم يكن ظاهرًا وجوده في

الانواع اما في كلها او في اكثرها ، تبيّن انه موجود في كل الموضوع واتتلف عن ذلك قول استقرائي لا برهاني اذ كان القياس البرهاني انما يبيّن فيه الجزئي بالكلي . واما هذا فأنّا بينّا 20-25
فيه الكلي بالجزئيات ، وان تبيّن انه مسلوب عن جميعها تبيّن ان المحمول مسلوب عن جميع الموضوع ، واتتلف عن ذلك الضرب الثاني من الشكل الاول ؛ وان تبيّن انه مسلوب عن بعضها تبيّن منه ابطاله في الشكل الثالث . مثال ذلك ان نطلب : هل العلم بالمتقابلات واحد ؟ فنقسم المتقابلات الى الانواع الاربعة التي هي : الموجبة والسالبة ، والضدان[٦] ، والمضافان ، والعدم والملكة ؛ فأن تبيّن في هذه ان العلم بجميعها واحد تبيّن ان العلم بالمتقابلات واحد ، وذلك بطريق الاستقراء لجميع انواع المتقابلات ، وان تبيّن ان العلم بجميعها ليس واحدًا ائتلف عنه سالب كلي الشكل الاول ، وان تبيّن ان العلم ببعضها ليس واحدًا ائتلف عنه[٧] سالب ينتج جزئيًا في الشكل الثالث . وان لم يتبيّن لنا[٨] هذا في الانواع الاول من المتقابلات قسمنا كل واحدة[٩] منها الى انواعها[١٠] ، فأن تبيّن لنا من ذلك ما اردنا والاّ قسمناها حتى نتنهي[١١] الى الاشخاص .

والموضع الثالث مأخوذ من الحدّ وهو برهاني من جوهر الشيء . وذلك يكون بوجهين : 30-35
اما بأن نجد موضوع المطلوب ، فأن وجدنا المحمول موجودًا فيه تبيّن في الشكل الاول انه موجود في الموضوع ، وان تبيّن انه مسلوب عن الموضوع تبيّن انه مسلوب عنه في الشكل الاول والثاني[١٢] . مثال[١٣] ذلك قولنا[١٤] : هل النفس مائتة ؟ فنقول : النفس هي جوهر متحرك[١٥] من تلقائه دائم الحركة ، وما هو بهذه الصفة فهو غير مائت فالنفس غير مائتة .

والوجه الثاني ان نجد المحمول نفسه ، فأن وجدناه في الموضوع تبيّن ان المحمول في كل الموضوع في الشكل الثاني لأن الحدّ ينعكس[١٦] ، ولولا ذلك لكان غير منتج لانه كان يكون من موجبتين في الشكل الثاني ، وان تبيّن ان حدّه مسلوب عن الموضوع انتج سالبة كلية في الشكل الثاني . مثال ذلك : هل الفاضل حسود ؟ فنجد الحسد انه التأذي بحال
الاخيار ، والفاضل لا يتأذى بحال الاخيار ، فينتج ان الفاضل ليس بحسود . وان لم يتبيّن 110a-5
لنا شيء من حدّ الموضوع اوالمحمول[١٧] فعلنا في اجزاء الحدّ ما فعلناه في الموضوع او المحمول نفسه ، اعني بأن نأخذ اجزاء احدهما ونعتبره على مثال ما اعتبرنا ذلك في الموضوع نفسه او المحمول ، وهكذا الى ابسط اجزاء الحدّ ، وذلك اذا لم يتبيّن ما اردناه فيما قبل ذلك .

والموضع الرابع هو ان نطلب معاندًا للامر الذي وضع ونجتهد في ذلك ما امكن ، 10

فأن لم يلف له معاندًا او وجدناه فأبطلناه صحّ الوضع. وهذا الوضع قوته قوة الموضع المصحح بالاستقراء، لأن عدم المعاند قد يكون من جهة الحسّ وقد يكون من جهة الاّ يلغى له قياس يعانده. وليس هذا موضعًا[١٨] ولكنه[١٩] وصيّة نافعة في اثبات الاوضاع المشهورة؛ ولا هو ايضًا برهاني، وذلك انه ليس يلزم من الاّ[٢٠] يلفى للامر معاندًا او من ان تبطل معاندته ان يكون صحيحًا في نفسه اذ قد يكون له معاند من غير ان نشعر نحن به.

وموضع خامس[٢١] من جهة اللفظ وهو ان يدلّ على الشيء بالاسم المشهور عند
الجمهور لا باسم مخترع لذلك المعنى، سواء كان دالاً عند الجمهور على معنى آخر او لم
يكن دالاً. وهو جدلي نافع للاثبات والابطال، الاّ ان يكون المعنى مما ليس له اسم عند 15
الجمهور وله اسم في عرف صناعة ما، فأنه ينبغي ان نستعمله على حسب ما هو عند
اهل تلك[٢٢] الصناعة، وهي وصيّة لا موضع.

— 3 — —٣—

[مواضع اخرى]

وموضع سادس من اللفظ ايضًا، وهو ان يكون الوضع الذي يطلب فيه انه موجود او
غير موجود مقولاً باشتراك الاسم. فاذا لم يشعر به المجيب امكن ان يغالط به السائل، 25
فيقسم الاسم[١] المشترك الى جميع المعاني التي يقال عليها على ان ذلك قسمة الجنس الى
انواعه؛ ثم يبيّن بطريق شبيه بالاستقراء ان المحمول موجود في جميع الموضوع لوجوده في 30-35
اكثر المعاني التي قسم لها الاسم او في جميعها. هذا اذا اراد الاثبات، واذا اراد الابطال
بيّن ان المحمول غير موجود في واحد من تلك المعاني. وهذا الموضع هو بالجملة
سوفسطائي، والذي ينبغي في هذه الصناعة[٢] للجدلي هو ان يتجنب استعمال مثل هذا
الموضع. واذا وقع له ان يفصل جميع المعاني التي يقال عليها الاسم المشترك ويميّزها، ثم 110b...
يبيّن الصادق[٣] من غير الصادق؛ وهذا بعينه ينبغي ان يفعله في الاسماء المشكّكة ثم يبيّن

ما منها صادق وما منها كاذب . والمفسّرون يعدّون هذا الموضع سابعًا ، اعني الموضع الذي يستعمل فيه[4] الاسم المشكك ، وهو في الحقيقة ليس هو موضعًا جدليًّا لا هو ولا الذي قبله .

— ٤ — — 4 —

[مواضع اخرى]

والموضع الثامن هو انه ينبغي ان ننقل اسم الشيء اذا كان خفيًّا الى ما هو اعرف[1] ، مثل ان نجعل بدل قولنا الحقيقي في الظن اليقيني. وهذه وصية نافعة في سهولة وجود 111a-10
القياس وليست هي بموضع .

وموضع تاسع وهو ان نتأمل جنس الموضوع ، فأن وجدنا المحمول فيه حكمًا انه موجود في الموضوع ، وبخاصة اذ اردنا ان نبيّن ان المتضادين يوجدان لشيء واحد ، فأنه ان وجدا في جنسه وجدا فيه - مثل ان الحس يوجد فيه صواب وخطأ من قبل ان التمييز يكون 15-25
فيه الصواب والخطأ ، فأن التمييز هنا جنس للحسّ والحسّ نوع له ، وهو موضع صحيح برهاني ، فأن البرهان على النوع بالجنس هو تبيّن الجزء بالكل وهو برهاني على ما سلف . وقد يبرهن على الجنس بالنوع على طريق الاثبات ، وذلك ان كل ما يوجد للنوع يوجد للجنس ، وهذا انما يأتلف في قياس شرطي. مثال ذلك ان الانسان ان كان موجودًا له النطق فأن الحيوان موجود له النطق ؛ وليس يبرهن ذلك على طريق السلب ، وذلك انه اذا لم يكن الانسان موجودًا[2] له عدم النطق فليس يلزم ان[3] يكون الحيوان موجودًا[4] له عدم النطق. واما البرهان على النوع من الجنس بقياس شرطي فأن ذلك يمكن على جهة السلب ، فأن كل ما يسلب عن الجنس يسلب عن النوع ، فأن الحيوان ان لم يكن 30-35
موجودًا له النطق لم يكن الانسان موجودًا له النطق . وليس يمكن ذلك على طريق الايجاب ، فأنه اذا كان الحيوان له عدم النطق موجود لم يكن الانسان موجودًا[5] له عدم النطق .

والموضع العاشر ان نتأمل محمول المطلوب . فأن كان جنسًا وكان محمولاً على موضوع المطلوب فواجب ضرورة ان يكون موجودًا للموضوع بعض انواع ذلك الجنس ، وكذلك كل ما اشتق له من ذلك الجنس اسم . مثال[6] قولنا : هل النفس تتحرك؟ فأن كان يمكن 111b-5 ان تتحرك فواجب ضرورة ان تتحرك بأحد انواع الحركات الاربع التي هي : النقلة ، او[7] الاستحالة ، او النمو ، او الكون والفساد . وهذا الموضع يأتلف قياسه : اما المنتج للموجبة ، وهي ان النفس تتحرك ، ففي الشكل الاول ؛ واما السالب ، وهي النفس ليس تتحرك ، ففي الشرطي المتصل . مثال ذلك ان نقول : ان كانت النفس تتحرك فهي : اما ان تنمى ، او تستحيل ، او تنتقل ، ثم نستثني بمقابل التالي وهو انه ليس تتحرك واحدة من هذه الحركات ، فينتج ان النفس ليس تتحرك . وقد تنتج[8] في الشكل 10 الثاني في الضرب منه الذي يتبيّن[9] بعكسين ، واما الشكل الاول فليس ينتج فيه لان الصغرى فيه تكون سالبة ، وهذا الموضع هو برهاني وهو مأخوذ من جوهر الشيء .

والموضع الحادي عشر مأخوذ من اللوازم ، وذلك على وجهين : احدهما ان ننظر ما الشيء الذي اذا وجد لزم ضرورة ان يوجد الوضع المطلوب . وهذا الموضع هو للاثبات 15-20 ابدًا ، وذلك بأن نضع الشيء الذي اذا وجد لزم ان يوجد الوضع مقدمًا والمطلوب تاليًا نستثني المقدم بعينه فينتج التالي بعينه . مثال ذلك ان يكون مطلوبنا : هل الخلاء موجود ؟ فنقول : ان كانت الحركة موجودة فالخلاء موجود ، لكن[10] الحركة موجودة ، فالخلاء موجود . **والوجه الثاني** ان ننظر ما الشيء الذي اذا وجد الوضع المطلوب وجد هو ، وهذا الموضع هو للابطال ابدًا ، وذلك بأن نضع المطلوب مقدمًا والشيء اللازم عن وجوده تاليًا ثم نستثني مقابل التالي فينتج مقابل المقدم . مثال ذلك ان يكون مطلوبنا : هل الخلاء موجود ؟ فنقول : ان كان الخلاء موجودًا[11] فأبعاد الجسم توجد مفارقة ، ثم نستثني : لاكن الابعاد ليست تفارق ، فينتج : فالخلاء غير موجود . وهذه المواضع برهانية ، الا انه كما قيل من شروط القياس الشرطي اذا استعمل ان يكون الاتصال فيه مبيّنًا بقياس حملي ، او المستثنى ان كان الاتصال بيّنًا بنفسه .

والموضع الثاني عشر مأخوذ من جهة الزمان ، وذلك انه اذا كان وجود المحمول والموضوع في شيء ما مختلفًا بالزمان لم يصدق ان المحمول موجود للموضوع[12] . وذلك اما 25 بأن يكون وجود الموضوع له دائمًا والمحمول غير دائم ، مثال ذلك قولنا : هل المغتذي

ينمى من الاضطرار ام لا ؟ فنقول : انه ليس ينمى من الاضطرار وذلك ان المغتذي
يغتذي دائمًا وليس ينمى دائمًا ؛ واما بأن يكون الموضوع يوجد فيه[13] في زمان غير الزمان
الذي يوجد فيه المحمول ، مثال ذلك قولنا : هل التعلم تذكر؟ فنقول : ان التعلّم ليس
بتذكر وذلك ان التعلّم يكون لما يوجد في الزمان المستقبل والتذكر لما كان وجوده في الزمان[14]
الماضي. وهذا الموضع هو برهاني وهو مأخوذ من الاعراض الغير المفارقة[15] ، والقياس 30
المؤتلف فيه يكون من الاشكال الحملية في الشكل الثاني ، وذلك ان الاوسط يكون فيه
الزمان ويحمل على احد الطرفين بايجاب وعلى الآخر بسلب .

— ٥ — — 5 —

[مواضع اخرى]

والموضع الثالث عشر هو ان يترك السائل ابطال الوضع الذي تضمن المجيب حفظه
وينتقل الى ابطال شيء آخر. وذلك الشيء الآخر لا يخلو ان يكون ابطاله ضروريًا في
ابطال الوضع او لا يكون. ثم إذا كان ضروريًّا فلا يخلو ان يكون في الحقيقة او في الظن. 35
فأما اذا كان ضروريًا في الحقيقة فانه برهاني ، مثل ان يكون الامر الذي ينتقل الى التكلم
فيه مقدمة ضرورية في القياس المبطل ، ويكون هذا الفعل ايضًا ضروريًا في صناعة الجدل
اذا جحد المجيب شيئًا مما ينتفع به السائل في الموضع ؛ واما اذا لم تكن المقدمة التي ينتقل 112a-5
اليها الكلام[1] السائل ضرورية في[2] الوضع لا في الظن ولا في الحقيقة فهو فعل سوفسطائي .
واما اذا كان في الظن لا في الحقيقة : فأن كان ذلك الظن مشهورًا كان ذلك جدليًّا ،
وان كان سبب الظن غلط الذهن في ذلك وظنه انه الشيء نفسه كان سوفسطائيًا . وهذا 10-20
ليس بموضع وانما هي وصية نافعة في وجود القياس وتحذير من افعال السوفسطائيين .

— 6 —

—٦—

[مواضع اخرى]

والموضع الرابع عشر هو ان ننظر في الاشياء التي انما يوجد لها احد الامرين المتقابلين فقط ، كالاضداد التي ليس بينهما[1] متوسط ، كوجود الصحة والمرض للانسان ، فأنه اذا 25
تبيّن لنا في احد الضدين انه موجود تبيّن لنا ان الضد الآخر مسلوب ، وهذا يكون للابطال . وبالعكس ان تبيّن لنا ان احد الضدين مسلوب تبيّن لنا ان الضد الآخر هو[2]
موجود . وهذا الموضع للاثبات والابطال ، وهو من الامور التي من خارج ، والقياس 30
المؤتلف منه يكون في الشرطي المتصل او[3] المنفصل .

والموضع الخامس عشر وصية في نقل الاسم إلى قول يقوم مقامه ، اعني ان يتحرّى فيه الناقل[4] اذا فعل ذلك ان يكون القول دالاً على الطبيعة التي يدلّ عليها الاسم لا على امر
خارج عن طبيعة الشيء زائد عليها او ناقص عنها ، مثل من عبّر عن الشجاع بأنه جيّد 35
النفس ، فأن الشجاع فيه معنى زائد على جودة النفس . فأنه لا[5] ينبغي ان نأخذ امثال هذه الاقاويل بدل الاسماء .

والموضع السادس عشر هو مأخوذ من طبيعة جهة وجود المحمول للموضوع . وذلك ان 112b
المحمول : اما ان يوجد للموضوع من الاضطرار ، واما ان يوجد له على الاكثر ، واما ان
يوجد له بالاتفاق ، او على اي الامرين اتفق على السواء[6] . وذلك ان من وضع ما شأنه ان 5-15
يوجد اضطراريًا اكثريًا فمن البيّن انه قد قال فيما هو موجود دائمًا انه ليس موجودًا[7] دائمًا . وبالعكس من وضع فيما هو موجود على الاكثر انه من الاضطرار فقد قال فيما ليس بموجود دائمًا انه موجود دائمًا . وكذلك من جعل ما شأنه ان يوجد على اي الامرين اتفق على السواء من الاضطرار او[8] من الاكثر . وكذلك من وضع المضاد لما هو
على الاكثر من الاضطرار، وذلك ان المضاد لما هو على الاكثر اقلي . 20

والموضع السابع عشر ان نتحفظ ان نجعل الشيء موجودًا لنفسه كأنه معنى آخر ، اعني ان يحمل الشيء على نفسه . وذلك يتفق اذا كان للشيء اسمان مترادفان ، كمن قال

ان الفرح يوجد له السرور والطرب على ان السرور معنى غير الفرح : اما عرض له ، واما
غير ذلك من المحمولات . وهو موضع مغلط ، وقد حذّر منه في «كتاب السفسطة» 25
واستوفيت اقسامه هنالك .

—٧—

[مواضع اخرى]

والموضع الثامن عشر هو مأخوذ من الاضداد ، وتأتلف فيه ستة مواضع : اثنان
متلازمة[١] ، واربعة متعاندة . والامر بيّن في انه يحدث عنها ستة انحاء من التركيب ، 30-35
وذلك انه : اما ان يؤخذ كل واحد من الضدين مع الضد الآخر المقابل له وذلك في المحمول والموضوع من القضيتين معًا ، وهذا على ضربين : احدهما كقولنا : ان كان الاحسان الى الاصدقاء واجبًا[٢] فالاساءة الى الاعداء واجبة ، والثاني عكس هذا كقولنا : ان كانت الاساءة الى الاصدقاء واجبة فالاحسان الى الاعداء واجب . واما ان يؤخذ كلا[٣] الضدين في موضوع واحد ، وهذا على ضربين ايضًا : احدهما ان نجعل ايّ الضدين اتفق مقابل الضد الآخر في القضية المقابلة لها ، والضرب الثاني ان نعكس الامر ، اعني ان نجعل الضد الذي اخذ في الاولى في الثانية والذي في الثانية في الاولى ، مثل قولنا : ان كان الاحسان الى الاصدقاء واجبًا[٤] فالاساءة اليهم غير واجبة ، وان كانت[٥] الاساءة الى الاصدقاء محمودة[٦] فالاحسان الى الاصدقاء غير محمود . واما ان يؤخذ محمول واحد في موضوعين متضادين ، وهذا ايضًا على ضربين : مثل ان كان الاحسان الى الاصدقاء واجبًا[٧] فالاحسان الى الاعداء غير واجب ، او[٨] ان كانت الاساءة الى الاصدقاء واجبة فالاساءة الى الاعداء غير واجبة .

فالتركيبان الاولان لا يحدثان تعاندًا وانما يحدثان تلازمًا ، وهو موضع مشهور وليس 113a-5
ببرهاني على ما سنقول بعد . واما الاربعة التي بعدهما[٩] فتحدث تعاندًا ، فان كانت من
المتضادات التي ليس بينهما[١٠] متوسط صلحت للاثبات والابطال وكانت برهانية ، 10-15
وذلك انه ان كان قولنا : زيد مريض صادقًا ، فقولنا فيه انه ليس بصحيح صادقًا[١١] ،

وان كان قولنا فيه انه غير مريض صادقًا فقولنا فيه انه صحيح صادق . واما اذا كان الضدان بينهما متوسط كان كاذبًا في الاثبات ، فأنه ليس يلزم اذا كان الشيء ليس بأبيض ان يكون اسود ، كما يلزم اذا كان ابيض الآ[١٢] يكون اسود . والمقاييس التي تأتلف في هذه المواضع هي شرطيات : اما من المتلازمات فمتصلة ، واما من المتعاندات[١٣] فمنفصلة .

والموضع التاسع عشر ان نتأمل محمول الوضع ، فان وجدنا يلزم عن وجوده للموضوع[١٤] ان يوجد الضدان معًا علمنا ان المحمول مسلوب عن الموضوع . مثال ذلك قول من يقول بالصور المفارقة للمحسوسات فأنه يلزم عن ذلك ان تكون محسوسة معقولة معًا متحركة ساكنة ، وذلك انه من حيث توضع مفارقة فليست هي محسوسة ولا متحركة ، ومن حيث توضع موجودة في المحسوسات يلزمها ان تكون محسوسة متحركة لانّا[١٥] محسوسون متحركون. وقياس هذا الموضع يأتلف في القياس السائق الى المحال .

والموضع العشرون هو ان ننظر هل المحمول عرضًا كان او غيره ضد ، فأن كان له ضد نظرنا هل الموضوع قابل له ام ليس بقابل . فأن كان الموضوع قابلاً له امكن ان يكون المحمول موجودًا للموضوع لان الضدين موضوعهما واحد ؛ وان لم يكن[١٦] فيه ذلك لم يمكن ان يوجد المحمول في الموضوع . مثال ذلك ان ننظر هل البعض في الجزء الغضبي من النفس ، فان كانت المحبة التي هي ضد البعض ليست فيه وانما هي في الجزء الشهواني فالبغضة ضرورة ليست في الجزء الغضبي من النفس . وهذا الموضع في الابطال ضروري ، واما في الاثبات فممكن ، وذلك انه اذا وجد احد الضدّين في موضوع ما امكن ان يوجد فيه الضد الآخر.

—٨—

— 8 —

[مواضع اخرى]

والموضع الحادي والعشرون ان ننظر في المتقابلات الاربعة ، اعني الموجبة والسالبة والضدين والمضافين والعدم والملكة ، ونتأمل وجه اللزوم فيهما[١] . وذلك ان اللزوم في

المتقابلات ضد اللزوم في المتلازمات ، لان المتلازمات انما يلزم فيها الوجود الوجود او
الارتفاع الارتفاع ؛ واما المتقابلات فانما يلزم فيها الارتفاع الوجود او الوجود الارتفاع .
والموضع الذي سلف في المتضادات هو جزء من هذا الموضع . واللزوم في هذه المتقابلات
يكون على ضربين : لزوم مقلوب وذلك اذا قويس امران متقابلان الى امر واحد او امر واحد
الى امرين متقابلين على ما سلف لنا في المتضادات . واللزوم الغير المقلوب[2] ، وهو الذي
يسمى «المستقيم» هو ان يلزم المقابل مقابله ؛ وهو ايضًا على ضربين : احدهما ان يكون
موضوع القول اللازم مقابل موضوع القول اللازم عنه ومحموله مقابل محموله ، والضرب
الثاني ان يكون موضوع الثاني مقابل محمول الاول ومحموله مقابل موضوعه . وهذا الموضع 30-35
هو اشهر في الموجبة والسالبة بل هو برهاني ، وهو الموضع الذي يسمى «عكس النقيض».
ومثل ذلك[3] : ان كان الانسان حيًّا فما ليس بحي[4] فليس بانسان. هذا في الابطال ،
ومثاله في الاثبات : ان كان ما ليس بحي فليس[5] بانسان ، فما هو انسان فهو حي . ومثال
اللزوم بالعكس في المتضادات قولنا : ان كان الجيّد البنية صحيحًا فالمريض ردئ
البنية[6] . واما اذا اخذ على الاستقامة فمثل قولنا : ان كان الجيّد البنية صحيحًا فالردئ
البنية مريض[7] . وكلى الموضعين غير برهاني ويختلفان في الشهرة بحسب الاوضاع ، ولذلك 114a-5
ينبغي ان يتحرّى المشهور من ذلك بحسب وضع وضع .

واما اللزوم الذي يكون في الملكة والعدم فالمشهور منه انما هو الذي على الاستقامة ،
مثل قولنا : ان كل البصر حسًّا فالعمى عدم الحسّ . وهذا الموضع مشهور و[8]غير برهاني ،
فانه ليس يلزم اذا كان البصر حيًّا ان يكون الغير المبصر[9] ميتًا . وكذلك اللزوم المشهور في 10-20
المضاف انما هو اللزوم الذي على استقامة ، مثل قولنا : ان كان العلم ظنًّا فالمعلوم مظنون ،
وان كان البصر حسًّا فالمبصر محسوس . واختلال هذا الموضع انه ان كان المحسوس معلومًا
فليس يلزم ان يكون الحسّ علمًا .

— 9 — —٩—

[مواضع اخرى]

والموضع الثاني والعشرون هو مأخوذ من النظائر والتصاريف . واعني بالنظائر الاسماء 30-35
التي هي مثالات اول والاسماء المشتقة منها التي تدل على تلك المعاني التي تدلّ عليها
المثالات الاول مقترنة بموضوع ، مثل العدل الذي هو مثال اول والعادل الذي هو مشتق
منه . مثال ذلك ان العدل ان كان محمودًا فان العادل محمود وان كان الجور ليس بمحمود 114b
فان الجائر ليس بمحمود ، وهو للاثبات والابطال . وربما كان الامر الذي يقصد بيانه في
المشتق اظهر منه في المثال الاول ، فيجعل وجوده في المشتق هو المقدّم ووجوده في المثال هو
التالي ، ثم يستثنى المقدم فينتج التالي ، مثل ان كان الجائر مذمومًا فالجور مذموم . واما
التصاريف فانها الالفاظ التي تغيّر عن الالفاظ التي هي مثل اول تغييرًا يدلّ على جهة
وجود المحمول للموضوع ، وهذا ليس يوجد في لسان العرب الاّ ان يصرّح باللفظ الدالّ
على الجهة ، مثل قولنا : ان كان ما استعمل على طريق الطب نافعًا فالطب نافع . وكما 5-15
انّا ننظر في الاضداد فان كان ضد المحمول في ضد الموضوع فان المحمول في الموضوع ،
مثل قولنا : ان كان الخير لذيذًا فان الشر[1] مؤذ ، كذلك ننظر ها هنا في نظائر الاضداد
فان الامور المتضادة نظائرها ايضًا متضادة ، مثل قولنا : ان كان العدل علمًا فان الجائر
جاهل .

والموضع الثالث والعشرون[2] مأخوذ من الكون والفساد والامور المكوّنة والمفسدة ، وهو
للابطال والاثبات . وينبغي كما يقول تامسطيوس ان يضاف الى ذلك الفاعلات
والغايات والافعال ، فان الامور التي كونها خير هي ايضًا خير ، وان كانت هي ايضًا خيرًا
فكونها خير . والمأخوذ من الفساد بعكس هذا ، وذلك ان ما كان فسادها خيرًا فهي شر 20
وما كان فسادها شرًّا فهي خير . وكذلك الاشياء التي فاعلها خير فهي خير ، والاشياء التي
مفسداتها خير فهي شر . وهذا الموضع مشهور فانه ليس يلزم ان يكون فاعل الشر شرّيرًا ولا
فاعل الخير خيّرًا ، وكذلك من الغايات والافعال ، ومثل هذه قريبة بيّنة .

— 10 — — ١٠ —

[مواضع اخرى]

والموضع الرابع والعشرون مأخوذ من الشبيه . والشبيه على ضربين كما تقدم : اما شبيه 25-30 في عرض ، مثل قولنا : ان كان علم واحد يكون باشياء كثيرة فظن واحد يكون باشياء كثيرة ، واما شبيه على جهة المناسبة ، مثل قولنا : ان كانت نسبة الملك الى المدينة نسبة الملاّح الى السفينة ، والملاّح لا ينبغي ان يسكر ، فالملك لا ينبغي ان يسكر. وتامسطيوس يجعل للشبه موضعًا ثالثًا[1] وهو المأخوذ على طريق الابدال والنقلة ، وذلك انّا اذا اردنا ان نبيّن[2] شيئًا ما لامر ما ، وكان بيانه في شبيهه اظهر نقلنا البيان الى الشبيه الاظهر ، فاذا تبيّن ذلك المعنى فيه نقلناه الى الاخفى شبه ما فعل افلاطون في بيان العدل في المدينة والنفس . واما الموضع الذي بعد هذا[3] ، الذي يقول فيه : وينبغي ان ننظر هل الامر في واحد وفي كثير ، فانه يظهر بيانه[4] انه داخل في المواضع المأخوذة من افعال الشيء ولواحقه ، وهو برهاني في الابطال . مثال ذلك : هل العلم هو التخيّل ؟ فنقول : ليس هو 35 لانّا نعلم اشياء كثيرة معًا ولا يمكن ان نتخيّل اشياء كثيرة معًا . وقد يمكن ان يجعل موضعًا على حياله .

والموضع الخامس والعشرون وهو المأخوذ من الاقل والاكثر. وفيه اربعة مواضع :

احدها ان ننظر في محمول الوضع وموضوعه فان وجدنا ما يتزيّد فيه محموله ويوجد فيه اكثر يوجد فيه موضوعه اكثر ، قلنا ان المحمول في الموضوع ، وفي الابطال بعكس هذا ان وجدناه ينتقص فيما يتزيّد فيه موضوعه حكمنا بأنه غير موجود للموضوع . مثال ذلك في الاثبات ان كان ما هو اكثر لذة خيرًا فاللذة خير ، وفي الابطال : ان كان ما هو اكثر لذة 115a اقل خيرًا فاللذة ليست بخير. وكذلك ايضًا ان وجدنا المحمول في الموضوع قضينا ان ما يتزيّد فيه الموضوع يوجد المحمول متزيّدًا فيه . مثال ذلك : ان كان اللذة خيرًا فما هو اكثر لذة فهو اكثر خيرًا ، وهذا ليس بصادق في الاشياء التي الخير فيها في الاعتدال . وايضًا فان[5] الرياضة والحميّة ان كانتا نافعتين فليس يلزم ما كان اكثر رياضة واكثر حميّة ان يكون نافعًا .

والثاني اذا قيل محمول واحد على شيئين ، فان كان وجوده في احدهما احرى[٦] من وجوده في الآخر ، ثم كان موجودًا فيما وجوده فيه ليس بأحرى[٧] ، فانه موجود فيما وجوده فيه احرى[٨] . وبالعكس ان كان غير موجود فيما وجوده فيه احرى[٩] فهو غير موجود فيما وجوده فيه غير احرى[١٠] ، فاذا قصدت الى الاثبات جعلت الابتداء بموضع الاقل ، واذا قصدت الى الابطال جعلت الابتداء بموضع الاكثر والاحرى[١١] والاخلق. مثال ذلك في الاثبات قولنا : ان كان اليسار احرى[١٢] الاّ يوجد خيرًا من الصحة ، ثم كان اليسار خيرًا ، فالصحة خير ؛ وفي الابطال عكس هذا ، وهو انه ان كانت الصحة احرى[١٣] ان توجد خيرًا ، والصحة ليست بخير ، فاليسار احرى[١٤] الاّ يكون خيرًا .

والثالث هو اذا قيل محمولان على موضوع واحد فانه ان كان الذي وجوده اقل و[١٥]ليس بأحرى[١٦] او اخسّ موجودًا ، فالذي وجوده اولى او اكثر او افضل موجود ، وفي الابطال بالعكس . مثال ذلك : ان كان السكون الطبيعي ليس يوجد للجرم السماوي فأحرى[١٧] الاّ[١٨] يوجد له السكون العشري .

والرابع هو اذا قيل محمولان على موضعين : فان كان المحمول الذي هو احرى[١٩] ان يوجد لاحد الموضوعين لا يوجد فان الذي ليس بأحرى غير موجود ، وبالعكس ان كان الذي هو احرى الاّ يوجد موجودًا فما هو احرى ان يوجد موجود ضرورة . ومثال ذلك : ان كان الخلاء احرى ان يوجد في الهواء منه في الارض ، وبالجملة في الاجسام المتخلخلة منه في الصلبة ، ثم كان غير موجود في المتخلخلة فهو في الصلبة غير موجود . وعكس هذا فان الاثبات ان كان في الصلبة موجودًا فهو في المتخلخلة .

وهذه المواضع ، كما يقول تامسطيوس ، هي مؤلفة من الشبيه والمقابل من اجل انها تتشابه بنسبتها الى الموضوع وتختلف بالاقل والاكثر ، وهي مشهورة. وابن سينا يقول : قد تكون برهانية اذا كان الاول فيها هو المتقدم بالطبع . **قلت** : وقد يظن بارسطو انه استعمله في المقالة الاولى من «السماء والعالم» حيث قال : ان كان للحركة المستديرة ضد والمستقيمة احرى ان تضادها من المستديرة ، ثم لما بيّن ان المستقيمة ليس تضادها تبيّن ان المستديرة احرى الاّ[٢٠] تضادها ؛ وكأنه اذا كان الاحرى فيها بالحقيقة كان برهانيًا ، واذا كان بالظن كان مشهورًا[٢١] .

والموضع السادس والعشرون المأخوذ من جهة التساوي اما في الحقيقة واما في الظن . وتأتلف فيه ايضًا[٢٢] ثلاثة مواضع :

احدها : اذا قيل محمول واحد على موضوعين بالسواء ، ثم كان في احدهما موجودًا ، فانه في الآخر موجود . مثال ذلك : ان كان شأن اليونانيين في قبول الحكمة كشأن البابليين ، ثم وجدت الحكمة لليونانيين ، فهي موجودة للبابليين .

والثاني ان يكون موضوع واحد يقال عليه محمولان بالسواء ، فانه اذا وجد[٢٣] احدهما وجد الآخر واذا لم يوجد أحدهما لم يوجد الآخر . مثال ذلك : ان كان حال الناس في قبولهم الفضائل الخلقية كحالهم في قبولهم الفضائل النظرية ، و[٢٤] وجدت لهم الفضائل الخلقية ، فالنظرية موجودة لهم .

والثالث ان يكون محمولان يقالان على موضوعين بالسواء ، فان كان يوجد احدهما في احدهما فالآخر يوجد في الآخر ، وبالعكس في الابطال . مثال ذلك : ان كانت حال اهل البلاد الحارة في العلوم الروحانية مثل حال اهل البلاد الباردة في العلوم الغير الروحانية[٢٥] ، ووجدت العلوم الغير الروحانية[٢٦] لاهل البلاد الباردة ، فالروحانية موجودة لاهل البلاد الحارة .

وهذه المواضع ربما كان ما يوجد فيها من الاقل والاكثر والتساوي في الحقيقة ، وربما كان في الظن والعلم ، وهي حينئذٍ[٢٧] احرى ان تكون مشهورة .

—

-١١-

[مواضع اخرى]

والموضع السابع والعشرون هو المأخوذ من الزيادة والنقصان ، وذلك اذا زيد موضوع ما في شيء يجعل محموله موجودًا في ذلك الشيء من غير ان يكون موجودًا فيه ، فان ذلك المحمول موجود لذلك الموضوع . مثال ذلك ان زيدت اللذة في الغذاء فجعلته خيرًا فان

اللذة خير . وكذلك ان زدنا موضوعه[1] على شيء ما ومحموله موجود فيه ، فجعل محموله في
ذلك الشيء اكثر مما كان قبل الزيادة ، فان المحمول في الموضوع . مثال ذلك : ان زدنا 30-35
اللذة في الغذاء فجعلته اكثر نفعًا ، فان اللذة نافعة . وهذا الموضع ليس ينعكس على
الابطال ، وذلك انه اذا زيد شيء ما على شيء فلم يجعله خيرًا فليس يلزم الاّ يكون ذلك
المزيد خيرًا ، وذلك انه اذا زيد شيء ما على شيء ما ابيض فلم يزدد بياضه فليس يلزم الاّ 115b-5
يكون ذلك الشيء ابيض .

والموضع الثامن والعشرون هو مأخوذ مما يقال بشريطة فيؤخذ انه مقول على الاطلاق . 10-20
وتلك الشريطة : اما ان تكون موجودة من جهة الاقل ، او الاكثر ، او الزمان ، او الحال ، او المكان ، او غير ذلك من الشرائط . وهذا الموضع[2] سوفسطائي ، وذلك ان ما هو افضل من كذا او اكثر من كذا فليس يلزم ان يكون فاضلاً ولا كثيرًا باطلاق[3] ؛ وكذلك الذي من جهة المكان فانه ليس يلزم ان يكون النافع في الاقليم الرابع نافعًا باطلاق ، ولا النافع ايضًا في وقت ما هو نافع باطلاق ، ولا الحسن في سيرة ما هو حسن باطلاق . وهذا الموضع ليس ينتفع به في الابطال ، فانه ليس يلزم ما لا يوجد بالاقل والاكثر الاّ يوجد باطلاق ، وذلك ان الانسانية للانسان ليست بالاقل ولا بالاكثر وهي موجودة له باطلاق .

قال : واذا وصف الشيء بوصف[4] فلم يحتج فيه الى زيادة وتقييد ، فهو الموصوف
بذلك الشيء على الاطلاق . 35

فهذه هي المواضع التي عدّدها ارسطو في اثبات الشيء وابطاله على الاطلاق ، وهي التي تضمنتها المقالة الثانية من كتابه في «الجدل» .

والحمد لله على ذلك كثيرًا[5]

LIVRE III

مواضع مطلب المقايسات
وهي المذكورة في الثالثة[1] من كتابه

— 1 —
116a

— ١ —

[مواضع]

فنقول : ان هذه المقايسات بالجملة ثلاثة اصناف : اما ان يقاس محمول واحد الى موضوعين ، اعني ايّهما هو اكثر وجودًا له المحمول . مثال ذلك : ايّما آثر : الجميل او النافع ؟ وايّما الذ : العيش الذي تستعمل فيه الفضيلة او العيش الذي ينهمل فيه في الشهوات ؟ وهذا النوع من انواع المقايسة هو اكثر انواعه[2] استعمالاً ، وهو الذي يعتمده ارسطو. و[3]المواضع المعطاة في هذه المقالة انما هي بحسب هذا النوع لانه اذا تحصلت لنا المواضع التي منها يستنبط هذا النوع من المقايسة سهل[4] علينا وجود المواضع التي يستنبط بها النوعان الآخران . واحد النوعين الآخرين هو مقايسة محمولين الى موضوع واحد . مثال ذلك : ان كانت العافية لذيذة ونافعة ، فايّهما يوجد لها اكثر : المنفعة ام اللذة ؟ والنوع الثاني هو مقايسة محمولين الى موضوعين ، مثال ذلك قولنا : ان كان الخمول يستفاد به السلامة ، وصحبة الملوك يكون بها العطب ، فايّهما اكثر وجودًا : هل السلامة في الخمول او العطب في صحبة الملوك ؟ فهذه انواع مطلوبات المقايسة .

واما موضوعات هذه المطلوبات فان من وصل الينا كلامه من المفسّرين يقولون انها انما توجد في العرض لان العرض هو الذي يقبل الاقل والاكثر ؛ ويعنون بالعرض ها هنا ليس العرض الذي حدّ في المقالة الاولى من هذا الكتاب ، بل العرض الذي حدّ في اول

«كتاب المقولات» وهو المقول في موضوع لا على موضوع . واذا كان هذا هكذا فمطالب المقايسة توجد في العرض المحدود قبل ، وفي الخاصّة وفي الجنس وفي الحدّ اذا كان المحدود ليس من مقولة الجوهر.

واما ابو نصر فيرى ان مطالب المقايسة قد تكون في مقولة الجوهر ، ويحتج لذلك بما استعمله ارسطو في «كتاب المقولات» من مقايسة اشخاص الجواهر الى انواعها ايّهما احرى ان يكون جوهرًا ، وكذلك مقايسة المادة الى الصورة . وعلى هذا فتكون مطالب المقايسة توجد في المطالب الخمسة ، اعني مطالب[5] الوجود المطلق ، ومطلب العرض ، ومطلب الخاصة ، ومطلب الجنس ، ومطلب الحدّ ، وبهذا يصحّ ان يقال فيها مطالب مقايسة مطلقة كما قيل في مطالب الاثبات والابطال انها مطالب مطلقة ، الا ان اكثر هذه المقايسة انما توجد في العرض المحدود في المقالة الاولى من هذا الكتاب . ولذلك نجد ارسطو عدّد مطالب المقايسة في مطالب العرض ، ولعلّه ايضًا فعل ذلك من قبل ان بمعرفة كثير من مواضع هذه تحصل مواضع المقايسة المطلقة كما ان بمعرفة مواضع العرض تحصل معرفة المطالب المطلقة ، اعني التي يطلب فيها الوجود اولاً وجود فقط . وهذه المطالب التي تقال بالمقايسة : منها ما تطلب في الامور الطبيعية والآلاهية ، ومنها ما تطلب في الامور الارادية واكثر ما تستعمل في هذا الجنس. والمواضع المعدّدة ها هنا : منها ما هي عامة نحو جميع الامور كانت طبيعية او ارادية ، ومنها ما هي خاصة بالمؤثرات ، ومنها ما هي عامة لجميع انواع المقايسة على اي نحو كانت ، اعني اما من جهة التقدم ، واما من جهة الفضل ، واما من جهة الشرف ، واما من جهة الحسّة ، واما ايّ نوع كان من انواع المقايسة .

وينبغي ان تعلم انه ليس يطلب هذا الطلب في الاشياء المتباعدة جدًا ، مثل قول القائل : ايّما آثر : السعادة او الغنى[6] ؟ لكن[7] انما يكون هذا الطلب في الاشياء المتقاربة التي يلحقنا فيها الشك ايّهما افضل . وبالجملة فالحال في هذا النوع من الطلب كالحال في سائر المطالب ، فكما انّا لسنا نطلب على كذا موجود لكذا او غير موجود اذا كان ذلك بيّنًا بنفسه ، كذلك لا نطلب ها هنا هل كذا آثر من كذا اذا كان التفاضل بينهما ظاهرًا بنفسه . وينبغي ان نتأمل في هذه المواضع ثلاثة اشياء : احدها ايّها خاص بالمؤثرات وايّها عام لجميع ما يقال بالمقايسة ؛ والثاني ايّها هو المأخوذ من جوهر الشيء والمأخوذ من الاشياء

التي من خارج او من الاشياء المتوسطة التي بين هذين ؛ والثالث ايّها منها يصلح ان يستعمل في البرهان وايّها لا . وتامسطيوس يقول انه عرض لهذه المواضع ان تكون صعبة القسمة لتشابهها وقلّة ظهور الفرق بينها .

فأول هذه المواضع التي ابتدأ منها ارسطو هو ان ما كان اطول زمانًا و[8]اكثر ثباتًا فهو آثر مما كان اقصر زمانًا واقل ثباتًا . وهذا الموضعان عامان لجميع المسائل التي تجري على جهة المقايسة ، والاول مأخوذ مما من خارج وهو طول الزمان ، والثاني مأخوذ من جوهر الشيء وهو الثبات وهو مشهور ، فانه ليس النسر آثر من الانسان وان كان اطول زمانًا منه يقال ان صحّ ذلك .

والموضع الثالث هو ان ما يختاره ويفضله الرجل الفاضل ، او الشريعة ، او العلماء ، او 15-20
ما يختاره اكثر الناس او اكثر اهل صناعة ما ، او ما يختاره الجميع ويتشوقه الكل فهو افضل . وهذا الموضع مأخوذ من الامور التي من خارج اذ كان مأخوذًا من الشهادة ، وهو مشهور عام .

والموضع الرابع هو ان الافضل ما كان في العلم الافضل مثل ما يوجد في العلم الالهي[9] . وكذلك ما كان موجودًا في الشيء الافضل فهو افضل وآثر ، مثل ان ما هو موجود لله تعلى آثر مما يوجد للانسان . وكذلك ما يخصّ الافضل افضل وما كان من الامور التي هي افضل واقدم فهو افضل ، مثل ان الصحة افضل من الجمال لان الصحة في الاعضاء التي هي افضل . وهو عام لجميع مسائل المقايسات ، وهو مأخوذ من الاشياء المتوسطة ، فانه ليس هو مأخوذًا من الامور التي من خارج ولا من الامور انفسها وهي مشهورة ، وهذه وان كانت مواضع كثيرة فقوتها قوة موضع واحد .

والموضع الخامس وهو ان كل ما هو داخل تحت جنس فاضل على انه[10] موجود في ذلك الجنس وداخل تحته فهو افضل مما ليس هو جزءا من ذلك الجنس . مثال ذلك ان العدالة لما كانت جزءا من الفضيلة ونوعًا من انواعها كانت افضل من العادل وهو مأخوذ 25
من الامور انفسها وهو عام نحو انواع المقايسات . وهو موضع يشبه ان يكون صحيحًا اذا اخذ المحمول للموضوع من طريق ما هو ، مثل ان يؤخذ العادل بما هو عادل لا بما هو شيء آخر .

والموضع السادس هو ان المؤثر من اجل نفسه آثر من المؤثر من اجل غيره ، مثل ان
الصحة آثر من الرياضة لان الرياضة مؤثرة من اجل غيرها والصحة من اجل ذاتها . والمؤثر 30-35
ايضًا بذاته آثر من المؤثر بالعرض ، مثل ان كون الاصدقاء عدولاً آثر من كون الاعداء
عدولاً فان ذلك في الاصدقاء مؤثر بالذات ، ولذلك كما[11] يقول ارسطو يؤثر هذا المعنى
فيهم ولو كانوا بالهند ، فاما الاعداء فانما تؤثر عدالتهم لئلا[12] يلحقنا منهم ضرر ، ولذلك
لو كانوا بحيث لا يلحقنا منهم ضرر لم يؤثر ذلك . وما كان بالطبع مؤثر فهو آثر مما ليس
بالطبع ، مثل ان العدالة آثر من العادل لان العدل بالطبع نافع والعادل بالاكتساب . وما
كان مؤثرًا على الاطلاق آثر مما هو مؤثر عند انسان ما ، او في وقت ما ، او حال ما ، او
مكان ما ، فان الغذاء مؤثر على الاطلاق واما الدواء فمؤثر[13] في وقت ما . وقوة هذه
المواضيع واحدة ، وتامسطيوس يقول هي مأخوذة من الامر نفسه وهي خاصة بالمؤثرات .

والموضع السابع هو ان ما كان سببًا للخير بذاته آثر مما هو سبب له بالعرض ، كالفضيلة 116b
التي هي آثر من البحث لان تلك سبب للسعادة بذاتها وذلك بالعرض . وكذلك الامر في
الضد وذلك ان الذي هو سبب للشر بذاته يتجنب اكثر مما هو سبب له بالعرض . 5

والموضع الثامن هو ان الغاية آثر مما يسوق الى الغاية ، وان كان امران يسوقان اليهما
فاقربهما اليها آثر ، والذي يسوق الى الامر الآثر آثر . مثال ذلك ما ينتفع في السعادة آثر مما 10-15
ينتفع به في الادب ، وما يسوق الى المعاش انفع مما يسوق الى الجميل . وهذا الموضع عام
لجميع انواع المقايسات .

والموضع التاسع هو ان الممكن اثر مما ليس بممكن وهو خاص بالمؤثرات . مثال ذلك
ان صناعة الطب آثر من الكيمياء .

والموضع العاشر متى كان شيئان فاعلان فان الذي غايته افضل فهو آثر . مثال ذلك
ان الرياضة فاعلة الصحة ، والتعلّم فاعل الحكمة ، فالتعلم افضل من الرياضة . وهو 20-25
عام .

والموضع الحادي عشر هو من مقايسة فاعلين الى غايتين ، فان كان فضل الغاية على
الغاية اكثر من فضلها على فاعلها فان فاعل الغاية الفاضلة آثر من الغاية المفضولة . مثال

ذلك : ان كانت السعادة تفضل الصحة باكثر من فضل الصحة على فاعلها فان فاعل السعادة آثر من الصحة . وذلك انه لما كان نسبة فاعل السعادة الى السعادة نسبة فاعل 30-35 الصحة الى الصحة ، وكان فضل السعادة على الصحة اكثر من فضل الصحة على فاعلها ، وكان فضل الصحة على فاعلها كفضل السعادة على فاعلها ، كان فضل السعادة على الصحة اكثر من فضلها على فاعلها . واذا كان ذلك[14] كذلك كان فاعل السعادة 117a افضل من الصحة ، لانه اذا كان شيء واحد ينسب الى شيئين نسبة مختلفة كان الذي النسبة اليه اصغر اعظم من الذي النسبة اليه اعظم . وهذا الموضع عام لجميع مسائل المقايسات .

— ٢ — 2 —

[مواضع اخرى]

والموضع الثاني عشر هو مأخوذ من اللوازم . وذلك انه اذا كان شيئان متقاربين ، ولم 5-10 يمكنا ان نبيّن ان احدهما يفضل الآخر في شيء اصلاً من جواهرهما ، فينبغي ان ننظر في توابعهما ، وذلك ان الذي يتبعه خير اكثر هو آثر والذي يتبعه شر اقل فهو آثر . مثال ذلك سهولة الفعل وسهولة الانفعال ، فان الذي يتبع سهولة الفعل هو ان يغلب وسهولة الانفعال ان يغلب ؛ ومثال ما يتبعه شر اقل العيش في الخمول والعيش في الظهور ، فان الذي يتبع[1] العيش في الخمول التهاون ويتبع العيش في الظهور الحسد . والتابع للشيء ربما كان منه متقدم ومنه متأخر ، مثال ذلك ما يتبع المتعلم من الجهل والعلم ، فان الجهل بما يتعلّمه متقدم عليه والعلم به متأخر عنه . والتابع بآخرة في اكثر الامر افضل ، فينبغي ان نأخذ من التوابع انفعها ، اعني ان كان الانفع المتقدم اخذناه . وهذا الموضع خاص 15 بالمؤثرات وهو ضروري .

والموضع الثالث عشر هو ان الخيرات التي هي اكثر آثر من التي هي اقل اذا كان الاقل داخلاً تحت الاكثر ، وهو مشهور . وهو يكذب اذا كان احد الخيرين[2] من اجل الآخر ، فانه ليس يصدق ان[3] مجموعهما آثر من احدهما . مثال ذلك قولنا : « ان يصحّ »

20 و «الصحة» فان مجموعيهما ليس آثر من الصحة ، وذلك ان «ان يصح» انما يؤثره
من اجل الصحة . فينبغي ان يشترط في هذا الموضع شرطان : احدهما ان يكون الاقل
داخلاً تحت الاكثر ، فانه ليس يلزم ان يكون الاكثر من الدراهم آثر مما هو اقل منها من
الدنانير ، والشرط الثاني الأ[4] تكون الاشياء القليلة المحصورة كمالاً للاشياء الحاصرة
الكثيرة ، او الحاصرة بعضها كمال وبعضها نحو الكمال .

والموضع الرابع عشر وهو ان ما كان مع لذة آثر مما يكون بغير لذة . مثال ذلك الدواء
الحلو مع الدواء المر ، وان كان كلاهما نافعين . والذي بغير اذى[5] آثر من الذي مع
25-30 اذى[6] ، مثل ان المسيغ[7] الطعم آثر من المرّ .

والموضع الخامس عشر وهو ان كل واحد من الاشياء مما له وقت يخصه إذا وجد
في وقته آثر منه اذا وجد في غير وقته ، مثل[8] الرئاسة في الشيخوخة آثر منها في الشباب ،
وكذلك الحكمة ؛ واما الشجاعة فالامر فيها بالعكس وذلك ان الضرورة الى فعل
الشجاعة في الشباب اكثر ، وكذلك العفّة .

35 **والموضع السادس عشر** وهو ان ما كان انفع في اكثر الاوقات فهو آثر من النافع في
وقت ما . مثال ذلك الشجاعة والعدل والعفة ، فان العدل والعفة نافعان في جميع
الاوقات ، والشجاعة نافعة عند وجود الاعداء وهو ضروري .

والموضع السابع عشر وهو ان الشيء اذا وجد لنا لم نحتج الى الشيء الآخر فهو آثر من
الذي اذا وجد لنا احتجنا الى ذلك الاول . مثال ذلك العدل والشجاعة ، فان الناس
117b كلهم اذا كانوا عدولاً لم ينتفع بالشجاعة واذا كانوا شجعاناً انتفعوا بالعدالة واحتاجوا
اليها . وهو برهان ما[9] مأخوذ من الامور انفسها .

والموضع الثامن عشر وهو مأخوذ من الفساد والاطراح والترك والكون[10] والاقتناء
5 والتضاد ، فان الامور التي يتجنب فسادها اكثر هي آثر ؛ وكذلك الامر في الترك
والاطراح ، وذلك ان ما كان اطراحه وضده يتجنب اكثر فهو آثر . والامر في الكون
والاقتناء بعكس ذلك فان الاشياء التي كونها واقتناؤها آثر هي آثر . وهذا الموضع جمع
اشياء كثيرة بعضها مأخوذ من الاشياء التي من خارج وهو مقنع ، وذلك انه ليس يلزم ان

كان العمى يتجنب اكثر من ضعف البصر ان يكون البصر آثر من حدّة البصر. واما اذا كان المصيّر في هذا الموضع والنقلة من الكون الى الكائن ، ومن الفساد الى الفاسد[11] ، او من التكون الى الكون ، ومن الطريق الى الفساد[12] الى الفساد نفسه ، فانه يكون ادخل في الامر نفسه وادخل في ان يكون علميًا من قبل ان النقلة ليست تكون حينئذٍ من المتقابلات لكن[13] من الامور القريبة من جوهر الشيء. مثال ذلك انه ان كان «ان يصحّ» آثر من «أن يمرض» فالصحة آثر من المرض. وكذلك اذا لم يكن هنالك تضاد اصلاً ، وذلك انه ان كان «ان يبني»[14] خير من «ان يخيّط» فالبناية خير من الخياطة.

والموضع التاسع عشر وهو ان ما كان اقرب الى الخير فهو افضل ، والشيء الذي هو 10
اكثر شبهًا بالشيء الافضل هو افضل . وهذا يكون على ضربين : اما مقايسة اثنين الى واحد بمنزلة قولنا : ان التهوّر افضل من الجبن وذلك انه اشبه بالشجاعة التي هي افضل من الجبن ؛ واما مقايسة اثنين الى اثنين بمنزلة قولنا : ان الفضائل النظرية إفضل[25] من الشكلية . وذلك ان تلك اشبه بالامور الملكية وهذه اشبه بالانسانية . وهذا الموضع
عام لجميع انواع المقايسات وهو مأخوذ من الامور التي من خارج ومشهور غير برهاني . 15
وذلك انه ليس يمتنع ان يكون الاشبه بالافضل ليس اشبه به من جهة ما هو افضل ، بمنزلة ما نقول ان القرد اشبه بالانسان من الفرس وليس القرد افضل من الفرس. وكذلك لا يمتنع عند مقايسة امرين بأمرين ان يكون الشبيه بالافضل شبهه يسير والآخر الذي يشبه الاخس يكون شبهه كثيرًا ، او ان[16] يكون احدهما يشبه الافضل من جهة ما هو اخس والآخر يشبه الاخس من جهة ما هو افضل .

والموضع العشرون هو ان ما كان اظهر واشهر فهو آثر مما هو في ذلك المعنى اقل . وهذا 20-25
الموضع مأخوذ من الشهادة وهو كاذب في اشياء كثيرة ، وذلك انه يصير الخطيب آثر من المهندس والفقيه من الفيلسوف .

والموضع الحادي والعشرون هو ان ما كان اصعب اقتناء فهو آثر ، وذلك انّا كما يقول ارسطو اذا اقتنينا ما لا يسهل وجوده[17] كان سرورنا به اكثر. وينبغي ان تؤخذ صعوبة الاقتناء في الاشياء المؤثرة والاّ فكثير من الاشياء الصعبة ليست مؤثرة فضلاً عن ان تكون آثر من غيرها ، وذلك انه ليس الصعود على الجبال آثر من المشي في المستوى من الارض .

والموضع الثاني والعشرون هو ان ما كانت مشاركته للاشياء الرديّة اقل ، او ما كان عادمًا لها ، هو آثر مما كان لها مشاركًا اوكان اكثر مشاركة . وذلك ان من[18] لم يلحقه شيء من المكروه آثر مما لحقه ، وما لحقه اقل آثر مما لحقه اكثر . وهذا الموضع يمكن[19] ان يؤخذ خاصًا وعامًا في جميع الاشياء التي لها اضداد[20] كالصحة وغيرها اذا كانت غير مشاركة لاضدادها اوكانت مشاركتها اقل اذا كان مالها في طبيعتها الخاصية اكثر . وهذا الموضع[21] داخل تحت المواضع المأخوذة من المتقابلات .

والموضع الثالث والعشرون هو ان ما كان افضل من شيء آثر على الاطلاق فان المتقدم في الفضل في ذلك الجنس افضل من الذي في[22] الجنس الآخر المفضول . مثال ذلك انه[23] ان كان الانسان افضل من الفرس باطلاق فان المتقدم من الناس في الفضل افضل من المتقدم من الخيل في الفضل . وعكس هذا ان كان المتقدم في هذا الجنس في الفضل افضل من المتقدم في جنس آخر فان الجنس افضل من الجنس . وانما صار هذا الموضع مقنعًا للمناسبة المأخوذة من التساوي ، وذلك انه لما كانت نسبة الجنس الى الجنس كنسبة الافضل في هذا الجنس الى الأفضل في الجنس الآخر امكن ان يقنع ، لكن[24] قد يظهر انه ليس ببرهان[25] فان الموت الفاضل في الغاية كموت الشهداء عندنا افضل من المشي الفاضل في الغاية كالسعي الى الحج او الى غير ذلك من العبادات الفاضلة . غير انه ليس يلزم ان يكون الموت على الاطلاق افضل من المشي على الاطلاق ، وذلك ان الفضيلة في الموت ليست له من جهة ما هو موت وانما هي[26] لمختار الموت بحال كذا وهو الشهيد . وهذا الموضع هو عام للمؤثرات وغيرها .

والموضع الرابع والعشرون هو ان ما يشترك فيه الاصدقاء آثر مما ليس يشتركون فيه ؛ 118a
وبهذا كانت الفضيلة آثر من الصحة ، واليسار افضل من النسب ، والادب آثر من اللذة . وايضًا ما يجب ان نفعله بالصديق اكثر من سائر الناس آثر مما يجب ان نفعله بجميع الناس وبمن اتفق ، وذلك ان الذين نؤثرهم بالمحبة[27] قد نختار لهم تعليم الحكمة ، فاما بذل المال فنختاره لمن اتفق من المحاويج . وهذان الموضعان خاصان بالمؤثرات وقوتهما[28] واحدة ، وذلك ان الامر يقول ارسطو من[29] انه ولا انسان من الناس يؤثر عندما تحصل له سائر الخيرات ان يعيش بلا اصدقاء اذ كانت الامور التي فيها التشارك معهم آثر مما يتوحد به . وهذا الثاني هو اشد اقناعًا من الاول ، وذلك ان الاول يجعل اليسار آثر

من الصحة ، وكأن هذا الموضع الثاني مضاد[٣٠] للاول وذلك ان العام في الأول هو الآثر من الخاص وفي الثاني الخاص آثر من العام .

والموضع الخامس والعشرون هو ان الاشياء التي توجد من جهة الافضل آثر من الاشياء التي توجد من جهة الضرورة . ونعني بالشيء الذي يوجد من جهة الافضل ما كان ليس ضروريًا في وجود الشيء المتصف به وانما وجوده له على جهة التمام والكمال ، بمنزلة الجمال في الاعضاء . ونعني بالضروري الشيء الذي لا يمكن ان يوجد الشيء خلوًا منه ، مثل وجود الاعضاء الاصلية للانسان . وينبغي ان تعلم ان الافضل في طبيعته غير الآثر[٣١] عندنا ، وذلك انه ليس يلزم ان يكون ما كان افضل في طبعه ان يكون آثر عندنا ، فان التفلسف ليس بآثر من اقتناء المال للفقير لان الحاجة للمال آثر عنده . فاذا اريد بالآثر ما هو عندنا لا ما هو في نفسه امكن في هذا الموضع ان يصدق وان يكذب : اما صدقه فان جودة العيش آثر من العيش ، وجودة العيش موجودة لنا من جهة الافضل والعيش من جهة الضرورة ؛ واما كذبه فلأن الحكمة ليست آثر عند العليل من الصحة . واما ان اريد ها هنا بالآثر ما هو في طبعه آثر ، وهو الذي يدل عليه بالافضل ، فهو صحيح ؛ وان اريد بالآثر الآثر عندنا ، يكاد[٣٢] ان يكون الضروري آثر عندنا ، والذي من الافضل افضل .

والموضع السادس والعشرون هو ان ما لا يمكن فيه ان يكتسب[٣٣] من غيره آثر مما يمكن ان يكتسب[٣٤] من غيره ، كحال العدالة عند الشجاعة . وهذا الموضع قد يكذب فانه يصير به الجمال آثر من الادب .

والموضع السابع والعشرون هو ان ما كان مؤثرًا بغير هذا الشيء آثر مما ليس هو[٣٥] مؤثرًا الا به . مثال ذلك ان الحفظ ليس هو مؤثرًا بغير فهم ، والفهم مؤثر دون حفظ . وقوة هذه المواضع قوة واحدة وهو ان الاخص مقدم في الشرف على الأعم .

والموضع الثامن والعشرون وهو انّا[٣٦] متى جحدنا احد امرين ليظن بنا ان الثاني موجود لنا ، فان الذي نريد ان يظن بنا انه موجود لنا آثر . مثال ذلك انّا نجحد الاجتهاد والدرس ليظن بنا انّا اذكياء . وهذا الموضع هو من الامور التي من خارج .

والموضع التاسع والعشرون هو ان الشيء الذي يكثر الجمهور تأنيب من يستثقله ويستكرهه[٣٧] آثر من الشيء الذي لا يكثر الجمهور ذم من يستثقله ، والشيء الذي لا يكثر الجمهور تأنيب من شق عليه فقده آثر من الشيء الذي يكثر الجمهور لوم[٣٨] من شق عليه فقده .

— ٣ — — 3 —

[مواضع اخرى]

والموضع الثلاثون هو ان ما كان من الاشياء التي تحت نوع ، وله الفضيلة التي تخص ذلك النوع ، هو آثر مما ليس له تلك الفضيلة . مثال ذلك ان الانسان الفاضل آثر من المتوسط والخسيس . واذا كانت الفضيلة لكليهما فان الآثر هو الذي هي له اكثر ، مثال ذلك ان ارسطو آثر من افلاطون . وهذا الموضع هو مأخوذ من الامر نفسه وهو برهاني وليس هو خاصًّا بالمؤثرات بل مطابق لكل مقايسة .

والموضع الحادي والثلاثون هو انه اذا كان امران ، وكان احدهما يصيّر الشيء الذي يحضره بحضوره[١] خيرًا ، فهو آثر من الذي لا يصيّر غيره بحضوره خيرًا ؛ فان السخن الذي يسخّن غيره آثر مما لا يسخّن غيره . بهذا الموضع تصير الفضيلة آثر من اليسار . وهذا الموضع عام في كل مقايسة ، وهو مأخوذ من الامور انفسها .

والموضع الثاني والثلاثون هو مأخوذ من التصاريف والنظائر والاستعمالات والافعال والاعمال ، وهو من المواضع المشتركة لجميع انواع المطالب الخمسة . مثل[٢] ان كان العدل آثر من الشجاعة فالعادل آثر من الشجاع .

والموضع الثالث والثلاثون وهو انه اذا كان شيئان احدهما اجود من شيء واحد بعينه 118b
والآخر اقل جودة فالاجود آثر . مثال ذلك لما كان العلم يفضل عل الاحساس اكثر من فضل الظن الصواب عليه ، كان العلم افضل من الظن . وهو برهاني ، وهو من مقايسة اثنين الى واحد[٣] ، وهو عام .

والموضع الرابع والثلاثون وهو ان ما كانت زيادته آثر عن زيادة غيره فهو آثر. مثال ذلك ان المحبة آثر من المال ، وذلك ان زيادة المحبة آثر من زيادة المال. وقوة هذا الموضع قوة الموضع الذي قيل فيه متى كانت فضيلة الجنس آثر من فضيلة جنس آخر ، فان الجنس آثر من الجنس.

والموضع الخامس والثلاثون وهو ان الامر الذي يختاره الانسان على انه شبيه به 5
ومرغوب فيه لنفسه[4] آثر مما يختاره على انه ليس بشبيه به ، او على انه مرغوب فيه بتوسط شيء آخر ، بمنزلة ما ان الاصدقاء آثر من المال.

والموضع السادس والثلاثون هو مأخوذ من الزيادة ، وهو متى كان امران فزيدا[5] على 10-15
شيء واحد بعينه فكانت الجملة آثر مع احدهما منها مع الآخر فهو آثر من الآخر ، وما نقص احدهما من شيء واحد بعينه فجعل الجملة انقص فهو آثر. وينبغي ان يتوقى في الزيادة ان يكون الشيء الموضوع لها ، اعني الامر المزيد عليه ، يستعمل احد المزيدين ولا يستعمل الآخر ؛ فان النجار ان كان آثر بوجود المنشار له منه بوجود المنجل له فليس يلزم ان يكون المنشار آثر من المنجل ، وذلك ان المنجل لا يستعمله النجار. وتامسطيوس وثاوفرسطس يريان ان قوة هذا الموضع ظاهرة جدًا وذلك ان الامر الاعظم هو الذي يصير به شيء واحد اعظم. واذا نقص منه يصير[6] بنقصانه اقل. وهو عام في جميع مطالب المقايسة.

والموضع السابع والثلاثون وهو انه متى كان امران احدهما يؤثر من اجل نفسه والآخر 20
يؤثر من اجل الظن ، فالمؤثر من اجل نفسه آثر. وحدّ المؤثر عند الظن هو ما لا يحرص احد على فعله اذا تحقق انه لا يعلم احد فعله ذلك. وقد يكون في غير الامور الارادية ، بمنزلة ما ان الصحة افضل من الجمال. وهو برهاني مأخوذ من جوهر الشيء ، وهو داخل في المواضع التي يقاس بها بين الامر من اجل ذاته وبين الامر الذي من اجل شيء آخر.

واما الموضع الذي يتلوه ، وهو الذي يقال فيه ان ما كان اختياره لاجل ذاته ولاجل 25
الظن آثر مما كان اختياره لاجل احدهما ، هو ايضًا داخل في الموضع الذي يقال فيه ان ما كان اكثر خيرات آثر مما قال.

واما الموضع الثامن والثلاثون وهو قوله : وينبغي ان نميّز[7] على كم جهة يقال المؤثر ، فانه يقال على ثلاثة معان : على النافع واللذيذ والجميل . فالجميل هو المؤثر بالطبع ، والمؤثر عند واحد من الناس من هذه غير المؤثر عند الآخر ، فان الجميل آثر عند الحكماء ، والنافع آثر عند مدبّري[8] المدن ، واللذيذ آثر عند المترفة . فمتى اردنا ان نبيّن في شيء انه آثر من غيره فينبغي ان نقسم على كم وجه يقال المؤثر ، فان وجدناه يفضل صاحبه في جميعها ، او اثنين منها ، او في واحد ، حكمنا انه آثر منه . وهذا الموضع هو مأخوذ من القسمة ، وهو خاص بالمؤثرات .

و[9]**الموضع التاسع والثلاثون فهو** ان ما كان ضده يتجنب اكثر من الضد الآخر فهو آثر[10]. مثال ذلك ان الصحة آثر من الجمال لان المرض يتجنب اكثر مما يتجنب القبح . وهو داخل تحت مواضع المتقابلات ، وقد سلف جزئيات منها في هذه المقالة .

واما[11] الموضع الاربعون فهو[12] ان ما كان يؤثره الانسان ويتجنبه على مثال واحد اقل في الايثار مما هو مختار فقط غير متجنب .

فهذه جملة جميع المواضع التي عدّدها ارسطو قد نقلناها على حسب ما تأدى لنا فهمه ، وفيها نظر .

— 4 —

— ٤ —

[تطبيق المواضع السالفة على الحدود البسيطة]

119a-5 **قال** : وهذه المواضع باعيانها يبيّن[1] منها ان الشيء مؤثر فقط ، وذلك انه اذا تبيّن انه آثر من غيره تبيّن انه مؤثر ، وذلك انه اذا نزع فضل احدهما على الآخر بقي كلاهما فاضلاً . وفي بعض الاشياء نعلم من نفس المقايسة ان الشيء مؤثر[2] : اما كلاهما او احدهما ، بمنزلة من قال ان هذا آثر من هذا لان هذا خير بالطبع والآخر ليس بالطبع ، فان من قبل كونه خيرًا بالطبع يعلم انه مؤثر فقط .

— 5 — — ٥ —

[تعميم المواضع السالفة]

وينبغي ان نأخذ هذه المواضع ما امكننا اخذًا كليًّا بنقلها من الآثر الى الاعظم والاكثر. وذلك يكون بأن نحرّف اللفظ فيها تحريفًا يسيرًا ، فانه اذا اخذت بهذا الوجه 15-20 كانت نافعة في اشياء كثيرة . ومثال ذلك ان قولنا : ما كان بالطبع آثر مما ليس هو بالطبع ، اذا اخذنا بدله ان ما كان بالطبع بحال ما فهو اكثر في تلك الحال مما امكن[٢] بتلك الحال بغير الطبع ، كان هذا الموضع عامًّا في اشياء كثيرة غير الاشياء المؤثرة ودخل تحته عدة مواضع كثيرة من التي تقدمت . وكذلك قولنا : ما كان اقل مخالطة للضد فهو آثر ، اذا اخذنا بدله ما كان اقل مخالطة للضد في كونه بحال ما فهو اكثر[٣] في تلك 25-30 الحال ، كان هذا الموضع ايضًا عامًّا لاشياء كثيرة من غير المؤثر[٤] مثل ان كل ما كان الشيء الابيض اقل مخالطة للاسود كان اشد بياضًا . وكذلك يمكن ان نأخذ هذا العموم في موضع الزيادة والنقصان وفي كثير من المواضع التي سلفت ، وهذا يدلّ عنده[٥] انّ احرى ما قيل فيه موضع هو ما لم يؤخذ مقدمة في قياس جزئي .

— 6 — — ٦ —

[تطبيق المواضع السالفة على الجزئي]

قال : وهذه المواضع كما تستعمل في الاثبات والابطال في المسائل الكلية كذلك تستعمل في ابطال الجزئية واثباتها ، وذلك ان من ابطل الكلي فقد ابطل الجزئي ، ومن 35 اثبت الكلي فقد اثبت الجزئي . وايضًا فان المواضع العامة الشريفة مثل التي[١] تكون من المتقابلات ، ومن الاولى والاحرى ، ومن النظائر ، ومن التصاريف ، قد تستعمل في اثبات الجزئي وابطاله كما تستعمل في اثبات الكلي وابطاله ، وذلك ان الشهوة في هذه 120b... المواضع في هذا المعنى هي واحدة .

LIVRE IV

القول[1] في مواضع الجنس وهي المذكورة في المقالة الرابعة

— 1 —

10...

— ١ —

[مواضع]

ومواضع الجنس بالجملة هي نافعة في الحدود . وذلك ان الحدود تأتلف كما قيل من جنس وفصل . وهو في هذه المقالة يضيف مواضع الفصل الى مواضع الجنس لقلّتها . واكثر[2] ما يستعمل الجدليون البحث عن الشيء انما هو : هل هو موجود فقط ام ليس بموجود ؟ فاما هل هو موجود جنسًا او خاصة او حدًّا فانما يستعملون ذلك اقله . الاّ ان البحث عن الجنس بالجملة هو نافع في هذه الصناعة وفي صناعة البرهان ، وذلك انه يمكننا من هذه المواضع ان نلتقط المواضع البرهانية .

واسطقسات هذه المواضع كما يقول تامسطيوس اربعة :

اولها ان يكون الجنس غير مفارق للشيء الذي هو جنس له بل يكون حمله عليه ضروريًا ، فانه ان كان مفارقًا كان عرضًا .

والثاني ان يكون يحمل على كل موضوعه مثل حمل الحيوان على كل الانسان ، فانه ان حمل جزئيًا كان ايضًا عرضًا .

والثالث ان يكون يفضل في الحمل على الموضوع ، اعني ان يكون اعم منه لا مساويًا له[3] كفضل الحيوان على الانسان ، فانه ان كان مساويًا كان خاصة او فصلاً .

والرابع ان يكون محمولاً على الموضوع من طريق ما هو ، فانه ان لم يكن من طريق ما هو كان عرضًا[٤] .

فمتى نقص الجنس واحدًا من هذه الشروط الاربعة نقص[٥] ان يكون جنسًا ، وليس يصحّ كونه جنسًا الا بوجود جميعها له . ولذلك كان ابطال الجنس اسهل من اثباته ، فانه قد يحمل الشيء على الشيء من طريق ما هو من غير ان يكون جنسًا لكن[٦] يكون اسمًا يبدل مكان اسم او قولاً يبدل[٧] مكان اسم ، مثل قولنا في جواب ما هو الخلاء انه مكان لا جسم فيه . ولا يكفي ايضًا فيه[٨] ان يكون غير مفارق ، ولا ان يفضل على موضوعه ، او ان يكون محمولاً على الكل ، من قبل ان كثيرًا من الاعراض بهذه الصفات .

فأول المواضع التي ذكرها ارسطو ان يقسم النوع الذي حمل عليه الشيء على انه جنس له . فان الفينا بعض الانواع او الاشخاص التي ينقسم اليها ذلك النوع ليس 120b-15 محمولاً عليه ذلك الشيء الذي وضع انه جنس تبيّن انه ليس بجنس ، اذ كان من شرط[٩] الجنس ان يحمل على كل النوع . مثال ذلك ان وضع واضع ان الخير جنس للذة ، فقسمنا اللذة الى انواعها ، فألفينا بعضها ليس خيرًا ، فبيّنا من ذلك ان الخير ليس بجنس للذة . وهو موضع برهاني مأخوذ من جوهر الشيء . وتأليف الشكل القياسي في هذا الموضع في الضرب الثاني من الشكل الثاني . مثال ذلك ان نقول : الخير ليس يحمل على كل اللذة التي اخذت نوعًا له حملاً كليًا ، والجنس هو الذي يحمل على نوعه حملاً كليًا ، فينتج[١٠] بعكسين ان الخير ليس بجنس للذة[١١] . وبالجملة فلا بدّ في هذا 20 الموضع ان يرتب لفظ الجنس في القياس.

والموضع الثاني ان كان الموضوع جنسًا لا يحمل على ما وضع انه نوع له من طريق ما هو فليس بجنس ، كما يحمل الابيض على الثلج ، والمتحرك من ذاته على النفس ، فان الابيض ليس يدل على ما هو الثلج ولا المتحرك من ذاته على ما هي النفس . وهذا 25 الموضع برهاني من جوهر الشيء ، وذلك انه جزء مما اخذ في حدّ الجنس .

والموضع الثالث هو ان ننظر ما وضع جنسًا ، فان كان ينطبق عليه حدّ العرض فليس 30 بجنس ، اعني ان يوجد للموضوع والا[١٢] يوجد ، كالحركة للنفس وذلك انه قد يمكن ان تتحرك والا[١٣] تتحرك . والجنس غير مفارق . 35

والموضع الرابع هو ان نتأمل ما وضع جنسًا ونوعًا ، فان لم نلفهما في مقولة واحدة ابطلنا ان يكون جنسًا . مثال ذلك من وضع ان الابيض جنس[١٤] للقلق والثلج ، فان القلق والثلج في مقولة الجوهر والابيض في مقولة الكيف . وهذا الموضع برهاني في الابطال 121a-5
وذلك ان الجنس اذا كان في مقولة غير المقولة التي فيها النوع لم يكن محمولاً عليه من طريق ما هو. والشكوك التي تلحق في ذلك في مقولة المضاف من بين سائر المقولات فقد[١٥] تقصّي فيها الكلام في «كتاب المقولات» ، فانه يظن هنالك ان اشياء من الكيفية واجناسها من المضاف كالكتابة والنحو اللذين جنسهما العلم . وانما عرض ذلك لان طبيعة المضاف تلحق جميع المقولات وتعرض لها فربما دلّ على النوع باسم المقولة الموضوعة للاضافة ، ودلّ على الجنس بالاسم الدال على معنى الاضافة ، فتتحيّر كيف يكون نوع واحد في مقولة وجنسه في مقولة ، وذلك انما عرض من قبل التسمية .

والموضع الخامس هو ان ننظر فان كان حدّ النوع يصدق على الجنس كما يصدق حدّ 10-15
الجنس على النوع فما وضع جنسًا فليس بجنس ، وذلك ان الجنس يجب ان يجعل على اكثر من النوع . ومثال ذلك من جعل الواحد جنسًا للموجود ، وذلك ان كل[١٦] ما يصدق عليه موجود يصدق عليه واحد ، وكذلك من جعل الكثرة جنسًا للعدد .

والموضع السادس هو ان كان[١٧] ما وضع نوعًا لجنس ما ليس هو واحدًا من الانواع 20-35
التي ينقسم اليها ذلك الجنس لا القريبة ولا البعيدة ، ولا هو مشارك[١٨] لها ، فما وضع جنسًا ليس بجنس . مثال ذلك من وضع الحركة جنسًا للذة ، فان كانت اللذة ليست بنقلة ، ولا استحالة ولا نمو ، ولا كون ، ولا واحدة من الانواع التي ينقسم اليها كل واحد من انواع الحركة فالحركة ليست بجنس للذة . وانما كان هذا الموضع برهانيًا لان من ضرورة ما يحمل عليه الجنس ان يحمل عليه شيء من انواع الجنس ، او يكون واحدًا من انواع الجنس ، والاّ كان محمولاً عليه حمل العرض ، فكأن هذا الموضع[١٩] راجع الاّ انه نقصه الحمل من طريق ما هو.

و[٢٠]**الموضع السابع** فهو ان ننظر ان كان النوع يقال على اكثر مما يقال عليه الجنس 121b
فليس بجنس . مثال ذلك من وضع الموجود جنسًا للمظنون فان المظنون اعم من الموجود .
وكذلك ايضًا ان كان الجنس والنوع يقالان بالسواء ، مثل من يضع المبدأ جنسًا للاول 5

فانه متى وجد النوع بأحد هذين الحالين[٢١] لم يكن ما وضع جنسًا جنسًا[٢٢] له ، اعني ان وجد اما مساويًا للجنس واما ان يفضل عليه . وهذا الموضع راجع الى الاصل الذي 10 قيل[٢٣] فيه ان الجنس يفضل على النوع .

والموضع الثامن هو ان ننظر ما وضع انه جنس لصنف ما ، فان ألفيناه ليس جنسًا 15 لواحد من الاشياء التي لا تختلف بالنوع ، اعني اصناف ذلك النوع ، لم يكن ما وضع جنسًا جنسًا ، فان الفيناه جنسًا لواحد منها كان واحدًا للجميع ، وذلك ان هذا الموضع يكون للاثبات والابطال . مثال ذلك في الاثبات ان الحيوان ان كان جنسًا للصقلب فهو جنس لجميع اصناف الناس ؛ ومثال ذلك في الابطال من وضع ان ما لا ينقسم جنس للخطوط التي لا تجزئ ، وذلك ان غير المنقسم لا يصدق على الخطوط المتجزئة وغير 20 المتجزئة نوع واحد . وكون هذا الموضوع برهانيًا في الابطال بيّن مما تقدم ، فان الجنس واحد بعينه لجميع الاشياء الواحدة بالنوع وان كان لبعضها فهو لكلها لانه انما هو جنس للبعض من جهة ما هو جنس للكل .

— ٢ — 2 —

[مواضع اخرى]

والموضع التاسع ان ننظر في النوع الذي وضع تحت جنس ما : هل له جنس آخر لا 25-35 يحصر الجنس الموضوع و'لا يحصره الجنس الموضوع . فان كان ذلك كذلك فان ما وضع جنسًا ليس بجنس . مثال ذلك ان وضع واضع العلم جنسًا للعدل فنجد الفضيلة العملية التي هي جنس للعدل ليس تحصر العلم ولا العلم يحصرها ، فيبطل بذلك ان يكون العلم جنسًا للعدل . واما انه متى وضع جنسان لشيء واحد فيلزم ان يكون احدهما حاصرًا للآخر ، فقد يظهر ذلك في كثير من الامور المستقرأة . مثال ذلك ان الطائر والحيوان جنسان للغراب ، والطائر محصور في الحيوان ، وكذلك الماشي والمتنقل جنسان لذي الرجلين واحدهما محصور في الآخر . وقد يعاند هذا الموضع بأن الفضيلة والعلم جنسان للفهم وليس احدهما محصورًا في الآخر ، فان سلّم هذا فينبغي ان يزاد الى ما اشترط ان يكون احدهما

حاضرًا للآخر ان يكونا كلاهما تحت جنس بعينه ، وذلك ان العلم والفضيلة كليهما[٢] تحت
122a الملكة . والذي ينقص الجنس في هذا الموضع هو ان الحمل فيه ليس هو من طريق ما هو ،
او نقول ان الفضيلة الفكرية العلم محصور فيها[٣] وليس العلم[٤] محصورًا في الفضيلة العملية .

والموضع العاشر هو ان نتأمل الجنس الاعلى للذي[٥] وضع انه جنس ، فان لم يكن
5-15 محمولاً على النوع من طريق ما هو فليس ما وضع انه جنس جنسًا ، وان كان محمولاً عليه
من طريق ما هو فان الذي وضع انه جنس هو جنس. وهذا الموضع للابطال والاثبات ،
وذلك انه اذا كان جنس الجنس الموضوع محمولاً على ذلك الجنس من طريق ما هو ،
وكان ايضًا محمولاً على ذلك النوع من طريق ما هو ، فان الجنس الموضوع محمول على النوع
20-25 من طريق ما هو. وانما يكون ذلك اذا كان الجنس بيّنًا وجوده للنوع ولم يشك فيه الاهل
هو جنس ام لا ، فان لم يكن بيّن الوجود امكن ان يكذب . ومثال ذلك من جعل النقلة
جنسًا للمشي واستدلّ على ذلك بان الحركة محمولة على المشي والنقلة من طريق ما هو ،
فانه ان لم يكن بيّنًا او قد تبيّن كون المشي نقلة ، امكن ان يكون المشي تحت نوع من انواع
الحركات . فانما يصدق هذا الموضع اذا كان الوجود بيّنًا . وكذلك ايضًا ننظر بمثل[٦] ذلك
30 في الاشياء التي تحت النوع التي يحمل عليها من طريق ما هو ، فان كان ما وضع جنسًا
يحمل عليها من طريق ما هو والا فليس بجنس .

122b-5 **والموضع الحادي عشر** هو[٧] ان ننظر في حدّ الجنس فان لم يكن يطابق ما وضع نوعًا
تحته او الاشياء المرتبة تحت النوع فليس بجنس ، وذلك ان حدّ الجنس قد يجب ان
يطابق نوعه . ولهذا لم يكن الضابط لنفسه فاضلاً ، وذلك ان حدّ الفاضل لا يطابق حدّ
10 الضابط لنفسه . وكذلك لا يكون العلم جنسًا للفضيلة ، وذلك ان حدّ العلم وهو قولنا انه
قنية لا يمكن ان تكون بخلاف ما هي عليه لا يطابق الفضيلة .

والموضع الثاني عشر ان وضع الفصل على انه جنس فليس بجنس . مثال ذلك ان
15-20 وضع غير المائت انه جنس للملك ، وذلك ان غير المائت فصل ينقسم به الحيوان لأن
الحيوان منه مائت ومنه[٨] غير مائت . وانما كان هذا الموضع صادقًا لانه يعوزه الحمل من
طريق ما هو ، وذلك ان الجنس انما يحمل من طريق ما هو لا من طريق اي شيء[٩] هو.
وكذلك ايضًا يخطئ من يضع فصل الجنس بدل النوع فيحمل الجنس عليه على ان

الفصل نوع له ، وذلك ان كل ما يحمل عليه الجنس من طريق ما هو واما ان يكون شخصًا واما نوعًا ، والفصل ليس بواحد من هذين . وانما يكون هذا الموضع صادقًا اذا اخذ الفصل مجردًا من المادة لانه اذا اخذ مع المادة كان ذلك هو النوع نفسه . مثال ذلك من وضع الحيوان جنسًا للنطق فانه قد وضع الفصل بدل النوع ، فاما ان وضع الحيوان جنسًا للناطق فقد وضع صوابًا .

والموضع الثالث عشر هو ان ننظر ان كان وضع الجنس في النوع ، ومعنى ذلك انه[١٠] وضع[١١] النوع جنسًا لجنسه اي لما وضع جنسًا له . مثال ذلك ان نضع الانسان جنسًا 25-30
للحيوان والمتصل جنسًا للتماس[١٢] ، وذلك ان التماس اعم من الاتصال فمتى الفي ما وضع جنسًا بهذه الصفة فليس هو جنسًا ، وذلك ان الجنس كما قيل اعم من النوع . وقريب من هذا ايضًا ان وضع الفصل في النوع ، ومعنى ذلك ان وضع النوع جنسًا 35
لفصله . مثال ذلك ان نضع الملك جنسًا للمائت[١٣] ، او الانسان جنسًا للناطق ، وذلك ان النوع اما ان[١٤] يكون مساويًا للفصل او يكون الفصل اعم منه . وكذلك ان اخذ 123a-5
الجنس على انه فصل فليس بفصل ، مثل ان يكون[١٥] الحيوان فصل المائت ، ومثل من حدّ الصوت بأنه هواء مفروع فان الفرع جنس للصوت . وهذا الموضع خاص بابطال الفصل . وهذه المواضع ترجع الى اصل واحد وهو ان الجنس يقال ابدًا على اكثر مما يقال عليه النوع او الفصل او[١٦] انه يحمل على الفصل من طريق ما هو. 10

والموضع الرابع عشر هو ان ننظر فان لم يكن واحدًا[١٧] من فصول الجنس الموضوع يحمل على النوع فان الجنس لا يحمل عليه . مثال ذلك ان النفس ان لم يصدق عليها انها زوج او فرد فليس العدد جنسًا لها ، وذلك ان الفصول القاسمة للجنس اذا تركبت مع الجنس احدثت الانواع . ولذلك يجب ضرورة ان يكون النوع الذي وضع تحت الجنس يطابقه فصل من فصول الجنس ، ولذلك ليس الحركة جنسًا للزمان من قبل انه ليس يوجد للزمان احد فصلي الحركة وهما السرعة والابطاء . وهذا الموضع هو[١٨] من المواضع المأخوذة بطريق التقسيم .

والموضع الخامس عشر ان كان النوع متقدمًا بالطبع على الجنس ، ومعنى ذلك انه يرتفع الجنس بارتفاعه . فان الذي وضع جنسًا ليس بجنس . وذلك ان الجنس هو

المتقدم بالطبع على النوع ، وهو راجع الى ان الجنس يقال على اكثر مما يقال عليه النوع ، وقوته قوة الموضع الذي يرتب فيه الجنس تحت نوعه .

والموضع السادس عشر هو ان ننظر فان كان الجنس قد يرتفع والنوع لا يرتفع فليس بجنس . مثال ذلك ان كانت الحركة ترتفع عن النفس ، والنفس موجودة ، فليست الحركة جنسًا للنفس . وهذا الموضع نافع في الفصل ، وذلك انه ان ارتفع الفصل ولم يرتفع النوع فليس بفصل ، مثل من يضع الصدق فصلاً للظن فانه قد يرتفع الصدق والظن موجود . وتامسطيوس يرى ان قوة هذا الموضع قوة الموضع الذي قبله . وانما[١٩] كان هذا الموضع صادقًا لانه وضع ان الجنس والفصل غير مفارقين .

—٣— — 3 —

[مواضع اخرى]

والموضع السابع عشر ان كان النوع يشارك ضد ما وضع جنسًا له او يمكن[١] فيه ذلك فليس بجنس ، فانه ان كان جنسًا امكن ان يوجد الضدان معًا في النوع لان الجنس لا يفارق . مثال ذلك ان نقول ان الخير ليس جنسًا للصحة من قبل ان الصحة قد يمكن ان يلحقها الشر. لكن[٢] اذا اريد ان يكون هذا الموضع صحيحًا فيشترط فيه ان يكون لحوق الضد للنوع بالذات ، والاّ عرض من هذا الاّ تكون الصحة خيرًا كما قلنا في المثال المتقدم.

والموضع الثامن عشر هو ان ننظر ان كان النوع يشارك شيئًا لا يمكن فيه اصلاً ان يوجد للجنس ، فما وضع جنسًا فليس بجنس . مثال ذلك ان كانت النفس[٣] تشرك[٤] الحياة ، ولم يمكن في عدد من الاعداد ان يكون حيًا ، فالنفس ليس جنسها العدد . وهذا الموضع هو من المواضع المأخوذة بطريق التقسيم.

والموضع التاسع عشر هو انه لما كان الجنس ينقسم الى اكثر من نوع واحد فمن البيّن انه ان لم يوجد للجنس الموضوع نوع آخر غير النوع الذي وضع جنسًا له فليس بجنس .

مثال ذلك من وضع الطول جنسًا للخط فان السطح والخط يشبه[٥] الا يكونا نوعين تحت الطول . وهذا الموضع نقص الجنس فيه انه محمول على كثيرين ، وهو احد اركانه .

والموضع العشرون و[٦]هو ان نتأمل ما وضع جنسًا فان كان الاسم يقال عليه بطريق
35 الاستعارة فليس بجنس ، مثل من قال : ان العلم نور ، فان النور بالحقيقة[٧] انما هو في الجرم السماوي وفي النار. والذي نقص هذا الموضع[٨] ان يكون الجنس مقولاً على النوع بتواطؤ من[٩] طريق ما هو.

123b **والموضع الحادي والعشرون** هو مأخوذ من الاضداد. وهذا الموضع ينقسم الى انحاء كثيرة : بعضها قريبة من طبيعة الامر ، وبعضها مشهورة ومن الامور التي من خارج . اما اولاً[١٠] فان كان للنوع ضد فلا يخلو ان يكون الجنس له ضد او لا يكون ؛ فان لم يكن له ضد لزم ان يكون النوع وضده موجودين في الجنس والا فليس بجنس . وموضع ثان : وان
5-10 كان له ضد لزم ان يكون ضد النوع في ضد الجنس . وموضع ثالث وان كان ضد النوع لا يوجد اصلاً في جنس من الاجناس لكنه[١١] جنس عالٍ بذاته فان النوع ليس له جنس وهو ايضًا جنس عالٍ بذاته . مثال ذلك ان الخير ان لم يكن نوعًا لجنس فلا ضده ايضًا له جنس وهو الشر. وهذه المواضع الثلاثة يقول تامسطيوس فيها انها قريبة من طبيعة الشيء التي[١٢] يريد انها صادقة . وذلك ان الضدين لا محالة : اما ان يكونا تحت جنس واحد بعينه ، واما ان يكونا تحت جنسين متضادين ، واما ان يكونا جنسين لاشياء متضادة . وهذه[١٣] حال النوع مع ضده ، اعني انه لا يخلو من هذه الثلاثة الاقسام وذلك ظاهر بالاستقراء . **واما** المقنعة من[١٤] هذه المواضع فان ننظر فان كان الجنس له ضد ، والنوع له ضد ، وكانت مضادة احدهما بينهما متوسط والمضادة الاخرى ليس بينهما متوسط ، فما وضع جنسًا فليس بجنس وذلك ان من المشهور انه ان كان بين[١٥]
15 الانواع متوسط فبين الاجناس متوسط . مثال ذلك العدل والجور اللذان احدهما تحت الفضيلة والآخر تحت الرذيلة ، وبين كل واحد منهما متوسط . وعناد هذا الموضع ان الصحة والمرض متضادان ليس بينهما متوسط وهما تحت الخير والشر وبينهما وسط .

وموضع آخر شبيه بهذا في الشهرة وهو ان ننظر ان كان بين مضادة النوع متوسط وبين مضادة الجنس متوسط ، الا ان المتوسط ليس بدل عليه في كليهما على مثال واحد ،

اعني ان يكون يعبّر عنه في احدهما بسلب الطرفين ويعبّر عنه في الثاني باسم يدلّ على الملكة ، وذلك ان من المشهور انه يلزم ان يكون المتوسط بينهما على مثال واحد . مثال ذلك المتوسط بين العدل والجور ، والمتوسط بين الرذيلة والفضيلة .

وموضع آخر[١٦] ان ننظر ان كان لمضادة النوع متوسط فينبغي ان يكون داخلاً في الجنس والا فليس بجنس[١٧] ، وذلك ان من المشهور ان الشيء الذي يكون فيه الطرفان فيه يكون المتوسط . مثال ذلك ان الاسود والابيض والمتوسطات التي بينهما فان جميع ذلك يدخل تحت اللون . وعناد هذا الموضع ان الجبن والتهور تحت الرذيلة ، والشجاعة المتوسطة بينهما تحت الفضيلة .

وموضع آخر ان كان الجنس ضدا لشيء ، ولم يكن النوع ضدا لشيء من الاشياء ، فانه ليس بجنس ، وذلك انه ان كان للجنس ضد فللنوع ايضا ضد كالحال في الفضيلة والرذيلة والعدل والجور الداخلين تحتهما . وتامسطيوس يقول ان هذا الموضع برهاني وانه قد استعمله ارسطو في مواضع ، منها في بيانه ان الزمان ليس بحركة من قبل ان الحركة قد يضادها السكون ، والزمان لا ضد له ؛ وبمنزلة البرهان الذي بيّن به ان التأليف والنظام ليس بجنس للنفس من قبل ان التأليف قد يضاده لا تأليف وليس للنفس ضد . وارسطو يقول في هذا الموضع في كتابه ان عناد هذا الموضع يوجد في الصحة والمرض ، فان الصحة ضد المرض ، ومرض ما بمنزلة الرمد والحمى ليس له ضد . وفي هذا فحص فانه يشبه ان يقال ان لكل واحد من الامراض صحة مضادة . وان هذا العناد مشهور من قبل انه ليس لكثير من الصحة القابلة[١٨] لمرض مرض اسم . ويشبه ان يقال ان الحال في الصحة والمرض كالحال في الخير والشر ، فكما ان الخير واحد والشرور كثيرة كذلك الصحة واحدة والامراض كثيرة .

قال ارسطو : فهذه الانحاء هي[١٩] التي يبحث بها من الضد من اراد الابطال . واما 124a
من اراد الاثبات فثلاث جهات :

احداها[٢٠] ان كان ضد النوع في الجنس المذكور ولم يكن للجنس ضد فانه جنس للنوع .

5 الثانية ان كان المتوسط بين النوع وضده في الجنس المذكور فالنوع في الجنس المذكور. وهذا مشهور في الاثبات مثل ما كان في الابطال .

الثالثة[٢١] ان كان للجنس ضد وكان للنوع ضد ، ووجد ضد النوع في ضد الجنس فان الجنس يوجد للنوع .

10 **والموضع الثاني والعشرون** هو مأخوذ من التصاريف والنظائر وبيّن انه من المواضع المشتركة ، وهي تستعمل في الاثبات والابطال. مثال ذلك ان كان العلم جنس العدالة، فالعلم جنس العادل ، وان لم يكن جنسًا فليس بجنس .

4 —

— ٤ —

[مواضع اخرى]

15-20 **والموضع الرابع والعشرون** وهو مأخوذ من الكون والفساد والمكون والمفسد وكذلك القوى والاستعمالات[١] . مثال ذلك في الكون ان كان « ان يبني » الانسان جنسه هو « ان يفعل » ، فان جنس « قد بنى »[٢] هو ان « قد فعل » ، وان كان جنس ان يتعلم الانسان هو ان يتذكر فان جنس « ان قد تعلم » هو « ان قد تذكر » . وكذلك في الفساد ان كان « ان يتهدم »[٣] الشيء جنسه هو « ان يفسد » فان جنس « ان قد انهدم » هو « ان قد فسد » .
25-30 وكذلك ان كان جنس المفسد هو المحلل فان جنس الافساد هو[٤] تحليل ، وان كان جنس المكوّن محدثًا فان التكوين[٥] جنسه حدوث . وان كان جنس القوة حال ما فان الشيء الذي يقوى[٦] جنسه هو ان ينفعل بحال . وان كان استعمال شيء من الاشياء جنسه فعل ما فيستعمل جنسه[٧] ان يفعل ذلك الفعل ، والذي قد استعمل جنسه هو قد فعل . وقوة هذه المواضع واحدة وهو التشابه الموجود فيها على طريق التناسب ، وذلك انه كما ان الذي « يبنى » عند الذي « قد بنى » كذلك « الذي يفعل » عند الذي « قد فعل » . وكذلك نسبة المفسد الى الفاسد كالمحلل الى التحليل ، وكذلك يوجد التناسب في سائرها . وهذه المواضع للاثبات والابطال .

والموضع الخامس والعشرون وهو مأخوذ من المتقابلات على طريق العدم والملكة. وذلك يكون على وجهين: احدهما ان يكون عدم النوع في[٨] الجنس الموضوع نفسه[٩]، وذلك ان عدم النوع اذا كان في[١٠] الجنس نفسه[١١] فما وضع جنسًا فليس بجنس وذلك ان الجنس ليس فيه عدم النوع[١٢]؛ مثال ذلك ان كان البصر حسًّا فان العمى ليس هو[١٣] حسًّا. والثاني ان كان للنوع والجنس مقابل على طريق العدم، ووضع النوع في الجنس، 124b فينبغي ان يكون المقابل في المقابل؛ مثال ذلك ان كان العمى جنسه عدم الحس او لا حسّ فان البصر جنسه الحسّ. وهذان الموضعان يستعملان في الابطال، واما في الاثبات فهذا الثاني فقط. وبيّن ان تأليف الموضع المبطل هو في الضرب الثاني من الشرطي المتصل الذي يستثنى فيه مقابل التالي فينتج مقابل المقدم؛ والثاني يأتلف في الاول[١٤] من الشرطي المتصل في الاثبات، واما في الابطال ففي الثاني. وهذه المواضع قوتها من الاشياء التي من خارج.

والموضع السادس والعشرون هو مأخوذ من لزوم المتقابلات على جهة السلب بالعكس، وهو الذي يعرف بعكس النقيض. وهذا الموضع قد تقدم في مطالب العرض، الا ان الفرق بينهما ان هناك يكون للابطال وللاثبات، واما هنا فيكون للابطال فقط برهانيًا، واما في الاثبات فمشهور. مثال ذلك في الابطال ان كان اللذيذ خيرًا ما على انه جنس له فان الذي ليس بخير ليس بلذيذ، ثم يستثنى ان ما ليس بخير لذيذ، فينتج في الثاني من الشرطي المتصل ان اللذيذ ليس بخير. واما في الاثبات فعكس هذا وهو ان كان ما ليس بلذيذ ليس بخير فاللذيذ خير، غير ان الذي يلزم عن ذلك انما هو ان يوجد الخير للذيذ لا انه موجود له على انه جنس له ولا بدّ. وذلك انه ان كان ما ليس بغراب ليس بأسود فليس يلزم ان يوجد السواد للغراب على انه جنس له، هكذا يقول تامسطيوس وفيه نظر.

والموضع السابع والعشرون هو مأخوذ من المضاف وفيه مواضع:

اولها ان كان النوع مضافًا فينبغي ان يكون جنسه من المضاف وهو برهاني، فان النوع والجنس كما قيل يلزم ان يكونا من مقولة واحدة. وان كان الجنس من المضاف فقد يظن في المشهور ان النوع ليس يجب ان يكون من المضاف، وذلك ان العلم من المضاف والنحو تحته وليس من المضاف. لكن[١٥] ذلك انما عرض من قبل التسمية، والحق ان الجنس اذا كان من المضاف بذاته فنوعه ايضًا من المضاف.

وموضع ثانٍ ان كان النوع يقال بالقياس الى شيء ما يعنيه فينبغي ان يقال الجنس بالقياس الى ذلك الشيء والا فليس بجنس . مثال ذلك انه ان كان الضعف يقال بالقياس الى النصف فينبغي ان يكون جنسه الذي هو الكثير الاضعاف يقال ايضًا بالقياس الى النصف وان لم يقل بالقياس الى شيء واحد فليس بجنس . وعناده الى الزائد جنس للضعف ، وليس يقال بالقياس الى النصف بل بالقياس الى الناقص الذي هو جنس النصف .

وموضع ثالث من جهة حروف النسب. وهذا[16] اذا كان النوع ينسب الى شيء ما على طريق الاضافة بحرف من حروف النسب فينبغي ان يكون الجنس ينسب اليه بذلك الحرف من النسبة . مثال ذلك ان كان الضعف يقال فيه انه ضعف للنصف «بلام الجرّ» فينبغي ان كان[17] الكثير الاضعاف جنسه ان ينسب الى النصف «بلام الجرّ» . وهذا الموضع عناده ان المضاد يقال فيه مضاد لكذا ، والغير الذي هو جنسه يقال فيه غير كذا بغير حرف جر .

وموضع رابع وقريب من هذا ان يكون كل واحد منهما يقالان بحرف واحد من حروف النسبة ، الا ان احدهما لا ينعكس راجعًا على الآخر مثل ما ينعكس قولنا : العلم علم للمعلوم والمعلوم معلوم بالعلم[18] .

وموضع خامس ان كان احدهما يقال بنحوين من النسبة والآخر لا يقال بذينك 125a-15
النحوين فما وضع جنسًا فليس بجنس. فان للعطيّة لما كان[19] الفعل المشتق منها يتصرف على وجهين : مرة بحرف جر ومرة بغير حرف جر ، لانك تقول اعطيته واعطيت له كما تقول : وهبته ووهبت له ، وكانت الهبة جنسًا للعطية لان الهبة منها ما هو[20] للثواب وغير الثواب والعطيّة انما تقال لغير الثواب ، ظن ان ذلك لازم في الجنس ، اعني ان تكون نسبة[21] للشيء المضاف اليه على مثال النوع . وهذه المواضع ضعيفة الاقناع لانها مأخوذة من الالفاظ . ويلزم من هذا الموضع الأ[22] يكون الزائد جنسًا للضعف ، وذلك ان الضعف يقال فيه ضعف لكذا والزائد زائد على كذا وكذلك الاعظم فانه يقال فيه اعظم من كذا . وتامسطيوس يرى ان تطرح هذه المواضع في[23] هذه الصناعة لذلك .

وموضع آخر من جهة المضاف، وهو اذا كان احد المضافين المتقابلين تحت جنس ما

فانه يلزم ان يكون المضاف الآخر تحت الجنس المقابل لذلك الجنس . مثال ذلك ان
الضعف والنصف متقابلان على طريق الاضافة فان كان جنس الضعف هو الكثير
الاضعاف فجنس النصف هو[٢٤] الكثير الاجزاء وذلك انه واجب ان يكون المقابل
30 للجنس جنسًا للمقابل للنوع . وبهذا[٢٥] الموضع يبطل ان يكون الجنس جنسًا للعام ، وذلك
انه لوكان جنسًا لوجب ان يكون المحسوس جنسًا للمعلوم وليس كذلك فان بعض المعلوم
وهو العقل غير محسوس . وهذا الموضع قوي الاقناع .

وموضع آخر وذلك انه لما كانت المضافات توجد بثلاثة احوال : اولها ان تكون
35-40 ضرورية في الاشياء التي تقال بالقياس اليها اي[٢٦] لا توجد في غيرها ؛ مثال ذلك
الاعتدال فان الاعتدال[٢٧] انما يوجد ابدًا في المعتدل . والحالة الثانية ان توجد مرة في
الاشياء التي تقال بالقياس ومرة خارجًا عنها ؛ مثال ذلك العلم فانه يقال بالقياس الى
المعلوم والى النفس العالمة ، والعلم يوجد في النفس وفي المعلوم وهو خارج النفس ، فاذا
125b اتفق ان كان النظر في النفس كان العلم في المعلوم ضرورة. والحالة الثالثة[٢٨] إلاّ[٢٩] يمكن
بوجه من الوجوه ان يوجد المضاف فيها يقال بالقياس اليه كالضد فانه يقال بالقياس الى
ضده وليس يمكن وجوده فيه . واذا كان الامر هكذا فينبغي اذا[٣٠] كان من خواص
5-10 المضاف ان توجد له احد[٣١] هذه الثلاثة الفصول ان ننظر ، فمتى كان النوع المضاف
يتصف بواحد منها والجنس ليس كذلك فليس بجنس . مثال ذلك من قال ان الحفظ
هو بقاء العلم على انه جنس له ، وذلك ان كل بقاء انما هو في الباقي اذ كان من صفاته .
فبقاء العلم اذن[٣٢] هو في العلم ، فالحفظ اذن[٣٣] في العلم لانه بقاؤه ، والحفظ انما هو في
النفس ، فليس بقاء العلم جنسًا للحفظ . وهذه كلها ظاهرة الاقناع .

— ٥ — 5 —

[مواضع اخرى]

والموضع الثامن والعشرون هو ان يضع واضع الملكة جنس الفعل او الفعل جنس 15
الملكة. مثال من[1] وضع الملكة جنس الفعل قول من قال ان الطب جنس تدبير
الناقهين، وذلك ان تدبير الناقهين ليس نوعًا من انواع صناعة الطب وانما التدبير هو
الفعل[2] نفسه. ومثال من جعل الفعل جنس الملكة من قال: ان جنس[3] الحمى ضرر
الفعل. وهو بيّن ان من يضع الجنس بهذه الصفة فقد نقصه الحمل من طريق ما هو،
فلذلك هذا الموضع برهاني في الابطال.

والموضع التاسع والعشرون هو ان يوضع الشيء في اللازم له. فمن ذلك ان توضع 20
الملكة في القوة اللازمة لها، اي توضع القوة جنسًا للملكة. مثال ذلك من وضع الحلم
امساك الغيظ، والشجاعة امساك الفزع والصبر عن الفرار؛ وذلك ان الشجاع والحليم غير
الضابط لنفسه، فان الشجاع هو الذي لا يناله الخوف، والضابط لنفسه هو الذي يقوى
على احتمال الامور المخوّفة، وكذلك الحليم هو الذي لا يناله الغضب فيصير عليه،
والضابط لنفسه هو الذي يناله عارض الغضب ولا ينقاد له ويصير عليه. ولذلك يقال ان
ذا الملكة هو الذي لا تناله العوارض، والضابط هو الذي تناله العوارض فيصير عليها. 25-40
وبالجملة فان ضبط النفس هو السبب في وجود الملكة للضابط نفسه، ولذلك متى
وجدت الملكة لزم ضرورة ان توجد القوة قبلها وليس يلزم من كون ضبط النفس متقدمًا
للملكة أن يكون جنسًا لها وهذا بيّن بنفسه. ومن ذلك وضع الغم جنسًا للغضب والظن
جنسًا للتصديق، فان الغم لازم عن وجود الغضب، وذلك ان الغاضب لا بدّ ان يغتم
والاغتمام هو سبب للغيظ. ولا الظن ايضًا جنسًا للتصديق وان كان يتقدم وجوده فيلزم
عنه، فان التصديق اول ما يكون ظنًّا فاذا نمى وقوى كان تصديقًا، ولا جنس واحد بهذه 126a
الصفة. واذا كان هذا كما وصفنا فاللازم الذي يخطئ الجاعل في جعله جنسًا هو احد
ثلاثة اشياء: اما ان يكون اللازم كالقوة للقنية، مثل القوة على مباشرة المخوفات التي
توجد للملكة التي هي الشجاعة؛ واما كالعلّة للامر الكائن كالغمّ الفاعل للغيظ؛ واما

كالامر اليسير الضعيف للقوي بمنزلة الظن مع اليقين ، وذلك ان الظن تصديق ضعيف ، ومن هذا غلط من وضع جنس الاحضار المشي .

والموضع الثلاثون هو ان ننظر ان كان النوع والجنس شأنهما ان يكونا في موضوع واحد ، فان الذي يوجد فيه النوع فيه يوجد الجنس والا فليس بجنس ، مثل البياض وهو اللون فان الذي يوجد فيه البياض فيه يوجد اللون . فان وضع واضع الخوف جنس الاستحياء و[٤]الغم جنس لغيظ فليس ما وضع من ذلك بجنس[٥] ، وذلك ان الاستحياء في الجزء الفكري ، والخوف في النزوعي ، والغم في الشهواني ، والغيظ في الغضبي . وهذا الموضع برهاني ، وذلك ان النوع ان كان يوجد في موضوع ما على ان بينهما نسبة ذاتية فالجنس ضرورة يوجد فيه . وهذا الموضع قد ينتفع به نحو العرض ، وذلك ان من المشهور ان العرض والشيء الذي من قبله[٦] يوجدان في شيء واحد بعينه ، فان لم يكونا في شيء واحد فليس بعرض. وعناد هذا الموضع ان حمرة الخجل وصفرة الوجل عرضان موجودان في الوجه ، وهما تابعان للانفعال الذي في النفس .

والموضع الحادي والثلاثون[٧] ان ننظر فان كان الجنس ليس يحمل على النوع باطلاق بل انما يحمل عليه بتقييد واشتراط فليس بجنس . ولهذا السبب ليس الحساس ولا المبصر بجنس للحيوان ، وذلك ان الحيوان انما هو حساس بجزء منه وهو النفس . وهو برهاني .

والموضع الثاني والثلاثون هو ان يوضع الكل في الجزء ، اعني ان يجعل الكل نوعًا للجزء ، بمنزلة من يضع ان جنس الطين الارض وذلك ان الارض جزء من الطين . وهذا الموضع ينقصه الحمل من طريق ما هو.

والموضع الثالث والثلاثون هو ان ننظر الّا[٨] يكون قد وضع شيء من المذمومات او المهروبات منها في القوى[٩] التي تصدر عنها ، مثل ان يجعل ان السوفسطائي هو الذي يقوى[١٠] ان يقتني الاموال والجاه بالحكمة ، او[١١] السارق انه[١٢] الذي يقوى ان يسرق ، وذلك انه ليس بوصف احد بشيء ما بالفعل على طريق ما هو من جهة ما هو قوي عليه ، وذلك ان الملك الفاضل ذا القدرة[١٣] قد يمكن ان يفعل الشر الا انه ليس بشرير . وايضًا فان القوى بذاتها مختارة وذلك ان وجودها في القوى هو من اجل أشرف الفعلين ، فان استعملت في الشر فبالعرض ولذلك ليست هي مذمومة بذاتها . وكذلك ان

وضع شيء من الاشياء المختارة في القوة عليها وذلك ان القوة مختارة من اجل غيرها . 126b-5
وبالجملة فهذا الموضع راجع الى وضع الشيء في اللاحق له .

والموضع الرابع والثلاثون هو ان ننظر فان كان النوع مما شأنه ان يوجد في اكثر من
جنس واحد فوضع في جنس واحد فليس بجنس ، بمنزلة السارق فانه مختار وقادر ،
وذلك انه ليس بسارق من هو مختار وليس بقادر ، ولا ايضًا من هو قادر وليس بمختار 10
وتامسطيوس يقول ان هذا الموضع مموّه ، وذلك انه لا يوجد شيء واحد داخل تحت
جنسين عاليين من جهة واحدة ، ولا يمكن ذلك الا في مقولة الاضافة لكونها لاحقة
لجميع المقولات ؛ ويقول ان وضع السارق في الاختيار والقدرة انما الخطأ فيه من جهة
وضع الشيء في لاحقه وليس بمجموعها جنسًا له ، وفي هذا نظر .

والموضع الخامس والثلاثون ان يوضع المنفعل جنسًا للانفعال ، بمنزلة من قال ان 127a
عدم الموت حياة ازلية وذلك ان عدم الموت نظن به انه عرض وانفعال للحياة الازلية ، ولو
كان عدم الموت هو الحياة لكان العدم نفسه هو القنية . وكذلك من يقول ان الريح هواء 5-10
متحرك ، وذلك ان الاولى ان تكون الريح حركة الهواء ، وذلك ان الهواء يكون هواء وهو
ساكن او متحرك ، فلو كانت الريح هواء لكان يكون ريحًا وهو ساكن . والاصل في هذا ان 15
الجنس يصدق على الانواع من طريق ما هي . وعكس هذا الموضع من جعل الهواء
المتحرك ريحًا .

— 6 — -٦-

[مواضع اخرى]

20-25 **والموضع السادس والثلاثون** ان كانت الاشياء الموضوعة بالجنس لا تختلف في فصل من الفصول ، بمنزلة من يضع الابيض جنسًا للاشياء البيض .

والموضع السابع والثلاثون ان يوضع اللازم لجميع الاشياء جنسًا لشيء من الاشياء ، بمنزلة من يضع الواحد والموجود جنسًا للمقولات العشر فانه يلزمه[1] ان يكون الموجود جنسًا للواحد والواحد جنسًا للموجود[2] ، اذ كان كل واحد منهما يصدق على صاحبه فيكون 30 الشيء الواحد بعينه بالاضافة الى شيء واحد بعينه مرة جنسًا ومرة نوعًا ، وذلك مستحيل لان الجنس يحمل على اكثر مما يحمل عليه النوع . وكذلك ايضًا يغلط من يضع امثال 35 هذه اللوازم فصولاً ، وذلك ان لازم الشيء كما انه ليس يعطي ماهيته كذلك ليس يعطي ايّ هو. ويلزم على هذا ان يكون الفصل مساويًا للجنس او اعم منه .

127b **والموضع الثامن والثلاثون** ان كان الجنس الموصوف يقال في موضوع لا على موضوع ، والنوع على موضوع ، فليس بجنس والاّ كانت الاعراض جنسًا للجواهر.

5-10 **والموضع التاسع والثلاثون** هو ان نتأمل فان كان للنوع ضد وللجنس ضد ، ووضع النوع الافضل منهما في الجنس الاخس ، فما وضع جنسًا[3] فليس بجنس . ومن هذا الموضع الزم سقراط الخطأ في «كتاب السياسة» بواحد ما حسّ السوفسطائي ، وذلك انه لما كان العدل ضد الجور ، وجودة الاختيار ضد رداءة الاختيار ، والعدل اشرف من الجور ، وجودة الاختيار أشرف من رداءة الاختيار ، الزمه العدل والتبكيت في ان وضع جنس العدل رداءة الاختيار. قال تامسطيوس وهذا الموضع هو مشهور مقنع ، بل لعلّه ان تكون قوة هذا الموضع مأخوذة من نفس الأمر. وذلك انه لما كانت الاجناس موجودة للانواع في نفس جوهرها فمن الضرورة ان يكون معنى الافضل والاخس لازم في كليهما على مثال واحد. قال : والعناد الذي يعاند به هذا الموضع ان الدود والذباب اخسّ من

صنم القمر المعمول من النحاس. وهذا ليس بعناد فانه لا شيء مما ليس بمتنفس افضل من المتنفس، وانما صار صنم القمر شريفًا بالوضع لا بالطبع.

والموضع الاربعون هو ان ننظر فان كان شيء واحد ينسب الى شيئين نسبة واحدة، وكان احدهما اشرف من الآخر، **فوضع** الاشرف[٤] في الاخس لا في الافضل، فانه ليس
بجنس. مثل ان النفس توجد لها الحركة كما يوجد لها السكون، والسكون لانه ثبات 15
افضل لها من وجود الحركة، فمن وضعها في الحركة فقد أخطأ. وهذا موضع مشهور.

والموضع الحادي والاربعون هو مأخوذ من الاقل والاكثر والتساوي. وهو من المواضع المشتركة لجميع المطالب، وهو مأخوذ من الاشياء التي من خارج. وعدد المواضع التي في هذا الموضع قريب من عدد المواضع التي عدّد منها[٥] في مطالب العرض. فمنها:

موضع اول: اما المبطل فينظر ان كان الجنس يقبل الزيادة والنوع لا يقبلها، والذي 20
يقال عليه النوع فليس بجنس. وهذا الموضع برهاني، ومن هنا عرض خطأ من حدّ الشك بأنه تساوي الظنون المتقابلة، وذلك ان التساوي لا يقبل الزيادة والشك يقبلها، وهو ضعيف في الاثبات لانه ليس ان كان[٦] كلاهما يقبلان الاقل والاكثر فقد يجب ان
يكون احدهما جنسًا للآخر، مثل الابيض والجميل والعاقل والفهم. 25

وموضع ثانٍ: ان كان الذي يظن به انه جنس اكثر او على التساوي ليس بجنس، فما وضع جنسًا ليس بجنس. وهذا الموضع نافع في الاشياء التي يظن بها انها تحمل على شيء واحد من جهة ما هي اجناس له[٧] من غير ان يتحصل ايما هو منها الجنس
بالحقيقة. مثال ذلك ان الزمان يظن به انه حركة وانه عدد، وكذلك الغيظ يظن به انه 30-35
غم وانه عن ظن وذلك ان المغتاظ يغتمّ ويظن انه قد ناله الهوان. وبهذا النوع من البحث يبحث عن النوع من قياسه الى الشخص، وذلك انه ان كان الذي يظن به انه نوع اكثر او مساوٍ ليس بنوع فالموضوع نوعًا ليس بنوع. واما الاثبات فانه يتأتى ايضًا بهذه المواضع،
وذلك انه ان كان هذا وذلك يظن انهما جنس على مثال واحد، وكان احدهما جنسًا فان 128a-5
الآخر جنس. وكذلك ان كان الاقل في الظن انه جنس فالاكثر في الظن جنس. مثال ذلك ان كانت القوة جنسًا لضبط النفس اكثر من الفضيلة، وكانت الفضيلة جنسًا،
فالقوة ايضًا جنس، وهذه الاشياء بعينها تقال في اثبات النوع. وهذه المواضع كلها مقنعة 10...
الا ان يكون الاولى هو المتقدم بالطبع.

والموضع الثاني والاربعون في الفرق بين الجنس والفصل . 20-25

اما اولاً فان الجنس يحمل على اكثر مما يحمل عليه الفصل.

وثانيًا فان الجنس ادلّ على ما هو الشيء من الفصل ، والفصل يدلّ على كيفية والجنس لا يدل على كيفية ، وذلك ان الذي يقول مشاء فانما يقول حيوان مكيّف ، والذي يقول حيوان وليس يقول مشاء فلم يكيّف . وهذا الفرق بين الجنس والفصل مشهور.

والموضع الثالث والاربعون وذلك ان كل ما يلزم وجوده بوجود النوع ولا يلزم وجود النوع 30-35 بوجوده يظن به انه جنس ، ويعسر التفريق بينه وبين الجنس . والعناد في ذلك ان ما هو في الكون فهو غير موجود وليس غير الموجود جنسًا للذي هو في الكون ؛ وايضًا فلو كان مثل 128b-5 هذا جنسًا لكانت اللوازم اجناسًا .

وينبغي ان تعلم ان المواضع الخاصة بالجنس قد يتأتى تعليمها برد جميعها الى الاسطقسات الاربعة التي قلنا انها اصول المواضع الجنسية . وذلك ان الموضع[٨] الاول ، وهو ان[٩] الجنس يلزم ان يكون وجوده للنوع ضروريًا ، يدخل تحته الموضع الذي قيل فيه : هل ما وضع انه جنس يطابق حدّ العرض ؟ وهل الذي وضع في الجنس لا يمكن ان يشارك ولا واحدًا من الانواع ؟ وهل واحد من الفصول القاسمة للجنس لا يحمل على ما وضع انه نوع ؟ وهل النوع مشارك شيئًا لا يمكن ان يوجد بوجه من الوجوه للاشياء التي تحت الجنس ؟ وذلك ان هذه الاربعة يعمّها ان ما وضع جنسًا بموجود للنوع فهي عامية نحو الابطال في جميع المطالب المطلقة ما عدا[١٠] الاول . واما الاسطقس الثاني وهو ان الجنس يلزم ان يكون محمولاً على كل النوع ، وان ما حمل على البعض ليس بجنس ، فيدخل تحته الموضع الاول الذي ذكره أرسطو وهو موضع القسمة فقط . واما الاسطقس الثالث وهو ان الجنس يجب ان يفضل في الحمل على النوع ، وان ما لم يفضل في الحمل على النوع فليس بجنس ، فتدخل تحته مواضع كثيرة :

اولها هل ينطبق على الجنس حدّ النوع ؟ وذلك انه ان انطبق كان مساويًا له فلم يفضل عليه .

وثانيًا : هل النوع يقال على اكثر مما يقال عليه الجنس او بالتساوي ؟

وثالثًا : هل وضع الجنس في النوع اي تحته ؟

ورابعًا : او الفصل في النوع ؟

وخامسًا : او الجنس في الفصل ؟

وسادسًا : او الجنس كالفصل.

وسابعًا : الأ[١١] يوجد للجنس نوع آخر.

واما الاسطقس الرابع وهو الذي قيل فيه ان الجنس يجب ان يكون محمولاً على النوع من طريق ما هو ، وان ما ليس بمحمول بهذه الجهة فليس بجنس ، فيدخل تحته مواضع كثيرة جدًا وهي مبطلة ومثبتة بخلاف سائر المواضع .

فأولها الموضع الثاني من المواضع المتقدمة ، بل هو الاسطقس نفسه وهو الذي قيل فيه لعله ما وضع جنسًا لا يحمل من طريق ما هو لكن حمل العرض.

وثانيًا : هل النوع والجنس ليس في مقولة واحدة ؟

وثالثًا : هل ما حكم انه جنس ليس محمولاً من طريق ما هو على شخص من اشخاص النوع ؟

ورابعًا : هل عرض للنوع ان يكون له جنس آخر غير الجنس الموضوع وليس احدهما تحت الآخر ولا كلاهما تحت جنس واحد ؟

وخامسًا : هل جنس الذي وضع انه جنس وجميع الاجناس التي فوقه تحمل على النوع من طريق ما هو على مثال واحد ؟

وسادسًا : هل حدود الاجناس مطابقة للنوع ولجميع الاشياء المرتبة تحته ؟

وسابعًا : هل وضع الفصل في الجنس ؟

وثامنًا : هل وضع القنية في الفعل ؟

وتاسعًا : هل وضع القنية في القوة التابعة لها ؟

وعاشرًا : هل وضع الكل في جزئه ؟

وحادي عشر[١٢] : هل وضع التأثير والانفعال في المنفعل ؟

وثاني عشر : هل وضع شيء من المستكرهات او المذمومات في القوة ؟

وثالث عشر : هل وضع اللازم لكل شيء كالجنس مثل الواحد والموجود ؟

ورابع عشر : هل حكم بالشيء الذي قيل على طريق الاستعارة انه جنس ؟

وخامس عشر : وهو الذي قيل فيه ان كان الجنس والنوع من شأنهما ان يوجدا في موضوع واحد فالذي يوجد فيه النوع فيه يوجد الجنس.

وسادس عشر : هل الجنس محمول على النوع بتقييد لا على الاطلاق ؟

وسابع عشر : هل الجنس والنوع اذا كان لهما اضداد فوضع الافضل من المتضادين في الاخس والاخس في الافضل ؟

فهذه ثلاثون[١٣] موضعًا وهي المواضع الخاصة نحو الجنس وسائر المواضع التي ذكرت في هذه المقالة فهي من المشتركة العامة لجميع المطالب[١٤] المأخوذة من المتقابلات ، والمأخوذة من التصاريف والنظائر ، والمأخوذة من المتشابهات ، والمأخوذة من التساوي ، والمأخوذة من الاقل والاكثر . فقد لخصنا جميع المواضع الجنسية بحسب ما تيسّر لنا ، فلنشرع في مواضع الخاصّة[١٥] .

القول في الخاصة

وهي المذكورة في المقالة الخامسة من كتاب الجدل

LIVRE V

— ١ —

— 1 —

[القول في الخاصة وانواعها]

128b-15 والخاصة بالجملة ثلاثة انواع : اما خاصة بذاتها ودائمًا وهي التي تفصل المخصوص من كل شيء ، مثل قولنا في الانسان حيوان ضحّاك. واما خاصة تقال بالقياس الى موجود آخر وهذه الخاصة انما تفصله من ذلك الموجود فقط ؛ وهذه على ضربين : اما دائمة ضرورية بمنزلة قولنا ان خاصة الانسان بالاضافة الى الفرس انه ذو رجلين ، واما اكثرية بمنزلة ان الجزء الفكري من اجزاء النفس خاصته بالاضافة الى الشهواني ان 20 الفكري يأمر والشهواني يطيع ، فانه قد يوجد الامر على خلاف ذلك في الاراذل من الناس. واما خاصة تقال[1] بالقياس الى وقت ما ، مثل المشي في المسجد للماشي في حين مشيه اذا لم يشاركه احد في ذلك الوقت في المشي في المسجد.

والخاصة التي تقال بالقياس الى شيء آخر يحدث عنها اذا حصلت على الشيء اما مسئلتان واما اربع . اما مسئلتان فمتى اوجبت الخاصة لاحدهما وسلبتها من الآخر. مثال 25 ذلك قولنا في خاصة الانسان بالاضافة الى الفرس انه ذو رجلين والفرس ليس بذي رجلين. والابطال يتهيأ هنا بوجهين : احدهما ان الانسان ليس بذي رجلين ، والثاني ان الفرس ذو رجلين ؛ واما اربع فمتى اوجبتهما لكل واحد منهما ونفيتهما[2] عن كل واحد 30-35 منهما[3] . مثال ذلك ان خاصة الانسان بالاضافة الى الفرس انه ذو رجلين وليس بذي

اربعة ارجل ، والفرس انه ذو اربعة ارجل وليس بذي رجلين . والابطال يتهيأ ها هنا من اربعة اوجه : احدها ان الانسان مثلاً ليس بذي رجلين او انه ذو اربعة ارجل ، وان الفرس ذو رجلين او انه ليس ذا اربع ارجل . وهذا النوع من الخاصة ، اعني التي تقال بالقياس ، قوتها قوة العرض ، ولذلك كانت المواضع التي ثبتت منها او تبطل هي مواضع
العرض . واما الخاصة المطلوب ها هنا مواضعها فهي الخاصة الدائمة الوجود المطلقة التي 129a
ليست بخاصة بالقياس الى موجود ولا الى زمان بل تميّز مخصوصها من جميع الموجودات
وفي جميع الاوقات . ولما كانت الخاصة يطلب من امرها احد امرين : احدهما هل هي 5-25
خاصة ام لا ؟ والثاني ان كانت خاصة فهل اجيد في وضعها خاصة حتى وضعت على اتمّ ما يمكن ان توضع والملكة ، ام انما وضعت خاصة ناقصة ؟ وهذا شيء يخص الخاصة والحدّ دون الجنس والعرض ، وذلك ان الخاصة والحدّ لما كانا يستعملان في تعريف الشيء
وتمييزه من جميع ما سواه لحقهما في هذا المعنى التمام والنقص . 30

واما الجنس والعرض فلما كانا محمولين على كثير لم يلحقهما هذا المعنى ، اعني ان
يوجدا بحالة انقص وحالة اتم . 35

— 2 —

—٢—

[مواضع]

والمواضع التي يوقف منها هل اجيد في وضع الخاصة ، منها : 129b

موضع اول وهو ان كانت الخاصة اعرف من الشيء الذي[1] وضعت له خاصة فقد
اجيد في وضعها ، وان لم تكن اعرف فلم يجد في وضعها ولا احسن . وهذا يكون على 5-10
وجهين : احدهما الاّ تكون الخاصة في ذاتها اعرف من المخصوص . مثال ذلك من وضع ان خاصة النار انها اشبه الاشياء بالنفس فقد استعمل في تمييز النار ما هو في ذاته اغمض من النار ، فان معرفتنا بالنار اكثر من معرفتنا بالنفس . والثاني الاّ يكون اعرف وجوداً للمخصوص من المخصوص فان الخاصة تحتاج في ان يعرف من امرها شيئين : احدهما ان

تكون في نفسها اعرف وجودًا من ذي الخاصة ؛ والثاني أن تكون أعرف وجودًا لذي 15-20 الخاصة من ذي الخاصة. مثال ذلك من وضع ان خاصة النار انها الشيء الذي فيه توجد النفس اولاً فقد اتى[3] بخاصة للنار اغمض وجودًا لها من النار. فالمبطل يبطل بأن ينقص الخاصة احد هذين الوجهين من تقدم المعرفة ، والمثبت انما يثبت ان الخاصة اجيد وضعها واحسن اذا وجد لها هذان[4] النوعان من التقدم في المعرفة. مثال ذلك من 25 وصف الحي بأن له حسًّا فقد وصفه بما هو اعرف في الوجهين.

والموضع الثاني ان تكون الخاصة قد عبّر عنها بعبارة مشتركة . مثال ذلك ان قولنا « قد 30-35 يحسّ » قد يدلّ على معنيين : احدهما ان للموصوف بذلك حسًّا وان كان نائمًا ، والآخر اذا استعمل الحسّ فان الخاصة اذا اتي بها على هذا الوجه كانت غامضة ؛ وسواءٌ كانت الخاصة مما يدلّ عليها بلفظ مفرد او قول فينبغي للمواضع التي تستعمل فيها ان يتجنب 130a-5 الاشتراك في ذلك . وكما ان المبطل قد يبطل الخاصة اذا وضعت بهذه الصفة كذلك قد يثبتها المثبت من هذا الموضع بعينه ، وذلك ان الخاصة متى عبّر عنها بقول او لفظ مفرد غير مشترك فقد وضعت وضعًا جيدًا . مثال ذلك في الخاصة التي يدلّ عليها بقول من 10-20 قال : ان النار هي الجسم الذي من شأنه ان يتحرك الى المكان الاعلى اسرع ما يكون . فانه ولا لفظ من الالفاظ الواقعة في هذا القول هي[5] مشتركة ، ولا التركيب الحادث عنها فيه اشتراك اصلاً وقريب من هذا ، اعني من وضع الخاصة مشتركة ، ان يكون الشيء الذي وصف بالخاصية[6] قد دلّ عليه بعبارة مشتركة . فان بهذا الوجه لا تكون الخاصة موضوعة على ما ينبغي كمن[7] قال ان خاصة النفس انها غير مائتة ولم يبيّن ايّ جزء من اجزائها هو بهذه الصفة . والمثبت يحتج بأن الخاصة وضعت وضعًا جيدًا اذا كان ذو 25 الخاصة قد عبّر عنه بعبارة غير مشتركة . مثال ذلك من قال ان الانسان حيوان مدني فقد وضع الخاصة على ما ينبغي فان اسم الانسان ليس بمشترك .

والموضع الثالث ان يكون معنى من المعاني المأخوذة في الخاصة مكررًا اذا كان التكرار يغلط السامع فيجعل القول غامضًا . وتكرير القول يكون على ضربين : احدهما ان 30-35 يستعمل الاسم الواحد بعينه مكررًا بمنزلة من قال ان خاصة النار انها جسم الطف الاجسام ، فان واضع هذا قد كرر اسم الجسم[8] مرتين . والضرب الثاني متى استعمل 130b-5 المعنى نفسه مكررًا بمنزلة من قال ان خاصة الارض انها جوهر من الاجسام تنقل بالطبع

الى المكان الاسفل ، وذلك ان الجوهر داخل في الجسم ، وذلك يظهر متى استعمل بدل
الجسم جوهر بصفة كذا . فالمبطل يبطل الخاصة بأن يحدّها باحدى هاتين الصفتين ،
والمصحح يصحح الخاصة بأنه لم يستعمل الاسم الواحد فيها مكررًا مرتين . مثال ذلك من 10
قال ان خاصة الانسان انه قابل للعلم فقد وضع الخاصة على ما ينبغي ولم يستعمل في
ذلك اسمًا مكررًا .

والموضع الرابع الاّ يوجد في الخاصة امر عام لجميع الاشياء . مثال ذلك من قال ان
خاصة العلم انه ظن لا يتغيّر التصديق به من القياس اذ هو واحد ثابت لا يزول ، فان 15
الواحد يوجد لجميع الاشياء . فالمبطل يبطل ان الخاصة وضعت على غير ما يجب من هذا
الموضع ، والمصحّح يصحّح انها وضعت على ما يجب اذا لم يوضع فيها معنى عام ، مثل 20
من يضع ان خاصة الحي ان له نفسًا فان النفس ليس فيها معنى اعم من الحي .

والموضع الخامس ان يكون وضع للشيء خواص كثيرة من غير ان يبيّن ذلك ، فان
الواضع لهذا لم يُجد وضع الخاصة . مثال ذلك من قال ان خاصة النار انها الطف 25-30
الاجسام واخفها فقد وضع لها اكثر من خاصة واحدة ، وذلك انه يظن في الشهور ان
الحدّ كما ينبغي ان يكون واحدًا لا يزاد فيه شيء سوى ما يدل على الجوهر. كذلك
الخاصة ينبغي ان تكون واحدة وهذا مشهور لا صادق ، فانه غير ممتنع ان يكون للشيء
خواصّ كثيرة . فالمبطل من يبطل ان الخاصة وضعت على غير ما ينبغي وذلك في المشهور
اذا كانت خواص كثيرة ، والمصحح قد يصحّح انها وضعت على ما ينبغي اذا لم تكن 35
خواص كثيرة. مثال ذلك من قال ان خاصة الرطب انه يؤاتي كل شكل.

— 3 — —٣—

[مواضع اخرى]

والموضع السادس هو الاّ[1] يضع خاصة ما هو امر متأخر في الوجود عن المخصوص
وبخاصة اذا كان بعضه ، ولا ما هو والمخصوص معًا في الوجود كالمتقابلين . فان هذه كلها 131a

ليس تجعل الشيء اعرف وهذا بحسب المشهور ، والا فليس يمتنع ان يكون المتأخر في
الوجود اعرف و[2]تكون خاصّية[3] جيدة ما لم يكن بعض المخصوص ، فضلاً عن ان يكون
الشيئان اللذان وجودهما معًا في الطبع احدهما اعرف من الآخر . مثال من استعمل الامر
المتأخر في الوجود على انه خاصة من قال ان خاصة الحيوان انه الجوهر الذي نوعه 5-20
الانسان ، فهذا انما استعمل خاصة ما هو جزء من الشيء . ومثال من استعمل الخاصة
من المقابل من قال ان خاصة الخير انه المقابل للشر . فالمبطل يبطل ان الخاصة وضعت
على غير ما ينبغي بأحد هذين الموضعين ، والمصحح يصحّح انها وضعت على ما ينبغي اذا
لم تكن من المقابل ولا متأخرة . وينبغي ان تعلم ان الخاصة اذا اخذت على جهة العدم
والملكة ان الملكة اعرف من العدم ، وكذلك الموجب اعرف من السالب . 25

فهذه هي المواضع التي يوقف منها على ان الخاصة وضعت على ما ينبغي اولم توضع .
وسائر المواضع التي ذكرها ارسطو في هذا الباب يقول تامسطيوس فيها انها داخلة في
المواضع التي يوقف منها على ان ما وضع خاصة ليس بخاصة . ويحتج لذلك بأن ارسطو
يكررها ويعددها في جملة تلك المواضع ، ويشبه ان يكون لها مدخل في البابين جميعًا
لكن[4] من جهتين مختلفتين ، لأن ما ليس بخاصة يقال على وجهين : احدهما ان يكون
قد عدم معنى ما يقال عليه خاصة بأي وجه قبلت الخاصة ؛ والثاني ان يكون عدم ما
يقال عليه خاصة بالتقديم . والمحمولات في هذا المعنى تختلف بالاقل والاكثر ، فان كان
المحمول من معنى الخاصة امر ناقص جدًا امكن ان يعدّ في البابين جميعًا ، اما اذا لم
يعتبر ذلك المعنى فيه ففي باب ان ما وضع خاصة[5] انه وضع على غير ما ينبغي . وانت
تتبيّن ان المواضع التي ذكرها ارسطو في البابين هي بهذه الصفة .

فلنشرع في المواضع التي يوقف منها على ان ما قيل خاصة انها ليست بخاصة . وينبغي 30-35
ان تعلم ان اسطقسات هذه المواضع كما يقول تامسطيوس ثلاثة : احدها ان تكون
الخاصة موجودة للشيء دائمًا ؛ والثاني ان تكون منعكسة في الحمل ؛ والثالث الا[6] تدلّ
على ما هو الشيء . وينبغي ان تعلم ان الخاصة تبطل بأن ينقصها واحد من هذه 131b-15
الاسطقسات الثلاثة ، ولا تثبت الا باجتماعها . فمثال ما ليس يوجد دائمًا من وضع ان
خاصة الحيوان انه يكون ساكنًا اومتحركًا ، فان السكون او الحركة انما توجد له في بعض
الاوقات . ومثال من وضع خاصة غير منعكسة من قال ان خاصية[7] الانسان انه عالم ،

فان العلم قد يظن انه اعم من الانسان اذ كان قد يوجد للملك . ومثال من وضع خاصة ما هو محمول من طريق ما هو من قال ان خاصة الانسان انه حيوان ناطق ذو فكر ورويّة .

فهذه هي اصول مواضع الخاصة . وينبغي بعد ذلك ان نشرع في المواضع التي ترجع الى هذه الاصول .

فأول ذلك موضع وهو الآ[٨] توضع الخاصة بحسب طبيعة الشيء بل بحسب الحس ، 20-35
كمن قال ان الشمس هي اضواء[٩] كوكب يتحرك فوق الارض ، فانه انما يصدق عليها هذه الخاصة ما دامت الشمس تحس ، وبيّن ان هذه الخاصة لم تحمل على الدوام . وكذلك قول من قال ان خاصة اللون انه المدرك بالبصر ، وذلك انه اذا لم يحس فقد ارتفعت الخاصة .

وموضع ثانٍ وهو الآ[١٠] يوضع الجنس في الخاصة ، كمن قال ان خاصة الزوج انه 132a-20
منقسم بقسمين متساويين ولم يقل عدد منقسم بقسمين متساويين ، فان واضع هذا وضع ما ليس بخاصة خاصة . وبيّن ان هذه الخاصة ينقصها الانعكاس ، وذلك ان المنقسم بقسمين متساويين يحمل على الكم المتصل والمنفصل فاذا ذكر هنالك العدد انعكست في الحمل .

— 4 — — ٤ —

[مواضع اخرى]

وموضع ثالث ان تورد الخاصة محمولة على غير المجرى الطبيعي ، وذلك ان يوضع 25-35
المخصوص خاصة للخاصة ، فما وضع على هذا الوجه فليس بخاصة . مثال ذلك من قال ان خاصة الطف الاجسام اجزاء هي النار . ويلحق من وضع الخاصة هذا الموضع ان تكون خاصة واحدة لاشياء كثيرة ، وذلك انه اذا كان الشيء الواحد توجد له خواص كثيرة فمتى وضع الشيء نفسه خاصة فقد وضع خاصة واحدة لاشياء كثيرة وذلك محال .

وموضع رابع الآ[١١] يجعل الفصل خاصة كمن قال ان خاصة الانسان انه ناطق 132b

وذلك ان هذه ينقصها انها ليست تعرّف جوهر الشيء ، اعني عدم التعريف ، وذلك ان الفصل يعرّف جوهر الشيء . وينبغي ان تعلم ان كل موضع من هذه المواضع يصحّ ان يستعمل في التصحيح اذا كان الاسطقسان الباقيان بيّنا الوجود للشيء الذي وضع انه 133a-20
خاصة . مثال ذلك ان قولنا في الانسان انه حيّ قابل العلم اذا تبيّن منه بهذا الوضع انه ليس بفصل ، وكان ظاهرًا من امره انه منعكس وضروري الحمل ، صحّ ان ذلك خاصة له .

وموضع خامس الاّ[٢] يكون ما وضع خاصة للشيء[٣] خاصة من حيث يدل عليه بأحد اسمائه اذا كان ذلك الشيء له اسماء مترادفة . مثال ذلك انه لما كان ليست خاصة الامر 25
المطلوب انه الذي يظهر لبعض الناس انه خير لم يكن ذلك خاصة للمؤثر ، وذلك انه لو كان خاصة للمؤثر لكان خاصة للمطلوب والمصحح يصحّح بنقيض هذا وهو ان تكون الخاصة بعينها موجودة لشيء واحد بعينه وان كانت له اسماء مترادفة . مثال ذلك ان 30
كانت خاصة الانسان ان نفسه ثلاثة اجزاء : فكري ، وغضبي ، وشهواني ، فخاصة المرء كذلك ، وذلك[٤] ان الانسان والمرء اسمان مترادفان .

وموضع سادس ان يكون نوع من الانواع الداخلة تحت جنس واحد وضعت له خاصة 35
لها ضد ، وذلك ان الضد ليس يجب ان يكون خاصة للنوع الواحد[٥] في الجنس . مثال ذلك انه لما كان الانسان والفرس نوعين داخلين تحت الحيوان ، ولم تكن خاصة الانسان 133b
الحركة من ذاته ، لم تكن خاصة الفرس الوقوف من ذاته . والمصحح يصحّح بنقيض ما يبطل به المبطل . وهذا الموضع انما كان يصدق لو كان عدد الخواص المتضادة التي ينقسم 5-10
بها الجنس عدد الانواع ؛ فاما والأمر بخلاف ذلك فهو موضع كاذب وهو مع ذلك قليل الاقناع .

وموضع سابع يستعمله المغالطون في ابطال ما وضع خاصة انه ليس بخاصة ، وذلك 15-35
من جهة اشتراك اسم الواحد والغير . وذلك انه اذا وضع واضع خاصة ما لشيء كالضحك للانسان مثلاً ، وكان الانسان تعرّض له اشياء كثيرة مثل انه ابيض وانه عربي وانه عجمي ، فيأخذ المغالط ان الانسان والانسان الابيض شيء واحد بالعدد ، فيلزم من ذلك ان يكون الضحك خاصة الانسان الابيض ، فلا يكون الاسود ضحاكًا . فاذا

قيل ان الانسان المطلق والانسان الابيض شيئان اثنان بطلت المغالطة ، وموضع[٦] المغالطة انهم صيّروا الاثنين واحدًا . وربما غالطوا بعكس هذا ، اعني بأن يصيّروا الواحد اثنين ،
مثل ان يضع الانسان[٧] ان خاصة العلم انه ظن لا يتغيّر ، فيعاندون ذلك بأن هذه الخاصة 134a
موجودة للعالم ، والخاصة ليس من شأنها ان توجد لشيئين اثنين . وحلّ هذه المغالطة ان العلم والعالم واحد بالمعنى ، وانما يختلفان بالموضوع ، او نقول ان الخاصة في هذا غير الخاصة في الآخر ؛ وذلك ان العلم يدلّ في احدهما على ما ليس في موضوع وفي العالم على ما[٨] في موضوع ، وذلك ان العلم هو ظن لا يتغيّر و[٩] العالم انسان لا يتغيّر علمه.

— 5 — — ٥ —

[مواضع اخرى]

5-15 وموضع ثامن يمكن ان يغالط به ، وذلك ان الخاصة اذا كانت مما شأنها ان توجد لذي الخاصة بالطبع ، فأغفل الواضع ان يشترط في وجودها للمخصوص هذه الجهة ، فان المغلط[١] يغالطه[٢] بأن ما وضع خاصة قد يفارق المخصوص . مثال ذلك ان من قال ان خاصة الانسان ان يكون ذا رجلين ، فيغالطه المبطل بأن المقطوع الرجلين ليست توجد له هذه الخاصة ، فاذا زيد في القول بالطبع ارتفعت المغالطة .

وموضع تاسع يمكن ايضًا ان يغالط به ، وذلك انه اذا كانت الخاصة انما شأنها ان
20 تكون خاصة من جهة انها محمولة حملاً اولا ، فأغفل واضعها ان يشترط ذلك فيها ، فانه يمكن ان يبطل عليه بأنه يمكن ان يوجد[٣] لذي الخاصة وغيره فلا تكون خاصة . مثال ذلك من قال ان خاصة السطح ان يقبل اللون ، فيعانده المغالط بأن الجسم قد يصدق عليه انه يقبل اللون اولاً والجسم يقبله ثانيًا بتوسط السطح ، ارتفعت المغالطة . وكذلك كل ما[٤] وجد للشيء بشريطة فغفل الواضع فيه فوضعه مطلقًا ، يلحقه مثل هذه المغالطة ، وذلك ان كثيرًا من المحمولات انما يصدق حملها بشريطة ، مثل ان تكون بالطبع ، او
25 مقتناة ، اوبالقوة ، او اولاً[٥] . ولذلك ينبغي للمجيد لوضع الخاصة ان يتحفظ من وضع ما شأنه ان يؤخذ بشريطة فيضعه مطلقًا .

وموضع عاشر ان يؤخذ الشيء الموجود على جهة العلة والكثرة لبعض الاشياء التي 134b-20
تختلف في ذلك الشيء بالاقل والاكثر ، فيوضع خاصة للجميع ، بمنزلة من قال ان النار
الطف الاجزاء . وذلك ان هذا انما يصدق في نوع واحد من انواع النار وهو الضوء ، فان 25-30
النار ، كما يقول افلاطون ، ثلاثة اجزاء : لهيب وضوء وجمرة . والسبب في ذلك ان
الاشياء المفرطة ليس يمكن ان تظهر في اشياء كثيرة ، كانت تلك الاشياء كالانواع 35
للجنس او كالاجزاء للكل .

وموضع حادي عشر وهو ان توضع الخاصة بالاغلب والمقايسة ، فانه يعرض من هذا 135a-5
الآ[٦] يصدق الاسم على ما يصدق عليه القول الدال على الخاصة . مثال ذلك من قال ان
خاصة النار انها اخف الاجسام ، او[٧] ان خاصة الفرس انه اسرع الحيوانات ، فانه قد[٨]
يمكن ان تعدم النار ويوجد ما يكون اخف من سائر الاجسام وهو الهواء مثلاً ، وكذلك
يمكن ان يعدم الفرس ويوجد ما هو اسرع من جميع الحيوانات وهو الحيوان الذي يليه في
السرعة . وانما تكون هذه[٩] خاصة عند من يعلم انه لا يمكن ان تعدم النار ولا نوع
الفرس .

وموضع ثاني عشر وهو ان نضع الشيء خاصة نفسه ، وهذا انما يتفق اذا كان للشيء
اسمان مترادفان فانه لا يكون ما وضع خاصة خاصة . وهذا الموضع بيّن من امره ان واضعه 10-15
مغالط في الخاصة . مثال ذلك من قال ان خاصة الجميل انه اللائق ، وذلك ان اللائق
والجميل اسمان مترادفان .

وموضع ثالث عشر وهو ان الخاصة متى وضعت للاجسام المتشابهة الاجزاء 20- 25
فينبغي[١٠] ان توجد لجميع الاجزاء التي من تلك الاجسام المتشابهة الاجزاء ، فاما متى
وجدت لاكثر اجزائها ولم توجد للاقل ، او وجدت للاقل ولم توجد للاكثر ، فما وصف[١١]
من ذلك أنه خاصة فليس بخاصة . مثال ما وضح من ذلك لاكثر الاجزاء من غير ان
يوضع للكل من قال ان خاصة البحر ان ماءه مالح ، وذلك انه ليس خاصة كل بحر ان 30-35
ماءه مالح . ومثال ما يصدق على الجزء لا على الكل من قال ان خاصة الهواء انه
المستنشق ، وذلك ان المستنشق انما هو جزء منه . فاما المصحح فانه اذا صحّح ما وضع
خاصة على جميع الاجزاء ، وكانت تلك الاسطقسات الثلاثة[١٢] موجودة ، فقد ثبتت 135b

الخاصة . مثال ذلك من قال ان خاصة الارض انها تتحرك الى اسفل بالطبع ، وذلك ان هذا يوجد لجميع الاجزاء كما يوجد للكل .

وموضع رابع عشر ان تكون الخاصة توضع بالقوة في ذي الخاصة ، ثم يعلّق وجود القوة فيه بشيء يمكن ان يوجد وان يعدم . مثل من قال ان خاصة الالوان انها مبصرة بالقوة ، فانه ان قدر ارتفاع الحيوان وعدمه ارتفعت هذه الخاصّة الاّ عند من يتصور ان الحيوان لا يمكن ان يعدم ، فبهذا يمكن ان تبطل الخاصة . واما المثبت فبعد هذا وهو الاّ[١٣] يكون يعلّق وجود القوة في الشيء الذي وضعت له الخاصة بشيء يمكن في بادئ الرأي ان يتصور عدمه . مثل من قال ان خاصة الموجود ان يفعل او ان ينفعل .

فهذه هي جميع المواضع الخاصة بالخاصة . واما سائر المواضع الباقية فهي مشتركة بجميع المطالب ، وهي بالجملة مأخوذة : اما من المتقابلات ، واما من الشبيه ، واما من الاقل والاكثر والتساوي ، واما من التصاريف والنظائر ، واما من الكون والفساد . ولنشرع في ذلك على تعليم ارسطو فان في ذلك رياضة ما .

— 6 —

—٦—

في المواضع المأخوذة من المتقابلات

فمنها موضع اول مأخوذ من التضاد . اما المبطل فينظر فان كان ضد الخاصة غير موجود خاصة لضد الشيء الذي وضعت له الخاصة فما وضع خاصة فليس بخاصة . مثال ذلك انه ان لم تكن خاصة العدل انه الافضل لم تكن خاصة الجور انه الاخس . واما المثبت فان كان ضد الخاصة موجوداً خاصة لضد الشيء الذي وصف بالخاصة ، فما وضع انه خاصة فهو خاصة . مثال ذلك ان كان خاصة الخير انه مرغوب فيه فالشر انه مهروب منه .

وموضع ثانٍ من المضاف . اما المبطل فينظر فان كان مضايف الخاصة ليس بخاصة

20 لمضايف ذي الخاصة فان الخاصة ليست بخاصة. مثال ذلك ان لم يكن الفاضل خاصة
للضعف فليس المفضول بخاصة[٢] للنصف. واما المصحح فينظر[٢] فان كان مضايف الخاصة
خاصة لمضايف ذي الخاصة فان الخاصة خاصة. مثال ذلك ان كانت خاصة الضعف
25 انه بمنزلة قياس الاثنين الى الواحد كانت خاصة النصف انه بمنزلة قياس الواحد الى
الاثنين.

وموضع ثالث من الملكة والعدم. اما المبطل فان كانت الخاصة التي تقال بالملكة
ليست خاصة لما يقال بالملكة، اي ما يدل عليه باسم الملكة، فما يقال بالعدم ليس
30-35 خاصة لما يقال بالعدم، أي لما يدل عليه باسم العدم؛ وان كان ما يقال بالعدم ليس
خاصة للعدم، فان ما يقال بالملكة لا يكون خاصة لما يقال بالملكة. مثال ذلك انه لما
كان عدم الحس ليس بخاصة للصمم لانه امر عام للحواس، لم يكن الحس خاصة
للسمع. واما المصحح فان كان ما يقال بالملكة خاصة لما يقال بالملكة، فان ما يقال
136a بالعدم خاصة لما يقال بالعدم؛ وان كان ما يقال بالعدم خاصة لما يقال بالعدم فان ما
يقال بالملكة خاصة لما يقال بالملكة. مثال ذلك: ان كانت خاصة البصر ان يبصر
فخاصة العمى الاّ[٣] يبصر.

5-10 **وموضع رابع** من الموجبة والسالبة. وتحت هذا الموضع ثلاثة مواضع:

اما اولاً فان ننظر في لزومها على جهة العكس، وذلك انه متى كانت الموجبة خاصة
لشيء ما فانه لا تكون السالبة خاصة له[٤]. مثال ذلك ان كانت خاصة الانسان انه
ضحاك فليست خاصته انه ليس بضحاك. ويشبه الاّ يكون هذا موضعًا.

15-25 وموضعٍ ثانٍ من اللزوم على الاستقامة. اما المبطل فينظر، فان كانت القضية التي
توجب المحمول ليست خاصة للقضية التي توجب الموضوع، فان ما تسلب المحمول
ليست[٥] خاصة لما يسلب الموضوع وعكس هذا ايضًا. مثال ذلك انه[٦] لما كان قولنا: ما هو
حي ليس خاصة[٧] لما هو انسان، لم يكن قولنا: ما ليس بحي خاصة لما ليس بانسان؛
وكذلك لما كان قولنا ان ما ليس بحي ليس بخاصة لما ليس بانسان، لم يكن قولنا ان ما
هو حي خاصة لما هو انسان.

وموضع ثالث اما المبطل فينظر فان كان ما يوجب المحمول خاصة لما يوجب الموضوع،

لم يكن ما يوجب المحمول خاصة لما يسلب الموضوع . مثال ذلك ان كان خاصة ما هو حيوان انه متنفس لم يكن خاصة ما ليس بحي انه متنفس ، وذلك ان قولنا ما هو متنفس اذا كان خاصة لقولنا ما هو حيوان لم يكن خاصة للسالبة وهو قولنا ما ليس بحيوان. فاما المصحّح فينظر فان كانت الموجبة ليست بخاصة للموجبة فهي للسالبة[٨] ، مثال ذلك[٩] قولنا : ان كان ما هو نائم ليس بخاصة لما هو جماد فهذه[١٠] خاصة لما ليس بجماد. وهذا الموضع كاذب ، وذلك ان الموجبة ليست خاصة للسالبة بل ليس توجد للسالبة الا من جهة ما ليس السلب بسلب مطلق بل دال على احد اصناف العدم. واما السالبة فقد توجد للموجبة الا انها لا توجد كالخاصة من جهة ما هو سلب مطلق. 136b

وموضع خامس قريب من ان يعدّ في المتضادات ، وهو مأخوذ من الانواع التي ينقسم بها الجنس على شبيه بالتقابل . وذلك انّا متى قسمنا الجنس بنوعين متقابلين ، وقسمناه ايضًا بلاحقين متقابلين ولواحق متقابلة ، ولم يكن احد قسمي تلك اللواحق خاصة لاحد قسمي تلك الانواع ، فليس اللاحق الآخر بخاصة للنوع الآخر. مثال ذلك انه لما لم تكن خاصة الحيوان المائت ان يكون متحركًا اذ الاجرام السماوية حيوانات متحركة غير مائتة ، لم تكن خاصة الغير المائت[١١] وهو الفلك ان يكون ساكنًا . والتصحيح بعكس هذان .

وموضع سادس يعدّ في هذا ، وهو متى كان شيئان في موضوعين مختلفين ، وكان يحمل عليهما امر واحد عام لهما ، ثم كان ذلك الشيء العام خاصة لاحد الشيئين اذا اشترط وجوده في موضوع ذلك الشيء ، فانه خاصة لذلك الآخر اذا اشترط وجوده في موضوعه ايضًا . مثال ذلك انه لما كان الفهم والعفة جزءين من اجزاء النفس في موضوعين مختلفين : الفهم في الجزء الناطق ، والعفة في الجزء الشهواني ، وكانت الفضيلة امرًا عامًا يؤخذ لكليهما ، ثم كانت خاصية[١٢] الفهم انه فضيلة للجزء الفكري ، فان خاصة الصفة انها فضيلة للجزء الشهواني . وهذا الموضع يقول ابن سينا فيه انه علمي .

– ٧ – 7 —

[مواضع اخرى]

وموضع من التصاريف والنظائر. وذلك بأن ننظر فأن لم يكن المثال الأول خاصة 15-25
للمثال الاول، لم يكن المشتق خاصة للمشتق. مثال ذلك ان لم تكن خاصة العدل انه
موجود بالوضع لم تكن خاصة العادل ان يكون واضعًا. وبمثل[1] هذا ينظر في
التصاريف، الا انها غير موجودة في لسان العرب، وقد ينظر ايضًا من النظائر في
المتقابلات. مثال ذلك ان لم تكن خاصة العادل ان ما يتصف به من العدل هو واضعه
والمصطلح مع نفسه عليه، فليست خاصة الجائر ان ما يتصف به من الجور موجود له
بغير الطبع، اعني بالوضع[2] والمثبت ينظر بعكس هذا الموضع. 30

وموضع من الشبيه على طريق المناسبة. اما المبطل فينظر ان لم تكن احدى الخاصيتين
المتشابهتين خاصة لأحد[3] الشيئين المتشابهين، فليست الاخرى بخاصة للشيء الآخر. مثال
ذلك انه لما كانت نسبة البناء الى احداث البيت كنسبة الى احداث الصحة، ولم تكن 35
خاصة البناء احداث البيت، لم تكن خاصة الطبيب احداث الصحة. والمصحح ينظر
ان كانت احدى الخاصتين المتشابهتين خاصة لأحد[4] الشيئين المتشابهين فالثانية خاصة 137a
للشيء الآخر. مثال ذلك انه لما كانت نسبة الطبيب الى احداث الصحة كنسبة الرائض
الى خصب البدن، وكانت خاصة الرائض احداث خصب البدن، صارت خاصة ...5
الطبيب احداث الصحة.

وموضع مأخوذ في الكون والفساد. وهو ان كان ما[5] يقال على انه قد كان وفرغ ليس 20-25
بخاصة لما قد كان وفرغ، فليس ما يقال على انه في طريق الكون خاصة لما في الكون.
مثال ذلك انه[6] لما كانت[7] ليست خاصة الانسان الموجود ان يوجد حيًّا، لم تكن[8] خاصة
الانسان المتكوّن ان[9] يتكوّن حيًّا، ومثل هذا يعتبر بين ما فسد وبين ما هو في طريق
الفساد، وكذلك ايضًا يعتبر الفاسد مع الكائن بهذا النحو. مثال ذلك انه لما لم تكن 30-35
خاصة الانسان المتكون ان يكون حيًّا، لم تكن خاصة الانسان الفاسد فساد الحياة منه.

والمصحّح ينظر في هذه المواضع بعكس هذا . مثال ذلك انه لما كانت خاصة الانسان
الكائن ان يوجد ناطقًا ، كانت خاصة الانسان الفاسد ان يفسد منه النطق . وهذا 137b
الموضع علمي .

—٨— — 8 —

[مواضع اخرى]

ومواضع مأخوذة من الاقل والاكثر والتساوي .

اما اولاً فان المبطل ينظر ، فان كان ما يقال بالاكثر ليس بخاصة لما يقال بالاكثر ،
اعني ما يوصف فيه المحمول بالكثرة ليس[1] بخاصة لما يوصف فيه الموضوع بالكثرة ، فان ما 15
يقال على الاقل ليس بخاصة لما يقال على الاقل ؛ ولا ما يقال على الاطلاق ، اعني في
غير اشتراط الاقل والاكثر ، هو خاصة ايضًا لما يقال على الاطلاق . مثال ذلك انه لما لم
يكن قولنا : ما هو اكثر تكوّنًا خاصة لما هو اكثر جسمية ، لم يكن قولنا : ما هو اقل تكوّنًا
خاصة لما هو اقل جسمية ، ولا : ما كان ايضًا متكوّنًا باطلاق خاصة لما كان جسمًا
باطلاق . واما المثبت فان كان ما يقال بالاكثر خاصة لما يقال بالاكثر ، فان ما يقال 20-25
بالاقل خاصة لما يقال بالاقل ، وما يقال باطلاق خاصة لما يقال باطلاق . مثال ذلك انه
لما كان قولنا : ما هو اكثر حسًّا خاصة لما هو اكثر جسمًا ، كان ما هو اقل جنسًا خاصة لما
اقل جسمًا ؛ وكذلك ما كان حسّاسًا باطلاق خاصة لما كان جسمًا باطلاق . وكما نظرنا
مما يقال على الاكثر فيما يقال على الاقل او على الاطلاق ، كذلك يمكننا ان ننظر مما على
الاطلاق فيما يقال على الاكثر او على الأقل . اما المبطل فان كان ما يقال على الاطلاق
ليس خاصة لما يقال على الاطلاق ، فان ما يقال على الاكثر ليس خاصة لما يقال
بالاكثر ، وما يقال بالاقل ليس خاصة لما يقال بالاقل . مثال ذلك انه لما لم تكن خاصة 30
الانسان انه حسود ، لم تكن خاصة ما هو اكثر انسانية انه اكثر حسدًا ، ولا ما هو اقل
انسانية اقل حسدًا . واما المثبت فينظر بعكس هذا ، اعني ان ما كان يقال على الاطلاق
خاصة لما يقال على الاطلاق ، فان ما[2] يقال على الاكثر خاصة لما يقال بالاكثر وما يقال 35

بالاقل خاصة لما يقال بالاقل. مثال ذلك انه لما كانت خاصة النار المطلقة انها متحركة
الى فوق باطلاق ، كانت خاصة ما هو اكثر نارية انه اكثر حركة الى فوق ، وما هو اقل
نارية انه اقل حركة الى ما فوق. 138a

واما ثانيًا فينظر المبطل ، فان كان شيء ما يقال انه خاصة لشيء اكثر مما يقال في شيء
آخر انه خاصة لشيء آخر ، ثم كان الذي يقال انه خاصة اكثر ليس بخاصة ، فان الاقل
ليس بخاصة. مثال ذلك ان كان الاحساس خاصة للحيوان اكثر من كون التعليم 5-10
خاصة للانسان[٣] ، ثم لم يكن الاحساس خاصة للحيوان ، لم يكن التعليم خاصة
للانسان. واما المثبت فيبدأ[٤] من موضع الاقل[٥] فان كان خاصة فان ما يقال بالاكثر
خاصة. وهذا الموضع هو من نسبة شيئين الى شيئين على ما تقدم في مواضع العرض.

واما ثالثًا فينظر الثاني فاذا[٦] وجد شيئًا واحدًا اكثر خاصة لشيء منه لشيء آخر ، ثم
كان الاولى ان يكون خاصة له ليس بخاصة له ، فليس هو بخاصة الاقل. مثاله لما كان 15
اللون احرى ان يكون خاصة للسطح من كونه خاصة للجسم ، فان لم يكن خاصة[٧]
للسطح فليس بخاصة للجسم. واما المثبت فليس ينتفع بهذا الوضع ، فانه لا يوجد شيء
واحد خاصة لشيئين ، وهذا من نسبة شيء واحد الى شيئين. 20

واما رابعًا فان المبطل ينظر ، فان كان ما هو احرى[٨] ان يكون خاصة ليس بخاصة ،
فما ليس هو احرى[٩] ان يكون خاصة فليس بخاصة. مثال ذلك : لما كان كون الحي
محسوسًا احرى ان يكون له خاصة من كونه متجزئًا ، ثم لم يكن كونه محسوسًا خاصة له ،
فليس ان يكون متجزئًا خاصة له. واما المثبت فينظر ، فان كان الذي هو احرى الاّ يكون 25
خاصة ، فان ما هو احرى ان يكون خاصة هو خاصة[١٠]. مثل[١١] انه لما كان «ان يحس»
هو احرى ان يكون خاصة للحيوان من «ان يحيا»[١٢] ، ثم كان «ان يحيا»[١٣] خاصة ، فان
«ان يحس» خاصة. وهذا من باب[١٤] نسبة شيء واحد الى شيئين[١٥].

ثم بعد ذلك فننظر من التساوي ، اعني الاشياء المحمولة على مثال واحد. 30

اما اولاً فننظر ، فان كان شيئان خاصيين[١٦] لشيئين على مثال واحد ، ثم لم يكن
احدهما خاصة لاحدهما ، لم يكن[١٧] الآخر[١٨] خاصة ، وان كان احدهما خاصة كان[١٩]
الآخر خاصة. مثال ذلك انه لما كانت خاصة الجزء الشهواني من النفس ان يشتهي كما

خاصة المفكر ان يفكر ، ثم لم تكن خاصة الشهواني ان يشتهي ، لم تكن خاصة المفكر
138b-5 ان يفكر ، وان كانت احداهما خاصة كانت الاخرى خاصة . وهذا من نسبة شيئين الى
شيئين .

والموضع الثاني من نسبة شيئين الى شيء واحد[٢٠] ، وذلك[٢١] اذا كان شيئان
خاصيّان[٢٢] لشيء واحد على مثال واحد ، ثم لم تكن احداهما خاصة ، لم تكن الاخرى
خاصة . مثال ذلك انه لما كان لنا ان نضع ان كون الانسان ان يبصر خاصة له ككونه
10 ان يسمع ، ثم لم يكن ان يبصر خاصة ، فلا و[٢٣] ان يسمع ايضًا خاصة . وفي الاثبات ان
كان احدهما خاصة فان الآخر خاصة . مثال ذلك انه لما كان لنا ان نضع ان من خاصة
النفس ان لها جزءًا شهوانيًّا على القصد الأول ، كان لنا ان نضع ان من خاصتها ان لها
جزءًا فكريًّا على القصد الاول ، وان كان قولنا ان لها جزءًا شهوانيًّا خاصة لها فان قولنا ان
15 لها جزءًا فكريًّا خاصًا لها ايضًا .

والموضع الثالث ان المبطل ينظر ، فان كان شيء واحد ينسب لشيئين نسبة واحدة ،
ولم تكن لاحدهما خاصة ، فليس للآخر خاصة . مثال ذلك انه لما كان وجود الاحراق
20 للجمرة كوجوده للهيب ، ولم يكن خاصة للهيب ، فليس بخاصة للجمرة . واما المثبت
فليس ينتفع بهذا الوضع ، فانه لا يكون خاصة واحدة لشيئين اثنين .

والفرق بين موضع الشبيه على طريق التناسب وعلى طريق الاجتماع في عرض واحد
وبين هذه المواضع ، ان ذلك الموضع المقايسة والشبه الذي بينهما هي السبب في ان الزمنا
25 ان حكم المتناسبين حكم واحد فيما يوجد لهما ويسلب عنهما . وهنا[٢٤] نفس[٢٥] نسبة وجود
الحكم لها هو السبب في ان حكمنا عليها بالمقايسة .

وهنا انقضى القول
في مواضع الخاصة[٢٦] والمشتركة .

في مواضع الحدود
وهي المذكورة في المقالة السادسة

–١–

[تقسيم عام للشروط المعتبرة في صحة الحدود]

فنقول : ان الشروط المعتبرة في صحة الحدود خمسة :

احدها : ان يكون الحدّ موجودًا للحدود ، اعني صادقًا على جميعه ، والا لم يكن حدًّا ، بمنزلة من حدّ الانسان بأنه حيوان غير مائت ازلي .

والثاني : ان يكون الجنس مأخوذًا في الحدّ مضافًا اليه الفصل ، فانه من لم يضع المحدود في جنسه فلم يحدّ . مثل من حدّ الانسان بأنه الذي يمكنه ان يزرع ويحصد .

والثالث : ان يكون الحدّ مساويًا للمحدود ، فان الحدّ اذا لم يكن مساويًا فليس بحدّ . وذلك اذا كان : اما اعم منه بمنزلة من حدّ الانسان بانه حيوان ذو رجلين ؛ واما اخص بمنزلة من حدّه بأنه حيوان يبيع الملح .

والرابع ان يكون قد اتى[1] بهذه الثلاثة الاشياء في الحدّ ، الاّ انه مع ذلك لم يحدّ ولا اتي[2] بمعنى ما هو الشيء .

والخامس ان يكون اتى[3] بالحدّ الا انه لم يأت به جيدًا ولا حسنًا ، بل ما اتى[4] به ناقصًا عن الكمال .

فاما الشرط الاول فالمواضع التي يثبت منها او يبطل فهي مواضع الوجود المطلق ، اعني مواضع العرض. واما الشرط الثاني فالمواضع التي يثبت منها او يبطل هي مواضع 139b الجنس بعينها. واما الشرط الثالث فمواضعه هي مواضع الخاصة . والتي القول فيها في هذه المقالة انما هي مواضع الشرطين الباقيين ، اعني هل اجاد الحادّ واحسن او لم يُجد ؟ وهل ما اتى[٥] به حدّ او ليس بحدّ ؟

فلنبتدئ اولاً بالمواضع التي يوقف منها على انه هل اجاد الحدّ او لم يجده ، فان الوقوف على هذا[٦] اسهل من الوقوف على تلك .

وينبغي ان تعلم ان رداءة الحدّ وقبحه يكون من وجهين : اما من قبلنا وذلك اذا كانت العبارة عنه غامضة غير واضحة ؛ واما من قبل الحدّ في نفسه وذلك يكون في الاكثر من قبل زيادة في الحدّ هي فضل وتكرير. وقد يظن انه يلحقه ذلك من جهة النقصان ، الا ان ارسطو يقسم اولاً هذه المواضع الى هذين[٧] القسمين. والحال في هذا في[٨] الحدود كالحال في الاشياء المحسوسة ، فكما ان الاشياء المحسوسة انما يظهر القبح فيها اما من قبل ضعف ابصارنا ، واما من قبل انها قبيحة في نفسها[٩] ، كذلك الامر ها هنا .

- 2 — —٢—

[القول في غموض الحدّ]

فأول المواضع المأخوذة من اغماض العبارة ان تكون اجزاء الحدّ او احدها مدلولاً عليها باسم مشترك او اسماء مشتركة ، مثل من حدّ الصحة بانها اعتدال الحار[١] والبارد ، 20-30 وذلك ان الاعتدال يقال على معانٍ كثيرة ، فانه متى اتي بالحدّ على هذه الصفة امكن الا[٢] يتبيّن المعنى الذي قصد حدّه. ويمكن ان يعانده السامع بأنه ليس يصدق الاسم على جميع ما يصدق عليه الحدّ ، فان لخّص الذي يحدّ المعنى الذي يقصد حدّه[٣] وبيّنه ، كان قد اجاد .

والموضع الثاني ان يكون الحدّ او جزء منه دلّ عليه باسم مستعار ، مثل من جعل

35 جنس الهيولى الحاضنة او جعل جنس العفة الاتفاق والملامة، وذلك ان الحاضنة انما هي
140a في الحقيقة المرأة المربية والاتفاق انما اصله في النغم. وكذلك ايضًا اذا استعمل بدل الاسم المفرد قولاً مركبًا من اعراض للشيء[4] غير مستعملة، بمنزلة من استعمل بدل العين المظلة بالحواجب وذلك ان ما لم تجريه العادة فهو غير بيّن. 5-10

والاسماء المستعارة: منها ما هي مأخوذة من معانٍ شبيهة بالاشياء التي استعيرت لها، ومنها ما هي مأخوذة من اشياء غير شبيهة الا شبهًا بعيدًا وهذه اغمض في الدلالة. والحدود الواقعة فيها هذه الاسماء هي أردأ الحدود واخفاها، مثل من جعل جنس الشريعة انها مكيال ومقدار. 15

و[5]**موضع ثالث** ان كان المحدود له ضد فينبغي ان يكون حدّ ضده بيّنًا من حدّه والا فقد وضع الحدّ وضعًا غامضًا. ومثال ذلك من حدّ الحكمة بأنها قنية مستخرجة للاشياء
20 النافعة والضارة، وذلك ان حدّ الجهل قد يفهم ويبتدر[6] من هذا الحدّ. وبالجملة متى لم يبن من الحدّ الشيء المقصود تحديده لم يكن حدًّا جيدًا، وذلك ان الذي يأتي بالحدّ غامضًا بأن لا يدل دلالة واضحة على الشيء المقصود تحديده يشبه[7] فعل من يصوّر صورًا رديئة الاشكال والهيئات حتى لا يعلم بنفس تلك الصور والرسوم صور الاشياء التي حوكيت بها الا ان يكتب على كل صورة منها اسم الشيء الذي حوكيت به. فكما ان هذا من فعل المصوّر قبيح، كذلك الامر فيمن يضع الحدود بهذا النحو.

فهذه وامثالها هي التي يكون منها القول غامضًا.

3 **—٣—**

[القول في زيادة الحدود]

واما المأخوذة[1] من الزيادة في الحدّ فان هذه ايضًا تنقسم الى اربعة مواضع:

احدها ان يزاد في الحدّ ما يصير به اعم من المحدود. وهذا على ضربين: احدهما ان

يزاد فيه ما هو عام لجميع الموجودات ، بمنزلة من حدّ الانسان انه حيوان ناطق ذو ثلاثة 25-30
ابعاد ، فان قولنا : « ذو ثلاثة ابعاد » امر موجود لجميع الاجسام . والثاني ان يزاد فيه ما هو
عام لجميع الانواع المشاركة له في الجنس ، بمنزلة من حد الانسان بأنه حيوان ناطق
متنفس . وحال هذا الموضع بيّن بنفسه ، وذلك ان الجنس انما اتى به في الحدّ ليفصل
المحدود مما هو اعم من الجنس ، والفصل انما اتى به في الحدّ ليفصل المحدود من الجنس ،
فاذا زاد المحدد احدى هاتين الزيادتين ابطل بالاولى منهما منفعة الجنس وبالثانية منفعة
الفصل .

والموضع الثاني ان يزيد في الحدّ ما هو مساوٍ للمحدود لكنه[2] فضل لا يحتاج اليه ،
بمنزلة من حدّ الانسان بأنه حيوان ناطق قابل للعلم ، فان قولنا : « قابل للعلم » فضل لا 35
يحتاج اليه . واكثر ما يظهر هذا من قبل ان الزيادة لا تصدق مع الفصل المأخوذ اذا
وصف الجنس[3] بها على جهة ما يوصف الجنس بالفصل ، اعني على جهة التخصيص ، 140b-5
لكن[4] متى اخذت معرّفة بنفسها كانت كافية . مثل من حدّ البلغم بانه الرطوبة الغير
المنهضمة[5] الاولى التي تتولد من الغذاء ، وذلك انه اذا وصفت بأنها غير منهضمة لم 10
يصدق عليها انها اولى لانه ليس في البدن رطوبة غير منهضمة الا واحدة وهي البلغم ؛
فان اسقط من هذا الحدّ « غير منهضمة » امكن ان تكون الاولية فصلاً له ، فان في البدن
رطوبات كثيرة تتولّد عن الغذاء ، البلغم اولها ، وان اسقطت الاولية واتى بقولنا : « غير
منهضمة » كفى ذلك في الحدّ . 15

والموضع الثالث ان تكون الزيادة تجعل المحدود اخص ، بمنزلة من حدّ الانسان انه[6]
حيوان ناطق ابيض . 20-25

والموضع الرابع ان يكرر في الحدّ المعنى بعينه . وهذا على ضربين : اما ان يكرّره بلفظ
مرادف ، فان تكريره بلفظ واحد بعينه مما لا يبلغ غلط احد ولا تغليطه ان يضعه . مثال
ذلك من حدّ الشهوة بانها الشوق الى اللذيذ ؛ واما ان يكون المعنى جزئيًّا مضمنًا في معنى 30
كلي فيأتي بالجزئي . فان هذا يجمع من الفساد امرين : احدهما ان يكرر المعنى الواحد 141a-5
مرتين ، والثاني ان يجعل الحدّ اخص من المحدود . ومثال ذلك من حدّ السياسة بأنها
ملكة تضع الامور الجميلة بالطبع والعادلة ، وذلك ان الجميلة تنتظم العادلة وغيرها 10

فهذه هي الاشياء التي عدّدها ارسطو في الوقوف على زيادة الحدود . وهو بيّن ان الامر فيها كذلك ، فان الزيادة في الحدّ تشبه الاصبع السادسة في اليد ، وكما ان اليد تصير بها قبيحة كذلك الحدّ. وقد يمكن ان تعدّ الزيادة التي تجعل الحدّ اخص او اعم في المواضع التي يوقف منها على انه لم يحدّ.

— ٤ — — 4 —

[مواضع اخرى]

وارسطو يأتي بعد هذا بموضع ويجعله في المواضع التي يوقف منها على انه لم يحدّ . وتامسطيوس يعدّه ويجعله في مواضع رداءة الحدّ ويحتمل الامرين جميعًا .

وهذا الموضع هو انه ينبغي ان يعمل الحدّ من اشياء هي اعرف على الاطلاق ، وتلك 25-35
الاشياء هي الامور المتقدمة على المحدود التي هي اعرف عند الطبيعة واعرف عندنا . وذلك ان الاعرف يقال على ضربين : اما اعرف على الاطلاق ، واما اعرف عندنا . والاعرف على الاطلاق كثيرًا ما يكون غير الاعرف عندنا ، بمنزلة ما عليه الامر في المركبات والاسطقسات التي تتركب منها ، فان المركبات اعرف عند الجمهور من البسائط التي منها تركبت ، والامر عند الطبيعة بخلاف ذلك . ولذلك يقول ارسطو ان الاعرف باطلاق انما يشبه ان يوجد للاناسى الموجودين اناسى باطلاق وهم الفاضلون ، كما ان الاصح باطلاق انما يوجد في البنية الحسنة باطلاق.

وانما كان واجبًا ان تعمل الحدود من الاشياء التي هي اعرف على الاطلاق ، وهي 141b
الامور التي تجمع امرين : احدهما ان تكون امورًا متقدمة على المحدود في الوجود ،
والثاني ان تكون اعرف عندنا ، لأن الحدود انما يقصد بها معرفة الشيء بما هو. وذلك لا 5-10
يكون بأي شيء اتفق بل بالاشياء التي بها قوامه وماهيته كالحال في البراهين المطلقة ، فان البراهين المطلقة[1] هي حدود بالقوة كما قيل في «كتاب البرهان» . ولذلك الّفت الحدود من اجناس وفصول ، فان الفصل والجنس امران متقدمان على النوع المحدود وبهما قوامه

والامور التي بها قوام الشيء هي واحدة بأعيانها اذا كان بها كون الشيء المحدود واحدًا . 15-35
فلو كانت الحدود تأتلف من الاشياء المعروفة عندنا فقط ، وهي الأمور المتأخرة ، لامكن
ان يكون للشيء حدود كثيرة ، بل لامكن ان يكون حدّ الشيء عند اقوام[2] غير حدّه عند
آخرين ، فان الامور المعروفة عندنا هي غير المعروفة عند آخرين ؛ بل لعلّه كان يمكن ان
يكون حدّ الشيء الواحد بعينه عند انسان واحد بعينه في سن ما غيره في سن آخر ، فان 142a
الامور المعروفة عند الشاب غيرها عند الكهل . مثال ذلك ان المحسوسات اعرف عند
الصبيان والمعقولات الكلية اعرف عند الكهول . وينبغي الآ[3] يذهب عنا ها هنا ما قيل في 5-20
«كتاب البرهان» ان هذا النوع من الحدود انما يطلب في الاشياء المركبة ، فأما البسائط
التي هي اسباب الامور المركبة فليس يمكن ذلك فيها . فاذن هذه الرداءة في الحدود انما
تلحق في حدود الامور المركبة .

وهذا الموضع ينقسم الى مواضع ثلاثة ، وذلك بانقسام الاشياء التي ليست متقدمة 20-25
على الشيء :

احدها ان يؤخذ في حدّ الشيء الامور المتأخرة عنه ، مثل من حدّ الانسان بأنه الذي يقتني الاعمال والصناعات ويعاشر ويؤالف .

والثاني ان يحدّ الشيء بالامور التي هي واياه موجودة معًا بالطبع ، مثل من حدّ المقابل بمقابله مثل من حدّ الخير[4] بانه الشيء الذي ليس بشر[5]. وينبغي ان يستثنى[6] من المتقابلات في هذا الموضع المضافين فانهما من بين المتقابلات ليس يمكن ان يحدّ احدهما الا بأخذ الآخر فيه .

ومن هذا الموضع ان نأخذ في حدّ النوع القسيم قسيمة ، بمنزلة من حدّ الزوج بأنه 30
الذي يزيد على الفرد بواحد . ومنه ان نأخذ في حدّ الشيء الشيء نفسه ، وهو الذي
يعرف «بالمصادرة» . وهذا يكون بأن تستعمل الاسماء التي قوتها واحدة لأن استعمال
الشيء الواحد بعينه مكررًا بلفظ واحد بعينه لا تبلغ القحة بالسوفسطائي ان يستعمله .

وهذه الاسماء بعضها معاني بعض : اما على جهة ما يتضمن الشيء اسبابه والكل 35
اجزاءه ، واما على جهة ما يتضمن الجزء كله . فمثال استعمال التي قوتها واحدة من جهة 142b
تضمن الشيء اسبابه قول من حدّ الشمس بأنها كوكب يظهر نهارًا ، فان الذي لا يعلم

الشمس لا يعلم النهار اذ كان النهار انما هو طلوع الشمس فوق الارض ، فاسم النهار يتضمن الشمس التي هي بسببه الاعرف فمن عرّف الشمس بالنهار فكأنما عرّف الشيء 5-15 بنفسه من جهة ان النهار انما يعرّف بالشمس . ومثال تضمن الكل في اسم الجزء مثل من حدّ الزوج بأنه عدد ينقسم باثنين ، وذلك ان الاثنين هو نوع من انواع الزوج فهو يتضمن معنى الزوجية ، فكأنه حدّ الزوج بانه عدد ينقسم بزوج ؛ وكذلك من حدّ الواحد بأنه مبدأ العدد ، فان العدد ليس شيئًا غير تركيب الآحادِ ، فكأنه قال ان الواحد مبدأ الكثرة المركبة من الواحد .

وهذه المواضع انما تعرض متى كانت التي ليست اقدم في الوجود ليست اقدم في المعرفة ، وهذه الثلاثة المواضع هي مأخوذة من ان الحدّ لم يعمل من الامور التي هي أعرف وأقدم . وقد قلنا انه يدخل في رداءة الحدود من جهة ، ويدخل في ان المحدّد لم يحدّ ولا اتا بما هو الشيء ، وذلك ان من حدّ من الامور المتأخرة فانما اتى[7] بالخاصة ، واذا حمل الشيء على انه خاصة فليس بحدّ.

— 5 — -٥-

[مواضع اخرى مأخوذة من الجنس]

20-25 وينبغي ان تعلم ان المواضع المأخوذة من ان الحدّ ليس بحدّ :

منها مواضع مأخوذة من ان الجنس ليس بجنس ، لا من جهة ما هو جنس باطلاق ، فان مواضع الجنس قد سلفت ، بل من جهة ما هو جنس مأخوذ في الحدّ.

ومنها مواضع مأخوذة من الفصول .

ومنها مواضع مأخوذة من الحدود بأسرها . وهذه :

منها مواضع مأخوذة في حدود مقولة مقولة من المقولات العشر ،

ومنها مواضع[1] مأخوذة في حدود الاعدام ،

ومنها مواضع نحو حدود الاشياء المركبة ،

ومنها مواضع عامة نحو جميع المقولات ،

ومنها مواضع نحو حدود الاشياء المدلول عليها بأسماء مركبة[٢] .

ونحن فسنعدد هذه المواضع على هذا الترتيب وبهذه القسمة ، ، فان ذلك قد فعله تامسطيوس وقبله ثاوفرسطس[٣] . وان كان في ذلك مخالفة لتعليم ارسطو في ترتيبه ، فان هذا يشبه ان يكون اكثر صناعيًا واعون على الحفظ والتحصيل .

فلنبدأ من المواضع المأخوذة من الجنس

فموضع اول الاّ[٤] يذكر[٥] الجنس في الحدّ ولا يضعه[٦] اولاً ، مثل من يحدّ الجسم بأنه الذي له ثلاثة ابعاد ، او الانسان بأنه الذي يحسن ان يحسب ، فان هذين الحدّين نقصهما وضع الجنس اولا وذلك هو المأخوذ في حدّ الجسم الحامل للابعاد الثلاثة وفي[٧] حدّ الانسان الذي يتصف بأنه يحسن ان يحسب . وهو ظاهر ان التبكيت الذي يكون نحو ترتيب الجنس غير التبكيت نحو الجنس نفسه .

والموضع الثاني الاّ[٨] يكون اتى[٩] بالجنس القريب في الحدّ بل بجنس الشيء البعيد ، بمنزلة من حدّ العدالة بأنها ملكة فعّالة للمساواة او موزعة للحق ، وذلك ان هذا الحدّ انما رقي فيه الجنس البعيد وهو الملكة الذي هو نوع من انواع الكيفية لا جنس العدل القريب الذي هو الفضيلة . وبيّن ان الحدّ الذي بهذه الصفة ناقص لانه اذا لم يأت بالجنس القريب فلم يقل ماهية الشيء الذي هو الجنس القريب . واما اذا اتى[١٠] بالجنس القريب فقد اتى[١١] بالجنس البعيد بل بجميع الاجناس التي فوقه . فيجب اولاً للذي يحدّ : اما ان يأتي بالجنس القريب ، او يأتي بفصل الجنس البعيد ، او فصول الاجناس البعيدة ، ان كان بين الجنس البعيد الذي ذكره في الحدّ والجنس القريب اكثر من جنس واحد . مثال ذلك ان من اخذ في حدّ الانسان الجسم ، فينبغي ان يقول جسم متغذٍّ حسّاس ، فان هذين الفصلين مع الجسم يقومان مقام الحيوان الذي هو جنس الانسان الاقرب . وبيّن ان التبكيت الذي يكون من قبل بعد الجنس او قربه او ترتيبه غير التبكيت الذي

يكون من قبل الجنس المطلق ، ولذلك لم يكن هذا التبكيت داخلاً في مواضع الجنس المطلقة ، كما يقول ثاوفرسطس ، ويعذل ارسطو في تكريره مواضع الجنس ها هنا .

والموضع الثالث هو الاّ[12] يأتي في الحدّ بجنس الشيء المناسب الذاتي ، وهذا الشيء انما يبحث عنه من امر الجنس من المواضع التي سلفت في البحث عن الجنس ؛ لكن[13] هذا البحث عنه كأنه خاص بهذا الموضع ، فان التبكيت بأنه ليس بمناسب غير التبكيت بأنه ليس بجنس .

-٦-

[مواضع اخرى مأخوذة من الفصول]

واما المواضع المأخوذة من الفصول فاسطقساتها ثلاثة :

احدها ان يكون الفصل محمولاً من طريق اي شيء .

والثاني ان يكون الفصل له مقابل واحد او اكثر من مقابل واحد بها ينقسم الجنس قسمة اولى ، بمنزلة ما يقسم الحيوان بالمشاء والطائر والسابح ، ويكون كل واحد منها[1] اذا قرن بالجنس احدث نوعًا ما[2] . ومن شرط المقابل للفصل الاّ[3] يكون مقابلاً على جهة السلب المطلق ، وذلك ان السلب اذا اضيف الى الجنس لم يحدث نوعًا ما الاّ ان يكون السلب قوته قوة العدم .

والثالث الاّ[4] يكون الفصل مما بالعرض ، مثل من يحدّ الفرس بأنه الحيوان الحربي .

فهذه الثلاثة المواضع اذا تؤمل امرها وجدت سائر المواضع التي ذكرها في الفصل راجعة اليها .

فمنها موضع اول ان يكون اخذ النوع على انه فصل ، بمنزلة من يحدّ[5] التعيير والطنز بأنه شتم باستخفاف ، وذلك ان الاستخفاف نوع من انواع الشتم .

ومنها موضع ثانٍ ان يكون اخذ الجنس على انه فصل ، مثل من يحدّ الصوت بأنه هواء مع فرع ، فان الفرع جنس[٦] الصوت . وخطأ هذا الموضع والموضع الذي قبله بأن الفصل لم يحمل فيهما من طريق اي شيء هو .

ومنها موضع ثالث وهو ان يكون الفصل يحمل على الجنس . وخطأ هذا الموضع هو ان الجنس يحمل على اكثر مما يحمل عليه الفصل ، فلم يحمل الفصل ها هنا اذن[٧] من طريق ايّ شيء هو .

ومنها موضع رابع وهو ان ننظر ان كان الجنس يحمل على الفصل فليس هو فصلاً لأن الجنس انما يحمل على الذي تحمل[٨] عليه الفصول وهو النوع . مثال ذلك ان الحيوان يحمل على الانسان والثور وسائر الحيوانات . وليس يحمل على فصولها اذا دل عليها باسم غير مشتق ، فانه ليس يصدق ان يقال[٩] : المنطق حيوان ، فانه لو كان الحي يحمل على كل واحد من الفصول لقد كانت الانواع انفسها تحمل على الانواع انفسها ، او كانت حيوانات اخر غير الحيوانات التي ينقسم اليها الحيوان تحمل على انواع الحيوان اذ كان الجنس انما يحمل على الانواع .

ومنها موضع خامس وهو ان يكون النوع او شيء مما تحت النوع يحمل على الفصل ، لان الفصل : اما ان يحمل على اكثر مما يحمل على[١٠] النوع ، واما ان يكون مساويًا له ؛ فان كان اعم لم يحمل عليه ، وان كان مساويًا لزم ان يكون الفصل نوعًا . والفساد الداخل في هذا الموضع هو ان الفصل اخذ مما بالعرض.

ومنها موضع سادس الاّ[١١] يكون الفصل خارج الجنس ، ومعنى ذلك ان يكون فصلاً لجنس آخر مباين بالكلية للجنس الذي اخذ فصلاً له . وذلك بأن يكون الجنسان اللذان وجد الفصل لهما لا يترقيان الى مقولة واحدة بعينها ، فانه ليس يمتنع ان يكون فصل واحد لجنسين لا يحوي احدهما الآخر ولكن[١٢] يترقيان الى جنس واحد ، بمنزلة ذي الرجلين الذي هو فصل للمشاء والطائر وهما جنسان ليس يحوي احدهما الآخر لكن[١٣] كلاهما تحت جنس واحد وهو الحيوان .

ومنها موضع سابع وهو ان يكون وفّى فصل الجوهر مما يقال في موضوع وهو العرض ،

مثل من يأخذ فصول انواع الحيوانات من الزمان والمكان وان كان قد يصح في بعض انواع الجواهر ان يؤخذ في حدودها فصول عرضية ، وذلك[١٤] اذا كانت قريبة جدًا من فصولها الحقيقية ودالة عليها فتستعمل بدلها اذا لم تكن الفصول الحقيقية ظاهرة لنا ، بمنزلة من يستعمل في قسمة الحيوان ان منه برّيًا ومنه[١٥] مائيًا ، وذلك ان امثال هذه الاعراض مبنية عن فصولها الخاصة وقد قيل هذا في «كتاب البرهان» .

ومنها موضع ثامن وهو ان يكون وضع الانفعال فصلاً ، بمنزلة من حدّ الانسان بأنه حيوان يحمّ[١٦] وذلك ان الألم اذا اشتدّ وقوي اخرج الشيء عن جوهره ، والفصل من شأنه ان يحفظ النوع لا ان يصير به الى التغيّر وينقل طبيعته كما يعرض ذلك من الحمى[١٧] .

وموضع تاسع الاّ[١٨] يكون الفصل اقدم من النوع ، وذلك ان الفصل ينبغي ان يكون بعد الجنس وقبل النوع .

وموضع عاشر الاّ[١٩] يكون فصل المضاف من المضاف ، فانه واجب ان يكون فصل المضاف من المضاف ، بمنزلة من يقسّم العلم بأن منه نظريًا وعمليًا .

وجميع هذه المواضع الثلاثة ، اعني الثامن والتاسع والعاشر[٢٠] هي راجعة الى الموضع السادس[٢١] وهو ان الفصل فيها وضع خارج الجنس . ولذلك قد يظن ان هذا الموضع اسطقس رابع للاسطقسات الثلاثة التي ذكرناها . فهذه هي جملة المواضع المستعملة في الفصول وهي برهانية كلها .

—٧—

[مواضع اخرى مختصة بمقولة الجوهر]

وبعد هذا ينبغي ان نتكلم في مواضع الخطأ الواقع في الحدود بأسرها . وجميع اصناف هذا الخطأ ، كما يقول تامسطيوس ، يرتقي اما الى زيادة واما الى نقصان . ولنبدأ من هذه بمواضع الخطأ الواقع في الحدود التي توجد في مقولة مقولة .

فمن المواضع المختصة بمقولة الجوهر موضعان اثنان :

احدهما الذي سلف في مواضع الفصول وهو ان يكون وفىّ الفصل مما يقال في موضوع ، وذلك ان فصل الجوهر جوهر .

وموضع ثانٍ ان يكون اتى[1] بأحد المتضادين اللذين يقبلهما الجنس الجوهري على مثال واحد فصلاً للمحدود فانه لم يحدّ ، وذلك انه ليس احد المتضادين بأولى ان يوجد في موضوعه من المضاد الآخر . مثال ذلك من حدّ النفس بأنها جوهر قابل للعلم ، فانه ليس أن يحدّها بقبول العلم اولى بأن يحدّها بقبول الجهل ، فيكون على هذا للشيء حدود اكثر من واحد ، والحدّ التام انما هو حدّ واحد .

— 8 —

—٨—

[مواضع اخرى في المضاف]

ومواضع ثلاثة في المضاف :

احدها ان يكون اخذ في حدّ الامر المضاف ما يقال ذلك الشيء بالقياس اليه بالذات لا بالعرض ، فان حدّ المضاف المعطى جوهره لا سبيل الى توقيته الاّ ان تحصر فيه الامور التي يقال ذلك الشيء بالقياس اليها . مثال ذلك ان[1] من حدّ المعرفة بأنها ظن لا يتغيّر التصديق به في الاشياء الموجودة دائمًا على مثال واحد فقد وفىّ المعرفة حدّها ، ولو اسقط منه قوله في الاشياء الموجودة دائمًا على مثال واحد لكان ناقصًا ، فمتى لم يستعمل في حدّ التي من المضاف التي[2] المضاف اليها[3] فلم يوفّ حدّها ، وكذلك متى[4] استعمل ما يضاف اليه بالعرض . مثال ذلك من حدّ الطب بأنه معرفة ما هو موجود في البدن ، فان في البدن اشياء كثيرة ينظر فيها الطبيب بالعرض مثل السواد والبياض وغير ذلك ؛ ولو حدّه انه معرفة الصحة والمرض لكان قد وفىّ الحدّ على ما ينبغي .

والموضع الثاني ان يكون اتى[5] في الحدّ بما هو مضاف ثانيًا لا اولاً ، فانه ينبغي ان

يحصر في حدّ المضاف ما هو اليه مضاف بالذات واولاً . مثال ما حدّ بالاضافة الى ما هو مضاف اليه ثانيًا لا اولاً من حدّ الشهوة بأنها اشتياق اللذيذ ، فانها انما هي اشتياق اللذيذ من اجل انها اشتياق اللذة ، فكونها اشتياقًا للذيذ ثانٍ وكونها اشتياقًا للذة اول[6] .

والموضع الثالث هو انه ينبغي ان ننظر ، فان كان الجنس المضاف ينبغي ان يوفىّ في حدّه الجنس المقابل له ، فان النوع الذي تحت ذلك الجنس المضاف يقال بالقياس الى نوع ما مما تحت الجنس المضاف اليه . مثال ذلك ان كان الظن ينبغي ان يوفى في حدّه المظنون فينبغي ان يوفى في حدّ العلم المعلوم والاّ فلم يحدّ . مثال ذلك من حدّ الحسّ بأنه القوة التي تدرك بها الاجسام فلم يوف حدّ الحس ، وذلك انه يلزم على هذا ان يكون السمع يدرك جسمًا ما .

-٩- 9

[مواضع اخرى في الكيفية]

واما المواضع التي نحو الكيفية منها نحو الملكات والقوى ، وذلك ان كل ملكة وقوة لا يخلو ان تكون ملكة لاكثر من فعل واحد او لفعل واحد فقط . والتي تكون ملكة وقوة لاكثر من فعل واحد لا يخلو ان تكون معدّة نحو تلك الافعال بالسواء ، او يكون لبعضها بالذات ، ولبعضها بالعرض ، ولبعضها بالقصد الاول ، ولبعضها بالقصد الثاني . والتي هي ايضًا معدّة نحو فعل واحد لا يخلو ان تكون ايضًا مما يمكن ان تستعمل في غير ذلك الفعل او لا يمكن . فمتى وفّى انسان حدّ ملكة او صناعة هي معدّة نحو فعل اكثر من واحد بالسواء فأغفل فعلاً واحدًا من تلك الافعال فانه لم يحدّ . مثال ذلك من حدّ الكتابة بأنها المعرفة بالكتب فقط فانه اسقط جزءًا من حدّها وهو القراءة ، وذلك انها معرفة بالقراءة كما هي معرفة بالكتب . واما التي هي معدّة نحو اكثر من واحد بعضهابالذات وبعضها بالعرض ، فانه ان وفّى انسان في حدّها الذي بالعرض مكان الذي بالذات ، او اتى[1] بالذي بالعرض مع الذي بالذات ، فلم يكن ما اتى[2] به حدًّا . مثال ذلك من حدّ الطب بأنها صناعة محدثة للمرض وللصحة ، وذلك ان احداثها

الصحة بالذات واحداثها المرض بالمرض ، فان صناعة الطب وان كان عرض لها قدرة على احداث الامراض فانه لم تكن معدّة نحو هذا الفعل . وكذلك التي هي معدّة نحو فعل اكثر من واحد ، الا ان بعضها اشرف من بعض متى وفّى موفٍ في حدّها الفعل الاخس دون الاشرف ، او اتى[3] بهما على مثال واحد ، فلم يحدّ . وذلك كالحال في القوى الطبيعية التي في النفس ، فان حدودها ينبغي ان تكون مأخوذة من الاشرف لا من الاخس ، مثل اخذها من الفضيلة لا من الرذيلة . واما التي هي معدّة نحو فعل واحد ويمكن ان تستعمل في غيره ، فانه ان[4] اخذ مكان ذلك الفعل الذي بالذات فعل آخر يمكن ان يستعمل فيه بالعرض فلم يحدّ . وهذا بيّن في اللآلات المحسوسة ، مثل من حدّ السكين بأنه آلة ينجر بها ، وذلك ان النجر بالذات انما هو[5] للقدّوم لا للسكين ، فان كانت القوة معدّة نحو فعل واحد لا يمكن غيره فأتى[6] بذلك الفعل في الحدّ فقد اتى[7] على ما يجب ، كمن حدّ البصر بأنه القوة التي تدرك بها الالوان .

وموضع ثانٍ ان نفحص ايضًا عن كمال القوة اهو فعل ام مفعول . مثال ذلك صناعة الرقص كما لها فعل ما ، وصناعة النجارة كما لها مصنوع ما . فان وفّى احد في حدّ التي كمالها المصنوع الفعل ، مثل ان نحدّ[8] النجارة انها ملكة لأن ينجر لا لأن توجد الاشياء المنجورة فلم يحدّ . واما الاشياء التي الكمال فيها انما هو في الفعل ، فينبغي ان يوضع الفعل في حدّها . وكثير من الاشياء الكمال لها ليس هو في انها قد كانت لكن[9] في الكون نفسه ، وذلك ان اللذة انما كمالها في حال الاستعمال لا في حال الفراغ ، وايثارنا لها في حال الاستعمال اكثر ؛ وكذلك ايثارنا للنظر في حال الاستعمال اكثر منه في الحال التي قد فرغنا من النظر .

والمواضع المأخوذة من التصاريف والنظائر والمتقابلات نافعة جدًا في اخذ حدود الملكات والقوى والتأثيرات التي في مقولة الكيف . وذلك انه ان كان التحديد فينبغي ان يكون لما له الملكة ، وان كان لذي الملكة فينبغي ان يكون للملكة ، والاّ فلم يحدّ . مثال ذلك ان كان اللذيذ ما هو نافع فاللذة ما هو نفع ؛ وكذلك في المتقابلات . وانما كان ذلك كذلك لأن الذي يحدّ الشيء بجهة من الجهات فقد حدّ اشياء كثيرة مثل[10] مقابله[11] ونظيره .

وموضع ثالث نحو الملكات والقوى والتأثيرات ، وذلك انه لما كانت موجودة بأجمعها في موضوعات ، وكانت تلك الموضوعات : منها ما وجودها فيها اولاً ، ومنها ما وجودها فيها ثانيًا ، فمتى لم يحصر في الحدّ الموضوع الذي فيه وجود الملكة او القوة او التأثيرات اولاً فلم يحدّ ، وكذلك متى لم يضعه في موضوعه . مثال ذلك ان الفهم يوجد في الجزء الفكري اولاً ، وفي النفس ثانيًا من اجل وجوده في الجزء الفكري ، وفي الانسان من اجل وجوده في النفس . واما الذين[12] يحصرون في حدّ الشيء غير الموضوع له ، بمنزلة من يحدّ النوم بأنه ضعف الحسّ ، والشك مساواة المقاييس المتقابلة ، والصحة اعتدال الحار والبارد ، والوجع تفرّق الاجزاء المتحدة ؛ وذلك انه ليس النوم ضعف الحسّ وانما هو عن ضعف الحسّ ، وكذلك الصحة ليست في الاعتدال وانما هي عن الاعتدال ، والوجع ليس هو تفرق الاتصال وانما هو عن تفرّق الاتصال . وبالجملة الذي يحدّ بهذا الوجه يعرض له ان يجعل المفعول في الفاعل او الفاعل في المفعول ، وذلك انه اما بسبب النوم يضعف او بسبب الضعف ينام . وبالجملة انما تحدّ هذه بالموضوعات والافعال ، وهي في ذلك على ثلاثة اقسام : اما امور طبيعية ، واما فضائل نفسانية ، واما امور صناعية .

فالامور الطبيعية الافعال فمنها[13] معروفة والخفيات هي الموضوعات . مثال ذلك النوم ، فان فعله ظاهر وهو تعطل الحواس ، وموضوعه مشكوك فيه مما يحتاج الى برهان ، فيرى[14] ارسطو مثلاً انه القلب ، ويرى جالينوس انه الدماغ .

واما في الصنائع فالموضوعات معروفة لنا وهي النفس ، والمطلوبات هو الكمال والافعال .

واما في الفضائل فالمطلوبات[15] فيها الامران جميعًا ، اعني معرفة الافعال ومعرفة الموضوعات . ومثال ذلك الشجاعة فانه ليس معروفًا في ايّ جزء من اجزاء النفس هي ، ولا ما هو فعلها المسمى فضيلة ، وبالواجب صار ذلك فيها لأنها ليست موجودة من قبل الطبيعة على الكمال ، ولا من قبل الارادة على الكمال ، لاكن كأنها مختلطة من الامرين .

وموضع رابع وهو ان بعض الاشياء وبخاصة الفضائل يحتاج ان يوفّى في حدودها الكم والكيف ومتى واين ، والعلل الفاعلة الغائية او الحافظة ، فمتى اسقط في حدود امثال

هذه الاشياء فصل من هذه الفصول فلم يحدّ . مثال ذلك ان حدّ الشجاعة هو ان يقدم على مخوّف ما لا على اي مخوّف اتفق ، وبمقدار ما لا بأيّ مقدار اتفق ، وفي وقت ما لا في ايّ وقت اتفق . والسبب في تقدير هذه الفصول هي الغاية التي من اجلها يكون الاقدام ، وعلى هذا يوجد الامر في العدل والكرامة وسائر الفضائل . وقد يحتاج ان توفّى امثال هذه الاشياء في الامور الطبيعية . مثال ذلك انه يكتفى في حدّ الليل ان يقال انه ظل الارض حتى يقال ظل جميعها لا بعضها من اجل سترها الشمس لا من اجل شيء آخر ؛ وكذلك ليس يكفي[١٦] في حدّ المطر انه ماء نازل حتى يقال كيف نزل ، ومن اين ينزل[١٧] ، وما السبب في نزوله وبأي مقدار يكون عنه ، ومتى ينزل .

فهذه المواضع هي نحو الاصناف الثلاثة من الكيفيات ، اعني صنف القنيات وصنف القوى ، اعني ما يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية ، وصنف التأثيرات ، أعني الانفعال او الانفعالات . واما مقولة «اين» و«متى» فليس لها مواضع خاصة . واما مقولة « ان يفعل » و « ان ينفعل » فيكتفى فيها بهذه المواضع التي نحو الكيفية .

— ١٠ —

في مواضع حدود الاعدام

فمنها الاّ[١] نأخذ في حدّ الملكة العدم . مثل ان يأخذ انسان في حدّ البصر انه ضد العمى ، وذلك ان هذا يحدّ المتقدم بالمتأخر . ومع هذا ايضًا يستعمل المحدود نفسه في الحدود ، وذلك انه لما كان العمى عدم البصر فكأنه قال البصر هو ضد عدم البصر .

وموضع ثانٍ ان كان حدّ العدم فلم يأت في حدّه بالملكة التي هي ضد العدم فلم يحدّ . مثال ذلك ان كان حدّ الجهل بأنه عدم ، ولم يقل عدم ايّ شيء هو .

وموضع ثالث ان كان حدّ العدم فأتى[٢] في حدّه بالملكة المضادة له ولم يأت بالموضوع الخاص بالعدم . مثل ان يحدّ العمى بأنه عدم البصر ، ولم يقل في العين . فان عدم البصر

في الخلد ليس بعمى . فهو في حدّ هذا الصنف من العدم على التمام يجب ان يجمع فيه هذين الشرطين ، احدهما ان يصرّح فيه بالملكة المقابلة وبالموضوع الخاص.

وموضع رابع ان كان العدم من اصناف ما وجوده على جهة الملكة الناقصة ، وهو الذي قيل في حدّه انه الذي لا يوجد في موضوعه ما شأنه ان يوجد فيه على الوجه الذي شأنه ان يوجد فيه ، مثل « لا مساوى » فانه يقال على الكبير والصغير . وكذلك الجهل فانه صنفان : احدهما الجهل الذي على طريق العدم ، والثاني الجهل الذي على طريق الغلط . فينبغي للحادّ متى وفّى حدّ امثال هذه الاعدام ان يصرّح بالعدم الذي على جهة الملكة الناقصة ، مثل ان يقول ان الجهل هو اعتقاد الشيء على غير ما هو عليه الشيء خارج النفس ، لا بأن يقول ان الجهل هو عدم العلم فيما شأنه ان يوجد فيه العلم .

-١١-

في مواضع حدود المركبات

والاشياء المركّبة من اجزاء قد يعرض في حدودها الخطأ عندما توفّى اجزاؤها في حدودها من وجوه : اما بأن يحدّ الكل بأنه كذا وكذا ، اعني هو اجزاؤه من غير زيادة شيء على ذلك ؛ واما بأن يحدّ الكل بأنه من كذا وكذا ، اعني من جزء كذا وكذا او بأنه جزء كذا مع جزء كذا. فالاول مثال من حدّ البيت بأنه لبن وحجارة ، وان السفينة خشب ومسامير والواح ورباطات ؛ وذلك ان موفّي حدّ البيت بهذه الصفة قد اغفل احق الاشياء ان تذكر في الحدّ ، وهو [1] التركيب الذي به صار البيت بيتاً والسفينة سفينة . وكل ما يمكن ان يقال في خطأ من وضع ان الاجزاء هي بعينها الكل من غير زيادة شيء عليها ينتفع به في ابطال امثال هذه الحدود.

وكذلك متى كان الكل ليس من شأنه ان يحدث عن تركيب الاجزاء لكن [2] عن جميعها [3] ، فان الانسان متى أغفل في حدّه ان يصرّح بلفظ الجمع لحق من ذلك ان يوجد المتضادان في موضوع واحد . مثل من قال ان السبعة [4] هي ثلاثة واربعة ، فانه ان لم

يقل بمجموع ثلاثة واربعة امكن ان يظن ان[٥] السبعة نفسها زوج وفرد . لكن[٦] ليس قوة هذا الموضع في هذه الاشياء قوته في الاشياء المركبة ، وذلك ان الذي يحدّ السبعة بأنها ثلاثة واربعة اذا فهم مقصده فقد حدّ .

واما ان يحدّ الكل بأنه من كذا وكذا ، فان الخطأ يلحقه في الاجزاء من وجوه :

احدها ان تكون تلك الاجزاء مما لا يمكن ان تتركب او تمتزج حتى يحدث عنها الكل . مثل من يحدّ السطح بأنه من خط وعدد ، والخط والعدد لا يأتلف منهما[٧] السطح ؛ او مثل من حدّ الجسم بأنه المؤلف من اجزاء لا تنقسم ، وغير المنقسم لا يمكن ان يأتلف منه منقسم .

والوجه الثاني ان تكون تلك الاجزاء مما يوجد[٨] في محل والكل في محل آخر ، فان اشباه هذه الاجزاء ليست هي بأجزاء . مثال ذلك من حدّ الغضب بأنه مركّب من الفكر والشوق الى الانتقام ، وذلك ان محل الفكر غير محل الغضب من النفس .

والوجه الثالث ان تكون تلك الاجزاء تفسد بفساد الكل ، فان الذي ينبغي ان يكون الامر عليه في الاجزاء هو عكس هذا ، اعني ان يفسد الكل بفسادها لا ان تفسد بفساد الكل ، فان البيت اذا فسد لم تفسد الحجارة ولا اللبن ، واذا فسدت الحجارة واللبن فسد البيت ضرورة .

والوجه الرابع ان كان الكل جيدًا او رديئًا واجزاؤه ليست كذلك ، او كان الامر بالعكس ، اعني ان تكون الاجزاء جيّدة او رديّة غير تابع لها في ذلك ؛ وذلك انه ليس يمكن ان يكون الكل جيّدًا او رديًا واجزاؤه ليست كذلك ، ولا يمكن ان تكون الاجزاء جيدة او رديّة والكل ليس كذلك .

وايضًا ان كان احد الجزءين اكثر جودة والآخر اقل جودة ، فالكل المركّب منها اكثر جودة من الذي هو اقل جودة ، واقل جودة من الذي هو اكثر جودة . وارسطو يقول ان هذا الموضع انما يصدق اذا اخذت الجودة او الرداءة للكل او الاجزاء بالذات ، واما اذا اخذت بالعرض فليس يمتنع ان يكون الكل جيدًا والاجزاء رديّة ، كالحال في كثير من المركبات في الطب ، او يكون الامر بعكس ذلك : ان تكون الادوية نافعة والمجموع منها

ضار ؛ وكذلك الامر في الاغذية مثال ما يقال في الجمع بين السمك واللبن . وعلى هذا ايضًا ليس يبعد ان يكون الكل مركبًا من شيء اجود واقل جودة ، ويكون هو اجود من الجيد وأردأ[9] من الرديء .

وموضع خامس الأ[10] يكون اسم الكل مواطئًا لاسم الجزء ، وهذا انما يختص به الكل[11] الذي ليست اجزاؤه متشابهة ، مثل البيت فانه ليس اجزاؤه ينطلق عليها اسم البيت . واما الكل الذي اجزاؤه متشابهة فان اسم الكل مواطئ للجزء ، فان جزء الماء ماء ، وجزء اللحم لحم ، وجزء الدم دم .

واما الاخذ الثالث وهو ان يحدّ الكل بأنه الذي هو كذا مع كذا ، مثل ان يقال ان السيف الذي[12] هو المقبض مع الحديد ، او من قال ان السكنجين عسل مع خل ، فان هذا الاخذ يلحقه الخطأ من الوجوه التي عددناها في الاخذ الاول والثاني ، وزائد[13] لذلك ما نذكره . وذلك ان قولنا في هذا هو كذا مع كذا انما يصدق في الاشياء التي محلها واحد ، بمنزلة العدل والشجاعة اللذين هما في النفس ، او الاشياء التي في مكان واحد والتي في زمان واحد ، فمتى قيل ان هذا مع هذا ولم يكن موجودًا بأحد هذه الانحاء الثلاثة فليس ما وفّي من ذلك في التحديد صحيحًا . مثال ذلك من حدّ الحرد انه[14] غم مع ظن ، فان الغمّ والظن ليسا في قابل واحد من اجزاء النفس ، ولا ايضًا في زمان واحد ، اذ كان الظن يتقدم الغم . فان كان موجودًا بأحد هذه الانحاء الثلاثة او في جميعها ، فينبغي ان ننظر ان كان لم يقل الجزآن بالقياس الى شيء واحد ، فان كان الأمر كذلك لم يكن ما وفّي من ذلك صحيحًا . مثال ذلك من حدّ الشجاعة انها جرأة[15] مع فكر صحيح ، فانه وان سلّمنا ان الشجاعة والفكر في قابل واحد وزمان واحد وموضع واحد ، فقد يلحق هذا التوبيخ والتبكيت من قبل انهما لم يقالا بالقياس الى شيء واحد بعينه ؛ فانه قد يمكن انسان[16] ما ان تكون له جرأة[17] نحو الفجور وفكر صحيح نحو الامور الفاعلة للصحة . ولا هذا ايضًا يكتفى به من ان يسلم من التوبيخ ، اعني بأن يؤخذ الجزآن بالقياس الى شيء واحد بعينه دون ان يكون ذلك الشيء هو غاية المحدود . مثال ذلك من حدّ الشجاعة بأنها جرأة[18] مع فكر صحيح نحو شيء واحد بعينه ، قبل الامور الطبية ، لم يحدّ الشجاعة الا ان يقول انها جرأة[19] مع فكر صحيح نحو الحروب التي هي غاية الشجاعة .

وقد يخطئ في جهة القول الذين يأتون في الحدّ[٢٠] بأنه الذي هوكذا مع كذا ، ويعنون «مع كذا» السبب ؛ وانما كان يجب ان يقولوا في حدّه انه الذي هوكذا من اجل كذا . مثال ذلك من حدّ الغيظ بأنه غم مع توهم ، وذلك ان التوهم هو سبب الغم لا انه مع الغم .

فهذه بأجمعها الخطأ الواقع فيها من جهتين : اما انه لم يأت بالاجزاء على ما ينبغي ، واما انه اغفل جهة تركيبها .

وقد يخطئ الذين يأتون بالتركيب اذا لم يأخذوا في الحدّ اي تركيب هو المخصوص بذلك الشيء المحدود ، بمنزلة من قال ان الحيوان هو المركب من نفس وبدن ، وان اللحم والعظم هو المركب من الماء والهواء والنار والارض ، ولم يقل اي تركيب هو تركيب النفس والبدن في الحيوان ، ولا ايّ تركيب هو تركيب الاسطقسات الاربعة في اللحم والعظم وذلك ان التركيب في احدهما غير التركيب في الآخر . والمادة الواحدة بعينها اذا تركبت تركيبات مختلفة حدثت عنها موجودات مختلفة ، بمنزلة الحجارة فانها اذا تركبت ضربًا من التركيب احدثت بيتًا ، واذا تركبت ضربًا آخر احدثت صومعة . وبالجملة فتوفيتنا في حدود الاشياء انه تركيب الكذا والكذا ، على ان قولنا تركيب يتنزل في الحدّ منزلة الجنس ، توفية فاسدة ، وذلك ان التركيب ليس يصحّ ان يكون جنسًا لواحد من المركبات ، فان التركيب له ضد وهو التحليل ، وهذه المركبات التي وصفنا ليس لها ضد .

فهذه جملة المواضع المذكورة في حدود المركبات . وقد ينبغي بعد هذا ان نسير[٢١] الى القول في مواضع الحدود العامة لجميع المقولات .

-١٢-

القول في مواضع الحدود العامة لجميع المقولات العشر

فأول هذه المواضع الاعتبار من جهة الزمان ، وذلك الاّ[١] يكون الزمان في الحدّ

والمحدود يدلّ[٢] على شيء واحد ، فانه[٣] من الظاهر ان من وفّى الحدّ على هذه الجهة فلم يطابق به المحدود . وذلك يكون اولاً على جهتين : احداهما ان يكون المحدود سرمديًّا والحدّ يدل على زمان ما ، مثل من حدّ الحيوان الغير المائت[٤] بانه حيوان غير فاسد الآن ، فان قولنا : « غير فاسد الآن » ليس فيه دلالة على ما يكون في المستقبل ولا على ما كان في الماضي . واما ان يكون المحدود يدلّ على زمان والحدّ على زمان آخر ، مثل من حدّ التوقع بأنه[٥] ظن بخير وشر[٦] ، فان التوقع يستدل به على الزمان المستقبل والظن بالخير والشر قد يكون بما هو موجود في الازمان الثلاثة ، اعني الماضي والمستقبل والحاضر ؛ وكذلك من حدّ الممكن بأنه الذي يمكن ان يوجد والاّ يوجد ، فان الممكن يدل على الزمان المستقبل ، وقولنا : « يمكن ان يوجد والاّ[٧] يوجد » يصح ان يحمل على الزمان الحاضر.

وموضع ثانٍ وهو ان يكون الشيء يوجد فيه المعنى المقصود تحديده اكثر مما يوجد في الحدّ ، مثل من حَدّ العدل بانه القوة التي يقدر بها الانسان ان يقسم بالسواء ، فان الذي يريد ان يقسم بالسواء ويؤثر القسمة بالسواء اكثر عدلاً من الذي له القوة من غير ايثار ، وذلك ان الفضائل انما هي في الارادة والايثار.

وموضع ثالث وهو ان يكون المحدود يقبل الاكثر والاقل والحدّ لا يقبلهما او عكس ذلك ، اعني ان يكون المحدود لا يقبل الاكثر والاقل[٨] والحدّ يقبلهما . مثال ذلك من حدّ اللذة بأنها حال فاضلة جدًا ، وذلك ان اللذة تقبل الاكثر والاقل والحال الفاضلة في الغاية ليس تقبل ذلك . وايضًا ان كان كلاهما ، اعني الحدّ والمحدود ، يقبلان الاقل والاكثرلكن[٩] ليس يقبلانهما معًا ، فليس بحدّ . مثال ذلك من حدّ العشق بانه شهوة الجماع ، وذلك ان العشق وشهوة الجماع وان كان كل واحد منهما[١٠] يقبل الاقل والاكثر فليس يقبلان ذلك معًا ، وذلك ان من اشتد عشقه قلّت شهوته للجماع ، وبالعكس من اشتدت شهوته للجماع قلّ عشقه ، فليس اذن[١١] يقبلان الاكثر والاقل[١٢] معًا[١٣] .

وموضع رابع وهو انه متى وضع واضع شيئين يشتركان في معنى واحد ويختلفان فيه بالاقل والاكثر ، وكان الحدّ المتوفّى لذلك المعنى يطابق الشيء الذي وجود ذلك المعنى فيه اقل ، فلم يوفّ . مثال ذلك من حدّ النار بأنها الطف الاجسام اجزاء فلم يوفّ حدّها على ما ينبغي ، وذلك ان اللهيب احق باسم النار من الضياء ، والنارية فيه[١٤] اكثر ، وقولنا : « الطف الاجسام اجزاء » اخص بحدّ الضياء منه بحدّ اللهيب[١٥] .

وموضع خامس ايضًا ان كان شيئان يشتركان في معنى واحد على نسبة واحدة ، والحدّ لذلك المعنى ليس موجودًا لهما على مثال واحد . مثل من حدّ اللون بانه المحسوس الاول بالبصر فانه لم يأت بالحدّ على ما ينبغي ، وذلك ان اللون يحمل على الابيض كما يحمل على الاسود ، وهما نوعان له ، والحدّ الذي وفّي هو بالابيض اخص منه بالاسود .

وموضع سادس وهو ان نأخذ في الحدّ شيئين متقابلين ، او ما قوتهما قوة المتضادين ، ويستعمل فيهما حرف «او» . مثال ذلك من حدّ الحسّ بأنه اللذيذ عند البصر او عند السمع ، وحدّ الموجود بانه الذي من شأنه «ان يفعل» او «ان ينفعل» . وذلك انه كيف ما كان المفهوم من حرف « او » يلزم عنه خطأ وفساد في الحد ، وذلك انه ان كان المفهوم منه[16] تفضيل احد الشيئين عن صاحبه لا جمعهما ، وهو الذي وضع له هذا الحرف اولاً في لسان العرب ، لحق ذلك ان يكون الشيء الواحد حسنًا ولا حسنًا ، وموجودًا ولا موجودًا ، وذلك ان الحسن عند السمع غير الحسن عند البصر ؛ فان كان المعنى الواحد بعينه حسنًا عند السمع فهو غير حسن عند البصر ، ولأن كل واحد منهما في الحدّ المستعمل على انه بدل من صاحبه ، يلحق من ذلك ان يكون الشيء حسنًا وغير حسن . واكثر ما يبيّن هذا في الامور المتقابلة مثل من حدّ المقدمة بأنها القول الموجب او السالب ، وان كان المفهوم ها هنا من حرف «أو» الجمع ، وهو المعنى المفهوم من «واو» العطف في كلام العرب ، لحق ذلك الاّ[17] يصدق الحدّ على الاشياء التي يوجد لها الامران[18] ، مثل قولنا في الموجود انه الذي يفعل وينفعل ، فان هذا الحدّ غير صادق على الهيولي لانها تنفعل ولا تفعل ، وكذلك هو غير صادق على الاجرام السماوية فانها تفعل ولا تنفعل .

وموضع سابع ان يكون الحدّ قد اتي به لاشياء مشتركة في الاسم ، فيظن به ان ذلك الاسم متواطئ ، وان ما يدلّ عليه الاسم والحدّ واحد بعينه ، وليس الامر كذلك . وهذا الغلط يدخل على الحادّ من وجهين : احدهما ان يكون لتلك المعاني المشتركة في الاسم عرض عام[19] مشترك ، فيؤتى بقول يخص ذلك العرض ، ويظن به انه قد اتى بحدّ يطابق جواهرها ، فان الاشياء المشتركة في الاسم قلّ ما تخلو من ان يوجد لها عرض عام مشترك . مثال ذلك ان اسم الكلب ينطلق على الحيوان المعلوم وعلى قبيلة من قبائل العرب على جهة اشتراك الاسم[20] ، فان وفّى احد[21] حدّ ذلك بأنه جسم متغذٍّ حساس ، فقد اتى[22] بأمر

مشترك للكلب الذي هو القبيلة من العرب وللكلب الذي هو الحيوان[٢٣] ، الا انه لم يأت بحدّ الكلب الحقيقي ولا بحدّ الصنف من الناس المسمّون[٢٤] كلبًا. والوجه الثاني ان تكون اجزاء الحدّ مشتركة الاسم كالحال في اسم المحدود ، فيظن من اجل ذلك ان ما اتى[٢٥] به حدّ صحيح ، وان ما دلّ عليه الاسم والحدّ واحد. مثال ذلك من حدّ الشيء الصحي بأنه الذي حاله عند الصحة حال معتدلة ، فان قولنا : «حال معتدلة» مشترك الاسم ، كما ان قولنا : «صحي» مشترك ايضًا ، وكذلك من حدّ النور بأنه المعنى الذي يصاب به حقيقة الشيء.

وموضع ثامن ان يكون الحدّ قد صيّر المحدود بعد ان كان معلوم الوجود مشكوكًا فيه او غير موجود. و[٢٦]مثال ذلك من حدّ البياض بأنه لون يخالط النار ، وذلك ان البياض معلوم الوجود والحدّ وهو قولنا : «لون يخالط النار» اما مجهول واما ممتنع ، وذلك انه لا يخالط العرض الجوهر؛ وكذلك من حدّ المكان بأنه خلاء مملوء ، وذلك ان المكان معلوم الوجود ، والخلاء : اما ان يكون مشكوكًا ، واما ان يكون ممتنعًا ؛ وكذلك من حدّ الهيولى بأنها جسم غير ذي كيفية ، وذلك ان جسمًا بهذه الصفة ممتنع الوجود.

وموضع تاسع ان يكون الحدّ مطابقًا للاشياء التي في غاية الفضيلة في ذلك المعنى المحدود لا في جميع[٢٧] الاشياء الموجودة فيه. مثل من حدّ الانسان انه[٢٨] حيوان فلسفي ، فان هذا انما يصدق على افضل اصناف الناس؛ وكذلك من حدّ المدينة بأنها التي تستعمل سننًا فاضلة جدًّا ، فان هذا انما حدّ المدينة الفاضلة لا جميع المدن ؛ وكذلك من حدّ الطبيب بأنه الذي لا يغادر في علاج من يعالجه شيئًا تقتضيه صناعة الطب ، فان هذا الحدّ يكاد الاّ[٢٩] يصدق على ابقراط وجالينوس فضلاً عن غيرهم[٣٠].

فهذه هي مواضع الحدود العامة لجميع المقولات.

-١٣-

[مواضع اخرى في حدود الاشياء التي يدلّ عليها بقول مركب]

في مواضع حدود الاشياء التي يدلّ عليها بقول مركب بدل اسم مفرد ، وذلك اذا لم يكن لها اسم مفرد ، مثل قولنا : الزاوية المسطّحة والخط المستقيم والجسم الخامس.

فأول هذه المواضع هو[1] ان نتأمل أجزاء الحدّ المأخوذ حدودًا لاجزاء المركّب ، فان كان اذا رفعنا حدّ واحد[2] من احد المعنيين المركبين لم يبق سائر القول حدًّا مطابقًا للمعنى الآخر ، فانه ليس بحدّ . مثال ذلك من حدّ الخط المستقيم بأنه نهاية السطح الذي لا يستر وسطه طرفيه ، فانه اذا رفع من هذا القول قولنا : «نهاية» وهو الذي كان جزء حدّ الخط المستقيم ، لم يكن قولنا : «الذي لا يستر وسطه طرفيه» حدًّا لجميع المستقيمة اذ الخط الغير المتناهي[3] ليس له وسط ولا اطراف.

وموضع ثان ان يأتي[4] بدل القول المركّب الذي اقيم مقام الاسم المفرد بقولٍ مساوٍ له في الاجزاء ، فان الذي يفعل هذا لم يحدّ بل بدّل اسمًا باسم ، كما ان الذي يأتي باسمٍ مفرد بدل اسم مفرد لم يحدّ . ومثال ذلك من حدّ الليث الضاري بأنه الاسد الورد . واكثر من هذا ان لا يأتي في الحدّ باسم هو اعرف من الذي في القول ، بمنزلة من حدّ الحجر الابيض بأنه الجندل الثلجي ، فان الابيض اعرف من الثلجي.

وموضع ثالث الاّ[5] يحفظ مع هذا عند تبديل القول بقول معنى واحدًا بعينه . مثل من يقول بدل العلم النظري انه ظن علمي ، وذلك ان الظن ليس يدلّ على ما يدلّ عليه العلم ولا مدلولهما واحد ، ومع هذا فقد بدّل الفصل ، وهو قولنا : «نظري» ، بالجنس ، وهو قولنا : «علمي».

وموضع رابع ان يكون ترك بعض الاسماء التي في اللفظ في الحدّ وبدّل بعضها ، ويكون الذي ترك هو الاعرف وهو اللفظ الدّال على الجنس ، والذي بدّل هو الاخفى وهو اللفظ الدّال على الفصل ، الا انه لم يأت في بدله بقول يعطي طبيعة الفصل بل بلفظ

مفرد. مثل من حدّ العدد الفرد بأنه عدد له وسط ، فان قولنا : «وسط» يصدق على الكم المتصل والمنفصل ؛ فان زاد في الحدّ وسط عددي كان حدًّا تامًّا ، ويكون قد اتى[٦] بدل اللفظ المفرد بقول. ومثل ذلك فعل اقليدس في حدّ الزاوية المسطّحة اذ قال : انها التغيير الحادث عن انحراف خطين متصلين على غير استقامة في سطحٍ مستوٍ. واشد من هذا ان يحفظ اللفظ الدّال على الفصل ويبدل اللفظ الدّال على الجنس ، فيكون قد حفظ الاخفى وبدّل الاظهر.

فهذه هي مواضع الحدود قد رتبناها على ما رتبها عليه ثاوفرسطس وتامسطيوس اذ كان ادخل في الترتيب الصناعي واسهل للحفظ.

LIVRE VII
25,

في مواضع الهوهو والغير
وهي المذكورة في المقالة السابعة

1 —

— ١ —

[القول في مواضع الاشياء الواحدة]

151b-25 وهذه المواضع كما قلنا نافعة في الحدود ، وذلك ان المثبتة منها ثبتت[1] شرطًا من
شروطه وهو ان الحدّ ينبغي ان يكون وما يدل الاسم عليه واحدًا ، واما المبطلة فكافية في ابطال الحدّ .

والواحد يقال على وجوه قد عددت فيما سلف ، واولاها باسم الواحد الواحد بعينه .
30-35 والمواضع النافعة في هذا المطلب هي في الاغلب المواضع المشتركة لجميع المطالب ، مثل
مواضع النظائر والتصاريف والمتقابلات ، والكون والفساد ، والاسباب المكونة والمفسدة ، وفي الاولى والاحرى . مثال ذلك في النظائر : ان كانت العدالة والشجاعة واحدة بعينها ، فالعادل والشجاع واحد بعينه . ومثال ذلك في المتقابلة : ان كان العدل والفضيلة شيئًا
152a واحدًا بعينه ، فالجور والرذيلة شيء واحد بعينه . ومثال ذلك في الكون والفساد : ان كان
الحائط والطربال شيئًا واحدًا بعينه ، فان باني الطربال والحائط شيء واحد بعينه . ومثال الاولى والاحرى : ان كانت التسمية هي احرى ان تكون الاسم من المسمى ، ثم لم تكن التسمية هي الاسم ، فأحرى الآ[2] يكون المسمى هو الاسم .

5-10 وموضع كأنه خاص : ان كان شيئان كل واحد منهما يقال انه اعظم اوآثر من شيء
واحد بعينه فهما واحد بعينه . مثال ذلك ما بيّنه بعض القدماء من ان العمر الناسك

والعمر الفاضل شيء واحد بعينه لانهما آثر من كل عمر. وهذا الموضع فيه اختلال فان الانسان والحيوان افضل الاجسام الكائنة الفاسدة وليس هما واحدًا بعينه ، الا انه لا[3] يلزم ان يكون احدهما يحوي الآخر والا كان احدهما افضل مع الآخر. فهذا الموضع الذي 15-25
يقول فيه ارسطو انما يصدق فيما يوصف بأنه اعظم وافضل اذا كان واحدًا بالعدد.

وموضع ثانٍ ان كان شيئان كل واحد منهما مع شيء واحد واحد بعينه[4] فكلاهما واحد بعينه. مثال ذلك ان كانت[5] الصهباء والخمر شيئًا واحدًا بعينه. وكانت الحميّا والخمر شيئًا واحدًا بعينه ، فالحميّا والصهباء شيء[6] واحد بعينه. 30-35

وموضع ثالث وهو ان كانت اشياء يلزمها شيء واحد بعينه ، او تلزم شيئًا واحدًا بعينه ، فهي واحدة ، وان لم تلزم فليست بواحدة. مثال ما يلزمها شيء واحد ان كانت الصهباء والحميّا يوجد عنهما شيء واحد بعينه وهو الاسكار فهما واحد. ومثال ما يلزم عن شيء واحد ان كان عصير العنب يوجد عنه[7] الحميّا والخمر ، فالحميّا والخمر شيء واحد بعينه.

وموضع رابع ان كان كلاهما ليس في جنس واحد[8] من المقولات فليس بواحد؛ وان كان الجنس واحدًا ولم تكن له فصول واحدة بأعيانها فليس بواحد. مثل ان فصول الاسماء هي غير فصول المسميات. 152b-5

وموضع خامس ان كان احدهما يقبل الاقل والاكثر والآخر لا يقبله فليس بواحد؛ وان كان كلاهما يقبل[9] الاقل والاكثر الا انهما ليس يقبلان ذلك معًا ، بمنزلة العشق وشهوة الجماع.

وموضع سادس من الزيادة ، وهو ان ننظر فان كان شيئان اذا زيد كل واحد منهما على 10
شيء واحد فلم يجعل الجملة شيئًا واحدًا فانهما ليسا بواحد ؛ وكذلك ان نقص من كل واحد منهما شيء واحد بعينه فجعل الباقي مختلفًا فليس بواحد. مثال ذلك من قال ان ضعف النصف واضعاف النصف شيء واحد بعينه ، فانه لوكان هذا هكذا لوجب اذًا 15
نقص النصف من كل واحد منهما ان يكون الباقي واحدًا.

وموضع سابع وهو ان ننظر في الشيئين اللذين وضعنا انهما واحدًا ، فان كان يمكن ان يرتفع احدهما ويوجد الآخر فليسا بواحد . مثال ذلك[10] من يضع ان الهواء والخلاء شيء واحد بعينه ، فانا ان توهمنا ارتفاع الهواء كان الخلاء ممكن الوجود ، بل لعله ان يكون 20-25 وجوده احرى عند ارتفاع الهواء .

وبالجملة ، كما يقول ارسطو ، فينبغي ان نتفقد مواضع الهوهو والغير من الاشياء المحمولة على كل واحد منهما كيف ما كان الحمل . والاشياء التي تحمل هذه عليها ان كانت تختلف في موضع من المواضع فليسا بواحد ، وذلك ان الاشياء التي هي واحدة فكل ما يحمل على احدهما يلزم ان يحمل على الآخر . والاشياء[11] التي احدهما يحمل عليها[12] فينبغي ان يحمل عليها الآخر .

واذا كان هذا هكذا فينفع في هذا المطلب[13] المواضع المتقدمة في المطالب المطلقة وهي مطالب العرض ، كموضع التقسيم ، وموضع التركيب ، وموضع التحديد ، ومواضع اللزوم .

ولما كان الواحد يقال على انحاء شتى ، فان تبيّن في شيء انه واحد بالعدد تبيّن انه 30 واحد بالنوع والجنس ، وان تبيّن انه واحد بالنوع او بالجنس تبيّن انه ليس واحدًا بالعدد .

— 2...5 —

— ٢ —

[القول في تتمة مواضع الحدود]

153a-10 فهذه جملة المواضع التي ذكرها ارسطو في هذا البحث . وارسطو يقول ان من سلف من الجدليين لم يكن عندهم انه يمكن ان يبيّن الحدّ بقياس ، وانما كانوا يضعونه وضعًا كما يفعل المهندسون في كثير من الحدود .

واما نحن فقد ظهر من قولنا انه يكون للحدّ قياس ، وظهر مع ذلك الطرق التي تبيّن منها .

قال : واشرف المواضع المأخوذة منها في الحدود في هذه الصناعة هي مواضع النظائر والتصاريف ، وبالجملة المواضع العامة كمواضع المتقابلة وغيرها .

قال : وهذه هي التي ينبغي ان تكون لنا معدّة نحو هذا الفعل اكثر ذلك ، ثم بعد هذا ينبغي ان نعدّ المواضع الجزئية كالموضع الذي قيل فيه ان الحدّ اذا اقتضى عند توفيته زيادة في المحدود او نقصًا فليس بحدّ . مثل ان حدّ الامور المحسوسة لا يطابق حدود صورها المفارقة التي يضعها افلاطون ، وذلك ان الحركة تظهر في حدودها ، وذلك ممتنع على المفارقة وغير ذلك من المواضع الجزئية .

واما معرفة اصناف الحدود على الكمال ، ومعرفة الاشياء التي منها تلتئم ، فقد قيل في ذلك في «كتاب البرهان» ؛ فاذا اضيف ذلك الى المواضع البرهانية المذكورة ها هنا في وجود القياس على الحدّ ، فقد تمت لنا معرفة صناعة التحديد على الاطلاق .

وهنا انقضى القول في الجزء الثاني من هذا الكتاب
في التاسع عشر من رجب الفرد من سنة ثلاث وستين
وخمس ماية . والحمد لله على ذلك كثيرًا[1] .

القول في الجزء الثالث بحسب ترتيبنا
وهو الذي تضمنته المقالة الثامنة من كتاب ارسطو LIVRE VIII
في كيفية ممارسة صناعة الجدل 155b

-١-

[القول في قواعد السؤال]

155b **قال**: وقد ينبغي بعد هذا ان نتكلم في ترتيب السؤال والجواب ونبتدىء من ذلك بترتيب السؤال وكيف اجادته.

قال[1] : فأول ما يجب على السائل ان يلتمس الموضع الجدلي الذي منه يستنبط
5-10 القياس. وثانيًا : ان يعدّ السؤال ويرتب كل شيء بحسبه. وثالثًا : ان يخاطب بذلك غيره. والفيلسوف والجدلي يشتركان في الفحص الى[2] ان يتهيأ استنباط الموضع ، فأما الترتيب والسؤال فهما يخصّان الجدلي. والسبب في ذلك ان القياس الجدلي انما يكون بين سائل ومجيب ، والقياس البرهاني انما يكون بين المرء ونفسه ، فلذلك لا يبالي المبرهن اذا
15 كانت مقدماته صادقة الّا[3] يكون تسلمها من غيره.

وقد وصفت[4] فيما سلف المواضع الجدلية التي منها تستنبط المقاييس المستعملة في هذه الصناعة ، ووصفت قبل ذلك المقاييس الجدلية وانواعها واجزاؤها واجزاء اجزائها. والذي بقي ها هنا من اجزاء هذه الصناعة هو القول في ترتيب السؤال والجواب واجادتهما. ونبتدئ من ذلك بما يخص السؤال[5] .

فنقول : ان المقدمات المستعملة في هذه الصناعة اولاً صنفان : اما مقدمات ضرورية وهي التي يحدث عنها القياس حدوثًا اوليًا وتلزم عنها النتيجة لزومًا ضروريًا ؛ واما مقدمات اذا قرنت بهذه المقدمات الضرورية في هذه الصناعة كانت ابلغ في الغرض المقصود بها وانفذ فعلاً ، وهو ابطال الوضع الذي تضمن المجيب حفظه . وهذه المقدمات تستعمل 20 لاربعة اغراض :

احدها التوثق من المجيب في تسليم المقدمات الضرورية التي لا يؤمن عدم تسليم المجيب لها اذا لم تكن في الغاية من الشهرة .

والغرض الثاني اخفاء النتيجة اللازمة عن المقدمات الضرورية على المجيب كي يسهل بذلك على السائل تسلّم ما يروم تسلّمه[6] منه .

والغرض الثالث تنسيق القول وتزيينه والاتساع فيه .

والغرض[7] الرابع تبيينه[8] وايضاحه . 25

والغرضان الاولان خاصان بهذه الصناعة ، والثالث والرابع قد يشارك فيه صاحب هذه الصناعة صاحب صناعة البرهان ، وبخاصة تبيين القول وايضاحه .

فهذا هو الذي يخص هذه الصناعة من استعمال المقدمات البرّانية . وهنا[9] مقدمات خارجة برّانية تخص صناعة البلاغة وصناعة السفسطة ستلخص في صناعة صناعة .

فاما المقدمات المستعملة في الاستيثاق[10] من المجيب فيما لا يأمن السائل الا يسلّمه له فصنفان : احدهما المقدمات الكلية المحيطة بالضرورية ، وذلك يكون بأن لا يَسْئَل السائل عن المقدمات الضرورية انفسها بل يَسْئَل عن المقدمات الكلية المحيطة بها ، ويتحرّى في ذلك ما امكنه اعم كلي يجده لتلك المقدمات التي يروم تسلمها ، فانه اذا 30-35 سلّم المجيب المقدمة الكلية لم يمكنه ان يجحد الجزئية التي تحتها . ومثال ذلك اذا اردنا ان نتسلّم ان العلم بالاضداد واحد فينبغي ان لا تَسْئَل : هل العلم بالاضداد واحد ؟ لكن[11] نَسْئَل : هل العلم بالمتقابلات واحد ؟ والفرق بين هذه المقدمات الكلية التي يؤتى[12] بها للتوثق وبين الكليات التي يؤتى[13] بها لبيان الجزئية التي تحتها ، ان هذه انما تستعمل

على جهة الاستظهار على السائل في الموضع الذي تكون فيه الجزئية التي يرام تسلّمها بيّنة بنفسها في هذه الصناعة وهي ان تكون مشهورة ، ولذلك كانت تلك معدودة في 156a الضرورية وهذه في التي من خارج فهي انما تختلف من جهة الاستعمال فقط . والصنف الثاني : المقدمات الاستقرائية التي تؤخذ للتوثق من المقدمات الكلية في المواضع التي ليس الاستقراء فيها من ضرورة بيان المقدمة الكلية ، لأنها اذا كانت من ضرورتها كانت معدودة في الضروريات . مثال ذلك ان نتسلّم بدل ان العلم بالمتقابلات واحد ، ان العلم بالمتضادات واحد ، وبالمضافين واحد ، وبالعدم والملكة[١٤] واحد . فهذه هي صنفا المقدمات التي تستعمل .

واما الوجوه التي يتأتى بها اخفاء النتيجة فان ارسطو عدّد في ذلك ثلاثة عشر وجهًا : منها مقدمات خارجة ، ومنها افعال في المقدمات الضرورية .

فاحدها الا يَسئَل عن المقدمات الضرورية التي تنتج مطلوب السائل ، بل يَسئَل عن مقدمات القياسات[١٥] التي تنتج المقدمات الضرورية . ويقصد في ذلك ان يتباعد ما امكنه عند السؤال عن المقدمات الضرورية بأن يَسئَل عن مقدمات القياس التي تنتج مقدمات القياس التي تنتج المقدمات الضرورية ، او مقدمات القياسات التي تنتج المقدمات الضرورية[١٦] ، وهكذا[١٧] بحسب ما يمكنه في مطلوب مطلوب من التباعد في السؤال عن مقدماته الضرورية . فأن هذا العمل يجمع وجهين من الاخفاء : احدهما خفاء اللزوم على[١٨] المجيب للتباعد الذي بين المطلوب الاول والمقدمات المسؤول عنها ، فأنه بيّن ان كل ما كان من التباعد اكثر كان اللزوم اخفى[١٩] . **والوجه الثاني** النسيان العارض لكثرة المقدمات ، فانه ينسى المجيب بعضها فلا يرى[٢٠] فيما يذكر منها موضعًا للزوم النتيجة فيسلّمها . مثال ذلك ان يكون المطلوب الأول : هل اللذة خير؟ والمقدمات الضرورية التي تنتج هذا المطلوب هي قولنا : اللذة ملائمة ، وكل ملائم خير . والمقدمات التي تنتج الصغرى من هذا القياس وهي ان اللذة ملائمة[٢١] واللذة يتشوقها كل حيوان ، وما يتشوقه كل حيوان فهو ملائم . والتي تنتج الكبرى وهي قولنا : كل ملائم خير ، قولنا : كل ملائم طبيعي ، وكل طبيعي فهو خير . فهذه اربع مقدمات تنتج المقدمتين الضروريتين ،

وقد يمكن ان نأخذ بدل هذه الاربع الثمان المقدمات التي تنتجها ، او بدل هذه الثمان الست عشرة[٢٢] مقدمة التي تنتجها ، فيلحق ذلك من الاخفاء ما ذكرنا.

وها هنا ايضًا وجه آخر يخفي اللزوم في مثل هذه المقدمات المتباعدة ، وذلك بأن يكون المطلوب الاول سيلزم[٢٣] عن مقدمتين ضروريتين ، فيَسئَل عن احدى المقدمتين الضروريتين بنفسها ، ويَسئَل بدل المقدمة الثانية الضرورية عن مقدمتي القياس الذي ينتجها ، وذلك ايضًا بأن[٢٤] يَسئَل عن الواحدة منهما بذاتها ، ويَسئَل بدل الثانية عن 15-25
مقدمتي القياس الذي ينتجها[٢٥] ، وهكذا[٢٦] بحسب ما يمكن من التباعد . فيكون انما سأل المجيب : اما من القياس الاخير ، وهو الابعد عن النتيجة ، فعن مقدمتيه جميعًا ، واما من سائر القياسات فعن المقدمة الواحدة فقط . ويأخذ بدل النتيجة ثلاث مقدمات : المقدمة الواحدة من القياس الذي ينتجها ، والمقدمتين من القياس الذي ينتج المقدمة الثانية من هذا القياس ، وهذا في قياس قياس ما عدى الاخير. مثال ذلك ان يكون المطلوب ان الصحة ليست باعتدال ، والقياس الضروري الذي ينتجها هو مقدمتان : احداهما ان الصحة ليست من المضاف ، والثانية ان الاعتدال من المضاف ، وهذا في الشكل الثاني . فيَسئَل عن قولنا : الاعتدال من المضاف بنفسها وبذاتها ، ويَسئَل بدل قولنا ان الصحة ليست من المضاف عن المقدمتين الضروريتين اللتين تنتجها وهما[٢٧] قولنا : الصحة كيفية ، والكيفية ليست من المضاف ، فيَسئَل عن الواحدة من هاتين بذاتها وهي قولنا : الصحة كيفية ، ويَسئَل بدل الثانية ، وهي ان الكيفية ليست من المضاف ، عن المقدمتين اللتين تنتجها ، وهي ان الكيفية تقال بذاتها ، وما يقال بذاته فليس من المضاف . فيَسئَل عن المقدمة الواحدة منها بنفسها وهي قولنا : الكيفية تقال بذاتها ، ويَسئَل بدل الثانية ، وهي ما يقال بذاته فليس من المضاف ، عن المقدمتين اللتين تنتجها وهي قولنا : المضاف يقال بالقياس الى شيء آخر ، وما بذاته لا يقال بالقياس الى شيء آخر. وهذا هو القياس الاخير الذي يَسئَل عن مقدمتيه جميعًا ، فيَسئَل في هذا المثال عن خمس مقدمات فقط : مقدمتي القياس الاخير مع مقدمة مقدمة من سائر الاقيسة ، الى ان ينتهي الى القياس الذي ينتج المطلوب . مثال ذلك ان يقول : اليس المضاف يقال بالقياس الى شيء آخر ، وما بذاته لا يقال بالقياس الى شيء آخر ، ثم يضيف الى هاتين مقدمة القياس الثاني من هذا القياس ، وهي الكيفية تقال بذاتها ،

ويضيف الى هذه المقدمة الاخرى[٢٨] من القياس الثالث وهي[٢٩] قولنا : الصحة كيفية ؛ ثم يضيف الى هذه المقدمة الواحدة الاولى التي تنتج المطلوب وهي[٣٠] قولنا : الاعتدال من المضاف ، فينتج لنا من هذه الخمس المقدمات المطلوب وهو قولنا : ان الصحة ليست باعتدال ، فيكون ابدًا عدد المقدمات التي يسئل عنها زائدًا على عدد الاقيسة بواحد ، وذلك انّا نأخذ من كل قياس مقومة واحدة ، ومن الاخير مقدمتيه معًا .

الا ان هذا الوجه ليس يلحقه الاخفاء الذي يكون من قبل كثرة المقدمات ، ولذلك ينبغي للسائل ان يتحرى الانفع من الوجهين في مطلوب مطلوب. وبيّن ان في مثل هذا العمل لا يصرّح عنه السؤال فيه بشيء من النتائج ، واما ان صرّح بالنتائج طلب الكثرة فينبغي ، كما يقول ارسطو ، ان يؤتا بها جميعًا بعد السؤال عن مقدماتها ، ولا يَسئَل عن نتيجة نتيجة اثر السؤال عن المقدمتين اللتين تنتجها ، فان في هذا ضربًا من الاخفاء لعدم الترتيب بين النتائج والمقدمات .

والوجه الثاني من اخفاء النتيجة هو انّا اذا قصدنا الى ابطال وضع ما يعبّر عنه بتصريف فينبغي ان نجعل السؤال عن المقدمات النافعة في ابطاله بتصريف غير تصريف الوضع بل نأخذه بتصريف آخر. واخص ما تكون هذه الوصية نفعًا في الاوضاع التي تستعمل في ابطالها مواضع التحديد ، وهي الاوضاع التي يقصد ابطالها بمقدمات كلية ، فان الابطال في هذه الصناعة يكون بالكلي[٣١] والجزئي[٣٢] . وانما صارت هذه الوصية اخص بالحدود اذ لا يمكن في المقدمات بطريق الحدّ ان يتباعد بها عن المطلوب كالحال في غير ذلك من المقدمات ، لان الحدود مبادئ اول . مثل من يريد ان يبيّن ان الله[٣٣] لا يوصف بالغضب على طريق التحديد ، فيدع ان يَسئَل عن حدّ الغاضب فيقول : اليس الغاضب هو الذي يتشوق الى الانتقام ؟ ويَسئَل عن حدّ الغضب[٣٤] فيقول : اليس الغضب هو التشوق الى الانتقام ؟ فان ابدال السؤال على هذا الوجه يجمع منفعتين : احداهما ان يظن المجيب ان فرقًا بين حدّ الغضب وحدّ الغاضب ، وان ليس ما يسلّم في حدّ الغضب يلزم في حدّ الغاضب ، وهذا اخفاء ما. والمنفعة الثانية ان الحدّ اذا استعمل مجرّدًا عن المادة كان اعسر للابطال. مثال ذلك انّا اذا قلنا ان الغاضب هو المتشوق الى الانتقام ، عوندنا بغضب الآباء على الابناء والغضب على الأصدقاء. واذا[٣٥] اخذنا الحدّ مجرّدًا عن المادة لم تسهل هذه المعاندة ، والسبب في هذا 56b

ان المحمول متى حمل على موضوع وهو في المادة ، لحقته في المادة اعراض يمكن ان تشكك في وجوده للموضوع . الا ان هذه المنفعة ليست من هذا الباب الذي هو اخفاء النتيجة ، وانما يسهل بها اخذ المقدمة من المجيب .

والوجه الثالث من الاخفاء[٣٦] هو ان يَسئَل عن اشباه المقدمات التي يروم تسلّمها من المجيب بدل المقدمات انفسها ، اويَسئَل عن المقدمات التي تنتج شبيه النتيجة المطلوبة لا 5-10
عن التي تنتج النتيجة المطلوبة ، فان هذا يجمع من الخفاء[٣٧] الاقناع وجودة الابانة عن الشيء . مثال ذلك اذا اردنا ان ننتج ان الاضداد علمها واحد ، لم نتسلم المقدمات التي تنتج هذا المطلوب بل نتسلّم المقدمات التي تنتج النتيجة الشبيهة بهذه النتيجة ، وهي المقدمات التي تنتج ان الحسّ بالمتضادات واحد . وكذلك متى كانت المقدمة التي نريد أن نَسئَل عنها : اليس الاضداد علمها[٣٨] واحد؟ سألنا عن شبيهها فقلنا : اليس الاضداد جنسها[٣٩] واحد؟ وهو ظاهر انه متى سلّم المجيب وجود الامر في شبيه الشيء فقد سلّمه 15
في الشيء نفسه ، وذلك ان من المشهور في هذه الصناعة ان المتشابهين حكمها واحد من جهة ما تشابها .

والوجه الرابع من اخفاء النتيجة الا[٤٠] يَسئَل عن المقدمة النافعة نفسها بل يسئل عن لازمها . مثال ذلك أنّا اذا اردنا ان نَسئَل : هل الليل غير موجود ؟ سألنا بدلاً منها : اليس النهار موجودًا ؟

والوجه الخامس من الاخفاء ان نتعمد في القول بالاسهاب[٤١] والحشو بالاشياء التي لا ينتفع بها في المطلوب اصلاً . والاسهاب يكون بأن يعبّر عن الشيء الواحد بألفاظ مترادفة ، وان يعبّر عنه بدل اللفظ المفرد بقول مركب او بأقوال حتى تصير المقدمة الواحدة في صورة مقدمات كثيرة ؛ واما الحشو فهو ان يدخل في اثناء المقدمات النافعة في النتيجة غير نافعة . اما منفعة الاسهاب فانه يخفي على المجيب مقصود السائل فيما يريد ان يتسلمه منه مع فيه اقناعًا ما ؛ واما الحشو فمنفعته بأن يظن المجيب ان جميع ما يَسئَل عنه حشوًا[٤٢] ، ويختلط[٤٣] النافع بغير النافع يصحبهما كليهما طول القول ، اعني الاسهاب والحشو ، وذلك مما يورث المجيب انفعالات نافعة للسائل من نسيان او تبرّم وضيق صدر فيسامح ولا يتحفظ .

والوجه السادس ان يحتج للمقدمات عند السؤال عنها بالمقدمات الانفعالية بأن يقول 156b-35 ان هذه من الاشياء التي يقبلها العقلاء و[٤٤] لا يجحدها اللبيب ، وما اشبه ذلك من الاقاويل الخلقية والانفعالية المذكورة في «كتاب الخطابة» ، فان هذا يخفي على المجيب موضع الاعتراض على المقدمة والتشكك فيها ، وذلك انه يصعب التشكك في دفع ما جرت العادة بتسليمه . وهذا الموضع يفيد اقناعًا للمجيب ، وفيه مع هذا اخفاء لموضع التشكك ، فان الانفعال الذي يكتسب المجيب من ذلك يعوقه عن فهم الشك اللاحق للمقدمة .

والوجه السابع الأ[٤٥] يَسئَل عن المقدمة النافعة وحدها بأن[٤٦] يستعمل معها ما يناقضها ، وبالجملة يكون سؤاله عنها في صورة متشكك فيها ، فان بهذا يخفى على المجيب قصد السائل فيعطيه ما يغلب على ظنه ورأيه . وقد يكون هذا النحو من الاخفاء لا باستعمال مقدمات خارجة ، لكن[٤٧] بأن يَسئَل[٤٨] عن المقدمات النافعة سؤال متشكك فيها[٤٩]. والعلّة في هذا كله ان المجيب يخيّل اليه ان السائل يتحرّى في جميع ذلك الانصاف ، وانه ممن لا يستراب به ، مع انه يخفي عليه اي جزئي النقيض يقصد تسلّمه .

والوجه الثامن ان يجعل السؤال بالمقدمات التي توهم انها تسلّمت لغير المطلوب لا بالمقدمات التي يظهر من امرها انها تسلّمت من اجل المطلوب . مثال ذلك ان يكون المطلوب ان اليسار خير ، فان تسلّمنا لذلك ان اليسار مؤثر شعر المجيب من ساعته انه إنما سُئل عنها من اجل المطلوب ؛ فان تسلّمنا بدلها ان الذي يفعل به افعال الفضيلة خير ، مثل مؤاساة[٥٠] المحتاج ، اوهم أن المقصود من ذلك انتاج ان مؤاساة المحتاج خير ، فيسلّم هذه المقدمة ، فاذا سلّمها لم يبق الا ان يسئل عن مقدمة لا يمكنه جحودها وهو ان باليسار يؤاسى[٥١] المحاويج .

والوجه التاسع ان يأتي بالمقدمات التي يسئل عنها على جهة المثل والحديث . نعني بالحديث ان يجعلها في درج كلامه ويستفهمه عنها في خلال ذلك ، ونعني بالمثل ان يأتي بها كأنها محاكية[٥٢] شيء آخر ومثال له .

فهذه هي جميع الوجوه التي يكون الاخفاء فيها بالمقدمات التي من خارج . وما عدا هذه مما ذكر فانها افعال في المقدمات الضرورية .

فمنها الا[٥٣] يَسئَل عن المقدمات على الترتيب المنتج ، بل يَسئَل عنها وقد رتّبها ترتيبًا يوهم نتيجة غير النتيجة المطلوبة . مثال ذلك ان يكون المطلوب الاول ان اللذة خير ، فاذا رتبنا المقدمات ترتيبًا ينتج هذا المطلوب انتاجًا اولاً قلنا : اليس اللذة كمالاً ؟ و : اليس الكمال متشوقًا؟ و: اليس المتشوق طبيعًا؟ و : اليس الطبيعي خيرًا؟ فينتج عن هذا ان اللذة خير. فأوصى في مثل هذا المطلوب الاّ يرتّب مثل هذا الترتيب لكن[٥٤] يرتّب ترتيبًا يوهم انه انما قصد بها نتائج آخر غير المطلوب . مثال ذلك في هذه المقدمات ان يقول : اليس اللذة كمالاً ، والمتشوق كمالاً ، والطبيعي متشوقًا[٥٥] ، والطبيعي خيرًا[٥٦] ؟ فان هذا ، مع انه يتضمن النتيجة التي انتجها الترتيب الاول ، يتضمن نتائج آخر. واظن هذا انما يتقن حيث تكون الموجبات منعكسات ، او[٥٧] تكون المقدمات الكبر في قياس قياس من هذه الاقيسة سوالب .

ومنها ان يجعل السؤال بنحو لا يدري المجيب هل قصدت به الى اخذ الشيء او نقيضه ، وذلك يكون بسؤال التفويض دون سؤال التقرير. مثل ان يكون المطلوب ان اللذة ليست بخير ، فيريد ان يتسلّم مقدمة نافعة في ذلك وهو ان الخير هو ما يصير به الانسان خيرًا ، فلا يَسئَل عن المقدمة سؤال تقرير ، وهو الذي يكون في كلام العرب «بألف الاستفهام» وحرف «ليس» ، بل يَسئَل عنها سؤال تفويض وهو الذي يكون بحرف «هل» ، فيقول : هل الخير هو ما يصير به الانسان خيرًا ؟ ام الخير ما ليس يصير الانسان خيرًا ؟

ومنها ان يؤخذ السؤال عن المقدمات النافعة في مطلوبه اذ المجيب من شأنه ان يسرع بالمناكرة الى اول[٥٨] ما يَسئَل عنه السائل اذ كان من المعلوم ان الذي يقدم في السؤال هو الاهم عنده ، اللهم الا في صنفين من المتخاطبين : احدهما الصنف الذي اعترتهم بلادة وسوء مزاج بارد لعدم الارتياض واهمالهم انفسهم . والصنف الثاني الحسنوا الظن بأنفسهم الاذكياء. اما الصنف الاول فانما كان الانفع معه[٥٩] للسائل ان يبادر اليه بالنافع ، لانه اذا طالت مناظرته حيث قريحته واستحرّت فيشعر بما لم يكن يشعر قبل. واما الحسن

الظن بنفسه وباقتداره على دفع المناقضة فانه يتهاون في اول الامر ويسلّم ما يسئل[٦٠] عنه ، فاذا كان في آخر الامر ويشعر[٦١] باللازم تنكّر بضد ما يعتري المستريب بنفسه الغير الواثق[٦٢] بمناقضة[٦٣] خصمه .

ومنها الاّ يظهر منه حرص على المقدمة التي يريد تسلمها ، وذلك ان يَسئَل عن جزئي[٦٤] النقيض معًا ، او يسئل عن مقابل المقدمة التي يريد تسلّمها . فان هذا يجمع امرين من الاخفاء : احدهما ان يظن المجيب ان التي صرّح بها كانت مقصودة[٦٥] ، والثاني انه ان ظن ذلك ربما سلّم له المقدمة الثانية بسهولة فيكون عنها ، اذا اقترنت الى الاولى ، مقصوده .

فهذه هي جملة الاشياء التي عددها ارسطو في اخفاء النتيجة .

157a-5 واما الغرض الثالث وهو تنميق القول وتزيينه والاتساع فيه ، فذلك يكون بشيئين : احدهما الاستقراء ، والثاني القسمة للاشياء المتناسبة .

اما الاستقراء المستعمل في هذا الغرض فهو يستعمل في حالين : احداهما اذا كانت معنا مقدمة كلية ظاهرة بنفسها غير محتاجة الى الاستقراء ، واردنا ان نَسئَل عنها بأن نستعمل بدلها المقدمات الجزئية التي تحيط بها هذه المقدمة . مثال ذلك انّا اذا اردنا ان نَسئَل : اليس الحاذق في كل صناعة هو الافضل ؟ وكان قصدنا تزيين القول وتنميقه[٦٦] ، قلنا : اليس الفارس الحاذق في فروسيّته هو الافضل ؟ وكذلك الملاّح الحاذق في ملاحته ، وكذلك الطبيب الماهر في طبه ، ونحصي[٦٧] واحدًا واحدًا مما تحت المقدمة الكلية .

والحالة الثانية هو ان تكون مقدمة بيّنة بنفسها ونريد ان نَسئَل عنها ، وتكون[٦٨] لهذه المقدمة مقدمة محيطة بها وبمقدمات سواها داخلة تحت هذه المحيطة الكلية ، فأنا نَسئَل عن هذه المقدمة المقصودة مع المقدمات الجزئية التي هي داخلة معها تحت المقدمة الكلية . مثال ذلك ان نريد ان نَسئَل : اليس الطبيب الحاذق هو الأفضل ؟ فاذا اردنا تنميق القول وتزيينه[٦٩] قلنا : اليس الطبيب الحاذق هو الافضل على مثال ما عليه الفارس الاحذق والملاّح الاحذق ؟ فان هذه كلها تحت مقدمة واحدة وهي[٧٠] ان الاحذق في كل صناعة هو الأفضل .

واما استعمال التقسيم في هذه فهو يكون[٧١] بوجهين ايضًا : احدهما ان نستعمله في المحمول من المقدمة التي نريد تسلّمها ، والثاني ان نستعمله في الموضوع . مثال استعماله في المحمول ان نَسئَل : هل[٧٢] علم النفس اشرف من علم رفع الاثقال ؟ ثم نزيد لذلك : لان الاشرف في العلوم يقال اما من جهة شرف الموضوع ، واما من جهة وثاقة البراهين ، ولو سكتنا عن هذا التقسيم لكانت المقدمة ظاهرة بنفسها . ومثال ذلك في تقسيم الموضوع ان نَسئَل بدل قولنا : اليس المتقابلات علمها واحد ؟ اليس المتقابلات منها المتضادات ، ومنها المضافات ، ومنها العدم والملكة ، ومنها الايجاب والسلب ، وكل هذه علمها واحد؟ وانما كان هذا نافعًا لأن الانسان يوجد بالطبع مقبلاً على القول الذي يخرج هذا المخرج لانه يفيده بهذا الفعل[٧٣] عند السامع رونقًا[٧٤] واستراحة اليه . بالجملة فنسبة هذا الفعل الى المقدمات الضرورية نسبة الالوان الزائفة والتزاويق الى الامور الضرورية من المساكن والملابس وغير ذلك ، فكما ان الانسان يستريح الى هذه ويلتذ بها كذلك الامر في القول .

والاستقراء المستعمل ها هنا[٧٥] غير الاستقراء المستعمل للتوثق او لبيان المقدمة الضرورية نفسها . وهذا التنسيق كما يستعمل في المقدمات الضرورية قد يستعمل في غير الضرورية ، مثل مقدمات الاخفاء والتوثيق الذي[٧٦] سلف ذكرها .

واما الغرض الرابع وهو ايضاح القول وتبيينه فانه يكون بشيئين : احدهما المثالات والآخر المحاكاة ؛ التمثيل[٧٧] والامثال هي جزئيات الكلي التي تؤخذ في تفهيمه وتبيينه . والمثال يستعمل في صناعة البلاغة لايقاع التصديق ، واما في هذه الصناعة فللتفهيم فقط كالحال في الاستقراء فانه يستعمل في هذه الصناعة للتصديق وفي البرهان للتمثيل . واما المحاكاة والتخييل المستعملان في تفهيم الشيء فانها امور ليست هي جزئيات ولا كليات للشيء التي تؤخذ في تفهيمه ، وانما هي امور تحاكيه وتخيله . وذلك ، مثل ما يقول ارسطو ،من اخطأ في المبدأ وان كان يسيرًا لا يشعر به فانه يؤول الى خطأ كبير[٧٨] ، بمنزلة من اخطاء في مبدأ الطريق وحاد عنه[٧٩] على شكل مثلث ، فانه لا يزال يبعد عن الطريق حتى يكاد ان يبعد عنه بعدًا لا نهاية له . وهذه المحاكاة انما يستعمل منها في هذه الصناعة القريبة الخاصة[٨٠] المناسبة كما حكى ارسطو انه كان يستعمل «اوميرش»، وهي قد تستعمل لهذا الوجه بعينه في صناعة البرهان. واستعمالها في هاتين الصناعتين بخلاف

استعمالها في الصناعة الشعرية ، وذلك انها انما تستعمل في تلك الصناعة لايقاع التصديق الشعري ، وفي هاتين الصناعتين للتفهيم فقط .

فهذا هو جملة ما قاله في المقدمات التي من خارج .

— 2 — **—٢—**

[القول في تتمة قواعد السؤال]

ثم انه انتقل الى وصايا آخر للسائل فقال : ولما كانت الاقاويل الجدلية صنفين : قياس واستقراء ، فينبغي للسائل ان يستعمل الاستقراء مع عوام الجدليين والقياس مع المهرة ، وذلك ان العوام اذعانهم للاستقراء اكثر اذ كانت جزئياته محسوسة . والمحسوس اعرف عند العامة ، واما المعتادون للجدل فالمقاييس عندهم اشهر حتى انهم يدفعون المحسوس ، كما نجد كثيرًا من القدماء في دفعهم وجود الحركة والكثرة واذعانهم في ذلك الى قياسات انبنت عندهم على المقدمات المشهورة التي هي عند هذا الصنف اعرف من المحسوسات ، لأن الحسّ انما يسير غلطه[1] عندهم بهذا النوع من المقدمات وذلك ان المشهورات يتوهمون انها المعقولات .

ولما كان الاستقراء انما يؤتى به لبيان المقدمة الكلية ، فبيّن انه اذا كان للكلي ، الذي يعمّ جميع الاشياء المتشابهات التي تحت ذلك الكلي الذي به تشابهت ، اسم ، ان الانتقال من تسليمها الى تسليم الكلي مع المجيب[2] سهل . واما ان لم يكن لذلك الكلي الذي به تشابهت اسم عسر ذلك عليه ؛ وذلك ان المجيب انما يسلم للسائل المقدمة الكلية التي يدخل[3] تحتها موضوع المطلوب ، اذا تبيّن له ان موضوع المطلوب شبيه بالامور التي استقرئت وداخل تحت الشبه العام للامور التي استقرئت ، وانها انما لحقها المحمول من جهة ذلك الشبه . وهذا الشبه الكلي اذا لم يكن له اسم ، يعسر تمييزه[4] عند السائل بأفراده اياه عن المادة ، بل ربما كان عدم التسمية سببًا لان لا يشعر به المجيب فضلاً عن ان يسلّمه ، وربما فهمه واعتاص عليه في تسليمه اذا لم يكن له اسم يحصر المعنى المقصود

تسليمه من المجيب . وبالجملة فعدم التسمية في الكلي الذي يراد تسلّمه في الاستقراء تضليل للفريقين ؛ فربما طلب السائل من المجيب ان يسلّم ما ليس بشبيه على انه شبيه ، وربما امتنع المجيب من تسليم ما هوشبيه ، وربما وقع الشك في الاشياء المتشابهة . فلذلك اوصى[٥] ارسطو السائل في مثل هذا الموضع ان يخترع للكلي الذي يعمّ الجزئية المستقرأة اسمًا ، او يدلّ عليه بقول ، ليكون تسليم المجيب لما قصده السائل اسهل واوثق وابعد من ان يلحقه شك فيما[٦] يسأل عنه . ويأمن السائل ايضًا بذلك ان يظن فيما ليس بمتشابه انه متشابه .

فاذا فعل السائل هذا في الكلي ، اعني ان يخترع له اسمًا ، اويكون في الوضع الاول له اسم ، وسلّم له المجيب الجزئيات المستقرأة ولم يسلّم له الكلي ، فينبغي له ان يطلبه بالحجة في مناقضة ذلك الكلي ، وان يَسئَله ان يبيّن في ايّ الامور ليس الامر كما استقرأ[٧] . فاذا لم يسلّم له المجيب الاستقراء ، فليس ينبغي له ان يَسئَله معاندة المقدمة الكلية ؛ واذا اتي المجيب بعناد للكلي[٨] الذي سلّم جزئياته في الاستقراء فلا يخلو ان يعاند الجزئي الذي يروم السائل انتاجه بذلك الاستقراء اويعاند[٩] جزئيًّا آخر من الجزئيات التي لم تستقرأ . فان عاند الجزئي الذي يروم انتاجه ، فليس ينبغي للسائل ان يقبل معاندته لأنه الشيء بعينه الذي يروم تبيينه[١٠] السائل ، اللهم الاّ ان يكون المطلوب الذي قصد السائل انتاجه يخصه وحده من بين سائر الجزئيات التي تحت ذلك الكلي ، الاّ يوجد له ذلك الامر الذي رام السائل تبيين وجوده في الاستقراء فانه يسوغ له ذلك ، وذلك انه ليس لتلك المقدمة عناد الاّ في ذلك الجزئي فقط فكأنها ها هنا ضرورة للمجيب . ومثال ذلك ان يريد السائل ان ينتج ان الاثنينية عدد زوج ليس بأولى[١١] بأن يستقرئ سائر انواع الاعداد 157b الازواج التي ليست بأول ، مثل الثمانية والستة وغير ذلك . فاذا استقرأها ، واراد السائل من المجيب ان يسلّم له الكلية فيها لينتج من ذلك عليه ان الاثنين عدد زوج ليس بأوّل ، فان هنا للمجيب ان يعانده في المطلوب بعينه . واما اذا كان عناد المجيب في جزئي غير الجزئي المطلوب[١٢] ، فينبغي للسائل ان يشترط في المقدمة الكلية شرطًا يخرج به عنها ذلك الجزئي الذي عانده المجيب فيه ، ويبقى داخلاً تحتها المطلوب . وان اشترط ذلك السائل اولاً في المقدمة قبل ان يَسئَل عنها كان افضل لانه لا يجد المجيب سبيلاً الى العناد . مثال ذلك ان يضع السائل ان كل من فارقه العلم بالشيء فهو ناس ، فيعانده

المجيب بأن العلم قد يفارق العالم بفساد المعلوم ولا يسمى هذا نسيانًا ؛ فاذا اشترط السائل ان كل من فارقه العلم بالشيء ، والشيء ثابت ، فهو ناس ، لم يجد المجيب سبيلاً الى انكار هذه المقدمة ، ووجب عليه تسليمها . وذلك ان من حدّ المقدمة الجدلية المثبتة بالاستقراء في هذه الصناعة ان يوجد محمولها في اكثر موضوعها ، والاّ[١٣] يلفى لها معاند: اما لانه ليس لها معاند ، واما لأن لها معاندًا ، الا انه لا يشعر به في هذه الصناعة .

واما اذا كان عناد المجيب فيما هو مشارك[١٤] في الاسم لمحمول المقدمة الكلية او لموضوعها ، فينبغي للسائل ان يستعمل معه قسمة الاسم المشترك لجميع معانيه التي يدلّ عليها ، ثم يبيّن له المعنى الذي قصد بالاستقراء تبيينه . مثال ذلك اذا اراد السائل ان 5-30 يبيّن انه ليس يوجد للانسان عضو هو غير خاص به ، مثل ما يقال في الالغاز انه يوجد ما اعاليه اعالي الانسان واسافله اسافل حيوان آخر ، بأن يستقرئ ذلك في انواع الحيوانات ، فيعاند المجيب ذلك بأن يقول انه قد يوجد للمصور رأس ليس له وهو رأس الصورة التي صوّر[١٥] . وهذه المغالطة السبب فيها اشتراك حرف «له» ، لانه مرة يستعمل على ان الشيء جزء من الذي ينسب اليه بهذا الحرف وبهذا يقال ان للانسان اعضاء آلية واعضاء متشابهة ، ومرة يستعمل على جهة النسبة له : اما نسبة تأثير او نسبة ملك ، او غير ذلك من النسب . وعلى هذا النحو يُقال ان هذا الثوب[١٦] لفلان اذا كان الثوب له ملكًا ، او كان هو الذي صنعه .

فهذا جملة ما ينبغي للسائل ان يفعله في وقت الاستقراء في حال حال .

واما اذا استعمل القياس دون الاستقراء ، فينبغي ان يتحرّى من صنفي القياس القياس المستقيم دون قياس الخلف ، وذلك ان المستقيم انفذ في هذا وانفع اذا امكنه 35 ذلك . والعلّة في ذلك ان الامر في هذه الصناعة في هذا الشيء بخلاف الامر في صناعة البرهان ، وذلك ان كل ما بيّن في صناعة البرهان بالقياسين كانت وثاقة البرهان فيهما واحدة . واما في هذه الصناعة فليس الامر كذلك ، وذلك ان قياس الخلف ينتج بالسوق الى الكاذب الذي هو نقيض ما قصد انتاجه ، والذي يقوم مقام الكاذب في هذه الصناعة هو الشنيع . وقد يتفق ان يكون النقيضان هنا مشهورين فلا يسوق الى شنيع ، 158a وربما ساق الى شنيع الا انه ليس في غاية الشناعة . والشنيع في هذه الصناعة الذي يقوم

مقام الكاذب في البرهان هو الشنيع الذي لا يجد المجيب دفعًا فيه ، وهو الشنيع البيّن الشناعة .

فاما كيف يبيّن مطلوب واحد بعينه بطريق الخلف وطريق المستقيم فذلك قد تبيّن في «كتاب القياس» ، فقد قلنا مع من يستعمل القياس ومع من يستعمل الاستقراء . وقلنا مع هذا فيما ينبغي للسائل ان يستعمله في حال الاستقراء ويتلقى به معاندة المجيب له ، وقلنا مع ذلك اي انواع القياس هو الاّ يقع له في هذه الصناعة .

فأما المقدمات فينبغي ان يتحرّى منها ما كان في الغاية من الشهرة . وهذه صنفان : صنف تشنع معاندته ، مثل ان الله قادر على كل شيء ؛ وصنف تعسر معاندته لقلّة وجود معانده ، او لأنه ليس له معاند . وهذه هي المقدمات الموجودة في اكثر موضوعها بالحس من غير ان يوقف على شيء يعاندها ، فمتى سُئل المجيب عن امثال هذه المقدمات فجحدها ، كان للسائل ان ينتهره ويوبخه . وهذه هي المقدمات التي في غاية الشهرة في 5
هذه الصناعة .

واما النتيجة فلا يأتي بها على جهة السؤال بل على انها لازمة عما تسلّم من المقدمات . فانه لما كان اذا اتى بها على انها لازمة ، امكن ان يدافعه المجيب في ذلك اذ قد يظن ان له ذلك في هذه الصناعة ، فكم بالحري اذا اتى[17] بها على جهة السؤال ان يظن ان 10
للمجيب الاّ[18] يسلّمها ، فلا يلحقه عند ذلك توبيخ .

وينبغي ان تعلم انه ليس كل سؤال هو مقدمة جدلية ، مثل السؤال عما هو الانسان او السؤال على كم نحو يقال الشيء . وانما السؤال الجدلي الذي للمجيب فيه ان يجيب بنعم 15-20
او لا مثل قولنا : هل العالم محدث ام لا ؟ لا ما ليس للمجيب فيه الا جواب واحد مثل جوابه عما هو الانسان بأنه الحي الناطق ، او على كم نحو يقال الخير؟ فانه يقال على الجميل والنافع واللذيذ . وانما يصير هذا النحو من السؤال جدليًا اذا اتى[19] السائل به من جهة ما للمجيب ان يجيب فيه بأحد النقيضين ، مثل ان يقول : هل الانسان هو الحي الناطق ام لا ؟ وهل الخير يقال على الكذا او الكذا ام ليس يقال عليهما ؟ واذا لم يسلّم له المجيب ذلك ، ساغ له هنا ان يَسئَله على كم نحو يقال الخير عنده او ما حدّ الانسان عنده .

قال : والذي يطيل السؤال[٢٠] اكثر مما يقتضيه صنفا المقدمات المستعملة في المطلوب ، اعني الضرورية والتي من خارج فذلك منه فعل رديء في السؤال. وذلك انه متى فعل هذا ظن به ان فعله ذلك لأحد الامرين[٢١] : اما لانه يهذر في القول فيكرر السؤال في شيء واحد بعينه ، اويسئل فيما لا منفعة له في النتيجة هروبًا من[٢٢] ان يلحقه توبيخ ، او يرى[٢٣] انه انقطع .

-٣-

[القول في صعوبة الحجج الجدلية]

وينبغي للسائل ان يعلم ان ها هنا اوضاعًا يعسر ابطالها لعسر الحجج التي تناقضها وعسر[١] معانداتها ، ولذلك كانت هذه بعينها يسهل حفظها على المجيب . والاوضاع التي يعسر ابطالها[٢] اربعة اصناف :

احدها : مبادىء المعارف الاولى[٣] في الصنائع ، مثل اثبات الوحدة في العدد والنقطة في الهندسة ، ومثل قولنا : ان كل شيء اما ان يصدق عليه الموجبة او السالبة .

والثاني : الامور المتأخرة البعيدة عن المبادئ الاول ، مثل قولنا : هل النفس باقية ام لا ؟

والثالث : الاشياء القريبة من المبدأ .

والرابع : الاشياء التي العبارة عنها باسم مشترك او اسم[٤] مستعار.

اما السبب في صعوبة وجود القياسات على المبادئ ، فهو ان السائل متى رام ان يبيّن ان شيئًا يحمل عليها احتاج قبل ان يتسلّم حدّها . مثل انّا اذا اردنا ان نبيّن ان كل شيء تصدق عليه الموجبة او السالبة احتجنا قبل ان نأتي بحدّ الموجبة والسالبة . وهذا بعينه يعرض في كل ما احتجنا عند الفحص عنه الى اخذ حدّه قبل ، مثل قولنا : هل الاله موجود ؟ وهل الطبيعة موجودة ؟ او[٥] : هل الخلاء موجود او ليس بموجود ؟ واكثر ما تعرض

العواصة في امثال هذه اذا تسومح وطلب فيها وجود شيء او نفيه من غير ان يحدّ[6] ، مثل من يطلب : هل الخلاء موجود ؟ دون ان يعرف ما يدلّ عليه اسم الخلاء . والسبب في صعوبة تسلّم الحدّ كثرة ما يحتاج السائل ان يسلّم له المجيب من وجود الشرائط المشترطة 158b
فيه ، مثل انه موجود للمحدود ومحمول عليه من طريق ما هو وسائر الشروط المتقدمة للحدّ فيصير ذلك سببًا الى ان يعثر المجيب منها على معاندات كثيرة ، ولذلك كان ابطاله اسهل بضد اثباته . وهذا بعينه هو السبب في عسر وجود الحجج للامور المتأخرة ، وذلك انها لما كانت تتبيّن بمقدمات كثيرة عسر تسلّمها على السائل ولم يعدم المجيب فيها ما يسهل عناده .

واما السبب في صعوبة القياسات للامور القريبة من المبدأ فهو قلّة المقدمات المستعملة 5
فيها ، فلذلك لا يتهيأ للسائل ان يستعمل فيها من الاخفاء ما يتهيأ له في الامور التي بعدت عن الاوائل .

واما السبب في صعوبة القياس فيما كانت العبارة عنه باسم مشترك او مستعار ، فلأنه 10
لما لم يمكن ان يعطي اللفظ المشترك معنًى واحدًا بعينه ، اشكل الى اي معنى يتوجه الاثبات او الابطال ، فان تسلّم السائل منها معنًى نافعًا له قال المجيب له : لم ارد ذلك المعنى الذي فهمت ، مثل ان يسئل : هل العالم ازلي ام لا ؟ فان اسم العالم مشترك يقال على جميع اجزائه . ومثال ذلك في المستعار قول من قال : ان البحر هو عرق الارض اجتمع في مثانتها ؛ فانه ان ابطل المعنى المستعار قال : لم ارد الاّ المعنى الحقيقي ، وان ابطل الحقيقي قال : لم ارد الا المستعار ، فلا يتهيأ له توبيخ . 15...

والحدود التي تقال باشتراك او باستعارة لهذا السبب هي مما يعسر ابطالها ، مع ان بطلانها[7] سهل على ما تقدم . واذا كان هذا هكذا ، وكانت هذه هي[8] اسباب عسر ابطال الاوضاع التي يقصد السائل ابطالها ، فينبغي متى عسر عليه ابطال وضع من غير ان يشعر من اين صعوبته ان يتأمل فيه هذه الوجوه ، فانه لا يخلو من واحد منها او من اكثر من واحد . فان كان السبب فيه انه يحتاج الموضوع الى تحديد ، شرعنا في تحديده قبل ؛ وان كان السبب فيه اشتراك الاسم مثل قولنا : هل العالم ازلي ام لا ؟ شرعنا في تقسيم ما 159a
يدلّ عليه الاسم ؛ وان كانت صعوبته بسبب كثرة المقدمات التي في الوسط مثل قولنا :

هل السماء ثقيلة اوخفيفة ؟ اولا ثقيلة ولا خفيفة ؟ فينبغي ان نأتي بها حتى لا يغادر منها شيئًا .

وقد يعرض شك فيما ينبغي للسائل ان يفعله اذا لم يكن يجد[9] فيما يروم تبيينه الا 5-10
مقدمات يسيرة قليلة الشهرة. فان هو[10] سأل عنها لم يأمن ان يجحدها المجيب ، وان لم
يسئل عنها اولاً ، وجعل يسئل عن المقدمات التي تنتجها ، اعتاص المطلوب لكثرة ما يقع
بينه وبين المبادئ الاول من النتائج . الا ان الاوجه اذا كان قصده الارتياض ان يضع
المقدمات الضعيفة الشهرة ، وان كان قصده التعليم ان يأتي قبل بالمقدمات التي هي
اعرف حتى يبيّن بها المقدمات القريبة من المطلوب .

— ٤ — — 4 —

[القول في دور السائل وفي دور المجيب]

فهذا جملة ما قيل في كيف ينبغي ان يكون السؤال والترتيب . 15

واما كيف يكون الجواب ، فينبغي ان نقول في ذلك بعد ان نعلم ان الذي يعطى
ها هنا في الاكثر من شرائط السؤال او[1] الجواب هي للسائلين والمجيبين المجيدين للسؤال
والجواب ، وهم الذين غرضهم الارتياض بهذه الصناعة وتوطئة المطلوب الذي يتكلمون
فيه نحو العلم البرهاني ، لا الذين[2] غرضهم الغلبة . وذلك ان المجيد للسؤال هو الذي
يضطر المجيب الى ان يسلّم له ما انتجه عليه ، او يجحد المشهورات التي سلّمها ؛
والمجيب المجيد للجواب هو الذي اذا حفظ وضعًا لا يمكن حفظه ، تقدم فأخبر عندما 20
يسئل عن المشهورات التي تبطله انه ستبطل قبل ان يسلّمها ، فان الخطأ في وضع ما لا
ينبغي غير الخطأ في وضع شيء ما من غير ان يحفظ كما ينبغي .

— 5 — ‏—٥—

[القول في دور المجيب]

25-35 واما من كان غرضه المجاهرة والغلبة، فان السائل غرضه ان يبطل الوضع وان يظهر من امره انه قد ابطله بأي وجه اتفق، وغرض المجيب ضد ذلك. فلذلك في هذه المخاطبة ربما جحد المجيب المشهورات وتصعّب في تسليم ما لزمه[1] تسليمه، والسائل ايضًا ربما سأل سؤالات ليست على طريق اجادة السؤال، كما ان المجيب قد يجيب بجواب ليس على طريق اجادة الجواب.

واما الذين مقصدهم[2] العلم والتعلّم، فانما عرض المعلم ان يحصل العلم للمتعلم، وذلك هو بعينه غرض المتعلم، وذلك يكون بالامور الصادقة. فلذلك لا يضعون ما ليس صادقًا اذ ليس يقصد احد، كما يقول ارسطو، الى تعليم الكذب.

واذ قد تقرر هذا فنقول: ان الاوضاع التي يتضمن المجيب حفظها لا تخلو من ثلاثة انواع: اما ان يكون الوضع مشهورًا، واما ان يكون غير مشهور، واما ان يكون لا مشهورًا ولا غير مشهور، وهو الذي ليس للجمهور فيه رأي، مثل ان الاوج متحرك او غير 159b متحرك. والمشهور: اما ان يكون مشهورًا على الاطلاق، مثل ان الله موجود، واما ان يكون مشهورًا عند قوم[3] ما[4]، مثل ما عند المشائين ان السماء لا ثقيلة ولا خفيفة. وكذلك ايضًا الشنيع ينقسم هذين القسمين: فمنه ما هو شنيع عند الجميع، مثل ان الله غير موجود او غير قادر، ومنه ما هو شنيع بالاضافة الى قوم ما، مثل وجود الصور[5] عند 5 المشائين. فمتى كان الوضع غير مشهور فقد يجب ضرورة ان يكون ما يروم السائل انتاجه مشهور، ومتى كان الوضع مشهورًا فقصده ان ينتج ما ليس بمشهور لأن السائل ابدًا انما قصده انتاج مقابل الوضع. وكذلك متى كان الوضع لا مشهورًا ولا غير مشهور، فقد ينبغي ان تكون النتيجة بهذه الحال.

ولما كان الذي يجيد السؤال انما يؤلف القياس من مقدمات هي اعرف واشهر من النتيجة، فمن البيّن انه اذا كان الوضع شنيعًا على الاطلاق فينبغي للمجيب الا[6] يسلّم ما

هو مشهور على الاطلاق لأنه ينتج ضد ما وضع . وكذلك لا ينبغي ان يسلّم ما هو شنيع ما ، وذلك انه اذا سلّم من المقدمات ما ليس بشنيع على الاطلاق ففيها حمد ما وشهرة ، وهي تنتج ما له حمد ما ، وما له حمد ما فقد يقابل الشنيع باطلاق . مثل ان قتل القرابة شنيع باطلاق ، وترك قتلهم ليس محمودًا[7] في الغاية . الا انه ينبغي للمجيب ان يلتفت الى امثال هذه المقدمات ، فان كانت في الشنعة دون النتيجة فلا ينبغي ان يسلّمها ، لانه اذا كانت[8] كذلك كانت احمد من النتيجة ، وتلك شريطة القياس الفاضل الذي لا يلحق السائل فيه انتهار من المجيب . وان كانت في الشنعة اكثر من النتيجة فهي اقل حمدًا فليس عليه شيء ان يسلّمها ، لانه ان انتج منها السائل نتيجة لها حمد ما تقابل وضعه فله ان ينتهره لكون النتيجة اشهر من المقدمات ؛ واما التي ليس عليه في تسليمها شيء فهي المقدمات الشنيعة باطلاق ، لأنه اذا اتى[9] بالقياس لا ينتج الا شنيعًا ، وان انتجت غير ذلك كان له ان ينتهر السائل فانه ليس ذلك ممتنعًا لكن[10] ذلك بالعرض ، كما قد ينتج عن المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة . وان كان الوضع مشهورًا على الاطلاق ، فظاهر ان ما يروم السائل انتاجه يكون غير مشهور شنيعًا ، فينبغي ان يسلّم المقدمات المشهورة لأن المشهور لا ينتج الشنيع بالذات . فان انتجه بالعرض كان للمجيب ان ينتهره ولا يسلّم الشنيعة التي ليست في الغاية الا اذا كانت شنعتها دون النتيجة ؛ لانه ان انتج عنها شنيعًا ما مقابلاً للوضع ، اذ كان ما هو مشهور على الاطلاق قد يقابله ما ليس شنيعًا على الاطلاق ، كان له ان ينتهره اذ ما ينتج الشنيع يجب ان يكون اعرف في الشنعة . واما[11] ان كان الوضع مشهورًا عند طائفة ما دون طائفة ، او عند انسان بعينه ، فينبغي للمجيب ان لا يسلّم ما هو هو غير محمود عند تلك الطائفة او عند ذلك الانسان . وكذلك ان كان الوضع شنيعًا عند طائفة ما او عند انسان ما ، فينبغي الاّ يسلّم ما هو محمود عند تلك الطائفة او ذلك الانسان ، وسواء كان ذلك محمودًا عند الجميع اولم يكن محمودًا ، لانه ينبغي ان يكون وضعه لجميع ما يضعه او نفيه له بحسب ذلك الرأي . مثال ذلك انه لما كان ايروقليطس يرى في الخير والشر انهما[12] شيء واحد بعينه ، وكان القوم الذين يعتقدون رأيه محمودًا عندهم هذا الوضع وان كان شنيعًا عند الجميع ، فينبغي للمجيب اذا كان ممن يريد حفظ مثل هذا الموضع الآ[13] يسلّم ان الاضداد لا تجتمع في موضوع واحد لأن هذا ، وان كان مشهورًا عند الجميع ، فهو شنيع عند من يرى هذا الرأي .

واما ان كان الوضع لا محمودًا ولا غير محمود ، فظاهر ان النتيجة التي يروم السائل 159b-20 انتاجها تكون على هذه الصفة ، فينبغي ان يسلّم له ما هو محمود اوشنيع ، ولا يسلّم ما هو لا محمود ولا غير محمود ؛ فانه ان انتج ما هو لا محمود ولا شنيع مما هو محمود اوشنيع ، كان للمجيب ان ينتهره .

فقد ظهر ما الاشياء التي ينبغي للمجيب ان يقصدها في جميع انواع الاوضاع ، وما الاشياء التي ينبغي ان يتجنبها .

— 6 — —٦—

[القول في ان دور المجيب يتوقف على طبيعة السؤال]

ولما كان كل ما يُسئل عنه : اما ان يكون محمودًا ، او غير محمود ، اولا محمودًا[1] ولا غير محمود[2] ، وكان كل واحد من هذه الثلاثة الانواع : اما ان يكون من الامور التي لها غنا في النتيجة ، اومما ليس لها[3] فيها غنا[4] ، فينبغي للمجيب ، ان اراد ان يجيد الجواب في واحد واحد من هذه الاصناف الستة ، والاّ[5] يلزمه في القول تبكيت يظن انه كان سببه : اما اذا سئل فيما هو محمود الا انه لا ينفع في النتيجة ، بأن[6] يعطيه ويعترف انه محمود ؛ وان كان غير محمود ولا ينتفع به في النتيجة ، فله ان يعطيه ايضًا ، بعد ان ينبّه 160a على انه غير محمود ، لأنه بهذا يسلم من ان يظن به انه سلّم ما خفي عليه صدقة وشهرته . وان كان محمودًا من الاشياء المنتفع بها في النتيجة فقد ينبغي الاّ[7] يجحده ، وذلك ان جحد المشهورات ليس من فعل المجيد للجواب ، لكن[8] يسلّمه بعد ان يخبر انه سيلزم[9] عن تسليمه ابطال الوضع ، فيبرأ[10] بهذا من ان يظن به ان التقصير انما اتى[11] من قبله لا 5 من الوضع نفسه ، كما يفعله الطبيب عند العلّة المعتاصة من ان يتقدم فيخبر انها لا تبرأ وان التقصير ليس هو من قبل علاجه . وان كان ما سئل[12] عنه من الامور التي لها غناء[13] في النتيجة الا انه شنيع ، فينبغي الاّ[14] يسلّمه لحساسة القياس الذي يلزم عنه[15] مع اخباره بأنه لو سلّمه للزمت عنه النتيجة . واما ان كانت لا محمودة ولا غير محمودة ، وكانت مما لا ينتفع بها في النتيجة ، فقد ينبغي ان لا[16] يسلّمها ولا يخبر بشيء . واما ان 10

كانت بهذه الصفة ، ولها غناء[١٧] في النتيجة ، فينبغي ان ينبّه ان لها غنا[١٨] في النتيجة من غير ان[١٩] يسلّم او[٢٠] يجحد. فبهذا العمل يكون المجيب قد اجاد الجواب ، وامّن من ان يظن به ان تقصيرًا اوقع[٢١] في المخاطبة من سببه.

واما السائل فانما[٢٢] يجيد السؤال اذا الّف القياس من مقدمات مشهورة ، وتكون شهرتها مع ذلك اكثر من شهرة النتيجة . واما متى لم تكن شهرة المقدمات اكثر من شهرة 15 النتيجة ، فليس ينبغي ان يَسْئَل عنها ليؤلف منها قياسًا ، ولا ينبغي للمجيب ان يسلّمها .

— 7 —

—٧—

[القول في ان دور المجيب يتوقف على طبيعة اللفظ في السؤال]

والسائل اذا سأل المجيب فلا يخلو ان يكون اللفظ الذي يسئل به بيّن الدلالة عند المجيب ، اويكون غريبًا غير بيّن الدلالة . وكل واحد من هذين لا يخلو ان يكون مما يقال بتواطؤ اوباشتراك . فاما[١] اذا كان غير بيّن الدلالة فللمجيب ان يستفهمه عن دلالته وليس ذلك بعايب له في هذه الصناعة ، وذلك انه ان سلّم له ما سأله عنه من غير أن يعرف 20-25 دلالته ، فأنتج عليه نقيض وضعه ، فأراد ان يوقف السائل انه لم يفهم ذلك اللفظ الذي سلّم ، اتهم في ذلك ان تكون حيدة منه ولم يصدق فيما ادّعى[٢] من ذلك اذ يظن انه انما اعتذر بذلك لما بطل وضعه . وان كان اللفظ بيّن الدلالة الاّ انه مما يقال على انحاء شتى ، فينبغي ان نتأمل هل جميع الاشياء التي يقال عليها المحمول صادقة على الموضوع ان كان الموضوع يقال على معنى واحد ؟ اوهل المحمول صادقًا على جميع المعاني التي يقال عليها الموضوع ان كان المحمول يقال على معنى واحد ؟ او هل جميع المعاني التي يقال عليها المحمول صادقة على جميع المعاني التي يقال عليها الموضوع ان كان كلاهما يقالان على معانٍ[٣] كثيرة ؟ فانه لا تخلو القضية من هذه الاقسام الثلاثة . فاذا وجد الامر فيها بأحد هذه اجاب فيها اما «بنعم» واما «بلا» . وان كان فيها معنًى كاذبًا في حال وصادقًا في اخرى[٤] فينبغي ان يقسم الاسم المشترك الى جميع معانيه ، ويبيّن الصادق منها من الكاذب قبل ان ينتج السائل النتيجة . هذا هو الافضل له لأنه ان اخّر التقسيم الى حين

انتاج النتيجة ، ظن به انه لم يفهم ان الاسم مشترك ؛ فان وقع في ذلك تقصير منه او جهل ان الاسم مشترك ، فان ارسطو يرى ان للمجيب ان يعرّف السائل بعد انتاج النتيجة ان الذي سلّمه لم يكن المعنى الذي فهمه السائل عنه فأنتج عنه النتيجة . وليس للسائل ان يتهمه في ذلك بخلاف الامر في الاسم الغير البيّن[٥] الدلالة ، وذلك انه لا يتهم هنا كما يتهم هناك ، لأنه اذا كان اللفظ يدل على معانٍ[٦] كثيرة لم يكن لواحد من المتجادلين ان يلزم صاحبه انه اراد معنى من تلك المعاني دون غيره ؛ واما اذا كان اللفظ يدلّ على معنى واحد فسلّمه ثم اعتذر بعد ذلك انه لم يفهمه ، لم يقبل قوله في ذلك واتهم . واما اللفظ البيّن الدلالة المقول بتواطؤ ، فقد ينبغي ان يكون الجواب عنه اما « بنعم » واما بلا .

8 — **—٨—**

[القول في ان اجادة الجواب تتوقف على الاستقراء]

ولما كانت المقدمات التي تلتئم منها الاقاويل الجدلية : اما مقدمات مشهورة ليس يحتاج ان تبيّن بغيرها ، واما مقدمات تبيّن بالاستقراء ، وكانت هذه الوصايا التي تقدم ذكرها انما يستعملها في المقدمات التي ليست تحتاج لشهرتها الى الاستقراء ، فقد ينبغي ان يقال ايضًا في اجادة الجواب في هذا الصنف من المقدمات ، وذلك يكون بأن يسلّم له جميع المقدمات التي يأخذها في الاستقراء ولا ينكرها ، فان انكارها انكار للمحسوس .

160b ويجتهد ان يناقض الكلي الذي يروم ان يبيّنه السائل ، وذلك بأن لا[١] يجحده فقط ويمتنع من تسليمه دون قول يبطله به بل بأن يتلقاه بقول يناقضه ، لأنه متى امتنع من تسليمه دون ان يأتي بقول يعانده فذلك منه محك وتعسف وفعل خارج عن هذه الصناعة . فان لم يمكنه ان يناقض المقدمة التي يشرع[٢] السائل في بيانها بالاستقراء ، فلا اقل من ان يأتي بقول يناقض به النتيجة . فأما متى لم يأت المجيب بواحد من هذين ، اعني بمناقضة للمقدمة الكلية او بمناقضة النتيجة التي يروم السائل انتاجها عليه ، ولم يسلّم له ما سأله عنه من المقدمات ، كان اشد تعسفًا واكثر مماحكة . وينبغي اذا اتى[٣] بقول يناقض المقدمة الكلية المثبتة بالاستقراء ، الاّ يأتي بقول يبطلها بالكلية ، وهو الابطال

بالضد ، بل يأتي بقول يبطلها به[٤] ابطالاً جزئيًا وهو الابطال بالنقيض ، فان ابطال المقدمات التي هذا شأنها بالكلية شنيع اذ يلزم عنه انكار المحسوسات . مثال ذلك اذا اراد[٥] ان يبيّن[٦] بالاستقراء ان كل حيوان متحرك بأن يستقرئ حيوانات يحس[٧] من امرها انها تتحرك ، فيتلقى المجيب ذلك بمثل قياس «زينن» اللازم عنه انه ولا شيء متحرك ، وهو الذي قال فيه : كل متحرك فانه يقطع نصف المسافة قبل ان يقطع جميعها ، ونصف النصف قبل النصف ، ونصف نصف النصف قبل النصف ، وكذلك الى غير نهاية ، وهو يقطع المسافة كلها في زمان متناه ، فهو يقطع في زمان متناه[٨] اعظامًا غير متناهية وذلك محال ، فاذن ولا شيء يتحرك. فان امثال هذه القياسات تدفع المحسوسات ، لكن[٩] هي مع هذا قياسات يصعب نقضها ، ولولا ذلك لم يمكن ان تعارض بها المحسوسات ، الا ان صاحب هذه الصناعة ينبغي ان يحذرها ، وهي بالسوفسطائي اولى.

فهذه هي الوصية التي ينبغي للمجيب ان يمتثلها في امثال هذه المقدمات.

— 9 —

— ٩ —

[القول في الارتياض وفي الموضوعات غير المشهورة]

قال : وينبغي ان يتكفل[١] من الاوضاع بنصرة ما كان منها قد طالت مزاولته[٢] له ، وعلم جميع المقدمات المبطلة والمثبتة له ؛ فانه اذا كان بهذه الصفة علم ايّ المقدمات يسلّم وايّها لا يسلّم ، وان احتاجت الى نقض علم بما يناقضها. ويجب ان يتحفظ من ان يتضمن حفظ وضع غير مشهور ، وذلك في الاشياء النظرية ، بمنزلة قول من قال : ان[٣] الموجود واحد ، وانه لا يتحرّك ؛ واما في الاشياء العملية[٤] فبمنزلة[٥] الاوضاع التي تختارها السيرة الرديّة[٦] ، كمن يرى ان الجور مؤثر ، او[٧] ان اللذة خير ، وذلك ان تعوّد نصرة[٨] هذه الاوضاع يضر في الامرين جميعًا . و[٩]اما في الامور النظرية فانه يستفيد[١٠] المستعمل لها ملكة مضللة تصرفه عن ايثار الحق وحب الصدق ؛ واما في الامور العملية فاستهانة بها وقلّة خشوع لها ، مع ان المستعمل لهذه الاوضاع ليس يظن به انه انما ينصرها على جهة الارتياض بل لأنه يراها ويعتقدها .

— 10 —

-١٠-

[القول في حل الحجج الفاسدة]

وينبغي ان تعلم ان السؤال في هذه الصناعة على ضربين : سؤال عن مقدمة مقدمة
فاذا تسلّمها من المجيب انتج عنها مقصودة ، وسؤال عن المقدمات معًا والنتيجة . وان
الافعال التي للمجيب ان يتلقى بها السائل : منها افعال قبل انتاجه النتيجة ، ومنها 25-30
افعال بعد انتاجه النتيجة . والاشياء التي يتلقاه بها المجيب قبل انتاج النتيجة انما هي
وصايا في المقدمات انفسها[1] . وذلك انه لما كانت المقدمات التي تلتئم منها المقاييس في
هذه الصناعة : اما مقدمات متسلمة لشهرتها ، واما مقدمات تبيّن بالاستقراء ؛
والمقدمات المشهورة صنفان : مقدمات لا يمكن ان يجحدها المجيب اصلاً لا[2] بعناد ولا
بغير عناد وذلك لشهرتها ، ومقدمات له ان يجحدها اذا اتى[3] بقياس يناقضها لكونها في
الشهرة متوسطة ؛ وقد سلف القول في ما[4] يفعل في الصنفين ، وقد[5] بقي في القول ما 35
ينبغي ان يفعله المجيب في امثال هذه المقدمات قبل انتاج النتيجة ، اعني المتوسطة في
الشهرة ، ثم نصير بعد ذلك الى ما ينبغي ان يفعله بعد انتاج النتيجة ، وكذلك يتم ما
ينبغي للمجيب ان يفعل في السؤالين جميعًا .

فنقول : ان منع السائل من النتيجة ، ومقاومة امثال هذه المقدمات ، يتأتى من 161a
اربعة اوجه :

احدها : ان يعمد المجيب الى المقدمة التي لزم عنها النتيجة فيبطلها . وذلك اما اذا
كانت مقدمات القياس كاذبتين فيقصد منها بالابطال الى المقدمة التي فيها معنى المقول[6]
على الكل ، وذلك : اما في الشكل الاول فهي الكبرى ، واما في سائر الاشكال الأخر
فالتي هي بالقوة الكبرى اذا رتبت ترتيب الشكل الاول . وذلك انه وان كان يبطل القياس
الذي الّف من مقدمتين كاذبتين ببطلان الصغرى ، فليس الصغرى هي السبب في لزوم
الكاذب الذي هو النتيجة . والعالم بالنقض ، كما يقول ارسطو ، ليس هو الذي لزم عنه
الكاذب كيف ما اتفق ، بل الذي يبطل الشيء الذي هو علة في الكذب وسبب فيه .

ويبّن ان هذا الابطال يتهيّأ للمجيب في موضعين اثنين : احدهما اذا سأله السائل عن المقدمات والنتيجة معًا ، اوحيث تكون المقدمات التي يَسْئَله عنها مما له في هذه الصناعة ان يقاومها ، وهي التي ليست في الغاية من الشهرة .

والوجه الثاني هوان يبطل المقدمات التي سأل عنها ، لا بحسب الامر في نفسه لكن[7] بحسب السائل ، وهوان يعجز عن ازالة موضع الابطال . مثال ذلك ان يسئل السائل : اليس الشجاعة نافعة ؟ فيقول المجيب : لا ، وذلك انّ الشجاعة هي سبب لتِلف الشجعان ؛ فاذا لم يفصل السائل ما بالذات مما بالعرض لم يقدر ان يحلّ هذه المقاومة ، وذلك ان الشجاعة هي سبب لتلف الشجعان بالعرض لا بالذات .

والوجه الثالث : ان يكون السائل قد سأل عن مقدمة نافعة في النتيجة ، الاّ انه اخذها مغيّرة تغييرًا لا يلزم عنها اذا اخذت بذلك النحو النتيجة المقصودة ، فيقاومه المجيب من هذه الجهة فلا يقدر السائل ان يغيّرها الى الصورة التي يلزم عنها النتيجة وهي حين سأل عنها بالقوة تلك[8] الصورة . وذلك مثل ان يَسْئَل سائل ان ما ليس بجوهر لا يبطل الجوهر ببطلانه ، واجزاء الجوهر يبطل الجوهر لبطلانها[9] ، لينتج عن ذلك ان اجزاء الجوهر جوهر ، كان للمجيب موضع اعتراض في انه ليس تلزم هذه النتيجة عن قولنا : ما ليس بجوهر لا يبطل الجوهر ببطلانه ، ولووقع التفطن لعلم ان هذه النتيجة لازمة ، وذلك اذا غيّر قوله : ما ليس بجوهر لا يبطل الجوهر ببطلانه ، الى المقدمة التي هي هذه بالقوة وهي قولنا بحسب عكس النقيض : ما يبطل الجوهر ببطلانه فهو جوهر . فاذا اضفنا الى هذه التي هي الكبرى قولنا : اجزاء الجوهر يبطل الجوهر ببطلانها ، انتج المقصود وهو ان اجزاء الجوهر جوهر .

والوجه الرابع من المناقضة ، وهو اخسّ هذه الانحاء ، وادونها هي المناقضة التي تحوج السائل مع المجيب الى طول القول وترداده فيما ناقضه به حتى[10] تطول[11] السأمة ، وتنقطع المحاورة ، ويفترقان على غير شيء ، وهذا ليس من فعل المجيد للجواب . وذلك يكون بأن تكون مقدمات القياس فيها شكوك كثيرة تحتاج في تلك الشكوك الى مقاومة كثيرة : اما المجيب ففي تصحيح تلك الاشياء التي قاوم بها ، واما السائل ففي ابطالها. ومثال ذلك اذا اراد السائل ان يبيّن ان الفضيلة آثر من جودة البخت والاتفاق فقال : اليس البخت شي[12] غير محدود ولا ثابت ، وانما يكون بالعرض وبغير اختيار ، وكثيرًا ما

يجري على غير استحقاق ؟ فيقول المجيب : ليس الامر كذلك ، بل البخت هو قضاء الله وقدره ، ولا شيء اجرى على نظام واحرى بأن يقال باستحقاق من قضاء الله وقدره . وامثال هذه المقدمات تحتاج في تصحيحها الى زمان اطول من الزمان الذي يحتاج في تصحيح المطلوب .

11 — **- ١١ -**

[القول في تبكيت الحجة وفي تبكيت الخصم]

فهذه هي الوصايا التي يستعملها المجيب مع السائل قبل انتاج النتيجة . وينبغي ان يقال فيما يفعله معه بعد انتاج النتيجة من تبكيته[1] ، وانتهاره ، وتخسيس القياس الذي الّفه عليه من المقدمات التي تسلّمها منه .

وانما يكون ذلك اذا كانت رداءة القول وفساده انما جاء من قبل السائل لا من قبل المجيب ، وذلك ان العمل المشترك لا يوجد على اقصى كماله الاّ من قبل الشريكين . وانما يكون لهما شيء مشترك اذا كان قصدهما اختيار الحق واستنباطه او حصول الرياضة فقط ، فينبغي للمجيب ان يجيد الجواب اذا كان قصده هذا القصد ، فان الوضيع من الشركاء هو الذي يقصد للعوق[2] عن العمل المشترك . واما اذا كان قصدهما المجاهدة والمغالبة فليس هنالك شيء مشترك ، وكل واحد منهما يلقى صاحبه بكل ما يمكنه به ان يغلبه من اصناف الاقاويل السوفسطائية وغيرها : اما لأن خصمه يضطره الى ذلك ، واما 161b... لأن طلب الغلبة يحمله على ذلك ، وليست هذه طريقة الجدل .

وقد تلحق الخساسة القياس من اجل النتيجة التي يقصد به تبيينها[3] ، مثل الاّ[4] يجد السائل من المشهورات التي يروم ان يبيّن منها ذلك المطلوب الا مشهورات كاذبة . مثال ذلك اذا اراد[5] ان يبيّن[6] ان اللذة ليست[7] بخير فيقول[8] : اللذة ليست تصيّد المنهمكين فيها اخيارًا ، وكل خير يصيّر مقتنيه خيّرًا ، فينتج من ذلك ان اللذة ليست بخير ؛ وقولنا : كل خير يصيّر مقتنيه خيّرًا كذب ، الاّ انه مشهور . وربما كانت النتيجة كاذبة اذا كان

الوضع الذي تضمن المجيب حفظه صادقًا ، فيضطر ان يتسلم مقدمات كاذبة ، فان الكاذب لا ينتج الا عن الكاذب . واذا كان هذا هكذا ففساد القياس يلحق من ثلاثة وجوه : اما من جهة السائل ، واما من جهة المجيب ، واما من جهة المطلوب ، ولذلك قد يخاطب السائل بأفضل ما يتهيأ له ويكون القول مع[٩] ذلك خسيسًا .

والقياس يلحقه الفساد : اما من قبل صورته ، واما من قبل مادته . والفساد اللاحق 162a-20 له من جهة الصورة ينقسم ثلاثة اقسام : احدها الّا[١٠] يكون شكله منتجًا اصلاً بل يكون من سالبتين او جزئيتين . والقسم الثاني ان يكون منتجًا لغير المطلوب ، مثل ان تكون الصغرى سالبة كلية في الشكل الاول . والثالث ان يكون منتجًا بالعرض ، مثل ان ينتج نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة او مشهورة من شنيعة . واما الفساد اللاحق من جهة المادة فان يؤلفه[١١] من مقدمات ينقصها شرط واحد او اكثر من شرط واحد من الشروط المشترطة في مقدمات ذلك القياس في تلك الصناعة . واذ كان هذا هكذا فالفساد يلحقه من جهة مادته : اما بأن تكون مقدماته شنيعة ، وربما كانت مع ذلك كاذبة فكانت فاسدة بوجهين ؛ واما ان تكون النتيجة اشهر منها ؛ واما ان تكون مقدماته تحتاج من البيان اكثر مما تحتاج اليه النتيجة ؛ واما ان يكون المطلوب مما يمكن بيانه بمقدمات يسيرة فيستعمل في ذلك مقدمات كثيرة . مثال ذلك ان يبيّن ان ظنًّا افضل من ظن ، وهذا يتأتى بيانه بمقدمات قليلة وبمقدمات كثيرة . اما بمقدمات يسيرة فان يقول : الظن منه صادق وهو الظن الممكن[١٢] الاكثري ، ومنه كاذب وهو الظن الممكن[١٣] الاقلي ، والصادق افضل من الكاذب ، فاذن قد يكون ظن افضل من ظن . وبيانه بمقدمات كثيرة ان يقول : الموجودات بعضها افضل في الوجود من بعض[١٤] اذ كان فيها ما هو دائم 25-30 الوجود ، وضروري الوجود ، وما ليس بدائم الوجود . والمظنونة منها هي التي ليست هي دائمة الوجود ، والتي ليست هي دائمة الوجود هي افضل مما ليس بموجود اصلاً والظن بما ليس بدائم الوجود قد يكون صادقًا ، وبما[١٥] ليس بموجود يكون غير صادق ، فقد يكون ظن صادق وظن كاذب ؛ والصادق اشد تحقيقًا واصح ، وما هو اشد تحقيقًا واصح فهو افضل ، فاذن قد يكون ظن افضل من ظن. وقد يلحق القياس الفساد ايضًا بأن يؤخذ فيه من المقدمات ما هو سبب للنتيجة وليس بسبب ، وهو يتأتى من قياس الخلف والمستقيم ، وقد فصّل ذلك[١٦] في «كتاب سوفسطيقى» . وكذلك يلحقه الفساد الذي يسمى

« بالمصادرة » . وقد يلحقه[17] الفساد من جهة تغيير السائل المقدمات التي تسلّمها ، مثل ان يزيد فيها ، او ينقص منها ، او يستعملها بتصريف غير التصريف الذي تسلمها به .

فهذه هي اوجه الفساد اللاحقة للقياس على جهة الحصر لها والتقدير.

وارسطو يرى ان الانتهار يلحق السائل من خمسة وجوه : 61b-20

الانتهار الاول : ان يكون القول غير منتج اصلاً ، وتكون مقدماته شنيعة ، او كاذبة وشنيعة معًا . مثال ذلك قول « مالسيس » : ان كان الموجود تكوّن فله مبدأ ، غير انه لم يتكوّن فليس له مبدأ ، فالموجود اذن واحد ؛ فان هذا جمع مع فساد الشكل كذب مقدماته .

25 **والانتهار الثاني** : ان يكون القول غير منتج للمطلوب لكن[18] ينتج غيره ، وتكون مقدماته مع هذا شنيعة ، او كاذبة وشنيعة . مثل قول « برميندس » : كل ما سوى الموجود فهو لا موجود ، وما هو لا موجود فليس بشيء ، فالموجود اذن واحد ، فان هذا انما ينتج ان ما سوى الموجود[19] فليس بشيء لا ان الموجود واحد .

والانتهار الثالث : ان يكون القياس انما يتم تأليفه بمقدمات زادها من عند نفسه او نقصها ، وتكون مع هذا[20] شنيعة ، او كاذبة وشنيعة .

والانتهار الرابع : ان تكون المقدمات اقل شهرة من النتيجة وهي مع ذلك شنيعة .

30 **والانتهار الخامس** : ان تكون المقدمات التي يؤلف منها القياس صادقة وهي قليلة الحمد ، الا انها يحتاج في تبيينها[21] الى زمان اطول من زمان تبيين المطلوب ، وذلك اذا امكن ان يكون لذلك القياس مقدمات ابين منها .

وهذه الخمسة الاوجه من التبكيت انما تلحق السائل اذا كان هو السبب فيها .

— 12 —

-١٢-

[القول في وضوح الحجة وفي فسادها]

والقول الصادق في هذه الصناعة على ما نقوله على[1] ثلاثة اضرب :

الاول وهو احمدها ان يكون مؤلفًا من مقدمات في نهاية الشهرة وقد سلّمها المجيب ، ويكون شكله شكلاً منتجًا بالذات واولاً للمقصود انتاجه.

والضرب الثاني : ان يكون مؤلفًا من مقدمات متوسطة في الشهرة والحمد قد سلّمها المجيب ، وتكون منتجة للمطلوب اولاً وبالذات . 162b

والضرب الثالث : ان يكون القول مؤلفًا من مقدمات بعضها تسلّمها من المجيب وبعضها اتى[2] بها من عند نفسه ، الاّ ان التي اتى[3] بها من عند نفسه هي في النهاية من الحمد .

ونقول : ان الاقاويل الكاذبة في هذه الصناعة ، ونعني بها الشنيعة ، اربعة اصناف :

الصنف الاول : ان يكون القول منتجًا في الظن من غير ان يكون كذلك في الحقيقة ، مثل ان يكون من موجبتين في الشكل الثاني ، مثل ما قال افلاطون : العالم واثق ، والشجاع واثق ، فالعالم شجاع .

5-10 والصنف الثاني : ان يكون منتجًا الا انه لغير المطلوب . والفرق بين هذين الصنفين واللذين عدّدا في الانتهار ، ان ذينك اشترط فيهما مع هذا ان تكون المقدمات شنيعة ، او شنيعة وكاذبة معًا .

والصنف الثالث : ان يكون منتجًا للمطلوب بالذات واولاً ، الا ان مقدماته ليست على الشريطة التي توجبها الصناعة . مثل ان يكون البيان في امر طبي بمقدمات ليست من الطب بل من صناعة اخرى ، مثل من بيّن ان الجراحات المستديرة عسيرة البرء من اجل ان الدائرة اوسع من كل شكل مستقيم الخطوط مساوى[4] الاحاطة لها .

والصنف الرابع : ان يكون منتجًا للمطلوب بالذات واولاً ، لكن[٥] تكون مقدماته كاذبة ، وذلك اما كلها ، واما بعضها . وهذا الضرب ليس هو من المقاييس الفاسدة في كل حال وبخاصة في هذه الصناعة ، وذلك انه قد يضطر الامر ها هنا الى استعمال المقدمات الكاذبة متى اتفق الآ[٦] يوجد لذلك الامر المطلوب مقدمات مشهورة الا كاذبة . وقد يستعمل في البرهان القياس الذي احدى مقدمتيه كاذبة ، وذلك في قياس الخلف ...15 على ما تبيّن .

واذا كان هذا هكذا ، فالامتحانات التي تمتحن بها المقاييس في العلوم والجدل ثلاثة اصناف :

الامتحان الاول : هل هو منتج او غير منتج . وهذا الامتحان يتفرع الى اقسام . 25 احدها ان كان منتجًا : هل هو منتج للمطلوب او لغير المطلوب ؟ وان كان منتجًا للمطلوب ، فهل ذلك بالذات او بالعرض ؟ وهل ذلك اولاً او ثانيًا ؟ وبيّن ان جميع هذه الاصناف من المنتجات يصدق عليها[٧] بجهة ما قولنا انه غير منتج ، الا المنتج[٨] للمطلوب اولاً وبالذات[٩] . فالمنتج التام الانتاج يعتبر فيه ثلاث شرائط : ان يكون منتجًا للمطلوب ، وان يكون اولاً ، وان يكون بالذات ، وقد قيل في هذه في «كتاب القياس» . فهذا الامتحان يتضمن الفحص عن ثلاثة انواع من الفسادات .

والامتحان الثاني : يكون بأن ننظر[١٠] الى النتيجة نتأملها[١١] ، فان كانت كاذبة علمنا ان في مقدمات القياس ضرورة كذب ، وان كانت صادقة امكن ان تكون مقدمات القياس كاذبة وصادقة ، فان الصدق قد ينتج عن الكذب كما تبيّن في «كتاب القياس» ، وحينئذ ينبغي ان نتأمل مقدمات القياس : فان كانت كاذبة بطل القياس ، وان كانت صادقة فينبغي ان تستعمل .

الامتحان الثالث وهو : هل هي مستعملة على الشرط الصناعي حتى تكون في الجدل جدلية ، وفي الطب طبية ، وفي الهندسة هندسية ، الى سائر ذلك مما شأنه ان يشترط في مقدمات تلك الصناعة . وبيّن ان هذا الامتحان يشتمل جميع اصناف 30 الفساد التي عددناها[٤].

وقد يلحق هنا نوع من العيب في المقاييس يظن به انه فساد وليس بفساد ، فربما بكّت به المجيب السائل ، وذلك : اما غلط[12] ، او مغالطة ، وهو الفساد الذي يسمى «مصادرة» . وهذا على ضربين : اما في الحقيقة ، واما في المشهور ؛ وكلا[13] النوعين من المصادرة يتجنب في هذه الصناعة ، واما في صناعة البرهان فالنوع الحقيقي فقط .

— 13 — **-١٣-**

[القول في المصادرة على المطلوب وفي المصادرة على المتضادات]

قال : وقد قيل في المصادرة التي تكون في الحقيقة على المطلوب نفسه وعلى مقابله في «كتاب القياس» ، واما ها هنا فيقال في المصادرة التي بحسب الظن المحمود .

قال : والمصادرة بالجملة تكون على المطلوب نفسه على خمسة انواع :

اولها واوضحها متى استعمل بدل المحمول او الموضوع في المطلوب اسمًا مرادفًا له ، او يضع بدل الاسم قولاً يقوم مقام الاسم ، فانه ليس يمكن احدًا ان يغلط في هذا النوع ولا ان يغالط بأن يضع المطلوب نفسه من غير تبديل[1] .

163a والنوع الثاني : ان يضع بدل الشيء الجزئي الكلي المحيط به ، مثل ان يريد ان يبيّن ان علم المتضادات واحد فيضع ان علم المتقابلات واحد .

والنوع الثالث : ان يضع بدل الشيء المقصود بيانه بيان جزئيه .

والنوع الرابع : ان يضع بدل الجملة اجزاءها مثل ان يريد ان يبيّن ان علم الطب هو علم الصحة والمرض ، فيتبيّن على حدة انه علم المرض وعلى حدة انه علم الصحة .

والنوع الخامس : ان يبيّن الشيء بلازمه ، مثل ان يريد ان يبيّن ان القطر غير مشارك للضلع فيبيّن عكسه وهو ان الضلع غير مشارك للقطر .

وانحاء المصادرة على مقابل المطلوب هي هذه بعينها ، الا انه لما كانت المتقابلات

ثلاثة : الموجبة والسالبة ، والاضداد ، والعدم ، والملكة ، وكانت هذه الخمسة الأنحاء توجد في كل واحد من هذه الثلاثة ، كانت انواع المصادرة على مقابل المطلوب خمسة عشر .

والفرق بين ان يصادر على مقابل المطلوب وبين ان يصادر على المطلوب نفسه ، انه اذا صادر[2] على المطلوب نفسه كان الخطأ في ذلك يظهر لنا عند تأمل النتيجة ، وذلك انّا نجدها بعينها هي احدى مقدمتي القياس . واما اذا صادر[3] على مقابل المطلوب فالخطأ انما يظهر لنا في احدى المقدمتين التي لزم عنها الكذب ، وهي التي اضيفت الى نقيض المطلوب نفسه ، وذلك ان هذه المقدمة ليس ينبغي ان تكون مقابل نقيض المطلوب ، ولا ما يظن به انه مقابل نقيض المطلوب . والصنف الاول في الحقيقة مصادرة على المطلوب ما لم يكن القول الذي ابدل بدل الاسم حدًّا ، والاربعة الباقية هي مصادرة في الظن وليست في الحقيقة ، فالثالث منها استقراء والثلاثة الباقية مستعملة في العلوم بل ليس تأتلف مقايس العلوم من غيرها .

— ١٤ —

[القول نحو الارتياض في الجدل]

فهذه هي جميع الوصايا التي تخص المجيب ، وقد قيل فيما يخص السائل . والذي بقي القول فيه هو ما يعمّها جميعًا ، اعني السائل والمجيب .

وهذه الوصايا هي نافعة في احد ثلاثة اشياء :

احدها انها تعطينا[1] القوة على ان نتقلّد القول في الوضع الواحد بعينه : مرة على جهة الجواب ، ومرة على جهة السؤال .

والثاني : افادة القوة على سرعة عمل القياس : اما عند السؤال ، واما عند المقاومة .

والثالث : القوة التي شأنها ان نفعل[2] بها هذين الفعلين ، وبهذه القوة يكون الانسان
صاحب صناعة الجدل .

قال : فمنها ان يتعوّد الانسان عكس المقاييس[3] ، وهذا قد تكلم فيه في الثانية من 30-35
« انالوطيقى الاول » ، وهو ان نأخذ مقابل النتيجة ونضيف اليها[4] احدى مقدمتي
القياس فينتج بذلك نقيض المقدمة الأخرى. ومنفعة هذا للمجيب انه قد يقاوم به مقدمات
القياس التي سأل عنها السائل ، وذلك يتفق متى جمع في السؤال المقدمات والنتيجة
معًا ، وقد ينتفع السائل بهذا الفعل بأن يبطل الوضع على طريق الخلف . وبهذا الفعل
يقرر الانسان ان يأتي على الامر الواحد بعينه بمقاييس كثيرة ، وذلك انّا مرة نأخذ نقيض
النتيجة ومرة ضدها ، ونضيف كل واحدة من هذه مرة الى الصغرى ومرة الى الكبرى ،
فيحدث عن ذلك اربعة اقيسة . وانما يلزم متى اخذنا مقابل النتيجة واضفنا اليه احدى
المقدمتين[5] ان ترتفع المقدمة الاخرى لأن المقدمات متى وجدت وجدت النتيجة ، فاذا
ارتفعت النتيجة ارتفعت : اما المقدمتان واما احداهما ، وذلك بيّن مما قيل في المقدم
والتالي في القياس الشرطي .

ومنها ان يكون الانسان قد تقدم في كل وضع فبحث عن القياس الذي يبطله ، فاذا 163b
الفاه التمس فيه ابطال مقدماته ؛ فان الانسان متى تقدم في مطلوب مطلوب فنظر فيه :
اما مع نفسه ، او مع غيره ، كانت له قدرة على تقلّد الكلام فيه : اما على جهة
السؤال ، واما على جهة الجواب . اما على جهة السؤال فبمعرفة القياس ؛ واما على جهة
الجواب فبمعرفة مقاومة مقدمات القياس ، ومنها ان يلتمس في الوضع الواحد بعينه قياسًا 5
يثبته وقياسًا يبطله ، ثم يقايس بين[6] مقدمات القياس[7] : ايّها كاذبة ، وايّها صادقة ،
وايّها اكثر شهرة ، وايّها اقل شهرة . فان كان سائلاً كان قد عرف القياس الذي يبطل
ذلك الوضع ، وربما خلط المقدمات التي تثبته عند السؤال مع الذي تبطله فيخفي بذلك
الامر على المجيب ، وان كان مجيبًا عرف المقدمات التي تبطله فيتحفظ منها .

قال ارسطو : وهذه القوة ليست بصغيرة ، وذلك انها تكسب الانسان الجدلي القدرة 10
على السؤال والجواب . واما الرجل المبرهن فينتفع بها من جهتين : احداهما انه اذا كان
عنده قياسان على وضع ما احدهما مثبت له والآخر مبطل ، فلا يخلو ذلك القياسان من ان

يكون احدهما صادقًا والآخر كاذبًا ، او يكونا صادقين معًا لكن[٨] من جهتين مختلفتين. فان كان احدهما كاذبًا والآخر صادقًا اعتمد الصادق ، وان كانا صادقين معًا كاذبين معًا من جهتين سهل عليه تمييز[٩] الجهة التي بها صدق كل واحد منهما والجهة التي بها[١٠] كذب . وهذا النحو من التمييز هو من شأن ذوي الفطر القائمة والقوى الفاضلة ، وهؤلاء[١١] هم الذين شأنهم محبة الشيء الفاضل من احد المتقابلين . لأن الناس في هذا[١٢] اصناف ثلاثة : منهم من يختار ابدًا الافضل من كل متقابلين وهؤلاء[١٣] هم الحكماء ؛ ومنهم من يتساوى عندهم الاشياء الفاضلة والرديّة وهؤلاء[١٤] هم الجدليون بالطبع ؛ ومنهم من يحب من احد المتقابلين احسنهما وهؤلاء[١٥] هم السوفسطائيون بالطبع .

ومنها ان يكون عند صاحب هذه الصناعة قياسات عتيدة في المسائل الجمهورية التي يصعب التكلم فيها باثبات او ابطال . وهذه المسائل ثلاثة[١٦] اصناف : احدها ان تكون مما يتعاطى الجمهور النظر فيه وتكثر فيه مخاطبة بعضهم بعضًا فيها ، من غير ان يكون لأكثر الجمهور فيها ميل الى احد المتقابلين ، مثل قولنا : هل الفقر مع الصبر آثر مع الغنى مع الترفه ؟ والصنف الثاني هو الذي يكون ميل الجمهور الى احد المتقابلين فيه اكثر ، مثل قولنا : هل اليسار عدم الفضيلة آثر من الفقر مع الفضيلة ؟ والصنف الثالث هي الاشياء التي يلحق الانسان فيها الشنعة عند الجمهور بأي المتقابلين اجاب فيها ، مثل قولنا : ايّ احرى ان يطيعه الانسان : المعلم او الأب ؟ وانما اوصى في مثل هذه المسائل ان تكون[١٧] عند الجدلي قياسات معدّة عنده عليها لمكان صعوبة وجود القياس عليها ، لأن الذي ليس للجمهور فيه رأي يصعب ان يقرر فيها رأي ، وكذلك الذي الجمهور الى مقابله اميل . واكثر من ذلك ما تلحق الحيرة فيه عن اي المقابلين اجاب منهما المجيب ، مثل قولنا : هل ينبغي ان يطاع الآباء او الشريعة ؟

ومنها ان يتحفظ حدود الاشياء التي منزلتها من الصنائع منزلة المبادئ والاصول ، مثل حدّ المادة والصورة في العلم الطبيعي ، وحدّ الخير والشر في العلم العملي ، والنقطة والخط والسطح والجسم في الهندسة . والذي[١٨] ينبغي ان يكون عنده من حدود هذه الاشياء هي الحدود المشهورة .

ومنها ان تكون المواضع التي سلفت في[١٩] المقالات المتقدمة عتيدة عنده ، وبخاصة

المواضع التي تثبت الشيء او تبطله باطلاق ، فينبغي ان يحفظ الاشياء التي تجري من
الصناعة[20] مجرى الاصول والاسطقسات والمبادئ لسائر ما يستنبط عنها في صناعة
صناعة . فانه كما ان صاحب العدد انما تحصل له القدرة على ضرب الاعداد بعضها في 25
بعض اذا تقدم اولاً فعرف ضرب الاعداد الاول ، وهو الذي يعرف بيان الضرب ،
كذلك الحال في صاحب صناعة الجدل إنما تتأتى له المخاطبة في كل ما يريده اذا كانت
عنده المقدمات والقوانين، التي شأنها ان يستعملها في وضع وضع اي وضع كان، عتيدة.
وينبغي ان يتحرى من الامور الكلية التي يستعملها في استنباط الامور الجزئية الكلية القريبة
من الامور المقصودة الجزئية ، فان الكليات التي في غاية العموم ليس يتذكر منها شيء ولا 30
يستنبط عنها شيء بسرعة ، بل ان تطرق منها الذهن الى الجزئي فبضرب من العرض ،
وكأنه انما يصير اليه منها[21] لا بطريق صناعي بل بأي شيء اتفق . مثال ذلك انه ليس
ينبغي ان يتحفظ[22] هذا الموضع[23] وهو ان كل امرين كانا مختلفين ، ووجد احدهما
بحال ، فان الثاني يوجد بحال مخالفة للأول ؛ بل يتحفظ[24] بدل هذا انه اذا كان احد
المتقابلين يوجد له امر ما فالمقابل الآخر يوجد له مقابل الأمر الاول ، فان بالمتقابلات
تتذكر الاضداد وانواعها ويمكننا ان نفقد منها على المطلوبات الجزئية التي تحتها بسهولة
وسرعة .

ومنها ان نرتاض في تصيير الاقاويل الكثيرة قولاً واحدًا بان نرقيها الى الكلي الذي
يعمّها ، وفي تصيير القول الواحد اقاويل كثيرة بأن نقسمه الى الجزئيات التي تحته . فانه 35
متى كنا سائلين انتفعنا بتصيير الاقاويل الكثيرة قولاً واحدًا لخفي بذلك ما نريد تسلمه
منه[25] ، ومتى كنا مجيبين انتفعنا بتصيير القول الواحد اذا سئلنا عنه الى اقاويل كثيرة ؛ 164a-5
فان وجدناه متضمنًا ابطال ما نروم حفظه لم نسلّمه والاّ سلّمناه . وينبغي ان نعتمد ها هنا
اعم كلي نقدر عليه ، اعني اذا صيّرنا الاقاويل الكثيرة قولاً واحدًا فان بهذا الفصل يكون
الامر على المجيب اشد خفاء . وذلك بخلاف الامر في الكليات التي تكون عنده عتيدة
لعمل المقاييس ، فانه قد يكون من الأقاويل الكلية ما يصعب على النجيب ان يتفطن لما
يلزم عنه من النتائج . مثال ذلك ان نتسلّم ان علم الاشياء التي في غاية الكثرة ليس
واحدًا ، فانه اذا سلّم هذا فقد سلّم ذلك في المضافين والمتضادين وفي اشياء كثيرة . ولذلك
ينبغي للمجيب ان يفعل ضد ما يفعله السائل فيهرب من تسليم الاقاويل الكلية العامة ما 10
امكنه .

ومنها ان يستعمل مع الذين قلّت رياضتهم في هذه الصناعة ، او بهم نقص في فطرتهم ، الاستقراء ، ومع المرتاضين جدًّا الاقاويل الكلية ، فان المرتاض اشد اصغاء لهذه الاقاويل ، حتى انهم انما[٢٦] صاروا الى دفع المحسوسات مثل اقاويل «زينون»[٢٧] التي تنفي الحركة ، واقاويل «مالسيس» التي تنفي الكثرة . كما ان الصنف العديم الرياضة اشد اصغاء للاستقراء ، فينبغي للجدلي ان يلتقط المقدمات الاستقرائية من كتب اصحاب الاستقراء ، والمقدمات الكلية من كتب هذا الصنف ايضًا .

قال : واما[٢٨] الرياضة في هذه الاشياء فمنها يتهيأ لنا[٢٩] ان نفعل جميع افاعيل هذه الصناعة على اتم الوجوه ، وذلك ان افعال هذه الصناعة هي : اما قياس ، واما مقاومة ، واما حجة ، ، واما نقص ، واما اختيار السؤال هل هو مستقيم او غير مستقيم ، وان كان باحدى هاتين الحالتين فما السبب في ذلك ؟ وقد قيل في الشرائط التي بها تكون هذه الافعال على اتم الوجوه ، وذلك ان القياس هو فعل السائل في ابطال الوضع 164b والمقاومة هي فعل المجيب ودفع القياس . واما الحجة فانه[٣٠] يعني بها ها هنا فعل المجيب اذا تضمن اثبات الوضع فانه قد يكتفل ذلك المجيب في بعض المواضع . لكن[٣١] ارسطو انما يرى ان فعله على القصد الاول حفظ الوضع فقط لا اثباته ، فاذا اتى[٣٢] المجيب بالحجة في تثبيت الوضع فحينئذٍ يكون فعل السائل النقض لتلك الحجة بالحجة . والقياس ها هنا واحد بالموضوع اثنان بالجهة ، وكذلك المقاومة والنقض ؛ فالقياس والنقض من افعال السائل ، والمقاومة والحجة من افعال المجيب . واما اجادة الجواب والسؤال[٣٣] فقد قيل في ما[٣٤] به يكون ذلك . والرياضة انما تراد لمكان هذه الافعال ، وبهذه الافعال تحصل الرياضة . والقياس[٣٥] والحجة انما يصادفان بالقوة على جعل الشيء الكثير واحدًا ، والنقض والمقاومة انما يصادفان بجعل الشيء الواحد كثيرًا ، وذلك ان فاعل القياس والحجة انما يتأتى له بوجود المقدمة الكلية المحيطة بالمطلوب ، وذلك لا يتهيأ له الا بطريق التركيب وجعل الجزئيات واحدًا . مثال ذلك[٣٦] اذا اردنا ان نبيّن ان كل متضادين علمهما واحد فبالقدرة[٣٧] على التركيب يصادفه[٣٨] ان المتقابلات علمها واحد . واما فعل المقاومة والنقض فانما يتأتى له بحل المقدمة التي رىم تصحيحها الى جزئياتها حتى يعثر على ابطالها ، وذلك بيّن من انه نقيض فعل مؤلف القياس .

قال ارسطو: وليس ينبغي ان نجادل في كل شيء ، وقد تقدم لمَ لا يجب ذلك واعطى السبب فيه . قال : ولا ينبغي ايضًا ان نجادل من اتفق من الناس ، فان الضرورة تدعو في مناظرة من اتفق من الناس ان تكون الاقاويل المستعملة معهم خسيسة فيحصل باعتيادها ملكة رديّة للجدلي . فان اتفق ان كانت مناظرته لمن يروم الغلبة والفلج وهم السوفسطائيون ، فمن العدل ان يستعمل معهم ايّ انواع من الاقاويل اتفقت ، فان هذا اولى من اظهار العجز عن مقاولتهم . الاّ ان الانسان الجدلي الذي قصده الارتياض ينبغي ان يتجنب هذا الصنف ما امكنه ، وينبغي ان يكون معدًّا عنده اذا اضطر الى مخاطبة هذا الصنف ، والمقدمات التي في النهاية من العموم . فان بامثال هذه المقدمات يصل الى غلبة هذا الصنف لقلّة شعورة بما ينطوي تحتها ، وغلبته بهذا الوجه هو خير[٣٩] من غلبته باستعمال اشتراك الاسم معه ، او غير ذلك من القوانين السوفسطائية .

فهذا هو القول في جميع المعاني الضرورية التي تضمنتها هذه المقالة بأوجز ما امكننا وابينه ، وهي آخر مقالات[٤٠] هذا الكتاب .

وهنا انقضى القول في صناعة الجدل
والحمد لله على ذلك كثيرًا[٤١] .

فهرس كتاب الجدل

كتـاب الجـدل
لازمة الفروقات بين المخطوطات

(١)

لوازم وفهارس

ملاحظات عامة

١. استعملنا الحروف التالية للدلالة على اسم المخطوط حسب بلد المنشأ:

ف: مخطوط فلورنسا (كامل)

ل: مخطوط ليد (كامل)

م: مخطوط مشهد (ينتهي عند التحليلات الثانية)

٢. استعملنا الحروف التالية للدلالة على الزائد والناقص:

ز: كلمة او جملة زائدة

ن: كلمة او جملة ناقصة

٣. ارفقنا الكلمات المبهمة او المقدّرة بعلامة استفهام (؟). اما الجمل والكلمات غير المقروءة فقد أشرنا اليها حيث وردت.

٤. وردت في المخطوط (م) كلمات مختصرة ذكرناها كاملة ولم نشر اليها، امثال:
ح: حينئذ، يخ: يخلو، المط: المطلوب، هف: هذا خلف، فكك: فكذلك، مح: محال.

٥. اعتنقنا الكتابة الرائجة لبعض الكلمات امثال: الثلاثة بدل الثلثة، ها هنا بدل ههنا، لكن بدل لاكن، لكننا أشرنا اليها في الفروقات وتركناها حسب ما وردت عندما كانت تتردد متماثلة في المخطوطات الثلاثة.

٦. هناك نقص في بعض صفحات المخطوطين (ل) و(م) أشرنا اليه في مواضعه.

٧. ان الضوابط هي من وضعنا لتوضيح المعاني. وهكذا كتابة الهمزة التي جاءت احياناً بشكل فتحتين (ً)، او استبدلت بحرف الياء، مثل: طاير، متواطية؛ او حذفت، مثل: يجز، يسل... اما احرف المد في المخطوط (م) فقد وردت كثيرًا واسقطناها في الفروقات، مثل خفاء، هؤلآء...

(٢)

تلخيص منطق ارسطو لابن رشد

٨. اخذنا بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت على الهوامش لتوضيح معاني النص ، لكننا لم ندونها حرفيًا إلاّ عند الضرورة. اما الكلمات المصححة والمشروحة على الهوامش فقد أوردناها في الفروقات مع الاشارة انها مصححة على الهامش ، او انها وردت على الهامش.

٩. أوردنا بعض الجداول المرفقة او المذكورة على الهوامش والتي ساعدتنا على ايضاح النص.

كتاب الجدل

الجزء الاول – المقالة الاولى : فصل ١/ص ٤٩٩ – ٥٠٠

١ – ل : صفحتان من المخطوط لم تتوفرا لنا ، لذا اكتفينا هنا بتحقيق ما جاء في المخطوط (ف) حتى ص ٥٠٣ (١).

فصل ٣/ص ٥٠٣

١ – راجع ص ٤٩٩ (١).

فصل ٤/ص ٥٠٤ – ٥٠٥

١ – ل : يمكن. ٢ – ل : هاذين. ٣ – ل : هو (ن). ٤ – ل : نائما. ٥ – ل : و (ز). ٦ – ل : هو (ن). ٧ – ل : اذا (ن). ٨ – ل : هل الانسان والثور. ٩ – ل : ليستا. ١٠ – ل : وان لا. ١١ – ل : الاحرا.

فصل ٥/ص ٥٠٥ – ٥٠٦

١ – ل : باب (ز). ٢ – ل : احرا. ٣ – ل : منهما. ٤ – ل : واما. ٥ – ل : المطالب الاربعة. ٦ – ل : لاكن. ٧ – ل : و. ٨ – ل : يعني. ٩ – ل : ان لا.

فصل ٦/ص ٥٠٧ – ٥٠٨

١ – ل : هي (ز). ٢ – ل : يقالان. ٣ – ل : بهذه. ٤ – ل : اما واحد. ٥ – ل : الى المسلمين (ن). ٦ – ل : الى الروم. ٧ – ل : وليس.

فصل ٧/ص ٥٠٨

١ – ل : فقط (ز). ٢ – ل : بالمقدمات. ٣ – ل : تبيّن. ٤ – ل : وان لا.

فصل ٨/ص ٥٠٩

١ – ل : لما (ز).

فصل ٩/ص ٥٠٩ – ٥١٠

١ – ف : مقدمة. ٢ – ل : تتسلّم. ٣ – ل : لتجعل. ٤ – ل : وهذا. ٥ – ل : تبرّك وتعلى. ٦ – ل : مشهور. ٧ – ل : الشبيه (ن). ٨ – ل : لاجتماعها. ٩ – ف : محمود. ١٠ – ف : وما عدى. ١١ – ل : يرا. ١٢ – ف : و. ١٣ – ل : يرا.

فصل ١٠/ص ٥١١ – ٥١٢

١ – ل : الموجودة. ٢ – ل : للشهادة. ٣ – ف : يتجزئ. ٤ – ل : في (ن). ٥ – ل : الغنا. ٦ – ل : الغنا. ٧ – ل : ومنه. ٨ – ل : افروطغورش. ٩ – ل : به. ١٠ – ل : ولاكن. ١١ – ل : الرأي (ن). ١٢ – ل : والتحرص. ١٣ – ل : الحذق. ١٤ – ف : «في الكواكب الثابتة» (ن). ١٥ – ل : ان لا. ١٦ – ل : وان لا. ١٧ – ف : احدها. ١٨ – ل : او. ١٩ – ف : المقالة (ن).

فصل ١١/ص ٥١٣ – ٥١٤

١ – ف : لا يخلو. ٢ – ل : هو (ن). ٣ – ل : والنجار الحاذق (ن). ٤ – ف : جملة «او من جزئيات كثيرة الى جزئي واحد» (ن). ٥ – ف : اذا. ٦ – ل : النبات والحيوان.

فصل ١٣/ص ٥١٥ – ٥١٦

١ – ل : المشهورات. ٢ – ل : فيعدّها. ٣ – ل : في. ٤ – ل : و. ٥ – ف : سوا. ٦ – ل : هو (ن). ٧ – ل : وما. ٨ – ل : المشهورات. ٩ – ف : ذلك. ١٠ – ل : المتضادة. ١١ – ل : وتقسم. ١٢ – ل : بالمضافات. ١٣ – ل : وكل واحد من المتقابلات (ز). ١٤ – ف : عن.

فصل ١٤/ص ٥١٦ – ٥١٩

١ – ف : القوة. ٢ – ل : خمسة. ٣ – ل : منها. ٤ – ل : به (ن). ٥ – ل : اسما. ٦ – ل : لاكن. ٧ – ل : شيء. ٨ – ل : له (ن). ٩ – ف : الصوت. ١٠ – ل : علمنا. ١١ – ل : «الثالث هو» بدل «الثاني». ١٢ – ل : الرابع. ١٣ – ل : مثال. ١٤ – ل : الخامس. ١٥ – ل : سادس. ١٦ – ل : ثامن. ١٧ – ل : ايضا (ن). ١٨ – ل : وهو. ١٩ – ل : واحد (ن). ٢٠ – ل : فليس. ٢١ – ل : حادي عشر. ٢٢ – ل : ثاني عشر. ٢٣ – ل : بالاكثر والاقل. ٢٤ – ل : اليه (ن). ٢٥ – ل : هاذين (ز).

فصل ١٥/ص ٥٢٠ – ٥٢٣

١ – ل : فيما. ٢ – ل : العلم. ٣ – ل : باب (ز). ٤ – ف : اثنين. ٥ – ف : ما. ٦ – ل : يقصد. ٧ – ل : يسئل. ٨ – ل : انطوا. ٩ – ل : هذا (ز). ١٠ – ل : يبطله. ١١ – ف : ما يدل عليه (ن). ١٢ – ل : ان لا. ١٣ – ل : الكبرا. ١٤ – ل : لازمة (ن). ١٥ – ل : وهو. ١٦ – ل : تبيّنت. ١٧ – ل : تبيّنت. ١٨ – ل : الشيء (ن). ١٩ – ل : لولا. ٢٠ – ل : اذ. ٢١ – ل : تناسبت. ٢٢ – ل : لها. ٢٣ – ل : الوحدة. ٢٤ – ل : انها. ٢٥ – ل : يذكرها. ٢٦ – ل : في ما.

الجزء الثاني : ص ٥٢٥ – ٥٢٩

١ – ل : التعليم. ٢ – ل : الذي. ٣ – ل : يستعمل. ٤ – ل : انه (ن). ٥ – ل : انه. ٦ – ل : اجزااها. ٧ – ل : جزأي. ٨ – ل : جزءها. ٩ – ل : واحد. ١٠ – ل : يخص. ١١ – ل : جزءها. ١٢ – ل : وجزءها. ١٣ – ل : ولاكن. ١٤ – ل : موضوعيا (ن). ١٥ – ل : هاؤلاء. ١٦ – ف : الاول (ن). ١٧ – ل : قولنا. ١٨ – ل : من (ز). ١٩ – ل : عن. ٢٠ – ف : الغير متناهية. ٢١ – ف : من تامسطيوس (ن). ٢٢ – ل : او. ٢٣ – ل : ذلك. ٢٤ – ف : مما عدى. ٢٥ – ل : نتطرق. ٢٦ – ف : موجودا. ٢٧ – ل : واحدة. ٢٨ – ل : يعدد. ٢٩ – ل : مطلوب (ن). ٣٠ – ل : «واحدا» مكررة مرتين. ٣١ – ل : تبطل. ٣٢ – ف : تافرسطس. ٣٣ – ل : اعراض. ٣٤ – ل : مشابهة. ٣٥ – ل : مقابلة. ٣٦ – ل : تعلّى (ز).

المقالة الثانية : فصل ١/ص ٥٣٠ – ٥٣١

١ – ل : المواضع. ٢ – ل : العرضية. ٣ – ف : او (ن). ٤ – ف : ما عدى. ٥ – ف : الدلبة.

فصل ٢/ص ٥٣١ – ٥٣٣

١ – ف : ما عدى. ٢ – ل : للموضوع. ٣ – ف : لا يوجد. ٤ – ل : من المواضع المأخوذة (ن). ٥ – ل : تنتهي. ٦ – ف : والضد. ٧ – ل : منه. ٨ – ل : شيء من (ز). ٩ – ل : واحد. ١٠ – ل : انواعه. ١١ – ل : تنتهي. ١٢ – ل : جملة «وان تبيّن... والثاني» من سطر ١٥ الى ١٦ وردت هكذا : «وان تبيّن انه مسلوب تبيّن انه مسلوب عن الموضوع في الشكل الاول والثاني». ١٣ – ل : مثل. ١٤ – ل : قولنا

(ن). ١٥ – ل : محرّك. ١٦ – ل : منعكس. ١٧ – ل : المحمول والموضوع. ١٨ – ف : موضع. ١٩ – ل : ولاكنه. ٢٠ – ل : ان لا. ٢١ – ل : والموضع الخامس. ٢٢ – ل : تلك اهل.

فصل ٣/ص ٥٣٣ – ٥٣٤

١ – ل : الامر. ٢ – ل : الصناعة (ن). ٣ – ل : منها (ز). ٤ – ل : فيها.

فصل ٤/ص ٥٣٤ – ٥٣٦

١ – ل : منه (ز). ٢ – ل : موجود. ٣ – ل : لا (ز). ٤ – ل : موجود. ٥ – ل : موجود. ٦ – ل : مثل. ٧ – ل : و. ٨ – ل : ينتج. ٩ – ل : يبيّن. ١٠ – ل : لاكن. ١١ – ف : موجود. ١٢ – ل : دائما (ز). ١٣ – ل : فيه (ن). ١٤ – ف : في الزمان (ن). ١٥ – ف : الغير مفارقة.

فصل ٥/ص ٥٣٦

١ – ل : الكلام اليها. ٢ – ل : ابطال (ز).

فصل ٦/ص ٥٣٧ – ٥٣٨

١ – ل : بينها. ٢ – ل : هو (ن). ٣ – ل : و. ٤ – ف : الناقل (ن). ٥ – ل : فلا. ٦ – ف : على السواء (ن). ٧ – ل : بموجود. ٨ – ل : و.

فصل ٧/ص ٥٣٨ – ٥٣٩

١ – ل : متلازمان. ٢ – ف : واجب. ٣ – ل : كلى. ٤ – ف : واجب. ٥ – ف : كان. ٦ – ف : محمود. ٧ – ف : واجب. ٨ – ل : و. ٩ – ل : بعدها. ١٠ – ل : بينها. ١١ – ل : صادق. ١٢ – ل : ان لا. ١٣ – ف : المتعاندة. ١٤ – ل : وجود الموضوع. ١٥ – ل : فانّا. ١٦ – ل : لم يكن.

فصل ٨/ص ٥٣٩ – ٥٤٠

١ – ل : فيها. ٢ – ف : الغير مقلوب. ٣ – ل : قولنا (ز). ٤ – ل : حيا. ٥ – ل : ليس. ٦ – ل : فالرديء البنية مريض. ٧ – ل : جملة «واما اذا... مريض» من سطر ١٥ الى ١٦ (ن). ٨ – ل : و (ن). ٩ – ف : الغير مبصر.

فصل ٩/ص ٥٤١

١ – ل : فالشر. ٢ – ل : هو (ز).

فصل ١٠/ص ٥٤٢ – ٥٤٤

١ – ف : ثانيا. ٢ – ل : ان نبيّن (ن). ٣ – ل.: الذي بعد هذا (ن). ٤ – ل : به. ٥ – ل : وذلك ان. ٦ – ل : احرا. ٧ – ل : بأحرا. ٨ – ل : احرا. ٩ – ل : احرا. ١٠ – ل : احرا. ١١ – ل : والاحرا. ١٢ – ل : احرا. ١٣ – ل : احرا. ١٤ – ل : احرا. ١٥ – ل : او. ١٦ – ل : بأحرا. ١٧ – ل : فأحرا. ١٨ – ل : ان لا. ١٩ – ل : احرا. ٢٠ – ل : ان لا. ٢١ – ف : جملة «وكأنه اذا... مشهورا» من سطر ٢٤ الى ٢٥ (ن). ٢٢ – ل : ايضا (ن). ٢٣ – ل : له (ز). ٢٤ – ل : و (ن). ٢٥ – ف : الغير روحانية. ٢٦ – ف : الغير روحانية. ٢٧ – ل : ان تكون (ز).

فصل ١١/ص ٥٤٤ – ٥٤٥

١ – ل : موضوعا. ٢ – ل : هو (ز). ٣ – ل : على الاطلاق. ٤ – ل : ما (ز). ٥ – ل : والحمد لله على ذلك كثيرا (ن).

المقالة الثالثة : فصل ١/ص ٥٤٦ – ٥٥٠

١ – ل : الثانية. ٢ – ل : انواعها. ٣ – ف : في. ٤ – ل : يسهل. ٥ – ل : مطلب. ٦ – ف : الغنا. ٧ – ل : لاكن. ٨ – ل : او. ٩ – ل : اللالاهي. ١٠ – ف : على انه (ن). ١١ – ل : كما (ن). ١٢ – ف : لألا. ١٣ – ل : فيؤثر. ١٤ – ل : ذلك (ن).

فصل ٢/ص ٥٥٠ – ٥٥٥

١ – ل : يتبعه. ٢ – ف : الحدّين. ٣ – ل : كان (ز). ٤ – ل : ان لا. ٥ – ل : اذا. ٦ – ل : اذًا. ٧ – ف : المسيخ. ٨ – ل : ان (ز). ٩ – ل : «برهاني» بدل «برهان ما». ١٠ – ل : والكون (ن). ١١ – ل : الفساد. ١٢ – ل : الى الفساد (ن). ١٣ – ل : لاكن. ١٤ – ف : ان ينمي. ١٥ – ل : آثر. ١٦ – ل : ان (ن). ١٧ – ل : جملة «ما لا يسهل وجوده» وردت هكذا : «الاعسر وجودا». ١٨ – ل : ما. ١٩ – ل : ممكن. ٢٠ – ل : التي لها اضداد (ن). ٢١ – ل : هو (ز). ٢٢ – ل : «افضل من المتقدم في الفضل في» بدل «افضل من الذي في». ٢٣ – ل : انه (ن). ٢٤ – ل : لاكن. ٢٥ – ل :

ببرهاني. ٢٦ – ل : هو. ٢٧ – ل : بالمودة. ٢٨ – ف : وقوتها. ٢٩ – ل : من (ن). ٣٠ – ف : مضادا. ٣١ – ل : الافضل. ٣٢ – ل : فيكاد. ٣٣ – ل : يكتسبه المرء. ٣٤ – ل : يكتسبه. ٣٥ – ل : هو (ن). ٣٦ – ل : انّا (ن). ٣٧ – ل : ويكرهه. ٣٨ – ل : تأنيب.

فصل ٣/ص ٥٥٥ – ٥٥٧

١ – ف : بحضوره. ٢ – ل : مثال ذلك. ٣ – ل : لواحد. ٤ – ل : بنفسه. ٥ – ل : يزيدان. ٦ – ف : يصير (ن). ٧ – ل : يبيّن. ٨ – ل : مدبر. ٩ – ل : اما (ز). ١٠ – ل : من ذلك (ز). ١١ – ل : اما (ن). ١٢ – ل : هو.

فصل ٤/ص ٥٥٧

١ – ل : بيّن. ٢ – ل : مؤثرا.

فصل ٥/ص ٥٥٨

١ – ل : بيّن. ٢ – ل : هو. ٣ – ف : اكثر (ن). ٤ – ل : غير المؤثرة. ٥ – ل : على (ز).

فصل ٦/ص ٥٥٨

١ – ل : الذي.

المقالة الرابعة : فصل ١/ص ٥٥٩ – ٥٦٢

١ – ل : القول (ن). ٢ – ل : فاكثر. ٣ – ف : له (ن). ٤ – ل : «لم يكن جنسا» بدل «كان عرضا». ٥ – ل : بطل. ٦ – ل : لاكن. ٧ – ف : يبدل (ن). ٨ – ل : فيه ايضا. ٩ – ل : شروط. ١٠ – ل : فينتتج. ١١ – ف : للذة (ن). ١٢ – ل : وان لا. ١٣ – ل : وان لا. ١٤ – ل : «من يضع الابيض جنسا» بدل «من وضع ان الابيض جنس». ١٥ – ل : قد. ١٦ – ل : قل (؟). ١٧ – ل : كل. ١٨ – ل : مشاركا. ١٩ – ف : الموضع (ن). ٢٠ – ل : اما (ز). ٢١ – ف : الحالتين. ٢٢ – ل : جنسا (ن). ٢٣ – ل : قيل (ن).

فصل ٢/ص ٥٦٢ – ٥٦٥

١ – ل : او. ٢ – ل : كلاهما. ٣ – ل : والفهم. ٤ – ل : الفهم. ٥ – ل :

الذي. ٦ – ل: مثل. ٧ – ل: هو (ن). ٨ – ل: منه (ز). ٩ – ف: شيء (ن). ١٠ – ل: ان. ١١ – ل: يوضع. ١٢ – ل: للمماس. ١٣ – ل: لغير المائت. ١٤ – ل: اما ان (ن). ١٥ – ل: نأخذ. ١٦ – ل: و. ١٧ – ل: واحد. ١٨ – ل: هو (ن). ١٩ – ل: وان.

فصل ٣/ص ٥٦٥ – ٥٦٨

١ – ل: ممكن. ٢ – ل: لاكن. ٣ – ف: النفس (ن). ٤ – ل: تشارك. ٥ – ل: يمكن. ٦ – ل: و (ن). ٧ – ل: في الحقيقة. ٨ – ل: الموضع (ن). ٩ – ل: ومن. ١٠ – ل: فننظر (ز). ١١ – ل: لاكنه. ١٢ – ل: التي (ن). ١٣ – ل: هي (ز). ١٤ – ل: في. ١٥ – ف: من. ١٦ – ل: وهو (ز). ١٧ – ل: والا فليس بجنس (ن). ١٨ – ل: المقابلة. ١٩ – ل: هي (ن). ٢٠ – ف: احدها. ٢١ – ل: الثانية.

فصل ٤/ص ٥٦٨ – ٥٧١

١ – ل: والاستحالات. ٢ – ف: بنا. ٣ – ل: ان ينهدم. ٤ – ف: هو (ن). ٥ – ل: التكون. ٦ – ل: يقوا. ٧ – ل: هو (ز). ٨ – ل: عدم (ز). ٩ – ل: نفسه (ن). ١٠ – ل: عدم (ز). ١١ – ل: نفسه (ن). ١٢ – ل: جملة «وذلك ان الجنس ليس فيه عدم النوع (ن). ١٣ – ل: لا (ز). ١٤ – ل: في الاول (ن). ١٥ – ل: لاكن. ١٦ – ل: وهو. ١٧ – ل: يكون. ١٨ – ل: للعلم. ١٩ – ف: لمكان. ٢٠ – ل: هي. ٢١ – ل: نسبته. ٢٢ – ل: ان. ٢٣ – ل: من. ٢٤ – ل: هو (ن). ٢٥ – ل: وهذا. ٢٦ – ل: اي (ن). ٢٧ – ل: فان الاعتدال (ن). ٢٨ – ل: الثانية. ٢٩ – ل: ان لا. ٣٠ – ل: اذ. ٣١ – ل: احد (ن). ٣٢ – ل: اذًا. ٣٣ – ل: اذًا.

فصل ٥/ص ٥٧٢ – ٥٧٤

١ – ل: من (ن). ٢ – ل: الطب. ٣ – ف: جنس (ن). ٤ – ل: او. ٥ – ل: الجنس. ٦ – ل: يعرض و (ز). ٧ – ف: الواحد والثلاثون. ٨ – ل: ان لا. ٩ – ل: القوا. ١٠ – ل: يقدر. ١١ – ل: و. ١٢ – ل: هو. ١٣ – ل: القوة.

فصل ٦/ص ٥٧٥ – ٥٧٩

١ – ل : يلزم. ٢ – ل : له. ٣ – ف : فما وضع جنسا (ن). ٤ – ل : الشيء. ٥ – ل : «عددها» بدل «عددّ منها». ٦ – ف : كانا. ٧ – ف : لها. ٨ – ف : المواضع. ٩ – ل : ان (ن). ١٠ – ف : ما عدى. ١١ – ل : ان لا. ١٢ – ل : والحادي عشر. ١٣ – ف : ثلثون. ١٤ – ل : اعني (ز). ١٥ – ل : ان شاء الله تعالى (ز).

المقالة الخامسة : فصل ١/ص ٥٨٠ – ٥٨١

١ – ل : تقال (ن). ٢ – ل : ونفيتها. ٣ – ل : منها.

فصل ٢/ص ٥٨١ – ٥٨٣

١ – ل : التي. ٢ – ل : من المخصوص (ن). ٣ – ف : اتا. ٤ – ل : هاذان. ٥ – ل : هي (ن). ٦ – ف : بالخاصيّة. ٧ – ل : كما. ٨ – ف : الجنس.

فصل ٣/ص ٥٨٣ – ٥٨٥

١ – ل : ان لا. ٢ – ل : ان (ز). ٣ – ل : خاصة. ٤ – ل : لاكن. ٥ – ل : جملة «ليس بخاصة واذا عسر فيه امكن ان يعدّ في باب ما وضع خاصة» (ز). ٦ – ل : ان لا. ٧ – ل : خاصة. ٨ – ل : ان لا. ٩ – ف : اضوء. ١٠ – ل : ان لا.

فصل ٤/ص ٥٨٥ – ٥٨٧

١ – ل : ان لا. ٢ – ل : ان لا. ٣ – ف : للشيء (ن). ٤ – ل : وكذلك. ٥ – ل : «الذي اخذ» بدل «الواحد». ٦ – ل : ومواضع. ٧ – ل : انسان. ٨ – ل : هو (ز). ٩ – ل : اما (ز).

فصل ٥/ص ٥٨٧ – ٥٨٩

١ – ل : المغالط. ٢ – ل : يغالط. ٣ – ل : وتوجد. ٤ – ف : كلما. ٥ – ل : او ثانيا (ز). ٦ – ل : ان لا. ٧ – ل : و. ٨ – ل : قد (ن). ٩ – ل : هذا. ١٠ – ل : ينبغي. ١١ – ل : وضع. ١٢ – ل : «الاخر الباقية» بدل «الثلاثة». ١٣ – ل : ان لا.

فصل ٦/ص ٥٨٩ – ٥٩١

١ – ل : خاصة. ٢ – ل : فانه ينظر. ٣ – ل : ان لا. ٤ – ف : له (ن). ٥ – ل : لا تكون. ٦ – ل : انه (ن). ٧ – ل : بخاصة. ٨ – ل : السالبة. ٩ – ف : ذلك (ن). ١٠ – ل : فهو. ١١ – ف : الغير مائت. ١٢ – ل : خاصة.

فصل ٧/ص ٥٩٢

١ – ل : ومثل. ٢ – ل : بالموضع. ٣ – ف : لاحدى. ٤ – ف : لاحدى. ٥ – ل : ان ما كان. ٦ – ل : انه (ن). ٧ – ل : كان. ٨ – ل : لم يكن. ٩ – ل : انه.

فصل ٨/ص ٥٩٣ – ٥٩٥

١ – ل : فليس. ٢ – ف : فانما. ٣ – ف : الانسان. ٤ – ف : فيبتدئ. ٥ – ل : بالاقل. ٦ – ل : فأن. ٧ – ف : خاصة (ن). ٨ – ل : احرا. ٩ – ل : احرا. ١٠ – ل : هو خاصة (ن). ١١ – ل : «مثال ذلك» بدل «مثل». ١٢، ١٣ – ل : يحيى. ١٤ – ف : باب (ن). ١٥ – ل : «شيئين الى شيء واحد» بدل «شيء واحد الى شيئين». ١٦ – ل : خاصتين. ١٧ – ف : لم تكن. ١٨ – ف : الاخرى. ١٩ – ل : فأن. ٢٠ – ف : واحد (ن). ٢١ – ل : انه (ز). ٢٢ – ل : خاصتين. ٢٣ – ل : و(ن). ٢٤ – ل : وهما. ٢٥ – ل : ليس. ٢٦ – ل : «الخاصة» مكررة مرتين.

المقالة السادسة : فصل ١/ص ٥٩٦ – ٥٩٧

١ – ف : اتا. ٢ – ف : اتا. ٣ – ف : اتا. ٤ – ف : اتا. ٥ – ف : اتا. ٦ – ل : هذه. ٧ – ل : هاذين. ٨ – ل : في (ن). ٩ – ل : انفسها.

فصل ٢/ص ٥٩٧ – ٥٩٨

١ – ل : الحر. ٢ – ل : ان لا. ٣ – ل : «يقصده» بدل «يقصد حدّه». ٤ – ل : الشيء. ٥ – ل : و(ن). ٦ – ل : ويهتدر. ٧ – ل : فعله.

فصل ٣/ص ٥٩٨ – ٦٠٠

١ – ل : المأخوذ. ٢ – ل : لاكنه. ٣ – ف : الفصل. ٤ – ل : لاكن. ٥ – ف : الغير منهضمة. ٦ – ل : بأنه.

فصل ٤/ص ٦٠٠ – ٦٠٢

١ – ف : فأن البراهين المطلقة (ن). ٢ – ل : ما (ز). ٣ – ل : ان لا. ٤ – ل : الشر. ٥ – ل : بخير. ٦ – ل : نستثني. ٧ – ف : اتا.

فصل ٥/ص ٦٠٢ – ٦٠٤

١ – ف : مواضع (ن). ٢ – ل : «باسماء مركبة» ووردت على الهامش «بقول مركب». ٣ – ل : تاوفرسطس. ٤ – ل : ان لا. ٥ – ل : نذكر. ٦ – ل : نضعه. ٧ – ل : كما. ٨ – ل : ان لا. ٩ – ف : اتا. ١٠ – ف : اتا. ١١ – ف : اتا. ١٢ – ل : ان لا. ١٣ – ل : لاكن.

فصل ٦/ص ٦٠٤ – ٦٠٦

١ – ل : منهما. ٢ – ل : ما (ن). ٣ – ل : ان لا. ٤ – ل : ان لا. ٥ – ل : حدّ. ٦ – ف : جنس (ز). ٧ – ل : اذا. ٨ – ل : يحمل. ٩ – ل : ان (ز). ١٠ – ل : عليه. ١١ – ل : ان لا. ١٢ – ل : ولاكن. ١٣ – ل : لاكن. ١٤ – ف : واذلك. ١٥ – ف : منه (ن). ١٦ – ل : يحمّر. ١٧ – ل : الحسّ. ١٨ – ل : ان لا. ١٩ – ل : ان لا. ٢٠ – ل : والعاشر (ن). ٢١ – ف : الخامس.

فصل ٧/ص ٦٠٦ – ٦٠٧

١ – ف : اتا.

فصل ٨/ص ٦٠٧ – ٦٠٨

١ – ل : ان (ن). ٢ – ل : التي (ن). ٣ – ل : اليه. ٤ – ل : من. ٥ – ف : اتا. ٦ – ل : اولا.

فصل ٩/ص ٦٠٨ – ٦١١

١ – ف : اتا. ٢ – ف : اتا. ٣ – ف : اتا. ٤ – ل : اذا. ٥ – ف : هي. ٦ – ف : فأتا. ٧ – ف : اتا. ٨ – ل : يحدّ. ٩ – ل : لاكن. ١٠ – ل : مثال ذلك. ١١ – ل : مقابله (ن). ١٢ – ل : فيما. ١٣ – ل : يرى. ١٤ – ل : فالمطلوبات. ١٥ – ل : يكتفي. ١٦ – ل : ينزل (ن).

فصل ١٠/ص ٦١١ – ٦١٢

١ – ل : ان لا. ٢ – ف : فأتا.

فصل ١١/ص ٦١٢ – ٦١٥

١ – ل : وهذا. ٢ – ل : لاكن. ٣ – ل : جمعها. ٤ – ف : السفينة. ٥ – ل : ان (ن). ٦ – ل : لاكن. ٧ – ل : منها. ٨ – ل : توجد. ٩ – ف : وارديءَ. ١٠ – ل : ان لا. ١١ – ل : «بالكل» بدل «به الكل». ١٢ – ل : الذي (ن). ١٣ – ل : «وزائدا» مصححة على الهامش. ١٤ – ل : بأنه. ١٥ – ل : جرءة. ١٦ – ل : انسانا. ١٧ – ل : جرءة. ١٨ – ل : جرءة. ١٩ – ل : جرءة. ٢٠ – ل : بالحدّ. ٢١ – ل : نصير.

فصل ١٢/ص ٦١٥ – ٦١٨

١ – ل : ان لا. ٢ – ف : يدلان. ٣ – ل : فأن. ٤ – ف : الغير مائت. ٥ – ل : انه. ٦ – ل : وبشّر. ٧ – ل : وان لا. ٨ – ل : الاقل والاكثر. ٩ – ل : لاكن. ١٠ – ل : منهما (ن). ١١ – ل : اذًا. ١٢ – ل : الاقل والاكثر. ١٣ – ف : معا (ن). ١٤ – ف : فيها. ١٥ – ف : «باللهيب» بدل «بحد اللهيب». ١٦ – ف : منها. ١٧ – ل : ان لا. ١٨ – ل : «احد الامرين» بدل «الامران». ١٩ – ل : عام (ن). ٢٠ – ل : للاسم. ٢١ – ل : به. ٢٢ – ف : اتا. ٥ – ل : جملة «الذي هو القبيلة... الحيوان» وردت هكذا : «الذي هو الحيوان وللكلب الذي هو القبيلة من العرب». ٢٤ – ل : المسمين. ٢٥ – ف : اتا. ٢٦ – ل : و (ن). ٢٧ – ل : لجميع. ٢٨ – ل : بأنه. ٢٩ – ل : ان لا. ٣٠ – ل : غيرهما.

فصل ١٣/ص ٦١٩ – ٦٢٠

١ – ل : هو (ن). ٢ – ل : «جزءا واحدا» بدل «حدّ واحد». ٣ – ف : الغير متناه. ٤ – ل : ان نأتي. ٥ – ل : ان لا. ٦ – ف : اتا.

المقالة السابعة : فصل ١/ص ٦٢١ – ٦٢٣

١ – ل : تثبت. ٢ – ل : ان لا. ٣ – ف : لا (ن). ٤ – ف : بعينه (ن). ٥ – ف : كان. ٦ – ف : شيئا. ٧ – ل : عنها. ٨ – ل : واحد (ن). ٩ – ل : يقبلان. ١٠ – ل : ذلك (ن). ١١ – ل : فالاشياء. ١٢ – ل : «التي تحمل عليها احدها» بدل «التي احدهما يحمل عليها». ١٣ – ل : المطلب (ن).

فصل ٢/ص ٦٢٣ - ٦٢٤

١ - ل : جملة «في التاسع عشر... كثيرا» من سطر ١٢ الى ١٣ (ن).

الجزء الثالث - المقالة الثامنة : فصل ١/ص ٦٢٥ - ٦٣٥

١ - ل : قال (ن). ٢ - ف : الى (ن). ٣ - ل : ان لا. ٤ - ل : وصف. ٥ - ل : بما يخص السؤال (ن). ٦ - ل : تسليمه. ٧ - ف : الغرض (ن). ٨ - ل : تبيّنه. ٩ - ل : وهما. ١٠ - ف : الاستثاق. ١١ - ل : لاكن. ١٢ - ل : يؤتا. ١٣ - ل : يؤتا. ١٤ - ل : وبالملكة والعدم. ١٥ - ل : القياس. ١٦ - ل : جملة «مقدمات القياسات... التي تنتج» مكررة. ١٧ - ل : وهذا. ١٨ - ل : عن. ١٩ - ل : اخفا. ٢٠ - ف : يرا. ٢١ - ل : و(ن). ٢٢ - ل : الستة عشر. ٢٣ - ل : يلزم. ٢٤ - ل : ان. ٢٥ - ف : جملة «وذلك ايضا... ينتجها» من سطر ٦ الى ٧ مكررة مرتين. ٢٦ - ل : وهذا. ٢٧ - ف : وهنا. ٢٨ - ف : الاخرا. ٢٩ - ل : وهو. ٣٠ - ل : وهو. ٣١ - ل : بالكل. ٣٢ - ل : وبالجزء. ٣٣ - ل : تعلى. ٣٤ - ل : الغاضب. ٣٥ - ل : فاذا. ٣٦ - ف : من الاخفاء (ن). ٣٧ - ل : الاخفاء. ٣٨ - ل : عليها. ٣٩ - ل : حكمها. ٤٠ - ل : ان لا. ٤١ - ل : الاسهاب. ٤٢ - ف : حشوا. ٤٣ - ل : عليه (ز). ٤٤ - ل : التي (ز). ٤٥ - ل : ان لا. ٤٦ - ل : بل. ٤٧ - ل : لاكن. ٤٨ - ف : يستعمل. ٤٩ - ل : فيها (ن). ٥٠ - ل : مؤاسات. ٥١ - ف : يؤاسا. ٥٢ - ل : محاكاة. ٥٣ - ل : ان لا. ٥٤ - ل : لاكن. ٥٥ - ل : متشوق. ٥٦ - ل : خير. ٥٧ - ل : و. ٥٨ - ف : اول (ن). ٥٩ - ل : معهم. ٦٠ - ل : سئل. ٦١ - ل : وشعر. ٦٢ - ف : الغير واثق. ٦٣ - ل : بمقاومة. ٦٤ - ل : جزءى. ٦٥ - ل : مقصودة. ٦٦ - ل : وتشبيبه. ٦٧ - ف : ويحصى. ٦٨ - ل : ويكون. ٦٩ - ل : تشبيبه. ٧٠ - ل : وهو. ٧١ - ل : فيكون. ٧٢ - ل : اليس. ٧٣ - ل : بما (ز). ٧٤ - ل : ورونقا. ٧٥ - ل : هو (ز). ٧٦ - ل : التي. ٧٧ - ل : والتخييل. ٧٨ - ل : كثير. ٧٩ - ل : عنها. ٨٠ - ل : الخاصة (ن).

فصل ٢/ص ٦٣٥ - ٦٣٩

١ - ل : غلطه (ن). ٢ - ل : الموجب. ٣ - ف : تدخل. ٤ - ل : تميزه. ٥ - ل : وصى. ٦ - ف : فيها. ٧ - ف : استقرئ. ٨ - ل : الكلي. ٩ - ل : جملة «الجزء الذي... يعاند» (ن). ١٠ - ل : تبيّنه. ١١ - ل : بأول. ١٢ - ف :

جملة «بعينه... المطلوب» من سطر ٢٢ الى ٢٣ (ن). ١٣ – ل : وان لا.
١٤ – ل : مشترك. ١٥ – ل : صوّرها. ١٦ – ف : اللون. ١٧ – ف : اتا.
١٨ – ل : ان لا. ١٩ – ف : اتا. ٢٠ – ل : الى (ز). ٢١ – ل : امرين.
٢٢ – ل : «ويأمن» بدل «هروبا من». ٢٣ – ل : يرا.

فصل ٣/ص ٦٣٩ – ٦٤١

١ – ل : وقلة. ٢ – ل : لعسر الحجج التي تناقضها (ز). ٣ – ل : الاول.
٤ – ل : بأسم. ٥ – ل : و. ٦ – ل : تحدّ. ٧ – ل : ابطالها. ٨ – ل : هي
(ن). ٩ – ف : لأحد. ١٠ – ل : هو (ن).

فصل ٤/ص ٦٤١

١ – ل : و. ٢ – ل : الذي.

فصل ٥/ص ٦٤٢ – ٦٤٤

١ – ل : الزمه. ٢ – ل : مقصودهم. ٣ – ل : طائفة. ٤ – ل : ما (ن).
٥ – ف : الصور (ن). ٦ – ل : ان لا. ٧ – ف : «محمود» بدل «ليس محمودا».
٨ – ف : كان. ٩ – ف : اتا. ١٠ – ل : لاكن. ١١ – ل : فأما. ١٢ – ل :
انه. ١٣ – ل : ان لا.

فصل ٦/ص ٦٤٤ – ٦٤٥

١ – ف : لا محمود. ٢ – ف : ولا غير محمود (ن). ٣ – ف : له. ٤ – ف :
غنا (ن). ٥ – ل : وان لا. ٦ – ل : فأن. ٧ – ل : ان لا. ٨ – ل : لاكن.
٩ – ف : يلزم. ١٠ – ف : فيبدأ. ١١ – ف : اتا. ١٢ – ل : يسئل. ١٣ – ل :
غنا. ١٤ – ل : ان لا. ١٥ – ف : عنها. ١٦ – ف : «ان» بدل «ان لا».
١٧ – ل : غنا. ١٨ – ل : غنا. ١٩ – ل : الآ. ٢٠ – ل : و. ٢١ – ل : وقع.
٢٢ – ل : فأنه.

فصل ٧/ص ٦٤٥ – ٦٤٦

١ – ل : اما. ٢ – ل : ادعا. ٣ – ف : معاني. ٤ – ل : آخر. ٥ – ف : الغير
بيّن. ٦ – ف : معاني.

فصل ٨/ص ٦٤٦ – ٦٤٧

١ – ل : بألاّ. ٢ – ف : يسرع. ٣ – ف : اتا. ٤ – ل : به (ن). ٥ – ل : اردنا. ٦ – ل : نبيّن. ٧ – ل : تحس. ٨ – ف : فهو يقطع في زمان متناه (ن). ٩ – ل : لاكن.

فصل ٩/ص ٦٤٧

١ – ف : تتكفل. ٢ – ف : مزاولتها. ٣ – ل : ان (ن). ٤ – ل : العلمية. ٥ – ل : بمنزلة. ٦ – ل : الرذلة. ٧ – ل : و. ٨ – ل : امثال (ز). ٩ – ل : و (ن). ١٠ – ل : يفيد.

فصل ١٠/ص ٦٤٨ – ٦٥٠

١ – ل : انفسها (ن). ٢ – ل : لا (ن). ٣ – ف : اتا. ٤ – ل : فيما. ٥ – ل : قد (ن). ٦ – ل : القول. ٧ – ل : لاكن. ٨ – ل : بتلك. ٩ – ل : ببطلانها. ١٠ – ل : يطول الزمان (ز). ١١ – ل : وتقع. ١٢ – ل : غنى.

فصل ١١/ص ٦٥٠ – ٦٥٢

١ – ف : من تبكيته (ن). ٢ – ل : العوق. ٣ – ل : تبيّنها. ٤ – ل : ان لا. ٥ – ل : اردنا. ٦ – ل : نبيّن. ٧ – ف : ليس. ٨ – ل : «فنقول ان» بدل «فيقول». ٩ – ل : في. ١٠ – ل : ان لا. ١١ – ل : يؤلف. ١٢ – ل : بالممكن. ١٣ – ل : بالممكن. ١٤ – ل : من بعض في الوجود. ١٥ – ل : وربما. ١٦ – ل : ذلك (ن). ٧ – ف : جملة «الفساد الذي يسمى بالمصادرة وقد يلحقه» (ن). ١٨ – ل : لاكن. ١٩ – ف : «ليس بموجود» بدل «سوى الموجود». ٢٠ – ل : ذلك. ٢١ – ل : تبيّنها.

فصل ١٢/ص ٦٥٣ – ٦٥٥

١ – ل : على (ن). ٢ – ف : اتا. ٣ – ف : اتا. ٤ – ف : مساو. ٥ – ل : لاكن. ٦ – ل : ان لا. ٧ – ل : عليه. ٨ – ل : «الا ان غير منتج» بدل «الا المنتج». ٩ – ل : اولا وبالذات (ن). ١٠ – ل : ينظر. ١١ – ل : ويتأملها. ١٢ – ل : غلطا. ١٣ – ل : وكلى.

فصل ١٣/ص ٦٥٥ – ٦٥٦

١ – ف : جملة «او يضع ... تبديل» من سطر ٩ الى ١١ وردت هكذا : «فأنه ليس يقوم مقام الاسم». ٢ – ل : صودر. ٣ – ل : صودر.

فصل ١٤/ص ٦٥٦ – ٦٦١

١ – ل : تعطي. ٢ – ل : يفعل. ٣ – ل : المقايس. ٤ – ل : اليه. ٥ – ف : مقدمتين. ٦ – ل : من. ٧ – ل : القياسين. ٨ – ل : لاكن. ٩ – ل : تميّز. ١٠ – ل : بها (ن). ١١ – ل : وهاؤلاء. ١٢ – ل : على (ز). ١٣ – ل : وهاؤلاء. ١٤ – ل : وهاؤلاء. ١٥ – ل : وهاؤلاء. ١٦ – ل : ثلثة. ١٧ – ل : يكون. ١٨ – ل : والتي. ١٩ – ل : من. ٢٠ – ل : الصناعات. ٢١ – ل : منها (ن). ٢٢ – ل : نحفظ. ٢٣ – ل : الوضع. ٢٤ – ل : يحفظ. ٢٥ – ل : «وتسلمنا بذلك ما نريد تسلّمه منه» بدل «لنخفي بذلك ما نريد تسلّمه منه». ٢٦ – ل : ربما. ٢٧ – ل : زينن. ٢٨ – ف : اما (ن). ٢٩ – ف : «انما تحصل لنا اذا هيأ لنا» بدل «فنها يتهيأ لنا». ٣٠ – ف : فا (؟). ٣١ – ل : لاكن. ٣٢ – ف : اتا. ٣٣ – ل : السؤال والجواب. ٣٤ – ل : فيا. ٣٥ – ل : فالقياس. ٣٦ – ل : انّا. ٣٧ – ل : فبالقوة. ٣٨ – ل : نصادف. ٣٩ – ف : جزء. ٤٠ – ف : مقالة. ٤١ – ل : جملة «وهنا... كثيرا» من سطر ١٣ الى ١٤ وردت هكذا : «كمل كتاب الجدل والحمد لله واهب العقل بلا نهاية».

كتاب الجدل
فهرس المصطلحات المنطقية

فهرس المصطلحات المنطقية

لـوازم وفهـارس

فهرس المصطلحات المنطقية

لـوازم وفهـارس

فهرس المصطلحات المنطقية

لـوازم وفهـارس

فهرس المصطلحات المنطقية

فهرس المصطلحات المنطقية

● ● ●

سلسلة علم المنطق

ابن رُشد

نصّ تلخيص منطق أرسطو

المجلّد السّابع

كتاب سُوفسطيقى
أو
كتاب المغالطة

دراسة وتحقيق
د. جيرار جهامي

دارُ الفِكر اللبناني
بيروت

دار
الفكر اللبناني

للطباعة والنشر

كورنيش بشارة الخوري - بيروت - لبنان
هاتف: ٦٣٠٩٠٦ - ٦٣١٠٠٢ - ٦٣٠٧٥٧
ص.ب: ٤٦٩٩ أو ١٤/٥٤٩٠

الطبعة الأولى ١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على محمد وآله

كتاب السفسطة[1]

- ١ - — 1 —

[السفسطة والتبكيتات السوفسطائية]

قال: الغرض في هذا الكتاب هو القول في التبكيتات السوفسطائية التي يظن بها 164a-20
انها تبكيتات حقيقية وانما هي مضللات. ونحن مبتدون بالنظر في ذلك من المقدمات
المعروفة بالطبع في هذا الجنس.

فنقول: ان من المعلوم بنفسه ان من القياسات ما هو قياس في الحقيقة، ومنه
ما يغلط فيظن به انه قياس من غير ان يكون كذلك في الحقيقة، وما عرض في
القياس من ذلك هو[2] شبيه بما عرض في سائر الأشياء المتنفسة وغير المتنفسة. وذلك 25
انه كما ان من الناس من هو عابد بالحقيقة ومن يظن به انه عابد وهو مرائي، ومنهم
من هو جميل بالحقيقة ومنهم من يظن به انه جميل لمكان الزي واللباس وهو ليس 164b-20
في الحقيقة جميلاً، ومن الفضة ايضًا والذهب ما هو فضة في الحقيقة وذهب ومنه
ما[3] يظن به انه فضة وذهب[4]، كذلك الأمر في القياسات. وانما يخفى هذا الصنف 25
من القياس، اعني الذي يوهم انه قياس وليس بقياس، على من لم يجرب الأقاويل
ولا اختبرها، لأن من لم يجرّب الأشياء يشبه الذي ينظر الى الأشياء من بعد. فاما
القياس بإطلاق فقد قيل فيه انه قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد لزم عنها[5]
شيء آخر غيرها اضطرارًا. واما القياس المبكت فهو القياس الذي يلزم عنه نتيجة 165a

هذر ، فإن الشيء لا يكون خيرًا عن نفسه . ومثل ان يقول : ان كانت الشهوة انما 40
هي شوق الى اللذيذ ، والشوق الى اللذيذ شهوة ، فالشهوة اذن شهوة .

وانما عرض هذا من قبل ان هذين من المضاف ، فإن الضعف انما هو ضعف 173b
لشيء والشهوة شهوة لشيء . وكذلك يعرض في امثال الأشياء التي وجودها في
النسبة . واما الأشياء التي تلجئ المخاطب الى الهذر في حدودها فليست هي من
المضافات وانما هي من ذوات الكيفيات ، وذلك ان الموضوعات لهذه يأخذونها مرة
مع المحدود ومرة في الحدّ فيعرض من ذلك ان يكرر الشيء الواحد مرتين . مثال
ذلك انهم يقولون : اما الاّ يكون الأنف الأفطس هو الأنف العميق ، واما ان يكون 10-15
الأنف الأفطس هو الأنف العميق ، فيكون الأنف هو الأنف ، وذلك هذر .
وكذلك : اما الاّ يكون الفرد هو العدد الذي ليس ينقسم بقسمين متساويين ، واما
ان يكون[3] الفرد هو العدد الذي ليس ينقسم بقسمين متساويين[4] فيكون العدد هو
العدد ، وذلك هذر . وربما لحق الاسم المفرد مثل هذا من غير ان يؤخذ مركبًا ،
مثل قول القائل : يا هذا هل يدلّ الضعف على شيء؟ فإن كان دالاً : فاما[5] ان
يدلّ على شيء ليس هو ضعفًا ، وأمّا ان يدلّ على ضعف ؛ لكن[6] ان دلّ على
ضعف كان الضعف نفسه ضعفًا وذلك هذر ، وان دلّ على غير ضعف فالضعف
ليس بضعف .

— ١٤ — - 14 —

[القول في غرض آخر من السفسطة وهو الاستعجام]

قال : واما سوق المخاطب الى ان يتكلم بكلام يظن به انه مستحيل الدلالة من 20...
غير ان يكون كذلك فانما يكون اكثره ، الا اليسير منه ، من الألفاظ المشتركة
الاشكال للمذكر والمؤنث ؛ ولما ليس مؤنث[1] ولا مذكر[2] ، وهذا خاص بلسانهم ،
فأنه كانت لهم أشكال خاصة بالمذكر والمؤنّث ، وأشكال لما ليس بمذكّر ولا مؤنّث ،
وهذه ربما دلّ بها عندهم على المذكّر والمؤنّث . وهذا هو **الغرض الخامس** من
اغراض السوفسطائيين . وينبغي ان نتأمل في لساننا المواضع التي يعرض فيها مثل هذا

الغرض، فإنه يشبه ان يكون هذا مشتركًا لجميع الألسنة وهو المسمى عندنا «عيًا». والعيّ منه ما هو عيّ بالحقيقة وهو الكلام المستحيل المفهوم، ومنه ما هو عيّ في الظن وهو الذي ينبغي ان يفحص ها هنا عن مواضعه.

قال: فقد تبيّن من هذا القول اجناس المواضع المغلطة في غرض غرض من 174a
الأغراض الخمسة السوفسطائية[٣] وانواع تلك الأجناس. والذي بقي من تمام هذه 10-15
المعرفة هي ثلاثة أشياء: احدها ان يقال كيف ينبغي لمن يريد العمل بهذه المغلطة ان يجيد السؤال، فإنه ليس الفرق بين فعل هذه المواضع اذا اجيد العمل بها واذا لم يجد بيسير، وسواء كان ممتحنًا او مغالطيًا. والثاني كيف ينبغي ايضًا ان يجيد الجواب من كان مزمعًا ان يتحفظ من هذه المغالطات. والثالث كيف ينبغي ان ينقص كل واحد من تلك المواضع الثلاثة عشر المغلطة[٤].

— 15 —

-١٥-

[القول في ترتيب الحجج في التغليط]

فأمّا اولاً فإن التغليط يكون ابلغ اذا قصد تطويل عند استعمال تلك المواضع، فإنه يكون ما فيها من التغليط اخفى على السامع. وثانيًا ان يَسئَل مستعجلاً لا
متثبطًا، فأنه اذا استعجل القول كان التغليط الذي فيه اخفى واحرى الاّ يوقف 20
عليه. وثالثًا ان يغضب المجيب، فإنه اذا غضب اختلط فهمه فلم يفهم شيئًا، والغضب انما يثيره[١] اكثر ذلك ان يصرّح ويعلن بقلّة قصوره[٢] وقلّة فهمه.

ومنها ان يَسئَل عن المقدمات التي يروم المغالطة بها مبدلة[٣] الترتيب من موضعها من القياس، مخلوطة المقدمات[٤] المشهورة التي يلزم عنها نقيض ما يروم انتاجه على
المجيب، فإن هذا الفعل مما يخفيها فلا يفطن[٥] لها[٦]. وذلك انه ان كانت المقدمات 25
التي يروم المغالطة بها غير محمودة الصدق شنيعة[٧] استترت بخلطها بالشهورات، وان لم تكن مختلطة[٨] فقد تعلم[٩] مما[١٠] يروم من تسليم[١١] الشنيع وحده[١٢] مفردًا اذ كان عسيرًا ما يسلم. ومثال ذلك من فعله من يروم استعمال السموم يخلطها[١٣] بالأغذية

لتخفى[١٤]. وأيضًا فإنه يخفى على المجيب من ايّها[١٥] يروم الانتاج فيتحيّر في معرفة ما يسلّم منها مما ليس يسلّم.

ومنها ان يَسئَل عن نقيض الشيء الذي يروم تسليمه ليكون المجيب، اذا لم يسلّم 30 له ذلك، وتعسّر عليه، فقد سلّم له[١٦] الشيء الذي قصد تسليمه منه.

ومنها ان يَسئَل مصرّحًا بطرفي النقيض كأنه لا يبالي بأيّها اجاب المجيب، فإنه بهذا الفعل يخفى على المجيب ايّ النقيضين يقصد تسلّمه، فربما سلّم مقصوده اذا لم يعلمه.

ومنها انه اذا استعمل الاستقراء الاّ يضع وجود الحكم لجزئيات الشيء الكلي الذي يروم تصحيحه على جهة السؤال، بل يضع[١٧] جميع الجزئيات على ان وجود المحمول امر واضح لها، وانه مما لا يحتاج الى سؤال في وجود ذلك المحمول في جزئيات[١٨] ذلك الشيء الذي يرام اثبات المحمول بكليّته[١٩] بالاستقراء. واذا اتى 35 بجملة تلك الجزئيات كأنه قد سلّمها المجيب فيتبع ذلك بتصحيح الكلية، وهو وجود ذلك المحمول لكل ذلك الموضوع، من غير ان يَسئَل عن لزوم الكلية من قبل وجود المحمول لجزئيات الموضوع، فإنه اذا فعل ذلك ربما تعسّر المجيب عليه فلم ينتفع بالاستقراء الذي وضعه. واذا كان ذلك الكلي له اسم، وخاف اذا صرّح باسمه الاّ يسلّم له وجود الكلية، فينبغي ان ينقل الحكم من الجزئيات الى الشبه[٢٠] الموجود لها لا الى اسم ذلك الشيء الكلي المحيط بالجزئيات. واستعمال المثالات المتشابهة بالجملة يضلّل كثيرًا لأنه ينقل الحكم من بعضها الى بعض.

ومنها ان يَسئَل عما يظن به انه طرفا ضد ليس بينهما متوسط، وليس الامر 40 كذلك. فإذا[٢١] رفع له المجيب الشنيع منها الى جنب المحمود سلم له المحمود[٢٢]، وذلك ان الشنيع منهما يظهر قبحه كثيرًا عندما يوضع بجنب الضد الآخر، وكذلك المحمود يظهر حمده اكثر. مثل ان يسئل: هل ينبغي ان يطيع الآباء في كل 174b-5 شيء؟ او يعصيهم في كل شيء؟ فإنه اذا قال: ليس ينبغي ان يعصي الآباء في كل شيء، الزمه عن ذلك انه يجب ان يطيع الآباء في كل شيء. وكذلك اذا سأل: هل المحرّم الشراب الكثير ام القليل؟ فأجاب هو بأن الكثير محرّم، الزمه من ذلك ان يكون القليل غير محرّم.

وأكثر ما يعرض التغليط في السؤال ، ويظن[٢٣] انه قد انعقد التغليط وقد ثبت[٢٤] ، بأن يسئلوا عن امور ليس بينها اتصال وبين النتيجة ، فإذا سلّمت لهم اتوا بالنتيجة كأنها قد لزمت عن تلك الامور ، ويوهمون ان ذلك شيء قد فرغ منه ، 10
وان الخصم قد بكت وانقطع . فإن هذا لا يقدر على حلّه ومقاومتهم فيه الا العارف بطبيعة القياس ، القليل الانفعال عن مباهتتهم ومجاهرتهم بأنهم قد ألّفوا القياس من غير ان يؤلفوه . وانما كانت الحيلة معهم في هذا الموضع عسيرة الا على الحكماء ، لأن اكثر السامعين لا يعرفون طبيعة القياس .

ومن حيل السائلين انهم اذا سألوا عن مقدمة كاذبة ليبكت منها المجيب اذا سلّمها ، اضطروه اما الى[٢٥] ان يسلّمها او[٢٦] يسوقوه الى الشنيع ، أو الى ان يسلّم 15-25
المقدمة أو القول المركب من المقدمات بحال يمكن فيها ان تحرّف فيلزم عنها التبكيت . وربما نفعهم في هذا استعمال الاستدراجات التي تستعمل في الخطابة مع السامعين ، اعني ليسلّموا الشيء بالجهة التي بها يظن انهم قد سلّموا المطلوب منهم ، فيحرّفونه ويعقدون عليهم التبكيت . مثل ان يسلّموا الشيء مطلقًا فيحرّفونه ويضعونه بشرط ما .

ومن حيل المجيب انه اذا لزمه التبكيت ، او قارب ان يلزمه ، اوهم انه سائل وانه ليس بمجيب ، وهذا كثيرًا ما يفعله الناس بالطبع عند المناظرة التي يقصد بها الغلبة .

ومن الحيل للسائل[٢٧] انه اذا سأل عن مقدمات كثيرة ، فسلّم المجيب بعضها ولم يسلّم بعضًا ، وكان ما لم يسلّم منها يلزم عنها[٢٨] التبكيت لو سلّمها ، ان يأتي بجميع تلك المقدمات دفعة ويردّ بها بالنتيجة ، فإن المجيب قد يعرض له ان يتحيّر لأنه كثيرًا ما ينسى التي سلّم من التي لم يسلّم . 30-35

ومن الحيل لهم ان يخلطوا في المقدمات التي تنتج التبكيت ما ليس له غنا في انتاج التبكيت فيخفي لذلك المقدمات الكاذبة على المجيب؛ لكن[٢٩] المجيب اذا كان له شعور[٣٠] لم يمكن[٣١] هذا معه ومنعه من ذلك . فمن الحيلة للسائل ان يتطرق الى ادخال ما ليس له غنا في انتاج النتيجة بين ما له في ذلك غنا بوصلة تقيم عذره في ذلك ، مثل ان يذكر الأمور اللاحقة لتلك المقدمة والأمور المتقدمة عليها والمقارنة لها .

ومن الحيلة للسائل اذا اعياه ان ينتج عليه الكاذب الذي يقصد انتاجه، ان يتصرف الى ابطال نقيضه وينقل الكلام اليه ان كان يروم من اول امر اثبات شيء معيّن، أو ان يتصرّف الى اثبات نقيضه ان كان يروم ابطال وضع موجب.

ومن الحيلة لهم انهم ربما تركوا السؤال عن المقدمات واتوا بالقياس مع النتيجة كأنه شيء قد سلّمه المجيب. فان حيرة المجيب تكون حينئذٍ أشدّ لأنه ينبغي له حينئذٍ ان ينظر في جميع مقدمات القياس وفي شكله. فيرد على ذهنه اكثر من شيء واحد مما يجب ان ينظر فيه. فربما تحيّر او خفي عليه الجزء الكاذب بما[٣٢] هنالك من الجزء الصادق 40
فيسلّم[٣٣].

— ١٦ — 16 —

[القول في حلّ التضليلات السوفسطائية]

فقد تبيّن من هذا كم هي المواضع المغلّطة النافعة في اغراض المشاغبين 175a
الخمسة، وكيف ينبغي ان يَسئَل السائل بها، وهما الجزءان الاولان من هذا الكتاب بحسب غرض ارسطو. والذي بقي من ذلك امران: احدهما كيف يجيب المجيب، والثاني كيف تنقض تلك المواضع الثلاثة عشر، وكلى هذين الأمرين نافعان[١] عند الحكماء بالذات. ولذلك كان الكلام في هذين الجزءين كأنه من غير هذه الصناعة بل من صناعة الجدل، او من صناعة، كما يقول ابو نصر، متوسطة بين الجدلية والسوفسطائية[٢]. واما الجزءان الآخران فينفعان الحكماء بالعرض من جهة انهما خاصان بهذه الصناعة، وانتفاعهم بها يكون من جهة انها[٣] تفيدهم التحفظ منها فقط، لأن من علم الشر كان احرى الاّ يقع فيه، وربما نفعهم بالذات في استعمال المخاطبة الامتحانية العامة على ما تقدم.

فأول وصايا المجيب انه اذا سأله[٤] السائل عن مقدمة مشتركة الاسم فينبغي ان 5
يقسم ذلك الاسم الى جميع المعاني التي يقال عليها، ويعرّفه ايّ من تلك المعاني هو الصادق من غير الصادق، ولذلك يجب ان تكون له قدرة على تقسيم الاسم المشترك. وقد قيل في القوانين التي بها يمكن ذلك في «كتاب الجدل».

وثانيًا ان يتأمل الأمر في نفسه وحينئذٍ يجاوب ، ولذلك يجب ان تكون له قدرة 10
على تمييز[٥] الشيء اذا فكّر فيه مع نفسه ، لأن كثيرًا من الناس يغلط في الشيء اذا نظر فيه مع نفسه ولا يغلط اذا نظر في الشيء مع غيره ، وذلك لحسن[٦] ظنه بنفسه ، وأكثر ما يعرض له ذلك من قبل المدح .

والوصية الثالثة الاّ يطوّل الكلام مع السائل بل يبادر الى قطعه سريعًا من غير ان يتوانى[٧] في مراجعته ، فإنه اذا توانى في ذلك ، وطوّل معه الكلام لقلّة عثوره على القبح والغلط الذي في قوله ، عرض له اذا انقطع السائل ان يظن ان انقطاعه لم
يكن من قبل ان ما رام اثباته كذب بل من قبل ضعفه . هكذا فيما احسب يجب 15
ان يفهم هذا الموضع .

وليس يحصل هذا المعنى للمجيب ، اعني ان يسرع في الجواب بإظهار ما فيه
من الضلالة ، بمعرفة المواضع المغلطة التي ذكرت في هذا الكتاب ، وبمعرفة الوصايا 20-30
التي تخص المجيب ، والقوانين التي اعطيت ها هنا في نقض المواضع المغلطة ، دون ان يكون مع ذلك قد ارتاض في استعمالها كثيرًا حتى حصلت له الملكة التي بها يقدر ان يفعل بسرعة ؛ فإنه كما ان السرعة والبطء في جميع الصنائع انما تحصل من قبل الملكة الحاصلة عن الارتياض لا من قبل معرفة اجزاء تلك الصناعة فقط ، كذلك الأمر في العمل عن هذه القوانين. ومثال ذلك ان اجادة فعل الكتابة واتقانه ليس يحصل عن معرفة الحروف وانما يحصل عن الارتياض التام في تصوّر الحروف .

– ١٧ – — 17 —

[القول في الحلول الظاهرية للاغاليط السوفسطائية]

قال : وكما ان في صناعة الجدل قد تعسّر[١] على السائل النقض والابطال ، كذلك قد يعرض مثل ذلك في المباكتات السوفسطائية[٢] . وذلك يعرض اذا لزم عن المقدمات الكاذبة التي وضعها المشاغب نتيجة صادقة ، واوهم ان اللازم عنها نتيجة اخرى هي كاذبة . فإنه اذا كان القول السوفسطائي بهذه الصفة عسر على المجيب

نقضه بالحق. وتعريف كذب المقدمات الذي[3] وضع فيه المشاغب لأمرين : احدهما انه[4] ان قصد نقض تلك النتيجة الكاذبة بتعريف ما في تلك المقدمات من الكذب ، كان ذلك نقضًا سوفسطائيًا[5] أو مشاغبًا لأن تلك النتيجة لم تلزم عن تلك المقدمات . والثاني لأن لا يظن به انه انما يقصد بذلك ابطال النتيجة الصادقة ، 35-40 وانه يرى انه لا يكون عن المقدمات الكاذبة الا نتيجة كاذبة. فلذلك يجب على المجيب في هذه الحال الاّ يتعرّض لنقض القياس بأن يعرف الكذب الذي في مقدماته من قبل اشتراك الاسم ، او من قبل المشاغبية[6] ، أو من غير ذلك من الأشياء المغلطة ، ولا يظن به انه يتعرض ذلك ، لكن[7] يردّ عليه بأن يقول له ان هذه النتيجة ليست هي النتيجة الصادقة التي لزمت عن هذا القياس وانما تشبهها ، او ليست بلازمة اصلاً عنه.

قال : وقد يجوز للمجيب ان يسلّم المقدمات المشتركة الاسماء الى ان ينتج السائل 175b عليه النتيجة الكاذبة ، فيقول له ان تلك المقدمات التي سلّمتها انما اردت منها معنى[8] كذا دون معنى كذا ، والمعنى الذي انكره الآن منها ما تسلّمته قط ، وانما كان هذا 5-10 الفعل لأنه ليس بمعروف ولا بيّن انه قد سلّم المعنى الكاذب الذي هو احد ما يدلّ عليه ذلك اللفظ المشترك من قبل تسليمه اللفظ المشترك. وربما كان له هذا نفع لمكان الغلط ، لأنه لو قسّم ما يدلّ عليه الاسم المشترك او اللفظ المشاغب ، ثم غلط فسلّم[9] واحدًا منها على انه صادق وهو كاذب ، لم يكن له ان يرجع في ذلك. فإذن من فعل هذا الفعل من المجيبين ، وأجاب في الاسماء المشتركة والألفاظ المشاغبية «بنعم» او «لا» ، فقد فعل فعلاً يجوز له. لكن[10] لما كان من لم يعلم هذا الذي قلناه[11] ، قد يظن انه اذا سلّم الاسم المشترك انه قد سلّم جميع المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم ، وان كان لا يلزم ذلك فربما مانعه من التقسيم بعد انتاج النتيجة ورأى انه قد بكته ، فيحتاج معه الى بيان انه لم يبكته. فلذلك الاحزم له ، اعني للمجيب اذا سأل السوفسطائي[12] باسم مشترك أو لفظ مشاغبي ، ان يقسم المعاني الكثيرة التي يدل عليها ذلك اللفظ ويجيب في واحد واحد «بنعم» او «لا» ؛ واذا تعسّر السائل وظن انه قد يكون تبكيت من قبل ذلك اللفظ المشترك الذي جاء به او من قبل المشاغبة ، وأنكر ان يكون مشتركًا ، فالحيلة المخلصة معه ان يضع

اسمًا لذلك المعنى الذي يزعم المجيب انه كاذب وانه غير المعنى الصادق الذي يدلّ عليه ذلك اللفظ.

15-25 **قال**: وما كان يرى بعض الناس من ان الحيلة في هذا ان يقرن لفظ «هذا» الى الاسم، فان «هذا» ان كان اشارة لما في النفس من ذلك المعنى فتلك الاشارة مشتركة لأن جميع تلك المعاني التي[13] يدلّ عليها اللفظ هي حاضرة في الذهن، الا ان تكون لفظة «هذا» يقرنها بمشار اليه محسوس، واذا كان ذلك فقد استغنى عن اللفظ والتسمية بالاشارة.

قال: وكذلك اذا كان السؤال مرسلاً وهو انما يصدق بتفصيل، فليس ينبغي ان يجاب «بنعم» او «لا» حتى اذا تمّ التبكيت. قال: انما اردت بقولي «نعم» ذلك المعنى المقيّد لا المطلق، فإن ما يلحق في ذلك، اذا اجاب عن الاسم المشترك «بنعم» أو «لا» دون ان يقسم المعاني التي يقال عليها الاسم المشترك، هو بعينه يلحق في هذا وفي جميع المواضع التي اذا قسم لم يعرض له مباكتة. ولا يظن انه عرضت له فمن اجل انه معروف بنفسه اذا قسم المجيب المشاغبة وسلّم منها ما سلّم هل بكّت او لم يبكّت، فهو اذا اجاب عن المرسلة بجواب[14] مطلق فهو مخطئ لأنه يعرض نفسه ان يشك فيه هل بكّت ام لا، وان لم يبكت في الحقيقة. وكثيرًا ما يعرض للمجيب ان يتشاغل عن القسمة لكثرة المعاني التي تتضمن ذلك القول المرسل، ولما يعرض له عند ذلك من تعسّر السائل وقلّة موافقته على التقسيم الذي استعمله فيه، فيتساهل ويجيب فيها بجواب مطلق. فاذا عقد السائل عليه التبكيت، فشرع المجيب ان يفصل له ذلك القول ويعرّفه انه لا يلزمه من ذلك ما ظن انه يلزمه، لم يوافقه السائل على ذلك اذا لم يعلم ان الغلط دخل من ذلك الوضع الذي عرّفه به المجيب، ولا وافقه على ان ذلك الموضع مغلط، فيعرض في المجيب شك هل بكّت او لم يبكّت. فلذلك ايضًا ليس ينبغي ان يتشاغل عن القسمة في المواضع التي يدخل الخلل فيها من قبل اغفال القسمة.

وكما انه ليس يجب ان يجيب عن مسئلتين بجواب واحد، فكذلك ليس يجب ان يجيب احد عن الاسم المشترك بجواب واحد. فإنه لا فرق بين ان يجاب عن مسائل كثيرة بجواب واحد، كانت تلك المسائل يدلّ عليها بلفظ واحد أو بألفاظ

كثيرة ، فإن الاسم المشترك هو سؤال عن مسائل كثيرة بلفظ واحد . ولذلك من لم
يجب عن مسئلتين فما فوقها بجواب واحد ، وأعاد[١٥] ذلك ، فليس يقع له غلط من 176a-5
قبل الاسم المشترك والمشاغبة اللفظية . ولا ايضًا يجب على المجيب ان يجيب عن
الاسم المشترك[١٦] بجواب واحد اذا كانت جميع المعاني التي تقال عليها تلك القضية
المشتركة صادقة . فانه لو كلّف المجيب ان يجيب عن الجوابين فما فوقها بجواب واحد 10-15
اذا كانت كلها تشترك في «نعم» او «لا» ، لكلّف اذا سئل عن الف مسئلة او
الوف من المسائل الاّ يجيب عنها حتى يتأملها ، فإن اشتركت في «نعم» او «لا»
اجاب فيها بجواب واحد ، وان لم تشترك فصّلها[١٧] ، وهذا شيء معلوم انه لا يكلّفه
المجيب . فلذلك ليس يجب على المجيب ان يجيب عن الاسم المشترك بجواب واحد
ولو كانت جميع القضايا المعنوية التي يتضمنها[١٨] الاسم المشترك كلها صادقة ، وانما
يجب عليه ان يجب عما سَئل وهو لم يَسئل الاّ عن واحد ، لأنه ليس في ضمير
المسائل اذا سأل بالاسم[١٩] المشترك الا معنى واحد ؛ ولو كان في ضمير السائل جميع
المعاني التي يتضمنها[٢٠] الاسم المشترك لكان قد كلّف المجيب ان يجيب بجواب واحد
عن مسائل كثيرة .

قال : ولأن من المشهور انه قد لا تكون هنالك مباكتة[٢١] ويظن ان هنالك
مباكتة ، وانه قد لا يكون هنالك نقيض ويظن ان هنالك نقيضًا ، وانه يجب ان 20-25
يراجع هذا الظن ، فتى سلّم المجيب جميع ما يسلّمه للسائل على انه يظن ذلك
ظنًا ، كان له اذا بكته ان يرجع فيما سلّم ويقول له : انما سلّمت تلك المقدمات
وانا اظنها ، رجاءً ان تكون من جنس المظنونة الصادقة ، فأما الآن فقد ظهر انها من
جنس المظنونة الكاذبة . ومتى فعل المجيب هذا لم يتم عليه مباكتة ، ولا انتج الخصم
عليه شنيعًا ، ولذلك ما يجب عليه اكثر ذلك اذا سلّم مقدمة ناقصة الحمد ان
يسلّمها على جهة الظن ، فانه ليس يقدر السائل ان يشنّع عليه اذا كان تسليمه لها
على جهة الظن .

قال : فأما اذا سأل السائل على جهة المصادرة فكان ذلك بيّنًا ومعروفًا عند
المجيب فينبغي ان يبادر ويعرّفه ان ذلك الذي وضع هو مطلوبه ؛ •وان خفي ذلك
عليه حتى ينتج المطلوب نفسه ، فله ان يقول له : انما سلّمت ذلك وانا اظن انها 30

غير المطلوب ، وأما الآن فقد ظهر انها المطلوب ، فأنت يا هذا لم تؤلف قياسًا ولا عملت شيئًا ، وهبك اني سهوت فسلّمت ذلك فما الذي تنتفع انت به ، اذ قد ظهر انك لم تعمل شيئًا ولا الّفت قياسًا؟ فإن استعمل المصادر مكان موضوع المطلوب جزئياته على طريق الاستقراء ، الا انه لم يأخذ كلي ذلك الموضوع من حيث يدلّ عليه اسمه ، حتى يقول مثلاً ان كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل لأن جميع الحيوانات هكذا هي ، بل قال مثلاً ان كل حيوان يحرّك فكّه الاسفل لأن الانسان والقرد وما اشبهه من سائر الحيوانات تحرّك فكّها الأسفل . فللمجيب حينئذٍ ان سلّم له هذا ، ثم انتج عليه ان كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل ، ان يقول له : لم ارد بتسليمي ان حكم ما اشبه الانسان والقرد في ذلك هو حكم جميع الحيوانات ، لأنه لو كان ذلك لكنت سلّمت المطلوب بعينه ، بل انما اردت نوعًا كذا من الشبه ولم ارد نوعًا 35-40 كذا .

قال : واما الاسماء التي تقال حقيقة في موضع ومجازًا في آخر فانه قد يعرض فيها مغالطة ، وذلك ان صدق دلالة الاسم في موضع الحقيقة وارتفاع الاشتراك عنه يوهم صدقه في موضع الاستعارة وارتفاع الاشتراك عنه . مثال ذلك ان يقول قائل : 176b-5 ما هو لشيء فهو ملك له لأن ما هو لزيد فهو ملك له ، والانسان هو للحيوان ، فالانسان ملك للحيوان . فلذلك يجب على المجيب في هذا الموضوع الاّ يجيب عن هذه القضية مرسلة حتى يقسّم ، اعني قول القائل ، ان ما هو لشيء فهو ملك له .

قال : وليس ينتفع المصادرون على مقابل المطلوب ، ولا بالجملة السائل عن النقائض والمتقابلات التي لا يكون الجزء الصادق منها معلومًا بنفسه او يكون معلومًا بشرط ، فأهمل في السؤال اخذ ذلك الشرط ، لأنه اذا كان الجهل بالمتقابلين على السواء فليس يسلّم المجيب له النقيض الذي رام السائل ان يسلّمه منه لأنه لا يظن به الصدق اكثر من مقابله .

وكذلك ايضًا يعرض متى لم يكن واحد من المتقابلين مشهور الصدق ولا محمودًا دون نقيضه ، بل يكون كل واحد من الطرفين في الشهرة والحمد على السواء . مثل 15-20 قولنا : هل النفس مائتة او غير مائتة؟ فان القوم الذين يقولون انها مائتة مساوون في الشهرة للقوم الذين يقولون انها غير مائتة ، ولذلك ليس يقولون انها غير مائتة ،

ولذلك ليس يغلب على ظن السامع أحد هذين النقيضين بحسب الشهرة فيسلّمه. واما متى اتفق ان يكون احد النقيضين معلوم الصدق بنفسه، أو معلوم الحمد دون نقيضه، أو اجتمع فيه الأمران جميعًا، فإنه قد ينتفع السائل بالمصادرة على مثل هذا وذلك ان الجزء الصادق لمكان شهرته في الحمد، أو لمكان كونه صادقًا معروف الصدق بنفسه، قد يغلط المجيب فيسلّمه، ولاسيّما اذا بدّل المصادر اسم احد حدّي المطلوب عند السؤال، أو اسم احد حدّي مقابله، اعني المحمول أو الموضوع، باسم آخر، ولم يأت بالمطلوب نفسه أو بمقابلة ان كانت المصادرة على مقابلة. لكن اذا سها المجيب في مثل هذا فسلّمه، فله ان يقول للسائل انك لم تصنع مبكتًا ولا عملت قياسًا، وان كنت قد سلّمت انا ذلك لك على ما تقدم. 25

— 18 — **— ١٨ —**

[القول في الحلّ الحقيقي للاقيسة السوفسطائية]

[1]**قال**: وينبغي للمجيب في جميع المسائل ان يتقدم فيردّ القول الكاذب ويعرّف مع ردّه له من أي جهة عرض له الكذب، فان هذا هو النقض المستقيم. ولما كان 30-40 الكذب يعرض في القياس: اما من جهة مقدماته، اعني ان تكون كلتاهما كاذبتين أو تكون احداهما هي الكاذبة، او من جهة تأليفه وشكله، أو من كليهما، فالنقض المستقيم انما يتأتى للمجيب اذا قسّم القول السوفسطائي[2] الى كل واحد من هذين القسمين، ونظر في ايّهما عرض الكذب. فإن كان الكذب[3] في كليهما عرّف به، وهذا النوع من القياس السوفسطائي[4] الذي يمكن نقضه لوجهين فهو اسهل، اعني الفاسد الصورة والمادة؛ وان كان في احدهما عرّف به أيضًا؛ اما ان كان في الشكل عرّف انه غير منتج؛ واما في المقدمات فبأن يرفع ما وضع السائل. وهذان النوعان 177a من القياس انما يمكن نقضهما[5] بجهة واحدة.

واذا كان هذا هكذا فينبغي لمن أراد نقض الأقاويل القياسية ان ينظر اولاً هل ذلك القول قياس حقيقي او يظن انه قياس وليس بقياس، وذلك بالنظر الى شكله والى مقدماته. فان لم يبن له ذلك فيهما نظر الى النتيجة، اعني هل هي صادقة أو

كاذبة ، فان كانت كاذبة قسّم القياس الى مادته وصورته ونظر في الكاذب منهما اذ قد تبيّن ان النتيجة الكاذبة تكون ولا بدّ عن كذب في القياس: اما من قبل صورته ، واما من قبل مادته. وفرق كبير بين سهولة تبيين الكاذب في مقدمات القياس في وقت السؤال بها ، وبين تبيينه في النتيجة؛ وذلك ان تبيينه في النتيجة سهل لأنه ليس هنالك سؤال يضطرنا الى الجواب على البديهة ، وتبيين الشيء مع الفكرة اسهل من تبيينه على البديهة.

— 19 — - ١٩ -

[القول في حلّ التبكيتات الناشئة عن اشتراك الاسم وعن المشاغبة اللفظية]

قال : واما التبكيتات التي تعرض من قبل اشتراك الاسم ومن قبل المشاغبة اللفظية ، فان منها ما يعرض الغلط فيه المغالطة من قبل الاسم المشترك المأخوذ في المقدمات ، ومنها ما يعرض من قبل الاسم المشترك المأخوذ في النتيجة ، اعني اذا لم يفهم انه يدلّ على كثير. مثال ذلك ان من سلّم ان الساكت يتكلّم ، والمتكلم غير ساكت ، وظن انه قد لزمه التبكيت وهو ان الساكت غير ساكت ، فليس سبب تبكيته في هذا هو جهلة بالاشتراك الذي في المقدمة القائلة ان الساكت يتكلم ، وذلك انه انما[1] فهم[2] المعنى الصادق فسلّمه وهو ان الساكت له قدرة على الكلام. ولا ايضًا سبب تبكيته جهله بالاشتراك[3] الذي في المقدمة الثانية وهو ان المتكلم غير ساكت ، فانه انما فهم منها المعنى الصادق فسلّمه؛ ولكن[4] سبب تبكيته هو جهله بالاشتراك الذي في النتيجة وهو ان الساكت غير ساكت ، فانه لو شعر[5] بالاشتراك الذي في هذه النتيجة لقسّم فقال : الساكت قد يصدق عليه انه غير ساكت من جهة ان له قدرة على الآ[6] يسكت وان يتكلّم فيما بعد. واما من سأل فقال : اليس ما يعلم الانسان ليس يعلم، وما ليس يعلم فليس له علم بشيء، فالانسان اذن ليس له علم بما يعلم ، فتمّ على المجيب هذا التبكيت. فان سلّم له هذه المقدمات فانما عرض له التبكيت من قبل الاشتراك الذي في تأليف المقدمة القائلة ان ما يعلم

الانسان ليس يعلم، وذلك ان هذه المقدمة انما يسلّمها من لم يشعر بأن المضمر الذي في «يعلم» مرة يعود على المعلوم ومرة على العالم. فاذن سبب التبكيت ها هنا انما هو الاشتراك الذي في المقدمة لا الاشتراك الذي في النتيجة بخلاف الوضع 15 الأول.

قال: وهذه المسائل التي يكون التبكيت فيها من قبل الكثرة التي يدل عليها الاسم المشترك او اللفظ المشاغبي[٧] انما ينعقد التبكيت فيه متى كان القول نفسه يلزم عنه نقيضه. وليس يعرض هذا في قياس الخلف في كل المسائل، وذلك ان قياس الخلف: منه ما يكون الكاذب اللازم عنه نقيض ما وضع فيه، مثل ان يلزم من وضعنا ان الاعمى يبصر ان يكون الأعمى ليس بأعمى؛ ومنه ما يكون الكاذب فيه نقيضًا لمقدمة معلومة الا انها لم توضع جزء قياس، مثل ان يلزم عن قولنا ان الأعمى يتخيّل انه يتخيّل الالوان وذلك كذب، الا انه لم يرفع منه[٨] الذي وضعنا.

قال: والنقيض لهذه المباكتات التي تكون من قبل اشتراك الاسم: اما في 20 المقدمات كما قلنا، واما في النتيجة، فيكون بأن يتقدم المجيب عند السؤال فيقسم الاسم المشترك الى انحائه، ويعرف الصادق منها من غير الصادق بأن يسمي ذلك، فليزد الشرط الذي به تكون المقدمة صادقة على جهة الاستثناء. مثل ان سأله سائل: اليس للساكت ان يتكلم؟ فقال: نعم له ان يتكلم، فانه يجب عليه ان يتدارك ذلك فيقول: لاكن لا[٩] في حين سكوته، وكذلك ان اجاب بأنه ليس 25-30 يتكلم تدارك ذلك فقال: لاكن يتكلم في المستقبل؛ وكذلك اذا سئل: اليس كل من علم شيئًا فليس يجهله؟ فقال: نعم، فانه يجب عليه ان يزيد فيقول: من الجهة التي علمه، فإذا فعل ذلك لم تتم عليه المغالطة المشهورة التي كان القدماء يستعملونها. فانهم كانوا يَسئلون فيقولون: اليس من علم شيئًا من الأشياء فهو يجهله اصلاً؟ وانت تعلم ان كل اثنين عدد زوج، وكنت لا تعلم هذين الاثنين اللذين[١٠] خبأت لك قبل ان اظهرها لك، فأنت اذن تعلم الشيء وتجهله معًا؛ وانما قلنا انه اذا اشترط من جهة ما علمه انه ليس تلزمه هذه المغالطة لأنه يقول: علمتها بالعلم الكلي ولم اعلمها بالعلم الجزئي، فإذن الذي علمت ليس الذي جهلت.

— ٢٠ — — 20 —

[القول في حل التبكيتات الناشئة عن القسمة والتركيب]

قال : ومن يعرف ان التغليط قد يعرض من المشاغبة التي تكون من قبل القسمة والتركيب ، فقد يعرف أيضًا كيف النقض لهذه المغالطة بأن يقول انه اذا قسّمت دلّت على كذا واذا ركّبت دلّت على كذا ، وان الدلالتين مختلفتان ، وليس يلزم اذا قسّمت وركّبت ان تدلّ على شيء واحد. وقد لا يمتنع ان يجتمع في اللفظ المشاغبة والمراء من قبل الانتقال من القسمة الى التركيب ، ومن قبل ما يعرض في التركيب نفسه من الاشتراك ، مثل قول القائل : اليس تعلم ان هذا يضرب؟ فإذا قال : نعم ، قال[1] : وبهذا كان يضرب؟ قال : نعم ، قال : فإذن انت تعلم ان هذا كان يضرب وبهذا كان يضرب ، فإذن ما تعلم ان به يضرب فبذاك يضرب ، والذي تعلم ان به يضرب هو علمك ، فإذن بعلمك كان يضرب. فإن هذا القول قد دخلته المغالطة من وجهين ، احدهما انه ما كان صادقًا فيه مفردًا لم يصدق مركبًا ، وذلك ان علمه 177b بأن «هذا يضرب» كان صادقًا ، وكونه ايضًا «يضرب بهذا» كان صادقًا ، ولم يكن صادقًا انه يعلم «انه يضرب بهذا الذي كان يضرب» ؛ وايضًا[2] فان قوله : «وتعلم ان بهذا كان يضرب» قد يحتمل ان تكون الاشارة فيه الى الآلة والى العلم.

قال : والمغالطة التي تكون من التغيير من الأفراد الى التركيب أو بالعكس ليس هو[3] من نوع المغالطة التي تكون من قبل اشتراك الاسم وعلى ما زعم بعض الناس من ان كل مغالطة لفظية فهي من قبل اشتراك الاسم. وذلك ان اختلاف المفهوم في اشتراك الاسم يعرض والاسم واحد بعينه ، واما ها هنا فانما يتغير المفهوم بأخذ الاسم مرة مفردًا ومرة مركبًا ؛ كما يختلف المفهوم من اللفظ الواحد بعينه عندما تقرن[4] به علامة الرفع او علامة الخفض او النصب ؛ ويختلف الاسم الواحد المكتوب من حروف واحدة بعينها عند اختلاف النقط عليه.

قال : وقد تبيّن انه ليس كل ما ينقض من المغالطات اللفظية هو من قبل اشتراك الاسم من الأمثلة التي استعملها بعض الناس في المغالطة. واما في ذلك بأقوال مشهورة لأهل زمانه هي من باب المرائي[5] الذي من اشتراك التركيب والذي

من باب الجمع والأفراد. مثال ذلك قول القائل: انا ارى بالعين الذي ترى، فان مفهوم هذا اللفظ يختلف[٦] اذا جعلنا الضمير الذي به[٧] ترى مرة راجعًا الى العين ومرة راجعًا الى المخاطب، وهو بيّن انه ليس ها هنا اختلاف مفهوم من قبل اشتراك الاسم. وكذلك قول القائل: الست تعلم لسفن صقلّية الآن لفضيلتها ثلاثة[٨] سكانات؟ فان «الآن» مرة تعود الى السفن ومرة الى العلم. ومثل ذلك: اليس[٩] سقراط حكيمًا[١٠] فاضلاً[١١] واسكافًا[١٢] رديئًا[١٣] فهو اذن فاضل رديء، وهذه مغالطة من باب اجراء المركّب مجرى المفرد في الدلالة. ومن هذا أيضًا قول القائل: اليس للمعلم[١٤] الفاضل تعليم جيّد وهو جيّد في نفسه، وللمعلم الرديء تعليم جيّد، فالمعلم الرديء جيّد[١٥]، وهذه المغالطة من اجراء المركّب مجرى الفرد، وذلك ان المركّب في هذا المثال هو الصادق والمفرد هو الكاذب. ومن المشهورة في هذا الباب عند القدماء قول القائل: الست تعلم ان كل ما هو ممكن لي ان افعله فأنا افعله، وممكن لي اذا لم اضرب بالعود ان اضرب به، فإذا انا لم اضرب بالعود فأنا اضرب بالعود. **قال**: وهذا التغليط هو من باب اجراء الفرد مجرى المركّب، وذلك انه يصدق عليّ في الوقت الذي لا اضرب بالعود انه يمكنني ان اضرب بالعود، ولا يصدق عليّ مفردًا اني اضرب بالعود دون ان يقرن «يضرب»[١٦] لفظة «ممكن». فإذن سبب هذا التغليط هو الاّ يشعر باختلاف مفهوم لفظة «يضرب» اذا قرنت بالممكن أو اطلقت اطلاقًا.

قال: وليس نقض هذا كما ظن بعض الناس، احسبه يشير به الى افلاطون، من انه ليس كل ما يمكن لي فعله يكون وقت الامكان فيه[١٧] هو وقت الفعل، لأنه لو كان ذلك لكان ممكنًا ان اضرب اذا ضربت، فان هذا النقض هو خاص بهذا الموضع من جهة مادته، اعني من جهة لفظة «الممكن» المستعمل فيه. والنقض الذاتي للأشياء التي هي من نوع واحد هو نوع واحد، وذلك انما هو نقض عند تلك المسئلة بعينها لا نقض لذلك النوع من المغالطة.

— ٢١ — — 21 —

[القول في حلّ التبكيتات الناشئة عن الاحجام والنبرة]

قال: وأما الغلط العارض من الاعجام فالتبكيت لا يكون منه الا اقل ذلك، 35
كان ذلك في المكتوب او في اللفظ. مثال في اللفظ قول القائل: اليس البيت هو
الاّ يحلّ؟ وان «ليس يحلّ»، سالبة «ان يحلّ»؟ فالبيت اذن سالبة. واما ما كان 178a
يعرض منها من قبل تفخيم الصوت وترقيقه فنقيضه سهل، وذلك بأن يعرف بأنه ليس دلالة ذلك اللفظ اذا فخّم هو دلالته اذا رقّق.

— ٢٢ — — 22 —

[القول في حل التبكيتات الناشئة عن شكل القول]

واما التي شكل الفاظها واحد، وهي في مقولات مختلفة، فنقض التبكيتات
الواقعة فيها يكون بأن يعرف من اي مقولة هو كل واحد منها، اذا كان عندنا معلومًا 5-10
اجناس المقولات. والتبكيت يعرض فيها[1] مثل قول القائل: يا هذا ارايت هل يمكن الشيء الواحد بعينه ان يكون يفعل وينفعل معًا؟ فإذا قال: لا، قال: وقد يمكن المرء ان يبصِر ويبصَر اذا رأى نفسه؛ و «ان يبصَر» هو مثل «ان يضرَب» و «ان يخرج» وبالجملة «ينفعل»، و «ان يبصر» هو بمنزلة «يخرج» وبالجملة «يفعل»[2]، واذا رأى المرء نفسه فقد امكن ان يوجد شيء واحد بعينه يفعل وينفعل معًا، وقد كان ذلك لا يوجد، هذا قبيح مستحيل. ونقض هذا هو قريب من النقض الذي للتبكيت الذي سببه اشتراك الاسم، وذلك بأن يعرف ان شكل «يبصر» وان كان كشكل «يضرب» فهو يدلّ على الانفصال لا على الفعل، وذلك
انه يشبه المشترك من جهة الاتفاق في صيغة اللفظ، كما انه يشبه التغليط الذي يكون 25-20
من اخذ مسئلتين في مسئلة واحدة من جهة مخالفة «يبصر» «ليضرب» في اللفظ،
اعني في الحروف التي تركّب منها. لكن[3] الذي يَسئل عن مسائل كثيرة سؤالاً واحدًا 25

هو موافق بجهة ما للذي يسئل بالاسم المشترك، لأن هذا يسئل ايضًا عن مسائل كثيرة سؤالاً واحدًا؛ ولما كان هذا الاشتباه الذي بين الاقاويل المغلطة قد يوجد بأنحاء كثيرة من المغالطات اللفظية يشبه[٤] المغالطات التي تقع من قبل اشتراك الاسم وليست بها[٥]. ولذلك[٦] ظن من ظن ان كل تغليط فهو من قبل الاسم المشترك.

ومثال ذلك من سأل فقال: اليس من كان له شيء والفاه فليس له؟ فإذا قال
له: نعم، قال: اليس من كان عنده عشرة اكعب فألقى كعبًا منها انه ليس له 30-35
كعب؟ فإذا قيل: نعم، قال: واليس[٧] من له تسعة اكعب له اكعب؟ فإذن من
له كعب[٨] ليس له كعب[٩]. وهذه المغالطة ليس من قبل اشتراك الاسم وانما هي من
قبل انه اخذ مطلقًا ما يصدق مقيّدًا، وذلك ان من القى كعبًا من عشرة اكعب
صدق عليه انه ليس له كعب واحد لا ان ليس له كعب باطلاق، ومن له تسعة
اكعب صدق عليه ان له تسعة اكعب لا كعب باطلاق. فإذن سبب هذا الغلط
ان ما يصدق مع غيره ظن انه صادق اذا اخذ مفردًا، فهو من باب المباكتة التي 178b
تكون من قبل القسمة والتركيب[١٠]. ومما يشبه هذا ان يسئل سائل فيقول: اليس ما
اعطي المرء فهو ليس له؟ فإذا قيل له نعم، سأل بسرعة: اليس ما للمرء فهو الذي
يعطيه؟ فإذا اجاب المجيب بنعم، انتج عليه، فإذن ما له ليس له. وهذا التغليط
ايضًا من باب الافراد والقسمة، وذلك ان الشيء قبل ان يعطيه فهو له، واذا[١١] 5
اعطاه فليس له، فإذا اخذ «ان له» أو «ليس له» مطلقًا عرض هذا التبكيت.

ونظير هذا قول من قال: اليس غير ممكن ان يبطش احد بغير يد ويبصر بغير عين،
فاذا قيل نعم، والاشلّ بغير يد وهو يبطش، والأعور بغير عين وهو يبصر، فإذن يبصر
بغير عين، وليس يمكن ان يبصر بغير عين. وهذا انما يصدق مقيّدًا لا مطلقًا، وذلك ان 10-20
الاعور يبصر بغير عين واحدة لا بغير عينين، وكذلك الأشلّ يبطش بيد واحدة لا
بيدين.

قال: ومن الناس من نقض هذه المغالطات بأن ظنها من قبل اشتراك الاسم، فقال في المثال الأول ان[١٢] الأعور لا يبصر، لاكن يقال فيه انه لا يبصر ليس مثل ما يقال في الأعمى انه لا يبصر بل بمعنى اقل. ومنهم من قال في المثال الثاني ان الذي اعطي كان كأنه ليس له، وما اخذ كان كأنه له، فاذن «ما ليس له» يقال

على اوجه كثيرة، وكذلك «ما له». ومنهم من قال في نقض ذلك انه قد يعطي
المرء ما ليس له، وذلك ان من اعطى خمرًا طيبة فعندما اعطاها استحالت خلاً،
فقد اعطى ما ليس له، فكأنه ذهب الى ان امثال هذه المغلطات هي من باب
اشتراك الاسم وليس الأمر كذلك، لأن هذه وان سلّمنا انها مناقضة فإنما هي
مناقضة جزئية بحسب مادة هذا التبكيت لا بحسب الموضع الذي هذا التبكيت جزء
منه. ولذلك من عرف طبيعة هذا الموضع ونقضه بحسب طبيعته لم يمكن ان ينعقد
عليه تبكيت.

ومن هذا الجنس من التبكيت قول القائل: يا هذا ارأيت هذا المكتوب، اليس 25
صادقًا قولك انه كتبه انسان؟ وقولك انك لم تكتبه انت، وانت انسان، فإذن كتبه
انسان ولم يكتبه انسان. والنقيض في هذا ان يقال: كتبه انسان هو غيرك لا انسان
مطلق. ومن هذا الجنس، اعني الذي من الألفاظ، قول القائل: ارأيت ما يتعلّم
الانسان فهو ما يتعلّمه؟ وهو يتعلّم الثقيل والخفيف، فالانسان ثقيل وخفيف. ووجه 30-35
النقض لهذا ان يقال ان لفظة «هو» انما تصدق على العلم لا على الانسان، ومن
هذا القبيل قول القائل: ما يمشي الانسان فيه فهو يطؤه[١٣]، والانسان يمشي في
النهار، فهو يطأ النهار. ووجه النقض فيها ان يقال: اما المسافة التي يمشي فيها فهو
يطؤه[١٤]، واما الزمان الذي يمشي فيه فليس يطؤه[١٥]، والتقابل ها هنا من قبل
اشتراك لفظة «في»، فإن دلالتها على المكان غير دلالتها على الزمان: ومثال آخر
وهو قول القائل: هذا الانسان هو الانسان الخاص او العام، فإن كان الخاص
كان هذا الانسان المشار اليه هو انت لأن كليكما[١٦] خاص وليس هو انت، وان
كان عامًا كان جنسًا، وليس المشار اليه بجنس، فهو جنس ليس بجنس، ووجه
النقض في هذا ان يقال: ان الانسان المشار اليه هو شيء ثالث غير الانسان العام
والخاص، وان الانسان انما هو عام بالاضافة الى اشخاص الناس، وهو خاص 179a-5
بالاضافة الى انسان انسان[١٧] من المشار اليهم، واما المشار اليه فهو غير العالم
والخاص.

— ٢٣ — (· 23 —)

[القول في حلّ التبكيتات الناشئة عن القول]

قال: وبالجملة فينبغي للناقض في هذه المضلّلات التي من الالفاظ ان يكون نقضه بالمقابل للموضع الذي الزم منه السائل التبكيت. فإن كان التغليط من قبل تقسيم المركّب قابله بالتركيب؛ وان كان من قبل تركيب المفرد ناقضه بالتقسيم؛ وان كان من قبل الاسم المشترك ناقضه بوضع اسم متواطئ؛ وان كان من التفخيم ناقضه بالترقيق؛ ان كان من الترقيق ناقضه بالتفخيم.

فهذه هي جميع المناقضات التي تنقض بها المغالطات اللفظية.

— ٢٤ — (- 24 —)

[القول في حل التبكيتات الناشئة عن العرض]

واما النقائض التي للمعاني المغلطة فان النقيضة التي لجميع ما بالعرض هي نقيضة واحدة بعينها وهي من نفس ما بالعرض، اعني ان يعرف ان ذلك ليس فيها دائمًا ولا كلها[1]. فإن ما بالعرض انما يوجد لشيء: اما في اقل الزمان، واما في اقل الموضوع، واما في الأقل في كليهما. فأما النقض الخاص بهذا الموضع فان يقال هذا امر عرض وانه ليس باضطرار، وذلك بيّن اذا تؤملت التبكيتات التي بالعرض. مثل قولهم: يا هذا انت تجهل ما اريد ان اسئلك عنه، واذا سألتك عنه عرفته، فأنت اذن تعرفه وتجهله معًا. ومثل قولهم: يا هذا انت تعرف زيدًا ولا تعرف انه دخل الدار، وزيد هو الداخل، فأنت تعرف الداخل ولا تعرفه؛ ومثل قولهم: انت لا تعرف هذا الشيء الذي اخفيته[2]، واذا رأيته عرفته، فأنت تعرفه ولا تعرفه. ومثل قولهم: هذا اب، وهو لك، فهو اذن اب لك لكن[3] ليس لك. ومثال آخر من المشهورات وهو ان كل عدد فهو كثير لأن العدد كثرة، وكل عدد فهو اقل من غيره، وما هو اقل من غيره قليل، فكل عدد كثير معًا. وهذه

179b التبكيتات كلها تنحلّ بأن يقال ان هذا امر عرض ، وانه ليس بالضرورة ، وذلك
ان زيدًا هذا عرض له ان سألت عنه فجهلته من حيث سألت عنه ، ولم أجهله من
حيث هو زيد ، وليس كونه مسؤولاً عنه دائمًا له ولا ضروريًا ؛ وكذلك عرض لزيد
ان دخل الدار فأنا اعرفه لأنه زيد ، واجهل منه الأمر الذي عرض له وهو دخوله
5 الدار ، وكذلك الجواب في المخفي الذي اعلمه ولا اعلمه .

قال : ومن الناس ، واحسبه يشير بذلك الى افلاطون ، من نقض هذه
10 التبكيتات بأن قال انه ليس يمتنع ان يعلم الشيء الواحد من جهة ويجهل من جهة .
لكن[٤] هذه المناقضة يلحقها[٥] التقصير من وجوه ، احدها انه ليس يمكن ان يستعمل
15 في نقض جميع ما بالعرض ، مثل قول القائل : المتقدم هذا لك ، وهو اب ، فهو
اب لك وليس لك ؛ فإن النقض في هذا ان يقال : ان هذا الذي هو لك عرض
له[٦] ان كان ابا ، وليس هو ابًا من جهة ما هو لك . والنقض يجب ان يكون عامًا
ومحيطًا بجميع الكذب الموجود في المقدمة الكاذبة ، وذلك انه قد يوجد في المادة[٧]
الواحدة بعينها انحاء مختلفة من الكذب ، فيجب ان يكون النقض نقضًا يرفع جميع
تلك الانحاء التي في النتيجة الكاذبة .

قال : وأيضًا فان الذي ينقض قياس الخلف المبكّت بأن يعرفه[٨] ان النتيجة التي
زعم القائس انها ممتنعة هي ممكنة ، فإنما نقض ان يكون هو عمل قياسًا مبكتًا ، فان
التبكيت الذي قصده[٩] لم يتم له . وذلك ان كل من الّف قياسًا ليبيّن ما على طريق
الخلف ، فأنتج نتيجة ممكنة لا ممتنعة ، فلم يبيّن شيئًا ولو الّف الف قياس من هذه
الصفة . ولكن[١٠] متى لم يبيّن الانسان من القياس الكاذب الا هذا القدر فلم يبيّن
شيئًا من الكذب الذي فيه ، ولا عرض له بإبطال ولا بإثبات . ولعلّ وضعه النتيجة
ممكنة يوهم انه سلّم ان تلك المقدمات صادقة ، فانه قد يظن ان ما ليس يعرض
عن وضعه كذب فهو صادق بل لا سبيل الى ابطال المقدمات الكاذبة في اقيسة
الخلف الموبخة ، اعني التي تنتج نقيض ما وضع الا مع التسليم ان النتيجة كاذبة .
20 ومثال ذلك انه من ناقض قول «زينن» في ابطال الحركة الذي يقول فيه انه ان
كانت الحركة موجودة لزم ان يكون المتحرك[١١] يقطع قبل تمام المسافة نصفها ، وقبل
ذلك النصف نصف ذلك النصف ، ولما كانت الانصاف[١٢] الموجودة في المسافة

الواحدة بعينها غير متناهية لزم ان كان المتحرّك تحرّك ان يقطع مسافات غير متناهية في زمان متناه ، هذا خلف لا يمكن . فإذن الحركة غير موجودة . فان قال الناقض ان هذا اللازم ليس بمحال من جميع الجهات بل هو محال ان فرضنا انه يقطعها في ازمنة متناهية ، وليس بمحال ان فرضنا انه يقطعها في ازمنة غير متناهية لأن حال الزمان والمسافة واحد فيما يلزم من ذلك ، فهذا وان كان قد ابطل القياس الذي رام ان يبطل الحركة ولكنه[13] لم يعرض لبيان الكذب الذي في مقدماته . واما من ناقض هذا التبكيت السوفسطائي[14] بأن قال ان المتحرك ليس يقطع قبل تمام المسافة مسافات كثيرة ، وانما يقطع مسافة واحدة في زمان واحد ، وانما كان يجب ان يقطع مسافات كثيرة لو كانت الحركة الواحدة مؤلفة من حركات كثيرة بالفعل ، وكذلك المسافة من مسافات كثيرة ، فقد نقض الكذب الذي في المقدمات ، ولذلك قيل ان تلك مقاومة بحسب القول وهذه مقاومة بحسب الامر نفسه . وأيضًا فهذه المقاومة قد تضعف ايضًا في صناعة الجدل لأنه ليس بمشهور ان يقال ان الشيء الواحد بعينه يكون صادقًا من جهة وكاذبًا من جهة ، أو معروفًا من جهة مجهولاً من جهة ؛ بل المقاومة المشهورة في امثال هذه الأشياء ان يقال ان المعروف غير المجهول ، لأنه لو كان زيد هو الداخل في الدار او هو المسؤول عنه للزم ان يوجد زيد داخلاً في الدار ضرورة ما دام زيد موجودًا ، وكذلك ما دام مسؤولاً عنه ، ويكون اخذ ما به زيد موجودًا هو دخوله في الدار أو السؤال عنه . فالمعروف اذن من زيد عند الجمهور هو زيد ، اذ[15] كان المعروف هو الذي بالذات والمجهول هو الذي بالعرض ، فإن من علم ان[16] هذا ابيض وجهل انه موسيقار فقد علم شيئًا وجهل شيئًا آخر .

ومن نقض التبكيت الذي الزم فيه ان يكون العدد كثيرًا وقليلاً معًا بأن سلّم الكذب الذي فيه وقال : قد يمكن ان يكون كثيرًا بالقياس الى ما تحته ، قليلاً بالقياس الى ما فوقه ، فقد لحقه مثل التقصير الذي قلنا ، بل مناقضته التامة ان يقال له انه ليس كل عدد كثيرًا لأن الاثنين عدد وليس بكثير .

180a **قال** : ومن الناس ايضًا من رام[17] ان ينقض التبكيت المشهور الذي قيل فيه ان هذا اب ، وهو لك ، فهو اب لك وليس ابًا لك ، من قبل الاشتراك الذي في

لفظة «له»، فأنها تدلّ على الملك وتدلّ على غير الملك، ومثل قول القائل: هذا عبد، وهو لك، فهو عبد لك وليس كما ظنوا، فإنه ليس يظن احد بلفظة «له» اذا قرنها بالابن او بالأب انها تدلّ[18] على الملك، ولذلك ليس هذا الغلط عارضًا الا من قبل انه عرض لهذا الذي هو لك انه ابن. وكذلك الحال في العبد فانه ليس يقرن به احد لفظة «لك» وهو يتوهم شيئًا غير الملك، فلذلك ليس الغلط في هذا الاّ من قبل ما بالعرض، وهو ان عرض للذي كان ابنًا لك انه عبد.

ومن هذا الجنس قولهم: كل علم خير، وبعض العلوم للاشرار، وما هو للاشرار فهو شر، فبعض العلوم اذن خير وليس بخير. فإنه قد يظن ان المغالطة جاءت في هذا من قبل الاشتراك الذي في «لام» النسبة وليس كذلك، فإنه لما اضفنا اللام الى الاشرار والى الاشتراك الذي فيها كما لو قلنا ان الانسان هو للحيوان، لم يفهم احد من هذه النسبة الا معنى واحدًا فقط؛ بل الغلط العارض فيه انه من قبل انه ظن ان ما عرض ان وجد للشرير فهو شر مطلق وليس كذلك، وانما هو شر من جهة انه عرض له ان كان علمًا لشرير لا انه شر بذاته[19] وبما[20] هو علم.

— ٢٥ — — 25 —

[القول في حلّ التبكيتات الناشئة عن استعمال الالفاظ المطلقة أو النسبية]

قال: واذا وضع الشيء الصادق مبسوطًا، أي من حيث هو في مقولة واحدة من المقولات: اما جوهر، واما كم، واما كيف، واما اضافة، لم يعرض له ان يظن به انه قد لزم عنه نقيضه على ما يظن انه يلزم ذلك في بعض الأشياء. وأما الأشياء التي يظن انه يعرض عن وضعها نقيض ما وضع فهي الأشياء التي توجد مركّبة من مقولات شتى، وبالجملة من اجناس متباينة. لكن[1] في الحقيقة اذا اخذ الشيء من حيث هو مركّب مع جنس آخر، فلزم عنه نقيضه من حيث هو بسيط، فلم يلزم

نقيضه بالحقيقة وانما ظن به انه نقيض ؛ ولذلك نقض هذا انما يكون بأن يظهر 30-35
ذلك الشيء الذي ركّب معه حتى ظن انه لزم عن وضعه رفعه وعن ايجابه سلبه.

وجميع المغالطات التي تأتلف من هذا الوضع اذا تؤملت ظهر ان هذا هو سببها ، مثل قولهم : ارأيت يا هذا اليس مستحيلاً ان يكون موجود عن غير موجود؟ فاذا قال : نعم ، قال : اليس هذا الفرس فرس موجود عن غير موجود فرسا ، فإذن يكون موجود عن غير موجود وعن موجود معًا ؛ وذلك ان الموجود في القول الأول اخذ بسيطًا ، وفي الثاني مركبًا ، فأنتج النقيض بسيطًا ، وليس يمتنع في الموجود البسيط ان يكون غير الموجود المركّب ، اعني ان يكون الموجود المطلق غير
موجود فرسا. وكذلك المغالطة التي يقال فيها : اليس ان يحلف المرء برًّا حسن وان 180b-5
يحلف فاجرًا قبيح؟ فاذن ان يحلف قبيح وحسن معًا ، وذلك ان الحلف لم يؤخذ في القولين بسيطًا وانما اخذ مركبًا مع شيئين متضادين ، فظن انه يلزم عن ذلك ان يكون هو في نفسه متضادًا ، ولو اخذ «يحلف» بسيطًا ومطلقًا في الموضعين لكان مستحيلاً ان يظن[2] انه عرض له عن وضعه رفعه. ومن هذا الجنس قولهم : أرأيت الصحة اليست خيرًا؟ وهي للشرير شر ، فالصحة خير وشر معًا ، ومثل قولهم :
اليس الغنى[3] لمن يستعمل المال في حقه خير؟ وهو للاشرار شر ، فالغنى[4] خير وشر 10-15
معًا ، الى غير ذلك من المباكتات التي يستعملها ارسطو في هذا الباب فهي كلها داخلة في هذا الجنس. والسبب فيه هو هذا السبب بعينه ، ووجه نقضها هو هذا الوجه بعينه ، اعني ان نتأمل حال المقدمات في انفسها وحالها عند النتيجة فيعرف الشيء الذي به تختلف ، اذ كان لا يمكن ان يلزم عن الشيء نقيضه ، ولا يظن به ذلك اذا اخذ بسيطًا بل اذا اخذ مركبًا كما قلنا.

26 — — ٢٦ —

[القول في حلّ التبكيتات الناشئة عن تجاهل المطلوب]

قال : وينبغي للمجيب ان يتأمل القول المبكّت الذي يعرض من قبل اهمال 181a
شروط النقيض. اما اولاً فهل ذلك القول منتج لنقيض الوضع ام لا؟ ثم ان كان

منتجًا تأملنا هل الحدّ الأوسط مأخوذ في المقدمتين بحال واحدة او بحالين مختلفين؟ وهل الطرفان الأكبر والأصغر هما بأعيانهما المأخوذان في النتيجة بحالة[1] واحدة ام بحالة تختلف؟ فإنه اذا تحفّظ بهذه الأشياء لم يحدث عليه تبكيت من هذا الباب، واذا سئل عن شيء واحد مرتين هل هو كذا أو ليس بكذا فلا يسلّمه مطلقًا ولكن[2] يقول: هو كذا من جهة كذا[3] وليس بكذا من جهة كذا، مثل ان يسئل: هل الاثنان ضعف او غير ضعف؟ فيقول: هي[4] ضعف لكذا وليست ضعفًا لكذا. والمغالطات التي تكون من هذا الباب هي مثل القائل: اليس من يعرف الشيء لا يجهله، ومن يجهل الشيء لا يعرفه؟ فإذا قيل نعم، قيل: وانت تعرف زيدًا انه زيد ولا تعرف انه موسيقار، فأنت تعرفه وتجهله معًا.

— 30 —

— ٢٧ —

[القول في حلّ التبكيتات الناشئة عن جمع عدة مسائل في مسألة واحدة]

قال: وأكثر ما ينبغي ان يتحفظ في المسائل التي تجمع مسئلتين في مسئلة واحدة الايجاب فيها بالأمرين المتقابلين اذا كانا موجودين في ذينك الشيئين اللذين سُئل عنهما كأنهما[1] شيء واحد. مثل ان يُسئل عن رجلين احدهما صالح والآخر طالح فيقال: هل فلان وفلان صالح او طالح! فيقول القائل: هما صالح وطالح لأن ذلك صادق على مجموعهما، أو هما لا صالح ولا طالح لأن ذلك ايضًا صادق عليهما معًا. فانه اذا كان الجواب هكذا امكن للسوفسطائيين[2] مغالطة كثيرة وذلك انهم يقولون: ان كان كلاهما صالحًا وطالحًا فالصالح هو بعينه طالح والطالح صالح، أو الطالح هو لا طالح[3] والصالح[4] لا صالح.

قال: وليس يبرئ من هذا التغليط ان يأتي بلفظ الجمع ان كانت جماعة، ولا بلفظ التثنية ان كانا اثنين. فلذلك لا ينبغي ان يكون الجواب في امثال هذه الأشياء بالمتقابلات وان كانت صادقة، فانه يفتح للمشاغبين بابًا كبيرًا، وان كان بيّنًا انه

انه لا يعرض عن ذلك مثل هذا الجواب حقيقة ، لأن الذي يصدق على المجموع ليس بصادق على كل واحد منهم .

— ٢٨ — - 31 —

[القول في حلّ التبكيتات المؤديّة الى الهذر والتكرير]

قال : وأما اذا سأل السائل بالموضع الذي يلجئ المجاوب[1] الى التكرير ، وهي كما 25-35 قلنا موضعان : احدهما في تعريف الأشياء التي من المضاف ، والثاني في تحديد الاعراض التي تؤخذ في حدودها موضوعاتها ، فينبغي للمجيب اذا ما سئل عن الأشياء المضافة ، والجاه السؤال[2] الى التكرير ، ان يبيّن ان هذه ليس يمكن ان يعرف جوهر احدهما الا بأن يؤخذ فيه جوهر الآخر اذا عرفت من حيث هي مضافة لا من حيث هي في مقولة اخرى. مثال ذلك انه لا يعرف الضعف بما هو ضعف الا بمعرفة النصف ، وقد يمكن ان يعرف بذاته لا من حيث هو من المضاف بل من جهة انه من الكمية ، مثل ان يعرف ان الضعف اثنان[3] أو اربعة ؛ لكن[4] من عرف ان الضعف اثنان[5] أو أربعة فلم يعرف الاضافة بل انما عرف الموضوع للاضافة. وكذلك من عرف علمًا من حيث هو في صناعة من الصنائع ، كأنك قلت علم الطب فإنما عرفه من حيث هو في باب الكيف لا في باب المضاف ، ولو عرفه في باب المضاف لما عرفه الا بالشيء الذي يضاف اليه ، وان يبيّن[6] بالجملة انه ليس يعرض محال من التكرير مما[7] طبيعته تقتضي التكرير. وذلك ان من حدّ العشرة بأنها[8] عدد يأتلف من واحد وواحد وواحد حتى تكمل الآحاد التي فيها ، فقد كرّر ولم يأت بشيء مستحيل. وكذلك حدود الموجبة هي مكرّرة في وجود السالبة وليس يلحق من ذلك استحالة ، وذلك ان سلب قولنا «ان يفعل» هو «الا يفعل» وهو تكرير للمحمول والموضوع. ومن جاوب بشيء يسئل فيه هل هو ابيض انه ليس بأبيض فقد كرّر ، الا انه ليس احد من الناس يرى انه اتى[9] بمستحيل .

واما اذا الجيء المجيب في السؤال عن حدود الاعراض التي يوجد في حدّها الموضوع الى التكرير، مثل ان يسئل: ما هو الأنف الافطس؟ فيجيب[١٠] بأنه الأنف الذي يوجد فيه التقعير الذي في الأنوف، فينبغي ان يتبيّن[١١] له ان سؤاله هو الذي اضطره الى التكرير، وذلك انه لو سأل: ما هو الأفطس[١٢]؟ لكان الجواب انه انف عميق، وكان ذلك تفصيلاً لما دلّ عليه الاسم اذ كان هذا هو شأن الحدود مع الأسماء، أعني ان يفهم الحدّ مفصّلاً الشيء الذي فهمه مجملاً. واما وقد سأل: ما هو الأنف الأفطس، فإنه لو جووب بانه انف عميق لم يكن فرق بين ما سأل عنه وبين ما جووب به، فكان بمنزلة من بدّل اسمًا باسم، فلذلك احتيج ان يفصّل له لفظ «التقعير» فيقال: هو الأنف الذي فيه التقعير[١٣] الموجود في الأنوف، اذ كان التقعير: منه ما يوجد في الأنوف، ومنه ما يوجد في الساقين وهو الذي يسمى «فحجًا» أو «صككًا»، لأن في هذا السؤال لم يبق شيء يفصل 182a له الاّ ما يدلّ عليه لفظ «التقعير». وأيضًا فمع ان هذا شيء ضروري بحسب هذا السؤال فليس في هذا تكرير اذ كأنه انما اشكل عليه معنى هذا التقصير ما هو اذ كان التقعير[١٤] يختلف بحسب الاعضاء التي هو فيها ولا استحالة في ذلك[١٥]، وانما المستحيل لو فهم ها هنا من التقصير التقصير[١٦] الموجود في الساقين.

— ٢٩ — — 32 —

[القول في حلّ التبكيتات المؤدّية الى استغلاق الكلام واستحالته]

واما الأقاويل المستغلقة التي يظن ان المفهوم عنها مستحيل، وهي احد الأشياء التي يسوق[١] اليها المغلط، فلما كان الموضع الذي اعطي في عملها غير مشترك لنا ولهم، كان ايضًا ما قال في بعض هذه المواضع خاصًا بلسانهم أو غير مشترك لنا ولهم. ونحن فينبغي ان نتأمل هذا الجنس من الكلام[٢] في لسان العرب فان كان موجودًا فنتأمل هل له مواضع ينشأ منها هذا الكلام ام لا، وان كان فما الحيلة في نقضها. وابو نصر يرى ان هذا الجنس من الكلام هو الذي يسمّى «عيًا» في لسان العرب، وانه انما يعرض من نقصان العبارة، كما ان الهذر انما يعرض من زيادة

العبارة. فينبغي ان نفحص عن هذا كله، ونعرف ما هو منه عيّ بالحقيقة وما هو عيّ بحسب الظن، ومن ايّ مواضع ينشأ[٣] امثال هذا المعنى في كلام العرب او في كلام جميع الأمم ان كان ها هنا عيّ مشترك لجميع الأمم.

— ٣٠ — · 33 —

[القول في مراتب الصعوبة في حلّ التضليلات]

قال: والكلام المضلّل منه ما هو عسير معرفته، ومنه ما هو سهل معرفته. والعسر قد يكون من قبل عسر معرفة الموضع المغلط نفسه، وذلك ان بعضها اشد من بعض. وقد يختلف الموضع الواحد في العسر والسهولة بحسب المادة المستعمل[١] فيها. وقد يعسر القول المغلط من قبل ان فيه اكثر من نوع واحد من انواع الاشياء، مثل ان يكون مغلطًا من قبل ما بالعرض، ومن قبل اشتراك الاسم، وغير ذلك من 182b-10
انواع المواضع المغلطة. والقول المغلط الشديد التغليط هو الذي لا يوقف منه بسرعة على ان الكذب فيه انما جاء من قبل القياس، او من قبل المقدمات، أو من كليهما جميعًا، ثم نعدّه في العسر الذي يعلم منه ان الكذب فيه انما هو من قبل المقدمات، ولا يعلم من أيّ شيء عرض ذلك في المقدمات: هل من اللفظ أو من المعنى؟ ثم بعد هذا في السهولة القول الذي يعلم ان الكذب في مقدماته من جهة ولا ...15
يعلم في ايّ مقدمة هو ذلك[٢] بسرعة.

قال: والقول العسير الحلّ من هذه هو ما كانت المقدمات فيه اشهر من النتيجة، لأن القول الذي هو مثل هذا كثيرًا ما يبطل المشهورات. وأكثر ما يخفى الأمر اذا كان السؤال عن طرفي نقيض ليس واحد منهما اشهر من الآخر، فانه يعسر علينا ان نعرف ايّ الطرفين يسلّم.

قال: والقول الهيّن الحل هو الذي يكون من الأمور التي ليست بمشهورة، أو من الشنيعة، أو القول الذي لم يتسلّم من المجيب. **قال**: واذا سئل المجيب عن مقدمات مشهورة فليس ينبغي ان يتهاون به، وان كان غير مرتب لها ولا عارف

بتأويل القول. ويجب ان يجعل النقض تارة بحسب القول وتارة بحسب القائل، بأن يعرّفه انه لم يجد السؤال، فإن السؤال قد يكون بحسب المسئلة نفسها، وقد يكون بحسب المجيب، وقد يكون بحسب الوقت الحاضر[٣].

— ٣١ —   — 34 —

[خاتمة عامة]

قال: واذ قد بلغنا هذا المبلغ من القول في هذه الصناعة، فقد تبيّن لنا من اين تكون الاقاويل المضلّلة للمتعلمين، وكم عددها، وكيف يرجع[١] بعضها الى الغلط في القياس. وكيف ينبغي ان يسأل[٢] من يروم تأليف الاقاويل التي من هذا الجنس، وكم الاغراض المقصودة في هذا الجنس من الكلام، وكيف تنقض ويجاب عنها، وذلك هو جميع ما كان متشوقًا لنا معرفته في هذه الصناعة. ولذلك ما نرى انّا قد فرغنا من القول في هذه الصناعة ووقفنا على جميع اجزائها، والذي بقي لنا هو ان نقول في السبب الذي دعانا الى النظر في هذه الصناعة على جهة التذكرة.

وذلك انّا لما كنا مشتاقين الى ان تكون عندنا قوانين نقدر ان نعمل منها اقيسة من مقدمات مشهورة على جهة السؤال والامتحان، وهي الاقيسة التي تستعملها صناعة الجدل، وقوانين نقدر بها ان نحتفظ من ان تؤلف علينا امثال هذه الاقيسة، وكانت ها هنا اقيسة مرائية يظن بها انها من هذا النوع وليست بها، رأينا ان العلم بالجواب انما يتم لنا في صناعة الجدل بمعرفة هذا النوع من الاقيسة التي تسمى «المرائية» ومعرفة نقضها، فأردفنا النظر في صناعة الجدل بالنظر في هذه الصناعة. ولمكان هذا الذي قلناه كان الجواب في صناعة الجدل اعسر من السؤال، ولذلك كان سقراط يعترف بانه يحسن ان يَسئل ولا يحسن ان يجيب. ولذلك رأينا الاّ نكتفي من معرفة هذه الصناعة بأن نعلم الأشياء المغلطة وكيف يسأل[٣] عنها فقط، بل وكيف نجيب عنها وننقضها. فأما انه اذ قد تكلمنا في اغراض هذا الجنس من القول، اعني الاقاويل المغلطة، والمواضع التي يؤلف[٤] منها هذا الجنس من القول،

وكيف يسأل[٥] عنها حتى يكون فعلها اتم ، وكيف يجاوب عنها وتنقض ، فقد بلغنا من ذلك النهاية المتشوقة فأمر معروف بنفسه.

قال : وينبغي الاّ[٦] يجهل ما عرض لنا في هذه الصناعة. فإن من الصنائع[٧] ما 15
قد قيل في مبادئها ، وانما بقي منها على المتأخر تتميم تلك المبادئ ، ومنها ما لم يقل في
مبادئها شيء ، وهذه اذا شرع في النظر فيها فقد يعسر على الناظر فيها ان يأتي في
ذلك بشيء كثير من اجزاء تلك الصناعة ، بل ان اتى فإنما يأتي في ذلك بشيء 20-25
صغير يسير ، الاّ انه وان كان صغيرًا في القدر فعسى ان يكون آثر من[٨] الشيء
الكبير الذي يأتي به المتأخّر تكميلاً للصناعة التي قد فرغ المتقدم من مبادئها. وانما
كان ذلك كذلك لأن القول في المبدأ عسير والقول فيما بعد المبدأ سهل ، ولذلك
كان القول في المبدأ وان كان يسيرًا في القدر فهو عظيم في القوة. والقول فيما بعد
المبدأ وان كان كثيرًا فهو صغير في القوة ، وهذا بعينه عرض لنا في هذه[٩] الصناعة
بالاضافة الى سائر الصنائع المنطقية الأربع[١٠] ، فإنه لم نلف في هذه الصناعة شيئًا
يتنزل منها منزلة المبدأ ولا منزلة الجزء. واما سائر الصنائع فإنّا وان لم نلف منها شيئًا
يتنزل منزلة المبدأ فقد الفينا شيئًا يتنزل منزلة الجزء ، مثل ما عرض في صناعة 30-35
الخطابة ، فإنه تعاور الكلام فيها قوم من القدماء حتى الفينا جميع اجزائها قد كمل
لكن[١١] في المواد ، اذ كانوا انما تكلموا في ذلك من غير ان يتكلموا في الأشياء التي
تتنزل منها منزلة المبادئ وهي الأمور المشتركة للصنائع الخمس ، مثل القول في
القياس المطلق وما اشبهه من الأمور المشتركة. فأما هذه الصناعة فلم نجد شيئًا يجري
مجرى المبدأ ولا مجرى الجزء ، وانما وجدنا فيها اشياء كثيرة تجري مجرى الأشخاص
الموجودة من الصناعة عند اهل تلك الصناعة ، فكما انه من لم يكن عنده من علم
الصناعة الا وجود عدد ما من اشخاصها التي تفعلها تلك الصناعة فليس عنده علم 184a
بالصناعة. مثال ذلك ان من لم تكن عنده من صناعة الخفاف الا اشخاص من
الخفاف محدودة فليس عنده من صناعة الخفاف شيء. كذلك من تعاطي ممن
سلف تعليم[١٢] هذه الصناعة[١٣] من غير ان يكون عنده منها الا اقوال محدودة العدد ،
اعني اقوالاً سوفسطائية[١٤] ، فهو بمنزلة من رام تعليم الخفاف بأن يعطي الناس خفافًا 5
من عنده ، أو يقول لهم ان القدم ينبغي ان تصان[١٥] بالخفاف من غير ان يعرّفهم

من اي شيء تصنع الخفاف، ولا كيف تصنع. وليس من العجب تمام الصناعة لكثير من الناس، لكن[١٦] العجب ان تتم الصناعة لواحد فقط. واذا كان تتميم الصنائع للناس الكثيرين امرًا فاضلاً جدًا، فأفضل منه واعجب ايجاد الصناعة بأسرها للواحد وانشاؤها من المبدأ الى المنتهى.

قال: ولمكان هذا قد يجب على كل من وقف على قولنا هذا ان يكون لنا منه 184b-5 شكر كثير وحمد عظيم ما انشأناه من هذه الصناعة وحصّلناه من مبادئها واجزائها. فإن وجد في بعض اجزائها نقص فليكن منه صفح عنا وعذر لنا لمكان الأشياء التي قلناها.

فهذا هو[١٧] آخر ما ختم به هذا الرجل كتابه هذا، وقد نقلنا منه ما تأدى الى فهمنا بحسب ما يسّر لنا في هذا الوقت، وسنعيد فيه النظر ان فسّح الله في العمر ويسّر لنا اسباب الفراغ، فإن هذا الكتاب معتاص جدًا: اما من قبل الترجمة، واما من قبل ان ارسطو قصد ذلك فيه، ولم نجد فيه لأحد من المفسّرين شرحًا لا على اللفظ ولا على المعنى الا ما في «كتاب الشفاء» لأبي علي بن سينا شيئًا[١٨] من ذلك، والكتاب الواصل الينا من ذلك هو في غاية الاختلال[١٩]. فمن وقف على كتابنا هذا، ورأى انه قد نقص من كلامي شيء هو في كلامه، أو سقت[٢٠] شيئًا من كلامه على غير الجهة التي قصدها[٢١] فليعذرني، فإن من يتعاطى فهم كلامه من غير ان يسبقه فيه غيره[٢٢] هو شبيه بمن يبتدئ الصناعة. ولذلك[٢٣] كثير مما اوردناه في ذلك انما هو على جهة التخمين[٢٤] وانت تتبيّن ذلك اذا وقفت على نص كلامه في هذا، لكن[٢٥] ارجوانه[٢٦] لم يفتنا شيء من اجناس الأقوال التي اودعها هذا الكتاب، ولا من اغراضه الكلية، وان كنا لا نشك انه قد فاتنا كثير من الأشياء الجزئية، وكثير من جهة استعمال القول فيها والتعليم لها. ولاكن رأينا ان هذا الذي اتفق لنا في هذا الوقت خير كثير، وعسى ان يكون كالمبدأ للوقوف على قوله على التمام لمن يأتي بعد أو لنا ان وقع لنا فراغ وانشاء الله في العمر. فأنظروا كيف حال من يأتي بعد هذا الرجل في فهم ما قد كمل وتميّز[٢٧] فضلاً عن[٢٨] ان يظن بأحد انه يزيد عليه أو يتم شيئًا نقصه. وقد اعترف ابن سينا بهذا وقال انه اليوم له الف سنة وكذا وكذا مائة من السنين ولم نجد احدًا زاد عليه في هذه الصناعة. **قال**: ونحن ايضًا فقد

اجهدنا انفسنا في ذلك زمان اكبابنا على هذه الاشياء، واستقرينا جميع الأقاويل، فلم نلف شيئًا يخرج عنها ولا يشذّ الا ما يتنزل منزلة اللاحق أو منزلة البسيط لمجمل او كيف قال.

قلت[٢٩]: واما انت فقد يمكنك ان تقف من قولنا المتقدم في هذا الكتاب وقوف يقين انه ليس ها هنا مغلطات الا تلك التي عددناها، اعني ما يجب ان يعدّ جزءًا من الصناعة، وان الموضع الذي يظن إن ابا نصر استدركه، وهو موضع الابدال، هو شيء لم يخف على ارسطو، وان الأمر فيه على احد وجهين: اما الاّ يكون مغلطًا بالذات وفي الأكثر فإن موضع الابدال هو بالذات، كما علّمنا ارسطو، خطبي أو شعري، وأما ان يكون معدودًا في المغلطات التي بالعرض ان كان ولا بدّ واجبًا ان يذكر في اجزاء هذه الصناعة؛ وكذلك كثيرًا مما زاد في المغلطات اللفظية على المواضع التي ذكرها ارسطو[٣٠] في[٣١] باب اخذ ما ليس بسبب على انه سبب، ففيه[٣٢] كله نظر. وذلك انه يشبه ان يكون بعضه[٣٣] بسطًا وشرحًا لما قاله ارسطو، وبعضه من اجزاء هذه الصناعة بالعرض، مثل ادخاله في الألفاظ المغلطة ابدال الاسماء المفردة بالأقاويل، أو الاسماء بالاسماء، أو الأقاويل بالأقاويل. واما ادخاله القياس المستقيم في اخذ ما ليس بسبب على انه سبب فهو راجع لما بالعرض وليس بخاص بهذا الموضع[٣٤].

تم تلخيص السفسطة والحمد لله على ذلك كثيرًا كما هو اهله[٣٥].

فهرس كتاب المغالطة

كتـاب المغالطـة
لازمة الفروقات بين المخطوطات

(١)
لوازم وفهارس

ملاحظات عامة

١. استعملنا الحروف التالية للدلالة على اسم المخطوط حسب بلد المنشأ:

ف: مخطوط فلورنسا (كامل)

ل: مخطوط ليد (كامل)

م: مخطوط مشهد (ينتهي عند التحليلات الثانية)

٢. استعملنا الحروف التالية للدلالة على الزائد والناقص:

ز: كلمة او جملة زائدة

ن: كلمة او جملة ناقصة

٣. ارفقنا الكلمات المبهمة او المقدّرة بعلامة استفهام (؟). اما الجمل والكلمات غير المقروءة فقد أشرنا اليها حيث وردت.

٤. وردت في المخطوط (م) كلمات مختصرة ذكرناها كاملة ولم نشر اليها، امثال:
ح: حينئذ، يخ: يخلو، المط: المطلوب، هف: هذا خلف، فكك: فكذلك، مح: محال.

٥. اعتنقنا الكتابة الرائجة لبعض الكلمات امثال: الثلاثة بدل الثلثة، ها هنا بدل ههنا، لكن بدل لاكن، لكننا أشرنا اليها في الفروقات وتركناها حسب ما وردت عندما كانت تتردد متماثلة في المخطوطات الثلاثة.

٦. هناك نقص في بعض صفحات المخطوطين (ل) و(م) أشرنا اليه في مواضعه.

٧. ان الضوابط هي من وضعنا لتوضيح المعاني. وهكذا كتابة الهمزة التي جاءت احيانًا بشكل فتحتين (ً)، او استبدلت بحرف الياء، مثل: طاير، متواطية؛ او حذفت، مثل: يجز، يسل... اما احرف المد في المخطوط (م) فقد وردت كثيرًا واسقطناها في الفروقات، مثل خفاء، هؤلآء...

٨. اخذنا بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت على الهوامش لتوضيح معاني النص ، لكننا لم ندونها حرفيًا إلاّ عند الضرورة. اما الكلمات المصححة والمشروحة على الهوامش فقد أوردناها في الفروقات مع الاشارة انها مصححة على الهامش ، او انها وردت على الهامش.

٩. أوردنا بعض الجداول المرفقة او المذكورة على الهوامش والتي ساعدتنا على ايضاح النص.

كتاب المغالطة

فصل ١/ص ٦٦٩ – ٦٧١

١ – ل : جملة « بسم الله... السفسطة » من سطر ١ الى ٣ وردت هكذا : « تلخيص سوفسطيقى وهو كتاب السفسطة لارسطو بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد وآله وسلّم تسليما ». ٢ – ل : هو (ن). ٣ – ل : من. ٤ – ل : ذهب وفضة. ٥ – ل : بذاتها لا بالعرض. ٦ – ف : الذي. ٧ – ل : انه (ز). ٨ – ل : فيلزمه. ٩ – ف : كذا (ن). ١٠ – ل : تكن. ١١ – ل : بالفاظ. ١٢ – ل : و (ز). ١٣ – ل : به. ١٤ – ف : معاني. ١٥ – ل : كلفة. ١٦ – ل : اذا. ١٧ – ف : كثيرا. ١٨ – ل : هاؤلاء. ١٩ – ل : فيما. ٢٠ – ل : و (ن). ٢١ – ل : لمن (ن). ٢٢ – ل : يقوون. ٢٣ – ل : يراؤا. ٢٤ – ل : هواهم. ٢٥ – ل : تتم (ن).

فصل ٢/ص ٦٧١

١ – ف : السفسطائية.

فصل ٣/ص ٦٧٢

١ – ل : هو (ن).

فصل ٤/ص ٦٧٢ – ٦٧٥

١ – ل : الذي (ز). ٢ – ل : الذي (ز). ٣ – ل : بتقدم. ٤ – ل : المواضع. ٥ – ل : و (ن). ٦ – ف : الموضع الذي (ن). ٧ – ل : يصدق. ٨ – ل : لا يصدق. ٩ – ل : ومثل. ١٠ – ل : يغيّر. ١١ – ل : جملة « والذي يكون... عليه » من سطر ٩ الى ١١ وردت هكذا : « وهذا انما يمكن في المكتوب دون الملفوظ ». ١٢ – ف : زيد عمرا. ١٣ – ل : عما. ١٤ – ل : جملة « وان كان هذا كما قلنا انما يعرض في الخط فقط » (ن). ١٥ – ل : العرب. ١٦ – ل : وما دافق بمعنى مدفوق (ز). ١٧ – ل : انه. ١٨ – ل : ذلك (ز). ١٩ – ل : له (ن).

فصل ٥/ص ٦٧٥ – ٦٧٩

١ – ل : المغلطات. ٢ – ل : القائل. ٣ – ل : «واعني ان يكون الشيء يصدق لا باطلاق فيلزم منه ان يصدق» (ز). ٤ – ل : اذًا. ٥ – ل : وذلك انه. ٦ – ل : القائل. ٧ – ل : احدا. ٨ – ل : قد (ن). ٩ – ل : فأنها. ١٠ – ل : فيها. ١١ – ل : التي. ١٢ – ل : انها. ١٣ – ف : قياس (ن). ١٤ – ل : لحق. ١٥ – ل : او. ١٦ – ل : غالط. ١٧ – ل : جملة «والكذب نفسه... وضعها» من سطر ١٦ الى ١٧ وردت هكذا : «والكذب نفسه لازم لا عن تلك المقدمة بل عن ما عداها من المقدمة او المقدمات الكاذبة التي وضعها». ١٨ – ل : قد (ن). ١٩ – ل : فاذًا. ٢٠ – ل : لم يضع. ٢١ – ل : ولاكن. ٢٢ – ف : بالقياس (ن). ٢٣ – ل : لاكنها. ٢٤ – ل : لم نعرض. ٢٥ – ل : و. ٢٦ – ل : يكون. ٢٧ – ف : خير. ٢٨ – ل : منها.

فصل ٦/ص ٦٨٠ – ٦٨٢

١ – ل : الحقيقي (ن). ٢ – ل : او القضية (ن). ٣ – ل : جهة (ز). ٤ – ف : تبكيت حقيقي. ٥ – ل : وثلثة. ٦ – ل : اشتراك (ن). ٧ – ل : بشيء (ن). ٨ – ل : الموجودتان. ٩ – ل : ما. ١٠ – ل : بالقياس. ١١ – ل : ان لا. ١٢ – ف : الغير مفصّل. ١٣ – ل : الجزء. ١٤ – ل : ولاكن. ١٥ – ف : ما ليس بمقابل (ن). ١٦ – ل : فيها. ١٧ – ل : ان (ز).

فصل ٧/ص ٦٨٢ – ٦٨٤

١ – ف : الصلابة. ٢ – ل : اخرا. ٣ – ل : بادر. ٤ – ل : فميّز. ٥ – ل : المعاني. ٦ – ل : بها. ٧ – ل : انما. ٨ – ل : والاختلاف. ٩ – ل : علّة (ن). ١٠ – ل : في الجملة. ١١ – ل : لم يوفّ.

فصل ٨/ص ٦٨٤ – ٦٨٨

١ – ف : الغير مناسبة. ٢ – ل : استعمل. ٣ – ل : اثنان. ٤ – ل : قلت (ن). ٥ – ل : المغالطة. ٦ – ف : الغير صحيحة. ٧ – ل : ثلثة. ٨ – ف : ما عدى. ٩ – ل : منه. ١٠ – ل : ينتج. ١١ – ف : لا يؤخذ. ١٢ – ل : ام. ١٣ – ف : الغير منتجة. ١٤ – ف : يصدق. ١٥ – ف : يعدد. ١٦ – ل : فيه. ١٧ – ل : جملة «ولا يكون... المنطقية» (ن). ١٨ – ل : اذا. ١٩ – ل : بمنزلة. ٢٠ – ل : اكثر. ٢١ – ل : وتكون. ٢٢ – ف : المنطق. ٢٣ – ف : ما

عدى. ٢٤ – ل : جملة «وايضًا فأن المثال خاص بصناعة الشعر» (ن). ٢٥ – ل : لاكن.

فصل ٩/ص ٦٨٨ – ٦٨٩

١ – ل : واذ. ٢ – ف : نتعاطى. ٣ – ف : حاط. ٤ – ل : بصناعة. ٥ – ل : في. ٦ – ل : العامة. ٧ – ف : حال. ٨ – ل : قلت (ن). ٩ – ل : لاكن. ١٠ – ل : هي (ن).

فصل ١٠/ص ٦٨٩ – ٦٩٤

١ – ل : بنحو. ٢ – ف : جملة «عند السامع ... المتكلم» من سطر ٨ الى ٩ (ن). ٣ – ل : يسئل. ٤ – ل : اذ (ز). ٥ – ل : «وقد يعرض للاسم ان «بدل «وقد يعرض ان يكون الاسم». ٦ – ل : زينن. ٧ – ل : على. ٨ – ل : التي. ٩ – ل : غير دال فقط. ١٠ – ل : «مسموع» بدل «غير دال». ١١ – ل : ما (ن). ١٢ – ل : هاؤلاء. ١٣ – ل : هو (ن). ١٤ – ل : هاؤلاء. ١٥ – ل : القياس. ١٦ – ل : قصد. ١٧ – ل : رأى. ١٨ – ل : فتى. ١٩ – ل : لاكنها. ٢٠ – ل : العارض (ن). ٢١ – ل : له (ن). ٢٢ – ل : اعطائه. ٢٣ – ل : له (ن). ٢٤ – ل : يعلم. ٢٥ – ل : فهو. ٢٦ – ف : مطلقا (ن). ٢٧ – ل : فيه (ز). ٢٨ – ل : مرافقة. ٢٩ – ل : ان يشترك. ٣٠ – ل : هي (ن). ٣١ – ل : هي (ز).

فصل ١١/ص ٦٩٤ – ٦٩٦

١ – ف : سفسطاني. ٢ – ف : السفسطاني. ٣ – ل : «يقال له» بدل «يسمى». ٤ – ف : سفسطاني. ٥ – ل : لاكن. ٦ – ل : تبيّن. ٧ – ل : يجحدها. ٨ – ل : فتستعمل. ٩ – ف : السفسطائية. ١٠ – ل : لاكنهم. ١١ – ل : انها. ١٢ – ل : المشاغبة. ١٣ – ف : السفسطاني. ١٤ – ل : يتحفظ. ١٥ – ل : وهذا. ١٦ – ل : واجب.

فصل ١٢/ص ٦٩٦ – ٦٩٩

١ – ف : السفسطائية. ٢ – ل : لاكن. ٣ – ل : الشنيع (ن). ٤ – ل : المخاطب (ن). ٥ – ل : الآ. ٦ – ل : هذه. ٧ – ل : الى. ٨ – ل : سأل. ٩ – ل : فيسلّمها. ١٠ – ل : تسليما. ١١ – ل : يسأله. ١٢ – ل : الشنيع. ١٣ – ل :

لاكن. ١٤ – ف : الموجب. ١٥ – ف : ثم. ١٦ – ل : عنه. ١٧ – ل : لاكن.
١٨ – ل : التي. ١٩ – ل : و(ز). ٢٠ – ل : لاكن. ٢١ – ل : ينقص.
٢٢ – ل : واحد. ٢٣ – ل : لاكن. ٢٤ – ل : لهاؤلاء. ٢٥ – ل : باللشنيع.
٢٦ – ل : يكون. ٢٧ – ل : فعسيان. ٢٨ – ل : و(ن). ٢٩ – ل : النوع.

فصل ١٣/ص ٦٩٩ – ٧٠٠

١ – ل : لذلك. ٢ – ل : هو (ز). ٣ – ل : العدد (ز). ٤ – ل : متساويين (ن). ٥ – ل : فانما. ٦ – ل : لاكن.

فصل ١٤/ص ٧٠٠ – ٧٠١

١ – ل : بمذكر. ٢ – ل : مؤنث. ٣ – ف : السفسطائية. ٤ – ل : المغلطة (ن).

فصل ١٥/ص ٧٠١ – ٧٠٤

١ – ل : يؤثره. ٢ – ل : «بقصوره» بدل «بقلة قصوره». ٣ – ف : مبدلت.
٤ – ل : بالمقدمات. ٥ – ل : يتفطن. ٦ – ل : فتسلّم (ز). ٧ – ل : شنيعة غير محمودة الصدق. ٨ – ل : شنيعة. ٩ – ل : سلّم. ١٠ – ل : من ان. ١١ – ل : تسلّم. ١٢ – ل : اذا كان (ز). ١٣ – ل : بخلطه. ١٤ – ل : ليخفى.
١٥ – ل : انها. ١٦ – ل : له (ن). ١٧ – ل : يضع (ن). ١٨ – ل : الجزئيات.
١٩ – ل : له (ز). ٢٠ – ل : الشبيه. ٢١ – ل : فانه ربما. ٢٢ – ل : سلم له المحمود (ن). ٢٣ – ل : به (ز). ٢٤ – ل : «وترتب» بدل «وقد ثبت».
٢٥ – ل : الى (ن). ٢٦ – ل : و. ٢٧ – ف : السائل. ٢٨ – ل : عنه.
٢٩ – ل : لاكن. ٣٠ – ل : لمن (ز). ٣١ – ل : يمكن. ٣٢ – ل : معا.
٣٣ – ل : فيسلّمه.

فصل ١٦/ص ٧٠٤ – ٧٠٥

١ – ل : نافع. ٢ – ف : السفسطائية. ٣ – ف : انهم. ٤ – ل : سائل. ٥ – ل : تميّز. ٦ – ل : بحسن. ٧ – ف : يتوانا.

فصل ١٧/ص ٧٠٥ – ٧١٠

١ – ل : يتعسّر. ٢ – ف : السفسطائية. ٣ – ل : التي. ٤ – ل : انه (ن).
٥ – ف : سفسطائيا. ٦ – ل : المشاغبة. ٧ – ل : لاكن. ٨ – ل : معنى (ن).

٩ – ل : وسلّم. ١٠ – ل : لاكن. ١١ – ل : قلنا. ١٢ – ف : السفسطانْي. ١٣ – ف : الذي. ١٤ – ل : بقول. ١٥ – ل : واعتاد. ١٦ – ل : جملة «والمشاغبة اللفظية... المشترك» من سطر ٣ الى ٤ (ن). ١٧ – ل : فصّل. ١٨ – ل : تضمنها. ١٩ – ل : عن الاسم. ٢٠ – ل : تضمنها. ٢١ – ل : صفحة من المخطوط لم تتوفر لنا لذا اكتفينا هنا بنسخ المخطوط (ف) اي الى ص ٧١٠ سطر ١٥ «السوفسطانْي».

فصل ١٨/ص ٧١٠ – ٧١١

١ – ف : ظهر من عنوان الفصل على الهامش كلمة «القول في الـ». ٢ – ف : السوفسطانْي. ٣ – ل : الكذب. ٤ – ف : السوفسطانْي. ٥ – ف : نقضها.

فصل ١٩/ص ٧١١ – ٧١٢

١ – ل : اذا. ٢ – ل : منها (ز). ٣ – ف : بالاسم. ٤ – لْ : ولاكن. ٥ – ل : جاء. ٦ – ل : ان لا. ٧ – ل : و(ز). ٨ – ل : فيه. ٩ – ل : لا (ن). ١٠ – ل : الذين.

فصل ٢٠/ص ٧١٣ – ٧١٤

١ – ف : قال (ن). ٢ – ل : جملة «ولم يكن... وايضا» من سطر ١٢ الى ١٣ (ن). ٣ – ل : هو (ن). ٤ – ل : يقرن. ٥ – ل : المراء. ٦ – ف : يختلف (ن). ٧ – ل : في. ٨ – ل : ثلاث. ٩ – ف : ليس. ١٠ – ف : حكيم. ١١ – ف : فاضل. ١٢ – ف : واسكاف. ١٣ – ف : ردئ. ١٤ – ف : للعلم. ١٥ – ف : فالمعلم الردئ جيّد (ن). ١٦ – ل : بأضرب. ١٧ – ل : و(ن).

فصل ٢٢/ص ٧١٥ – ٧١٧

١ – ل : في هذا. ٢ – ف : جملة «وان يبصر... يفعل» من سطر ١٣ الى ١٤ (ن). ٣ – ل : لاكن. ٤ – ل : شبه. ٥ – ل : منها. ٦ – ف : لذلك (ن). ٧ – ل : او ليس. ٨ – ل : اكعب. ٩ – ل : اكعب. ١٠ – ل : او المطلق والمقيد (ز). ١١ – ل : فاذا. ١٢ – ل : و. ١٣ – ل : يطأه. ١٤ – ل : يطأها. ١٥ – ل : يطأه. ١٦ – ف : كلاكما. ١٧ – ل : انسان (ن).

فصل ٢٤/ص ٧١٨ – ٧٢١

١ – ل : كليا. ٢ – ل : اخفيه. ٣ – ل : لاكن. ٤ – ل : لاكن. ٥ – ف :

يلحها. ٦ – ل : لك. ٧ – ل : المقدمة. ٨ – ل : يعرف. ٩ – ل : قصد. ١٠ – ل : ولاكن. ١١ – ف : المحرك. ١٢ – ف : الاصناف. ١٣ – ل : لاكنه. ١٤ – ف : السفسطائي. ١٥ – ل : اذ. ١٦ – ف : ان (ن). ١٧ – ل : رأى. ١٨ – ل : تحمل. ١٩ – ل : بل. ٢٠ – ل : ربما.

فصل ٢٥/ص ٧٢١ – ٧٢٢

١ – ل : لاكن. ٢ – ل : به (ز). ٣ – ل : الغنا. ٤ – ف : فالغنا.

فصل ٢٦/ص ٧٢٢ – ٧٢٣

١ – ل : بحال. ٢ – ل : ولاكن. ٣ – ل : كذا (ن). ٤ – ف : هو.

فصل ٢٧/ص ٧٢٣ – ٧٢٤

١ – ل : كأنه. ٢ – ف : للسفسطائيين. ٣ – ف : صالح. ٤ – ف : والطالح.

فصل ٢٨/ص ٧٢٤ – ٧٢٥

١ – ل : المجيب. ٢ – ل : السائل. ٣ – ف : اثنين. ٤ – ل : لاكن. ٥ – ف : اثنين. ٦ – ل : تبيّن. ٧ – ل : فيما. ٨ – ل : بأنه. ٩ – ف : اتا. ١٠ – ل : فيوجب. ١١ – ل : يبيّن. ١٢ – ل : الفطس. ١٣ – ل : جملة «فيقال هو الأنف الذي فيه التقعير» (ن). ١٤ – ل : التقعير (ن). ١٥ – ل : في ذلك (ن). ١٦ – ل : التقعير (ن).

فصل ٢٩/ص ٧٢٥ – ٧٢٦

١ – ل : يساق. ٢ – ل : من الكلام (ن). ٣ – ل : نشأ.

فصل ٣٠/ص ٧٢٦ – ٧٢٧

١ – ل : المستعملة. ٢ – ل : ذلك (ن). ٣ – ل : الخاص.

فصل ٣١/ص ٧٢٧ – ٧٣٠

١ – ف : يرجع (ن). ٢ – ل : يسئل. ٣ – ل : يسئل. ٤ – ل : تألف. ٥ – ل : يسئل. ٦ – ل : ان لا. ٧ – ل : الصناعة. ٨ – ل : ذلك (ز). ٩ – ل : تلك. ١٠ – ل : الجنس. ١١ – ل : لاكن. ١٢ – ل : تعلّم. ١٣ – ل : الصناعة (ن). ١٤ – ف : سفسطائية. ١٥ – ل : يصان. ١٦ – ل :.

لاكن. ١٧ – ل : هو (ن). ١٨ – ف : شيئا (ن). ١٩ – ل : مع ان الرجل عويص العبارة (ز). ٢٠ – ل : نسقت. ٢١ – ل : «قصد نسقها» بدل «قصدها». ٢٢ – ل : غيره منه. ٢٣ – ل : وكذلك. ٢٤ – ل : جهة الظن والتخيّل. ٢٥ – ل : لاكن. ٢٦ – ل : انّا. ٢٧ – ل : وتمم. ٢٨ – ل : على. ٢٩ – ل : قلت (ن). ٣٠ – ل : «في المغلطات اللفظية على المواضع التي ذكرها ارسطو» وردت هكذا : «في باب المطلقات والمقيدات». ٣١ – ل : في. ٣٢ – ل : فيه. ٣٣ – ل : بعضه (ن). ٣٤ – ل : جملة «لما قاله... الموضع» من سطر ١٢ الى ١٦ وردت هكذا : «ويشبه الا يكون من الباب او يكون يوجد فيها الامران». ٣٥ – ل : جملة «تم تلخيص... اهله» وردت هكذا : وهنى انتهى تلخيص معاني كتاب سوفسطيقى والحمد لواهب العقل بلا نهاية».

كتـاب المغالطـة
فهرس المصطلحات المنطقية

فهرس المصطلحات المنطقية

